

حَلِیُّ الدِّیْنِ

هذا غیة المتحلی فی شرح منیة المصلی المشتهر بشرح الکبیر للشیخ
زاهیم الحلّی فی فقه الحنفی نفع الله بها
جميع السّالین
آمین

طالع وناشری - ومجل فروختی
حکاکار حارثوسسدہ (۶) نومرول سلسترہ لی حافظ شوق افندی
دکانیدر

معارف نطارت حلیہ سک ۲۰ و ۲۴۷۰ نومرو و فی ۷ ربیع الاول سنہ
۳۲۵ و فی ۷ نيسان سنہ ۱۳۲۳ مخرجه : خستنامه سنی حاردر

دستخط

عارف افندی مطبعہ مطبعہ اولفشد

۱۳۲۵

حَلَاءُ كَبِيرٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله جاعل الصلاة عماد الدين وعتاد المتقين وسراج اليقين ومنهاج المهتدين
وامصل أعمال المؤمنين واركب خصال الموحدين نحمده على ان جعلنا من اهله
وبصرنا في احكام فرصها ونفعلها ووصلى على نبيه سيدنا محمد الذي جعلت
قرة عينه في الصلوة وعلى اله واصحابه وكل من تابعه وولاه (وبعد) فان
العبادات اولى ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبدلت فيه حواهر الانفاس
والحركات والسكنات فان الله سبحانه لها خلق خلقه واياها جعل عليهم حقه في
سر الوحد والاصل الذي هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة سامها وعمود
قيامها اذهى علم الايمان في الدنيا واول ما يسأل عنه العبد في العقي وكان الكتاب
المسمى بمية المصلي وغية المبتدى من احسن ما صنف في ايادها وانفع ما رصف
في جمع شروطها واركابها احسنت ان اصنع له شرحا يكثر فوائده ويفرز عوائده
بتوضيح مسائله ومعانيه وتنقيح دلائله ومبانيه والحاق ما خلا عنه مما يعول
عليه وتمس الضرورة في الغالب اليه وسميته غية التملى في شرح منية المصلي
والله سبحانه اسئل ان يفغني به والمستفيدين وان يجعله خالصا لوجهه ووزخرا لي
يوم الدين انه خير مستؤل واكرم مأول وهو حسبي ونعم الوكيل افتتح
كتابه بقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) لان ذلك سعة الله في كتابه البين وسعة
انبيائه وسائر عباد الصالحين والافتداء بهم اصل الدين وكذلك الاراد في بقوله
(الحمد لله رب العالمين) افتداء بكتاب الله تعالى واتساع لعباده المؤمنين وايضا جمع
بينهما في الافتداء بها صونا لكتابه عن عدم البركة والخير المستفاد من قوله صلى الله

عليه وسلم كل امرئ بالمدأفیه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية اجزم وهو كناية عن
عدم البركة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وفي رواية لا يدأفیه بسم الله الرحمن
الرحيم رواها ابن حبان وكلاهما مبدؤ به فان الابتداء يعتبر في العرف بمبدأ من حين
الاحذ في التصنيف الى السروع في المقصود فقارنه التسمية والتحميد ونحوهما
والحمد الثناء بالجميل تعظيما للنبي عليه والشكر مقابلة السعمة بالطاعة والله علم
لدات الحق سبحانه والرب المالك والعالمون اسم لذوى العقل من الخلق وهم
الملائكة والانس والجن وكونه تعالى ربهم يستلزم كونه رب جميع الخلق لان
سائر الاشياء تبع للعقلاء ومخلوقة لاحلهم فربهم ربها اذما للعدل ولولا ثم اتبع ذكره
تعالى بذكر رسوله صلى الله عليه وسلم فقال (والصلوة) وهى من الله الرحمة
ومن الخلق الدعاء بها (على رسوله محمد) عطف بيان لرسوله علما بقوله تعالى
ورفعناك ذكرك اذ المراد به جعل ذكره عليه الصلوة والسلام مقارنا لذكره
تعالى على ما في التفسير قال في الكشف ورفع ذكره عليه الصلوة والسلام ان
قرن بذكر الله تعالى في كلمة الشهادة والاذان والاقامة والتشهد والخطب وفي
غير موضع من القرآن والله ورسوله احق ان يرضوه ومن يطع الله ورسوله واطيعوا الله
واطيعوا الرسول (و) في تسميته رسول الله ونبي الله ثم اتبع الصلوة عليه عليه الصلوة
والسلام بالصلوة على (الله) اى اهله والمراد من آمن منهم (اجمعين)
تأكيد للسمول ورعاية للسمع والصلوة عليهم تعالىه عليه السلام مشروعة بل
مدونة واما استغفلا ففكره الاعلى الانبياء والملائكة على ذلك اجماع السلف
خلافا للروافض ووجه ذلك ان الصلوة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل
مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء والملائكة كما ان لهط
عز وجل ونحوه مخصوص بالله تعالى فكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزا
حليلا لا يقال ابو بكر أو على صلى الله عليه وسلم وان كان معاه صحيبا وكذلك
عليه السلام لم يصح في لسان الشرع الاتباع لا يقال فلان عليه السلام فالواحد
الاتباع واجتناب الابتداع واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي
اوفي ونحوه فذلك امر قد خص به عليه السلام بقوله تعالى وصل عليهم ان
صلوتك سكن لهم اى شئ يسكنون اليه وتطمئن قلوبهم فان الله تعالى قد
تاب عليهم كذا في الكشف وهذا المعنى لا يوجد في غيره صلى الله عليه وسلم
فيقاس عليه ثم شرع في المقصود فقال (اعلموا) خطاب عام لطالبي الاستمادة
(وفقكم الله) دعاء لهم بالتوفيق وهو تيسير اسباب الطاعة وحلها موافقة

للعبد مطاوعة له لينتفعوا بما يليق اليهم وعطف نفسه عليهم بقوله (وايانا) دفعا لتوهم انه يدعى حصول التوفيق والاستغناء عن الدعاء به لنفسه اذ ذلك الادعاء هو عين عدم التوفيق واطلق التوفيق ولم يقبده ليم كل ما يطلب التوفيق له من مصالح الدنيا والآخرة (ان انواع العلوم كثيرة) وبعضها اهم من بعض لشدة الحاجة اليه بالنسبة الى غيره من حيث الدنيا او الدين كالطب والفقه (و) ان (اهم الانواع بالحصيل) متعلق باهم (مسائل الصلوة) اللام فيها للحقيقة المعمودة في الشرع واعلم ان العلم بحسن والفقه ونحوه نوع ومسائل الصلوة ونحوها صف واذ كان كذلك فقوله انواع العلوم الاضافة فيه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى العلوم التي هي انواع وذلك لان الجنس لا يجمع الا باعتبار انواعه وكان ينبغي ان يقول واهم الانواع علم بالفقه واهم علم الفقه مسائل الصلوة لان مسائل الصلوة صف من نوع لا نوع لكن لما كانت اهم الفقه الذى هو اهم الانواع كانت اهم الانواع ضرورة فيتخوز في العبادة لذلك والدليل على كونها اهم قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اذ يسمهم منه ان العادة هي المقصود الاصل وما عداها من المعاملات وغيرها وسائل للتمكن منها والمقصود اهم من الوسيلة ثم الصلوة اهم من سائر العبادات لسماول وحورها وكثرة تكررها وكونها حسنة لبيها ثم هي مستلزمة للايمان اذ لا صحة لها بدونه وهو التصديق احتمالا لكل ما ثبت بالقطع احوال الى عليه الصلوة والسلام بما يتعلق بادات الله تعالى وامر المبدأ والمعاد وسائر الاحكام والاختارات عما مضى وما ياتى والكفر انكار شئ من ذلك وح لا يرد ان مسائل علم الكلام اهم من مسائل الصلوة لان ما ذكر لا يتوقف على مسائل علم الكلام (فلما رأيت رعمة المقتسين) للعلم جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس اى اخذ النفس وهو شعلة نار تؤخذ من معطها شبه العلم بالنور العظيم وطالبه بالمعتبين من ذلك السور (في تحصيلها) اى مسائل الصلوة والمحرور يتعلق برغبة (التفقت) جواب لما اى انتقت (ما كثر وقوعه للصليين) واحتاجوا اليه في كثير من احوال الصلوة (وما لا بد لهم) اى للمقتسين (منه) دون ما يمكن ان يقع ولكنه في غاية السدرة وهذا بحسب ما ادى اليه نظره والافقد ذكر بعض ما سدر وترك بعض ما يكثر وقوعه على ما يعلم باستقرائه (من مصفات المتقدمين) متعاني بالتفقت (و) من (مختارات التأخرين) في تأليفهم وهي (نحو الهداية) ارهاق الدين على المرعيات (والحيط) ارهاق الدين (الكرمانى)

الكرمانى (وشرح) مختصر الطحاوى لشيخ الاسلام على بن محمد (الاسبجاني)
 بكسر الهمزة واسكان السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مناة تحتانية
 فجيم بعدها الف ثم باء موحدة قبل ياء الدسة (و) فتاوى (الغنية) بالعين المضمومة
 في اكثر النسخ وهى عيبة العقهاء وفي بعضها بالقاف المكسورة وهى قبة
 التاوى للزاهدى (والملتقط) للسيد الامام ابى شجاع (والذخيرة) للشيخ الامام
 رهان الدين (وفتاوى) الامام فخر الدين (قائميحان وجامعيه) الكبير والصغير
 وانما اتى بكلمة نحو الاشارة الى انه نقل من غير هذه الكتب المشهورة ايضا
 (وسميته) الصبير يرجع الى مافى ما كراذ هو عبارة عن الملتقط اى وسميت هذا
 الملتقط (مئة المصلى) اى مراد المصلى الذى يتناه لثدة حاجته اليه لوجود
 اكثر المسائل التى تتعلق بالصلاة ويعتبر الى معرفتها فيه (وعيبة المتدى)
 اى ما يستغنى به المبتدى الذى لم يمارس الكتب المبسطة ويكتفى به فى امر
 الصلاة عنها ثم فى بعض النسخ (واسأل الله) بالواو وهى واوالحك والمبتدأ
 بعدها مقدراى واما اسئل الله وصاحب الحال الصمير فى التقطت اوسميت وفى
 بعضها اسئل الله بدون الواو وح يحوران يكون حالا من عبر احتياج الى تقدير
 متداء وان يكون استيفاء وقطعا ابتداء بعد تمام الديباجة فقال اسئل الله
 (ان يجعل ما اعتمدته) اى قصده من الافادة (خالصا لوحده) اى لدائه طابا
 لرصاه ورفع عماده غير مشوب بامر آخر من طلب مال اوجاه او محمدا اورياه
 وسمعة بما هو شرك حفى مطال لبواب العمل وموح للخرى والكال فى الآخرة
 على مافى صحيح مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول ان اول الناس يقضى يوم القيمة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه
 نعمه فعرفها قال فما علمت فيها قال قاتلت بك حتى استشهدت قال كذبت
 ولكك فاهلت لان يقال حرى فقد قيل ثم امر به فليسحب على وجهه حتى
 التى فى النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمه فعرفها قال
 فما علمت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت بك القرآن قال كذبت ولكك
 تعلمت العلم ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال هذا قارى فقد قيل ثم امر به فليسحب
 على وجهه حتى التى فى النار ورجل وسع الله عليه واعطاه من اصابى المال كله
 فأتى به فعرفه نعمه فعرفها قال فما علمت فيها قال ما تركت من سيل تحب ان يسقى
 فيها الا اصبقت فيها لك قال كذبت ولكك فاهلت ليقال هو حواد فقد قيل
 ثم امر به فليسحب على وجهه ثم التى فى النار ومعنى قوله بك اى فى رسالك

وقوله فقد قيل اى فقد حصل لك الثواب الذى اردته بعملك وهو المدح من الناس فى الدنيا فلم يتلك ثواب لاحل اليوم (و) ان يجعل ما اعتمدته (مكسرا لدنوبى) اى سببا لتكفير ذنوبى وسرتها بعدم المؤاحدة بها (يفصله) اى يحذف فصله ورحمته لانه لم يعمل ادا الثواب والعفو والمغفرة ليس الا فصلا منه سبحانه لا يستحق بعمل وان جعل بعض الاعمال سببا فذلك الجعل ايضا فضل منه وكرم اذ هو خالق ذلك العمل ومقدره فالكل منه وله لا شريك له (و) اسأله سبحانه (ان يغفر لي) ذنوبى (و) ان يغفر (لوالدى ولاستادى) بتشديد الياء مفتوحة جمع استاذ اصيف الى ياء المتكلم فادعت ياؤه فيها اى ولان علمنى العلم والخير (وهو) الله لا غيره (الموفق) حائق التوفيق (السداد) بفتح السين اى للصواب وعدم الخطاء (ومد) سبحانه وحده لا من غيره (الهداية) اى خلق الاهتداء (والرشاد) الاستقامة على طريق الحق (اعلم) ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة وكان فى افراد المحاطب بها بعد جمعه فيما تقدم اشارة ان قاصدى التعلم كثير والموفق له مهم فرد بعد فرد (ان الصلوة) وهى فى اللغة مطلق الدعاء بالخير وفى التريعة عبادة ذات قراءة وركوع وسجود ولم يدكر المص تفسيرها لانه ليس من ضروريات العرض وهو معرفتها للعمل بها والمراد بها ههنا الصلوة المعهودة التى هى احد اركان الاسلام فاللام فيها للعهد الدهى ولهذا صح الحكم بقوله (فريضة) اى مفروضة مقطوعة بالحكم بها ولو اريد الجلس لم يصح الحكم والعرض المطلق الكامل فى الشرع ماست لرومه بدليل قطعى اى موجب للعلم الضرورى وحكمه ان يكمر جاحده ويعسق تاركه من غير عذر وما ليس كذلك فهو فرض مقيد لا مطلق فيه قصور فى الفريضة فلا يكمر جاحده كالفرائض الساتة بالاجتهاد دون الاجماع ويقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة العروض عليهم فادا فعله بعض سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول فانها فريضة (ثانية) يحور ان يكون صفة لفريضة اى ثبتت تلك الفريضة (بالكتاب) اى القرآن فان الكتاب علم له عند الفقهاء بغلبة الاستعمال ويحور ان يكون خبرا ثانيا لان وهو الراجح لما سأتى عند الاستدلال بالسنة (و) ثابتة (السنة) والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه الصلوة والسلام من غير القرآن قولنا ومعلابعى ان دليل ثبوتها كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (اما الكتاب) ابتداء لقوته ولسوته بالثبوت (فقوله تعالى اقيموا الصلوة)

فانه امر حال عن القرائن وحكمه الوحوب على الصحيح والمراد بآفاتها اداؤها
عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض اركانها كدافى الكشف وفيه اشكال لان القيام
الذى هو ركن صفة المصلى الذى هو الفاعل لصفة الصلوة التى هى المفعول
والقيام الاثر من الاقامة يجب ان يكون صفة المفعول كما تقول اقتزيدا اى
جعلته قائما بالقيام صفة لاصفئك وقيل معنى اقامتها تعديل اركانها
وحفظها من ان يقع زيع فى فرائضها وسدّها وآدابها من اقام العود اذا
قومه او الدوام عايها والمحافظة من قامت السوق اذا شفت واقامها لانها
اذا حوفظ عليها كانت كالشيء المافى الذى توجد اليه الرعبات واذا ضيبت
كانت كالشيء الكاسد الذى لا يعرب فيه كذا فى الكشف ايضا (و) قوله تعالى
(وقوموا لله) اى فى الصلوة المذكورة اول الآية (قائتين) حال اى ذا كبرن الله
فى قيامكم والقنوت ان تذكر الله قائما كذا فى الكشف او حاشعين او مطبلين
القيام وقيل معنى قوموا لله اى صلوا لله ذكر القيام واريد الصلوة مجازا من ذكر
الجزء وارادة الكل كالركعة للقيام والقراءة والركوع والسجود ومنه قوله تعالى لا تقم
فيه ابدا اى لا تصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم
من ذنبه اى من صلى وقائتين اى قائمين وهو مجاز ايضا من ذكر الكل وارادة الجزء
لما سبق ان القنوت ان تذكر الله قائما بالقيام جزء من القنوت كافى وقوله تعالى جعلوا
اصابعهم فى آذانهم اى اناملهم وكقولهم قطعت السارق اى يده واختر المص
هذا لكونه ادا على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام
فى الصلوة وهو لا يستلزم الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية (و) هو
قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى داوموا عليها فى اوقاتها
فيكون المراد من وقوموا حقيقة القيام لبذل على فرضية القيام فيها والحقيقة
اولى من المجاز والتأسيس اولى من التأكيد سيما ولا دليل من الكتاب على فرضية
القيام الا هذه الآية والمص قصد ان يجعل فى الآية دليلين على وحوب الصلوة
نصا لكن الاول اولى لما ذكرنا والادلة فيها عينة عن ذلك ثم معنى الوسطى
الوسطى بين الصلوات او العصى من قولهم للافضل الأوسط واعما عطعت
على الصلوات لانفرادها بالفصل والاصح الذى عليه الجمهور انها صلوة العصر
لما فى الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم يوم الحندق شعلونا عن الصلوة الوسطى
صلوة العصر ملائكة قبورهم وبيوتهم نارا وفى رواية ملائكة الله اجوافهم
وقبورهم نارا وفى رواية حشا الله اجوافهم وقبورهم نارا وعن عرو بن رافع

انه قال كست أكتب مصححا لخصه ام المؤمنين فقالت اذا طلعت هذه الآية
 فأذني حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانين فلما بلغتها
 آذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر
 ذكره مالك في الموطأ وذكر نحوه عن عائشة ايضا وقيل الفجر وهو قول مالك
 لتوسطها بين ليلتين ونهاريتين وقيل الطبر لكونها وسط النهار رواه
 القندوري عن ابي حنيفة رح وهو قول رفر والشافعي في قوله الاخير وقبل
 المغرب لتوسطها بين الرماية والثأية وقيل العشاء لكونها بين حبرتين وقيل هي
 الطبر والعصر وقبل الظهر والمغرب وقيل العشاء والصبح وقبل واحدة غير معينة
 اخذت للحث على الكل كافي احساء ليلة القدر وساعة الاجابة ليعتد في كل
 رمضان وفي كل ساعة من يوم الجمعة وقبل هي صلوة الجمعة وقبل صلوة الجمعة
 وقبل صلوة الصبح وقبل صلوة الاصحى وقبل صلوة الخوف وقبل
 هي العمرة ذكر هذه الاقوال كلها السروحي في شرح الهداية والاربعة
 الاحيرة ببعدة وأجرها اشدها بعدا (و) من ادلة الكتاب قوله تعالى (مَسْجِدَ اللَّهِ

حِينَ تَسْجُدُ وَحِينَ تَقُومُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًا وَحِينَ
 تَطْهَرُونَ) اى سجدوا لله في هذه الاوقات اقامة للمصدر مقام العمل على قول
 من قال ان المراد من التسبيح الصلوة لاشتغالها عليه ومنه ما في البخاري من قول
 عائشة ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سجدة اى صلاة الضحى
 واني لاسجد ف يكون امرا بالصلوة في هذه الاوقات وقيل لان عباس رضى الله
 عنهما هل يحد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تَسْجُدُونَ
 صلوة المغرب والعشاء وتَسْجُدُونَ صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحِينَ
 تَطْهَرُونَ صلوة الطهر وقوله وعشيا متصل بقوله حِينَ تَسْجُدُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ
 فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ اعترض بينهما ومعناه ان على المميزين كلهم
 من اهل السموات والارض ان يحمده كذا في الكشف (و) من ادلة الكتاب قوله
 (ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) والمراد من الكتاب ههنا
 الفرض كافي قوله تعالى وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا كَأَن تَكُونُونَ لِقَاءِ رَحْمَتِ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ الصيام فلذا قال (اى فرسا موقتا) اى محلودا باوقات لا يجوز
 اخراجها عنها وهو ظاهر الدلالة على المراد من ذكر الادلة من الحديث
 فقال (واما السنة فباروى عن النبي عليه السلام في الصحيحين) من رواية ابن عمر
 رضى الله عنهما (انه قال بنى الاسلام) اى الايمان وقدمه تعالى في شرح الخطبة لان

الاسلام والايمان واحد في الشرع عند اهل السنة خلافا للعلانية والطاهرية
لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه
وهو في اللغة الانقياد والاطاعة وعليه ورد مثل قوله تعالى قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا (على خمس) اى على خمس خصال او خمس عبادات (شهادة
ان لا اله الا الله) بجر شهادة بدلا من خمس وبرفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا
ما عطف عليها وان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ولا نافية
للخمس والله اسمها وخبرها محذوف اى وجود والا حرف استثناء والله مرفوع
بدلا من محل اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر ولا يجوز ان
يكون هو الخبر والاستثناء مفرغ ولا ان يكون بدلا من الخبر لان المراد في الوجود
عن الله سواء تعالى لان في مغايته سبحانه لكل اله وعلى التقديرين الاولين يلزم
الاول وعلى التقديرين الاخيرين يلزم الاخير فليتأمل والحكمة خبران (وان محمدا
رسول الله) عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس
وهي اقواها لانها شرط لصحة الايمان عند التمكن بل قيل ايا ركن منه لكن
في الحديث اشارة الى رحجان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس حارجة
عن حقيقة الايمان لان المبني غير المنى عليه وهو مذهب المحققين ان الايمان
هو التصديق وان الاعمال خارقة عن حقيقته (واقام الصلوة) اى اقامتها
وقد تقدم المراد بها وقدمت على ما بعدها لمزيتها واهميتها كما تقدم في الخطة
ولانها اولى الاربعة افتراضا (وايتاء الزكاة) هي في اللغة المماء والطهارة
وفي الشريعة تمليك جزء مال عبه الشرع او قيمته في نصاب لعقير مسلم
غير هاشمي ولا مولاة مع قطع النفقة عن المالك من كل وحده لله تعالى بالتمليك
احرح الااحة وبناء المسجد ومحوه مما ليس فيه تمليك وعبه الشارع اخرج
التطوع والدر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو مذهبنا وفي نصاب اخرج الكفارة
ولعقير احتراز عن الفنى ومسلم احتراز عن الكافر وغير هاشمي ولا مولاة احتراز
عنهما ومع قطع النفقة الى اخره احتراز عن قرابة الولادة والروحية وما يعود اليه
نفعه والله احتراز عن غير المولى به الزكاة وتطلق ايضا في الشرع على عين ذلك
الجزء المؤدى او قيمته وهو المراد هنا وفي كل موضع ورد فيه الايتاء او الاخذ
ونحوهما لامتناع ايتاء التمليك اللهم الا ان يراد بالايتاء الفعل ادخل التمليك
يمكن ثم تمام هذا المتن على ما في الصحيحين والخم وصوم رمضان وروى ما لا يط
احر فيهما ليس في شيء منهما من استطاع اليه سبيلا والذي ذكره المصنف بعد ايتاء الزكاة

(وصوم شهر رمضان) والصوم في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل ظاهر من
حيض ونفاس عن الكل والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية القرينة
فالمسلم يخرج الكافر والعاقل يخرج المجنون والصبي غير المميز ومن الصبح الى آخره
يخرج الامساك ليلا وبنية القرينة يخرج الامساك للحمية وغيرها مما ليس بقرينة
ورمضان كان اسمه ناتقا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة
التي وقعت فيها فوافق زمن الحر والمرض فسمى رمضان او اشتق من رمض
الصائم اذا اشتد حر حوفه اولانه يحرق الذنوب كذا في القاموس (وحج البيت) الحج
في اللغة مطلق القصد قال الشاعر * يحجون سب الزرقان المرعرا * اي يقصدونه
والسب بكسر السين المهملة العمامة والبرقان لقب الحصين بن بدر الصحابي
وهو في الاصل من اسماء القمر وفي الشرع قصد المسلم العاقل الهيت محرما لعبادة
مركبة من طواف بالبيت في وقته ووقوف بعرفة في وقته والبيت علم للكعبة
المشرقة بقلبة الاستعمال والاضافة لها من اضافة المصدر الى المفعول من استطاع
اليه سبيلا بحله الرفع فاعل المصدر والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الراد
والراحة فاضلين عن الحوايج الاصلية والاوزام الشرعية لما روى الحاكم
عن انس رضى الله عنه في قوله تعالى والله على الاس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
قيل يا رسول الله ما السيل قال الراد والراحة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي وكسب القوت واعلم ان هذا الحديث
مفردة لا يدل على القرينة لانه خبر واحد وانما يدل على بوث الصلوة في الجملة
وكذا بقية الاحاديث لعدم التواتر فياس كونه ثابتة في قوله فريضة ثابتة خبرا
ثانيا لان لاصفة لفريضة فليتأمل (و) من ادلة السنة (قوله عليه الصلوة والسلام
لكل شيء علم) اي علامة دالة على تحققه (وعلم الايمان) الدال عليه (الصلوة)
والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وحوب ولا وجود فاذا
كانت الصلوة علامة الايمان فوجودها يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده
بها فلا يلزم من وجودها وجودها فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا تلازم بينهما
ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم
باسلامه بخلاف ما اذا صلى مفردا للقصور لانها ليست من خصائص شرعا
ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يحسد وحويها والجواب عن الحديث الاتي هناك
(و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين) فيه استعارة بالكنية
وهو تشبيه الدين بالحمة مع ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء وابات العماد الذي

هو من لوازم التشبيه استعارة تخيلية والجامع بين الدين والخيمة ما في كل منهما من الاحرار والاحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول اي وهو هو وهذا على مذهب السكاكي كما عرف في موضعه ووجه التشبيه بين الصلوة والعماد مهم من قوله (فن اقامها فتدا قام الدين ومن تركها فقد هدم الدين) اي الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامته وكان هذا هو السر في عدم محي الامر بالصلوة غالبا الا لفظ الاقامة في الكتاب والسنة بخلاف غيره من الاوامر على ما لا يخفى (والدين) في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع الهي سائق لدوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير والدات فوضع كالجلس فيشمل التخصيصات الالهية وغيرها والهي اخرج غيره كالاولضاع الصاعية وغيرها مما كان يشترع للكفار شياطينهم وسائق اخرج الاوصاف الالهية غير السائقة كتخصيصاتة تعالى انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحيان المعينة ولدوى العقول احتراز عن التخصيصات السائقة المجردة فانها عقول لانووها عند من يقول به اذ لا يقل لما كفوا به انها اديانهم الا ان يصطالح على ذلك احد والاصوب ان يجعل سائق لدوى العقول قيد او احدا احتزبه عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاختيار واختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحيان في الآيات بالمشروعات وتركها ليكون عبادة او عصيانا ويمكن ان يحتزبه عن السائق لا بالاختيار كالوحدان فانه وصع الهي سائق من هو فيه لا بالاختيار والمحمود صفة مادحة تشير الى ان التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احتزارا عن الكفر فانه وضع الهي عند من يقول بخلق افعال العباد المكلفين وارادة غير الحسن سائق لدوى العقول باختيارهم غير المحمود والدات يحور ان يتعلق بسائق اي ان ذلك الوصف الالهي بداته سائق اذ لم يوضع الا لذلك ويحور ان يتعلق بالخير يعنى ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشيء لما من شأنه ان يكون حاصله اي يأسه ويليق به كذا في شرح المشارق لا لكل الدين (و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام) فيما رواه ابوداود وغيره عن عبادة بن الصامت (حسن صلوات) متدأ (افترضن الله على العباد) خبره (من احسن وصوء هن) ما سابعه والايان سده وآداه (وصلاهن لوقتهن) اي صلى كل واحدة في وقتها ولم يخرجها عنه فلا عذر (واتم ركوعهن) ما طمأنينة فيه (وحشوعهن) باحصار القلب وجمع الهمة

وصرف الشواغل الدنيوية عن الذكر (كان له على الله عهد) أى وعد موثق مؤكد عليه سبحانه فضلا عنه وكرمنا (ان يغفر له) أى بان يغفر له ذنوبه فتكون ان وما بعدها فى محل نصب بزعم الخافض ويجوز ان يكون محل الرفع سانا لعهد بل هو الاول وتعم الحديث . ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذبه . أى من لم يصاهن بالصنعة المذكورة فليس له من الله وعد المغفرة بل هو فى المشبة كسائر العصاة واما العظ وسحودهن بعد ركوعهن فغير ثابت وكأنه عليه السلام اكتفى بذكر الركوع عن ذكره لكونه قربة كما فى قوله تعالى تقيكم الحر (و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام) فيأرواه مسلم عن جابر (الفرق بين العدوين الكثير) أى بين العدوين ان يصل الى الكفر (ترك الصلوة) أى ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بيبك وبين مرادك الاجتهاد أى بيبك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما تعطى الفرق فليس من لسط الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس فرأين العبد وبين الكثير بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث واماله كقوله صلى الله عليه وسلم فيأرواه الترمذى عن بريدة صححه : العهد الذى ليسا ويديهم الصلوة : من تركها فقد كفر عند الجمهور التزك اعتقادا وهو انكار وجوبها واعلم ان الادلة على وجوب الصلاة والحث عليها كبيرة جدا وهى من المعلوم بالضرورة فى الدين فلهذا اقتصر المصنف على هذا التندر ثم سرع فى المقصود فقال (ثم اعلم) أى بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة (ان للصلوة شرائط) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو فى اللغة العلامة اللازمة وفى الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والسوت أى يتوقف عليه وجود الشيء ولا يتبته وقوله (قلها) صفة موضحة وبيان للواقع ادشرط الشيء لا يكون فيه ولا بعده وانما يكون قبله وقيل احترازه عن ما ليس قبلها كالقعدة فانها شرط الخروج وترتيب ما لم يتصرح بمكررا فى ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فانه تشرط البقاء ورد فانها ليسا بشرطين للصلوة بل للخروج منها ولبقائها (و) اعلم ان للصلوة (فرائض) جمع فريضة بمعنى الفرض وفرض الصلوة مالا يحتملها بدونه اعم من ان يكون قبلها او فيها ركعا او غيره ولعل مراده ما لم يطالغى عليه اسم الشرط والالركن منها نحو ما تقدم من ترتيب ما شرع غير مكرر فى ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والعدة على السجود والسلام على القعدة فان هذه التراتيب كلها

فروض ليست بركان ولا بشروط (و) اعلم ان للصلوة (اركاناً) جمع ركن وهو في اللغة الجلب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد تقدم انهما داخلة في الفرائض (و) اعلم ان للصلوة (واجبات) جمع واجب وهو في اللغة من الواجب وهو السقوط سمي به لانه ساقط عنا علمه وعليما علمه او من الوجيب وهو الاضطراب سمي به لتدده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع مالم بدليل فيه شبهة وحكمه انه يفسق تاركه غير مؤل ولا يكفر باحده وتركه في الصلوة لا يفسدها بل يحبس به مجود السهو ان سهوا وتجب اعادةها ان عدا والالزم الام والفسق (و) اعلم ان للصلوة (سنة) جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا اي طريقته وسيرته حسنة كانت اوسىة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشرع الطريقة المرضية المسلموكة في الدين من غير الرام على سبيل المواظبة فن غير الرام احتراز عن العرض والواحد وعلى سبيل المواظبة عن العمل كذا قاله السراج الهندي والظاهر انه لاحتياج الي هذا القيد لدخوله في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون المواظبة وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وحب وتركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهوا فلا ولا يوجب مجود السهو (و) اعلم ان للصلوة (آداباً) جمع ادب وهو في اللغة الطرف وحسن التناول كذا في القاموس والمراد به هاهنا ما فيه زيادة احترام للصلوة ولأنس تركه ولا كراهة وكذا ان السنة مكتملة للعرض فالادب مكمل للسنة وفي الخلاصة والسنة ما واطب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عليه والواحد اكل الفرائض والسن اكل الواحد والادب اكل السن انتهى (و) اعلم ان للصلوة (كراهية) تخفيف الياء مصدر كره يكره كراهة وكراهية والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة تنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم (و) اعلم ان للصلوة (ماهي) جمع مهي وهو محل الهوى والمراد بها ما يفسد الصلوة (اما الترائط) المصع عايتها (فستة) ادخل التاء مع ان الترائط جمع تريطة نظرا الى معاها وهو الشرط فانه يجوز ان يراعى في مثله اللفظ او المعنى الاول (الطهارة من الحدث) الطهارة في اللغة مطاى الطهارة وفي السرعة نظافة سرعة عن حدس نجاسة مع الشرع حواز الصلوة معها الالعدر وقيد الترعبة ليشتمل التيمم وقيد الجنس ليشتمل غسل قدر الدرهم مادونه فانه يسمى طهارة شرطا وان لم يكن فرضا فانه واجب اوسنة والحدث في اللغة الابداء اعنى التقوط

وفي الشرع ما يوجب الغسل أو الوضوء (والثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية) (و) الثالث (ستر العورة) وهي في اللغة كل خلل ينبغي إزالته وفي الشرع كل موضع من البدن مع النزع جواز الصلوة مع كشفه بضرورة (و) الرابع (استقبال القبلة) التي أمر الشرع بالتوجه إليها (و) الخامس دخول (الوقت) المعبود لكل صلاة (و) السادس (النية) وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد العمل لله تعالى (أما الطهارة من الحدث) فدمها لكونها أهم الشروط وأكدها حتى أنها لا تسقط محال ولا يجوز الصلوة بدونها أصلاً بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ويحجب بأنه ليس من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض والمشتبه عليه لانا نقول حمة قدرته وتحريمه هي قلته فلم يسقط كطهارة المعتذر ولكن تقديم الطهارة على الاستقبال لمعنى آخر وهو تقدمها عليه عادة لكون الاستقبال لأجل الصلوة لا يكون الأعداء إرادة الشروع فيها لأجلها فيقتضى تقديم الطهارة عليه والنية عند الاستقبال أو بعده فالمقدم عليه مقدم عليها (فالاغتسل) ويسمى الطهارة الكبرى وشروط وجوبه الحدث الأكبر (والوضوء) ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوبه الحدث الأصغر والوضوء بالصم مصدر وبالفتح ما يتروأ به وهو مأخوذ من الوضاء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والمسح في أعضاء مخصوصة وفيه المعنى القوي فانه يحسن الأعضاء التي يقع فيها في الدنيا بالتطهير وفي الآخرة بالتصحيل فالاغتسل والوضوء كل منهما هو الطهارة الواحدة (عد وجود الماء والقدرة) أي مع القدرة (عليه) أي على استعماله للاغتسل أو الوضوء وسبب وجوب كل منهما وجوب ما لا يحل إلا به لما عرف من أن إيجاب الشيء يتضمن إيجاب شرطه وقيل إرادة فعل ما لا يحل إلا به ليعم السبل أيضاً (وأما عند عدمهما) أي عدم الوجود والقدرة أو عدم أحدهما (ف) الطهارة الواحدة هي (التي هي ولكل منهما) أي من الاغتسل والوضوء (فرائض وسنن وأداب وماء) وليس للغسل ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره قيل لانه لو كان لسواي التسع الأصل أي الوضوء أو الغسل الصلوة واعترض عليه بعدم لزوم المساواة لسوت التفاوت بوجه آخر وهو أنه لا يلزم بالدرج مختلف الصلاة (أما فرائض الوضوء) فدمه لانه كالجزء بالنظر إلى الغسل ولكثرة الاحتياج إليه وهو مادة أنواع فرض وهو وضوء المحدث عند إرادة الصلوة ولو حارة أو مسحة أو سحرة أو من المصحف وواحد وهو

الوضوء للطواف (ومندوب) وهو الوضوء للنوم اذا اراده يستحب له ان يتوضأ
والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما حدث ليكون على
الوضوء في الاوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر
وبعد القهقهة في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضي خان
والخلاصة (اربعة) كافهم بما (قال الله تعالى) في كتابه العزيز (يا ايها الذين آمنوا)
قبل فيه الثغرات والاقليل آستم وليس صحيح لان الالتفات التعبير عن معنى بطريق
من التكلم او الغيبة او الخطاب بعد التعبير عنه باخر منها والغيبة والخطاب هما
كل منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان صير الموصول
يحسب ان يكون غائبا في الاستعمال لعوده الى اسم طاهر ولا يعود اليه الا بصير الغائب
ولذا نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله عنه انا الذي ستمني امي حيدره
(اذا قم) اي اردتم القيام (الى الصلوة) كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي
اذا اردت ان تقرأ فاستعذ فعر عن ارادة الفعل بالفعل لانه مسبب عنها فافهم
المسبب مقام السبب للملازمة بينهما طلبا للايجار وتقديره وانتم محدثون كذا
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما او اذا قم من اليوم لانه دليل الحدث
(فاغسلوا وحوهم) غسل الاسالة وحدها عندها ان يتقاطر الماء ولو قطرة
وعند ابي يوسف يحزى اذا سال على العضو ولو لم يقطر ~~صدا~~ في شرح
الهداية لابن الهمام وحد الوجه تقريبا ما بين قصاص الشعر واسهل
الدقن وشحمى الاذنين وتحققا ما بين ملتقى عظمى الجبهة والحنف وملتقى
الجبين وشحمى الاذنين لان الانسان قد يكون اغم شعره نازل على جبهة
فيجب غسل الشعر الى حد الحنف وقد يكون اصلع فلا يجب عليه تليغ الماء
الى حد الشعر لان ما جاور حد الجبهة فن الرأس (وأيديكم) فان قيل مقابلة الجمع
بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب القوم دوابهم وتقلدوا
سيوفهم فيعيد وحب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا جاز ان يكون
وحب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوى اليدين او يعمل الرسول
صلى الله عليه وسلم المتواتر او اجماع الامة (الى المرافق) جمع مرفق يكسر
الميم وفتح الماء والعكس وهو موصل الدراع في العضد (وامسحوا رؤسكم)
المسح في اللغة امرار الشيء على الشيء بطريق المماس وفي الشرع اصابة اليد
المتأمة ما مر بمسحه هذا في الوضوء واما في التيمم فاريده المعنى المعوى (وارحلكم
الى الكعبين) قرئ في السعة بالصب والجبر والمشهور ان الصب بالعطف على

وجوهكم والجبر على الجوار والصحيح ان الارحل معطوفة على الرأس في القرائتين ونصها على المحل وحرها على اللفظ وذلك لامتناع العطف على المنصوب لفصل بين العاطف والمعطوف عليه بحملة اخئية والاصل ان لا يفصل بينهما بمجرد فصلا عن الجملة ولم يسمع في الفصح نحو ضربت زيدا ومررت بعمر و تكرا بعطف بكرا على زيدا واما الجبر على الجوار فانما يكون على قلة في النعت كقول بعضهم هذا حجر ضربت بخر بخر اوفى التوكيد كقول الشاعر * يا صاح بلع نوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذب * بجركلهم على ما حكاه الفراء واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمع المجاورة قال في الكشف والارحل من بين الاعضاء الثلاثة المنسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المدهوم المهي عنه فعطفت على المنسوح لالتسح ولكن ليبه على وحوو الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين لجيء بالفاية اماطة لطن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم تصربه فاية في الشريعة انتهى وقد ثبت في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما توشوا واعقابهم تلوح لم يمسا الماء فقال * ويل للعاقب من النار وفي رواية لابي هريرة رضى الله تعالى عنه * ويل للعراقب من النار وفي صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ان رجلا توشأ فترك موضع طفر على قدمه فانصره الى صلى الله عليه وسلم فقال ارحع فاحسن وضوءك وعن عائشة رضى الله عنها لان تقطعا احب الى من ان امسح على القدمين من غير خنثين وعن عطاء ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة على وحوو الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة بمن جور المسح على القدمين من الشيعة ومن شد وقرأ الحسن و ارحلکم بالرفع بمعنى و ارحلکم مغسولة * فان قيل هذه الآية مدية بالاجماع والصلوة فرضت بحكمة فيلزم كون الصلوة بلاوصوء الى وقت نزولها * قلنا لا يلزم لجوار ان يأتى قبلها بالوحي الغير المتلو او الاحد من الترائع السابقة كما يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين توشأ ثلاثا * هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلى * فان قيل اذا نت بهذه الطريقة فمائدة رول الآية قلنا لعلها تقرير امر الوضوء وتبتيه فاه الم يكن اداة مستقلة بل تالعا للصلوة احتمل ان لا يهتم الامة بشاه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركابه بطول العبد عن زمن الوحي وانقاص

الماقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت ما نص المتواتر الباقي في كل زمان على
 كل لسان (والرفقان والكعبان) وهما العظمان الباشان في جاني القدمين
 هو الصحيح وما ذكر هشام عن محمد ان الكعب هو المفصل الذي في وسط القدم
 عند معقد الشراك سهو من هشام فان محمدا لم يرد به تفسير الكعب في الطهارة
 وانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه اسقل من الكعبين فاما في الطهارة
 فهو العظم الثاني كما فسره في الريادات كذا في الكافي (يدخلان في فرض الفسل)
 خلافا لزمزج رحمه الله بناء على ان الغاية لا تدخل في الغاية فلو كانت
 لد الحكم بان كانه صدر الكلام لا يتناولها لا تدخل في الغاية كما في ثم اتعوا الصيام
 الى الليل وان كانت لاسقاط ما ورثها بان كان صدر الكلام يتناولها وما بعدها
 تدخل والآية من هذا القيل اذ اليد تشمل من رؤس الاصابع الى الابط لفهم
 الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقصاء على الكوع
 في السرة عرف بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من المعقول وهو ان
 التمدد حصل من هذا القدر وفي الكشف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما
 دخولها في الحكم وحروجهما فامر يدور مع الدليل فمما فيه دليل على الحزوح
 قوله تعالى فطرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول
 العلة ولودخلت الميسرة فيها لكان مطرا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك
 اتعوا الصيام الى الليل لودخل الليل لوحب الوصال وما فيه دليل على
 الدخول فذلك حصط القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ
 القرآن كله ومنه قوله تعالى * من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى * لوقوع
 العلم انه لا يسرى به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق
 والى الكعبين لا دليل فيه على احدا الامر من فاحد كافة العلماء بالاحتياط محكموا
 بدخولها في الفسل واحد وهو داود بالتيقن فلم يدخلها وعن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه كان يدير الماء على مرفقيه انتهى ثم ذكر لفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين
 بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد ولكل
 يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل الى الكعبات منهم منه ان الواحد
 براء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين ليتناول كليهما من كل رجل وقيل لان
 المرفق طرفي العظم الذي يرتفع به اى يتكأ عليه وهى في كل يد ثلاثة طرف عظم
 الساعد وطرف عظم العضد بخلاف الكعبين فاما العظمان الباشان قاله
 الاصمعي وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية (وكذا ما بين العذارين) تسمية

عدار وهو ماسل على الخد من اللحية مأخوذ من عدار المرس (والأذن يجب
 غسله) لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافاً لابن يوسف فإنه يقول سقط
 غسل ماتحت العذار فيسقط ما وراءه لأنه أبعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل
 ولا حائل لها فيبقى على ما كان قبل النبات وأما اللحية فمن ابن حنيفة رحمه الله
 يفرض مسح راسها قياساً على مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنه يفتر
 مسح ما يلاق بشرة الوجه واختاره قاضي خان وصححه وقال هو أشهر الروايات
 لأنه لما سقط غسل ماتحتة انتقلت الوظيفة إليه مسحاً كما في الخلف وأظهر الروايات
 عنه غسل ما يلاق البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج النرية وهو
 الأصح وفي الفتاوى الطهرية وبه يقتضى قال في البدائع عن ابن شجاع أنهم رجعوا
 عما سوى هذا ووجهه أنه لما سقط غسل ماتحتة انتقل فرض الغسل إليه كالشارب
 والحاجب حيث يتنقل فرضية غسل ماتحتتهما إليهما وأما ما أترسل منها
 فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن ابن يوسف يفرض
 استيعابها بالمسح وعنه سقوطه أصلاً وهو أبصر رواية عن ابن حنيفة ولو أمر
 إلقاء على شعر الدقن أو الرأس أو الشارب والحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ماتحتة
 وفي القائل لو قص الشارب لا يجب تخليله وإن طلل يجب تخليله وكان وجهه
 أن قطعه مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ماتحتة بخلاف اللحية فإن
 إعدامها ذو السنون بخلاف ما لو مات حلدة لا يجب قشرها وإيصال الماء إلى
 ماتحتها بل لو أسال عليها أحزاً لأنه محير في قشرها إذ لم تنقل فيه سنة والأصل
 العدم فلم يعتبر قيامها مانعاً من الغسل كذا في شرح الهداية لأن المهمام
 (والمعروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس) عندنا وقال مالك وأحمد
 مسح الكل فرض لأن الماء صاة كما في التيمم وقال الشافعي الفرض مسح أدنى جزء
 ولو بعض شعرة وتحجير المحل وقوف أولاً على أن القرآن نزل بلغة العرب بالعمل
 فيه موصوع لغاتهم أفراداً وتركيباً واحب ما لم ينت تحصيل عرفي أو شرعي
 وثانياً على أن المسح مأهوف لغتهم وعلى أن الأصل في استعمال الماء معه مأهوف
 في لغتهم فقول لا شك أن المسح في اللغة أمرار شيء على شيء بطريق المماس
 هذا الذي يفهم منه مشارداً كل عرفي وقول من قال أنه في الشرع الإصانة
 معناه إصانة الماء دون تسيده لا هم أعما يدكرونه في مقابلة الغسل الذي هو تسيل
 الماء والأهلا يله من دليل ولا دليل عليه أصلاً لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع فلا يسمع
 وأما الماء فأكثراً استعمالها معه في لغتهم هو معنى الإصاق وهو المعنى المتصور للماء
 مطلقاً وقد تستعمل معه رائدة عند القرية كما في آية التيمم فإن كون المسح فيه

خلفنا عن القسمل المستوعب قرينة مع تواتر النقل بالاستيعاب والاجماع عليه
والملتصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكسبه يتقيد باليد التي هي آلة
التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصح ونحوها لعدم الدليل واما معنى التبعض فمع
قلته وعدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفونه
اصلا فلم يستعمل مع المسح في لغة العرب قطعا قال ابو الققاء العكبري وقال من
لاحبرة بالعربية الباء في مثل هذا للتبعض وليس بشيء يعرفه اهل العلم انتهى
وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم حوار ان يستعمل كل منها مع كل واحد
من الافعال فلو قال قائل ان معنى من في نحو خرجت من البصرة للتبعض اوليان
لكدنه كل احد من اهل اللسان فالمعترف بذلك استعمال العرب ليس غير وليس
لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل لهذا المعنى في الجملة فانما اعينده في هذا
الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة او العرف او الشرع لذلك الحرف بذلك
المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابة
شعرة او ثلاث شعرات لا يسمى مسحاً في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا
قطعا وامارد قول مالك واحمد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون الباء راءة والزيادة
حلاف الاصل لكنني كبف وقد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه
الذي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد صح تركه (لما روى المغيرة بن شعبة

رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى ساطعة قوم فبال وتوسا ومسح على
باصيته وحفيه) وهذا الحديث تمام متين احدهما رواه مسلم عن المغيرة انه
عليه الصلوة والسلام توشاً ومسح باصيته وعلى الخفين والاخر ما رواه
ابن ماجة عنه انه عليه الصلوة والسلام اتى ساطعة قوم فبال قائماً فجمع القدوري
في مختصره بن مروى المغيرة وتبعه المصنف وغيره والساطعة الكناسة تطرح
باصية اليوت وروى ابو داود عن اس رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتوضا وعليه عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه
وسكت عليه ابو داود وماسكت عليه فهو حسن عنده والقطرية تكسر القاف
واسكان الطاء ضرب من الرود وروى السهقي عن عطاء انه عليه الصلوة والسلام
توضا فحصر العمامة ومسح مقدم رأسه او قال باصيته وهو حجة وان كان
مرسلا سيما وقد اعتصد بالمتصل واذا قد بطل القولان بقي الشأن في اثبات ما اخترناه
وما قررناه من معنى المسح والباء يقتضى ثبوته وذلك لانه لما كان معنى الباء
الالصاق ومعنى المسح امر ارشئ على شيء الى آخره ولا شك ان المراد بالشيء

الاول هما هو اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب ربع الراس في المقدار فاذا امرت ادنى امرار بحيث يسمى مسحاً حصل الربع فكان مسح الربع ادنى ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صحبها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظرا الى ان الواح الصاق اليد والاصابع اقلها والثلاث اكثرها وللاكثر حكم الكل كما ذكر في الاصول ويدل على انها غير المنصورة قول صاحب البداية وفي بعض الروايات وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا وضع اثنا عشر اصابع ولم يمدّها جار في قول محمد ولم يحز في قول ابي حنيفة واني يوسف حتى يمدّها فتصيب البلة ربع الرأس وقولهم ان للاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما قدره ما يسهل الله تعالى يكرمه في هذا المقام بما اخذ من كلام المحول وعثر عليه الحافظ المولود ورحمته من نظر بالانصاف وجاب الاعتصاف (واما سنه)
اي سنن الوضوء (فصل اليدين قبل ادخالهما الاثناء الى الرسغ ثلثا) لمافي الصحيحين من حديث عبدالله بن ريد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعني في اول الوضوء وفيما من حديث ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثناء حتى يغسلها بل يامه لا يدرى اين نانت يده وفي مسند الزار فلا يغسل يده في ظهوره سون التوضيد وليست في رواية الصحيحين فاول الحديث وهو الي سينا المؤكد يقتضي وحوب الغسل وآخره وهو انه لا يدرى اين نانت يده يقتضي استحباب الغسل لانه يشير الى توهم انها باتت على نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا يأمر وسط بين الوضوء والاستحباب وهو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى الرسغ ستة يوب عن الفرض كالفاتحة تبوب عن الواح بخير التعيين وعن الفرص بالصن وذكر الاثناء في الحديث ماء على عاتقهم فلم يتوارعوا على اواب المساجد يتوضؤون منها والنظر في الحديث خرج مخرج الصادة فلا يعمل بمعومه اجماعا فيسن غسل اليدين اول الوضوء مطلقا لانهما آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الماء اذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ولما لم يأخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك وكذا ان كان الماء كبيرا معه اثناء صغيرا ولا يدخل اصابع يده اليسرى مصومة في الاثناء يصب على كف يمينه ويغسل اليدين والاصابع بعضها بعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاثناء فالغا مالمع ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فاليمنى محمول على الاثناء الصغير فلا يدخل يده اصلا

وفي الكبير على ادخال الكف لمكان الصلوة كذا في الكافي وغيره ووجهه ما نقل تاج الشريعة في شرح الهداية انه ان نقل البلة في الوضوء من احدى اليدين او الرجليين الى الاخرى لم يحز وجاز في النقل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلا بد لان غسل بكرة واحدة وعضو واحد حكما نظرا الى الدخول تحت خطاب واحد فيعارض الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فيترجح الاختلاف الحقيقي بالعرف ولا كذلك النقل فان جميع الاعضاء متحدة حكما وعرفا فيترجح الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالماء الذي صب على الكف اليميني كما هو العادة فان فيه ترجيحا لعادة العوام على عرف النضر كذا في الدرر شرح الدرر للولي خسرو (وتسمية الله تعالى في اثناء الوضوء) لقوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابو داود وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عددا بعد عدالة الرواة وثقتهم كالارسل ورواه ابن ماجة من حديث كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن ابي سعيد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه واعل بان ربيعا ليس بمعروف ونورع في ذلك فعن ابي زرعة ربيع شريح وقال ابن عمار ثقة وقال الزار روى عنه طريح بن سليمان وعبد العزيز الدرر اوردى وكثير ابن زيد وغيرهم قال الاسرم سألت احمد بن حنبل عن التسمية فقال أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثابتا وارحو ان يحربه الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به اتى ثم المراد بالنفي في هذا الحديث نفي الكمال كفاي قوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد لقوله عليه الصلاة والسلام اذا تطهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله على طهوره لم يطهر الامام عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا بانه انما يرويه عن الاعنس بجي بن هشام وهو متروك لكن يؤيده اجماع الائمة على عدم الوجوب ولهذا قال في الهداية الاصح انها مستحبة ولنطبخا المقول عن السلف وقيل عن النبي عليه السلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ في المجتبي يجمع بسم الله في المحيط لو قال لا اله الا الله والحمد لله واشهدان لا اله الا الله يصير مقبولا للسهلة كذا في شرح الهداية لان التمام (والاصح انه يسمى الله مرتين مرة قبل كشف العورة) للاستحشاء (ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء) احتياطا للخلاى الواقع فيها قال

بعضهم يسمى قل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب لا قبل الاستنجاء حال كشف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال قاضي خان والاصح ان يسمى مرتين وفي البداية ويسمى قل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح والاختلاف في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده والاصح انه يغسلهما مرتين قبله وبعده ولونى التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف الاكل كذا في العاية معلل بان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل وهو يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لاستدراك ما فات قاله ابن الهمام والاولى انه استدراك لما فات بالحديث وهو قوله عليه السلام اذا اكل احدكم فسي ان يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخوه رواه ابو داود والترمذي ولا حديث في الوضوء (والمضمضة والاستنشاق) لانه عليه السلام فعلهما على المواطة كماروى في الصحيحين وغيرهما والمواطة من خيرا من ولا وعيد على التزك دليل السنة لا الوجوب (بما بين حديثين) لما روى السنة من حديث عبدالله بن زيد حكاية عن وضوئه عليه السلام وفيه فمضمض واستنشق واستثر ثلثا بث غرقات ومعلوم ان الاستنثار لا يؤخذ له غرفة والمراد نلت غرقات مثل المراد بقوله ثلثا فكما ان المراد ان كلاما من المضمضة والاستنشاق فعله ثلثا لان مجموعهما فعله ثلثا فكذا كل منهما فعله بث غرقات لانه فعل مجموعهما بث غرقات وقد جاء مصرحا في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسحق السري حدثنا شيبان بن فروح حدثنا ابو سلمة الكندي حدثنا ليث بن ابي سليم حدثني طلحة ابن مصرف عن ابيه عن حده كعب بن عمرو اليمامي ان النبي صلى الله عليه وسلم تومأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا يأخذ لكل واحدة ماء حديثا ورواه ابو داود وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره فرأيت يفضل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه ابو داود وكذا المذرى وما نقل عن ابن معين انه سئل الكعب صحبة فقيل المحدثون يقولون انه رآه عليه الصلوة والسلام واهل بيت طلحة يقولون ليس له صحبة غير قاذح فاذا اعترف اهل الشأن بان له صحبة تم الوحد وما في الحديث على انها بماء واحد لا يعارض الصحيح من حديث ابن زيد وكعب وما في حديث ابن عباس فاحد غرفة من ماء الى آخره يجب صرفه الى ان المراد بتحديد الماء بقرينة قوله بعد ذلك ثم احد غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم احد غرفة من ماء

ففضل دبايده اليسرى ومعلوم ان لكل من اليدين ثلث غرفات لاغرة وتواحدة فكان المراد اخذ ماء اليمنى ثم ماء اليسرى ولو كان لكان المراد ان ذلك ادنى ما يمكن اقامة المصضة به كما انه ادنى ما يقام فرض اليده لان المحكى انما هو وضوء الذى كان عليه ليتبعه المحكى ليم وما روى بكف واحد فلنقى كونه بكمين معا وعلى التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المصضة باليمنى والاستنشاق باليسرى كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام (وابصال الماء الى ماتحت الشارب والحاجين) سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلهما فرض كما تقدم فكان كتحليل اللحية والاصابع وعده في التيميم من الآداب (ومسح ما استرسل من اللحية) لاتصاله بما غسله فرض وهو ما يلاقى البشرة كما تقدم تصحيحه فيكون تكميلا للفرض (وتخليلها) اى اللحية لما روى الترمذى وابن ماجة عن عثمان رضى الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل لحيته وقال الترمذى توشأ وخلل لحيته وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وفي سنن ابى داود عن انس كان عليه الصلوة والسلام اذا توشأ اخذ كفا من ماء تحت حكه فخلل به لحيته وقال بهذا امرنى روى وهذا اعنى كون تخليل اللحية سنة قول ابى يوسف واما عندهما فتستحب ويروى جازر والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجحه فى المبسوط وهو الصحيح (واستيعاب جميع الرأس فى المسح) لمواظفته عليه الصلوة والسلام عليه على ما روى فى احاديث وضوئه فى الصحيحين وغيرهما مع الترك فى بعض الاوقات تعليما للحوار على مامر (بماء واحد) لما روى اصحاب السنن الاربعة عن على رضى الله عنه فى حكاية وضوءه عليه الصلوة والسلام انه مسح مرة واحدة واحديث عثمان الصحاح تدل على ذلك فانهم ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا ومسح رأسه ولم يدكروا عددا وروى ابو داود عن ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوشأ ثلثا ثلثا ومسح رأسه واذنيه ممحاة واحدة وروى الطبرانى فى الاوسط عن راشد ابى محمد الحنابى قال رأيت انسبا بالراوية فقلت اخبرنى عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه تلقى انك كنت توشئه فساق الحديث الى ان قال ثم مسح رأسه مرة واحدة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما وروى ابو داود والطبرانى عن على رضى الله عنه فى حكاية المسح ثلثا قال البيهقى وقد روى من اوحده غريبة عن عثمان تكرار المسح الا انه مع خلاف الحقا ليس بمحمدة عند اهل العلم ويحمل على انه بماء واحد مذهبنا من المتقدم الى المؤخر ثم

الى المقدم ثم الى المؤخر وقد روى عن ابى حنيفة رحمه الله ثلث مرات بماء واحد في المحرد فلذا قال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة وفي فتاوى قاضي خان ثم يمسح برأسه فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله يمسح ثلاث مرات بثلاثة مياه وعبدنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى وفي الخلاصة التثليث بماء دعة وقال البعض لأناس به انتهى والاوحد انه يكره قال في الكافي التثليث يعني بماء يقره من النسل ولو بدله به كره فكندا اذا قره منه (وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلق الاصابع) اى يضمها (ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاث اصابع) الحنصر والبصر والوسطى (ويعمسك ابهاميه وسبابتيه) مرفوعات (ويحافى بطن كفيه عن رأسه ويمدحها) اى يديه (الى القفاه ثم يصع كفيه على جانبي الرأس) (ويعمسهما) اى جانبي الرأس (ويعمس ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسجتيه) وهما المراد بالسبابتين فيما تقدم يقل للاصبع التي تلي الابهام مسحة تكسر البالا لها يشاربها الى التوحيد عند التشهد ويشل لها السابة لاهم كانوا يشيرون بها الى السب في المحاسبة ونحوها (ويعمس الاذنين) ايضا سنة لما أتى عن قريب ان شاء الله تعالى (كذا ذكره) المسح بهذه الكيفية (في المحيط) وغيره نحرزا عن الاستعمال قال الرباعي وهذا لا يقيد اذ لا بد من الوضع والمدة فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يقيد تأخره انتهى وايضا قد اتفقوا ان الماء مادام في العصور لم يكن مستعملا فالاول ان يصع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدحها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضي خان وصورة ذلك ان يصع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويمدحها الى قفاه وأشار بعضهم الى طريق آخر احرازه عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الاكثفة ومشقة فيمحور الاول ولا يصبر الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الرأس بمائه اذا لم يمس العمامة فان كانت موضوعة واما ان مسحها فلا بد ان يأخذ لها ماء حديد الذهب بآلة اصبعيه عمها وعسد التافعي رحمه الله لا بد من ماء حديد للاذنين ولا يمسحان بماء الرأس والحمة عليه مامر من حديث ابن عباس في ابى داود حيث قال ومسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث

مطلب
في كيفية استيعاب
مسح الرأس

قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير انه امرهما على اديه مسح عليهما
واخرج ابن حزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما الا جبرك
بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه ثم غرى غرقة فمسح بها
رأسه واذبه وبوب عليه السائي فاسمح الاذنين مع الرأس ومارواه ابو داود
والترمذي وابن ماجة عن ابى امامة الباهلي انه عليه الصلاة والسلام قال عند
مسح رأسه الاذان من الرأس وكذا رواه ابن ماجة ايضا عن عبدالله بن ريد ورواه
الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما كلاهما عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
الاذنان من الرأس والمراد بيان الحكم لا بيان الخلق لانه صلى الله عليه وسلم
اما بعث لبيان الاحكام وماروى انه عليه الصلاة والسلام اخذ لاذيه ماء
حديدا يحمل على ماء البلة قل الاستيعاب توفيقا (ويمسح الرقبة بظهور
الاصابع الثلاث) المتقدم ذكرها لبقاء البلة على ظهورها غير مستعملة وحيد
فلا احتياج الى قوله (بماء حديد) ولما فهم من عطته على السنن انه سنة كما قال
به البعض لما روى انه عليه الصلاة والسلام مسح الرقبة مع الرأس ذكر في آخر
حديث كعب بن عمرو الباهلي الذي مر في المصنعة والاستثاق اشار الى الخلاف
بقوله (وقال بعضهم هو) اى مسح الرقبة (ادب) وقال فتاوى قاضي خان واما
مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة (وقال بعضهم هوس) وعند اختلاف الاقوال
كان فعله اولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هوس وقيل مستحب واقتصر
في الكافي على انه مستحب وهو الاصح لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض
الاحاديث دون غالبها فاذا عدم المواطبة وهو دليل الاستصحاب ومسح الخلقوم
بدعة (وتحليل الاصابع) سنة ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن الاربعة
من حديث لقيط بن صبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فامسح
الوصوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي وحديث حسن صحيح وروى هو وابن ماجة
عن ابن عباس قال قال عليه الصلاة والسلام اذا توضأت فخلل اصابع يديك
ورجليك وقال حسن غريب وعنه عليه الصلاة والسلام انه قال خللوا اصابعكم
لا يخلها الله بالار يوم القيامة رواه الدارقطني وهو ضعيف وفي الطبراني من
لم يخلل اصابعه بللأه خللها الله بالار يوم القيمة والامر والوعيد في هذه الاحاديث
محمول على ابصال الماء الى ما بينا فانه لا يجوز ترك ما حوى مما هو بينها كما يجوز
في داخل الخيفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والتحليل بعد هذا
مستحب لعدم المواطبة مع كونه اكالا في المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الفرض

سنة (وتكرار الغسل الى الثلث) سنة ايضا لمواظفته عليه الصلاة والسلام عليه على ما في الاحاديث الصحيحة مع الترك في بعض الاحيان على ما روى انه عليه الصلاة والسلام توطأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الا به واه توطأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاخر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده ان رجلا اتاه عليه الصلوة والسلام فقال يا رسول الله كيف الطهور فعدا ماء في اناء غسل كفيه ثلثا ثم غسل وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح رأسه ثم ادخل اصبعيه الساحتين في اذنيه ومسح بهما يديه على طاهر اذنيه وبالساحتين باطن اذنيه ثم غسل رجليه ثلثا ثلثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي رواية لان مائة تعدى وظلم وللساقي اساء وتعدى وظلم وهو حديث صحيح رواه ثقات الى عمرو بن شعيب والمحققون على صحة حديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن حده وان المراد بجده عند الاطلاق حده ابوايه وهو عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما والمراد بالزيادة الزيادة على الثلث معتقدا سبقتها قلما لوراد لطمأنينة القلب عند الشك او نية وضوء آخر فلا بأس به لانه عليه الصلوة والسلام امر بترك ما يريه الى ما لا يريه كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره قال المقيده ابو جعفر لا يكره الا اذا رأى السنة فيما وراء الثلث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره لا لاتفاق انتهى وهو بعيد ان تجدد الوضوء على اثر الوضوء من غير ان يؤدي بالاول عبادة غير مكروه وفيه اشكال لاطباتهم على ان الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها فاذا لم يؤديه عمل مما هو المقصود من شريعته كالصلوة وسجدة التلاوة ومس المصحف ينبغي ان لا يشرع تكراره قرينة اكوبه غير مقصود لذاته فيكون اسرافا محصا وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة فهذا اولي وكذا المراد القصصان عن الثلث مع اعتماد السنة ومعنى فقد تعدى الى آخره اى جاورحد السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في القصصان ثم المرة الاولى فرض والباية سنة والثالثة دونها في الضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة اكمل السنة كذا في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما سنة لان الثالث الذي هو السنة انما يحصل بهما (والباية) سنة في الوضوء وليست بمرض خلافا لليلة على ما سبق في الغسل ان شاء الله تعالى فينوي رفع الحدث

او اسباحة ما لا يحل الا برضه (والترتيب) المذكور في لفظ آية الوضوء ستة وليس
 بمرض خلافاً لثلاثة لان العطف فيها مالموا واجتماع اهل اللغة انها لمطلق
 الجمع لا تعرض فيها للترتيب وليس المعقب على التمام هو غسل للوجه بل
 الايمان بمجموع هذه الجملة من الغسل والمسح كما يقال للعد اذا دخلت السوق
 فاشترخزا ولحماوزنا ولنا فلواشترى اللبن ثم الزيت وهكذا لا يعد مخالفاً لانه
 امر بشراء هذه الجملة عقيب دخوله السوق وقد فعل ما امر به واستدل بعضهم
 على افتراض الترتيب بادخال الممسوح بين المعصولات فالولم يكن الترتيب
 مقصودا لما ذكر مسح الرأس قبل الارجل مع انها معطوفة على الوحد واليدين
 وهذه عطلة عن السكتة التي ذكرها جارائه العلامة وغيره من المحققين من
 ان الارجل قصد عطسها على الممسوح ليقصد في صب الماء عليها على ما امر
 في تفسير الآية ودقائق التنزيل اوسع من ان تنحصر فيما يلحظه بعض العقول ولذا
 لم يجعل مفهوم الشرط والوصف حجة ولو لم تذكر فائتمها اصلا اتملها
 لعقولا القاصرة عن ادراك كنه كلام الله والرسول صلى الله عليه وسلم
 فضلا عن مناسبة لفظية اجمع المجتهدون على انها لا يثبت ثبوتها حكم شرعي
 واحاديث فعله صلى الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لان فعله عليه
 الصلوة والسلام يحتمل المحصور وغيره بل تدل على السنية وقد قلنا بها وقد
 روى ابو داود في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ برأيه قبل وجهه
 والخلافه فيها واحد وروى انه عليه السلام نسي مسح رأسه في وضوئه فذكر
 بعد فراغه فمسحه بلل كفه واخرج قطني عن ابن سريج سعيد قال اتى عثمان
 المتاعد فدعا بوضوء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ولما يديه ولما ورجليه
 فلما نال مسح رأسه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا
 ياهؤلاء اكدك قالوا نعم لزم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
 الترتيب بين المضمضة والاستنشاق ستة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل
 الوجه قاله في الخلاصة (والذلك) ايضا ستة لانه اكمل للفرض في محله وليس
 بفرض خلافاً لما لك واحمد رحمته الله عليهما لان حقيقة الغسل لا تتوقف عليه
 لقول العرب غسل المطر الارض وليس في ذلك الا الاسالة واعترض عليه
 الشيخ كمال الدين بن المهام بان وقوعه من عا وخصوصا مع الشدة والتكرار
 اى ذلك وهم لا يقولونه الا اذا نطقت الارض وباه غير مناسب للحنى المعقول
 من شرعية الغسل وهو تحيين هيئة الاعضاء الطاهرة للقيام بين يدي الرب

تعالى تحيها والافانيس الكل والناس بين حصري وقروى حزن الاطراف
 ولا يريل ما استحكم في حشونها الا الباك فالاسالة لا تحصل مقصود شرعتها
 انتهى والجواب لاسلم ان الوقع مع الشدة والتكرريسي دلكا وهو محل النزاع
 لا التحسين حتى لودلك ولم يحصل به تخمين يحور اتفاقا ولو وقف في المطر
 الشديد ربما طويلا حتى انزل مده وانصل ولم يدلكه لم يجزعهدها محل النزاع
 عين الدلك والتحسوة ان معت اتصال الماء فلا بد من الدلك عندنا ايضا
 والا فلا سلم ان ازالة ما استحكم في الحسوة فرص عند احد فان ازالة الدرن
 المتولد من السدن ليس عرض اتفاقا حتى لودلك ولم ترل جارعهدها ايضا
 (والموالة) وهوان يحصل كل عصو على اثر الذي قبله ولا يحصل بهما بحيث
 يحف السابق عند اعتدال الهواء سة ايضا لمواظبته عليه الهلام عابها كما
 تدل عليه الاحاديث وليست بعرض خلافا لما لك لان الواوالاتك على المعية
 والموالة اصدق جاء ريد وعبر وعده يوم اوبشر ونحو ذلك والريادة على
 الكتاب مخبر الواحد او القياس لا تجوز عندنا لانها لم يحس فلذا لم يرد على ما فهم
 من مطلق الآية فرسا (واما آذابه) اي آداب الوضوء (فهو) ذكر الضمير
 باعتبار الجزر وهو (ان تأهب) وما بعده اي التأهب (الصلوة) بالوضوء قبل
 دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عدو وقت غيره ممل لان فيه انتظار الصلوة
 ومنظر الصلوة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن
 تشتت عها (وان يجلس للاستسقاء) هو ازالة الحمو وهو ما يخرج من البطن
 من الحماسة اي ومن الآداب ان يجلس للاستسقاء متوجها (الى يمين القبلة او
 الى يسارها) كيلا يستقل القبلة او يستندرها حال كشف العورة فاستقبالها
 او استدبارها حالة الاستسقاء ترك ادب ومكروه كراهة تنزيه كما في مد الرجل
 اليها واماحالة البول او التغوط فكروه كراهة تحريم على ما سألني ان شاء الله تعالى في
 الماهي م اذا جلس للاستسقاء فلا تدب ان يجلس (متوجها) افرح ما يكون اي موسعا
 بين رحليه ويرجي مقعده ما يمكنه مبالغة في الاتفاء والتطيف (الا ان يكون صائما)
 فلا ترح ولا يرحي كيلا تعد البلة الى الداحل فيفسد الصوم حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس
 حالة الاستسقاء لدلك وارى ان عدم التنفس مع ما يفهم من الحرج لا فائدة فيه فانه لا يصل
 بالتنفس الى الداحل شيء اصلا على انهم قالوا اعافس الصوم اذا وصل الماء موضع
 الحقنة وفلا يكون ذكره في الخلاصة (و) من الآداب (ان يغسل مخرج الحماسة)
 بعد الاجار او دونها بماء مائقة في الطافة ولما روى ان ماجة عن طلحة بن نافع

هـ طلب

في آداب الوضوء

قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبدالله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال عليه السلام يا معشر الانصار ان الله قد اتى عليكم بالطهور فاطهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستحي بالماء قال هو ذلكم فعليكموه وسنده حسن والغسل بالماء في هذه الحالة وان كان ادما لكنه قد اديت به سنة فان الاستنماء مطلقا سنة لاعلى سبيل التعيين من كونه بالحجر او الماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة ومثل هذا كثير في الشرع كالمسح بالتراب والسورة واحدة مع كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكون الغسل ادما انما هو (اذا لم يتجاوز) النحاسة (مخرجها اما اذا جاورت مخرجها) الحال انها (لم تكن قدر الدرهم) وزنا في الكيف ومساحة كعرض الكف في المائع (فضله سنة وان كان قدر الدرهم فغسله واحد) وذلك لان القليل من النحاسة عفو دفعا للمحرج لان ما عت ملية هانت قصيته والتحرر عن القليل فيه حرج وقدر بالدرهم لان محل الاستنماء مقدربه وقد اجمع على ان الاستنماء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستأصل النحاسة ولذا لو جلس في ماء قليل نحسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنماء لان الذي في موضع المحرج ساقط العبرة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثأته تعالى على الانصار بسنه وفق ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا لرهر والشافعي فيسن غسله للخروج من الحلاى مع يدب الذرع الى التحرر عن النحاسة مطلقا وعدم الوحوب لدفع الحرج ولا حرج في سنيته وروى عن انس رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الحلاء فاحل اما وعلاء يحوى اداة من ماء وعرة فيستحي بالماء متفق عليه فيعيد المواطة وهي تعيد السنية وان كان قدر الدرهم فقد قل الحرج وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو ريد عليه ادنى حزة يفرض غسله فحرب حكمه الى حكمه فيكون غسله واجبا وهذا عندهما واما عند محمد فيحب الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يريد على قدره بالنظر الى المحرج حال في الاختيار وهو الاحوط (واما ان زادت) النحاسة المتجاوزة عن المحرج (على قدر الدرهم غسله) اى المحس او المحرج (فرض) اجماعا (والادب) في الغسل المذكور (ان يغسله) اى محرج النحاسة (حتى يقيه) ويطلقه لان المقصود هو الانتفاء (وليس فيه) اى في الغسل (عدد مسون) من ثلث اوسبع او غير ذلك و... من شرط الثلث و... من شرط السبع و... من شرط العشر و... من وقت في الاحليل لنا وفي المتعد خمسا والصحيح انه

مفوض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلاث كفاي كل نجاسة غير مرئية وقيل بسبع لانه اقصى ما قدر به في الحديث في غسل النجاسة كفاي ولوغ الكلب ويغسل بطن اوسع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال في الاختيار ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستحي رؤس الاصابع احترازا عن الاستنجاء والمرأة كالرجل في ذلك (وكذا في الاستنجاء بالاجار) ليس فيه عدد مسنون عندنا بل يتممه حتى يتقيه وعد الثاقي رحمه الله لابد في اقامة السنة من ثلث مسحات وان حصل الانتقاء بدورا ولم يحصل الانتقاء الا بالاربع يستحب الخامس ليكون تروا لاطلاق ما روى البيهقي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلا يستقل القبلة ولا يستدرها لعائط ولا يبول ويستنحي ثلث اجار وهي عن الروث والرمة وان يستنحي الرجل يمينه ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه كلهم بلفظ وكان يأمر بثلث اجار ولما روى ابو داود وابن حبان في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكتمل فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلاحرح ومن استنحمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلاحرح الحديث وهو حديث حسن وقد اجعنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاجار غير مراد حتى لو استنحي بحجر له ثلثة احرف جاز وكذا لو مسح بحجر ثم غسله وشبهه ثم مسح به ثم غسله وشبهه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيحمل على الغالب اذ الغالب ان الانتقاء بالثلاث يحصل والمقصود هو الانتقاء ثم قال في فتاوى قاضي حان وغيره في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خصيتاه مدليتان فلو اقبل بالاول يتلطمحان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وحده يحصل به المقصود يعني الانتقاء وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الانتقاء فاليفيداه لاحاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقبل بالحجر الاول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المجتبي المقصود الانتقاء فيختار ما هو الاطلاع والاسلم عن زيادة التاويث وينبغي ان يستحي بعد ما حطأ خطوات وهو الذي يسمى استبراء وسالم في الاستنجاء

في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استسقى في الشتاء ماء مسح كان منزلة من استسقى في الصيف يعني في المسألة قال الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستسقى بالماء البارد (و) من الآداب (ان يجمع موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قل ان يقوم) ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية (وان لم يكن معه خرقة يخفضه) اي موضع الاستنجاء (بده) مرة بعد اخرى تقبلا للماء المستعمل بحسب الامكان (و) من الآداب (ان يستر عورته حين فرغ) اي من الاستنجاء والنجيف لاز الكشف كان لضرورة وقدر التوكشف العودة في الخلوة لغير ضرورة لا يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام انه احق ان يستحي منه (و) من الآداب (ان يتولى) اي مباشر (امرا الوضوء بنفسه) من غير ان يستعين باحد (ولا يأمر غيره) فان يهيئه وضوءه او يصب عليه لما روي انه عليه السلام قال : انا الاستعين في وضوئي باحد * وعن الوري لأأس نصب الخادم كان عليه الصلوة والسلام يصب الخادم عليه الماء كذا قال ابن الهمام ولا مضافة بين كون الادب عدم الاستعانة * بين انه لأأس يصب الخادم لان الادب ما لأأس تركه كالتقدم سيما اذا كان يطيب قلب ومحة من المعين من غير تكليف من المتوضي * كما في حقه عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم تطهر منه استعانة بل الطاهر انه كان يصب عليه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم (و) من الآداب (ان يجلس المتوضي مستقبل القبلة عند غسل سائر الاعضاء) اي باقي الاعضاء سوى موضع الاستنجاء لانه عادته او مقدمة لها فيختار لها خير المحال وهو ما استقبل به القبلة (و) من الآداب (ان يكون جلوسه على مكان مرتفع) وان غسل عروقه الاربعين لملاوا بصره على يساره وان كان الماء يعترف عنه فمن يجهه وان يصعب يده حالة الغسل على عروته لارأسه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام (و) من الآداب (ان لا يتكلم في أثناء الوضوء بكلام الدنيا) بل الدعوات الماثورة كما سيأتي ان شاء الله تعالى ليخلص عمل الوضوء من شوائب الدنيا انه مقدمة العبادة (و) من الآداب (ان يشهد) اي يأتي بالشهادتين (بعد غسل كل عضو) قال في فتاوى قاضي خان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وان يدعو) عند غسل كل عضو (عاجاء في الارعن) السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعد المصنعة اليم اسقى من حوض نيك كأسا لا طأأ بعده امدا وقيل الهم

مطلب
في ادعية اعضاء
الوضوء

اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستسقاء اللهم لا تحرمني رائحة
 فحين وحناك وقبل اللهم ارحني رائحة الجسة وارزقني من نعمها ولا ترخني
 رائحة النار * وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود
 وجوه وقبل اللهم يضر وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اولياك ولا تسود
 وجهي بذنوبي يوم تسود وجوه اعدائك * وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني
 كتابي يميني وحاسني حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لاتعطني
 كتابي شمالي ولا من وراء ظهري * وعند مسح الرأس اللهم حرم شرى وبشرى
 على النار واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وقبل اللهم غشني
 برحمتك وازل علي من ركائك * وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين
 يسمعون القول فيتبعون احسنه * وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على
 الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقبل هدا عند غسل الرجل اليمنى واما اليسرى
 فيقول * اللهم احمل لي سعي مشكورا وذنبا مغفورا وعلا مقبولا وتجارة لن تبور
 (و) من الآداب (ان يغمض) مغمض وتغمض بمعنى وهو تحريك الماء في الفم
 والمراد بها ان يدخل الماء في فيه للمضمضة (ويستشق) اي يصعد الماء في افه
 (بيده اليمنى) لانها من جملة الطهور (ويتمشط ويستنثر بيده اليسرى)
 لانه من ازالة الادنى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يد اليسرى لحملائه وما كان من اذى
 رواه ابو داود وفي بعض النسخ وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء حديدا
 ولا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله بتأنيدين جديدين عند ذكر السنن فلا وجه لعدده
 في الآداب (و) من الآداب (ان يستاك) اي يملك اسنانه (بالسواك) بالكسر
 وهو العود الذي يستاك به السواك وقد عده القنوري من السنن وهل
 صاحب الهداية الاصح انه مستحب واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام على
 كونه مستحبا لاسية فانه لم يرد حديث نصريح بمواظبته عليه السلام عليه عند
 الوضوء بل الوارد في الصحيحين * لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل
 صلاة او عند كل صلاة * وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ورواها ابن خزيمة
 في صحيحه ومصححها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولاسنة دون المواظبة
 فالحق انه من مستحبات الوضوء * اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من الايجاب
 هو ان فيه مشقة اشارة الى انه سنة على ان رواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 كما نعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه ودهنوره فيبعث الله ما يشاء

مطلب

في بيان فضيلة السواك

انه يجسه فيسوك ويتوضأ ويصلي دليل على ان ذلك عاده عليه السلام
الا ان يقال كان ذلك عاده عند القيام من النوم لاعد كل وضوء وعلى كل
تقدير فقد المصنف له من الآداب لا يتخلو من تسامح الا ان الظاهر انه اراد
بالآداب مايم المستحب ثم المستحب ان يكون السواك من شجرة مرة زيادة ازالة
تغير الهم قالوا ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب وافضله الاراك ثم الزيتون
وان يكون طول شبر في غلط الحنصر ومن فوائده ماورد في الحديث انه عليه
السلام قال السواك مطهرة لاهم مرضاة لربه رواه ابن حزم في صحيحه
ومنها ما روى في بعض الاحاديث انه مطردة للشيطان معرحة لللائكة
ويكفر الخطيئة ويذهب في الحسنة ومنها انه يذهب البخر والسم ويشد
الاسنان ويقوي المعدة ويطيب دسامة الهم ويجلو البصر قال الشيخ
كمال الدين ويستحب في حجة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من
النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء في الكفاية وما لوقته يعني عند الوضوء
فذكر في كفاية السبق والوسيلة والثمة ان السواك قبل الوضوء وفي نسخة
العشاء وذاد العشاء انه سنة حالة المصضة تكميلا لانقضاء وذكر في مبسوط
شيخ الاسلام ومن السنة حالة المصضة ان يستاك انتهى وهذا (ان كان له
مسواك والا) اي وان لم يكن له مسواك (فبالاصبع) اي يخالص بالاصبع قال في
المحيط قال على رضى الله عنه التشويش بالسجدة والاهتمام مسواك وروى
البيهقي وغيره من حديث انس رضي الله عنه يجرى من السواك الاصابع وتكلم فيه وعن
حاتمة رضى الله عنها قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه ويستاك قال نعم قلت
كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه الطبراني وقولها يذهب فوه اي
اسنانه او لحمها ولا تقوم الاصبع مقام العود عند وجوده وتخبر عن الشافية
اصبع القيردون اصبع نفسه فتحكم بلا دليل ويستاك عرضا لا طولا اي مع
عرض الاسنان الذي هو طول الهم لا العكس خشية الحاق الضرر بالثة وبه
بالجانب الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر منها
ويذكر ظاهر الاسنان واطرافها ويطهر السواك ان كان يابسا ويفسله
عند الاستساق وعند الزاغ منه (و) من الآداب (ان يخالص في المصضة
والاستساق) وقال في الكفاية والمالعة فيها سنة لكن الطاهر انها مستحبة
والمصنف قد اطلق الادب على سنة من المستحبات (الا ان يكون صائما)
فلا يخالص فيها خشية الحاق الفساد بالصوم والدليل على المبالغة في الاستساق

مطلب

في طب النبي عليه

السلام وفي نسخة

الحضر

حديث لقيط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء قال اسبغ الوضوء
 وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائماً رواه الترمذي وقال
 حديث حسن صحيح وقيل المضمضة عليه (والمالعة في المضمضة قال بعضهم)
 وهو شيخ الاسلام خواهر زاده (هي الفرعة) وهي تزيد الماء في الحلق
 وقال شمس الائمة الحلواني المالعة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب
 (وقال صدر الشهدا هي تكبير الماء) حتى يلاء الهم والاول اشهر وقال في
 الخلاصة حد المضمضة استيعاب جميع الهم والمالعة فيما ان يصل الماء الى رأس
 حلقه (و) المالعة (في الاستنشاق حذب الماء بالنفس) حتى يصعد الى منخره
 بفتح الهم والحذاء وكسرهما وبصمهما وكجلس قال في القاموس هو الانف
 والراد بهما الخيشوم وقال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن
 والمبالغة فيه ان يحلور المارن (و) من الاداب (ان يدخل اصبعه الخنصرين
 في صماخ اذنيه) اي قفيهما (عند المحم) قال في فتاوى قاضي خان لم يقل
 عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يعمل
 ذلك انتهى وهو المأخوذ لحديث الربيع بنت معوذ بن عمرو انها رأت النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ قالت ومسح رأسه ما قبل منه وما دبره وصديعه
 واذنيه مرة واحدة وادخل اصبعه في جحرى اذنيه رواه ابو داود والخصر الملع
 في الدخول لصغرها (و) من الاداب (ان يتخال اعناده) اي اصابع رجليه
 (بمخصر يد اليسرى) ويبدأ من خنصر رجليه اليمنى الى ابهامها ومن اهام
 رجليه اليسرى الى خنصرها على الترتيب لانه المبتدأ بالميمن وخنصر اليمنى
 ايمن الاصابع في اليدين والرجلين وارالة الاذى والشعث باليسرى وخنصر
 اليسرى ابسر الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستور بن شداد رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ بذلك اصابع رجليه بمخصره رواه ابن ماجة (و)
 من الاداب (ان يحرك حائمه ان كان واسعاً) بمالعة في الاسماع (وان كان ضيقاً)
 لا يدخل الماء تحته فلا كثة (في ظاهر الرواية) عن اصحابنا السنة (لا بد من تحريكه
 او زعجه) ليحصل الاستيعاب وولوج الماء الى كل جزء من اليدين يمين (هكذا
 ذكر في المحيط) واحترز بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابي حنيفة واو
 سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز ان لم يحركه (و) من الاداب (ان لا
 يسرف في الماء) كما ينبغي ان بعده في المأهى لان ترك الادب لا تأس به والاسراف
 مكروه بل حرام (وان كان) اي ولو كان المتوضي* (على شط) اي جانب

مطلب
 حد المضمضة
 والاستنشاق

(نهر) جار لتو له تعالى ولا تبذر تبذرا (ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفى الوضوء سرف) الهزلة للاستفهام والواو للعطف على مقدر اى اتقول هكذا وفي الوضوء سرف عن عبدالله بن عمرو قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد رضى الله عنه وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال اوفى الوضوء سرف (قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار) وضفة النهر بالصاد المعجمة مفتوحة ومسكورة وبالفاء جانيه (و) من الاداب (ان لا يقتز في الماء) بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهرا ليكون غسلا يقيين في كل مرة من الداء (و) من الاداب (ان يملأ اناءه) بعد الوضوء (ثانيا) تهيأ للعبادة فانه اذا هبأ في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه يسهل عليه الوضوء اذا اراده بخلاف ما اذا زال نشاطه ولم يكن هبأ فربما يستغله النفس عند ارادته فينبطه الشيطان بسبب ذلك فيكون ثيبه قطعاً لطمع الشيطان عن تسيطه وعوناه على العبادة بل عبادة متصلة (و) من الاداب (ان يقول عند تمامه) اى تمام الوضوء (اوفى خلاله) اى في اناءه (اللهم اجعلنى من التوابين) اى الكبير التوبة والرحوع عن الدب اذا صدر مى (واجعلنى من المتطهرين) اى المتزهين عن قاذورات الدوب والمعاصى واوساحها وفيه ترق من الرفع الى الدفع (واجعلنى من عبادك الصالحين) الدين خصصهم بالاضافة الى ذاتك الكريمة وحملتهم صالحين لكرامتك لا ثفين لمشاهدتك في حظيرة قفسك مع الدين اعمت عليهم وفيه ترق من التحلية الى التحلية (واجعلنى من الدين لاخوف عليهم) اذا خاف الناس (ولا هم يحزنون) اذا حزن الناس وهم الدين آموا وكانوا يتقون الدين هم اولياء الله تعالى (وان يقول بعد فراغه من الوضوء) سبحانك اللهم وبحمدك (سبحانك) فى الاصل مصدر ثم صار علما للتسبيح وهو التنزيه وهو مصوب دائماً بفعل لارم الاضمار وبحمدك فى موضع الحال اى نسج حامدين لك لانه لولا انعامك بالتوفيق لم يتمكن من تسبيحك وعبادتك (اشهد ان لا اله الا انت وحدك) حال مؤكدة بما قبلها وكذلك جملة (لا سريك لك استغفرك) اطلب منك ان تعملى ذنوبى (واتوب اليك) اى ارجع الى طاعتك عن معصيتك هكذا رواه النسائى فى عمل اليوم واليلة (واشهد ان محمداً عندك ورسولك) وفيه معنى ماروا مسلم عن عمر ان الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال اسبغ ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واسبغ ان محمداً عبده ورسوله

فحسبته ابواب الجنة يتدخل من ايها شاء ورواه الترمذي وزاد فيه اللهم احصني
 من التوابين واحصني من المتطهرين وقدر لي النسائي وابن السني في كتابيهما على
 اليوم واليلة بساد صحيح عن ابي موسى الاشعري قال آتيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فوضوء فتوضأ فسميته يدعوني يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع له في داري وبارك لي في
 رزقي فقلت يا نبي الله سميتك تدعوك كذا وكذا قال وهل تركن من شيء ترجم ابن السني لهذا
 الحديث (باب ما يقول بين وضوءه) ظهري وضوءه) واما النسائي فادخله في باب ما يقوله بعد
 فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار (و) من الاداب (ان يقرأ بعد الاراع)
 من الوضوء (سورة انازلناه مرة او مرتين او ثلاثا) كذا تورث عن السلف وروى
 في ذلك اثار لا بأس بها في الفصائل منها ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له
 ذنوب خمسين سنة (و) من الاداب (ان يشرب فصل وضوءه) او بعضه (فأما)
 او قاعدا مستقبل القبلة كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حنيفة قال رأيت
 عليا توضأ فصل كميته الى ان قال ثم قام فاحد فصل طهوره فشربه وهو قائم
 ثم قال احببت ان اريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول
 عقيب شربه (اللهم اشقني بشقائك وداوني بدوائك واعصمني) اي احطى
 (من الوهل) فتح الواو والهاء مصدر وهل بكسر الهمزة اذا ضعف (والامراض)
 عطف حاس على عام (والاوجاع) كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع
 مرض ولا عكس فيهما (ويكره الشرب قائما الا هذا) اي شرب فضل الوضوء
 (وشرب ماء رمزم) لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سميت
 النبي صلى الله عليه وسلم من ماء رمزم فشربه وهو قائم واما كراهته قائما فمما عدا
 هذين فلا يروى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب
 قائما قال قتادة فقلنا لاس فالاكل فقال ذلك اشر واخث وروى مسلم ايضا
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن احدكم قائما فنسي
 طليستني واجمع العلماء على ان هذه الكراهة ترجع لانها لا مرطبة لا لامرطبة
 وفي الفتاوى الشاذية ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ودرخص للمسافر
 انتهى وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما تقدم ايضا وكذا الاكل
 عن ام ثابت كشيء بنت ثابت اخت حسان ابن ثابت قالت دخل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فشرب من في قربة معاينة قائما فممت الى فيها فمطعته رواه
 الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت في المرة لمصططه وتبرك به لكونه
 موضع فيه عليه السلام وعن البراء بن سيرة قال اتى علي رضي الله عنه باب الرحمة

ه الطهر ضد البطن
 ويقال هو لزلزل بين
 ظهريهم وظهر ايهم
 بفتح الون كذا في
 مختار الصحاح

مطلب
 نهى عن الشرب قائما

فشرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أيتوني فعلت رواه
 البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كما مأكل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن
 صحيح وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن حده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يشرب قائماً وقاعدا رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (و) من الآداب
 (أن يصله) أي الوضوء (تسجدة) بضم السين (أي نافلة) أي يصل عقيب
 نافلة ولوركتين لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه أنه دعا بوضوء
 فتوضأ ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين
 لا يتحدث فيهما نفسه غفر الله له ماتقدم من ذنبه وعن عقبه بن طاهر رضي الله
 عنه قال كانت علينا رماية الأبل فجاءت نوبتي فروحها بعشي فادركت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قائماً يحدث الناس فادركت من قوله ما من مسلم توضأ فيحسن
 وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلاً عليهما بقلده ووجهه الأوجبت له الجنة
 رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال
 يا بلال حدثني بأرسي عمل علمته في الإسلام فاني سمعت دف لعليك بين يدي
 في الجنة قال ما علمت إلا أرحى عندي من اني لم انظر طهوراً في ساعة من ليل
 أو نهار الا وصليت بذلك الطهور ما كتب لي ان أصلي رواه البخاري واللفظ بالغاء
 صوت حركة الل على الأرض (إلا) أن يكون الوضوء في (وقت مكروه) فله لا يصلي
 لأن ترك المكروه أولى من فعل المنسوب (و) من الآداب (أن يتوضأ على الوضوء)
 لمواظبته عليه السلام على الوضوء لكل صلاة ولداحين صلى الصلوات يوم
 الفتح بوضوء واحد قاله عمر رضي الله عنه لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصعه
 وإنما فعله تعليم الجوار ولداً قال عدا صنعت به عمر رواه مسلم إلا أن مواظبته عليه
 السلام عليه لما كانت بمنزلة الأعمال العادية كالتباً من نحوه ولم يعدوه سنة
 فكان مستحباً وقد تقدم أن المصنف أطلق الأدب على كبير من المستحبات (و)
 من الآداب أيضاً (استصحاب البية) إلى آخر الوضوء وتغاهد ما بين العين
 وتجاوز حدود الوحد واليدين والرحلين ليستيقن عساها وبطيل الفرة وحفظ
 ثيابه من التقاطه ذكره ابن القيم في شرح الهداية (وأما) بيان (المأهى)
 مما يحرم أو يكره وقوله (فهو) راجع إلى بيان إذا لم يرد من تقديره ليصح قوله
 (أن لا يستقبل القبلة) وما عطا عليه إذ عدم استقبال القبلة (وقت الاستنجاء)

ليس هو المني وانما هو بيان المني الذي هو الاستقبال القلة وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فلينأمل ثم هكذا وقع في السجح وقت الاستنجاء والصواب وقت قضاء الحاجة لانه قد تعد ان ترك استقبال القلة وقت الاستنجاء ادب وانما المني استقبالها وقت البول او التحلي فانه مكروه كراهة تحريم سواء كان في الصحراء او في الباء لاطلاق النبي في قوله عليه الصلاة والسلام اذا اقيم العائط فلا تستقبلوا القلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غربوا رواه الستة من حديث ابن ايوب الانصاري وقوله عليه السلام في حديث ابن هريرة اذا جلس احدكم على حاجته فلا يستقبل القلة ولا يستدبرها رواه مسلم وعن سلمان بنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القلة لعائط ولا يبول رواه مسلم وعن ابن خنيفة رحمه الله عنه يحل الاستدبار لحديث ابن عمر قال رقيت يوما على مايت حصنة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة متفق عليه والصحيح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام وفعله رجع القول لان العمل بمحمل الخصوص والعدد وغير ذلك وكذلك اذا تعارض المحرم والمباح رجع المحرم فقل قول من قال يحل في البيان لحديث ابن عمر لان التوفيق والحمل على الحال انما يعتد اليه عد تساوى الداليلين ولا مساواة بين القول والعمل ولا بين المحرم والمباح ولذا قال ابو ايوب فقديما الشام فوجدنا امر اجنض قد بنيت قل القلة فمخرو عنها واستغفر الله تعالى فامع الانحراف عنها في البيان بالاستغفار ولونى مجلس مستقلا يتصله ان يخرف بفدر ما يمكنه اخرج الطبراني في تهذيب الآثار عن عمرو بن جميع عن عبدالله بن الحسين عن ابيه عن حده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يبول قلة القلة قد كثر فمخرو عنها احلالها لم يبق من مجلسه حتى يغفره وكأنه انما لم يجب لانه وقع معنوا عنه لسهو وهو فعل واحد كايكره لالسالم ذلك يكرهه ان يمسك الضير محوها وقالوا يكره ان يمد رجله في اليوم وغيره الى القلة او المصحف او كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع عن المحاذاة وكذا يكره ان يستقبل البول او العائط الشمس او القمر لكونهما آيتين عظيمتين من آيات الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لثلاث رجع عليه الراشاش (ولا يكشف عورته عند احد) فان كشفها حرام (والاستنجاء بالماء افضل ان امكته) الاستنجاء به (من غير كشف) عند احد (فان لم يمكنه) الاستنجاء بالماء من غير كشف (يكفى الاستنجاء بالاجار) اى يجب عليه ان يكفى بالاجار في الاستنجاء (ولا يكشف عورته)

مطلب
استقبال القلة عند
الاستنجاء مكروه
كراهة تحريم

عند احدى التقييد بقوله (اذا لم تكن الحاجة اكثر من قدر الدرهم) لا ينبغي ان يعمل به وهو انه وان كان اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اعلا لانه حرام يعدر به في ترك طهارة الحاجة اذا لم يمكنه اراتها من غير كشف قال البزارى ومن لا يجد ستره تركه يعنى الاستنجاء ولو على شط نهر لان النهى راحح على الامر حتى استوعب النهى الارمان ولم يقتض الامر التكرار وقال قاصى خان قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا (وان لا يستنجى بيده اليمنى) لقوله عليه السلام اذا شرب احدكم فلا يمسس في الاناء واذا اتى الخلاء فلا يمس ذكره يمينه ولا يمسح بينه روياه في الصحيحين من حديث ابى قتادة (ولا) يستنجى (بطعام ولا بروت ولا بعظم) لقوله عليه السلام لا تستنجوا بالروت ولا بالعظام طهارا داخواكم من الجن رواه الترمذى من حديث ابن مسعود رضى الله عنه واذا نهى عن الاستنجاء براد الجن فزاد الانس اولى بالنهى (ولا بلف اللواب) قياسا على راد الجن (ولا بحتى الغير) كثوبه ومائه وحجره لان التعرض له غير رضاء حرام (ولا بفحم) لانه ملوث وزاد في خزنة الفقه الحنفى والاحمر لانه ربما حرق كالكزاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى بالقصب لانه يورث الباسور وفي الطبرية ولا يورث الاشجار ثم لو استنجى بهذه الاشياء يكره ولكن يحرمه لان المعتبر الانقاء وقد حصل خلافا للشافعى ولا يقل الرورث نحس فلا يرث النجاسة لان العرض انه جاب وقد قلع الحاجة الرطبة ولم يخلفها غيرها ويستنجى بالحجر والمدر والزاب والرمل والرماد والخشب والحرقرة والقطن والبد وفي الصيرفة يكره بالخشب وفي نظم الرند ويستنجى بالحرقرة والقطن ويحويهما لانه روى انه يورث القمل (وان لا يتعم) اى لا يلقى الحمامة وهى ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه وكذلك البزاق (ولا يمتشط) اى لا يلقى الحماط (في الماء) لان الحمامة والحماط يستقذر فيؤدى الى مع الانتع بالماء الذى التى فيه وربما يكون سببا لسبب واللعن كالتغوط في الاماكن التى ينفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر والجدران التى يجلس فيها الحديث مسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعنين قالوا وما اللعنين يا رسول الله قال الذى يتخلى في طريق الناس او في ظلمهم (وان لا يتعدى) اى لا يتجاوز الحد المسون (في الريادة) عليه (والقصان) منه (في المرات) الثلث لان يحاسبها اربعا او اثنين لغير ضرورة (وفي المواضع) بان يغسل اليد الى الابط والرحل

الى الركبة او يقصر عن المرفق والكعب فالاول مكروه اذا لم يكن مقدار حصول الطهارة اوتيسد اطالة العرة والثاني غير جائز (وان لا يمسح اعضاءه) اى اعضاء وضوئه (الخزفة التي يمسح بها موضع الاستنجاء) تترىف لمواضع الوضوء (وان لا يصرب وجهه لئلا عند الغسل) بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا (وان لا يتخ في الماء) عند غسل وجهه فان كل ذلك مكروه من فعل العوام (وان لا يمسح فاه ولا عيبيه تعميضا شديدا) فان تكتم حجرة الشفتين ومحاجر العينين اى اطراف الاحقان ومنات المهب (حتى لو بقيت على شفته او على حميه لمعة) اى بقية ولو قدر موضع رأس الابرة (لا يمسح وضوئه) لوجوب استيعاب الوجه وهى منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتليث المسح بماء حديد ❀ فروع ❀ وفي فوائد ابن حنبل الكبير لو شات يده اليسرى فلا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا ان يقدر على الماء الجارى وان شلت كلتا اليدين يمسح ذراعيه على الارض ووجهه على الخائط ولا يبدع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء يوصيه الابن او الاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها امسة او اخت توشها ويسقط عنها الاستنجاء مقطوع الرحل ان نقي منها شئ وان اقل من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرحلان واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع الوازل ان لم يمكنه الوضوء والتيم لا يصلى عدلهما وعد ابن يوسف يصلى بالاعاء كما في المحبوس والمتوصى اذا استخى ان كان على وجه السنة فان ارخى مقعده انتص وضوئه (هذه الطهارة التى ذكرت (هى الطهارة الصغرى) المحصورة بعض الاعضاء (واما الطهارة الكبرى) الشاملة لجميع الاعضاء (فهى الاعتسال وسيله) اى سبب وحوه والمراد بالسبب هما الشرط والا فالسبب لوجوبه هو ارادة فعل ما لا يحل الا به على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة فعل ما لا يحل الا به احد اشياء منها (خروج المني) من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني حاصلا شهوة فانه يجب الغسل حينئذ (بالاجماع) بلا خلاف بين ائمتنا (اما انفصاله عن موضعه) من الذكر او الفرج (شهوة فختلف فيه) واعلم ان الغسل انما يجب بلثي اجماعا فقيدين احدهما ان يكون قد انتعش عن شهوة فلو سال من صرب او حمل شئ ثقل او سقط من علو لا يجب الغسل

مطلب
في طهارة الكبرى

عندما خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجباية في اللغة مخصوص بحال انعاثه
 عن الشهوة والماني ان يخرج عن العصور الى خارج البدن اوماله حكمه كالفرج
 الخارج والقلقة على قول مادام في قصة الذكر والفرج الداخل لا يجب الغسل
 عندنا خلافا لما لك واما اشتراط وجود الشهوة عند الاتصال من الذكر ايضا
 مختلف فيه قال ابو يوسف ووجودها عنده شرط وقال ليس بشرط (حتى
 ان المحتلم اذا احدث ذكره) اي امسكه حتى سكنت شهوته (وخرج المني بعد
 سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما خلافا لابن يوسف) وكذا لو استمنى
 بالكف او مس او نظر فارل فلا اتصال المني عن مكانه شهوة امسك ذكره
 حتى سكنت وكذا لو اغتسل قبل ان يسول او يام ثم سال منه بقية المني يجب
 اعادة الغسل عندهما خلافا له ولولاك او نام ثم اغتسل فخرج منه مني لا يجب
 اجتماعا وادا عرفت هذا ظهيرك فائدة ما قدرناه من البيود في عبارة المص متأمل
 (و) كذا يوجب الغسل (الايلاح) اي ادخال ذكر من يجمع مثله (في احد
 السيلين) القبل او السدبر (من الرجل) اي الذكر المشتهى (واثرأة) اي
 المشتهة ومن يباه لاحد السيلين (اذا توارت) هي غابت (الخشفة) اي
 المكمرة او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما سواء (ارل) المولح او المولج
 فيه (اولم ينزل) واحد منهما (وحب الغسل على الفاعل والمفعول به)
 المكملين لما في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل
 ارل او لم ينزل وفيه سلم من حديث عائشة اذا جلس بين شعبها الاربع ومن
 الختان الختان فقد وجب الغسل للترمدى من حديثها اذا جاور الختان
 الختان وجب الغسل وهو المراد عما قبله من جهدها ومن مس الختان الختان
 وهذا على هاتين من اختتان النساء وهومندوب واما قوله عليه السلام انما
 الماء من الماء فنسوخ بالاجماع والاطلاق الوحود والحديث يشتمل الرجل
 والمرأة واملوجوبه على المفعول به في الدبر بما لقياس احتياط واعما لم يقسه
 ابو حنيفة على الوطئ في القبل في ايجلب الحد احتياطاً لدفع الحد وهما
 الاحتياط في ايجاب الغسل فاحد بالاحتياط في الموضعين (اما لو اوطئ في البهيمة
 والمينة والصغيرة التي لا يجمع مثلها) وهي بت ست مطلقا او بت سبع او ثمان
 اذا لم تكن عبلة (فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل) لقصور الشهوة (ودكر
 الاسبيحي ان) بالابلاخ (في الصغيرة) التي لا يجمع مثلها (يجب الغسل)

مطالب

الغسل انما يجب

الشيتين

مطلب

يجب الغسل على

المفعول به في الدبر

ولعل مراده اذا كانت بنت سبع او ثمان وكانت عذبة صالحة لان المشبهة
التي يجمع مثلها هي بنت التسع في الصحيح ومادونها غير مشبهة الا انها ان
كانت بنت سبع او ثمان وهي عذبة قوت الى حد الشهوة فلا احتياط في جوب
الفسل وهو الاصح اما فيما دونها فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة الشيطان
والتعريض ومعالجة اليد (وكذا) يوجب الاعتسال (الحيض) وهو دم يخرج من
رحم المرأة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الفسل عند ارادة
مالا يحل الا به لادرور الدم وقيل درور الدم بشرط الانقطاع والاول اصح حتى
قالوا لو اسلمت وهي حائض ثم طهرت يجب عليها الفسل ولو انقطع ثم اسلمت
لا يجب لان الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب حال التكليف
بمختلف ما اذا حدث او احب ثم اسلم حيث يجب عليه الوضوء والفسل لان
الحدث والجنابة صفتان باقيةتان وقت التكليف بعد الاسلام فلم يتعرضوا للفرق
بين الحيض وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينها (و) كذا يوجب
الاعتسال (الفاس) وهو دم يخرج من الرحم عقب الولادة وهذا يفيد
انها لو ولدت ولم تر دم لا تكون نفساء ولا يجب عليها الفسل وهو قول ابى يوسف
لانه تعالى بالدماس ولم يوجد الا ان عبد ابى حنيفة يجب احتياطا لان الولادة
لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا وفي مله يقام السب مقام المسب ثم وجوب الفسل
لصلوة ونحوها عند انقطاع الحيض والفاس ثبات بالاجماع وبشارة النص
على قراءة يطهرن بالتشديد في الحيض ودلالته في الفاس (ومن استيقظ) من
مامه (فوجد على فراشه او ثوبه او مخدته ملاما وهو) اي والحال انه (يذكر
الاحتلام) فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما ان يذكر الاحتلام اولا وعلى
كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه مذي او يشك فان تذكر
الاحتلام (ان يتيقن انه مني او انه مذي او شك فيه) فلم يتيقن انه هل هو
منى او مذي (فعليه الفسل) في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب خروج
المني فيحصل عليه وان يتيقن انه مذي لان المنى يرق بالهواء وبحرارة البدن
فيصير كالمنى (اما اذا لم تذكر الاحتلام وتيقن انه منى او شك) هل هو
منى او مذي (فكذلك) يجب عليه الفسل في هاتين الحالتين ايضا اجماعا
للاحتياط (وان يتيقن انه مذي فلا غسل عليه) في هذه الحالة عبد ابى يوسف
(اذا لم يذكر الاحتلام) وبه احد خلف بن ايوب وابو الليث وهو اقيس
وعدهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والثوب سبب الاحتلام وكما

من رؤيا لا يذكرها الراى فلا يجد انه احتلم ونسبه فيحب الفسل والمص منى على قول ابي يوسف ولم ينسبه عليه فيوهم انه يجمع عليه على ان الفتوى على قولهما (وان استيقظ فوجد في احلياه بللا) لا يدري منى هوام منى (ولم يذكر حلا ينظر ان كان ذكره منشرا قل اليوم فلا غسل عليه) لان الانتشار سبب لخروج المذى فيحمل عليه (وان كان) ذكره قل النوم (ساكنا فعليه الفسل) للاحتياط المذكور في الخلافية (هذا) الذي ذكرنا من عدم وجوب الفسل فيما اذا كان الذكر منشرا انما هو (اذا نام قائما او قاعدا) لعدم الاستغراق في النوم عادة فام يعارض سببية الانتشار سبب اخر فحمل على انه هو السبب وانما يتسبب عنه المذى لا المنى (اما اذا نام مضطجعا) والاضطجاع سبب الاسترخاء والاستغراق في اليوم الذى هو سبب الاحتلام (او يتيقن انه) اى الليل الموحود (منى عليه الفسل) ايضا اما في يتيقن المنى فظاهر واما في الاضطجاع فلانه عارض الانتشار في السببية فيحكم بسببته للاحتلام وان الليل منى رق احتياطا (وهذا) التفصيل (مذكور في المحيط والدخيرة قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والبس عنها غافلون) وهى تؤيد قولهما في وجوب الفسل اذا يتيقن انه منى ولم يذكر الاحتلام لان اليوم حال ذهول وعملة شديدة يقع فيه اشياء فلا يشعر بها فتيقن كون الليل منى لا يكاد يمكن الابتناء صورته ورقته وتلك الصورة كثيرا ما تكون للمنى لسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب عليه الرطوبة ورقة الاخلاط والفضلات وسبب همل الحرارة والهواء فوجوب الفسل هو الوجه وقد اوجبوه بالاجماع على المفعول به في الدبر مع انه ليس غالبا في كونه سببا لانزاله لاحل الاحتياط لكن بقي شيء وهو ان المنى اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لابد من دفعه وتجاولزه عن رأس الذكر ايضا فكون الليل ليس الا في رأس الذكر دليل ظاهر انه ليس بمنى سيما واليوم محل الانتشار سبب هضم الغذاء وانعاش الريح فايحاح الفسل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وحود الليل على التمسك وبحوه لان الغالب انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قرره (وان احتلم ولم يخرج منه منى) اى تذكر الاحتلام ولم يزل (لا غسل عليه) اجماعا وفيه سند ابي داود الترمذى من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد الليل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه

قد احتلم ولا يجزئ الا قال لا غسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك
 غسل قال نعم ان النساء شقائق الرجال فانذا قال (وكذا المرأة) اى احتلت
 ولم يخرج منها شيء فلا غسل عليها ولما في الصحيحين من حديث انس ان ام
 سلم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا
 احتلت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضي خان المرأة اذا احتلت ولم يخرج
 منها المني حكى عن العقبة ابن جعفر انه مالم يخرج المني من الفرج الداخل
 لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس الائمة الحلواني واليه اشار
 الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل
 لا بد من خروج المني وكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة
 الايتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج انتهى (وقال محمد
 عليها الغسل احتياطاً) قال في التجميع لان ماءها لا يكون دافقاً كالرجل وانما ينزل
 من صدرها (وبه يفتي بعض المشايخ) كصاحب التبيين وهو برهان الدين
 المرحوم صاحب الهداية كما تقدم عنه في التجميع قال شيخ كل الدين ابن الهمام
 بعد نقله كلام التجميع فهذا التعليل بعيد ان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج
 انها لم تره خرج فعلى هذا الاوجه وجوب الغسل والمراد من رأت في حديث
 ام سليم رؤية العلم لا رؤية البصر فانها لو رأت الارال واستيقظت من مورها
 واحست بيدها اللزيم نامت فما استيقظت حتى حف فلم تربعها شيئاً لا يسع
 القول بان لا غسل عليها مع انه لا رؤية نصرل رؤية علم انتهى اقول هذا
 لا بعيد كون الاوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها وهي ماذا احتلت
 ووجدت لذة الانزال ولم تزل ولم يخرج منها المني قال طاهر الرواية انها لا يجب
 عليها الغسل وبه اخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح لحديث ام سليم
 سواء كانت الرؤية بمعنى البصر او بمعنى العلم فانها لم تزل بماءها ولا علمت
 خروجها اللهم الا ان ادعى ان المراد برأت رؤيا الحلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا
 يقبل منه وذكر المصنف عن محمد انها يجب عليها الغسل وبه اخذ صاحب
 التجميع معللاً بما تقدم وهو ليس بقوى اذ لا اثر في زول ماؤها من صدرها غير دافق
 في وجوب الغسل فان وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج المني من الفرج
 الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من رأس الذكر فكما ان الرجل لو انفصل
 منه عن الصلب بالدق والتمهؤ لا يجب عليه الغسل مالم يخرج الى ما يلحقه حكم
 التطهير كذلك المرأة اذا انفصل منها عن صدرها فلم يخرج الى ما يلحقه

حكم التطهير لا يجب عليها الغسل على ان في مسئلتها لم يعلم انفصال منها
عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم واكثر ما يرى في اليوم لا تحنثه فكيف
يجب عليها الغسل ثم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها
الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطا وهو غير بعيد الا ان حيث
ان ماها اذا لم ينزل دفقا بل سيلانا يلزم اما عدم الخروج ان لم يكن المرح في سبب
او عدم العود ان كان في سبب فليتأمل (ولو جامع او احتلم واعتسل قل ان يبول)
او ساء (ثم خرج) منه (بقية التي وجب عليه الغسل ثانيا عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف) وقد قدمناه (ولو افاق السكران فوجد
منيا فعليه الغسل) كما في الثأثم (وان وجد منديا) فلا غسل عليه بالاتفاق (وكذا
التمشي عليه) والفرق على قولهما بين الثأثم وبين السكران والتمشي عليه ان الثأثم
والمنى لا بد لهما من سبب وقد ظهر سبب الثأثم في السوم وهو الاحتلام تذكر
اولا لان النوم مطعة الاحتلام فيحال عليه بخلاف السكر والاعماء (وان استيقظ
الرجل والمرأة فوحدا ميا على الفراش) (و) الحال ان (كل واحد منهما ينكر
الاحتلام) اي لا تذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل (وحب علمهما
الغسل احتياطا) لاحتمال وجوده من كل منهما (وقال بعضهم ان كان الثأثم
طويلا فعلى الرجل) لان ميه يدفع فيقع طويلا (وان كان منورا فعلى المرأة)
لان منها يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت
الانزال عدل مكبا او رأس الذكر مكسا فيقع ميه في بقعة واحدة وان يمد
منى المرأة بسبب مرور عصو ويحويه عليه في القلب (وقال بعضهم ان كان ايض)
غليظا (من الرجل وان كان اصغر) رقيقا (من المرأة) ويقال عليه ان ذلك
يختلف باختلاف المراح والاغذية ولا عبرة به والاحتياط هو الاولى وان كان
الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه السلام في حديث
ام سلم ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه فذلك
باعتبار الغالب وعدم العارض * فروع * قالت معى حتى يأتي في اليوم
مرارا واجد لذة الواقع اتفقوا على انه لا غسل عليها ولا يحنث به مقيدا اذا لم تزل
فان انزلت وحب الغسل لانه كاحتلام ولو حومت فيما دون الفرج ووصل
الماء الى رحمها لا غسل عليها لقعد الايلاج والانزال فان حلت منه وحب الغسل
لانه دليل الانزال وتطهر فأنته في إعادة ما صلت بعد ذلك الجامع الى ان اعتسأت
بسبب آخر كذا قالوا ولا شك انه مبني على وحب الغسل عينا مجردا عن فصل

فروع جامع جنى
امرأة

مياها الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية قال في التاتار حانية
 وفي طاهر الرواية يشترط الخروج من الفرح الداخل الى الفرح الخارج لوجوب
 الغسل حتى لو اتصل مياها عن مكانه ولم يخرج عن الفرح الداخل الى الفرح
 الخارج لاعسل عليها وفي الصاب وهو الاصح انتهى اعتسلت ثم خرج
 منها مني الروح لا يلزمها اعادة الغسل لانه بمنزلة جمل تحملت به فخرج احتلم
 او عالج كفه فلما انفصل المني عن الصاب شد ذكره وصل من غير غسل صحت
 ثعلبي وحبو الغسل بالخروج ايضا كما تقدم * صى * ابن عشرين امرأته
 النافعة عليها الغسل لو حود مواراة الحشمة بعد توجه الخطاب ولا غسل
 على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به تخلقا كما يؤمر بالوضوء والصلوة
 ولو كان الروح بالعا والزوجة صغيرة تشتهى بالجواب على العكس وذكر صى
 لا يشتهى غزلة الاصع وفي وحبو الغسل بادخال الاصع في القبل او الدبر
 خلاف والاولى ان يوح في القبل اذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة لان الشهوة
 فيها غلبة فيقام السبب مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر لعدمها وعلى هذا
 ذكر غير الادبي وذكر الميت وما يصع من خشب او غيره * بال * فخرج منه مني
 ان كان ذكره منتشر اقبله الغسل لوجود الشهوة والا فلا يغسلها * رأى * في نومه
 انه يحامع فانه ولم يربلا ثم بعد ساعة خرج منه مني لا يجب الغسل وان خرج
 مني وحب * احتام : الصبي والصبيبة الاحتلام الذي به اللوغ وانزلا على وجه
 الدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب انما توجه عقب الانزال فهو سابق
 على الخطاب * وكذا اذا حاضت الحيض الذي به اللوغ وقبل بعضهم يجب في الحيض
 قال قاضي حان والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها والله سبحانه اعلم
 (واما فرائض العسل المصبصة والاستنشاق وعسل سائر البدن) اى باقيه
 فان محل المصبصة والاستنشاق من حلة البدن وليس السائر بمعنى الجميع كما توهمه
 كثير من الناس وعبد مالك والشافعي المصبصة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء
 لما قوله تعالى وان كنتم حنسا فاطهروا فانه امر بتطهير جميع البدن الا ان ما تعذر
 ايصال الماء اليه حتمية او حكما للخرج خارج بخلاف الوضوء لان الماء وره فيه
 غسل الوحد والمواحدة فيهما معدمة وعدهما من الفطرة في الحديث لا ينق
 الوحد لان الفطرة تستعمل معنى الدين وعدهما مع ما هو سنة اتفاقا لا يعين
 سبتهما لان القرآن في الطم لا يوح القرآن في الحكم على ان من جملة ذلك الاستبراء
 بالماء وقد يكون واحدا اتفاقا وفي بعض الروايات الحتان وهو واحد عند الشافعي

فلا معارضة في الحديث لدليلا فسلم (وايصال الماء الى مبات الشعر فرض وان
 كنف) اى ولو كان الشعر كثيما بالاجماع (وكذا) يفرض ايصال الماء (الى اثناء
 الاحبة واثاء الشعر) من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلدا ولم يصل الماء
 الى اثنائه لايجوز الغسل لما في الآية من صيغة المبالغة والتكلف (والمرأة
 في الاعنسل كالرجل) في وحوث تعميم جميع الشعر والبشرة (ولكن
 الشعر المسترسل) اى اللازل (من ذوائها) جمع ذؤابة وهى الخصلة من الشعر
 عسله (موضوع) اى ساقط عنها (في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها)
 لما في مسلم وغيره من حديث ام سلمة قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد فقير
 رأى امانقضة في غسل الجبابة فقال لا انما يكفيك ان تحبى على رأسك نالت
 حشبات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية امانقضة الحيضة والجبابة
 قال لا الى آخرة وفي مسلم انه بلغ عائشة ان عبدا لله بن عمرو بن العاص كان
 يأمر النساء اذا اغتسلن ان يقضن رؤسهن فقالت يا نعم ابن عمرو بأمر النساء
 اذا اغتسلن ان يقضن رؤسهن افلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت
 اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناه واحد وما يريد ان اهرع
 على رأسى ثلث افراغات ولا يقل ان هذا معارض الكتاب لا ما نقول مؤدى
 الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظرا الى اصوله فعلمنا
 بمقتضى الاتصال في حق الرجال وبمقتضى الانفصال في حق النساء دفعا للحرج
 اذا لم يكنن حلقه ولان مواضع الضرورة قد خست من الآية كداخل العينين
 فيختص بالحديث ايضا للحرج ولا يجب بل ذوائها وفي صلاة البقالى الصحيح
 انه يجب غسل الذوائب وان جاورت القدمين وفي مبسوط نكر في وحوث ايصال
 الماء الى شعب عقائصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذوائها
 هو الصحيح وكذا محمده غيره وهو الوجه لا يحصر المذكور في الحديث وللحرج
 وهذا اذا كانت مصفورة وان كانت مقوضة يفرض عليها ايصال الماء الى
 اثنائها اتفاقا لعدم الحرج ثم سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر
 انما هو في حق المرأة (بخلاف الرجل) لانه لا ضرورة في حقه لامكان الحلق (وكذا
 ذكره) اى هذا الحكم هو الفرق بين المرأة والرجل في وحوث نقض الضميرة وعده
 (في عنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا ضر شعره كما يعله العلويون)
 اى المتسبون الى على ابن ابي طالب رضى الله عنه وبعضهم يخصهم بمن كن
 من غير فاطمة رضى الله عنها (والأتراك) جمع ترك نصم التاء اسم حسن كالعرب ورتا
 (هل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر) اى هل يجب عليه ايصال الماء الى خلال

شعره ام لا (عن ابي حنيفة رحمه الله روايان) بطرا الى العادة والى عدم
 الضرورة (وذكر صدر الشهدانه) اى الشأن (يجب اىصال الماء الى اشاء
 الشعر فى حقته) لعدم الضرورة والاحتياط قال فى الخلاصة وفى شعر الرجل
 يفترض اىصال الماء الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح علا
 بمقتضى البائة فى الاية مع عدم الضرورة المخصص فى حقته ويؤيده ما فى
 السنن عن على بن رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعره
 من الجانة لم يعصه فعل به كذا وكذا من البار قال على بن ثنم عادت رأسى اى
 شعر رأسى ولا اتركه بل احلقه مخافة ان لا يصيبه الماء (امرأة اغتسلت هل
 تتكلف فى اىصال الماء الى ثقب الفرط ام لا) والفرط يضم القاف واسكان
 الراء ما يعلق فى شحمة الاذن (قال) اى محمد فى الاصل وهذا داب صاحب
 المحيط بذكر لفظ قال ومراده ذلك (تتكلف فيه) اى فى اىصال الماء الى ثقب
 الفرط (كما تتكلف فى تحريك الحاتم ان كان ضيقا) والمعتبر فيه علة الظن بالوصول
 ان علب على ظن ان الماء لا يدخله الا تتكلف تتكلف وان علب انه وصله لا تتكلف
 سواء كان الفرط فيه ام لا وان اصم الثقب بعد زرع الفرط وصار محال ان
 امر عليه الماء يدخله وان عمل لافلابد من امراره ولا تتكلف لغير الامرار
 من ادخال عود ومحوه فان الحرج مدفوع واما وضع المسئلة فى المرأة باعتبار
 الغالب والافلا فرق بينها وبين الرجل وكذا فى قوله (امرأة اغتسلت وقد
 كان) الشأن (بقى فى اطرافها عجين قدحف لم يحجز غسلها وكذا الوضوء)
 لافرق بين المرأة والرجل لان فى الصحين لروحة وصلاية تمنع نفوذ الماء وقال
 بعضهم يحجز الغسل لانه لا يجمع والاول اظهر (ولونى الدرن) اى الوسخ
 (فى الاطراف جاز العسل) والوضوء لتولده من الدرن (يستوى فيه) اى فى الحكم
 المذكور (المدنى) اى ساكن المدينة (والقروى) اى ساكن القرية لما قلنا
 (وقال بعضهم يحجز) الغسل (للقروى) لان درنه من التراب والطين فيسفه
 الماء (ولا يحجز للمدنى) لانه من الودك فلا يفسده الماء والاول هو الصحيح قاله
 الدوسى وقال الصغار يجب الاىصال الى ما تحته ان طال الطفر وهو حسن
 (والاقلب) الذى لم يمتحن (اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد) قال بعضهم
 يحجز عساه (قال قاضى خان لانه خلق) وقال بعضهم لا يحجز وهو الاصح
 لان له حكم الطاهر حتى ان البول اذا زل اليه انتقض الوضوء والنبي اذا خرج
 اليه وجب العسل بالاجماع وكذا صححه الربيعى فى شرح الكنز وقال فى النوارى

لا يجوز به تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كل الدين بن العمام
الاصح الاول للخرج لالكونه خلقة اقول الخرج غير مسلم وكونه خلقة لا اثر له
 فالثانى هو الاصح الامر بالتطهير (وان خرج بوله حتى صار فى قفله فغسله
 الوضوء بالاجماع وان لم) اى ولولم (يطهر) الى خارج القلفة كذا فى الخلاصة
 وقتاوى قاضيجان وغيرهما (رحل اعتسل وبقي بين اسنانه طعام) من
 خبز او غيره (قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحصاة لا يجوز غسله) وان
 كان قدر الحصاة او اقل يجوز شاء على فساد الصوم بالاول فكان لهم بالطر
 اليه حكم الطاهر دون الثانى على ما ذكره فى خزنة الاكل ان المفسد للصوم
 ما يريد على مقدار الحصاة وقدر الحصاة عمودا كان له بالطر اليه حكم الباطن
 قال فى الخلاصة ان كان كثيرا يستبين للناظر كما فى سقوط السن يجب ايصال
 الماء وان كان قليلا كان عمودا ان كان فى طواحنه ثقب وفيها شئ يجب ايصال
 الماء اليه وفى الفتاوى فى باب النون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته
 فى الغسل من الجبابة جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب
 الخلاصة وبه يعنى (وقال بعضهم ان كان صلبا مصوغا) مضفا (متأكدا)
 بحيث تداخلت احزأؤه وصار له لروحة وعلاكة كالعجين (لا يجوز) غسله
 قل او كثر وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج بخلاف
 الصوم فان فى التحرر عن سقائه فى الاسنان وسبقه الى الحلق مع الريق حرجا
 ولا حرج فى ازالته فى الغسل فافترقا على ان الاكثرين على ان قدر الحصاة
 مسد للصوم والعومادونه (وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر يده حلد
 سمك او خبز مصوع قدح واعتسل او تونأ ولم يصل الماء الى ماتحته
 لم يحجز) وكذا الدرن الياس فى الانف لوحوب تعميم الغسل للبدن جميعه وهذه
 الاشياء تمنع لصلابتها (وقال فى الدخيرة فى مسئلة الحاء) بان خلطته
 او احتضنته وبقي من حرمه على بدنها (والطين والدرن) اذا بقيا على
 البدن (يجزئ وصونهم للضرورة) ولان الماء يمهده لتحلخله وعدم لروخته
 وصلابته (وعليه الفتوى) اد المعتبر فى جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن
 (وادا كان رحله شقاق ففعل فيه الشحم) او المرهم (ان كان لا يضره ايصال الماء
 لا يجوز غسله ووضونه وان كان يضره يجوز) اذا امر الماء على طاهر ذلك
 (وايصال الماء الى داخل السرة فرض) للآية (وكذا الاستحمام للماء) عند الغسل
 فرض لان موضعه من جملة البدن (وان لم) اى ولولم (يكن عليه) اى على

موضع الاستنجاء (نجاسة) حقيقة لان فيه نجاسة حكيمية وهى الجبابة (وكذا
 تحليل الاصابع) من اليدين والرحلين (فى الاعتسل والوضوء فرض
 ان كانت الاصابع منضبة) لا يدخلها الماء لا تحليل (غير مفتوحة) بحيث يدخلها
 الماء بلا كلفة (وان كانت) الاصابع (مفتوحة فهو) اى التحليل (سنة) وقد تقدم
 (وكذا انقاء البشرة) اى غسلها بامالة الماء عليها والبشرة ظاهر الجلد (وبلى
 الشعر فرض) ايضا لصيغة التكلف فى الآية ولقوله عليه السلام الاقلوا
 الشعر وانقوا البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة خنازة والمجموع
 حديث واحد اورده ابوداود من رواية ابى هريرة ان ولكنه ضعيف والآية كافية
 فى الاستدلال (ولونق شئ من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجبابة وان قل)
 اى ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ارة لوجوب استيعاب جميع البدن
 (وشرب الماء يقوم مقام المضمضة) اذا كان لاعلى وحده السنة (اذا لمع الماء الفم
 كله والا فلا) وفي واقعات الناطق لا يخرج عن الجبابة بالشرب سواء شرب
 على وحده السنة او على غير وحده السنة ما لم يجد قال فى الخلاصة وهذا احوط
 (ولو تركها) اى ترك المضمضة او الاستنشاق او لعة من اى موضع كان من البدن (باسبا
 فصلى ثم تذكر) ذلك (يتضمن) او يستشق او يعسل اللعة (ويعيد ماصلى)
 ان كان مرصا لعدم صحته وان كان نفلا فلا لعدم صحة شروعه (وسنة الغسل
 ان يقدم الوضوء عليه) كوضوء الصلوة من غير استسقاء مسح الرأس هو الصحيح
 وظاهر الرواية لا كروى الحسن انه لا يمسح رأسه (الاعسل الرحلين) فانه
 يؤخره اذا كان قائما فى مستقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد
 ذلك اما الوقام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها مرة اخرى فلا يؤخر
 غسلها كذا فى الهداية وغيرها (وان يزيل النجاسة) الحقيقية كالمني ونحوه
 (عن بدنه ان كانت) اى ان وجدت على بدنه نجاسة (ثم يصب الماء على رأسه وسائر
 جسده ثلاثا) لما فى الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وصعت للنبي
 صلى الله عليه وسلم عسلا فسترته ثوب فصب على يديه فغسلهما ثم ادخل
 يمينه فى الاناء فافرغها على فرجه ثم غسله شمالا ثم ضرب شماله الارض
 فذلكم هاد لكما شديدا ثم غسلها فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم افرغ
 على رأسه ثلاث حتيات ملاكميه ثم غسل سائر جسده ثم تحبى فغسل قدميه
 فاولته ثوبا فلم يؤخذه فانطلق وهو يفيض يديه ثم كيمية الصب قال شمس الأئمة
 الحلوانى يفيض على منكبه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده

وقيل يبدأ باليمن ثم الرأس ثم باليسر وقيل يبدأ بالرأس ثم باليمن ثم باليسر وهو ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر الحديث فينبغي التعويل عليه ولو انضم في ماء جاران مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكل السنة والا فلا (ثم يتنحى عن ذلك المكان) الذي اغتسل فيه (فيغسل رجليه) ان كان قيامه في مستقع الماء كالتقدم والحديث محمول عليه (و) من سنة الغسل (ان لا يسرف في الماء وان لا يقتصر) لا تقسم في الوضوء (و) ان (لا يستقبل القبلة وقت الغسل) ان كانت عورته مكشوفة وان كان مستورة فلا بأس به (وان يدلك كل اعضائه) مسالعة في التطهر (في المرة الاولى) ليم الماء البدن في المرتين الاخرين فالدلك في الغسل ستة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف لخصوص صيغة اطهروا فيه بخلاف الوضوء فانه ملفظ الغسل (وان يغتسل في موضع لا يراه احد) لاحتمال بدو العورة حال الاعتسل او اللبس والحديث يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حيي ستر يحب الحياء والتستر فاذا اغتسل احدكم فليستر رءاه ابوداود وفي الفقيه رحل عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رآوه ويختار ما هو اسير والمرأة تؤخره يعني ان كانت بين الرجال والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في تعليقه بقوله وعسل على شحص وماء سرة * فيأتي به في القوم لا يتأخر * وليس كالاستحشاء والفرق ظاهر * وفي امرأة بين الرجال تؤخر * انتهى فان اريد بقوله وان رآوه ويقول الآخر وماء سرة رؤية ماسوى العورة فلا كلام وان اريد العورة كقatal البزاري كشف ازاره في الحمام لنفسه وعصره لا ياتم لعدم امكان تطهيره بدونه والاثم على الباطر فغير مسلم لان ترك المهي مقدم على فعل المأمور كالتقدم والغسل خلف وهو التيمس ولا يجوز كشف العورة عد من لا يجوز نظره اليها لاحاله ولذا نقل البزاري عقيب تلك المسئلة عن الرستغني انه قال لا خفاء به اراد الكشف في الموضع المعد لذلك لا مطلقا قال البزاري وهو الحق بل ذكر في حوار الكشف في الختوة في الفقيه اختلافا فقال تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر اراده اول خلق العامة ياتم وقبل يجوز في مدة البسيرة وقبل لا بأس به وقبل يجوز ان تجرد للغسل وتجرد روجته للجماع ايضا اذا كان اليك صغيرا مقدار خمسة ازرع او عشرة وبالجملة فلا ضرورة في كشف العورة للغسل عد من لا يجوز نظره اليها لانه حلما بخلاف الختان ونحوه (و) يستحب (ان لا يتكلم بكلام قط) من كلام الناس او غيره اما كلام الناس فلا تقدم في الوضوء واما غيره من الذكر والدعاء فلا نه

في مصب الماء المستعمل ومحل الاضرار اى الاوساخ والافذار (ويستحب
 ان يمسح بدهنه بمندبل بعد الفصل) لما روت عائشة رضى الله عنها قالت كان
 لى صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء رواه الترمذى وهو ضعيف
 ولكن يجوز العمل بالضعيف في الضائل (وان يغسل رجله بعد اللبس) لاقبله
 مسارعة الى التستر (وان يصابه بسجعة) لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء
 وزيادة (واما التبة فليست بشرط في الوضوء والاعتسال) عندنا (حتى ان الحب
 اذا انغمس في الماء الجارى او في الحوض الكبير للتبرد) قيد بالكبير لان الصغير
 يأتى فيه الخلاف الذى ومثله التبر على ما يأتى ان شاء الله تعالى (اوقام
 في المطر الشديد وتضمن واستشقى يخرج من الجبانة) عندنا خلافا للائمة الثلاثة
 استدلو بقوله صلى الله عليه وسلم اما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه
 وهو حديث مشهور وتقديره اما صحة الاعمال فبيد ان مالاية فيه من الاعمال
 لاصحة له واحسانا رحمه الله اجابوا بان تقديره حكم الاعمال والحكم متنوع
 الى دنيوى وهو الصحة واخرى وهو الثواب وقالوا الثواب مراد بالايجام فلا تنق
 الصحة مرادة بقاء على ان الحكم من قيل المشترك ولا عموم للشرك او مقتضى
 ولا عموم له ايضا ماورد عليهم منع ككون الحكم مشتركا او مقتضى بل هو
 من المتواطىءسمى بالمطلق فيشمل ما تحته دنيويا واخرويا فاحتاحوا الى التكلف
 في التعمى عنه وايضا اورد ان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العادات
 وقد وافقتم على اشتراطها فيها وانما لاصحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة
 فيها فقالوا ان المقدر هو الواب الان ما كان المقصود منه هو الواب فقط كالعادات
 الخاصة اذ افات السواب فيه فلا محالة لعدم ما هو المقصود بخلاف الوضوء
 فان له حبتين جهة كونه عادة ومن هذه الحبيبة لا بد له من النية وحيث كونه سرطا
 للصلوة كطهارة اللب وبحوها ومن هذه الحبيبة لا يقتدر الى النية لان كونه سرطا
 لا يشترط فيه كونه عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة فالحق ان
 النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظى فانه يدل على عدم صحة العادات بدون
 النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان يراد
 من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لو حودا كثر الاعمال غير الشرعية بدون النية
 ولان تراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات
 على النية بالاتفاق فعين ان يراد العادات او متعلق الثواب والعقاب وحيث فاما
 الراجح الحقيقى في ان الطهارة الحكمية هل هي عبادة ليس غيرها هي من جملة الافعال

مطلب

عما لا يعمل بالنيات

العادية الطبيعية التي تتحقق حسا فان وحد فيها بية القرية كانت عادة يثاب
 عليها والافلا مع تحققها كافي سائر الحركات والسكنات والافعال والتروك التي لها
 تحقق في الوجود حسا فان نوى بها قرية اثبت عليها او معصية استحق العقاب
 عليها والافلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هي عبادة ليس غير لانها انما
 وجبت بحكم الترع لله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل المغسول طاهر حقيقة
 ليس عليه شيء يقتضي العقل او العادة غسله فكان يجب عليه استبعاد محضا
 وقتلا بل يغسل البدن او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة
 عادة فانه نطافة وتحسين كلبس الثوب ونحوه واجبا في بعض الاحوال
 لا يخرج عنه هذه الحقيقة كاجبا اخذ الربة وهوسر العورة في بعض الاحوال
 فكما ان ليس للثوب وسر العورة اذا نوى به القرية يكون عبادة وان لم ينو به
 القرية فالصلوة به صحيحة لوجوده حقيقة والشروط تواقع انما يراى وجودها
 لوجودها قصدا فكذا الوضوء والغسل لا يقال سر العورة امر يقتضيه العقل
 بخلاف الوضوء لان العقل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم ترك غسل
 موضع لطيف لانا نقول لو كان مفردا في بيت مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال
 آما من هجوم احد فالعقل والعادة لا يستقيم الكشف مع ان الستر في الصلوة لازم
 بالاتفاق في هذه الحالة مع ان الية ليست شرطا اذ ذلك ايضا بالاجماع فان قيل في آية
 الوضوء ما يدل على اشتراط النية وهو كون الامر بالغسل حرج مخرج الجراء فيقتضيه
 فكاه قيل اعسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلوة وكان نظيره قوله تعالى
 ومن قتل مؤمنا خطاء فحضر رربة الآية حيث يشترط التحرير بنية هذه الكفارة
 فكذا هنا قلنا هذا مسام فيما كان حكما مستقلا غير شرط يراعى نافع لان الشرط وجوده
 مطلقا لوجوده قصدا كما في قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الآية
 لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذا هذا وكان كما اذا قيل اذا
 دخلت على الامير فتزين فانه لو تزين لامر آخر ودخل عليه متزينا لا يلام لكون
 المقصود الدخول عليه بالربة وقد حصل وليس المقصود ان يكون التزين
 لاجل الدخول ليس غير فالجواب ان لادليل لهم على ان شرط الصلوة غسل
 هو عبادة وادلة الية من الحديث والآيات كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله
 محضين له الدين انما قيل على اشتراط الية في العادة ولا نزاع فيه لاحد منهما
 ذكر ما طهر الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نطافة في ذاته
 بل صدها في الغالب فطرطت الية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس في الآية

الا الامر بمسح الوضوء والايدى من الصعيد وهو فضل حتى وقد وجد فصار
 كالو قال الملك من دخل على قنبل قنبل شخص لامر آخر ثم دخل عليه
 بتلك الحال فانه يكون ممثلاً لان الشروط يدعى وجوده لا قصد كاتقدم
 بعينه فتحتاج على رفق الى دليل كون الشرط فيه ممحاً هو عبادة وكونه
 غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كالايد
 للاثمة الثلاثة من دليل كون الشرط غسل هو عبادة والله سبحانه اعلم بالصواب
 ثم قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والفعل بغير الية الا ان الكرمي اشار
 الى ان الوضوء بغير الية ليس هو الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم يوفق
 اساء واخطأ وخالف السنة وهكذا قال المتقدمون من اصحابنا انه لا باب ولا بصير
 مقيماً للوضوء المأمور به (والاغتسل على احد عشر وجهاً) بالاستقراء
 (خمس منها فريضة) لتبوتها بالكتاب والاجماع القطعيين (الاجتماع من
 الجبض و) الاغتسل (من العاص و) الاغتسل (من الثناء الخنثانين) اذا كان
 مع غيبوبة الحشفة وغيبوتها في الدبر ملحق به (و) الاغتسل (من خروج
 النخى على وجه الدبق والشهوة و) الاغتسل (من الاحتلام اذا خرج منه)
 اى من الاحتلام ومن سبية او من المحتلم ومن ابتدائية (النخى) بالاتفاق (او)
 اذا خرج منه (المدى) عد هما حلالا لاني يوسف وقد تقدم الكلام على ذلك
 كله (واربعة منها سنة) احدها (غسل يوم الجمعة) وعد ماك هو
 واجب لقوله عليه السلام من اتى مكهم الجمعة فليغتسل متفق عليه امر وهو
 للوحوب قلنا كان ذلك في الابتداء ثم نسخ على ما جاء روى عن ابن عباس ان
 الناس كانوا مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم الى ان قال
 ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض
 الذي كان يؤذى بعضهم بعضاً من العرق او ان الامر للندب ويدل عليه ما
 في الصحيحين من حديث ابي هريرة قال بينما عمر يخطب الناس يوم الجمعة
 اذ دخل عثمان بن عفان عرض به عمر رضي الله عنه فقال ما بال رجال تأخرون
 بعد النداء فقال عثمان رضي الله عنه يا امير المؤمنين ما ردت حين سمعت النداء
 ان توصأت ثم اقلت فقال عمر رضي الله عنه والوضوء ايضا لم تسمعوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر
 للوحوب لما اكتفى عثمان رضي الله عنه بالوضوء ولما سكنت عمرو الصحابة عن
 التزامه بالنسل ولو وقع لقل وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها

مطلب
 النسل في خمسة
 مواضع فرض

طلب
 نسل في اربعة سنة

ونعمت ومن اعتسل فالتسل افضل رواه الترمذى وصححه ولذا صحح صاحب
الهداية وغيره ان هذه الارادة مستحبة لاسنة لان الوحوب اما غير مراد من
الامر كما تقدم في قصة عثمان اوانه كان ثم نسح كما ذكر ابن عباس رضى الله عنه
فان كان الامر للبد فلا كلام وان كان للوحوب فاذا نسح للوحوب لا يبقى
البد ايضا الا انه قد دل الدليل على الاستحباب وهو قوله عليه السلام ومن
اعتسل فهو افضل ثم عمل الجمعة للصلاة عند ابي يوسف وهو الاصح واليوم
عند الحسن بن زياد حتى لو لم يصل به ينال ثواب الفسل اذا وحد في اليوم
عند الحسن لاعد ابي يوسف ومن لاجمة عليه يدب له الفسل عند الحسن
لاعد ابي يوسف (و) الباقى غسل (العبدىن) والاصح انه مستحب قياسا
على الجمعة لانه يوم اجتماع مثلها وقد تقدم ان الاصح ان غسلها مستحب (و)
كذا الثالث وهو غسل (عرفة) مستحب ايضا قياسا على الجمعة للاجتماع وما
روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العبدىن وانه كان يغتسل يوم عرفة
فضعيف قاله النووى (و) كذلك الرابع وهو الفسل (عند الاحرام) مستحب
ايضا واما ما روى الترمذى وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلاله واعتسل
فواقعة حال لاستلزم المواظبة فاللزم الاستحباب قاله الشيخ كمال الدين بن
الهمام ومن الاغتسل المدونة الفسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة ودخول
المدينة ومن غسل الميت وللحجامة لشبهة الخلاف وليلة القدر اذا رآها والمجننون
اذا افاق والصلى اذا بلغ السن والكافر اذا اسلم ولم يكن حنبا ويكفى غسل
واحد للعبد والجمعة اذا اجتمعا كما يكفي لمرضى جماع وحيض (وواحد منهما)
اى من الاحد عتق (واحد) عن الكفاية (وهو غسل الميت) هكذا ذكره
كلهم وهو كالا حصى من المبحث لانه غسل خارج عن ذات من كلف به
فكان كغسل الثوب وبحوه بخلاف غيره من الاعتسل فان احكامها بالنظر
الى نفس المقتسل ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام لذى سقط عن
بعيره اغسلوه للماء والسدر رواه فى الصحيحين من حديث ابن عباس والامر
للوحوب ثم المفهوم من التقسيم ان المراد بالواحد الاصطلاحى الذى هو دون
العرض عدنا والطاهر من الادلة انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسروى
وغيرهما وهو فرض كفاية اذا اقام به البعض سقط عن الباقين لان المقصود
وهو قضاء حق المسلم وقد وُجد وان ترك اثم كل من علم به قادرا عليه كما فى سائر
فروض الكفاية ثم قيل سيده حدث حل بالموت لاسترخائه فوق النوم والاعماء

وقال الجرجاني وغيره نجاسة حلت بالموت كافي سائر الحيوانات وطهارته بالفسل
 خاصة لكرامته ولذا يتجسس البئر عموته فيها ولو وقع فيها بعد الفسل لا يتجسس
 ولو حمل ميتا قبل غسله وصلى به لا تصح صلاته بخلاف الحدث قال السروجي
 في شرح الهداية وقول الجرجاني هو قول العامة وهو الاظهر (وواحد منها)
 اى من الاغتسال (مستحب وهو غسل الكافر) وقد تقدم (هكذا ذكره)
 مطلقا غير مقيد بما اذا كان جنا او لم يكن (شمس الاثمة السرخسي في شرحه)
 للبسوط (وذكر في المحيط ان الكافر اذا احب تم اسلم الصحيح انه يجب عليه
 الفسل) لان الجنابة صفة باقية بعد اسلامه كقاء صفة الحدث بخلاف الحيض
 على ما تقدم لكن قال قاضيان الاحوط وحوب الفسل في الفصول كلها
 * فروع * ان احلت المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت اعتسلت وان شاءت
 اخرت * حتى تطهر * وكذا الحائض اذا احتلت او جمعت فبهي بالخيار * والجلب
 اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لا ياثم * ولا بأس للجلب ان ينام ويعاود اهله
 قبل ان يغتسل او يتوضأ قال انس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف
 على نساءه بغسل واحد متفق عليه ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعادة
 لانه انشط عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا اتى احدكم اهلكه ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءا متفق عليه
 ولا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من اناه واحد عن معاذة قالت قالت عائشة
 كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناه واحد بيني وبينه
 فيبادرنى فاقول دع لي دع لي قالت وهما حبان رواء مسلم ويكره للجلب الاكل
 والشرب فلم يغسل يديه واه وقال قاضيان يستحب ان يغسل يديه واه اذا
 اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا كان حسانا اراد ان يأكل او ينام توضأ وضوءه للصلوة
 متفق عليه (ولا يجوز للجلب والحائض والنساء قراءة القرآن) لقوله عليه
 السلام لا تقرأ الحائض ولا الجلب شيئا من القرآن رواء الترمذي وابن ماجة عن
 ابن عمر رضي الله عنهما وفي سنن الاربعة عن علي رضي الله عنه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يحبه او قال لا يحجزه عن القراءة شيء ليس الجنابة قال
 الترمذي حديث حسن صحيح وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكر
 الراهدى انه رواية ابن سماعة عن ابي حيفة رحمة الله وان عليه الاكثر فلذا قال
 المصنف (يعني) لا يجوز ان يقرأ (آية تامة) واما على قول الكرخي فلا يجوز

قراءة مادون الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وصاحب الكافي
 وجماعة لعموم قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن
 والمصنف اختار قول الطحاوي فلذا قال (وان قرأ مادون الآية) بقصد
 القرآن (او قرأ الفاتحة) لا بقصد القرآن بل (على قصد الدعاء) او قرأ الايات
 التي تشبه الدعاء مثل رسا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
الدار (ونحوها على نية الدعاء) وكذا لو سمع خبرا سارا فقال الحمد لله او خبر سوء
 فقال ان الله وانا اليه راحون وكذا قراءة سم الله الرحمن الرحيم على وجه الثناء
 لا على قصد القرآن (بجوز) امامادون الآية فلانه لا يعد بقراءته قارئاً قال تعالى
فاقرؤا ما تمسرون من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ الجنب القرآن فكما لا يعد
 قارئاً عاديون الآية في حق حوار الصلوة حتى لا تصح به الصلوة كذا لا يعد به قارئاً
 في حق الحرمة على الجنب والحائض كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وعلى
 هذا تكون من في قوله شيئا من القرآن بناية لا تبعية وبغني ان تقيد الآية
 بالقصيرة التي ليس مادونها مقدار ثلث آيات قصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
 الكوثر يعد قارئاً وان كان دون آية حتى جازت به الصلوة واما ما على وجه الدعاء
 والثناء فلانه ليس بقرآن لان الاعمال بالنيات والالفاظ محتملة فتعتبر النية ولذا
 لو قرأ ذلك في الصلوة بنية الدعاء والساء لا تصح به الصلوة (ثم قيل يكره) قراءة
 مادون الآية ولو على وجه الدعاء والثناء (وقيل لا يكره) وهو الصحيح قاله
 في الخلاصة (واما قراءة) هؤلاء (دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا)
 لانه ليس بقرآن على انه تقدم ان القرآن لا يكره على قصد الدعاء والثناء فغيره
 اولى (وعن محمد) رواية شاذة (انه يكره) لما روى عن ابي بن كعب رضي الله
 عنه انه كتب اللهم انا نستعينك الى آخره واللهم اهدني فيمن هديت الى آخره
 في مصحفه سورتين ذكره في القنية واهل العراق يسمو هما السورتين وقال عبد الله
 ابن داود من لم يفت بالسورتين لانصلي خلفه ذكره السروجي في شرح الهداية
 والصحيح الاول للاجماع على انها ليستا من القرآن (ولا يكره التهجى) للجنب
 والحائض والنفساء (القرآن) لانه لا يعد قارئاً ولذا لا تحوز به الصلوة وان كانت
 لا تصدبه على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وكذا) لا يكره (التعالم) من هؤلاء
 (الصبيان) وغيرهم (حرماً حرماً) اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول
 الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية نصف آية مع القطع بينهما والمصنف اختار
 قوله في الاول وهما مشي على قول الكرخي ولا يطهره وحده (وكذا) اي وكما

لا يجوز للجب والحائض والنساء قراءة القرآن (لا يجوز) لهم (كتابة القرآن) لأن فيه مسهم له وهو حرام وكان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمه المس (وذكر في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضي خان لأبأس الجنب أن يكتب القرآن والصحيفة أو الألواح على الأرض أو الوسادة عند أبي يوسف) خلافاً لمحمد لأنه ليس فيه من القرآن ولذا قيل المكروه من المكتوب لأمواضع البياض ذكره الإمام الترمذي وينبغي أن يفصل فإن كان لا يمس الصحيفة فإن وضع عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول أبي يوسف لأنه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والافقول محمد لأنه أن لم يمس المكتوب فقدم الكتاب (ولا يجوز لهم) أي للجب والحائض والنساء (مس المصحف الاغلافة) وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم ويحذرك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذه الآية وإن قيل أن المراد لا يمس اللوح المحفوظ الا الملائكة لكن ظاهره منع غير الطاهر من مس القرآن لأنه سبق لمذح القرآن بأنه معظم مصان عن غير المطهرين فيهم منه وحوب تعظيمه وصيافته عن مس من ليس بمطهر وهذا على تقدير عود الضمير إلى الكتاب كله الطاهر اما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال ويكون خبراً رديده النهي ولا يصح أن يكون نهياً لأن الجملة وقعت صفة والجملة الواقعة صفة لا تكون طلبية وفي الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن الا طاهر رواه ابو داود والترمذي عن عمار بن ياسر (ولا يجوز) لهم ايضاً (أحد درهم فيه سورة من القرآن) هذا بناء على عادتهم فانهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الاخلاص والا فالحكم كذلك إذا كان عليه آية تامة فلا يسأله (الا بصرته وكذلك) لا يجوز مس المصحف الاغلافة والدرهم الانصرتي (لمحدث) ايضاً لما تقدم من الدليل لأنه غير طاهر (هذا) يعني حوار الاحد الغلاف (إذا كان الغلاف غير مشرز) أي غير محموك مشدود بعضه إلى بعض مشتق من الشيراز وهو اعمية (وإن كان الغلاف مشرراً) لا يجوز الاحد ولا مسه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متخافياً لا ما يكون متصلاً لأنه صار تارة للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين فقد تعارض التصحيح والذي احدهما عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران في التصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر الاصح كذا فالاخذ بقول من قال الصحيح اول من اخذ بقول من قال الاصح لأن الصحيح مقابله العاصم والاصح مقابله الصحيح فتدوَّق من قال الاصح قائل الصحيح على أنه صحيح وامان قال الصحيح فعنده ذلك الحكم

مطلب
فأصح القولين

الآخر فاسد فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد فعلى هذا الأخذ بقول صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من أن الغلاف الذى يجوز منه والأخذ به هو الجلد المفصل غير المشرر أولى من الأخذ بقول صاحب المحيط أنه هو المشرر لأنه أحوط (والخريطة أحق من الغلاف) في أنه لا يكره أخذ المصحف بهما لو حود حائلين (فإن أخذ المصحف بكلمة فلا بأس به) أى بالأخذ (عند محمد) في رواية لو حود الحائل وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للحائض من المصحف بالكلمة وعلمتهم على أنه لا يكره انتهى وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وإن كان متصلا كفى في الجلد المشرر (وذكره بعض مشايخنا) قال صاحب الهداية ويكره منه بالكلمة هو الصحيح وهو يناسب ما اختاره من عدم الجواز مع الحائل المتصل كالجلد المشرر (لأن التوبع له) أى للأنس ولذا لو بسط كفه على نجاسة ومحمد عليه لا يجوز ولو حلف لا يجلس على الأرض فيجلس على ثيابه وهو لا يسها بحث ولكن يظهر بين من أجلد المشرر وبين من لا يكره فرق وهو أن الممنوع المس والأخذ بالكلمة لا يسمى مساعرا ولا لغة بخلاف الأخذ بالجلد المشرر فإنه يسمى مس القرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس على الأرض فإن العرف يسمى من جلس على ثيابه من غير حصر ونحوه جالسا على الأرض (وذكر في الجامع الصغير لآس بدفع المصحف والوح إلى الصبيان) لأنهم لا يخاطبون بالطهارة وإن أمروا بها تخلقا واعتيادا قال في الهداية لأن في المع تضييع حفظ القرآن وفي الأمر بالتطهير حرج بهم هذا هو الصحيح انتهى واحتز بالصحيح عن ما ذكره في الإسلام في الجامع الصغير من مشايخنا من كره تعليم الصبي بأن يدفع إليه مصحف أو لوح عليه كلام الله تعالى وقول المس (والأحوط أن يأخذه بكلمة ويدفعه) لا تعلق له بما قبله لأن كلام الجامع الصغير في المدفوع إليه هو الصبي أنه لا يكره دفع البالغ المصحف أو اللوح إليه لافى من الدافع وعنده أن المس بالكلمة قد تقدم حكمه سواء كان لأجل الدفع إلى الصبي أو لغيره (ويكره) أيضا له حدث ونحوه (مس تفسير القرآن وكتب الفقه) وكذا كتب السنن لأنها لا تخلو عن آيات وهذا التعليل يجمع من شروح النحو أيضا وفي الخلاصة وكذا كتب الأحاديث والفقه عدهما والأصح أنه لا يكره عند أبي حنيفة انتهى ووجه قول أن حبة رحمة الله أنه لا يسمى ماسا للقرآن لأن ما فيه منه بمنزلة التابع فكان كما لو توسد حرجا فيه مصحف أو رك فوقه في السفر (وإن أحده) أى التفسير وكتب الفقه (بكلمة فلا بأس به) لأن فيه ضرورة (لتكرار الحاجة إلى أحده) زيادة على الحاجة إلى أخذ المصحف لأن القرآن يقرأ

حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه وهذا الفرق انما يحتاج اليه على قول
 من كره من القرآن بالكفر (ولا تكره قراءة القرآن لله حدث ظاهرا) اي على ظهر
 لسانه حفظا بالاجماع وروى اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ويا كل معنا
اللحم وكان لا يجبهه اولا ويجزئه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنابة (اما الجنب
 اذا غسل يده وفه) فروى عن ابي حنيفة انه لا بأس ان يمسه القرآن او يقرأه قال
 نجم الدين الراهمي ورأيت جواب استاذي بحجج الاثمة البخاري في الفتوى انه
 لا بأس به انتهى والصحيح انه (لا يجوز له الممس والقراءة لبقاء الجنابة) لا بها
 لا تتحرى ثوبا ولا زوالا كالحديث اجماعا (وتكره قراءة التوراة والانجيل
 للجنب) قال في الفتاوى ولا ينبغي للمحاض والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل
 والزبور لان الكل كلام الله تعالى قال في الخلاصة كذا روى عن محمد والطحاوي
 لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وبه يعنى فقوله وبه يعنى يظهر منه
 انه يعنى بقول الطحاوي المشير الى عدم الكراهة لكن الصحيح الكراهة لان ما يدل
 منه بعض غير معين وما لم يدل غالب وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع
 المحرم والمبج على المحرم وقال عليه السلام دع ما يربك الى ما لا يربك وبهذا
 ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل
 من الشاعية فانه محاربة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بهم بدلوها عن آخرها
 وكونه منسوخا لا يخرجده عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن
 (واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يده وفه ثم يأكل ويشرب)
 ويكره من غير غسل لان سؤره مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل
 مكروه لارالة المحاسة الحكمية به وحمل الماء كونه على المشروب وقال قاضي خان
 يستحب له ولا بأس بتركه والاول اولى وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف
 الحائض لان سؤرها لا يصير مستعملا ما لم تحاطب بالاعتسال (ويكره كتابة
 القرآن واسماء الله تعالى على المصلى) اي السجادة وكذا على المحارب والجدران
 وما يفرش لانه تعريض للامهان (ويكره دخول المخرج) اي الخلاء (وفي اصبعه
 خاتم فيه شيء من القرآن) او من اسمائه تعالى (لما فيه من ترك التعظيم) وقيل
 لا يكره ان جعل حصه الى باطن الكف ولو كان ما فيه شيء من القرآن او من اسمائه
 تعالى في حبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في شيء والتحرر اولى (وكذا)
 اي وكذا لا يجوز للجنب والحائض والمفساء قراءة القرآن ولا مسه (لا يجوز لهم دخول
 المسجد) لغير ضرورة (سواء دخلوا للخلوس) فيه (او العبور) اي المرور لقوله

عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة شاردة في المسجد وحملوا هذه البيوت
 عن المسجد فاني لاحل المسجد لحائض ولا جنب رواه ابو داود من حديث جسر
 وابن ماجة والبخارى في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعفوا هذا الحديث وقالوا
 افلت مجهول قال المدري فيما حكاه نظر فان افلت ابن خليفة ويقال فليت
 ابن خليفة العامري ويقال الدهلي كنيته ابو حسان حديثه في الكوفيين روى
 عنه سفيان الثوري وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما رى به بأسا وحكى البخارى
 انه سمع من حجرة وقال الدارقطني صالح وقال العملي في حجرة تابعة ثقة
 وهي حجرة بنت دجاجة تكسر الدال (وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور)
 والحق عليه ما روي به ولا جملته في قوله تعالى ولا حياء الا عابري سبيل على معنى
 لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم سكارى ولا حال كونهم حياء الا عابري سبيل لان تقدير
 المواضع محار لا دليل عليه وهو خلاف الاصل ومفهوم المحالفة في الا عابري
 سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه بعدما ليس بحجة كيف وسبب التزويل ياتي
 ارادة الحجاز وهو ما روى ان عبدالرحمن بن عوف صنع طعاما وشرا با ودعا قرا
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا
 وشربوا فلما ثملوا وجاء وقت صلوة المغرب قدموا احدثهم ليصلي بهم فقرا اعد
 ما تعبدون وانتم عابدون ما عدا فلزلت الآية فعلم ان السبب نفس الصلوة
 لا موضعها حتى ينهي عنه والمعنى لا تقربوا الصلوة حال كونكم حياء غير
 مقتسلين في حال من الاحوال حتى تغتسلوا الاحال كونكم عابري سبيل اى مسافرين
 فاستثنى من المهي عن الصلوة فلا اعتسال حال السمرم بين حكم السفر بقوله
 وان كنتم مرضى او على سفر الآية فاحب التيم وانما الصلوة به فلا اعتسال
 اذا لم يجدوا ماء وبالحجة والاستدلال بالآية محتمل فكانت مشتركة الدلالة والحديث
 نص في المانع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه (واذا احتلم في المسجد
 يتيم للخروج اذا لم يخف) من لص او غيره لعدم الضرورة (وان خاف ان يحبس
 مع التيم) للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات (و) لكن (لا يصلي ولا يقرأ)
 لعدم الضرورة في ذلك + فروع + تكره قراءة القرآن والذكر والصداء
 في المخرج والغتسل والحمام وعند محمد لا تكره في الحمام لان الماء المستعمل طاهر
 عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج والغتسل والحمام الا حرا حرا وفي
 الحمام انما تكره اذا قرأ جهر ا فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا
 التخميد والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة او امرأة هناك
 تغتسل مكشوفة او في الحمام احد مكشوف فان لم يكن فلا بأس به وفي

فتاوى قاضيخان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لانس
 مان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لانس به
 ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسبأ في بقية هذا البحث عند
 الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى

﴿ فصل في التيمم ﴾

ذكره لماسة ماتقدم من مسألة الاحتلام في المسجد والتيمم له وان كان الاولى
 ان يقدم بحث المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهو في اللغة القصد
 وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص والاصل فيه
 قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا الآية وما روى عن ابي ذررانه كان
 يعزب في اهل له وتصيد الجنابة فاخر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له الصعيد
 الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشرين فاذا واصله فليمس به بشرته رواء
 ابوداود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية للترمذي ظهور المسلم
 والباقي بحاله ويعزب اى يعد (ولتيمم ركن وشرط لابد من معرفتها) لتوقف
 الابتناء به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما (اما ركنه فضررتان ضرورة
 للوحه وضرورة للدارعين) ولما احتل لفظ الدارعين عدم تناول الكفين قال
 (يعنى اليدين الى المرافق) لقوله عليه السلام التيمم ضرورة للوحه وضرورة
 للدارعين الى المرفقين رواء الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الانماطى
 الى جابر بن عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقال
 الدارقطني رجاله كلهم ثقة وقول ابن الجوزى عثمان منكلم فيه مردود وما
 ورد في حديث عمار بن ياسر انه عليه السلام قال له انما يكفيك ان تقول بيديك
 هكذا ثم صرب يديه الارض ضرورة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه
 ووجهه محمول على ان المراد بالكفين الدراعان اطلاقا لاسم الجزء على الكل
 او المراد ظاهرهما مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا لمن رعم
 ان العرض المسح الى الكوعين فقط ولمن زعم ان ضرورة واحدة تكفى للوجه
 والكفين ولمن رعم انه ثلث ضربات (وصورته) اى صفة التيمم على الوجه
 المسنون (ان يصرب يديه على الارض او على ما هو من حسن الارض) كما
 سيأتى ان شاء الله تعالى (فيصصهما) فان يصرب جانبي يديه مما يلي الابهام
 احدهما بالآخر (مرة او مرتين) وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي يوسف

والمقصود الضرب حتى يتأثر الزراب (ويُمسح بهما وحده) مستوعبا (ثم يضرب
 صرة أخرى فيقصهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس
 الاصابع الى المرفقين) بأن يمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده
 اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح باطن كفه اليسرى باطن ذراعه
 اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل
 بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية ناقلا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قال حافظ
 الدين البزارى لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر
 في المطولات اراد ما ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز
 في مسح الخف والرأس واقل ما يجزئ ثلث اصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى
 لو ضرب يديه قيل ان يمسح بهما وحده احدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام
 ابو الشجاع لطاهر الحديث التيمم صرة للوحد الى آخره فقد اتى بعض التيمم
 ثم احدث فينقضه كما ينقض الكل وصار كما لو حصل الحدث في حلال الوضوء
 ينقضه كما ينقض الكل والامام الاستيعابي على انه يجوز كن ملاء كفيه ماء للوضوء
 ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه مثنى قاضيجان في فتاويه والاول احوط
 (واستيعاب العضوين بالمسح واحد) اى فرض (عد الكرخى في ظاهر
 الرواية) اى الرواية الطاهرة (عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا) لم يسه
 يده (من مواضع التيمم لا يجزئه) التيمم كفى للوضوء (وروى الحسن) بن زياد
 (عن اصحابنا) المذكور في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة فقط
 (ان الاستيعاب ليس بواحد حتى لو ترك اقل من الربع) من الوحد او من
 اليدين لا مسح (يجزئه) التيمم لان الاستيعاب في الممسوحات ليس بشرط كما
 في الرأس والخف وفي نظم الرموسى قدر الدرهم صموان راد لم يجز (وعلى
 هذه الرواية فترغ الحاتم والسوار وتحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية)
 الاولى (يجب) زرع الحاتم وسوار المرأة وتحليل الاصابع (وينبغي) اى يجب
 (ان يحتاط) بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا تاما فانها هى الصحيحة
 فانه وان كان ممحوا لكبد قام مقام العسل عد تعدره والاستيعاب واحد فيه
 وما قام مقام غيره راعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لصفة نفسه وشروطها
 بخلاف مسح الخف لانه لم يقم مقام العسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة
 رخصة ابتدائية وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا
 والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاحين فوق العينين لا يجوز

(وروى عن محمد لوترك ظهر كفيه بلا مسح لا يجزئه) يحتمل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الطاهر من مراد النص وان يكون بقاء على ما ذكره الزندوسى (ومن) هو (مقطوع اليدين من المرفقين) اذا تيمم (بمسح موضع القطع) وهو طرف عظم العضد لانه من المرفق اذا لم يبق نهاية كل من عطمي الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله (واما شرطه) اى شرط التيمم (ثانية لا يحور بدونها) عندنا خلافا لغير رحمده الله وهو يقول انه خلف عن الوضوء فلا يتخلله في وصفه ونحن فرقا بان في التيمم دلالة على النية من حيث المعنى فانه ينبئ عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبئ عنه من المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبئ عنه من معنى القصد وذلك هو النية وبان التراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير للتطهير الا بالقصد فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون متيما ما لم يسلو التطهير مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه حالا ولا تنصح الا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدث او للحناء ونحوها في الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازى انه يشترط ذلك لان التيمم لكل بصعة واحدة فلا يميز الا بالتعيين وحده الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوعه طهارة لقربة مقصودة الى آخره وقد وجد في الكل فلا يفتقر الى التعيين (وكذا طلب الماء) شرط (اذا غلب على طهه) اى ظن من احتاج الى الطهارة (ان هناك) في المكان الذى هو فيه (ماء) لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطف عدم الوجدان على الشرط والفالب كالتحقق فن غلب على طهه وجود الماء فهو كالواجده فلا يجوز له التيمم حتى ترول علة ظن الوجود بعدم الوجود بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على طهه ان هناك ماء (او كان في العمر امانات) لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على طهه هو (او اجبره) اى بالماء انه موحود فتي حصل شيء من هذه الامور الثلاثة (وحي الطلب) للماء (ملاجماع) يبطله فيما يسارا قدر علوة وهي ثلثائة خطوة الى اربعمائة وقيل قدر رمية سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدار ميل من كل جانب لزوم الصبر امانه خاصة ان سارت رفقة او بهم جميعا ان انتطروه ويشترط في المنجر ان يكون مكلفا عدلا والا فلا بد معه من علة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات (واما الخلاق) في وجوب الطلب وعدمه (فما اذا لم يغلب على طهه) ان هناك ماء (ولم يجزئه) ممن حرمه لمزم (او كان في العلوات) لافى العمرانات هكذا وقع في السبح ما ووالواحب الواو اذا لكون في العلوات ليس قسيم عدم

غلبة الطن بل لابد من اجتماعه معه فليتأمل (و) حيثئذ (عندنا لا يحب الطلب خلافا للشافعي) فانه يقول يحب الطلب ولا يجوز التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة الطن بوحود الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء ولا يقال ما وجد الا بعد الطلب ونحن لانسلم هذه القضية الاخيرة لان لفظ وحد وما وجد قد اطلقا على الله سبحانه قال الله تعالى انا وحدناه صارنا وما وجدنا لاكثرهم من عهد مع استحالة معنى الطلب في حقه عز وجل (ولو اخبر انسان) عدل (بعد الماء) عد غلبة الطن ونحوها (جار التيمم بالاخلاص) لان جبر الواحد العدل حجة في الديانات لتمول الالتزام له ايضا بخلاف التهادة (وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء) فالحاصل ان شروط التيمم حصة البية والمسح والصعيد وكونه طاهرا والعدر وهو العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما وراد بعضهم الاسلام والية تجزئ عنه لان المراد منها ما تقدم وهوية الفترة المقصودة حالا وهي لا تصور من غير المسلم والدليل على كون العجز شرطاً لصحة الآية ودلالاتها فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يمل بعبارته على ان المرض شرط وبدلالته على بقية الاعذار فانها امامته او قوة. في الحرح المدفوع على سبيل التأكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج (حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض) بسبب الوضوء او بالتحرك او باستعمال الماء (او) حاف (انطاء البرء) من المرض بسبب ذلك (جاره التيمم) ويعرف ذلك امامة الطن عن اشارة او تحركة او باخبار طبيب حاذق مسلم غير طاهر الفسق وقبل عدلته شرط وقال الشافعي لا يباح له التيمم بمجرد خوف الازدياد والانطاء ما لم يخف تلف نفس او عضو ويرده طاهر الص حيث اطلق المرض ولولا ان سياق الآية اخرج ما ليس فيه حرج لكان محذور المرض ميحاً ولو يلزم منه صرر ما لا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك يصدق بما قلنا فبقى ما ليس كذلك غير مراد (و) لذلك (ذكر الاستيعابي) في شرحه فقال (حنب على جميع حسده حراحة او على اكثره) اي اكثر حسده حراحة (اوبه حدرى) بصم الجيم وفتحها مع فتح الدال (فانه يتيم) والاصل فيه ان عددا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر الاكثر فان كان الاكثر مجروحاً او مسقروحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه يتيم (ولا يحب غسل الموضع الذي لا حراحة به) وان كان لا يتصرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل الجريح كما هو مذهب الشافعي لتلاي مجتمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تنحصر فيى لاحدهما ولا فائدة

في الآخر (وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة
يقيم) ولا يجب غسل الصحيح والقيم لاجل الجريح (وان كان على اقله)
اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه جراحة (واكثره) اي اكثر البدن او اعضاء
الوضوء (صحيح فانه يغسل) الموضع (الصحيح ويمسح على الجروح ان
لم يضره) اي الجروح (المسح) وان كان يضره المسح على نفس الجراحة
يشدها بعصاة ويمسح فوق العصابة على ما يأتي ان شاء الله ثم الكثرة
في اعضاء الوضوء قيل تعتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه
ووجهه ويديه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء
الجريحة صحيحا او حريجا وعلى عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء
حتى لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو حريجا ولو كان الصحيح
والجريح من البدن او اعضاء الوضوء متساويين فالاحوط رجوع غسل الصحيح
والمسح على الجريح كذا في الفتاوى (والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف)
بغلة طه عن التجربة الصحيحة (ان اعتسل ان يقتله البرد او يمرضه يقيم
عند أبي حنيفة رحمه الله) خلافا لما فانهما يقولان ان تحقق هذه الحالة
في المصرا نادر فلا تعتبر لان تيسر الماء الحار في المصرا غالب وله ان العجز قد ثبت
في حقه حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يحور التيمم ولم يعتبر
كون وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب
عن تيسر الماء الحار في المصرا عا لما لان الكلام في تحقق تيسره عليه بعدم
قدرته عليه وعلى ثمة وفي الفتاوى قال مشايخنا لا يباح للميم ان يقيم في عرف
ديارنا لان احر الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يدخل ويتعلل بعد الخروج
بالعصرة اقول فيه اتلاف ما العبر وهو انما يباح بشرط الضمان عند ضرورة
لاتدفع الابه ولم توحده وفيه تعريض العرض للطعن بالاسان الذي هو اشد
من طعن السان سيما في الرمان الذي علب فيه الشح وعدم الرعة في الخير
وسوء العن بالصادق لكثرة الكاذبين في موضع قدم الله الجواد الكريم سبحانه
على عباده بانه ما يريد ليحل عليهم من حرج فله در الامام الاعظم ما اذق
نظره وما سد فكره ولا امر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقا
وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنده رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء
المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير بيد التمر (وان كان) الجنب الصحيح الخائف
من المرض بالبرد (خارج المصرا) طرف في موضع الخبر ليس نفسه الخبر اذ

لا يقال خارج المصر (يتيم بالاتفاق) لعدم تيسر الماء الخارجا (وان خرج)
من المصر ونحوه (مسافرا او محتطبا) اى غير مرید للسفر (او خرج من قرية)
يريد الذهاب (الى قرية) اخرى (يجوز له التيم) لكن لا مطلقا بل (ان كان
بيده وبين الماء نحو الميل) في المسافة وانما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما يعرف
بغلة الطن لا بالتحقق فيسب ان يؤتى معه بمايل على التقريب ولاجل هذا
قال (او اكثر) من ميل تأكيدا وتقريرا لان يكون الميل متيقنا فكأنه قال
ان كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتيم وانما يجوز له التيم اذا كان
ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير ما ليل هو المختار
في حق المسافر قال الفقيه ابو حنيفة اجمع اصحابا على انه يجوز للمسافر ان يتيم
اذا كان بينه وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان حان خروج
الوقت ولا يجوز للقيم ان يتيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة عن
اى حصة وابى يوسف وعن محمد انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو
اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن الكرخى اذا حرج المقيم من المصر او السواد
للاحتطاب او الاحتشاش ان كان في موضع يسمع صوته اهل الماء فهو قريب
وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه احد اكثر المشايخ واذا كان هذا في المقيم
فما طك في المسافر كذا في هاتوى فاضيلان وقال الحسن بن زياد ان كان الماء
امامه يعتبر ميلان وان كان يمة او يسرة وحلها قبل (والميل اربعة آلاف
خطوة) وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة آلاف ثم
الذراع اربع وعشرون اصعاً . معترسات والاصع ست شعيرات معتدلات
معترسات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابى يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء
وتوصا نذهب المسافة وتقيب عن بصره فهو بعد يجوز له التيم وهو حسن
جدا كذا في الدخيرة (وهو) اى الميل (ثلث الفرسج) على جميع الاقوال ولا فرق
بين المحدث والجب (سواء خرج من المصر او القرية حيا بعد الخروج) لان السبب
هو ارادة ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث
او تأخره حتى لو كان قادرا على استعمال الماء فلم يستعمله حتى رأت قدرته جواره
التيم كالوكان الحائض قادرا وقت الحث على احدا الاشياء الثلاثة فلم يكفر حتى عجز
جواره التكفير بالصوم وكان قادر على القيام لو لم يصل حتى عجز جازت صلواته بالقعود
وان عجز عن القعود يصل بالاياء ان لم يقدر على الركوع والسجود وامان ذلك
كثيرة (وان كان معه) اى المسافر (ماء في رحله) اى في اثائه وادبعته (ففسده)

وتيمم وصلى ثم تذكر ان معه ماء (في الوقت) اى في وقت تلك الصلوة التي صلاحها
 لم يبعد اى لا يلزمه اعادة تلك الصلوة (عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف)
 فانه يقول يلزمه اعادة اياه واجد للماء ومقصر فان متاع المسافر مظنة للماء
 غالبا فكان عليه ان يطلبه فصار كما لو كان في رحله ثوب فسيه وصلى عريانا
 او في ملك المكبر رقة فسيها وكفر بالصوم حيث لا يجوز ولها انه لا تكليف
 بالقدرة فلا علم ولا علم مع النسيان ولا سام عليه كون الرحل مظنة للماء يجمع التيمم
 بل القالب انما هو حمل ماء لصورة الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب
 بخلاف النوب فان رحله معدة لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان
 مسئله النوب على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكبير قيل انها على الخلاف
 والبرق على تقدير الاتفاق ان المراد من الوحد في الكفارة الملك حتى لو عرض
 عليه رقة كان له ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوحد هنا القدرة حتى
 لو عرض عليه الماء لم يحمله التيمم وبالنسيان زالت القدرة فافترقا والخلاف فيما
 اذا وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامرهم فلو وضعه غيره بغير امرهم وهو لا يعلم جاز
 تيممه اتفاقا وعن محمد في غير رواية الاصول انه على الخلاف ايسا ولو كان الماء
 في اناء على ظهره او معلما على عنقه او موصوفا بين يديه او مقدم اكاف مركوبه
 او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجماعا بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق
 او في مؤخره وهو راكب او في احدهما وهو قائد فانه على الخلاف ولوطن ان الماء
 قد مضى لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة (وان تذكر) الباسي للماء في رحله
 وقد تيمم وصلى ان معه ماء (بعد خروج الوقت لم يبعد في قولهم جميعا) هذا محال
 لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعدة سواء (واذا تيمم)
 المسافر (وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم) ولا يظن ان هاء ماء (اجزاء)
 ما فعل وكذا لو كان على شط نهر او حبس ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هدين
 روايتان (وان كان مع رفيقه ماء لا يحمله التيمم قيل ان يسأل) رفيقه الماء
 (اذا كان غالب ظنه انه) اذا سأل (يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فصلى ثم سأل
 فاعطى يلزمه الاعادة) وهذا على وجوه اما ان يعطى على ظنه الاعطاء
 او المسمع او استويا وعلى كل تقدير اما ان يسأل او تيمم ويصلى من غير
 سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يجمع واذا مع قل الصلوة فاما ان يسأل
 بعدها اولا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى اولا واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل
 بعد الصلوة اولا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى اولا (فالاقسام) سعة

وعسرون اما ان يتم وصلى الاسؤال ثم سأل فاعطى او اعطى فلا سؤال فانه يلزمه الاعادة على كل تقدير اما في طن الاعطاء فظاهر واما في غيره فطروال السك وطهور خطاء الطن وان سأل في رفع جازت صلوته سواء كان السؤال قبلها او بعدها لانه قد تحقق العجز من الانتداء ولا فائدة في العطاء بعدها بعد المع قبلها واما اذا تم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد لينين له الحال فعلى قول ابي حنيفة صلوته صحيحة في الوضوء كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك العير وقال لا يجزئه لان الماء مبدول عادة انتهى والوجه هو التفصيل كما قال ابو نصر الصغار انه انما يجب السؤال في غير موضع غرة الماء فانه حينئذ يتحقق ما قلناه من انه مبدول عادة والا فكونه مبدولا عادة في كل موضع ظاهر المع على ما يسهبه كل من عانى الاسفار فينبغي ان يجب الطلب ولا تصح الصلوة بدونه فيما اذا طن الاعطاء لطهور دليهما دون ما اذا طن غمره لكونه في موضع غرة الماء اما اذا شك في موضع غرة الماء او طن المع في غيره فالاحتياط في قولهما والتوسعة في قوله لان في السؤال دلا وقول من قال لاندل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدلوا به انه صلى الله عليه وسلم قد سأل بعض خوايجه من غيره مستدرك لانه صلى الله عليه وسلم كان اولي بالمؤمنين من انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سأل افترض على المسؤول السدل ولا كذلك غيره لكن عدم وجوب الطلب من الرفيق نفسه صاحب الهداية وصاحب الايصاح الى ابي حنيفة كما تقدم واما شمس الأئمة في المسبوط فانه نسب الى الحسن بن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسأله الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول السؤال دل وفيه بعض الجرح وربما يوفق بان الحسن رواء عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به واعتمد في المسبوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية والايصاح رواية الحسن لكونها انسب بمذهب ابي حنيفة في عدم اعتبار القدرة بالعير وفي اعتبار العجز للحال والله سبحانه اعلم (وان كان لا يعطيه) رفيقه الماء (الا بالنظر) فلا يخلو اما ان يكون قادرا على النثر اولا (وان لم يكن له ثمن يتم بالاجماع) لعدم القدرة (وان كان معه مال ريادة) فالصعب على الحال او بالرفع على البعث اي راى (على ما يحتاج اليه في الراد) ويحويه لعمري ومن تلمذه بعتة ديانة ولو كلها فحينئذ يطر (ان باعه) الماء (مثل القيمة) في ذلك الموضع قاله في الخلاصة والاولى ما قاله قاضي خا ان تقرر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك عسير وفيه حرج وهو مدفوع (او) باعه

(بغبن يسير لا يجوز له التيمم) لانه قادر (وان باعه بغبن فاحتس بتمم) للحرج لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيقتها (والغبن الفاحش مالا يدخل تحت تقويم المقومين) وقدره في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والنصف يسير والماء من حلة العروض (وقال بعضهم) وعزاء قاصي حان الى ابى حنيفة الغبن الفاحش (فضعيف المن) فان بيع ما يساوى درهما بدرهمين وقيل الغبن الفاحش فان بيع ما يساوى درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجابة والاول اوفق لدفع الحرج (وعن ابى نصر الصغار ان المسافر اذا كان في موضع غرة الماء لافضل له ان يسأل من يقده) الماء لازالة الشبهة (وان لم يسأل وتيمم وصلى احرأه) ذلك لان الغالب الميع (وان كان في موضع لا يعز الماء فيه) ولا يشح به قالوا (لا يجزئه) ذلك (قبل الطلب كافي العمر ائنا) لانه مبذوك عادة وهذا ما قدمنا انه المختار (رحل معه ماء زمزم) في رقعة بصم القافين (و) الحال انه (قدر صر رأس الاناء وهو يحمله للعطية) اى لاجل الاهدى (اولا لاستشفاء) اى لطلب الشفاء لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال ماء زمزم شفاء لما شرب له رواء الدار قطي والحاكم (لا يجوز له التيمم) للقدرة على استعمال الماء المطهر (ولو وهبه لا خرو سله اليه لا يجوز له التيمم عدنا) خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا وهب لغيره (لسوت القدرة) على استعماله (بواسطة الرجوع) عندما خلافا له على ما بين دليله في كتاب الهبة (كذا ذكره في المحيط) وقال قاصي خان بعدما ذكر قولهم ان الحياة في ذلك ان يهبه من غيره ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح عندى فانه لو رأى مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او بغبن يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحياة الصحيحة ان يخلطه ماء ورد ويحويه حتى يصير مغفولاً ويخرج عن كونه مطهراً او يهبه على وجه يقطع به الرجوع (وان لم يكن معه دلو) ويحويه مما يمكن احراجه الماء به ولو مديلا (اورشاه) بكسر الراء مع المد اى جبل (هل يجب عليه ان يسأل رفيقه) ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب السؤال وهكذا اطلق في الخلاصة ويبغى ان يكون قول ابى حنيفة حاصه قالوا لانه لا تست القدرة في المملوك بالذل والاماحة بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالاماحة لانها الغالب فيه (و) مع هذا (لو سأل فقال) له صاحب الدلو والرشاء (انتظر) حتى استقى او حتى اصلى وادفع اليك ونحو ذلك من الوعد (وعند ابى حنيفة ينتظر) استجباً (الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم

وصلى لما تقدم انه لا تثبت به القدرة ولو صلى ولم ينتظر صح ايضاً عنه لكون
الانتظار مستحباً (وعند ابى يوسف ومحمد ينتظر) وجوا (وان خاف قوت
الوقت) لان عدتهما ثابت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضاً (وكذا) الخلاف
(في العارى) اذا اراد الصلوة (ومع رفيقه ثوب) فقال له انتظر حتى
اصلى وادفعه اليك ونحو ذلك فعنه ينتظر استحباباً ما لم يخرج الوقت وعندهما
وحوا مطلقاً (واجمعوا على انه في الماء ينتظر) اى لو قاله انتظرنى حتى اتوضأ ونحوه
ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعاً (وان فات) اى ولو فات (الوقت)
لان القدرة تثبت بالاباحة في الماء اجماعاً (ومن لم يجد ماء الاسور الحمار والغل)
الذى أمه اثنان (يتوضأ به ويتيمم) لتعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزل
طهارته الثابتة لو قل ذلك يقيان ولا يريل الحدث الثالث بيقين فيصم اليه التيمم
ارالة للحدث بيقين على ما عرف في الاصول (وايهما قدم جارحاً خلافاً لالفرف) فان عنده
لا بد ان يقدم الوضوء للتلايل لم التيمم عند وجود ماء واحد الاستعمال قلنا ان كان
مطهر فالتيمم لغو تقدم او تأخر والا فالتيمم معتبر في الحالين ولو تيمم فصلى ثم توضأ
بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صحيحة وكذا لو عكس للخروج عن العهدة بيقين
بأحدهما (ومن لم يجد الاسور الفرس) او البغل الذى امه رمكة (فعن ابى
حبيبة) في حكمه (روايتان) بل اربع روايات نقله في الكفاية عن المحيط
(في رواية) عنه هو (مشكوك) فيجب ضم التيمم اليه لتعارض الادلة في حله
وحرمة (وفي رواية) وهى رواية الحسن عنه هو (مكروه) بمنأى لجه فان لجه
مكروه عنه وفي رواية قال احب الى ان يتوضأ بغيره وهى رواية الحلبي عنه
وفي رواية كتاب الصلوة وهى الصحيحة عنه وهو قولهما انه طاهر مطهر
من غير كراهة اما عندهما فلانه مأكول اللحم واما عنده فلان حرمة لجه ليست
لنجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجهاد فلا تؤثر في سوره خبنا كافي الادعى والسحب
من المعنى كونه لم يذكر هذه الرواية مع انها هى المشهورة في الكتب المعتمدة
(ومن لم يجد الانيد الندى) وهو ماء التي فيه تمر فطهرت حلاوته مولونه فيه ولم تزل
رقبه ولم يشتد (عند ابى حبيبة يتوضأ به ولا يتيمم) وكذا يغتسل في الاصح
لحديث ابى فزارة عن ابى زيد عن عبدالله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم
قال له ليلة الجن ما اى ادواتك قال نبيذ تمر قال تمر طيبة وماء طهور اخرجه ابوداود
والترمذى وابن ماجة وفي رواية الترمذى فتوضأ به ورواه ابن ابى شبة مطولاً
وفيه هل مأك من وضوء قلت لا قال فاني اداوتك قلت نبيذ تمر قال تمر حلو قوماء

طيب ثم توضع واقام الصلوة لا يقال ان يريد محمول و ابو فزارة قيل هو راشد بن
 كيسان وقيل آخر محمول لا نقول اما ان يريد فذكر القاهي ابو بكر بن العربي
 في شرح الترمذي انه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان العيسى
 الكوفي وابوروق وهذا يخرج عن الجهالة واما ابو فزارة فقال السجق تقي الدين
 ابن دقيق العيد في تجهيله نظر فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة جماعة
 من اهل العلم مثل سفيان وشريك والجراح بن مليح واسرائيل وقيس
 ابن الربيع وقال ابن عدى ابو فزارة راوى هذا الحديث واسمه راشد بن كيسان
 وكذا قال الدارقطني وماروى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجن فقال ما شهدها
 ما احدمعارض بما في ابن ابي شيبة انه كان معه وروى ابو حنيفة بن شاهين عنه
 انه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم والاثبات مقدم علي النقي (وعداي
 يوسف يتييم) ولا يتوضأ به وهي الرواية المرحوعة اليها عن ابي حنيفة رحمه الله
 وعليها الفتوى لان الحديث وان صح لكن آية التيميم ناسخته اذهي مديرة
 ووفد يصيبين كان قل الحجر بثلث سنين ومفهوم آية التيميم نقل الحكم
 عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيميم ونريد التيميم ليس ماء مطلقا
 فلا يعتبر وجوده مائعا من التيميم الا ان صاحب آكام المرجان في احكام الجن ذكر
 ان ظاهر الاحاديث الواردة في وفاة الجن كانت ست مرات وذكر منها مرة
 في بقيق العرق قد حصرها ابن مسعود مع مرتين بمكة ومرة رابعة خارج المدينة
 حصرها الزبير بن العوام (وعند محمد يجمع بينهما) لما ذكرنا انما ان ليلة
 الجن كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالسمع فوح الاحتياط (ومن لم يجد
 الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع) وكذا سائر الاثرية سوى نقد التمر ليس
 في عدم حوار التوضي به خلاف فان الوضوء بيد التمر ورد على خلاف القياس
 فلا يقاس عليه غيره (حب وحد الماء في المسح) ولم يحده في غيره (وليس
 معه احد يأتيه به يتييم) لاجل الدحول (ويدخل فان لم يصل الماء) بان
 لم يجد آلة الاستسقاء او بامع آخر (يتيم للصلوة) ما يا ان اداد الصلوة لان نية
 الصلوة شرط لصحة التيميم للصلوة ولم يوه لها ولو كان قد نواه لها في هذه
 الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيميم بالنظر الى الصلوة
 وانما صح للدحول المسح ضرورة انه لا ماء الا فيه ولا يجوز دحوله حنا فهو عاجز
 بالنظر الى الدحول (وكذا لو تيمم المحدث ومحوه (ليس المصحف) او تيمم الجن
 ومن بمعه (لقراءة القرآن عند عدم الماء) اصلا حقيقة او حكما (لا تحوّر الصلوة

بهو انما قال عند عدم الماء للآتيهم التيمم عند كون الماء في المسجد ليس غير فانه
 حينئذ لا يجوز التيمم لس المصحف والقراءة القرآن لما قلنا في عدم حواره للصلوة
 والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا تيمم بوى لها او القرعة مقصودة يعقل فيها معنى
 العبادة ولا تصح بدون الطهارة فخرج بقرعة مقصودة التيمم لس المصحف
 او لدخول المسجد او الخروج منه او لزيارة القبر او للاذان او للاقامة لانها
 قرب ليست مقصودة بل وسائل وخرج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيمم
 الجب وبحو لقراءة القرآن فاما قرعة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة
 وخرج بقيد لا تصح بدون الطهارة تيمم المحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر
 للاسلام فانه لا يجوز الصلوة به خلافا لاني يوسف (بخلاف سجدة التلاوة
 و صلوة الجنائزة و صلوة النافلة) اذا تيمم لاجلها (فانه يصلي بذلك التيمم
 المكتوبات ايضا) لانها قرب مقصودة الى آخره اما في صلوة النافلة فطاهر واما
 في سجدة التلاوة و صلوة الجارية فلان المراد بالقرعة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا
 الى الله تعالى من غير ان يكون تعالما ر آخرهما كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة
 التلاوة ليست قرعة مقصودة المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل
 لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان وهو
 غير محتص بهيشة المحمود بل يحصل بالركوع ايضا فينبو ما به فان قبل
 يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعت
 للصلوة وشرطت لاحتياجها فكانت بنية اباحة الصلوة (ولو تيمم لصلوة
 الجبارة احزاه ان يصلي به المكتوبة) وقد قدمنا ولوتيمم لتعليم الغير لا يجوز به
 الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة انه يجوز والمعتبر هو الاول
 لما تقدم وفي الوادد لو صح وجهه وذراعيه يريد به التيمم تحوز الصلوة به
 ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة (رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به قيم وصل
 ان كان وضع الماء) في الرحل (بعسه او وضعه غيره بامر فنبه فهو على
 الخلاف الذي ذكرناه وان كان فوضعت الماء غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق)
 وقد تقدم (واما) مسئلة (العارى اذا نسي ثوبا في التناع من المشايخ من قال هو
 على الخلاف المذكور) انه تصح صلواته عندهما لا عند ابي يوسف (ومهم
 من قال لا يجوز بالاتفاق) وهو الصحيح لما قدمنا من الفرق (وعن محمد بنه قال يجوز
 ولو تيمم وهو على شطبه وهو لا يعلم الماء فهو على الاختلاف الذي ذكرناه)
 فعدهما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز في رواية لزيادة تقصيره وعبدته وعده

مطلب

مسئلة العارى

رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يقدم له علم بخلاف الذي في رحله (ولو كفر
عن اليقين بالصوم وفي ملكه رقبة) تصلح للعتق (او ثياب) لكسوة عشرة
مساكين (او طعام) لا طعامهم (فسيه) اي نسي المذكور من الرقبة
والثياب والطعام (فالصحيح انه لا يجوز) لما قدمنا من الفرق وهذه المسائل
محلها هناك (وستحتم ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يرحو ووجود
الماء فيه) ليؤديها ما كل الطهارتين ولو لم يفعل وتيمم وصلى جاز لانه اذاها
بحسب قدرته الموحدة عند انعقاد سببها وهو ما اتصل به الاداء (ثم) ينبغي له
(ان لا يصرط في التأخر حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه) فيكون في ادائها
خلل ونقصان والصلوة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان (ولو تيمم
قل دخول الوقت جاز عندنا) خلافا للشافعي رحمه الله بناء على ان التيمم طهارة
صروية عنده مطلقة عندنا لنا ان التراب طهور حال عدم الماء بالحديث
الصحيح وهو قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية وضوء
المسلم وقوله عليه السلام وحملت لي الارض مسحدا وطهورا واذا كان طهورا
تقى طهارته الى وجود ما يريلها كطهارة الماء ولا شك ان كل خلف يعمل
عمل الاصل عند عدمه كالتكبير بالصوم عند عدم الرقبة واحويها وقد
استدل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية فان ظاهرها
المع من الوضوء والتيمم الا عند القيام الى الصلوة والقيام اليها يكون بعد دخول
الوقت فتخرج حواز الوضوء قل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء على
مذهبهم من الاستدلال بمفهوم السرط وهو فاسد عندنا على ما عرف في الاصول
على انه لو كان حجة ليجزوا عن دليل يعارضه في حوار تقديم الوضوء وكذا
الخلافا ببناء وبنيه في حوازه لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء وعنده
لا يجوز لانه ضروري (ولو كان معصيا) يكفي للوضوء والغسل (ولكن يخاف على نفسه
اودابته) ولو كلبا (العطس) ان استعماله (يجوز له التيمم) لانه مشغول بحاجته
والمشغول بها كالعدوم بالطر الى الطهارة لان الحرج مدفوع (المحبوس
في السجن اذا مع عن الطهارة بالماء يصلي بالتيمم ويعيد وقال ابو يوسف
لا يعيد) قيد السجن اما باعتبار الثالب او للاشارة الى كونه في المصر فان محل
الخلافا ما اذا كان محبوسا في المصر اما لو كان محبوسا في موضع في الصحراء فانه
لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصر فعند ابى يوسف
لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء فصار كالحائث من عدو ونحوه وهما يقولان

المع فيه ليس من قل صاحب الحق وهو ليس بغالب في المصر فيعيد بخلاف الصحراء لان الجبر والاعتداء اى الظلم غالب فيها فالامر بالاعادة يؤدى الى الحرج وبخلاف الخوف فانه من قل صاحب الحق اذا لمع فيه ليس من العدو ونحوه هكذا ذكر في المطومة وغيرها وقال في الخلاصة المحوس في المحن اذا كان في موضع لطيف ولا يبعد الماء ان كان خارج المصر قال ابو حنيفة رحمه الله يصلى بالتيم وان كان في المصر لا يصلى ثم رجع وقال يصلى ثم يعيد وهو قولهما وهذا يعيد وفاق ابي يوسف على الاعادة (والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلاة يتيم ويصلى بالاياء ثم يعيد) اذا قدر هكذا في الخلاصة وقتاوى قاضيهان وهو يفيد الاتفاق وبشكل عليه عدم الاعادة على المحوس في الصحراء حيث كان السبب علنة الاعتداء فان علنة الاعتداء على الاسير في ايدي الكفار اظهر ولزوم الحرج اشد ولو منع المحوس من التيم ايضا عدا ابي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلى للاطهارة لانها معصية لم تنج بحمل وقالا يصلى ثم يعيد اذا قدر (واجمعوا على ان الماشي لا يصلى وهو يمشي وكذا الساجد) لا يصلى (وهو يسبح) وكذا لا يصلى وهو يقاتل لان العمل الكثير ماف للصلوة فلا تصح معه بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق الحدث لانه منكر لا يصلى حتى لو ادى شيئا من الاركان وهو يمشي فسكت فالتيم اذا كان لمصلحة الصلوة ينافي الاداء لا الحرمة وعن ابي يوسف الجوار حال الماشي بالاياء عند الخوف وهو قول الاثمة الثلاثة لقوله تعالى فرجالا او ركبان اى مشاة قلنا الرجال ضد الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام واريد بهم القيام بقول ابن عمر صلوا رجالا قياما على اقدامهم فالآية لا باحة صلوة الراكب فقط كذا ذكره ولا يتخلو عن نظر لان الرجال اذا كانوا اعم من المشاة والقيام فالعلم عندنا لا يجوز تخصيصه بنحو الواحد فكيف يخص عمل قول ابن عمر (بخلاف المنزوم وهو) اى حال كونه (يصلى راكنا ياء واقفا) اى حال كونه واقفا بالدابة اى دابته واقفة وهو راكنا يدا على هذا وقوع واقفا حالا من الصمير في راكنا او من الضمير في يصلى ولا يصح ان يراد واقفا على رجله لامتناع كونه راكنا واقفا على رجله في حال واحد وكذلك يدل عليه عطف قوله (او تسير دابته او تقعد) عليه فانه يدل على كون الوقوف للدابة لاشتراط التماس بين المعطوف والمعطوف عليه ويقال للراكب اذا اوقف دابته انه واقف لان وقوفها مضاف اليه ولا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة حال السير او العدو لان هذه

الحال في غاية العسر مع مفاة العطفه وانما قيد بالمتهم للاسطره الى ما ذكر
 في المحيط والتحفة انه يصلى وهو سائر اذا كان مطلوبا وان كان طالبا لا يجوز
 لعدم الضرورة (ولو صلى بالاناء لحوف عدو اوسبع او مرض) عطف على
 خوف اى اول مرض (اوطين لا بعيد بالاجماع) لان هذه العوارض سملوية
 ولاعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار من الخلق (والمقيد اذا
 صلى قاعدا) لعدم قدرته على القيام بسب القيد (بعيد) اذا زال ذلك السبب
 (عند اى حيفة ومحمد) وعند اى يوسف لا بعيد لما تقدم في المحبوس (ويجوز
 التيم عند اى حيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر)
 بجميع انواعه حتى العقيق والزرد ونحوهما (والرديخ) بكل اصنافه الا من
 والاحمر والاسود (والكحل) اى الائم (والرمد) هو حجر معروف
 معرب ممدسك (والورة) اى الكلس (والمغرة) نفتح الميم مع سكن الغين
 وقحها (وماشبهها) من انواع الاتربة كالطين المحتوم والارمنى ونحو ذلك وعند
 اى يوسف لا يجوز الا التراب والرمل خاصة وعند الشافعى واجد لا يجوز بغير
 التراب وعند مالك رحمه الله يجوز حتى بالعشب والملح (ولا يجوز عندنا ما ليس
 من جنس الارض) وهو ما يابن بالار او يترمد (كالذهب والفضة والحديد
 والرصاص) والصفر والحاس ونحوها مما يطعم ويلين بالنار (وكالخنطة
 وسائر الحبوب والاطعمة) من التواكه وغيرها وانواع النباتات ما يترمد بالنار
 اذا لم يكن عليها غبار (وان كان على هذه الاشياء المذكورة غبار يجوز
 التيم بغبارها عند اى حيفة وفى احدى الروايتين عن محمد) وفى رواية وهى
 المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد والجواب انه صعيد لانه تراب
 رقيق واما عند اى يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار (ثم عد هما)
 اى عند اى حيفة ومحمد (السرط) فى صحة التيم (مجرد المس) اى الوضع
 (على الارض او على حس الارض) ولا يشترطان علوق شئ منها باليد وهذا
 على احدى الروايتين عن محمد (حتى انه لو وضع يده على صخرة) ملساء
 لا عار عليها او على ارض ندية لا يتصل منها عبار (ولم يعلق يده شئ) جاز
 عند اى حيفة وفى احدى الروايتين عن محمد (خلافا لابى يوسف على ما تقدم
 والاصل فيه قوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فقال من شرط التراب والرمل
 او التراب خاصة المراد بالصعيد التراب او الرمل والطيب المست نقلا عن :

ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الارض تراما كان او غيره قال الزجاج لا علم اختلافا
بين اهل اللغة فيه واما الطيب فلفظ مشترك يستعمل بمعنى المبت وبمعنى الحلال
وبمعنى الطاهر وقد اريد به الطاهر اجماعا فلا يراد غيره لان المشترك لا عموم له
ولان التيم ذرع لدفع الحرج كما يفيد سياق الآية وهو فيما قلنا فان قيل ذكر
من في آية المائدة وهي التبعض ينافي ما فاتم من جوار التيم بالضرب على الحجر
الاملس قلنا لا سلم ان من التبعض بل هي لا ابتداء للغاية فان قلت قدرده صاحب
الكشاف بانه قول متعسف ولا يصح احد من العرب من قول القائل مسحت
وأسي من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعى التبعض قلت رده مردود والجواب
عما قاله ان عدم الهم اما نشأ من اقتران من بالدهن وبحوه مما هو سهل التبعض
ولو قرئت بما ليس كذلك لانعكس الحكم فيقال لا يصح احد من العرب من
قول القائل مسحت يدي من الحجر او الحائط معنى التبعض اصلا وانما يفهم منها
معنى الابتداء ومدحولها ههنا هو الصعيد وهو مشتمل على ما يتبعه بسهولة وغيره
ومعناها الحقيقي المجمع عليه وهو الابتداء صالح لهما والمعنى الذى ادعيتوه
مع انه قد انكره جماعة من افاضل اهل العربية كالرند والاخش الصغير وان
السراج والسبيل وغيرهم حيث انكروا دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر
المعاني راحته اليه لا يشمل جميع احراء الصعيد بل يخص بعضها بل غالبها
بالاخراج من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما في موضع الامتنان بالتوسعة
ونفى الحرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من سرعته عين التغير
ولا يعقل في استعمال جزء من التراب معنى الطهارة وانما شرعه سبحانه بدلا
عن استعمال الماء عند العجز عنه تعدا محصا ولا يعد كونه بمجرد المسح المبتدأ
من الصعيد ولا ضرورة الى اخراج لفظ الصعيد عن حقيقة باحراج بعضه
ولادليل فلا يسمع (اما الفرق بين الصحرة وبين العصة والذهب) حيث جاز التيم
على الصحرة وان لم يعلق باليدش ولم يجر عليهما (وهما) اى والحال ان كلا المدكورين
من الصحرة ومن العصة والذهب باعتبار ان الذهب والنصه مسمى واحد لاتحادها
الحكم فيهما وهو عدم حوار التيم (حاقا في الارض) اى الصحرة حلقت في الارض
والذهب والعصة كذلك (الفرق) هو (ان الذهب والنصه يدوان في النار)
فلم يكونا كالتراب (بخلاف الصحرة طها لا تموت) وكانت (كالتراب) وهذا
الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب هو الاصل في التيم والصحرة متمس عليه وليس
كذلك بل الصحرة اصل ايضا لنحول الآية لها فان الكل داخل تحت مفهوم

الصعيد على مامر والفرق الصحيح ان الذهب والنصه ونحوهما لا يتناول لفظ
 الصعيد وان خلق في الارض لانه وجه الارض كما تقدم ولا يطلق عليهما لفظ
 الارض حتى لو حلف لا يجلس على الارض فيجلس على صخرة يجثث ولو جلس
 على فضة او نحوها لا يجثث (واما التيمم بالآجر فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
 مطلقا) دق او لا لانه من احزاء الارض وان شوى وتصلب بمنزلة التورة
 (وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا) والا فلا وهذا على الرواية المشهورة
 عنه في عدم حوار التيمم بالجر الذي لا عار عليه فان الآخر بالشيء صار كالجر
 فاعطى حكمه فان كان مدقوقا (او كان عليه غبار) يجوز والا فلا (ولو تيمم بغبار
 ثوبه او غيره) اى بغبار غير ثوبه (من الاعبار الطاهرة) كالصبر والبساط
 واللد ونحوها (او هت الريح فاثار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فمسحه)
 اى العضو الذى اصابه العار من الوجه والذراعين او مسح الغبار الذى اصاب
 الوجه والذراعين (بنية التيمم جاز) تيممه (عند ابي حنيفة ومحمد) سواء وجد
 ترابا آخر او لم يجد (وعند ابي يوسف لا يجوز ان يحد ترابا آخر) لان الغبار ليس
 ترابا من كل وجه فجاز عند القعز لاعد العدة ولهما انه تراب رقيق فجاز به
 مطلقا كافي الحشن (ولو تيمم بالملح) نظر (ان كان مائيا) اى كان ماء فحمد (لا يجوز)
 لانه ليس من احزاء الارض (وان كان حليا) اى معدبا وهو ما استحال للماء
 من احزاء الارض (يجوز به) التيمم لانه من جنس الارض (وقال شمس الاثمة)
 السرخسى (الصحيح عندي انه لا يجوز) كان وجهه انه لما استحال التحق بالمائى
 لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يدوب في الماء ويخل بالبردي يشتد بالحر كالمائى فخرج
 من كونه من احزاء الارض (كذا ذكره في المحيط) وقال في الخلاصة والاصح
 هو الجواز وقال شمس الاثمة الحلوانى في المنتقى الاصح انه لا يجوز انتهى وقال
 قاضى خان واختلصوا في الجلبى والصحيح هو الجواز (والسجدة) مسح السبيل مع
 فتح الساء وسكونها وهى ارض ذات روملج كذا في القاموس (بمنزلة الملح)
 فان غلب عليها الزل لا يجوز التيمم بها كالملح المائى وان غلب عليها الزراب جار
 كالملح الجلبى وقال في الخلاصة ولو تيمم بارض سجة ان كانت معقدة من الزراب
 يجوز عدنها خلافا لابي يوسف (ودكر الاسيحيانى في شرحه يجوز التيمم بالسجدة)
 بناء على العال وهو عدم الفرق بالتر (مسافر اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه
 ولم يجد ترابا) جاز التيمم به (ولا حجر او لاماء) يتوضاه (فانه يبلطخ ثوبه) او بدنه
 او غير ذلك (بالطين ويحده ويحركه) صد الجفاف (ويتم به) وقد كان بعض

الحطاطين يستصحى معه التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر (ولا يجوز
 التيمم بالطين) لان فيه تشويه الوحدة وقيل لان الغالب عليه الماء (قال شمس
 الأئمة) الحلواني (لا يتيمم بالطين) اي لا ينبغي ان يفعل (وان فعل يجوز) وهو
 الظاهر لحصول المقصود وفي الولوالحية وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتيمم
 بالطين ما لم يجف لكن مشايخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عمده لا يتيمم
 الا بالتراب والرمل فاعمد ابي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين والا فلا
 (وكذا) اي كما جاز التيمم بالحجر ونحوه (يجوز التيمم بالحصى والكيزان والحباب
 والقضارة) وهو الطين اللزب الحر الاخضر كذا في القاسموس والمراد به
 ما يعمل منه من السكراج ونحوهما وهذا اذا لم يطل بالآك (والحيطان من المدر)
 والبن (سواء كان عليه) اي كل من المدكورات (غبار او لم يكن) عند
 ابي حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد بن كافي في الحجر والآجر (ولا يجوز التيمم بالقضارة
 المطلى بالآك) بعد الهزمة وضم اللون وهو الرصاص المداب لوقوعه على غير
 حنس الارض (ثم بطن القضارة وظلها على السواء) فان ايهما كان مطليا
 بالآك لم يحز التيمم به وما لم يكن مطليا به منهما جازبه التيمم حتى لو كان نطها
 مطليا وطلها غير مطلى جار التيمم على طلها كذا في فتاوى قاضي حان
 (الا اذا كان عليها) اي على القضارة المطلى بالآك (عمار) فانه يجوز كما في الحسطة
 ونحوها على الخلاف المتقدم (ولو تيمم بالحزف) اي الفخار (ان كان ممحذا
 من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية) كالصمغ والشعر وغيرها
 مما يجعل في الطين الذي تحمد منه الوداق (جار) التيمم به وان لم يكن عليه غبار
 وان كان فيه شيء من الادوية ظاهرا لا يجوز الا ان يكون عليه عمار لما تقدم
 في المطلى بالآك وكان ينبغي ان تقرر العلية لكن لم يعتبروها لانه بخلف الدواء
 مع الطبع خرج عن كونه من حنس الارض من كل وجه (وان تيمم بالرماد لا يجوز
 وان احتلط الرماد بالتراب) نظر (ان كان التراب عالما يجوز وان كان الرماد غالبا
 لا يجوز) لان الحكم في مثله للغالب والفرق بينه وبين الحزف المحلوط تقدم
 آنفا (وان اصابت الارض بجاسة) سواء كانت رقيقة او كثيفة (فجفت
 بالشمس) التقييد بالشمس خرج مخرج الغالب وليس بشرط حتى لو جفت في الظل
 بالرياح او بالنار والحكم واحد (وذهب اثرها) من اللون والرائحة (جارت
 الصلوة عليها) للحكم بطلانها لما روي ان ابي شدة عن ابي قلابة انه قال
 ذكوة الارض يسبها وروي عبد الرزق عنه خنوف الارض طهورها ورفع

الاول صاحب الهداية وغيره وذكر في المبسوط ايما ارض حنث فقد ذكت
 حديا والله اعلم بذلك وفي سنن ابي داود باب ظهور الارض اذا بليت وساق
 بسنده عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وكنت شاما عزبا وكاث الكلاب تول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا
 يرشون شيئا من ذلك انتهى فلولوا اعتسار انها تطهر بالجفاف كان ذلك
 بقية لها بوصف الحاسة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلوة البتة
 ادلايه مع صهر المسجد وعدم من يخلف عن الجماعة وكون ذلك في غير بقعة
 لقوله كانت تقبل وتدبر وتول فان هذا التركيب بعيد التكرار والتجدد ولانها
 لو بقيت محسدة بعد الجاف لم يتركها الامر بتطهير المساحد (و) لكن (لا يجوز
 التيمم بها في ظاهر الرواية) قيل لان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص
 الكتاب فلا تتأدى مما ثبت بخبر الواحد قيل عليه طهارة المكان في الصلوة
 ثبتت بدلالة الكتاب وهي تعمل عمل العادة واجيب بان طهارة المكان ثبتت
 بدلالة نص خص منه القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وهو مادون
 الدرهم عندما فجار بعد ذلك تخصيصه بخبر الواحد بخلاف نص طهارة
 الصعيد فانه قطعي واستشكله صاحب الكافي بان لظ الطيب مشترك قد اوله
 ابو يوسف والشافعي فالتفت واولاه بالطاهر والمأول من الحصح المحورة كالعلم
 المحصوص واجاب عنه صاحب الكفاية بأن الشافعي وابا يوسف وافقا
 على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعيا اقول موافقتها
 على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون هذا النص بعد ما قالا المراده المبتسما
 عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل يحور كونها شرطها
 بدليل آخر من الحديث او التماس على اشتراطها في الماء ومثل هذه الموافقة
 موحودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان يقال التيمم مفقور
 الى طهارة الصعيد وظهوره والصلوة مفقورة الى الطهارة فحسب والحديث
 ثبت طهارته لظهوره (وروى) رواية نادرة رواها ابن كاس (عن اصحابنا
 انه) اي التيمم (يحور ايضا) على الارض التي طهرت بالجفاف ذكره في المستصفي
 (وادا تيمم الرجل من موضع فقيم آخر من ذلك الموضع) اي ضرب يديه
 على موضع ضرب يدي الاول (ايضا جاز) لانه لم يصير مستعملا اعا المستعمل
 ما يفصل عن العوض بعد المسح قياسا على الماء وهذا على قول من لم يجعل
 الصلوة من التيمم طاهرا وما على قول من جعلها به فقيده اشكال (والتيمم

في الجبابة والحدث سواء) اى صفة التيم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء
 واحدة وهى الصريتان لمسح بالصون لما فى الصحيحين من حديث عمار بن
 ياسر قال بعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة فاحنت فلم اجد الماء
 فترعت فى الصعيد كما تترغ الدابة ثم ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فدكرت
 ذلك له فقال اما كان يكملك ان تعمل بيدك هكذا ثم صرب يديه الارض
 ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وعلى هذا
 الحكم انعقد الاجماع (ولو صلى بالتيم ثم وجد الماء فى الوقت لا يعبد) لما تقدم
 انه ادى الصلوة بالقدره الموحدة له وقت انعقاد سبها فسقطت عنه اصلا
 لايتابه بما كلفه كمن كفر بالصوم امقره ثم ايسر وامثل ذلك (و) الرجل (الصحيح
 فى المصر يتيم لصلوة الجبابة اذا حاف الموت) وعند الشافعى لا يجوز لانه
 تيم مع عدم شرطه قلنا مخاطب بالصلوة عاجز عن الوضوء فحوز تيمه اما الاولى
 فلان تعلق مرض الكفاية على العموم غير انه يسقط بفعل العض واما الثانية
 فهى فرض المسئلة وقد حدث الدار قطنى بسنده عن عمر انه اتى بحمازة وهو
 على غير وضوء فقيم ثم صلى عليها وذكره مشايخنا عن ابن عباس كذا فى شرح
 الهداية للشيخ كمال الدين بن الهمام ولكن لا يخلو الاستدلال بهذا الاثر
 عن نطر (الاولى) فانه لا يجوز له التيم لانه ينتظر فلا يخاف الموت وعلى هذا
 ولا حاجة الى استنائه بعد تنقيده بخوف الموت وهذه رواية الحسن عن ابن حبيفة
 رحمه الله انه لا يجوز للولى الى التيم وفى ظاهر الرواية يجوز وفى الدخيرة فان كان
 اماما او كان حق الصلوة له جار التيم له ايضا وعن ابى حبيبة رواية الحسن انه
 لا يجوز له التيم فال شمس الاثمة الصحيح هذا وكذا صححه فى الهداية معللا
 بان للولى حق الاعادة فلا فوات فى حقه فعلى هذا ينبغي ان يراد من الولى من له
 ولاية الصلوة ليسهل السلطان والقاضى وغيرهما ممن له حق التقدم لا ما يتبادر
 الى الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان تعليل صاحب الهداية لما صححه
 لا يخلو من اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقدم فلان
 قوله للولى حق الاعادة لا يصدق فى حق السلطان والقاضى ونحوهما اذا صلى
 قريب الميت على ما ذكره فى المانع من انه ليس لاحد بعده الاعادة سلطانا كان
 او غيره واما على تقدير ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه لو صلى من له حق
 التقدم كالسلطان ونحوه لا يكون له حق الاعادة فقد تحقق الفوات فى حقه ايضا
 اللهم الا ان يقال مختار التقدير الاول ولا نسلم ما ذكره صاحب المانع من انه ليس

للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولي القريب فقد قال بجم الدين
 الراهندي في قوله القدوري فان صلى الولي لم يحز لاحد ان يصلي عليه بعده
 هذا اذا كان حق الصلوة بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه
 الولي بعيد السلطان فالحاصل ان المجوز للقيم خوف القوات ولا فرق في ذلك
 بين الولي الذي هو قريب الميث وبين غيره وما صححوه من انه لا يجوز للولي
 يجب ان يراد بالولي فيه من له حق التقدم لانه الذي لا يخاف قوتها وكذا يجوز
 التيم لمن خاف موت صلوة العيد لو توساً في الابتداء الاتفاق من اصحابنا (وكذا
 اذا احدث المتوصي) اي من شرع بالوضوء (في صلوة العيد تيم ونى في قول
 اني حبة) وقال لا يجوز له التيم لانه امن القوات لان اللاحق خلف الامام
 حكما وان فرغ الامام وله ان الخوف باق لانه يوم زحمة يغلب اعتراء عارض
 يفسد عليه صلوته وانما فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع بالتيم اذا
 احدث يني بالتيم اتقافا لانا الواجبا عليه الوضوء بناء على انه يكون واجدا للماء
 في صلوته ففسد كذا في الهداية ومعه ان الحكم بوجوب الوضوء عليه بناء
 على انه لاحق فلا فوت عليه فرع الحكم بوجوب الماء وهو يوجب فساد الصلوة
 بالتيم بناء على ان الحكم بوجوب الماء بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوبه
 في الصلوة اذ لا فضلا بين زمانه وما قبله اصلا وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل
 الحدث كان بناء على خوف الموت وقد رال بسق الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار
 الشرعي فيعد قبل الحدث عادما وبعده واحدا ولا يقال لواوجبا الوضوء
 حينئذ فسدت صلوته بالقدرة على الوضوء فيقع الثبوت لانا نقول الانتقاض
 حينئذ لا يتحقق لان انتقاض التيم قد وجد قبل سبق الحدث ويؤيده ما قال
 فاضل حان في فصل المسح من فتاويه ما صح الخلف اذا احدث في صلوته
 فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له ان يتوضأ ويستل
 رحليه وينى كالمصلي بالتيم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وحد ماء كان له
 ان يتوضأ وينى على صلوته انتهى فعلم ان صلوته لا تطل بالقدرة على الوضوء
 في هذه الحالة والفرق بين هذا وبين ما اذا وحد الماء في خلال صلوته هو ان التيم
 انما ينتقض ثم عند رؤية الماء بصفة الاستناد لانه يصير محدثا بالحدث السابق
 اذا صابه الماء ليست يحدث وان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول
 المقصود بالخلف يطل حكم الخلف بخلاف مسئلتنا لان انتقاض التيم بالحدث
 الطاري قبل ذلك فلم ينتقض بصفة الاستناد ولم توحد القدرة على الاصل حال
 قيام الخلف ذكره في الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب فيما اذا خاف

أى شك في الإدراك وعدمه حتى لو كان رحو ويقلب على ظنه عدم عروض
 المسد لا يتيم احما (وكذا ان حى خروج الوقت) لو تروضا بعد ما شرع
 متروضا يتيم ونى لا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت كالحجعة فيفتح
 الموت لانها لا تقضى بعده (ولو خاف خروج الوقت) لو اشتغل بالوضوء
 (في سائر الصلوات) ما عدا صلوة الجنب والعيد (لا يتيم) عندنا (بل يتروضا
 ويقضى) الصلوة ان خرج الوقت وقال زفر يتيم ولا يتروضا لان التيم انما شرع
 لتحصيل الصلوة فوقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كلا فوات
 ولم يتوجه سوى ان التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو اعلم
 اذا اخر لالعذر كذا قاله المحقق الشيخ كالدين بن الهمام ونقل نجم الدين
 الراهدى عن الحلواني المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا فان كان على الارض نجاسة
 او اتلت بالطر واحتلقت فان قدر على ان يسرع النسي حتى يجده مكانا طاهرا اقل
 خروج الوقت فعل والا يصلى بالاياء ولا يبعد قال ثم الحلواني اعتبر هنا خروج
 الوقت لجوار الابعاء ولم يعتبره لجواز التيم وزفر سوى بينهما وقد قال مشايخنا
 في التيم انه يعتبر الوقت ايضا والرواية في هذا رواية ثمة اذ لا فرق بينهما
 والرواية في فصل التيم رواية ههنا فاذا في المستثنى جميعا روايتان انتهى
 وحينئذ لا احتياط ان يصلى بالتيم في الوقت ثم يتروضا ويبدل يخرج عن العهدتين
 يقين (وكذا لو حى موت الجمعة) مع الامام لو تروضا فانه لا يتيم (بل يتروضا
 ويصلى الطهر) اذا فاتته لان فرض الوقت هو الطهر عندنا وقد أمر باسقاطها
 بالحجة ولادليل على سقوطها بها مع التيم حال القدرة على الاصل بالوضوء
 وقد ماوا الاصل ان ما يفوت الى خلف يحوز التيم لخوف فواته كالجنب
 والعيد وما يفوت الى خلف لا يحوز التيم لخوف فواته بل يتروضا فان قلت يأتي
 مخافته وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الحلف خلل كالقضاء ولا بد من الدليل
 على ان القضاء اولى من الاداء بالتيم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلنا آنفا
 (ولو تيم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة) على استعماله
 (فذلك التيم ليس بشئ) معتبر في الترع بل هو عدم لان التيم انما يحوز
 ويعتبر في الترع عند عدم الماء حقيقة او حكما ولم يوحدها واحد منهما فلا يحوز
 والتيم لصلوة الجنب عند خوف الموت عادم حكما بالطر اليها لانه لا يمكنه
 فعلها بالوضوء بخلاف من المصحف ودخول المسجد لانه ليس بسادة تعوت
 فرع - يتيم لجنبه وصلى ثم حصرت اخرى قبل ان يتقدم على الوضوء وهو

مطلب
 قال زفر يتيم

مطلب
 فالاحتياط ان يصلى
 بالتيم في الوقت

يخاف فوتها لوتوضأ لا يلزمه إعادة التيمم عندهما خلافاً لمحمد رحمه الله له
 أن الضرورة الأولى تمت وهذه ضرورة أخرى فيجبد لها التيمم ولهما أن التيمم
 الأول انما صح لكونه عاجزاً عن استعمال الماء حكماً وهذا المعنى باقٍ بالطريق إلى الجارية
 الأخرى (المسافر يقرأ جازئته) أو زوجته يعني يجوز له أن يقرأ (وإن علم) أي
 ولو علم (بعدم الماء يجوز له التيمم) لأنه ظهور المسام عند عدم الماء فكما يجوز له أن يباشر
 بسبب الحدث من اليوم وغيره فكذا سبب الجنابة إذا هما سواء في منع جوار الصلوة
 وارتفاعهما بالتيمم عند عدم الماء (ويقتصر التيمم كل شيء ينقض الوضوء)
 لأنه خلف الوضوء فما ينقض الأصل ينقض الخلف بطريق الأولى وسببنا
 بيان ذلك أن شاء الله تعالى (ويغصه) أي التيمم أيضاً (رؤية الماء) الكافي
 لطهارته (أن قدر على استعماله) عند الرؤية لأن القدرة هي المراد بالوجدان
 الذي جعل غاية لظهورية الصعيد في قوله عليه السلام الصعيد الطيب ظهور
 المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وحده فليس به بشرته وانما يقيد بالكافي
 لطهارته لأن من عليه الصل إذا تيمم ثم وجد ماء لا يكتفى لفعله أو الحدث إذا تيمم
 ثم وجد ماء غير كافي لوضوئه لا ينتقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جازله
 التيمم بدون استعماله خلافاً للشافعي وأحمد رحمهما الله فإن عندهما لا يجوز له التيمم
 حتى يستعمل ذلك الماء بقدر ما يكفي ثم يتيمم لقوله تعالى فلم نجدوا ماء فأنما مكره
 في موضع النفي فيم كل ماء كافياً أو غيره فلما المراد الكافي لأنه لا يمكن إجراؤه
 على عمومته إذ وجود ماء نحس أو محتاج إليه لطلب ونحوه غير مراد إجماعاً
 فيراد به إحصاء الخصوص والكافي مراد بالإجماع فيسقط غيره والباقي معتبر
 بالأبداء (وإن رآه في حلال الصلوة فيندب) لانتقاض طهارته بمقتضى إطلاق
 الأمر بامسأس الماء للتره عند وحدانه في الحديث المتقدم وهو حجة على الأئمة
 البلية في قولهم بعدم الانتقاض إذا وحده في خلال الصلوة (وإن رأى) المصلي
 (سؤراً الجمار أو نيد التمر) وقدر على استعماله (فسدت صلوته عند أبي حنيفة)
 هذه الرواية في سؤر الجمار غير موجودة اللهم إلا أن يراد من الفساد وجوب إعادة
 فإن المذكور في كتب الفتاوى المصلي بالتيمم إذا رأى سؤراً جماراً فيمضي على صلوته
 ولا يقطع ثم يعيد بسؤر الجمار وراد في الخلاصة عن أبي يوسف فيمضي على
 صلوته ولا يعيد وذلك لما تقدم أن السواحب الجمع بين التيمم والوضوء بسؤر
 الجمار وليس المراد الجميع بينهما معاً في آن واحد بل المراد أن يؤدي الصلوة
 نعماً ما معاً وما على التعاقب فإن صلى أولاً بالتيمم ثم بالوضوء بسؤر الجمار

مطلب
 إذا تيمم ثم وجد الماء
 لا يكفيه

او عكس واما في نية الترميم فمسئلة وهى رواية المرحوم عنها ان الوضوء نسيء الترميم
لازم اذا لم يجد غيره واما على الرواية المرحوم اليها وهى قول ابى يوسف انه
يتيم ولا يتوضأ به فلا تفسد صلاته ولا يعيدها وعلى قول محمد رحمه الله يمضى
عليها وبعدها كفى سؤر الحمار (وان رأى) المصلى بالتيمم (مرا فظن انه ماء
فشى نحوه فاذا هو سراب فسدت صلاته) سواء جاوره ووضع صلاته او لا لانه قصد
القطع قصدا مقرونا بفعل لكن يحل له القطع اذا غلب على ظنه انه ماء (وان شك انه ماء
او سراب فاستوى الطمان) اى طرأ التردد (فانه) حينئذ (يمضى على صلاته)
ولا يحل له ان يقطعها بالشك فاذا فرغ منها نظر (فان كان) الذى رآه (ماء
يتوضأ به ويستقبل الصلوة) اى يعيدها والا فلا وكذا يجب الاعادة لو ظن ان
المرى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يرول بالشك وانه لا يعتبر بالظن
المتيقن خطأؤه (المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب) اى الربر (لا ينتقض
تيممه) لانه لم يوضع للوضوء ظاهرا (الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل) حينئذ
(بكثرته على انه وضع للوضوء والشرب) جميعا والاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة
حتى لو تعورف وضع القليل لمطلق الاخذ شرعا او غيره بيقين وان تعورف
تخصيص الكثير بالشرب لا وان استدل بيقين بقتل الكثرة وذكر الماضى
الامام ابو على السقى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب
يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض
الوضوء مطلقا والاول اصح (ولو ان التيمم مر بالماء وهو لا يعلم به او كان
نائما حال المرور لا ينتقض تيممه) فى الحالين اتفاقا فى رواية لكونه غير واحد
للماء وغير قادر على استعماله وفى رواية عن ابى حنيفة وهى التى مشى عليها
صاحب الهداية وكثيرون ان التيمم ينتقض تيممه لان المانع فيه جاء من قبل
الصاد فلا يعتبر فكان قادرا تقديرا والاول اولى (وكذا) لا ينتقض تيممه (لو علم)
بالماء (و) لكن (لم يقدر على النزول) للوضوء ولا على الوضوء من غير نزول (اما
لخوف عدو) او لخوف (سبع) او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الا لمرور
ضرر كما اذا كانت دابة جموحا لا يقدر ان يركبها او كان شيخا عتيا لا يقدر
على الركوب وليس عنده من يعينه والمجلة فاذا كان محال يجوز له التيمم ابتداء
لا ينتقض تيممه (وان لم ينتقض) (حب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة) بضم اللام
وسكون الميم اى بقعة لم يصبها الماء (وليس ماء) يغسلها به (يتيمم
للمعة) لان الجبابة نافية لعدم التجزى وليس عنده ماء فيتيمم (وان وحده ماء)

بعلمائهم (و) بعلماء (أحدث يغسل الجمعة ويتيمم للحديث إذا كان الماء يكتفى) الجمعة (ولا يكتفى للوضوء) لانه كالمعدوم بالنظر الى الحديث لان وجود الماء غير الكافي كلا وجودا ولا يرتفع به حدث لعدم التجزى (وان كان الماء يكتفى للوضوء ولا يكتفى للجمعة يتوضأه) ولا ينتقض تيمم الجنبه لان الماء في حق الجمعة كالمعدوم لعدم كفايته لها (وان كان الماء يكتفى لاحدهما) اما للوضوء واما الجمعة (على) سبيل (الانفراد) ولا يكتفى لهما معا (فانه يغسل الجمعة) لانها اغلظ الحديثين واغلظ الحديثين اهم (ويتيمم) لاجل الحديث (و) يجب (عليه ان يبدأ بغسل الجمعة) ليصير عادما للماء في حق الحديث ولا يجوز تيممه للحديث قبله عند محمد رحمه الله لان صرف ذلك الماء الى الجمعة دون الحديث ليس بواجب عنده بل على سبيل الاولوية فوجوده يجمع التيمم لحديث وعداي يوسف صرفه الى الجمعة واجب فهو كالمعدوم بالنسبة الى الحديث فيجوز التيمم له قبل غسل الجمعة ولو كان تيمم بعدما أحدث لاجل الحديث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكتفى لاحدهما فقط ينتقض ويتيمم لحديث عند محمد فيعيده بعد غسل الجمعة ولا ينتقض عند ابي يوسف بناء على ما تقدم (ولو كان معه) اى مع الذى بقيت عليه الجمعة اومع الذى وحت عليه الطهارة الحكيمية مطلقا (وبوب بحس) وهو مضطر الى تطهيره والماء يكتفى لاحد الطهارتين فقط فانه (نفسل السوب) بذلك الماء (ويتيمم) لما عليه من الحديث لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل السوب وتيمم يكون قد اتى بالطهارتين الحكيمية والحقيقية ولو اراد بذلك الماء الحديث ونفى السوب بخسا لكان قد ترك الطهارة الحقيقية مع قدرته عاينا بغير عذر فيكون آثما لكن نصح صلوته لسوت العجز بعد سقاء الماء باستعماله في الحكيمية (متيمم ام قوما متوضئين يحور) فعليه (عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله) والاصل في مثل هذا ان بناء القوى على الضعيف لا يحور فمحمد يقول ان التيمم طهارة ضرورية يصار اليها عند العجز والطهارة بالماء اصلية فكانت اقوى فيلزم بناء القوى على الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة لاضرورية حتى لا يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة ثم محمد جعل طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون العسرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحصة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تقطع رجعتها بدون ان تصلى كالواغتسات وهما عكسا وذلك لان محمدا احتاط في الموضعين فلم يجوز امامته للمتوضئين احتياطا ليخرجوا عن

عهدة الصلوة يقين وقطع الرحمة احتياطا وترجحا لجانب الحرمة وهما اختارا
 انه طهارة مطلقه في حق الصلوة لان الشارع اعطى له حكم الطهارة المطلقه
 في حقها قال تعالى ولكن يريد ليطهركم ولكنه في الحقيقة تلويث وليس
 بطهارة فمبلا بحقيقته فيما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الركعة
 ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالبيع العاسد لا يرول به الملك ما لم يضم اليه
 القبض (وكذلك) على هذا الخلاف (القاعد اذا ام قوما فائمين) عندهما
 يجوز وعند محمد لا بناء على ان صلوة القائم اقوى وباء القوى على الضعيف
 غير جائز وهو التماس ولكلها تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت الا
 تحدينني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى الحديث الى
 ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلي بالباس
 الى ان قالت ثم وحده رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادي
 بين رجلين احدهما العباس لصلوة الطهر وابو بكر يصلي بالباس فلما رآه
 ابو بكر ذهب ليتأخر فاما اليه ان لا تأخروا قال لهما احلساني الى جنبه فاحلساه
 الى حب اني بكر فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 والباس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد وما روى انه
 صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح
 لا تقوى قوة حديث الصحيحين على ان البيهقي قال لا تعارض بالصلوة
 التي كان فيها اماما صاوة الطهر يوم السبت والاحد والتي كان فيها مأموما صبح
 يوم الاثنين ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن انس في صلواتهم يوم الاثنين
 وكشف الست ثم ارخاه فان ذلك كان في الركعة الاولى تمامه عليه السلام وحده
 من نفسه حصة فخرج فادرك معه النابتة (واما المامح على الخف او على
 الجيرة فانه يوم الفاسلين بالاتفاق) اما المامح على الخف فلاحكام على انه
 طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجيرة
 فانه بمنزلة الغسل لماسحتها على ما قالوا وليس كطهارة المستحاة ولا يستغنى
 محمد عن الترق بينه وبين التيمم فكما ان التيمم سرع لضرورة عدم قدرة استعمال
 الماء كذلك هذا شرع لضرورة عدم قدرة الغسل وكلاهما مغميا بوجود القدرة
 وروال العجز (ودكر في الحصر) هو سرح المطومة (وفي سرح الاسبيحاني)
 وفي غيرها (لا تصح امامة صاحب الجرح) السائل ومن معناه (للاصحاء)

وكذا) لانصح (امامة الامي) وهو الذي لا يحسن مقدار ما يجوز به الصلوة من القرآن (فقارى) الذى يحسن ذلك لقوات فرض القراءة او الطهارة من غير عذر بالطر الى مقتضى (ولو اما) اى صاحب الجرح والامى (من هو بمثل حالهما جاز) لوجود العزم من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطراد او محلها مباحث الاقتداء وتأتى ان شاء الله تعالى

(فصل فى بيان احكام المياه)

تقدم ان تقديم التيم انما وقع لمسببة وان الاصل ارداف بيان الوضوء والغسل ببيان آلتها فعوده الى ذلك الاصل قبل ذكر المسح على الخفين ظاهر التوجه واذ قد ذكر التيم وذكر ما يجوز به ناسب ان يعطى عليه ما يجوز به الوضوء والغسل فقال (وبجور الطهارة) الحكيمية (بماء مطلق) وهو ما يسمى فى العرف ماء من غير احتياح الى تقييد فى تعريف ذاته فاغافته الى محله كماء البئر او الى صفته كماء المداوى مجاوره كماء الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى المتخصص ماء مطلقا فاحتاح الى الاحتراز عنه بقوله (طاهر) ولو كانت المجاورة تكسبه تقييد الماء احتيج بعد ذكر الاطلاق الى ذكر الطاهر (كماء السماء) اى الطر (و) ماء (الاودية) اى الانهار (و) ماء (العيون) اى الياض (و) ماء (الابار) بعد الهمزة وفتح الباء بعدها الف وبقصرها واسكان الباء بعدها همزة ممدودة ثم الف جمع ثر (و) ماء (الحار وتزول بها) اى بالمياه المذكورة (النجاسة) مطلقا (حكيمية كانت) وهى المعنى الذى حكم السرعة بوجوب الوضوء والغسل او ختمها بعد ارادة الصلوة لاحله سميت حكيمية لاختصاص تحققها بالحكم (او حتمية) وهى العين التى حكم السرعة بوجوب ارادتها من البدن ان كانت فيه بعد ارادة الصلوة مع القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل فى ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ذل بشارته على كون ماء المطر مطهرا وبدلالاته على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض لها عارض يريل ذلك الحكم عنها (ولا تجور) الطهارة الحكيمية (بماء المتقيد) وهو ما احتج فى تعريف ذاته الى قيد رائد حلى لفظ الماء (كماء الاسهار) كالرياس ونحوه (و) ماء (الحار) مثل التفاح وشبهه (و) ماء (الطبخ) والخبار والقاء ونحو ذلك (و) ماء (الباقلاء) بالصبر مع تشديد اللام وبالمد مع تخفيفها وهو الماء الذى طبخ فيه حلى ما سيثاقى قريبا ان شاء الله

(و) مسل (المرق) اى يطبخ فيه اللحم ونحوه (وماء الردح) وهو ما يخرج من العصير المدقوع فيطرح ولا يصغفه وهذا اذا كان ثخيناً اما اذا كان دقيقاً على اصل سيلانه فتحور الطهارة به كماء المد ونحوه (وماء الرعفران) والمراد ايضا ما حتربه وخرج عن الرقة او ما استخرج منها رطبا كما استخرج من الورد (وكذا) لا يحور الطهارة (ماء الورد) وسائر الارهار (و) كذا (الحل والعصير) اى ماء العنب (ونحو ذلك) كالاسربة (ونحو اذالة الحماسة الحقيقية) عن البوب والبدن (بلقاء المقيد وكل مائع ظاهر يمكن اراتهائه) وهو ما يعصر بالعصر حتى تزول جميع احزائه به بالجفاف واحتربه عن نحو العسل والسمن فانه لا يمكن اراتهائه لان تديقه ودسومته لا تزول بالعصر والجفاف وقوله (كالبن) فيه مظهر فانه لا يريل الحماسة قال في الكفاية قوله بما اذا عصر انعصر احتربه عن ميل الدهن واللبن لان ما فيه من الدسومة لا يعصر عن البوب وكذا قال في الكافي بخلاف اللبن لان ما فيه من الدسومة لا يعصر وما نقله في الخلاصة عن نظم الرندوسى ان الرب والمرى واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف يخالف لسائر الكتب والروايات ولا يلتفت اليه (والحل) فانه اقلع من الماء للحماسة (والعصير وبما ذكرنا آتعا من الماء المقيد) بشرط ان يعصر بالعصر كماء الاشجار والثمار والازهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق وما فيه حمورة (وان غسل الحماسة الحقيقية) بالعسل او الدبس (ونحوه من الربوب) (او بالسمن او بالدهن) كالزيت والسيرح ونحوهما من الادهان (لا يريلها) ذلك الغسل للحماسة (لانها) اى الاشياء المذكورة (لا تعصر بالعصر) فلا تزال احراؤها فلا تزال احزاء الحماسة الحقيقية تبعالها ثم ازالة الحماسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والبلانة ساء على ان رواها بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كالأشياء المحسوسة فالحس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحديث وبالإجماع وبالضرورة لا مكان التطهير الذى كلفه به فبقى ما عداه على اصل القياس ولهما انا لاسلم ان ازالة الحماسة بالماء على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا يحس حال الاستعمال لان الحماسة لا تحل محابن في آن واحد ففي حال المعالجة لم تر ايل العين وحين انتقا لها الى الماء لا تنق فيها ولها ينلون الماء ما لون الحماسة التى لها لون ويتلاشى ذلك اللون في المحل شيئا فشيئا حتى يرول بالكيفية روالا محسوسا لاشك فيه صحت ان زوالها بالماء امر معقول والمائع مله في الازالة والقلع فيتعدى الحكم اليه

بمخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول بالمائع بل معنى حكى خص رفعه
 بالماء بالصلافة لا يعتد الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين البوب والبدن وعن
 ابي يوسف التخصيص في البدن بالماء لارما عليه نظير الحدث والصحيح ظاهر الرواية
 لشمول المعنى المذكور لهما (وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر) سواء
 كان مخالفا للماء في جميع اوصافه اوفى بعضها (فغير احد اوصافه) من اللون
 او الطعم او الريح (كالماء) اى السيل الذى تغير لونه بالتراب (والماء الذى يختلط
 به الاشنان او الصابون او الزعفران بشرط ان تكون العلبه للماء من حيث الاجزاء)
 فان تكون احراء الماء اكثر من اجزاء المحالط هذا (اذا لم يزل عنه اسم الماء) بحيث
 لوراء الراى يطلق عليه اسم الماء (و) بشرط (ان يكون رقيقا بعد) واشترط
 عدم زوال اسم الماء بغنى عن اشتراط الرقة فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء
 اذ لا يطلق عليه انه ماء بل روال الرقة يصلح ان يكون تفسير الروال اسم الماء
 وهو الضابط عند مخالطة الاشياء الجامدة للماء من غير طبع فانه مادام رقيقا
 يسيل سريعا كيلا به عند عدم المخالطة فحكمه (حكم الماء المطلق) يجوز
 الوضوء به والافلا ولا عبرة بروال اللون ولا الطعم ولا الريح وفيه خلاف الائمة
 الثلاثة فيما اذا كان المحالط مما يستغنى عنه الماء بخلاف ماء المد فان التراب الذى
 يحمرى عليه الماء غير مستغنى عنه واما الاشنان ونحوه فيستغنى عنه فلا يبقى الماء
 مطلقا عند مخالطته حيث يقال ماء الاشنان وماء الصابون ونحو ذلك ونحن
 نقول ان هذه الاضافة لتعريف المجاور لا لتعريف الذات فلا تفيد التمسيد كالمر
 ونحوه وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل الذى
 وقصته ناقته ماء وسدر (وذكر في احسان الساطى التوضؤ بماء السيل اذا
 لم تكن رقة الماء غالية لا يجوز) وضابطه ما تقدم من بقاء سرعة السيلان كاهو
 طبع الماء قل المخالطة (وذكر في المنتقى اذا اقي الراج في الماء حتى اسودو لكن
 لم يذهب رفته جارا للوضوء به) مع تغير لونه وطعمه وريحه (وكذا الغصن) اذا
 طرح في الماء فاسود يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية (وكذا الحصن والبقلاء)
 ونحوهما (اذا انقع في الماء ولم تزل رفته) يجوز الوضوء به (وان تغير) اى ولو تغير لونه
 او طعمه او ريقه لان المعبر في بقاء الرقة (وذكر في الجامع الصغير) لما ضحان
 (لو طبع الحصن والبقلاء ان كان الماء بحال لو برد لا شغل ولا تزول عنه رقة الماء
 جارا للوضوء به والافلا) لان الاصل ان التمسيد يحصل للماء باحد شيئين اما بغاية
 المتروح وهى بكثرة اجزاء المحالط او بكمال الامتزاج وكالامتزاج اما بتسرب

السات الماء حتى يبلغ مبلغا يتمتع خروج الماء الابلعلاج واما الطبخ بان يطبخ
 في الماء شيء من الاشياء الطاهرة حتى ينضج فحينئذ يخرج الماء عن طبعه وهو
 سرعة السيلان ولا شك انه اذ ذاك اذا برد سخن غالبا فكانت القاعدة في المحالطة
 الطبخ ان يصح المطبوع في الماء وفي المحالطة بدونه ان تروى رفته اللهم الا ان
 يكون المطبوخ في الماء مقصودا به التطيف كالاشنان والسدر والصابون فان
 المعبر حينئذ الرقة وعدمها دون النضج (و) كذا (ذكر في المحيط لوتوضأ بآء اعلی
 باشان اوباس) اي مرسين (اوبثي مما يتعالج) اي يتداوى (الناس به جار
 الوضوءه ما لم يغلب) ذلك الشيء (عليه) اي على الماء فان احرجه عن رفته
 (وكذا لول الحبز في الماء ان بقيت رفته) كما كانت (جار) الوضوء به (وان صار)
 الماء (مخينا) بالخر (لا يجوز) الوضوء به (وفي شرح القدوري) لاني نصر
 الاقطع (اذا احتلط الطاهر بالماء ولم يرل اسم الماء عنه) ولم يتجدد له اسم آخر بان
 سمى شرابا او نيدا او نحو ذلك (فهو طاهر وطهور) اي مطهر (سواء تغير
 لونه او لم يتغير ولم يدكر) عن اصحابنا (حلافا وعلى هذا) الاطلاق الذي ذكره
 في شرح القدوري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل لو تغير الاوصاف
 الثلاثة (بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب
 عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب ذلك (مقيدا) هذا الاستثناء وما حق
 لما ذكر في التتمه انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميداني عن الماء الذي يتغير
 لونه بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يطهر لون الاوراق في الكعب اذا رفع الماء
 هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية ان المقول عن الاساندة ان اوراق
 الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ملؤها من حيث اللون والطعم
 والرائحة ثم اهم يتوضؤون منها من غير مكبر فالحاصل ان المعبر في صيرورة الماء
 مقيدا بمخالطة الجامد روال رفته واما في مخالطة المسامع فان كان مخالطة الماء في
 وصف واحد كماء البطيخ الذي يخالته في الطعم وماء الورد يخالته في الرائحة
 فالمعتبر علة ذلك الوصف وان خالف الماء في وصفين كالماء الذي يخالته في اللون
 والطعم فالمعتبر ظهور علة احد الوصفين وان كان يخالته في الاوصاف كلها
 كالحل فالمعتبر علة اكثرها وان كان لا يخالته في شيء من الاوصاف الثلاثة كالماء
 المستعمل على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر وكما الورد المقطع الرائحة
 فالمعتبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت مساوية احتياطاً حتى
 يصم اليه التيمع عند المساواة اذ لم يجد غيره واما الماء الذي يقطر من الكرم ففي

المحيط لا يتوضأه لكمال الامتراح وقيل يجوز لانه خرج من غير علاج والاول
اختيار من الائمة الخواني وهو الاحوط (وكذا اذا يقن بطهوريته) اى
يكون الماء مطهرا (او غلب على طه) انه مطهر (جازت) له (به الطهارة) اما
في التيقن فظاهر وكذا في غلبة الطن لان غالب الطن منزلة اليقين في العمليات
(حتى لو وجد ماء قليلا ولم يقن بوقوع نجاسة فيه) وهو شامل بغلبة الطن
وترجح جانب الطهارة والشك وهو تساوى طر في الوقوع وعدمه فانه
(يتوضأ به) اى بذلك الماء الغليل (ويقنسل ولا يتيم) لان الاصل الطهارة
وكان متيقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل
ولم يقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به ويقنسل ولا ينتظر الماء الجارى
ولا يترك ذلك الماء لتوهم وقوع نجاسة فيه لان الاصل هو يقن الطهارة في الماء مالم
يقلب فانه خلق طهورا فلا يزل ذلك اليقين الا يقين مناهو لا ينفي التحصن والسؤال
مالم يغلب على الطن عروض نجاسة له بقرينة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
وعمر بن العاص رضى الله عنهما امما مرا رجلا على حوض يستقي فقال عمر بن
العاص يا صاحب الحوض اترد حوضك الساع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب
الحوض لا تجربنا (وكذا اذا لقي في الماء الجارى) الذى يذهب بقية (شئ يحسن كالحيمية
والخمر) واللؤلؤ والمذرة (لا ينحس) الماء (ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه)
لان ما انحسل من احزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهور الاثر تحق ذلك
(و) روى (عن محمد) انه قال (اذا صب ج) اى دن (من الخمر في البرات
ورجل اسفل منه) اى من مكان الصب (يتوضأ ج) وضوءه (اذا لم يتغير احد
اوصافه) لان عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة بالمحل الذى
يتوضأ منه وان احتمل ان يتصل به احزاء غير مدركة فهو توهيم لا يزول به
اليقين (و) كذا (اذا جلس الناس صدوقا على شط نهر يتوضؤون ج) وضوءهم
وان احتمل اتصال عسالة بعضهم بما يتوضأ به البعض لكن لا يزول به طهورية
الماء النقية (و) هذا (هو الصحيح) خلافا لمن رعم انه لا يخور (وذكر
اللاطفي ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عريضها فجرى الماء عاياه
لأناس بالوصوء اسفل منه اذا لم يتغير) لونه او طعمه او ريحه (وهو) اى هذا
الحكم (مروى عن ابي يوسف) لما تقدم ان الاصل الطهارة ولا تزل
بالشك (وذكر في الوازل انه اذا كان الماء الذى يلقى الحيمية دون الذى
لا يلقى الحيمية) يعنى اذا كانت الغلبة للماء الذى لا يلقى الحيمية فان حرى الماء

عليها وغمرها بحيث لا ترى من تحته (جاء الوضوء (والا) مان كانت الحيفة تستبين تحت الماء الذي يجرى عليها ولا يجرى في جانبيها ماله قوة (فلا) يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجسا للاقاة كثرة النجاسة وتنجسه وتنجسه الناقى لغلبته عليه وبهذا اول ابو حنيفة والهد واني المروي عن ابي يوسف وهو اختياره (وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح عذرات) او غيرها من النجاسات وكان اكثر الماء لا يجرى عليها ولم تكن عند الميزاب (الماء طاهر) اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتسارا للغالب (اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كاه او نصفه او اكثره) وهذا رائد بعد قوله او نصفه (ولا في العذرة فهو) اي الماء الذي يجرى من الميزاب (بحس) ولولم يتغير احد اوصافه (والا) اي وان لم يكن كذلك كما تقدم (فهو طاهر) قال الشيخ كل الدين بن الهمام معترضا على صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى محصن لحديث الماء ظهور بعد جملة على الجاري اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسعاه وان اخذت الجملة اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء ظهور لا ينجسه شيء من غير استنسا على ما سينتأى ان شاء الله تعالى وحينئذ قد خص بالاجماع ما اذا تغير بالنجاسة فيمحور تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نفس الماء الراكد يجمع انه عين الماء الذي قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير المختلط فانه لا يتعين مع الجريان استعمال المختلط بخلاف الراكد الغليل لان الغالب السريان فيه ولا سريان في الجاري لان الجربة تمتع السريان وقبس عليه الراكد الكبير فاي تأمل (وان سال المطر من السقف او من القف ان كان المطر دائما) اي استمر لم يقطع بعد (فهو طاهر) سواء عت النجاسة اكثر السطح او لا اعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال انه من المارل قبل ان يصيب السطح (وان اسقط المطر) بعد ذلك (سال) من القف (ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسة فهو) اي ذلك السائل من اللعب (نجس) لعلم بانه نزل بعد اصابت السطح وحرابه عليه والفرض ان عاله نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر في التخص للاحتياط كما تقدم (واذا كان الماء الجاري يجرى) حريا (صعبا يلبي ان يتوضأ) المتوضي (على الوقار) بالتأني (حتى يمر عده الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضي (يميه الى اعلى الماء يعني مورد الماء) اي الجهة التي يأتي منها يكون احده من فوق سقوط الماء المستعمل (واذا سد الماء الجاري من فوق وبقي حربه)

اسم ذلك المكان الذي سد منه (كان جاريا) كما كان (يحوز التوضؤ به)
وان وقع فيه الماء المستعمل او النجاسة ولم يظهر أثرها (امالحد في حريان الماء)
اي في كونه جاريا في الحكم (فقال بعضهم ان ذهب به تن او ورق فهو جار)
وقيل ما يعبده الناس جاريا (وقال بعضهم ان كان) بحيث (ان رفع ينحسر ماتحته
ويقطع الجريان فليس بجار) حكما (وان كان بخلاصه فهو جار) والاول اشهر
والساقى اظهر وحكمه عدم النجس بالنجاسة ما لم يظهر أثرها فيه من لون
او طعم او ريح الا ان ناسرها كالتصل بالحيطة كما تقدم (وفي المتن) اذا كان بطن
النهر مجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ماتحته
لا يتنجس وان كان (ولو كان) (جميع الطن نجسا) واعلم انهم قد اعتبروا
رؤية ماتحت الماء وعدمها اذا جرى على النجاسة في كونه قليلا ان رؤى او كبرا
ان لم ير وهو ليس بصابط فان بعض المياه صاف يرى ماتحته وان كان غرا
او بعضها راكد لا يرى ماتحته وان كان ضحضا فالاولى فيه الاحالة على العرف
او التقاض الى رأى المبني كما هو قاعدة الامام (ولو كان في النهر ماء راكد
فتنجس) ذلك الماء الراكد (وتزل من اعلاه ماء طاهر واحراه) اي اخرى الماء المازل
من اعلى النهر ذلك الماء الراكد (وسيله فانه) اي الماء الراكد (ينظرون) تغلبة الماء الجاري
عليه (ولو توصا) انسان منه (جار اذا لم ير لها) اي اذا لم يدرك للنجاسة التي كان قد
تنجس بها الماء الراكد (اثر) من الاوصاف البينة لان ذلك هو حكم الماء الجاري كما تقدم

(فصل في احكام الحياض)

والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء القليل ما لم يكن عسرا في عشر يتنجس بوقوع
النجاسة فيه وان لم يظهر فيه أثرها من لون ويحويه سواء كان قلتين او اكثر وعده السافعي
واحدا اذا كان قلتين وهي خمسمائة رطل بالغدادي لا يتنجس ما لم يظهر اثر النجاسة
فيه وعده مالك لا يتنجس ما لم يظهر أثرها فيه مطلعا استدلالا بمالك بما روى
البيهقي عن عطية بن نفية بن الوليد عن ابيه عن ثور بن زيد عن راشد بن سعد
عن ابي امامة عنه عليه السلام ان الماء طاهر الا ان يتغير ريحه او طعمه او لونه
بنجاسة تحدث فيه وروى البيهقي ايضا عن حمص بن عمر حدثنا ثوربه الماء
لا يتنجس الا ما عير طعمه او ريحه قلنا هذا الحديث على هذا الوجه مع ذكر
الاستثناء فيه ضعيف برأسه بن سعد وقد قال البيهقي والحديث غير قوي
ولا يصح الاستدلال به واعا صحح بنون الاستثناء رواه ابو داود والترمذي
من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قبل يارسول الله اتوصا من شر

بصاعة وهي ثرياق فيها الحيض ولحوم الكلام والسن فقال عليه السلام
الماء طهور لا ينفسه شيء وحسنه الترمذي وقال الامام احمد رحمه الله هو حديث
صحيح وحيث فطاهره غير مراد اجماعا لانه اذا تغير بالنجاسة تنحس بالاجماع
فعلم ان المراد به مورد الص وهو شر بصاعة خاصة بقاء على ان ماءها لم يتغير
بما طرح فيه لغزارته وكونه جاريا كما رواه الطحاوي عن ابن ابي عمير عن
ابي عبد الله محمد بن شجاع النخعي بالمشقة عن الواقدي قال كانت شر
بصاعة طريقا للماء الى البساتين والصحيح في الواقدي التوثيق قال الشيخ تقي
الدين بن دقيق العيد في الامام جمع شيحا ابو الفتح الحافظ في اول كتابه المغازي
والسير من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاحوية عما قيل فيه ولا يقال
العبرة للعموم الا نفي لخصوص السبب لانا نقول لاسلم عموم اللفظ وانما يكون
لو كانت الام للجنس او الاستفراق وهو ممنوع ولادليل عليه بل هي العهد
فان الاصل انه اذا امكن جعل الام للعهد لا تجعل لغيره وقدامكن ههنا بل ذكره
في السؤال فان قول السائل اتوخأ من شر بصاعة المراد به من مائها قطعا
ودعوى كونه صلى الله عليه وسلم استأنف جوابا عاما لشمل المسؤل عنه وغيره
لا بد لها من دليل ولادليل عليها بل الدليل قد ثبت قطعا على بطلانها وهو
الاجماع على تجسس ما تغير بالنجاسة وقوله صلى الله عليه وسلم طهور اناء احدكم
اذا ولغ الكلب فيه الحديث فانه يقتضي نجاسة الماء مع العلم بانه لا يتغير احدا وصافه
بالواو غ على انه لو سلم عوده لجار تخصيصه بالقباس لكونه مخصوصا بالاجماع
واستدل التافعي واحمد بما روى اصحاب السنن الاربعة عن ابن عمر انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسئل عن الماء الذي يكون في القلاة وما ينويه
من الساع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث واخرجه ابن خزيمة
والحاكم في صحيحهما قلنا هو ضعيف بالاضطراب سندا وبتنا اما الاول
فقد اختلف عن ابي اسامة مرة يقول عن الوليد بن كخير عن محمد بن عباد
ابن حمزة ومروعة عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دهم بان الوليد رواه عن كل
من الحمدين فحدث مرة عن احدهما ومرة عن الآخر لكن الثاني وهو الاضطراب
في المتن غير مدفوع في رواية الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير لم ينفسه شيء
ورواية محمد بن اسحق بسنده سئل عليه السلام عن الماء يكون في القلاة ترده
الساع والكلاب فذكر الاول قال البيهقي وهو غريب وقال اسمعيل بن غياث
عن محمد بن اسحق الكلاب والدواب ورواه يزيد بن هرون عن حماد بن سمية

فقال ابن الصباح عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المدر قال دخلت مع
 عبيد الله بن عبد الله بن عمر بستانا فيه مقرمات فيه جلد بعير ميت فتوضأ منه فقلت له
 اتوضأ منه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا بلغ الماء قلتين أو نلنا لم نجسه شيء ورواه أبو مسعود الرازي عن يزيد فلم يقل
 أو نلنا وروى الدارقطني وابن عدي والعقيلي في كتابه عن القسم ابن عبيد الله
 العمري عن محمد بن المسكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء
 أربعين قلته فإنه لا يحمل الخبث وضعفه الدارقطني بالقسم وذكر أن الثوري ومعم
 ابن راشد وروح بن القسم رووه عن ابن المسكدر عن ابن عمر موقوفاً مروي بأسناد صحيح
 من جهة روح ابن القسم عن ابن عمر قال إذا بلغ الماء أربعين قلته لم نجس
 وأخرج رواية سمعان من جهة وكيع وابن نعيم أنه إذا بلغ الماء أربعين قلته
 لم نجسه شيء وأخرج رواية معم من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه
 وأخرج عن أبي هريرة من جهته نشر بن اليسري عن ابن لهيعة قال إذا
 كان الماء قدر أربعين قلته لا يحمل خبثاً قال الدارقطني كذا قال وخالفه غير
 واحد رووه عن أبي هريرة فقالوا أربعين غراماً ومنهم من قال أربعين دلواً
 وهذا الاضطراب يوجب الضعف وإن وثقت الرجال على أن الالة اسم مشترك
 يطلق على الحجرة والقربة ورأس الجبل وقول الشافعي في مسنده أخبرني مسلم
 أن خالد الرجي عن ابن جريح بأسناد لا يحصرني من أنه عليه السلام قال إذا
 كان الماء قلتين من قلال هجر لا يحمل خبثاً وقال في الحديث بقلال هجر مقطوع للجهالة
 وقد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدي من حديث مغيرة بن سقلاب
 عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام إذا كان الماء قلتين
 من قلال هجر لم نجسه شيء ويدكر أنهما قرآن قال ابن عدي قوله في مسنده
 من قلال هجر غير محفوظ لا يذكر إلا في هذا الحديث من رواية مغيرة بن سقلاب
 يكنى أبان بن مسكر الحديث ثم أسند من كلام غيره فيه ما هو أقطع من هذا
 وقد رواه الدارقطني بسند فيه ابن جريح ولم يذكر هذه الكلمة وفيه قال محمد
 قلت ليحيى ابن عقيل أي قلال قال قلال هجر وهذا لو كان رفعا للكلمة كان ارسالاً
 فكيف وليس به وهذا تلخيص ما ذكره الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجح
 ضعف الحديث عنه ولذا لم يذكره في الامام مع شدة حاجته اليه وعن وضعه
 الحافظ ابن عبد البر والفاضل اسمعيل بن اسحق وابو بكر بن العربي المالكيون
 وفي البدائع عن ابن أبي شيبة لا يثبت حديث التلتين فطل الاستدلال به على المراد

ولما قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يولن احدكم في الماء الدائم ثم يفتسل فيه وفي رواية لا يفتسل احدكم في الماء الدائم وهو حنف ولا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم مالم يصر في حكم الجاري بعدم الخلوص الى غير محل البجاسة او في حكم البحر في عدم تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الآخر ولا يقال يحمل النهي على التنزية لاننا نقول مطلقه يوجب التحريم اذا عسر عن التأكيد فكيف وقد اكده والقياس يقتضي تنجس الكثير ايضا لان الجزء الملاقى للبجاسة يتنجس بملاقاها ثم يتنجس الجزء الذي يحاوره ثم وثم لكن تركنا القياس في الكثير للضرورة ولقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبقى ما عداه على اصل القياس ثم اُلحِدَ الفاصل بين القليل والكثير التحقيق انه مفوض الى رأى المبتلى غير مقدر بشئ ان علب على طنه وصو البجاسة الى جاب لا يجوز الوضوء منه والاجاز وهو الاصح عند جماعة منهم الكرخي وصاحب العاية واليا بيع وغيرهم وهو الاليق ماض الامام من عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض الى رأى المتبلى قال شمس الأئمة المذهب الطاهر التحري والتفويض الى رأى المتبلى من غير حكم بالتقدير فان علب على الطن وصولها يتنجس وان علب عدم وصولها لم يتنجس وهذا هو الاصح انتهى وهذا لعدم المدرك الشرعي فقول الخصم حيثئذ بل فيه مدرك شرعي يدفع عما تقدم وكبير من المشايخ حمل الحد الفاصل عدم تحرك احد الطرفين بحركة الطرف الآخر اى ان حرك احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الآخر من ساعته ولو تحرك بعد المكث لا يضر لان الماء بطبعه سيال يخلص بعضه الى بعض بالاضطراب الذي يقع فيه والتحريك يعتبر بالاعتسال في رواية عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اذا الحاح الى العسل في الحياض اكثر من الحاحه الى الوضوء وعنه وهو قول محمد رحم الله بالتحريك بالوضوء لانه احب ومضى الماء في حكم البجاسة على الخفة دفعا للجرح وعن ابي يوسف يعتبر التحريك باليد وعامة المتأخرين سهلوا الامر واحتاروا ما احتاره ابو سليمان الجوز جاني وهو ما ذكره المعص قوله (الحوض اذا كان عشرا في عشر) اى طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وحه الماء مائة ذراع وحواله اربعين ذراعا ان كان مربعا اما ان كان مدورا فالاكثرون اعتبروا حواله ثمانية واربعين وقال ابن الهمام والمختار ستة واربعون وفي المتنقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع قطعاً وانما نقص ما عدا ذلك رواية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون ذراعا كذا قيل واما العمق والمختار

ما لا ينحصر ارضه بالتعرف واداء ابو يوسف عن ابى حنيفة وقيل ان لا تصيب يد المتعرف
 الارض وقيل قدر اربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع الكراس وهو سبع
 قصات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابى بكر الوالحي في فتاويه لانه اقصر
 فيكون ايسر واختار قاضي خان في فتاويه ذراع المساحة وهو سبع قصات باصبع قائمة
 في القبضة الاخير وقيل في كل قصة قال ما عى خان لانه يعنى القدير المقدر من المسوحات
 فكان ذراع المساحة فيه البق وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم
 وتمهده صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعد جدا فان المقصود من هذا التقدير حصول
 غلبة الطن لعدم خلوص الجباسة والحق ما هو هذا القدير بالماء الجاري ونحوه وهذا امر
 لا يختلف باختلاف الازمنة ولا الامكنة بان يقال ان الجباسة لا تخلص من جاس الى جانب
 في ماء قدر عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات في الرمان او المكان العلاني لكون ذراعهم
 كذلك وتخلص في الرمان او المكان العلاني لكون ثمان قبضات او اكثر فلينأمل ثم
 الذراع لما كان في الاصل اسما للساعد وهو يذكروا ويؤث انوه في قولهم عشر اذرع
 عشر بحذف التاء ايار التخفيف واذا كان الحوض عشرة في عشر (فهو كبير
 لا يتنحس بوقوع الجباسة) مطلقا لا موضع الوقوع ولا غيره (اذا لم ير لها اثر اذا
 كانت الجباسة مرئية) هكذا وقع في السبح والصواب ان لقطعة غير سقطت من قلم
 الكاتب واما هو اذا كانت الجباسة غير مرئية قال في الخلاصة في المريئة يتنحس
 موضع وقوع الجباسة بالاجماع ويترك من موضع الجباسة قدر الحوض الصغير
 واما في المريئة فعدم مشايخ العراق كذلك وعدم مشايخ بلخ وبخارى يجوز التوصوء
 من موضع وقوع الجباسة انتهى والموافق لهذا ان يراد بالعض في قوله (وبعضهم)
 اى مشايخ العراق (قالوا) في غير المريئة ايضا (يتنحس ما حول الجباسة وقد ارحوض
 صغير) كافي المريئة اذ لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السريان
 ولا عده في عدمه والحوض الصغير خمس في خمس فادونها (وبعض مشايخ
 بخارى) وبلغ (حاصله كالجارى وتوسعوا فيه لعموم اللوى) وفرقوا ان المريئة
 بقاؤها متيقن برؤية عينها وغير المريئة لا يتيقن بقاؤها لاحتمال انتقالها (وبيتنى
 على هذا) اى على تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه (اذا غسل)
 المتوضى (وحده في حوض كبير) وهو العشر في العشر فصاعدا (فسقط من
 عساله في الماء فرغ) الماء ثانيا (من موضع الوقوع قل التحريك) هل يجوز ام لا
 قالوا على قول ابى يوسف لا يجوز لان عدمه التحريك شرط ليصير الماء المستعمل
 شايبا في الماء فيصير مغلوبا (ومشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم اللوى) لكثرة وقوع

مثله وايضا هو مغلوب بول الملاقات والحكم للغالب وليس كالنجاسة اذ لم تعتبر فيها الغلبة بل قطرة تحس دنا ولا كذلك المستعمل (وعلى هذا) الحكم (القياس) اى يقاس (ما اذا كان الرجال صفوا يتوضؤون من حوض كبير جار) على قول مشايخ بخارى وعليه العمل (و) قال (في اجناس الباطني ان من اعتسل في حوض كبير فلا يخبر ان يتوضأ في ذلك المكان) بناء على ان الحوض الكبير منزلة الماء الجارى في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاحتلاط (وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير) ساجدة الحيفة والاصل فيه اى في الجواز وعدمه من قرب مكان النجاسة (ما تقدم) انها ان كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير (و اذا لم تكن النجاسة مرتبة يحوز مطلقا) على اختيار علماء بخارى وبلغ السلوى حلافا لمشايخ العراق وتقدم ما فيه (و) روى (عن الفقيه ابي حمزة) الهندوانى (لوتوضأ) الرجل (في اجمة القصب) اى في المقصبة وكانت في الماء (فان كان) الماء (لا يخلص بعضه الى بعض) لاشتباك اصول القصب (للمجرى) وضوءه لاستعمال الماء المستعمل (وان خلص) بعض الماء الى بعض (جار) الوضوء لاستهلاك المستعمل في الكبير (واتصال القصب بالقصب لا يجمع اتصال الماء بالماء) واعما بمنعه انتساح القراى بعضها بعض (وكذا) الحكم (لوتوضأ في ماء فيه ررع) ان خلص بعضه الى بعض جارا والا فلا (وكذا) الحكم ايضا (لوتوضأ في عدير وعلى جميع وحده الماء جفزاورة) بحجم مضمومة فعين ومجمدة ساكنة ثم زاء مضمومة بعدها واو فالف وآخره راء مفتوحة والهاء التى تكتب بعدها اماره فتحها وهى كلمة فارسية معناها خرة الصدع وهو بالعربية الطحلب (وقد قيل ان كان) ذلك الطحلب (يحمل بتحريك تحريك الماء يحوز) الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا حلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز للوضوء لما تقدم (وكذا) الحكم ايضا (اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه والحمد) على وحده الماء (رفيق يسكسر بالتحريك) يجوز للوضوء (اما اذا كان الحمد كبيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك) اى تحريك الماء (لا يجوز) للوضوء لانه حائل يجمع اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه (وان كان قليلا يتحرك تحريك الماء يحوز) والحوض اذا انجمد ماؤه فبق في موضع مده) ونقى الماء تحت الحمد متصلا به والقب كخبرة في اسعاهما ماء (فوقعت فيه) اى في القب (بنجاسة او ولى فيه الكلب او توضأ به) اى بالماء الذى في اسفل القب (السان) قال نصير بن يحيى وابوبكر الاسكافى (يتنجس الماء) لكونه متصلا بالحمد

فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل
 يفسده (وقال عبد الله بن المبارك وابو حنيفة الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء
 تحت الحمد عشرة في عشر وان كان) اي ولو كان (الماء متصلا بالحمد) لكونه عشرة
 في عشر (والفتوى على قول نصير وابي بكر) لما قلنا (واما اذا كان) الماء تحت الحمد
 (متصلا) عنده (فيحور) الوضوء ولا يفسد الماء لان الغرض انه عشر في عشر ولم
 تفصل بقعة منه عن سائر كافي الصورة الاولى (فيحور) بخلاف بين المشايخ
 المذكورين آنفا وقد تقدم التفصيل في جواز التوضوء من موضع وقوع النجاسة
 والخلاف فيما اذا كانت غير مرئية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا
 وفي السقف كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء
 بوقوع المفسد وان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال (وهو) اي الحوض المتحمدا
 (كالخوض المسقف) في الخلاف والحكم والتفصيل (وان ثقب الحمد) ثقباً
 دون عشر في عشر (متصلاً بالماء) لا يخلو اما ان يعلو على وجه الحمد او يعاو في الصب
 كالماء في القدح فان علا في القب فكان كالماء في القدح (مولغ) فيه (الكاب)
 او اصابته نجاسة اخرى (يتنجس عند عامة العلماء) ولم يعتبر الماء الذي تحت الحمد فكان
 ما في القب كغيره من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان ما في القب يعتبر متصلاً
 بما تحته وهو كثير فلا يتنجس واذا تنجس (لم تزل) اي فلا تزل (نجاسة)
 وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعد لم بمعنى الاستقبال وهو خطأ صريح
 (ما لم يخرج ما في القب) اي ما كان في القب وقت التنجس من الماء كاسيأتي
 ان شاء الله تعالى في حوض الحمام ونحوه (ولو توحاً) انسان (من ثقب الحمد)
 المذكور (ولم تقع غسالته في الماء جار) وضوءه (على كل حال) كبيراً كان القب
 او صغيراً وان وقعت غسالته فيه وهو صغير دون عشر في عشر لا يحور الوضوء
 (ولو وقع في الصب) المذكور (شاة او غيرها ماتت ان كان الماء تحت الحمد عتراً
 في عشر لا يتنجس) لكثرة ولا يتنجس ما في القب ايضاً لان الموت يحصل غالباً بعد
 التسفل منه اللهم الا ان علم ان الموت حصل في القب قبل التسفل منه او كان
 الحيوان الواقع نتجساً فان الذي في القب يتنجس (وكذا ان كان) الماء تحت الحمد
 (اقل من عشر في عشر تنجس) جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الحمد وانسلط
 على وجه الحمد وكان عتراً في عشر فان كان بحيث لو غرغ منه لا ينحصر ماتحته
 من الحمد لم يفسد بوقوع المفسد وان كان ينحسر او كان دون عشر في عشر يفسد به
 (ولو ان ماء الحوض كان عتراً في عشر فتسفل) اي نزل (فصار سبعاً في سبع)

او نحو ذلك مما هو دون العشر في العشر (فوقيت الجحاسة فيه تنجس) لان
 المعتبر وقت الوقوع (فان امتلا) بعد ذلك (صار نجسا ايضا) كما كان لما قلنا
 (وقيل لا يصير نجسا) والاول اصح (حوض كبير) جاف (فيه نجاسات فامتلا وقيل
 هو نجس) تنجس الماء شيئا فشيئا (وقيل ليس بنجس) لكونه كبيرا فصار كما
 لو كان ممتلئا فوقيت فيه النجاسات (وبه) بعدم التنجس (اخذ مشايخ بخارى
 ذكره في الدخيرة) والذى اختاره في الخلاصة وقاضى خان ان الماء ان دخل من مكان
 نجس او اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واحتمع
 قل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرا في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس فالخاصل
 ان الماء اذا تجسس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان كبيرا قل اتصاله
 بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر قلته
 وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه او ورد عليها هذا هو المختار (فان
 دخل الماء من جاب) حوض صغير كان قد تجسس ماؤه (وخرج من جاب قال
 ابو بكر بن سعيد) الا عث لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات فيكون
 ذلك غسالا (كالقصة) حيث تغسل اذا نجست ثلاث مرات (وقال غيره لا يطهر ما لم
 يخرج مثل ما) كان (وبه) مرة واحدة (وقال ابو جعفر) الهدواني (يطهر) بمجرد
 الدخول من جاب والخروج من جاب (وان لم يخرج مثل ما) كان (في الحوض وهو)
 اى قول ابى جعفر (اختيار الصدر الشهيد) حسام الدين لانه حينئذ يصير جاريا
 والجارى لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير المتغير (حوض صغير يدخل
 فيه الماء من جاب ويخرج من جاب) هل يحور الوضوء فيه ام لا (ان كان
 الحوض اربعا في اربع فادونه يحور لان الطاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مساه بل يدور حوله ثم يخرج) فيكون كالجارى (وان كان) الحوض (اكثر من
 ذلك) اى من اربع في اربع (لا يحور لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى)
 فيتكرر استعماله (الا ان توضع في موضع الدخول او في موضع الخروج) لانه جار (وكذا
 عين الماء اذا كان) وسعها (حمسا في حمس وكان الماء يخرج منها) اى من انواعها
 (ان كان يتحرك الماء) حركة طاهرة (من حانه) اى من جاب اليسوع فذكر
 العين باعتبارها (وهو) اى الماء (نستعين بالحركة) على الخروج من معد العين
 (يحور) الوضوء فيها لان الطاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لئلا يندفع الماء
 في حروجه من اليسوع وان لم يكن الماء بهذه الحال لا يحور الوضوء فيها (وقال
 القاضى الامام فخر الدين) قاضى خان في هذه الصورة والتي قلها الاصح (ان هذا

التقدير غير لازم) وانما الاعتماد على المعنى فيسطر فيه (ان خرج الماء المستعمل)
 اى علم خروجه (من ساعته لكثرتة) اى لكثرة الماء (وقوته يجوز) الوضوء في الحوض
 والعين (والا) اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل (فلا) يجوز حتى يعلم
 خروجه ثلث اوعيره (التوضوء بالثلح اذا كان ذاتا بحيث يتقاطر) على العضو
 (يجوز) لانه ماء مطلق (ولا يتيم) اذا قدر على استعماله كذلك (والا) اى
 وان لم يكن ذاتا ولم يتقاطر على العضو عند ذلك (يتيم) اى لا يجزئه امراره
 على العضو من غير تقاطر لانه ليس ماء وحكم البرد والمحدثكم المالح (حوض
 صغير كرى) اى حتر (رجل مده بها واجرى الماء) من الحوض فيه (فتوضأ)
 ذلك الرجل اوعيره (من) ذلك (الهجر جار) وضوء لانه توضأ من ماء جار
 (وان احتتم) ذلك (الماء) الذى احرى (في موضع وكرى مدخل منه) اى
 من ذلك الموضع (بها واجرى الماء) فيه (فتوضأ) مده ثم وثم (جار وضوء
 الكل اذا كان بين المكابين مسافة وان قلت) اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره
 في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل من الاعضاء الا في موضع حريان
 الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا من حكم الاستعمال قال قاضى حان لانه
 اذا كان بين المكابين مسافة فالماء الذى استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل
 احتماه في المكان الثانى فلا يطهر حكم الاستعمال اما اذا لم تكن بينهما مسافة
 فالماء الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجتمع في المكان الثانى
 ويصير مستعملا فلا يطهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يطهر بعد ذلك بقاء
 على نجاسة الماء المستعمل وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى (وفي نوادر
 المعلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى) في عدم نجاسة النجاسة
 ما لم يطهر اترها حتى (اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف
 المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده) اى مراد ابى يوسف بهذا
 القول (حالة مخصوصة وهو) اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال
 (ما اذا كان الماء يجرى من الابواب الى حوض الحمام والانس يغترفون منه غرفا
 متداركا) يكسر الرء اى متلاحقا يلحق ببعضه بعضا وهذا القول هو محتار
 قاضى خان في فتاويه قال فيها فان ادخل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان
 الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من انوبه ولا يغترف انسان بالقصة يتنجس ماء
 الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض تصاعهم ولا يدخل من الانوب
 ماء اوعلى العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض وان كان

الناس يغتفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلوا فيه واكثرهم على انه لا يتجسس انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه (وهم) اى من المتأخرين (من قال هو) اى ماء الحمام (عنده) اى عند ابى يوسف (بمنزلة الماء الجارى على كل حال) تدارك الاعتراف مع دخول الماء من الانبوب اولا (لاجل الضرورة) الا يرى ان الحوض الكبير الحق بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة (ولقاتل ان يمنع الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن العرف متداركا لعدم الحرج في التحرر) وكان عساه من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير (ولو ادخل الجنب او المحدث يده في حوض الحمام لطلب القصعة) اى ثلثة رفع الحدث (وليس على يده نجاسة حقيقية يتجسس ماء الحوض عند ابى حنيفة) رحمه الله بناء على رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا برول الحدث عن يده (وعدهما الماء طاهرا) ومطهر لانه لم يصبر مستعملا اما عند ابى يوسف فلان الحدث لم يسقطه لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العوض واما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن بروال الحدث لا يصبر مستعملا ما لم يكن فيه نية القرينة على ماسيأتي ان شاء الله تعالى هذا والمذكور في الفتاوى ان ادخال الجنب او المحدث يده في الاناء للاعتزاي او لرفع الكور لا يصبر مستعملا للضرورة ولم يذكروا اختلافا وهو الاصح (ولو ادخل الكمار او الصبيان ايديهم لا يتجسس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية) هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم يسيروا الوضوء واما في الكمار فعبر مسلم على قياس المسئلة التي قلها عند ابى حنيفة لانهم برول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر او توصأ ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونيتة وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعدهما الماء طاهرا اى وعندهما لو ادخل الى آخره وحيثد فالحكم مسلم في الكمار ايضا واما عند ابى حنيفة فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه (ولو ادخل الصبي يده في الاناء) ان علم انها طاهرة فان كان معه من يراقه جاز التوصي بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يحز وان حصل الشك (لا توصأ به استحسانا) اى لاجل التنزه والاحتياط (ولو توصأ به جاز) لانه لا يتجسس بالشك لكن المستحب التوصوء بغيره للاحتمال كافي سؤر الجلالة (حوض الحمام اذا تجسس يطهر اذا حرج مل ما كان فيه مرة) واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وما اختاره ابو حنيفة الهدواني والصدور الشهيد من انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء

من الانبوب وبعض من الحوض هو الخسار لعدم يقين بقاء الحاسة فيه وصيرورته جاريا (ولو ادخل المتوضي رأسه في الاناء بنية المسح او) ادخل (حقيقه) فيه بنيه (يحوز المسح بالاتفاق) والمشهور عن محمد انه لا يحوز (ولكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف) لانه انما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل العضو والمصاب لا يزال العضو ووجهوا قول محمد ان المسح غير جائز وبصير الماء مستعملا بان الماء بمجردية القرينة عند الملاقات قبل حصول المسح صار مستعملا فلم يحز به تمام المسح وهو غير طاهر والغتوى على قول ابي يوسف وتأني بقية احكام الماء المستعمل في فصل الجاسة ان شاء الله تعالى

فصل في المسح على الخفين

كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث اخرها عن ذكر الوضوء لانه حزم من الوضوء الا انه لما كان رحمة ثبت بالحديث لدفع الحرج صار كانه من العوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت المسح بالاخبار المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاه فلا رواء قولاه عمر وعلى وصفوان بن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك واثشة وفعلا ابو بكر وعمر والعبادة الملية والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابي وقاص وجريز بن عبدالله وسليمان بن بريدة وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حزام وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية الصميري وملال وعمر بن العاص وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبدالله بن الحارث بن حزم وعبادة بن الصامت وبعلي بن مرة واسامة بن زيد وسليمان وابو ايوب وحذيفة واثشة وام سعد الانصارية وعن الحسن النصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين وقال ابو يوسف خبر المسح يحوز مسح الكتاب به لثبته وقال الكرمي اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الآثار جاءت فيه في حيز التواتر وقال احمد بن حنبل ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون حديثا عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا وما وقعوا وقال شيخ الاسلام والدليل على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا ما روى عن ابي حنيفة انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشهيدين يعني ابابكر وعمر على سائر الصحابة وان تحب الخنتين يعني عثمان وعليا وان ترى المسح على الخفين وهو اخذه من قول انس بن مالك ان

من السنة ان تفضل التيممين وتحب الحثين وترى المسح على الحفين لكن قالوا
من رآه ثم لم يمسح اخذا بالعزيمة كان مأجورا واعترض عليه بانها رخصة اسقاط
على ما قرر في الاصول فيبغى ان لا تنق العزيمة مشروعة ولا يناب عليها كافي
قصر الصلوة واجب بان العزيمة لم تنق مشروعة مادام متحصلا واما اذا
زرع والزرع حقه ومسروع رالت الرخصة وتقررت العزيمة ككية الاقامة
في حق المسافر والاقتداء بالمقيم فيناب على العزيمة واعترضه الزيلعي شارح الكنز
بان الغسل مشروع وان لم يزرع خفيه بدليل انه يطل مسحه اذا خاض الماء
ودخل في الحنف حتى اغسل اكثر رجلاه ولو لان الغسل مشروع لما نطل ولذا منع
كونه رخصة اسقاط وحطاً اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عنه المولى
خمسرو في درره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه
الثواب لا ان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه نظيره من
قصر الصلوة فان العامل بالعزيمة آثم بان صلى اربعا وقعد على الركعتين
يا ثم مع ان فرضه يتم اقول ما فاه من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب
عليه الثواب غير مسلم فان اثمتا اما يريدون بمشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب
عليه احكامه غير ان الثواب من حجة احكام الفعل الذي يقصده به العبادة فغسل
الرجل حال التحنّف لو لم يكن مسروعا لما ترتب عليه حكمه من حوار الصلوة
وعبرها مما تشترطه الطهارة واستدلاله بطريقه من قصر الصلوة غير صحيح فان
المسافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين لا يكون آثما بالعزيمة وليس في وسعه
ذلك لان فرضه ركعتان لا يطبق الريادة عليهما فرضا كالإطبيق المقيم الريادة
على الاربع فرضا واعا تم فرضه ركعتين فحسب واثم لباء الفعل وهو الركعتان
الاخريان على تحريمه العرض لالانه اتى بالعزيمة مع عدم حوازه واباحتها
بخلاف التحنّف الذي اغسل اكثر رجلاه حيث اعتبر الغسل سُرعا وترتب عليه
حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسح ولروم زرع الحنف لاتمام الغسل
ولو قدر انه غسل كلتا الرجلين متحصلا لترتب عليه انه لا ينقض بتمام المدة
ولا يزرع الحنف مع جوار الافعال التي تشترط لها الطهارة به فنبت مشروعية
الغسل حال التحنّف بمعنى تصور وجوده شرعا وتحققه بخلاف الاتمام واعتراض
الزيلعي على اهل الاصول مقرر وهذا كله على تقدير صحة الفرع الذي ذكره
من دخول الماء في الحنف الى آخره وهو مقول في الفتاوى الطهيرية وغيرها
اكن قال الشيخ كال الدين بن الهمام في صحته نظر فان كلهم متفقة على

ان الحنف اعتبر شرعا مانعا سراية الحدث الى القدم فتبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالحنف فيزال بالمسح وبوا عليه منع المسح للمتيم والمعدورين بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجل وعدمه سواء اذا لم يتبل معه ظاهر الحنف في انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلايجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث واحب الرفع اذ لو لم يجب والحال انه لايجب غسل الرجل جازت الصلوة بلاغسل ولا مسح فصار كالوترك ذراعيه وغسل محلا غير واجب الغسل كالفتح وورائه في الطهيرية لو ادخل يده تحت الجرم وقين فمسح على الحنفين انه لم يجز ولبس الا لانه في غير محل الحدث قال والاوجه في ذلك الفرع كون الاحزاء اذا خاض النهر لا بتل الحنف يعني فكان ممسحا ثم اذا انقضت المدة انما لم يتقيد بها لحصول الغسل بالخوض والنزع انما وجب للغسل وقد حصل اقول اولاً مع صحة الفرع فيه بعد فانه ذكر في الطهيرية وفي فتاوى قاضي خان حيث قال ماسح الحنف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلثة اصابع او اقل لا يطل مسحه لان هذا اذ لقدر لا يحزى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح مروى ذلك عن ابى حنيفة رحمه الله انتهى وثانيا قوله لانه في غير محله غير مسلم قوله اذ لو لم يجب الى آخره قلنا عدم وحووب غسل الرجل عينا لا يستلزم وحووب المسح عينا لجواز كون الواحد احدهما لاعلى التعيين كسائر الواجبات المحيرة ونشده بترك الذراعين وغسل الفخذ غير صحيح على ما لا يخفى وثالثا توجيه الفرع المذكور بقوله والاوجه الى آخره انما يتأتى على تقدير انفصال الرجلين كليهما على التمام مع ابتلال قدر الفرض من ظاهر الحنفين مع عدم بطلان المسح والمذكور في ذلك الفرع انفصال اكثر الرجل وبطلان المسح وحووب نزع الحنفين وغسل الرجلين وفي فتاوى قاضي خان انفصال احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله ينافى ما قاله ورابعا انانفرق بين غسل الرجلين مع بقاء التحف ومسح الحنف مع بقاء الجرموق حيث اعتبر الغسل في الاول وبطل مسح الحنف به ولم يعتبر المسح في الثاني بان مسح الحنف بدل عن الغسل ولا بقاء للبدل مع وجود الاصل ومسح الجرموق ليس بدلا عن مسح الحنف بل هو بدل عن الغسل ايضا فعند تقرير الوظيفة لا يعتبر البدل الا آخر فليتأمل وحينئذ فلا يكون وراوان الاول وراوان الثاني واما الجواب عن قوله ان كلهم متفقة الى آخره فهو ان الحنف انما اعتبر مانعا سراية الحدث ترخيصا لدفع الحرج اللارم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل الغسل زال الترخيص

لرواى سببه المختص هو به فقد رحلوا الحدث قبل الغسل فحل الغسل في محله
فليتأمل فلا يحصى حينئذ عن اعتراض الربيعي على اهل الاصول واما اعتراضه
على الفرع المذكور فانما يتم على تقدير صحة تميلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم
فليتأمل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال
المصنف تبعا للقدوري وغيره (المسح عليهما جائز بالسة) اى بالاثار الواردة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا لا بالقرآن خلافا لما قاله البعض انه آت بالكتاب
ايضا وهى قراءة الجران قراءة الجبر قد تقدم ان المراد منها الغسل وانما عطف
على المسح للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصب عليهما (من كل حدث
موجب للوضوء) احتراز من الحدث الموح للغسل كسبائي وقوله (اذا لبسهما)
شرط حديق حوايه لتقدم ما يدل عليه اى اذلبسهما (على طهارة كاملة)
فالمسح جائز بالسة الى آخره فتكون اذا لمحض الشرط ولا يجوز ان تكون للطرف
الا ان جعل جائز بمعنى المستقبل اى يجوز حينئذ يتعلق بجائر وقوله على طهارة كاملة
يتعلق بمحذوف حال من حدث لا يلبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط
واما الشرط ان يكون الحدث حاصلا على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائز بالسة
من كل حدث موح للوضوء على طهارة كاملة اى كائنا ذلك الحدث على طهارة
كاملة اذلبسهما هكذا قدره الشيخ كالدين في عبارة القدوري وهو التحقيق
(فان كان) الماسح (مقيما يمسح يوما وليلة وان كان مسافرا يمسح ثلثة ايام ولياليها)
لما في صحيح مسلم من حديث على رضى الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليلة ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيته
بوقت (وابتداؤها) اى اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر (عقب الحدث) لانه
قبل ذلك كان متطهرا بطهارة الغسل ولا (يعتبر ابتداء المدة) (وقت الطهارة ولا وقت
اللبس) حتى لو تطهر لصلاة الصبح ولم يلبس حفيه الا وقت الطهر ثم لم يحدث الا وقت
العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الطهر فيحوز
له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا الى وقت العصر
من اليوم الرابع (ولو غسل رجليه ونس حفيه) قبل اكمل الوضوء (ثم اكمل الطهارة
قبل ان يحدث جارا) له (المسح عليهما) اذا احدث (عندنا) لما تقدم ان الشرط
كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس (خلافا للشافعي) فان الشرط
عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس لكن خلافه في الصورة المذكورة بناء على
هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم الترتيب وهو فرص عنده

كما تقدم وانما يطهر حلافة المنى على اشتراط كل الطهارة وقت اللبس فيما اذا توضعاً
 مرتباً فلما غسل احدى رجليه ادخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى
 وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عليه ويجوز عندنا (لان عندنا
 يكفيه ان يكون) الخف (ملبوساً على طهارة كاملة عند اول الحدث) بخلاف
 ما اذا كان ملبوساً على طهارة ناقصة عند الحدث فانه لا يجوز المسح حينئذ عندنا
 خلافاً لغيره (والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر) وكذا طهارة
 التيمم (حتى ان المتخاضة) وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلثة ايام او فوق
 عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في العاس او وهي حامل (ومن في معابها)
 كصاحب سلس البول او انسلات الريح او استطلاق الطن او الرعاف الدائم
 او الجرح الذي لا يرقأ (اذا توضعاً وتلبست الخف قبل ان يطهر منها شيء) من دم
 الاستحاضة (تمسح كالاصحاء) لكونه المست على طهارة كاملة (ولو تلبست بطهارة
 العذر) اي بعد ما طهر منها شيء (تمسح في الوقت) فقط ان احدثت بعد اللبس حداً
 غير عدها عندنا (وعند غيره تمسح تمام المدة) لان طهارتها للمم تنقش بالحدث
 الذي ابتليت به شرعاً كانت اقوى من طهارة الاصحاء في حكم الشرع وحوابه ان
 الانتقاض حاصل الا انه لم يطهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا خرج
 الوقت ظهر حكمه مستنداً الا ان الاستناد لا يطهر في الاحكام المقتضية
 بل في الاحكام القائمة وحوار المسح منها فطهر الاستناد في حقه وان اللبس
 حصل بعد الحدث في حقه وكذا لو تيممت وتلبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء
 لا يجوز لها المسح لان يتمها بطل بوحود الماء مستنداً الى اول الاستعمال
 فتبين انها لبستهما بلا طهارة (ولا يجوز المسح لمن وحب عليه الغسل) كالوتوضأ
 وليس خفيه ثم احب فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ويمسح على خفيه لما روى
 الترمذي والنسائي عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمرنا اذا كنا سمرنا ان لا نزع خفافنا ثلثة ايام وللباليهن الاعن حانة ولكن من
 غائط وول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح تم صورة المسئلة هي ما ذكرنا لمحوها
 ما ذكر محمد بن الاصل ان المسافر اذا توضأ وليس خفيه ثم احب وعنده ماء يكفي
 للوضوء يتم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجليه ولا يجوز له
 المسح لان الجبانة حلت القدم واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة لو مر بعد
 ذلك على ماء يكفي للاغتسال فلم يغتسل ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ
 ويغسل رجليه ولا يجوز له المسح فليس بسديد لان الرجل بعد غسلها اذ ذاك

لا تعود جنباتها رؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة أخرى لاجل تلك الجبابة
 كالو غسلها أولاً لبس الخف ثم اكل الفسل وانما حل بما بعد الفسل حدث والمسح
 لاجل الحدث جاز وصرح في الخلاصة ان الجب اذا اعتسل وبقي على حسه لمعة
 فليس الخف ثم غسل اللبعة ثم احدث بمسح انتهى ولا فرق بين بقاء لمعة او اكثر
 في بقاء الجبابة وقد لبس الخف وهي ماقية بقاء اللبعة يحوره المسح فكذا
 يجوز في الصورة المذكورة فليتأمل (والرجل والمرأة فيه) اي في مسح الخف
 (سواء) لان الادلة لم تخص والنساء تابعات للرجال في الاحكام مالم يدل دليل على
التخصيص (والمسح) انما هو (على ظاهرهما) اي اعلاهما (دون باطنهما) اي
اسفلهما لما روى عن علي انه قال لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف اولى من
 ظاهره ولكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما
 وفي رواية عنه لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وهذا يدل على ان المراد
 بباطنه اسفله لا ما يلي البشرة لان مسحه غير ممكن فكيف يقتضي الرأي اولى
 مسحه بل الرأي يقتضي مسح ما يلي الارض لكونه محل اصابة الاوساخ والاقذار
 حيث سقط غسل الرجل لعدم سرية الحدث اليها فلا يلتفت الى ما قاله الامام
 ابن الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام (وستحب ان يكون المسح خطوطاً
 بالاصابع) لما في اوسط الطبراني من طريق حريز بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر
 قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه فغسده برحله
 وقال ليس هكذا السنة امرنا بالمسح هكذا ثم اراه يده من مقدم الخفين الى اصل
 الساق مرة وفرج بين اصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر الانهدا الاساد
 وفي الامام روى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه
 حتى رؤى آثار اصابعه على خفيه خطوطاً ورؤى آثار اصابع قيس بن سعد على
 الخف ولو وضع الكف ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها بكلاهما حسن
والاحسن ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها (و) يستحب (ان يبدأ
من قبل الاصابع ويمد الى الساق اعتباراً بالفسل) فان المستحب فيه ذلك ولما
تقدم في حديث الطبراني وكذا يستحب ان يكون مرة واحدة لما فيه ايضاً (وفرض
ذلك) المسح (مقدار ثلث اصابع) طولا وعرضا (من اصابع اليد) كقوله ابو بكر
الرازي هو المختار خلافاً لما قاله الكرخي ان المعتبر اصابع الرجل كافي الحرق لانها
 محل المسح ووجه الاول ان الآلة وهي اليد احق بالاعتبار كافي مسح الرأس فلو مسح
 باصبعين لا يحور (ولو وضع يديه من قبل الساق ومدهما الى رؤس الاصابع حار)

الحصول المرض (و) كذا (لو مسح عليه ما عر ضا جاز) ايضا (و) كذا (لو مسح بثلاثة اصابع موضوعه) وضعا (غير ممدودة يحوز) ايضا لما قلنا (ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح) المسنون (ان يضع يديه) المراد اصابع يديه فيضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر (ويجاف كفيه ويمدهما الى الساق او يصع كفيه مع الاصابع ويمدهما جهة) وهو حسن والاول السنة كما فهم مما تقدم من الخلاصة (ولو مسح برؤوس الاصابع وجاف اصول الاصابع والكف لا يحوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا) لان البلة نصير مستعملة بمجرد الاصابة فاذا لم يكن متقاطرا صارت البلة المستعملة او لا مستعملة ثانيا في المرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلة التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي استعملت او لا وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن الماء متقاطرا لان العمل يقتصر فيه مالا يقتصر في المرض وهو تابع له فيؤدي ماء استعمل فيه تبعا لضرورة عدم شرعية التكرار على ان وقوع فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كاف في حواز العمل ولا يقاس عليه المرض لانه اقوى منه مع ان المسح على خلاف القياس (والمتحبان مسح باطن الكف) لانه المتوارث (ولو مسح بظاهر كفيه يحوز) للحصول المقصود ولكن خالف السنة (ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقين او من حواسهما) اي جواب الرجلين (لا يحوز) مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يحوز على ما سواه لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالاستداء من جهة الساق الى الاصابع فلا تنص لان الكيفية غير مقصودة بالدات بخلاف المحل لانه قد يقال كميته ايضا مقصودة بالدات اي المقدار فيسفي ان لا يحوز الاقتصار على قدر دات اصابع بالقياس من غير نص والله اعلم (وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بآلة) بالكسر بمعنى دال (بقيت على كفيه بعد التفسل يحوز) مسحه لان البلة الباقية بعد التفسل غير مستعملة اذا المستعملة فيه ماسال على العضو وانفصل عنه (ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بآلة بقيت بعد المسح لا يحوز) مسحه على الخف لان البلة الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل فيه ما اصاب الممسوح وقد اصابته (ولو) توضأ و (لم يمسح خفيه) لكن (خاض في الماء لآنية المسح) ولم تنفصل احدى رجليه او اكترها (او مسى في الحشيش المبتل بالماء) المناض عليه السقي (او بالمطر يجزيه) ذلك الخوض او السقي عن المسح قصدا للحصول المسح صما وعدم اشتراط البلة ولو كان الحشيش مبتلا بالمطل فقيل

لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف (وكذا اذا اصابه) اى اصاب خفه (المطر ينوب) ذلك الامر وهو الاصابة (عن المسح) وان لم يو (حلافا للشافعي) رحمه الله في ذلك صكه لان اليد عنده شرط في الوضوء والمسح جزء منه (وفي بعض الروايات) الباردة (لا يجزئه) ذلك بلانية عدنا ايضا (لانه) اى لان المسح (خلف) عن الفصل فاحتاج الى اليد (كالتيمم) وهذا غير صحيح لان التيمم لم يحتج الى اليد لكونه خلفا بل المعنى آخر وهو ما مر في التيمم (ومن ابتداء المسح) اى مدة المسح لان نفسه (وهو) والحال لانه (مقيم فساقر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام ولياليها) عدنا خلافا للشافعي واجد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت وآخر الوقت هو مسافر (ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم قام) يطر (ان كان) قد (مسح يوما وليلة او اكثر ليرم زرعهما وعسل رحليه) لانه صار مقيما فسقط ترخصه بالابلاع الى ثلثة ايام (وان كان) قد (مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة) لان هامة المقيم (ومن لس الجرموق فوق الخف مسح عليه) الجرموق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرهما فان كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف مقدار الفرض او كان مجلدا حلدا يستر الاصابع وطهر القدم فحينئذ يجوز المسح عليه سواء لبس وحده او فوق الخف كالذي من الاديم او الصرم وكذا الخف فوق الخف وهذا عدنا وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق لان الخف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تصب بالرأى قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحته خف لان الوطيفة كانت بالرجل ولم تكن بالخف وظيفة لبصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرموق بدلا عنه مانعا سرية الحدث اليه بل يجمع السراية الى الرجل وصار كخف ذي طاقين ولم تصب البدل بالرأى واعما نضبا اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحرج في الزرع المتكرر في اوقات الصلوات واما الحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن ثلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين والخمار ولا بى داود كان يخرج فيقضى حاجته فأتته بالماء فيمسح على عمامته وجرموقيه لا يقال كيف استدللت بهذا وانتم لا تحورون المسح على العمامة والخمار لانا نقول دلالة على حوار المسح على الجرموق تأيدت بدلالة احاديث المسح على الخفين الواصلة الى حد الثمرة منت بها واماد لاته على الآخرين فقد عارضت الدليل القطعي من غير وصول الى حد الثمرة ولا تأيده فلم يقتنا ثم تعميل اثمتا

بان الجرموق يدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جوار المسح على خف لبس
 فوق مخيط من كريات اوجوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه المسح لان الجرموق
 اذا كان بدلا عن الرجل وحل الخف مع حوازا للمسح عليه في حكم العدم فلان يكون
 الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كافى بالفاقة
 ويؤيده ان الامام الغزالي في الوحي والرافعي في شرحه مع التزامهما ذلك خلاف
 الامام ابي حنيفة في المسائل اوردا هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكائن متاخما
 انما يصرحوا به فيما اشتهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق
 من كونه حلما عن الرجل كذا اعاده المولى خسرو في الدرر شرح الدرر ولا يلتفت
 الى ما نقل في شرح الجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك اللبس
 تحت الخف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن العقه خارج عن الاصول لان
 قطعه ان كان ليصير كخف المحروق في عدم حوار المسح عليه فهو بمنزلة بدون
 خرق لانه لا يجوز المسح عليه وان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالخف فهو
 ليس بشرط والا لما جاز المسح على الجرموق ونحوه مع جيلولة الخف فانه اشد منعا
 للاتصال بالرجل ونهذا ظهر فساد قول من ايدى من الجهال بان حوازا مسح
 الخف على خلاف القياس فلا يقاس عليه ما لم يرد به نص فان هذا كما ترى بطريق
 الدلالة الراجعة لطريق القياس والا لما جاز المسح على المكعب والابود الزكية
 ونحوها لانها غير مخصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك المحيط قصدا حرام
 لانه اساعة المال من غير فائدة وهى منهي عنها ثم المسح على الجرموق انما يجوز
 اذا لبسهما قل ان يحدث بعد لبس الخفين (فان احدث) بعد لبس الخمين قبل لبسهما
 مسح على الخمين ولم يمسح (تم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين) لان
 البدلية تقررت للصف بالحدث قل لهما فلا تنقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عما
 تقدم ان الدليل لا يكون له بدل (ولو زرع احد الجرموقين) بعد المسح عليهما او خرج
 بلا قصد (فانه ان يزرع الاخر ويمسح على خفيه) وان شاء اعاد المسح على الآخر
 ومسح الخف الذى زرع جرموقه وفي روايات الاصل يزرع الجرموق الساق
 ويمسح على الخمين وفي التجريد انتقض المسح فيهما يعنى يزرع احدهما كذا في
 الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على مسح المزروع من غير اعادة المسح على غير المزروع
 وقال زفر يجوز ولا يسل مسح غير المزروع لانه لو مسح في الابتداء على احد
 الجرموقين وعلى احد الخمين يجوز اتفاقا فكذا في اللقاء ولما ان الانتقاض في
 الوطية الواحدة لا يتجزى والجرموقان كالخمين ولو زرع احد الخمين بطل مسح

على الآخر ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من عبارة المصنف (ولا يجوز المسح على
الجرموق المحرق وان كان) اى ولو كان (خفاء غير محرقين) قياسا على الخفين
(وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير) لخروجه عن المقصود والخف من
قطع المسافة بمتابعة المتى والخرق الكبير المانع عدنا (ما بين منه مقدار ثلث
اصابع) وعند مالك ما بين منه اكثر الرحل ثم الصحيح عدنا كون الاصابع المذكورة
(من اصابع الرحل) وهو ظاهر الروايات وفي رواية الحسن يعتبر ثلث اصابع من
اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع اذا لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان
عندها يعتبر ظهور الثلث التى عند الخرق (فان كان) الخرق فى الخف (اقل من ذلك
جاز) المسح عليه وقال رفر والشافعى واحمد لا يجوز وان قل لانه لما وح غسل
البادى وح غسل الباقي لعدم التجزى قلنا لان سلم وحوب غسل البادى لكونه بمنزلة
العدم لفته ولزوم الحرج فى اعتباره اذا غالب الخفاف لا تخلو عنه عادة والشرع علق
المسح بمسمى الخف وهو السار الذى تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه
بمخلاف المستل على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالخرق ولانه لا تقطع
المسافة به والخف مطلقا ما تقطع به (وان كان الخرق فى خف واحد قدر اصبعين
فى وضع) منه (او) فى (موضعين وفى) الخف (الاخر قدر اصبع) واصبعين كذلك
(جاز المسح) لان المانع كون قدر ثلث اصابع فى خف واحد فلا يجمع لو كان
فى الخفين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة فى احدى الرجلين وفوق الصف
فى الاخرى حيث يجمع وينع حوازال صلوة وكذا لو اكتشف ثمن كل من عضوين
كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويجمع لان المسح فى الخرق باعتسار عدم امكن
قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والخرق فى احدهما لا يمنع فى الآخر فلم
يكن المانع موحودا بخلاف النجاسة والاكتشاف فان المانع فيهما باعتسار حمل النجاسة
وكشف ربع العورة وهو موحودا والقطع فى اذنى الاضحية اختلف فيه واعلام
البوب يجمع كذا فى الخلاصة (وان كان الخرق) قدر اصبع مع الخرق قدر
اصبعين (فى خف واحد يجمع) فى الحكم للمناعة (ولا يجوز) المسح لو حود المانع
وهو قدر ثلث اصابع فى خف واحد (ويستترط) فى المسح (ظهور الاصابع بكما لها)
فى الصحيح خلافا لما اياه المرخصى من ان ظهور الااامل وحدها مانع
(ولو ظهر الايهام وهى مقدار ثلث اصابع من غيرها) اى من غير الايهام (جاز) المسح
لما قدمنا ان الخرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك الاصابع والاعتبار
اصغر الاصابع (ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتح) اى مقدار

ما يفتح منه (أقل من ذلك) القدر (لا يعم جوار المسح) لأن غير المسح ليس له حكم الحرق لعدم ظهور شيء منه لأن المانع انكشاف ما يجب غسله إذا كان قدر ثلث أصابع ولم يوجد (وكذا) الحكم (لوانفق خرزه) أي خرز الخنف (الأنه) أي الشأن (لا يرى شيء من قدمه) يجوز المسح لما قلنا (ولو كان) الشيء من قدمه والمراد به المقدار المقدر بحيث (يبدو) أي يظهر (حالة المشي) أي حالة رفع القدم (و) لكن (لا يبدو حالة الوضع يعم) حواز المسح لأن المعتبر حال المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع (و) كذا (الحرق) الكبير (إذا كان فوق الكعب لا يعم) لأن ستر الخنف لما فوق الكعب ليس بشرط لجواز المسح ولذا جاز المسح على المكعب وقال في فتاوى قاضي خان وما يقاله بالفارسية چاروق ان كان بستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخنف الذي يقاله بالفارسية پيش سد وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها اذا لیس مکعبا لا يرى من كعبيه او قدميه الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخنف الذي لاساقله (واذا اراد) المسح على الخنف (ان يخلع خفيه ويرفع القدم) من موضعه (من الخنف غير ان القدم في الساق بعد ان تقض مسحه) اجماعا (وان نزع بعض القدم عن مكانه) نقدا اختلف في مقدار ما ينقض المسح حيث نزع (عن ابي حنيفة) انه (اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخنف انتقض) المسح ذكره في مبسوط شيخ الاسلام لما قيل لأن العقب مقدار ربع القدم جزوا له رال ربع القدم عن محل المسح واكثره يقوم مقام الكل لكسبه لا يخلو عن شيء وقيل لانه حينئذ لا يمكنه متابعة المشي لأن بقاء العقب في الساق يعني عن مداومة المشي بخلاف ما اذا كان يخرج ثم يعود على ما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى (وفي بعض الروايات) عن ابي حنيفة ايضا (اذا صار) الزرع (بحال تعدد المشي المعتاد معه انتقض) المسح والافلاان المعتبر امكان متابعة المشي كما تقدم وفي رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد ان حرج اكثر القدم الى ساق الخنف انتقض المسح والافلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لأن لاكثر حكم الكل وقيل ينتقض بخروج نصف القدم (وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع) من ظهر القدم سوى اصابعها (لا ينتقض) المسح ايضا (وهو) أي هذا القول (رواية عن محمد بنه اخذ بعض المشايخ) بل قال في الكافي وعلايه اكثر المشايخ ووجهه ان مقدار فرض المسح باق في محل المسح فلا ينتقض والقييد مما سوى الاصابع في فتاوى قاضي خان قال رحل به خف

واسع الساق ان يقي من قدمه خارج الساق في الخلف مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه وان يقي مقدار ثلث اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع كله من القدم ولا اعتبار بالاصابع انتهى على ان كلمة الكل مطبقة على التعبير يظهر القدم والمفهوم منه

ماعد الاصابع (وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء) ينصب الماء اى خاض فيه ويرفعه اى دخل الماء فيه (ان ابل جميع احدى القدمين) يعنى ابتلا هو غسل (ينقض مسحه) وكذا الحكم في ابتلال الاكثر على ما تقدم في اول الفصل في اللحث مع الريلى من النقل عن الظهيرية ونقله اكثر التناوى كالحلاصة وغيرها وقال في الذخيرة وهو الاصح فلا بد من قبوله وليس له وحده الا وقوع الغسل صحيحا وعدم حواز الجمع بين المسح والغسل وكون الاكثر له حكم الكل ويلزم منه ان لا يكون المسح رخصة اسقاط كما اورده الريلى وتقدم (رجل اخرج عقبه من عقب الخلف الا ان مقدم قدمه في) قدم (الخلف) اى في (موضع المسح) ان مسح ما لم يخرج صدور قدميه عن الخلف) اى عن موضع القدم منه (الى الساق) اى الى اول حد الساق وهذا موافق لقول محمد لان صدر القدم مقدار ثلث اصابع فادام في قدم الخلف فحل فرص المسح باق وان كانت عبارة المصنف لا تخلو عن تسامح (وذكر في بعض المواضع) من التناوى (ان كان صدر القدم في موضعه) ولكن (العقب يخرج) من عقب الخلف (ويدخل لا ينقض مسحه) وهو ظاهر وما تقدم عن اى حنيضة من الانتفاض عند خروج اكثر العقب الى عقب الخلف فاعا هو فيما اذا رجع لا فيما اذا خرج بنفسه ثم عاد ذكره في النهاية وغيرها (و) كذا (لو كان الخلف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج) الى ساق الخلف (واذا وضع) القدم (عاد العقب الى موضعها لا ينقض) المسح (وكذا لو كان اعرج يمسى على صدور قدمين وقد ارتفع العقب عن موضعه المسح (و) روى (عن محمد) انه قال (خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخلف من خرقة) او من غيرها (غير مفتق) ذلك الشيء الذى هو بطانة حال كونه (مخرورا في الخلف) فخرورا حال من الصمير المستتر في مفتق او من الصمير من الخبر وهو من خرقة ويجوز فيراء غير الحركات الثلاث وكذا في بعض النسخ مخروز بغير الف بعد الراى يجوز فيه الرفع والخفض (جاز المسح) عليه حيث لم يكشف محل المسح مقدار ثلث اصابع (كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والعماسوة) بل الرأس (و) لاعلى (البرقع) بل غسل الواحد وهو

يضم اوله وثالده التي الذي تجعله المرأة على وجهها محروفا ما يحاكي عينيها منه
 (و) لاعلى (الفقارين) بدل غسل اليدين والفقار يضم العاف وتشديد الماء ما
 يلبس في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك وانما لم يجز المسح على هذه الاشياء
 لان الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الاشياء كلورد
 في مسح الخنف من الثمرة ليجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل او المسح
 اليها كفي الخنف وليست كالخنف في الحرج فتحقق به بطريق الدلالة (ويجوز
 المسح على الجائر) ونحوها كخرقة المرحمة والجائر جمع حيرة وهي ما يشد على
 العظم المكسر من العيدان (وان شدها) اي ولوشدها (على غير وضوء) لما روى
 الدار قطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجائر
 وضعفه ابي عارة محمد بن احمد بن مهدي قال ولا يصح هذا قال المديري وصح عن
 ابن عمر المسح على العصاة موقوفا عليه وساق بسنده ان ابن عمر تروضا وكفه
 معصومة فمسح عاها وعلى العصاة وغسل سوى ذلك قال الحافظ ابو بكر
 احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والموقوف في هذا كالرفوع لان
 الابدال لاتنصب بالرأى وروى ابن ماجة عن زيد بن علي عن ابيه عن جده
 الحسين بن علي بن ابي طالب قال امكسرت احدي رندي فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم فامرني ان امسح على الجائر وفي اسناده عمر بن خالد
 الواسطي متروك لكن الحكم يجمع عليه لكان الحرج ولزوم الصبر في الغسل بلا فرق
 بين شدها بوضوء او بدونه فلا يصح ضعف الحديث بالنسبة اليها بعدما جمع عليه
 الائمة المجتهدون رحمة الله عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يربدا الله ليحمل
 عليكم من حرج (فان سقطت) بعد المسح (من غير براء لم يبطال) المسح لبقاء سبب
 شرعيته (وان سقطت عن براء بطل) المسح لثبوت ان غسل ماتحتها كان واجبا
 حتى لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستئناف ولا يجوز الساء لانه تين ان الغسل
 كان واجبا ما حدث السابق كافي التيم (والمسح على الجائر اما يجوز اذا لم يقدر)
 على الغسل ولا (على المسح على المرحمة) نفسها (ان كان) الماء (يضرها) من الغسل
 ومن المسح (اما اذا كان) لا يقدر على الغسل (و) لكن (يقدر على المسح على) نفس
 (الفرقة فلا يجوز له) المسح على الجيرة ونحوها لعدم الصلوة والحرج (قال
 برهان الدين) صاحب المحيط بعد ما ذكر هذا الفيد عن ابي الحسين بن الحاصر
 السقي (ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غفلون) اي يطون انه اذا اصرها
 الغسل يجوز المسح على الجيرة او الخرقه ولو لم يصر المسح على نفس المرحمة وهو

غير جائز لانه لا يبعد الى الاعد مع امكان الاقرب والمسح على نفس البشرية
 اقرب الى الغسل من مسح الجيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان
 (وان ترك المسح على الجيرة) والحال ان (المسح) عليها (لا يصح جار) له الترك
 (عند ابي حنيفة خلافا لهما) فانهما قالا لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا
 بذلك والامر بالوجوب وله ان الفرعية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع
 لا يقال كسقط الغسل بالاجماع فقد وحب المسح بالاجماع لاننا نقول لانهم لا يجمعون على
 وجوب المسح مع مخالفة الامام الاعظم لانه ليس فيه اجماع من تقدمه والصحيح من
 مذهبه انه ليس بفرض ذكره في تجريد القنوري وقوله في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع
 الى قوله لانه لم يشتهر عنه شهرة نقبضة ولعل ذلك معنى ما قيل ان غيره رواه في
 التحميس الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وشرح الريادات انه ليس بفرض عنده
 (واما الاستيعاب) في مسح الجيرة (مسرط عبد البعض) قال قاضي خان وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة (وبعضهم) كسح الاسلام خواهر رادع وغيره (قالوا اذا مسح
 على اكثرها جار) واليه مال صاحب الهداية وقال ذكره الحسن وصححه في الكافي
 قال للتايدى الى فساد الجراحة يعنى لو شرط الاستيعاب لا حتم الى الاستقصاء
 في ابطال البلل الى جميع احزاء الخرقه ونحوها فيؤدي الى نفوذ البلل الى الجراحة
 والفرض ان الدالة تصرفها ولذا جاز المسح على العصاة فيعصى الى افساد الجراحة
 فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثر اذ لا يلزم ذلك الاستقصاء للمخرج ثم كذا الروايتين من
 لروم الاستيعاب وعنده منسوب الى الحسن قال شيخ الاسلام في مسوطه لم يذكر
 هدا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء الحسن بن ريدان مسح على اكثرها حرا وان
 مسح على الصنف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسخة قاضي خان رواية الاستيعاب
 اليه (ويكتفى) في مسح الجيرة (بالمسح مرة واحدة) كسح الرأس ومسح الخنف
 (هو الصحيح) لان المسح لم يتسع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى بقول البعض
 يشترط التكرار الا ان تكون الجراحة في الرأس لانه حينئذ بمنزلة الغسل قلنا
 مسح الرأس ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار (ولو كانت الجراحة
 في موضع الغسل وليس تحت جميع الجيرة) ونحوها (جراحة) وبصر عليه جعل
 الجيرة مقدار الجراحة فحسب (جاره المسح على كل الجيرة) ما تحت حراحة وما ليس
 تحتها (نعا لوضع الجراحة) لان الجيرة والعصاة لا توضع على وجه تأتى على
 موضع الجراحة فحسب بل تكون على ماحول الجراحة ايضا فتحقق الصرورة
 الى حوار المسح على الرائد على الجراحة ايضا اذا كان يصبره حلها للغسل غير موضع

الجراحة وان كان لا يضره ذلك مسح على ما فوق الجراحة وعسل ما حولها لان
 المسح للضرورة فيقدر بقدرها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجيرة وعصاة
 المصادة والقروح والجراحات ثم المسح على الجيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيحوز
 ان يجمع مع الغسل ولا يجوز ان يجمع مع المسح ولا ينوقت بوقت فلو كان باحدى
 رجليه قرحة فشدّها ومسح عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس بجمعين الغسل
 والمسح فلو نلس الخف على الصحيحة ثم احدث لا يجوز له ان يمسح على الخف
 لانه يكون جمعاً بين الغسل والمسح فان لبس الخف عليهما جاز للمسح على الخفين
 لانه لبس الخف عليهما بعد الغسل (ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب
 او دونها) اى دون الكعب لجواز تكبيره وتأنيته (فان عسل موضع القطع) فرض
 فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة (ولس خفيه) ثم احدث (يضر ان كان
 بقى من ظهر القدم) المقطوعة (مقدار ثلث اصابع او اكثر يمسح) على الخمين
 (والا) اى وان لم يكن بقى من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع (يفسهما)
 اى كلتا الرجلين (لا) اى الثانى (وحب عسل) الموضع (المقطوع) ولا يجوز
 المسح عليه على الخف لقصانه عن المقدار المفروض واذا حب عسل المقطوع
 وحب غسل الرجل الصحيحة ولا يجوز المسح عليها على الخف لئلا يلزم
 الجمع بين الغسل والمسح (وان كان مقطوع الاصابع) من احدى الرجلين او كلتيهما
 (وبعض خفه خال عن القدم) فمسح على الخف بطر (فان وقع المسح) على الخف
 (على المفسول) اى ما بقى من القدم اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه القدم
 من الخف حال كون المسح عليه (مقدار ثلث اصابع جار) المسح لو حود مسح المقدار
 المفروض (والا) اى ان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الوضع الذى فيه
 القدم من الخف (فلا) يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع ابتداء
 لكون ما بقى من القدم اذ ذاك عند رأس الخف ثم زال عن ذلك المكان وصار في موضع
 بحيث يكون مسح ما عليه من الخف دون قدر ثلث اصابع انتقض المسح ولم اعادته
 على المحل الذى فيه القدم مقدار ثلث اصابع (وكذلك الحكم على هذا التفصيل
 اذا كان الخف واسعاً وبعضه خال عن القدم) والحاصل ان مقدار العرض يعتبر
 من القدم لان الخف فان وقع بتمامه على القدم جار وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز
 ولو كان تماماً او زائداً على الخف لفضله عن القدم (رحل توشاً ومسح على
 الجيرة) وبس حبه تم احدث قبل ما برئت فتوشاً يمسح على الجيرة والخمين لان
 طهارته كاملاً ما لم يترأ حتى جاره امامة الاصحاء (فان احدث بعد ما برئت لا يمسح لانه

لبس الخمين على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيحاني) وذلك لانه عبد البر بنين
 انه كان محدثا عبد اللبس والتين يؤثر فيما انقضى كما يؤثر في الباقي وتحقيقه ان الحكم
 البابت بطريق التين هو ما يكون ثوته في الحال ثبوته في الزمن السابق حكما
 والعرق بينه وبين البابت بطريق الاستناد ان الثالث والتين يمكن الاطلاع عليه
 دون الثالث بالاستناد والتين يظهر اثره في الحال وفيما مضى والاستناد يظهر اثره
 في الحال دون ماضى مثاله الماسح على الخف لو سبقه الحدث وهو في الصلوة فذهب
 للوضوء فتمت مدة مسحه في اثناء ذلك جازله ان يتم وضوءه ويأتي لان حدثه بسبب
 تمام المدة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسح فلم يظهر تأثيره في مقدار
 ماضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اداء جزء من الصلوة حتى يفسدها
 فينبى وكذا التيميم سبقه الحدث فانصرف ليتيم فوجد الماء وقدر على الوضوء
 فانه يتوضأ ويبنى ثبوت عمل الحدث السابق بطريق استناد بخلاف ماسح
 الجيرة لو سبقه الحدث فذهب للوضوء فسقطت جبرته عن برء حيث لا يجوز له
 الساء لسوت عمل الحدث السابق بطريق التين فآثر فيما مضى من الصلوة
 كذا ذكر هذا العرق السيج حافظ الدين في المستصفي عن استاذة حميد الدين
 الصرير رحمة الله عليهما الا ان في جعل الانتقاض بسقوط الجيرة عن برء
 من قيل التين اشكالا لبس هذا موضع ذكره وينبغي ان يفيد تأثيره
 ها في المقصى بالمقصى من وجهه كافي صورة العرق دون المقضى من كل وجه كما اذا
 سقطت الجيرة عن برء بعد تمام الصلوة فان التين حينئذ لا يؤثر فيها فلا
 تبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستثناء لسقوطها عن برء في اثناء
 الصلوة (واذا كان الشقاق في رجله) او في يده (فجعل فيه الدواء) كاللهم
 ونحوه (او اشحم يمر الماء فوق الدواء) وحويا ان لم يكن يضره (ولا يكفه
 المسح) لعدم الضرورة (وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء)
 بنفسه (يطلعين بغيره حتى يوضئه) استحسانا عند ابى حنيفة وحويا عندهما
 (فان لم يمتنع وتيمم) وصلى (جازت صلوته عند ابى حنيفة) خلافا
 لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول
 عن النحاسة ووجد من يوحده ويحوله يجب عليه الاستعانة عندهما لاعده
 والاصل ان المكلف لا يعتبر قادرا بقدرة غيره عده لان الانسان انما يعد قادرا
 اذا اختص بحالة يتهيأه العمل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدرة غيره ولهذا
 اذا بذل الابن لايه المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجبت عليه كفارة وهو

معسر فبذل له انسان المال لا يجب عليه قوله وعدهما تست له القدرة بآلة
الغير لان آتته صارت كآتته بالاغاة كذا في سرح الهداية للسبح كل الدين
ابن الهمام (فان لم يجد من يوضئه) بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به
فانى (جارت صلوته بلا خلاف) لتحقق العجز من كل وجه (اما المسح
على الجوارب) جمع جوارب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما
يسمى حما وفي القاموس هو لفافة الرجل فكأنه تفسيره باعتبار اللغاة لكن
العرف خص اللغاة بما ليس بمحيط والجوارب بالمحيط ونحوه الذي يلبس
كالبس الخف (فلا يجوز عند ابى حنيفة الا ان يكونا مجارين) اى استوعب
الجلد ما يستر القدم الى الكعب (او متعلين) اى حمل الجلد على ما يلى الارض مهما
حاصه كالعل للرجل (وقال يجوز) المسح عليهما (اذا كانا متخمين لا يشقان) قال
في المغرب شفا الثوب اذ ارق حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومده اذا كانا متخمين
لا يشقان ونفى الشفوف تأكيد للثبوت واما يشقان فخطأ انتهى قيل اى خطأ
في هذا الموضع وليس بخطأ مطلقا فانه يقال شفا الماء بالوب يشفه من باب صرب
اى جففه لكن في فتاوى قاضى حان ذكر كلا القطعين يتف وينشف ثم قال معنى
قوله لا يشقان اى لا يجاور الماء الى القدم ومعنى قوله لا يشقان اى لا ينشف الجوارب
الماء الى نفسه كالاديم والصرم انتهى فحمل معنى الشف نفوذ الماء الى
القدم ومعنى الشف جذب الجوارب الماء الى نفسه فيجند كلا العينين صحيح
قريب من الآخر فان الجوارب اذا كان بحيث لا يجاوز الماء منه الى القدم فهو
عمزة الاديم والصرم في عدم جذب الماء الى نفسه الا بعدلت اودلك بخلاف
الرقيق فانه يجذب الماء ويصده الى الرجل في الحال وحده قول الامام ان المسح
على الخف على خلاف التماس فلا يصلح الخاق غيره به الا بطريق الدلالة وهو
ان يكون في معنى الخف ومعناه الساتر لحال العرض الذى هو بصدد متابعة المتى فيه
في السفرو غيره للقطع بان تعليق المسح الخف ليس لصورته الخاصة بل لمعاه لزوم
الحرص في الروع المتكرر في اوقات الصلوة فوقع عنده ان هذا المعنى لا يتحقق الا
في العمل فليكن يحمل الحديث وهو ما روى الترمذى وصححه من حديث المعيرة انه عليه
السلام مسح على الجوربين والعلين هذا ان سلم تصحيح الترمذى والا فقد نقل
تضعيفه عن الامام احمد وابن مهدي وسلم قال الووى كل منهم لو انعرد قدم على
الترمذى مع ان الجرح مقدم على التعديل لكنهما يقولان قد تحقق ذلك المعنى
في التخيئين مع ان فرض المسئلة فيما اذا تحقق فتخصيص الجواز بوحود العمل

حينئذ قصر الدليل من الحديث والدلالة عن مقتضاه بعير سبب فلدا قال المصنف
 تعا لصاحب الهداية وغيره (وعليه) اى على قول ابى يوسف ومحمد (الفتوى) قال
 (فى الدخيرة وقيل رجع ابو حبيبة الى قولهما فى آخر عمره) على ما روى انه لما مرض
 مسح على الجوربين من غير نعل وقال لعواده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على
 رجوعه (و) حد الجورب (النجينين ان يستمسك) اى يثبت ولا يندل (على الساق
 من غير ان يشد بشئ) هكذا فسر وه كلهم وينبغى ان يقيد بما اذا لم يكن ضيقا فانا شاهد
 ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير شد ولو كان من الكرياس والحد بعد
 حذب الماء كافى الاديم على ما فهم من كلام قاضى خان اقرب وبما تصممه وحده الدليل
 وهو ما يمكن فيه متابعة المشى اصوب قال نجم الدين الراهدى فان كان ثخيبا يمشى
 معه فرسحا فصاعدا كجوارب اهل مرو وعلى الخلاف انتهى وفى الخلاصة ان كان
 الجورب من التعر فالصحيح انه لو كان صلبا مستمسكا يمشى معه فرسحا او فراسخ
 على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذى ينبغى ان يعول عليه ولدا قال (ويجوز
 المسح على الخفاف المتحدة من اللبود التركية لا مكان قطع المسافة بها) حتى قالوا
 لو شاهد ابو حبيبة صلاتها لافنى بالجواز لشدة ذلكها وتداخل اجرائها بذلك
 حتى صارت كالجلد العليظ واجمعوا على حواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم
 هذا وقد ذكر نجم الدين الراهدى عن شمس الاثمة الحلوانى ان الجوارب خمسة
 انواع من المرغزى والعزل والشعر والجلد الرقيق والكرياس قال ودكر التفاصيل
 فى الاربعة من الثخين والرقيق والمعل وغير المعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس
 فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى ويحوى فى التاتار حانية عنه والمراد من
 التفصيل فى الاربعة ان ما كان رقيقا لم يجر المسح عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا
 او متعلا او مبطلا وما كان ثخيبا منها فان لم يكن مجلدا او متعلا او مبطلا فمختلف فيه
 وما كان فلا خلاف فيه فعلم من هذا ان ما يعمل من الجوخ اذا جلد او نعل او بطن
 يجوز المسح عليه لانه احد الاربعة وليس من الكرياس لان الكرياس بالكسر اسم
 للسوط من القطن الابيض قاله فى القادوس قال وهو معرب فارسية بالفتح ولكن يلحق
 به كل ما كان من نوع الخبط كالكتان والابرشيم ونحوهما بخلاف ما هو من الصوف
 ونحوه والجوخ من الصوف والمرغزى قطعا فهو داخل فيما يجوز المسح عليه لو كان
 ثخيبا بحيث يمكن ان يمتى معه فرسخ من غير تجليد ولا تعيل وان كان رقيقا فمع التجليد
 او التعيل ولو كان كباير عم بعض الناس لا يجوز المسح عليه لما يستوعب الجلد جميع
 ما يسترا القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرياس فرق لا يقال بل الكرياس لا يجوز

المسح عليه ولو مجلدا لما تقدم من قول الحلواني واما الخامس فلا يجوز المسح عليه
 كيف ما كان لاننا نقول قوله كيف ما كان عائد الى قوله المنعل وعبر المنعل والمبطن
 وغير المبطن واما المجلد فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة بجواز المسح على المجلد
 من الكرياس حيث قال ويمسح على الجرموق فوق الخف فان للسهما وحده لا يمسح
 عليهما ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر القدمين
 ثم قال وقوله لا يمسح اذا كان اسفله من الكرياس فان كان من الصرم او المجلد يجوز
 فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس وحده من غير خف فان كان اسفله من
 الكرياس لا يجوز المسح عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدمين
 وان كان من المجلد جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرياس المدبوس بدون خف وبين
 الجوب منه في الحكم فلم انما لبس في الرجل وليس تحته خف اذا كان كرياسا
 قد استوعب الاديم ما يسترا القدم منه يجوز المسح عليه حوربا كان او حر وفاقا والجوح
 غير الكرياس لانه من المرغى او الغزل وهما معدودان في الاربعة التي ذكرها
 الحلواني وذكر فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجوب من مرغى
 وصوف لا يجوز المسح عليه عندهم يعني اللثة ثم قال فان كان الجوب من عزل وهو
 رقيق لا يجوز المسح عليه يعني عندهم ايضا ثم قال وان كان ثخينا متمسكا ويستتر
 الكعبين ستر لا يبدو للناظر فعلى هذا الخلاف يعني بين الامام وبينهما ثم قال
 واجمعوا انه لو كان معلا او مطا يجوز المسح عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز
 المسح عليه فانظر كيف ذكر المنعل والمبطن بعد ذكر الجميع قل ذكر الكرياس
 ليشتمل الحكم ما تقدم جميعه دون الكرياس لانه ذكره بعد ذلك ولم يذكر المجلد
 لانه يفهم من المنعل بالاولوية ولئلا يفهم من ذكرني الجوار عن الكرياس بعد ذلك
 انه لا يجوز عايه وان كان مجلدا فيكون ما قصا في المعنى لما ذكره بعد ذلك في الجرموق
 على ما قدمناه فثبت بهذا كله جواز المسح على الجوب من الجوح اذا كان معلا
 او مطا بحيث يمكن ان يمشى معه فرسخ ثبوته لا شبهة فيه ولت شعري من منعه ماذا
 يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجوب اذا فعل ان قال لا يجوز
 المسح عليه ايضا فاي حورب الذي يجوز المسح عليه من معلا ام ذكروا هذا الحكم
 سدى وليس له في الخارج وجود وان قال يجوز فقد خرج عن قضية النقد حيث
 جوزه على ما يمكن ان يفهم فيه الاصح من الصحافة ولم يميز على ما لا يبعد فيه الماء
 الا بعد حين من الصعقة فان قال ذلك مخصوص عليه لانه هو الجوب المتعارف
 قلنا بعد التسليم فاي غريب عنك طريق الدلالة على ان لنا ان لا نسلم لما مر من نقل

العلماء من عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما مرادهم بالجورب الذي يمسح عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما مرادهم بالخف ايضا والجرموق وبالمكعب بل بكنيز من الموضوعات القوية والاصطلاحية وهذا تشكك ناشئ من الوسوسة وما ذكر في التاتار خاتبة علامة المحيط من قوله ثم بين المشايخ اختلاف في مقدار العمل الذي يكفي لجواز المسح قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما يلبس باطن كف القدم جاز المسح وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون الاديم الى الساق ليكون ظاهرا قديمه وكعباه مستورين فلا يخفى ان هذا القول الاخير يخالف لسائر الكتب المعتمدة في تفسير العمل ومخالف لجميع الروايات في اشتراطه اما التحليل او التنعيل فانه يقيد ان التنعيل غير التحليل وعلى هذا القول لافرق بينهما فلا يعتبر ولا يعمل عليه ثم ذكر في التاتار خاتبة قال شمس الائمة الحلواني سألت الشيخ الامام الاستاذ عن تفسير الجورب المعل عند ابى حنيفة اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس حرره على حواربهم او اراد به الصرم الغليظ نظير الصرم الذي يكون على حوارب اهل مرو فقال ان كان الجورب المعل كجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقعة الجورب وعلظ العمل جار المسح انتهى وهو يؤيد ما ذكرنا فان المراد بالعمل الغليظ هو السحيان فانه التعاد في جوارب الصبيان التي يمشون عليها ثم بعد هذا كله فلو احتاط ولم يمسح الا على ما يستوعب تجليده ظاهرا للقدم الى الساق كان اولى واكن هذا حكم التقوى وهو لا يمنع الجوارب الذي هو حكم الفتوى والله الموفق

﴿ فروع ﴾

واذا تمت مدة المسح لم يزرع الخفين وغسل الرجلين لان مع الخف مراية الحدث الى الرجل فنيا في الحديث المتقدم ذكره فاذا انتهت الفاية زال الميع جعل الحدث السابق عمله وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئا لانها قد غسلت ولم يطرأ عليها حدث وكذا الحكم اذا نزع قبل تمام المدة وفي فتاوى قاضي خان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يحد ماء يمضي على صلوته اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يقيم ولا حظ للراحين من التيم ومن المشايخ من قال تعدد صلواته والا اول اصح انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الذي يطهر صحة القول بالفساد لان الترع قدر منع الخف بمدة فيسرى الحدث بعدها اذ لا يقاء للطهارة مع الحدث فكما يقطع عند وجود الماء يغسل رجليه يقطع عند عدمه

لتيتم لالارجلين فقط ليلزم رفع الاصل الخلف بل لكل لان الحدث لا يتجزى
 فيصير محدثا بمحدث القدمين وان كان بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كن
 غسل اتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فانه يتيم لالرحين فقط والالكان جمع
 الخلف والاصل ثابتا في كثير من الصور بل للحدث القائم به فانه على حاله ما لم
 يتم السكك وهذا لان التيم ان لم يصب الرجل حسا لکنه يصيبها حكم الطهارة
 عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا ما ذكر في حوامع الفقه والحيط من انه انما ينزع
 اذا تمت المدة اذا لم يخف ذهابهما من البرد فان خافه فله ان يمسح مطلقا فيه نظرا فان
 خوف البرد لا اثر له في منع السراية كما ان عدم الماء لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع لكن
 لا يمسح بل يتيم لخوف البرد انتهى وهو التحقيق الحقيق والتدقيق الذي ليس
 للعدول عنه طريق والله در القائل كم ترك الاول للآخر والله الموفق

فصل في نواقض الوضوء

لما ذكر الطهارة الحكيمة اصلا وخلها وآلة شرع بذكر ما يعرض عليها فيزيلها
 والنواقض جمع ناقصة والمراد بها العلة الناقصة والنقص متى اصيف الى الصور
 يراده اطل تالينها ومتى اضيف الى غيرها يراده احراجه عما هو المطلوب منه
 (المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السيلين) والمراد من المعاني العلة والمراد
 بما خرج خروجه لاعميه لان عيمه ليس بمعنى ولا يكون علة الانتقاض لان العلة
 عارة عن معنى يحل بالحل لاعن اختيار فيتعبه حال المحل قاله الشيخ حافظ الدين
 النسفي قال الشيخ كالدين بن الهمام الطاهر ان الناقض هو الجنس الخارج
 لا خروجه المحرج للجنس عن كونه مؤثرا للنقص مع ان الضد هو المؤثر في رفع ضده
 وصفة الحاسة الراضة للطهارة اما هي قائمة بالخارج وغاية الخروح ان يكون علة
 تحقق صفة شرعية اعني صفة العجاسة فانها شرعية وذلك لا يضر اذ بعد تحققها
 عن علتها هي المؤثرة للنقص ثم هو ظاهر الحديث ما للحدث قال ما يخرج من السيلين
 ولم يوجد ما يوجب صرفه عن ظاهره فالناقض الخارج الجنس والخروح شرط
 عمل العلة وعلة لها نفسها لانه علة تحقق الوصف الذي هو العجاسة والام يحصل
 لاحد طهارة فاضافة النقص الى الخروح اضافة الى علة العلة انتهى وقد حاول
 رحمه الله التحقيق الا انه في كلام الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا تصلح ان
 تكون علة ولذا اجمعوا على ان قولنا لولا زيد لا كرمك معناه لولا وجود زيد لان
 حمل الذوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة العجاسة التي تحققت في العين والخروح

غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكمية بوجه اذ تحققها لا يتقدم على زوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في ازالتها لما تحققت مع ثباتها في المحل بل الخروج علة او حود صفة النجاسة في العين الخارجة و علة لزوال الطهارة الحكمية عن البدن الذي حصل الخروج فيه وبهذا ظهر ان قوله ان الخروج مخرج للنفس عن كونه مؤثرا غير صحيح لانه لم يكن نحاسا قل الخروج على انه كلما قض لقوله انه تحقق النجاسة وقوله مع ان الضد هو الموثر الى آخره قلنا ان سلم فالضد هو النجاسة الحكمية وهو خروج تلك العين لا عينها فانها قلة غير نجسة ومعه هي نجاسة حقيقية لاحكامية وكلاما في الحكمية على انه في حيز المسح بل وحوود الصد في المحل مؤثر في رفع ضده عنه لا ان عين الضد مؤثرة في رفع الصد وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره ممنوع بعد القطع بان تلك العين لا تصلح للعلية والمحاذ الطاهر غير عزيز في كلام الشارع سيما في موضع اللبس ولا اشتباه ثم لما كان المراد من السيلين القبل والدبر وكلمة معامة وقد دخلت عليها كل فاقصت شمول كل فرد مما يخرج من السيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد منهما لا منهما معا داخل في ذلك العموم الريح من العل فلذا خصصه بقوله (وان خرج من قبل الرجل والمرأة ريح مئة الصحيح انه) اي الوضوء (لا يثقب ذكره في المحيط) لاختلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل اذ لم تكن مئة اما المنة فقل نقض والصحيح انها لا تنقض هذا هو المفهوم من المتن ومن كلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه قاضي خان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المنة ولا خلاف في عدم النقض في غيرها لانها غير مبيعة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الريح نفسها ليست نجسة وانما تنجس لمرورها على محل النجاسة (وان خرج) الريح (من المنة) وهي التي انقطع الخبا بين قلبها ودبرها فاقص المسلكان فعن محمد (يجب عليها الوضوء) وبه اخذ ابو حمص البخاري الاحتياط (ودكر في جامع قاضي خان) وكذا في الهداية وغيرها وهو قول الكرخي انه (يستحب لها ان يتوضأ) لاحتمال مع ان طهارتها ثابته يقين فلا تزل والشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو العالب يرحم انها من الدبر وقيل ان كان ممنوعا او متنا نقض والا فلا وفي الخلاصة ولو خرج من الدبر ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاص لا وضوء عليه (وكذا الدود والحصى اذا خرج من احد عذتين الموضعين) اي الدبر والقبل (عليه الوضوء) لاستنعا الرطوبة وهي حدث في السيلين

وان قلت بخلاف الريح (وان حرج الدود من الفم او الاذن او من الجراحة لا ينقض) اما من الجراحة فلان الدودة طاهرة وكذا ما عليها من الالة لانها ليست حدثا لقتلها وعدم قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا من جراحة واما ما خرج من الفم فكذلك هو من الجراحة ان لم يكن من الجوف واما ان كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليها قليل لا يعلاء الفم فلا يكون حدثا بخلاف ما يخرج من السيلان لان ما يستتبعه حدث وان قل ولم يكن في قوة السيلان لعدم اشتراط ذلك في ناقضية الخارج منهما (وان ادخل المحققة) دبره (تم اخراجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض) ادخالها الوضوء لان الناقض ما يخرج لا ما يدخل وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج غير الذكر (و) لكن (الاحوط ان يتوضأ) لاحتمال خروج شيء خفي فان التلوث غالب وعدمه في غاية الدقة بل لا يكاد يوجد وكل شيء غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه ثلة لانه التحق بما في البطن ولذا يعسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا (وان اقطر الدهن في احليله معاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما) ذكره في الاحتناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضي خان في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه وذلك لانه لم يستتبع شيئا من النجاسة اذ ليس في قصبة الذكر نجاسة يحتمل ان يخرج مع الدهن وهي ليست بنجاسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا لابي يوسف وهو الموافق لخلافه في سواد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار في الاحليل عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقول محمد مضطرب هناك فيحتمل انه مضطرب هما ايضا ولا خلاف ان الاقطار في المرح الداخل يفسد الصوم وخروجه ينقض الوضوء وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من انفه او اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان عاد من فمه نقض لانه لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف وهو موضع النجاسة وفي الاول ينزل من السماغ وهو ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض كذا في فتاوى قاضي خان وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخلو عن نظر فان كثيرا من النائم وغيره ينزل من الدماغ الى الخلق من دون وصول الى الجوف (وان احتشى) الرجل (احليله بقطة حوفا من حروح البول) والحال انه (لولا) ذلك (القطن) الذي احتشى به (لكان يخرج منه البول فلا بأس به) ولا كراهة بل يستحب ان كان يريه الشيطان ويجب ان كان لا يقطع مقدار ما يتوضأ ويصلى الاله وكذا الحكم لواحتنى دبره (ولا ينقض

وضوءه مالم يظهر البول على (طاهر) القطة (لعدم الخروج) وان غاب
 القطة ثم اخرجها او خرجت (هي بعسها حال كونها) رطبة انتقض (وضوءه لخروج
 النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن بخلاف ما يثبت في الدبر فان خروجه يقض وان لم تكن عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء
 وهي محل القدر بخلاف قصبه الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدر بعدما
 احتقن به يقض بلا خلاف كما يفسد الاحتقان فيه الصوم بلا خلاف (وان
 ابتل الطرف الداخل) من القطة (ولم ينفذ) اللل الى الطرف الخارج منها
 (لم ينتقض) وضوءه لما تقدم (وان سقطت) بعد ادخال طرفها
 (ان كانت رطبة انتقض) وضوءه (وان كانت ياسة لم ينتقض وكذا الحكم
 في كرسف النساء) وهو القطة التي تحتش بها المرأة فرجها وهو في الاصل
 اسم للقطن مطلقا (اذا سقطت) ان كانت رطبة انتقض وان كانت
 ياسة فلا (سواء كان الكرسف في الداخل او في الخارج وان كانت احتشت
 في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقض) وضوءها سواء (نفذ)
 اللل الى خارج الحشو (ولم ينفذ) لتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو
 المعتر في الانتقاض لان الفرج الخارج عملة القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبه
 الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك مما يخرج من الفرج الداخل الى
 الفرج الخارج وان لم يخرج من الخارج (واما اذا احتشت في الفرج الداخل)
 فحيث (ان بعد اللل الى خارجه) اي خارج الحشو (انتقض) الوضوء
 (والا) اي وان لم يعد الى خارجه (فلا) ينتقض كقبي حوا لاجليل هذا الذي
 مضى كان في الخارج من احد السيلين (اما) المحس (الخارج من غير
 السيلين فيوجب انتقاض الطهارة) ايضا (عدنا على التفصيل) الذي سيدكر
 (خلافا للسافعي) وماك وذلك (كالقئ والدم ونحوهما) من القيح والصديد
 لما روى الدارقطني من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء من كل دم
 سائل ورواه ابن عدي في الكامل من طريق اخرى وقال لانفعه الامن حديث
 احمد بن فروخ وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال ابن ابي حاتم
 في كتاب العلل فذكرتها عنه ومحمد عندنا الصدوق وقد تأيد بحديث البخاري
 عن عاتبة جاءت فاطمة بنت ابي حنيس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله اني امرأة استخاض فلا طهر اذ ادع الصلوة قال لا نماذك عرق وليست
 بالحبصة فاذا اقلت الحبصة فدعي الصلوة فاذا ادبرت فاغسلي عك الدم

قال هشام بن عروة قال ابى ثم توضىء لكل صلوة حتى يحىء ذلك الوقت ففي قوله
 عليه السلام انما ذلك عرق وفي بعض الروايات دم عرق مع امره لها بالتوصي
 لكل صلوة اشارة الى ان لخروج دم العرق تأثيرا في نقض الطهارة واعتراض
 بان لفظ توصيء من كلام عروة ودفع بان المحاطب لها هو النبي صلى الله عليه وسلم
 لا عروة حتى يكون من كلامه وانما هو ناقل لكلامه عليه السلام لها وقد رواه
 الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولم يقطعه وتوضىء لكل صلوة حتى يحىء
 ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجة عن اسمعيل بن عياش عن ابن حريش عن ابن
 ابى مليكة عن عائشة قال عليه السلام من اصابه في اورعاف او قلس او مدي
 فيلصرف فليتوضأ ثم يلين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني
 تم يلين على صلوته ما لم يتكلم واختلف في ابن عياش والحاصل فيه انه يحتج بحديثه
 من طريق الشاميين لا الحجازيين واخرجه البيهقي من جهة الدارقطني عن ابن
 حريش عن ابى عبد الله عليه السلام مرسل وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي
 انه بتقدير الصحة يحمل على غسل الدم لا وضوء الصلوة ودفع بانه غير صحيح والا
 لبطلت الصلوة فلم يجز الساء وابن عياش قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن
 عائشة والريادة من الثقة مقولة والمرسل عندنا وعد جمهور العلماء حجة وقد اخرج
 ابو داود والترمذي والنسائي عن حسين المعلم بسنده الى معدان بن ابى طلحة عن
 ابى الدرداء انه عليه السلام قال فتوضأ قال فلقيت توبان في مسجد مدني فذكرت
 ذلك له فقال صدق واما صبت عليه وضوءه قال الترمذي وهو اصح شيء في الباب
 واعله الخصم بالاضطراب فان همرا رواه عن يحيى بن ابى كير عن يعيس عن
 خالد بن معدان عن ابى الدرداء ولم يذكر فيه الاوراعى واحيب بان اضطراب بعض
 الرواة لا يؤثر في حط غيره قال ابن الجوزي قال الاثرم قلت لاحمد قد اضطربوا في
 هذا الحديث فقال قد حوده حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا قد
 ثبت هذا عنه عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه المصى على الصلوة من الصحابي
 الذي حرج في الصلوة ومارواه الدارقطني من انه عليه السلام احتجم وصلى ولم
 يتوضأ ولم يرد على غسل محاجه ضعيف وروى البيهقي في الخلافيات عنه عليه
 السلام بعد الوضوء من سعى من اقطار البول والدم السائل والقيء ومن دسعة
 تملأهم ونوم المصطمع وقهقهة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيه سهل
 ابن عمان والجارود بن يريدهما صحيحان فالحاصل حجية حديث فاطمة بنت
 ابى حنيس وحديث ابن عياش وحدث ابى الدرداء لا يعارضها غيرها ولو فرض

التعارض ترجع الى القياس على الخارج من السيلين ووجهه ان خروج البجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل وهو الخارج من السيلين معقول لانه يعقل فيه ان زوال الطهارة فيه انما هو بسبب انه نجس خارج من البدن اذ لم يظهر لكونه من خصوص السيلين تأثير وقد وجد في الخارج من غيرها فيتعدى الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل هو الخارج من السيلين وحكمه زوال الطهارة وموجبها الوضوء وعلمته خروج البجاسة من البدن وخصوص المحل ملغى والخرج الخارج النجس من غيرهما وفيه الماط فيتعدى زوال الطهارة التي موجبها لوضوء فثبت ان موجب هذا القياس زوال طهارة الوضوء فعند ارادة الصلوة يتوحد الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى اثبات تعدية الاختصار ضمنا في الهداية وشروحا كذا افاده العلامة كمال الدين ابن الهمام والله اعلم (اما القى) فانه (اذا كان ملاء الفم) بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن اسماكه الا بتكلف فانه (يقض) الوضوء (سواء كان) ذلك (طعاما او ماء او مرة) صفراء او سوداء وفي المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قام من ساعته لا يقض لانه طاهر حيث لم يستعمل وانما اتصل به قليل القى فلا يكون حدثا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام من ساعته قيل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطته البجاسة وتداخلها فيه بخلاف الملم وبخلاف ما ذكر في القبية انه لو قام دودا كبيرا او حية ملاثما له لا يقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولم تتداخله البجاسة وما يستتبعه قليل لا يبع ملاء الفم (فان كان) القى (يلعما لا يقض) الوضوء (عند ابى حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس او صعد من الجوف) وقال ابو يوسف ان صعد من الجوف يقض لانه نجس بالمجاورة ولهما انه لرح لا يتخلله البجاسة وما يتصل به قابل وهو غير ناقض والطحاوى ما الى قول ابى يوسف حتى قال انه يكره ان يأخذ البلم بطرف كفه ويصلى معه كذا في الخلاصة اقول لا يفهم من هذا الميل الى قول ابى يوسف لان الكراهية يمكن ان تكون على قولهما ايضا لانهما يسلطان انها تستتبع قليل نجاسة والصلوة مع قليل البجاسة مكروهة فان كان الملم مختلطا بالطعام ونحوه ان كان بحال لو انفراد الطعام ملائم نقض والافعل الخلاف وقد خالف زفر في اشتراط ملاء الفم في القى وقال يقض مطلقا لا لطلاق ماورد انه عليه الصلوة والسلام قائ قوضا فانه بعد انه عليه السلام بقى ملاء الفم لانه يكون غالبا عن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك من شبهه عليه الصلوة والسلام وكذلك قوله في حديث ابن عباس او قلن مطلق فيحرق على اطلاقة واجابوا عده بما روى

عن علي أنه قال أودسعة تملأ ألثم وهو لو صبح لم يعارض الحديث الصحيح المرفوع سيما ومنهوم الصفة ليس بحجة كيف ولم يعرف حديثنا ومنله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض القياس لكن قيل ان الفلس هو مائة ألثم ذكره في المغرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم (وان قاء دما) فاما ان يكون من الرأس او من الجوف ساء لا وعلقا ان كان ساء لا (زل من الرأس ينقض) اتفاقا ان ساوى الزاقي لكن في تسميته قياً تسامح (وان كان علقا) اي منجمدا (لا ينقض) اتفاقا اما الاول فلانه كالرغاف فيعتبر فيه السيلائن وكونه غالباً على الزاقي دليل قوة السيلائن فيه وكذا ان كان مساوياً احتياطاً وهو ان يكون اصغر مارجحاً فان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه واما الساني فلانه خرج عن كونه دماً (وان صعد) الدم (من الجوف ان كان علقا لا ينقض) اتفاقاً (الا ان يملأ ألثم) لانه سوداء محترقة باعتبار بسائر انواع التي (وان كان سائلاً فعلى قول ابي حنيفة ينقض وان لم) اي ولولم (يكن ملاً ألثم) كسائر الدماء السائلة لانه من حرادة في الجوف اذ المعدة ليست محل للدم (وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاً ألثم) اعتباراً له بالقي لانه من الجوف (وان قاء طعاماً) التقييد بالطعام لئلا يذهب الوهم الى الدم لتقدم ذكره لا لتخصيصه بل اي شيء قاء من انواعه طعاماً او ماء او حرة او عاة (قليلة قليلة) متمرقاً وكان بحيث لو جمع يملأ ألثم ينظر (ان اتحاد المجلس) بان قاء الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكماً كل في سجدة التلاوة (يجمع عبد اي يوسف) ويحكم بالنعني لان المجلس اثر في جمع المنقرات كل في تكرار السجدة (وقال محمد ان اتحاد السبب) وهو الضبان (يجمع) ويحكم بالنقض والافلا وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها واعما ترك في بعض المواضع للضرورة كافي السجدة وغيرها فلا يقاس عليه (وتفسير اتحاد السبب) اي بيانه (انه) اي الاتحاد (اذا) اي كائن وهو حوداد (قاء) القائي (ثانياً قيل سكون النفس عن الضبان) واليهجان اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة ما لا تطيق حمله وهضمه وكذا قالوا وراساً فهذا هو تفسير اتحاد السبب (اما الدم ومحوه اذا خرج من الدن) فاما ان يسيل اولا (ان سال به سه نقض) والافلا خلافاً لفرق) انه اطلاق ما ورد في الاحاديث كتقدم واجابوا بما روى الدارقطني انه عليه السلام قال ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلاً او مغطى قطرة وقطرتين كناية عن العلة وعدم السيلائن بدليل الا ان يكون سائلاً فيه يعلم ان ليس المراد حقيقة القطرة والالكان التي والاثبات متواردين على شيء واحد فان حقيقة القطرة فيها السيلائن لكن في احد

طرفي الحديث محمد بن النصل بن عطية وفي الاخرى ججاج بن نصير وقد ضما
 الا ان الاحاديث المتقدمة ليست صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل
 وفي بعضها ذكر الرعاف وهو لا يكون الا سائلا وابضا رطوبات الدن واخلطه
 لا يعطى لها حكم النجاسة الا بالانتقال والا لما صحت صلوة قط والانتقال في السيلين
 يعلم بمجرد الطهور لان الحمل ليس مقر ما طور فطهوره دليل انتقاله بخلاف غيرهما
 فان تحت كل بشرة رطوبة فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة باية لا منتقلة
 ولا تكون منتقلة الا بالتجاوز والسيلان ولذا حكموا بطهارة الباقي في عروق المدكاة
 بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى اودما مسفوحا فان غير المسفوح ليس بداخل تحت
 الحرمة فلا بد لحرمة ونجاسته من دليل وقد تقرر ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه
 اعلم (وعلى هذا) الاصل وهو اعتبار السيلان في نقض الدم ونحوه (مسائل)
 عديدة (منها بقطعة) مكسر اللون وقحمها وهي الجدرى والبثرة (قشرت فسال)
 (منها ماء) خالص اجتنب من الخارج والتأمت عليه (اودم او صديد) اى ماء اصفر
 رقيق عن الدم او الفقيح (ان سال عن رأس الجرح نقض) الوضوء (وان لم يسال)
 عن رأس الجرح (لا) يقصده وهذا يشتمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر
 فسال وفي الهداية هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصره
 لا ينعن لانه مخرج وليس بخارج وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج مما شئ
 كثير وكانت بحال لو لم تعصر لا يخرج شئ يقض الوضوء وكذا ذكر في الغياية
 والدخيرة لكن قال في الدخيرة فيه نظر وفي التناوى الطهيرية مل ما في الهداية
 وما في المحيط اوجه قال الشيخ كالدين بن المهمل لا يطرأ تأثير للاخراج وعدمه
 في هذا الحكم لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كالمع عدمه فصار
 كالنصد وقدر القط فلذا اختار السرخصي في جامعه القرض وكيف وجميع الاداة
 الموردة من السنة والقياس تعيد تعليق القرض بالخارج النجس وهو ثبات في المخرج
 انتهى (وتفسير السيلان) الناقض (ان يحد) ذلك الشئ (عن رأس الجرح)
 اى ينزل بنفسه من غير تبعية غيره (واما اذا علا على رأس الجرح) او الثرة ونحوها
 (ولم يحد) لا يكون سائلا وقال بعضهم) انما يكون سائلا ناقضا (اذا خرج وتجاوز)
 مكان خروجه (الى موضع بلحمة) اى يلقى ذلك الموضع (حكم التطهير) اى يجب
 تطهيره في الجملة في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية وهذا الاخير
 احرار عن ان يرتكب في نحو عبارتهم هذه خلاف الطاهر الذي اركبه صدر
 الشريعة في تصحيحها من ان الى يجب ان تعلق مخرج لا يتجاوز ونحو لانه اذا قصد

وخرج منه دم كثير ولم تلتطخ رأس الجرح فانه ينقض مع انه لم يسلم الى موضع
 يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره وسال فاذا اريد بالتطهير مايم
 التطهير الحكيم والحق في الجملة جارتعلق الى بمايجاورها من نحو جاور وسال
 ولم يرد نحو المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا يجب تطهيره في الجملة
 في حال ارادة الصلوة عليه كما ان البدن يجب تطهيره عند ارادة الصلوة والاحتراز
 بالقيد المذكور وهو التجاوز الى مايلحقه حكم التطهير عما لايلحقه حكم التطهير
 كداخل العين ونحوه بماله حكم داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة
 داخل العين وسال ما فيها فيها ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف (يعني)
 ذلك البعض الذي فسر السيلان بهذا (اذا خرج الدم من الرأس الى انفه او الى
 اذنه ان سال) ذلك الدم (الى موضع يجب تطهيره عند الاعتسال) وهو ماجاوز
 قسبة الانف وصماخ الاذن الى خارج (نقض) الوضوء وان سال الى قسبة الانف
 ودخل الصماخ ولم يتجاوز لا يبقضه (وان مسح الدم عن رأس الجرح بقطعة)
 او غيرها (ثم خرج) ايضا (فمسح ثم وثم والقي الزاب) او وضع المطن ونحوه (عليه)
 فخرج وسرى فيه (سقط) فيه (ان كان بحال لو تركه) ولم يمسحه ولم يصع عليه
 شيئا (لسال نقض والا) اي وان لم يكن بحال لو تركه لسال (فلا) ينقض لان المعبر
 خروج ما من شانه ان يسيل سعة لولا المانع (و) من المسائل (لورق وفي راقه دم)
 فانه يسقط (ان كان الزاق غالبا) بان كان الى البياض اقرب (فلا وضوء عليه) لان
 العبرة للغالب والمغلوب في حكم التامع ولم يكن سائلا بنفسه (وان كان
 الدم غالبا) بان كان الى الحمرة اقرب (فعليه الوضوء) لان غلبته يدل
 على سيلانه بنفسه (وان استويا) بان كان فيه صفرة شديدة بار نجية
 بتفرض وضوءه (وتوصا احتياطا) والقياس عدم القبض للشك في روال
 الطهارة الا انه ترك الاحتياط في العسادة فان مساوانه للسراق تغلب
 ظن سيلانه بنفسه (و) منها (لوضع شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه) وكذا
 لو رأى الدم على الحلال لانه ليس لسائل فانه قاضي حان (وقال بعض المشايخ
 ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع) فيسقط (ان وجد الدم فيه) اي في
 الذي وضعه من الكم او الاصبع (نقض) الوضوء (والا فلا) وهذا هو الاحوط
 لانه اذا رأى اثر يجب عليه ان يعرف هل ذلك عن شيء سائل بنفسه ام لا
 فاذا طهر ثانيا على كفه او اصبعه غلب على الظن كونه سائلا والا فلا وفي
 الحاوي سئل اراهم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه

معلوما وسأل نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى العالب
 انتهى (و) منها ما (روى عن محمد) انه قال (الشيخ اذا كان في عيذه رمد ويسيل الدموع
 منها) اى من عيذه على سبيل الداء (أمره) فعل مضارع من مقول محمد (بالوضوء
 لوقت كل صلاة) اى كسائر اصحاب الاعذار (لانى احاف ان يكون ما يسيل منه
 صديدا فيكون صاحب عذر) وتقيده بالشيخ اتفاني ولا فرق في ذلك بينه وبين
 الشاب ولا بين الرمد وغيره من الالوجاع ولا بين ما من العين او غيرها بل كل ما يخرج
 من علة من اى موضع كان كالاذن والدى والسرّة ونحوها فانه ناقض على
 الاصح لانه صديد وانما ذكر الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب (وفي التلوي
 الغرب في العين) وهو بفتح العين المعجمة وسكون الراء جراح يخرج في ماقها (عبرة
 الجرح الذى لا يرقأ) اى لا يشف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة القروح
 قال في التجنيس ان الخارج منه ليس بدمع وقال فيه ولو خرج من سرته ماء
 اصفر وسأل نقض لانه دم قد نضج فاصفر وصار رقيقا (واما صاحب الجرح
 الذى لا يرقأ) بالهمزة من رقا الدمع والدم رقا بفتح العين فهما اى سكن
 اى صاحب الجرح الذى لا يسكن دمه عن النزف (ومن به سلس البول) اى عدم
 استسكاكه (والاستحاضة) وقد تقدم تفسيرها وكذا من به الرعوى الدائم وانفلات
 الريح واستطلاق البطن (توصون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء
 في الوقت ماشاؤا من العرائض والوافل) عندنا وقال مالك يجب عليهم
 الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلاة الفل بوضوء
 الفرض وقال الشافعي يتوضؤون لكل صلاة الفرض ويصلون به الفل تعسا
 لحديث فاطمة بنت ابي حنبل انه عليه السلام قال لها توضي لكل صلاة ولما في
 شرح مختصر الطحاوى روى ابو حنيفة عن هتاف بن عروة عن ابيه عن عائشة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حنبل وتوضي لكل صلاة ذكره محمد
 في الاصل مفصلا وقال ابن قدامة في المغني وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت
 ابي حنبل وتوضي لوقت كل صلاة ولا شك ان هذا مفسر وكل صلاة نص محتمل
 فان لفظ الصلاة شاع استعماله سرا وعرفا في وقتها كقوله عليه السلام ان الصلاة اولا
 و آخر الحديث وقوله عليه السلام اياما رحل ادر كته الصلاة فايصل وكقوله آيتك
 لصلاة الطهر اى لوقتها وهو مما لا يحصى كثرة فوجب حمل المحتمل على غير المحتمل
 توفيقا (فاذا حرج الوقت بطل وضوءهم) وفي بعض السمع (وكان عليهم استيفاء
 الوضوء لصلاة اخرى) وهو لفظ القنطوري وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم

بالطر الى صلوة ولا يبطل بالطر الى صلوة اخرى كما قال الشافعي انهم اذا صلوا
 الغرض بطل وضوءهم في حقها وبقي في حق العل وكقول ابي يوسف فيمن
 تيمم لاجل جنارة فصلها ثم حضرت اخرى ان تيممه باق في حقها فلما لم يلزم
 من البطان البطان مطلقا قال وكان عليهم استيفاء الوضوء لصلوة اخرى
 (وان توضع المستحاضة حين تطلع الشمس تنق طهارتها حتى يذهب وقت
 الطهر) عند ابي حنيفة ومحمد (خلافا لابي يوسف ورف) بناء على ان وضوءهم
 ينتقض بالخروج فقط عند ابي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر واما عند
 ابي يوسف وتظهر ثمرة الخلاف في الصورة المذكورة فان وضوءهم ينتقض
 عند ابي يوسف ورف بدخول وقت الطهر لوحد دخول الوقت وعند ابي حنيفة
 ومحمد لا ينتقض لعدم الخروج وفيما اذا توضع قبل طلوع الشمس ثم طلعت بطل
 وضوءهم عند ابي حنيفة ومحمد للخروج وكذا عند ابي يوسف واما عند
 زفر فلا يبطل لعدم الدخول هذا هو المشهور ورأى فخر الاسلام
 ان زفر لم يرد ذلك ولا ابو يوسف بل الكل متفقون على اتقائه عند الخروج
 واما لا ينتقض عند زفر بطلوع الشمس لان قيام الوقت جعل عذرا
 وقد بقيت شبهة نصلحت لقاء حكم العذر تخفيفا واما تلم الطهارة
 بدخول وقت الطهر عند ابي يوسف اذا توضع قبل الروال لانها ضرورية ولا
 ضرورة في تقديمها على الوقت فلا تقع صحيحة لانها صحت وانقضت بدخوله
 وهذا يفيد ان لا تحور الصلوة قبل ذلك ايضا لكن ذكر في الهاية انها معتبرة في حق
 العل وقضاء النوات وعلم اعتبارها انما هو باعتبار عدم الحاجة المتعلقة باداء
 الوقتية لانها غير معتبرة اصلا وقول صاحب الهداية لرف ان اعتبار الطهارة
 مع الباقي للحاجة الى الاداة ولا حاجة قبل الوقت ولا يوجب ان الحاجة مقصورة
 على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده صرح في موافقة كلام فخر الاسلام وحينئذ
 والخلاف فيمن توضع قبل الروال او قبل طلوع الشمس ابتدائي في نفس صحة
 الوضوء وعدمه بالنسبة الى الوقتية لا معنى على مساط القبض كذا قاله الشيخ
 كالدين بن المهام فعلى هذا ينبغي ان يحور النفل وقضاء النوات بعد دخول
 الوقت في الصورة المذكورة عند ابي يوسف ايضا وعلى المشهور الذي هو الباء
 على مساط القبض لا يجوز وهو المفهوم من كلام المشايخ والله سبحانه اعلم
 (وينبغي) وحويا (للمحروح ان يربط حرقه) اي يتده (تقليلا للحاسة)
 وان لم يكن معاكليا فان الطهارة واجبة بحسب الامكان (وان اصاب البوب

من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لرمه غسله) لان نحاسته عليطة والرأى فيها على قدر الدرهم مانع على ماسباتى ان شاء الله تعالى هذا (اذا علم انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا) قبل اداء الصلوة فيكون الغسل مفيدا (ولو كان) المحل الذى اصابه ذلك الدم (محال) لو غسله (يتنجس قبل الفراغ من الصلوة ثانيا جاره ان لا يغسل) هذا (هو المختار) للفتوى خلافا لما قال محمد بن مقاتل انه حينئذ يفترض عليه غسله فوق كل صلوة مرة وذلك انه اذا كان لا يمكنه الصلوة بدون النجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضاععة المال ولا يقاس على الطهارة الحكيمة لورودها على خلاف القياس (وصاحب العذر اذا مع الدم) ونحوه (عن الخروج لعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر) لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم الممانى (ولهذا المعنى المتقصد لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتشت) ومنعت الدم عن الخروج حيث (لا يخرج من ان تكون حائضا) لان صفة الحيض اذا تقرر لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد (رجل به حدرى خرج منها ماء صديد (هو سائل) وقد صار بسبه صاحب عذر (فتوضأ منه ثم سال) التروحة (التى لم تكن سائلة تقضى) ذلك وضوءه (لان الجدرى قروح متعددة لا قرحة واحدة يكون كلها عدرا واحدا فصار كصاحب العذر بسب الجرح اذا توضأ ثم مال او سلس البول اذا توضأ ثم مال جرحه او احدث حدثا آخر فصار بمنزلة حرجين في موضعين من البدن احدهما لا يرقأ لوتوضأ لاحله ثم سال الآخر (وعلى هذا مسئلة المحررين) اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذى لم يكن يسيل ينتقض وضوءه لما قلنا (وصاحب الحدث) الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع اصلا بل هو (من لا يمضى عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذى ابتلى به يوحد منه فيه) قوله كامل بالرفع صفة لوقت ويحور حره بالجوار وهذا الذى ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء يعنى بعد تقرر كونه صاحب عذر فإدام لا يمضى عليه وقت صلوة الا وعده يوحد فيه فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقررده ابتداء انما يكون بما اذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكنه ان يتوضأ ويصلى خاليا من ذلك الحدث فيه فيشترط في البوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الروال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضى الوقت ولا يوحد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفى في البقاء وحود الحدث في كل وقت مرة وقال الصار

لا بد البقاء من سيلانه في الوقت مرتين او ثلثا والاول هو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم (واذا توشأ صاحب العذر لحدث) آخر غير الذي ابتلى به (والدم) ونحوه من الحدث الذي ابتلى به (مقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه) لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له (واذا انقطع الدم) ونحوه من الاعذار (وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر) بالطر الى العذر المقطع فان كان قد توشأ وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاسماء وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين وكذا لو توشأ على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر الاداء وهو قائم وقت الاداء وان توشأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى الاعذار والعذر بمقطع كذا في الكافي (رجل استر) اى استخرج ما في انفه بالمس (مسقط من انفه كناية دم) الكتاة بالضم من التمر والطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة محتمة من الدم الجامد (لم ينتقص وضوءه) لما تقدم ان العلق وهو الدم المجمد بحرارة الطبيعة خرج عن كونه دما باحتراقه وانجماده والدم النحس هو الدم المستوح اى السائل (وان قطرت) اى الدم فانه يدكر ويؤث (انتقص) وضوءه للسيلان وهو ظاهر (التراد) وهو الكبار من الجمال (اذا مص) العضو (وامتلاذ ما كان كبيرا) بان كان مامصه يمكن ان يسيل بفسده لو خرج من العضو (انتقص) به الوضوء (وان كان صغيرا) بان كان مامصه دون ذلك لا يقضى بمنزلة الدباب ونحوه (اما العلق اذا مصت) الواحدة منه العضو (حتى اثلثت) دما وكانت (بحيث او سقطت) وشقت (لسال) منها (الدم انتقص) الوضوء وان مصت قليلا بحيث لو سقطت لم يسال لا ينتقض وهو ظاهر (واما الدباب او البعوض) او البراغيث ونحوها (فانه اذا مص وامتلاذ) دما (لا يقضى) لانه غير سائل (اما الدم الغليل) الذى ليس له قوة السيلان (او القليل) الذى لا يملأ النهم فلم يكن كل واحد منهما (حدثا) ولم يحكم التمرع به ناقص للوضوء (لم يكن بحسا) عند ابي يوسف (فاذا اصاب اللوب لا يجمع حوار الصلوة به وان) اى ولو (فحش) فزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينحسه وهو الصحيح خلافا لمحمد لانه لو كان بحسا ليقض الطهارة (وكذا اليوم ناقض للوضوء اذا كان) المائم (مضطجعا) اى واضعا جنبه بالارض

(او متكثراً) اى معتد على مرفقه (او مستند الى شيء) بحيث (لوا ريل) ذلك الشيء (لسقط) النائم اى صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشيء لسقط وذلك لحديث على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العيان وكاء السه فمن نام فليتوضأ رواه ابو داود والمراد غير المتكئ على ماسياتى ان شاء الله تعالى وفي الدخيرة النوم مصطبجاً انما يكون حدثاً اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثاً حتى ان من نام واضعاً يتيده على عقبه وصار شبه المتكئ على وجهه واضعاً بطنه على فخذه لا يتقضى وضوءه كذا في الكفاية وفيها لو نام قاعدا ووضع اليديه على عقبه وصار شبه المتكئ على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستنداً الى شيء لوازيل لسقط لا يقضى في ظاهر المذهب وعن الطحاوى انه يقضى لانه اذا كان بهذه الصفة وحذو ال التماسك من كل وجه لانه لم يتعد بقوة نفسه وانما قعد بقوة الاسطوانة مثلاً وقال ابن الهمام الانتقاض يختار الطحاوى واحثاره المتن يعنى صاحب الهداية والقُدورى لان ما طالق عن الحدث لا عين النوم فلما خفي باليوم ادير الحكم على ما ينهض مطعته والمطعمات تحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاستناد اذا لا يمسه الا السند وتمكن المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يجمع الخروح اذ قد يكون الدافع قويا خصوصاً في زمانا لكثرة الاكل فلا يجمعه الاسكة اليقطة انتهى وعلى هذا فالنقض في الصورة التي ذكرها صاحب الدخيرة بالطريق الاولى فانه اذا اكعب على وجهه وجعل اليديه على عقبه وبطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف من المقعدة ورال المتكئ وذكر ابن الهمام عن صاحب الدخيرة انه لو نام متربعا ورأسه على فخذه يقضى مع انه اشد تمكساً من ذلك فالوجه الصحيح هو النقض في تلك الصورة كما تقدم انه في المبسوطين عن ابي يوسف والله اعلم نعم الذي ذكره قاضى خان هو انه لو نام قاعدا واضعاً اليديه على عقبه كما يعله الكلب لا وضوء عليه في قول ابي يوسف وقيل هو قول ابي حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضع البطن على الفخذين فالمقعدة فيها متمكة على العقبين فعدم النقض فيها ظاهر ولو نام جالساً تايلاً ربما يزول مقعده عن الارض وربما اقل الخلوانى ظاهر المذهب انه ليس يحدث وقال الخلوانى لا ذكر للنعاس مصطبجاً والطاهر انه ليس يحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حوله كان حدثاً وان كان سهو عن حرف او حرفين فلا (وان نام في الصلوة) قائماً او راكعاً او (قاعداً او ساجداً ولا وضوء عليه) لما روى البيهقي عنه عليه السلام لا يجب الوضوء على من نام جالساً او قائماً او ساجداً

حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال تفرد به يريد بن عبد الرحمن الدالاني وروى ابو داود والترمذي من حديث ابي حنيفة الدالاني هذا عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى عطى او نفخ ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك نمت قال ان الوضوء لا يحب الاعلى من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال ابو داود قوله ان الوضوء الى آخره مسكلم يرويه الا يزيد الدالاني وروى اوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكر واشيئا من هذا انتهى وقد اختلف في الدالاني قال ابن حبان كثير الخطأ وقال غيره صدوق لكنه يتهم في الشيء وقال ابن عدى لين الحديث ومع ليد يكتب حديثه وقد تابعه على روايته مهدي بن هلال ثم اسيد عن مهدي حدثنا يعقوب بن عطاء بن ابي رباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام قائما او قاعدا وضوء حتى يضطجع جنبه الى الارض واخرج ايضا عن بحر بن كثير السقاعن ميمون الحياط عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحتضني رجل من حلقى فالتفت فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب على وضوء قال لا حتى تصنع جنبك على الارض قال اليه بقى تفرد به بحرو وهو ضعيف قال الشيخ كل الدين بن الهمام وانت اذا تأملت فيما اورده لم ينزل عندك الحديث عن درجة الحسن اقول لما تقرر ان ضعف الراوى اذا كان بسبب الغفلة دون العسق يزول بالتابعة ويعلم بما ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يتهم فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعي في قوله بالقض في غير القاعد وعلى مالك في قوله بالقض في النوم الطويل (وان كان) الرجل (حارج الصلوة فنام على هيئة الساحد فقيه اختلاف) بين المتأخر قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا لواله ملك المص حتى قال (وظاهر المذهب انه يكون حدثا) وهو موافق لما في فتاوى قاضي خان اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال تسمى الائمة يكون حدثا في ظاهر الرواية لكنه مخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق وعن علي بن موسى القمير انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوبة عن اصحاب المتقدمين ولكن على قياس مذهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بان كان راعيا بطه عن الارض مجافيا لمرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا انتهى وهذا هو مراد من صحيح

هذا القول اما لو كان على غير الهيئة المسبوبة فلا شك في النقض لوجود نهاية
استرخاء المفاصل المذكور في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل الاسترخاء بل نهايته
اذا حصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة اليوم واليوم موجود
في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لما قضى الاول الاخر
ولصار كما به قال لا وضوء على من استرخت مفاصله انما للوضوء على من استرخت
مفاصله ومتى حملناه على نهايته صار كما به قال اذا وجد استرخاء المفاصل على
النهاية بان رال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام
والركوع والسجود لان بعض التماسك باق والاسقط انتهى فجميع كلام الشيخ
حافظ الدين بعيد ان المراد بالسجود الذي لا ينتقض الوضوء باليوم فيه السجود الذي
هو مثل الركوع والقيام في عدم نهاية الاسترخاء وبقاء بعض التماسك وعدم
السقوط واذا لم يكن السجود على الهيئة المسبوبة فقد حصل نهاية الاسترخاء ولم
يبق بعض التماسك ووجد السقوط والحاصل ان القاعدة الكلية المعتمد عليها
في النقض باليوم وموجود كل الاسترخاء مع عدم تمكن المقدمة فيها ينبغي ان يؤخذ
عند الاختلاف واشتباه الحال الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد
على غير الهيئة المسبوبة في الصلوة قال في الخلاصة نام في سجدة التلاوة لا يكون حدنا
عندهم جميعا كافي الصلوة وفي سجدة الشكر كذلك محمد وهكذا روى عن ابي
يوسف وسواء سجد على وجه السنة او على غير وجه السنة نحو ان يفرش ذراعيه
ويلصق بطنه على فخذه وعدا بي حيفة يكون حدنا وفي سجود السهو لا يكون حدنا
انتهى فتخصيص اختلافهم بسجدة الشكر محسب وهي غير مسبوبة عدا بي حيفة
مع التصريح بكونه على وجه السنة اول دليل على عدم النقض اجماعا في غير هاتين
كان على وجه السنة اولاً وكان وجهه اطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به
القياس فيما هو سجد شرعا فيتناول سجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر
عدهما وبقي ما عدها على القياس فيقض ان لم يكن على وجه السنة التمام الاسترخاء
مع عدم تمكن المقدمة ولا ينتقض ان كان على هيئة السنة لعدم نهاية الاسترخاء لانه
سجود داخل تحت اطلاق الحديث والله الموفق (وان نام قاعدا) مترعا او غير
مترع من هيئات القعود (او واضعا اليديه على عقبيه) حال كونه مستويا
في الحالتين (او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض) وضوءه (ذكره محمد في صلوة
الاثرة) وقد قدمنا ان الصحيح قول ابي يوسف فيما اذا كان البناء على عقبيه وطمه
على فخذه لكمال الاسترخاء وزوال تمكن المقدمة بل هذه الهيئة ابسر لخروج الريح

من سائر هيئات اليوم (ولونام محتيا) بان جلس على البتية ونصب ركبتيه وشد
ساقيه الى نفسه بيديه او بشيء يحيط من ظهره عليهما (لاوضوء عليه)
لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام استرخاء (وكذا لووضع) في هذه الحالة
(رأسه على ركبتيه) لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير
الانكاء بهذه الهيئة والحكم بالقبض فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة
انكاء قطعا وانما تسمى احتباء وانما سها الالتفات في ذلك التفسير وتبعه فيه
من لاخبرة له ولا فقه عنده وفي الخلاصة وان نام متربعا لا ينقض
الوضوء وكذا لولنام متوركا وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق البتية
بالارض (وان سقط السائم) نوما لا يقض ينظر (ان انقبه بعدما سقط على
الارض فعليه الوضوء) وعن ابي حنيفة ان انقبه عند اصابة الارض بلا فصل
لم ينتقض وضوءه وعن ابي يوسف انه ينتقض (وان انقبه قبل السقوط فلا
وضوء عليه) وعن محمد انه ان راى لمقعده الارض قبل ان ينشأ انتقض وضوءه
وان انقبه قبل ان يراى لمقعده الارض لم ينتقض كذا ذكره في الخلاصة قال والفتوى
على رواية ابي حنيفة ثم قال شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب عن ابي حنيفة
رحمه الله كإروى عن محمد قيل وهو المعتمد سواء سقط اولا انتهى وما افق به
هو الاولى اذ لم يتم الاسترخاء بعد مزايمة المقعد حيث انشأ بمجرد السقوط
فورا (وان نام على دابة عريانة) يطر (ان كان) نومه عليها (حالة الصعود او)
حالة (الاستواء لا ينتقض) وضوءه لتمكن مقعده (وان كان) ذلك (حالة
الهبوط ينتقض) لعدم تمكسها وهذه المسئلة تؤيد القبض في صورة واضح بطه
على مخذه كإخترناه من قول ابي يوسف فيما تقدم آنفا (ولو كان راكبا في الاكاف
او في السرح لا ينتقض) وضوءه (في الحالين) اى حالى الهبوط وضوءه من الصعود
والاستواء لتمكن في كل الاحوال (وكذا الانشاء والجنون) كل منهما (ناقض)
للوضوء (وان) اى ولو (قل) لكونهما فوق اليوم لان السائم اذا انقبه انتبه
بمخلافهما والانشاء قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل الحمى اى
العقل وسببه امتلاء بطون الدماغ من باغم غليظ انتهى وفي الطب هو
تعطل القوى واجتماع الروح فالحاصل انه نوع مرض وليس كالجنون في ازالة
العقل فلذا صح على الانباء دون الجنون (وكذا السكر) ناقض ايضا وهو
سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل بموجبه والاولى انه حالة تعرض للانسان
من امتلاء دماغه بالاجرة المتصاعدة اليه فيتعطل معها عقله المميز بين الحسن

والفصح عن تمييزه المعتاد (وحد السكر) أى علامته (أن لا يعرف) السكر أن
 (الرحل من المرأة) هذا حده عند أبى حنيفة فى إيجاب الحد لافى نقض الوضوء
 (و) الصحيح فى حده فى النقض ما قال (فى المحيط) أنه (إذا دخل فى مشيته) بكسر
 الميم (تحرك) أى غير اختياري (فهو سكران) بالاتفاق يحكم بنقض وضوئه
 لزوال المسكة به وإنما اختار أبو حنيفة ذلك التعريف هناك احتياطاً لدرء الحد
 وكذا عددهما هناك حده أن يهدى فى كلامه والهنيان هو الاختلاط فى الكلام
 والاحتياط هنا فى النقض اختاروا ~~كلهم~~ أدنى درجاته وهو اختيار
 الشافعى هناك أيضاً (وكذا الفقهية فى كل صلاة ذات ركوع وسجود) الفقهاء
 لا يباشرون فى الاتيان بلفظه كل فى مثل هذا الموضع اذ علم المراد ولم يشبهه بالفقهية
 فى الصلاة ذات الركوع والسجود (نقض الوضوء والصلاة جميعاً سواء
 كان) الفقهية (طامداً) أى طالما بأنه فى الصلاة (أو ناسياً) ذلك وقال مالك
 والشافعى وأحمد الفقهية لا تنقض الوضوء وهو القياس لكننا تركناه بما روى
 مرسلنا ومسنداً أنه عليه الصلاة والسلام قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء
 والصلاة جميعاً قال الشيخ كالدين بن الإمام واعترف أهل الحديث بصحة مرسلنا
 ومداره على أبى العالية وإن رواه غيره كالحسن وأبراهيم النخعى وغيرهما فقد
 أخرج ابن مهدي عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال أنا حدثت به
 الحسن عن أبى العالية وعن شريك عن أبى هاشم قال أنا حدثت به إبراهيم
 عن أبى العالية والحسن يرويه عن أبى العالية وقد رواه أبو حنيفة عن منصور بن
 زاذان الواسطى عن الحسن عن معبد بن أبى معبد الخزاعى عنه عليه السلام
 قال بينهما هو فى الصلاة إذا قل اعلمى يريد الصلاة فوقع فى ركية فاستضحك
 القوم فقهقوها فلما انصرف عليه الصلاة والسلام قال من كان منكم ضحك
 قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قبل معبد لا صحبة له فهو مرسل أيضاً قلنا
 الذى لا صحبة له هو معبد البصرى الجهنى الذى كان يقول الحسن فيه يا أباكم ومعبداً
 فإنه ضال مضل ومعبدهما هذا إنما هو الخزاعى كما صرح به فى مسند أبى حنيفة ولا شك
 فى صحبة ذكره ابن مندور وأبو نعيم فى الصحابة وروايته حديث جابر لما هاجر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبو بكر مرابحاً أم معبد وكان صغيراً فقال ادع هذه الشاة
 الحديث ولوسلم فإذا صح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العمل به وأبو العالية
 اسم رفيع من ثقات التابعين وروى مسنداً عن عدة من الصحابة أبى موسى الأشعري
 وأبى هريرة وابن عمر وأبى جابر وعمران بن الحصين واسلمها حديث ابن عمر

رواه ابن عدى فى الكامل من حديث عطية بن بقة ثابى بن عمرو بن قيس
عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحك فى الصلوة
قهقهة فليعد الوضوء والصلوة وما طعن به من ان بقة مدلس مدفوع بان
المدلس البقة اذا صرح بالتحديث زالت قهقهة التدليس عن حديثه وبقة
من هذا القبيل وما طعن به بعض المتفقيين من انه لم يكن بمسجده عليه السلام
ركبة ومن انه كيف تقع القهقهة من الصحابة وهم خلف النبي صلى الله عليه
وسلم فى الصلوة فى غاية الوها بعد ثبوت الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلى
فى المسجد فى تلك الواقعة ولان القهقهة وقعت من الصحابة المعبرين فقد كان
يصلى خلفه عليه السلام المافقون ونحوهم من الاعراب والاحداث ومن هو
قليل التملك والطعن فى مسله مردود على الطاعن (وان قهقهة فى صلوة الجنابة
او سجدة التلاوة لا ينتقض) وضوءه لان الحديث ورد فى صلوة مطلقة اما فى واقعة
الحال فظاهر واما فى مثل حديث ابن عمر فلان الصلوة مذكرة مطلقا وهى
تصرف الى ذات الركوع والسجود عند الاطلاق لانها المعهودة عنده وما كان
خارجا عن القياس لا يقاس عليه وفى اكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة
سجدة السهو وهو سهو لان القهقهة فى سجود السهو نافذة قطعا لانه فى حرمة
الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة
عن محمد وعندهما وان اخرجه لكن اذا سجد السهو عاد اليها (وان نام فى صلوته ثم
قهره فسدت صلوته ولا ينتقض وضوءه ذكره فى الاصل) كذا فى عامة النواى وقال
فى الخلاصة هو المختار اما فساد الصلوة فلانها كالكلام وكلام النائم تعسده
الصلوة على ما اختاره قاضى خان وصاحب الخلاصة وآخرون واما عدم القبض
فلكون القبض بها على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة وقدر البالوم (وقال
فى المحيط فسدت صلوته ووضوءه وبه اخذ طائفة المتأخرين) اما الصلوة فلما تقدم
واما الوضوء فلانها حدث فى الصلوة ولا فرق فى الاحداث بين اليوم والليقة فانه لو
احتلم بحب النسل كالوازل بشهوة فى الليقة وكالوخرج منه بحاسة وفيه بطر لا يخفى
وعن ابى حنيفة تكون حدثا ولا تفسد الصلوة فيتوضأ اذا انتبه ويبقى على صلوته
اما كونها حدثا فلما تقدم فى الوجه قبله واما عدم فساد الصلوة فبناء على ان كلام
النائم لا يفسدها على ما اختاره فخر الاسلام لانه ليس بكلام لصدوره من لا اختيار له
ولذا لو قرأ نائما لا يحرق عن القراءة فى المختار وكذا سائر الاركان ما جعلها حال اليوم
لا يحتسب ولا يقع طلاقه ولا عتاقه والذى اختاره فخر الاسلام فى الاصول وصححه

من بعده من الأصوليين انها لا تنفس الصلوة ولا الوضوء اما الصلوة فلما في القول الثالث واما الوضوء فلما في القول الاول (وان قهقه الصبي في صلاته لا ينقض وضوءه) لانعدام معنى الجناية فهذا الذي تقدم حكم القهقهة (واما التبسم فلا ينقض الوضوء) بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة اما الوضوء فلانه دون القهقهة فلا يلحق بها واما الصلوة فلانه ليس بكلام لكونه غير مسموع (وحد القهقهة قال بعضهم ما يطهر فيه التثاوي والماء) مكررتين قال في التماسوس قهقهة رجع في ضحكها واشتد ضحكها او قال في ضحكها قد فاذا كرره قيل قهقهة انتهى لكن هذه الصفة لم تسمعها قط وقوله (ويكون مسموعا ولجيرانه) اى لمن عنده كلف في حدها وسواء بدت نواحيه ام لا رواه الحسن عن ابي حنيفة وهو المشهور حدا ووقوعا (وقال بعضهم) وهو شمس الأئمة الحلواني حد القهقهة موقوف (اذ بدت نواحيه ومنعه) الضحك (عن القراءة) والتواجد بالذال المعجمة وهي الاضرار وقيل اقصاها وهو بعيد وقيل الاثبات وهي جمع ناجذ (وحد التبسم ما لا يكون مسموعا) اصلا (لهو) لا (لجيرانه وذكر في التثاوي الحاقانية) وكذا في غيرها (التبسم لا يبطل الوضوء والصلوة) لما تقدم (والضحك يفسد الصلوة) لانه كلام لكونه مسموعا (لا) يفسد (الوضوء) لكونه دون القهقهة فلا يلحق بها (وحد الضحك ان يكون مسموعا دون جيرانه وكذا المباشرة المباشرة ناقصة) للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي (عد ابي حنيفة وابي يوسف) خلافا لمحمد وهي ان يمس نطه نظنها او يطهرها وفرجها متشرا فرجها من غير حائل من حية القبل او الدبر ولمحمد ان التيقن بعدم الخروج حاصل فلا ينقض ولهما ان هذه المباشرة سبب غالب لخروج المذي في مقام المسبب والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول وربما خرج قبلها وانصح بالاحتياط في إباحة الوضوء وفي التثنية وكذا المباشرة بين الرجل والامرء وبين الرجلين وبين المرأتين تنقض عددهما (واما من الذكر او كل شيء مما مسته النار) مباشرة كالشواء او بحائل كغيره فانه (لا ينقض الوضوء) عدما خلافا لشافعي) اما القبض مما مسته النار فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الأئمة واما من الذكر فيقبض عدده اذا كان ماطن الكف وكذا عند مالك واجد واقوى ما استدلوا به حديث برة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداود والترمذي والسنائي وقال الترمذي حسن صحيح واما حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام

قال ويل للدين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون الحديث فضيف ولسا
 ماروي ابود اود والترمذي والنسائي عن ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر عن
 قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن
 الرجل يمس ذكره في الصلوة فقال هل هو الابضة منك قال الترمذي هذا
 الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب ورواه ابن حبان في صحيحه والطحاوي
 وقال هذا حديث مستقيم الاسناد غيره اضطرب في اسناده ومثله واسند الى ابن
 المديني انه قال حديث ملازم بن عمرو احسن من حديث بسرة وعن عمرو بن
 علي القلاس انه قال حديث طلق عندنا ائبت من حديث بسرة بنت صفوان
 انتهى وقولهم حديث بسرة ناسخ لان طلقا قدم في اول سني الهجرة ومثله
 حديث بسرة رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام انما يصح ان لو اثبتوا انه لم يعبده
 بعد ذلك قط وليسوا بقادرين على ذلك كيف وهم قدروا عده حديثا ضعيفا
 من مس ذكره فليتوضأ وقالوا اسمع منه عليه السلام الناسخ والمنسوخ على ان حديث
 ابي هريرة مضعف ايضا لان في سنده يزيد بن عبد الملك ثم حديث طلق مرجح
 بما تقدم عن ابن المديني وغيره وان حديث الرجال اقوى لانهم احتفظ واضبط ولذا
 جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وان امرئ النواقض مما يحتاج اليه
 الخناس والعام وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبدالله بن مسعود وابن عباس
 وحديصة ابن الحارث وعمران ابن حصين واني الدرداء وسعد بن ابي وهاشم انهم
 لا يرون النقص منه فخفاؤه عن هؤلاء مع احتياهم اليه وطهوره لامرأة غير
 محتاجة اليه في غاية البعد مع ما فيه من محالة القياس فيه الانقطاع الطائن من
 وحده ولو قدر انهما تعارضوا جرت الرجوع الى القياس وكذا من المرأة لا ينقض
 الوضوء عندنا سواء كان شهوة او بدونها وقال السافعي بعض سواء كان شهوة
 او بدونها وقال مالك واحمد بعض ان كان شهوة واستدلوا بقوله تعالى ولا تمس
 النساء قلنا ذهب جماعة من الصحابة ان المراد به الجماع وجماعة منهم ان المراد به
 حقيقته ورجح مذهب الاولين بالمعنى وهو انه سبحانه افاض في بيان حكم الحداثين
 الاصغر والاكبر عند القدرة على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله وان كنتم
 حبا فاطهروا فتبين انه القسمل ثم شرع في بيان الحال عند عدم القدرة على الماء
 بقوله وان كنتم مرضى الى آخره ولعلنا لمستم مستعمل في الجماع فيجب حمله عليه
 ليكون بيانا لحكم الحداثين عند عدم الماء كما بين حكمهما عند وجوده ويكفي عليه
 من السنة ما في مسام من مس طائفة قدميه عليه السلام حين طلبته لما فقدته لبلأوها

منصوبتان في السجود ولم يقطع صلوته لذلك والجواب بأنه كان مستورا القدمين في تلك الحالة في غاية العدد وعن عابشة انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده بإسناد حسن (ولو حلق الشعر) أى رأسه وألحيته وأشار به (أوقلم الاظفار بعدما توضأ لا يجب عليه إعادة الوضوء) ولا إعادة غسل ماتحت الشعر أو الظفر ولا مسح لان الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكيمية للبدن كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض أعضائه بثرة قد انتثر جلدها فوق الغسل أو المسح عليها ثم قشرت أو قشر بعض جلد رجليه أو غيرها من الأجزاء بعد الوضوء أو الغسل لا تطل طهارة ماتحت ذلك لما قلنا (ومن يتيقن في الوضوء) أى يتيقن به (وشك في الحدث) وكأنه عدى التيقن بنى مشاكلة للشك (فلا وضوء عليه) الأصل في هذا ان اليقين لا يرول بالشك وان القرينة ترجح أحد طرفي الشك فعليه يتبنى مثل هذه المسائل فإذا يتيقن انه متوضئ وشك هل انتقض وضوءه أم لا فهو على وضوءه (ومن شك في الوضوء ويتيقن في الحدث) أى يتيقن انه أحدث وشك هل توضأ بعد ذلك لا فهو محدث (عليه الوضوء ومن شك في حلال الوضوء) في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يرول بالشك (فعليه غسل ما شك فيه وان شك) في ذلك (بعد تمام الوضوء فلا يلتزم) الى الشك ولا يلزم غسل ما شك فيه (مالم يتيقن) بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح غسله وكذا من علم انه قد عد للوضوء وشك هل توضأ أم لا فهو على وضوء لان قعوده لقرينة ترجح أحد طرفي الشك ومن علم انه جلس اقتضاء الحادة وشك هل قصاها أم لا فعليه الوضوء لما قلنا وليتيسر على ذلك ولويتيقن انه لم يغسل عصا من أعضاء الوضوء ونسى أى عصو هو ذكر في مجموع الوارل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى للابعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء أو بول ان كان أول ما عرض له أعاد الوضوء وان كان الشيطان يريد كسيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة وشكه في الحدث وبأنه ان يصح فرحه وسراويله بالماء اذا توضأ قطعاً وسوسته قال في الخلاصة لكن هذه الحياة إنما سمع اذا كان قريب العهد بالوضوء اما اذا بعد وحف العصور فلا انتهى والذي يقع لكل حال حبسوا لظن والله اعلم

﴿ فصل في الانجاس ﴾

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمية وبيان تطهيرها اصلاً وخلفاً شرع في بيان

النجاسة الحقيقية وقدم الحكمية لكثرة وقوعها واهميتها حيث لا ينفى عن شيء
 منها (النجاسة) هي في الاصل مصدر نجس بنجس ضم عينها وكسرها في
 الماضي وقعها في المضارع فهي اسم بمعنى ونطلق على الجسم النجس فهي
 اسم عين وهي (على ضربين) اى على نوعين (نجاسة غليظة) اى شديدة في مع
 جواز الصلوة (ونجاسة خفيفة) التأثير بالنسبة الى الغليظة (اما النجاسة الغليظة)
 اكتفى بالتبيل في بيان النجاستين عن التعريف للاختلاف فيه بين ابي حنيفة
 وصاحبيه مع عدم سلامته عن التخص في كلا المذهبين فعلى قول ابي حنيفة
 الغليظة هو النجس الذي لم يعارض نصان في كونه نجسا والحقيقة بخلافه
 وعندهما الغليظة هو النجس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد
 على تعريفه سؤر الجمار حيث حصل التعارض في كونه نجسا ولم يحكم نجاسته وعلى
 تعريفها الى حيث اختلف فيه وهو غلط والنجاسة المغلطة (كالعذرة) وهي
 رجيع الانسان (والبول) اى بول ما لا يؤكل لحمه غير الفرس واطلقه اعتمادا على
 ما ذكره من تعدد في مثال الخبيثة (والدم) المسفوح (وبجوار الكلب) اى رجيعه وكذا
 سائر سباع البهائم (ولحم الخنزير وسائر اجزائه) هذه الاشياء نجاستها معلومة
 في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الا شعر الخنزير لما ابيح الانعام به للعجز ضرورة
 قال محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه (و) كذا (لحومها) اى حيوان (لا يؤكل لحمه اذا
 لم يكن) ذلك الحيوان مذكى اى (مدبوحا بالتسمية) حقيقة او حكما والداخ
 مسلم او كثنائى فان تلك اللحوم اذ ذاك نجاسة بسيطة (اما اذا ذبح) ذلك الحيوان
 الذى لا يؤكل لحمه (بالتسمية) حقيقة او حكما كاللحمى وكان الذابح مسلما او كتابيا
 (وصلى) احد (مع لحمه او حله قبل الذباغة فيحموز) ما على اما بعد الذباغة فلا خلاف
 فيه عدنا وهذا الذى ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان
 اللحم لا يطهر بالدكوة قال في الاسرار حلود السباع تطهر بالدكوة عدنا خلافا
 للشافعى ثم قال فان قبل الجلد يكون متصلا باللحم واللحم نجس ولا يطهر بالدكوة
 فكيف يكون الجلد طاهرا اذا من مشايخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل
 ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عدنا لما مر ان الحرمة من مثله تدل على النجاسة
 ولكنا نقول بين الجلد واللحم حليلة رقيقة تجمع جماعة اللحم الجلد فلا نجس وذكر
 الطائفة اذا صلى معه من لحم السباع كالعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز
 صلوته وان كان مدبوحا وعن العقيده ابي حنيفة اذا صلى معه لحم سباع الوحش
 قد ذبح لا تحوز صلوته ولو وقع في الماء افسده وكذا قال في الكافي ولحمها نجس

في الصحيح واعترض الشيخ كل الدين على قولهم بين اللحم والجلد حلد رقيقة
 الى آخره بانه اذا كان كذلك فلا يظهر عمل الذكوة في ازالة الرطوبات عن الجلد
 لتوقف طهارته عليه يعني فينفي ان يطهر جلدها وان لم تذكر لكن الجواب بان
 توقف طهارته على الذكوة او الدبغ بقوله عليه السلام لا تتنعوا من الميتة باهاب
 فانه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وان كانت ميتة فعلى الدماغ
 لان الاهداب اسم للميدبغ من الجلود فالحاصل ان في طهارة جلد ما لا يؤكل بالذكوة
 اختلافا والاصح الطهارة وفي طهارة لحمها اختلافا والصحيح النجاسة لان سورة
 نجس وقد عللوا نجاسته حتى صاحب الهداية بانه متولد من لحم نجس وايضا
 القاعدة ان الحرمة لا للكرامة مع الصلاحية للغذاء آية النجاسة فاللحم نجس
 حال الحيوة فكذلك الذكوة والجلد طاهر حال الحيوة لعدم اتصاله باللحم فكذلك بعد
 الذكوة اما اذا لم يذكر فيحرم الانتفاع به قبل الدماغ كافي ما كوال اللحم بالحديث وهي
 دليل النجاسة وقوله (الا تحذير) استثناء من قوله فيحوز اي يجوز الصلوة مع لحم ما لا
 يؤكل لحمه او جلده اذا ذبح بالتسمية الا التحذير فانه (اذا ذبح بالتسمية) كما تقدم
 لا يطهر لحمه ولا جلده) لانه نجس العين لقوله تعالى * فانه رجس والضمير يعود الى
 التحذير لقربه لا الى اللحم لا يقال المقصود في الكلام هو المصاف فينفي ان يصرف
 اليه نحو لقيت ابن زيد وكذا لا نأقول ليس ذلك في كل موضع بل هو ذر مع القرية
 فقد حوز في قوله تعالى * من بعد ميثاقه العود الى كل من العهد وانظر الجلالة وجزم
 في قوله * واشكروا نعمة الله ان كنتم اياه تعبدون * يعود الى المضى اليه لعدم
 صلاحية عوده الى المصاف وفي قولك اثبت ان زيد ولكنه يعود الى المصاف لانه
 هو الملاقى فيكون هو المكام وما نحن فيه مثل قوله تعالى * من بعده ياقه في صلاحية
 العود الى كل منهما لكن الموضع موضع احتياط فوجب الاعادة على ما فيه
 الاحتياط وهو المصاف اليه لسو له (و) اما (لودبغ جلده) اي حلد التحذير (ففي
 ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ) لما تقدم انه نجس العين
 ولان جلده لا يقبل الدماغ فانه طبقات كجلد آدمي فلا يطهر لعدم احتمال المطهر
 (وروى عن ابي يوسف) في غير ظاهر الرواية (انه) اي حلد التحذير ايضا (يطهر)
 بالدماغ (ويجوز بعده) والانتفاع به والصلوة فيه وعليه لعدم قوله عليه السلام
 ايما اهاب دبغ فقد طهر رواه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه ورواه مسام بلفظ
 آخر والجواب عن الدليل الاول ان المراد غير نجس العين مما كان طاهرا ونجس
 بالوقت فالنجاسة العارضة بالموت في الجلد حكم الشرع بوالها بالدماغ كحكم

برؤال نجاسة ميتة الانسان المسلم بالغسل وعن الباى ان المراد مايقبل الدباغ
 بخلاف ما لا يقبله كجلد الحية والانساة فكذا الخنزير لانه لا يقبل الدباغ (اما
 الارواث) جمع روث وهو رجيع ذى الحافر (والاختاء) جمع ختي وهو رجيع نوع
 الدقر والليل (فكلها نجس بنجاسة عليطة عند ابي حنيفة) لما فى البخارى
 من حديث ابن مسعود اذ النبى صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتيه بثلاثة
 اجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم احد فاخذت رودة فأتيته بها فاخذ
 الحجرين والقي الرودة وقال هذارس فهدانص على نجاسة الروث لم يعارضه دليل
 على طهارته فيكون مغلطا على ما تقدم من اصله في تعريف النجاسة الغليظة
 والخفيفة * فان قيل قد عارضه ما فى البخارى ايضا من حديث ابي هريرة قال له
 عليه السلام ابني اجارا استنفض بها ولا تأتي بعظم ولا بروثة قلت ما بال
 العظم والروثة قال هما من طعام الجن ومحوه في الترمذى لا تستجوا بالروث ولا
 بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارة الارواث لكونها
 طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك لطهارتها فحصل التعارض فينبغي
 ان تكون حبيصة عنده * قلنا لانسلم المعارضة لانهما لا تكون مع التساوى لا تساوى
 لان ذلك دال على النجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة بشارته والاشارة
 لا تعارض العبارة على ان لنا ان لانسلم ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون
 كذلك لو كان طعامهم وهو روث على حاله لم لا يجوز ان يخلفه تعالى خفا حرا
 ويجعله حلالا وحبثه طهارته لخروجه عن تلك الحقيقة كالوئب مـ
 حب فانه طاهر قطعا (وعندهما) بنجاسة الارواث والاختاء سوى ختي الليل
 (خفيفة) لوقوع الاختلاف في نجاستها فعند مالك هي طاهرة وبها يست
 التخفيف عندهما على ما تقدم من اصلهما في تعريف الغليظة والخفيفة (و) ذكر
 (في عيبة القهواء) وكذا في غيرها (بول الحمار وحرء الدجاج والبط) وكذا خروء
 الاوز والحبارى وما اشبه ذلك مما يستحيل الى بتن وفساد (نجس بنجاسة عليطة)
 اجماعا (واما بنجاسة الخفيفة) فهي (كول ما يؤكل لحمه) من البهائم وهدا عـ
 ابي حنيفة وابي يوسف وامام محمد يقول ما يؤكل طاهر لحديث العرينين حيث
 امر عليه السلام بتربيته ولما قوله عليه السلام استزهاوا عن البول فان عامة عذاب
 القبر مـ احرقه الحاكم وقال على شرطهما ولا اعرف له علة والحرم مقدم على
 المبيح (وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور) والخرء مخصوص في العرف رجيع
 الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور في كثير من النسخ وكون خروء ما لا يؤكل

لحمه نجاسته حبيفة انما هو (في رواية) النقية ابي جعفر (الهمداني) عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسته عليقة كذا في المطبوعة وروى الكرخي ان نجاسته عليقة عند محمد وعندهما هو طاهر وصححها شيخ الأئمة المرحوم في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخزومة عندهما مطبوعة عند محمد وصححه صاحب الهداية فقال وقد قيل الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو يقول التحيف للصورة ولا ضرورة لعدم المحالطة فلا تخفيف ولهما اما تذوق في الهواء والتحامي متعذر فتحقت الضرورة انتهى وقوله اسد المحالطة قال في الكافي مخالطة الناس مع الصقر والباري والشاهين اكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور ولوقع في الاواني قيل يفسدها وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي حان لتعذر صون الاناء عنه ووجه رواية طهارته انه لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في الخبز فكما ان حره المأكول طاهر فكذا غيره هذا واما قول النص (وقال محمد كلاهما طاهر) يعني بول مأكول اللحم وخره مالا يؤكل فسلم في بول ما يؤكل دون خره مالا يؤكل كل على ما قدمناه (واما بول الهرة في طاهر المذهب) هو (نجس نجاسة) عليقة لدخوله تحت قوله عليه السلام استزهاوا عن البول مع عدم المعارض والمخالف وروى عن محمد في الذي يعتاد البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز قال الشيخ كالدين بن الهمام ولا يخفى صحة هذه الرواية وقول صاحب التحيس ولو بالسنور في البئر تزح كله لان بوله نجس باتفاق الروايات وكذا لو اصاب البول افسده يحمل على الروايات الطاهرة او على الذي لا يعتاد البول والافتدحكي هو في موضع آخر من التحيس اختلاف المشايخ فيما اذا بال على البول وقال النقيه ابو جعفر نجس الاناء دون البول قال الشيخ كالدين وهو حسن لعادة تخمير الاواني (واما خره ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والاور) ونحوها (فطاهر) عندنا خلافا للشافعي وذلك (كالجمامة والعصفور ونحوهما) ووجه قول الشافعي انه يستحيل الى متن وفساد كثره الدجاج والبط ولما انا اجما على اقتناء الجمادات وتركها في المساحد مع الامر بتطهيرها فمن غائبة رضى الله عنها قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساحد في الدور وان تطف وتطيب رواه ابن حبان في صحيحه واحمد وابو داود وعن سمرة انه كتب الى بليد اما بعد فان الى صلى الله عليه وسلم امرنا ان نصنع المساحد في دورنا ونصاح صفتها ونطهرها رواه ابو داود وسكت عليه فدل ذلك على طهارة حرثها وهو وجه

الاستحسان (ولو وقع في الماء لا يفسده) لكونه طاهرا (وكذا نهر القارة اذا
 وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا) بحيث لا يظهر طعمه ولا ريحه فيه
 (لعموم البلوى) لماثل ان يجمع عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التحمير
 والحط وفي فتاوى قاضي خان بول الهرة والقارة نجس في اظهار الروايات يفسد
 الماء والنوب انتهى واذا افسد الماء والتوب فافساده الدهن اولى لو حود الضرورة
 فيهما دونه بخلاف ما لو وقع نهر القارة في الحطه فطحت حيث لا ينجس مالم
 يظهر اثره في الدقيق اذ الضرورة هناك اشد حتى ان كثيرا ما يفرح فيها
 والاحتراز عنه متعذر وبخلاف السور الذكر على ما مر لعموم البلوى وفي
 الاختيار وكذا بول القارة وخرها يعني انه نجس ثم قال والاحتراز عنه ممكن
 في الماء غير ممكن في الطعام والياب فيعني عنه فيهما وهذا موافق لما ذكرها
 فان الدهن من جملة الطعام اللهم الا ان يحمل الطعام على الحطه ونحوها
 والاحتياط اولى (البیضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء اوفى المرقه لا يفسده
 وكذا السمكة) اذا وقعت من امها رطبة في الماء لا يفسده كذا في كتب
 الفتاوى وهذا لان الرطوبه التي عليها ليست نجسة لكونها في محلها (وكذا
 الانفحة) تكسر الحمزة وقح الناء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع
 من اجزاء اللبن طاهرة عند ابي حنيفة لا يفسد الماء ولا غيره (اذا خرجت من شاة
 ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندها المائعة نجسة والجامدة متنجسة
 تطر بالعسل يفسد ان الماء وغيره الا اذا غسلت الجامدة امالو خرجت من مذكاة
 فلا خلاف في طهارتها لهما ان الحل نجس بالموت فنحس ما فيه الا ان نجاسة
 الجامدة بالمجاورة وعساها ممكن فتطهر بانفسله ان الموت ليس منجسا لداته بل
 المنجس هي السماء والرطوبات وهي معزل عنها ولا تنجس بنجاسة الوعاء لانها
 في معدنها والختلاف في لبن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل في نجاسة
 غليظة عند ابي حنيفة) في رواية الحسن بن زياد عنه لقوله عليه السلام لا يبولن
 احكم في الماء الدائم ولا يمتسلن فيه من الجابة نهى عن الاغتسال في الماء الدائم
 كسبه عن البول فيه ولانه ماء ازيلت به نجاسة حكيمه فيعتبر بما ازيل به الحقيقة
 بل اولى اذ القليل من الحقيقة عفو ومن الحكيمه لا (وعند ابي يوسف) هو نجس
 (بنجاسة حميمية) وهي روايته عن ابي حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسته ولضرورة
 تعدر صون الشاب عنه مخف حكيمه (وعند محمد) وهي رواية عن ابي حنيفة
 ايضا هو (طاهر غير ملهور) اي غير مطهر (وبه اخذا كثر المشايخ) وهو ظاهر

الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضاء المحدث طاهرة حتى لو جملة انسان وصلى به جارت صلواته لكن لا يحل اداء الصلوة سدن بمحدث فالماء المستعمل يصير بهذه الصفة فاذا اصاب اللوب جارت صلواته فيه ولو توشأ به لم تجز صلواته ولانه لما ديت به قرينة تغيرت صفته كمال اديت به ذكوة يصير وسحاو حرم تناوله لغنى وهاشمي وايح للفقير ضرورة كالحلت الميتة لها فكذا الماء لم يبق مطهرا كذا في الكافي لكن هذا التشبيه عبر ظاهر لان مال الزكوة حرم على النني والهاشمي قيل ان تؤدى الزكوة مرة لانها لا تكون مؤداة لاعتقيب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج عن المطهريّة قبل ان يستعمل وما يملك على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التحرز عنه مع احتياطهم في الطهارة وتحرزهم عن قليل النجاسة وان خفت فدل على طهارته وكونهم لم يرو عنهم حفظه ولا جملة في الاسفار سيما في الاماكن العديمة المياه ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي سال من وضوء غيره او غسله في اناء فتوشأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم حصل له بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملة محدثا او غير محدث بان توشأ على الوضوء وقال رفر ان كان غير محدث فالماء الذي استعماله طاهر مطهر لان حكم البدن كان كذلك تجوز الصلوة به قلنا لما نوى العبادة وقد ازداد به طهارة على طهارة ونورا على نور على ما جاء به الآثار ولن يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة حكما وهي نجاسة الآثام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء حكما فلا يبقى مطهرا (والماء المستعمل) هو (كل ما ازيل به حدث) اصغر او اكبر (او استعمل في البدن على وجه القرينة) هذا احد الماء المستعمل على قول ابى حنيفة وابى يوسف فانه عندهما يصير مستعملا باحد شيئين اما ازالة الحدث او استعماله في البدن على وجه القرينة ويدنهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل ما اذا توشأ المحدث بالية ويفرد الاول في مثل ما اذا توشأ المحدث بالية والباقي في مثل ما اذا توشأ المتوضي بالية وعند محمد لا يصير الماء مستعملا بمجرد رفع الحدث بل بالاستعمال على وجه القرينة في البدن سواء رفع الحدث ام لا لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال نجاسة الآثام اليه على ما في الحديث عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توشأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها

يداء مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه حرحت كل خطيئة مشتها رحلاه
مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج بقيام من الذنوب رواه مسلم وذلك لا يمكن الا نية
التقرب اجماعا وقالا اسقاط الغرض مؤثر ايضا لانه لما غسل الاعضاء وقد حل فيها
ما يمنع الصلوة تحول ذلك المانع الى الماء وصار نظير تحول الآثام ثم انما يصير
مستعملا اذا زال عن البدن في العسل او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء
لضرورة التطهير والاستمرار في مكان ليس بشرط قال في الهداية الصحيح انه كرايل
العضو صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة
بعده انتهى وكذا في المحيط ان الاجتماع في مكان ليس بشرط وهذا هو مذهب
اصحابنا قال وما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء اعميا أخذ حكم الاستعمال اذا استقر
في مكان فذاك قول سميان الثوري وابراهيم التميمي وبعض مشايخ باخ وهو اختيار
الطحاوي وبه كان يعنى ظهير الدين المرغيباني امام مذهب اصحابنا فاذا ذكرنا عن هذا
قلنا من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من لحية ومسح به رأسه لا يجوز انتهى
وفي الفتاوى الطهيرية اتفق علماؤنا ان الماء الذي تأدت به القرعة مادام مترددا
في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا رايه العضو ولم يصل الى الارض ولا الى
موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انسان وحري فيه لم يصير
متوشعا انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والمختار ما ذكرنا انه لا يصير مستعملا
ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك انتهى وقوله اذا استعمل في البدن احتراز
عما اذا استعمل في غيره من الثوب ونحوه بنية القرعة فانه لا يصير مستعملا ويدخل
فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملا
ويتفرع على ما ذكرنا (امرأة غسلت القدر او القصاع او) غسلت (يدها من الوسخ
او العجين لا يصير) ذلك (الماء مستعملا) هذا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم
وجود شيء من الامرين والافعل قول محمد حاشية لعدم الاستعمال على وجه القرعة
وفي فتاوى قاضي خان المحدث او الجنب اذا ادخل يده في الاناء للاعتراف وليس
عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا ينحس ولا يصير مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجنب
الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجليه في البئر
في طلب الدلو لا يصير مستعملا لمكان الضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجليه
لالتبريد فانه يصير مستعملا لانعدام الضرورة ولو احدث الجنب الماء ثم لم يريدها المضمضة
لا يصير مستعملا عند محمد بن قاسم لا يبقى طهورا قال قاضي خان هو الصحيح
اما لانه صار مستعملا بسقوط الغرض اولانه خالطه البزاق فلا يكون طهورا

وان ادخل الجب والمحدث يده في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون
الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في الخلاصة وفيها
الظاهر اذا اغتسل في البئر بنية القرعة افسده وان انتمى لطلب دلو وليس على
يده نجاسة ولم يذلك فيه حسده لم يفسده عندهم جميعا اقول وكذا لودك حسده
لارالة الوسخ ينبغي ان لا يفسده لان الفرض انه طاهر ولم ينو القرعة ولو غسل
المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا وبحور الوضوء وكذا
اذا غسل ثوبا واناء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس به نجس يجوز
التوضؤ به وان شك في طهارتها يستحب ان لا توضأ به وان توضأ جاز هذا اذا لم
يتوضأ الصبي به فان توضأ به ناولا اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستعملا
اذا كان عاقلا لانه نوى قرعة معتبرة وان انتسخ من عسالة الجنب في الاناء لا يفسد
الماء اما ان سال فيه سيلانا فانه يفسده وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو
المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فصل المياه ويكره شرب الماء
المستعمل وبحور الانتماع به وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي الدواب (وكل
اهاب دبغ فقد طهر) لحديث ابن عباس المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين
عنه ايضا قال تصدق على مولاة لميونة بشاة فمات فربها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال هلا خدتم اهابها فدبغتموه فانتعتم به فقالوا انها ميتة قال اعماحرم اكلها
واما مارواه اصحاب السنن عن عبد الرحمن بن ابى ليلي عن عداة بن حكيم عنه
عليه السلام انه كتب الى جهمينة قبل موته بشهر ان لا تتفعوا من الميتة باهاب ولا
عصب حسنه الترمذي وعبد احمد بشهر او شهرين فليس في قوة حديث ابن عباس
حتى يمارسه وينسخه مع ما في منته وسده من الاضطراب ففي سده في رواية
ابى داود من جهة خالد الحذاء عن الحكم بن عتيبة قال عفاة عن عبد الرحمن انه
انطلق هو وانا من الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا ووقفت على الباب فخرجوا الى
فاخبروني اما عبد الله بن عكيم اخبرهم الحديث ففي هذا انه سمع من الداخلين وفيما
قبله انه سمع من ابن عكيم وفي منته في رواية قبل موته بشهر وفي اخرى باربعين
يوما وفي اخرى بلسة ايام على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم
فاهاب اسم للميديع ومارواه الطبراني في الاوسط من لفظ هذا الحديث كست رخصت
لكم في جلود الميتة فلا تتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب في سنده فضالة بن معضل
مصعف واذا طهر الاهاب بالدبغ (جارت الصلوة معه) ملوسا او مفروشا
او محمولا (الاجلد الحزير) للنجاسة عيه (والآدمي) لكرامته (وذكر في الشرح)

كذا في اكثر النسخ والمراد به شرح الاسيحياني وفي بعضها وفي شرح الاسيحياني مصرح
 به (كل حيوان اذا ذبح التسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير
 سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم) وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول النصل
 (وحلدا لا ذمي اذا وقع مده (مقدار طهر في الماء يفسد الماء) لانه نجس (وفي الحاقاية كل
 ما كان مؤثره نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالدكوة) وقد قدمنا انه مذهب بعض المشايخ وان
 الاصح طهارة جلده دون لحمه (وعن محمد حلدا الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب
 الميتة وعظمها وقرنها وريشها وشعرها وصوفها وظلها) وكذا حافرها ومخيلها
 وكل ما لا تحله الحياة منها (طاهر اذا لم يكن عليها دسومة) لما تقدم من حديث شاة
 مولاة ميمونة من قوله عليه السلام انما حرم اكلها واخرج الدارقطني عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عباس انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحما فاما الجلد
 والشعر والصوف فلا بأس به واعله تصعيف عبد الجبار بن مسلم وهو مجموع فقد ذكره
 ابن حبان في الثقات فلا ينزل حديثه عن الحسن ثم اخرجه من حديث ابى بكر الهذلي
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا اجد
 فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا كل شيء من الميتة حلال الا ما كل منها فاما الجلد
 والقرن والشعر والصوف والسن والعظم فكله حلال لانه لا يدكى واعله بان ابا بكر
 هذا متروك واحرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عنه عليه السلام
 لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ ولا بأس بصوفها وشعرها وقرنها اذا غسل
 وضعفه بان يوسف بن ابي السفر بفتح السين المهملة وسكون الناء متروك واخرج
 البيهقي عن نعبة عن عمر بن خالد عن قتادة عن انس انه عليه السلام كان يمتشط
 بمشط من عاج قال ورواية نعبة عن شيوخه المجولين ضعيفة انتهى وقد اوهم ان
 الواسطي مجهول وليس كذلك ولا يلتفت الى قول الاصمعي ان العاج هو الدليل بل
 هو عظم الفيل على ما في الصحاح وغيره فلهذه عدة احاديث لو كانت ضعيفة
 حسن المتن فكيف ومما لا ينزل عن الحسن وله الشاهد من الصحيحين حديث
 شاة مولاة ميمونة فهي مؤيدة لقولهم ان ما لا تحله الحياة لا نجس بالموت وهذه
 الاشياء لا تحلها الحياة لادها لا تأتم بالقطع الابطريق المجاورة والحو لا يدل على الحياة
 الحقيقية كمو الببات والمراد باحياء العظام في الص ردها الى ما كانت غصة
 رطبة في بدن حي حساس او احياء اصحابها (واما جلد الفيل فيطهر
 بالدبغة) كسائر البع (وعظمه طاهر يجوز بيعه) والانتفاع به (الا عند محمد)
 لانه يقول الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشيء ويرده حديث

اليهقي المذكور آنفا (وروى عن محمد امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن
 اسد او نعلب او كلب جارت صلوتها) لما تقدم من طهارة العظم والعصب
 وكون الرواية عن محمد لا ينافي كونها اتفاقية في الفتاوى ذكرها مطلقا والدليل
 يدل عليه وفي بعض النسخ (بخلاف الآدمي والخير) اما الخنزير فطاهر واما الآدمي
 فان كان من نفسه تجور صاوته معه وان راد على قدر الدرهم عند ابي يوسف او قال
 محمد لا تجوز اذا راد على قدر الدرهم وان كان من غيره وزاد على الدرهم لا تجوز
 بالاتفاق لكن هذا كله على القول بنجاسة السن على تقدير انه طرف عصب وفي
 نجاسة العصب روايتان قاله في الكفاية قال فيها وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح
 لا خلاف في السن بين علمائنا انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد على الرواية
 التي جاءت ان عظم الانسان نجس انتهى ومنه في الكافي قال فيه فان قيل اليس
 ان عظم الانسان طاهر فاني يتصور الخلاف قلنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح
 لا يتصور الخلاف وهذا الخلاف على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس
 وفي فتاوى قاضي خان عظم الانسان اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع اجزائه
 انتهى الا ان قوله بجميع اجزائه ينافي قوله قبل ذلك جلد الآدمي اوله اذا وقع
 في الماء ان كان قدر الطهر يفسده وان كان دونه لا يفسده فيجب ان يحمل على ان
 المراد جميع اجزائه التي لا تحلها الحيوة (وذكر السجح الامام الاساسي) بكسر
 الهمزة واسكان السين المهملة بعدها ماء موحدة مفتوحة فالف فون ساكنة ثم
 كاي مفتوحة بعدها مثناة فوقاية ثم ياء النسبة الى اساسكته قرية من قرى اسبجياب
 (في شرحه السمحات) اي فروه (اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بودك
 الميتة لا تجوز الصلوة به ما لم يغسل) لانه طهر بالدباغة وتخص بودك الميتة فيطهر
 بالغسل ولما والعصر كسائر الاشياء المتنجسة (وان علم انه مدبوع بشئ طاهر جازت
 الصلوة به وان لم يغسل وان شك) انه مدبوع بشئ نجس او شئ طاهر (فالافصل
 ان يغسل) ليزول الشك باليقين ولو لم يغسل جاز بقاء على ان الاصل الطهارة
 (والدباغة) وهي ما يمنع التلوث والفساد عن الجلد (على ضربين حقيقية وحكمية
 فالحقيقية ان يدبغ بشئ طاهر) من الادوية المعدة للدبغ (كالعصص والسحمة)
 والشب والمخ والقرظ ونحوها (واما الحكمية فان يخرج) الجلد (عن حكم الفساد
 ويبرول التلوث عنه من غير استعمال شئ من الادوية بل اما ان يخرج عن حكم الفساد
 بالترتيب) اي بالقاء التراب عليه او القائه في التراب فيمتص رطوباته (او بالتشميس)
 اي بالقاء في الشمس (او بالقاء في الريح) فيزيلان رطوباته فهذه الدباغة معتبرة

ايضا عندنا خلافا للشاعبي لان المعصود من الدباغة ازالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالتمس او الريح او التراب فيطهر (و) لكن (لو اصابه بعد الدباغة الحكيمة ماء من ابي حيفة) في عوده نجسا روايتان (في رواية يعود نجسا) لعود الرطوبة (وفي رواية لا يعود نجسا) وهو الاقيس لان هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية الضلالت النجسة لان تلك تلاشت وصارت هواء وذهبت معه بل رطوبة تجددت من ماء طاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وملاقة الطاهر الطاهر لا توجب تنجيسه (وكذا) حكم (الثوب اذا اصابه مني فترك) ثم اصابه الماء في رواية يعود نجسا وفي رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعود نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه وانما حكم بطهارته بابسا بالنص على خلاف القياس فاذا اصابه الماء زال مورد النص وهو حال اليس بخلاف الجلد والارض والبر فإن الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس لروال اثر النجاسة (و) كذا (الارض اذا) اصابها نجس (وجفت) وحكم بطهارتها ثم اصابها الماء في رواية تعود نجسة وفي رواية لا والمختار الثاني لما قلنا وكذا قال قاضي خان الصحيح انها لا تعود نجسة (وكذا الثرا اذا تنجست فغارت ثم عاينها) في رواية تعود نجسة وفي رواية لا (و) ذكر (في فتاوى قاضي خان ان الاظهر في الثران يعود نجسا) المذكور فيها في فصل السر الصحيح انه طاهر ويكور ذلك بمنزلة الزح (وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا) لان الرائل لا يعود بلا سب جديد والماء العائد غير معاوم انه عين الاول بل الغالب انه غيره فلا يكون نجسا

﴿ فصل في السر ﴾

ذكره لادنى مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدمة عليه ومسايل من جملة بيان النجاسة الحقيقية (اذا وقع في البر نجاسة زح) اي البر والمراد ماؤها فان الزح للماء لكن توسعوا باساده الى البر مثل حرى الهر وكان زح ما فيها من الماء طاهرة لها اعلم ان مسايل الآبار مبنية على اتساع الآثار اذ القياس فيها اماما قاله ببر المريسي من الطم بالكلية لانه وان زح ما فيها يبق الطين والحجارة نجسا فينجس الماء الجديد وامامنا نقل عن محمد انه قال اجمعت رأي ورأي ابي يوسف ان ماء السر في حكم الماء الجاري لانه ينزع من اسفله ويؤخذ من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب فلا ينجس ثم قلنا وما علينا لو امرنا بزرع بعض الدلاء ولا نخالف السلف وعند مالك والتابعي واحمد لا ينقص بقاء على ما تقدم ان عند مالك لا ينجس

القليل ما لم يتغير وعند الشافعي واحد لا يحبس الثلثان ما لم يتغير اذا عرف هذا
 فقوله اذا وقع في الثرى نجاسة الى آخره منى على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير
 من الامر ينزع بر زمزم حين وقع فيها الزنجي على ما يأتي قريبا ان شاء الله
 تعالى (وان وقعت فيها فارة او عصمورة او) ماهو (نحوهما) في المقدار (ينزع منها)
 عشرون دلوا الى الثلثين (ما روى عن ابن ابي رباح قال في فارة ماتت في البئر فاخرجت
 من ساعتها ينزع منها عشرون دلوا او العصمورة ونحوها ملحقة بها دلالة لاقياس
 فلا نقض لما ذكرنا ان لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب
 لورود الآثار بها والرائد الى الثلثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المذكور
 في الاثر على ما قدر من الوسط فانه المعتبر وهو ما يبيع صاعا من الحب المعتدل (وان
 ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور) السنور بالكسر وفتح السين او ما قاربها
 في الجدة (نزع منها اربعون دلوا او خمسون) هكذا في الجامع الصغير قال
 في الهداية وهو الاظهر يعنى اظهر من قول القنورى (الى ستين) لحديث ابى
 سعيد الخدرى انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلوا وهذا
 لبيان الايجاب والمحسوس بطريق الاستحباب انتهى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 ما ذكره عن ابن ابي رباح والخدرى ذكره مشايخنا غير ان قصور بظنا احكامه عاقل
 وقال الشيخ علام الدين ان الطحاوى رواها فيمكن كونه رواها في غير شرح
 الآثار واما اخرج في شرح الآثار بسنده عن علي قال في ثر وقعت فيه فارة فانت
 ينزع ماؤها وبسده اليه ايضا اذا سقطت الفارة او الدانة في البئر فارحها حتى
 يثلك الماء وبسده الى ابراهيم الحمصي في الثرى يقع فيها الجراد او السنور فيموت قال
 تدلو اربعين دلوا وبسده في فارة وقعت في ثر يرح منها قدر اربعين دلوا
 وبسده عن حماد بن ابى سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزع قدر اربعين
 او خمسين ثم يتوضأ منها وبسده عن عبد الله بن سبرة عن الشعبي قال سألناه
 عن الدجاجة في الثرى تموت قال ينزع منها سبعون دلوا وبسده عنه في الطائر
 والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزع منها اربعون دلوا وبسده صحيح
 انتهى (وان مات فيها شاة او كلب او آدمي نزع جميع الماء) لما روى الدارقطني
 عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس باخراجه وامر بها
 ان ينزع قال فغلبتهم عين جاءت من الزكن قال فامر بها فدفنت بالقنطرة والمطارف
 حتى نزعوها فلما نزعوها انفجرت عليهم وهو مرسل فان ابن سيرين لم يراى
 عباس ورواه ابن ابى شيبة عن هشيم عن منصور عن عطاء وهو سد صحيح وروى

الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن ثا سعيد بن منصور ثا هشيم ثا منصور
عن عطاء بن حشيبا وقع في زمزم فأتى فامر عبدالله بن الزبير فنزع ماؤها فجعل
الماء لا يقطع فنظر فاذا عين تجري من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبكم
وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامام وما نقل
عن ابن عينة ان مكة منذ سبعين سنة لم ارضعها ولا كبرا يعرف حديث الزنحى
الذى قالوا انه وقع في زمزم وقول الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف
يروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجد شيء ويتركه وان كان
قد فعل فلنجاسة ظهرت على وجه الماء اول تنظيف مدفوع بان عدم علمهما
لا يصلح دليلا في دين الله تعالى ولا نفي علم غيرهما ويقال للشافعي رواية ابن عباس
ذلك الحديث كملك استبه فكما تركته فيما دون القلتين لدليل آخر لا تستبعد مثله
من ابن عباس ثم الطاهر من السوق واللفظ القائل مات فامر نزعها ان سبب
النزع الموت لاشيء آخر كافي سها عليه السلام فمجد ورنى ما عزم فرحم ثم ان ينهما
وبين ذاك الحديث قريبا من مائة وخمسين سنة فكان اخبار من ادرك الواقعة
واثبتها بالطريق الصحيح اول من عدم علمهما وقول النووي كيف يصل هذا
الخبر الى اهل الكوفة ويجعله اهل مكة استبعاد بعد وضوح الطريق ومعارض
بقول الشافعي لاحد انهم علم بالاخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى
اذهب اليه كوفيا كان او بصريا او شاميا فهلا قال كيف يصل هذا الى اولئك ويجعله
اهل الحرمين على ان الاخبار المختص بروايتها الشاميون والعراقيون دون الحجازيين
اكثر من ان تحصى وهو غير باهل بها لكن للتعصب وهلة وذهول وذاك لان
الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجلي في تاريخه نزل الكوفة الف
وسمائة من الصحابة ونزل قرقر ستمائة (وكذا) ينزع جميع الماء
(ان استخرج الكلب والخنزير حيا وان لم) اى ولولم (يصب فيه الماء) اما الخنزير
فطاهر للنجاسة عينه واما الكلب ففرقه عن سائر ما يكون سؤره نجسا مبنى على كونه
ايضا نجس العين قال قاضى خان في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فلان
عينه نجس والكلب كذلك ونى عليه في فتاواه جملة من مسائل فانه قال الكلب
اذا خرج من الماء وانقضى فاعلم ثوب اسان افسده وكذا قال اذا مشى في طين
اوردعة ينجس الطين والردعة واذا مشى على ملح فوضع اسان رجلاه على ذلك
الموضع ان كان رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل بصير الملح نجسا فايصيبه يكون
نجسا ونحوها من المسائل واحتلت روايات المنسوط في باب الحدث الاتماع به

مباح في حال الاختيار فلو كان نفسه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر في اوائل
 الوضوء والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس وذكر في كتاب
 الصيد منه في تعليل بيع الكلب وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
 الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يظهر بالدباغ وفي
 رواية لا يظهر وهو الظاهر من المذهب وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج
 حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزع جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فلي قولهما يجب
 نزع جميع الماء وعن ابي حنيفة لا بأس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب ليس
 بنجس وقال في الهداية والكلب ليس بنجس العين الا يرى انه ينفع به حراسة
 واصطيادا بخلاف الخنزير وفي القبة اختلف في نجاسة الكلب والذي صح عندي
 من الروايات في الوادر والامالي انه نجس العين عندهما وعند ابي حنيفة ليس بنجس
 العين انتهى وهو موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية والذي تقتضيه الدراية
 عدم نجاسة عينه لما قال صاحب الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والاصل
 عدمها والدليل الدال على نجاسة سوره لا يقتضي نجاسة عينه واقه اعلم (وكل
 حيوان) سوى الخنزير والكلب على ما ذكره (اذا اخرج حيا) من البر بعد
 الوقوع (و) الحال انه (قد اصاب) الماء (فيه) فانه ينظر (ان كان سوره طاهرا) ولم يعلم
 ان عليه نجاسة لا ينحس الماء ولكن (لا يتوضأ) منه (احتياطاً) لاحتمال انه كان
 عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع (و) مع هذا (ان توضأ جاز) لان الاصل عدم
 ذلك الا ما كان غالباً كما قالوا في الفارة اذا هربت من الهرة فسقطت في البرنجستها
 لغلبة البول منها عند الخوف من الهرة (وان كان سوره نجسا يزح كاه)
 لتنجسه بسوره ويفهم من قيد اصابة الماء فيه انه اذا لم يصب فيه لا ينحس وان كان
 سوره نجسا وان ثم فرقا بين الخنزير والكلب وبين سائر السباع في ذلك والذي
 يجب ان يتحسس على كل حال وصرح به قاضي حان فقال او وقع فيه كلب او خنزير
 ومات او لم يمت اصاب فيه الماء او لم يصب اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب
 كذلك اولان مأواه في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى وايضا
 مخارجها نجسة ولا تزول نجاستها لمسها لان سورها نجس واحتمال كونه دخل
 في ماء قبل ذلك بحيث انفصل مخرجه في غاية الدرة فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه
 كالهرة فان نجاسة مخرجه تزول لمسه فليعلم ذلك (وان كان سوره مكروها)
 يستحب ان (يزح) بها (عشرة دلاء ونحوها) كذا في الخلاصة ذكر انه يستحب
 وكاه لما كان يجب مواتها المتقضى للنجاسة برع عشرين فيما يقتضي الكراهة

يشطر في المقدار فيجعل عشرا ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحبا فان الدب
بعض الوحوب كما ان الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة وانما فعل
ذلك (احتياطاً) لجواز ان يكون القياس هذا الذي قلناه والا فلامحل العياس
في نصب المتأثير ولا في اثبات الاحكام من التدب وغيره من غير تقدم اصل يقاس
عليه فليتأمل (وان كان سوره مشكوكا ينزح كله ايضا) كازح كله فيما سوره
نجس لاشتراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افترقا من حيث الطهارة
فاذا لم ينزح ربما ينظهر به احد والصاوة به وحده غير محزنة فنزح كله (كما روى
عن ابي يوسف في الفتاوى) ولم يذكر عن غيره خلافه (وان انتفخ فيها الحيوان)
الواقع (او تنسخ نزح جميع ما فيها) من الماء سواء (صغر) ذلك (الحيوان او كبر)
بعد ان يكون مما يفسد الماء وكذا لو وقع فيها ذب المارة او نحوه لانتشار النجاسة
في جميع الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزح الماء كله
على ما قدمناه من رواية الطحاوي (وان وحدوا فيها فارة ميتة و) الحال انهم
(لا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلاة يوم ولية اذا كانوا توشوا
منها) منذ يوم ولية فاردوا لافالذي صلوه بوضوئهم منها منذ يوم ولية
(وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها) في الزمان المذكور (وان كانت اسفحت او تسفحت
اعادوا صلاة ليلة وليتها) او مادوه بوضوئهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه
ماؤها فيها وهذا كله (عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم اعادة شيء) مما صاوه بالوضوء
منها ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها (حتى يتحققوا متى وقعت) جملا على انها وقعت
تلك الساعة فانت او كانت ميتة فوقعت برمح او غيره وذلك لان الحوادث تصاف
الى اقرب الاوقات عند الامكان واليقين لا يرول بالشك والطهارة كانت متينة
ووقع الشك في روالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى
اصابته ولا بي حنيفة ان الاحكام تصاف الى اسماها الطهارة والوقوع وهو
السبب الطاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مماناة الطاهر فيحال
الموت على السبب الطاهر كمن جرح انسانا واستردا فراش حتى مات يضاف
موته الى الجرح وان احتمل كونه بعينه غير ان الموت لا يكون عقب الوقوع من غير
تراح في الغالب فلا بد من التقدير بمدة فقدرت عند عدم الانهاخ بيوم ولية لان
مادون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها لتفاوتها وعند الاسماخ بليلة ايام لانه
دليل تقادم العهد او ما استوصى به من مسئلة النوب فقال المعلى هي على الخلاف
ايضا فعده ان كانت النجاسة بالنسبة يعمد ما صلى به من ثلاثة ايام ولياتها وان كانت

رطبة مديوم ولباة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم انها اتعاقية فالفرق ظاهر
 اذ الثوب يمرأى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى لرآها والبئر غائبة
 عن بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا انما يتأتى في الرطبة اما اليابسة فيسفي
 ان يتحرى وقت اصابتها عنده وكذا عندهما اذ لا يتأتى ان يقال يحتمل انها اصابت
 تلك الساعة بعد يسبها الا ان يكون الرمان محتملا ليسبها بعد الاصابة (واذا وقعت
 بكرة او بعرتان في البئر من نعر الامل او الغنم لم يتنجس البئر) استحسانا والتباس
 ان يتنجس لوقوع النجاسة في الماء القليل وحده الاستحسان ان آثار القلوات ليس لها
 رؤوس حاذرة وتعر المواشي حولها فتأقي الريح بعض ذلك فيها لجعل القليل
 عموما للضرورة ولا ضرورة في الكبر كذا في الهداية وفيه اشارة الى ان حكم آبار
 الامصار خلاف ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط اما اذا كان في الامصار مختلف
 مشايخا فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بكرة او بعرتان لانها لا تخلو
 عن حال وقال بعضهم لا لان البئر شيء صلب على طاهره رطوبة الامعاء فلا
 تندخلها النجاسة وقال الامام الترمذي الاصح التسوية اي بين آبار القواف والبيوت
 (وان وقعت) اي العرة والبعرتان (في اللان وقت الحلب فاخرجت حين وقعت)
 ولم يبق لها لون (لم يتنجس اللان ايضا) اي كما لم يتنجس البئر وهو مروى عن علي
 رضي الله عنه للضرورة اذ من عادتها ان تعر وقت الحلب والضرورة مقيدة
 بان يرمى من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام في المبسوط وان وقع في غير
 وقت الحلب فهو عملة وقوعه في سائر الآواني قيل يعنى فيه البكرة والبعرتان
 كالشر والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان الاحتراز (و) روى (عن ابي
 حنيفة العرة اذا كانت يابسة لم تعسد الماء) اي ماء البئر (ما لم يستكثره الناس
 اعموم اللوى) في هذه الرواية اشارة الى ان حكم الرطبة ليس كذلك وبيان
 حد الكثير وهو ما يستكثره الباطر قال في الكافي هو الصحيح وفي فتاوى فاضل خان
 العاقل ما يستكثره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بكرة
 او بعرتين فهو فاحش وعن محمد ان اخذ ربع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية
 وهو ما يستكثره الباطر في المروى عن ابي حنيفة وعليه الاعتماد انتهى (وفي
 الرطبة والمكسرة) اليابسة (اختلاف بين المسايح بعضهم اعني) فيهما
 (بالتنجس) لشيوع النجاسة في الماء للرطوبة وللحاجة في المكسر بخلاف الصحيح
 اليابس (وبعضهم سوى) اي بين الرطب واليابس والمكسر والصحيح واختاره
 في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمكسر والبروث

والخني والعمر لان الضرورة تشتمل الكل انتهى (والارواث بمنزلة المكسرة)
 لتحليلها ورحاوتها وكذا الاخفاء (واكثر المشايخ على انه) لا تطلق التسوية في كل
 موضع بل (تعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى ان كان فيه ضرورة)
 يتعد الاحتراز عنه ووقوع الحرج في الحكم بالحسنة كآبار الفلوات
 الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال (لا يحكم بالحسنة) للضرورة
 وان كان الاحتراز غير متعذر كآبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة
 الطارق والاستعمال فهي بمنزلة الامانة لا يفتى فيه القليل وهذا الذي ينبغي
 ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فيسقط الى ما هي فيه (والروث
 اذا كان صلبا فهو عملة العرة) في الحكم وتقدم انه لا فرق (وان
 وقع خرق الحمام والعصمور) في البئر (لم يفسد) ماؤها لانه طاهر (وهذا مذهبنا)
 خلافا للشافعي كما تقدم (وان وقع خرق الدجاج افسده) لانه يحس وليس
 فيه ضرورة لامكان الاحتراز (وكذا خرق البط والاور) الاهلي بخلاف البري
 الطيار فان فيه ضرورة لانه يدرق من الهواء (و) كذا (خرق الخناش ونحوه
 لا يفسده) للضرورة (وكذا ذرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور فانه طاهر عندهما)
 في رواية (خلافا لمحمد) وهو باقضى قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعني
 بول ما يؤكل وخرق ما لا يؤكل من الطيور لكن الذي هنا هو الصحيح (وقال
 بعضهم روى عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذرق سباع الطير يحس) بحسنة
 مخففة (لا يفسد البوب الا اذا فحس ويفسد الماء وان قل) كسائر الحشرات الخفيفة
 فان حكمها بخالف العليقة في البيات دون الماء (ولا يفسد الماء الكبير) ما لم
 يغيره كسائر الحشرات (ويفسد الاواني وان قل) لامكان صونها عنه (ولا يفسد
 ماء البئر) لتعدد صونها عنه (وان ماتت شاة او قرة) او غيرها مما يؤكل لحمه
 في البئر تحس) لان حمة الحسنة لا تطهر في الماء كما تقدم ويمكن صون البئر
 عن بول مثل هذه الحيوانات بخلاف الطيور لرميها بنفسها من الهواء (الا عند
 محمد) فانها لا تتحس عنه لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنه على ما مر (وان قطرت
 دم او حرق) في البئر ولو قطرة واحدة (ينزع ماء البئر كله) لان ماء البئر في حكم القليل
 ولو كان كثيرا ما لم يكن عسرا في عشر وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقوع
 الحسنة وان لم يطهر اثرها فيه (وفي الدخيرة حب رح) من البئر (دلوها
 فصب على رأسه ثم استقى) دلوها آخر (فقطر من حسنه في البئر لا يتنجس) البئر
 اي على تقدير نجاسة الماء المستعمل ايضا (للضرورة) لان التحرر عنه ماله يتعد

او متعسر (وان وقع جنب) او محدث في البئر (او دخل فيها لطلب الدلو) يعني ولم
يواغسل او الوضوء (قال ابو حنيفة) في رواية (الرجل جنب والماء نجس) قالوا
لانه باول ملاقة الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو نجس
فلم يرل عنها الحدث فسقي على حنائه (و) قال (في رواية) اخرى (يخرج من الجبابة اذا
تصمض واستنشق ثم) انه (ينجس) بحاسة الماء المستعمل (فعلى هذه الرواية)
الناية (يحوره ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجبابة) قال في الهداية وعده ان الرجل
ظاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل انفصال للصورة وهو اوفق
الروايات عنه انتهى وهو الاصح (وقال ابو يوسف الرجل حب والماء طاهر) وهو
مضى على ان ابا يوسف رحمه الله يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهاره العصور
فلما يوحدا نضب او ما يقوم مقامه من الحريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده فلم
يخرج من الجبابة بدخوله في الماء الا كد علم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحدث وعدم
القرينة وفي الخلاصة ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف باصوله يدكره في غير الخلاصة
وهو مشكل على اصله لانه لا يشترط الصب (وقال محمد كلاهما طاهر) الرجل لخروجه
من الحدث اذا الصب والية ليس اشترط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا عنده الا
باقامة العربة وهو بالية والعرض ان لاية (هذا) كاه (اذا لم يكن على بدنه او ثوبه)
عند الوقوع والدحول (بحاسة حقيقية وان كانت) على بدنه او ثوبه بحاسة حقيقية
او كان مستحيما نحو حجر دون ماء (نجس الماء بالاجماع) لما تقدم ولو وقعت
الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبل الانقطاع فكما الطاهر
وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل (ولو وقعت) في السر (اكثر من مرة) فقد
(روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع تلم عسرون دلوا او يامون) حكم الاربع
حكم الواحدة (وان كانت) العمارات الواقعة (حما يرح اربعون) دلوا (او خمسون
الى تسع) حكم الرائد على الاربع الى التسع حكم الدجاجة (فاذا كانت) العيران
(عسرا ينزح ماء السر كاه) منرة الشاة وعن محمد العارنان اذا كانا كبينة الدجاجة
يرح اربعون وفي المهرتين ينزح كل الماء كذا في التحيس وهذا اقيس من قول ابي
يوسف فانهم مجمعون ان الاربعين في الدجاجة وما قدرها والطاهر ان ابا يوسف اما اعتبر
ذلك ايضا ومراة الصغار التي تكون الخمس مائة قدر الدجاجة ونحوها خلاف
حينئذ في الحقيقة (وان كانت السر مغيلا لا يمكن ربحها) الا بعسر وخرج عطية (اخر حوا
مقدار ما كان فيها من الماء) وقت ابتداء الزح (ثم) ان المشايخ (اختلفوا كيف بقدر) ما كان
فيها اذ ذاك (قال بعضهم محرم حيرة مل علق الماء) وطوله (وعرضه) ونخصص

(فينزح) الماء (حتى تغلأ الحفيرة) وقال بعضهم يرسل فيها قصة ويجعل للملح الماء علامة ثم ينزح منها عشر دلاء ملاء ثم تعاد العصبة فيسطر كم نقص فيرح لكل قدر منها عشر دلاء. وهذا ان القولان مرويان عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة ينزح حتى يغلبهم الماء (وقال بعضهم) وهو عن ابي حنيفة ايضا (بحكم ذواعدل) من اهل البصرة بللاء (فينزح) منها (بحكمهما) فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الف دلون ملاء نزح ذلك قال صاحب الهداية وهذا اى الاخذ بقول العدلين اشبه بالمتقن قال في الكافي انه الاصح اذ الرجوع الى اهل البصرة اصل في كثير من الصور كافي الحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى * فاستلوا اهل الذکر ان كنتم لاتعلمون * وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزح ذكره في الكافي ايضا وفي فتاوى قاضي خان ثر تحس ماؤه فارادوا نزح الماء بعد زمان احتفلوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع الجحاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع او درعين يصير الماء طاهرا وطهورا وثمرة ذلك تظهر في الرجل اذا اخذ في النزح فعلى ماء من الغد فوجد الماء اكثر مما ترك منهم من قال ينزح كل الماء ومهم من قال تنزح مقدار الماء الذى بقى عند الترك وهو صحيح اسمى وهذه الثمرة انما هى ماء على ان الاعتبار مقدار الماء وقت ابتداء النزح او لا على ان الاعتبار مقداره وقت وقوع الجحاسة او لا ثم قد علم منها ان الصحيح ما قاله في الكافي ان الاعتبار وقت ابتداء النزح (و) روى (عن محمد) انه قال (يرح منها ما تادلوا الى بلده اذ دلوا) وانما الجواب بذلك بناء على كثرة الماء في آثار بغداد كذا في المبسوط والروى عن ابي حنيفة انه اذا نزح من مائة دلو يكنى وهو بناء على آثار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية على هذا لا يدعى السوى بالمائتين ونحوها مطلقا بل يطر الى غالب آثار البلد وهو الابر على الناس والاول وهو اعتبار مقدار الماء في كل شر على حدة احوط (واذا نزح بوقوع الفارة عتروا) دلوا (اولسون طهر الدلو والرشاء) بالكسر والمد وهو الحبل وكذا تظهر البكرة ونواحيها ويد المستقي تعا لطهارة الشر وكذا في كل موضع ربح مقدار ما وحب روى ذلك عن ابي يوسف وفي وجوب نزح الكل اذا وصل الى حد لا يلائم نصف الدلو كان زحيا لكل ويحكم بطهارة الشر وتوانعها ذكره البرارى وقد تقدم آتفا عن فتاوى قاضى حان انه اذا بقى مقدار ذراع او درعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع وهذا احوط وذكر الزارى ايضا انهم لو رخوا مدلوهم بحرق فان كان ينزح فيه اكثر من نصفه فهو عملة الصحيح (وهو ما ليس له دم سائل لا يبخس الماء ولا يبره) اذا وقع فيه مات او مات ثم وقع فيه وذلك (كالبقي) اى البعوض (والدباب

والزناير) بجميع انواعها (والعقارب) والخناس والعلق وماشاه ذلك من الراس
وصغار الحشرات وقال الشافعي يحسبه لان التحريم لا بطريق الكرامة آية
الحاسة ولما قوله صلى الله عليه وسلم لسلطان ياسمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة
ليس لها دم فأتت فيه فهو حلال آكله وشربه ووضؤه رواء الدارقطني لكن قال
لم يرفعها لابقية عن سعيد بن ابي سعيد الريدي وهو ضعيف انتهى واعله ابن عدى
ايضا بحالة سعيد ودفعها بان بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الائمة كالحاجدين
وابن المبارك ويزيد بن هرون وابن عينة ووكيع والاوزاعي واسحق بن راهويه
وشعبة وناهيك بثمة واحتياطه وقد اخرج له الجماعة الا للحاربي واماسعد بن ابي
سعيد فذكره الخطيب وقال اسم ابيه عبد الجبار كان ثقة فانتفت الجهالة ولم ينزل
الحديث عن درجة الحسن والحرة لا تستلزم الجاسة كالتراب (وكذا موت
ما يعيش الماء اذ مات في الماء) او وقع ميتا فيه لا ينحسه وذلك (كالمسك والضئدع)
البحري (والسرطان) والحية المائية (وان مات في غير الماء) من الاطعمة والاشربة
ففيه تعصيل (اما المسك فانه لا يحسبه بالاخلاف) للص وهو قوله صلى الله عليه
وسلم احلت لاميقتان ودمان الحديث فانه يقتضي طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر
لا يؤثر في الطهارة (واما الضئدع اذا مات في العصير) ونحوه مما عدا الماء (فقد
اختلف المتأخرون) في كونه يفسده او لا قال المصنف (واكثرهم على انه يحسن)
قال في الهداية لا لعدم المعدن قال في الكافي انه تعليل بالعدم وهو غير صحيح وأوباه
ان الموح للتحسن وهو الدم موحودا فاللون لون الدم والرائحة رائحتها والمانع
وهو المعدن مفقود وانما يفسد الماء لان المانع موحود فلم يعمل الموح انتهى ثم
قال في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الاصح اى لا يفسد ما عدا السمك
ما يعيش في الماء غير الماء ايضا اذ مات فيه في الاصح لانه لادم فيه لان الدموى
لا يعيش في الماء والذى يظن انه دم فيه ليس بدم حقيقة لانه اذا شمس يبيض والدم
الحقيق اذا شمس يسود قال في الهداية والصئدع البحري والبري سواء وقيل ارى
يفسد لو حود الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون توالده وواه
في الماء ومائ المعاش دون مائي المولد متبدل حتى كطير الماء في الجامع الصغير مقتضى
الامام طير الماء اذ مات في الماء يفسده في الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة او مات
في غير الماء يفسد باتفاق الرواة وبه يعنى كذا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء اذا وقع
في الماء القليل فمن ابي حنيفة روايتان وعن محمد انه لا يحسن وعن ابي يوسف انه
يحسن انتهى فعلم ان الصحيح من روايتي ابي حنيفة كقول ابي يوسف

والاخرى كقول محمد والفرق بيده وبين الصغد ونحوه مما يعيش خارج الماء ايضا
ان الطير لا يعيش داخل الماء فهو دموى بخلاف الضفدع ونحوه (ودكر الاستحياء
في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء وتفتت فانه يكره شرب الماء)
وهو مروى عن محمد لاختلاط الاجزاء المحرم كلها بالماء فربما سمعت بشربه مع انها
حرام وما يحتل فيه تناول الحرام يكره تناوله ويجب التحرز عنه لانه رعى حول
الحمل (اما الحية البرية) التي لا تعيش في الماء (اذا ماتت في الماء) فانها (تفسد) وهذا على
القول فان الصغد يرى يفسد والطاهر انه مختار صاحب الهداية حيث اخبره
وأخر دليله وما أخر دليله فهو المختار عنده وقال هو في التجنيس لو كان للضفدع
دم سائل يفسد ايضا ومثله لومات حية رية لادم فيها في اناه لا ينحس وان كان
فيها دم ينحس انتهى وقول المصنف (وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم سائل)
منى على غير الاصح الذي ذكره في الهداية واما على الاصح فلا ينحس لان
الدموى لا يعيش داخل الماء والدم الذي فيها غير حقيقى على ما مر وقوله (وكذا
الوزعة اذا كانت كبيرة) اى بحيث يكون لهادم فانها تفسد لما لا تقدم في الصغد
البرى والحية البرية ثم الصغد المائى هو الذى يكون بين اصابعه سرة والرى
مخلافه كذا في الفتاوى الطهيرية والذى تحصل ان الاصح ان ما يعيش بالسكى
في الماء لا يفسد موته الماء ولا غيره ولو كان فيه دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما لا
يعيش فيه ان كان فيه دم يفسده والا فلا وعرف في الخلاصة المائى عالوا استخرج
من الماء موت من ساعته وان كان يعيش فهو مائى ورى فجعل بين المائى
والرى قسما آخر وهو ما يكون مائيا وريالكن لم يذكره حكما على حدة والصحيح
انه ملحق بالمائى لعدم الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم

﴿فصل في الاسار﴾

هى جمع سور الزمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقيّة الشراب الذى يقيه
الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام في العرف اينما وانواع الاسار
خمسة متفق على طهارته ومتفق على نجاسته ومكروهه وشكوكه ومختلف فيه
(سور الاذى طاهر) لا تعاق (سوا كان مسلما او كافرا او حنبا) او حائسا او محمدا
(او طاهرا) من جميع الاحداث لان السور يأخذ حكم اللعب لاختلاطه به ولعاب
الاسنان طاهر لتولده من لحم طاهر اذ حرّمته لكرامته لالنجاسة وقواه تعالى
«انما المسركون نجس» المراد انهم ذو نجاسة معوية وهو الشرك او اثمهم تانسون

بالخامسة لعدم تطهرهم من الجبابة ومحوها فجعلهم كأنهم عين الخامسة مألوفة
 في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة ذواتهم بالاجتماع حتى لو حمل كافراً غير
 ملوث بنجاسة وصل به جازت صلاته كالو حمل حباً واحناً ما ملوث ثوبه بنجاسة
 من حجر أو ميتة أو غيرهما فتشرب الماء ومحوه من فوره فان سؤره يتنجس اما لو شرب
 بعد تردد الربق في موهود هاب الاثر فلا يتنجس سؤره عند ان حبيبة وان يوسف
 خلافاً لمحمد ساء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء (و) كذا (سؤره ما يؤكل لحمه)
 من الحيوان (طاهر) بالاعتاق (كالا للوبقر والغنم) لتولد اللعاب من لحم طاهر
 (واما سؤر الرس فعن ان حبيبة فيه اربع روايات) ذكرها في المحيط الا ان ما قال
 المصنف انه (في رواية بحس) ليس معها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط على
 ما ذكره في الكفاية في رواية قال احب الى ان يتوحأ بغيره وهي رواية الحسن عنه انه
 (وفي رواية) هو سؤر الحمار (مشكوك وفي رواية) وهي رواية الحسن عنه انه
 كلعنه (مكروه) وتحمل هذه الرواية على كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية
 في اللحم ورواية الحسن على كراهة التبريه كما صححه المعنى في اللحم، (وفي رواية) وهي
 رواية كتاب الصلوة انه (طاهر) فلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة
 اللحم لكرامته وشرفه كونه آلة الجهاد وكت اعداء الله لا لكراهة فيه فيكون لعابه
 متولداً من لحم طاهر كلعاب الآدمي وكذا سؤره (واما عندهما) فهو (طاهر بالاشك)
 رواية واحدة لانه مأكل اللحم عندهما (وبه) اي كونه طاهراً (احد بعين
 المشايخ) بل كل المتأخرين لما تقدم (وسؤر الكلب والخنزير و) سائر (سباع الهائم
 بحس) باتفاق علماء اخلافنا لما في الكل والشافعي واحمد في اعداء الكلب والخنزير
 اما نجاسة سؤر الكلب فلا حديث الصحيحة في الامر بفعل الا انه بعد اراقة ما فيه
 لولوعه واما سؤر الخنزير فلنجاسة عيده على ما تقدم فلغابه متولد من لحم نجس
 فتنجس ما حاط به واما سائر سباع الهائم فلنجاسة لحمها ايضا على ما هو الصحيح
 ومن الوحوه الارامية على الشافعي حديث الثقلين حيث سئل عايده الصلوة والسلام
 عن ماء يكون في الغلاة ترده الساع والدواب فقال اذا كان الماء قاتنين لم يحمل الخبث
 فان الجواب لا بد ان يطابق السؤال او يريد عليه فيدرج فيه المشكول عنه وغيره وقد
 قال في مفهوم شرطه فحسباً مادون القاتنين وان لم يتغير وحقيقة مفهوم شرطه
 انه اذا لم يلعبهما يتنجس من ورود الساع وما رواه جابر من انه عليه السلام سئل
 ان شاة غاصت في البحر قاتن وعافصلت الساع كلها اخرجه الدار قطي وكذا
 حديث انه عايده السلام سئل عن الجياض التي تكون بين مكة والمدينة وقيل ان

الكلاب والسباع ترد عليها فقال لها ما أخذت في بطونها وما بقي شراب وظهر
 اخرجه ابن ماجة فحمل على الماء الكثير او على ما قبل تحريم السباع على ان الاول
 فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان والثاني معلول بعد الرحمن بن زيد بن اسلم
 (وسؤر ساع الطير) كالصقرو الباري والشاهين ونحوها (وسؤر ما يسكن في البيوت
 من الحشرات وغيرها) (مثل الحية والعقرب والورغة والعارة والدحاجة المحلاة)
 اى المطابقة غير المحبوسة (والهرة مكروه) اى يكره التوضؤ به عند وجود غيره
 وكذا شره كراهة تنزيه وهذا استحسان واليعاس في غير الدحاجة المحلاة ان يكون
 محسا لنواد اللعاب من لحم نخس وجه الاستحسان في سماع الطير ان اعابها لا تصيب
 مائشره لانها تنرب بمقارها وهو عظم طاهر والكرهه انما هي لاحتمال كونها
 اصابت نحاسة قل ذلك وبقي اثرها الى وقت شرب كما في الدجاجة المحلاة
 فان الكراهة لمجرد توهم ان معارها متنجس عند السرب ولذا لو كانت محبوسة
 بحيث لا يصل مقارها الى ماتحت رحاها لا يكره سؤرها كذا حكى عن الامام
 الحاكم عبد الرحمن انه قال ليس المراد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها
 لانها حينئذ لا يؤمن ان يكون على مقارها نحاسة من حولها في عذرات نفسها
 بل المراد ان تحبس للسنن في بيت يكون رأسها وعلفها وماؤها خارجة لا يمكنها
 ان تجول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام في المسوط انها ان كانت محبوسة
 لا تجرد عذرات غيرها حتى تحول فيها وهي لا تحول في عذرات نفسها فلا يكره سؤرها
 اذذاك انتهى وعلى هذا ساءر ساع الطير ايضا اذا علم انه لم يكن على معارها نجاسة ينبغي
 ان لا يكره التوضؤ بسؤرها ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كثة
 بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة ان اقامتة دخل عليها فسكبت له
 وضوء فخافت هرة تشرب منه فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت كدت ان فرأتى
 ابطار اليه فقال انصحين يا ابنة اخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال انها ليست بنحسة انها من الطوافين عليكم والطوافات رواء اصحاب السنن
 الاربعة وقال الترمذى حسن صحيح فقد عال صلى الله عليه وسلم عدم نجاستها
 مكوونها من الطوافين فافاد نفي النجاسة عن الطوافين والطوافات اجمع وايضا
 يتعدرا لاحتراز من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سؤر الهرة
 غير مكروه لحديث كثة المتقدم ولما روى انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء
 فتسرب منه ثم توضأ به رواء الدارقطى من طريقين في احدهما ابو يوسف الغاضى
 وضعها بعد ربه ابن سعيد المقرئ وضعف الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع

شيئا أو الفتح الحافظ في أول كتابه المغارى والسير من ضعفه ومن وثقه ورحم
 توثيقه وذكر الاحوية عما قبل فيه وروى الدار قطنى وابن ماجة من حديث حارثة
 عن عمرة عن عائشة قالت كنت أتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد
 قد أصابت منه الهرة قبل ذلك قال الدار قطنى وحارثة لأمن به والجواب أنه قد عارضه
 ما رواه الحاكم وصححه عن ابى هريرة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السنور سمع
 والمراد بيان الحكم دون الخلقة والصورة لكن سقطت الخمسة لعلة الخلواف
 فقيت الكراهة لان المتناق بالساع حكمان حكم السنور وحكم اللحم فنت في الهرة
 حكم اللحم وهو الحرمة لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السنور شيان
 الخمسة كسباع الهائم والكراهة كسباع الطير فاذا انبنى ارادة الخمسة لما قلنا تعيين
 ارادة الكراهة (وان اكلت الهرة العارة ثم شربت الماء على النور) من غير ان
 تمكث وتجلس فيها (يتخص) الماء لاتصال اثر النجاسة من لسانها اليه (وان مكثت
 ساعة ولحست منها فكرهه) وليس نجس عند ابى حنيفة وابى يوسف خلافا لمحمد
 بناء على التطهير بغير الماء فان فيها قد اعمل وهو طاهر على ما مر فارالة النجاسة
 به جازة عندهما فيقع مر بها بضم طاهر خلافا لمحمد وابى يوسف وان كان يشترط
 الصب في طهارة العصور فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لمكان الضرورة كذا
 في الكفاية ويجوز ان يقال ان امرار الرقيق باللسان بمرارة الصب (وسؤر الحمار
 والغزل) الذى اده اتان (مشكوك) فيه قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا
 لكان طهورا ما لم يغلط اللعاب على الماء وقيل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق
 لم يحب عليه غسل رأسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد نص محمد عليه في الوارد
 حيث قال اربع لو غس فيها النوب لم ينجس سؤر الحمار والماء المستعمل وابن الاثن
 وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط وحه التمسك في الطهورية تصارض الادلة
 فحديث خبر في اكفاء القندور وفي بعض رواياته انه عليه السلام امر ما ديا بادي
 ما كمالها فلما رحس رواه الطحاوى وغيره يفيد النجاسة وحديث غالب بن بحر
 حيث قال له عليه السلام هل لك من مال فقال ليس لي مال الا حيرات لى فقال
 عليه السلام كل من سمين مالك يفيد الطهارة والصحابة احتلوا في طهارته
 ونجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس كالكلب في الماعدة وعدم المحاطة فيلق
 به وليس كالهرة في شدة الخالطة ودخول المصايق فيلق بها فوجب تقرير
 الاصول وابقاء ما كان على ما كان فلا يقال انه نجس ما هو طاهر بعين ولاناه
 يظهر ما هو نجس يقين الا النجاسة الحقيقية عند ابى حنيفة وابى يوسف اجمعه

اياها حقيقة كما في الخلل بخلاف الحكمة وقد تقدم حكم المشكوك في فصل التيم
وتقييد الغل بكونه اما اذا ذكره غير واحد منهم السروحي في شرح الهداية قال
اذا نزل الحمار على الرمكة لا يكره لحم الغل المتولد به بما فعل هذا لا يصير سؤره
مشكوكا فيه انتهى والمراد لا يكره عند الامامين الخاقان بالفرنس وعند ابن حنيفة
يكره كالرس الان سؤره لا يكون مشكوكا اتعاقا كما هو الصحيح في سؤر الفرس
وكذا العسل الذي امد بقره بحل الحمار اتعاقا ولا يكون سؤره مشكوكا لكن ينافي
هذا قول صاحب الهداية والبعل من نسل الحمار فيكون عمرته فانه يصيد اختار
الاب الان الاصل في الحيوانات الاتحاق بالام كما صرحوا به في غير موضع (وعرق
كل شيء معتبر بسؤره) فما كان سؤره طاهرا فعرة طاهر وماسؤره بحس فعرة
بحس وماسؤره مكروه فعرة مكروه أى يكره ان يصلى وبذنه او ثوبه ملوث به
(الا ان عرق الحمار) وكذا الغل (طاهر) وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان
الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤره مشكوك في طهارته وبحاسته وعرق كل شيء
معتبر بسؤره صح ان يقال الان عرق الحمار طاهر اى من غير شك وقوله (عند ابن
حنيفة في الرواية المشهورة) انما هو لاجل ان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة
هي رواية الطهارة لان الامامين يخالفانه (كذا ذكره القنوري) اى ذكر ان عرة
طاهر في الرواية المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره ايضا ووجه ان الى
صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معرويا في حرا الحمار والغالب انه يعرق ولم يرواه
عليه السلام غسل بذه او ثوبه منه (والسمن الائمة) الحلواني عرق الحمار
(بحس) الا انه جعله في البوب والدين للصروية وهو رواية عن ابن حنيفة ايضا
ما روى عنه فيه بلش روايات انه بحس بحاسة غليظة وانه نحس بحاسة خفيفة
والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كان الصحيح ان سؤره طاهر وانما الشك
في طهوريته ولا يأتى ذلك في العرق فان جميع انواعه غير طهور (ولبن الاتان)
اى الحمار (بحس في طاهر الرواية) عن اصحابنا الائمة (و) روى (عن محمد)
في البواذر (انه طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح) لما روي صحيحه لعير المفسد بل
في الهداية وكذا لذه وعرة لا يجمع حوار الصلوة وان فحس قال في الكفاية هذا
في العرق بحكم الروايات الطاهرة صحيح واما ابن ابي عمير صحيح لان المدكور في الكتب
بحاسة لبن الحمار او الروايات فيه ذكر سمن الائمة السرحسى في المسوط في تعليل
سؤر الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بقره يدل على طهارته واعتباره بابه يدل
على نجاسته وذكر في المحيط ولبن الاتان بحس في ظاهر الرواية وروى عن محمد

انه ظاهر ولا يؤكل وذكر الامام الترمذى عن البرزوى يعتبر فيه الكبير القاحش هو الصحيح وعن عيينة الأئمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وفى فتاوى قاضى خان فى طهارة لبن الالبان روايتان انتهى والذى تقتضيه الدراية هو ما ذكره عيينة الأئمة لان الحرمة لالكرامة مع صلاحية الاعتداء آية النجاسة وليس فيه ضرورة كفى السؤر فيكون نجسا نجاسة مغلطة كسوله (وان اصاب الثوب) او البدن (شئ من السؤر المكروه لا يجمع) حوار الصلوة (وان محض) اى ولو كان بحيث يعد كبيرا فاحتمال انه ظاهر لانه تكرر الصلوة معه كايكره الوضوء بالسؤر المكروه اكاهوشربه وان يدع الهرة تلخس بدنه او ثوبه ثم يصلى به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما احتاره الكرخى وقيل كراهة تحريم على ما احتاره الطحاوى وما تقدم من الاحاديث يرجح الاول (وان اصاب الثوب) او البدن (شئ من السؤر المستكول لا يجمع) حوار الصلوة (ايضا) وان محض (وروى عن ابي يوسف انه قال يجمع اذا محض) بقاء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احدى الروايات عن ابي حنيفة فى العرق والسؤر مثله فى الحكم (والصحيح ان الشك فى طهوريته لا فى طهارته) بل هو ظاهر قطعا وقد تقدم (وان اصاب الثوب) او البدن (شئ من السؤر المحض يجمع) حوار الصلوة (اذا راد على قدر الدرهم) لان نجاسته غليظة (والاصل فيه) اى فى ما يجمع حوار الصلوة (ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي عموما يجمع) حوار الصلوة (عدما وعندهم والشافعى) وكذا عند مالك واحمد (تجمع) النجاسة (حوار الصلوة وان قلت) اى ولو كانت قليلة لان الدس الموح للتطهير لم يوصل بين القليل والكثير وكفى النجاسة الحكمية ولما ان القليل عموما اذا استنجا بالخرق كاف بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التحرر عن القدر القليل متعذر والتقدير بالدرهم مروى عن عمرو بن عثمان وهو لا يعرف بالرأى فيحمل على السماع واما النجاسة الحكمية فانها لا تنجز فيعنى عن مقدار معلوم منها ولا حرج فى ازالتهما بخلاف الحقيقة فافترقا (و) لكن (ينفى ان يغسل وان كانت) اى ولو كانت النجاسة (اقل من قدر الدرهم) على ما تقدم فى الآداب انها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان رادت نفرض (حتى ان الثوب) او البدن (اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه) منها (مقدار ما لوجعت تلك النجاسة) التى اصابته اولا (يصير) حوار لوى مقدار ما لوجع بالنجاسة الاولى لصار ذلك المقدار معهما اولصار المجموع

(اثم مرات طهر الجلد) من الخمس المتسرب فيه (والوب) من الصنع المحس (واليد) من الدهن الجس والخصاب المحس (وان يبق) اى ولويق (اثر الدهن) من الدسومة فى اليد والجلد (و) اثر (الصنع) فى الوب وار الخصاب فى اليد لان الاثر الذى يسبق رواه لا يصير نقاؤه (وما تسرب الجلد) من الدهن (فهو عمو) لذلك ، اى اولى اذ قد تعدد رواه (ودكر فى المحيط يطهر الوب) اى المصوغ شئ بجس (بشرط ان يعمل حتى يصحو الماء ويسيل منه الماء الابيض) اى الخالص من لون الصنع وكذا قل فاصى حان فى خصاب اليد منغى ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون باون الحياء وذلك لان المسفة انما توجد اذا كانت العين لا تزول بالماء ومادام القانون يوجد فى الماء فهى تزول به فلم توجد المسفة الموحدة بمحو عن الحاسة مع بقاء ارها ولا سترط فى ازاله الاثر شئ آخر غير الماء ل (وان غسل) اى ولو غسل الوب او الخصاب او محوه للماء (فيعرض) ولا صابون ومحوهما حتى لم يبق فى الماء لون يطهر (الا يرى الى ماروى عن ابى يوسف فى تطهير (الدهن الجس) اى المسبب (اه ادا جعل الدهن فى ماء فصنت عليه الماء فباعوا الدهن) على وحده الماء (ويرفع شئ) ويراق الماء ثم يعمل (هكذا) حتى (ادا فعل) كذلك (اثم مرات يحكم بطهارة الدهن) وعند محمد لا يظهر الدهن بوحده وقوله احوط وقول ابى يوسف اوسع وهذه الصورة من صور تطهير ما لا يعصر وقد ذكروا ان الفتوى فيه على قول ابى يوسف مطلقا (و) ذكر (فى الدخيرة رجل دهن ربح ، تم وصا وعسل رحليه فلم تقل الرجل الماء جار وحده) لان الرض العسل وهو اساه الماء على العصور لانه عليه وقد حصل (وب) من (اصابه) فى طهارته (نجاسة اقل من قدر الدرهم فسدت الى نطائمه فصار) الخمس - يعتبر القدر الذى فى النطاة مع الدرهم الذى فى الطهارة (اكثر من قدر الدرهم يبيع) ذلك الخمس (حوار الصاوه) عند محمد لان البطاة فى حكم ثوب آخر فصار كما لو كان فى حنة اقل من درهم وفى بيعه كذلك واوجها رادا على الدرهم وعند ابى يوسف يبيع لان البطاة مع الطهارة فى حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب الخمس وحده ثوب وهو اقل من الدرهم - اى وجهه الاخر بحيث ان اعتبر اوجها رادا على قدر الدرهم فانه لا يبيع على ما اخبره صلى الله عليه وسلم وان كان الموب مضره - يبيع ما لا يفاق ماء صلى الله عليه وسلم وقول ابى يوسف اوسع وقول محمد احوط انتهى والوجه ان بعض فى غير المصر يوجب بقول محمد - وفى المصر يقول ان يوسف لان التصريف يعمل قوتا واحدا لا ينقص الا من يخلفه غير المصر ومن لا ينقص

فيه غير تام (واذا لف الثوب المبلول بالجس في ثوب طاهر يابس فظهرت مداوته)
 أي نداوة الثوب المبلول (على الطاهر ولكن لا بصيرطاً) يسيل منه شيء بالعصر
 بل كان (بحيث لو عصر لا يسيل) منه شيء (ولا يتقاطر) يختلف المشايخ فيه (والاصح
 أنه لا يصير نجساً) كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير إشارة إلى خلاف وكان
 وجهه القياس على ما بقي من الرطوبة بعد العصر في المرأة الثالثة بحيث لا يتقاطر
 بعد لو عصر لكن يردان قياسها على النداءة اللاحقة بعد العصر في المرة الأولى أولى
 لوجود النجاسة كمالها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كافي الذي عصر أول
 مرة ويجاب بان النجاسة إذا كانت ثابتة في الثوب والغسل والعصر شيئاً فشيئاً إلى حد النهاية
 وهي الرطوبة اللاحقة بعد عصر الثالثة يعني عنها حينئذ وإذا لم تكن ثابتة فابتدأت
 بالثوب كافي مسئلتنا فما دامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر
 يعني عنها كما في هالك بخلاف ما بعد عصر الأولى والثانية فإنه ليس بهاية فالحاصل
 قياس ابتداء الحاسة في ما هو طاهر على انتهائها في ما كان نجساً فليتأمل وإذا فهم
 هذا يجب أن يعلم أن وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين
 الجاسة كالبول ونحوه لأن النداءة حينئذ عين الجاسة وإن لم تقطر بالعصر كالعصر
 الثوب المبلول بالبول ونحوه حتى انقطع التقاطر منه فإنه لا يظهر وكما بعد العصر
 في المرة الأولى أو الثانية وكذا ينبغي أن تفيد المسئلة أيضاً بما إذا لم يظهر في الثوب
 الطاهر أثر الجاسة من لون أو ريح حتى لو كان المبلول متلوها بلون أو متكيها بريح
 فظهر ذلك في الطاهر يجب أن يكون نجساً كالعسل ذلك الحسن ولم يزل أثره
 ولم يبلغ حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذا هذا الحاقاً للبداية بالهاية على ما مر
 هذا وقال الشيخ كل الدين بن الهمام لا ينبغي أنه قد يحصل بل الثوب وعصره
 نع رؤس صغار ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فقطر بل تفر في
 مواضع نعيمها ثم ترجع إذا حل الثوب وبعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود
 حقيقة المحالط فالأولى أناطة عدم الجاسة بعدم شيء عند العصر ليكون مجرد
 نداوة لا بعدم التقاطر انتهى (وكذا) حكم (الثوب اليابس) أيضاً (إذا سط على
 أرض نجسة رطبة) بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصره فإنه لا يتجس
 لما قلنا وكذا لو شرب الثوب المبلول الطاهر على مكان يابس يجس فإل منه لكن
 لم يظهر عين الحاسة في الثوب (و) كذا (أن ما على فراش نجس ففرق وابتل
 الفراش من عرقه) فإنه (أن لم يصب بل الفراش) بعد ابتلاله بالعرق (حسده
 لا يتجس) حسده (وكذا إذا غسل رجليه ومسح على لبد نجس) فإل اللد لا يتجس

رحله (وكذا ان مشى على ارض نجسة) بعد ما غسل رحليه (فانتلت الارض
 من بلل رحليه واسود وجه الارض) اى بالنسبة الى لونه الاول (لكن لم يظهر اثر
 البلل) المتصل بالارض (في رحله) لم تنجس رحله (وجازت صلوته) بدون اعادة
 غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والطاهريين لا يصبر نجسا الا يقين
 مثله (و) اما (ان صارت) الارض (طينا رطبا) من بلل رحله (فاصاب) ذلك
 الطين (رحله) فيحسب تنجس رحله (ولا يجوز) صلاته فلم يغسلها ان كان قدرا
 مانعا وقس عليها ما قبلها من المسائل فان صار من بلل الخشب طين وبلوث به
 واصاب الجسد مثل الفراش او الرجل ملل الدبد بعد ان صار بحيث لو غسرت لسان
 حيث يحكم بالتنجس في ذلك كله (و) قال (في الدجيرة في رجل رمدت عينه
 فرمصت) بكسر الميم (ما حتم رمصها) بنفخها وهو موضع ابيض يجتمع في الموق
 اى (في جابت العين) بمابلي الالف قال (يحسب ان يتكلف في اقبال الماء) يعنى الى
 تحت الرمص (ان لم يضره) ايصاله (كالحسب ان يتكلف ايصال الماء الى الماقى) في حال
 الصحة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والتسل (اذا صب الرجل دهنه
 في اذنه فذكر في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه) لانه لم يصل الى حوزة
 والسماع ليس محل النجاسة (و) كذلك (ان خرج من اذنه فلا وضوء عليه) لما قلنا
 (وان خرج من القم عليه الوضوء) قال قاضى خان لان ما يخرج من القم لا يخرج
 الا بعد الوصول الى الخوف وانه موضع النجاسة اقول قديزل من السماع الى
 الحلق من غير ان يصل الى الخوف كافي للعلم فينبغى انه اذا علم ذلك لا ينقض (وان
 دخل ماء في اذنه عند الاعتسال ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه) وكذا ان عاد من
 اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن
 مما هو ناقض فهو نجس ومالا فلا ناسب بيانها في مباحث النجاسة نعم ما بعدها
 ليس الا محس استطراد وهو قوله (القرحة اذا برئت وارتفع قشرها) وهو الجلد
 الذى كان تحت المادة (و) لكن (اطراف القرحة موصولة بالجلد) المرتفع (الا الطرف
 الذى كان يخرج منه القبح) فانه مفتوح غير متصل باللحم (فتوصا) صاحب القرحة
 فوق ذلك الجلد المرتفع (جار وضوءه وان لم) اى ولو لم (يسل الماء) حال الوضوء
 (الى ما تحته) اى الى ما تحت ذلك الجلد لانه لم يخرج عن كونه طاهرا به وما تحته
 من كونه طاهرا (ولو توصا) الرجل (ثم حلق رأسه او لحيته او قلم طفره لم يحسب
 امرار الماء على تلك الاعضاء) وقد تقدم ذلك في محله (الماء الذى يسيل من قم المائى
 فهو طاهر) ادخل الماء في الخثر تصبى المتدأ معنى الشرط كانه قال اى ماء سال

وهو كقوله (وذكر في الحيط) انه (ان حلف وبقوله) اي بعد
 الحنفي (آثر) اي ربح اولون بن المصنف (ووجه الاول ان الغالب
 كونه من البلم وهو ظاهر مطلقا عدهما خلافا لابي يوسف ووجه الثاني ان ما كان
 متغيرا فالظاهر كونه من المدة وما خرج منها نجس واستأجرهما البلم لزوجته وهذا
 ليس كذلك على انه يكون من قرحة ونحوها ايضا (و) قال (في المنتقط هو ظاهر
 الا اذا علم انه من الجوف) وهو غير مخالف لما في الحيط فان تغير الراتحة والون دليل
 انه من الجوف واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا حرج في نجاسته والكلام فيما
 اذا لم يعلم ذلك (واما النجاسة الخمسة) وهي (كبول مايؤكل لحمه) وبحوه مما تقدم
 (فانها مقدرة) في الملع من جواز الصلوة معها (بالكثير المالحس) اي الذي
 يستحسسه الطباع السليمة او طبيعة المبتلى به وهذا هو الاصل المروى عن ابي حنيفة
 على ما هو دأبه من التفويض الى رأى المبتلى به حتى روى انه كره تقديره وقال الفاحش
 يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن التمام في شرح الهداية (وروى
 عن ابي حنيفة) هكذا في جميع النسخ والصواب على ما ذكره في الهداية وشروحها
 وسائر الكتب ان الرواية (انه مقدر شبر في شبر) اعلمه عن ابي يوسف وفي رواية
 عنه ايضا انه مقدر بذر في ذراع (وروى عن محمد) وهو مروى عن ابي حنيفة ايضا
 ان القدر المانع (يعتبر بالربع) قال في الهداية وهو الاصح وفي الكافي وهو الصحيح
 لان الربع اقيم مقام الحبل في كثير من الاحكام كالثوب المحس اذا كان ربعه طاهرا
 وكخلق ربع الرأس في الاحرام وكشف ربع العورة (ثم اختلف المتأخر في كيفية
 اعتبار الربع) اي ما نسبة يعتبر (فقال بعضهم) يعتبر (ربع جميع الثوب)
 المصنوع (وقال بعضهم) يعتبر ربع الموضع الذي اصابه (ان كان) ذلك (ذبيلا
 فربع الذيل) هو المعتبر في الملع وان كان دحريضا او كافر عا دحريضا او الكرم
 وكان البعض المائلين بهذا (ارادوا به ربع ثلث الثوب) السائل للبدن كله وقدر
 بعضه ربع اذني ثوب تجوز به الصلوة وهو ما استر العورة من السرة الى الركبة
 ووفق الشيخ كل الدين بن التمام بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان
 شاهلا للبدن اعتبر بربعه وان كان اذني ما تجوز فيه الصلوة اعتبر بربعه لانه الكثير
 بالنسبة الى الثوب المصنوع اي لان ربع الثوب السائل كبير بالنسبة اليه وربع اذني ما
 تجوز فيه الصلوة كثر بالنسبة اليه وان كان قليلا بالنسبة الى السائل وهذا هو
 المختار والله اعلم (اما الشرط الثاني وهو الطهارة من الاجناس) لما بين الشرط الاول

وهو الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني وهو الطهارة من
الانجاس وانما بين بعض احكام الانجاس في طهارة الاحداث استطرادا باعتبار
ما يصيب الماء منها والانجاس جمع نجس بفتح الجيم وبكسر هاء فالاول
اسم ولا تلحقه التاء والثاني صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالجملة
الدائية لا يستعمل في ما تعرض له الجماسة الامبالغة كقوله تعالى * انما
المشركون نجس * والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية فهو اعم
مطلقا فيقال في نحو المدة نجس بالفتح ونجسة بالكسر والتحذير نجس
بالفتح والكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته الجماسة نجس بالفتح وانما
يقال بالكسر (نجس) اي يمرض (على المصلى) اي من يريد ان يصلي قبل الشروع
في الصلوة (ان يريل الجماسة) المانعة (عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه)
اي عليه كما في قوله تعالى * لاصليكم في جنوع الفحل * او المراد المكان الذي
يقع هل الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى * وثيابك فطهر *
على ان المراد به حقيقة التطهير ويراد ايضا حال ارادة الصلوة ليكون الامر
على حقيقته ايضا وما قيل ان المراد فقصر ففيه عدول عن الحقيقة من غير
ضرورة واذا وح تطهير الثوب وح تطهير السدن والمكان بالاولوية
لانهما ازم للصلوة منه اذ لا تنك عنهما وقد تمك عن البوب اذا لم يوجد
وعلى ذلك انعقد اجماع الامة من غير محالف (وكما يحوز ازالتهما) اي الجماسة
الحقيقية (بالاء المطلق فكذا تحوز) ازالتهما (بالاء المقيد) كاه الورد وماء الطبخ
والخيار (وبكل مايع طاهر يمكن ازالتهما كالخل) ونحوه وقد تقدم الكلام على
ذلك مستوفى في فصل المياه (وكذا تجوز اراتها بالار او التراب) لان المقصود
قلع اثرها فاذا حصل بالار او التراب احزأ وحصول ذلك (في مواضع منها
اذا تلتطخ السكين) ونحوه (بالدم او) تلتطخ (رأس الشاة) مثابه (ثم ادخل)
ذلك المتلتطخ (الار فاحترق الدم) ورأى اثره (طهر الرأس والسكين) ونحوهما
بالار لحصول المقصود (وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر) لما
قلنا (و) روى (عن محمد) انه (اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال) محمد (عصمها بالتراب)
وتخصيص المسافر لان الغالب عليه عدم ما يريل به الجماسة من المابعات فيقالها
بالتراب وليس المراد انها تطهر بحيث يحوز ذلك مع وجود المانع او انه لا يجب
غسلها بعد ذلك اذا وجد ان ابا حنيفة وابا يوسف اعماجورا ذلك في الحف ونحوه
الحديث ومحمد لم يوافقهما على ذلك فكيف يحوزهما فيحمل على ما قلنا من التقليل

في صحيح الترمذي قال الشيخ كمال الدين بن الهمام (وكذا اذا اصاب الخف)
 لم يمسح من الرمل والجرموف وغيرهما (بجاسة لهما جرم) كالعدرة والروث ونحوهما
 (عن ابي يوسف انه قال اذا مسح بالتراب لم يمسح على سبيل المبالغة يطهر وعليه)
 اي على قول ابي يوسف المذکور (قنوي مثابنا ذكره في المحيط) وعند ابي حنيفة
 ايضا يطهر بذلك لكن اذا جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر
 الا بالغسل قياسا على سائر النجاسات ولهما ما روى ابو داود من حديث ابي سعيد
 الخدري رضي الله عنه انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليطهر فان رأى
 في نعله اذى او قدرا فليس بمحمول يصل فيه لوروى ابن خزيمة من حديث ابي هريرة
 انه عليه السلام قال اذا وطئ احدكم الاذى بعله او خفيه فطهورهما التراب ولكن
 عدل ابو حنيفة عن اطلاقه في الرطبة لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة
 بخلاف ما اذا جفت فانها حينئذ تجذب تلك الاجزاء الى نفسها وعمل ابو يوسف
 باطلاقه لان التراب اذا بولع في المسح به تجذب تلك الاجزاء ايضا لانه استثنى الرقيق
 في رواية كما قال المصنف (وان لم يكن لها) اي النجاسة التي اصاب الخف (حرم
 كاللؤلؤ والخمر) ونحوهما (فلا بد من الغسل) بالاتفاق (رطبا كان او يابسا) قال في
 الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من اطلاق الحديث بالتعليل وهو
 ان قوله عليه السلام فطهورهما التراب اي من زيل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف
 اذا تشرب البول او الخمر لا يبرأه المسح ولا يتفرجه عن اجزاء الجلد فكان اطلاق
 الحديث مصروفا الى ما يقل الازالة بالمسح (وكان القاضي الامام ابو علي السني
 يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال) فمن اصاب نعله النجاسة
 الرقيقة (اذا مشي على التراب او الرمل ولزق بعض التراب) او الرمل بالعل (وحف
 ومسحه بالارض يطهر) ايضا (عند ابي حنيفة وهكذا) اي كروى ابن الفضل
 عن ابي حنيفة (روى الفقيه ابو حنيفة) الهذواني (عنه) قال شمس الأئمة السرخسي
 وهو الصحيح (وعن ابي يوسف) ايضا (مثل ذلك) الذي رواه عن ابي حنيفة (الا انه)
 اي ابا يوسف (لا يشترط الجفاف) فيه كما شرطه ابو حنيفة بل بمجرد ما استجسد التراب
 او الرمل لو مسح يطهر كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 في توجيهه ان المختار قول ابي يوسف في ذات الجرم لعموم البلوى ونعلم ان الحديث
 يفيد طهارتها بذلك مع الرطوبة انما بين المسجد والمزل ليس مسافة يحف في مدة
 قطعها ما اصاب الخف قطعا فاطلاق ما روى مساعد للمعنى ثم قال بعد ما ذكره معنى
 المذكور في الكفاية من توجيه استثناء الرقيقة ولا يخفى ما فيه اذ معني ظهوره يطهر

واعتبر ذلك شرعا بالمعصرح به في الحديث الآخر يعني رواية ابي سعيد قال وكذا
 لا يريل ما تشربه من الرقيق كذلك لا يريل ما تشربه من الكثيف حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفتوى والحاصل فيه بعد ازالة الجرم كالحاصل قبل ذلك في الرقيق
 فانه لا يشرب الا ما في استعداده قوله وقد يصيبه من الكثيفة الرطبة مقدار كثير
 يشرب من رطوبته مقدار ما يشربه من بعض الرقيق انتهى بالحاصل ان المختار
 للفتوى عملا بطلاق الحديث الطهارة بذلك في الخف ونحوه سواء كانت نجاسة
 ذات جرم من نفسها او صارت ذات حرم بغيرها كالرقعة المستجسدة بالزبيب ونحوه
 رطبة كانت او يابسة (وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة بالحق) (بالحق)
 بالطفر (والحق) بنحو عود او حجر (والفرك) اي ذلك بعضه بعضا اما الحك والحق
 فانه (في الخف) ونحوه حتى (اذا اصابته نجاسة لها جرم قيدت يطهر بالحك
 والحق عند ابي حنيفة وابي يوسف) خلافا لحمد استدلالا بما تقدم من الحديث
 فانه يفيد ان روال الجرم مطهر للعل والحك والحق يزيلانه والرواية ذكرها
 في الجامع الصغير ولا خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف في اشتراط الجفاف هالان
 القلع بالحك والحق لا يتأتى في الرطاب وهذا كله اذا لم يبق اثر النجاسة من اللون
 او الريح وان بقي ولم يزل الا بالعل فلابد من الفصل (وذكر في المحيط ان محمدا رحمه
 الى قوله) في طهارة الخف ونحوه فالحك والحق (بالرى لما رأى عموم
 اللوى) والحرخ في التحرر من اصابة الارواث ونحوها الخف والعل وفي الزام
 الفصل وعموم اللوى اثر في التخصيف والتيسير (وان انتضح البول) على البدن
 او الثوب او المكان حال كونه (مثل رؤس الابر) بحيث لا يدركه الطرف (فذلك)
 الانتضاح في الحكم (ليس شيئا) معتبر بل هو كالاتصاح وقد سئل ابن عباس عن
 عن ذلك فقال انما ارحوم من عمو الله تعالى اوسع من هذا ولا ان الذباب يقع على النجاسة
 ثم يقع على ثياب المصلي ولا بد على رجلها شيئا من النجاسة واحد لا يستطيع الاحتراز
 عنه وقوله مثل رؤس الابر اشارة الى انه لو كان مثل رؤس المسال مع وقال الهندي ان
 يدل على انه لو كان مثل الجباب الآخر اعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجابس دفعا
 للحرخ واذا لم يعتبر لا يجمع مع غيره اما اذا وقع ذلك الثوب ونحوه في الماء القليل قليل
 لا ينجسه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء وقيل ينجسه وهو الاصح
 لان سقوط اعتبارها كان لدفع الحرخ ولا حرخ في الماء كذا في الكفاية والتفصيل
 بعدم ادراك الطرف ذكره العلي في النوادر عن ابي يوسف قال اذا انتضح من
 البول شيء يرى اثره لا يمس غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو محال لوجع كالكثر

من قدر الدرهم أعاد الصلوة انتهى وإذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرو عن غيره منهم
 تصرح بخلافه يجب أن يعتبر سيما والموضع موضع احتياط ولا حرج في التحرز
 عن مثله بخلاف ما لا يرى كقائه أثر الرجل الذباب فإن في التحرز عنه حرجا طاهرا
 وانضاح النسالة في الماء والآن ما كان قليلا بل لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده
 وإن استنات مواقع فهو كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الأول والثاني والثالث
 فاسد وما يصيب ثوب العاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عنه يكون عقوا
 كذا في قاضي حان (وأما الترك) فيزيل النجاسة (في المني يطهر اللوب) من المني (به)
 أي بالترك (إذا بيس) المني على الثوب وهذا بناء على أن المني نجس نجاسة مغلظة
 عندما وبه قال مالك وأحمد في رواية وقال الشافعي وأحمد في رواية طاهر لما استدلالا
 نحن به على الطهارة بالترك والحك وهو ما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 لقد رأيتني وأنا أحكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً بطري
 وما في صحيح أبي عوانة عنها كست امرئ المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا كان يابساً وامسحه أو اغسله شك الحميدي إذا كان رطبا ولو كان بجسم لم يكتف
 بفرجه ولما عن ابن عباس عنه عليه السلام أنه سئل عن المني يصيب اللوب فقال
 إنما هو بمنزلة المحاط أو الراق وقال أما يكفيك أن تمسحه بخرق أو بأذخرة
 في دار قطي لم يرعه غير اسمحق الأرق عن سريك القاءى ورواه البيهقي عن
 طريق السفي موقوفاً على ابن عباس وقال هذا هو الصحيح وقد روى سريك
 عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ولا يستأنى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق
 اسمحق الأرق مخرجاً في الصحيحين ورواه زيادة وهي من الثقة مرفوعة انتهى
 ولأنه مبدأ خلق الإنسان وهو مكرم فلا يكون أصله نجساً ولما أطلق الأحاديث
 الصحيحة عن عائشة على أنها كانت تغسله رطبا فإن ما تقدم في حديث أبي عوانة زواه
 الدار قطي واغسله من غير شك وهذا يكون غسلها من غير علمه عليه السلام
 خصوصاً إذا تكرر منها سيما في الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن
 المني يصيب اللوب فقالت كست اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيخرج إلى الصلوة وأراقت في ثوبه أذيعد أن لا يحسن بلل ثوبه مع الثمالة عليه
 السلام إلى حال ثوبه والحص عنه وعند ذلك ينوله السب وقد أقرها عليه
 فلو كان طاهراً لمعها من اتلاف الماء من غير حاجة فانه سرف على أن في مسلم عنها
 أنه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلوة في ذلك اللوب وبأنظر إلى أثر
 الغسل فيه من حمل على حقيقة قطرها وعلى محاربه وهو أمره بذلك فهو فرغ علمه

لكن لقائل ان يقول ولئن سلم ان فعله عليه السلام فهو عند الاطلاق لا يقتضي الوحوب كما علم في الاصول فالاولى الاستدلال بما روى الدار قطني عن عمار بن ياسر قال اتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على من ادلوا في ركوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله فاني واهي اعسل ثوبي من بحاسة اصابته قال يا عمار انما يغسل اللوب من خمس من الفائط والبول والقي والدم والمي يا عمار ما تخامتك ودموع عبيك والماء الذي في ركوتك الاسواء وقول الدار قطني لم يروه عن علي بن زيد غير ثمان بن حماد وهو ضعيف مدفوع به وحدثه منافع عبدالطرا في الكبير وهو حماد بن سلمة وسد ثنا الحسين بن اسحق التستري ثمان بن حماد بن ابراهيم بن دكريل العجلي ثمان بن سلمة عن ابن زيد الى آخر ما ذكره الدار قطني سدا وثمان بن علي بن محروى له مسلم مقروا بغيره وعلى ابن زيد روى له الحاكم في المستدرک وقال الترمذي صدوق وابراهيم بن زكريا وثقه البزار فلا يزل الحديث عن درجة الحسن فيقدم على حديث ابن عباس لانه مانع وذلك صحيح وقوله انه مدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا متنوع فان تكرره يحصل بعد نظيره الاطوار المعلومه بطله ثم علة ثم مصغرة الى آخره قال الشيخ كل الدين بن الهمام الا يرى ان العلة نجسة وان نفس المني اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس انتهى قال القير اما العلة فان الاصح عندهم انها ظاهرة فلا يتنفس بها عليهم واما الدم فقد كان يتخالج القرض به عليهم في حاطري كبيرا ثم ظن لي عدم ذلك فان المني انما يحصل عنده وهو في محله ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذاك فلم يبق الا مع استلزام كونه مكرما مطهارة اصله بل تخليفه في الاصل من مني نجس ثم تسريده بانواع الكرامات المتلذذ في المنة واليه الاشارة في قوله تعالى : من ماء مهين : انما حلقاهم مما يعلمون : وفي ابحاث الطهارة الكبرى مخروجه كل في دم الحيض بخلاف البول والمدى والودي اى اشارة لمن تدرج حكمه الحكيم سبحانه وتعالى على انما لو حصصا الخلاف علم يتحقق منه الانسان لم يصرفنا ونخلص من قبح التلصص فان اصل حلقة الالباء من شيء نجس والله سبحانه الحمد والمنة ثم قيل انما يطهر بالركاء اذا لم يسبقه مدى وعن هذا قل سمعنا الاممة مسئلة الى مشكلة لان كل محل بمدى ثم يعنى الا ان يقال انه معلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل تعانته ويهدا طاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمتني حتى يمدى وقد طهره السرعة بالركاء باسمع عدم حياء ذلك عليه لرم انه اعتبر كون المدى تبعا ولوبك ولم يستمع بالماء قيل لا يطهر الى الخارج بعده بالركاء فانه انما يستحق

الحافظ وهكذا روى الحسن عن أصحابنا وقيل إن لم ينتشر البول على رأس الذكر ولم يحلوز الثوب يطهر به وكذا إن انتشر ولكن خرج المني دفقا لأنه لم يوجد مروره على البول الخارج ولا أثر لمروره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته (وكذا) يطهر (العصو) من المني إذا أصابه (بالخت والعرك) بطريق الدلالة لأن الضرورة فيه أشدها في البدن على ما قيل وقد روى عن أبي حنيفة أن البدن لا يطهر بالفرك وذكر مثله في الأصل لأن حرارة البدن جارية رطوبة المني إلى البدن فيرق وتزول لروحه ولا يتحقق بفركه استخراجه ما تنسبه واستحكم في مسامه بخلاف الثوب فإن المني يتخلله ورطوبته فيه لم تنفصل عنه فإذا دبس بدنه وفيه رطوبته لم تندخل الثوب فإذا فرك الثوب اوقلت بخلاف سائر النجاسات فإنها ليست بلوحة فرطوتها تنفصل عنها وتستقر في الثوب أيضا ثم الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث آخرها مع دليلها ولم يعقبها وعادته أخيراً ما هو الراجح وهو الوحد لأن الطهارة بالعرك في المني وردت على خلاف القياس ولذا ذهب مالك إلى أنه لا يطهر به وطريق الدلالة مجموع للعرق المذكور على أن الأحاديث في الثوب أيضا حكايات أفعال في مبدء صلى الله عليه وسلم وهي محتملة لكون المني قليلا ولكونه محصورا به عليه السلام على ما قيل أن فصلاته عليه الصلوة والسلام طاهرة فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالعرك مطلقا في القليل والكثير في حق غيره أم كيف تقوم الحجة للشافعي بها على طهارته من كل أحد والمرجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة الفصالات حتى الدم والبول على ما صححه القاضي حسين وغيره (وإن كان) أي ولو كان (الثوب) الذي أصابه المني (داطقين) أي مطبا فقد المني إلى البطانة (فانه يطهر بالعرك وهو الصحيح) كما قاله الترمذي لأن ما سجد إلى البطانة من اجراء المني خلافا لمن قال لا يطهر ما سجد إلى البطانة من رطوبة المني بالعرك لرقته كما قال الفصلي (ومني المرأة) انه لا يطهر بالعرك لأنه رقيق (وكذا) يجوز إزالة النجاسة في الحزمة (بالحس) كما إذا أصاب الخثر يده فحسده ثلاث مرات تطهر يده (بريقه كما يطهر به بريقه) خلافا لمحمد على ما مر (وأمّا إذا أصاب الثوب نجاسة) هذا شروع في كيفية تطهير النجاسة بالغسل فإن النجاسة إما أن تكون مريئة أو غير مريئة (فإن كانت مريئة فطهارتها روال عينها) إلا ما شق فإن يحتاج في زواله إلى غير الماء كالصابون ونحوه فإنه لا يلزم استعمال ذلك ولا يصير بقاء ما لا يروى بالماء الحاصل وقال بعض المشايخ يغسل بعد روال العين ثلاثا لما قاله في المريئة وعن الفقيه أي حمص يغسل مرتين كغير مريئة غسلت مرة قال في الخلاصة هذا خلاف

ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والار مرة واحدة طهر قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهو الاقرب لان محاسة المحل لمحورة العين وقد رالت
 وحديث المستيقظ في غير المربة ضرورة انه مأمور به لتوهم النجاسة ولذا كان
 مندوبا ولو كانت مربة كانت محقة وكان حكمه الوجوب انتهى فهذا هو المتمد
 واليه يشير كلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابي حنيفة بانه خلاف
 ظاهر الرواية بعد ما قرر انه لو زالت النجاسة بمرة واحدة ثبت صفة الطهارة
 (وان لم تكن النجاسة مربة) اي ان لم يكن لها لون يخالف اللون الثوب (نفسها حتى
 يغلب على ظله انه قد طهر) وهذا اذا لم يكن لها ريح ايضا فان كان يجب الغسل
 الى زواله لا ما سبق وهكذا الطم (وقيل اذا غسل) الثوب من غير المربة (مرة وعصر
 بالماء بطهر) كما هو قول الشافعي واحمد في رواية لان النجاسة تتحل في الماء وتخرج
 معه العصر والجواب منع تحقق ذلك بالمرة (وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل ثلث
 مرات وبمعصر في كل مرة) محل المصنف هذا القول مغايرا للقول الاول وهو
 اعتبار عدة الطن ومقابلاته حيث عطفه عليه بقل وقال (والفتوى على الاول)
 والظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر والتحقيق انه ليس مغايرا له
 بل هو سده اقيم مقامه تيسيرا قال في الهداية وماليس برئي قطهارته ان يغسل
 حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر لان التكرار لا يدمه للاستخراج ولا يقطع
 برواله فاعتبر غالب الطن كفا في امر القلة وانما قدروا بالثلث لان غالب الطن يحصل
 عنده فاقم السبب الطاهر مقامه تيسيرا ويتأيد ذلك بحديث المستيقظ من مامه
 انتهى فلم يهدا ان المذهب هو اعتبار غلبة الطن وانها مقدرة بالثلث لحصولها
 بها في العال وقطعا للوسوسة وانه من اقامة السبب الطاهر مقام السبب الذي
 في الاطلاع على حقيقته عصر كالسفر مقام المشقة وامثال ذلك والتأيد بالحديث هو
 كونه عليه السلام محل الغسل ثلثا هو الرفع لتوهم النجاسة حيث حله غاية
 للمهي عن غس اليد في الاء ثم لم يشترط الريادة عليها فكذا عند تحقق النجاسة
 يكون الغسل ثلثا هو الرفع لها من غير اشتراط ريادة اذ لو لم تكف بالثلث لازانها
 لم تكن رابعة لتوهم ثم اشتراط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا
 وعن محمد في غير رواية الاصول انه يكفي بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف
 ان العصر ليس بشرط (و) يخرج (على هذا) الاختلاف من اشتراط غلبة
 الطن من غير عصر او التلث مع العصر كل مرة (مسائل) ذكرت في المحيط
 والجامع الصغير للامام الترمذي (منها ما روى عن ابي يوسف ان الجنب اذا اتر

في الحمام وصب الماء على جسده من حيث) اي من جهة (الظهر والبطن حتى حرج
 من الجانب ثم صب الماء على الارار يحكم بطهارة الاراروان) اي ولو (لم يعصره
 وقال) اي ابو يوسف (في موضع آخر) اني في رواية اخرى (ان صب الماء على
 الاراروا من الماء يكفيه فوق الارار فهو احسن) وواحوط وان لم يعمل يحجزه على هذا
 ذكر شمس الأئمة الحلواني ان الحاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه
 ويحكم بطهارة الوب قال الشيخ كل الدين بن الهمام لكن لا ينبغي ان ذلك اي
 المروي عن اي يوسف في الارار لصورة ستر العورة فلا يخلق به غيره ولا تترك
 الروايات الطاهرة فيه (وفي المتنق شرط العصر على قول اي يوسف) ايضا
 وتقدم انه طاهر الرواية عن الكل وفي المتنق ايضا (ولو اصاب البول ثوبه معصمه
 مرة) واحدة (في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول اي يوسف ايضا) وفي غير
 ظاهر الرواية (ودكر في الاصل) وهو ظاهر الرواية (وقال ابو يوسف) ايضا
 (يفسله) ثلث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد في غير طاهر الرواية ايضا (انه
 يفسلهما) اي الحاسة غير المريثة (ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة) فقط
 فان الوب (يطهر) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول (ثم في كل موضع شرط
 العصر ينبغي) اي يجب (ان يبالغ في العصر حتى يصير الوب محال لو عصر بعد ذلك
 لا يسيل منه الماء) ولا يقطر (و) لكن (تعتبر في كل شخص قوته وطاقته) حتى لو عصره
 صاحبه حتى باع قوته وصار لا يقطر لو عصره هو الا انه بحيث لو عصره من هو اقوى
 منه لقطر يطهر بالنسبة الى صاحبه ولا يطهر بالنسبة الى الشخص الاقوى لان كل
 احد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف احد ان يطلب من هو اقوى منه ليعصر ثوبه عند
 غسله ثم سرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما لعصر عصرها او
 لتعديده فقال (وفي فتاوى اي الليث حى بطابة ساقه) ذكر الساق اتساق اي بطابته
 (من الكراس قد حل في خوفه) هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في خوفه
 اي في باطنه والذي في نسخ الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح اذ
 المراد ان الحاسة اصابت الخفى وسدت الى بطابته من خروقه وهذه العبارة توهم
 انها دخلت في باطنه ولم تصب ظاهره فهي غير صحيحة بل الطاهر انها تصحيف
 (ماء محسن) حتى تحسن الكراس ايضا (فغسل الخف وذلكه باليد ثم ملأ الماء)
 الخفى لنا (واهراقه) الا انه لم يتيأله عصر الكراس فقد طهر الخف) اي بمجرد
 حريان الماء طاهرا واطما ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكراس لتعصره
 قياسا على مسألة النسا على ماسياتي قريبا ان شاء الله تعالى (وروى عن اي القاسم

الصمار) انه قال (في رجل يستجمي ويمر ماء استنجاؤه تحت رجليه) من عيران
 يستنجم تحتها وهو متخف فيصيب ذلك الماء خذه (و) الحال انه (ليس يخفيه
 خرق) يعني فلم يعد ذلك الماء الى بطانة الحمين (لأنه يصلي مع ذلك الخف) لانه
 طاهر (لان) الشان (بالماء الاحمر) من ماء الاستنجا (يطهر الخف) تعا كما يطهر
 موضع الاستنجا استحسانا للصورة وعموم البلوى ولما كان في قوله وليس يحبه
 حرق اشارة الى انه لو كان خرق لم يكن الحكم كذلك قال (وفي الملقط ان كان
 حبه) اي خف المستجمي (محرقا واصاب الماء) اي ماء الاستنجا (رحله) ولما قد
 رحوت سعة الامر فيه (بان الحكم ان الرجل والقافة يطهر ايضا تعا لموضع
 الاستنجا لان الماء جار منه اليهما فاذا اصابهما ماؤه الجس تحسنا ثم كآرول تحاسنه
 حتى يطهر ويطهر ماؤه الاحمر وكذلك هما حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا
 فشيئا الى الماء الاحمر الطاهر (الا يرى) الى ما صرح به في التناوي وغيرها (ان السباط
 الحسن اذا حمل في حجر وترك فيه يوما وليلة) هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض
 الكتب والدى في فتاوى قاضي خان والخالصة وعامة الكتب وترك فيه يوما وليلة وهو
 الصحيح واما الا لفسقطت في تلك العارة والاصل يوما وليلة ولا نالوا فاذا ترك يوما
 اوليلة في النهر (حتى جرى الماء عليه يطهر) من غير عصر ولا تجفيف لتحلل الحاسة
 في الماء ورواها محريه ظنا غالبا قريبا من اليقين وهذا كله ادا لم يدرك للحاسة اثر
 من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر ما لم يصل الى حد المشقة كما تقدم ثم الاستيصاح
 على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط مجموع اذ ليست مملها والا فابن حريان ما غر كله
 طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرر ومن يسير حدا عقب
 تكرر مياه محبة بل الوحدة في ذلك مادكرنا مع الضرورة والدوى الغالبة وامر
 الاحتياط بعد ذلك غير حفي (ولو كان على يده بحاسة رطبة واحدة) تلك اليد (عروة
 القدم) اي لا يريق من الحاس وكذا غيره (كما اصاب الماء) على يده (فاذا غسل يده)
 التي احدها العروة (لاننا طهرت اليد) وطهرت (العروة) تعا لليد والتقييد
 بالرطبة ليس احترازا لانها لو كانت يابسة فترطت الغسل بالحكم واحد وهو انه
 متى حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة والكل مقيد بما اذا لم يبق اثر غير شاق
 والا فلو رالت الرايحة من اليد مثلا ولم ترل من العروة لا يحكم بطهارتها لطهارة
 اليد (الحصير من القصب اذا اصابته بحاسة فحمت بذلك) حتى تحت الحاسة
 (ثم يغسل ثلاثا) متواليا من غير احتياط الى تجفيف لانه صلب لا يتسرب الحاسة
 بل لو قدر ان الحاسة اصابته وحده القصب ولم تجاور الى ظهره ولا تخالذه يطهر

بالسبح لصقائه كافي السكين ذكره ابن الهمام في شرح الهداية (وان كانت
 الجباسة (رطبة يغسل ثلاثا) ولا يحتاج الى شيء آخر من ذلك وبحوجه هذا اذا كان
 الحصى من قصب وما شبهه في الصلاة كالحصى المسمى بالسامان (وان كان
 الحصى من ردى وما شبه ذلك) في التحلل والرحاوة بحيث ينثر الجباسة كما
 ينثر بها الثوب (يغسل ثلاثا ويحصى في كل مرة) بان يترك حتى يقطع التقاطر منه
 (فانه يطهر عند ابي يوسف) بناء على امكان تطهير ما لا يعصر عنده وعليه الفتوى
 (خلافا لمحمد) فانه تقول المستخرج للجباسة انما هو العصر فلا يعصر لا يخرج منه جميع
 اجزاء الجباسة فلا يطهر قلابل التحفيف ايضا مؤثر في استخراجها فانها تخرج مع
 قطرات الماء بعدما تخللت وامتزجت به وما بقي من الداوة بعد التقاطر معصو كما مر
 عبر ان التقاطر يقطع العصر فيما يعصر ويغور الرمان في غيره فاستويا ولا بد من روال
 الاترك كما مر غير مرة (و) على هذا قال (و) الوارل اذا اصابت الحزف او الآخر (اي عبر
 المروش (جباسة ان كان) ذلك الحزف او الآخر (قديما) اي مستعملا (يطهر بالنقل
 ثلاثا) سواء (حصف او لم يحصف) لان الجباسة على ظاهره فكان كاللبن في الاكتفاء
 تكرار غسل مع روال الاثر من غير اشتراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديدا
 غير مستعمل بحيث ينثر الجباسة فلا بد ان يحصف كل مرة حتى يقطع التقاطر قال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام يعني تفصيلا القديم عما اذا تحسن وهو رطب اما لو ترك بعد
 الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لانه يشاهد احتدائه اي الرطوبة حتى تطهر
 من طاهره (وذكر في المحيط بنفسه) اي الحزف والآخر المستعمل (مقدار ما يقع اكر
 رأي قد تطهر) وقد تقدم اي اللث قائمة مقام اكثر الرأي (واشترط) صاحب
 المحيط (مع ذلك ان لا يوجد منه طعم الجباسة ولا لونها ولا رائحتها) واشترط هدامع
 اشتراط حقيقة اكبر الرأي لافائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود احدهم مالم يلمع حد
 المشقة وانما يعيد مع ما يقوم مقام اكبر الرأي وهو اللث كما قدما فالخاصل ان روال
 الاثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير وماى شىء كان فليحيط
 ذلك وقد اكثرنا من تكراره لذلك (وان وحدا حد هذه الاشياء) المذكورة من اللون
 والطعم والرائحة (لا يحكم بطهارته) أى الحزف والآخر المذكور اللهم الا ان يشق
 رواله كما تقدم مرارا (وعليه اكثر المشايخ) دل لا يسعى ان يكون فيه خلاى لاحد
 (ولو هو الحديد) اي ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين وبحوها (لما لم يحسن
 يعمه الماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر) عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر
 اذ اناء على ما تقدمه واعايطهر ثمرة ذلك في الحمل في الصلوة اما حتى الاستعمال

وعيره فانه لو غسل بعد التوبة بالبحس ثلثا ولو لاء ثم قطع به بطيح او غيره لايتهجنس المقطوع وكذا لو وقع في ماء قليل او غيره لاينجسه كأي الحصاب ويحوه على ما مراما لو صلى معه فان كان قبل التوبة ثلثا بالطاهر لا يجوز صلوته بالاتفاق وان كان بعده جارت عدا ابو يوسف رحمه الله فالفصل يطهر ظاهره احما والتوبة يطهر باطنه ايضا عدا ابي يوسف وعليه التوى بل لو قيل يكفي التوبة مرة لكان له وحده لان الدار تريل احزاء الجاسة بالكعبة ثم يحلقها الماء الطاهر ولكن التكرار يريل الشبهة عن اصل (و) ذكر (في المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض اذا جفت) اي بعد اصابة الجاسة (ولم يقين اثر الجاسة) فيها (تطهر سواء وقع عليها الشمس او لم تقع) وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في التيمم ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلاث مرات ويحفف كل مرة بخرقه طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة حتى لا يطهر اثر الجاسة وان كسها تراب القاء عليها فلم يوجد ريح الجاسة جارت الصلوة عليها ايضا (و) كذا (الحصى اذا تجمست جفت) الجاسة (وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متداخلا في الارض) غير منفصل عما لانه اذا ذاك ملحق بها في اطلاق اسم الارض فيعطى حكمها والحصى اسم حصى يحوز ذكيره وتأنيبه (وكذا الثيل) بكثرة المثثة بعدها مشاة تحت ساكنة وبيع المثثة وكسر المثاة مشدة وهو الجبل (والحشيش) وهو الكلاء اليابس (و) كذا (سائر ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور قائما على الارض) لم يخل فانه (يطهر بالجفاف مطلقا) سواء حف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر الجاسة (ذكره الرندوسي) وعيره لان ما انفصل بالارض كان تعالى في حكم الطهارة بالجفاف وذهب الاثر بدلالة النص الوارد في الارض على ما تقدم (و) ذكر (عن) ابي بكر (محمد بن الصل) انه قال (الحجار اذا باق في المياة) اي المكان الذي فيه الثيل (ووقع عليها) على المياة (الطل) اي الذي (ثلث مرات ووقع) عليها (الشمس) جففتها (ثلث مرات فقد طهر) الثيل الذي فيها وهذا بخلاف ما قبله من الاطلاق حيث شرطه فيه وقوع الذي ثم الجفاف ثلث مرات والاكثر على الاول وعليه الفتوى (وكذا الحجر والآخر اذا كان معروشا) اي مركزا ثانيا في الارض (يطهر بالجفاف) للعاقبة بالارض ولذا يقال في العرى للجالس عليه جالس على الارض فاعطى حكمها (و) اما (ان كانت الحجر) او الآخرة (موصوعة) على الارض وصعاير متنتة بها بحيث (تقل وتحوّل) من مكان الى مكان فحينئذ (لا بد) في طهارتها (من الغسل) ولا تطهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما اوردت في الارض وبل

هذه لا تسمى أرضاً عرفاً وكذا لا تدخل في بيع الأرض حكماً لعدم اتصالها بها على
 جهة القرار فلا تلحق بها (وكذا البسة إذا كانت مفروشة) إذا تخلصت (جازت الصلوة
 عليها بعد الجفأ) وذهب أثر النجاسة كالأرض لما قلنا في الآخر والحجر ذكر هذه
 المسائل كلها قاضي خان (وذكر في موضع آخر) من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل
 بأسطر (أن كانت الحجر) التي تنقل وتحول (تشرت النجاسة) كحجر الرحي (تطهر
 بالجفأ) وذهب الأثر كالأرض وهذا على أن المص الوارد في الأرض معقول
 المعنى لأن الأرض تجذب النجاسة والهواء يحبسها فيقاس عليه ما يوجد فيه ذلك
 المعنى الذي هو الاحتداب ولكن يلزم منه أن يطهر القبن والآجر بالجفأ وذهب
 الأثر وإن كان معصلاً عن الأرض لوجود التشريب والاحتداب (وإن كانت) الحجر
 (ما تشرت) النجاسة كالرغامة (لا تطهر إلا بالغسل) ثلثا والتجفيف كل مرة بالمسح
 أو بالمشك إلى أن يقطع التقاطر لعدم المعنى المذكور (الماء والتراب إذا خلطوا) كان
 أحدهما نجساً طليئاً الحاصل منهما (نجس) لأن احتلاط المص بالطاهر ينجسه
 هذا هو الصحيح كدكره قاضي حان وهو اختيار القيد أي الليث وكذا روى عن أبي
 يوسف ذكره في الخلاصة وقيل العبرة للماء أن كان نجساً طليئاً نجس والافطاهر
 وقيل العبرة لتراب وقيل للغالب قال ابن الهمام والأكثر على أنه إذا كان طاهراً
 طليئاً طاهر انتهى وهو اختيار أبي نصر محمد بن سلام قال الزاوي وهو قول
 محمد وقد ذكر أن السوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة بصيرورته شيئاً آخر وهو
 توجيه ضعيف إذ يقتضي أن جميع الأطعمة إذا كان ماؤها نجساً وذهبها أو نحو ذلك
 أن يكون الطعام طاهراً بصيرورته شيئاً آخر وعلى هذا سائر المركبات إذا كان بعض
 مفرداتها نجساً ولا يخفى فساد ما ذهب إليه القيد أي الليث ولقد روي قاضي حان حيث
 جعل قوله هو الصحيح مشيراً إلى أن سائر الأقوال لا صحة لها بل هي فاسدة لأن النتيجة
 ناعمة لا خسر المقتضى دائماً (والطين المص إذا جعل معه الكوز أو القدر) أو غيرهما
 (مطبخ يكون) ذلك المعمول (طاهراً) لا ضياع لالنجاسة بالار وزوالها وهذا إذا لم
 يكن أثر النجاسة ظاهراً فيه بعد الطبخ (ولو أحرقت العدة أو الروث فصار) كل
 منهما (رماداً أو مات الحمار في المصلحة) وكذا أن وقع فيها بعد موته وكذا الكلب
 والخنزير لو وقع فيها (فصار ملجأ أو وقع الروث) ونحوه (في الثر فصار حماً
 رالت نجاسته وطهر عند محمد خلافاً لأبي يوسف) فإن عمده الحرق لا يطهر
 العين النجسة بل يبقى الرماد نجساً لأنه أجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة من
 وحده فالتحقق بالنجس من كل وجه احتياطاً واختاره صاحب الهداية في التحبس

قول ابي يوسف واكثر المشايخ اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشرع رتب وصف الحامسة على تلك الحقيقة وقد رالت بالكلية فان الملح غير العظم والمخم اذا صارت الحقيقة ملحا ترتب عليه حكم الملح وكذا الرماد (حتى لو اكل الملح وصلى على ذلك الرماد جاز) ونظيره الطفرة نحسة وتصير علقة وهي نحسة وتصير مصغة فتطهر وكذا الخمر تصير حلا فلم ان استحالة العين تستنع روال الوصف المرتب عليها وعلى قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن نخس وعليه يتفرع ما لو وقع اسنان او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لتبديل الحقيقة (و) لكن قال المصنف (لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس) و هو ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف قال في التحميس خشة اصنامها بول فاحترقت ووقع رمادها في شر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار اذا مات في المخلصة لا يؤكل الملح وهذا كله قول ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد الشر بوقوع ذلك الرماد وحوار اكل الملح (وكذا الآخر) المفضل عن الارض اذا تمسح (يطهر بالنسل لما والجفاف) كل مرة لكن انما يطهر (طاهره) لا باطنه (حتى لو وقعت قطعة منه) بعد ذلك (في الماء ينحس) ذلك الماء (كذا ذكره في المحيط) لانه ذو سمك يقرب الحامسة الى باطنه فاذا زالت نجاسة طاهره بالعسل بقي ما في باطنه فيحكم بطهارة طاهره حتى لو قام عليه المصلي جازت صلواته واما ما تسربه فناق في باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما كان في باطنه من اجزاء الحامسة في الماء فينجس وعلى هذا لو سجد المصلي لا تجوز صلواته لكونه حائلا بالحامسة ومما قرنا ظهر المرق بين الآخر وبين رماد العذرة عند محمد ون ذلك قد سار حقيقة طاهره عبده لا تشوبها شيء من اجزاء الحامسة وابطه كطاهره فلا ينحس الماء ولا عبره اذا وقع فيه (حمارا في الماء) فخرج منه رشاش (فما صاب من ذلك الرش ثوب اسنان لا يعم) ذلك الرش (حوار الصلوة) بذلك اللوب وان كثر (حتى يستيقن انه) اي ذلك الرش (بول) وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش صاب ثوبا ان طهر اثرها فيه تمس والافلا هذا هو المختار (وه اخذ الفقيه ابو الليث) سواء كان الماء جاريا او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صدمه شيء للماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشيء الصدم فيحكم بالغالب ما لم يطهر حلافة (وفي فتاوى قاضي خان) فرق بين الجارى وغيره في قول الحمار بعدما اطلق في رمي العذرة وذكر في قول الحمار في الماء الجارى الحكم المذكور وذكر انه (اذا بلى في ماء راكد وصاب الرش اكثر من قدر الدرهم) انه يفسد اللوب (يعني حوار الصلوة به) (و) ذكر (عن)

ابن بكر (محمد بن الفضل) عكس اختيار الفقيه في الجارى والراكذ وهو انه (اذا)
كان في رحل الفرس نجاسة نحو السرقين (اى الروث) (ففى) ذلك الفرس (فى)
الماء) فخرج منه رشاش (فاصاب ثوب الراكب صار الثوب) اى موضع الاصانة
من الثوب (نجسا سواء كان) ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رحله نجاسة
(فلا يضره) والاصح هو الاول لما قلنا والقاعدة المطردة ان اليقين لا يروى بالشك
(و) قد (سئل ابو بصير الدباس عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء) الذى يسيل
(منها شيء) (او) يصيبه (من عرقها) شيء (قال لا يضره قبل ان يكون) اى ولو كانت
(قد تفرعت في بولها وروثها) قال اذا حفر وتائر) وذهب عينه لا يضره انصا وهذا
ياسما اختاره الفقيه ابو الليث (و) ذكر (فى الدخيرة اذا التى الحجر المتلطح بالعدرة فى)
الماء الجارى فارفعت منه قطرات فاصاب ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر
نعى الرازى (لا يحسب غسله الا ان يطهر فيه) اى فى الثوب (لون النجاسة) قال بصير
نعنى ابن يحيى يحسب (عليه عساه) والاصح قول ابى بكر لما تقدم آتيا وتقدم انصا
ان قاصى خان ذكر فى الرشاش المتصاعد من رعى العدرة نفسها لا يفسد مطلقا
ما لم يطهر اثرها وكذا ذكره فى الخلاصة وغيرها فكيف بالحجر المتلوث (ولو صلى)
احد (ومعه شعراسان) حال كونه (اكثر من قدر الدرهم جارت الصاوة) لانه
ظاهر فى ظاهر الرواية وهو الصحيح (وبه احدى الفقه ابو جعفر) الهدواى (وابو
العالم الصغار) وغيرهما من المتأينخ (و) روى (عن ابى حنيفة) رواية شاذة (انه
لا تحور) الصلوة به لانه نجس (وبه اخذ بصير) بن يحيى وليس بصحيح فان شعر
الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا وكذا العظم وقد تقدم
(حرمة العير كسر فيه) لانصالها بمحل النجاسة كالتىء والجرة بكسر الجيم وقد تفتح
ما يعيده العير بعد الابتلاع فبأكله ثانيا والسرقين والسرجين بكسر او لهما الريل
كأشما ما كان وهو معرب وكذا حكم كل حيوان يجتر كالقروا والغنم والظلي (حرارة كل
حيوان كونه) للاستحالة الى فساد بعد اتصاله بمحل النجاسة كالدوم والسوداء ونحوهما
من المفصلات سوى اللبم لما تقدم (اذا وقع حلد انسان فى الماء ان كان مقدار الظفر
افسده) اى نجس ذلك الماء وان كان دون الظفر لا ينجسه والقياس ان ينجس
مطلقا لان حادا الانسان المفصل منه نجس لان ما أبين من الحى فهو كميته ولا فرق
فى الماء بين قابل النجاسة وكبيرها الا انهم استحسوا فيما دون الظفر للضرورة فان
التحرر عن وقوع القليل متعسرا وتعذر دون الكبير فصلا بقدر الظفر لا يقل قدر
مستقل شئ منه واسم شئ الجلد لا ينساق والحلم جعلوا مقداره كثيرا لاستقلاله

يكونه عصوا تاما ومادونه قليلا لعدم ذلك (وفي اسنان الادعي اختلاف المشايخ)
 بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة لانها
 عظم او عصب وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير فمن الانسان المكرم
 اولى وانما نقل الخلاف بين ابى يوسف ومحمد وصحة صلوة من اعادسه وكان
 اكثر من قدر الدرهم بناء على غير ظاهر الرواية واما على ظاهر الرواية فلا خلاف
 وهو الصحيح وقد تقدم (وذكر في فتاوى القالى قطعة (جلد كلب) اى غير مديح
 ولا مدي (التزق بمجراحة في الرأس) اى حصل لزقة فوق المجراحة (بعيد ماصلى
 به) اى ذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او انضمام نجاسة اخرى
 وهذا ظاهر (وان صلى ومعه سور او حية) او نحوهما مما ليس سؤره نجسا (يجوز)
 صلوته مطلقا ان جلس نفسه واذا لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة ان جملة اما
 ان كان عليه نجاسة مانعة اذ ذاك فلا تحور صلوته كما لو حمل صبيلا لا يستمسك
 نفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة لانه حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف
 المستمسك فان المصلى ليس حاملا للنجاسة التى عليه (بخلاف حر والكلب) ونحوه
 مما سؤره محس اذا جملة المصلى حيث لا تجوز صلوته لانه حامل للنجاسة التى هي
 لعابه وما اتصل به لا يقال النجاسة التى في محلها غير معتبرة ولا يعطى لها حكم النجاسة
 ولذا جازت الصلوة مع حمل الصبي والهرة ونحوهما مع ما فيها من النجاسات
 المستقرة في مكانها لا ما قول سلبا ولكن العباب قد انتقل عن محله الذى تولد فيه
 واتصل بالتم الذى له حكم الطاهر بالنظر الى ما يخرج من الباطن باعتبار نجاسة
 وقد تنجس بها لسائته وسائر فقه فكان مانعا هذا اذا جملة لانه بمرلة الهرة المتنجس
 طاهرها يمنع اذا جملة واما اذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية انه نجس العين
 كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فيسفى ان تحور صلوته
 لانه غير حامل للنجاسة كالحية ونحوها على ما سبق (واذا لحست الهرة كفر حل)
 او موعضا آخر من يده (يكروه ان يدعها تفعل ذلك) الفعل وهو الاحتس (لان ريقها
 مكروه) والثاوث بالمكروه ومكروه (وكذا يكروه ان يأكل او يشرب ما نقي منها) مما اصابه
 لعابها من الاكل والماء وسائر الاسربة لانه سؤرها وسؤرها مكروه عند الاحتيار
 (ودكر في موضع آخر انها ان لحست عصو انسان صلى قبل ان يغسل) ذلك
 العصو (جار) فعلا للصلاة (والاولى ان يغسله) وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة
 لا تافى الجوار والمكروه يستحب ازالته وفعل المستحب اولى من تركه (وذكر في)
 الدجيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجم اى

استنجى (بثلثة اجلر وانقاء) اى موضع الاستنجاء (ولم يفعله بالماء فان الفقيه
ابواليث في كتابه يجزئه) يعنى من غير كراهة وان كان الغسل افضل قال صاحب
الذخيرة (وه) اى بما قال ابواليث (تأخذ) وفي هذا اشارة الى ان البعض يخالف
في ذلك ولا علم فيه بخالفا وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون العدد وقد تقدم
ما يقوم مقام الحجر ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحدث المعتاد
ولم يصبه من الخارج اما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او اصابته من خارج كما
لو لوث به بعد الخروج والانفصال فلا يجزئ فيه الحجر ولا بد من غسله اجماعا
لان الاكتفاء بالايجار لصورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس بتكرار
كذلك الرجل اذا استنجى بالماء وحرج منه) عند ذلك (ريح قبل ان ينس) موضع
الاستنجاء (هل يتنحس من اليه الموضع الذى تمر به الريح) ام لا يتنحس اختلف
فيه المشايخ بناء على ان عين الريح محسة ام طاهرة ولكنها تنحس بالمرور على
النجاسة فلذا تقضى الوضوء والاصح انها طاهرة وتنحس بالمرور اذ لو كانت
نجسة العين لكان الحشاء اذ لفرق في المنحس بين خروجه من اسفل او من فوق
كالقئ ولهذا كان (الاصح انه) اى الموضع الذى تمر به الريح (لا يتنحس) واختار
شمس الائمة الحلواني انه يتنحس وكذا لو مرت الريح على نجاسة واصابت
ثوبا ملولا يتنحس عليه والاصح انه لا يتنحس وكذا بن الهمام فى شرح الهداية
مرت الريح بالعدرات واصاب الثوب ان وجدت رايحتها بنحس وما يصب الثوب
من بخارات النجاسة قبل بنحس وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا ساء على طهارة
بخار النجاسة كما هو الاستحسان على ما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى (ودكر في موضع
آخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء) لكن لا لان عين الريح محسة فصحت ذلك الموضع
(بل لانه لما خرج منه الريح) عدل الاستنجاء (بحرج) معها (الماء الذى دخل وقت
الاستنجاء) فانه بنحس لكونه اتصل الى الداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام
فيه والا فيكون حكما مجردا لوهم لان ذلك ليس نغال الوقوع فلا يجوز ولا يحكم ما لم
يحقق او يصاب على الظن انه قد خرج مع الريح ذلك (وكذا) الحال (اذا كان
قداس سراويله) حاك كونها (مناة) فخرج منه ريح حيث لا يتنحس السراويل
على الاصح وتنحس على غير الاصح كافي موضع الاستنجاء واختار الحلواني ان يتنحس
بكتفه (وإذا ارتفع بخار الكيسف) اى الخلاء (او) بخار (البريط) اى المكان الذى
ترابط فيه الدواب وتروث كالاصلط (استنجد) ذلك البخار اى حمد (فى الكوة)
الى فى الستف والجدار (او) استنجد (فى الباب) ثم ذاب الحمد وقطر على احد

(فاصاب ثوبه) او مدنه (فانه يتجسس) لان ذلك الجمد اجتمع من اجراء النجاسة
لكن يحتاج على قول محمد في رماد النجاسة الى الفرق بين احزاء النجاسة الترابية وبين
اجزائها المائية عند التحلل والاستحالة وتبديل الحقيقة والاسم وذلك ان الاجزاء
للمائية اصل في النجاسة والترابية تسع لها فيها بدليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة
ما هو نجس العين بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا لم يوجد لليوسنة تأثير
في التجسس في موضع ما واما وجد تأثيرها في التطهير بخلاف الرطوبة والاحزاء
البارية بمنزلة الترابية مل اولى لشدة مخالفتها لطبيع المائية فلذا كان دحان
النجاسة طاهرا واما الهوائية فقد اختلف فيها على مامر ومنشأ الخلاف مشاركتها
للمائية في الصفة المؤثرة للنجاسة وهي الرطوبة وان كان الاصح طهارتها لما مر
من الدليل ولشدة لطافتها واصحلالها فليتمل ما به بديع وهذا كله على القول
بالتجسس كادكره المصنف لكن المذكور في فتاوى قاضي خان والخلاصة وغيرهما
ان ذلك قياس والاستحسان ان لا يتجسس الثوبه قال قاضي خان اذا احترقت
المذرة في بيت فاصاب ما بالطابق ثوب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر
النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق او بيت بالبوعة اذا
كان عليه طابق وقاطر منه وكذا الحمام اذا اهرىق فيه البجاسات ففرق حيطانها
وكوتها وقاطر انتهى والطاهر ان وجه الاستحسان فيه الضرورة لتعدد
التحرز او تسره ادلاص ولا اجتماع في ذلك ووجوه الاستحسان منحصرة في هذه
الثلاثة وعلى هذا فلو استقطرت النجاسة فائيتها محسة بخلاف سائر اجزائها
لانثناء الضرورة ففي القياس فيها تلا معارض ويعلم ان الذي يستقطر من دردى
الحمر وهو المسمى بالعرقى في ولاية الروم نجس حرام كسائر اصناف الحمر (كبا اذا
مشى على طين) رطب (فوضع رجل قدمه على ذلك الطين) في موضع رجل الكلب
(يتجسس) قدمه لتجسس ذلك الموضع باقصال رجل الكلب به (وكذا) الحكم
(ادا مشى) الكلب (على التلح) والحال ان (التلح رطب) فوضع قدمه موضع مشيه
يتجسس وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان الاصح خلافه
ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام (وان كان التلح) الذي مشى عليه الكلب (جامدا)
ليس فيه رطوبة (فهو طاهر) لان اتصال النجس الجاف بطاهر جاف لا يتجسس
(الكلب اذا احدث عصوا انسان او ثوبه لا يتجسس ما لم يطهر فيه اثر البلب) لان الطاهر
لا يتجسس بالشك (سواء كان) ذلك الكلب (راضيا) في حال التلاعب (او) كان
(غضبان) ذكره في الملتقط وقال في الصيرفية هو المختار بخلاف ما ذكر في الفتاوى انه

ان كان في حال الرضى تجب لسيلا لمابه اذ ذاك وفي حال الغيب لالحفاظ لا يقال
 المظالم وجبان ما في العتاي لان العالب كالتحقق لانا نقول ذلك عد عسر
 الاطلاع على الحقيقة وهنا الاطلاع غير عسر حتى لو تصر الاطلاع عليه حالة
 العسر بان كان في ظلام او قصر فلم يتأمله في تلك الحالة يحكم بالحكم بالغالب احتياطا
 (الكلب اذا اكل بعض عقود الغيب يفسل ما اصاب منه ثلاثا) لتجسه
 بلما به كما يفسل الاثاء من ولوعه ثلثا (وكذا يفسل بمدايس العتقود) وهذا عندما
 واما عند الثلاثة فانه يفسل من ولوع الكلب وما اصابه لمابه سبعا احدى من بالتراب
 لكن استجابا عند مالك ووجوب عبدالشافى واحمد حيث الصحيحين طهورا
 احكم اذا ولع فيه لكلب ان يفسل سبع مرات احدى من بالتراب وهذا لفظ
 مسلم ولما ماروى الدار قطى عن الاعرج عن ابى هريرة عنه عليه السلام في الكلب
 يلغ في الاثاء يفسل ثلاثا او حسا او سبعا لكن قال تعرده عبدالوهاب عن اسمعيل
 وهو متروك وغيره يرويه عن اسمعيل فاعلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء
 موقوفا على ابى هريرة انه كان اذا ولع الكلب في الاثاء امره ان يفسله ثلاث مرات
 وروى ابن عدى في الكامل بسند فيه الحسين بن على الكرايسى ولفظه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولع الكلب في اثاء احكم فليفرقه وليفسله ثلاث
 مرات وقال لم يرفعه غير الكرايسى والكرايسى لم يحمله حديثا مسكرا غير هذا وقال
 لم يرفعه ناسا في الحديث انتهى فلما ان قول الحكم بالصحة وضدها اعماها في الظاهر
 اما في مس الامري فحوز صحة ما حكم بصحة ظاهرا وثبت كون مذهب ابى هريرة
 ذلك قرية تهيد ان هذا مما احاد الراوى المصنف فيعارض حديث السع ويقدم
 عليه لما في حديث السع من قرية انه كان في اول الامر والتشديد في امر الكلاب
 حتى امر فقلها فان التشديد في سورها ياسب كونه اذ ذاك وقد ثبت نسخ ذلك
 هذا عارض قرية معارض قدم على ان في عمل ابى هريرة على خلاف حديث
 السع وهو رواية كفاية لاستحالة ان يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم نسجه اد طنية
 حبروا واحد اما هي بالنسبة الى غير راويه اما بالنسبة الى راويه الذى سمعه من
 في الرسول صلى الله عليه وسلم فدلالة قطعية فلم انه لا يترك الا لقطعه بالنسخ
 اد لا يترك القطعي الا لقطعي فطل تحويزهم تركه ساء على ثبوت ناسخ في احتجاده
 انتمثل للخطأ فلم كون حديث السع منسوخا بالضرورة وعلى هذا لو اكل من
 العقود حبر او غيره من الساع المحكوم سحاسة سورها (ولو عسر) رجل الغيب
 هدى (رحله) اى حرج منها الدم (وسال) ذلك (الدم على العصور) الحال ان

(العصير يسيل و) انه (لا يطهر اثر الدم فيه لا ينجس وهذا) القول (قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في الماء الحار د رة في المحيط) وفهم منه انه لو لم يكن العصير سائلا اذ ذاك او طهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار حرا ثم تحلل فاختار انه لا يطهر قال في الخلاصة ان وقت لغارة في دن حمر فصارت حلا تطهر اذا رمى بالغارة قبل التحال وان تعسحت الفارة لا يباح ولو وقت اماراة في العصير ثم تحمر ثم تحلل لا يكون عملة مائة وقت في الحمر هو المختار وكذا لو ولع الكلب في لعصير ثم تحمر ثم تحلل في الخلافات لعلاء العالم انه لا يطهر انتهى فالخاصل ان العصير اذا نجس ثم صار حرا ثم تحلل لا يطهر (وان توصا) الرجل (للماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء حاصا) من الشك والكراهة فحيث (ليس عليه غسل ما صابه) ذلك الماء المشكوك او المكروه لان المشكوك والمكروه طاهران الا انه يستحب ازالة الكراهة كما تقدم فيما اذا لحست الهرة عصا انسان انه يستحب ان يفصله (ما رزق من الدم السائل باللحم فهو نجس وما نقي في اللحم) والعروق من الدم العير السائل (فليس بنجس) والاصل ان النجس من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى او دما مسفوحا فليس بمسحوح لا يكون حراما فلا يكون نجسا لان الاصل في الاشياء الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او نجاسته هكذا ذكرنا واولى فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكية لان سورة الانعام مكية باجماع الاثلاث آيات وهي قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية وسورة البقرة والمائدة مدينتان باجماع وذكر حرمة الدم فيهما مطلق عن قيد المسفوح فلم لا يكون تقييد مسفوحا بالاطلاق مع ان لمطابق بسنخ المقيد والعم يسبح الحاص عددا وفي الفنية عن ابي بكر الصياصى لدماء كلها نجسة مسفوحة او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقت عبد الله القلاس الدم الذي ليس بمسفوح طاهر وفي الاصحاح لدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن ابي يوسف يعني في الاكل دون الثياب وفيها ايضا صلى ومعه عبق شاة غير معسول حار لان الدم المسفوح ماسك منه وما نقي لا بأس به لما روى ان عائشة رضى الله عنها كان يرى في برمتها صغرة لحم العنق وغيره وفيها ايضا لو صابه دمه القاتل نجس لان الطاهر مافى في العروق او متلطحا باللحم هو السائل فلا انتهى فالخاصل ان في كون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشايخ والذي مشى عليه قصي حان وكثير انه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الاثمة الثلاثة بل قد يؤخذ ذلك من عدم نقص الوصوء بالدم غير السائل وان ما ليس محدث فليس بنجس وامر الاحتياط بمعد ذلك غير حفي والله اعلم

(وذكر في المحيط) ساحبه قال (ورأيت في بعض الكتب الطحال أو القلب إذا شق ومخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ) أي ليس شئ يصير أو يجس ما أصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد أن لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكذا اللحم الممزول إذا قطع فالقى فيه من الدم ليس منحص وكذا مطلق اللحم انتهى (و) قال (في المنتقى ولو صلى وهو) أي والحال أنه (حامل رجل شهيد وعليه) أي على الشهيد (دماؤه تحوز صلوته) وذلك لأن دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه أما إذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لأن طهارته حال الاتصال عرفت نصا على خلاف القياس ضرورة الأمر بترك العسل بقوله عليه الصلوة والسلام زملوهم بكلوهم ودمائهم الحديث فإذا انفصل عاد إلى القياس على سائر الدماء لرؤاها تلك الضرورة (وقال) صاحب المنتقى (في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي وثوب الصبي نجس جازت صلوته) وقد قدمنا أن هذا فيما إذا كان الصبي يستمسك بنفسه لأنه حينئذ هو الحامل للنجاسة لاهي بخلاف ما إذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا تحوز صلوته إذا حملته قدر ركن لأنها حينئذ هي الحاملة للنجاسة فإن عبر المستمسك بمرة الحمد فكأنها حملت أمتعة بعضها نجس (إذا أصلح مصاريب شاة ميتة) فإن أزال عنها اللبن والفساد لم يلاح (فصل في بها) أي معها (حازت صلوته) لأنها صارت كالخلقة المدبوع قال قاضي حان وكذا لو أصلح المثانة ودفعها وحمل فيها اللبن أو اللبن وكذا الكرش انتهى (ولو صلى ومعه فارة مسك يعنى الناصحة جازت صلوته) إذا كانت تأقجة حيوان مدبوع لطهارتها إما أن كانت من ميتة فإن كانت يابسة فكذلك لأنها حينئذ مدبوعة لزوال الرطوبة والفساد وإن كانت رطبة لا تجوز الصلوة معها لأنها نجسة قال قاضي خاں والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويحمل في الأدوية ولا يقال إن المسك دم لأنها وإن كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وإذا كرت بعض الإخوان من المغاربة في الريادة فقلت يقال أنه عرق حيوان محرم الأكل فقال ما يحمله الطبع إلى صلاح كالطية يحرم عن النجاسة كالمسك انتهى (امرأة صلت ومعه صبي ميت فإن كان لم يستهل عند ولادته) أي لم يصوت والمراد أنه لم تقلم حياته عند الولادة (فصلاتها فاسدة) سواء (عسل أو لم يعسل) لأنه نجس على كل حال ولذا لا يصل عليه وذلك لكونه نسا من وجه وجزأ من وجه فعسل بالشبه الأول في حق العسل والثاني في الحكم بنجاسته وعدم جوار الصلوة معه وعليه أخذنا بالاحتياط في الموضعين (وكذلك) تكون صلاتها فاسدة

ايضا (ان استهل) فان علمت حياته بصوت او حركة (و) لكن (لم يمس) لانه نحس
 فان الصحيح ان الانسان يحس بالموت كسائر الحيوان الا ان المسلم اذا غسل يحكم
 بطهارته كرامة له بخلاف سائر الميئات (و) اما (ان كان) الصبي (قد استهل وغسل
 فصلاتها) حينئذ (تامة) للحكم بطهارته (ذكره في العيون) وغيره وهذا في المسلم
 كما ذكرنا اما ان حمل المصلي كافرا ميتا فلا تحوز صلوة سواء كان قبل المساء او بعده
 لانه لا يطهر بالمسح كسائر الميئات (وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب) يعني اما
 يوسف (لو صلى في حلة حرير مدبوع جاز وقدساء) بناء على انه يطهر بالذباغ
 عنده في غير طاهر الرواية وقد تقدم (وقال ابو حنيفة وعنه لا تحوز صلوة فيه ولا
 يطهر) بالدابة وقد مر ان هذا هو طاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا (ولو صلى
 ومعه بيضة قد صارح بها) بالحال المهمة اي صفارها (دما تحوز صلاته) لان الجاسة
 مادامت في معدتها لا يعطى لها حكم النجاسة (ولو صلى ومعه قارورة فيها نول لا تحوز)
 صلاته لانها نجاسة في غير معدتها فتعتبر (رحل صلى في ثوب محشوق فلما اخرج حشوه
 وحده فيه فارة ميتة ياسة) بالحكم انه (ان كان) في ذلك (الثوب ثقب او خرق
 يعيد صلاته ثلثة ايام ولياليها) هذا عند ابي حنيفة واما عندها فانه لا يعيد شيئا مالم
 يتحقق متى ماتت في الثوب كافي البر (والآ) اي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان
 ولكنها في موضع آخر ليس بينها وبينه منعد (يعيد جميع ما صلى تلك الثوب) من
 الصلوات اتحاقا لظهور انها فيه من قبل ان يحاط الموضع الذي هي فيه (ومن لم
 يجد ما يزيل به النجاسة) او ما يقللها من مائع مريين طاهر (صلى معها) لانه التكليف
 بقدر الوضوء (ولم يعيد) وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ماء يتوضأ به ولا ما يقيم به حيث
 لا يصلي عند ابي حنيفة وعندها يصلي تشبها بالمصلين ثم يعيد اذا وجد ما ينظف
 به لان الصلوة لم تشرع مع النجاسة الحكيمه اصلا لعلطها زيادة على النجاسة
 الحقيقية ودليل الفرق غير طاهر (يعني) هذه المسئلة المذكورة ان الرجل (اد كان على
 حسده نجاسة وهو مسافر) قيده باعتبار الغالب والا فلا فرق بين المسافر وغيره
 (وليس معه ماء) او مائع مري (او كان معه ماء وهو يحاف النفس) حالا او مالا
 على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة (ويحوز) له
 ان يصلي بها (وان كانت النجاسة) في الحالة المذكورة (الثوب) وليس له ما يستر
 عورته غيره فانه ينظر (ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو بالحيار) عند ابي حنيفة
 وابي يوسف (ان شاء صلى به وان شاء صلى عريانا) لانه متردد بين محظورين كشف
 العورة والصلوة مع النجاسة فيختار احدهما (وان كان ربعه طاهرا وثلاثة ارباعه

نجسا لم تجز الصلوة عربا (لان الربيع يقوم مقام الكل كما في حلق رأس المحرم بل
 (يصلي به بالاحلاف وعند محمد) وذر والثلثة (يصلي به في الوجهين) ولا يجوز له
 ان يصلي عربا ولو كان جميع الثوب نجسا لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو
 طهارة الثوب وفي الصلوة عربا ترك فروض وهي ستر المودة والقيام والركوع
 والسجود على تقدير ان يعمل ما هو الافضل من الصلوة فاعدا بايماء ولهما
 ان الحاسة وكشف المودة قد استويا في حكم المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار
 اد قليل كل منهما عمو دون كثيره فيستويان في حكم الصلوة وترك القيام ومحوه
 ترك الى خلف وهو القعود والاياء والموات الى جانب كلا فوات وان كان في الحلف
 نوع قصور لكن مع التخلص من حمل الحاسة كما ان في الحلف الآخر قصورا
 محلها مع احرار فصله لاصالة فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندها ايضا
 لان فرض السترة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار
 من طرق محمد ان خطابات التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر ولان
 ربه لو كان طاهرا لا تخور الصلوة الاوه فكذلك هما لان بحاسة ثلثة ارباعه في فساد
 الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار قلنا خطابات الستر للصلوة ساقط للحاسة ايضا
 فصار العراء كالستر وادا كان الربيع طاهرا توجه لخطاب قدره وسقط قدر المحسن
 فرحما الوحوب احتياطا قال وقول محمد احسن قال الشيخ كالدين بن الهمام
 وفيه نظر اي في قوله ان قوله محمد احسن ادعورص بسقوط خطابات الستر وتقريره
 ان المعلوم اما هو توجه خطابات الستر للصلوة بالطاهر حالة القدرة على المظهر
 قدام تكن المعلوم حيثئذ استاء خطابات الستر للصلوة بالطاهر ولا يقدر على آتات
 تعاقبه بالنجس حيثئذ لا يسقط خطابات مخصوص فيه ولا يقل فيبقى على النجس الاصل
 لان في ادرك الشرعي يكفي لشي الحكم الشرعي واما اذا كان الربيع طاهرا فلاه
 كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطابات بالستره انتهى وهذا
 اما يتم ان لو كان الدليل الموجب للستر في صلوة دليلا مقيدا بالستر الطاهر وليس
 كذلك بل الذي استدلو به على وحب الستر وهو قوله تعالى حدوا زينتكم عند كل
 مسجد مطلق عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة الستر من آخر وهو قوله
 تعالى وثيابك فطهر وعدم القدرة على العمل من اوجب حكما لا يستلزم سقوط
 حكم وحب من آخر مطلق فالتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر
 المحر المأمور الا بيقين في اصابرة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الطاهر ليس بزين
 بل هو شين فيثبت له الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيدا بالستر الطاهر بطريق

الاشارة (وان صلى عريانا) لعدم الثوب او لتجاسته فانه (يصلى قاعدا يومى بالركوع
والسجود) ايماء رأسه ويحمل سجوده احضن من ركوعه كما فى المريض العاخر
عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وان عمر اهما قال العارى يصلى قاعدا
بالايماء وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعوا فى السقية فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا
قعودا بالايماء قال سبط ابن الخورى رواه الحلال وفى المجتبى يصلى العراة وحدا
متاعدين قال صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك (فكيف
يقعد قال) بعضهم (يقعد كما يقعد فى الصلوة) قياسا على قعود المريض اذا امكنه
(وقال فى الذخيرة يقعد ويمد رحله الى القبلة ويضع يديه على عورته العليطة)
اى على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة السر فيها على كيفية القعود
فى الصلوة وهى المذكورة فى شروح الهداية وغيرها (سواء صلى هارا او فى ليلة
مطلمة او فى النيت) الحالى (او فى الصحراء) وحده (هو الصحيح) خلافا لمن قال القعود
والايماء انما هو فى النهار اما فى العظمى فيصلى ركوع وسجود وذلك لانه لا اعتبار بستره
العظمى (وان صلى) العارى (قائما احزاء) سواء ركع وسجد او اومأهما وكذا
لوركع وسجد القاعد يجوز لان فى كل فعل برية وخالامس وحه فيتخير (والاول)
وهو الايماء قاعدا (افصل) لان السر وحس لحق الصلوة وحق الناس والركوع
والسجود لم يحيا الا للصلوة فكان الاول اقوى ولان ترك الاركان الى خلف وهو
الايماء وترك السر لا الى خلف فكان ماله خاف اولى بالترك عما ليس له حلف عند
التعارض (ولو قام على شئ محس وصلى لا يحوز) لان طهارة المكان شرط فاذا
فانت لا تحوز الصلوة لمقدان شرط والمراد اذا كان التحس قدرا مائلا (ولو صلى
على شئ مطن فى ارضه قدر) اى فى نطائه محاسة مائة يسطر (ان كان) ذلك
المبطل (محيطا) اى مصرى (لا تحوز) صلاته اذا كانت المحاسة تحت موضع قيامه
لان البساطة حيث مع الظهارة فى حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت المحاسة فى
الظهارة وهو قائم عليها (وان لم يكن) ذلك المبطل محيطا (حاز) صلاته لانه فى
حكم ثوبين بسط الظاهر مهما على التحس فكان بمنزلة ما بسط الثوب الطاهر
على ارض محسة وحيث يشترط ان تكون الظهارة بحيث لا يظهر منهما لون
المحاسة ولا ريحها كما فى السط على الارض المحسة قيل هذا كله قول محمد وعن
ابن يوسف انه لا يحوز وقيل حواص محمد فيما اذا لم يكن مضرا وحواص ابن يوسف
فى المصرب فلا خلاف حيث كذا ذكرنا (ولو سجد على شئ محس) محاسة مائة

(تفسد صلاته) سواء اعاد سجوده على شيء طاهر او لم يبدئه عند ابي حنيفة ومحمد لانه ادى ركننا مع التجاسة ففسدت الصلوة فسادا باتا كما لو اداه مع كشف العورة او نجاسة الثوب او الدين حيث تصد احما (وقال ابو يوسف اراداد) سجوده (حين علم) انه سجد على الجس (على شيء طاهر لا تصد) صلاته لان سجوده على التجاسة كعدمه فاذا سجد على الطاهر صار كانه انما سجد الآن وهذا بناء على ان السجود على الجس تصد السجدة لا الصلوة عنده وعندها تفسد الصلوة لفساد جزئها وكونها لا تنجزى (وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته واهة نجسا) فقد روى (عن ابي حنيفة) انه قال (يسجد على اهة) لان الاقتصار على الالف من غير عذر الحجة في السجود حائز عنده (وتحوز صلاته) لان موضع الالف اقل من الدرهم (حالا فلها) فان عندهما الاقتصار على الالف في السجود الاعذر في الجهة لا يحوز وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يحوز لان السجود لم يقع الا على التجاسة فلا يحوز وان كانت اقل من قدر الدرهم وهذه الرواية اصح لان عفو قدر الدرهم انما يتبر فيما اذا تأدى السجود بحره آخر غير المتصل بالتجاسة اما اذا لم يتأد فلا لان السجود على التجاسة كلا سجود وان كان غير مفسد فالحاصل ان موضع الالف لما كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تصد الصلاة اذا اتصل الالف به الا ان الاقتصار على الالف انما يحوز عنده اذا كان سجودا ووقوع العصور المسجودة على التجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا لو وقع على الطاهر وبصره على الجس كما لو كان في موضع الحجة اقل من قدر الدرهم حيث يحوز بالاتفاق او كان موضعها كله نجسا وموضع الالف طاهرا حيث يحوز عنده خلافا لهما (وان كان موضع اهة نجسا وسائر المواضع) اى باقى المواضع (طاهرا حار) فعلة وصلاته (ملا خلاف) لان الاقتصار على الحجة في السجود حائز بالاتفاق فكاهه اقتصر عليها ولم يسجد على الالف وموضع الالف اقل من قدر الدرهم فلم يضر انفصاله به (ودكر شمس اثمة السرخسى) انه (ان كانت التجاسة في موضع الكمين والركبتين جازت صلاته) لان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على التجاسة كعدمه وهو غير مفسد (وقال في الميود هذه) يعنى رواية حوار الصلوة مع نجاسة موضع الكمين والركبتين (رواية شاذة) قال الشيخ كالدين من الهمام وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يشتهه الفقيه ابو الليث وعليه بنى وحوى وضع الركبتين في السجود قال وفي التحيس اذا لم يصع ركبتيه عند السجود لا يحجز به لانا امرنا

بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقيه انى اليث وهو مشايخا على اه
 يجوز لانه لو كان موضع الركبتين محسا جاز قال يعنى صاحب التجنيس والفقيه
 ابو الليث يسر هذه الرواية انه اذا كان موضع الركبتين محسا يجوز انتهى نقل الشيخ
 كمال الدين قال المصنف (والصحيح ان يقال ان كان) يعنى الحسن (فى موضع ركبته
 لا تحوز صلاته) وسكت عما اذا كان فى موضع يديه وفى فتاوى قاضى خان واذا كانت
 النحاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتتم الصلاة وكذا لو كانت
 النحاسة فى موضع السجود او فى موضع الركبتين او فى موضع اليدين ولا يجعل كانه لم
 يصع العضو انتهى فعمله لافرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين
 فى النحاسة المانعة فى مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو
 بالنحاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس فريص (وان كان موضع
 احدى قدميه محسا لا تحوز) صلاته (اذا كان) قد (وضعها) اما اذا لم يضعها فانه
 تحوز صلاته لان الفريص وضع احدى القدمين فى السجود او فى القيام حتى لو رفع
 احدهما حارت صلاته ولكن مع الكراهة (وان كان تحت كل قدم اقل من قدر
 الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم يجمع) وقد تقدم نقل قاضى خان وهو
 طاهر (كايجمع) الحسن (اذا كان فى ثوب ذى طاقين) فى كل طاق اقل من قدر الدرهم
 ولو جمع راد على الدرهم هذا اذا كان الثوب ملبوسا او محمولا اما لو كان معروشا تحت
 قدميه فان كان مضرا فكذاك والا فلا لان الطاق الاسفل حيث غير معتبر للحائل
 ففى ما فى الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم (وان اتسع الصلاة فى مكان طاهر
 ثم نقل قدميه) فحماهما (على شئ محس وقام) اى مكث عليه (ان لم يمكث مقدار
 ما يؤدى ركعا) اى مقدار اداء ركن (حارت) صلاته اتفاقا ولم تقصد لان المكث
 اليسير على الحسن الكثير مع مكث الكثير مع الحسن اليسير (والا) اى وان لم يمكث
 لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركعا لان بى النفى اثبات (فلا) اى فلا تحوز
 صلاته وهذا عند ابى يوسف وقال محمد تحوز ما لم يؤد ركعا على ذلك الحال لانه
 لم يؤد جزءا من الصلاة مع المانع فلا تقصد ولا بى يوسف ان المعفو هو المقدار القليل
 من الزمان والذي يملك فيه اداء الركن كثير فلا يبنى سواء ادى الركن او لم يؤد
 (وكذا ارفع يديه وعليهما قدر مانع ان ادى منهما ركعا فسدت) صلاته اتفاقا
 وان لم يؤد منهما ركعا لم يمكث مقدار ما يؤدى ركن لا تقصد اتفاقا وان مكث قدر
 ما يؤدى ركن تقصد عند ابى يوسف وان لم يؤد خلافا لمحمد واختار قول ابى يوسف

في المصلي (في فتاوى اهل سمرقند) لو كان المصلي بحيث (اذا سجد
 ثم ثبأه على شيء محسوس) أي من غير أن يكون النجس في موضع شيء من أعضائه سجوده
 (حازت صلاته إذا كانت) تلك النجاسة (يايسة) بحيث لم تنلوث ثيابه بها بقدر
 مانع لأن ما عدا مكانه لا يشترط طهارته ومكانه ما يقتضيه في أداء صلاته ليس غير
 وفيه خلاف الشافعي فإن عده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة لأن ثيابه مما يتحرك
 بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على فرضية طهارة مكان كل ما
 يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم فلا دليل (وفي اختلاف رفر) أي قال في الكتاب
 المسمي باختلاف زفر ويعقوب (إذا كانت النجاسة على ماطس اللثة أو الأحرار وهو
 على طاهرهما قائم يصلي لم تعد) صلاته لأن النجاسة غير متصلة بمكان قيامه وكذا
 الحجر (ومثله) أيضا أي مثل الحكم المذكور وهو عدم العساة (إذا حلت للنجاسة
 تحببة فقلها) وصلى على الوجه الطاهر فانه (إن كان غلظ الخشبة) بحيث (قبل
 القطع) أي يمكن أن ينشر نصيب فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر
 (تجوز الصلوة) عليها حينئذ والا فلا لأنها بمنزلة اللثة في الوجه الأول وبمنزلة
 الثوب في الوجه الثاني (وإذا أصابت الأرض نجاسة) سواء كانت رطبة أو يابسة
 (فهرشها بطين أو حصص فغسل عليه حار) صلاته لأنه حائل صلب كاللوح ونحوه
 وليس هد كالثوب إذا فرش على النجاسة فإن حكم فرش الثوب على النجاسة أنه إن
 كانت رطبة لا تجوز الصلوة عليه وإن كانت يابسة فحكمه حينئذ حكم التراب (ولو
 فرشها بالتراب ولم يطين) فوقها فانه (إن كان التراب قليلا) أي رقيقا (بحيث لو شمه
 يحد) للمصلي عليه (رايحة النجاسة لا تجوز) الصلوة عليه (وإلا) أي وإن لم يكن قليلا
 وإن كان كثيرا رحمه كثيف بحيث لا يحد المصلي عليه رائحة النجاسة (تجوز) صلوته
 عليه وكذا الثوب إذا فرش على النجاسة اليابسة فإن كان رقيقا يشف ماتحته أو توجد
 منه رائحة النجاسة على تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلوة عليه وإن كان غليظا
 بحيث لا يكون كذلك حارت بل إن كان غليظا بحيث يمكن أن يحمل من عرصه ثوبان
 كالهما إلى فهو بمنزلة اللبد العليط (ولو كان على اللبد) كسر اللام وسكون الموحدة
 (نجاسة فقات) المصلي الوجه الذي فيه النجاسة إلى أسفل (وصلى على الوجه
 الثاني) الذي ليس عليه نجاسة (تجوز) صلاته إذا كان غليظا يمكن أن يقسم
 جرمه نصفين لأنه بمنزلة اللبد (وقال أبو يوسف لا تجوز) صلاته وإن كان اللبد
 أو الثوب غليظين (رأى أحمد بعض المشايخ) ومنهم شمس الأئمة الخوافي فانه قال
 لا تجوز إلا أن يسهل فيجعل الحرف الظاهر فوق الطرف العنصر ليصير بمنزلة ثوبين

(وهذا) المذكور في البلد وكذا في التوب (كله مذهب محمد) وهو (مذكور في المحيط) وهو يفيد ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ثابت في التوب ذي الطاقين وان كان مصرها فان التوب والبلد الملبطين عملة توب ذي طاقين متصلين وحينئذ والمختار ههنا ايضا قول ابي يوسف كما في المضروب (ولو سطر المصلي) اي السجادة (على شيء محس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة اولع التوب الياس) الطاهر (في توب محس رطب فاثرت الرطوبة) النجاسة (في ثوبه) في الصورتين الاخرتين (او) اثرت (في مصلاه) في الصورة الاولى (ينظر ان كان) تأثير الرطوبة (بحال) لو عصر التوب او المصلي يتقاطر منه شيء يتحس التوب والمصلي (والا) اي وان لم يكن التأثير بذلك الحال (فلا) يتحس وقد قدما في فصل الآسار في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء البجس لاجين النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ما حققناه ثمة (وقال شمس الاثمة) عبدالعزيز ابن احمد (الحلواني) بالون وبالهمة نسبة الى الخلاوة كذا في القاموس (لو كان) تأثير الرطوبة (بحال لو وضع) الانسان (يده) عليه (بمثل) يده (يصير) التوب والمصلي (محسا) والافلا (وهذا) الذي قاله شمس الاثمة (قريب) في المعنى (من) القول (الاول) لانه اذا كان بحيث لو عصر يقطر تنزل اليد عند الوضوء عليه والافلا

﴿ فروع شتى ﴾

من تعلق النجاسات لم يدكرها المصنف في التحسيس غسل ثوبا ثم قطر منه على شيء ان عصره في الثالثة حتى صار محال لو عصره لا يسيل منه شيء فالبد طاهرة وبالبل طاهر وان كان محال يسيل فحصة قل الشيخ كمال الدين بن الهمام في هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بفض الثالث انتهى ولا فرق بين تطهير التوب المحس وبين تطهير المصو المحس في عدم اشتراط الصب او الحريان حتى لو غسل كل منهما في ثلث احانات طاهرات او ثلاثا في احانة يطهر وقال ابو يوسف بذلك في التوب خاصة اما المصو البجس فانه اذا غمس في ثلاث احانات محس الجميع ولا يظهر ما لم يغسل في ماء حار او يصب عليه لان القياس يأبى حصول الطهارة لهما بالغسل في الواو اني لكن سقط في الثياب للضرورة ونقي في المصو لانهما قال الشيخ كمال الدين وهذا يقتضي انه لو كان المتحس من التوب قدر درهم فغرض لا يحجزه ابو يوسف في الاحانة انتهى وفيه نظر لار الضرورة ماسة لافضة الواجب ال والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زان اثره هل يحكم زوالها اختلف فيه ومن ذهب اليه

التمر تاشى حتى لو غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا ينح ما لم يفحش وقال السرحسى الاصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كالدين وهو احسن لما علم ان سقوط التجسس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول مطهرا لتصاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما اداد الثوب بهذا الا شرا اذ يصير جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب بنى الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال وبكل مائع طاهر حيث اخرج المائع الجبس انتهى تجسس طرف من الثوب فديسه فمسل طرفا منه يتحر او بلا تحر طهر لان ينسل نمصه مع ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون الممسول محلها فلا يقضى بالحاسة بالشك كذا اورده الاسييجاني في شرح الجامع الكبير قال وسمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبدالعزيز يقول ويقبض على مسئلة في السير الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الحلاصة بمد ذكر الثوب فلو صلى معه صلوات ثم طهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادة ما صلى انتهى وفي الطهيرية الثوب فيه محاسة لا يدري مكابها يمسك كله قال الشيخ كالدين وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهارة الثوب بمد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انك شك في الازالة بمدتيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو مكان الحاسة والمعصوم الذمي يوجب التثنية الشك في طهر الباقي واما دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن تحسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جارت الصلاة معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق لكلمتهم الجميع عليها اعنى قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فاه حيث لا يتصور ان يشتك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفعه ذلك اليقين انتهى والحواف اه قد تصور فيما اذا نت حكم محل معلوم ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الروال وعدمه على السواء كما اذا شك في الحدث بعد تيقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالطلاق والطلاق بخلاف مثل مسئلة الثوب والذمي فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا محل معلوم بل تثبت محل مجهول مع ان صدها وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا بيقين محل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول

فيه يقينا فادا زال اليقين ووقع الشك في ققاء ذلك المجهول وعدمه لا يمتنع العمل بما كان ثابتا بيقين لان اليقين لا يزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل بامر خارج عنه وشك طار باليقين اى بمعارضة دليل مع دليل آخر فالاول لا يزول اليقين والثاني يخرج عنه عن كونه يقينا بيان ذلك ان الشك اما ينشأ عن عدم الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومحلا حتى لو اختلف زمانهما يكون الاخير ماسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلف محلها فلا تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الروال عن المحل الآخر والبقاء فيه فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالتشك في ثبوت صدق ذلك الحكم لذلك المحل اما يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول والآخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ من دليل معارض لدليل الاول مساوله بل يكون نسخا ان كان الاول دليل الوجود دون البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما اذا ثبت حكم يقينا لمحل مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساوله ثبت ضد ذلك الحكم لان المحل لما لم يكن معلوما لم يتعين كون الدليل الآخر ناسخا بل احتمال ان يثبت صدق الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا احتمالا على السواء فحصل الشك ضرورة في ققاء الحكم الاول في المحل المجهول وعدمه وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضة وليس بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع الى يقين آخر غير اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الرافى محمد بن الحسن رحمه الله عليه لم يصع تلك المسئلة في السير الكبير عن غير تحقيق خصوصا وهي في امر القتل الذى هو عظيم الخطر يدرك بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو نالت الحرج على الخطة حال الدوس قد ذهب بعض الخطة فالباقى طاهر وكذا الداهب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة بئر بالوعة جمعت بئر ماء ان حفرت قدر ما وصل اليه العجاسة طهر ماؤها لاجوانها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبى ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يطهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والحد بين بئر بالوعة وبئر الماء ينبى ان يكون حصة

أزرج في رواية أبي سليمان وسبعة في رواية أبي حفص وقال الحلواني المتبر
 العلم لو كانوا أربع وأن لم يتبر جار والا لا ولو كان عشرة أدرع وهو المختار
 توشاً ومشي على الواح مشرعة بمدة مشي من رحله قدر لا يحكم
 بخمسة رحله ما لم يعلم أنه وضع رجله على موضعه للضرورة ومثله المشي في ماء
 الحمام لا ينحس ما لم يعلم أنه غسالة نحس جلد الحية يمنع الصلوة إذا زاد على
 الدرهم وإن ركت لأنه لا يحتل الدابة لتقام الدكة مقام الدابة والأصح
 أن قيصها طاهر إذا وجد الشعر في بئر الأبل أو الغنم يغسل ويؤكل لا الذي
 يوجد في خنق البقر لأنه لا صلاة فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد أنه إذا وجد
 في الزوث فإن كان سلباً يغسل ويؤكل والأقلا وفي التجنيس مشي في الطين
 أو أصابه ولم يغسله وصلى يحجزه ما لم يكن فيه أثر النجاسة لأنها المانع ولم يوجد
 وفي الخلاصة طين نحاري طاهر لا يمنع جوار الصلاة وإن كان الثوب بملاوته
 وإن كان مختلطاً بالمذرات قال شمس الأئمة الحلواني لا يقل هذا وذكر صاحب
 الفقيه يمتن في السوق فتبتل رجله عمارش في السوق فصلي لم يحجزه لأن النجاسة
 عالية في أسواقنا ثم ذكر عن أبي نصر الدبوسي طين الشارع ومواطي الكلاب
 فيه طاهر وكذا الطين المسروق وردعة طريق فيه نجاسات طاهر إلا إذا
 رأى عين النجاسة قال يعني صاحب الفقيه وهو صحيح من حيث الرواية
 وقريب من حيث المنصوص عن أصحابنا ثم ذكر وقع بول في ماء قبل به الطين
 أو وقع روث في طين فاعترا العلبة فإن غلبت النجاسة لم يجز وإن غلبت الطين
 فطاهر قال فصيح به جواب أبي منصور وكان الاحتراز عن هذه الرواية بقوله
 الطالب في أسواقنا النجاسة وأه حس عند المنصف دون المعاند انتهى فإذا
 تأملت ما ذكره فينبغي أن يحمل قول أبي نصر الدبوسي على الضرورة فيما إذا
 أصابه من غير قصد مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر العلبة على غير ذلك
 توفيقاً بين كلامي صاحب الفقيه حيث أيد قول أبي نصر بقوله وصحيح من حيث
 الرواية إلى آخره والقول الآخر بقوله وهو حس إلى آخره ولأن المعلوم من قواعد
 أئمتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسئلة آثار العلوات
 ونحوها طارة ماتت في دهن إن كان حامداً قور ماحولها ويؤكل ماسواء وإن
 كان داساً نجس كله والدهن الحس يحور أن يستصح به في غير المساحد
 ويدفع به الحالد وتقدمت صفة تطهيره قال بعض المشايخ تكره الصلوة
 في ثياب المسقة لأنهم لا يتقون الحر وقال صاحب الهداية في التحيس الأصح

اها لا تنكره لانه لم ينكره من ثياب اهل الدنة الا السراويل مع استحلالهم
 الحمر فهذا اولى ولا تحور الصلاة في الديباج الذي يتسج به اهل فارس لانه ملغى
 انهم يستعملون فيه البول ويرعمون انه يريد في بريقه الكل في شرح الهداية
 لان الهمام وذكر في القنية عن صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذو في اناه
 للصنع فبال فيه صبي يصنع به التوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول
 اصحابنا انتهى وتقدم ما يوافقه في اوائل فصل الاسار وانه ينبغي ان يغسل حتى
 يصفوا الماء فعلى هذا لو كان الديباج المذكور ومحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء
 فهو طاهر وفي القنية الكيمحت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل يطهر
 ولا يصير نقاء الاثر وفيها الخلود التي يدع في بلدنا ولا يعمل مدبجها ولا تتوقى
 الحاسات في دنمها ويلقونها على الارض التحفة ولا يغسلونها بعد تمام ادع
 فهي طاهرة يجوز اتحاد الحفاف والمكاعب وعلاف الكتب والمشط والقراب
 والدلاء منها رطبا وياسا انتهى اللحم وقع في مرقه نحاسة حال العليان يغلى
 ثلاثا في ميااء فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا كذا
 في الظهيرية والمرقة لاحير فيها الا ان تكون تلك النجاسة حمرا فانه اذا صب
 فيها حل حتى صارت كالحل حامصة طهرت وفي التحسيس طاحت الحصة
 في الحمر قال ابو يوسف تطح ثلاثا بماء وتحفف كل مرة وكذا اللحم وقال
 ابو حنيفة اذا طخت في الحمر لا تطهر ابدا وبه يفتي والكل عدا محمد لا يطهر ابدا
 ولو اقيت دحاجة حال لعلان في الماء فبال ان يشق نطها لتف الريش او كرش
 قل الغسل لا يطهر ابدا لكن على قول ابي يوسف يشق ان يطهر على قنون
 ما تقدم في اللحم قال الشيخ كرايين من الهمام قلت والله سبحانه اعلم هو
 ما حل تشربها النجاسة المتحالة في اللحم بواسطة العليان وعلى هذا اشتهر
 ان اللحم السميط بمصر محس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يغسل بماء
 الى حد العليان ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التثريب لادحول
 في باطن اللحم وكل من الامر ين غير متحقق في اسقط الواقع حيث لا يغسل الماء الى حد
 العليان ولا يترك فيه الامقدار ما اتصل الحرارة الى سطح الجلد فتخال مسام السطح عن
 الصوف بل ذلك التزيم يمنع وجوده من اقلع الشعر والاولى في السميط ان يطهر بالغسل
 ثلاثا تنحس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يحتسبون فيه عن المحس وقد قال
 شرو الاثمة هذا في النجاسة ولكرش والسيد مثلهما انتهى ح في ماء

اوزيت استخرج منه وحمل في اناه ثم احد من آخر وجعل في هذا الاء ايضا
 ثم وجد فيه قارة ارجات عنه فالجاسة للاء خاصة وان لم تب ولم يعلم من اى الحين
 فهي للاخير اذا تحرى فلم يقع تحريمه على شئ وان وقع عمله وهذا اذا كانا
 لواحد فان كانا لاثنين كل واحد منهما يسكر كونها من جهة فكلهما طاهر لانه
 في الاول يتقن ان احد جبهه نحس وفي الثانية لم يتقن واحد منهما نجاسة حه
 وقد كان طاهرا بيقين تلتطخ صرع شاة سرقتهما فحلبها بيد رطبة في نجاسة اللبن
 روايتان في القية حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خثر بالبحر ولو كان ميتة قال
 واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن الزكابي الذي يجلب من البحر للبعاري
 ولكن ما ذكره في التحريد وشرح القندوري وصلاة الحلاني نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في مرة وقعت في وقر حطة فطبحت لم تؤكل وقال ابن مقاتل
 تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوب او ساط
 ونحوه وطرفه الاخر نجس حازت سواء تحرك احد الطرفين بحركة الآخر
 او لا هو الصحيح لان مكان صلاته طاهر وليس هو حاملا للنجاسة بخلاف ما اذا كانت
 النجاسة في طرف ثوب هو لائبته او حامله فالتي ذلك الطرف على الارض فصلى
 فانه ان تحرك بحركته لا يحوز والا يحوز لان بتلك الحركة ينسب لمل النجاسة
 بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي سرجها او ركابها نجاسة مائة
 جماعة على انه لا يحوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزوه لان الاركان تترك
 عليها وهي اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي رجله خفاء او حوراء
 او معلاء لا يحوز الا ان يلمسها ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة بكفه وسجد
 عليه لانه تابع اما بعد النزاع فقد زالت التبعة ولو كان اسفل فعليه فحسب نجسا
 وصلى هما لا يحوز وان نزعهما وقام على ظهرها حاز وجد ثوب ديباح وثوبا
 نجسا محاسنة مائة صلى في الديباج لموات الشرط بالحسن دونه (اما الشرط
 الثالث فهو ستر العورة) وهي تطلق في اللغة على الحلل وقص وعلى ما ينسب
 ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع على ما يهتض ستره في الصلوة والاصل
 في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
 فان المراد من الزينة المحل الذي يحصل به الزينة وهي الثياب والمراد من المسجد
 الصلوة التي محلها المسجد فالاول ذكر الحال وارادة المحل والثاني عكسه كذا
 قالوا واعترض عليه بانها نزلت في الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت
 العصرية ينبغي ان يقتصها ايضا في الطواف والا فينبى ان يكون الستر في الصلوة

أيضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية تليها والاجماع لا يخالف فيها أحد
 من الامة على ما نقله غير واحد من المتألفين الى ان يثبت في الصلاة كالفرض
 اسمعيل فختلف وخلافه بعد تقرير الاجماع غير متعين في غير ذلك من المتألفين
 وج لا آية يصح كونها مستدلا بجماع لان العبرة لسوم اللفظ لا خصوص السجدة
 وكذا الحديث عن عائشة ترفعه لا يقتضي ما ذهب اليه بعض الانحمار رواه ابو داود
 والترمذي وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي في الباقين بالاجماع البينة
 لان الحائض حقة لا يجزئها الا بغيره (السورة من الركعتين في ركعة واحدة)
 (الى الركعة) في ركعة واحدة ليست بموارة ولكن الركعة غاية وهو قولنا
 عظمى فلذا قال (واحدة عورة ايضا) قطعا للاحتياط وفيه خلاف الشافعي
 واحد في رواية ان الركعة ليست بموارة لحديث ابي ايوب قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما اسفل من السرة من السورة عورة
 للدار قطعي ولنا حديث علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الركعتان من السورة قتلان من الحرم والركعة من الحرم وكما لا يرى في الحديث
 في حديث علي بن ابي طالب عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ما تحت السرة الى الركعة من السورة فان فيه جعل الركعة
 غاية وهي ملتقى عظمى الفخذ والساق وقد اختلف في محلها وعدمه والاجماع
 في النحول قد دخل وعن احمد في رواية السواكن فقط عورة وكذا عن مالك
 وعنه ان السرة والركعة داخلان موضعهما غير داخلين كقول الشافعي
 ذكره العيني في شرح البخاري لكن السورة المذكورة اما هي عورة (من غيره لامن
 نفسه) هذا (هو المختار) قد (روى) محمد (بن شجاع عن ابي ح و ابي يوسف
 نصا) اي تصريحاً بالقول لا اخذاً بطريق الاستدلال من مسألة اخرى بل روى
 عنهما انهما (قالا اذا كان) اي المصلي (محلول الحيب قنطر) يعني المصلي نفسه
 (الى عورته) اي عورة نفسه (لا قصد صلوة) وهذا هو الذي متى عليه قاضي
 خان في الفتاوى (وبعض المشايخ جعل ستر السورة من نفسه) ايضا (شرطا)
 وهي رواية هشام عن محمد (حق قالوا) اي ذلك البعض (ان كان) المصلي محلول الحيب
 (كثيف اللحية) بحيث تستوعب لحيته حية بالستر (تجوز) صلوة (وان كان
 حفيف اللحية) لا تقطى حية (حتى لو فرض انه نظر) في حية (ورأى عورة
 فصلاته فاسدة وبه) او يقول هذا البعض (يفتح بعض المشايخ) قال في الخلاصة
 فان صلى في قميص واحد محلول الحيب ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة

ان كان من غير تكليف لم يوجبه الله تعالى ولو كان يحال يقع بصرفه عليه من غير تكليف كذا
 في قوله تعالى عن محمد وعنه ابي حنيفة واى يوسف ان عورته ليست بعورة في حقه
 فلا تصد سلاته انتهى وهذا الوجه في اختياره لما قدمه والدليل يساعده وهو
 ان الست وجبته للصلاة لا لغيرها لانها لا تخوف رؤية العورة فيها واذا كان يحال لو نظر
 لراى من غير تكليف لم يوجبه الله تعالى ولو كان الست (وكذا الوصل) الانسان (عريانا في بيت
 في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا يجوز صلواته بالاجماع) ولو كان
 وجوب الست لحوق رؤية العورة في الصلوة لحازت الصلوة في هذه الصورة ونحوها
 علم انه وجب للصلاة نفسها تعظيلا للمناسجى فيها المقام بين يديه سبحانه وذلك لان الآية
 المتقدم ذكرها مطلقة لا مقيدة فتم جميع الصلوات في اى مكان او زمان كانت لكن قد
 يقال ان الآية طنية الدلالة ولذا كان الست الثابت بها في الطواف واجبا لا فرضا
 كما تقدم واما فرض في الصلوة بالاجماع ولا اجماع فيما اذا كان المصلى هو الذى يبغى
 لو نظر لا تكلف لراى عورة نفسه للمروى عن ابي حنيفة واى يوسف فالذى يبغى
 ان يكون الحكم في الصورة المذكورة الكراهة دون الفساد لترك الواجب دون
 الفرص وقول ابي حنيفة واى يوسف في الرواية المذكورة لاهتد صلواته لا يباى
 الكراهة فكان هذا هو المختار وافق اعلم (وبدن المرأة الحرة كلها عورة) لما اخرج
 الترمذى في الرضاع عن ابن مسعود عنه م انه قال المرأة عورة فاذا خرجت
 استشرفها الشيطان وقال حسن صحيح عري وبوالاجماع منعقد على ذلك وقوله كلها
 تأكيد للبدن وان لا اكتساب التأنيث بالاضافة الى المرأة كقوله كما شرقت صدر
 الفتاة من الدم وهو كثير (الوجهها وكفها) فاما ليس بعورة بالاجماع لاقى حق
 الصلوة ولا فحق نظر الاخصى حتى انه يباح فطره الى وجه المرأة الاخصية وكفها
 اذا كان بعرضه (والا قدمها) ايضا فاما ليس بعورة (ولكن في القدمين اختلاف
 المشايخ) والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر والمراد
 بالزينة علمها فان ابداء الزينة من غير محل لا حرج فيه واجمع المفسرون على
 ان المراد بما ظهر الوجه الذى هو محل الكحل والكف الذى هو محل الحاتم واما القدم
 فهو محل الزينة الباطنة وهو محل الحلال بدليل قوله تعالى ولا يبدن من ارجلهن ليعلم
 ما يحجب من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة (ودكر في المحيط ان الاصح اسمها
 ليس بعورة) قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء للاستاء مادانها فانها لا تجدد بدا
 من مراولة الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة
 والمحاسبة والكاح وتصدر الى المشي في الطرقات وطهور قدميها خصوصا

الفقير منهن وهذا معنى قوله تعالى الا ما ظهر منها اي الاماجرت المادة والحبة
 على ظهوره انتهى فسلك في التلليل مسلك الضرورة وهو ظاهر والآية لانساق
 لان محل الخلع ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكمين والكلام
 في القدم وانما ينافيه ما روى ابو داود مرسل عنه ع م ان الجارية اذا حاضت لم يصلح
 ان يرى منها الا وحيها ويديها الى المفضل الا انه ليس قطعا ليدل على العرضية فيحمل
 على كراهة النظر لاعلى فرضية الست في الصلوة (و) قال (في الحاشية الصحيح) ان
 انكشف ربع القدم يجمع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة
 وفي الاختيار قال الصحيح انها ليس بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى
 ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه واما طهر الكف
 فقال الشيخ كاللدين من الهام قوله الا وحيها وكفها تصبص على ان طهر
 الكف عورة ساء على دفع ما قيل ان الكف يتناول طاهره لكن الحق ان المتبادر
 عدم دخول الطاهر ومن تأمل قول الفاضل الكف يتناول طاهره اغناء عن توجيه
 الدفع اد اضافة الطاهر الى مسمى الكف يقتضي انه ليس داخل فيه انتهى وهذه
 معلطة لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله فيه والا لاقتضت اضافة
 الرأس الى ريد عدم دخول الرأس في مسمى زيدو كما يقال طاهر الكف كذلك
 يقال باطن الكف فدعمه مدفوع والدليل المتقدم من الكافي يدل على ان طهره
 ايضا ليس بعورة لان الضرورة في ابدائه اشد وكذلك الآية لان المراد من الرتبة
 بالنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير مختص بباطن الكف بل رتبته في الطاهر اطهر لانه
 موضع النقص والقش وكذلك حديث ابي داود المذكور يدل على ذلك حيث
 ذكر اليد الى المفضل فكان هذا هو الاصح وان كان غير طاهر الرواية على ما ذكر
 في محتلمات قاضي خان حيث قال طاهر الكف واطنه ليسا بعورتين الى الرسغ
 وفي طاهر الرواية طاهره عورة انتهى وهذه العادة من قاضي خان تدل ايضا
 على اختيار انها ليس بعورة لمن تأمل (وذراعاها عورة كبطنها في طاهر الرواية)
 عن احماس الثلاثة (وروى) في غير طاهر الرواية (عن ابي يوسف) انه روى (عن
 ابي حنيفة) ان دراعها ليس بعورة وفي الاختيار قال لو انكشف ذراعاها حازت
 صلاتها لانها من الرتبة الطاهرة وهو السوار وتحتاج الى كشفه للخدمة وستره افضل
 انتهى وصحح مصنفه انه عورة في الصلوة لاحرارها (و) لكن (القول الاول)
 وهو طاهر الرواية (هو الصحيح) اذ لا ضرورة في ابدائه وكون السوار من الرتبة
 الطاهرة محل الراجح بل هو ليد كالحذاء للرجل وقد تقدم انه من الماطنة بالآية

والاحتياج الى كشفها للخدمة انما هو في يديها بين اهلها غالبا لا بين الاحاب بخلاف
 الاعضاء الثلاثة فان الصلوة في ابدائها للاجانب غالبية على ماسر و (اما الشعر
 المسترسل) اي النارل عن رأسها (فقد قال الفقيه ابو الليث ان اكشف ربيع
 المسترسل فسدت صلاتها) لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى وصححه
 صاحب الهداية وغيره (وقال في) الفتاوى (الحاقانية المعتبر في افساد الصلوة
 اكشأ ما فوق الادين) من الشعر لا ما زل عنهما فجعل الشعر المسترسل غير
 عورة في حق الصلوة وهو اختيار الصدر الشهيد قال صاحب الحاقانية هو الصحيح
 ووجهه انه لا يوازي الرأس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبي فلا يحمل
 بالاتفاق قال في الكفاية لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى
 شعورهن فتنة كالنظر الى وجه المرأة الشابة والى شعور الاماء عن شهوة انتهى
 والصحيح انه عورة لانه من اجزاء الرأس واما لم يجب غسله في الجنابة للحرص
 بخلاف شعر الرجال فانه يجب غسله اجماعا اذ لا حرج في غسله كذا في الكافي
 يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب غسله في حق الرجال اجماعا واذا ثبت
 انه من البدن ثبت انه عورة في حقهن لانه لا ضرورة في ابدانه وليس من الزينة
 الطاهرة فلم يكن مستثنى (اما الحصىتان مع الدكر) فقد اختلف في ان المجموع
 عضو واحد فيعتبر القدر المانع منهما معا او كل واحد عضو على حدة فيعتبر القدر
 المانع منه منفردا (قال بعضهم كلاهما عضو واحد) لان منفعتهما واحدة وهي
 الايلاد (وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عصوا على حدة وهو الصحيح)
 ولذا اعتبر كل واحد عضوا على حدة في وحوب الدية وكوئهما آلة الايلاد
 لا يلزم منه كونهما عصوا واحدا فقد يشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة
 على ان كل واحد عضو على حدة كاشتراك الاعضاء الرئية في بقاء الشخص
 واشتراكهما مع الاثنين في بقاء النوع وكون الدكر مشاركالهما في ذلك غير مسلم
 (وكذا اختلفوا) ايضا (في الركبة مع الفخذ) هل كل منهما عضو على حدة
 او هما عضو واحد (فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة) وعلى هذا لو اكشف
 القدر المانع كالربع من الركبة وحدها لانتجوز الصلوة ووجهه انها متمايزان حدا
 وحقيقة فيكونان عيرين (وقال بعضهم الركبة مع الفخذ) كلاهما (عضو واحد)
 وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تبع للفخذ
 لاسها ملتقى العظمين لعضو مستقل انتهى (و) على هذا (لو صلى) الرجل

(وركتاه مكشوفتان والفتحة على سبوتة خلالة) لان الركنين لا يعلمان قدر ربيع الفتحة من الركبة قال ابن المصمّم وكتب المرأة يمينه لانه يكون كذلك يمين تيممها لاعتوا استقلالها لاجلتي عطى الساق والقدم على هذا الوجه وكما بها مكشوفة تجوز صلاتها لان الكتاب لا يمنع ربيع الساق مع الكمين فانهم لا يمسونه صلت وربع ساقها مكشوف تميد صلاتها) ثم ياتي به محمد بن اسحق وعبد الله بن اسحق ذلك قدر اداء ركن لقيام الربيع مقام الكل في كثير من الاستحباب لا يبرر الى احد جوانب وجه انسان مع ان يغيبه لاهى وجهه (وان كان) انكشف من ساقها وكذا من ذلك) اى من الربيع (لا يمس) اتفاقا لان القليل عفو لا عتاره عما يستمره قواعد الشرح بخلاف الكثير وقدر الكثير بالربيع لا تقدم فيكون مادونه قليلا (وقال ابو يوسف انكشف مادور النصف لا يمنع) جواز الصلوة (وعنه في) انكشف (النصف روايتان) في رواية لا يمنع جواز الصلوة وفي رواية يمنع وذلك لان القليل عموما تقدم والقلة والكثرة من الاسماء الاضافية فادون النصف مقابله كثير فيكون قليلا فيكون عفوا واما النصف فبالنظر الى ان مقابله ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه احدى الروايتين واملوجه الرواية الاخرى فهو ان المانع هو الكثير والنصف ليس بكثير لان ما يقابله ليس يقليل فلا يمنع كذا في الكافي ويحوز ان يكون وجه رواية المنع الاحتياط ووجه الاخرى الشك في افساد الصلوة فلا قصد والجواب اللهم منع كون القلة والكثرة من الاضافات وسنده قوله تعالى يفضل به كثيرا ويهديه كثيرا فانه قد يكون الشيء كثيرا في ذاته وان كان ما يقابله اكثر وهو ظاهر (والحكم في الشعر) المسترسل من المرأة الحرة والرأس منها (والطن والظهر) من المرأة مطلقا (والفتحة) من المرأة والرحل (الحكم في الساق) فاقى عضو من هذه الاعضاء انكشف ربه قدر اداء ركن لا تجوز الصلوة عندها خلافا لابي يوسف (واما حكم) المورة الغليظة (وهي القبل والدبر فهو على هذا الخلاف) المذكور في الساق (يعنى اذا انكشف من احدهما ربه) وان كان اقل من قدر الدرهم (يمنع) جواز الصلوة (عندها خلافا لابي يوسف) فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفا او اكثر وهذا الخلاف مذکور في الزيادات وكذا في غيرها وذكرا لكرهى ان القدر المانع من المورة الغليظة ما زاد على قدر الدرهم بخلاف الخفيفة فان للمعتبر فيها الربيع كفاى التماسه قال في الكافي وهذا ليس بقوى لانه قصد به التغليط في المورة الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر في الدبر قدر الدرهم والدبر

على حدة في حكم العورة ليست تبعا للرأس وكذلك ما بين السرة والعمامة عضو على حدة يعتبر ربه متفردا وكذلك بطن قدم المرأة يعتبر ربه في رواية الاصل وفي رواية الكرخی ليس بعورة واما الخنث فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية (اما العورة من الامة فما هي عورة من الرجل) اى من تحت السرة الى تحت الركبة (ويطنها ويطهرها عورة ايضا) لان النظر اليهما سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدائهما وفي رواية عن مالك وكذا عن احمد ان السراطين منها عورة ليس غير واما ما عدا ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فافوق ومن اسفل الركبة فامتحت فليس بعورة بالاجماع لانها محل الخدمة والامتحان داخل البيت وخارجه تضطر الى اداء ذلك غالبا ويلزمها الحرج في وجوب ستره وقد روى البيهقي عن نافع ان صعية بنت ابي عبيد حدثته قالت خرجت امة متحجرة متحلبية فقال عمر رضي الله عنه من هذه فقيل له حارية لفلان رجل من بيته فارسل الى حفصة فقال ما حلك على ان تحمري هذه الامة وتجلييها وتشبهيها بالمحصات حتى هممت ان اقع بها لاحسبها الا من المحصات لا تشبهوا الامة بالمحصات قال البيهقي الآثار عن عمر بذلك صحيحة (والمذبرة وام الولد والمكاتب بمنزلة الامة) في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولو ناقصا اد هويما في الحرية فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية بلا تحقق الحرية والمولدة بين الحر وبين واحدة منهم بمنزلتها لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه ولو اعتقت وهي في الصلوة مكتوفة الرأس او نحوه فسترته بعمل قليل قبل اداء ركن حازت لا كثيرا وعُد ركن ذكره ابن القمام وفي رواية عن مالك ورواية عن احمد ان ام الولد والمكاتب كالحر (وان انكشف عصبه) هو عورة في الصلوة (فستر من غير لبث لا يضره) ذلك الانكشاف ولا يفسد صلوة لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالاكشاف القليل في الزمن الكثير (وان ادى منه) اى مع الانكشاف (ركننا) كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها (يفسد) ذلك الانكشاف صلوة (وان لم يؤد) مع الانكشاف ركننا (ولكن مكث مقدار ما) اى زمن (يؤدى فيه ركننا بسترته) وذلك مقدار ثلاث تسبيحات (فلم يستر) ذلك العصب (فسدت صلوة عند ابي يوسف خلافا لحمد وكذا اذا وقع الرجل) المصلي (للمزاحمة في صف النساء او وقع امام) اى قدام الامام (او وقع نحاسة ثم التقي) اى تلك النحاسة (فعلى هذا الخلاف) المذكور ان مكث قدر ركن من غير ان يؤديه ففسد عند ابي يوسف خلافا لحمد وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النحاسة وان المختار قول ابي يوسف في الجميع الاحتياط

وهذا كله اذا كان بغير منه كاد كرا اما اذا حصل شيء من ذلك بغيره فان الصلوة
تفسد في الحال قال في القنية انكشف عورته في الصلوة بفضله تفسد في الحال
عندهم (ومن لم يجد ما يستره المورة صلى قاعدا بآباء كاد كرا) في بحث النجاسة
لاراء تكليف بقدر الوسع وقد تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستر
بعض المورة وجب استعماله قليلا لانكشف فانه يتجزى كالتجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمية ويقدم في السترا ما هو اغلظ كالسواآتير وبعدها المخذ ثم الركبة وفي المرأة تمد
المخذ البطى والطهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد ثوب حرير لا يصلح عربا نا
عندنا لان الصلوة فيه محيحة وان كان حراما كالصلوة في الارض المفضوة
خلافا لاحمد فان عنده يصلح عربا نا لان الصلوة في الحرير لا تجوز للرجل
كالصلوة في الارض المفضوة عنده ولو وجد ما يستره من الخشيش ونحوه وجب
الستر به في القنية عربا نا قدر على طين يلمطحه بمورته ان علم انه يبقى عليه
يمنى الى تمام الصلوة لم يجز الادلك كما لو قدر ان ينخسف عليه ورق الشجر

﴿ فروع ﴾

من بحث الستر في القنية عن محمد مع صاحبه ثوب وعده ان يغطيه اذا فرغ
من صلواته ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن ابى ح انه يتطير ما لم يخف فوت
الوقت وقول ابى يوسف مع قول ابى ح ايضا انتهى لكن قول محمد اشبه ما نقلهم
على عدم حوازالتيهم وان خاف فوت الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان
هناك للوصوء بدلا وهنا ليس للستر بدل وقد يهرق بان هناك الوصوء متحقق
وهنا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان يرحو وجود الثوب يؤثر ما لم يخف
فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صبة صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر
بالاعادة ولو صلت مكشوفة المورة يعني المخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا
بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والمستحب ان يصلح الرجل في ثلاثة اتواب قميص
وازار وحمامة اما لو صلى في ثوب واحد متوشح به جميع بدنه كازار الميت تجوز
صلاته من غير كراهة وتفسيره ما فعله القصار في المقصرة قال صلى في ازار
واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمر بن ابى سلمة قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلح في ثوب واحد مشتملا به في بيت ام سلمة واضعا طرفيه
على عاتقيه متفقا عليه واما الثانية فلقوله عم لا يصلح احدهم في الثوب الواحد
ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا يكره الصلوة في السراويل
وحده في الخلاصة امرأة حرحت من البحر عربا نا ومعها ثوب لو صلت فيه

قائمة يكشف الشيء من فخذها او من ساقها ~~بأنه~~ ولو صلت قاعدة
لا يكشف قاعها تصل قاعدة ولو كان الثوب يغطي ~~بأنه~~ وأنها فتركت
تغطية الرأس لا تجوز سلاها ولو كان يغطي أقل من الربع لا يغطي ~~بأنه~~
صوت المرأة قال الشيخ كالدين بن الهمام صرح في التوازل بأن ثوبها
عورة وي عليه ان تغطيها القرآن من المرأة ~~بأنه~~ لان ثوبها عورة ولهذا
قال عليه السلام التسييح لا رجل والتصفيق ~~بأنه~~ ان يمسها الرجل
استهى كلامه يعني كلام صاحب التوازل قال وعلى هذا قول ~~بأنه~~
في الصلوة فسمعت كل من جاهدنا منها عليه السلام عن التسييح بالصوت ~~بأنه~~
الامام يسوء الى التصفيق استهى والله اعلم واما (الشرط الرابع وهو استقبال القبلة)
كان الاسباب ان يؤخر عن الوقت لاتصاله بالية مالا يخلو الوقت الا انه قعمه
عليه لزيادة اهتمامه باحتياج كل صلوة اليه فرسا كانت او غيره بخلاف الوقت فانه
مخصص بالفرائض والاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا
وجوهكم شطره اى جهته ومحوه وهو ما علم من الدين بالضرورة ويكفر بتركه
عمدا لغير عذر على قول ابى ح لى للزوم الاستهزاء بالجهد التارك اذا لا يكفر
ترك الفرض بل يحجبه وكذا الصلوة بغير طهارة او في الثوب النجس واحتاره
القاضي ابو على السعدي في ترك الطهارة لاقى الاخيرين للجواز فيها حاله ~~بأنه~~
وبغير طهارة لا تجوز بحال وبه احمد المصنفون كذا في شرح الهداية
لابن الهمام قال ولا فرق اذا لاث لمجد الجواز في شيء من الاحوال بل الموجب
للا كفار هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى ودكر الحلواني انه لا يكفر
في الصلوة بلا طهارة ايضا وهي رواية المبسوط والا كفار رواية النوادر كذا في
فتاوى البزازي وفيها لو ابتلى به الانسان مان كان مع جماعة وقاموا ليصلوا واستحي
ان لا يصلى فقام وصلى بلا طهارة او كان هاربا فغسل يديه قيل لا يكفر لعدم
الاستهزاء وينبى لمن اضطر اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلوة
وركوعها وسجودها انتهى ثم المصلى لا يخلو اما ان يكون حاضر الكعبة مان كان
بمكة او كان غائبا عنها (فمن كان محصورة الكعبة) ادخل الفاء وفيه لان اهل مقدرة
في كلامه كما اشترى اليه (يحب عليه) اى فرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض
حيث لا اشتباه في العزيمة (اصابة عيها) اى ان يكون وجهه مقابلا لمبنى الكعبة
حتى لو صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع
استقباله على حزم من الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة

حائل الاصح انه كالعائب (ومن كان عائنا ففرصه حجة الكعبة) حتى لو ازيلت
 الموانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة لامحالة وهذا قول الشيخ ابي
 الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي
 قال لا به ليس في وسعه الاحداث والتكليف بحسب الوسع وقال الحرجاني فرص العائب
 ايضا اصابة عينها لان المأمور به ذلك ولا فصل في الصل (ومجرة هذا) الحلاوى
 (تظهر في) اشتراط (النية) للعائب وعدمه (وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 حامد لا يشترط) على العائب (نية الكعبة مع الاستقبال للقبلة) ساء على اختيار قول
 الكرخي والرازي (وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل يشترط ذلك)
 بناء على اختيار قول الحرجاني قال صاحب الهداية في التحيس نية الكعبة ليست
 شرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية
 كوصوء انتهى وهذا لان الشروط يراعى وجودها لا وجودها قصدا لانها
 وسائل وليست بمقصودة بالذات (وبعض المشايخ يقول ان كان) المصلي
 (يصلى الى المحراب فكما قال الحامدي) اي ابن حامد لان المحاريب وضعت
 غالبا بالتحري واحتياج الآراء فكانت كافية عن النية (وان كان يصلي في الصحراء
 فكما قال العسلي) اي ابن الفضل لتعذر احتياج الآراء فيها غالبا (وقبلة
 اهل المشرق) هي (جهة المغرب عندما) من غير احتياج انحراف اهل بلدان
 بعض المشرق وفيه إشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انحراف من
 يظن انه ليس بمسامت لها منهم لان العرض عنده للبعد اصابة عينها فلما لم
 منه الانحراف للبعض وينبغي ان يكون قول الحرجاني ايضا ثم ما قال المص مطلق
 شامل لجميع جهة المشرق والمغرب على اختلاف المشارق والمغارب فلا يخالف
 قوله (وذكر في امانى الفتاوى حد القبلة في بلادنا) يعنيها (ممر قد ما بين المغربين
 مغرب الشتاء ومغرب الصيف) فان سمرقند لما كانت معتدلة بين مشرق الشتاء والصيف
 كانت قبلتها بين مريهما (فان صلى) المصلي بها (الى جهة خرجت) تلك (من)
 حد (المغربين فسدت صلواته) ولو كانت البلدة مائلة الى مشرق الصيف تكون
 قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قلة اهل المشرق
 والمغرب وذكر صاحب الهداية عن شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة يقع بان يسبق
 شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة اولهوائها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة
 لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك بحسب
 تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض خط من تلقاء

وجه المستقبل للكتابة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاستقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط بمراسخ كثيرة ولذا وضع العلماء قبلة بلويدين وثلاث على سمت واحد فملوا قبلة بخاري وسمرقند ولسف وترمد وبلغ ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر الميزان واول المقرب كما اقتضت الدلائل الموصوعة لمعرفة القبلة ولم يخرجوا لكل بلدة سمتا على حدة لقيام المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة (وأن كان) المصلى (مريضا) (لا يقدر) معه (على التوجه) الى القبلة (وليس معه أحد) يوجهه اليها (أو كان محيضا) يقدر على التوجه إلا أنه (يخاف) أن توجه (من عدو أو سبع) يأتيه من جهة أخرى فيضره في ماله أو بدنه وكذا لو كان على حشة في البحر يخاف المرق أن توجه لا يلزمه التوجه الى القبلة (بل يصلى الى أى جهة قدر) على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الوسع والحرع مرفوع (وكذا اذا صلى الفريضة بالمذبح على الدابة) فان كان لا يقدر على النزول وان زل لا يقدر على الركوب لمحوح الدابة أو غيره وليس عنده من يمينه أو كان يخاف من عدو أو سبع لو نزل أو وقف فانه يتوجه الى حيث قدر ويصلى بالإيماء ولو كان يخاف النزول للطير والرذغة يستقبل قال في الطهيرية وعندى هذا اذا كانت واقعة فان كانت سائرة يصلى حيث شاء قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولقاتل ان يصل بين كونه لو اوقفها للصلاة خاف الاقطاع عن الرفقة أو لا يخاف فلا يجوز في الثاني إلا ان يوقفها ويستقل كما عن أبي يوسف في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب الغافلة ويقطع حار والأدهب الى الماء واستحسنوها يعنى هذه الرواية عن أبي يوسف في التيمم قال الفقير وهدي بنى ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعتذار حتى لو عجز عن النزول بعد غير الطين أيضا ولكنه يقدر على إحافها من غير حصول ضرر عليه لزمه ان يستقبل لان الضرورة تنقذ بقدرها وما لاضرورة الى سقوطه لا يسقط وصرح في الخلاصة عن محمد بما اختاره في الطهيرية فقال وعن محمد اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسًا ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة ويصلى بالإيماء اذا أمكنه إحاف الغابة فان لم يمكنه يصلى مستدبر القبلة قال صاحب الخلاصة وهذا اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض مبتلة صلى هناك وعزاه الى التوازل (أو النافلة) معطوفة على المريضة أى اذا كان يصلى

الساقطة على الدابة (بغير عمد) ايضاً (قله ان يصلى الى اى جهة توجه) وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والسنائى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمارة وهو متوجه الى خير واخرج الدار قطنى في غرائب مالك عن انس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خير على حمارة يصلى يومى ايماء وسكت عليه واما في المصر فلا تجوز عند أبى ح وتجاوز عند محمد وتكره وعند أبى يوسف لا تكرر لما عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يمود سعد بن عبادة وكان يصلى وهو راكب ومحمد تمسك بهذا ايضاً واما تكرهه لكثرة اللفظ في المصر والحواش لا يبيح ان هذا لفظ فيها تم به البلوى فلا يكون حجة فيها هو على خلاف القياس اذ القياس يأبى جواز ذلك لما فيه من تعويت بعض الاركان والشرائط والنس المشهور ورد خارج المصر والمصر ليس في معناه اذ سيور في المصر لا يمتد غالباً فلا يلحق به دلالة واختلف في مقدار الخروج فقل قدر فرسخين لامادونه وقيل قدر ميل والاول ظاهر لفظ الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه القصر كذا ذكره ابن الهمام وفي الخلاصة ولو اقتضتها خارج المصر ثم دخل المصر يتم على الدابة وقال الأكثر من اصحابنا ينزل ويتم على الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء واما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص وفي الايضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال الشافعى هو واجب (وان استبقت عليه القبلة وليس بحضوره) من اهل ذلك المكان (من يسأله عما احتج) اى ذلك جهده وطاقته في طلبها بما يلغى على ظنه من الامارات والدلائل (وتحري) اى طلب ما هو الاخرى والاليق من الدليل والامارة عليها (وصلى) الى الجهة التي اداء اجتهاده وتحريه الى انها هي القبلة لما روى عن طاهر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حياله فلما اصبحتنا ذكرناه لابي صلى الله عليه وسلم فنزلت قائماً تولوا قم وحاهاه وعن جابر كنا في مسير فاصابنا غيم فتجبرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل احدنا يخط بين يديه فلما اصبحتنا فاذا نحن قد صلينا لغير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم

قد اُجيزت صلاتكم وهذا الحديثان والله اعلم بما خفي عنكم قد ضعف الاول الترمذي مع جماعة وضع الثاني النار قطعي فقد تأيد الاجماع على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه ليس عليه طهارة من يسأله وفي الخلاصة هذا في المفازة فان كان في المسجد ولاعراب للمسجد وقبلة من جهة وفيه قوم من اهله لا يجوز له التحري اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام النسفي في قوله يقولون في الكوفة ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن الهيثم والوجه اما علم للمسجد لوقته من اهله مستبينين غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب عليهم ليسأله قبل التحري لان التحري معلق بالحز عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا مناقاة بين هذا وبين ما قبله من كلام الخلاصة والكافي لان المراد به اذا لم يكونوا داخلين للنماز ولم يلزم الحرج من طلبهم بتسفس الطلبة والمطر ونحوه (فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه) لما ذكرنا من حديث حار ولاه اني بما في وسعه وهو الغرض في حقه وفيه خلاف الشافعي اذا الاصح عنده انه يبيد اذا تبين الخطأ بعدها قياسا على ما لو اجتهد في الوقت وصلى ثم تبين انه صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط وقد سقط بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سبب لاجود لشيء قبل وجود سببه (وان علم ذلك) الخطأ (وهو في الصلوة استندل الى القبلة وبني عليها) ما بقي منها لما روى عن عمر رضي الله عنه بينما الناس بقباقى صلوة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ازل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدوا روا الى الكعبة متفق عليه وفي رواية لمسلم من رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلوة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حولت فالوا اكلهم نحو الكعبة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول عن الشافعي انه اذا تبين الخطأ في الصلوة يستأنف لكن الاصح عندهم انه يستدير ويبنى (وسواء اشتهت) القبلة (في المفازة او في المصر وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في بهار) فان حكم التحري لا يختلف لان الدليل لم يفصل (وان تحري) ووقع تحريمه على جهة فتركها (وصلى الى غير جهة التحري بيدها وان اصاب) اي ولو علم انه اصاب في صلوته الى غير جهة التحري (القبلة) عند ابي ح ومحمد وعن ابي ح انه يحنى عليه الكفر كذا في الخلاصة (وقال ابو يوسف ان اصاب) جهة القبلة (لا يبيدها) اذ لو

اعادها فاعاينها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعداد ولها ان فرضه عند تحريمه
 هي جهة التحريم وقد تركها فوقت صلاته فاسدة وكون الجهة التي صلى
 اليها هي القبلة التي هي العرص اما حدث بعد ذلك صار كما لو صلى الى الكعبة
 قبل الامر بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة
 لوقوعها فاسدة بترك ما هو العرص اذ ذلك وهو التوجه الى بيت المقدس
 (وَلَوْ اشْتَبَهَتْ) عليه القبلة (وَلَمْ يَحْزَرْ فَتَسْرِعْ) في الصلاة (وَصَلَّى) بلا تحريم
 (لَا تَحْزُوزَ) صلاته لان التحريم فرض عليه وقد تركه (وَانْ عَلِمَ) في حلال الصلوة
 (اَنَّهُ اَصَابَ) القبلة (اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ) عند ابي ح ومحمد وقال ابو يوسف
 ينبغي لما تقدم له من الدليل ولها ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي
 على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه بالاتفاق
 والعرقا هما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تحريم وحالف جهة تحريمه ان ما فرض
 لغيره يشترط حصوله فحسب لاحصولة قصدا كالسبي الى الجمعة لكن مع عدم اعتقاد
 الفساد وعدم الدليل عليه وهو موقوف في صورة عدم التحريم بخلاف
 تلك الصورة فان محالة جهة تحريمه اقتضت اعتقاد فساد صلوة فيها فصار
 كما لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم طهر انه طاهر او صلى وعنده انه عذر
 فطهر انه متوضئ او صلى العرص وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان
 قد دخل لا يحريمه في ذلك كله لان عنده ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم
 التحريم فانه لم يمتد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه على السواء فاد اظهر
 اصابتها بعد تمام الفعل زال احدا الاحتمالين وقرر الآخر وانما لم يحز البناء اذا علم
 الاصابة قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوي على الضعيف ولا كذلك بعد التمام
 وفي فتاوى العتباتي تحريمه فلم يقع تحريمه على شيء قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع
 جهات يعنى اربع مرات وقيل يحرم ان شاء اخرون شاء صلى الصلوة اربع
 مرات الى اربع جهات ولكن هذا هو الاحوط (وَلَوْ اشْتَبَهَتْ) عليه القبلة
 (وَانْ كَانَ مُحْضَرَةً مِنْ رِيسَالِهِ عِنْدَا) من اهل ذلك المكان (فَلَمْ يَسْأَلْهُ فَتَحْرَى وَصَلَّى)
 فان اصاب القبلة حازت صلوة حصول ما هو المقصود من السؤال (وَالْآ)
 اى وان لم يصب القبلة (فَلَا) تجوز صلوة اترك العمل ما قوى الدليلين الموصل
 الى المقصود (طاهرا) انى اصعبهما انتهى لم يحصل به المقصود (وَكَذَا الْاَعْمَى)
 اذا توجه الى جهة وعنده من يسأله فلم يسأله ان اصاب القبلة حازت صلاته
 (وَالْاَفْلَا) ولو كان من محضرته ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوافق

تحريمه لانه يجتهد مثله ولا يجوز لاجتهد تقليد بجتهد آخر حتى لو تحرى ووقع تحريمه على جهة واخبر رجلا ن ليسا من اهل المكان بل القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقولهما لما قلنا (ولو سأل) من يحصرته من اهل المكان عن القبلة (فلم يجزه) بها (حتى تحرى وصلى ثم احبره) ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها (لا يبعد ماصلى) لان صلاته صحيحة لانه اتى عما في وسطه ولم يقصر (ولو شك) في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريمه (ثم شك) وهو فيها للصلاة (وتحري ووقع تحريمه على جهة) اخرى فصلى اليها ركعة اخرى ثم وثم (حتى انه انما صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحري) ووقع تحريمه في كل ركعة على جهة غير ماصلى اليها الركعة التي قلبها (حار كذا في) الفتاوى (الحاقافية) لان الاجتهاد المتعدد لا يفسخ حكم ما قبله في حق مامضى انما يفسخه فيما يستقبل واحتلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاخرى منهم من قال يتم الصلاة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشبهت عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع في الصحراء من غير ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الحواز حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم في الصلاة انه اصاب احتلف المشايخ قال العسلي يستقبل قال قاضي خان والصحيح انه يتم صلوته لان صلوته كانت جائزة ما لم يطهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشككا في الصلاة لم يحكم بشئ حتى يبرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان اكر رأيه او لم يطهر من حاله شئ فصلاته جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكر رأيه فعليه الاعداء (وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلى ان قبلته الكعبة ولم يسوها) وقت الشروع (حاز) لما تقدم ان نية الكعبة ليست شرط (وذكر في الحاقافية ان نوى المصلى) يعني وقت الشروع (ان قبلته محراب مسجده لا يجوز صلوته لانه علامة) على جهة القبلة (وليس قبلة) فيكون معصيا عن القبلة بنيته وان كان متوجها اليها كمن توجه الى الركن اليماني ناويا الصلاة الى بيت المقدس فان نية القبلة وان لم يشترط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط (ولو حول صدره عن القبلة بعير عذر فسدت صلاته) قيل هذا قولهما اما عند اني ح فينبغي ان لا يفسد بقاء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرفض لا يفسد مادام في المسجد عنده خلافا لهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولقاتل ان يهرق بينهما بغيره هناك وتمرده هنا قال الفقير وهذا هو الصواب (ولو حول وجهه) عنها كان (عليه) واجبا (ان يستقبل القبلة من ساعته ولا

قصد (صلوته) بذلك التحويل (ولكن يكره) اشد الكراهة لما روى البخاري عن
 عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة
 فقال هو احتلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا
 على العبد وهو في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه رواه ابو داود والنسائي
 وعن افس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات
 في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة رواه
 الترمذي وصححه وقوله عليه السلام ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك
 لا لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته قصد اد لا قصد الصلوة بمجرد الالتفات
 بالوجه وان طلق (ولو ظن) المصلي (انه احدث تحولا عن القبلة) للوصوء (ثم علم انه
 لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تقصد صلوته) عند أبي حنيفة (لان الاستدبار
 لم يكن للرفض بل لقصد الاصلاح) وان علم انه لم يحدث (بعد الخروج) من المسجد
 (فسدت) صلاته بالاتفاق لان احتلال المكان مطلق الا بعذر والمسجد مع تباين
 اكنافه وتثنائي اطرافه كمكان واحد ولا اتحاد السجدة وان تكررت التلاوة في زواياه
 فامكن جعل احتلال المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من
 المسجد وهذا اذا لم يكن اماما واستحلف مكانه فان كان اماما واستحلف ثم علم انه
 لم يحدث فسدت صلوته سواء خرج من المسجد اولا لان الاستحلاف في غير موضعه
 منافي للخروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد كذا الوطن انه اقتبح بلا وضوء
 فانصرف ثم علم انه كان متوصفا بقصد صلاته وان لم يخرج من المسجد لكون الانصراف
 على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستئناف بخلاف طي سبق الحدث
 فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستئناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه
 جسد هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيمما فرأى سرانافقته ماء قال انصرف
 ثم علم انه سراب قصد صلاته وان لم يخرج من المسجد او كان ماسح خف فظن ان مدته
 تمت فانصرف لتسل قدميه فظن انها لم تتم قصد وان لم يخرج لان انصرافه
 على قصد الرفض اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وان صلى في الصحراء فان كان
 بمجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مسئلة طي سبق
 الحدث لم تقصد وان بعد مجاوزتها قصد هذا ان ذهب الى حلقه وان توجه قدامه
 فالمعتر مجاوزة ستره الامام وعدمها ان كان له ستره والا فقدره مالوا تأخر لجاوز الصفوف
 او لم يجوزها هو المعتر وان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها
 من اي مكان ذهب كل ذلك من الكافي

﴿ مروع في شرح الطحاوي ﴾

الكعبة اسم للعرصة فان الجيطان لو وصفت في موضع آخر فصلي اليها لا يجوز ولو صلى في حوف الكعبة او على سطحها حار ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بدله من الاستقبال اذا كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت ويلزمه ان يستدير الى القبلة اذا دارت لان التكليف بقدر الامكان ولو صلى جماعة بالتحري متحامين في الجماعات ان صلوا معربين حازت صلاة الكل وان صلوا بجماعة لم تحز صلاة من حالف امامه طالبا حال الصلوة لان اعتقاده ان صلواته الى غير القبلة وحازت صلاة غيره ان لم يعلم ان امامه حمله قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسوق ولا حق فلما سلم الامام قاما للقضاء فطهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلاته بان يستدير لاه منفردا فيما يقصيه بخلاف اللاحق فانه مقتديا يقصيه والمقتدي اذا طهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه استدار حالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان مماصلاته الى غير ما هو القبلة عنده وهو مفسد ايضا فكذلك اللاحق رجل تحرى في موضعه فاقضى به رجل بلا تحرك اصاب الامام حازت صلاتهما والاحازت صلاة الامام فقط لان الصلوة عدا لاشتماء من غير تحركا تجوز عند ظهور الاصابة كما تقدم ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة ففاء رجل فسواه الى القبلة واقتدى به ان وجب الاعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأل لم تحز صلاتهما والاحازت صلاة الاعمى دون المقتدى لان عده ان امامه بان صلاته على العاصد وهي الركعة الاولى والله سبحانه اعلم (والشرط الخامس) من الشروط الستة (هو الوقت) قدمه على الية مع زيادة اهتمامها لكونها شرطا لكل صلاة كالاستقبال والوقت يختص بالرائض كما تقدم لشدة اتصال الية بالاركان فاخرها ليتصل بمحها سحها فيوافق الترتيب الوضوء ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لا وجوده جميعه والا يلزم اداء الصلوة بعد الوقت والاصل في اشتراط الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في اوائل الكتاب والاصل في بياها ماروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفق حريث عند البيت مرتين فصلي في الظهر في الاولى مهما حين كان في مثل الشرائع ثم صلى العصر حين صار طول كل شيء مثل ظله ثم صلى المغرب حين وحت الشمس واضطر اصائم ثم

صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى العجر حين برق وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الطهر حين صار ظل كل شيء مثله كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقته الاول ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم التفت جبرئيل فقال يا محمد هذا وقت الالباء من قتلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الاسناد انتهى لكن فيه عبدالرحمن بن الحرث صعه احمد وليه النسائي وابن معين وابو حاتم ووثقه ابن سعد وابن حبان وقد اخرج عبد الرزاق عن عبدالرحمن هذا باسناداه واخرجه ايضا عن العمري عن عمر بن رافع عن عبدالله بن حدير بن مطعم عن ابيه عن ابن عباس فكاه اكد تلك الرواية بمائة ابن ابي سبرة عن عبدالرحمن ومائة العمري عن ابن رافع والح وهي مائة حسنة كذا في الامام وبزق ما راى اى نزع وهو اول طلوعه وقد روى حديث امامة جبرئيل من حديث عدة من الصحابة منها حديث جابر بمائة وفيه ثم جاء للصباح حين اسفر جدا يعنى في اليوم الثانى فقال قم يا محمد فصل فقام صلى الصبح فقال ما بين هذين وقت كله قال الترمذي قال محمد يعنى البخارى حديث حار اصح شيء في المواقيت انتهى وقوله هذا وقت الالباء قتلك ضامره الاشارة الى الوقت في اليوم الثانى وقوله والوقت فيما بين هذين اى الوقت لك ولا منك والمراد به الوقت المختار المستحب لا الوقت المعتبر الذى لا يكون الاداء الا فيه للاجماع على حوار اداء العصر بعد صيرورة الظل مثليه وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم اتى المصنف سائر ما رواه من مشايخنا بيان وقت العصر وادكان المدوؤة في الحديث وقت الطهر لانهما اول صلاة يحاطب المكلف بها عند قيامه من اليوم انتهى هو احوال الموت والقائم منه كاللشأ خافا حديثا ولاه مجمع على وقتها اولوا آخر افعال (اول وقت العصر) اى صلاة العجر (اداء طلع المحر الثانى وهو) اى المحر الثانى (الياس) اى النور (المستطير) اى المنتشر (في الافق) اى في نواحي السماء (بطلوع المحر الاول) المسمى بالفجر (الكاذب وهو الياس المستطيل) اى الذى يبدو طولا يمتد الى جهة الفوق غير آخذى عرض الافق ثم تقه الظلمة (لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلاة الفجر) لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الاكل على الصائم فيه حديث سمرة بن حذاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا لعصر المستطيل ولكن العجر المستطير في الافق رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي (و) قال (في المحيط) اما العجر الكاذب وهو ان يرتفع الياس

الكاذب في ناحية واحدة ثم يتلشى) فلا يخرج + وقت المشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه (و آخر وقتها قبل طلوع الشمس) اى الجزء الكائن قبل طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا لا خلاف فيه لاحد من الائمة (واول وقت) صلوة (الظهر زوال الشمس) اى الجزء الكائن بعد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا ايضا بالاجماع (و آخر وقتها عند ان يحل ح اذا صار ظل كل شئ مثله سوى فى الروال) اى سوى التى لدى يكون للاشياء عند الزوال (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد وهوقول الائمة الثلاثة آخر وقتها (اذا صار ظل كل شئ مثله) سوى فى الروال (وعن ابي ح من رواية اسد بن عمرو اذا صار ظل كل شئ مثله سوى التى حرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المثلين) قال المشايخ يبنى ان لا يصلى العصر حتى يطلع المثلين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل ليخرج من الخلاف فيها لهما امامة جبرئيل عليه السلام فى اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله وحديث ابي هريرة عنه عليه السلام اذا اشتد الحر فاردوا الصلوة فارتدوا الحر من فيح حنهم رواء الستة وعن ابي ذر قال كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فاردنا المؤمن ان يؤذن فقال له اردتم ان اردنا ان يؤذن فقال له اردتم ان اردنا ان يؤذن فقال له ارد حنى ساوى الظل التلول فقال النبى صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح حنهم رواء البحارى فى باب الادان للمسافرين وجه الاستدلال بالحديث الاول ان شدة الحر فى ديارهم اذا كان ظل النبى مثله والثانى ما مصرح بالظل قد ساوى التلول ولا قدر يدرك النبى الروال ذلك الزمان فى ديارهم ثبت انه عليه السلام صلى الظهر حين صار ظل النبى مثله ولا يطل به اى صلاحا فى وقت العصر فكان حجة على ابي يوسف ومحمد وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع فى السفر على ان امامة جبرئيل فى اليوم الثانى حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله بنى ان يقال هذا اعماهيد عدم حروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بضرورة الظل مثلا ولا يقتضى ما بين المثل والمثلين وقت للظهر دون العصر وهو المسمى والحواب انه قد ثبت بقاء وقت الظهر عند ضرورة الظل مثلا بسبب امامة جبرئيل فيه فى العصر اذ كل حديث روى محالها لحديث امامة جبرئيل ناسخ لما حقه فيه لتحقق تقدمه على كل حديث روى فى الاوقات لانه اول ما علمه اياها وامامته فى اليوم الثانى فى العصر عند ضرورة مثله فبعد ان وقته ولم يسبح فيستمر ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر الى ان يدخل هذا المعلوم كونه وقتا للعصر وطريق معرفة وقت الزوال وفيه ان ترسم دائرة فى الارض مستوية وينصب فى قطعها قنطرة طولها

مثل ربع قطر الدائرة فرأس ظل القائمة اول النهار لاشك انه خارج الدائرة ثم
يقص الى ان يدخل فيها فتوضع علامة على مدخله من محيطها ثم ان ظل ذلك
يقص الى حدما ثم يأخذ في الزيادة الى ان يبلغ محيط الدائرة ويمرح مها فتوضع
على ممرحه ايضا علامة ثم ينصف ما بين مدخله وممرحه ويرسم من نقطة النصف الى
مركز القائمة خط مستقيم وهو خط نصف النهار فاذا كان ظل القائمة على هذا الخط
فهو نصف النهار من طلوع الشمس فاذا زال عنه فهو وقت الزوال واول وقت الظهر
والظل الذي للقائمة حينئذ هو في الزوال فيعتبر صيرورة ظل القائمة مثلها او مثلها ما عدا
ذلك الي (واول وقت) صلاة (المصر اذا حرح وقت الظهر على القولين) فعلى
قوله اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعلى قولهما اذا صار مثله سواء (وآخر
وقتها ما لم تعرب الشمس) اي الحرة الكائن قبيل غروب الشمس من الزمان وهذا
بالاجماع (واول وقت) صلاة (المغرب اذا غربت الشمس) بالاجماع ايضا (وآخر
وقتها ما لم يغيب الشفق) اي الحرة الكائن قبيل غيوبة الشفق من الزمان (وهو)
اي المراد بالشفق هو (الياس الذي في الافق) الكائن (بعد الحرة) التي تكون في
الافق عند اى خيفة (وقالا) اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة لثلاثة ورواية
اسد بن عمرو عن ابي ح ايضا المراد بالشفق (هو الحرة) ههنا لا الياس الذي
يمدها ولهما ما روى الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق
احمرة فاذا غاب وحت الصلاة قال النبي والووى الصحيح انه موقوف على ابن
عمرو له ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلاة اولاً و آخراً وان
اول وقت الظهر حين تزول الشمس و آخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت
العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول وقت العشاء حين
يغيب الافق وان آخر وقتها حين ينصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر
وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد حمل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين
يغيب الافق وغيوبة الافق تسقوط الياس الذي بعد الحرة والا كان ناديا لكن
قد خطأ البخاري والدارقطني محمد بن فضيل في رفع هذا الحديث فان غيره من
اصحاب الاعمش يرووه عن محاهد عنه من قوله ورفعه ابن الجوزي وان القطان
يتحيز ان يكون الاعمش سمعه من محاهد موقوفا ومن ابي صالح مرفوعا فيكون
له عنده طريقان موقوف ومرفوع والذي رفعه يعنى ابن فضيل صدوق من اهل

العلم وقته ابن معين فتقبل زيادته وهي الزمعة ثم من المشايخ من وافق
 برواية اسد بن عمرو الموافقة لقولهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 ولا تساعده رواية ولا دراية اما الاول فلامه خلاى الرواية الطاهرة واما الثاني
 فلما مر آخها من دليله ولاه حيث تمارست الاجبار لم يقض الوقت القائم
 بالشك وقد نقل مذهبه عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس
 في رواية واني هريرة رضى الله عنهم وبه قال عمر بن عبدالعزيز والاوزاعي والمرنى
 وابن المنذر والحطيني واحتراره المرد وتعلل ولا يكر اطلاقه على الحمرة يقال
 ثوب كالثعق كاطلاقه على الياس الرقيق ومنه شققة لقاب لرقه غير ان النظر
 افاد ترجيح الياس هنا اذ حيث تردد انه في الحمرة او الياس فالاحتياط في ابقاء
 الوقت الموحود للشك في انقضاءه ودحوّل ما بعده ولا وقت مهمل بينهما فحروج
 وقت المغرب يدخل وقت العشاء اتصافا (واول وقت) صلاة (العشاء
 اذا غاب الشفق على القوايين) لما مر (واخره ما لم يطلع الفجر) اي الحره الذي
 قيل طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوي انه يظهر من مجموع الاحاديث
 ان آخر وقتها حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وامام موسى والحدري رووا انه
 عليه السلام اخرها الى ثلث الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه السلام اخرها حتى
 انصف الليل وابن عمر روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلث الليل وروت عائشة
 انه عليه السلام اتم بها حتى ذهب عامة الليل وكلها في الصحيح ثبت ان الليل كله وقت
 لها ثم ساق بسنده الى نافع بن حبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء
 اي الليل شئت ولا تفعلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ليس في اليوم تعريض اما التعريض ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى
 فدل على بقاء وقت كل صلاة الى ان يدخل وقت الاخرى ودحوّل وقت صلاة
 الفجر بطلوع الفجر (ووقت) صلاة (او ترما) اي الوقت الذي (هو وقت
 العشاء) هذا عند ابي حنيفة وعندهما وقتها بعد صلاة العشاء وهذا الخلاف
 بناء على ان الوتر واحد عنده والوقت متى جمع بين صلاتين واجبتين فهو وقت
 لهما وان لم تقديم احدهما على الاخرى كالمائة والوقية عندها هوسنة
 شرعت بعد العشاء فكان وقته بعدها كسبتها ولذا قال المصنف (الا انه) اي المصلي
 (ما مورستقديم العشاء) عليه لو حوّل الترتيب بما روى ابو داود والترمذي وابن ماجة
 من حديث حارثة بن حدافة قال حرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ان الله تعالى امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر البخر وهي الوتر فجعلها

لكم بين العشاء الى طلوع المحر وفي بعض طرقه فيا بين صلوة العشاء الى طلوع المحر
فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء قصد الا تصح كالو صلى الوقتية قبل المائنة
ذاكرا وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك فلا قصد صح عنه (حق ان الرجل
اذا صلى العشاء بثوب) ثم نزعه (وصلى الوتر بثوب آخر ثم تبين) له بعد ذلك
(ان الثوب الذي صلى العشاء به كان نجسا) وان العشاء فاسدة فاه (يميد العشاء
دون الوتر عداني ح رحمه الله حلالهما) لما قلنا . فائدة . اعلم ان الوقت كاهو
شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تحب بدوه ومن حلة ما سوا
على هذا مسئلة وردت فتوى في رمن الصدر برهان الاثمة اما لا بعد وقت العشاء
في بلد تساهل علينا صلاته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء به افاقي طهير الدين
المرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد ملبار فان المحر يطلع فيها قبل
عيونة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الاثمة الحلواني فافقي بقضاء
العشاء ثم وردت بحوار رم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافقي بعدم
الوجوب بلع حواه الحلواني فارسل من يسأله في عامة محامع حوارزم ما تقول
فيمس اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأل واحسن الشيخ فقال
ما تقول فيمس قطع يده مع المرفقين اورحلاه مع الكمين كم فرائص وضوئه
فقال ثلث لغوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة بلع الحلواني حواه
فاستحسه وواقفه فيه كذا ذكره نجم الدين الراهدى في شرح القندورى وهو
الذى احتاره الشيخ حافظ الدين السقى واعتصم الشيخ كمال الدين بن الهمام
بانه لا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل المرض وبين سسه الحلى
الذى جعل علامة في الوجوب الحلى الثالث في هس الامر وحواز تعدد المرفقات
للشئ فاستفاء الوقت استفاء المعروف وانتفاء الدليل للشئ لا يستلزم انتفاء لحواز
دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت اخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوة
حسا بعدما امر اولاً بالبحسين ثم استقر الامر على الخمس شرطا تاما لاهل
الافاق لا تهصيل بين اهل قطر وقطر وما روى اهل بلاد كرا الدجال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الراوى قلنا فالبث في الارض قال ارمون يوما يوم
كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فقيل يا رسول الله فذلك
اليوم الذى كسنة اتكفينا فيه صلوة يوم قال لا قدر والله رواه مسلم فقد اوجب
اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الطل مثلا او متلين وقس عليه فاستفدما
ان الواجب في هس الامر خمس على العموم غير ان توزيمها على تلك الاوقات

عند وجودها ولا يسقط لعدمها الوجوب وكذا قال عليه السلام خمس صلوات
 كتبهن الله على العباد انتهى والحوار ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات
 خمس وكذا استقر الامر على ان للوجوب اسبابا وشروطا لا يوجد بدونها وكقولك
 شرعا عاما الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب
 واسبابه سلماء ولا يبيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام
 على كل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو طامر
 الطل ان الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها
 في ذلك اليوم الا اربع صلوات او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك
 اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احداها اذا طهرت في بعض اليوم او في كثره
 مثلا يجب عليها تمام صلوات اليوم والليله لاجل ان الصلوات فرضت حمسا
 على كل مكلف فان قلت تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة
 من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه
 وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات وقت او اكثر من يوم
 مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى قصيره بخلاف هؤلاء
 ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراس الصلوة حمسا على كل
 مكلف في كل يوم ولبية والقياس على ما في حديث الدجال عبر بجميع لاه لا مدخل
 للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فاعا هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث
 ورد على خلاف القياس فقد قل الاكل في شرح المشارق عن القاصي عياض
 انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لاصحاب الشرع ولو وكلنا
 فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات
 الخمس انتهى ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة فلا مساواة فان ما عصى فيه لم يوجد
 زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها والمعاد من الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت
 خاص بها ليس هو وقتا لصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قل مضي
 وقتها المقدر لها وادامعى صارت قضاء كافي سائر الايام فكان الروال وصيرورة
 الطل مثلا او مثليين وعروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع العجر موجودة
 في اجزاء ذلك الزمان تقديرا بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذا الزمان الموجود
 اما وقت للمعرب في حقهم او وقت للمعرب بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما
 ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده او رجلاه من المرفقين والكسبين وبين
 هذه المسئلة كاد كره الامام البقالى ولما سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه

الحصم المارح به انصافه وذلك لان العسل سقط منه لعدم شرطه لان المحال
 شروط فكذا هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسبها ايضا وكالم يتم
 هناك دليل محمل ماوراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم حاملا عنه
 في وحوط اسفل كذلك لم يرد دليل محمل حره من وقت المغرب او من وقت
 الفجر او منهما خلافا عن وقت العشاء وكان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
 كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد
 من وحوط جميع اسباب الوحوط وشرائطه في جميع ذلك فليتأمل المصنف
 والله سبحانه الموفق (وَيَسْتَحْيِي) صلوة (الفجر الاسفار) بها بان تصلي
 في وقت ظهور النور واكشاف الظلمة والعسل بحيث يرى الراعي موقع سله
 (عَدَنًا) خلافا للثلاثة لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للآخر رواه
 الترمذي وقال حديث حسن وفي رواية الطحاوي اسفروا بالفجر فكلما اسفرت
 فهو اعظم للآخر او قال لاحوركم وروى الطحاوي ثنا محمد بن حزيمة ثنا القاسم
 ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قال ما اجتمع اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على شيء مثل ما اجتمعوا على الثوب بالفجر وهذا اسناد صحيح
 ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما افارقه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحديث ابن مسعود في الصحيحين طاهر في ذلك وهو قوله ما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاوقات الا صلاتين صلوة المغرب والعشاء
 مجمع اي مرداة وصلى الفجر يومئذ قل ميقاتها مع انه كان بعد الفجر كما يفيد
 لفظ الحارثي وصلى الفجر حين برع الفجر فلم ار المراد قل ميقاتها الذي
 اعتاد الاداء فيه لانه غلب يومئذ ليمتد وقت الوقوف وفي لفظ المسام قل
 ميقاتها بلس فاذا ان المتاد كان غير العسل واما حديث عائشة كان عليه السلام
 يصلي الصبح بلس فيشهد معه الصلوة بلسا متلفعات بمروطهن ثم يرجعن
 الى بيوتهن ما يعرفهن احد من الغلس فحمل على علس داخل المسجد لان
 حجرتها كانت فيه وكان سقعه عريشا متقاربا ونحو شاهد الآن
 انه يطن وحوط العسل داخل المسجد وقد انشرف محله الصوء واما
 وح هذا الحمل لما علم من ترجيح رواية الرجال خصوصا مثل ابن مسعود
 في صلوة الجماعة فالحال اكشف اهم ثم الاصل الداء وقت الاسفار لا كما قال
 الطحاوي ان الاصل الداء علسا والحتم في الاسفار فان الاسفار بالفجر معهومة
 ايقاعها فيه مجموعها وهو امط الحديث وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يبدأ

في وقت يمكنه ان يصلها فيه على وجه السنة وبقي من الوقت بعد سلامه
 ما لو طهره كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويصليها على وجه السنة قل
 خروجها ثم استحباب الاسفار عندما علم (في الازمة كلها الا في) صلاة المحر
 (يوم المحر) ترد لغة فار المستحب فيها التعليس اجماعا توسيعا لوقت الوقوف
 على ما مر من حديث ابن مسعود وكان ينهى للمص ان يقيد بمرءة لا يظن
 ان الاستثناء عام في يوم البحر بكل مكان وليس كذلك (و) يستحب ايضا عندما
 (الابراد بالطهر في الصيف) لما تقدم من الحديث اذا اشتد الحر فاردوا بالصلاة
 الخ وفي البخاري من حديث خالد بن دينار صلى سا اميرنا الجمعة ثم قال لان
 كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الطهارة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد مكر بالصلاة واذا اشتد الحر اردد بالصلاة
 وهو عام في جمع لاد جميع الناس لاطلاق الحديث خلافا لما يقوله الشافعي
 واحد من التحصيل فطر حار الجماعة يقصدوه من بعد (و) يستحب (تقديمها
 في الشتاء) لما مر من حديث ابن دينار (و) يستحب ايضا عندما (تأخير
 العصر) في كل الازمة الا يوم العيد (ما لم تغير الشمس) وذلك ليتوسع وقت
 التوافل اذا التعلل بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان تغير قرص الشمس
 بل يصلي والشمس بمساء كما ورد عنه عليه السلام في حديث بريدة انه صلى العصر
 والشمس مرتفعة بمساء وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس حية والمرة لتغير القرص عند ان خيفة وان يوسف لا تغير الهواء كما قال
 المحمي والحاكم الشهيدان دا حصل مدار والفتى صار القرص بحيث
 لا تحار فيه العين فقد تغيرت والافلاك في الكافي واول وقت العصر عند
 ان خيفة صيرورة الظل مائة في ابروال ومنه الى التمر قليل وقد روى
 الحسن عنه في الفصل بين اذان العصر والصلاة ان يصلي بهما ركعتين
 في كل ركعة بمشر آيات يعني غير الفاتحة او اربعا كل ركعة خمس آيات وما في صحيح
 انه عليه السلام يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب بذهب الى الاموال
 فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض الاموال على اربعة اميال لا يخاف ما قبل
 لانه وارد اما على طريق الطل والتجعين او الوقوع في بعض الارمان ويحتمل
 كون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه متسع وان الذهاب قصد الاسراع
 اذ لا يمكن حمله على طاهره انه في كل زمان ولكل ذهاب في بعض الازمة لا يمكن
 ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصا لكثير من آحاد الناس فيجب حمله

على واقعة حال او على النهى عن المأثم في التأخير وكذا ما ذكره البخاري في تاريخه
عن رافع بن خديج كذا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم سحر
الحزور فيقسم عشر قسم ثم يطبخ فأكل لهما فضيفا قبل ان تغيب الشمس يحمل
على الوقوع في مص الا زمان فانه يمكن اذا صليت قبل التعير ان يوجد في الباقي
من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهرة الطباخين في الاسفار وغيرهامع
الرؤساء لم يستبعد ذلك (و) يستحب ايضا (كتحليل المغرب) في كل الاثمنة
اليوم العيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كذا صلى المغرب مع النبي
صلى الله عليه وسلم فيصرف احدا واه ليصير مواقع سله وروى ابو داود
عن مرند بن عبد الله وفي سنده محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب عاريا
وعقته عامر يومئذ على مصر فاحر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه
الصلاة يا عقبة فقال شعلا فقال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا تزال امتي بخير اوقال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم والحق
في ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو صح فام يقله اهل العلم
كيف وقد قال شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث وروى عنه مثل الثوري
وابن ادريس وحماد بن زيد ويريد بن زريع واس عليه وعبد الوارث واس المبارك
واحمد احمد وابن معين وقد اطال البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف
الامام ودكره ابن حبان في الثقة وان مالكا رجح عن الكلام فيه واصطلح به
وامت اليه هدية وذكر عن ابن عمر انه اخر المغرب حتى يدي نجم فاعتق رقبة
وهو قتيبي كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القية يكره تأخير المغرب
عند محمد في روايته عن ابي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم يصب الشفق
والاصح انه يكره الامن عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير
قليل وفي التأخير تطويل القراءة خلاف انتهى والذي اقتضته الاجبار كراهة
التأخير الى ظهور النجوم ومابقه مسكوت عنه فهو على الاماحة وان كان المستحب
التحجيل (وتأخير) صلاة (العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب) لما في البخاري
من حديث عائشة رضي الله عنها كانتوا يصلون العتمة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث
الليل الاول وروى الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لان
اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه وقال حسن
صحيح (و) تأخيرها (الى ما بعده) اي بعد ثلث الليل (الى نصف الليل مباح) لانه
من حيث كونه يحصى الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه يتقطع به

السمر المهي عنه على ما روى الستة في كتبهم انه عليه السلام كان يكره النوم
 قبلها والحديث بعدها وهو المراد بالسمر يكون سدوا وذلك لان السمر يقطع
 بمضى نصف الليل طالبا فتعارض دليلا الدب والكراهة فتناقضا فبقيت
 الاذاحة هذا ولكن احار العلماء السمر بعدها في الجبر استدلالا بما في الصحيحين
 عن عمر رضي الله عنه صلى ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء
 في آخر حيوته فلما سلم قال ارايتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة لا يبق
 من هو على طهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والسائي في المناقب
 عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمر عبد ابى بكر الليلة والامر
 من امور المسلمين وانامه وقال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلوة يعني العشاء الاخرة
 الا لاحد رحلين مصل او مسافروا في رواية او عمرو بن (و) تأخيرها (الى ما بعده)
 اي بعد نصف الليل (الى طلوع المحرم كروه اذا كان بغير عذر) لان دليل الكراهة
 وهو تقليل الجماعة يعارضه دليل التنب لان السمر يقطع قبله بمضى نصف الليل
 فبقيت الكراهة اما اذا كان بمدر فالضرورات تبيح المحظورات (واما) التأخير
 (في الوتر) فالاصل فيه ان الافضل انه (ان كان لا يثق بالانتفاء او ترك قبل النوم)
 اخذا بالاحتياط (وان كان يثق بالانقباض فتأخيره الى آخر الليل افضل) لما روى
 الحمسة الاصحاحي من حديث جابر انه عليه السلام قال من خاف ان لا يقوم من آخر الليل
 فليوتر اوله ومن طمع انه يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلوة آخر الليل مشهودة
 وذلك افضل (واذا كان) اليوم (يوم عيم المستحب في المحر والظهر والمغرب
 تأخيرها يعني) بالتأخير (عدم التحجيل) في اول الوقت لان التأخير الشديد
 الذي يشك سببه في بقاء الوقت وذلك لان التحجيل في الفجر يؤدي الى تقليل الجماعة
 بسبب الظلمة وربما تقع قبل الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتحجيل
 من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قدر
 ما يحصل التيقن بالغروب (و) المستحب يوم العيم (في) كل من (العصر والعشاء
 تمجيلها) المراد بتمجيل العصر قدر ما يقع عنده انها لا تقع حال تغير الشمس
 وبتجيل العشاء التحجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لثقل الجماعة
 باعتبار المطر لان عبد العيم ينتظر المطر ساعة فساعة وروى الحسن عن ابى ح
 التأخير في الجميع يوم النجم لانه اقرب الى الاحتياط فاداء الصلوة في وقتها
 وبعده يحوز لاقبله (اما الاوقات التي تكره فيها الصلوة فحسة) يحوز ان يراد

الكرهه هنا المعنى العمومى فيشمل عدم الحوار وغيره مما هو مطلوب عدم
وان يراد المعنى العرفى والمراد كراهة التحريم اذ انتهى الطى الثبوت ما لم
يصرف عن طاهره يقتضى كراهة التحريم والقطعى الثبوت يقتضى التحريم
والتحريم مقابل للعرض وكراهة التحريم مقابل للواجب والترهية مقابلة للمندوب
والنهي الواردها من قبل الاول وكراهة التحريم فى الصلوة ان كانت لقصاص
فى الوقت تمت الصحة فيما سببه لعدم تأدى ما وحب كاملا بالقصاص
والا افادت الصحة مع الاسائة فلذا قال (ثلاثة) اى ثلثة اوقات من تلك
الخمس (يكراه فيها المرض والتطوع) والكرهه فى المرض كالفوات
تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا الواجبات الفائة كسجدة تلاوة
وحبت تلاوة وفى وقت غير مكروه وحازة حضرت فيه والوتر لاها وحبت كاملة
فلا تؤدى ناقصة بالقصاص القوى وهو القصاص الذى هو من صفات الوقت
لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت فى ماهيته بخلاف القصاص الذى
ليس كذلك كانه ناقص بسبب الاحلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلوة
فى الارض المعصومة او سبب شئ آخر من المجاورات كالصلوة فى الثوب الحرير
فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة بهذه الاشياء كاتصالها بالوقت
لكون اتصال هذه الاشياء بالصلوة من حيث المجاورة لا من حيث السنية والسرطية
بخلاف اوقت اما لو وحب المرض او غيره بسبب ناقص وادى فيه صح كعصر
يومه عند الاصفرار ويكون تلا آية السجدة فى الوقت المكروه او حضرت الحازة
فيه فانهما يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كواجب ولذا تحت جميع
التوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشروع فيها فاذا شرع فيها فيه
وجب ناقصة فاذا اداها فيه اداها كواجب وههنا تقوص واجوبة موضعها
الاصول وسيأتى بعضها ان شاء الله تعالى (ودلك) المذكور وهو كراهة
الفرض والتطوع ثابت وكائن (عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر
يومه ووقت الزوال) لما روى مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر ثلث
ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى فيها اوقر
فيهن موتانا حين تطلع الشمس نازعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الطهيرة
حتى تميل الشمس وحين تصيب للغروب حتى تعرب والمراد بقوله اوقر الصلوة
لان الدعس غير مراد به بالا حجاج لما رواه ابن شاهين فى كتاب الحائز من حديث
حارثة عن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن على عن ابيه عن عقبة
ان عامر قال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلى على موتانا عند

ثالث عند طلوع الشمس الحديث ولقوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني
الشیطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت قاربها فاذا رالت فارقتها واذا دت
للعروب قاربها فاذا غربت فارقتها ونهى عن الصلوة في تلك الساعات
رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا يهدى المنع بسبب ما اتصل بالوقت
من استلزام فعل الاركان فيه التشبه بمباداة الكفار وهو المعنى سقمان
الوقت والافالوقت من حيث هو لا قصان فيه كسائر الاوقات اما القص
في الاركان المستلزمة للتشبه بمباداة الكفار وقد افهم الحديث ان تلك الاركان
هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات (وروى عن ابى يوسف) وهي الرواية
المشہورة عنه (انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة) اى من غير كراهة
والا فطلق جواز التطوع مجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في مسند الشافعي
عن سيد المقرئ عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة
نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي سنن ابى داود عن ابى قتادة
عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال
ان ههنا تسحر الا يوم الجمعة ولهما اطلاق الهى والمحرم مقدم على المباح
عند التعارض وهذا يحجب عن استدلال الشافعي على حواز القص واباحة
العمل بمكة في هذه الاوقات بقوله عليه السلام من قام عن صلوة او نسيها فليصلها
اذا ذكرها متفق عليه وبحديث جبير بن مطعم مرفوعا يابى عبد مناف لا تمنعوا
احدا طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل او نهار ومحدث ابى ذر
في معناه رواه الدارقطني والبيهقي مع انه معلوم بالاقطاع فيما بين مجاهد
وابى ذر ونصف ابن المؤمل وحيد مولى عفراء واصطراب سند (ولا يصلى
فيها) اى في الاوقات المذكورة (صلوة خنارة ولا يسجد للتلاوة) اذا كانت
تليق في وقت غير مكروه لما تقدم (ولا) يسجد ايضا فيها (للسهو) لانه من اجزاء
الصلوة (ولو قصى فيها فرضا) اى صلوة مفروضة (يبيدها) اى يلزمه
اعادتها لعدم صحتها لما قدمناه من انها وحت بسبب كامل فلا تنادى بالسبب
الناقص (واذا تلاها) اى ان تلاق وقت من الاوقات الثلاثة (آية سجدة
فلا فصل ان لا يسجد بها) فيه ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها وان صحت
لوحوسها بالسبب الذى اديت به الا ان الكراهة موحودة لحصول العمل
الشبه بمباداة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤدي الى فواتها وصيرورتها قضاء لان
ما ليس مقيدا بوقت لا يتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو اداء وسجدة التلاوة

من هذا القيل (فان سجدها) في ذلك الوقت (لا يعيدها) لصحة اداؤها واجرائها
 عن التلاوة وان سجد في وقت آخر غيره من الاوقات الثلاثة تصح ايضا عند ما ولا
 يلزم اعادتها خلافا لفرقاتها وحت بالسبب الناقص واديت كما وجبت وسيأتى
 نظيره في الشروع في العمل قريبا ان شاء الله تعالى واما الحازة اذا حضرت في وقت
 من هذه الاوقات فصلى عليها فيه فكذلك تصح ولا تعادلان حضورها سبب
 وجوبها وقد وجد في وقت ناقص فوجبت مع النقصان واديت به كما وجبت ولكن
 هل الافضل تأخيرها كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الافضل ان يصل على
 ولا تؤثر انتهى والعرق ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا مانع وحضورها
 في وقت مباح مانع من الصلوة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت
 المكروه ومخلاف سجدة التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقا (واما الوقتان)
 الآخران من الخمسة (فانه يكره فيهما التطوع) فقط (ولا يكره فيهما المص) (و
 اي اللزوم عملا فيشمل الواجب ايضا ولذا قال (يعني الفوائت وصلوة الحازة
 وسجدة التلاوة) لكن بما وجد لعينه وهو ما لم يتناق وجوبه معارض بعدان
 كان فعلا كالتدور اللازم بالشروع وركعتي الطواف فانها تتركه وان كانت واجبات
 لان اصلها العمل اما اللازم بالشروع فظاهر واما الملتزم بالتدوير فلا يندر سبب موضوع
 لا تزام العمل كالمشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بفعل لان الفعل بسجدة
 غير مشروع فتكون واحدة بإيجاب الله تعالى لا بالترام العد وهذا لان وجوب الدر
 بسبب من جهة العبد وهو صيغة الدر الموصوعة للإيجاب وانه يثبت من العبد
 ففيها يرجع الى حق صاحب الشرع كانه لا وجوب بخلاف سجدة التلاوة فلهما وحت
 بإيجاب الشرع وان كانت التلاوة فعلة كما ان جمع المال فعلة ووجوب الركوة بإيجاب
 الشرع كذا في الكافي وهو غير طاهر الفرق مع انه يرد عليه ركعتا الطواف فلهما واحتبان
 بإيجاب الشرع وان كان الطواف فعلة لكن فرق بينهما وبين سجدة التلاوة فانها
 لم يحكما لعينهما بل لغيرهما وهو حتم الطواف وصيانة المؤدى اى جبران ما قد يقع فيه
 من الخلل فلا علم وقال ابن الهمام وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق
 بالسمع لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلى من المكلف بل وصف خلق
 فيه بخلاف الدر والطواف والشروع فلهما فعلة ولولاه لكانت الصلوة
 فعلا انتهى لكن الصحيح ان سبب الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع
 والالزام عدم الوجوب على الاصم بتلاوته (وهما) اي الوقتان المذكوران (ما بعد
 طلوع الفجر الى ترتفع الشمس) فانه يكره في هذا الوقت التوافل كلها (الاسته

العصر) لما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين حقيقتين وفي ابي داود والترمذي واللفظه عن ابن عمر عه عليه السلام لا صلوة بعد العصر الا سجدتين (وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس) لحديث ابن عباس رض شهد عندي رجال مرصيون وازحام عدى عمران رسوا الله صلى الله عليه وسلم هي عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب متفق عليه وهو مرجح على حديث عائشة في الصحيحين ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعها سرا وعلانية ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد العصر وفي لفظ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الاصل ركعتين ومحواه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم على المباح عدالتعارض والثاني ان القول مقدم على العمل لان العمل يحتمل الاختصاص كيف وقد ثبت ما يصرح بالاختصاص وما يدل عليه اما الاول فما اخرج ابو داود من جهة ابن اسحق عن محمد بن عمر بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة رصاها حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين وينهي عنهما ويواصل وينهي عن الوصال فهذا صريح في انها من حصايسه كائنا مال واما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس ان عبدالله بن عباس وعبدالله بن ابراهيم وموسى بن محزمة ارسلوه الى عائشة فقالوا اقرأ علينا السلام منا حيماء وسلمنا عن الركعتين بعد العصر وقل لهما بلعنا انك تصليهما وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قل كريب فدخلت على عائشة فاحترتها فقالت سل ام سلمة فرحمت لهن فاحترتهن فردوني الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاى عنهما ثم رأيت يصليهما فقيل له في ذلك فقال اه اتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابي سامة انه سأل عائشة عن السجدتين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه به شغل عنهما او سيهما فصلاهما بعد العصر ثم اثنتهما وكان اذا صلى صلوة اثنتا يعني داوم عليها فهذا يدل على انها من خصائصه ويؤيده ما في مسلم عن ابن اسحاق عن التلويع بعد العصر فقال كان عمر يصرب الايدي على صلوة بعد العصر الحديث ولا شك في وفور الصحابة في زمن عمرو في انهم لا يستكون على باطل فكان اجابا

منهم على أن المقرره عليه السلام كراهة العمل بعدها مطلقا فبطل الاستدلال به على عدم كراهة العمل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن نقى أن يقال ألم يورد عن الصلوة وهي نعم الواجب ليعيه ايضا من أين تخصيص العمل والذي ذكره من أن الكراهة لحق العرض لصيرورة الوقت كالمشغول به لمعنى في الوقت كافي الاوقات الثلاثة فلم تطهر في حق القرائن وفيما وجب ليعيه فيه تخصيص الصلوة بالصلاة بالمعنى وهو غير حائر نعم يمكن اخراج صلوة الجبارة وسجدة التلاوة ما بهما ليسا بصلوة مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من الفساد العلم بأن الصلوة ليس بالمعنى في الوقت وذلك هو الموح للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجه من الكراهة فشكل (وما بعد غروب الشمس) قل صلوة المغرب ايضا التطوع فيه (مكروه) للمعنى في الوقت (بل تأخير المغرب) بسببه مع استحباب تعجيلها ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اعتق رقعة لتأخير المغرب حتى يدي محم وقال الشافعي يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكنا بما في البخاري انه عم قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وبما في الصحيحين عن انس كان المؤذن اذا ادن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السواري فيركعون ركعتين حتى ان الرجل المغرب ليدخل في المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها والجواب المعارضة بما في ابني داود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلحها وركنص في الركعتين بعد العصر سكت عليه ابو داود والمندري في مختصره وما راده ان حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يمارس ما رسله يحيى من انه عليه السلام لم يصلحها لاحتمال ككون ما صلاه قضاء عن شيء فانه وهو اثبات وروى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلح الركعتين قبل المغرب فقالن لا غير ام سلمة قالت صلاهما عدى مرة فسأله ما هذه الصلوة فقال سببت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن في سؤالها وسؤال الصحابة ساء ما بهد انهما غير معهودتين من سنه عليه السلام وكذا سؤالهم لاس عمر والذي يظهر ان مثير السؤال هو ظهور الرواية بصلاتهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر ولا يقال المثبت اولى من النافي لانا نقول ذلك اذا كان النبي بما لا يعرف بدليله وما نحن فيه بما يعرف

مدليه اذ لو كان الحال على ما في حديث انس لما حقي على ابن عمر ولا على احد
 ممن يواطىء الفرائض حلقه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوا ساءه واحسن
 بالمعنى ايضا كان ذلك طعنا ناطا في حديث انس ويرجع الى عليه (وكذلك يكره
 التطوع اذا حرج الامام) اى صعد على المنبر (للحطبة يوم الجمعة) لما اخرج
 ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام
 بعد خروج الامام وذكر ابو عمر وابن عبد البر في شرح الموطأ والقاضي عياض
 في الاكل عن ابي بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يمنعون من الصلوة عند الحطبة
 ومذهب الصحابي حجة يجب تقليده عدنا اذا لم ينفه شيء آخر من السنة واخرج
 هو ايضا عن عروة قال اذا قعد الامام على المنبر فلا صلوة على ان مارواه السنة
 عن ابي هريرة عنه عليه السلام قل اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة ابصت والامام
 يحط فقد لموت يهيد بدلالته منع صلوة السنة وتحية المسجد لان المنع من الامر
 بالمعروف وهو اعلى من السنة وتحية المسجد مع منهما بالطريق الاولى فان قيل
 العبارة مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر انه عليه السلام قال
 وهو يحط اذا جاء احدكم الجمعة والامام يحط فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما
 قلنا المعارضة غير ثابتة لحواز كون المراد منه اذا سكت الامام عن الحطبة
 الى ان يتم صلواته كما ثبت في السنة وهو مارواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد
 العبدى حدثنا معمر عن ابيه عن قتادة عن انس قال دخل رجل المسجد ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم يحط فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركع ركعتين
 وامسك عن الحطبة حتى فرغ من صلاته ثم قال اسند عبد بن محمد العبدى ووجه
 فيه ثم اخرجه عن احمد بن حنبل ثنا معمر عن ابيه عن حاء رجل الحديث وفيه
 ثم استطره حتى صلى قال وهذا المرسل هو الصواب انتهى ونحن نقول المرسل
 حجة ثم رفعه زيادة اذا لم تعارض ما قبلها من غيره ساكت عن الامساك عن الحطبة
 وعدمه وزيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجهه بمجرد زيادة والام لم تقل
 زيادة قط واذا احتمل ما قلناه استفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل فلا يحكم بها
 الا عند عدم امكان التوفيق فسلمت الدلالة كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لرجل حاء يتخطى رقاب الناس اجلس فقد آدبت ذكره الحافظ ابو جعفر
 الضحاوي وقد منعه الخلفاء الراشدون ولا يمكن ان يخالفوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ذلك واعلموا يستدل بما استدله في الهداية وغيرها وهو اذا خرج الامام
 فلا صلوة ولا كلام لان رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري رواه

مالك في الموطأ (و) كذا يكره التطوع (عند الإقامة) أي يوم الجمعة كذا هو مقيد في قاضي حان والخلاصة وغيرها وأما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الواحد في الإقامة ما لم يشرع الإمام في الصلوة وبعد شروعه أيضا لا يكره سنة لمجرد ادعاء يدرك الركعة الثانية أو تشهد على ما فيه من الخلاف وسيأتي أن شاء الله تعالى وكذا لا يكره بقية السن إذا علم أنه يدركه قبل الركوع في الركعة الأولى ذكره السروحي وعزاه إلى التحفة لكن يكره في جميع ذلك أن يصلي محالطاً للصف أو حائط الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الصفي أن كان الإمام في الشتوى أو في الشتوى أن كان في الصيف أو حلف أسطوانة والطاهر أن هذا هو السبب في الكراهة عند الإقامة للجمعة لأنه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن غالباً أن يحلوا من محالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من صلوة سنة الفجر وغيرها بعد شروع الإمام في القرض ما رواه البخاري من حديث عبدالله بن جحينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً من الأزد يصلي ركعتين وقد أقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاثم الناس فقال له عليه السلام الصبح أربعا الصبح أربعا لأن ذلك أمان الرجل صلاها في المسجد فلاحشوش على المصلين أولانه عليه السلام طمأنه صلى الفرض ولذا أنكر عليه بقوله الصبح أربعا الخ أي أقبل الصبح أربعا وقيل كره وصله إياها بالمريضة في مكارم واحد دون أن يصل بينهما شيء وأما قوله عليه السلام إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا المفروضة فقد وافقه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة على أبي هريرة رضي الله عنه وقد روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود أنه دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد إلى أسطوانة وذلك بمحض حذيفة وأبي موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب وأبي الدرداء وأبي عباس ذكره ابن نطال في شرح البخاري عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال حرج عبدالله بن عمر من بيته أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتين قبل أن يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه بأقامة الصلوة ذكره الحافظ أبو جعفر الطحاوي ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي (فإن) كان قد (شرع) في صلوة التطوع قبل خروج الإمام للخطبة (ثم حرج) الإمام (لا يقطعها) بل يتمها ركعتين أن كانت تحية المسجد أو فعلاً مطلقاً وإن كانت سنة الجمعة قبل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتمها أربعا قال المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال في الواقعات لفظ محمد إذا حرج الإمام ينبغي لمن كان في الصلوة أن يفرغ

منها فحمل بعضهم امطالعرا على القطع وبعضهم على الاتمام وقال قاضي خان
وحكى عن القاضي الامام ابى على الدسي انه قال كنت افقى زمانا انه يتمها
ارما اذا الاربع قبل الظهر ثمرة صلوة واحدة ولدا لا يصلى في التشهد الاول
ولا يستح اذا قام الى الثالثة ودكر محمد بن سماعه في النوادر انه اذا خيرا امراته وهي
في الشمع الاول منها فلا تفتح ثالثة او احترت بشعة لها فيها تمت اربعا لا يبطل
حيارها ولا شمعها وتمع صحة الحاة بخلاف سائر التطوعات حتى وجدت الرواية عن
ابى ح في النوادر اذا شرع في الاربعة التي هي سنة الجمعة ثم خرج الامام للخطبة
قال يسلم على رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقبدها بالسجدة اصلى
الاربعة وسلم وحفف في القراءة قل فرحت الى هذا انتهى واليه مال
السر حسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه الاوجه لانه يتمكن
من قصائنها بعد المص و لا انطال في التسليم على رأس الركعتين فلا جهوت
فرص الاستماع والاداء على الوجه الاكل انتهى قال قاضي خان ولم يذكر
في النوادر اذا لم يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف المشايخ فيه قيل يتمها
ارما ويخفف القراءة وقيل يعود الى القعدة ويسلم وهذا اشبه ولهذا لو لم يقعد
على رأس الثانية في هذه الحالة يعود الى القعدة احترازا عن قول محمد ورور
بخلاف الفريضة انتهى اقول الاوجه ان يتمها لهما ان كانت صلوة واحدة
فظاهر وان كانت ثمرة غيرها من النوافل كل شمع صلوة على حدة فالقيام الى
الثالثة بمنزلة تحرمة مبتدأة ولو كان اول ما تحرم يتم شغفا فكدها ثم اذا سلم
على رأس الركعتين فعلى قياس ما روى عن ابى يوسف انه يقضى ارما في كل
تطوع نواه ارما يقضى ههنا ايضا ارما واحتاموا على قول ابى ح ومحمد
قيل لا يلزمه شيء وقيل يصلى ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفصل يقول يقضى اربعا من قطعها في اى حال قطعها لهما بمنزلة صلوة
واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى ذكره السروحي في شرح الهداية
(و) كذا يكره التطوع ايضا (قل صلوة العيدين وعند خطبتهما) وكذا بعد
خطبتهما في المصلى على الاصح لما روى الستة من حديث ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها
وهذا لئلا يبدلها محمول عليه في المصلى لما روى ابن ماجة من حديث ابى
سيد الخدرى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا
فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كرامة التنفل

بعد طلوع الفجر ما كثر من ركعتيه من اياه عليه السلام كان حريصا على النوافل فعدم
 فعله يدل على الكراهة ادلواها لعنه مرة بيانا للاحاجة وقيل لا يكره بعد الحطبة
 في المصلي ايضا (و) كذا يكره التطوع (عند حطبة الكسوف و) عند حطبة
 (الاستسقاء) للاخلال بالاستسقاء والانصات كسائر الحطب والحاصل انهم
 ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلثة لا تجوز فيها الموائت
 عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة تجوز فيها القوائت وسجدة
 التلاوة وصلوة الجأزة ملا كراهة وماعداها مع الكراهة بعد طلوع الفجر قبل
 فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وبعد صلوة العصر قبل التيمم وبعد غروب
 الشمس قبل صلوة المغرب وعند الحطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة
 وعند خطبة الميدين وعند حطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 ولكن يستدرك عليهم بعد حرواح الامام للحطبة قبل ان يخطب وقبل صلوة
 العيد كما ذكره المص وكذا بعد صلوة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي
 ان يكره ايضا عند خطب الحج الثلث كسائر الحطب فلي هذا تكون اوقات
 الكراهة خمسة عشر سوى الثلاثة الاولى ومعهما ثمانية عشر (ولو شرع في)
 صلوة (التطوع في الاوقات اثناة فالاصل ان يقطعها ثم يقصها) في وقت غير
 مكروه تخلصا عن الكراهة والقصاص الى الكمال وليس هذا ابطلا للعمل لان
 القطع لا كمال لا يكون ابطلا كس شرع في العرص منفردا ثم اقيمت الجماعة فان
 الاصل ان يقطع ويتدى لاحرار فضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده
 ومخود لك (و) لكن مع هذا (لو لم يقطع) لم تتم شعما (فقصاء) الجماعة انتهى الواجب
 الامتثال ويكون آثما كتارك الواجب بالامر (و) مع هذا (لا شيء عليه) اي ليس عليه قصاء
 تلك الصلوة لانه قد آتى بها كما وجبت عليه (ولو شرع في المأفة في الوقتين) اي بعد
 طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى تيمرها (ثم افسدها رمة القصاص)
 ولا فائدة في افراد هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى بما قبله لانه اذا كان بالشرع
 في الاوقات الثلثة مع شدة الكراهة فيها قد امره بالقصاص اذا قطعها فعيا
 سواها بالطريق الاولى اللهم الا ان يقال اراد ان يصرح باللزوم اذ قوله ثم يقصها
 يحتمل القصاص استحبابا او تلا يتوهم ان القصاص هالك لاجل القطع العمدي
 المفهوم من قوله فالافضل ان يقطعها وانه لا يجب اذا فسدت بعير قصده لكن ح
 لاوجه لتحصيل الوقتين بل الاوقات الثلثة وغيرها سواء في انه اذا شرع فيها
 في فعل قصدا ثم افسده او فسد بوجه من الوحوه يلزمه قصاء على ما يأتي
 في فصل النوافل ان شاء الله تعالى (ولو امتنع المأفة في وقت مستحب ثم

افسدها) اوفسدت هي القدرة متييم على استعمال الماء او مضي مدة ماسح
 ونحو ذلك (لا يقضيها) فيما (بعد العصر قبل المروب) او بعد طلوع الفجر قبل
 ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها وان كان قضاء الموائت من المرائض لا يكره
 قبل التيمر والطلوع لانها لم تحل لغيرها بل لصيانة الحرء المؤدى عن البطلان
 بقيت هلا بداتها فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ماوجب عليه على ما تقدم
 ولو قضاها فيهما تسقط عنه وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة
 في الوقتين ليست بمعنى في ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة سوى الثلثة لو قضى
 فيها ما لم بالشروع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضاها
 في احد الاوقات الثلاثة لا يصح لوحوبه كاملا وادائه بقصا كما في المرمى
 (ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى العجر) لما مر آتاه من كراهة
 ما لم بالشروع في الوقتين وهذا رد ما نقل عن ائمة اسمعيل الراهدى من ان
 من حتى ان صلى ركعتي العجر ان لا يدرك الامام انه يشرع فيهما ثم يقطعهما
 فيحب القضاء فيتمكن من القضاء بعد الصلوة فان الامام السرخسى رده بان ما
 وجب بالشروع ليس اقوى مما وحى بالنذر ومن عمد ان المدور لا يؤدى بعد
 الفجر قبل الطلوع وبانه شروع في العبادة بقصد الافساد فلا يجوز وان كان
 نيته الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قصدا منهى الا لاجل مصلحة التكميل
 ولانكسارها وما ذكر في المحيظ عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشرع في السنة
 ويكرهها ثم يكره اخرى للعريضة فيخرج بهذه التكريرة من السنة ويصير شارعا
 في العريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل غير مفيد ايضا
 لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضاء ما لم بالشروع بعد الفجر
 مقررة اللهم الا ان يعمل ذلك لاجل القضاء مدارتعاك الشمس وعلى كل حال
 فهو غير آت بالسنة كما سدت فلا فائدة في هذا التكليف (وقيل يقضيها) بعد
 صلوة الفجر وكأنه اشارة الى قول اسمعيل الراهدى قد مر تزييه فلا يعتد (ولو شرع
 في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فاما صلى ركعتين) منها (صلح الفجر ثم قام)
 بعد طلوعه (وصلى ركعتين) من غير ان يعلم (تنوب) صلوة هذين الركعتين
 (عن ركعتي العجر عندهما) اى عبد ابي يوسف ومحمد (وهو) اى قولهما
 (احدى الرايتين عن ابي حنيفة) وهي طاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدى
 بمطلق نية الصلوة من غير احتياح الى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وروى
 الحسن عن ابي حنيفة انها لا تنوب بناء على ان السنة تحتاج الى النية او على الرواية

بالجملة كرها المرفياني عن أبي خيفة ان سنة الفجر واجة والاول هو الصحيح
 اي انها تنوب وان التعيين ليس بشرط (وذكري الدحية ولوصلى ركعتين
 على ظن انه) اي الشأن (لم يطلع الفجر وقد تبين) اي بعد ذلك (انه)
 اي الشأن كان قد (طلع) الفجر (فصد المتأخرين تحريه) تلك الركعتان (عن ركعتي
 الفجر) وهذا ايضا كما تقدم هو طاهر الرواية عن الكل خلافا لرواية الحسن
 وتقدم الوحيه (ولوشك) عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمرشكه
 (لا تحريه عن ركعتي الفجر بالاتفاق) وهو طاهر (واداطات الشمس حتى
 ارتفعت قدر رحين او قدر ربع تباح الصلوة) بمد ما كانت حراما عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المذکور في الاصل لما روى انه عليه السلام كان يصلي
 العيد حين ترتفع الشمس قدر ربع او رحين قال سبط بن الخوزي متفق عليه
 وقال ابو بكر محمد بن الفضل مادام الاسان يقدر على النظر الى قرص الشمس
 فهي في الطلوع لا تباح الصلوة فاذ اعجز عن النظر اليه تباح وقال الفقيه ابو
 حنيفة السكندر ذي يوضع طست في ارض مستوية فادامت الشمس تقع
 في محيطه فهي في الطلوع لا تحل الصلوة فاذا وقعت في وسطه فقد طلعت
 وتحل وكان علامة حوارم يقول يدلي ذقه على صدره ويطر فان لم ير القرص
 قدمت الصلوة وتباح وبعبكس عند الغروب وكل هذه الاقوال متقاربة وبكل
 منها يحصل ابصار الشمس واشراقها والقول الاخير ثقله البراري وهو
 ايسرها واصبها (ولو طاعت الشمس) وانضى (في حلال) اي في اثناء صلوة
 (الفجر تصد صلوة الفجر) لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل
 (ولو غمرت الشمس) وهو (في حلال) صلوة (العصر لا تصد) لعروض
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الاصول ان الوقت هو
 السبب لوجوب الصلوة ولا يمكن ان يكون كل سبب لانه يؤدي الى عدم جواز
 الاداء قل تمامه فيلزم ان لا تحوز الصلوة الا لعمدة وهو خلاف الشرع فلزم
 ان يكون حرمه هو السبب وح الجزء الاول هو الاولى لسقه فان اتصل به
 الشروع التام تقرر له السببية والانتقلت الى ما يليه ثم وثم فاي جزء اتصل به
 الشروع التام اي الذي لم يطرأ عليه الفساد تقرر له السببية هكذا الى آخر
 الوقت فان حرح الوقت ولم يصل يضاف الوجوب الى جميع الوقت لرواها للضرورة
 الى لاحها فيصير الى الجميع ولعدم اولويه بعض الاحزاء لانها كانت ما اتصل
 الشروع ولم يحصل الشروع شيء منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به

الشروع في المحركان كاملا بعروض النقصان وهو طولوع الشمس يقع المصاد
والجبر الذي اتصل به الشروع في العصر كان ناقصا لكونه وقت الاصفرار
والنصف للغروب وان كان كاملا ما شرع قبل ذلك او من اول الوقت بعروض
العروض لاقص فيه بل به يحرح وقت الكراهة الا انه قديقال فيجب انما لو شرع
فيها اول الوقت قبل الاصفرار ثم اصمرت وهو في خلاها ان تفسد عروض
النقصان على ما وحب بالسب الكامل والحوا ان الشرع لما جعل للمكلف شمل
كل الوقت بالعبادة وهو العزيمة فقد اعتمر في حقه ما لا يمكن ذلك الا به لكونه
من جملة احزاء الوقت بخلاف المحركان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل
ما ذكرتم تفقه عقلي لا يجوز ان يعارض به النقل وهو ما رواه الجماعة من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الصبح قبل
ان تطلع الشمس فقد ادركه المسح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد ادركه العصر قلنا قد عارضه حديث الهى عن اصولوة في هذه
الاولى فان العام عدنا كالحاصل ولا يرجح الحاصل عليه فرجنا الى ما ذكرناه
من المعنى قال الشيخ كمال الدين س الهمام وعلى هذا في عدم ما روى عن ابي يوسف
انه يمكك عن الافعال اى في اى ركن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم
صلوته لانه اذا كان طلوعها يوجب المصاد لا يعيد الامساك معه (الشرط
السادس انية) هى في الالة مطلق القصد وفى الشريعة قصد كون العمل
لما شرع له والعبادات اما شرع له والعبادات اما شرعت ليل رساء الله تعالى
ولا يكون ذلك الا باخلاصه له والنية في العبادات قصد كون العمل لله تعالى ليس
غير قال الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله محاسبين له الدين والآيات والا حاديت
في ذلك كثيرة جدا ادعاء هذا فنقول (المصلى اذا كان متملا) سواء كان
ذلك العمل سنة مؤكدة او غيرهما (يكفيه مطلق نية الصلوة) ولا يشترط
تعيين ذلك العمل بانه سنة الفعحر مثلا او تراويح او غير ذلك (و) ذكرنا في التراويح
اختلف (اى) خالف (بعض) المشايخ (المتقدمين) فابهم (ذوا الاصحاب)
اى فعل التراويح (لا يجوز نطاق النية) بل لابد من تعيينها والمدكور في فتاوى
قاصيحا ان الاختلاف في التراويح وفى السس فانه قل في فصل نية التراويح
وان نوى الصلوة او صلوة التطوع احتام المشايخ فيه حسب اختلافهم
فى سس المكتوبات قل بعضهم يجوز اداء السس بنية الصلوة ونية التطوع
وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة الصمة

للحروح عن المهددة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متاعه التي صلى الله عليه
 وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي خيفة في سنة المحر انها لا تؤدى
 بنية التطوع وانما تتأدى اذا نوى السنة او نوى الصلوة متاعا للتي صلى الله
 عليه وسلم وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بمن
 يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز انتهى فقد جعل الخلاف
 في السن وفي التراويح واحدا (وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السن تتأدى
 بمطلق الية) وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كالدين
 ان الهمام وتحقيق الوجه فيه ان معنى السنة كون النافلة مواظبا عليها
 من النبي صلى الله عليه وسلم بعد العريضة اللينة وقبلها فاذا اوقع
 المصل الساقطة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل النفل المسمى سنة
 والحاصل ان من السنة تحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه
 السلام وهو انما كان يفعل على ما سمعت فانه عليه السلام لم يكن ينوى السنة
 بل الصلوة لله تعالى فلم ار وصف السنة ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية
 من فعله المخصوص لانه وصف يتوقف حصوله على بنية انتهى وهذا
 في السنة الثالثة بعمله وكذا في السنة الثانية بقوله كقوله عليه السلام مامن عبد
 مسلم يصلي لله تعالى في كل يوم ثنتي عشرة ركعة من غير العريضة الا بنى الله له
 بيتا في الجنة ونحوه من الاحاديث فانه رتب الوعد على مطلق فعل الصلوة
 وعلى هذا التراويح فانها اما ثالثة بعمله عليه السلام حيث فعلها وبين المدر
 في تركها او قوله من قام رمضان ايمانا واحتسابا عمره ما تقدم من دبه اذ قيام
 رمضان حاصل بمطلق الصلوة في لياليه ولا يمكن ان تكون الصلوة
 في لياليه ليست قياما له الا ان تتبين لشيء آخر من فرص او اوجاب اداء او قضاء
 ثم قال المصنوع لقاضي حان والمتقدمين (والاصح انه) اي التراويح
 (لا يجوز بمطلق الية) ونحن قد بينا الدليل من الطرفين (والاحتياط في) بنية
 (التراويح ان يسوى التراويح) نفسها (او يسوى) سنة الوقت) فانها هي السنة في ذلك
 الوقت (او) يسوى (قيام الليل) ليكون حارحا من الخلاف هكذا قالوا ولا شك
 ان قيام الليل اعم من التراويح فتأديتها بنية كتأديتها بنية مطلق الصلوة فان
 مطلقها في الليل ليس اقيام الليل فكونه يحرجه من الخلاف بنية ولا يحرجه
 بنية مطلق الصلوة لا يحاوي عن تحكم (و) الاحتياط للخروج من الخلاف

(في السنة ان يسوى السنة) ههنا او يسوى الصلوة متبعة للشي عليه السلام
 (ولو نوى) في صلوة الوتر (او) في صلوة (الجمعة أو) في صلوة (العيد)
 فانه (يسوى) صلوة (الوتر) ويعنيها (و) كذا ينوى صلوة (الجمعة و صلوة العيد)
 اى يشترط فيها التعيين ولا يكتفى مطلقا بنية الصلوة وكذا جميع الرائض والواجبات
 من المندور وقضاء ما لم بالنسوع لان مطلق الصلوة يحتل العمل وغيره والفعل
 مشروع في الاوقات التي يصح فيها غيره فلا بد من صرفه عن الفعل الى غيره
 وذلك الغير متعدد مشوع فلا يتعين البعض ولا يتيقن بمرأ الدمة منه الا بالتعيين
 القاطع لاحتمال ما عدا (وفي صلوة الحارة يسوى الصلوة لله تعالى والدعاء
 للميت) اد بهذا تتميز عن غيرها من الصلوات (والمفترض للمرد لا يكتفى بنية)
 مطلق (العرس) لانه يشمل ارادا كثيرة متفقة ومختلفة فلا يجوز (ما لم يقل)
 في بية (الظهر او العصر) مثلا ليميز ما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين
 المفرد وغيره من الامام والمقتدى والقيد اتفاق (فان نوى فرض الوقت
 ولم يعين) انه طهر او غيره ولم يكتفى الوقت (قد حرج اجزاء) ذلك ولو كان عليه
 فائنة لان العائنة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية (الا في الجمعة) فانه لو نوى فرض
 الوقت لا تصح الجمعة لان فرض الوقت عدا لغير الجمعة وان كان قد امر بالجمعة
 لاسقاط الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تهوته بالجمعة صح عدا حلالا لغير
 والاثمة الثلاثة وان حرم عليه الاقتصار عليها على ما ذكره ان شاء الله تعالى
 وفي فتاوى قاضي خان لو كان عنده فرض الوقت اجمعة حار وذلك تعيينها
 حينئذ نظرا الى اعتقاده (ولا يشترط بية اعداد الركعات) احكاما لعدم احتياج
 اليها لكون العدد متعينا بتعيين الصلوة (ولو نوى العرس والتطوع) معا
 (حاز) ما صلاه بتلك الية (عن العرس عند أبي يوسف) لقوة الفرض
 فلا يراحمه الضعيف (حلالا لمحمد) حيث لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن
 التطوع بل تطول نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلوة الواحدة لا يمكن
 ان تنصف بانوصيين لتأنيدهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل اصل الصلوة
 (ولو افتتح المكتوبة) اى نواها (ثم طى انها تطوع فعلى على بية التطوع)
 مصمما (حتى فرغ) من صلاته (فهي) اى صلاته (هي تلك المكتوبة) التي
 شرع ناولها وهذا بناء على ان الية انما تشترط في الاستداء لافي البقاء استصحابا
 للزوم الخرج في ذلك وهو منق (ولو ذكر يسوى التطوع ثم ذكر يسوى العرس
 يصير شارعا في العرس) وتبطل نية التطوع لان الية من الافعال يصح تبديلها

اذا قارنتها كما يصح تبديلها في التروك محردة وحاصله صحتها اذا قارنت الموى
 قعلا لو تركا سواء تقدمها بمائل او مغاير او لم يتقدمها شئ فتسح المغاير وتقرر
 المائل وهي هذا اصل ينق عليه جميع المروع المتعلقة بالنية فاعلمه (ولو صلى
 ركعة من الظهر ثم افتح) ناويا (المصر او التطوع تنكيره) متعلقا بفتح (فقد
 نقص الظهر وصح شروعه فيما كبر) ناويا له من العصر او التطوع بناء على الاصل
 المذكور (وكذا اذا شرع في المكتوبة) اي مكتوبة كانت (ثم كبر ينوي
 الشروع في النافلة) اي نافلة كانت يصير ناقصا للمكتوبة ويصح شروعه
 في النافلة الاصل المذكور وهذا من ذكر العام بعد الخاص (او كان) من شرع
 في المكتوبة منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالامام) فانه (يصير شارعا فيما كبر)
 ناويا له من الصلوة بالاقتداء رافعا لما كان فيه من الصلوة بمجرد ما ذكرنا
 من الاصل وذلك لان الصلوة بالاقتداء غيرها مع الانفراد حكما لما فيها
 من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة (وان صلى ركعة من الظهر
 ثم كبر ينوي الظهر فهي) لما ذكرنا لانه نوى عين ما هو فيه فيكون مقرراله
 وهذا نوى بقله اما اذا قال ملساه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة
 كذا في الخلاصة (ويجزي) اي يكفي (بتلك الركعة) لعدم بطلانها
 ويكمل عاينها باقي الظهر (حتى انه لو كان قريبا وصلى ارضا) اخرى (بعد ذلك)
 التكبير (على طس ان) الركعة (الاولى قد انتقصت ولم يقعد على رأس) الركعة (الرابعة)
 من صلاته التي هي ثالثة بعد التكبير (فسدت) صلاته لتركه فرضا وهو القعدة
 الاخيرة بحيث لا يمكنه تداركه بسجوده للركعة الخامسة ولكن فسدت فرصة
 الصلوة وتحولت هلا عند ابي خزيمة وابي يوسف واصابها عند محمد وابي
 ان يصم ركعة اخرى يصير متقلا بسبب عدها وركعتين عنده (ولو نوى
 مكتوبتين) مما احدها دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها فان نوى
 في وقت الظهر طهر هذا اليوم وعصره معا (فهى) اي النية (التي) اي
 للمكتوبة التي (دخل وقتها) كالظهر في الصورة المذكورة لارالتى لم يدخل وقتها
 لاتزاحها (ولو نوى فائتين) معا (فهى) اي النية (للاولى منهما) لترجحها
 السابق وان لم يكن صاحب ترتيب (ولو نوى فائنة ووقية) مما بان فاته الظهر
 سوى في وقت العصر الطهر والعصر معا (فهى) اي الدية (للفائنة) اذا كان
 في الوقت سعة كما ذكره في خلاصة عن المشتق وذكر في الجامع الكبير انه
 لا يصير شارعا في واحدة منهما والمص احتار ما في المشتق ولذا قال (الا ان

تكون في أحروقت الوقتية (فتح تكون الية للوقتية لترجها وكل هذا يشترط
 كون المصلي صاحب ترتيب فعلي هدا يمكن ان يحمل ما في الجامع الكبير على ما
 اذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل انما يتأتى فيما اذا كان في الوقت سعة
 فانه حينئذ لا ترجيح للعائنة على الوقتية لعدم الترتيب فتعارضنا بطلان اما اذا
 ساق الوقت فان الوقتية مرجحة مع ان حواب الجامع مطلق والمسئلة
 السابقة وهي ما ادانوى فالتنين تؤيد ما في المتن حيث لم يدكروا فيها
 خلاه ان الية للاولى فلذا اختاره المص (ولا يحتاج الامام) في صحة الاقتداء به
 (الى نية الامامة) حتى لو شرع على نية الافراد فاقضى به يجوز (الا في حق)
 حوار اقتداء (النساء) به فان اقتدائهن به لا يحوز ما لم يكون اماما لهم اولى
 تبعه عموما وعد زهر لا يشترط نية امامته لصحة اقتدائهن قياسا على الرجال
 ولما الفرق بان المرأة يحتدل ان يوجد منها فساد صلوته الامام بسبب المخاذة وهو
 صرر عليه ولا يلزمه بدون الترامه بخلاف الرجل (واما المقتدى في نوى الاقتداء)
 ايضا (ولا يكره) في صحة الاقتداء (بنية العرس والتعين) اي تعيين الفرض
 ليجتاز في صحته الى يتبين نية الصلوة مطلقا ان تطوعا ومعينة ان غيره ونية
 المتابعة للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلوته الامام فساد صلوته المقتدى
 فلا بد من الترامه وهو بالنية (وان نوى الاقتداء بالامام ولم يبين الصلوة يحجزه
 ذلك) العمل وهونية الاقتداء عن تعيين الصلوة وفي فتاوى قاضي خان لا يحوز
 لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقت بعضهم يحوز انتهى
 فظهر ان ما اختاره المص قول بعضهم وعده الخوازمي مختارا (و) كما احكم
 (اذا قل تويت ان اصلي مع الامام) قال بعضهم يجوز واختاره المص ولكن
 اختار عدم الحوار مذكر قاضي خان من الدليل (وان نوى) ان يعلى (صلوته
 الامام ولم يوافق الاقتداء بالبحرية) لشرطه نية الاقتداء في صحته ومهم من قال
 اذا استطر تكبير الامام ثم كر بدمه يصح شروعه في صلوته الامام كذا في الفتاوى
 يعنى لو وجد منه الانتظار فقط من غير ان تحصره نية الاقتداء عندا كبير يصح
 الاقتداء ويقوم الانتظار مقام النية وهو حسي (وان نوى اشروع في صلوته الامام
 فقد احتلف المشايخ فيه) قال بعضهم لا يحجزه ذلك في صحة الاقتداء (والاصح
 انه يحجزه) قال قاضي خان لانه لما نوى الشروع في صلوته الامام صار كانه فرض
 الامام مقتديا به وفي الخلاصة قال الامام خواهر زاده عن استاذة اذا اراد
 المقتدى ان يسهل الامر على نفسه يقول شرعت في صلوته الامام قال صاحب

الخلاصة واستادنا طهير الدين يقول يا أي أن يريد على هذا ويقول واقتديت به
 انتهى فاقاله شيخ الاسلام هو المختار قاضي حان وغيره كما تقدم وما قاله طهير
 الدين احتياط للحروح عن خلاف ذلك النص ولو نوى صلوة الامام والاقتداء به
 وهو لا يعلم الامام في اي صلوة هو في الظهر ام الجمعة اجزأ ايتهما كانت قال
 قاضي حان لانه نوى الدخول في صلوة الامام مقتدياً به فيصير شارعاً في صلوته
 ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلاته لكن نوى الطهر طاماً ايها صلوة الامام
 فادا الامام في الجمعة او بالعكس لا تحوز لان اختلاف العرصين يمنع الاقتداء
 (وان نوى) ان يصلي صلوة (الجمعة ولم يوافق الاقتداء) بالامام (حار عبد البص)
 وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فينتهي مسترمة للاقتداء (وان نوى
 الاقتداء بالامام) لكن (لم يحظر سأل من هو) اريد ام عمرو (صح) الاقتداء
 للاطلاق وعدم التقييد (و) كذا (ان نوى الاقتداء بالامام وهو يطمأنه) اي
 الامام (ريد فادا هو عمرو صح) الاقتداء ايضاً اذ ليس في نيته تقييد واعما هو
 في طئه ولا عبرة به مع حقيقة الاطلاق اللهم (الادائيد) بيته (وقال اقتديت
 يزيد او نوى الاقتداء بريد فادا هو عمرو) فانه حينئذ لا يصح اقتداؤه لكون بيته
 مقيدة بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم يكن مقتدياً من هو منتصف بالامامة
 والحاصل ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات فاما عند تعيينها فلا حتى
 لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر حار سواء كان يرى
 شخص الامام اولاً لان الاشارة قيد تعريف الذات والموصول يدل على الصفة
 (والاصل ان يوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكر ليصير مقتدياً بمصل
 كذا ذكره في المحيط) وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولهما لاعلى قول ان حنيفة
 لان الافضل عنده مقارنة تكبير المقتدي لتكبير الامام ولا شك ان مقارنة الية
 التكبير هو الافضل فيلزم على قوله افضلية مقارنة النية لتكبير الامام (ولو نوى
 الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة حار) عند اكثر المشايخ وان لم تحصره
 الية عند الشروع على ماسياتي فيمن نوى عد الوضوء انه يصلي العصر مثلاً
 ولم يشتمل بغير عمل الصلوة (ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكر على طين
 انه) اي الامام (قد شرع) قبل شروعه (وهو) اي والحال ان الامام (لم يسرع
 بعد) اختلفوا فيه قل بعضهم (لم يحضر شروعه) في صلوة الامام لانه قصد الشروع
 في الحال في صلوة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصورة ان الامام لم
 يشرع حيث يصير شارعاً عند شروع الامام اذا شرع لانه لم يقصد الشروع في صلاة
 الامام بل في حال قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاضي حان (ومن صلى

سنتين ولم يعرف الثالثة من العريضة) وإنما يفعل كما يصعبه الناس فإنه يسطر الى ظنه
(ان طن ان الكل) اى كل شئ يصلحه (فريضة حاز) فعله وسقط عنه الفرض
لحصول شرائطه كلها (وان لم يعلم) ان فيها فريضة او علم ان منها فريضة
ومهاسنة ولم يميز ولم ينو العريضة (لا يحوز) وعليه قضاء صلوات تلك السنين
الا ما اقتدى به ناويا صلوة الامام ثم فيما اذا طن ان الكل فريضة لو اقتدى به
احد ان اقتدى به في صلوة ليس قبلها سنة مثلها كالمرتب صحت صلوة المقتدى ايضا
وان في صلوة قبلها سنة مثلها كالظهر والمحر لا تصح صلوة المقتدى قال الامام
قد سقط فرضه بمصلي اولاما هو سنة وهو يظنه فرضا فما يصليه بعد ذلك يقع
فلا فيكون اقتداء المترض بالتسليم (وان كان الرجل شاكا في قضاء) وقت (الظهر)
مثلا (فتوى طهر الوقت) فاما الوقت كان قد حرج بحوز (الطهر) بناء على ان
فعل (القضاء بنية الاداء) فعل (الاداء بنية القضاء) كما اذا قال وهو في الوقت نويت
ان اقضى طهر اليوم) يجوز وهذا هو المختار كما ذكره (المحيط) اما حواز القضاء
بنية الاداء وعكسه فجميع عليه عندنا واما بنية طهر الوقت بعد خروج الوقت
فالصحيح انها لا تحوز وليس من القضاء بنية الاداء قال الشيخ كمال الدين بن
الهام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلا اى اذا قرن باليوم وان حرج الوقت لان
غايتة انه قضاء بنية الاداء وبالوقت اى اذا قرن الظهر بالوقت وان لم يكن خرج الوقت
وان خرج وسببه لا يجزئه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضى حان والخلاصة
وغيرها ولو نوى طهر الوقت او عصر الوقت يحوز هذا اذا كان يصلى في الوقت
فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فهو الطهر لا يجوز وذلك لانه
لا يتمين بصم الوقت حينئذ وانما يتمين بصم اليوم لانه لا يحرج عن كونه طهر
اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه طهر الوقت بخروجه لصحة تسميته طهر
اليوم لا طهر الوقت لان الوقت ليس له اذا الام للمهد لالجنس فلا يضاف اليه فعلم
من هذا ان ما اختاره (المحيط) على ما ذكره المص غير المختار (ولو نوى فرض اليوم
يحوز ملاحاق وان لم يعلم بخروج الوقت) هكذا في نسخ المتن وهو ايضا سهو لان
فرض اليوم بعد خروج الوقت محتمل لموقفية والمباشرة فم يحصل به تعيين
والصواب لو نوى طهر اليوم فانه هو الذى يحوز ملاحاق لقطع احتمال العبر
بالكلية (ومن صلى الظهر) اى الظهر اليوم الذى هو فيه (ونوى ان هذا من طهر
يوم الثلاثاء) اى ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الطهر منه فتيقن (ان ذلك)
الظهر (من يوم الاربعاء) اى تيقن ان ذلك اليوم يوم الاربعاء وان الطهر منه (جاز)

طهره والعاط) انما هو (في تعيين الوقت) وذلك (لإيصال) اذا حصل تعيين وقت
 المرض بان لم يكن عليه غيره من نوعه اما اذا كان عليه طهران مثلا وبوى الطهر
 ولم يعين احد هما به طهر اى يوم فانه لا يجوز (ولو شرع في صلاة ما) اى صلاة
 من الصلوات هي عليه (يطلى بها سقاية) اى من صلوات يوم السبت (فاذا هي)
 اى طهران تلك الصلاة التي شرع فيها انما هي (احدية) اى من صلوات يوم
 الاحد فان كان عليه طهر مثلا فطهر يوم السبت فصلاه بتلك الية فطهرانه
 لم يكن عليه الا طهر يوم الاحد (لا تصح) تلك الصلاة ولا تجزئه عن طهر يوم الاحد
 الا هي عليه لانه صلاها قبل وقتها ميتة حيث نواها اى بوى اصابها الى يوم قبل
 وجوبها والصلاة قبل وقتها لا تجوز (ولو كان ما عكس فان (شرع في صلاة) عليه
 (على طى) انها احدية فاذا هي سبئية تصح) ونسقط عنه لانه اصابها الى وقت بعد
 وقت وجوبها والصلاة بعد وقتها حائرة (والمستحب في الية ان يسوى) ويقصد
 (بالقلب وبتكلم باللسان) فان يقول اصلى صاوة كذا قال في الهداية ويحس
 ذلك اى التكلم باللسان وذلك لاجتماع عربيته يعنى ان الالسان قد يعلى عليه تفرق
 الحاطر فاداد كر لسانه كان عوناً على تجميعه قال الشيخ كمال الدين بن انهمام وقد
 يعهم من قول المنص لاجتماع عربيته انه لا يحسن امير هذا القصد قال ثم رايته
 في التجنيس قال والنية بالقلب لانه عمل والتكلم لا معتبره ومن اختاره اختاره لتجتمع عربيته
 ونقل اس الهمام عن بعض الحفاظ انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بضيق صحيح ولا صيغ انه كان يقول عند الافتتاح اصلى كذا ولا عن احد
 من الصحابة والتابعين بل المقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة
 كرو هذه بدعة انتهى لكن عدم الثقل وكونه بدعة لا يبا في كونه حسا لقصد
 اجتماع العزيمة على ما اشار اليه في الهداية وصرح به في التجنيس (وهذا
 هو المختار و) ذلك لاختلاف الرمان وكثرة الشواغل على القلوب في ما
 بعد زمن الصحابة والتابعين حتى ذكر نعم الدين الزهدي في القية
 وفي شرح القدوري من عجز عن احصاء القلب في الية بكيفية الالسان لان التكليف
 بقدر الوسع لا يكاف الله نفسا الا وسعها (ولو نوى بالقلب ولم يتكلم) باللسان
 (حار) فلا حلاى بين الائمة لان الية عمل القلب لا عمل الالسان واستجاب صم
 ايهما ذكره في الكفاية من شرح الطحاوى الاصل ان يشعل قلبه باية ولسانه
 بالذكر يعنى التذكير ويده بالرفع انتهى وانما كان هذا الاصل لانه سيرة السلف
 على ما مر من قول بعض الحفاظ ولانه مشق وافصل الاعمال احزها اى اشقها

فالخاصل ان حضور الية بالقلب من غير احتياح الى اللسان اصل واحسن
 وحضورها بالتكلم باللسان اذا تعسر بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير
 حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها (والاحوط)
 في الية من حيث الزمان (ان يسوى) حال كونه (مقارنا للتكبير ومحالطاه)
 اى ان تكون الية موحدة زمن التكبير (كما هو مذهب الشافعى) فان وجود الية
 زمن التكبير شرط عده وانما كان هذا هو الاحوط عندنا للحروح من الخلاف
 ولانه اشق فيكون اصل (ود كر) اللطى (فى الاجاس ان من خرج من منزله
 يريد العرس بالحاجة فلما انتهى الى الامام (كر) ولم تحضره الية فى تلك الساعة
 (ان كان بحال لوقبله اى صلوة فصلى امكنه ان يجب من غير تأمل تحور
 صلواته والافلا) اى وان لم يكن شاك يمكنه ان يجب من غير تأمل لا تحور صلاته
 وهذا هو المروى عن محمد بن سلمة وفى الفتاوى عن محمد بن عماره لو نوى عند الوضوء
 انه يصلى لظهر او العصر مع الامام ولم يشتغل بعد الية بما ليس من جنس
 الصلوة يعنى سوى المنى الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره الية حازت
 صلواته تلك الية وهكذا روى عن ابى حنيفة وابى يوسف فالخاصل حواز
 الصلوة عندنا بنية متقدمة اذا لم يحصل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلوة
 قال فى التحنيس لان الية المتقدمة تبقى الى وقت الشروع حكما كما فى الصوم
 اذا لم يبدلها بعمرها انتهى (وان تأخرت الية ونوى بعد التكبير لا تصح)
 الصلوة تلك الية المتأخرة فى طاهر الرواية حلافا لا كرخى واحتفلوا على قوله
 انه الى متى يجوز التأخير قيل الى التثاء وقيل الى التعود وقيل الى الركوع وقيل
 الى الرفع منه قال فى الكافى وجه الطاهر ان الصلوة عبادة لا تتحرى ومالم
 يسومها لم يقع عبادة وفى الصوم حوز للحرع لانه لا يتمك من وصل الية به
 الا بالنهر الكثير ولا حرع فى الصلوة انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح قياس
 الصلوة على الصوم فى استيعاء الية المتقدمة لان الاصل مقارنة الية للعبادة
 والتحام فى الصوم للحرع ولا حرع فى الصلوة فكان ينبى ان لا تحوز بالمتقدمة
 والمروى حوازاها بها ويمكن لمن يحاب ان الية قد قارنت العبادة من وجه حيث
 قارنت شرطها ولم يحصل بينها وبين العبادة فاصل غير ماهو موصل اليها
 كالشئ على انه ليس ينافى للصلوة مطلقا لجوازه عند الضرورة كما فى سبق الحدث
 والاتصال من وجه مع عدم تحلل الماء كفى بية الركوة عند عزل مقدار
 الواجب ولم تقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز لتقديمه فيه مع الماء

من الأكل والشرب والجماع ولا كذلك الصلوة والله سبحانه أعلم (وأما فرائض
الصلوة) أى أركانها التى توجد ماهيتها بمجموعها (فهنا) فرائض (منهاست)
فرائض (على الوفاق) بين أئمتنا (ومهما ثنتان) فريضةان لكن (على الخلاف)
بينهم (وهى) أى الفرائض الست المتفق عليها (تكبيرة الافتتاح) وهى وإن
عدت مع الأركان فى جميع الكتب فإنما ذلك لشدة اتصالها بها لا لانها ركن
بل هى شرط باجماع أئمتنا خلافا للثنية استدلوا بأنه ذكر مفروض القيام فكان
ركنا كالقراءة ولذا شرطها ما شرط لسائر الأركان من ستر العورة واستقبال
القبة والطهارة ولما قوله تعالى وذكرا اسم ربه فعلى عطف وهو للمعايرة
فإن قيل هو عطف الكل على الجزء فيحوز كما فى عطف العام على الخاص قلنا
جوازه ما يكون لكسبة نالعية وهى متقدمة هنا فلزم أن لا يكون منه فكان للمعايرة
التي هى الأصل فى العطف وأما اشتراط ما يشترط لسائر الأركان فلشدة اتصالها
بالأركان كما مر لآلاتها حتى لو كان حاملا لنحاسة عند استدعاء التكبير أو مكشوف
العورة أو منحرفا أو قبل دخول الوقت فالعاهة واستعمل يسيرا واستقل ودخل الوقت
مع انتهائه حاز وصح شروعه ذكره ابن الهمام فى شرح الهداية وذكر
فى الكافي أنها عند بعض أصحابنا ركن قال وهو طاهر كلام الطحاوى
فيجب على قول هؤلاء أن لا تصح هذه المروء انتهى والمعتبر من المذهب أنها
شرط كما ذكرنا وسنوا على الخلاف جواز العمل بتحريمه الفرض أو العمل قال
الشيخ كالدين بن الهمام ومقتضى كون هذا ثمرة الخلاف فى كونها شرطا أن يجوز
أيضا ساء المرمى على الفرض وعلى النقل وقد روى إحازة ذلك عن أبى اليسر
والجمهور على منعه ومع الملازمة بين كونها شرطا وحواز ما ذكر أصله الية
شرط ولا تحوز صلاتان مية نعم بقى أن يقال أن شرطت لكل صلوة يعنى كالية
لا تصح إساءة العمل على الفرض والأى وأن لم تشترط لكل صلوة كالوضوء صح بناء
المرس على المرمى وعلى العمل ولا جواب بالاحتياز الأول ومحة العمل تبعاً
استحقاقه قوله ما اختيار الأول أى الشق الأول من التردد وهو الاشتراط لكل صلوة كالية
وقد علم بما ذكرنا دليل كون التحريمه فرصا (و) الفرائض الباقية من الست (هى القيام
وقرآنه والركوع والسجود والقعدة الأخيرة مقدار) قراءة (التشهد) لقوله تعالى
وقوموا له قانتين وقرأوا ما ينسى من القرآن واركعوا واسجدوا لها أو امر ومقتضاها
الافتراس وأما القعدة الأخيرة فالانصاة محملة بينها إلى صلى الله عليه وسلم
بعمله وقوله وهو يفعلها قط بدون القعدة الأخيرة والمواطة من دون ترك مرة

دليل الوحوب فاذا وقت بنا للعرض المحمل كان متعلقها فرضا بالضرورة ولو لم
 يعم الدليل في غيرها من الافعال على عدم الافتراض لكان فرضا ولو لم يلزم تقييد
 مطلق الكتاب بخبر الفاتحة والطمانية وهو نسخ للقطعي الظني لكانا فرضين
 ولو لواه عليه السلام لم يعد الى القعدة الاولى لما تركها ساهيا ثم تدكر لكانت فرضا
 فقد علمت ان بعض الصلوة عرف تلك النصوص ولا حال فيها واه لا ينشئ الاحال
 من وجه آخر وهو كيفية ترتيبها وهل هي ماد كفي النصوص فقط او مع امور اخرى علم
 بما ذكرنا ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لان قصيته
 كقصية القعدة الاخيرة (اما الخروج من الصلوة يصنع) اي بالفعل الناشئ
 من المصلي (فعرض عدائي حيفة خالها) اعلم ان كون الخروج يصنع فرضا
 لم يرو عن ابي حنيفة واما الزمخشري فذهب الى استدلاله من حواه والمسئلة
 الاثني عشرية وهي الفساد رؤية المنيمن الماء بعد القعود قدر التشهد على ما يحكي
 تفصيله فقالوا اما فسدت الصلوة عنده في هذه المسئلة لان الخروج من الصلاة بعمل
 المصلي فرض عنده واستدلوا به على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض آخر الا به وما لا
 يتوصل الى العرض الا به يكون فرضا لان الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على
 اختياره لا ببل اختياره قال الشيخ كالدين وقد يقال اقتضاء الحكم بناء على الاختيار
 انما هو في المقاصد لا الوسائل ولذا لو حمل معنى عليه الى المسجد فافاق فتوصافيه
 احراء عن السعي ولو لم يحمل وجب عليه السعي فكذا اذا تحقق القاطع في هذه
 الحالة فلا اختيار حصل المقصود من القدرة على صلوة اخرى ولو لم يتحقق وجب
 عليه فعل هو قرينة قاطع فلو فعل مختارا قاطعا محرما اثم لحالمة الواجب ثم نقل عن
 الكرخي انه قال لا خلاف بينهم في ان الخروج بعمله ليس به فرض ولم يرو عن ابي حنيفة
 بل هو حمل من ابي سعيد يعني البردعي لما رأى خلافا في المسائل المذكورة وهو غلط لانه
 لو كان فرضا لاختص بفعل هو قرينة انتهى وسند كرقية هذا البحث عند تلك
 المسائل ان شاء الله تعالى (وتعديل الاركان) وهو الطمانية وزوال الاصطراب
 عن جميع الاعضاء واقفه قدر تسبيحة فرض عند ابي يوسف والائمة الثلاثة (لحديث
 ابن مسعود) المروي في السنن الاربعة (انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تحزني صلوة لا يقيم الرجل فيها طهره في الركوع والسجود) قال الترمذي
 حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن وغيره صلبه مكان طهره وهو من باب الرواية
 بالمعنى والحوار مامر انه خبر واحد طي لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب
 القطعي به لانها نسخ فان المفهوم من الكتاب اقتراض ما يسمى ركوعا وهو مطلق

الاحياء وما يسمى سجودا وهو وضع الجبهة على الارض وان ذلك محزى فلو قلنا
 بان التعديل قرص لكان ذلك غير محزى فيكون لسحا وكذا الكلام في حديث
 الاعرابي الذي رده الى صلى الله عليه وسلم ثلث مرات بقوله ارجع فصل فانك
 لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خروا واحدا يصلح باسحاط القطعي فيحمل جميع
 ذلك على الوحوب فالمراد لا تحزى اى اجراء كاملا ولم تصل اى صلوة كاملة وتركه
 حتى اتىها يؤيد ذلك ادلوكات انطماسية مرصا لمسدت بتركها في اول ركوع
 وسجود ويكون فعله بعد ذلك عينا وهو عليه السلام لا يقر احدا على فعل
 هو عت بل قصد عليه السلام ان يعلمه اكمال الصلوة على اكل وحه ولداءه
 في رواية ابي داود عن ابي هريرة والترمذي عن رافع لهذا الحديث فاذا
 فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وان استقصت منه شيئا استقصت من صلاتك قال
 الترمذي حديث حسن فاه عليه السلام سماها صلوة ناقصة والباطلة لا تسمى
 صلوة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعدها التعديل واجب وسيأتي
 الكلام عليه ان شاء الله تعالى ولما ذكر العرائض احوالا شرع في تفصيلها فبدأ
 مرتبا فقال (ولادحول في الصلوة الاستكيرة الافتاح) لاحصاء الامة على ذلك
 في كل زمان فاتهم قد اجمعوا على ان لادحول في الصلوة الاستكيرة الافتاح (وهي
 قوله) اى قول العبد (الله اكبر) ولا خلاف فيه (والله الاكبر) وحالف فيه مالك
 واحمد (والله الاكبر والله اكبر) وحالف فيهما الشافعي ايضا ثم قال ابو يوسف
 ان كان يحس التكبير لا يجوز فيه هذه الاربعة من الالفاظ لملك واحد القلب
 المتوارث من لدن الى صلى الله عليه وسلم وهي قضية متافاة من الشرع فتنبى
 فيها الى ما انتهانا اليه الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول اكبر ابلغ في النشاء
 لان تعريض الحربة يقتضي حصره في المتبدأ فكان مشتملا على المنقول وريادة
 فيا حق به دلالة ولا يابى يوسف ان النص ورد بامط التكبير قال الله تعالى وركع فركع وقال
 صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
 رواه ابو داود وحسنه النووي في احكامه وفي العبادات البدئية اما يعتبر المتخصص
 ولا يشتمل بالتحليل ولذا لم يمتهم الحد والنقص مقام الجهة في السجود والادان
 لا يتأدى بعزل التكبير فتحريم الصلوة اولى واتما حاز الكبر لان اصله وفيلا
 في صفاته تعالى سواء اد لا يراد ما كبر اثبات الريادة في صفته تعالى بعد المشاركة
 لانه لا يشارك احد في اصل الكبرياء فكان اصل معنى فعل (و) قال ابو حنيفة
 ومحمد (ان قال بدلا عن التكبير الله اهل او اعظم او الرحمن اكر او لا اله الا الله او تبارك الله

او غيره) اى غير المذكور (من اسماء الله تعالى) وصفاته التى لا يشارك فيها
 كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الحيات والقادر على كل
 شئ والرحيم لعباده (احرأء ذلك عن التكبير) وذلك لان التكبير المذكور
 فى قوله تعالى وربك فكر وقوله عليه الصلوة والسلام وتحريمها التكبير وحيثما
 ذكر من الصوص معناه التعظيم وكان المطلوب بالص التعظيم ويؤيده قوله
 تعالى وذكر اسم ربه فصلى وهو اعم من لفظة الله اكبر وغيره ولا اجمال فيه
 فالثبات بالعمل المتوارث حينئذ يهدى الوحوب لا العرضية وه نقول حتى يكره
 لمن يحسنه تركه قلنا فى القرآن مع الصائحة وفى الركوع والسجود مع التعديل
 والمقصود من الادان الاعلام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس لا يعرفون انه
 ادان كذا فى الكافى ثم يشترط ان يكون الدكر كلاما تاما (عند محمد) كالا مثله
 المذكورة (و) عند (ابي حنيفة) يكفى الاسم المفرد لاطلاق قوله تعالى ودكر اسم ربك
 كذا فى الكفاية (ولو اتضح) الصلوة (باللهم) اى قوله اللهم من غير زيادة
 (اوقال يا الله يصح) افتتاحه لان المقصود بتدأته سبحانه تعالى التعظيم لانه
 تصرع محض من العبد غير مشوب بحاجته وخالف الكوفيون فى اللهم لان معناه
 عندهم يا الله آنا بخير فكان سؤال مثل اللهم اعمرنى والصحيح مذهب الصريين
 ان معناه يا الله فقط ليس غير والميم المشددة عوض عن حرف الداء فكان مثل يا الله
 (ولو قال) بدل التكبير (اللهم اعمرنى او اللهم ارزقنى او قال استعمر الله او اعوذ بالله
 او لاحول ولا قوة الا بالله او ماشاء الله لا يصح) شروعه فى الصلوة لان المقصود
 بهذه الادكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من السؤال تصرىحا او تعريضا
 وهو غير الدكر قال عليه السلام فيما يؤثر عن ربه عز وجل من شعله دكرى
 عن مسلقى اعطيته افضل ما اعطى السائلين وكذا لو قال سم الله لا يصح شروعه
 وكذا لو دكر اسمها بوصفه غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوى به دأته
 تعالى خاصة وفى الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه
 تعالى كذا ذكره الكرخى وافق به المرعيتان انتهى (ولو قال الله) من غير زيادة
 شئ (يصير شارعا عند ابي حنيفة) فقط فى رواية الحسن عنه (وفى طاهر
 الرواية لا يصير شارعا) ذكره فى الخلاصة عن التجريد ودكر فيه خلاف محمد
 قال وفى نسخة الامام خواهر زاده يصير شارعا بدكر الله فحسب وفى الكافى
 وان قال الله صار شارعا عندهما لانه تعظيم حالص انتهى (وان قال الله ا كبار)
 بادخال الف بين الباء والراء (لا يصير شارعا وان قال) ذلك (فى حلال الصلوة

تسجد صلوة) قيل (لانه اسم) من اسماء (الشيطان) وقيل لانه جمع كبر بالتحريك وهو
الطبل وقيل يصير شارعا ولا تسجد صلاته لانه اشباع والاول اصح (ولو قال الله
اكر بالکاف) اى الرخوة كما تنطق بها البدوى (اختلف فيه البصريون
والكوفيون والاصح انه يصير به شارعا) اعلم ان المد كور في المحيط هكذا ولو قال الله
اكر بالکاف اى الرخوة يصير شارعا لان العرب تبدل الكاف بالكاف ولو قال اللهم
فقد اختلف اهل الحوا قال البصريون يصير شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا
والاول اصح انتهى وقد تقدم مع دليله فعلى هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط
وشاعبه السج واصله ولو قال الله اكر بالکاف يصير شارعا ولو قال اللهم
اختلف فيه البصريون والكوفيون والافهم لم يخلصوا في الكاف والكاف
لان ذلك شئ لم يذكره احد من اهل اللغة ولا من اهل اللغة والحوا فكان سهوا
والله سبحانه اعلم (ولو ادخل المد في الف) لكمة (الله كآ) يدخل (في قوله تعالى
الله ادر لكم) وشبه (تسجد) صلوته ان حصل في انائها (عند اكثر المشايخ
ولا يصير شارعا في ابتدائها ويكره لو تعمد لانه استهمام ومقتضاء الشك
في كبريائه تعالى) وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما (اى بين المد وعدمه
(لا تسجد) صلوته والاستهمام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول اصح لان مثل
هذا الجهل لا يصلح عذرا والاسنان لا يصلح ان يقرر حسه وان قرر غيره لرم
المعاد ايضا لانه خطاب وعلى هذا لو مد همزة اكر الاصح انها تسجد ايضا
واشباع حركة الهاء خطأ من حيث اللغة ولا تسجد وكذا تسكينها وامامه اللام
فصواب (ولو افتتح) اى كبر (مع الامام وقرع من قوله الله قبل فراع الامام
من قوله الله لا يصير شارعا) في الصلوة في اطهر الروايات كذا في الفتاوى
ولو وقع قوله اكر بعد قول الامام اكر لانه لما فرغ من قوله الله قبل الامام
لم يعتبر فكان شارعا بلفظ اكر وحده ولا يصح الشروع به وحده (ولو قال الله مع
قول الامام الله او بعده) لكن (قرع من قوله اكر قبل فراع الامام من) قوله
(اكر) فالاصح انه (لا يجوز) شروعه (ايصاله) انما (يصير شارعا بالكل
اى بمجموع الله اكر لا بقوله الله فقط (فيقع الكل قرصا) وادان كذلك يكون
قد اوقع فرض التكبير قبل الامام وكل فرض اوقعه قبل الامام فهو غير متمم
ولا مستدبه فكان كانه لم يكر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الامام راکما فقال الله
في حال القيام ولم يعر من قوله اكر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشرط
وقوع التحريمة في محض القيام (ولو كبر قبل الامام) حال كونه (مقتديا به لا يصير
شارعا في صلوة الامام) اتفاقا كما مر (و) كذا لا يصير شارعا (في صلوة نفسه)

ايضا في رواية النوادر حتى لو قهقه لا ينتقض وصوته (وقيل يصير شارعا في صلاة نفسه) واليه اشار في الاصل قل ما ذكر في الاصل قول ابي يوسف وماد ذكر في النوادر قول محمد فانه يحمل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزلة الاقتداء بالحاظ او الحمار ونحوه لا يصير شارعا واو يوسف يقول الحائط والحمار لا يصلح اماما له اصلا بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضي خان (ولو انه) اي الذي كبر قبل الامام (كبر بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى) بهذا التكرير (الشروع) في صلاة الامام (والاقتداء) به (يصير شارعا) في صلاة الامام (وقاطعلا كان فيه) على تقدير انه صح شروعه في صلاة نفسه لمعايرة ما شرع فيه ثانيا لما شرع فيه اولاه على ما تقدم (والافضل ان تكون تسمية المقتدى مع تسمية الامام) لا بعدها (عند ابي حنيفة) لان فيه مسارعة الى العادة وفيه مشقة فكان افضل (وقال يكر) اي الافضل ان يكر المقتدى (بعد تسمية الامام) ليزول الاشتباه بالكلية ويكون ابتداء التكرير واستهواؤه اقتداء بمن هو في الصلاة ولا خلاف في صحة كل من الامرين من غير كراهة الا في رواية عن ابي يوسف انه لا يصح شروعه اذا كبر مقارنا واذا لم يكر مع الامام ثم كبر قبل فراغه من العانحة احرز ثواب تسمية الافتتاح (واذا شك المقتدى انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم ما كبر رآه) اي طالب طئه فان العمل ببال الطل في مثله لازم (فان استوى الطمان) اي الامر ان اللذان وقع الشك فيهما وهما المية والبعدية ولم يترجح احدهما فانه اي التكرير او الشروع الذي وقع الشك فيه (يجزيه حملا لامره على الصواب) والاحوط ان يكر ثانيا ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة على طاهرها انما تنافي على الرواية التي عن ابي يوسف من عدم صحة الشروع مع المقارنة كالا يحى اللهم الان يحمل قوله مع الامام على معنى قبل الامام وفيه بعد والله سبحانه اعلم (والثانية) من العرائض (القيام ولو صلى العريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا تجوز) صلواته بخلاف الثالثة على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وان عجز المريض عن القيام) عجزا حقيقا او حكما كما اذا قدر حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض او بطوره او يمجدها شديدا (يصل قاعدا يركع ويسجد) لحديث عمران بن حصين اخرج الجماعة الاسلاميا قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلم الله نسا الاوسمها اما اذا كان يقدر على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير ألم شديد ولا خوف ازدياد مرض او بطوره فلا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكئا

على عصا او خادم قال الخواص الصحيح انه يلزمه القيام متكئا ولو قدر على بعض القيام لاكله لزمه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التحريم لزمه ان يتحرم قائما ثم يقعد (فان لم يستطع الركوع والسجود) قاعدا ايضا (او من رأسه) لهما ايماء (وحمل السجود اخص من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه) من وسادة او غيرها (لقوله عليه الصلوة والسلام لمريض) حاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا يصلي عليه فاخذه فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فام ايماء واحمل سجودك اخفض من ركوعك رواء البزار في مسنده واليهقي في المعرفة عن ابي بكر الحلي شافيان الثوري شالي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا الى آخوه قال الزار لا تعلم احدا رواء عن الثوري الا ابا بكر الحلي وقد تابعه عبد الوهاب وعطا عن الثوري انتهى وابو بكر الحلي ثقة ورواية المص وقعت بالمعنى وهي انه عليه السلام قال للمريض (اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فام برأسك) ولو رفع الى وجهه شيئا فسجد عليه فان كان يخفض رأسه صح ويكون صلوة بالايماء لان الركوع والسجود (ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها حار) ايضا ولكن ان كان يحد قوة الارض تكون صلوة بالركوع والسجود والافهى بالايماء ايضا وقائده تطهر فيها اذا قدر في آسائها على الركوع والسجود بالوسادة فانه يلزم استيفاء الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يحد قوة الارض (وفي الدخيرة فان لم يستطع القعود استلقى على طهره وجعل رجله الى القبلة فامى بهما) اي بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر على القعود اصلا لابسسه ولا مستندا فانه ان قدر عليه مستندا لزمه ذلك على وراى ما تقدم في القيام ويستاق مرتب على وسادة تحت كتفيه مادام رجله ليتمكن من الايماء والاصحقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح من الايماء فكيف المريض (وان استلقى على جنبه الايمن ووجهه متوجه الى القبلة واوى جاز) ايضا لما مر في حديث عمران بن حصين وهذه رواية عن ابي حنيفة ذكرها في التنابيع وغيره الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا للشافعي وهذا عند امكان كل منهما والا فاماكن هو المتعين احماله ان المصططح جميع يده الى القبلة والمستلقى رجلاه فقط اليها قلبا بل استلقى جميع يده اليها على ما قررناه ان رأسه يكون مرفوعا وتحت كتفيه وسادة فتح هو متوجه اليها في جميع صلاته بخلاف المصططح فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن ايماءه بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل

هذا التعليل يخالف حديث عمران بن حصين فانه قدم فيه الحنب على الاستلقاء قلنا لا يعيد العموم لانها واقعة حاله وهو كون مرصه البواسير والاستلقاء فيها مريض الى خروج الحدث فيحوراه اخر لذلك فيرجع حينئذ الى المعنى (فان لم يستطع الايماء برأسه) لاقاعدا ولا مستلقيا ولا مصطحيا (اخرت) الصلوة (عنه) في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل (وفي رواية سقطت) الصلوة (عنه) بالكلية وان كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة (ولا يومى بيديه ولا قلبه ولا بحاجيه) هذا هو ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يومى بيديه وبحاجيه لا يحوز وقال محمد لا اشك ان الايماء بالرأس يحوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يحوز واشك في العيين وعن زفر يومى بيديه وبحاجيه وقبله وقال الشافعى ان عجز عن الايماء برأسه اومى بطرفه فان عجز اجزى افعال الصلوة على قلبه وكذا القراءة والادكار قلنا الصائم اذا ورد بالايماء وهو اعما يكون بالرأس . واما النالين والحاجب فاشارة ورمز على ان الرأس منصوص عليه صريحاً في حديث ابن عمر رواه اليهقي عنه اذا لم يستطع المريض السجود اومى برأسه ايماء ولا يرفع الى جهة شيئا وكذا حديث جابر المتقدم فيفدان المراد بالايماء الايماء بالرأس حيث قال واحمل سحودك اجمع من ركوعك فان زيادة الحظ لا تحقق حقيقة في غير الرأس وليس لهم فيما قالوه نص يعول عليه ونصب الابدال في العبادات بالرأى غير جائز فبطل (ثم اذا برأ) أى زال عجزه عن الايماء بالرأس وصار قادرا عليه (نظر ان كان يعقل الصلوة حالة المرض والعجز عن الايماء) بالرأس (فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى) وهي قوله اخرت عنه ولا تسقط (والا) أى وان لم يكن يعقل الصلوة (فلا) يلزمه القضاء وصار (كالمعمى عليه) فانه (ان كان) الاعماء (اقل من يوم وليلة) قضى ما فات من الاعماء (وان كان) الاعماء (اكثر من يوم وليلة سقطت عنه) الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذلك المريض عاجز عن الايماء بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلاة وان كان يعقل لا تسقط عنه وان كثرت بل تؤخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا قاله في المنافع لانه يهمل الخطاب بخلاف المعنى عليه وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء 'اذ برأ' فجعل كالمعمى عليه بجامع العجز ولزوم الحرج بالقضاء عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بلا قدرة وهو الذى صححه قاضى حان وصاحب المحيط

واختاره شيخ الاسلام وفجر الاسلام واستشهد قاضي حانماعن محمد فمين قطعت
يداه من المرقبين وروحلاه من الساقين لاصلوة عليه ودفع بان ذلك في الحز
المتيقن امتداده الى الموت وكلامنا فيما اذا صح المريض بعد ذلك لافيا اذا مات
قبل القدرة على القضاء فانه حيث لا خلاف في انه لا يجب عليه القضاء ولا الايصاء به
كالمريض والمسافر ورمضان اذا ما تأقبل الاقامة والصحة والاحساس على الفرق
في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة وبين العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض
والمجنون المستوعب جنونه الشهر فان المريض يجب عليه القضاء اذا قدر
ولو بقي مرضه سبعين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر وقولهم
مجرد العقل لا يكفي لتوحيه الخطأ بل القدرة قلنا ذلك لو طولبه في الحال
اما اذا طولبه عند وجود القدرة فيمكن كافي المريض في الصوم لا يقال لافرق
بين المريض والمجنون عليه في الصوم انهما يلزمهم القضاء فيبقى قياسه عليه
في الصلوة في عدم اللزوم لانا نقول عدم الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما
ليلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الاعماء في الصوم لكون
استيعابه الشهر نادرا بخلاف الجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرحس
فان استيعابه الشهر غير نادر كالمجنون لكن يبقى ان يدعى ان القياس سقوط
القضاء في الصوم اذا استوعب المرحس كالمجنون المستوعب وكذا في الصلوة
اذا زاد على يوم وليلة كما في الاعماء والمجنون لو حودا لجامع وهو وجود العجز
عن الاداء ولزوم الحرج في القضاء الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق
قوله تعالى فعدة من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم النص المانع منه قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان
يفيق في انشاء الشهر ولو ساعة يلزمه قضاء الشهر وكذا الذي جن او اغشى
عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونهما يقضى اقترح في ذهنه
ايحاح القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء به ان قدر عليه
بطريق وسقوطه ان زاد انتهى وملخص تعليلهم في المجنون الذي افاق ساعة
من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية الخطاب لله وفي المنفى
عليه والمجنون في الصلوة لزوم الحرج في الرأى على اليوم واليلة وعدم لزومه
فيما دونه فكذا هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه لاطلاق
النص هذا وقد يجمع كور المجنون مع افاقة ساعة من يوم غير مؤد الى الحرج
اد لافرق بينه وبين عدم الافاقة اصلا في الحرج وحيث تمحض امانة الحكم

بوجود اهلية الخطأ وهو موجودة في هذا الموضع بل اولى فيتم ما يحجه صاحب
 الهداية ومن وافقه فليتأمل ثم القياس في المعنى عليه ان لاقضاء عليه اذا استوعب
 وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك واستدل بما روى الدارقطني عن عائشة
 انها سأته عليه السلام عن رجل يعمى عليه فيترك الصلوة فقال ليس لشيء
 من ذلك قضاء الا ان يعمى عليه في وقت صلوة فيعيق به فانه يصلها وهذا ضعيف
 جدا ففيه الحكم بن عبيدة بن سعد الايلي قال احمد احاديث موصوعة وقال
 ابن معين ليس بشيء ولا مأمون وكذا ابو حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا حنيفة
 اسناده الى الحكم مطلق كله وقالت الحنابلة يقضى ما فات ولو اكثر من الف صلوة
 لانه مرض وقولنا هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات
 عند اني حنيفة فاذا زاد على النوبة ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث
 الاوقات فاذا زادت الصلوة على خمس سقط لدخوله في حد التكرار والافلاو صح
 في المتوسط قول محمد وكذا في الدخيرة بعد تكرار الخلاف بيننا وبين ابى يوسف ايضا
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قول محمد اصح تخريجا على قضاء الغوائت
 الا انها يجهل هناك بالتمسك بالآثر من رواية محمد بن الحسن عن اني حنيفة
 عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر اقال في الذي يعمى عليه
 يوما وليسلة قال يقضى وروى ابراهيم الحارثي في آخر كتابه صريح الحديث ثنا
 احمد بن يونس ثنا زائدة عن عبيدة بن نافع قال اعشى على عبيدة بن عمر يوما
 وليلة فافاق فلم يقض ما فات واستقبل وفي كتب العقدة اعشى عليه اكثر من يوم
 وليلة فلم يقض فقد رأيت ما هنا عن ابن عمر وشيء منه لا يدل على ان المدة في الزيادة
 الساعات الا ما يتحامل من قوله اكثر من يوم وليلة وحمله على كون الاكثرية بالساعة
 ليس باولى من كونها وقتا انتهى ولا شك ان قول محمد احوط وثمره الخلاف
 فيما واعى عليه عند الزوال فاستمر الى بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء
 عندهما وعند محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يبق في المدة فان كان
 يبق ولافاقة وقت معلوم كان يحذف مرضه عند الصبح فيعيق قليلا ثم يمود
 الاغماء فهو افاقة معترة تطل ما قبلها من حكم الاعماء وان لم يكن لها وقت
 معلوم لكنه يفوق نية ثم يعمى عليه بنية فلا اعتبار لهذه الافاقة كذا في شرح
 الهداية للسروحي ولو زال عقله بالنسج اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند اني
 حنيفة لان الاثر في السبوي وعند محمد يسقط كالمرض فان اعشى عليه لم يزع من سبع
 او آدمى لا يلزمه القضاء اتفاقا لان الحوى بسبب ضعف قلبه وهو مرض

والجئون كالاعماء في جميع ذلك (وان قدر) المريس (على القيام دون الركوع
والسجود) اى كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد (لم يلزمه القيام عندنا)
بل يجوز ان يرمى قاعدا وهو افضل حالا فالمرء والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يرمى
قائما لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولما ان القيام وسيلة الى السجود
للحرور والسجود اصل يدل ان السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة
التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده وذلك لان السجود غاية الحضور
حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام واذا كان كذلك فاداعجر عن الاصل سقطت
الوسيلة كالوصوء مع الصلوة والسعى مع الجمعة قال الشيخ كالدين من الهمام
قديم ان شرعية القيام لهذا على وجه الحصر بل له ولما فيه نفسه من التعظيم
كما يشاهد في المشاهد من اعتباره حتى يحج اهل التجبر لذلك فاذا زادت احد التعظيمين
صار مطلوبا بما فيه نفسه ويدل على نفي هذه الدعوى ان من قدر على القعود
والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس في السجود عقيه تلك النهاية
لعدم مسوقيته فالقيام انتهى والحوار ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده معلوم
مسلم لا راع فيه واعتبار المتحجرين له لا يدل على كونه مطلوبا للشارع معتبرا في التعظيم
عندهم فكم من شئ معتبر عندهم وهو عند الشارع حقير ويمكن اهماعا اعتبروه لثلاث
يساويهم الاذنون عندهم في راحتهم من الجلوس والتمكث ونحو ذلك
من مقاصدهم العائدة والحاصل ان العادة لا تلزم الا بالتوقيف لا بتعارف
اهل التحريم ولزوم القعود عند العجز عن القيام لا يدل على نفي كون السجود
خرورا عن القيام اريد في التعظيم بل سقطت عنه الزيادة للعجز عنها ونفي عليه
قدر ما في وسعه من التعظيم وهم لم يدعوا ان السجود ليس فيه تعظيم مالم يكن
عن القيام حتى يدل قولهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة على نفي دعواهم
والله الموفق (ودكر في الدخيرة) انه (اذا قدر على القيام والركوع دون السجود)
يعنى يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد (لم يلزمه
القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالايماء) فقله لم يلزمه القيام بهم منه انه يجزئ له
الايماء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه ان يصلي قاعدا بهم منه ان القعود
لازم وانه لا يجوز الايماء قائما (و) لكن (اكثر المشايخ على انه) لا يجب عليه الايماء
قاعدا بل (يجزئ ان شاء صلى قائما بالايماء وان شاء صلى قاعدا بالايماء) لكن
الايماء قاعدا افضل لقرنه من السجود قال الفقير لوقيل ان الايماء قائما افضل
للحروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم ارمس ذكره وذكر الراهدى انه يرمى

للكركوع قائماً وللسجود جالساً ولو عكس لا يصح (رحل في حلقه خراطة تسيل
إذا صلى فاركع والسجود) لا يصلى بهما بل (يصلى قاعداً بالإيماء) وهو
الأصل أو قائماً كما مر آها والأصل في هذا ما قاله قاضي حان وغيره من إبنى بين أن
يؤدى بعض الأركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين أن يصلى بالإيماء تعيين
عليه الصلوة بالإيماء لأن الصلوة بالإيماء أهون من الصلوة مع الحدث أو بدون
القراءة لأن الأول يحوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة تطوعاً والصلوة
مع الحدث أو بدون القراءة لا تحوز إلا بعدزواً والمبتلى واحد الثنتين يتعين عليه اختيار
أيسرهما (شيخ كبير إذا قام في الصلوة (سلس) أى نزل بوله أو كان به خراطة تسيل
(وإن سلس) أى لو صلى جالساً يركع ويسجد (لا تسيل) الخراطة ولا يسلس البول) فإنه
يصلى جالساً يركع ويسجد ولا يحجزه غير ذلك للأصل المذكور (و) كذا لو كان
بحيث (لو سجد سال بوله أو انفلت ريحه) فإنه (يصلى قاعداً بالإيماء) ويترك
الركوع والسجود لما قلنا (و) أما (لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل) بوله
أو حرجه أو انفلت ريحه (ولو صلى مستلقياً لا يسيل) شيء فإنه (يصلى قائماً
بركوع وسجود) لأن الصلوة مع الحدث كما لا تحوز فلا عذر فمع الاستلقاء أيضاً
لا تحوز فلا عذر فاستوى ما يترجح الأداء مع الحدث لما فيه من إحراز الأركان
وعن محمد في النواذر أنه يصلى مصطحباً يومئذ كذا في فتاوى قاضي حان وبدون
المودة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل (ولو كان بحال لو صلى قائماً
صعب عن القراءة) ولو صلى قاعداً قدر عليها (يصلى قاعداً قراءة) ويترك
القيام سواء كان ركوع وسجود أو بالإيماء لما مر من الأصل (بني) بالذي يصعب
عن القراءة على تقدير القيام (الشيخ) العاني (الذي لا يقدر على القراءة) بالقيام
(أصلاً) أما الذي يقدر على بعض القراءة لو قام فإنه يلزمه أن يقوم ويقرأ مقدار
قدرته قائماً وبالباقى قاعداً كذا في شرح الهداية للسروحي والتقييد بالشيخ
أخاقي إذا لفرق في ذلك بين الشيخ وغيره من أصحاب الضعف (ولو كان بحال
لو صلى منفرداً يقدر على القيام ولو صلى مع الإمام لا يقدر) عليه (يشرح قائماً
ثم يقدر فإذا أن) أى قرب (وقت الركوع يقوم ويركع) هنا أن يقدر على ذلك
أما أن كان تحصل له المشقة بالذهاب إلى الجماعة بحيث لا يستطيع أن يفعل ما ذكر
ولو صلى في مكانه منفرداً يقدر على الصلوة قائماً فإنه يصلى وحده قائماً عندما
لأن القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي خلافاً لأحمد بناء على
أن الجماعة فرض عنده وقيل يصلى مع الإمام قاعداً عندما لأنه عاجز إذا ذكره

في المحيط وصححه الزاهدی قال لان الفرص بقدر حاله عند الاقتداء ولا اعادة في جميع ما تقدم بالاجماع (ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد) ان استطاع ذكر السروجي ان هذا قول زفر (و) نقل عن ابي الليثابه (عليه الفتوى) لانه القعود المجهود في الصلوة وقال قاضي حان يقعد كيف شاء في رواية محمد عن ابي خنيفة وفي الدخيرة يقعد في التشهد كسائر الصلوات اجماعا اما في حالة القراءة فس ابي خنيفة انه ان شاء قد كذلك وان شاء تربيع وان شاء قد عتيا لانه لما اسقط عنه الركن للتحفيف فالتحفيف في هيئة القعود اولى ونقل السروجي عن المعيد والنخعة والفتية انه يعني التخيير هو الصحيح وعن ابي يوسف انه يحتج به وعنه يتربع فاذا ركع افترش رجله اليسرى وهي رواية الحسن عن ابي خنيفة ايضا وعن محمد انه يتربع والظاهر ما افق به ابو الليث كما ذكره المصنف عند عدم حصول المشقة به والتخيير عند حصولها به والله اعلم (وفي الدخيرة امرأة خرج رأس ولدها وحافت موت الوقت توصات ان قدرت والايتمت وجعلت رأس ولدها في قدر او حميرة وصلت قاعدة ركوع وسجود فان لم تستطعها تومي ايماء) اي تصلي بحسب طاقتها ولا تعوت الصلوة عن وقتها لانها لم تصرف نفسها بخروج بعض الولد لما لم تر الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في حالة الولادة قبل خروج الولد استحاصة لا تمنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن وقتها الا ان عجزت بالكلفة كما في سائر الموصى (رجل شلت) اي يبيت (يداه) الحال انه (ليس معه احد يوضئه او يقيممه فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط) بنية التيمم (ويصلي) ولا يجوز له ان يترك الصلوة ولان يؤخرها عن وقتها ان كان قادرا على مسح وجهه وذراعيه بالحائط ومحوه بما يصح ان يكون تيمما وكذا اذا قدر على غمس اعضاء وضوءه في ماء جار او ما في حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم بالحاصل انه لا فسحة في ترك الصلوة مع الامكان باى وجه كان (فاطر) ايها الماقل وتأمل (في هذه المسائل) التي بينها الاثمة رحمهم الله واستنبطوها من الادلة الشرعية (هل تجدد) فيها (عذرا) غير العجز التام (لتأخير الصلوة) عن وقتها فصلا عن تركها بالكلفة (واو يلاه) هي كلمة تصح وقيل معناها الصبيحة استعمالها على طريق الدبة وقوله (لتاركها) اي تارك الصلوة اتصح او ادعو الصبيحة قالام يتعلق بمعنى الكلام وبمحذوف على انه خبر مبتدأ محذوف دل عليه واو يلاه اي تارك الصلوة هذا التصحح والدعاء بالويل لما يلزمه بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للعذاب الاليم

قال الله تعالى فحلف من بعد هم حلف اضاعوا الصلوة قبل لم يستعدوا وجوبها
 وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة اخروها عن موافقتها واتبعوا الشهوات
 فسوف يلقون عقابا قويا وقال الحسن عذانا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل
 هو واد في النار اشدها حرا وابدها قفرا فيه بشر قال له الهيب وقيل آثار في جهنم
 يسيل اليها الصديد والقيح كذا في باب التفسير للكرمانى وتقدم الحديث عن جابر
 بن الرجل وابن الكمر ترك صلوة رواه مسلم واحمد مسلم عن بريدة قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذى بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها
 فقد كفر رواه احمد وابوداود والنسائى والترمذى وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن
 حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح لا تعرف له علة وعن عبدالله بن شقيق القيلي قال
 كان اصحاب محمد لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذى وعن ابن عباس
 قال لما قام بصرى قبل مداويك وتدع الصلوة اياما قال لان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من ترك الصلوة لقي الله وهو عليه عصبان رواه البزار والطبرانى
 في الكبير واسناده حسن يقال قامت العين اذا ذهب بصرها والحدقة صحيفة
 وعن ابى الدرداء قال اوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم ان لا تشرك بالله شيئا وان
 قطعت وان حرقت ولا تترك صلوة مكتوبة متعمدا فمن تركها متعمدا فقد برئت
 منه الذمة وعن بريدة عن ابى صلى الله عليه وسلم قال تكروا بالصلوة في يوم
 العيم فانه من ترك الصلوة فقد كفر رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبدالله
 بن عمرو عن ابى صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها
 كانت له نورا وبرهانا ونجاة وكان يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور
 ولا رهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارور وفرعون وهامان وابى بن خلف
 رواه احمد واسناده جيد والطبرانى في الكبير والاوسط وابن حبان في صحيحه
 والاحاديث في ذلك كثيرة جدا يصيق هذا الكتاب عن استيماها وفي ما ذكر كفاية
 ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور (وان صلى الصحيح بضع صلاته قائما فحدث
 به) في آياتها (مرس) يبيح له القعود او عذر من عدو او غيره (اتمها قاعدا يركع
 ويسجد) ان قدر على الركوع والسجود (او يومى) قاعدا ان لم يستطعهما
 (او مستلقيا) او على جنبه (ان لم يستطع القعود) فالخصل ان الحكم في اتمام الصلوة
 اذا ابتدأها صحيحا على قدر الاستطاعة كالحكم بها اذا كان المعجز في ابتدائها
 (وان كان) المصلى (قد صلى اول صلاته قاعدا) يركع ويسجد (لمرض) ثم صح من
 ذلك المرض في آياتها و قدر على القيام (بني على صلوة) و آتمها (قائما عندهما)

اى عبد ابى حيفة وابى يوسف (وقال محمد يستقبل) الصلوة من اولها ولا يجوز له
 ان يبنى ما يصليها قائما على ما صلاه قاعدا وهذا الخلاف بناء على حواز اقتداء
 القائم بالقاعد عندها خلافه وسذكره ان شاء الله تعالى في بحث الامامة
 من الماهيات (وان صلى بعض صلوته بآيما ثم قدر على الركوع والسجود) قاعدا
 او قائما (يستأنف) الصلوة ولا يجوز له ان يبنى على ما صلى (بالآفاق) بناء على عدم
 جواز اقتداء من يركع ويسجد من يصلي بالآيما اتفاقا لكونه بناء القوى على
 الضعيف وهو غير حائر (ويحور التطوع) اى ان يصلى التطوع وسائر التوافل
 (قاعدا بغير عذر) لما حرج الجماعة الاسلاميا عن عمران بن حصين قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى قائما فهو
 افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى قائما فله نصف اجر
 القاعد قال النووي قال العلماء هداى النافلة اما الفريضة فلا يجوز القعود فان عجز
 لم ينقص من اجره انتهى واستدلوا لعدم نقص اجر العاخر بحديث البخارى في
 الجهاد ادا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا ثم هو عليه
 السلام مخصوص من هداى حديث مسلم عن ابن عمر حدثنا صلى الله عليه
 وسلم قال صلوة الرجل قاعدا نصف صلوة القائم فايقنه فوجدته يصلى حالساقات
 حدثت يارسو الله انك قلت صلوة الرجل قاعدا على النصف من صلوة القائم وانت
 تصلى قاعدا قال احل ولكنى لست كاحدكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا
 وفي الحديث صلوة القائم على النصف من صلوة القاعد ولا يعلم الصلوة قائما تسوع
 الا في العرص حال العجز عن القعود وهذا حينئذ يعكر على حملهم الحديث على
 العمل وعلى تقدير كونه في العرص لا ينقص من اجر القائم شئ والحديث الذى
 استدلوا به على خلاف ذلك اما بعيد كناية مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا وانما
 عاقب المرض عن ان يعمل شيئا اصلا وذلك لا يستلزم احتساب ما صلى قاعدا بالصلوة
 قائما لجواز احتسابه بضعافه يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فصلا والا فالمارصة
 قائمة لا تروى الا بتجوز الصلوة قائما ولا اعلمه في فقهما انتهى والذى قال ابو حيفة موجه
 فان حديث عمران بن حصين انما هو في المرض حيثما ذكره ابو عيسى الترمذى وقال
 هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود في التوافل من غير عذر
 بالاجماع وعله عليه السلام وما رواه اس ابى شبة عن المسيب بن رافع الكاهلى
 انه قال صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم الا من عذر ثم قوله
 يحور التطوع الى آخره يستثنى منه سنة الفجر فاسها لا تصح قاعدا ولا

عذر ومصهم استقى التراويح ايضا لتأكيدها كسنة المحر وفرق المص
 بين التراويح وسنة المحر فحوزوا التراويح مع القعود دون سنة المحر قال قاضي خان
 وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة المحر مؤكدة لاختلاف فيها والتراويح
 في التأكيدها فلاتمحور التسوية بينهما والكلام في صفة القعود كما مر
 في المريض (وان افتتح التطوع قائما ثم اعني) اي كل وقت (فلا بأس له ان يتوكل) اي
 يعتمد (على عصا او) على (حائط) او نحو ذلك (او يقعد) لانه عذر فيحوز ولا يكره
 اتفاقا اما لو اتكأ مبرع عذر فانه يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير
 عذر بعد الافتتاح قائما فيحوز عندنا حيفة لكن مع الكراهة على ما اختاره
 صاحب الهداية وملا كراهة على ما اختاره حر الاسلام وهو الاصح
 والفرق بينه وبين الاتكأ انه يحير استدعاء بين ان يقتضيه التطوع قائما وبين
 ان يستحقه قاعدا بقي هذا الاختيار في الانتهاء فحاز بلا كراهة وليس بمحير
 في الاستدعاء بين الاتكأ وعدمه فلا عذر بل هو مكروه استدعاء فيه من سوء الادب
 واطهار التحريم فكذا في الانتهاء واما عذرهما فلا يحوز اتصافهما مع القعود فلا عذر
 بعد الافتتاح قائما اصلالان الشروع معتبر بالدر ومن نذر صلوة ركعتين قائما
 لا يحوزله ان يصليهما قاعدا من غير عذر وكذا اذا شرع فيهما ولا يبي حيفة
 ان الزوم بالشروع لضرورة صيانة المؤدى عن الطلآن وصيانتة عنه ليست
 موقوفة على القيام لصحته بدونه والضرورة تقتدر بقدرها وحاصله منع كون
 الشروع موحاله في الكل لان الشروع لا يوجب الاصل ما شرع فيه ومنع
 الحاق الشروع بالدر مطلقا بل في انحسار اصل العمل لانه لصيانة المؤدى
 عن الطلآن وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص صفة
 ان لم تكن هي نفسها من واحات اصل ما شرع فيه بخلاف الدر لانه بنفسه عامل
 ولذا اتفقوا على انه لو بدر الخ ماشيا لزمه بصفة المشي ولو شرع فيه ماشيا
 لا يلزمه كذلك ثم لا فرق بين ان يقعد في الركعة الاولى او الثانية لاطلاق ما ذكر
 واما لو قعد في الشفع الثاني فينبى ان يحوز على قولهما ايضا في غير سنة الظهر
 والجمعة لان كل ركعتين من العمل صلوة على حدة وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى
 واما لو افتتحها قاعدا ثم قام في اول ركعة او فيما بعدها وانما قائما فلا خلاف
 في جوارده لما صح عنه عليه السلام انه كان يهتج التطوع قاعدا فيقرأ ورده
 حتى اذا بقي عسر آيات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة الثانية ومحمد وان لم يحل
 التحريم المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حتى لو لم يحوز صلوة المريض قائما اذا صح

على صلوة قاعد الكنه لم يخالف هنالان تحريم الطلوع لم تنقد للعوداثة دل للقيام
لايه اصل هو قادر عليه ثم جازله تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام
فلم تنقد تحريمه الا للمقدور والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى
هذا حار اقتداء القائم بالقاعد في التوافل كالترايح وغيرها عنده ايضا على ما هو
الصحيح (ونحو صلوة التطوع على الدابة) ايماء (للمسافر بالاهاق وللمقيم
عد ابى حنيفة) صلوة التطوع على الدابة بالايضاء الى اى جهة توجهت
جائرة (لمن كان خارج المصر) ليس بين اخيه سواء كان مسافرا او غير
مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فاه شرط كونه مسافرا وكره في الدخيرة
عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابى يوسف انها تخور في المصر ايضا لا كراهة
وعن محمد تخور معها ولا تخور عند ابى حنيفة في المصر ايضا اصلا فاد كره
المص غير سديد سواء اريد للمسافر حقيقة وللمقيم من هو خارج المصر دون
مسافة السفر او اريد للمسافر من هو خارج المصر اعم من قاصد مسافة السفر
وغيره وللمقيم من هو في المصر ثم الدليل على حواز ذلك خارج المصر حديث
ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى
خير رواء مسلم وابوداود والسنائي واحمد وعن انس اراه رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب الى خير والقبلة حلعه رواء السنائي
وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته
يسبح يومى برأسه قل اى وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق
عليه وعن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاحة فحش وهو يصلي
على راحلته نحو المشرق والسجود اقص من الركوع رواء ابوداود والترمذى
ومحممه واستحب احمد وابو ثور ان يستحبها متوجها الى القبلة ثم لا يسالى حيث
توجهت وعند الشافعية ان كان على دابة منفردة وهى سهلة يلزمه ان يتوجه عند
الاحرام الى القبلة في اصح الوحيين وفي القطار والدابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا
بحديث انس كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل
القبلة فكثر ثم حلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت به رواء ابوداود واحمد من
حديث الحارود بن ابى سرة ولنا اطلاق ما تقدم من الادايات الصحيحة وعدم
المروق بين التحريم وفاق الصلوة فكما حاز باقيها الى غير القبلة فكذا
افتتاحها وهو قول على واس الزبير وابى در وابن عمر واس وطائوس وعطاء
والاوراعى والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل ابى يوسف على الحواز

في المصراذ كره هو لابي حبيفة حين قال نعم الحواز فقال ابو يوسف
 حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راك وبه استدلال محمد
 ايضا لكن كرهه بحافة الغلط لما في المصرا من كثرة الغلط قيل لما ذكر ابو يوسف
 هذا الحديث لابي حليم رفع ابو حبيفة رأسه فقيل ذلك رجوع معوقيل بل لانه شافيا
 يعم به البلوى فلا يفتح به وهو الظاهر ولو افترجه حارج المصرا ثم دخله قبل المصراع
 ذكر في غير رواية الاصول انه يتجها فقيل يتجها بالايماء على الدابة وقيل يتجها بالزول
 على الارض وعليه لاكثر ولو نزل بعدما افتتحها راكبا قبل المصراع يفتي وينها
 بركوع وسجود ولو صلى بمصها مارا لا يترك لابي قيل لان الزول عمل يسير
 والركوب عمل كثير وقيل لان احرام الراكب انعقد محور الركوع والسجود ان قدرته
 على الزول فاذا اوى صح وانزل وركع وسجد صح ايضا واحرام السازل
 انعقد موجب للركوع والسجود لا محور فلا يقدر على ترك ما وجب عليه فلا عذر
 وعن ابي يوسف يستقبل فيهما لانه ان يفتي بعد الزول كان بناء القوي على
 الضعيف وكذا عن محمد وعن زهير يفتي فيهما لانه لما حاربه الافتتاح للتطوع على
 الدابة بالايحاء مع قدرته على الزول فالانتماء اولى وفي ظاهر الرواية فرق ما ان
 هاليس له ان يفتح بالايحاء لقدرة على الركوع والسجود فكذلك في حلال الصلوة
 (اما المرائض) اي صلوة المرائض على الدابة (فتحوز ايضا) لكن (بالاعذار
 التي ذكرنا في فصل التيمم) من خوف السبع او العدو او المرض او الطين فاذا حاف
 على نفسه او دابته من سبع او لصوص او كان في طين ييبب الوجه فيه ولا يجد مكانا
 حافا او كان مريضا يحصل له بالزول والركوب زيادة مرض او يطؤ ربه حارله
 الايماء بالمرض على الدابة وامة مستقبل القلة ان امكنه ذلك والابقدر
 الامكان (وكذا شيع ركب دابة ولم يقدر على الزول) او كان بحيث لو نزل لا يقدر
 على الركوب (او امرأة ليس معها محرم) ولا تستطيع الزول والركوب (لا
 معين فانها) يصليان عليها) اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة نحو حمار او زول
 لا يمكنه ركوبها الايماء ولا يبرمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك (والمصلي
 على الدابة يومى بالركوع وتسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع
 كالرئيس المصلي قاعدا بالايحاء) لما ذكر في الاحاديث المتقدمة (ولو سجد
 على شيء وضع عنده) على طهر الدابة (او سجد على سرجه لا يجوز) ذلك
 السجود والمراد انه لا يباح له ان يعمل ذلك (لان الصلوة على الدابة اما شرعت

بالإتياء (على مامر فتكون الزيادة عليه عبثاً لخلوها عن الفائدة وهو مكروه
وليس المراد فساد الصلوة بلامه إيماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشيء نجساً
تعد لاتصال النجاسة بالمصلي كالحامل لها (ولو كانت على سرحه نجاسة)
كثيرة اوى ركابه فاتها (لا تمنع) حوار الصلوة على قول الاكثر سواء كان ذلك عرق
الخطار او اماء او دمل او نحوه من النجاسات (وقبل تمنع) والاول هو ظاهر الرواية
لان حوار الصلوة على الدابة اما للضرورة عدد كافي الفرائض او للضرورة رحصة
لتكثير الخيرات كافي الوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك
وهي اعظم من الشروط فسقوط الشرط اولى

فروع

راكب الدابة المتوجهة الى القلعة انخرقت دابته عنها وهو في الصلوة لا تحوز
صلاته ذكره الحلواني وينبغي ان يشيد بان يكون الانحراف مقدار ركن او ما يؤدي
فيه ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق عمل والدابة واقعة جاران
ركز تحت حبة كالصلوة على السحلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون
سجوده حينئذ على الحمل او السحلة كسجوده على سرير موضوع على الارض
وان لم يكن تحت الحمل حشبة او كانت الدابة تسير فهي صلوة على الدابة كما
اذا كانت العجلة سائرة او لم يكن طرفا على الارض فالصلوة عليها صلوة
على الدابة تحوز في الفل مطلقا وفي المرض لعدم الواحات من التور والمدور
ومارء بالشروع و صلوة الحارة وسحدة التلاوة التي تليت حال الدور كلها
عملة المفرض اما للس الرواتب فكسائر الوافل وعن ابي حنيفة انه يزل لسنة
العمر ولا تصلى على الدابة بلا عذر ائماً كدها كما تقدم انها لا تصلى قاعداً بلا عذر
(ولو صلى) المرض (في السفينة قاعداً من غير عذر تحوز عند ابي حنيفة وقال لا يحوز
الامس عذر) كان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعداد لان القيام ركن
فلا يترك الا بعد رولته ان دوران الرأس فيها عاب والظالم كالحق فاقم مقامه
كالسمر اقيم مقام المشقة والثوم مقام الحدث والقيام عنده افضل خروجاً عن
الشبهة الناشئة عن الخلاف وان استطاع الحروح والصلوة على الارض
فالخروح افضل لانه اسكن للقلب واجمع للمعروف والخلاف في السائرة اما المربوطة
فان كانت في السحلة والريح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان لم يكن
الاصطراب شديداً او كانت مربوطة بالشط قليل هو ايضا على الخلاف

والصحيح عدم الحوار قاعدا اتفاقا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم طاهر
الكتاب والنهاية والاحتيار جوار الصلوة يعني قائما في المرومة بالشط
مطلقا وفي الاصح وان كانت موقوفة في لشط وهي على قرار الارض فصل
حار لانها اذا استقرت على الارض فحكمها حكم الارض وان لم تكن على قرار الارض
فان كانت مربوطة وبكلمة الحرم لم تحز صلاته فيها لانها اذا لم تستقر فهي
كالدابة انتهى بخلاف ما اذا استقرت فانها كالسرير وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز
الصلوة فيها اذا كانت سائرة مع امكان الخروج الى الروضة المسئلة للناس
عنها عافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة
وكذا دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى لا يتطوع فيها موميا مع القدرة
على الركوع والسجود بخلاف راي الدابة كذا في الكافي (والثالثة) من العرائض
(القراءة) وهو تصحيح الحروف باسماء بحيث يسمع منه (فان صحح الحروف
من غير ان يسمع منه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والعصلي
لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لمسموع مفهوم
(وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع منه) وهو اختيار الكرخي لان
القراءة فعل اللسان وذلك باقامة الحروف دون السماح لان السماع فعل السامع
لا القارئ وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الاثمة الحلواني
الاصح ان لا يحز به ما لم تسمع اذناه ويسمع من يقربه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف
والحروف كيفية تعرض للصوت لا النفس فمجرد تصحيحها بلا صوت اتمام
الى الحروف بمصلات المحارج لاحروف فلا كلام في ان هذا لا يقتضي ان يلزم
في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي
ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الطاهر سماعه بعد وجود الصوت
اذا لم يكن مانع انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالطق كالطلاق والعناق
والاستثناء والتسمية على الديحة والايلاء والبيع ووجوه السجدة ثلاثون
حتى لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يصح عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا ان قال
ان دخلت الدار بعد قوله فات طالق جهرا ان اسمع منه صح التعليق ولا يقع
الطلاق اجماعا والافعل الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكتب
سماعه وفي بعضها شرط سماع غيره كافي البيع ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمع
المشتري لا يكتفى (والقراءة فرض في جميع ركعات الفل) لمساواة الركعة الثانية

للكعبة الأولى في القراءة على مائتي وكل ركعتين من البعل صلوة على حدة
(وكذا) في جميع ركعات (الوتر) لأن لها شبهة بالسنة وشبهة بالعرض فمن حيث
شبهه بالعرض تعرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث شبهه بالسنة تعرض
في الجميع فتعرض احتياطاً ولأن أداء ما ليس عليه أولى من ترك ما عليه (و) كذا تعرض
القراءة (في) كل (العرض في دوات الركعتين) كما في المعجر والجمعة وطهر المسافر
وعصره وعشائه (أما في دوات الأربع) كطهر المقيم وعصره وعشائه وكذا
في دوات الثلث كالمغرب (فعرض القراءة) أي هو (في الركعتين) من كل منها حال
كوار الركعتين (بغير عيشة) أي سواء كانت في الأوليين أو الحريين أو الأولى
والثالثة أو الأولى والرابعة أو الثانية والثالثة أو الثانية والرابعة وهذا عدداً وعد
الشافعي القراءة فرص في جميع ركعات العرض أيضاً وعندما لك في الأكثر وقال
زفر والحسن البصري في واحدة وقال أبي بكر الأصم وأسمعيل بن علي والحسن
ابن صالح وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي مستحبة لما روى
أبو سلمة ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيهما فقبله
فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسناً قال فلا بأس إذا رآه الشافعي وغيره
وعن زيد بن ثابت قال القراءة سنة رآه البيهقي ودليل زفر أن الأمر في الآية
وكذا قوله عليه السلام لأصوله الأربعة أو الأربعة الكبار وبذلك
من الأحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها
امتنال الأمر على ما عرفت في الأصول ودليل مالك أن الأكثر يقوم مقام الكل
ودليل الشافعي ما تقدم آها من الأحاديث وكذا فعله عليه السلام فاه لم يرو عنه
ترك القراءة في ركعة من العرائض وكذا قوله للأعرجي المسمى صلوته بعدما قال
فكرتم أقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثم أعمل ذلك في صلاتك
كلها وأما ما استدركه زفر والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار إلا في الثانية
الحقت بالأولى بطريق الدلالة لمشايتها لها في صفة القراءة وعدم السقوط
سراً واعتراض ما نهدا على أن الدلالة لا يشترط فيها أولوية المسكوت بالحكم
وفيه بطران الثبات بالدلالة ما يهيم من النص كل من فهم اللغة وليس ها
ذلك واجب ما لا شك أن يقتضي كونه دلالة كونه يهيم عند فهم موضوع
اللفظ سواء كان أولى أو لا فلا عبرة بذلك الطر ثم لا شك أن من فهم اللغة
وعلم تسوية الشارع بين الركعة الأولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه
يقول أقرأ في الصلوة يتبادر إليه القراءة في كلا الركعتين بملاحظة تلك المقدمة

المقررة في نفسه واما الاحاديث فما لا يثبت بها العرض على ما مر في اول بحث
 المرائع ان الاحمال في معنى الصلوة لا ينشأ عن عدم الاجال فيما يضاف اليها
 من الاركان شرعا فلا يكون حبرا واحدا بيانا له اذا كان دليله بما لا يحتاج الى البيان
 وقوله تعالى فاقروا غير محتاج الى البيان في ان يقال لم يثبت الوجوب في الآخرين
 كما هو محصل رواية الحسن عن ابي خنيفة انه اذا لم يقرأ يكره ان عمدا ويحسد
 للسهو ان سهوا والحوادث بان قول الصحابة على خلافه صارد له عن الوجوب
 اذ قد روى ان ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق السبيعي عن علي وابن مسعود
 قالوا اقرأ في الاولين وسبح في الآخرين وفي موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد بن ابي
 القريشي عن حماد عن ابراهيم عن عقمعة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان
 لا يقرأ حلف الامام فيما يحجر فيه وما يحاج في من الاولين ولا في الآخرين
 واذا صلى وحده قرأ في الاولين بآخيه وسورة ولم يقرأ في الآخرين بشيء
 فهو مع ما في الحديث الاول من الاقطاع اعانهم اذا لم يكن عن غيرها من الصحابة
 خلافه والافاضة فيهم في الوجوب لا يصرف دليله عنه فالاحوط رواية الحسن
 هذا ملخص ما احتاره الشيخ كالدين بن الهمام في الاستدلال ولقاتل ان يقول
 لا سلم تبادل القراءة في كلا الركعتين عند سماع قول الشارع اقرأ في الصلوة
 وان علمت التسوية من كل الوجوه لان القراءة في ركعة من الصلوة قراءة في الصلوة
 من غير ريب وايضا المدعى فرضية القراءة في ركعتين غيرعين والدليل يقتضي
 تخصيص الاولين حيث قالوا التسمية اشبهت الاولى في عدم السقوط سحرا
 وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعى وربما يحاج عن هذا ما المراد بالاولى
 اول ركعة قرأ فيها والثانية ركعة اخرى تصم اليها وهو مع مفيه من البعد
 والتعسف يقتضي انه اذا حذر في الاولى من العشاء واحل الثانية من القراءة
 ان يحجر في الركعة الثالثة ان قرأ فيها والافق الزاوية ولم يقله احد والله سبحانه
 اعلم (والافضل ان يقرأ في الاولين) هكذا ذكر القنوري في شرح مختصر
 الكرخي وهو بعيد امل ولم يقرأ فيهما لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس منكروا
 والصحيح انه يكره ان كان ذلك عمدا يحجب سحوا للسهو ان سهوا لان تعيين القراءة
 في الاولين واجب (و) اذا قرأ في الاولين فهو (في الآخرين) محير ان شاء
 قرأ وان شاء سبج) تلك تسيحات (وان شاء سكنت) مقدار تسيحة على ما في النهاية
 وذكر الرلمي في شرح الكبر قدر ثلث تسيحات وكذا ذكره السروحي عن مختصر
 البحر ودليل التسيح ما تقدم عن علي وان مسعود وقال ابن المنذر وقد روي ناعن علي

انه قال اقرأ في الاولين وسبح في الآخرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود في موطأ محمد بن الحسن وهذا التحير اما يرجع الى بى تعيين القراءة فرضا في الآخرين وليس المراد التسوية بين الثلاثة فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسييح افضل من السكوت بلا شك في المحيط وغيره قراءة الفاتحة وحدها في الآخرين سنة وفي المرعيانى اما افضل وفي الواقعات هي احب وفي المنسوط وشرح مختصر الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة ان قراءة الفاتحة واحدة في الآخرين وتجب سجدة السهو تركها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كالدين له من حيث الدليل الا انه خلاف طاهر الرواية وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو الطاهر وفي المحيط لو سرح فيها ولم يقرأ لم يكن مسيئا ومثله في المرغياني قال السروحي لان القراءة شرعت فيها على وجه التثاء والذكر ولذا تقيت الفاتحة لكونها ثناء انتهى ولا حماء على طاهر الرواية ان الاساءة منتفية في الاقتصار على التسييح لانها انما تثبت بترك الواح والقراءة غير واجبة فهما في طاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيهما سنة وهو الطاهر لمواطئته عليه السلام عليها يدعى ان يكره الاقتصار على التسييح ايضا ثم ما مر كان في بيان مقدار الفرص من محل القراءة (واما التقدير) اى بيان ماهو فرض من مقدار القراءة معها (فالفرص قراءة آية) واحدة في كل ركعة فرصت فيها القراءة (وان) اى ولو (كانت) تلك الآية (قصيرة نحو قوله تعالى ثم نطرا) وهذا (عدد ابي حنيفة) في احدى الروايات عنه وهي المشهورة وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه خطاط احد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يحجز عنده نحو ثم نطرا (واما (عندهما) وهي رواية عنه ايضا فالفرص اما قراءة (ثلث آيات قصار) نحو ثم نطرا ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر (او) قراءة (آية طويلة) مقدار ثلث آيات قصار لانه لا يسمى قارئاً بدون ذلك عرفاً وله قوله تعالى فاقروا ما ينسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاها الحواز بدون الآية وبه جزم القدوري فقال الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان ما يتناوله اسم القرآن يحوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقرأ ما ينسر منك من القرآن وليس شئ من القرآن بقليل لكن قال صاحب الهداية مادون الآية خارج منه اى من النص اذ المطلق ينصرف الى الكامل في الماهية ولا يحزم بكونه قارئاً بما دون الآية اذ لم يحزم بكونه من اراد القرآن فلم يترأ به الدعة خصوصاً والموضع موضع احتياط بخلاف الآية اذ يطلق عليه قارئاً بها

فالحاصل ان الآية بعد قارئاً عنده وان قصرت لامادونها وعندها لا يعد قارئاً الا بمقدار اقصر سورة وهي ثلث آيات قصار اذ به وقع التحدى وبه يتميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قاله احتياط فان قوله لم يلد ثم نظر لا يتعارف قرآناً وهو قرآن حقيقة من حيث الحقيقة حرم على الخائف والحنث قراءته ومن حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيما انتهى وتمثله لم يلد انما يتأتى على قول من يقول ان سورة الاحلاص خمس آيات وان لم يلد آية وهم المكي والشامي واما على قول من قال انها اربع وهم الباقون فلا وهذا الخلاف فيما ادكأت الآية كلمتين او اكثر (واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان او حرف واحد (نحو قوس ونون) قلها آيات عند بعض اقراء (فقد احتلف المشايخ فيه) اى فى جواره اى فى كون ذلك المقدار مجزئاً عن فرض اقراءة عنده والاصح انه لا يحوز لاه لا يسمى قارئاً وعد نحو حرف غلط بل الحرف مسمى ذلك وليس هو المقر واما المقر الاسم وهو كلمة لا حرف واحد (وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المائدة) يعنى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرينكم بدين الى آخرها (و) لكن (لم يتم) تلك الآية فى ركعة واحدة (بل قرأ البعض) اى نصفها (فى ركعة والمص) الآخر (فى) الركعة (الأخرى) فقد احتلمو فيه ايضاً (قال بعضهم لا يحوز لاه دون آية (والاصح انه يحوز على قول ابى حنيفة) بل وعلى قولهما ايضاً لانه يزيد على ثلث آيات قصار وتعين الآية او الثلث ليصير قارئاً حقيقة او عرفاً وهو هنا كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق بقرار الصلوة به اما مقدار الواجب الذى يجرى به من الكراهة وبيان السنة فيأتى ان شاء الله تعالى فى بيان صفة الصلوة فالاعتصار على هذا المقدار مكروه لترك الواجب (والذى لا يحس) ان يقرأ (الآية) واحدة (لا يلزمه التكرار) اى تكرار تلك الآية (عنده) اى عند ابى حنيفة (وعندها يلزمه) التكرار ثلث مرات ساء على ما تقدم واما القادر على قراءة آية لوكرر نصف آية مرتين اوكرر كلمة مراراً حتى بلغ قدر آية فلا يحوز عنده وكذا القادر على ثلث آيات لوكرر آية ثلث مرات لا يحوز عندها لار التكرار لا يؤدى معنى المجموع من القرآنية ولا يحزى عنه عند القدرة (والرابعة) من العرائض (الركوع و هو) اى الركوع المفروض (طائفة الرأس) اى حمضه لكن مع المحاء الظاهر لاه هو المفهوم من موضوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كاله فالحاء الصل حتى يسوى الرأس

بالمحز محاذة وهو حد الاعتدال فيه فلذا قال (وان طأطأ رأسه قليلا) اى قدرا قليلا من الطأطأة (ولم يتبدل) اى لم يصل الى حد الاعتدال منه (ان كان الى الركوع) اى الكامل (اقرب) منه الى القيام (حار) ركوعه لانه يعدرا كما لغة وعرفا اذ ما قرب من شئ اعطى حكمه (وان كان الى القيام اقرب بان لم يحز طهره بل طأطأ رأسه مع ميلان منكبه (لا يجوز) ركوعه لانه لا يعد را كما بل قائما اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك (رجل استوى الى الامام وهو را كعب فكبر) ذلك الرجل ووقع تكبيره (وهو) اى والحال انه (الى الركوع اقرب) منه الى القيام (فصلته فاسدة) لعدم صحة شروعه لما تقدم ان السرط وقوع التحريمه فى محض القيام ولم يوجد (رجل احذب بلمت حدودته الركوع يحض رأسه الى الركوع) تحقيقا للاستقال من القيام الى الركوع وليس عليه غير ذلك كما قالوا لكن فيه الاحلال بالنسبة وهى تسوية الرأس بالمعز وعدم تكبسه وكان ينبى ان يكتبى بمجرد النية مع التكبير كالمصلى قاعدا اذا استقل الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود محالة الوضوع يكون يديه تكونان بمسوطتين على وحديه حال التشهد ثم يقصهما عدلا استقال الى الثالثة كذلك هنا تكون يدها مقصوتين حال القيام ثم يعتمد بهما على ركبته فى الركوع (ود كرى عيون الفتاوى اذا ادرك) الرجل (الامام) واقتدى به فى ركعة (بعدما سجد الامام) لتلك الركعة سجدة (فر كم) المقتدى (وسجد سجدتين) سجدة وحده وسجدة مع الامام (تفسد صلاته) لانه اهرد بصلوة ركعة كاملة فى موضع فرض عليه فيه الاقتداء (ولو) انه (ادرك الامام بعد ما ركع وهو) بعد (فى السجدة) الاولى (فر كم) وحده (وسجد) السجدتين مع الامام (لا تفسد) صلواته وان كانت لا تحسب له تلك الركعة واما لم تفسد (لان زيادة مادون الركعة غير مفسد) للصلوة لان مادون الركعة لا يسمى صلوة ولد الوحاف لا يصلح لا يبحث عادون الركعة والركعة انما تم بالسجدة لوحود جميع الاركان المقصودة لادائها فيها واما ذكر لفظ مفسد مع عود صميمه الى زيادة اعتبارا لمعنى المصدر (واذا ركع المقتدى) قبل ركوع الامام فرم رأسه (قبل ان يركع الامام لم يحز) ذلك (الركوع) ولم يحسبه حتى لو اعتدبه ولم يعد الركوع مع الامام عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلاته لا اهراده شئ فرصت عليه المتابعة فيه (وان ادركه الامام) اى ركع المقتدى قبل الامام فادركه الامام (وهو فى الركوع) بعد (اجزأه) اى المقتدى ذلك الركوع عندما حالقا لرفرافه لا يحز به عنده لان ما أتى به قبل الامام غير معتد به لانه مبس

عنه فكذا ما يسيه عليه فان المبنى على العائد فاسد ولان القدر الذي اشترك فيه يسمى ركوعا غير معتق الى ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد كالمركب الامام اولا وشاركة المقتدى في آخر جزء منه او ركع على اثر امامه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقا وان كان كل ذلك مكروها للسبب عنه قال عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكروا واذا ركع فاركعوا والحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا تبادروا الامام اذا كبر فكروا و اذا قال ولا الصالحين فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا و اذا قل سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم رسالك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلوة والسلام اما يحشئ الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار متفق عليه (وان انتهى الى الامام وهو) اي والحال ان الامام (راكع فكبر) الموثم تكبيرة الافتتاح (ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع) اولم يقف بل كبر ركوع مع رفع الامام رأسه الى حد هو الى القيام اقرب (لا يصير) المقتدى (مدركا لتلك الركعة) بل يكون مسوقا لها وعند زفر يصير مدركا لها حتى كان لاحقا عنده فيأتي بها قبل فراغ الامام اذا لواحق قضاء ما فاته فيها قبله ولكنه لو صلاه بعده جار وعدا لما كان مسبقا فيها لا يأتي بها الا بعد فراغ الامام له انه ادرك الامام فيها له حكم القيام وهو الركوع فصار كالمواذرك في محض القيام ولم يركع معه حتى رفع فانه يكون مدركا لها اتفاقا حتى كان له ان يركعها ثم يتابعه فكذا ولما ان الاقتداء متابعة وشركة لما تقدم من الحديث آنها ولم يتحقق من هذا مشاركة لافي حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد محلاف من شارك في القيام ثم تحلف عن الركوع لتحقق منه مسمى الاقتداء منه تتحقق حزئي مفهومه ولا ينقص بعد ذلك بالتحلف لتحقق مسمى اللاحق في الشروع اتفاقا هذا ومدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولونوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جازولت نيته كذا ذكره الشيخ كالاندين بن المهام ولا تعمل عما سبق انه لا بد من وقوع تلك التكبيرة في حال القيام والا لا يصح الشروع (وركبة الركوع متعلقة بما يطلق عليه اسم الركوع) لغة (بعد اى حبيقة ومحمد) خلافا لمن شرط الطمائية على ما يداوم وسيثاني ان شاء الله تعالى (ودكر في الشرح) اي شرح الاسدي جاني انه (ان لم يقل ثلثا تسبيحات اولم يترك مقدار ذلك لا يجوز ركوعه) وهذا قول شاذ كقول ابي مطيع البلخي تامين اى حبيقة رحمه الله بهرصة التسبيحات الثلث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة

لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلاهما ركن مشروع فوجب ان يحمله ذكر
مفروض كالقيام قلنا ينرم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس
وهو لا يجوز وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسح
باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت
سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب
وان كان امرا لكونه خبر واحد لكن نفي ان يقال يدي ان يفيد الوجوب كما
في غائره ومنه تقولوا به بل بالسنية فاجاب عنه في المستصحب بانه دل المدلل
على عدم الوجوب ايضاً لانه عليه الصلوة والسلام لما علم الاعرابي الصلوة
في ركعه في الركوع والسجود شيئاً ولقائل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن
في الصلوة واجب حرج عما عاينه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين العائنه وصم
السورة وثبت آيات ليس بماعلمه الاعرابي بل ثبت دليل آخر فلم لا يجوز ان يكن هذا
كذلك (وكذلك ركنية السجود) متعلقة بآدمي ما ينطلق عليه اسم السجود وهو
وضع الجبهة على الارض والكلام فيه كالكلام في الركوع (وذكر في راد الفقهاء)
وغيره ايضاً (ان آدمي تسبيحات الركوع والسجود ثلاثون) ان (الارسط خمس مرات
والاكمل سبع مرات) لما خرج ابو داود والترمذي وان حاجة من حديث ابن مسعود
عنه سايه الصلوة والسلام انه قال اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربك العظيم
و ثلاث اده و اذا سجد فليقل سبحان ربك الاعلى ثلث مرات وذلك اذا ناء والمراد
آدمي ميت به تحقق السنة فهذا روى عن محمد كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان
اثلاث آدمي وقد استحبوا الابتداء بقوله عليه الصلوة والسلام ان الله وتر يحب الوتر
نائب ان يكون الخمس اوسط السبع كلاً والحاصل انه يستحب الزيادة على
اثلاث وثلاثون لكن الامام لا يريد ما يتقل على القوم حتى لو كان الخمس يتقل
عليهم فنصر عن اثلاث (واحدة) من المرائن (السجدة) وهي فريضة
تتأدى (بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الاحتصاص الرائد
على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام لانه لا يمد ساجدا لغيره بما دونه
وبعد واما تأديه على وجه الكمال فهو (بوضع الجبهة والاص والقدمين
والايمين والاربعين) ثانياً الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد
على سبعة اعصم عن اخذه واليدين والاربعين والقدمين والاص داخل
واحدة لان عدمهما واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال (وان وضع
جبهته دون احدى السجود) (لاح) ولكن (ان كان ذلك من غير عذر)

يلزم منه الحرج في موضع الالف (يكره) على ما ذكر في المريد والمفيد ذكر
 في التحفة والبدائع انه لا يكره والاوّل اطهر لما فيه من مخالفة مواظبته عليه الصلوة
 والسلام روى ابوداود والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن ايه
 وجهته ونحى يديه عن جنبه ورواه الترمذي ايضا وروى ابوسلي والطبراني
 كان عليه الصلوة والسلام يصع ايه على الارض مع جهته وفي البخاري من حديث
 ابي حميد ثم سجد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وامكن ايه وجهته من الارض
 (وان وضع ايه) دون جهته (فكذلك) يحجور سجوده ولكن يكره ان كان بعير
 عذر (عندنا حنيفة) رضى الله عنه فالحواز لما سر من انهما عظم واحدا ولا جمعا
 على حواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محلا للسجود لم يحجز السجود عليه
 للعذر لارماليس محلا لا يصير محلا للعذر كالحق والدق بل تنقل الفرضية حيث
 الى الائمة وان كان محلا جازان يقتصر عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة
 لمخالفة المواظبة به عليه الصلوة والسلام (وقال لا يحجور) السجود (بالالف)
 وحده (الا اذا كان بحجته عذر) وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة
 لقوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ
 كمال الدين بن الهممام والحق ان مقتضاها يعني هذا الحديث ومقتضى المواظبة
 المدكورة الوجوب ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة ويحمل الكراهة المروية عنه
 على كراهة التحريم وعلى هذا فصل بعض المتأخرين انتهى على الرواية الاخرى
 الموافقة لقولهما لم توافقه دراية ولا القوي من الرواية هذا ولو حل قولهما
 لا يحجوز الاقتصار الامن عذر على وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع اختلاف
 بناء على حملنا الكراهة المروية عنه عليه من كراهة التحريم ولم يحرص على الاصول
 اذ يلزمهما الزيادة بحجرا واحدا وهما يمتثلان انتهى وفي انراهدى ذكر الالف
 وهو اسم لما صلب دال على انه لا يحجوز السجود على الارنية وان عليه ان يمكن
 ما صلب منه قال وفي كفاية الخالص عن ابي حنيفة رضى الله عنه ان وضع اربعة ايه
 لا يحجور واعما يحجور اذا وضع عظم ايه انتهى (ولو وضع حده) في السجود
 (اودقه) وهو ملتقى اللحين من الخنك (لا يحجور) سجوده بالاجماع لانه لا يسمى
 سجود (وان) اي ولو (كان) ذلك (من عذر) مانع من لزوم السجود على الجهة
 او الالف اذ لم يردص في اقامة السجود على اخذ الدق مقام السجود على الجهة
 والاندال لا تنصب ما رأى سيامع عدم صحة اطلاق السجود عليه لعة بخلاف
 الاثقف على ما تقدم (بل) اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجهة

او على الالف (يومى) المصلى حيث السجود ايماء ولا يسجد على حده ولادقته
 لسقوط فرضية السجود عنه وانتقالها الى الايماء لعدم القدرة او لزوم الخرج
 على ماسر (ووصع اليدين والركبتين) فى السجود (ليس وواح) اى بهرض
 بل هوسنة (عندنا خلافا لفر والشافى) فان ذلك فرص عندهما حتى لو سجد
 رافعا يديه او ركبته لا يجوز سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد لا تقدم
 من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولما ان السجود وضع الجبهة على
 ما تقدم وتحققه لا يتوقف على وصع اليدين او الركبتين ولا يجوز الخلقه فرضا
 بالحديث الذى هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو مطلق ^{والمعنى}
 الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كفى تعديل الاركان ونحوه
 من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز ثبوت العرضية بلامانع المذكور
 وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من ثبوت الوجوب به كفى التعديل ونحوه وكذلك
 مواظبته عليه السلام على الوضع المذكور من غير ترك تقتضى الوجوب لكن
 لقائل ان يمنع ان قوله عليه الصلوة والسلام امرت بهذا الوجوب علينا بدون
 ان يأمرنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما امر الاعرابى باعادة الصلوة لترك
 التمديل وكذا مواظبته عليه السلام على مثله من الافعال الطبيعية غير القصدية
 لا تقتضى الوجوب ولا شك ان وصع اليدين والركبتين فى السجود من الافعال
 التى تقتضى الغيبة وان تركه لا يحصل الابتكاف فيكون سنة للاقتداء به عليه
 السلام فيما امر به ولم يافيه من الحشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه محل
 بذلك على ما لا يخفى (ولو سجد ولم يصع قدميه) او احديهما (على الارض)
 فى سجوده (لا يجوز) سجوده (ولو وضع احديهما حار) كالمواقم على قدم
 واحدة وفى كفاية قل العلامة الزاهدى وطاهر مادكر فى مختصر الكرخى
 والنجيد والقندورى يقتضى انه اذا وصع احدى القدمين دون الاخرى
 ار لا يجوز وقد رأيت فى بعض المسح ارفيه روايتين انتهى واعما لا يجوز مع
 رفعهما لعدم تحقق السجود الذى هو وصع الجبهة على الارض معه وما
 لا يتوصل الى العرض الا به يكون فرسا واقائل اريقول بتحقيق السجود مع
 رفعهما اذا وصع اركبتان او احديهما فكان ينبى ان يحرص وصع احدى
 هذه الاربع لا على تعيين حيث كان المقصود اعما هو التوصل الى العرض الذى
 هو وصع اجهة فعمل وصع اركبتين سنة ووصع القدمين او احديهما
 فرصة لا يقدح لمعدل والمدقوب الاكل فى شرح الهداية وذكر التمراتشى

ان اليدى والقديس سواء فى عدم العزيمة وهو الذى يدل عليه كلام شيخ
 الاسلام فى مبسوطه وهو الحق بعيد عن الحق ونضده احق اذ لا رواية
 تساعد والدراية تنفيه على مامر من ان ما لا يتوصل الى العرض الابنه فهو
 فرس وحيث توأطأت الروايات وتطافرت عن اثمتنا ان وضع الركبتين سنة
 ولم ترد رواية قط بانه فرض وكذا وضع اليدين تعين وضع القدمين او احديهما
 للفرضية ضرورة ولو لم ترد عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافرة ايضا
 على ما لا يحصى على المتتبع والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع اصابعها
 قال اراهدى ووضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفى مختصر الكرخى
 سجد ورفع اصابع رجليه عن الارض لا تحوز وكذا فى الخلاصة والرازى
 وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبعها واحدة او وضع طهر القدم
 بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والافلاوقهم من هذا ان المراد
 بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع
 طهر القدم وقد حملته غير معتبر وهذا مما يجباتيه له فان اكثر الناس عنه
 غافلون (ولو سجد بسبب الازدحام على محله جاز) وكذا لو كان به عذر آخر منه
 عن السجود على غير المقعد يحوز سجوده على المقعد على المختار ويحوز
 بغير عذر على المختار كذا فى الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها
 يحوز على الصحيح ولو لا عذر والوجه فى ذلك ان السجود لا يشترط ان يكون
 على الارض بلا حائل ولا ان لا يكون موضع السجود ارفع من موضع القدمين
 وحيث كان السجود على الكف بمنزلة السجود على وصل الثوب فيحوز
 مطلقا والسجود على المقعد بمنزلة السجود على الوسادة لكن لما كانت
 ذلك بمضا منه ولم يتعارف السجود عليها لم يحجز بلا عذر بخلاف الكف فان
 الساجد عليها يمد ساجدا عرفا وفى القية بسط يديه وسجد عليها يحزبه ويكره
 انتهى فالحواز لما قلنا والكرامة لما فيه من مخالفة المأثور من مواظبته
 عليه السلام ومن بعده ولهذا قال الشيخ كالدين بن الهمام والذى
 ينبى ترجيح المساد على الكف والمقد انتهى وما فى القية هو الوسط
 قال المص (وهو) اى حواز السجود على المقعد حال العذر (قول ابى حنيفة)
 والطاهر انه روى عنه ولم يرو عن الامامين فيه شئ فلذا خصه بالذكر
 (وان سجد على ركبتيه لا يحوز) سجوه قال فى الخلاصة مذر او بغير عذر
 قال الشيخ كالدين بن الهمام لا يحوز فى الوجهين ولم نعلم فيه خلاه لكن

ان كان مدر كى باعتبار ماى ضمنه من الائمة وكان عدم الخلاف فيه لكون
السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواحد من الجهة وفى التحيس
لوسجد على حجر صغيران كانا كثر الجهة على الارض جارا ولا انتهى كلام الشيخ
كالدين بن الهمام وفى الزاهدى عن الحسن الاصم انه اذا سجد على فحديه
اوركبيه بمنزلة جازوالافلا انتهى (وان سجد على ظهر رجل وهو)
اى والحال ان ذلك الرجل المسجود على طهره (فى الصلوة يجوز)
سجوده (وان سجد على طهر رجل ليس فى الصلوة لايجوز) سجوده
والمراد من الصلوة صلوة الساجد حتى لو كان فى صلوة اخرى لايجوز ايضا لان
الضرورة قد تدعو الى ذلك للزحمة وانما يتحقق عند الاشتراك فى الصلوة
لا عند عدمه على ان حوازه حيثئذ مخصوص بعذر الازدحام ولايجوز بدونه
(ولو كان موضع السجود ارفع) اى اعلى (من موضع القدمين) ان كان
ارتفاعه (مقدار) ارتفاع (لبنتين منصوبتين جار) السجود عليه (وآلا) اى وان لم يكن
ارتفاعه مقدار لبنتين بل كان اريد (فلا) يجوز السجود (وارادنا للبة) فى قوله
مقدار لبنتين (ستة محاذى وهى ربع ذراع) عرض ست اصابع فمقدار ارتفاع
اللبنتين للنصوبتين نصف ذراع طول اثنتى عشرة اصبعاً وذكر فى الخلاصة
قول مشايخنا ان سجد على لبة حار وعلى لبنتين لايجوز ان كانت احدهما فوق
لاخرى وان كانت آخريتين يجوز لان الارتفاع قليل انتهى وهو لاينافى
ما هنا لاربعة بحازى على مقدار الآخرة على ماقررناه وذكر الزاهدى لو سجد
يعنى المريض على دكان دون صدره يجوز كالصحيح انتهى والاقررب ما ذكر
المص لما قدمناه فى اول بحث السجدة من حد ادنى السجود الخزى فانه صادق
فما اذا كان الارتفاع هذا المقدار لافى الازيد فليتأمل (ولو سجد على كور
عمامة) وهو دورها يقال كور العمامة وكورها اذا ادارها ولفها وهذه
العمامة عشرة اكوار اى ادوار (او) سجد على (فاضل ثوبه) الذى هو
لابسه حال وضع كور العمامة (او) فاضل الثوب (على شئ طاهر) جاز سجوده
(عندنا خلافاً للشافعى) واحد فان عدما لايجوز لما روى البيهقى من حديث
جباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار مصافى جباهنا
واكفنا فلم ينكسنا اى فلم يرل شكوانا ولم يأتد لناى اقاؤها ولما روى ابويعيم
فى الخلية فى ترجمة ابراهيم بن ادهم ثنا ابويعلى الحسين بن محمد الزبيرى ثنا ابو
الحسن عبدالله بن موسى الحافظ الصوفى البغدادى ثنا لاحق ثنا الحسن بن على

الدمشقي ثنا محمد بن فيروز المصري ثنا بقرّة الوليد ثنا ابراهيم بن ادهم عن ابيه
ادهم بن منصور العلوي عن سعيد بن حبيب عن اس عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط بسنده عن عبد الله
ابن ابي اوفى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور عمامته ورواه
الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده ثنا محمد بن ابراهيم بن
عبد الرحمن احمر ابو بكر احد بن عبد الرحمن بن ابي حصين الانطرسوسي
ثنا كثير بن عبد الله ثنا سويد بن عبد العزيز بن عمر عن نافع بن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته واخرجه اليهقي في سننه عن هشام عن الحسن
قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ايّاهم ويسجد
الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه تعليقاً قال وقال الحسن
كان القوم يسجدون على العمامة والقاسوة ويسجد الرجل منهم ويدها في كفه وروى
ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حصين بن عبد الله عن عكرمة عن اس عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد يتقى بفصوله حر الارض وبردها ورواه
احمد واسحق بن راهوية وابو يعلى والطبراني واسعدى في الكامل واخرج
السة عن اس كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فادام يستطع احدنا
ان يركب وجهه من الارض بسط ثوبه فسجد عليه والحديث الذي استند لوابه
متروك الظاهر بالاجماع على ان الحائل المفصل ليس بمنع من السجود ولا دليل
لهم على ان الاتصال مانع كيف وفيه ما سمعت من القول وتأويل فصول الثياب
بما لا يتحرك محرّكهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم يشترط في محبة السجود على
العمامة كون ما سجد عليه منها متصلاً بالجهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق
الجهة لا يجوز وان يسجد في سجوده حجم الارض ايضاً كما في السجود على القطب
ونحوه على ما يأتي ان شاء الله تعالى ومع هذا يكره السجود على كور العمامة قال
في التحيس لما فيه من ترك التعظيم ولم يرد به اصلاً للتعظيم والالم يصح بل نهايته
وهذا الاركان فعل وضع للتعظيم ولان المشاهد من وضع الرجل الجهة في العمامة
على الارض ناكساً لغيره عده تعظيماً كما قاله الشيخ كالدين بن الهمام والذي
ينبغي ان يكره اذا كان بلا عذر والا فلا مانع من الاحاديث لانها حكايات تحتمل
وحدود العذر وهو دفع الحر او غيره يؤيده ما ذكر الحافظ الدمياطي في مختصر
السيرة عن صالح بن خيران ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد رفع العمامة
عن جبهته فلا بد من التوفيق وهو ما ذكرنا (ولو بسط كفه او ذيله على شيء محس

وسجد عليه (لا يجود) سجوده في الأصح (وقيل في رواية يجود) وصححه
 المرعياني وليس شيء كذا قاله الشيخ كالدين س الهمام ولعل ما قاله من
 حيث الرواية والاقس حيث الداراية لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين
 التي قبلها حيث جبل المتصل كلفصل هناك ولم يحمل مثله هنا ولا يقال هو كون
 ثوبه متصلا بالحاجة ما لاهلك لا ناقول مجرد اتصال ثوب بالتجاسة غير مانع
 من السجود ولا هو مقصد للصلوة حتى لو سجد على مكان طاهر واتصل بمص
 اجزاء ثوبه بالتجاسة صح بلا خلاف عنه - ما ولم قصد ولذا لو اعاد سجوده على مكان
 طاهر في هذه الصورة او على منفصل بسط على الحاجة صحت صلاته باتفاق
 ائمتنا بخلاف ما لو سجد على نفس التنجاسة حيث قصد صلواته ولا يفيد اعادته
 على مكان طاهر عندهما خلافا لابي يوسف فعمل ان مجرد اتصال ما هو لاسه
 بالتجاسة لا يفسد صلواته فلا يصلح ذلك للفرق (ولو وضع كعبه اوسط خرقة
 على شيء طاهر للحر او للبرد او للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام اما هو في
 الكراهة) اما السجود على الكفين فقد قدمنا الكلام عليه واما على الحرقه
 ونحوها فالصحيح عدم الكراهة في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام
 كان تحمل له الحمره فيسجد عليها وهي حصر صغيرة من الخوص وحكي عن
 الامام انه صلى في المسجد الحرام على الحرقه فهاء رجل فقال له الامام من اين
 ات فقال من حوارزه فقال الامام هاء التكبير من وراي ابي تعلمون سائم تعلمونا
 هل تصلون على الردى في الداء كم قلتم فقال تحوزوا الصلوة على الحشيش
 ولا تحوزوها على الحرقه والاصل انه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على
 الارض مما لا يتحرك بحركة المصلي لاجتماع الان ما لا كراهه على ما يكون من
 غير جس الارض كالجلد والمسح وكذا حرقه القطن والكتان متمسكا بحديث
 الحمره ولادليل له فيه كيف وقد تقدم ما فيه المقتنع من السجود على فاضل ثيابهم
 واما في من الصور او القطن او الكتان والتقيد بالسبط على شيء طاهر احترازي
 في الكف لافي غيره فاه لو سطره على نحس بحيث يمنع وصول اثر الحاجة من الريح
 والبلون يجوز ايضا على ما مر في فصل التجاسة ثم ان البسط لدفع الحرا او لبرد
 لا كراهة فيه لانه يحصل له الحضور والاصطراب واما لدفع التراب وان كان
 لدفعه عن حفته ووجهه بكرة لار فيه نوع ترفع وهو غير لائق بالمصلي وان كان
 لدفعه عن عمامته وثوبه لا يكره لانه صيانة للمال وتحرز عن اصاعته وفي الخلاصة
 واذا اراد ان يصلي على القبا يحمل الكتف تحت رجليه ويسجد على الدليل

نقله عن الحلواني قال الزاري لان الدليل في مساقط الزبل وطهارة موضع القدمين
 شرط في القيام وفاقا وموضع السجدة مختلف لانها تتأدى بالانصب وهو اقل من
 قدر الدرهم ولان السجود على الدليل اقرب الى التواضع انتهى (وان سجد
 على التلج) فانه (ان لم يلبده) بان يكسه حتى يتداخل ويلرق بعض اجزائه
 بعض (وكان) التلج بحيث (يبس وجهه) اي وجهه لاساحد فيه (ولا يجرد
 حشمه) اي صلاية حرمة (لم يحجر) سجوده عليه لعدم استقرار جبهة على الارض
 او ما يتصل بها (وارلبده) حتى صبار بحيث يجرد صلابته ولا يفتب وجهه فيه
 وصابطه ان لا يسهل ما تسهل فيه (حار) سجوده عليه (وعلى هذا اذا التقى
 الحشيش الرطب او اليابس فسجد عليه ان لبده حتى لا تسهل بالتسهيل حاروا لا
 فلا (وكذا) الحكم (اذا سجد على التراب) القطن (المحلو) او الصوف ومحوه
 (ان لم يستقر حشمه) تمام التسهل (لا يجوز) سجوده وكذا كل عثوفا لفرش
 والوسائد وكذا كور المعصاة ما لم يكسه حتى ينهي تسهيله ويحد فصلاية لا يجوز
 سجوده (ولو سجد على الارز او على الجوارس) وهو نوع من الدحس (او) على
 (امرأة لا يجوز) سجوده لان هذه الحبوب ملاستها ورايتها لا يستقر يصحها على
 بعض فلا يمكن انتهاء التسهل فيها واستقرار الجهة عليها (ولو سجد على الحطة
 او الشعير يجوز) لان جباها يستقر بعضها على بعض لحشوة ورحوة في اجسامها
 (اما الارز) ومحوه من الحبوب او المحلوح وشبهه من المعشوش (اذا كان) ثمرة منها
 (في جوارق جار) السجود عليه اذا كان غير متداخل في الجوارق لا مكان استقرار الجهة
 عليه ووجود الصلاة لتماثل اجزائه بسبب الجوارق ولا تيسر اشتراط عدم التسهل
 (وسئل نصير بن يحيى عن يصع حشمته على حجر صغير هل يجوز) سجوده
 (ام لا قل ان وضع اكثر الحمة على الارض) اي مع ذلك الحجر لانه من حمة الارض
 (يجوز والافلا) كذا في اغيط وتقدم عن التحيس ايضا ولا بد من معرفة مقدار
 الحمة يعلم اكثرها واقلها وهي من الصدع الى الصدع طولها ومن
 الحاجبين الى حرف القحف عرضا ومن هذا علم فساد ما قيل انه لا يشترط
 طهارة موضع السجود لان فرصه يتأدى بمقدار الدرهم اذا لاشك اذا اكثر
 الجهة زائد على قدر الدرهم كما ينشاء (وان لم يصع ركبتيه في السجود على
 الارض يجوز) سجوده (و) هذا (هو اختار) لما تقدم ان وضعهما في السجود سنة
 ليس بمرس خلافا لما قاله العقبة او الليث على ما تقدم (والسادة) من الفرائض
 (القدمة الاحيرة) التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة او لا كافي الثانية

(وقدر القرض) في القعدة هو القعود (مقدار) ادنى (قراءة التشهد) وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام ادا قلت هذا اوفات هذا فقد تمت صلوتك علق التمام باحد الشئين اما قوله التحيات الى عبده ورسوله واما القعود مقدار ذلك القول واذا قرأ بسرعة صدق انه قال لكن يشترط تصحيح الالفاظ ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعة للمعاني فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت فالصا لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط (وتظهر فرصتها) اي ثمرة فرصة القعدة (في هذه المسائل) الآتي ذكرها (الاولى رجل صلى الظهر) ونحوها (حسا) بان قيد الخامسة بالسجدة (ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرصته) اي فرضية صلوته لتزك العرس على وجه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة قلعة بالسجود للحامسة (ونحو صلواته فلا) عدابي خيفة واني يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلاته وتخرج من كونه صلوة وهي قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصلا عنده لا عندها لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التحريم عنده لانها انما استندت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقد لها وها يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريم انعقدت للاصل لان الوصف تابع للشروط والاركان لا يكون له قصدا وعلى هذا لم يقعد في ثالثة المغرب وسجد للراثة او على ثابثة الفجر ونحوه وسجد للثالثة (والثانية) من المسائل (المساردا اقتدى بالمقيم في) صلوة (فائنة) رابعة (لا يصح) اقتداؤه (لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر) دور المقيم (يكون) اقتداؤه حينئذ (اقتداء المفترض بالمنع) وهو غير جائز عندما على ما بينه قيد بالمانئة لانه واقتدى به في الوقتية تصح لار الصلوة قبل حروح الوقت قابلة للتعبير فيتعين بالاقضاء بالمقيم وقصير ارما كما تنبئ بدة الإقامة بخلاف المانئة فانها استقرت على الصفة التي حرح الوقت وهو متصف بها من سر واقامة ولم يتبق قابلة للتعبير بطريان اقامة اوسر اواقضاء (والثالثة) من المسائل (اذا تذكر المصلى بعد تمام الصلوة) والقعود قدر التشهد ان عليه (سجدة التلاوة صاد اليها) اي الى سجدة التلاوة فان سجدها (ارتفعت) اي زالت (القعدة) وارتفعت بعده الى شيء محله قبلها فان محل السجود سواء كان للصلوة او لتلاوتها قبل القعود الاخير اما سجود الصلوة فطاهر واما سجود

التلاوة فلامه من احكام القراءة ويلحق بها بخلاف سجود السهو فان محله آخر
الصلوة فلا ترتفع به القعدة (حتى انه لو لم يقعد) قدر التشهد بعدما سجد
للتلاوة (فقدت صلوة) بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد
حيث لا تقصد صلوته لما قلنا (والراية) من المسائل (اذا قام) المصلي
(في القعدة الآخرة كلها فلما اتى) اى فحين اتى (برص عليه ان يقعد قدر
التشهد وان لم يقعد فقدت صلاته) وذلك (لان الاموال في الصلوة حالة
اليوم لا تختص) ولا تعتبر لصدورها لاعتبار اختيار فكان وجودها كعدمها
(كما اذا قرأ في الصلوة ثانيا اوقام اوركم) او سجد (ثانيا) وهذا في القيام والقراءة
والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلا يصح فيها فقيل انها تمتد من التام
لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلائقها اليوم بخلاف
سائر الاركان لان مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكرهنا لانها
من احزاء العبادة فلا تتأدى بالاختيار ولا اختيار للسان وفي الوارد رجل افتح
قام فقرأ وهو نائم يحوز عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالمتبصر تعطيل الامر
المصلي بالحديث وبه قارق الطلاق الا يرى ان المجنون والصبي اذا صليا كانت
صلواتهما حائرة ولو طلقا لم يحجر وقال صاحب الهداية في التحنيس والختار
انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهمام والواجه
اختيار العقبة يعنى انما الثالث صاحب الوازل لان الاختيار المشروط قد وجد
في ابتداء الصلوة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد داخل على فعله كل الدهول
يحجزه انتهى والجواب انما يمنع كون الاختيار في ابتداء كايما ولا يسل ان الداخل
غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم (وهذه المسئلة) وهى وقوع
بعض الاموال في الصلوة حالة اليوم (يكثر وقوعها لاسيما في التراخي)
خصوصا في ليالى الصيف والاس عن هذه المسئلة عاقلون (والسابعة)
من المرائض للمارغ من بيان المرائض الست المتفق عليها شرع في بيان
المرريضتين المختلف فيهما احدهما هى السابعة (وهى الخروج من الصلوة
بفعل المصلي) فانه فرس (عند اى حيفة خلاقتها) على ما ذكره ابو سعيد
البردعي كما تقدم (حتى ان المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قدر التشهد او تكلم
او عمل عملا ينافي الصلوة) كالاكل والشرب وغير ذلك (تمت صلاته بالاتفاق)
لتام جميع فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخروج بضمه ايضا (وان سبقه
الحديث) من غير عمدته (في هذه الحالة فكذلك) تمت صلاته (عندها)

ولم يبق عليه الاثنى واحد وهو السلام واما الفرائض فتدتمت جميعا (وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج عن الصلوة) فعليه قصدا لكونه فرضا قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصلته بل عمل عملا ينسأ في الصلوة من غير متعلقات الوضوء تبطل صلوة لقمة فرضا من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة (ويتنى على هذا) الاصل وهو كون الخروج من الصلوة بعمل المصلي فرضا عنده لا عندهما (مسائل) تلقى بالاثني عشرية (وهي التيمم اذا رأى الماء) وقدر على استعماله (بعد ما قدم قدر التشهد) وكذا المقتضى بالتيمم اذا رأى الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله (او كان) المصلي (ماسحا على الخف فاقصت مدة مسحه) بعد ما قدم قدر التشهد (او طلع حية) او احدهما حقيقة او حكما (بعمل يسير) بحيث ان من رآه لا يظنه حارح اعلموا بسبب ذلك وقيد به لانه لو خله بعمل كثير لا يثنى الحلاى لوجود الخروج بصلته (او كان) المصلي (اميا فتعلم سورة) بمد القوم وقدر التشهد بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره او درسها لا يثنى الحلاى خروجه بصلته لان مثل هذا الفعل منسأ للصلوة وقدمه قصدا بخلاى ان تذكر فانه ليس بمنسأ فلم يخرج به (او كان) المصلي (عاريا فوجد ثوبا) بعد ما قدم قدر التشهد فان قدر على لبس الثوب او التمس عليه الثوب ولم يتمكن في لبسه (او كان) المصلي (موميا) غير قادر على انزاع كوع والسجود (فقد روى عن الركون) بعد التعمود قدر التشهد (او تذكر) المصلي في هذه الحالة (ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة) وهو صاحب ترتيب (او احدث الامام القارى) في هذه الحالة (فاستحلب اميا او صامت عليه) اى على المصلي (الشمس) وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة (او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة) في هذه الحالة (او كان) المصلي (ماسحا على الحيرة فسقطت عن بره) في هذه الحالة (او كان صاحب عذر فاقطع عذره) في هذه الحالة واستمر الاقطاع حتى استوعب وقت صلوة فان اقطعت وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر الاقطاع حتى خرج وقت العصر (في هذه المسائل) الاثنى عشرة (فسدت صلوة عند ابي حنيفة) لخروجه من الصلوة بامر آخر غير منعه مع ان الخروج بصلته فرض فقد ترك فرضا من الصلوة لا يمكن تداركه فتسد (وقالوا تمت صلوة) لان الخروج بصلته ليس به فرض لقوله عليه الصلوة والسلام لان مسعود اذا قلت هذا او قلت هذا فقد تمت

صلاتك هكذا وقع في رواية الدار قطني ما وفي رواية ابي داود والواو لكن قال
 النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله ان قلت
 هذا الخ ولذا لم يستدل به على امتراض القعدة كما استدله في الهداية وغيرها على
 ما قدمناه اول بيان المرائع سماه الشيخ كمال الدين لكن قال الشيخ كمال الدين والحق
 ان غاية الادراج هنا ان تصير موقوفة والموقوف في مثله حكم الرفع وجواب ابي حنيفة
 ان معنى فقد تمت قاربت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه قال تعالى
 اني اراني اعصر حرما وقال عليه الصلوة والسلام من قل قتيلا وقال عليه الصلوة
 والسلام لقتوا موتاكم وقال عليه السلام من وقف برفة فقد تم حجه وقد بقي
 عليه طواف الزيادة وهو فرص هذا كله على تقدير كون الخروج يصنع المصلي
 فرسا عنده وقد تقدم انه غير مصوص به وانما الرمة ابوسعيد البردي ومن تبعه
 من جوابه في هذه المسائل ما عساذ ولا وجه له الا كون الخروج يصنعه فرسا وقيل
 ان الفساد في هذه المسائل ليس لكون الخروج يصنعه فرسا بل باعتبار ان التحريم
 باقية بعد فراغه من التشهد واعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها
 في حلال الصلوة وفيه نظر اد لو كان كذلك لم يفرق بين تعمد ما ينافي
 الصلوة وبين هذه المسائل كما في حلال الصلوة وقد احموا انه لو تعمد الحدث
 او غيره من المسافيات في هذه الحالة تم صلوته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل
 الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج يصنعه بل للاداء مع الحدث
 اد بارؤية وانقضاء المدة واقطاع العذر يظهر عمل الحدث السابق فيستند
 النقص فيظهر في هذه المسائل لقيام جزم من الصلوة بخلاف عروض
 هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرء في بقية المسائل وميل
 الشيخ رحمه الله في الكافي الى ان الخروج يصنعه فرص وعمله بما تقدم من
 انه لا يمكنه اداء فرص آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه وعمله
 ايضا مانا احما على نفاء التحريم في هذه الحالة حتى لو بوى المسافر الاقامة في هذه
 الحالة يعتبر فرصه كما لو نواها في حلال الصلوة والتحريم لا يراد بها ذاتها وانما
 يراد بها اصل الصلوة ولم يبق في آخر - بوى الخروج فكان فرسا ضرورة
 انتهى والطاهر ان هذا هو التحقيق من قيل الخروج منها فديكون بمعية
 كالكتب والمعية لا تنصف ما يحوب وكذا فديكون بالحدث العمد وكون الحدث
 فريضة من فرائض لصلوة وجزء منها في غاية القبح قلنا المرض انما هو
 الخروج الذي هو سبب عن الفعل لا الفعل الذي هو سبب ولا يزم من قبح

السبب قبح المسب كالحدود والقصاص وصيان العدوان ولئن سلم ان المصلي هو العرس فانما هو قرص من حيث انه سب الخروج من الصلوة لامن حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجماع سببا لحرمة المصاهرة من حيث هو سبب للولادة لامن حيث هو زنى وككون السمر سببا للترخص من حيث انه خروج مديد لامن حيث انه احاقه السيل او تمرد على المولى ولا يلزم من كونه فرضا لها كونه حزمة منها كافي للشرايط وكذا السلام ليس محزاة منها كيف وهو ما لها اجماعا حتى تفسد بوجوده في خلالها وهذا لان اتانها فانها لها وانها لها تحصيل ما يصادها اد الشيء انما ينتهي عما يساويه كليل ينتهي بالهار والسواد بالياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما لوصلى بالحاجة لفقد ما يرملها ثم بعد ما قد قدر التشهد قدر على ارانها وما اذا دخل وقت من الثالثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي فصلى بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر على العور (والثامنة) من المرائض وهي الثانية من اغتتاف فيهما (تمديد الاركان) فانه (عنداني يوسف ورضيد زرا من الحديث) اي حديث ابن مسعود المتقدم في اول ذكر المرائض (وعدها) تمديد الاركان (من الواحات) لامن المرائض وقد تقدم الدليل هناك ومثل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني احب ان لا تحوز صلوة وكذا عن ابي حنيفة رضى الله عنه وعن السرحسى من ترك الاعتدال يرمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدالات ومن انشأ من قبل يلزمه ان يعيد ويكون العرس هو الثاني واختار ان العرس هو الاول والثاني خبر للحلل الواقع فيه ترك الواح قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة اديت مع كراهة التحريم ويكون حراما الاول لان العرس لا يتركروا حمله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لانه ترك العرس لا يلزم استنهي وكذا القومة من الركوع والحلقة بين السجدين والعناية فيهما كلها مرائض عنداني يوسف للحديث المذكور وعندهما من سنن علي مدكر في الهداية وغيرها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان تكون القومة والحاجة واحتين للمواطة ولما روى اصحاب السنن الارامة ولما روى قسطنطين والسبق من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحزى صلوة لا يقبل الرجل فيها طهره في الركوع والاحود وقال الترمذي حديث حسن صحيح ونحوه كذا عندنا يدل عليه ابحاث سجود السهم فيه مما ذكر في فتاوى قاضي حرم في فصل ما يوجب السجود قل انصلي اذ اركع ولم يرفع رأسه من الركوع

حتى خر ساجدا ساهيا تجوز صلوة عند أبي حنيفة وعمره وعليه السهو انتهى وقال
صدر الشريعة وكذا الاطمتان بين الركوع والسجود وبين السجدين يعني انه
فرض عند أبي يوسف وواجب عندهما قاه شهماختلا فهم في الاطمتان في الركوع
والسجود ثم مختار الحرخاني ان التعديل في الركوع والسجود ايضا سنة عندهما
وكونه واحدا عندهما انما هو اختيار الكرخي قاه فصل بين الطمائية في الركوع
والسجود وبين القومة والجلسة فان الاولى مكسلة للركن المقصود لذاته وهو
الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكما
ستبين اطهارا للتفاوت بين المكملتين وانت علمت ان مقتضى الدليل في كل
من الطمائية والقومة والجلسة الوجوب كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام
ولا ينبغي ان يمدل عن الدارية اذا وافقتها رواية على ما تقدم عن قساي
قاضي حان ومثله ما ذكر في الفتية من قوله وقد شدد القاضي الصدر في شرحه
في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكمل كل ركعة واجب عند
أبي حنيفة وعمره وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود
وفي القومة بينهما حتى يطمش كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة
وعمره حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها تامدا يكره اشد
الكرهية ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون مقبلة في حق سقوط الترتيب
ونحوه كس طاف جنباً يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول وكذا هذا انتهى ثم لما فرغ
المصنف من ذكر المراضى استعما ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال (وما سواه)
اي ما عدا تعديل الاركان (من الواجبات) حلة اشياء (منها تعين) قراءة
(الفاتحة) فان قراءتها واجبة عندنا خلافا للثلاثة فاهب فرص عندهم لما
في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولما
ظني لا يصلح للريادة على القطعي اذ هي نسخ فيثبت به الوحوب فيأثم بترك الفاتحة
من غير فساد (و) منها (تمين القراءة) المعروضة في الصلوة (في) الركعتين
(الاولين) منها لمواظبته عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترك (و) منها
(الاقتصار فيهما) اي في الركعتين الاولين (على مرة) واحدة في كل واحدة
قاه واجب حتى لو كررها في كل ركعة كره ان عمد او وح سجود السهو ولو سهوا
لانه مخالفة للمتواتر من مواظبته عليه الصلوة والسلام ولا يلزم منه تأخير
واجب وهو السورة وقيد الاولين لان الاقتصار على مرة واحدة في كل ركعة
بما بعدهما ليس بواجب حتى لو كررها سهوا لا يجب سجود السهو لان ما بعد
الاولين لا يتعين فيه القراءة بل ان شاء قرأ وان شاء سجد وان شاء سكت فتكرار

العائجة حيثئذ ملحق بالتسييح والثناء فلا يوجب سجود السهو على ما صرحوا به
ويلزم منه انه لو تعمّد لا يكره ما لم يؤد الى امر آخر مكروه كتطويل الامام
على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها (و) من الواجبات (تقديمها) اى تقديم
الناحية (على السورة) لمواطبة عليها ايضا (و) منها (صم السورة)
او ما يقوم مقامها من الآيات التى تعدل سورة (آيها) اى الى العائجة للمواطبة
ايضا ولما روى الترمذى عن ابي سعيد انه عليه الصلوة والسلام قال مفتاح
الصلوة الطهور وتجرعها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلوة لمن لم يقرأ بالتحميد
وسورة وانكى في سنده اوسمان طريف بن شهاب السعدى وعنه رواه
ابو حنيفة في مسنده قل عن ابن معين ولسانى قصيفه ولينه ابن عدى وقال
روى عنه الثقة واما انكر عليه انه يأتى فى المتن ما يشاء لا يأتى بهما غيره واسايد
مستقيمة اشبه وما ذكر فى الهداية وغيرها ان صم السورة فرض عند مالك
لم يرحق شئ من كتب مذهبه بل هو سنة عند الاثمة الثلاثة (و) من الواجبات
(الحجر) بالقراءة (فيما يحجر) فيه بها كالحجر والحمة والعدين واولى المغرب
والعشاء وكالزوايج والوتران الحجر فى جميع ذلك واجب على الامام (و)
منها (الحافة) بالقراءة (فيما يحفات) فيه بها ككبر ما ذكر قال الحجر والحافة
فى محله واجب لمداواة منه عليه الصلوة والسلام على ذلك (و) منها (قراءة
قنوت فى الوتر) منها قراءة (التشهد) فانها واجبة (فى القعتين) الاولى
والاحيرة والى هذا مال صاحب الهداية فى ما بسجود السهو وواجب السجود ترك
التشهد فى القعدة الاولى كفى القعدة الاحيرة وهو طاهر الرواية (و) رواية
هى واجبة (فى القعدة الاحيرة) فقط اما فى الاولى ففى سنة واليه مال
صاحب الهداية فى ما بسنة الصلوة حيث قال فى بيان الواجبات (و) قراءة التشهد
فى القعدة الاحيرة وضاع لرواية اظهر للمواطبة فى جميع ذلك من غير ترك مرة
(و) من الواجبات (القعدة الاولى) لما مر مرارا (و) منها (سجدة التلاوة)
وهى مع كونها واجبة فى نفسها ففى من واجبات الصلوة ايضا اذا تليت فيها
حتى نواحرها عن محلها سهوا يحب عليه سجود السهو لانها من مكملات
الركن وهى قربة ومكمل الفرض واجب (و) منها (سجدة السهو) لان سجود السهو
حين يقع من احد فى سجدة بسبب ترك الواجب او كمالها ورفع الحلل من الصلاة
واكملها واجب (و) منها (كثيرات العيد) للمداواة عليها من غير ترك والمراد
التكبيرات اير وائد لاجمع يقع فيها من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض

وتكبيرات السجود سنة لكن تكبير ركوع الركعة الثانية التحق فيها بالركعة الأولى
لأنها بها حتى يجب سجود السهو تركها ساهيا وإن كان سنة في غيرها (و)
منها (الاستقلال من الفرض) الذي هو فيه (إلى الفرض) الذي بعده فإن ذلك
واحد حتى لو أحل له كما دار كبح ركوعين يجب عليه سجود السهو لأنه لم ينتقل
من الفرض وهو الركوع الأول إلى الفرض الذي بعده وهو السجود
بل أدخل بينهما فعلا أحيا وهو الركوع الثاني فقد استقل من الفرض إلى غير
الفرض وكذا إذا سجدت سجدات أوقعت عن الهوض إلى الثانية أو الرابعة
ثم قام وسجدت كما يتحتم فيه بين المرصين شيء ليس هرجاء وثق على المص
وأحياناً آحران لم يذكرها رعاية الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال في كل
الصلوة أو في كل ركعة والحجج بلفظ السلام أما بيان الأول فاعلم أن المشروع
فرضا في الصلوة أربعة أنواع ما يتخذ في كل صلاة كالقعدة أو في كل ركعة كالقيام
والركوع وما يتعدد في كل ركعة كالركعات أو في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط
بين ما يتخذ في كل الصلوة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الأخرى حتى لو تذكر
بعد القعدة قبل السلام أو بعده قبل أن يأتي بمناسف ركعة أو سجدة صلوية
أو سجدة تلاوة فعلها وأعاد القعدة وسجد للسهو وكذا لو تذكر ركعتين أو سجدة
وقضى ما بعده من السجود أو قياماً أو قراءة صلى ركعة تامة وأعاد القعدة وكذا
يشترط الترتيب بين ما يتخذ في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده ولذا
قلنا آحران ترك القيام وحده يصلى ركعة تامة وأما الترتيب بين ما يتكرر في كل
الصلوة كالركعات فواجب الأضرورة الاقتداء حيث يستقصد الترتيب
فإن المسبوق يصلى بعض متأخر من الركعات قبل ما قبله وكذا الترتيب بين
ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واحد حتى لو ترك سجدة من ركعة
ثم تذكرها فيما بعدها من قيام أو ركوع أو سجود فإنه يقضيها ولا يقضى ما قبله
قبل قضائها مما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود
السهو فحسب لكن احتاج في لزوم قضاء ما ذكر فقضاء ما فيه كما لو تذكر ركعة
وأما إذا سجد أو لم يسجد في الركعة التي قبلها فإنه يسجد بها وهل يعد الركوع
أو السجود المتذكر فيه في الهداية أنه لا يجب إعادته بل تستحب معلاً لأن الترتيب
ليس هرجاء بين ما يتكرر من الأفعال وفي فتاوى قضى حارث أنه يسجد ولو لم يسجد
فسدت صلاته معاً لأنه ارتفع بالعود إلى ما قبله من الأركان لأنه قبل أن يرفع
منه يقبل الرقص بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لأنه بعد

ما تم الرفع لا يقبل الرقص واما الحروح فلفظ السلام فهو واحد عندما لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه وعد الأئمة الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلوته عندهم لا عندما على ما تقدم انه لو احدث عمدا بعد القعود قدر التشهد او تكلم او عمل عملا منافيا للصلوة تمت صلوته لكن مع كراهة التحريم لتركه الواحد ولا يقال ماد كرتم في افتراض القعدة الأخيرة من ار المواظبة وقت بيانا للمحمل يقتضي افتراض السلام لانا نقول ذلك فيما هو داخل في الصلوة لاما هو خارج عنها والسلام خارج لموافاته اياها وفسادهاه ادا وقع في حلالها قصدا بالاجماع هذا (واما بيان (صفة الصلوة) من استداها الى استهاها على الترتيب المتوارث فهو (اه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة بوى) وهي شرط كامن (واخرج يديه من كفيه) عند التكبير وهو اذ لم يصرص في شيء من الصلوة ولا اعتار لما قاله بعض من شراح الكفر من المتراكمة اه اما قيد بقوله عند التكبير لان احراهما بعد ذلك في الصلوة فرض نفس الصلوة وتركه ثم استدل على ذلك بحديث موضوع اه عليه الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من اكمكم من لم يخرج يديه من كفيه فاحلة عليه حرام ولعمري ان هذا لجهل عظيم بالحكم والاستدلال اما الحكم فاه لم يوجد سفل صحيح ولا صيف ولا يصح ان يوجد واما الاستدلال فاه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يقد غير الكراهة ولم يكن رائدا على حبر تعديل الاركان وحبر الماتحة وغير ذلك مما لم يثبت بها سوى اوجوب مع محبتها وقوتها في الدلالة على ما اريد بها فكيف بحديث محتلق كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ناب عن العاطة المسيحة تركا كنه وبرودته ولو لا الصيحة خوفا الاعتراض من لا ممارسة له بالهفة لكن الاولى انحرز عن ذكره عن اصل وصيانة الكتاب عنه (ثم) اداوى (ثم) تكبيرة الاحرام (ورفع يديه) وهوسة ولا فصل كون الرفع (مع التكبير) بان يكون استداؤه عند استداه التكبير واستهاؤه عند استهاه (ودكر في الهداية اه يرفع يديه اولاهم يكبر) فاه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهوسة لان الى صلى الله عليه وسلم والطب عليه وهذا اللفظ يعنى لفظ المعية يشير الى اشتراط المقدرة وهو المروى عن ابي يوسف وانحكى عن العنجلوى والاصح اه يرفع اولاهم يكبر لان نفسه بى الكبرياء عن غير الله تعالى والى مقدم على الاتيات انتهى والى مختار شيخ الاسلام وصاحب التبعة وقاضى خان وآخرين وذكر الراهدى عن ابى نى فاه هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان الى صلى الله

عليه وسلم وأطب الخ استدلال بالمواطبة على السنة وهي من غير ترك وإن كانت
تقيد الوجوب لكن إذا لم يوجد ما يصرف الوجوب وقد وجد وهو تسليمه للأعرابي
من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على أنه حكى في الخلاصة
الخلاص أنه يأثم في تركه أولاً قال والمختار أن اعتاده أثم لأن كافي أحياء انتهى
وقوله لأن فعله في الكبرياء الخ يعني أن حكمته شرعية هذا الرفع الإشارة إلى أن الكبرياء
عن غيره تعالى ليحصل من الشيء الفعل وأثبت القول حصر الكبرياء عليه سبحانه
والمهود في الدلالة على هذا المقصود إذا كانت اللفظ وجوب تقديم مفيد التقي
فإذا دل عليه بغيره كان المناسب أن يسلك به سبيل المهود استحساناً لا لزوماً حتى
يرد أن ذلك أنما هو في اللفظ فلا يلزم في غيره أدليس الكلام إلا في الأولوية وقيل
يكبر أولاً ثم يرفع وقد ورد في بعض الأحاديث ما يدل عليه أيضاً فهدى ثلثة
أقوال وفي معنى كل قول قد ورد حديث عنه عليه الصلوة والسلام فيونس أنه
عليه السلام قد فعل كل ذلك ورجح في الهداية أحد أصاحه عليه السلام
ما لم يأت في ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين أن يرفع الرجل (حتى يحاذي)
أي يقال (بإبهاميه شحمتي أذنيه) وفي فتاوى قاضي خان يمس طرف إبهاميه
شحمتي أذنيه وأصابعه فوق أذنيه وعند الأئمة الثلاثة السنة أن يرفع يديه إلى
منكبيه لما روى البخاري عن أبي حميد أنه قال كنت أحضركم لصلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأيته إذا كبر رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولما مافي صحيح
مسلم من رواية وائل بن حجر أنه رأى صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلوة كبر ثم
رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ووضعهما حيال أذنيه ومافي سنن البيهقي الكبرى
عن ابن مسعود أن صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي
إبهاميه أذنيه قال أبو الفرج رجال أسنده كلهم ثقة ولا معارضة فإن محاذاة
الشحمتين بالإبهامين تسوغ حكاية محاذاة اليدين للملكين والأذنين لأن أطراف
الكف مع الرسغ تحاذي الملك أو تقاربه والكف مع يده يحاذي الأذن واليد تطلق
على الكف إلى أعلاها فالذي نص على محاذاة الإبهامين بالشحمتين وفق
في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره ثم رأينا رواية أبي داود عن وائل
صرحاً فيه قال أنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلوة
ورفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذي إبهاميه أذنيه انتهى وعلماؤنا
في كتبهم نصوا الخلاف في هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه
فإن قوله يرفع يديه حدو منكبيه المراد الكفان لأنه صرح في كتبهم أنه يحاذي

أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإصبعه شحمتي أذنيه مع مذهب كدهبا من غير فرق (ويفرح أصابعه) حال الرفع لكن (لا) يفرح (كل التعرج) ولا يصم كل الضم بل يتركها على المادة (ويوجه) حالة الرفع (بطن كفيه نحو القبلة) أكالا للأقدام عليها وفي الحاوي وقال بعضهم يحمل بطن كل كف إلى الكف الأخرى (و) أما (المرأة) فإما (ترفع) يديها عند التكبير (حذاء يديها) بحيث تكون رؤس أصابعها حذاء منكبيها لأن ذلك استلها وأمرها منى على السر وفي القية قبل هذا السنة والحرارة أمان الأمانة فكأن الرجل لأن كفها ليست بموارة انتهى ويرد عليه أن كف المرأة ليس بموارة وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة أن المرأة كالرجل والاول أصح لما ذكرنا (والمقتدى) يكبر تكبيرا متقاربا تكبيرا لا أمام عند أبي حنيفة وعندها يكبر بعد تكبيرا لا أمام (وفي الأفضلية) لا في الحوازي وقد قدمت المسئلة بدليلها في بحث التكبير (ولا يترك رفع اليدين) عند التكبير لأنه سنة مؤكدة (ولو اعتاد) تركه (يأنم) لا تنفس الترك بل لاه استخفاف وعدم مبالاة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره أما لو تركه بعض الأحيان من غير اعتياد فلا يأنم وهذا مطرد في جميع السن المؤكدة (ثم يصع بينه على يساره) بعد التكبير ولا يرسلها عندنا خلافا لما ذكرنا لما روى البخاري عن سهل بن سعد كان الناس يؤمرون أن يصع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في السجدة وعن علي بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحب بشو ثم وضع يده اليمنى على اليسرى رواء مسلم وعن قبيصة بن هلب قال كان رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمنه رواء الترمذي وقال حديث حسن (ويتبصر بيده اليمنى رسع يده اليسرى) أي السنة أن يجمع بين الوضع وتبصر يمين يمين ورد في الأحاديث المذكورة أدنى بعضها ذكر الواحد وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض ذكر اليد على الذراع فكيفية الجمع أن يصع كف اليمنى على كف اليسرى ويخلق الأمام والخصر على الرسع ويوسط الأصابع الثلاثة على الذراع ويصدق به وضع اليد على اليد وعلى الذراع وإما أحد شماله بيمنه (ويصمهما) الرجل (تحت سر) وعدا شافعي على الصدر وهو رواية عن مالك وأحمد قال الشيخ كذا الذين من الهمام كون الوضع تحت السرة أو الصدر - ثبت فيه حديث يوجب العمل ويحاط على المهود من وصمهما - قد أحصى في أمية والمهود في شاهد منه تحت السرة

وذكر عن علي من السنة في الصلوة وضع الاكف على الاكف تحت
السرة راواه ابو داود واحمد واللفظ له قال الووى اعقوا على تصفيفه
لايه من رواية عبدالرحمن بن اسحق الواسطي سمع علي صفه (و) اما
(المرأة) فاسها (تضمهما تحت يديهما) بالاقاق لانه استر لها ثم
الوصع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عندنا حيفة واني يوسف وعند محمد
سنة لكل قيام فيه قراءة فيصع في حال الثناء والقنوت وصلاة الجبارة عندها
حلالها (ويرسل) في القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد
اتفاقهم (يقول سبحانك اللهم ومحمدك الخ) اى وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا آله عيك فقدروى السبق عن اسس وعائشة واني سعيد الحدري وشارو عمر
واس مسعود الاستفتاح بسبحانك اللهم ومحمدك الخ مرفوعا الا عمر واس مسعود
لم يرفعهما والدارقطنى رفعه عن عمر ثم قال والمحفوظ عن عمر من قوله وفي صحيح
مسلم عن عبيدة وهو ابن ابي لبابة ان عمر من الخطباء كان يجهر بهؤلاء الكلمات
ورواه ابو داود والترمذى عن عائشة وصعفاء الدار قطنى عن عثمان من
قوله ورواه سعيد بن منصور عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه من قوله
وفى ابي داود عن ابي سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
من الليل كثر ثم يقول سبحانك اللهم ومحمدك الخ ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله
اكبر كبيرا اثنا اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونصه وفنقه
ثم يقرأ و اخرج الترمذى والنسائى وابن ماجة قال الترمذى وحديث ابي سعيد
اشهر حديث في هذا الباب وقال ايضا وقد تكلم واساد حديث ابي سعيد كان
يجيى من سعيد يشكلم فى على بن على وقال احد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلى بن
على بن مجاهد بن ربيعة وثقه وكيع وابن معين وابو زرعة وكفى بهم ولما نمت من فعل
الصحابة كهمر وغيره الاقتراح بعده عليه الصلوة السلام بسبحانك اللهم مع
الظهرية لقصد تعليم الناس ليقننوا كان دليلا على انه الذى كان عليه السلام
عليه آحر الامرواه كان الاكثر من فعله وان كان غيره اقوى على طريق الحديثين
الاترى انه روى في الصحيحين من حديث ابي هريرة انه عليه السلام كان يسكت هنيهة
قبل القراءة بعد التكبير فقلت باني انت وامى يا رسول الله رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة
عما تقول قال اقول اللهم ما عدينى وبين خطاياى كما عادت بين المشرق والمغرب ونفى
كما بقي الثوب الايض من الدس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والبرد
وهو اصح من الكل لانه متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسبته عينا احد من الائمة الاربعة

والحاصل ان غير المرفوع او المرفوع المرجوح في الثبوت عن مرفوع آخر قد يقدم على
عديده اذا اقترن بقرائن تبيهاه صحيح عنه عليه الصلوة والسلام (وادراد)
في دعاء الاستفتاح بعده قوله وتعالى جدك لفظ وجل ثناؤك لا يجمع من زيادته (وان
سكت عنه لا يؤمر به) لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة وقد روى عن ابن
عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه في كتاب الدعاء
ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفردوس عن ابن مسعود ان من احسن الكلام
الى الله عز وجل ان يقول المد سبحانه اللهم ومحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وابصر الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل
للرجل ان الله فيقول عليك نفسك (ويقول) ايضا بمد التاء او قبله (اني
وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين الخ
عبد ابي يوسف) ولادليل لاني يوسف على الصم الاماروى اليهقي من حديث
جابر انه عليه الصلوة والسلام كان اذا استفتح الصلوة قال سبحانه اللهم وبمحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض خيفاً وما انا من المشركين ان صلاتي وسكني وحياي ومآتي لله رب العالمين
واما افراد التوجيه كما قاله الشافعي ففيه احاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره
من حديث علي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا قام الى الصلوة قال وجهت
وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين ان صلاتي
وسكني وحياي ومآتي لله رب العالمين لا اشريك له وبذلك امرت واما اول المسلمين
اللهم انت انا لا اله الا انت ربّي وانا عبدك طلمت نفسي واعترفت بدني فاعف عني
ذنوبي جميعها لا يعمر ادنوب الا انك واهدني لافضل الاخلاق لا يهدي لاحسها
الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليك وسعديك والخير كله
في يدك والشري ليس اليك انا لك واليك تاركك وتماليت استعرك واتوب اليك واذا ركعت
قل اللهم لك ركعت ولك آمنت ولك اسلمت خضع لك سمعي وبصري وحسي
وعقلي وعطفي وعصبي واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والارض
وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد واداسجد قال اللهم لك سجدت ولك آمنت
وبك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله
احسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اعمرني
ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما عللت وما اسرفت وما انت اعلم به مني
انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وعند ابي خيفة ومحمد ذلك كله

محمول على التطوع والتهجد فان الامر فيه واسع ويؤيده ما تم في صحيح
 ابن عروة وسنن الساقى انه عليه الصلوة والسلام كان اذا قام يصلى تطوعا قال
 الله اكبر وحمت الح فبكون معسرا لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم وبحمدك فان
 ما ذكرناه يسى الامر المستقر عليه في المرائض ثم اذا قرأ وجهت وجهي بقول
 فيه وانا من المسلمين ولا يقول وانا اول المسلمين تحرزا عن الكذب ولو قاله قيل ضد
 صلاته وقيل لا وهو الاصح لانه قال وحاك لا تخبر هكذا قالوا على هذا وقصده
 الاخبار تصد صلاته قطعا (ثم في رواية) عن ابي يوسف يقول التوجه (قبل التكبير)
 والية (وفي رواية بعد التكبير وعدما) يقول التوجه ان شاء (قبل الافتتاح)
 ولما كان طاهر اللفظ بعيدا ما يأتي به قبل التكبير عندهما ايضا لانه المتبادر من
 الافتتاح قال (يبي قل التية ولا يقول) ذلك (بعد الية) قبل التكبير (بالاحماع)
 وهو الصحيح انما يكون فاصلا بين الية والتكبير اذا الاولى فيها اقترانها به
 وعلم بقيد الاحماع ان مراده في قوله قبل التكبير والية ايضا كما قيدناه به
 وان كان طاهر الشمول وقيدناه بالصحيح تبعا لصاحب الهداية احترازا عما قيل
 عندهما يأتي به قبل التكبير عملا بالاخبار ولا به الملع في الية قلنا الاخبار محمولة
 على التطوع كاسر وحيث ذكره بعد التكبير ولا سلم انه الملع في الية لانه
 لا يستلزمها (ثم) بعد الاستفتاح (بتعود) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية اذ
 اذا اردت قراءة القرآن وهو سنة عند طائفة العلماء وعن الثوري وعطاء جوبه بطرا
 الى حقيقة الامر وعدم صلاحية كونه لدفع الوسوسة صارقا عنه اذ يصح شرعا
 الوحوق معه واجيب ما به خلاف الاحماع وبعد منهما ان يتدعا قولنا حارقا
 للاجماع قاله اعلم بالصواب على قول الجمهور ثم المختار في اعطه عند صاحب
 الهداية استبعاد الله الح وهو اختيار العقبة ابي جعفر لموافقة لعط القرآن
 وعند غيره اعوذ بالله لان معنى استعيد اطلب المود فاعوذ مطابق لموجبه وكذا
 المقول من استعاذته عليه الصلوة والسلام اعوذ على ما في حديث ابي سعيد المتقدم
 والتعود انما هو عداقة الصلوة فلو سبه حتى قرأ فاتحة لا يتعود بعد ذلك
 كذا في الخلاصة ويهيم به انه لو تذكر قبل اكملها يتعود وحيث ينبغي ان يستأفها
 (اما التعود) من حيث المحل (فتبع للنساء) لا لقراءة عند ابي يوسف فكل
 من يأتي بالنساء يأتي به سواء كان قرأ او لا لانه لدفع الوسوسة والكل محتاحون اليه
 (حتى انه يأتي به المعتدي) كما يأتي به الامام والمرد (وفي الميدان) يأتي به قبل
 التكبيرات (بما شاء) لانه تبرع به ولا يؤخره عن التكبيرات وعند ابي حنيفة

ومحمد التمود تبع للقراءة وكل من قرأ يأتي به لان شرعيته لها قال تعالى فاذا
 قرأت القرآن فاستعذ بالله الآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام
 والمفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لان محل القراءة بعدهما (واما المسوق
 فلا يأتي به عندهما الا بعد معارفة الامام) لانه محل قراءته وعنده يأتي به عند
 الشروع تبعاً للشاه ثم اذا قام الى قضاء ماسبقه يأتي به عنده ايضا على ما ذكر
 في الخلاصة بناء على انه يقي مرتين على ما نقل المص حيث قال (والمسوق يأتي
 بالشاه اذا ادرك الامام حالة الخفاة ثم اذا قام الى قضاء ماسبقه يأتي به ايضا
 كذا ذكره في المتن) ووجه ان القيام الى قضاء ماسبق كتحريمه اخرى
 للمحروجه من حكم الاقتداء الى حكم الاهراد والمذكور في غير الخلاصة
 ان المسوق يتعود على قول اني يوسف عند الشروع لا عند القيام الى القضاء
 ثم الخلاف في التعود على ما ذكرناه مذكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض
 الكتب كالملطومة والجمع ذكر الخلاف بين اني يوسف ومحمد ذكر في الخلاصة
 ان قول اني يوسف اصح فكان هذا هو السبب في اقتصار المص على قوله من غير
 تعرض للخلاف لكن مختار قاضي حان والهداية وشروحا والكاظم والاحتيار
 واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وهو مأخذ (واذا ادرك) الشارع
 في الصلوة عند شروعه (الامام وهو) اي والحال ان الامام (يجهر) بالقراءة
 (لا تأتي صلاة) ليستع وينصت (للاية) وقال بعضهم يأتي بالشاه عند سكنت
 (الامه) ح كور . . . (بنة كمة) او كلتين فكلين بحسب ما يمكنه لانه يمكنه
 ان يسمع مع مراعات مقتضى الامر (و) روى (عن الفقيه اني جهر الهدواني)
 انه قال (اذا ادرك الامام في الصلاة ينشئ بالاهاق) وان ادركه في السورة ينشئ
 عند اني يوسف (عند محمد ذكره في الدخيرة وهو بعيد اد لا يصل في قوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الاصح هو القول الاول
 انه لا يأتي به معصية لاطلاق انص (اما في الجمعة والعيدين) التقيد بهما بناء
 على الغالب لان العد عن الامم يقع فيهما في الغالب والا فصرح بهما ايضا كذلك
 (اذا كان) المقتدى حال الجهر بالقراءة (بعيدا عن الامام) بحيث لا يسمع
 صوته (فقد اختلف المتأخرون فيه) كما اختلفوا في وجوب الانصات
 على معصية واحضيت يحض قد يصحهم تجوز القراءة والذكر وقال بعضهم
 يجب الانصات قد في البعد الثاني اصح فكذا ينبغي ان يكون ها لانه
 ان لم يتمكن الاستماع ولا يصح ان يمكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط لسقوط

غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدما (وان أدرك الامام في الركوع) فانه (يحترق)
 في الاتيان بالتشاء (ان كان اكبر رأيه) يحوز صبطا كبره بالتاء الموحدة وبالتشاء
 الثلاثة اى غالب رأيه (انه لو اتى به) اى بالتشاء (يدرك الامام في شئ من الركوع
 يأتي به قائما) ثم يركع لامكان احرار العصيتين معا فلا يعوت احديهما ومحل
 التشاء هو القيام فيقع عليه فيه (والا) اى وان لم يكن غالب طئه اتى بالتشاء
 يدرك الامام في شئ من الركوع بل غلب على طئه انه ان اشتعل به لا يدرك شيئا
 من الركوع مع الامام او شك في ذلك (يركع ويتابع الامام) ويترك التشاء لان احرار
 فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى من احرار فضيلة التشاء لان سنية الجماعة
 اكيد واكوى من سنته حتى ذهب الى وجودها كثير من العلماء (وكذا) الحكم (اذا
 أدرك) الامام (في السجدة الاولى) ان غلب على طئه انه لو اتى يدركه في شئ منها
 ينشئ واليترك التشاء ويسجد لاحراز فضيلة الجماعة في السجدين وقيد بالسجدة
 الاولى لانه لو أدركه في الثانية فالاولى ان لا ينشئ على ماسياتي فيما لو أدركه
 في القعدة لانه لما يبق الاسجدة فالاولى للمشاركة فيها لقلتها بخلاف ادراكه
 في الاولى فانه يدرك الثانية بكمالها فادنى المشاركة في الاولى مع احرار فضيلة
 التشاء ايضا حيث ان اولى (ولا يأتي بالركوع) فيما اذا أدرك الامام بعد الركوع
 لان الواجب على المسبوق متابعة الامام فيما أدركه فيه ولا يجوز له ان يمتد عنه
 قبل ان يتم صلاته على انه لا فائدة فيه لانه لا يغتصبه (ولا يكون مدركا لتلك الركعة
 ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسيحة منه) لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذا حتم الى الصلوة ونحس سحود فاسجدوا ولا تمدوها شيئا ومن أدرك
 ركعة فقد أدرك الصلوة رواء او داود عن عمر ايه قال اذا أدركت الامام
 راكعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع قبل ان
 تركع فقد أدركت تلك الركعة وهذا في المسئلة (وفي السخيرة) قال (وان سوى
 طهره في الركوع) يعنى حال كون الامام راكعا (صار مدركا) اى لتلك الركعة (قدر
 على التسيح او لم يقدر) اى لا يشترط المشاركة قدر التسيحة وهذا هو
 الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركن وان قل فالحاصل انه ان وصل
 الى حد الركوع قبل ان يحرج الامام من حد الركوع الى حد القيام أدرك تلك
 الركعة والا فلا على ما تقدم ذكره من رضى الله عنه (وان أدرك الامام (وهو في القعدة)
 الاولى او الاخيرة) قال بعضهم يكره ويقعد (من غير تاء) وقال بعضهم يأتي بالتشاء
 ثم يقعد (والاول اولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود) ولا يتعود الا بعد

اشاء) لانه المتوارث سواء قلناه لاجل الصلوة او لاجل القراءة وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبر وتمودوسي التاء لا يمدوكدا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي التاء والتعوذ والتسمية لغوات عليها ولاسهو عليه ذكره الرازي وكونه لاسهو عليه بترك التسمية سواء على انها غير واجبة ايضا كاشاء والتعوذ وسياق الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى (ثم) بعد التعوذ (يسمى) اي يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم (فيأتى بها) اي بالتسمية (في اول كل ركعة) يقرأ فيها الكلام هنا في مواضع الاول هل هي سنة ام واجب والثاني هل هي آية من كل سورة ام لا والثالث في عملها والرابع في صفة قراءتها اما الاول قيل الشيخ حافظ الدين النسفي في كتبه وقاضى حان وصاحب الخلاصة وكثير الى انها سنة وكذا ما تقدم عن النوادر فيجد ذلك وذكر الريلى في شرح الكنزان الاصح انها واجبة وكذا ذكر الرازي عن الحسن ان الصحيح انها واجبة في كل ركعة ومراده كل ركعة تحب فيها القراءة وقال ابن وهبان في منطلومه ولولم يسئل ساهيا في كل ركعة فيسجد ادا يجانها قال الاكثر اي يسجد للسجود اتركها ساهيا اول كل ركعة تحب فيها القراءة لان اكثر العلماء قالوا بوجوبها وهذا هو الاحوط فان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلوة والسلام عليها وما ورد فيها من الافتتاح بالمحمد لله فليس ننس على تركها فكان الايجاب هو الاحوط واما الموضع الثاني فان مذهبا ومذهب الجمهور على انها ليست آية من العاتحة ولا من كل سورة وعند الشافعي هي آية من العاتحة قولوا واحدا ومن كل سورة في قول لانها اثنت في المصحف باجماع الصحابة مع الامر بتخريده عماليس يقرأ آن وما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا قرأتكم الحمد لله فاقروا . بسم الله الرحمن الرحيم . قلن اها ام القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها رواه الدارقطني وقال رجال اسناده ثقة كلهم وروى موقوفا ولما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي هريرة رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلوة بيني وبين عبدى نصفين وامدى ماسأل فاذا قال الصالح الحمد لله رب العالمين قال الله حمدنى عبدى واذا قال الرحمن الرحيم قال الله اتى على عبدى واذا قال مالك يوم الدين قال الله حمدنى عبدى واذا قال اياك بعد واياك يستعين قال الله هذا بينى وبين عبدى وعبدى ماسأل فاذا قال الصراط المستقيم صراط الدين اعمت عليهم غير انصوب عليهم ولا الصالحين قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل

ولاشك ان المراد بالصلوة هنا العاتجة لان المقسوم بها فسر وهو كقوله تعالى ولا تجهر بصلواتك اى قراءتك فى الصلوة بالبداة بالمحمدية دليل على ان التسمية ليست من العاتجة وانها سبع آيات مدونها حيث جعل الوسطى وهى اياك بعد اياك نستعين بينه سبحانه وبين عبده والثالث قبلها له تعالى خاصة والثالث بعدها لبعده فقط واذالم تكن آية من العاتجة لم تكن آية من غيرها لعدم القائل به ولاشك ان هذا الحديث اصح من رواية الدار قطنى كيف وكون رجال اساده ثقة لا يدل على صحته لجواز ان يكون فيهم متصف بالثقة مع كونه ثقة مع انه روى موقوفاً ولو سلم صحته فغايتة التعارض المورث للشبهة ولو سلم عدم التعارض جبر الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن لا يثبت مع الشبهة لان طريقه طريق اليقين لانه اصل الدين وبه ثبتت الرسالة وقامت الحجة على الصلاة فلا يثبت كونها آية من كل سورة من السور بل دليل قطعى كما فى الآيات واجماع الصحابة على انائها فى المصحف لا يلزم منه انها آية من كل سورة بل اللازم منه مع الامر بالتحديد عن غير القرآن انها من القرآن وبه نقول انها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها بقلم على حدة يؤيد ذلك كما فى تراجم السور وعدد الآيات واما الموضع الثالث فى رواية عن ابي حنيفة ان محلها اول الصلوة والصحيح ان محلها اول كل ركعة (احتياطاً لان اكثر المشايخ على هذا) نقل فى الكفاية عن الحسن انه قال الاحسن ان يسمى اول كل ركعة عند اصحابنا جميعاً لاختلاف فيه ومن زعم انه يسمى مرة فى الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشاً عرّفه من تأمل كتب اصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف فى الوجوب فنحنها ورواية المولى عن ابي حنيفة انه تحب التسمية فى الثانية كوجوبها فى الاولى وفى روايتهما ورواية الحسن عن ابي حنيفة لا تجب الا عند الافتتاح وان قرأها فى غيره فحسب ثم قال الحسن والصحيح انه تحب التسمية فى كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء فى انها آية من العاتجة اولاً فكان الاحتياط بها للحجج من الخلاف واعتزس الشيخ كمال الدين ابن الهمام بان مقتضى هذا ان يؤتى بهامع السورة ثبوت الخلاف فى كونها من كل سورة كما فى العاتجة والحوار الخلاف فى انها آية من السورة ليس فى القوة كالحلاف فى انها آية من العاتجة على ما مر فلا يؤثر فى ثبوت الاحتياط كتابته واما الموضع الرابع فانه يخفى عندنا وعند احمد فى اصح الروايتين خلافاً للشافعى فان السنة عنده فيها الجهر لما روى عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح بلا علة ومجحه
 الدارقطني وهذا امثل حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس
 حديث صريح في الجهر الا وفي اسناده مقال عند اهل الحديث ولذا اعرض ارباب
 المسانيد المشهورة واحمد قلم بخرحوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير
 من الضيف قال ابن تيمية وروى عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الجهر حديث وعن الدارقطني انه صنف بمصر كتاباً في الجهر
 بالبسملة ما قسم عليه بعض المالكية ليعرفه الصحيح منها فقال لم يصح في الجهر
 حديث وقال الحازمي احاديث الجهر وان كانت مأثورة عن ضر من الصحابة غير
 ان اكثرها لم تسلم من شوائب وقد روى الطحاوي وابو عمر بن عبد الله عن ابن
 عباس الجهر قراءة الاصراب وعن ابن عباس لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالبسملة حتى مات فقد تعارض ما روى عن ابن عباس ثم انتم فهو محمول على وقوعه
 اجاباً يعلمهم انها تقرأ فيها اوجب هذا المثل صريح رواية مسلم عن ابن
 صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني مكر وعمر وعثمان قلم اسمع احدا منهم
 يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة بل السماع للاحقاء بديل ما صرح به
 عنه فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والبيهقي ناسداً
 على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر
 فكلهم يجعون بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ ان رسوا الله صلى الله عليه
 كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وابا بكر وعمر وروى الطبراني ثنا محمد بن ابي
 السري ثنا معتمر بن سليمان عن ابيه عن الحسن عن ابن ان رسوا الله صلى الله عليه
 وسلم كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم وابا بكر وعمر وعثمان وعلياً انتهى وهو مذهب
 الثوري واسناده وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير
 وعمر بن الخطاب وعبد الله بن المفضل والحاكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي
 واسحق والاوزاعي وعبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش
 وابو رمي وعبد الله بن وهب وابن عبيد واحد واسحق رحمهم الله فقول المصنف
 (اما الامام اذا جهر فلا يأتي بها) معناه لا يأتي بها جهرها وامسرافاً في
 (واداحت يأتي بها) اي محافة والتقيد بالامام لا يبعد احترازاً فان المنفرد كذلك
 واستندى لا يقرأ (واما التسمية عند استداء السورة) بعد الصلوة (فانه عند
 في حيفة لا يأتي بها) لاني حالة الجهر ولا في حالة المحافة وكذا عند ابي يوسف
 الحديث انه عن ابيه عليه السلام كان يأتي بها سر او كذا الخلفاء
 الراشدون ويتردش في الاتيان بها في اول السورة (وعند محمد يأتي بها في اول السورة

(إِذَا خَافَ) بالقراءة لا اذا جهر لان المشروع فيها الاحفاء كما تقدم فلو اتى بها حال الجهر مخافة يلزمه وجود سكتة في أثناء القراءة ولم تؤثر ولا يلزم مثله في المخافة (ثُمَّ) بعد التسمية (يقرأ الفاتحة) واداء قال الامام في آخرها (وَلَا الضَّالِّينَ يَقُولَ) اى الامام (آمين) والمؤتم (ايضاً) (يَقُولَهَا) والأمين سنة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا امس الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين للملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وانه نعت تأمين الامام بطريق الاشارة لانه لم يسبق له الكلام وروى فامنوا فان الامام يقولها في سن الساتى ومحيى ابن حبان فكان حجة على مالك في تخصيص المؤتم بالتأمين دون الامام (وَيَخْفَوْنَهَا) اى ويخفى الامام والمقتدون آمين لقول ابن مسعود اربع يخفينها الامام التعمود والتسمية وآمين ورسالك الحمد وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابويلى والطبرانى والدارقطنى والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن العيس عن عقلمة ابن وائل عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المغضوب عليهم ولا الصالحين قال آمين واخى بها صوته وقال الشافعى واحمد يحجر الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ماجة كان عليه الصلوة والسلام وادان لاغير المغضوب عليهم ولا الصالحين قال آمين حتى يسمع من في صفا الاول فيرفع المسجد قلنا تمارض روايتا الجهر والاختفاء في فعله فيرجع الاختفاء باشارة قوله فان الامام يقولها وبانه الاصل في الدعاء وآمين دعاء فان معناه استجب ثم يجوز في آمين المد وهو الاكثر ويجوز القصر واما تشديد الميم فخطأ وفي التحنيس انه يفسد وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلواني له وجه لان معناه ندعوك قاصدين اجابتك (ثُمَّ يَضُمُّ) الى الفاتحة (سُورَةَ اَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ) قصار قدر اقصر سورة وتقدم ان ذلك واجب كالفاتحة (فَانْ قَرَأَ) مع الفاتحة (آيَةً) قصيرة (اَوْ آيَتَيْنِ) قصيرتين (لَمْ يَحْرَجْ عَنْ حَدِّ الْكَرَاهَةِ) اى كراهة التحريم لا لخلاله بالواجب (وَانْ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارَ) او كانت الآيات او الآيتان تمدل تلك آيات قصار (خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْكَرَاهَةِ) المذكورة (وَ) لكن (لَمْ يَدْخُلْ فِي حَدِّ الْاِسْتِجَابِ) وحيث ينفى ان يكون فيه كراهة تربي لان ترك المستحب يكره تنزيها كما ان ترك الواجب يكره تحريما على ان المراد من الاستجباب ههنا السنية على ما صرح به في اكثر الكتب وذلك الذى ذكر من عدم الخروج من الكراهة فيما اذا قرأ دون الثلث لعدم الدخول في الاستجباب اذا قرأها (لان الواجب هو

ضم السودة او الآيات اليها) اى الى الفاتحة في الاولين (والمستحب) على ثلثة اوجه احدها (ان يقرأ في السفر حالة الضرورة) من خوف او حيلة لهم ونحو ذلك (بفاتحة الكتاب و اى سورة شاء) او مقدار اقصر سورة من اى محل تيسر لما روى ابوداود والسنائي عن عقة بن عامر قال كنت اقود برسول الله صلى الله عليه وسلم فائقه في السفر فقال لي يا عقة الا اعلمك حير سورتين قرائنا فعلمني قل اعوذ برأس الملق وقل اعوذ برأس الناس قال فلم يري سررت بهما جدا فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلوة الصبح للناس وفيه القاسم مولى معاوية ابو عبد الرحمن القرشي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد ووقع اس معين وغيره وروى الحاكم في مستدركه عنه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعوذتين امن القرآن هما قالنا هما في صلوة العجر وصححه والحق انه حس (و) الوجه الثاني ان يكون (في السفر حالة الاختيار) من الامن وعدم الصلوة فح (يقرأ) في صلوة (العجر مع) الفاتحة (سورة البروج) ومثلها او قريبا منها في المقدار ليجمع بين مراعاة سنة القراءة وبين التخفيف لان السفر مطنة المشقة فلا بد ان يكون قراءته اخف عما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر طويلا في السفر (و) يقرأ (في الظهر كذلك) (يقرأ) (في العصر والعشاء دون ذلك) نحو سورة الطارق والشمس وصححها (و) (في المغرب) يقرأ (بالقصار جدا) كالعصر والكوتر والاخلاص لانه لما قرأ في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ماحله التوسط دون ذلك ثم ماحله القصر دونه (و) الوجه الثالث ان يكون (في الحضر) وحيد (اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا تقوته الصلوة) كافي السفر حالة الضرورة للاشتراك فيها (وان لم يخف فوت الوقت) قاله في حقه انه (يقرأ في صلوة العجر) في الركعتين (اربعين) آية وسطا وهو الادنى (اوحسين اوسين آية) وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة في صحيح مسلم من حديث جابر انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في العجر بقا ونحوها وفي الصحيحين عن ابى بريدة كان عليه الصلوة والسلام يقرأ في العجر ما بين الستين الى المائة وفي ابن حبان عنه بالستين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمننا في العجر بالصافات و في الصحيحين عن ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العجر يوم الجمعة ثم تنزل الكتاب في الركعة الاولى وفي الثانية هل أتى على الاسان وفي مسلم

عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة
فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء دكر موسى وهرون اود دكر عيسى احدث الى
صلى الله عليه وسلم سبعة فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقلها
اربعون واكثرها المائة في العاين في فعله عليه الصلوة والسلام وما ورد هو مما
اقل من اربعين في المعبر فمحمول على ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلاف
اعماله عليه الصلوة والسلام حال الاختيار للتشريع لامته ليجعل قاعدة لهم
في سائر اذرمنته ويعلم منه انه لا يتقص في الحضر حالة الاختيار عن الاربعين
ولو كانوا كسالى لار الكسالى محلها حيث قال في الهداية وغيرها في وجه التوفيق
بين ما ورد ان يقرأ بالرغاب مائة والكسالى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين
الى ستين وقيل ان كان الليالي قصارا هاربعين وان طوالا ثمانية وما بينهما
ما بينهما وقيل يطر الى طول الآى وقصرها وتوسطها (و) يقرأ (في الظهر مثله)
اي مثل ما يقرأ في المعبر لما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نخرج زيام رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاوليين
من الظهر قدر قراءة المنزلة السجدة وفي رواية في كل ركعة قدر ثلاثين آية
الحديث وقوله في الرواية الاولى قدر قراءة المائتين في كل ركعة لتوافق الرواية الثانية
معنى اذا حمل على الخاتمة لفظا فقط اولى من الحمل عليها في المعنى ايضا عند
الامكان (أو) يقرأ في الظهر (دونه) اي دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر
في الاصل لان وقت الظهر الانتحال بالكسب فالتطويل فيه مؤدالى السامة
بمخلاف وقت العجرو في مسلم عن جابر بن سمرة كان انى صلى الله عليه وسلم
يقرأ في الظهر بالليل اذا يغشى ويروى سبوح اسم ربك الاعلى وفي عصر نحو ذلك
وفي الصبح اطول من ذلك فالحديث الاول اطول قراءة وردت فيها وهذا اقصرها
فلم ار اطولها دون اطول العجرو واقصرها دون اقصرها فهذا يؤيد رواية الاصل
فينبغي ان يكون العمل عليها سببا في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلثين آية
يعنى في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى (و) يقرأ (في العصر والعشاء)
كذلك اي دون ما يقرأ في العجرو رواية واحدة لما تقدم آتينا من حديث جابر
في العصر وفي الصحيحين من حديث البراء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
في العشاء والثلث والربوتون وما سمعت احدا احسن صوتا منه وفيهما في حديث
معاذ حين صلى العشاء بالبقرة فقال الى صلى الله عليه وسلم يا معاذ ائتني ثلثا
اقرا والشمس وضحيها وسبوح اسم ربك الاعلى ونحوها ولان العصر وقت شدة

الاشتغال بالمشاء والمشي وقت النوم قسا سبها التخفيف بالنسبة الى العجز (وقال القدوري يقرأ في الفجر) اي في كل ركعة (تطوال المفضل) اي بسورة من طوال المفضل (وفي الظهر والعصر والمشاء باواسط المفضل) وهذا من القدوري اختيار لرواية الاصل في الظهر حيث جمعها مع العصر والمشاء لامع العجز (و) يقرأ (في المغرب بقصار المفضل) والاصل فيه كتاب عمر على ماروي عبد الرزاق في مصنفه احبنا سفيان الثوري عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن وغيره قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري ان اقرأ في المغرب بقصار المفضل وفي المشاء بوسط المفضل وفي الصبح بطوال المفضل وهو موافق لما تقدم قبله من الحكم والادلة (اما الطوال) اي طوال المفضل (فمن سورة الحجرات الى سورة البروج واما الاواسط فمن سورة الروح الى سورة لم يكن الى آخر القرآن) هذا هو الذي عليه الجمهور في تفسير طواله وواسطه وقصاره وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح وقيل من سورة محمد وقيل من الحاتية وهو عريب وقيل هي من الحجرات الى عبس والواسط منها الى الصبح والباقي الى آخر القصار والمرد كالامام في جميع ذلك (ويطيل الامام في) صلاة (الصحر الركعة الاولى على الركعة الثانية) وهذه الاطالة مسنونة اجماعا اعانة على اداء الركعة الاولى لان وقتها وقت نوم وعفلة وقدرا الاطالة ان يقرأ ثلثي ما سن فيها من الركعة الاولى وثلثه في الثانية وهو معتبر من حيث الآي ان تساوت او تقاربت طولها وقصرها فان تفاوتت اعتبر من حيث الكلمات والحروف وكذا في الكافي وفي شرح الطحاوي يقرأ في الاولى ثلثين وفي الثانية عشرة او عشرين هذا بيان الاولوية واما بيان الحكم فلو قرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلث آيات لأبأس به كذا في الكفاية (وركعتا الظهر ومساوها) اي سوى الظهر من بقية الصلوات وفي بعض السجح ومساوها اي وركعتا ماسوى الفجر والظهر من العصر والمغرب والمشاء (سواء) في قدر القراءة من حيث السنة فلا يسن اطالة الاولى على الثانية في ماسوى الفجر عند ابي حنيفة وابي يوسف بل يكره ذكره في الاختيار (وقال محمد احب الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها) اعانة على اداء الركعة الاولى كما في العجز فان الوقت فيها سواها وقت اشتغال ايضا بالكسب كما ان الاشتغال في الفجر بالنوم ولهما ان الثانية كالاولى في استحقاق القراءة ولذا استويا في ضم السورة وفي صفة الجهر فتستويان في المقدار وانما ترك القياس في العجز لانه وقت نوم وعفلة وغيره وقت علم وقطة واشتغالهم

بالكس مصافى الى تقصيرهم و احتياهم حتى يماق عليه اذا فوت واجبا
 بخلاف التوم ولذا لا يماق عليه فترع التعميل هناك لا يكون شرعاه هنا هذا
 ولكن يؤيد قول محمد ماروى البخارى من حديث ابى قتادة ان النبى صلى الله
 عليه وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الركعتين الاوليين بفتح الكسب وسورتين
 وفى الركعتين الاخيرين بفتح الكسب ويسمى الآية احياءا ويطول فى الركعة
 الاولى ما لا يطول فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح واجب به محمول
 على الاطالة من حيث الشاء والتعود وبما دون تلك آيات وعلى هذا فيحمل قول
 الراوى وهكذا على التشبيه فى اصل الاطالة لافى قدرها لكنه غير المتبادر ولذا
 قال فى الخلاصة فى قول محمد انه احب كذا قاله ان الهمام لكن عبارة الخلاصة
 هكذا وقال محمد يطيل الركعة الاولى على الثانية فى الصلوات كلها وهذا احب
 كما فى المعمر انتهى وهذا لا يبعد ان لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة
 بل يحتمل انه من تمة قول محمد كما صرح به المصنف والتشبيه المذكور وان كان غير
 المتبادر لكن دعت اليه ضرورة التوفيق بين حديث البخارى هذا وبين حديث
 مسلم الذى تقدم عن ابى سعيد الخدرى حيث قال فحرزنا قيامه فى الظهر فى كل
 ركعة قدر ثنتين آية فانه افاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقيد بالامام ومن
 التعليل بالاعانة على ادراك الجماعة ان المرد يسوى بين الركعتين فى الجميع اتفاقا
 (واما اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فمكروه بالاجماع) لكن
 لا بمطلق الاطالة بل (ان كانت) الاطالة بثلاث آيات (او) بما (فوقها) تكره
 (وان كانت) تلك الاطالة (آية او آيتين لا تكره) لما تقدم من حديث عقبة
 انه عليه الصلوة والسلام صلى الصبح بالمعودتين وثانيتها اطول من الاولى
 بآية ولكن يرد على هذا ما فى صحيح مسلم عن التعمان بن بشير كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأ فى العيدين وفى الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى وهل أتيتك
 حديث العاشية والاولى تسع عشرة آية واثنان وست وعشرون آية لكن ذكر
 فى الفقيه فيما اذا قرأ فى الاولى والعصر وفى الثانية الهزمة يكره لار الاولى ثلاث
 آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة واما ماروى انه عليه الصلوة والسلام
 قرأ فى الاولى من الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وفى الثانية هل أتيتك حديث العاشية
 فراد الثانية على الاولى لسبح لكن السج فى السور الطوال يسير دون القصار
 لان الست ههنا سبع الاصل والسبع تمة اقل من تسعة انتهى وعلم منه ان الثلاث
 آيات اما تكره فى السور القصار لظهور الطول فيها بذلك التقدير ظهورا يسا

وهو حسن الاياه ربما يتوهم منه انه متى كانت الريادة بما دون الصف لا تكرر
وليس كذلك بل الذي ينبغي ان الزيادة اذا كانت طاهرة طهورا تاما تكرر
والا فلا للروم الحرج في التحرز عن الخفية ولورود مثل هذا الحديث ولا تفضل
عما تقدم ان التقدير بالآيات اما يقتدر عند قارئها واما عند قارئها فالتقدير
بالكلمات او الحروف والا فالم شرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك
انهم قرأوا الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه يكره لما قلنا من طهور الريادة والطول
وان لم يكن من حيث الاى لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا هذا
وذكر ان فرشته في شرح المجمع عازيا الى نظم الامام الردي ان خلاى محمد
في اطالة الاولى على الثانية اعما هو في باقي الصلوات الخمس واما في الجمعة
والعیدین فيسوي القراءة بين الركعتين اتفاقا ووجه انتهاء العلة المقتضية لاطالة
الاولى وهي الاعانة على ادراك الركعة الاولى فيهما لان الغالب فيهما كون
الناس حاضرين مجتمعين ويؤيده الحديث المتقدم آغا وكذا ما في مسلم وغيره
من حديث ابي هريرة امضى الجمعة فقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية اذا
حاضرك للمأثور وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها يوم الجمعة (اما
في السجدة) وفي سائر النوافل (يسوي بين الركعتين) ولا يطيل احديهما على الاخرى
اطالة بينة الظهور لعدم الترجيح (الا اذا كان) ماقرأ في السجدة والنوافل
(مرويا) عن النبي صلى الله عليه وسلم (او مأثورا) عن الصحابة رضي الله عنهم
(فانه) حيث (يصلى كما جاء) في الرواية او الاثر وسند كتمانهم في فصل
ما يكره ان شاء الله تعالى ثم اذا اتم القراءة (قلما) اي فحين (فرع من القراءة) يخبر
را كما) وهذا يفيد انه يصلى جامعة القراءة بالركوع من غير تراجع وعصا بن يوسف
انه قال ربما وصلت وربما تركت وقال ابو جعفر الهادي يصلحها اي القراءة
بالركوع وصلا وانما ترك ابو يوسف الافضل تعلما للرخصة كذا في الكفاية
ولا يخلو عن نظر واما اتى ما فط الحزور وهو المسقوط اقتداء بالقرآن ولما فيه
من الدلالة على المبالغة في الانحطاط مسارعة الى الحصوع وكذا انتصاب را كما
حالا من يخبر يدل على تلك المبالغة ايضا حتى كاه من سرعة خروجه قادن
ركوعه خروجه ووقع طرفه قوله (يكبر تكبيرا) جملة حاله من صميم يخبر اورا كما
وهو يبيد مقارنة التكبير الركوع ثم صرح به فقال (وينبغي ان يكون ابتداء
تكبيره عند اول الحزور والعراغ) منه (عند الاستواء) را كما وقال بعض المشايخ
يكبر قائما ثم يركع وكذا ذكر في المحيط مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر

(و بعضهم) اى بعض المشايخ (قالوا اذا اتم القراءة حالة الخروار لا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرما) واحدا (او كلة) واحدة لا اكثر من ذلك ثلاثا يكون قارئا فى الركوع وهذا يستلزم تأخير التكبير الى ان يصل الى الركوع وليس شئ (و) القول (الاول) وهو المقارنة (اصح) الاقوال كذا قال الطحاوى وهو معاد عبارة الجامع الصغير والمروى عنه عليه الصلوة والسلام قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك فى الصلوة كلها حتى يقصها ويكبر حين يقوم من التبتين بعد الخلوس متفق عليه فاضافة ظروف الادكار الى الافعال تقتضى مقارنتها كقارئة سائر المطروقات لظروفها ولان فى المقارنة عدم احلاء شئ من اجراء الصلوة عن ذكر فكانت اولى (ويصح يديه) فى الركوع (على ركبته) متمماتهما (و يرح اصابعه) ولا يندب الى التفرغ الى الاى هذه الحالة ليكون امكن من الاحد بالركبة والاعتدال ولا الى العمم الاى حال السجود لتكون رؤس الاصابع متوجهة الى القبلة وفيها سواها وهو حال الرفع عند التكبير والوضع فى التشهد ترك على ما عليه العادة من غير تكلف ضم ولا تفرج لعدم ما يقتضى احدهما دون الآخر (ويستطهره) ويسوى رأسه بعجزه (ولا يرفع رأسه ولا ينكسه) لما روى البخارى وغيره فى حديث ابى حميد الساعدى حيث قال فى نقر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انا احفظكم لصلوة النبي صلى الله عليه وسلم رأيت اذا ركع جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبته ثم حصر ظهره الحديث وروى ابن ماجة عن وابصة بن معبد قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وروى الطبرانى عن ابن عباس و ابى بردة الاسلمى مثله وروى ابو العباس محمد بن اسحق السراج فى مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذا سجد توجه اصابعه قبل القبلة وروى الترمذى فى حديث ابى حميد المتقدم وصححه انه عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع لا يصب رأسه ولا يبعه وكذا رواه ابن حبان واخرجه مسلم عن عائشة فى حديث طويل فكان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه والسنة ايضا فى الركوع الصاق الكمين واستقبال الاصابع القبلة وهناك له فى حق الرجال اما المرأة فتحنى فى الركوع

قايلا ولا تمتد ولا تفرح اسما سهايل تصمها وتضع يديها على ركبتيها وصما
ولا تمنى ركبتيها ولا تنجى عصبها لاردك استرلها كذا ذكره الراهدى
في شرح القندورى (ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا وذلك ادناه)
لما خرج ابوداود والترمذى وابن ماجة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا ركع احدكم
فليقل ثلث مرات سبحان ربى العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان
ربى الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه لقط أبى داود وابن ماجة وهو منقطع فان عونا
لم يلقه عبدالله بن مسعود رضى الله عنه واخرج ابوداود والترمذى عن عقبه
ابن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها
في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقد تقدم
الكلام عليه مستوفى في آخر الفريضة الرابعة التى هي الركوع (وان راد) على
الثلث (فهو) اى العمل الذى هو الزيادة (الفصل) من تركه لقوله عليه الصلوة
والسلام وذلك ادناه اى ادنى كمال سنة التسيح ولا شك ان الزيادة
على الادنى افضل (و) لكن اذا زاد السنة (انه يحتم على وتر) لان الله وتر يحب
الوتر (وان اقتصر) فى التسيح (على مرة) واحدة (اوترك) التسيح (بالكلية)
حازت صلوته (لعدم ركبته) (و) لكن (بركه) ذلك وهو الترك والاقتصار على
مرة وكذا الاقتصار على مرتين للاخلال بالسنة (وروى عن ابى مطيع البلى
ان تسيح الركوع والسجود ركن لو تركه لانحوز صلوته) وقد تقدم الكلام عليه
فى الفريضة الرابعة (ولا ينهى للامام ان يطيل التسيح) او غيره (على وجه يمل به
القوم) اذا اتى بقدر السنة (لانه) اى التطويل المذكور (سبب التغير) عن
الجماعة (وانه) اى التغير عن الجماعة (مكروه) لانه مؤدى الى حرمان المسلمين
الثواب الموعود على الصلوة بالجماعة وفى الصحيحين وغيرها عن قيس بن ابى حازم
قال اخبرنى ابو مسعود ان رجلا قال والله يا رسول الله انى لا تأخر عن صلوة
الغداة من اجل فلان فلان ما يطيل بنا فارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى موعظة
اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم منفرين فايكم ماصلى بالناس
فليتجوز فان فيه الضعيف والكبير وذا الحاجة وفى رواية اذا صلى احدكم بالناس
فليصف من فيه الضعيف والسقيم والكبير واداصل لنفسه فليطول ماشاء وفى
لعط لمسلم الصغير والكبير والضعيف وذا الحاجة وفيهما عن اس ماصليت وراء
امام قط اخف صلوة ولا تتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان ليمسح بكاء الصبي
فيحفف مخافة ان تقن امه واعلم ان التطويل المكروه وهو الزيادة على قدر ادنى

السنة عند ملل القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا اذا ملوا من قصر ادنى السنة لا يكره ولا يكونون معذورين في الملل والتخلف بسبب ذلك فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن التغير بالتطويل وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه في غير الضرورة واما حال الضرورة فهو مستثنى كإتي تحفيقه عليه الصلوة والسلام لكفاء العصى وليس المراد بالتخفيف الاحلال ما لو اجب او السنة لتغير ضرورة كما يفعله الكثير من أئمة زماننا محتجين بلفظ هذا الحديث مع التهمة عن مساء كما قررناه وعن قول اسحاق ولا تم حيث وصف صلاته عليه الصلوة والسلام بالائمة مع التخفيف وهل توصف بالائمة صلوة ترك فيها شيء من الواجبات او اليس ومن لم يحمل الله نور افعاله من نور (ولو اطال) الامام (الركوع لادراك الحائى) الركوع (لا تقربا) اى لم يطال الركوع لاجل التقرب (به الله تعالى فهو) اى فعله ذلك (مكروه) كراهة تحريم حتى قال ابو يوسف سألت انا حيفة عن هذا فقال اكرهه ذلك واخشى عليه امرا عظيما وكذا روى هشام عن محمد ولقب قاضى خان هذه المسئلة بمسئلة الزيادة وذلك لانه قصد غير الله سبحانه بما من شانه ان يتقرب به اليه (و) لكن مع هذا (لا يكره) بسبب هذا الفعل لانه وان لم ينو به التقرب الى الله تعالى لكنه لم ينو به كونه عبادة لغير الله تعالى حتى يكون كفرا قصار كسائر افعال الرياء واكثر العلماء حملوا الكراهة وكذا المروى على ما اذا كان الامام يعرف الحائى بعينه اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار ما لا يتقل على القوم مان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة على ذلك سبب للتغير كما تقدم وعلى هذا لو طول القراءة فى الركعة الاولى ليدرك الناس تلك الركعة لا بأس به اذا كان مقدار ما لا يتقل واعلم ان لفظ لا بأس يهيد فى العالب ان تركه افضل وينبى ان يكون هنا كذلك من فعل العبادة لامر فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك ان تركه احصل لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولا هو وان كان اعانة على ادراك الركعة فيه اعانة على التسكسل وترك المبادرة والتهى لصلوة قل حصول وقتها فالاولى تركه (و) اما (لو اطال) الركوع عند مجئ الحائى (تقربا لله تعالى) حاسة من غير ان يتخلل قلبه بشيء سوى ان تقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة (فلا بأس) حيث (به) اى جعله للاطالة وعلى ما قلنا يكون لفظ لا بأس بمعنى انه الافضل لاعمق الغالب لكنه فى غاية العزة والمدة ويمكن ان يراد بالاطالة تقربا ان ينوى بها الاعانة على ادراك الركعة لما فيها من اعانة عباد الله على طاعته

وحينئذ فلفظ لا بأس على معناه الغالب لما في ذلك من الثابتة التي ذكرناها
 والريبة فالاولى ان لا يقل (وقال بمصهم) اذا احس الحائى (يطيل التسيحات)
 بالتأني في التلطف بها من غير ان يزيد في عددها ولا يفرق بينه وبين الريادة
 المدد فيما تقدم من التفصيل المذكور لانه اطالة للرکوع ايضا وفيها الكلام
 لا في معنى التسيحات حتى لو مكث ساكنا فالحكم كذلك (ثم) بعد اتمام الرکوع
 (يرفع رأسه) حتى يستوى قائما (ويقول) الامام حال الرفع (سمع اللهم حمدك) اي قبله
 يقال سمع الامر بكلام زيد اي قبله فهو دعاء بقبول الحمد (وان كان المصلي مقتديا) فانه
 (يأتي بالتحميد) بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد والحمد لله ربنا ولك الحمد
 ربنا لك الحمد وافصليتها على ترتيبها كذا في الكافي (ولا يأتي) المقتدي (بالتسميع)
 عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا
 اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق
 عليه من حديث ابى هريرة ولان الامام يبحث من خلفه على التحميد
 فلامعنى لمقابلة التوملة بالحث بل ينبغي ان يشتملوا بالتحميد وفي شرح الاقطع
 عن ابى حنيفة انه يجمع بينهما وهي رواية شاذة (وان كان) المصلي (منفردا يأتي
 بهما) قال في الهداية والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وقال في الكافي روى
 عن ابى حنيفة ان المنفرد يجمع بينهما كما هو مذهبهما وروى ابو يوسف عن
 ابى حنيفة انه يأتي بالتسميع لا غير والصحيح من مذهبه انه يأتي بالتحميد لا غير
 ذكره في المحيط لا ان التسميع حث لمن خلفه على التحميد وليس معه احد ليحثه
 عليه فلا يأتي بالتسميع انتهى ويؤيد ما في الهداية ما في صحيح مسلم وغيره من
 حديث عبد الله بن ابى او في وائى سعيد الخدري انه عليه الصلوة والسلام كان
 اذا رفع رأسه من الرکوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء
 السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد واذا ثبت انه عليه الصلوة
 والسلام جمع بينهما فلا بد من سببية الجمع في حالة من الحالات الثلاث وقد خرج
 المقتدي لمسا ذكرنا ولا مبالاة مادرة في حقه عليه الصلوة والسلام وخرج
 الامام على قول اني حيفة للمسيئتين فتمين حال الامراء (اما الامام فيأتي) بعد
 التسميع (بالتحميد ايضا على قولهما) وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة ذكرها
 في شرح المختار ضمن آفها من الحديث مع ان غالب احواله عليه الصلوة
 والسلام الامامة وفي ضمنها رواية عنه انه يأتي بالتسميع لا بالتحميد لما من قوله
 عليه الصلوة والسلام ادقن الامم سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد

فانه قسم والقسمه تنافي الشريعة ولا يرداه عليه الصلوة والسلام قسم في قوله
 وادأقل ولا الصالين قولوا آمين مع ان الامام يقولها لانه ورد في بعض رواياته
 فان الامام يقولها ولم يرد ههنا مثله على ان ههنا ما فليس هناك وهو ان السنون
 في هذه الادكار استداؤها عند انتهاء انتقالات وانتهائها عند انتهاء مقتضاه
 انتهاء تسميع الامام عند انتهاء الرفع وكذا انتهاء تحميد المقتدى فلو حمد الامام
 بعد ذلك لوقع تحميده بعد تحميد المقتدى وهو خلاف موضع الامامة لان ما يشترك
 فيه الامم والمقتدى اما ان يأتيه مما اوتي به الامام او لا فاما ان يأتيه المقتدى
 او لا فالاول الحديث الذي استدله محمول على حالة الانفراد في التحميد على ما مر
 ولنا روى فيه زيادات لم تشرع في حق الامم بالاتفاق مهما ايسال ان الامر في
 الانفراد والتفعل واسع وفي المحيط قال شمس الائمة الحلواني كان شيخا القاصي
 الامام يحكي عن استاده انه كان يميل الى قولهما وكان يجمع بين التسميع
 والتحميد حين كان اماما والطحاوي كان يختار قولهما ايضا وهكذا قل
 عن جماعة من المأخريين انهم احتاروا قولهما وهو قول اهل المدينة انتهى
 وشيخ الحلواني القاصي الامام ابو علي السني واستاده ابو بكر محمد بن الفضل
 البخاري رحمه الله تعالى وعزوه الى اهل المدينة في تضريل هو قول الشيخ
 واحد واما قول المصنف (وفي رواية يقول اللهم رسالك الحمد ولا يزيد على هذا)
 فانه يومهم ان المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس
 في شيء من الروايات لاعمهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتب التحميد وكاه
 تقديم وتأخير وقع من الكاتب وموصفه قبل قوله اما الامام ان يكون الصمير
 عائدا الى المنفرد اي اركان المصلي معردا ياتي بهما في رواية وفي رواية يقول
 اللهم رسالك الحمد ولا يزيد كما قدمناه عن الكافي والله سبحانه اعلم وفي شرح
 الراهدى فان قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر عند كل حمض
 ورفع فلم ترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عد في المحيط قيل مسائل
 الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من حملة السجدة وفي روضة الناطق
 ويكره حالة الاستقلال في كل حمض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم وانكر وعمر وعلي وابو بكر كانوا يكبرون عند كل
 حمض ورفع ثم قال الطحاوي فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل
 حمض ورفع قد تواتر العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا
 لا ينكره منكر ولا يدمه دافع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بها منصوص ايضا

قد ذكر في خزنة الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم ليلة اربع وتسعون
ولن يكس كذلك الا اذا لم يكس عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز
ان يكون المراد بالتكبير الذي في تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ
التكبير او لم يكسهما بين الروايات والاخبار والآثار انتهى ويجوز ان يكون
ماعتبار الغالب والطاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والاقواتر العمل بالتكبير
عند الموضع من الركوع منه اظهر من الشمس اولو كان ليقوله اثر ولما اجتمعت الامة
على تركه في جميع بلاد الاسلام من جميع المذاهب ولما تركوا ذكره في كتبهم رأساً
فان ذلك كالمستحيل من هذه الامة والله سبحانه الموفق (ويرسل الدين في القومة)
سد الرفيع من الركوع (كذا قال الصدر الشهيد) حسام الدين
(في واقعاته) اما على قول محمد فظاهر لانه قيام لا قراءة فيه واما على قولهما
فانه وان كان فيه ذكر مسنون في حق المنعرد في رواية وفي حق الامام على قول لكنه
غير ممتد بل هو قوله رسالتك الحمد ونحوه وهو شيء قليل لا يزيد زمانه على رمان
القبض والتخلي فلا فائدة في القبض (وذكر السيد الامام) ابو شجاع
(في الملتقط انه يأخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومة على قولهما) خلافاً لمحمد
بناء على وجود الذكر المسنون وان قل وقول صاحب الواقعات اوجه
(وفي صلاة الجنائزة) من اولها الى آخرها (ووقت) قراءة (التاء في) سائر
الصلوات فرصها ونفيلها ووقت قراءة (القوت) في الوتر (يأخذ) اليد
باليد (على قول كثر المشايخ) اختياراً منهم لقول ابي خزيمة واني يوسف فان الاخذ
عندها سنة قيام فيه ذكر مسنون خلافاً لمساقله ابو حفص المصلي ان السنة
في هذه المواضع الارسال اختياراً منه لقول محمد فان الاحد عنده سنة قيام فيه
قراءة هو قول ان شرعية الاحذ خوى اجتماع الدم في رؤس الاصابع
بسبب الارسل وذلك حالة اقراءة لطولها كذا قيل وفيه نظر لان قراءة الفاتحة
المشروعة في الآخرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت ولا على قيام صلاة
الجنائزة ولهما ان شرعية الاحذ زيادة الحصوص والتعظيم فيناسب كل قيام
حدّذ كرىمته (وفي تكبيرات العيدين) اي بين تكبيراتهما (يرسل) يديه اتهاقا
مهم ذكر السنون يهما عدما (فاذا اطمأن) بعد رفع رأسه من الركوع
حسب كونه قائماً وسكن اضطراب اعصابه الحاصل من الرفع (تجبر) حال
كونه مائتاً اي تكبيراً مائتاً (باخروور) اوالء بمعنى مع وذلك بان يكون
استداء التكبير عند استداء اخروور وانتهائوه عند انتهائوه كما تقدم غير مرة

وسجدوا) قوله (يضع ركبتيه اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض) وقع
 في بعض النسخ لم يرواوا تكون حلة مقسمة اسجد وفي بعض النسخ بالواو ويكون
 عطف تفسير له اي سجد بهذه الهيئة من الترتيب في وضع هذه الاعضاء
 لما في السنن عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد
 وضع ركبتيه قبل يديه وادابها رفع يديه قبل ركبتيه واماماً في السنن ايضا
 عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احكم فلا يبرك كما
 يبرك امير وايضع يديه قبل ركبتيه فقال العمري ان حديث وائل اثبت منه
 وقيل انه منسوخ يعني الحديث مصعب بن سعد بن ابي وقاص كما يصنع البدين
 قبل الركبتين فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نضع ركبتيين قبل يديين
 واما كون وضع الوجه بين الكفين فلما في مسلم من حديث وائل ايستاه
 عليه الصلوة والسلام سجد ووضع وجهه بين كفيه وهذا مقدم على مضي
 الجارى من حديث ابي حميد انه عليه الصلوة والسلام ما سجد وضع كفيه
 حدود مكيا لان مابح بن سليمان الواقع في سند الجارى وان كان الزاحج ثبته
 لكن وبتكم فيه قد علمه السائي وابن معين وابوداود ويحيى القطان
 والسخي وقد روى اسحق بن اهويد في مسنده انه روى عن ابي بصير بن كريب
 عن ابيه عن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع
 يديه بين رجليه وزوى عن دار راق في مصنفه ابناً للثوري به ولعله كانت يده
 حاء اذيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون يده حذاء اذيه
 واحرج الضحاوي عن حمص بن عيسى عن الزاحج عن ابي بصير بن كريب
 سألت الرأى بن عمار ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه بين رجليه
 وروى عنه في مسنده عن ابي بصير بن كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ابيه عليه الصلوة والسلام من هذا احيانا وهذا احيانا لان بين الكفين انفصال
 لان فيه زيادة اخوة المسونة كذا قاله ابن الهمام (ويروى) في سجوده
 اي يظهر (صغيره) اي عصبه في مسنده عن ابي بصير بن كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم اذا سجد فضع كبري وارفع رجليك (ويخرج) اذيه من رجليه
 عن حمص بن عيسى عن ابي بصير بن كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 سجد حتى بين يديه حتى لو ان هيمة ارادت ان تمر بين يديه لم تزل وفي مسنده
 وغيره عن عبدالله بن محبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع
 بين يديه حتى يسدو بين يديه وهذه المسألة المذكورة في هذين

الحديثين لا تنافي مع الصادق البطن الفحذين فلزم مباحثته عنهما وهذه
 كيفية السجود المسوية في حق الرجل (و) اما (المرأة) فاما (تسجد) اي تسطامن
 وتسفل في السجود (وتلرق بطها بهجتها) وتضم صمها وهذا تصير الانخفاض
 وذلك لان معنى امرها على المتر فكأن السجدة في حقها ما كان استمر من الهبات (وقول
 في سجوده سجد في الاعلى ثلثا وذلك اذ ما واز راد فهو اقل ويترك) اي يحتم (على
 وتر) لما تقدم في الركوع (ثم رفع رأسه) من السجدة الاولى مكررا (ويجهد) مستويا
 (ويضع يديه على صدره) كافي للشهد (فإذا اطمأن) حال كونه (قاعدا) وسكن
 اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا (وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان
 وتكلموا في تكرار السجود فقيل هو تبع لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل
 ان الشيطان امر بسجدة واحدة فلم يصل فسجدنا مرتين ترغيبا له وقيل الاولى
 اشارة الى انا خلقنا من الارض والثانية الى انا نعاد اليها كذا في الكافي والاول
 هو الاول ومعنى التكرير عند الانتقالات انه سبحانه اكرم من ان يؤدي حقه بهذا
 القدر بل حثه اعلى كما قالت الملائكة ما عبدك حق عبادك ودليله ما تقدم عند
 تكبير الركوع من حديث ابي هريرة المتفق عليه ويوجه اصابع رجله في السجود
 نحو القبة وقد تقدم الكلام عليه (وان رفع رأسه) عن الارض من السجدة
 الاولى رفعا (قليلًا) ولم يستو قاعدا (ثم سجد) لسجدة الثانية (نظر
 اركان في) - (سجود اقرب) منه (الى) حال (القمود لا يجزى) ذلك الرفع
 ولذلك السجود الثاني (ودكر في المنتقط انه يحزبه) قال في الهداية والاصح
 ان الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يحور لانه يعد ساجدا وان كان الى الخلف
 اقرب حاور لانه يعد حاسبا فيتحقق الثانية انتهى ومصحح في المحيط ما صححه في الهداية
 وهي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وفي الكافي وقيل اذا راى وجهه الارض
 بحيث يرى اربعين وبين وجهه وبين الارض ثم اعادها حار عن لسجدين
 وهو قياس اذ الركبة في سائر الاركان متعاقبة فادنى ما يطلق الاسم فكذا
 هما تتعلق الركبة في رفع الرأس فادنى ما يطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال
 في الكافية وفي القمودى انه يكتفى فادنى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ
 الاثر قول الاحير وهو المذكور في القمودى اصح قل لان الواجب هو الرفع
 وادناه - انى ما يتسوله اسم الرفع بل رفع وجهه كان مؤديا لهذا الركن
 كفي السجود حيث يتر فيه ادنى ما يتسوله الاسم ان وصح جهته بخلاف
 الركوع لان الركوع هو ميلان وانحاء الظهر وادنى واحد بعض الانحاء ولم يوجد

الخص يروح الاكثر منهما ان كان الى الركوع اقرب فقد وحد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصاركاه لم يركع اما السجود فانه يحصل بوضع جبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه اذني ما يكون من الرفع انتهى قال ابن الهمام ثم اعتقادي انه اذا لم يتوصل به في الجلسة والقومة فهو آثم لما تقدم وهذا منه اختيار لصحة السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموفق لما قدمناه في تعديل الاركان ان القومة والجلسة فرص عند ابي يوسف واحب عندهما لمواظبة الى صلى الله عليه وسلم عليهما من غير ترك ويكون آثما بالترك مع صحة السجود كما صححه شيخ الاسلام وهو القياس لما ذكر في الكافي ولا وجه للعدول عنه ليكون استحصانا فليعتمد عليه (فادامع من السجدة) الثانية (ينهض) قائما على صدور قدميه (ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض) عند النهوض (الامن عذر) بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي واحمد تن جلسة الاستراحة لما روى في ابجاري عن مالك بن الحويرث انه رأى الى صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدولنا ما في الترمذي عن خالد بن ابياس عن صالح مولى التؤمة عن ابي هريرة رضى الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدور قدميه قال الترمذي حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم وخالد بن ابياس ويقال ابن ابياس ضعيف عند اهل الحديث واعله ابن عدي به قال وهو مع ضعفه يكتسب حديثه قال ابن القتيبان والذي اعلم به خالد موحود في صالح وهو الاختلاط فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي العمل عايه عند اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كذلك اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه ولم يجلس واحرج نحوه عن علي وكذا عن ابن عمرو وابن الزبير وكذا عن عمرو اخرج عن الشعبي قال كان عمرو على واحجاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صدور اقدامهم واحرج عن العمان بن ابي عياش ادرجت غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع احداهم رأسه من سجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة ههههههه ولم يجلس واحرجه عبدالرازق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واحرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود قد كر مضاء فقد اتفق اكار الصحابة لذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد اقتناء لآثاره والزم لصحته من ذلك بن

[illegible]

في ترجمة عبدالرحمن هذا ما سمعناه وعلقمة وما قيل ان الحديث صحيح
والمسكر اما هي زيادة ثم لا يعود وسبب البص كالدار قطي ومحمد بن نصر
المروزي وان القطان الوهم الى وكيع والبعض كالبخاري في كتابه رفع اليدين
وابن حاتم الى سفيان فانما هو طعن طعنهم لما رأوا انه قد روى بدون هذه الزيادة
طعنهم خطأ واحتملوا في العاطف ونجاة الامران الاصل رواه مرة بتمامه ومرة
بمنه نحب تعلق العرس والمقرران زيادة العدل الصاعد مقبولة وناهيك
توكيع وسفيان مع المتابعة عليها كما تقدم من متابعة ابن المبارك في رواية الدسائي
واخرج الدار قطي وابن عدي عن محمد بن حار عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
عن علقمة عن عبدالله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر
فلما يرفعوا ايديهم الاعد استفتح الصلوة واعترف الدار قطي بتسويب
ارسل ابراهيم ابيه عن ابن مسعود وتصيب ابن حار وقول الحاكم فيه احسن
ما قيل فيه انه يسرق الحديث من كل من يداكره ممنوع قال الشيخ تقي الدين
في الامم العظمى هذه الكلية متعذر واحسن من ذلك قول ابن عدي كان اسحق
ابن اسراييل يعضل محمد بن حار على جماعة هم افضل منه واثق وقد روى عنه
من الكبار ايوب وابن عوف وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم
ولولا انه في الحل الربيع لم يرو عنه هؤلاء ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية ابي خنيفة
من غير الطريق المذكور وذلك انه اجتمع مع الاوراعي بمكة في دار الخياطين
كما حكى ابن عيينة فقال الاوراعي ما بالكم لا ترفعون عند الركوع والرفع منه فقال
لا حل له لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فقال لاوراعي
كيف لم يصح وقد حدثني ابراهيم عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال
ابو خنيفة ثم حماد عن ابراهيم عن علقمة الاسود عن عبدالله بن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا بعد افتتاح الصلوة ثم لا يعود لشيء من ذلك
فقال الاوراعي احدثك عن ابراهيم عن سالم عن ابيه وقول حدثي حماد
عن ابراهيم عن علقمة فقال ابو خنيفة كان حماد اقه من ابراهيم وكان
ابراهيم اقه من سالم وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كان لابن عمر
حجة وله فضل حجة فالاسود له فضل كبير وعبدالله فرجع بفقه الرواة كما رجح
الاوراعي نعلو الاساد والترجيح بفقه الرواة هو المرجح المنصور عندنا واعلم
ان الآثار عن الصحابة والطرق عنه عليه الصلوة والسلام كثيرة جدا والكلام

فيها واسع والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الامرين عنه عليه الصلوة والسلام فتحتاج
الى الترجيح لقيام التعارض فيترجح ما ذهب اليه ما قد علم انه كانت اقوال مباحة
في الصلوة وفعال من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يبعد ان يكون ما نسخ
بخلاف عدمه فانه لا ينطرق اليه احتمال عدم الشرعية لانه ليس من جنس
ما مهد فيه ذلك بل من جنس السكينة التي اجمع على طلبها في الصلوة وكذا
الترجيح حصل الرواية كارجح به او خيفة فتدروى او خيفة عن حماد عن ابراهيم
قال ذكر عنه وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه
عد الركوع وعند السجود فقال اعراني لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم
صلوة ارى قبلها قطعهوا علم من عبادة الله واحكامه حفظ ولم يحفظوا وفي رواية
وقد حدثني من لا احصى عن عبد الله انه رفع يديه في بدء الصلوة فقط وحكا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله طالما شرايع الاسلام وحدوده ومتفقد
لاحوال النبي صلى الله عليه وسلم ملازمه في اقامته واسفاره وقد صلى مع النبي
صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى ويكون الاخذ به عند التعارض اولى من افراد مقابله ومن
القول بسنة كل من الامرين والله سبحانه اعلم وقول المصنف ولا يرفع يديه الا في التكبيرة
الاولى المراد منه لا يرفع في تكبيرة من تكبيرات الصلوة الممهودة او في موضع من المواضع
الممهودة في كل صلوة وليس حقيقة الحصر على التكبيرة الاولى فان رفع اليدين مشروع
عند تكبير القنوت في التوروت تكبيرات العيدين واستلام الحزب وعلى الصفا والمروة
وفي عرفة والمردمة وعند الحمرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى
الطبراني بسنده عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن القاسم عن ابن عباس عنه
عليه الصلوة والسلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن حين تفتح الصلوة وحين
يدخل المسجد اخرها فيطير الى البيت وحين يقوم على المروة وحين يقف مع
انس عشية عرفة ومجمع والمقامين حين يرمى الحجرة ورفع تكبير القنوت مروى
عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع
تكبيرات العيدين مروى عن عمر ذكره الاثرم والبيهقي في سننه الكبير وفي الصحيحين
عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء
فهو يرفع يديه حتى يرى بياض اظفاله وفي السنن انه عليه الصلوة والسلام قال
ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يردهما صغرا وروى
الترمذي عن عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء
لم يحضهما حتى يسبح بهما وجهه فتت عادكر من الاحاديث والآثار شرعية

الرفع في المواضع المذكورة ثم في رفع تكبيرة الاحرام والقنوت والميدين والاستلام يستقبل بطن كفيه القبلة وفي غيرها يستقبل بهما السماء وفي المصنوع عن محمد ابن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تصرع ودعاء حفيظة في دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشيء وفي دعاء التصرع يقدح الحصر والبصر ويحلق الانهزام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الحفيظة ما يجعله المرء في حسبه يمس بطن كفيه فيرفع في الزرع اعلا ما ودكر السيد الامام ابو القاسم السمرقندي في المستخلص آداب الدعاء عشرة وذكر منها ان يدعو مستقبلا القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطنه وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء وفي مسلم عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاشار بظهر كفيه الى السماء وهذا لا يخالف ما مر عن ابن الحنفية لان الاستسقاء فيه رغبة من حيث طلب السقيا ورهبة من حيث دفع المحط فيحور كل من كيميى الزرع باعتبار وفي القية والافضل ان يسط كفيه بينهما فرجة وان قلت وفيها عن تهسير السمان المستحب ان يرفع يديه في الدعاء بخلاف صدره كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا يخالف ما تقدم عن المستخلص ويمكن ان يحمل ذلك على حالة المبالغة والجد وريادة الاهتمام كافي الاستسقاء لعود الجمع الى المسامة وهذا على ما عداها ولذا قل في حديث الصحيحين المتقدم كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء اي لا يرفع كل الزرع الا في الاستسقاء والله سبحانه اعلم (واداء رفع) المصلي (رأسه من السجدة الثانية والركعة الثانية) فترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب (رجله) اليمنى نصبا ويوحه اصابعه (اي اصابع رجله اليمنى) نحو القبلة) هذه كيفية القعود المسنون في القعدتين عندما وعدما كنت التورك فيهما كما قلنا في المرأة وعند الشافعي واحمد في الاولى كقولنا وفي الاخرة كالك استدل مالك بحديث مصعب انه عليه الصلوة والسلام قعد متوركاضعه المصحاوي وغيره والشافعي واحمد ما روى البخاري عن ابي حميد الساعدي انه وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته ولما روى مسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلوة بالتكبير الى ان قالت وكان يهترش رجله اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي

عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها
 القبلة والجلوس على اليسرى فيحمل التورك على حال الضعف والكبر توفيقا
 (ويضع يديه) حل التشهد (على فخذه ويهرح اصابعه لاكل التبريح) هذا
 عندنا وعند الشافعي بسط اصابع اليسرى وقص اصابع اليمنى الا المسبحة
 لما روى مسد عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد
 وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد
 ثلثة وحسين واثار بالسابة ولما روى الترمذي من حديث واثل قلت لا نظرون
 الى سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد افترش رجله
 ليسرى ووضع يده اليسرى على فخذ اليسرى وبصر رجله اليمنى من غير ذكر
 ويده والمراد من العتد المذكور في رواية مسلم العقد عدلاشارة لافي جميع التشهد
 الاخرى وفي رواية لاحرى لمسلم وضع كفه اليمنى على فخذ اليمنى وقص
 اصابعها كلها واثار باصبعه الا على الابهام ولا شك ان وضع الكف لا يتحقق
 حقيقة مع قص الاصابع والمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند
 الاشارة وهو المروى عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خصره والتي تليها
 ويحلق الوسطى والابهام ويقبض المسبحة وكذا عن ابى يوسف في الامالى وهذا
 فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير اصلا ويصحح في الخلاصة وهو
 خلاف الدراية واثرواية اما الدراية فتقدم في الحديث الصحيح ولا يحل له الا الاشارة
 واما الرواية فمن محمد بن ماذكره في كيفية الاشارة هو قوله وقول ابى خنيفة ذكره
 في النهاية وغيرها قال بحم الدين الراهدى لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا
 في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرت الاخبار والآثار وكان
 اصلها اولى والكيفية المتقدمة من التحليق ذكرها الفقيه ابو جعفر قال
 في الجامع الاصغر وقد غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وحسين انتهى وهذا موافق
 لغيره رواية مسند وصفة عقد ثلثة وحسين ان يقبض الوسطى والخنصر
 والنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط وصفة الاشارة
 عن الحلواني انه يرفع الاصبع العدائني ويضعها عند الاثبات اشارة اليهما
 ويكره ان يشير بكتف مسبحة لما روى الترمذي والنسائي عن ابى هريرة ان رجلا
 كان يدعوهم به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احد احد (ثم) اذا قعد
 على الصفة المذكورة (يتشهد) اى يقرأ التشهد وهو من تسمية الكل باسم
 حزنه (ويقرب) عصف عسير ليتشهد (التحيات لله والصلوة والطيبات

الى قوله) اى الى ان يقول (عبده ورسوله) وهو السلام عليك ايها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام عليا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتحيات جمع تحية اسم من حي فلان فلانا اذا دعاه
عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقة بعضهم بعضا حيا الله ي
ابقاك ولكل قوم تحية يحى بها بعضهم بعضا عند الملاقات وتحية الاسلام
السلام والمراد بالتحيات هما جميع الاتمية الحميدة والعبادات القوية والسموات
العمدات الندية والطبقات العبادات المالية يعنى ان هذه العبادات
مختصة بالله لا يستحقها غيره واصله انه صلى الله عليه وسلم لما انتهى في المعراج
لمستوى يسمع فيه صريف الاقلام وقه في المقام ابدى ارادة الله تعالى للمحاطة
قصدا يحى ربه سبحانه كما يحى الملوك ولهمة الله تعالى ان قل التحيات لله
والصلوات والطيبات فلما قل ذلك ردا لله تعالى عليه وحياء بان قال السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقال التحيات بالسلام لدى هو تحية الاسلام
وقيل الصلوات بالرحمة التي هي منهاها وقال الطيبات بالبركات المناسبة للمال
انكسرها النبو والكثرة وامر بالسلام وازحة لان كلام التحيات والصلوات
متحد باعتبار اتحاد آتته من اللسان والبدن فوجد ما يقابله محلاف العبادات
المالية فان آلتها متعددة وهي انواع الاموال من القود واخوانات والنباتات
جمع ما يقابلها ثم لما قل سبحانه السلام عليك ايها النبي الخ قال النبي صلى الله
عليه وسلم السلام علينا اي معشر الامة وعلى عباد الله الصالحين تشريكا لآتته واسائر
الصالحين من الملائكة والانبيا وصالحي اتباعهم في السلام ابدى سلامه الله عليه وعده
اختصاصه على ما هو مقتضى سحيته الكاملة الكرم وشيمته التي هي اكرام
الشيم ثم قال الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم التقى
على هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود لما روى الستة واللفظ لمسلم عن ابن مسعود
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بينكم وبينكم كما علمني السورة من القرآن
فقال اذا قعد احدكم في الصلوة فليقل التحيات لله والصلوات الخ وفي
لفظ السائي اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا قل انتمدى اصبح حديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكثر اصحابه
والسامين ثم اخرج عن خفيف قل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المنام فقلت له ان الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك تشهد ابن مسعود
وكقول الترمذي قال الخطابي وابن المدر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه

الصفة من التشهد معاوية وعائشة وسلمان اخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على المبرعة عليه الصلوة والسلام التحيات لله والصلوة الخ سواء واخرج البيهقي عن عائشة قالت هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الخ قال النووي اسناده جيد استعدامه ان تشهد عليه الصلوة والسلام بلفظ تشهدا وروى الطبراني والزارعي اني راشد قال سألت سلمان عن التشهد فقال اعلمكم كما علمنيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات الخ سواء وهو مرجح على ما اختاره الشافعي من تشهد ابن عباس وهو التحيات الماركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا رسول الله من وحيه منها انه اصبح باجماع ائمة الحديث ومها ان فيه الامر على ما تقدم ومها ان فيه الالف واللام المستغرقة للحسن في السلام بخلاف السكرة فاما تناول الواحد ومنا زيادة الواو وهي لتحديد الكلام المقصي لتعدد التثاء لان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدمها لانه يبيد ان المتثني به شيء واحد موصوف بسمات ومنها التأكيد في التعليم قال ابو حنيفة احد حماد بن ابى ساجان يبدى وعلني التشهد قال حماد اخذ ابراهيم يبدى وعلني التشهد وقال ابراهيم احد عاقمة يبدى وعلني التشهد وقال عاقمة احد عبد الله بن مسعود يبدى وعلني التشهد وقت عدائه بن مسعود احد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى وعلني التشهد كما علمني السورة من القرآن في هذا زيادة توكيد على معنى رواية ابن عباس من قوله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن (ولا يزيد على هذا) القدر من التشهد (في القعدة الاولى) لما روى الامام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد فكان يقول اد جاس في وسط الصلوة وفي آخرها على ورثة اليسرى التحيات لله الى قوله عبده ورسوله ثم قل اذا كان في وسط الصلوة همس حين يهرع من تشهده وان كان في آخرها دعا بمد تشهده عما شاء ان يدعو ثم يسلم وفي السنن عن ابن مسعود كان النبي صلى الله عليه وسلم في الركعتين الاوليين كماه على الرضع حتى يقوه (فان راد) على القدر التشهد (قال المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وآل محمد عليه سجدتان السجود وعن ابى حنيفة) فيما رواه الحسن عنه (ان زار حرمه) واحدا (فما سجدتا السجود) قال المصنف (واكثر المشايخ على هذا) اي عني انه يرمي السجود بزيادة حرف واحد وفي الخلاصة والمختار

انه يلزمه السهو ان قال اللهم صل على محمد قال البرازي لانه ادى سنة وكيدة
 فيلزم تأخير الركن اى وتأخير الركن يحس سجود السهو وهذا مطلقه يصلح
 دليلا لمن احتار رواية الحسن فان مطلق تأخير الركن موجود في زيادة الحرف
 ولا يخص ما احتاره هو وصاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد
 والصحيح ان قدر زيادة الحرف ونحوه غير معتبر جنس في ما يجب به سجود السهو
 وانما المعتبر قدر ما يؤدي فيه ركن كافي الجهر فيما يحقت وعكسه وكما في التمسك
 حل اشك ونحوه على ما عرف في باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشمل
 من الزمان ما يمكن اى يؤدي فيه ركن محلاف مادونه لانه زمن قليل يصير
 الاحتراز عنه فهذا يتم مراد البرازي ويعلم منه انه لا يشترط التمسك بذلك
 بل لو تمكث مقدار ما يقول اللهم صل على محمد يحس السهو لانه اخر الركن بمقدار ما
 يؤدي فيه ركن سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم او سكت (فادانام) بعد التشهد
 الاول (الى) الركعة (الثالثة لا يعتمد بيديه على الارض) لما في ابي داود
 عن اس عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا
 نهس في الصلوة (وان اعتمد لأمس به) ومقتضى الحديث انه يكره اذا لم يكن
 عدد لمطلق الهوى وعلى الذكر يحمل ماورد محامه ويكره عند هذا انهوض
 ذكره في شرح المختار وقد عد في خزانة امته ونظم الرند ويستق تكبيرات فرائض
 اليوم وليلة اربع وتسعين ولا يكون كذلك الا اذا كان في القيام الى الثالثة
 تكبير وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قام الى الصلوة يكرر حين يقوم الحديث الى اربع ويكرر حين يقوه من اثنين
 صد الحلوس (وان كانت) تلك (الصلاة فريضة) ثلاثية او راعية (فهو مخير) فيما
 بعد الاولين اذا كان قد قرأ فيها (بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان
 يسكت والقراءة افضل) وقد مر الكلام فيها مستوفى في بحث الثالثة من المرتضى
 التي هي القراءة (وان قرأ يقرأ الماتحة فحسب) بسكون السين مبينا
 على الضم معنى فقط (ولا يريد عليها شيئا) لما في البحارى من حديث ابي
 قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين ثمان القرآن
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين ثمان الكتاب الحديث (من ضم السورة) الى
 الماتحة (سأهيا يحس عليه سجدة السهو في قول عن ابي يوسف) لتأخير
 الركن عن محله عقيب الماتحة (وفي اطهر الروايات لا يحس عليه سجود
 السهو) لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والتقييد بالماتحة مسنون

لان الاقتصار عليها واجب لكن يسمى انه لو اطال زائدا على ماقرأ في احدى
 الاولين سهوا ان يجب سجود السهو لمخالفة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه
 وسلم من غير ترك في وقت ما واطبق عليه الاحماع وما كان كذلك فهو وواح
 فاذا حالقه فقد ترك وواحيا ومن ترك وواحيا سهوا الزمه سجود السهو (واما اذا كانت)
 تلك الصلوة (سنة) من السنن الرواتب (او نفلا) غير الرواتب (فيتدى)
 في القيام من التشهد (كما استأ في الركعة الاولى يعني) انه يأتي (بالشاء والتعود)
 وانما قل هذا لئلا يهمل من التشبيه بالركعة الاولى انه يرفع يديه فيه ايضا فان
 رفع اليدين لم يذكر احد انه يأتي به لكون قول المص وغيره في الاستدلال
 (لان كل شمع من العمل صلوة على حدة) يقتضي انه يرصهما كما يقتضي انه يصلي
 على النبي عليه وسلم في ذلك التشهد وقد صرح بالصلوة غير المص ثم
 ان اطلاقه السنة يشمل الاربع قبل الظهر وقبل الجمعة وبعدها ايضا وقد تقدم
 في بيان اوقات الكراهة التصريح انه لا يصلي فيها في التشهد الاول ولا يستفتح
 اذائه الى الثالثة وكذا سائر ما يقتضي انها صلوة واحدة ودكر في القية انه يصلي
 في القعدة الاولى من سنة الظهر ودكر قولين فيما اذا صلى ناسيا انه عليه سجود
 السهو وانه لا سجود عليه وفيها ايضا ولا يصلي في الاربع قبل الجمعة وبعدها
 وادا قام الى الثالثة لا يستفتح وفي البواقي يصلي ويستفتح انتهى والاصح انه
 لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الهداية قال ولهذا
 قالوا يستفتح في الثالثة وهذا المقطع على ما هو عادة يشير الى انه غير مرضى عنده
 ولم يترص له شراحه والطاهر ان عدم كونه مرضيا عنده لان كون كل شمع
 من العمل صلوة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم
 قعدة الاولى عند اني حنيفة واني يوسف حتى لو تركها لا تفسد عندها
 ولم يضرد في سجود السهو عند الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على رأس
 شمع لا يبي عليه شعما آخر لان السجود يحبط لوقوعه في وسط الصلوة
 فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة واحدة حيث حكموا بوقوع سجود السهو
 في هذه الصورة في وسط الصلوة وان كان كذلك امكن ان يقال لا يصلي
 في القعدة الاولى لكونها قعدة في وسط الصلوة ولا يستفتح ولا تتعد في القيام
 اذ ان ثمة لكونه قياما في وسط الصلوة لا في اولها والحاصل ان كل ركعتين
 من العمل صلوة على حدة من وجه دون وجه فاعتبر كونه صلوة على حدة في حق
 القراءة للاحتياط ادب الصريه تحب القراءة في كل شمع وبالطريق الى ان الكل

صلوة على حدة لأحب فالاحتياط في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدة زوم الشفع
 الثاني قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين اللزوم وعدمه لا يلزم بالشك وعلى عدم
 اللزوم يعني انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الحطيم وهو في العمل انه
 يقطع على رأس الشفع كما تقدم وكذا في سلا الشعة وخيار الحيرة بالشروع
 في الشفع الآخر لان كلا من الشعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه ولا يثبت بالشك
 وكذا في عدم سريان الفساد من شفع الى شفع اذ لا يحكم بالفساد مع الشك واماني غير
 هذه الاحكام فالاولى ان يثبت كون الكل صلوة واحدة لكونه الاصل للاتصال واتحاد
 التحريم ولذا لا يقال انه صلى صلتين بل صلوة واحدة ومسئلة الاستفتاح ونحوه
 ليست مروية عن الائمة المتقدمين وانما هي اختيار من المتأخرين والمذهب جاه
 اعلى (ويقعد في القعدة الاخيرة مثل ما تقدم في) القعدة (الاولى) عندنا من غير فرق لما
 تقدم (والمرأه تقعد على ايها اليسرى في القعدتين) لاولى والاخيرة (وتخرج
 كلتا رجليها من احسب الآخر) اي اليمين لان ذلك استلزاما وايسر موسى امرها
 عن ابي تروايسر (وتشهد) اي ويقرأ تشهد في القعدة الاخيرة (فدا اتم تشهد)
 اي قوله عنده ورسوله (يعلى على ابي صلى الله عليه وسلم) وهي سنة في الصلوة عندنا
 وعند الجمهور وقيل الشافعي فرض قننه انما صلى عياس وقيل شافعي
 ولا سبيله في هذا الثبوت ولا يستقيمها وشع عليه فيه حرم عنهم الفري والقشيري
 وحده من اهل زهبة احسنه وقيل لا اعلم له فيها قدوة والشهادات المروية عن ابن
 مسعود واس عيسى وبن مبررة وخابر وابي سعيد واي موسى وابن ابي زيد ذكرها
 شيء من ذلك وما روى عنه عليه السلام والاشعة لا يروى عن غيره من
 صلواته اهل الحديث كجه ولم يرو عنه في صلاة الفجر ولم يروى عن
 في عمره وما روى عن غيره من صلواته في صلاة من صلى صلوة لم يصل على فيها
 ولا على اهل بيتي - تقبل منه ضعيف ايضا بخارج الحق مع انه قد احتسب عليه
 في ربه ووقعه على ابن مسعود قوله الدار قطنى واما الاول فرواه ابن حبه
 لا صلوة لمن لا يركع ولا صلوة لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلوة من لم يصل
 على النبي ولا صلوة لمن لم يحمي الاسر وفيه عبدالمهيمن قد ان جاز لا يخرج به
 واخرجه الطبراني عن ابي ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده مرفوعا
 نحوه قالوا حديث عبدالمهيمن اشبه بالصواب مع ان جماعة قد تكلموا في اني بن
 عباس وروى البيهقي عن يحيى بن اسحاق عن رجل من بني حارث عن ابن مسعود
 عنه عليه الصلوة والسلام اذا تشهد احدكم في صلوة فليقل اللهم صل على

محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارض محمد وآل محمد كما صليت وباركت
وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم امك حميد محيد وفيه المحمود والمحملة
ليس له دليل يدل على العربية في الصلوة اصلا ولا خلافا لها فترض في العمر مرة
وقال الطحاوي تحب كما ذكر وقال النكحى لا تحب وحمل في التحفة قول الطحاوي
اصح وهو المختار لقوله عليه الصلوة والسلام رغم انف رجل ذكرت عنده
فلم يصل على رواء الترمذي وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من
ذكرت عنده فليصل على رواء ابن السني ماسا حميد وقوله عليه الصلوة والسلام
البحيل من ذكرت عنده فلم يصل على رواء الترمذي وقال حسن صحيح والاحاديث
في ذلك كثيرة جدا بعضها امر بهيذ الوحوب وبمعضها وعيد اودم على الترك وهما
يبيدانه ايضا ولو تكررت ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي
لم يلزمه الامرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجب لحفظ سنة التي بها قوام
الشريعة فلو وجبت الصلوة في كل مرة لافضى الى الحرج غير انه نذرت تكرارها
بخلاف السجود اى سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس
واحد والتشمت كالصلوة وقيل يحب التشمت في كل مرة الى الثلث قال الراهدى
وفي النظم ولو تكررت اسم الله تعالى في مجلس واحد او في مجلس يحب لكل مجلس ثناء
على حدة ولو تركه لا يسيء دينا عليه وكذا في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
لكن لو تركها تنق عليه دينا لانه لا يحلوعس تحدد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون
وقت للقتناء كتفشاء العائجة في الاخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم انتهى والمختار في صفة الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكر في
الكفاية والراهدى في القنية وشرح القندري قال سئل محمد عن الصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم امك حميد محيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم امك حميد محيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وعبرها
عن كعب بن عجرة قل سالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا يا رسول الله كيف
الصوة عليكم اهل البيت قال الله قد علمنا كيف سلم عليك قال قولوا اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم امك حميد محيد اللهم بارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم امك حميد محيد
(ويستعمل بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اى يطالب المعبرة (لنفسه
ولوالديه) ان ٥٠ مومنين (وجميع المؤمنين والمؤمنات) فيقول رسا اعمرلى

ولو أدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وهو ذلك (ويدعو بالدعوات الماثورة)
 اى المقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم كافي صحيح مسلم عن ابي هريرة قل قل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتشهد احدكم فليستد بالله من اربع يقول اللهم
 انى اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر
 المسيح الدجال وفيه عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة
 يكون آخر ما يقول بعد التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما
 اعلمت وما سررت وما سرفت وما انت اعلم به منى انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت
 وفي الصحيحين عن عداة بن عمر بن الخطاب عن ابي بكر الصديق انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عاذا يدعو به في صلوة قل قل اللهم انى صليت صلي طلما
 كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت وعسلى معصية من عندك وارحمى انك انت الغفور
 الرحيم (و) يدعو (عاذه الماطة المرقاة) كما تقدم وكقوله رسا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقاعدات البار رسا لترع قلوبنا بعد اذهبتنا وهب لنا
 من لدك رحمة بك انت الوهاب ونحو ذلك فان هذه الادعية تشبه اعطاء القرآن
 وايست بقرآن لاه لم يقصد بها القرآنة بل الدعاء حتى حاز الدعاء بها مع الحفاة
 والجيش (ولا يدعو اعنا يشبه كلام الناس) وهو ما لا يستحيل طاه مهم (نحو
 قوله اللهم اكسني) اللهم (زوحى فلاة) او اعطى ما لا اومتاعا وما تشبه ذلك (حتى
 لو قال ذلك في وسط الصلوة) قل القعود الاخير قدر التشهد (تعد صلوة) واما بعد
 التشهد فانها لا تقصد لكن تكون ناقصة لتترك السلام لدى هو واجب وخروجه
 منها بدونه بمنزلة ما توكلتم او عمل عملا آخر ما قصا للصلوة وعدمك والشاى
 يجوز ان يدعو بكل ما يريد من امر الدنيا والآخرة ما روى السنة الا ترمذى في
 حديث ان مسعود في التشهد من قوله عليه الصلوة والسلام ثم ليتخير احدكم
 من الدعاء اعجبه اليه فيدعو به ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ان صلواتنا هذه
 لا يصلح فيها شئ من كلام الناس رواه مسلم فيما روى ذلك الحديث او يقدم
 عليه لانه مانع وذلك ميسر ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية بما يشبه كلام
 الناس وصححه في الكافي لانه يقال رزق الامير الجيش قل الشيخ كما الذين من الهمام
 وقد رجح عدم الفساد لان الرارق في الحقيقة هو الله تعالى وبسته الى الامير محار
 وفي الخلاصة لو قال ارزقني فلاة الاصح انه قصد او ارزقني الحج الاصح انه لا قصد
 وفيها اكفى ثوما المر فلانا اقصى ديونى اعمر لى وحالى قصد ولو قل اعمر لى
 ولو أدى وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد ولا تخى قال الحلواني لا تقصد وابن

ورحمته حتى يرى بياض خدّه الأيسر رَوَاهُ اصْحَابُ السُّنَنِ اَلْارْمَنُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَلَا يَتَوَهَّمُ اَنْ مَرَّاهُ هَذَا السَّلَامُ الْاَوَّلُ وَاَنْ يَقُولَ فِي السَّلَامِ
 الثَّانِي وَبَرَكَاتِهِ كَمَا جَعَلَهُ بَعْضُ الْجُهَالِ لِاَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ السَّنَةِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ
 الصَّحِيحِ وَخِلَافُ عَمَلِ الْاُمَّةِ وَفِيهِ تَعْيِيرٌ مِنْ بَنِي الْيَسَارِ عَلَى مَنْ فِي الْيَمِينِ مِنْ عِبَرِ دَلِيلٍ
 وَدُكْرٍ فِي مُخْتَلَفِ الْفَتَاوَى ثُمَّ يَسْلَمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَقُولُ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً وَبَرَكَاتِهِ
 وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ وَفِي جَامِعِ الْحَوَامِعِ وَلَوْ سَلَّمَ تَقْلَافًا وَجْهَهُ ثُمَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشَمَالِهِ
 حَارٌّ رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ عَمْدٍ وَاتَّبَعَ الْحَدِيثَ وَعَمَلِ الْاُمَّةِ اَوَّلَى (وَيَنْوِي بِالتَّسْلِيمَةِ
 الْاَوَّلَى) فِي خُطَابِهِ بِعَلَيْكُمْ (مَنْ) هُوَ (عَنْ يَمِينِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ) الْمَشَارِكِ لَهُ
 فِي صَلَاتِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ (وَيَعْمَلُ فِي السَّلَامِ عَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ) اَيُّ يَقُولُ
 السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً وَيَسُودُ مِنْ عَنْ يَسَارِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالتَّسْلِيمَةِ
 الْاَوَّلَى لِلتَّحِيَّةِ وَلِلْحُرُوحِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالتَّابَةِ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْقَوْمِ فِي التَّحِيَّةِ ثُمَّ قِيلَ
 الثَّانِيَةُ سَنَةٌ وَالْاَصَحُّ اَنْهَا وَاجِبَةٌ كَالْاَوَّلَى وَبِمَحْرَدٍ لِمَطْلَبِ السَّلَامِ يُخْرَجُ وَلَا يَتَوَقَّفُ
 كَذَا فِي شَرْحِ الْهَدْيَةِ لِاَنَّ الْهَمَامَ وَاعْلَمُ اَنْ الْوَلَاةَ تَنْتَهِي التَّرْتِيبَ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ
 فَلَا يَطْلُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَلَائِكَةِ فِي الذِّكْرِ اِعْتِقَادَ فَصْلَتِهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِلِمْزِهِ
 اَهْلُ السَّنَةِ اِنْ رُسِلَ الْبَشَرُ اَصْلًا مِنْ رُسْلِ الْمَلَائِكَةِ وَسَائِرِ الْاَقْيَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اَصْلًا
 مِنْ سَائِرِ الْمَلَائِكَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى اِنَّ اِلَهَ اَصْطَفَى اٰدَمَ وَنُوْحًا وَاٰلَ اِبْرٰهِيْمَ وَاٰلَ عِمْرٰنَ
 عَلَى الْعَالَمِينَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى اِنْ اِلٰهِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اُولٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ وَالْمَلَائِكَةُ
 دَاخِلُونَ فِي حِجَّةِ الْمَلٰٓئِكَةِ وَفِي الْبَرِيَّةِ وَقَالَتِ الْمُتَرَفِّلَةُ الْمَلَائِكَةُ اَفْصَلُ مِنَ الْبَشَرِ اَقَوْلُهُ
 تَعَالَى لَنْ يَسْتَكْفَرَ الْمَسِيحُ اِنْ يَكُوْنُ عَبْدًا لَهُ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ فَانَ التَّنْذِيْحُ
 فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْاَدْنَى اِلَى الْاَعْلَى كَمَا قَالُوا لَا يَسْتَكْفِرُ عَبْدٌ فَلَانَ عَنْ خُدْمَتِهِ
 وَلَا اَسْبَدَهُ وَلَانَ الْمَلَائِكَةُ رُسُلُ اِلَى الْاَنْبِيَاءِ فَيَفْضَلُونَ عَلَيْهِمْ كَمَا جَعَلَ الرُّسُلُ
 عَلَى اَعْمَلِهِمْ وَالْحَوَابِ اِنَّ الْاَيَّةَ اَنْهَا دَلِيلٌ لَنَا بِمَعْنَى مَا دُكِّرْتُمْ لِاَنَّ مَعْنَاهُ اِنْ الْمَسِيحَ
 اِبْنُ دَعَا اِلَى اِسْتِكَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَاَوَّلَى بِالْمُبُودِيَّةِ وَمَنْ كَانَ اَمَدٌ عَنْ اِسْتِكَافٍ
 وَادْنَى اِلَى الْمُبُودِيَّةِ فَهُوَ الْاَقْرَبُ مِزَلَةً وَالْاَعْلَى رُسَةً وَالْاَكْثَرُ ثَوَامًا عِنْدَ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ
 وَذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ بِالْفَصْلِيَّةِ وَاِنْ كَانَ مَا يَنْتَفِضِي الْاِسْتِكَافُ مِنْ زِيَادَةِ الْقُدْرَةِ
 عَلَى الْبَطْشِ وَالْاَعْمَالِ الشَّاقَّةِ وَسَعَةِ الْعُلُومِ وَالْاَعْمَالِ الْحَيَّةِ وَغَرَابَةِ لِسَانِهِ اَلَّتِي
 طَرَأَ لَهَا الْجُهَالُ مِنَ الصَّارِي اِنَّهَا لَسَبٌّ فِي تَرْفَعِ الْمَسِيحِ عَنِ الْمُبُودِيَّةِ فِي الْمَلَائِكَةِ
 اَشَدُّ وَاقْوَى فَلَيْسَ الزَّرْعُ فِيهَا وَوَصَفُهُمْ بِالْمُقَرَّبِينَ لَا يَسْتَلِمْ كَوْنُ الْمَسِيحِ لِبَسِّ
 مِنَ الْمُقَرَّبِينَ لِالْحَمَاحِ عَلَى اَنَّهُ مِنْهُمْ مُقَرَّبٌ عَلَى اَنَّهُ قَدِ يَسْلَمُ اِنْ حِجَّةُ الْمَلَائِكَةِ

المقربين الفصل من المسيح لا ان كل واحد منهم افضل منه والكلام فيه والآية انما تعيد الاول والحوار عن قولهم ان الملائكة رسل الى الانبياء ان مطلق الرسالة لا تقتضي افضلية الرسول وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للتشريع والتعليم واقتداء الصالحين والدعاء الى الله واما اذا كان لمجرد تبليغ الخبر من المرسل الى المرسل اليه فلا الاتري ان السلطان قدير سل الخبر مع نوابه الى وزيره ولا يقتضي ان البواب اقرب وافضل عند السلطان من الوزير وهكذا حال الملائكة مع الانبياء رسل انهم في تبليغ الخبر فقط وقد روى التوقف في هذه المسئلة عن جماعة منهم ابو حنيفة لعدم القاطع فان مثل العالمين والبرية من العام وهو مختلف في اهداه القطع وتقويض علم مالم يحصل له الحزم بعلمه الى طاله اسلم والله اعلم (وقد مضى) اي بعض العلماء (يسوى) من الملائكة (الحفظة) الذين وكفوا حفظه خاصة ولا يعم اليه (وقال بعضهم يسوى جميع من معه من الملائكة) على سبيل لعموم من غير تقييدهم بصفة كونهم حفظة او غير حفظة (اي الثابت) (قد اختلف الاخبار) ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا لقول الآخر فقط لانه بعيد عدم التبيين في العدد وكل من القولين كذلك لا تبين للمدق فيه (قيل ان مع كل مؤمن حسنا) كذا وقع في نسخ المتن حسنا ملائاة والاولى ان يقال حسنة (من الملائكة) مائة تحرزا من التانيث وهذا القول روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن حسن من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقيه الخبرات وواحد ورائه يدفع عنه المكروه وواحد عن يمينه يكتب ما يصلح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الرسول (وقيل) مع كل مؤمن (ستون) ملكا (وقيل) مع كل مؤمن (مائة وستون) ملكا اخرج الطبراني مرفوعا وكل مؤمن مائة وستون ملكا يدعون عنه مالم يقدر له من ذلك العصر عليه سبعة املاك يدعون المؤمن عنه كما يدع عن قصعة السمل الدباب في اليوم الصائف ولو وكل العبد الى هذه طرفة عين لا احتفظته الشياطين وذكر ابن راهوية في مسنده والبيهقي في شعب الایمان في حديثين طويلين ما يفيد اهمال انسان واخرج الطبراني في تفسيره عند قوله تعالى له معقبات الآية من حديث آخر دخل عثمان بن عفان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اخبرني عن العبدكم معه ملك فقال عليه الصلوة والسلام على يمينك ملك على حسانتك وهو امين على الملك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة كتبت عشرا واذا عملت سيئة قال الذي

على الشمال للذى على اليمين اكتب فيقول لاله يستمر ويتوب فاذا قال ثلاثا قل
 ثم اكتب اراح الله منه قبئس القرين ما اقل مراقبته تعالى واقل استحياءه
 من يقول الله تعالى ما لمعط من قول الاله رقيب عتيد وملكان من بين يديك
 ومن خلفك يقول الله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله
 وملك قاض على ناصيتك فاذا تواضعت لله تعالى رفعك واذا تجبرت على الله
 قصمك وملكان على شفتيك ليس يحفظان عليك الا الصلوة على محمد وملك قائم
 على فيك لا يدع ان تدخل الحية فيك وملكان على عيك فهؤلاء عشرة املاك
 على كل انسان آدم يتداولون ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل
 سوى ملائكة النهار فهؤلاء عشرون ملكا على كل آدمي وابليس مع ان آدم
 بالنهار وولده لاليل (ويسوى المقتدى امامه بالتسليم الاول) مع من سوى فيها
 (اركان) الامام (عن يمينه او محدثه) اى اذا كان الامام محدثه يسويه في التسليم
 الاول ايضا وهذا عند ابى يوسف لانه تعارض فيه الجانبان فرجح اليمين
 لانه تعالى يحب اليسار في كل شئ وعد محمد وهو رواية عن ابى حنيفة يسويه
 في التسليمين لان الجمع عند التعارض اذا امكن لا يصار الى الترجيح (و) ينويه
 (فى) التسليم (الاخرى) اى الثانية (ان كان عن يساره) والامام ايضا
 ينوى القوم مع الحطة في التسليمين هو الصحيح لانه يحاط بهم بها فينبوهم فيهما
 اذ الكلام يترالية وقيل لا يسويهم اصلا لانه يشير اليهم وهى فوق الية
 وقيل يسوى بالتسليم الاول فقط واما للتعدد فلا يسوى سوى الحطة لانه ليس
 معه سواهم وقد تقدم انه لا ينوى من الشرح لا يشاركه في صلاته (وببى)
 للمصلى من طريق الادب (ان يكون متبها بصره) حال (قيامه الى موضع
 سجوده) ولا يتحدوره (وى) حال الركوع (الى طهر قدميه وى) حال (سجوده الى ارنبة
 آله) اى طرفه (و) فى حال (قعوده الى محره) بفتح الحاء وكسرهما وهو
 ما على جمع فحديه من ثوبه ذلك كله مقتضى الخشوع فان الخاشع لا يتكلف
 حركة عينية ازيد مما يحى عليه واذا تركت العين على ما يحى عليه لا يتضا وزبطها
 في الحالات المذكورة الى غير الموضع المذكورة وببى ان يكون بين قدميه
 في حال القيام قدر اربع اصابع مصمومة كذا في الخلاصة وهو ايضا راجع
 الى عدم التكلف على ما عليه الحلقة السليمة والا فلو كان افصح ينبى ان لا يتكلف
 غير ما يقتضيه اصل خلقته ولو كان اكثر من اربع اصابع اذا اصل في الكل
 عدم التكلف وهذا كله ادب ولو تركه لا يأنم (والسنة للامام في السلام ان تكون

أن تكون التسليم الثانية أخفض (أي أسفل (من) التسليم (الأولى) من حيث
 الصوت وهذا بناء على أن السنة في حق الجهر في أذكاء الانتقالات جميعها لأجل
 الإعلام بانتقاله من حال إلى حال فكذلك يسر له الجهر بالتسليم إلا أن التسليم
 الأولى للانتقال فلا بد من تمام الجهر بها كسائر أذكاء الانتقالات بخلاف الثانية
 فإنها للتسوية مع أن الأولى دالة على تعقيبها إياها فلا حاجة إلى زيادة الجهر
 بها (ومن المشايخ من قال يخفض الثانية) كذا وقع في بعض نسخ المتن وكان
 مراده أنه يخفضها ولا يجهر بها أصلا لما قلنا من عدم الاحتياج إلى الجهر لدلالة الأولى
 عليها وهذا يخالف القول الأول لأن ظاهره أنه يجهر بها جهرا دون الجهر
 بالأولى وفي بعض النسخ (ومن المشايخ من قال يخفض الأولى من الثانية)
 أي يخفض الأولى أريد من الثانية وهذا غير صحيح ولا ينبغي أن يكون قول أحد
 من المشايخ بل هو تصرف من بعض الكتبة والاصح القول الأول أنه يجهر
 بالثانية دون الجهر بالأولى لأن الأولى وأردت على تعقيب الثانية إياها إلا أن المتقدمين
 ينتظرون الإمام فيها ولا يعلمون أنه يأتي بها أو يسجد قبلها لسهو حصل له لم يشعر بأنه
 أو شعروا أو هو ممن يكتفى بتسليمه واحدة كمالكية على أنها للتحية أيضا كما تقدم
 ولابد في سلام التحية من إسماع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها (فإذا تمت
 صلاة الإمام فهو مخير أن شاء انحرف عن يساره) وحمل القبلة عن يمينه
 (وأن شاء انحرف عن يمينه) وحمل القبلة عن يساره وهذا أولى لما في مسلم
 من حديث البراء كما إذا صليا خلف رسوالة صلى الله عليه وسلم احبنا
 أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فإن مفهومه أن وجهه عند الإقبال
 عليهم كان يقابل من هو عن يمينه وذلك أنما يكون إذا كان المسجد عن يمينه والقبلة
 عن يساره وقيل معناه حتى يقبل علينا بوجهه قبل من هو عن يساره فيفيد
 الانصراف عن يمينه لأنه يجلس محرفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف
 عن يمينه كما في حديث ابن عباس في مسلم أيضا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصرف
 عن يمينه وما في الصحيحين وغيرها من حديث ابن مسعود قال لا يجعل أحدكم
 للشيطان شيئا من صلواته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا يصرف عن يساره لا يمارس ذلك
 لأن فعله عليه الصلاة والسلام لذلك تعليم للجوار مع محته للتيامن واعتياده به
 وهو أي الجواز مراد ابن مسعود أنه أعانني عن أن يرى الانصراف عن اليمين
 حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلاة وهي القبلة

اعلم من ان يجلس بعده اولا فلما قال (وان شاء ذهب الى حوائجه) لانه قضى
صلاته وقد قال الله تعالى فادا قضيت الصلوة فانشروا في الارض والامر
للالاحة وكونه في الجمعة لا ينفي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (وان شاء
استقل الناس بوجهه) اى وجلس لما في الصحيحين وغيرها عن سمره بن جندب
كان اى صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة اقبل علينا بوجهه وفي مسلم وغيره
عن حار بن سمره كان يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذى صلى
فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون فيأخذون في امر الجاهلية فيضحكون
ويتبسم انتهى (وهذا اذا لم يكن محدثا) اى محدثا الامام اى في مقابلته عند
استقبال القوم (مصل) حق لو كان بمحدثه مصل لا يستقبلهم بل يخرف
بئنة اويسرة (سواء كان) ذلك (المصل في الصف الاول) قريبا من الامام
(او في الصف الآخر) بعيدا عنه اذا لم يكن بينهما حائل (والاستقبال الى وجهه
المصلى مكروه) مطلقا لا بسبب في التشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال
من المصلى مكروه ايضا للتشبه المذكور واعلم ان الانحراف والاستقبال مطلق
لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت
الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة اذا كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح
حرمتهم على حرمة القلة والافلا لترجح حرمة القلة على الجماعة فان هذا الذى
ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل مجهول لانتبه العاطف الصايط اهل العلم
فصلا عن ان يقلد فيما ليس له اصل والحديث الذى رواه موصوع كذب على النبي
صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القلة غير ان الواحد
لا يكون خلف الامام حتى ياتى اليه بل هو عن يمينه هو كائنا اتى كما حمله
فيلتفت اليهما الاطلاق المذكور والله لموفق (هذا) الذى ذكرناه من التخيير
بين الانحراف والانصراف والحلوس مستقلا (اذا لم يكن بعد) الصلوة
(المكتوبة) التى اتىها (تطوع) كالمحرر والمصرقات في الخلاصة وفي الصلوة
التي لا تطوع بعدها كالمحرر والمصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة
انتهى ووجه الكراهة محالة فيه الذى كان عليه الصلوة والسلام يداوم عليه
كإيديه لفظ كان فيما تقدم من الحديث (من كان بعدها) اى بعد المكتوبة (تطوع
يقوم الى التطوع) بلا فصل الامقدار ما يقول اللهم انت السلام ومثل السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام (ويكره تأخير السنة عن حال اداء الفريضة) ما كثر
من نحو ذلك القدر لما روى مسلم والترمذى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم اداسلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
يادا الجلال والاكرام واما ما روى ابو داود عن ابي رزمة قال صليت هذه الصلوة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر وعمر قومان في الصف المقدم عن
يمينه وكان رحل قد شهد التكيره الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلوة ثم سلم عن يمينه ويساره حتى رأيا بياض خديه ثم اسقل كانتقال
ابي رزمة يعني هه مقام الرحل الذي ادرك معه التكيره الاولى ليسمع فوث
عمر وخذ بجكبيه فهره ثم قال احاس فاه لم يهلك اهل الكتاب الا انهم لم يكن بين
صلاتهم فصل فرجع الى صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب الله بك يا ابن
الخطاب فلا يمارص حديث عائشة اما اولا فلانه لا يعادله في الصحة واما ثانيا فلانه
لا محالة بينهما لان المكث مقدار اللهم انت السلام الخ فصل ولا دليل على
المكث اكثر من ذلك فيكره لخالفه ما كان دأبه عليه الصلوة والسلام كما هو مفهوم
حديث عائشة واما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب الصلوة فلا دلالة فيها
على الاتيان بها عقب الفرض قبل السنة بل تحمل على الاتيان بها بعد السنة
ولا يخرجها تحلل السنة بينها وبين المريضة عن كونها بعدها وعقبها لان
السنة من لواحق المريضة وتواسمها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها فاصح
بعدها يطلق عليه انه فعل بعد المريضة وعقبها وقول عائشة مقدار ما يقول الخ
يفيد ان ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد زمانا يسع ذلك المقدار
ونحوه من القول تقريبا فلا يثنى ما في الصحيحين عن المغيرة انه عليه الصلوة
والسلام كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما عطيته ولا معطي لما منعت ولا يفع
دا احذمك احدث وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبدالله بن الزبير كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اداسلم من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة
وله الفضل وله الشاء الحسن لا اله الا الله محليص له الدين ولو كره الكافرون لان
المقدار اندكور من حيث التقريب دون التحديد قديس كل واحد من نحو هذه
الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينهما وكون التقدير بالتقريب في التحمين دون
التحديد والتحقق والتماع (فادافام) الامام (الى التطوع لا يتطوع في مكانه) الذي
صلى فيه امريرة (من يتقدم او يتأخر او يسحرف فيما اوشهالا) لما في ابي داود
والترمذي عن شعيرة بن شعبة انه عليه الصلوة والسلام قال لا يصلي الامام

في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول (او يذهب الى بيته فيتطوع منه) اى
 هناك يعنى في بيته لانه عليه الصلوة والسلام انما كان يصلي السجدة في بيته في صحيح
 مسلم وغيره سئلت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع
 فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصل بالباس ثم يدخل
 فيصل ركعتين ويصلي بالباس المغرب ثم يدخل فيصل ركعتين ثم يصلي بالباس
 المساء ثم يدخل في بيتي فيصل ركعتين الحديث والاجاب في ان الاصل
 في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا اذا علم انه لا يشغله شغل قال
 في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاراد ان يصلي ركعتين بعده
 ان خاف لو رجع الى بيته يشغله شيء آخر يأتيها في المسجد وان كان لا يحصى
 صلاحها في المنزل وكذا في سائر السجرات حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة
 في البيت وصلى الجمعة في الجامع يكون سنة استمى (ومن المشايخ من عيب الانحراف
 عينا وقال ان كان المصلي (اماما يتطوع عن يسار المحراب) ويسار المحراب هو
 عيب المصلي ترجيحاً للتيا من (وقال شمس الانثة الحلواني هذا) يعنى ماد كرم
 انه اذا كان بعد الصلوة تطوع بقوم اليه من غير تأخير الخ (اذا لم يكن من قصده
 الاشتغال بالدعاء) ان لم يكن له ورد معتاد يقرؤه عقب المكتوبة (فان كان له ورد
 قدا اعتاد (انه يقصيه) اى يأتيه (بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلا) اى عن
 المكان الذي صلى فيه (فيقصي ورده قائما وان شاء جلس في ناحية من) نواحي
 (المسجد فيقصي ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما) اى كل من قراءة الورد قائما
 ومن قراءته حالسا في ناحية المسجد (مروى عن الصحابة رضي الله عنهم)
 ويجوز ان يراد بقوله كلاهما اتيان التطوع بلا تأخير اذا لم يكن له ورد
 والاشتغال بالدعاء او لا اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب
 (وماد كرم في ابتداء المسئلة) من انه يكره تأخير السجدة عن اداء القرصة (دليل على
 كراهة تأخير السجدة) انه يكره تأخير السجدة عن المكتوبات (وماد كرم) شمس الانثة
 الحلواني (دليل على الحوار) اى حواز تأخير السجدة عن المكتوبات من غير كراهة
 (د كرم) اى ذكر هذا الكلام وهو انما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة ومافاه
 شمس الانثة يدل على عدمها (في المحيط) وقد يوفق ان تحمل الكراهة على كراهة
 التنزيه ومراد الحلواني عدم الاساءة فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا بأس
 بان يقرأ بين المريضة والسنة الاوراد المشهورة في هذه العبارة اطلاقها
 فيما خلاه اولى وهو قريب من المكروه كراهة التنزيه فتحصل منه ان الاولى

ان لا يقرأ الاوراد قبل السنة ولو قبل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك حتى اذا
صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لاعلى وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض
لا تسقط السنة لكن نوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها
وقد قيل في الكلام انه يسقطها والاول اولى ذكره ان الهمام في شرح الهداية
واستدل به ما روى البحارى وابدودود والترمذى عن عائشة كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا صلى ركعتي العجر فاركت مستيقظة حدثني والااضطجع
حتى يؤذن بالصلاة وكذا ذكر في الخلاصة والنزاهة عن العقيبة ابي الليث ان القول
بان الاشتغال بالبيع والشراء بعد السنة يبطلها - مشكل لانه لا رواية فيه وفي القنية
الكلام بعد العرض لا يسقط السنة لكن يقص نوابه وكل عمل يساقى التحريم
ايصال رضى الله عنه وهو الاصح انتهى ولو اواخر السنة بعد العرض الى آخر الوقت
ذكر في القنية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه
الاحكام المذكورة كلها في حق الامام (اما المقتدى والمعتمد) فانهما (ان لنا
في مكانهما) الذي صليا فيه المكتوبة (حاز وان قاما الى التطوع في مكانهما)
ذلك (حاز) ايضا (والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر) غير مكان المكتوبة وهذا
لا ينافي ما ذكر في الخلاصة حيث قال وان كان المصلي مقتديا او يصلي وحده
ان لبث في مصلاه يدعو حاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او تأخر
او انحرف يمة او يسرة حاز والكل سواء لان المراد بقوله والكل سواء اي في اقامة
السنة لا في الفضل فارضه قد صرح به بذلك فان المردل افضل من هذا ولم يظهر
الفرق بين الامام وغيره وحيث صرح في الامام بكرهه تأخير السنة
وسوى في غيره بين التأخير والوصل الا ان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه السلام
لم يكن يفعل مقدار ما يقول اللهم انت السلام الى آخره والعالم من حاله عليه السلام
الامامة حص عدم التأخير بالامام واطلاق في الاختيار حيث قال ثم
يقوم الى السنة ولا يتطوع في مكان الفرض لقوله عليه السلام ايجز احدكم اذا
فرغ من صلاته ان يتقدم او يتأخر بسبحة وكذا يستحب للجماعة كبس الصفوف
لثلاثين الداخل انهم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير مخصوص بالامام دون
غيره ولعل احدكم في الحديث شامل للمقتدى وغيره فالخصل ان المستحب في حق
الكل وصل السنة المكتوبة من غير تأخير الا ان الاستحباب في حق الامام اشد
حتى يؤدي تأخيرها الى الكراهة لحديث عائشة بخلاف المقتدى والمعتمد وبغير
هذا قولهم يستحب الاداء والاقامة للمسافر وليس يصلي في بيته في المصر وبكره
تركها لاول دون الثاني فليعلم ان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة
والواجب والعرض والله سبحانه اعلم

(في) بيان (ما) الشيء الذي (يكره) فعله في الصلوة (بيان) (ما لا يكره) فعله فيها
 آخره عن بيان صفتها لانه من العوارض عليها والاصل حلوها عنه والعارض
 مؤخر عن الاصل وقدمه على بيان ما يفسد لانه كالحرمه منه من حيث انه اهم
 اذ كل معصية مكروه ولا عكس وذلك لان الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان
 العمل وبطلان العمل مكروه اعني الملقى بالغوى وهو ضد المحبوب المرضي به
 الحرام قال (يكره للمصلي ان يعطى فاه) اعلم ان العمل ان تضمن ترك واجب
 فهو مكروه كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن
 تتفاوت في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد السنة وان لم يتضمن ترك
 شيء منهما فان كان احديا من الصلوة ليس فيه تيمم لها ولا فيه دفع ضرر فهو
 مكروه ايضا كالسنة فالتأويل او البدن وكل ما يحصل بسببه شغل القلب وكذا
 ما هو من عادة اهل التكبير او صبيح اهل الكتاب واحترنا بما ليس فيه تيمم لها
 بما ذكر في الخلاصة انه لو لم يمكنه الصلوة من السجود فرفها بيد واحدة او ساواها
 بيد واحدة لا يكره لانه من تمامات الصلوة وما ليس فيه دفع ضرر من نحو قتل الحية
 والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تعطية الفم اذا لم يكن عذر مكروه وكذا
 تعطية الارب ذكره قاضي حان وعن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام
 نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه
 (الا عند التناوب) فانه لا يكره ان يغطي فاه اذا لم يستطع كطه (والادب عند
 التناوب ان يكطمه) اي يمسكه ويمسكه عن الافتتاح (ان قدر) على ذلك نقوله
 عليه الصلوة والسلام اذا تناوب احدكم في الصلوة فليكطمه ما استطاع
 فان الشيطان يدخل في فيه رواه مسلم وغيره (وان لم يقدر فلامس ان يصم يده
 او كفه على فيه) لما روى الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال ان التناوب
 في الصلوة من الشيطان فاذا تناوب احدكم فليكطمه ما استطاع وفي رواية فليصم يده
 على فيه ودل هذا على ان التناوب مكروه وكذا يكره التخطي لانه دليل الفتنة والكنس
 (ويكره الاعتجار وهو) اي الاعتجار (ان يلبس بعض العمامة على رأسه ويحمل طرفا منه)
 اي من الثوب الذي لبعصه عمامة اي ويترك طرفا من العمامة شبه المعجر (الكائن
 للنساء يلبس حول وجهه) المعجر بوزن من ثوب تلمه المرأة على رأسها (وقال
 بعضهم) الاعتجار (ان يشد حول رأسه) اي دائر رأسه (بالمديك) ومحوه

(ويدي) أى يظهر (هاتيه) أى أعلى رأسه وهذا هو المذكور فى فتاوى
قاضى خان والحلاصة وغيرها وهو الموافق لاعتبار المرأة بالمحر الذى تلقه حول
رأسها وربما يكون وجه كراهته التشبيه بالمرأة أو كشف وسط الرأس لكونه
قبل الحفاة من الاعراب (ويكره) أيضا (العقص) أى عقص الشعر
وهو ضميره وقتله (واداره) فى الجامع فى هذه الموضع (أن يحمل شعره على هامته
ويشده بصمغ أو) أن (يلبس دوايقه) ثنية دؤابة تضم الدال المعجمة وبعدها همزة
ممدودة ثم باء موحدة قال فى القاموس هى السابية والمراد هنا خصلتنا شعره
(حول رأسه كما يفعله النساء فى بعض الأوقات أو أن يجمع الشعر كله من قبل)
أى من جهة (الألفاء ويمسكه) أى يشده (بحيط أو حرقة كيلا يصب الأرض
إذا سجد) وجميع ذلك مكروه إذا فعله قبل الصلوة وصلى به على تلك الهيئة
أما لو فعل شيئا من ذلك وهو فى الصلوة فتسد صلواته لأنه عمل كثير بالإجماع ووجه
الكراهة ما روى الطبرانى عن الثورى عن مكحول بن راشد عن سعيد بن المقبرى
عن أبى زافع أم سلمة أمه عليه السلام نهى أن يصلى الرجل ورأسه معقوص
وكذا رواه اسحق بن راهوية قال أبى أبا المؤمل بن اسمعيل عن سفيان بن سدا
ومتا وراد قال اسحق قلت للمؤمل أفيه أم سلمة قال بلا شك وأخرج الستة عنه
عليه الصلوة والسلام أمرت أن أسجد على سعة أعضاء وإن لا أكف شعرا
ولا ثوبا وفى "مقص كعب الشعر فيكون منهيًا (ويكره) أيضا (وصع اليد
على الأرض قبل) (وضع) الركعة إذا سجد ورفعها) أى رفع الركبة (قبلها)
أى قبل رفع اليد (إذا قام) من السجود لمخالفة السنة على ما مر فى صفة الصلوة
(إلا) فعل ذلك (من عذر) فإنه لا يكره لأن العذر يبيح ترك الواجب فصلا من السنة
لأن أخرج مدفوع بالمص (و) يكره أيضا (أن يقرب) المصلى فى سجوده (شر)
أدبى (كتر الديك فى السرعة لما فيه من ترك واجب الطمائية (و) يكره
(أن يقف) فى جلوسه الشاهد أو بين السجدين (أقماء الكلب) أى كاقماء
الكلب (وهو) أى "الاقماء (أن يصع اليته على الأرض ويصت فحديه)
وسيقه نصبا (وقيل) هو (أن يصب يديه نصبا) والاول اصح لانه المناسب
دفع الكلب قد فى المستقى واقفاء الكلب يكون هذه الصفة إلا أن اقفاء
الكلب فى محاسن يدين واقفاء الآدمى فى نصب الركبتين الى صدره انتهى
ووجه كراهة ترك تعود السنون (و) يكره (أن يهرش ذراعيه) فى السجود
(اغتراس) أى دهن ترس (اغتراب) وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المص لمفط

الحديث في مسند الامام احمد عن ابى هريرة رضى الله عنه نهائى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة عن قبر كثر الديك واقماء كافماء الكلب والتمعات كالثقات الثعلب او افتراش كافتراش الثعلب وفي الصحيح من حديث عائشة كان تكتبه عليه الصلوة والسلام ينهى عن عقبة الشيطان وان يفتراش الرجل ذراعيه افتراش السبع وعقبة الشيطان الاقماء واما ما روى مسلم عن طاوس قلت لابن عباس في الاقماء على القدمين فقال هي السنة فقلناه انا نراه جاء بالرجل فقال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما روى البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير انهم كانوا يفترون الجواب المحقق عنه ان الاقماء على صريين احدهما مستحب وهو ان يضع اليه على عقبيه وركبته في الارض وهو المروى عن العبادلة والمنهى عنه هو الصفة المقدمة كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكر من الحديثين ليس فيه ما يدل على ان مراد القعود في الصلوة والا فوضع الايتين على العقبين في الصلوة مكروه ايضا لخالفه الجلوس المسنون وهو افتراش الرجل اليسرى ولكن يهم حينئذ ان الاقماء بنفس الركبتين مكروه خارج الصلوة ايضا ولا يمد فيه لانه جلوس الجماعة بخلاف الاحتباء اذ ليس فيه كراهة خارج الصلوة والفرق بين الاحتباء والاقماء ان الاحتباء يكون بشد الركبتين الى الظهر عد نصبهما بيديه او بشوبه او بغيره وهو اكثر جلوس اشراف العرب (و) يكره ايضا (ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع) لانه فعل زائد ليس من تمامات الصلوة على مامر ولا يفسد الصلاة خلافا لما روى مكحول عن ابى حنيفة انه يفسد هالان للفسد انما هو العمل الكثير وهو ما يضل اذ فعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي (و) يكره ايضا (ان يسدل ثوبه) اي يرسله من غير ان يلبسه (وهو) اي السدل (ان يضعه) اي الثوب (على كتفيه ويرسل اطرافه) على عصبه او على صدره (وفي القدروري) شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله (على رأسه او كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه) وفي فتاوى قاضي حان (هو ان يجعل) الثوب على رأسه او على عاتقه ويرسل حنفيه امامه على صدره والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل في الالة الارخاء والارسال ولابد ان يقيد بمدم اللبس ضرورة ان ارسال دبل القميص ونحوه لا يسمى سدلا ووجه كراهة السدل مامر عن ابى هريرة انه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل في الصلوة وان يعطى الرجل ما اخرجه ابوداود والحاكم وصححه ولان فيه شغل القلب

يحمل شيء في الصلوة لافائدة فيه (ولو صلى في قباء مطر) بسم الميم
وقنع الراي قال في القاموس هورداء من خزم ربيع ذواعلام (او باراني) اي مطر
على وزن منبر وهو ما يابس للمطر واران بالفاسية هو المطر (ينفي ان يدخل يديه
في كفيه) ان (يشد القباء) ونحوه (بالتلطفة احترازا عن السدل) وفي الخلاصة
المصلي اذا كان لانس شقة او فرحى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة
و المختار انه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى الزاوي والصحيح الذي عليه
قاضى حاك والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لانه
ارسال لشوب بدون ان يابس (وعن الفقيه ابى حنيفة) الهندواني انه كان يقول
اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء (يعنى ولو ادخل يديه في كفيه
وينبى ان يقيد عاددا لم يزر ازراره لايشبه السدل حيث دام ادا زر الازرار فقد التحق
بغيره من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقنية الرومية التي يحمل لأكمامها
خروق عند اعلى العصا اذا اخرج المصلي يده من الحرق و ارسلكم فانه يكره ايضا
اصدق السدل عليه لانه ارحاء من غير لئس اذ ليس الكم يكون ماحال اليد فيه
ولان فيه شغل القلب بمراعته عن ان يجلس عليه احد عند نهوضه فيتمزق ولا ر فيه
تشبه باهل التكبر اذ لا تكاد تسمح نفوس المتكبرين بتركه و ادخال اليد في الكم
لا في الصلوة ولا حارحها على ما حرم من عاداتهم ولو لم يرسل الكم عند اخراج
اليدين من حرقه بل ادخله تحت منقطة زالت الكراهة لروال اسبابها المذكورة
(و) يكره ايضا (ان يكف ثوبه) وهو في الصلوة يعمل قليل بان يرصه من بين
يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكبوف كما اذا دخل وهو
مشمرك الكعب او الدليل (او) ان (يرصه كيلا يترب) لما مر من قوله عليه الصلوة
و سلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا أكف شعرا ولا ثوبا ولا ذلك
نوع تحريم (و) يكره للمصلي (كل ما هو من احلاق الحارة) خصوصا لان الصلوة تقلم
التواضع والتدلل والخشوع وهو يابى في التكبر والتجبر (و) يكره (ان يصلي
في ازار واحد) او في سراويل فقط لما في الصحيحين وغيرهما عن اني مريرة رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصليان احدهم في الثوب الواحد
ليس عن عقه منه شيء (الامن عذر) بان لا يحد غيره فان الحرج مدفوع (و)
يكره (ان يصلي حبرا) اي حال كونه كاشعا (رأسه تكملا) اي لاجل الكسل
وسببه من استقل تعذيبه وذيرها امرامهما في الصلوة فتزكيا لذلك وهذا

معنى قولهم تهاموا بالصلاة وليس مضاء الاستخفاف بها والاحتقار لان ذلك كسر والمياذنة (ولابأس اذا فعله) اى كسر الرأس (بذلاً وخشوعاً) لان ذلك هو المقصود الاصل في الصلاة وفي قوله لابأس اشارة الى ان الاولى ان لا يفعله وان يتدلل ويخشع قبله فانهما من افعال القلب (وكذا يكره ان يصلى في ثياب البذلة) بكسر الباء والمبال المعجمة وهو مالا يسان ولا يحيط من الدس ونحوه (او) في ثياب (المهنة) ككلمه في اوزانها وبتحليلها والهاء معاً وهى الخدمة والعمل تكميلاً لرعاية الادب في الوقوف بين يديه تعالى بما امكن من تجميل الطاهر والباطل وفي قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اشارة الى ذلك وان كان المراد بها ستر العورة على ما ذكره اهل التفسير كما تقدم (والمستحب ان يصلى) الرحل في (ثلاثة اتواب ازار وقيص وعمامة) ولو صلى في ثوب واحد متوشح به جميع بدنه كما يفعله القصار في المقصرة حار من غير كراهة مع تفسير وجود الرائد ولكن فيه ترك الاستحباب حيث (وروى عن ابي حنيفة انه كان يلبس احسن ثياب للصلاة والمرأة تصل في ثلاثة اتواب) ايضا (قيص وحمار ومقنعة) وفي الخلاصة قيص وازار ومقنعة فدكر الازار موضع الحمار وهو الاولى لانه محتاجة الى زيادة الستر فاذا استحباب الازار للرجل فالاولى ان يستحب لها وفيها فان صلت في ثوبين حازت صلاتها يعنى في قيص ومقنعة والمقنعة كسر الليم وفتح التون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والفتاح اوسع منه بحيث يغطي من تحت الحنك ويربط من الوراء والحمار اكبرهما بحيث يغطي الرأس وترسل اطرافه على الظهر او الصدر (و) يكره ايضاً للمصلى (ان يرفع رأسه او يسكنه) وهو (في الركوع) الخالعة هيئة الركوع المسور على مامر في صفة الصلاة (و) يكره (ان يمشي شوطه او شئ من حده) في المستحبى قال الامام بدر الدين يعنى الكردوى البعث الفعل الذى فيه غرض غير صحيح والسف مالا يفرض فيه اصلاً انتهى والبعث حرام خارج الصلاة فى الصلاة الاولى (و) يكره ان يهرق اسنانه (ان يمدحها او يغمزها حتى تصوت لما روى ابن ماجه على الحارث عن على عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لا هرق اسنالك وانت في الصلاة وهو معلول بالحارث الاعور ولان العرقمة قبل لأفائدة فيه فكان كالبعث وفي المستحبى انه عمل قوم لوط فيكره التشبه بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلاة (او يشبك بين اسنانه) فانه مكروه ايضاً لما روى ابو داود والترمذى عن كعب بن عجرة انه عليه الصلاة والسلام قال اذا توضأ احكم

فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبكي بين اساميه فانه
 في الصلوة قادا نهى عنه حال الجلوس في المسجد منتظرا للصلوة او حال
 التوجه الى المسجد لكونه كانه في الصلوة حكما من حيث الثواب فادا كان
 في الصلوة حقيقة كان مهيا عنه الطريق الاول ولان فيه ترك الوضوء المستنون
 (و) يكره (ان يحمل يديه على حاصرته) لما في الصحيحين وغيرها عن ابي هريرة
 رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحصر في الصلوة
 وفي رواية ان يصلي الرجل محتصرا وفي اخرى عن الاحتصار في الصلوة وفيه
 تأويلات اشهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الحاصرة وفي النهاية
 قالا عن المغرب وهو وضع اليد على الحصر وهو المستنق فوق الورك او على
 الحاصرة وهو ما فوق الطعطة والشراسيف والطعطة الحاصرة
 والشراسيف اطراف الصلح الذي يشرف على البطن انتهى وفي القاموس
 الطعطة وتكسر الحاصرة واطراف الجنب المتصلة بالاصلاخ والشراسيف
 جمع شرسوف كمصغور وهو غصروف مطلق بكل صلح او مقط الصلح وهو
 الطرف المشرف على البطن وقيل الاختصار ان يصلي متكئا على الخصرة وهي
 العصا وقيل ان لا يتم الركوع والسجود وقيل ان يختصر الآيات التي فيها السجدة
 وقيل غير ذلك والاول هو المعتمد (و) يكره ايضا (ان يقلب الحصى) بكل
 حال من الحصى (لا يملكه الحصى) اي الا في حال عدم تمكن الحصى اياه
 (من السجود عليه) فان كان فيه تفاوت كثير في الارهاق والاختصاص بحيث
 لا يستقر عليه مقدار العرص من الجهة (فيسويه) حيث (مرة او مرتين)
 كذا في فتاوى قاضي خان فاشار الى ان فيه روايتين (وفي اطهر الروايتين) انه (يسويه
 مرة) لا يريد عليها لما اخرج عبد الرزاق عن ابي دريس الثوري عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وكدارواه ابن ابي شيبة
 وروى موقوف عليه قل المدار قطي وهو اصح وروى الستة عن معيقب انه
 عليه الصلوة والسلام قال لا تمسح الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا
 فواحدة ولانه من جهة الممسح الالمدد المذكور والمرة كافية في ذلك (و) يكره
 (ان يتبع في جلوسه) غشامة سنة الجلوس (الامن عدد) ولا يكره خارج الصلوة
 مصنف في الاصح لانه عليه الصلوة والسلام كان حل قعوده في غير الصلوة مع
 سجده تربع وكذا عمر كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس
 على اركانين اولى نقره ان التواضع (و) يكره للمصلي ايضا (ان يعص عينيه)

قيل لاه من صبيح اهل الكتاب وقال في الاختيار لاه عليه الصلوة والسلام هي عنه
 (و) يكره (ان يلتفت) نوحه (يمينا او شمالا) لما في البحارى عن عائشة سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلوة العبد وفي سنن ابى دود عن ابى در عن النبی صلى الله
 عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض
 عنه وروى البيهقي في شعب الایمان عن كعب ما من مؤمن يقوم مصليا
 الا وكل الله به ملكا ينادى يا ابن ادم لو تعلم ما في صلوتك ومن تناسى ما التفت
 ورواه الحاكم وصححه وهذا اذا لوى عنقه دون صدره اما لو حرق صدره
 عن لحيته قصدا تصد صلوته قل ذلك او كثروا ان كان ذلك بغير اختياره فان ائست
 مقدار ركن فسدت والا لا والحاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه التفت معسدا
 وهو بالصدر والتفت مكروه وهو بالوجه والتفت غير مكروه وهو بالعين
 بدون تحويل الوجه لما روى الترمذی والنسائي وابن حبان وصححه من ان
 عاص كان عليه الصلوة والسلام يلحظ في الصلوة يمينا وشمالا ولا يلوى عنقه
 قال الترمذی عريف قال ابن القطان صحيح وان كان غربيا (و) يكره (ان يسجد
 على كور عمامته) وقد تقدم في بحث السجود (او ان يتحنج قصدا يعنى) بقوله
 قصدا (اختيارا) من غيره ضرورة وانما يكره التحنحج (اذا كان صوتا) فقط
 (لا حروفا) اى لذلك الصوت وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له
 حروف او اكثر فانه يكون معسدا اذا كان لغير عذر ولذا قسر القصد بالاختيار
 لثلاثتهم منه انه اذا كان عن سهو وكان معه حروف انه لا يسجد لاه اذا كان
 معه حرفان وكان ملا ضرورة يسجد سواء كان قصدا او سهوا لان معسدا ان
 الصلوة لا فرق فيها بين السهو وعدمه على ما يأتى ان شاء الله تعالى لان هيئتها
 مذكرة فلا يمد رقبته باليسان (اما السعال المدفوع) اى المصطر اليه (فلا)
 يكره وكذا التحنحج اذا كان عن ضرورة كما دامه البلم عن القراءة او عن الخمر
 وهو امام فاه لا يكره (والأحسن ان يدفع سعاله ان قدر) على دفعه من غير
 ضرر يلحقه رعاية الادب اما اذا كان يحسن له ضرر او شغل قلب بدفعه
 فالاولى عدمه (و) يكره ايضا (ان يرد يعنى السلام) بالشارة (بيده) ورأسه لاه
 حواش معى ولو حصل حقيقة يسجد كما اذا رده برأسه فكره اذا كان معى
 فقط ولانه اشتغال بالغير من غير هتة ولو صافح بية السلام فسدت (و) يكره
 ايضا ان يحمل العصى او غيره مما يشمله وهو (في صلواته) وما روى

في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام ام الناس وامامة بنت ابي المصاح على
 طاقه الحديث محمول على الاستثناء حين كان الكلام ومضى الاعمال ما حاتم لسخ
 بقوله عليه الصلوة والسلام ان في الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين (و) يكره
 ايضا (ان يفتح) اى يجرح النخامة من حلقه بالفلس الشديد وهو
 في الصلوة (قصدا) اى امير عذر وحكمه كالتحجج في تفصيله (و) يكره
 (ان يصح في فيه دراهم او دماير) او غيرها من لؤلؤ ونحوه وهذا اذا كان
 (بحيث لا يسمع من القراءة) لما فيه من الشغل بالافائدة (وان منعه) ذلك (عن
 اداء الحروف) واتم الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدى مقدار ما تحوز به الصلوة
 فان سكت او تلفظ بالفساط لا تكون قرآنا (افسدها) لترك العرس (و) يكره
 (ان يفتح) وهو في الصلوة (يعنى) بالمع المدكور (مما لا يسمع صوته) وهذا
 غير مقيد لانه لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد
 واما يفسد اذا اشتمل الصوت المسموع على حرفين او اكثر كما في التحجج بغير
 عذر (ولا يتلغ) المصلى (ما بين اساءه) اى يكره له ذلك (ان كان قليلا
 دون قدر الحصة) وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصة فان صلوته (تقسد)
 والتقيد بالزيادة على الحصة ليس كما ينهى لان المدكور في الضاوى وغيرها
 ان قدر الحصة يفسد ايضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن ملاء المم وسيأتي
 الكلام عليه ان شاء الله تعالى (و) يكره المصلى ايضا (ان يحجر بالتسمية
 والتأمين) وكذا بالتاء والتموذ لحالفة السنة على ما مر في صفة الصلوة (و)
 يكره (ان يتم القراءة في الركوع) لانه ليس محلها (و) يكره (ان يمد الآى)
 عند الهزاة اسم جس واحد آية اى يكره ان يمد الآيات (و) ان يمد بالتسبيح (و)
 ان يمد (السورة) اذا كررها في الصلوة (يعنى) بالمد المكروه (و)
 بالاصابع) وهذا (عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به)
 اى بالمد لان المصلى يصطر الى ذلك لمراعاة سنة القراءة والعمل بما ورثه به
 السنة في صلوة التسبيح وغيرها وله ان يمد من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة
 الوضع ومراعاة سنة القراءة يمكن ان يمد ويمد قبل الشروع (ثم من
 مشايخنا من قال لاحلاف في التطوع انه لا يكره) المديبه فلي هذا تكون
 صلوة التسبيح حارحة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا (وسهم
 من قال) الخلاف اما هو (في التطوع ولا) خلاف (في المكتوبة) بل يكره
 ذلك فيها اتقاة (وقال) الفقيه (ابو جعفر) الهدواى الخلاف (فيهما)

أوفى المكتوبة والتطوع مما فعل هذين القولين يجاب عن صلاة التيسيع
 أنه لا ضرورة إلى العد بالأصابع وترك الوضوء المنون لآكامه بالإشارة برؤس
 الأصابع وهي في مكانها (و) لذا (قال في الفتاوى الحاقية ان غمز رؤس
 الأصابع) يعني وهي موضوعة كما هي على الهيئة المسونة (لا يكره وذكروا في موضع
 آخر) من الحاقية أنه (لواحتاج إليها) أي إلى التسيجات يعني (إلى عدّها
 كما في صلاة التيسيع عدّها إشارة) أي من حيث الإشارة (أوبقله) أي يحفظها
 ويصونها قلّه من غير إشارة فلا ضرورة إلى ما قلنا من العد بمقدار الأصابع (و) يكره
 أيضا للمصلي (أن يتكلم) وهو في الصلاة (على حائط أو على عصا) انكاه
 (لأن عذر) أي كأنه من غير عذر أما لو كان من عذر فلا يكره كأنه تقدم في بحث
 القيام (و) يكره أيضا (أن يخطو خطوات بعمر عذر) أما إذا كان بمذّر فلا يكره
 كما إذا سبقه الحدث فثنى للوضوء وكلمه مشى لقتل الحية أو المقرب على قول
 السرحسي على ما يأتي إن شاء الله تعالى (هذا) أي الكراعة فيما إذا كانت
 الخطوات سيرة عذر (إذا وقف بعد كل خطوة) وكذا إذا وقف بعد كل
 خطوتين (وإن لم يقف) بل حطائت خطوات متواليات (تهد)
 هلوته لأنه عمل كثير (إذا كان) ذلك (سيرة عذر) أما إذا كان بعذر فلا
 تهد كما مر آهنا فالحاصل أن المشي إذا كان بمذّر لا يهد ولا يكره وأما إذا كان بغير
 عذر فإن كان ثلاث خطوات متواليات يهد ولا يكره فقط ولا يهد (و) يكره
 أيضا (التمايل) في الصلاة (على يمينه مرة وعلى يساره أخرى) لأنه
 من العبث المتأني للحشوع (و) يكره أيضا (أخذ القملة أو الرعوث) في الصلاة
 (وقلّه أودقته) وفي الخلاصة قال أبو حنيفة لا يقتل القملة في الصلاة ويدفنها تحت
 الخصى وقال محمد قتلها أحب إلى من دفنها وكلامه لأناس به وقال أبو يوسف
 يكره كلامه انتهى وقال قصى حان وروى عنه يعني أنا حنيفة أنه إن أخذ
 قملة أو برعوثا فقتلها أو دفعها فقد إساء انتهى والذي ينبغي أن يؤخذ بقول
 محمد فيما إذا قرصته فإن أخذها حيث يكون بمذّر لدفع ضررها لأن تركها يذهب
 الحشوع ويشعل القلب بالآلة وقد تقدم أن العمل الذي فيه دفع الضرر
 لا يكره بل لو قيل أن تركها مكروه لم يبعد لما قلنا أنه يشعل القلب فكان كدافعة
 البول أو العاطط أو الريح وإذا أحدها فاما أن يقلها أو يدفعها ولكن دفعها
 أحب أن يسر لأن في قتلها إجماع نحاسة على قول الشافعي لأن قشرها نجس
 وما دامت حية فهي ضامرة في عدم قتلها تحرز عن الخلاف لئلا يحمل

الحساسة المائعة على قول بعض الأئمة أو يلقيها في المسجد فكان أحب
وتحمل الإساءة والكره المروية عن أبي خزيمة وأبي يوسف على أخذها
قصدا من غير عذر (ولابأس قتل الحية والمقرب) في الصلوة لما روى أصحاب
السنة الأربعة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اقتلوا الأسودين في الصلوة الحية والمقرب قال الترمذي حسن صحيح (قالوا)
أي المشايخ والمراد بعضهم أي قال بعض المشايخ لابأس بقتل الحية والمقرب
في الصلوة (أدلم بحق إلى المني) الكثير كثرت خطوات متواليات (ولآلى المعالجة)
الكثيرة كثرت صرعات متواليات (فأما إذا احتاج) إلى ذلك (فتمشى وطأ)
تصد) صلوته كما وقتل السام في صلوته لأنه عمل كثير ذكره شمس الأئمة
المرحى في المبسوط ثم قال الاظهر أنه لا تفصيل فيه لأنه رخصة كالتمشي
في سبق الحدث والاستقاء من الثر والتوضي ويؤيده إطلاق الحديث واعتراض
عليه أنه يلزم مثله في علاج المارين يدي الصلي إذا حصل فيه عمل كثير فإنه
مأمور به بالنصر مع أنه مفسد عبدالكل فإنه هو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا
فالحق فيما يظهر هو الفساد الأمر بالقتال أو القتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كما
في صلوة الخوف فإن المني فيها والقتال مفسد مع الأمر به عند الحاجة بل الأمر في مثله
لأناحية مباشرة وإن كان مفسدا للصلوة وعدم الأثم في ذلك بعد أن كان حراما وهذا
كما يحل قطع الصلوة لأمانة ملهوى أو تخليص أحد من سبب هلاك كسقوط
من سطح أو غرق أو حرق ونحوه وكذا إذا حاص صياح ما قيمته درهم له أو لغيره
على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ثم قيل يستثنى من الحيات الحية البيضاء التي
تمشى مستوية لأنها من الجن لقوله عليه الصلوة والسلام اقتلوا ذا الطفتين
وأيكم وأخيه البيضاء فها من الحي وقال في الهداية ويستوى جمع أنواع
الحيات هو الصحيح احترازاً من هذا القول وهو قول العتيق أني جمع الهندوانى
وما احتارده صاحب الهداية هو اختيار الإمام أني حفر الطحاوى فاه قال لابأس
بقتل الكل لأنه عليه الصلوة والسلام فاهد الحن أن لا يدخلوا بيوت الله
ولا يظهرها أضهم فإن حالوا فقد قصوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ
كان الدين بن الهام وقد حصل في عهده عليه الصلوة والسلام وقيم من بعده
الضرر قتل بعض الحيات من الجن فالحق أن الحل ثامت ومع ذلك الأولى الامساك
عمد فيه علامة الحان للحرمة بل دفع الضرر المتوهم من جهتهم وقيل يذرها
فيقول حلى طريق المسلمين أو أرحى نادى الله تعالى فإن ابت قتلها وهذا في غير

الصلوة يعنى اتمامه في الصلوة فانها تقصد ولكن لا يحرم كما قدم في قطع
 الصلوة لحوق الضرر (و) يكره (ترك الطمأنية في الركوع والسجود)
 لانه ترك واجب وكذا في القومة والحلقة لانه امارك واجب او ترك سنة كما تقدم
 والكل مكروه (و) يكره (تكرار) قراءة (السورة في الفرض) وهذا يشمل
 تكرارها في ركعة وفي ركعتين لكن قوله (اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى) يفيد
 ان المراد اثنى اداءهموم منه انه اذا لم يقدر على قراءة سورة اخرى لا يكره
 تكرارها للضرورة والاحتياج الى قراءتها وانما تلزم الضرورة في ركعة اخرى
 فانه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة بآداء الواجب فيها اما في الركعة
 الاخرى فالواجب لم يؤد بعد فادام يقدر على سورة اخرى اضطر الى تكرار
 السورة التي قرأها في اركعة الاولى والحاصل ان تكرار السورة الواحدة
 في ركعة واحدة مكروه في الفرض ذكره في فتاوى قاضي خان وكذا تكرارها
 في ركعتين منه ما قرأها في الاولى ثم كررها في اركعة اثناسية يكره ذكره في الفنية
 لكن هذا اذا كان لغير ضرورة فان كان يقدر قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر
 فلا يكره وايضا انما يكره اذا وقع عن قصد اما اذا وقع من غير قصد كما اذا قرأ
 في الاولى قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره ان يكررها في الثانية ذكره في الخلاصة
 وغيرها ووجه الكراهة عدم وروده فيكون بدعة ليس عليه امره عليه الصلوة
 والسلام فيكره (ولا يكره) تكرار السورة في ركعة اولى ركعتين (في التطوع)
 لان باب العمل واسع وقبوله عليه الصلوة والسلام قام الى الصباح مائة
 واحدة يكررها في تهمده فدل على جواز التكرار في التطوع وسيأتى تمام هذا
 في الملحقات ارشاه الله تعالى (ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة
 الثانية) من كل شمع (في التطوع الا اذا كان) ذلك التطويل (مرويا) عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قولاً (او مأثوراً) اى مقولاً عنه عليه الصلوة والسلام فعلا
 او مروياً عنه عليه لسلام او مأثوراً عن احدهم الصحابة وكيف ما كان لم يرد شيئاً
 بطريق صحيح ولا ضعيف الاحديث عائشة رضی الله عنها رواه اصحاب السنن
 الاربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک كان عليه الصلوة والسلام
 يقرأ في الركعة الاولى من اوتر جاتعة الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية
 بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين فان الوتر من حيث
 القراءة ملحق بالوافل وقدرى فيه اطالة الاولى على الثانية واما ما روى من قراءة
 قل يا ايها الكافرون في الركعة الاولى من سنة العصر والمغرب وقراءة الاحلاص

في الثانية فليس مما نحن بصدده اذ المراد به التطويل المكروه في العرض وهذا ليس منه لانه اطالة بمقدار آية او آيتين فارقل يا ايها الكافرون ست آيات والاخلاص خمس او اربع على الخلاف وذلك ليس بمكروه في العرض كما تقدم هذا وقال في فتاوى قاضي خان في فصل القراءة في التراويح لو طول الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف التسوية بين الركتين كافي الطهر والمصر عندهما انتهى فلم ان ما قال هنا قولهما خلافاً لـ محمد (وتطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوات) العرس والعل (مكروه) ونقل ابن فرشته في شرح المجمع عن جامع المحوى ان اطالة الثانية انما تكره في المرائض واما في الواقل فغير مكروهة ولعل الوجه فيه ان الفل نابه واسع فيعتبر فيه ما لا يتغير في غيره لان التطوع امير به لا يلزمه الا ما ائزمه باختياريه وقصده بخلاف العرس لانه مقدار معين اسلا ووصفا فلا يتجاوز فيه عن ذلك وحيث قد اشتمل لم يلتزم التسوية بين الركتين فلا تلزمه بخلاف غيره فان الشارع قد حمله فيه حداً فلا يتجاوزوه واذ لم يكره اطالة الثانية في العمل لم يكره اطالة الاولى بل الاولى والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى في العمل ايضاً لخالقه بالعرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة كحواره قاعداً لا عذراً وحيث واما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تكره لما به شفع آخر (و) يكره ايضاً في الصلوة (نزع القميص) ونحوه (والفانسة) هتج القاف واللام وضم السين وهي ما تلبس في الرأس (و) كذا يكره (لها) اذا كان البرع او اللبس يعمل يسير لانه عمل اجنبى من الصلوة لا يحصل به تيمم شيء من اعمالها ولهذا كان مفسداً اذا حصل بعمل كثير فان احتاج الى اليدين او كان مما لورآه الباطر طهه ليس في الصلوة (و) يكره (اريم) هتج الشين هو الفصيح اى ينشق (طيا) بكسر الضاء اى ذاريجة طيبة لانه اجنبى من الصلوة كما تقدم هذا اذا قصده اما لو دخلت الرايحة اية غير قصد فلا (او يرمى سراقه) والراق كمراب ماء القم اذا حرج منه وما دام فيه فهو ريق وتسمية هاهنا باعتبار ما يؤد اليه كس قتل قتيلا (او) يرمى (سحائمه) ضم الون وهو اللجم الذى يعضد الى الخلق بالنفس العنيف اما من اخيشوه او من الصدر وهذا ايضاً انما يكره اذا لم يكن مدفوعاً اليه لانه اجنبى لا فائدة فيه اما لو اضطر اليه فان حرج سبباً او تخيح ضرورى فلا يكره الرمي لكن لا يكره ان ياحدها بشوبه او يلقيهما تحت رحله اليسرى اذا لم يكن في المسجد لما في البخارى به عليه الصلوة والسلام قال اذا قام احدكم الى الصلوة

فلا يصدق امامه طالما يناحى الله مادام في صلاة ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا
 وليبصق عن يساره او تحت قدمه في رواية او تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين
 البراق في المسجد حطية وكفارتها دفعها (و) يكره (ان يروح) اى يحلب
 الروح بفتح الراء وهو سيم الریح او الرايحة (بشوة او مروحة) بكسر اللام وفتح
 الواو لانه احى ومن افسد للترفين وهذا اذا روج (مرة او مرتين فان روح
 ثلث مرات متواليات تصد صلوة) لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان يرفع
 كفه) اى يشمره (الى المرفقين) وهذا قيد اتفاقه لو شمر الى ماذون المرفق يكره
 ايصاله كف للثوب وهو مهي عنه في الصلوة لمسار وهذا اذا شمره خارج
 الصلوة وشرع في الصلوة وهو كذلك اما لو شمره في الصلوة تصد لانه عمل كثير
 (و) يكره ايضا (ان لا يصع يده) حال القيام او الراكع او السجود او التشهد
 (في موضعها) المسنون المذکور في صفة الصلوة لمخالفة السنة (الآن عتر)
 استثناء مفرع متعلق بقوله يكره كما قدرناه اى يكره عدم وضع اليد في موضعها
 المسنون في كل حال الا في حال المدر فانه لا يكره لان المخرج منى (و) يكره ايضا
 للمصلى (ان يقرأ) القرآن (في غير حالة القيام) من ركوع او سجود او قعود
 لعدم شرعية ذلك (وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان يسه من ثلث
 تسبيحات في الركوع والسجود) لمخالفة السنة في ذلك كله (وان يأتى بالاذكار
 المشروعة في الاستغالات) متعلق بالمشروعة (بعد تمام الاستغال) متعلق بياتى
 اى اى يأتى بعد تمام الاستغالات بالاذكار التي شرعت في حال الاستغالات فان يكبر
 للركوع بعد الانتهاء الى حذاء ركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام اقيام
 ومحو ذلك لان السنة ان يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الاستغال وانتهائه عند
 انتهائه كما قدمه فمخالفة ذلك مخالفة للسنة فيكره (وفيه) اى في الايمان المذكور
 كراهتان احديهما (تركها) اى ترك الاذكار (في موضعه) اى في موضع الذكر
 وهو حال الاستغال (و) الاخرى (تحصيلها) اى تحصيل الاذكار (في غير موضعه)
 اى في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الاستغال فسمير في موضعه يرجع الى الذكر
 المذكور ضمنا في ضمير الاذكار في موضعين (١) يكره ايضا للمصلى (ان يمسح
 عرقه او) يمسح (التراب من جبهته في أثناء الصلوة او) قعود (التشهد
 قبل السلام) لانه عمل احى بلاهية حتى لو كان فيه فائدة فان كان العرق يدخل
 عينه فيولها ومحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب المذهب
 للخشوع بسبب الالم ولا يكره ذلك بعد السلام وقد روى ابن السني في كتابه

عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن (ولأناس للمتطوع المنفرد ان يتعوذ بالله من النار) عند ذكر النار وما هو بمعناه من انواع العذاب (او ان يسأل الله الرحمة عند ذكر آية الرحمة) من الحجة وانواع النعيم (او ان يستغفر) اى يطلب من الله المعفرة عند ذكر المعصية والمنفرة وما شبه ذلك روى مسلم عن حذيفة بن اليمان قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة الحديث الى ان قال اذ امر آية فيها تسبيح سبح وادامر بسؤال سأل الله وادامر بتعود تعود فهذا في التهجد كما ترى وقوله اذ امر بسؤال اى بما ينبغي ان يسأل وكذا يتعود اى بما ينبغي ان يتعود منه (وان كان المصلي المسرد في الرص يكره) له ذلك لعدم الورد وفيه خلاف الشافعى استدلال بالحديث المتقدم ولما انه في العمل كالمسلم (واما الامام والمقتدى فلا يعمل ذلك) اسؤال وانعود (لا في الرص ولا في العمل) الذى تقصده الجماعة كالترابيع بحال مالم تقصد كإحدى اقتداء حذيفة به عليه الصلوة والسلام اما الامام فثلاثا يطول على المقتدين واما المقتدى فثلاثا يهتف الانصات الواحد عليه بالصلى (ولأناس ان يصلى) متوحها (الى طهر رجل قاعدا) الطاهر ان التقيد به باعتبار العباد وانه لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله (يتحدث) لافادة بى قول من قل له كراهة المتحدثين وكذا محصرة السائمين وما روى عنه عليه الصلوة والسلام لانصلوا حلف النائم ولا المتحدث فعصيف وقد صح عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من صلوة الليل كلها واما معترضة يده وبين القسمة فاذا اراد ان يوتر يقضى فوترت روياء في الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما في مسند الراعى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ميت ان اصى الى اليوم والمتحدثين مع ابن البراء قال لا تعلمه الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التعليط او الاشعل وفي النائم اذا حاف طهور شئ يصحكه ويكره ان يصلى الى وحه انسان وهو محمل ما روى الراعى على افعليه الصلوة والسلام رأى رجلا يصلى الى رجل فامر ان يعيد الصلوة ويكون الامر دعادة لارائه الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اذيت مع الكراهة وليس لفساد ووكا بينهما ثالث ضميره الى وحه المصلى لا يكره لانه سبب الكراهة وهو التشبه بمادة الصور (او يصلى) اى ولأناس ان يصلى (وبين يديه) اى قدامه

(مصعب معلق أو سيف معلق) وهذا في لما يتوهم أن السيف لكونه آلة الحرب والبأس يكره استقباله في مقام الابتهاال وفي استقبال المصعب تشبها بآهل الكتاب فيكره ووجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الأشياء اعماهى باعتبار التشبه بآبادتها والمصعب والسيف لم يبعدها أحد فيكون في استقبالهما تشبه واستقبال آهل الكتاب للمصعب للقراءة منه لا للمبادأة وعنداى حيفة يكره استقباله لأحل القراءة ولذا قيد بكونه معلقا وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الابتهاال الى الله لأنها حال المحاربة مع النفس والشیطان وعن هذا سعى المحراب (أو على بساط فيه تصاویر) جمع قصور وهو مصدر صور وهو مذكر المصدر وأرادة المفعول كذا ذكر الخلق وأرادة المخلوق اى ولأناس ما يصل على بساط فيه تصاویر (و) الحال أنه (لا یسجد على التصاویر) والمراد ما كان مهالدى روح فان الحلاى اما هو فيها فاطلق في الاصل الكراهة - واء سجد عليها او لم یسجد وقيد في الجامع الصغير بان تكون في موضع السجود فادا كانت في موضع القيام او القعود لا یكره لما فيه من الاهانة واما صورة عیرذى الروح فلا حلاى في عدم كراهة الصلوة عليها وایها ولا كراهة في عملها ایصالا مروى عن ابن عباس انه قال للمصور حين نهاء عن التصویر ودكر له الوعيد اركان لا بد فعلك بتثن غیرذى الروح (و یكره ان یسجد عليها) اى على التصاویر لى الروح لان فيه تعظیما لها وتشبها بآبادتها (و) یكره ایضا (ان تكون فوق رأسه) اى رأس المصلی (في السجود) ان يكون (بین یدیه) اى قدماه قریبانه (او) ان يكون (محدثه) اى في مقابله وان لم یكن قریبا (تصاویر) مرسومة في حدار او غیره (او صورة) موصوعة (او معاقه) لان فيه تعظیما وتشبها بآبادتها بحلاى ما اذا كانت وراءه لان فيها اهانة لكونها تحت رجلیه وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غیر مقطوعة لرأس و (اما اذا كانت مقطوعة الرأس یمى به اذ لم یكرله) اى لشخص المصور (رأس) اصلا (او كان له فحاه بحیط) سجد عليه حتى طمست هیئته (او كانت) الصودة (صغيرة) حد الحیث (لا تبدو) اى لا تظهر (للماطر) اذا كان قائما وهى على الارض اى لا تبتین تفصیل اعصابها (فلا یكره) حیث ان تكون بین یدیه المصلی اوفوق رأسه ایصالا لها لا تمید وبقى التشبه الذى هو سبب الكراهة

فروع

في الخلاصة لو محاوره الصورة فهو كقطع الرأس بحلاى قطع یدیه ورجلیها

ولو خيط على عنقها بحيط لارتفع الكراهة وفيها تم المختار اما اذا كانت على وسادة
 او بساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره انحادها لكن لا يسجد على الصورة
 وان كانت الصورة على الازار او السترفكروه ويكره التصاوير على ثوب صلي
 فيه او لم يصل اما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور بئبائه وكذا
 لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى
 وفي عدم الكراهة فيها اذا كانت في يده اشكال لانها تنم عن سنة الوضع وهو
 مكروه بغير الصلوة فكيف بها اللهم الا ان يراد ان لا يسكنها بل تكون معلقة بيده
 ونحو ذلك والله اعلم وكذا في قوله وان كان يكره انحادها نظر لما في النساء ومجيب
 ان حان استادن حبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف
 ادخل وفي بيتك ستريه تصاوير فاركت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها
 وسأيد او احملها بساطا ولم يدكر النساء اقطعها وسأيد وفي البحارى في كتاب
 المطالم عن عائشة انها اتحدت على سترة لها ستر فيه تماثيل فنهتكم النبي
 صلى الله عليه وسلم قالت فأتحدت به مرفقتين فكانتا في البيت يجلس عليهما
 زاد احمد في مسنده ولقد رأيت متكتا على احديهما وفيها صورة وفي الهداية
 لو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مقروش لا يكره لانها تداس
 وتوطأ محلاى ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانه تعظيم لها
 (ولا بأس بالصلوة على الطافس) فتح الطاء وكسر الفاء جمع طمسة مثلثة الطاء والفاء
 وهي البساط ذو الحمل (و) وكذا لا بأس بالصلوة على (اللود وسائر العرش) نصبتين
 جمع فراش اسم لما قرش عموما (اذا كان) التثنية (المقروش رقيقا) بحيث يحس
 الساحد عليه حجم الارض والا فلا يجوز كما تقدم في تحت السجود (و) لكن
 الصلوة (على الارض) ملاحائل (و) على (مالته الارض) كالخصير
 والوربا (افصا) لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك
 فان عدمه يكره السجود على ما كان من نحو الصوف او القطن او الكتان فكان
 افضل (ولا بأس بان يكون مقام الامام) اى موضع قيامه ومحل قدميه
 (في المسجد) اى خارج المحراب (و) يكون (سجوده في الطاق) اى في المحراب
 لان العبرة بموضع التقدم كما في الصيد اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه خارجه فهو
 صيد الحرم وبالعكس لا (و) يكره (ان يقوم في الطاق) بان يكون قدماء في المحراب
 وعلوا الكراهة بوجهين احدهما التشبيه باهل الكتاب في امتياز الامام
 عن القوم بمكان مخصوص والاخر انه يشبه حاله على من عن يمينه او يساره

فصل في هذا لو كان محبب الطلاق عمودان ورامها فرحتان بحيث يطلع اهل
 الحرمين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره مطلقا قال السروحي هذا هو الادوية
 يعني الكراهة في الوحشين قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يحى ان امتياز
 الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المصنوع حتى كان التقدم واحا
 عليه وغاية ماهاك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه في المساحد
 المحارب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم تكن كانت لسة
 ان يتقدم في محاذة ذلك المكان لانه يحاذي وسط الصف وهو المطلوب
 اذ قيامه في غير محاذاته مكروه وغايته اتحاق اللتين في بعض الاحكام ولا مدع
 فيه على ان اهل الكتاب انما يحضرون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه
 انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان
 على حدة لامكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون
 في شرعية التقديم دليل على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي
 خصه اهل الكتاب فلم يعلم كون اللتين متفتحين على هذا الحكم بدليل شرعي
 فكان شبهاتهم وهو مكروه نعم يرد ما طعن به بعضهم على اني خيفة انه لم يجعل
 المحراب من المسجد واحا في الحواشي فان المراد من المسجد هنا موضع سجود
 الناس ومصلاتهم والطاق ايسر مسجد بهذا الاعتبار انتهى (و) يكره ايضا
 (ان يسرد) الامام عن القوم (في مكان اعلى من مكان القوم اذا لم يكن مع القوم
 معه) لان فيه التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يحضرون امامهم بالمكان
 المرتفع ولذا اذا كان بعض القوم مع الامام لا يكره لروايت تشبه زوال الحصى
 (فان افراد) الامام عن القوم (فان كان لاسفل احتلف لمشايخ فيه) اي في
 كراهة افراده به قال الطحاوي لا يكره ائمة تشبه باهل الكتاب لانهم
 لا يعاملونه وظاهر ان رواية الكراهة لان فيه ارداء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة
 فوقه بخلاف ما اذا كان معهم معه وذكر عن شمس الائمة الخلواني ان الصلوة
 على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكروه وعدا الضرورة من امتلاء المسجد
 لا بأس به وهكذا يحكى عن الفقيه ابن ابي عمير في الضيق اذا صار المسجد عن القوم
 لا يكره افراد الامام في الطاق كما ذكر في الكفاية عن جامع اعزوني ثم مقدار
 الاربعاع الذي يحصل به كراهة الافراد عن القوم ذكر الطحاوي انه مقدر
 بقامة الرجل وكذا روى عن ابن يوسف وقيل مقدار ما يقع به الامتياز وقيل
 مقدار ذراع اعتبارا بالستره قال في الكفاية ناقلا عن الجامع الصغير لقاضي خان

و عليه الاعتماد وقال ابن الهمام والوجه الوجه الثاني يسمى ما يقع به الامتياز لان الموجب وهو شبه الازدراء تحقق غير مقتصر على قدر الذراع انتهى ولا يخفى ان هذا يخص بما اذا كان الامام اسفل لا بما اذا كان اعلى نعم قال حيثذا ان الارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التقبيل للموجب للكره ان ثبت اهم يحصونه بمطلق ما يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان مادون الذراع لا يصبط به وقوع الامتياز كل الضغط فان من الناس الطويل والقصير فكان التقدير بالذراع هو الاولى لانه هو الذي يصبط به وقوع الامتياز في حق الكل (ويكره للمقتدى ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد في الصف درجة) يمكنه القيام فيها لقوله عليه الصلوة والسلام اتعوا الصف المقدم ثم الذي يليه فما كان من قصر فليكن في الصف المؤخر رواه ابو داود والسنائي وفيه الامر باتمام الصعوف الاول فالاول وهو يبعد كراهة القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المقدم وان لم يكن وحده فكراهة قيامه وحده اولى للمخالفة مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد في الصف درجة فليلبس ان يجذب واحدا من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي القية قيل يقوم وحده ويمدو قيل يجذب واحدا من الصف الى حسه فيقف بحبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاحد اليه رجلا قال رضى الله عنه يعني نفسه والقيام وحده اولى في زماننا لعلته اهل على العوام فاداءه يسد صلاته انتهى (وكذا) اي كما يكره للمقتدى ان يقف خلف الصف (وحده) بلا عذر (يكره للمعتمد) وهو يوم المفترض والمتعل (ان يقوم في خلال الصف) اي في اشائه بين المقتدين فيصلي صلاته التي هو فيها (في حالهم في القيام والقعود) والركوع والسجود والمخالفة سب الكراهة لكونها سببا لتنافر القلوب على ما اشار اليه عليه الصلوة والسلام في امره بتسوية الصعوف على ما رواه مسلم عن ابي مسعود الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبنا في الصلوة وهو يقول استموا ولا تخلقوا فتحات قلوبكم (و) تكره (الصلوة في طريق العامة) لما روى الترمذي وابن منبجة عن ابي عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي في سبعة مواضع في الميلة والحرة والمقرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل ووقوع صهر بيت الله (و) تكره الصلوة ايضا (في الصحراء من غير سترة اذا حاف) المصلي (امرور) اي من امر واحد (بين يديه) لان فيها تسببا لوقوع المار في الائم بخلاف ما اذا كان سترة على ما يأتي ان شاء الله تعالى (و) تكره الصلوة ايضا

(في معاطل الأبل) أى بازكها جمع معطن اسم مكان من عطى يعطى كنصر
 بنصر يقال عطنت الأبل عطونا إذا رويت ثم بركت (و) كذا تكبره (في المزة)
 بفتح الميم مع فتح الباء وصها وهو ما في الربل أى السريقين (و) فى (المجزرة) بفتح الميم
 مع فتح الزاى وصها أيضا موضع الجزارة أى فعل الحزار أى القصاب وفى المتسل
 بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال (و) فى (الحمام) فى (المقبرة) لما مر من الحديث
 والعلة كونها مواضع الجاسة فالحق بها المتسل قياسا لانه مصب الحسات
 والاسواح (و) يكره ايضا (على سطح الكعبة) للحديث والمعنى فيه عدم التنظيم
 وترك الأدب (و) ذكر قاضى خان (فى الفتاوى) قال (اذا غسل موضعا فى الحمام
 ليس فيه تمثال) أى صورة (وصلى) فيه (لأمن) به (قال وكان واحد من الرهاد
 يعمل كذلك انتهى ومراده اسمعيل الرهاد ذكره الزاى قال فى الخلاصة بمما ذكر
 كلام الفتاوى وفى نسخة الامام السرخسى الصلوة فى الحمام مهي عنها والنهى لمخين
 احدهما انه مصب المسالات فعلى هذا لا يكره فى سائرته والثانى ان الحمام بيت الشياطين
 فعلى هذا تتركه الصلوة فى جميع مواضع غسل ذلك الموضع اولم يصل انتهى
 والاولى ان لا يصلى فيه الا للضرورة كحوى العوات ونحوه لا إطلاق الحديث
 واما الصلوة فى موضع حلوس الحمامى فقال قاضى خان لأمن بها لانه لا عاسة
 فيه (وكذا) أى قال فى الفتاوى لأمن بالصلوة (فى المقبرة) اذا كان فيها
 موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر (وهذا لا الكراهة مطلة بالتنبيه ماعل الكتاب
 وهو مستحب فيما كان على الصفة المذكورة (و) يكره (ان يقرأ كلمة او كلمتين
 من سورة ثم يترك) تلك السورة بغير عدد (ويبدأ) القراءة (من سورة اخرى)
 وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترى بينهما شيئا لان فيه اعراضا
 عما شرع فيه وانها تفصيل غيره عليه واما اذا كان عدد كان حصر عما بعد تلك
 الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة
 او من غيرها هذا اذا انتقل قصدا فان استقل من غير قصد ثم تذكر يبيى ان يعود
 ذكره فى الفتيه وان لم يتذكر فلا كراهة ايضا لعدم قصد (ويكره الادمه يومه
 قوما وهم له كارهون بحصة) أى بسبب حصبة توجب الكراهة اولان فيهم
 من هو اولى منه بالامامة لقوله عليه الصلوة والسلام تلك لا تخاوز صلاتهم اذانهم
 الصدا لا تق حتى يرجع وامرأة نأت وروجها عيها ساحط وامام قوم وهم له
 كارهون وفى حديث آخر ثلثة لا تقبل لهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون
 ورجل اتى الصلوة دارا والدمار ان يأتها بعد ان تقوته ورجل اعتبد محررة واما

ان كانت كراهتهم لغير سبب يقتضيها فلا تكره امامته لان كراهتهم لغير سبب بل مجرد اتباع الهوى وهو فسق راح اليهم لآليه والحديث يحول على ما اذا كان بسبب مقتضى التكره لانه يقتضى حال المسلمين وهو الحبة والبغض لله والبغض لله مجرد الهوى خارج عن مراده عليه الصلوة والسلام على مالا يحى (و) يكره ايضا للامام (ان يتقلد عليهم) اى على القوم (بالطويل) الرائد على حد السنة فى القراءة و سائر الادكار لما تقدم فى بحث القراءة (و) يكره (ان يعجلهم عن اكمال السنة) فى تسيحات الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم اكمالها وهو ترك السنة وترك السنة مكروه (و) يكره ان (يلجئهم) اى يحوجهم (الى الفتح عليه) فى القراءة يعنى اذا اوتخ عليه فى القراءة يعنى ان يركع ان كان قد قرأ المقدار المنسوخ او ينقل الى آية اخرى ان لم يكن قراءة ولا يحوج القوم الى ان يعجلوا عليه فان احوجهم الى ذلك فان وقف ساكنا او مكررا ولم يركع ولم يقل كرمه ذلك الرهم بزيادة فى صلاتهم (و) يجب (عليه) اى على الامام (ان يقرأ ما تيسر) عليه قراءته (من القرآن) دون ما عسر عليه مما لم يحكم حمله لثلاث محتاج الى الفتح عليه (وان عرس له شئ) فيما هو متيسر عليه (استقل الى آية اخرى) من تلك السورة او من سورة اخرى (او يركع ان) كان قد (قرأ ما يكميه) وهو قدر ما تجوز به الصلوة على قول قاضى خاوص صاحب المحيط ويكرر وعند بعض المشايخ القدر المنسوخ كما قدمناه قال الشيخ كالدين بن الهمام انه هو الطاهر من حيث الدليل الا يرى الى ما ذكرناه انه عليه الصلوة والسلام قال لاني هلا فتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى (و) يكره للمصل (ان يمكث فى مكانه) الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او حالسا فى حاجة لمسجد لا يكره وهو قول الحلواني كما تقدم (بعد ما سلم فى صلوة بعدها سنة) كالطهر والحمة والمغرب والعشاء (الا قدر ما يقول) قدر قوله (اللهم انت السلام ومك السلام تباركت اذا الجلال والاكرامه) اى نعم المكث الا هذا القدر (وردا لآثر) عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حديث عائشة السحيح وقوله انت السلام اى ذو السلامة من كل نقص فهو مصدر وصف به للمبالغة كالمعدل ومنك اسلام اى السلامة من كل شر حاصلة منك لامن غيرك وتباركت اى تهرت وتقدس اوتنه ضمت او كثر حرك والحلال العطية وهو جامع لجميع الفصائل والاكرام الانعم او هو ابتداء العلم وهو جامع لجميع الفواصل (و) يكره

(قديم العبد) للإمامة بناء على العالِب لأن العالِب عليه الجهل لا شتماله بالخدمة عن التعلم حتى لو علم أنه عالم لا يكره (و) قديم (الاعرابي) لما قلنا في الصدوه منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب ويلحق بهم سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراد وغيرهم (و) قديم (الاعمى) لانه لا يمكنه الاحتراز من النجاسة ولا تحقيق استعمال القلة كما ينبغي وأما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما مع انه اعمى فحارج من هذا لانه وفق بركة النبي صلى الله عليه وسلم (و) يكره (قديم الفاسق) ايضا لتساهله في الامور الدينية فلا يؤمن من قصيره في الاثيان بالشرائط (و) قديم (ولقد ارنا) بناء على العالِب فيه الجهل ايضا اذ ليس له من يحمل على التخلق بالاحلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره قديمه كالعبد والاعرابي فانه لادف له زنى ابويه ولا تزور وازورة ورر اخرى (وان تقدموا حار) يعني حازت الصلاة وراءهم مع الكراهة ولا تصد وفي الفاسق حلال مالك فان عدده لا تصح امامته والاقدماء وكذا عند احمد في رواية لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل لها ولما ماروى ابو داود عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب عليكم مع كل امير برا كان او فاجرا وان عمل الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم را كال او فاجرا وان عمل الكبار وهو من حديث مكحول عن ابي هريرة ورواه الدار قطني ما عطف صلوا خلف كل ر وقاجر وصلوا على كل ر وفاجر وحاهدوا مع كل ر وفاجر واعلم ان مكحول لم يسع من ابي هريرة ومن دونه ثقة وحاصله انه من قيل المرسل وهو مقبول عندهما وكذا عند مالك ومجهور الفقهاء وقدر وى هذا المعنى من طرق متعددة عند الدار قطني وابي نعيم العقبلي كلها مصحفة من قبل الرواة وبذلك يرتقى الى الحسن عند المحققين ثم الفاسق يشمل المنتدع لانه وسق اعتقادا حيث حالف ما يحجب اعتقاده بالدليل القاطع تأويل فاسد ويأتي تمام هذا في الملحقات ان شاء الله تعالى (اراد) محمد بقوله يكره قديم الاعرابي (بالاعرابي) الذي يكره قديمه (الخامل) دور العالم على مقررناه (ويكره التعل قبل صلوة اميد) مطلقا (و) كذا يكره (بعدها) اي بعد صلوة اميد (في الحياطة) فقط وهي الصحراء والمراد بها فناء للمصر الممد اصلوة اميد والحمة ولا فرق في هذا الحكم بين الحياطة والجامع (ويتعل) في غير الحياطة اما (في مسجده) اي مسجد عتقه (او في يته) لما تقدم من الدليل في بيان اوقات الكراهة (و)

يكره (ان يدخل في الصلوة وقد احذته غائط او بول) لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة الطعام ولا هو يدافعه الا خيثن متفق عليه والمراد ببي الكمال كافي نظراره وهو يقتضي الكراهة (واركان الاهتمام) بالبول والعائط (يشغله) اى يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب حشوه (يقطعها) اى يقطع الصلوة ليؤديها على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سمة فان حاذى ان قطعها ان يحرج الوقت فلا يقطعها لان التعويت حرام وهذه كراهة فلا يهرب من الكراهة الى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وحتى ان قطعها ان لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قال في الخلاصة رجل رأى على ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم فالاصل ان يمسحها ويستقبل الصلوة وان كان محال بقوة الجماعة فان كان محال يحد جماعة اخرى يقطع الصلوة ويصل وان كان لا يحد في آخر الوقت يضي على صلاته انتهى وقد يفرق بان الصلوة مع مدافعة الاختين مكروهة والصلوة مع مادون الدرهم من النجاسة ترك المستحب والصواب في صورة المدافعة ان يقطع وان فاتته الجماعة لان ترك السنة اولى من الاتيان بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت النجاسة قدر الدرهم فان غسلها حيث وجب والجماعة سنة وفعل الواجب اولى من فعل السنة فيقطع الصلوة ولو فاتته الجماعة (وان مضى عليها) اى على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام بامساك البول او العائط يشغله (احرأه) اى كفاه فعلها على تلك الحال (وقد ساء) وكان آثما لادائه اياها مع الكراهة التحريمية (وكذلك) الحكم (ان احذته) البول او العائط (بعد الافتتاح) اى اقتح الصلوة ولم تكن به مدافعة فحدث به بعد الافتتاح فالحكم انه يقطعها وان لم يقطعه اجزاء مع الاساءة (ويكره ان تكون قبله المسجدة الى المخرج) اى الى الخلاء (او) الى (احمام او) الى (قدر) لاربيه ترك تعظيم المسجد وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين يدي المصلي وبين هذه المواضع حائل كالحائط وان كان حائطا لا يكره (وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس) لان الكراهة في المسجد اعماهى لاحترامه لالان الصلوة الى النجاسة لان جدار الحمام حائل بخلاف ما وصلى وبين يديه عنده او غيرها من الجاسات فلا حائل حيث يكره لذلك (ويكره المرور بين يدي المصلي) لما في الصحيحين من حديث ابي الضر عن شرس سعيد ان ريد بن خالد ارسله الى ابي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم

لما ربي يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يقف اربعين حيراله من ان يمر بين يديه قال ابو النصر لادري قال اربعين يوما او شهرا او سنة رواه البزار عن ابي النصر عن بشر بن سعيد قال ارسلني ابو جهيم الى زيد بن خالد فساقه وفيه لكان ان يقف اربعين حيرها وسكت عنه الزار وفيه ان المسؤل زيد حلاف ما في الصحيحين قال ابن القطان وقد حط الناس ان عينه في ذلك تخالفت ما لكاو ليس متمين لاحتمال كون ابي جهيم بمث بشرا الى زيد بن خالد وزيد بن خالد معه الى ابي جهيم بعد ان اخبره بما عنده ليستثبته فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاحر كل محفوظه وشك احدهما وحزم الآخر واحتمع ذلك كله عند ابي النصر فحدثهما غيران مالكا حفظ حديث ابي جهيم وابن عيينة حفظ حديث زيد بن خالد وهذا (ادام يكن عنده) اي عند المصلي (حائل) يحول بينه وبين المار (محو السترة) اي العشاء المركوزة امامه (او الاسطوانة) تضم الهمزة والطاء وهي العمود معرب استور (او محوها) من شجرة او آدمي اوداة او غير ذلك فانه لا يكره المرور بين يدي المصل اذا كان من وراء الحائل ثم انما يكره المرور بين يديه عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده والاصح قاله في الكافي لان من قدمه الى موضع سجوده هو موضع صلوة ومنهم من قدره بثلاثة ادرع ومنهم بخمسة ومنهم باربعة ومنهم بمقدار سبعين او ثلثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال لو صلى صلوة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده لا يقع بصره على المسار لا يكره وما صححه في الكافي مختار السر خشي وما صحح في الهداية مختار فخر الاسلام ورححه في النهاية فانه اذا صلى على الدكان وحاذى اعضاء المار اعضاءه يكره المرور على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار اسفل وهو ليس بموضع سجوده يعني انه لو كان على الارض لم يكن سجوده فيه لان الغرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل المرور ضرورة ومع ذلك ثبت الكرامة اتفاقا فكان ذلك نقصا لمختار شمس الائمة لمخلاف مختار فخر الاسلام فانه يمتنى في كل الصور غير مقوم اقول لا يخفى ان ليس المراد محاذية جميع اعضاء المار جميع اعضاء المصلي فانه لا يتأتى الا اذا اتحد مكان المرور ومكان الصلوة في العلو والتسفل بل بعض الاعضاء بصا وهو يصدق على محاذية رأس المار قد صلي المصلي وكونه في مثل هذه الصورة يسمى مارا بين يدي المصلي بعيدا عن هذا اذا كان يصلي في الصحراء اما ان صلى في المسجد ولم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وان كان كبيرا فقيل كالصغير لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيها ورايه موضع سجوده

وقيل يمر فيها وراء حمير دراغا وقيل قدر ما بين الصب الاول وحائط القبلة قال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام ومنشاء هذه الاختلافات ما يهيم من لعط بين يدي
 المصلي فمن فهم ان ما بين يديه يخص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم
 انه يصدق مع اكثر من ذلك فناء وعين ما وقع عنده والذي يظهر ترجيح
 ما احتار في النهاية من مختار فحرا الاسلام وكونه من غير فصيل بين المسجد وغيره
 فان المؤتم المروور بين يديه وكون ذلك البت رمت اعتبر بقعة واحدة في حق بعض
 الاحكام لا يلزم تغيير الامر الحسي من المرور من بعيد فيجعل البعيد قريبا
 انتهى وينبغي للمصلي في الصحراء ان يتخذ ستره لقوله عليه الصلوة والسلام اذا
 صلى احكم فليحصل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصاه فان لم يكن معه عصا
 فليحط خطا ثم لا يضرم ما مر امامه رواه ابو داود عن ابي هريرة رضى الله عنه لكن
 ذكر المناوي عن سفيان بن عيينة انه قال لم نجد شيئا يشده هذا الحديث ولم يجز
 الا من هذا اوجهه وكان اسمعيل بن امية اذا حدثه يقول عندكم شيء تشدون به
 وقد اشار الشافعي الى صمعه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا وضع احكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يسالي بين
 مروا به ذلك ومؤخرة الرجل بصم الميم وكسر الحاء مخففة حشبة عريضة في آخره
 تحاذي رأس الراك ولذا قال في الكافي يتخذ ستره كدراع وعاط اصبع ويبنى
 ان يقرب منها لما روى الحاكم انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احكم فليصل
 الى ستره وليدن منها ورواه ابو داود وفيه لا يقطع الشيطان عليه صلاته وينبغي
 ان يجعلها حيال احد حاجيه لما روى ابو داود من حديث صباغة بنت المقداد بن
 الاسود عن ابيها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الاعود ولا عمود
 ولا شجرة الا جعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد له صمد وقد اعدل بالوليد بن
 كامل في محبة صباغة واما على بن السكن رواه في سننه عن صبيعة بنت المقداد
 عن معدي كرب عن ابيها عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احكم الى عمود
 او سارية او شيء فلا يجعله نصف عينيه وليجعل على حاجبه الايسر لكن
 هذا الحكم مما يجوز العمل فيه بمثل هذا لانه من العصائل ثم انما يجزى العرز
 لما الاتقاء والخط فاختلف فيه اذا لم يكن العرز فاحتار في الهداية المدم لانه
 لا يثبته فيه لعدم ظهوره للتأخر ومن حوره استدلل بحديث اني داود المتقدم
 فان لم يكن معه عصا فليحط خطا وتقدم ما فيه لكن قد يقال انه يجوز العمل
 بمثله في العصائل كما مر آتفا ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى الاتباع مع انه

يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا ينتشر انتهي
وايضا ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يحوز
العمل به في مثله وقال ابو داود قالوا الخط الطول وقالوا بالمرض مثل الهلال انتهي
واما الوضوء في الكفابة يصح طولا لا عرضا ليكون على مثال العرز ويدري
المار اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسييح
لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة شيء وادركوا ما استطعمت و انت هو
الشیطان رواء ابو داود وفي الصحيحين عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى
احكم الى شيء يستره من الناس فاراد احد ان يجتاز بين يديه فليسد فمه
فان ابى فليقتله فانما هو الشيطان وروى ابن ماجة عن ام سلمة قالت كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلمة فمر بين يديه عبدالله او عمر بن ابى سلمة
فقال بيده فرجع فمرت زينب بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فمضت فلما صلى
عليه الصلوة والسلام قال من اعلى واعلى ان القطان بان محمد بن قيس
في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم وادامه لانتروى البتة قبل هذا مبقى
على ان محمد هذا قال عن امه لكن لم يوجد في كتاب ابن ماجة وقد فقهه ابن ماجة
بقوله قاضي عمر بن عبدالعزيز وفي الأكل والتهذيب و اخرج له مسلم واستشهد به
البحارى قال في الهداية ويكره الجمع بينهما اى بين الاشارة والتسييح لان
ما حدها كفاية وسترة الامام سترة للقوم لحديث ابى جعيفة المتفق عليه انه عليه
الصلوة والسلام صلى بهم بالبطحاء وبين يديه عنزة والمرأة والحارث بنان من ورائها
ففي هذا ان القوم لم يكن لهم سترة وفيه ان مرور المرأة والحار لا يقطع الصلوة
وما روى ابو هريرة من انه عليه الصلوة والسلام قد يتضح مسودة
المرأة والحار والمكك ونق من ذلك مثل مؤخرة الرجل متفق
عليه روته عائشة رضى الله عنها بتروى عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي من اميل وانا معترضة بينه وبين القبلة اعتراض الحائض متفق عليه
ايضا وفي الفتية قدم في آخر الصف من المسجد وبين الصفوف مواضع
حالية فللداحل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه استقص حرمته عنه فلا يأتى
الملازمين يديه

في فروع

يكره رفع البصر الى السماء لما في البحارى عن اس قلقل رسول الله صلى الله عليه

[illegible]

● وصل ہو

(في الآيات) المراد بأسرها ما يس في العداوة من قول أو عمل أو إحاطة من غير إصالة واحده عن يان الكرويات لأن ترك الكروية أهم من فعل المسون فقدم به يحدد وتقيده على المسدات ضام (أولها) أي أول السب (الآذان) وهو

الطهر والمصر ملاذان ولا إقامة أحطاؤا السنة وأنما وهذا وإن كان لا يستلزم وجوه لجوار كون الأثم تركهما معا فيكون الواجب أن لا يتركهما معا لكن يجب حمله على أنه لا يجب الأذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلاة الخمس أداء وقضاء إذا صليت جماعة وللجمعة دون ماسواها فلا يؤذن للعيد ولللكوف لما روى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا مرتين معي أذان ولا إقامة وعن عائشة خست الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيث مناديا ينادي بالصلاة جامعة والوتر وإن كان واجبا لكن أذان العشاء اعلام مدحول وقته والوافل تسع للمرائن باعتبار التكيل فلا تخص بأذان وإن صليت فائنة بجماعة يؤذن لها ويقام لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما فاته صلاة المحر غداة ليلة التريس أمر بالآذان والأقامة حين قصوها بعد طلوع الشمس وإن تمددت الفوائت أذن للآذان وأقيم وفيها بعدها يقام لكل واحدة ويخبر في الأذان لأن الأذان الاحتماع وقد حصل للآذان والأقامة لبيان الشروع وهو محتاج إليه عند كل واحدة والأفضل تكرارهما في الجميع لانه عليه الصلاة والسلام حين شغلهم الكفار يوم الاحزاب عن أربع صلوات الطهر والمصر والمغرب والعشاء قصاهن على الولاء وأمر بالآذان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن هذا في حق الجماعة كقائما وأما المرد فلا يصلح له أن يأتي بهما ليكون أدائه على هيئة الجماعة وإن كان مسافرا يكره تركهما معا وإن ترك الأذان واكتفى بالأقامة جاز ولا يكره تركهما للمقيم والعرق أن المقيم إذا صلى بالآذان ولا قامه حقيقة فقد صلى بهما حكما لأن المؤذن نائب من أهل المدينة فيهما فيكون أذانه وإقامته كالأذان الكل وإقامته وأما مسافر فقد صلى بدونهما حقيقة وحكما لأن المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه أصلا لتلك الصلاة ويستثنى من سيئتهما للجماعة جماعة المذنورين للطهر يوم الجمعة في المصر وإن أداهما مكرهه روى ذلك عن علي رضي الله عنه وكذا جماعة النساء وحدهن وأما صفة الأذان مشهورة ولا ترجيح فيه عندما حالفا للثقة وهو أن يخصص صوته أولا بالشهادتين ثم يرجع فيمد بهما صوته استدلوا بما روى مسلم عن أبي محذورة أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان لمة أكبر من أن يكره أشهاد لاله لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمدا رسول الله مرتين حتى على الصلاة الحديث والتكبير في أوله مرتان وبه

استدل مالك ورواه اوداود والنسائي والتكرير في اوله اربع واساده صحيح ولنا
 انه لا ترجيح في المشاهير منها حديث عبدالله بن زيد بجميع طرقه ومنها
 ما في ابى داود عن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مرتين والاقامة مرة مرة لحديث ورواه ابن حريمة وابن حبان في صحيحهما
 بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحديث ابى مخنف يحدو ان يكون المودلا
 لم يند بهما صوته على الوحة الذي اراده النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فديهما
 صوتك قاله الطحاوى وغيره ويشكل بما في ابى داود وغيره باساده صحيح عن ابى مخنف
 قال قلت يا رسول الله علمنى سنة الاذان قال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
 تخفص بهما صوتك ثم ترفع صوتك فالاول اثبات المارسة بين روايتى ابى مخنف
 هذه وما روى الطبراني في الاوسط ثنا احمد بن عبد الرحمن بن عبد الملك البغدادي
 ثنا ابو جعفر المقيلى ثنا ابراهيم بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابى مخنف قال
 سمعت حدى عبد الملك بن ابى مخنف يقول انه سمع اياه انما مخدورة يقول القى
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرفا حرفا قال الله اكبر الله اكبر الله
 ولم يذ كر ترجعا فيساقطان ويسلم ما قدمناه من المشاهير عن المارسة في ترجيح
 عدم الترجيع ويديد في اذان المحر بعد افلاح الصلوة خير من التوم مرتين
 لما روى اسماحة عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 يؤده بصلوة المحر فقبل هو قائم فقال الصلوة خير من التوم مرتين فاقرت
 في اذان المحر وروى الطبراني في الكبير ثنا محمد بن على الصائغ انكى شامع
 ابن حميد ثنا عبدالله بن وهب عن يونس بن يزيد عن ازهرى عن حمص بن عمر
 عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤده بالصبح فوجده راقدًا فقال
 الصلوة خير من التوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال احمله
 في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا حلالا للثقة فانها عندهم فرادى الامة
 الاقامة عند الشافعى واحمد استدوا على الجارى امر بلال ان يشتم الاذان
 ويوتر الاقامة والاقامة وفي روايه متفق عليها لم يذ كر الاستسء وسه اخذناك
 ولنا ما روى اوداود عن ابن ابى لبي عن معاذ بن احيت الصلوة ثلثة احوال
 وساق نصر يعنى ان المهاجر الحديث بطوله الى ان قال فحاء عبدالله بن زيد
 رحل من الاصار فذكر الرؤيا الى ان قال فاستقبل بقبله يعنى الملك قال الله اكبر
 الله اكبر الى آخر الاذان قلتم امهل هبة هبة ثم قم فقال مثلها الا انه قل رآه بعد ما

قال سى على الملاح قد قامت الصلوة وهى حجة عندما على ما تقدم وروى ان ابى شيبه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بسند قال فى الامام رحاله رجال الصحيحين قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد الانصارى جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت فى المنام كأن رجلا قام وعليه بردان احصر ان فقام على حائط فاذا منى منى واقام منى منى ولا منى مائة قال يعنى اما محذورة علمنى الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الخ وفيه تلبية التشهد بن والجميعين وقد قامت الصلوة وللمزمذى عمله الادان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يحى ان ما استدللنا به من على العدد وعلى حكاية كلمات الادان فاقطع الاحتمال بالكلية بخلاف قوله امران يوتر الاقامة فاه بعد كون الامر هو الشارع والاقامة اسم لمجموع الذكر فكانه قيل امران تحمل الاقامة التى هى مجموع الذكر مرة الامرين وهو محتمل لان يكون باعتبار العاطفا كما ذهبوا اليه وان تكون باعتبار صوتها كما هو المتوارث فيجب الحمل على الثانى ليوافق ما روياه من النص الغير المحتمل كيف وقد قلنا الصلوة تواترت الآثار عن ملال ان كان يشئ الاقامة حتى مات وعن ابراهيم السجى كانت الاقامة مثل الادان حتى كان هؤلاء الملوك تجعلوها واحدة واحدة للسرعة اذا حرقوا يعنى فى امية كما قال ابو الفرج بن الحورى كان الادان والاقامة منى منى فاما قام سوا امية افردوا الاقامة ويستحب ان يكون المؤذن طالما مائة تقيا فيكره ادان الحاصل والغاسق لقوله عليه الصلوة والسلام ليؤذن لكم خياركم رواه ابو داود من حديث ابن عباس ومقتضاه كراهة ادان الصى وان كان عاقلا وهى رواية لكن طاهر الرواية عدم كراهة ادان العاقل بخلاف غيره فاه يكره ويدخل فى الخيار ان لا يلحق فى الادان لانه لا يحل لاقى الادان ولا فى القراءة وتحسين الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما وقيد الحلوانى بما هو ذكر فلا بأس بادخال المد فى الجماعتين وطهر من هذا ان التلحين اخراج الحرف عما يجوز له فى الاداء وهو صريح فى كلام الامام احمد وهو سئل عنه فى القراءة سمعته قيل له لم قال ما سمكت قال محمد قال يصحك ان يقال يمو حماد ويستقل القبلة بالادان والاقامة لما مر من حديث النازل من السماء ويكره ترك الاستقن لخاتمة السرة ويحوى وجهه يعبا عند سى على الصلوة وشمالا عند سى على علاج فى الادان والاقامة لانه يحاط بهما الناس فيواجههم وهو المتوارث ويستدير فى المنازة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع

ثبت القدمين بان اتسعت او كان فيها حائل عن بعض الجهات عند القيام في الصلوة ويجعل اصبعيه في اذنيه لما روى ابو الشيخ في كتاب الاداء له انه عليه الصلوة والسلام امر بلالا ان يدخل اصبعيه في اذنيه وقال انه ارفع لصوتك وروى الترمذي من حديث ابي حنيفة رايت بلالا يؤذن ويتبع فاه همسا وهما اصبعاه في اذنيه وقال حسن صحيح وان لم يعمل فلا كراهة لانه ليس بسنة اصلية اذا الامر ليس بالوجوب وقد شرع كيفية لما هو سنة فريضة التعليل فانه ارفع للصوت ويكره له التكلم في اثباتهما ويستأنف لانه ذكر واحد حكما فلا يحصل وذكر في غير موضع اما اذا سلم على المؤذن او المصلى او القارئ او الخطيب فمرغوا عن ابي حنيفة لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد يرد به المراءع وعن ابي يوسف لا يرد اصلا ومحموه لانه لم يجب والالم يجر الرد في نفسه ولا التأخير الى الفراغ واحموا ان المتعوط لا يلزمه الرد حالا ولا بعده وحكم تسميت العاطس بحكم السلام ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان ادن لفسه لان المقصود به مراعاة السنة لا الاعلام ويكره راكبا في طاهر الرواية الا للمسافر ويرى للاقامة ثلاثا يلزم الفصل بينها وبين الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن ووجهه حيث توجهت دابته كذا ذكره في الخلاصة ويكره ان يؤذن حيا في رواية واحدة ومحدثا لا يكره في احدى الروايتين ووجه الفرق على احديهما ان للاذان شبا بالصلوة من حيث تعلق اجرائهما فالوقت فيشترط الطهارة عن اعلط الحدثين دون اخيهما عملا بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير سوء واقام لا يبعد والجلب احوالى ان يبعد وان لم يبعد احرأ اما الاول فاحصة لحدث واما الثاني فللعاط وقت في الهداية في لاعدة بسب احانة رواية ن والاشبه ان يعاد الاداء للاقامة لان تكراره مسرور كما في يوم الجمعة دون تكرارها وقوله ان لم يبعد احرأ يعنى الصلوة لانها حائرة بدون الاداء والاقامة وتكره الاقامة بلا وضوء للروم الفصل بينها وبين الصلوة وفي رواية لا تكرر والاوب اشهر وكذا لو ادنت المرأة يستحب اعادته ولسكران والمخوون والنسي غير لم يقل اذا ادنوا يجب ان يعاد ائمه حصوب المقصود ائمه الاعتماد على خبره وفي خلاصة حسن حصان لو وجد في الاداء او الاقامة يعنى احدها يجب الاستئناف اذا عشي عليه او مات او بقاء الحدث قد ذهب وتوصا او حصر ولم يلقنه احد او اخرس فانه يجب ان يستقل الاذان او الاقامة اما هو او غيره ولو قدم في اذان او اقامة شيئا على محله يمود الا الترتيب ولا يستأنف ويحتاج

الى الفرق على هذا بين من الاذان فانه سنة وبين اعادته واستقباله بعد
الشروع قال الشيخ كالدين بن الهمام وقد يقال فيه انه اذا شرع ثم قطع
تبادر الى طن السامعين انه قلمه للخطاء فينتظرون الاذان الحق وقد تقوت
بذلك الصلوة فوجب ازالة ما يقضى الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلا حيث
لا ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه او ينصبون مراقبا انتهى وهذا
لا يتأتى في السكران ومحوه بل الطاهر ان يقال الوجوب لتحقيق السنة للنفس
العمل فلا فرق وفي الخلاصة واذا انعم والاعمال والاعمال وولد الرمال لكرهه
فيه وغيرهم اولى ويكره التخنخ عند الاذان او الاقامة لانه بدعة كذا اطلقوه
ولا يحى ان المراد اذ لم يكن لعذر كتحصيل الصوت او تحميمه ولا يمشى في الاذان
ولا في الاقامة لمخالفة المتوارث فان مثنى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة
فلا بأس ان كان هو الامام وقيل مطلقا وترسل في الاذان بان يفصل بين كلمته
بالسكوت ويحذر في الاقامة بان يتابع بين كلمتها لانه المتوارث ويكره محالفة
ذلك لذلك حتى لو طوى الاقامة اذ انا فترسل فيها ثم علم فانه يستقبل الاقامة
من اولها قال قاضي حان في الامسح لان السنة في الاقامة الجدر فادترسل فقد ترك
سنة الاقامة وصار كانه اذن مرتين وانه لا بأس به انتهى وينبغي للمؤذن ان ينتظر
الناس وان علم بصيف مستحل اقامه ولا ينتظر رئيس الجماعة لان فيه رياء وايذاء
لغيره ويكره ان يؤذن في مسجدتين لانه يكون في احدها داعيا الى ما لا يصلح
واستحسن المتأخرون لتبويب وهو المود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب
ما توافقه كل قوم لظهور التواني في الامور الدينية وقال ابو يوسف لا ارى
أساسا ان يقول المؤذن للامير في الصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله
وبركاته حتى على الصلوة حتى على الملاح واستبعده محمد لاستواء الناس في امر
الجماعة لكن ابو يوسف حصم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا
تقوتهم الجماعة وعلى هذا التقاضى والمتى وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة
ويكره وصلهما والفصل في غير المعرب قال في الراهدى مقدار ركعتين او اربع
يقربون ركعة مقدار اثني عشرة آية يعنى مقدار صلوة السنة فانها اماركتان
كفى المنحر والعصر والعشاء ان احتارهما او اربع كفى الطهر وكذا في العصر
والعشاء اراحة رها وامنى المعرب فعند انى خيفة سكتة قدر ثلث آيات قصار
او آية ضوية وقيل قدر مئخضوثات حطوات وقالا بجملة خفيفة والاصل
ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوات لما روى الترمذى عن جابر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا اذنت وترسل واذا اقت فاحذر
واحمل بين اذانك واقانتك قدر ما يفرع الآكل من اكله في غير المغرب والشارب
من شربه والمتصر اذا دخل لقضاء حاجته وهو وان كان صغيرا لكن يحوز العمل به
في مثل هذا الحكم قالوا قوله قدر ما يفرع الآكل من اكله في غير المغرب ومن شربه
في المغرب وذلك يحصل في سائر الصلوات مائة او ما يشبهها لعدم كراهة
التطوع قبلها محال في المغرب لكراهة التطوع قبلها في الاقامة في الصلاة
لانها شرعت له كباين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكنة المذكورة لانها قد
توجد بين كلمات الادان وابوخيفة يقول قدامنا تمجيد المغرب والفصل
بالسكنة اقرب الى التمجيد والمكان هنا مختلف لانه ينتقل عن مكان الادان
في الغالب لانه اعماك في المدينة او خارج المسجد والاقامة في داخله وكذا الغمة
فيهما محتمة والهيئة فاه يشمع الادان ويوتر الاقامة صوتا بخلاف الخطبتين
لاتحاد المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفي الخلاصة ولو فصل
كما قال لا يكره غنمه ولو فعل كما قال لا يكره عندهما فلم ان الخلاف في الاصلية
وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني ابا يوسف رأيت ابا حنيفة يؤذن ويقيم
ولا يجلس انتهى وافاد هذا ان الاول ان يتولى العلماء الادان لانه من باب الجماعة
والدعاء اليها فلا يهوص الى غيرهم على ما مر وفي الخلاصة عن واقعات الاوزجندی
ان يؤذن اذام يكن عالما بالاقوات لا يستحق ثواب المؤذنين انتهى ولا يحوز
الادان لصلوة قل دخول وقته لانه ضرور وحوزه ابو يوسف والثنية في المعجر
للحديث المتفق عليه ان بلالا ينادي بلان فكلوا واشربوا حتى يساوى ان
امه يكتوم ولنا ما رواه ابو داود عن شداد مولى عياض بن عامر عن بلال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا
ومديده عرسا وسكت عليه ابو داود واعله اليهق فان شدادا لم يدرك بلالا وان
القطال فاه مجهول لا يعرف بغير رواية حمير بن رقال عنه وروى اليهق انه
عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر قل في الامم رحمة
اسامة ثقاة وروى عبد العزيز بن ابي دؤاد عن دفع عن ابن عمر ان بلالا قل الفجر
فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت وابوسنار فطئت ان الفجر
قد طلع وهره النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادي على نفسه الا ان العبد قد ناه
وروى ابن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذا ادن المؤذن ليل فواله اتق الله

واعد اذالك وهذا يقتضي ان السادة العاشية عدهم اذكار الاذان قبل الوقت
فتبت اذ ان اذكاره قبل الفجر قد وقع وانه عليه الصلوة والسلام عصب عليه وامره
بالدعاء على صفة ونهاه عن مثله فيجب حمل ما رواه اما على انه من جملة الدعاء
عليه يعني لا تعتمدوا على اذكاره فانه يحطى فيؤذن لميل تحريضا على الاحتراس
عن مثله واما على ان المراد بالدعاء التمجيد ساء على ان هذا انما كان في رمضان كما قاله
في الامام فلما قال كلوا واشربوا او على التذكير ليوقط السائم ويرجع القائم
ولو كان ملغط الاذان لا تنضم العرور حيث صار معهودا عندهم على انه
دليل لنا في اعادة الاذان الواقع الوقت قبل الوقت لالهم في الاكتفاء وهو محل
البراع هذا والسماع للاذان يجب فيقول مثل ما يقول الا في الجملة فيقول
وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت اما الاحاة فطاهر الخلاصة
وفتارى قصى حان والتعفة وحبها وقول الخلواني الاحاة ما تقدم فلما جاءه
بلسانه ولم يمش لا يكون محبيا ولو كان في المسجد ليس عليه ان يجب باللسان
حاصله بل وحب الاحاة باللسان وبه صرح جماعة وانها مستحبة حتى
قلوا مال الثواب اولافلاتم ولا كراهة وفي التحنيس لا يكره الكلام عند
الاذان مالا يسمع استدلالا باختلاف اصحابنا في كراهته عند اذان خطبة
اجمة وان المحيية انما كرهه لانه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة وكان هذا
اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة كذا ذكر شمس الائمة السرخسي فيما قرأوا
عليه انتهى لكن ظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول او حوب اذا تطهر قرية تصرفه عنه بل ربما يطهر
استنكار تركه لانه يشبه عدم الاتيمات اليه والتشاعل عنه كذا قاله ابن الهمام
كن آخر حديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام ثم صلوا على فانه من صلى
على صلوة صلى الله عليه بنينا عسرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فاهما مرة في الحة
لا تنبى الا لصيد من عدا الله وارحوا ان اكون اما هو من سأل لي الوسيلة حلت له
الشفاعاة متفق عليه من حديث عدا الله من عمرو بن العاص يصلح ان يكون صارفا
عن احوال لان مثله من اترعيات في الثواب يستعمل في المستحب عاليا وقول
صاحب التعفة يعني ان لا يتكلم ولا يشتغل بشئ حال الاذان لا يهد حرمة التكلم
والاشتغال وفي نهاية يجب عليه الاحاة لقوله عليه الصلوة والسلام اربع
من اخفاء ومن حملتها ومن سمع الاذان والاقامة ولم يجب قال ابن الهمام وهو
غير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز ان يراده الاحاة بالتيان والالكان جواب

الإقامة واجبا ولم يسم في عنهم إلا أنه مستحب والله اعلم وإذا سمع الأذان غير مرة
 ينبغي أن يجيب الأول سواء كان مؤذن مسجده أو غيره لأنه حيث سمع الأذان
 بدله الإجابة أو وجبت فإذا تحقق في حقه فالسبب يأتي بالسبب ثم لا يكرر عليه
 قال سمعهم معالجاً معتبراً جواب مؤذن مسجده حتى لو سبق مؤذنه بعد ذلك
 أو سبق قيده دون غيره ولو لم يعتبر هذا الاعتبار جاز لكن فيه خلاف الأولى
 وفي العموم قارئ سمع النداء فالأفضل أن يمسك ويستمع وقال الرستقي يحض
 في قراءته أن كان في المسجد وأن كان في بيته فكذلك أن لم يكن أذان مسجده
 وأما الحوقة عند الخيطة فهو وإن خالف ظاهر قوله عليه الصلوة والسلام يقولوا
 مثل ما يقول لكن ورد فيه حديث مسمر رواه مسلم عن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر
 ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً
 رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلوة قال لأحول ولا قوة
 إلا بالله ثم قال حي على الملاح قال لأحول ولا قوة إلا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال
 الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة فحملوا ذلك
 العام على ماسوي هاتين الكلمتين قال الشيخ كما الذين هم الهمام وهو أي هذا
 أحمل غير جاز على قاعدة لأن عندنا الخمس الأول ما يمكن متصلاً لا يخص
 بل يعارض فيجوز فيه حكم المارسة أو يقدم للعام والحق الأول وأما قدم
 العام في مواضع لاقتضاء حكم المارسة ذلك في خصوص تلك المواضع وعلى
 قوله من لم يشترط ذلك إنما يلزم التخصيص إذا لم يكن الجمع بين تحقق معارسة
 للعام في بعض الأفراد أن يوجب في الحكم اتفاق خمسة عنها فيخرجها عنه
 وهما يلزم من وعده عليه نصوة وإسلام لمن جب كذلك وقال عند الخيطة
 الحوقة ثم هال في الآخرة من قلبه بدخول الجنة في أنه يحمل الحجب مطلقاً ليكون
 مجبياً على الوحة المسنون وتبليغ الحديث المذكور بأن عادة المدعو دعاء له
 يشبه لاستهزاء كأيهم في الشاهد بخلاف ما هو ذكر يشبه عليه قلبه لا يتم ذلك
 مانع من صحة اعتبار الحجب بهما داخياً بهما محضاً لها حاشاً وحاشاً على إجابة
 بالفعل كيف وقد صرح بذلك فيه روى أبو بصير ثنا الحكم بن موسى ثنا وليد بن
 مسلم عن أبي عابد بن سالم بن عامر عن أبي أمية عنه عليه الصلوة والسلام دا
 نادى المادى للصلوة فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء من زل به كرب واشدة
 فليتحين النادى إذا كركر وإذا تشهد تشهد وإذا قل حي على الصلوة قل حي

على الصلوة وأما قال صلى على الملاح قال صلى على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة
 التامة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها وامتنا عليها
 وابشع عليها واجعلنا من خيارها لها احياء واما انتم يسأل الله عز وجل حاجته وروى
 الطبراني في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق
 الهيثم بن خارعة فذكر مثل حديث ابي يعلى وقال صحيح الاسناد ولكن نظر
 فيه بضعف ابي حنيفة وغيره وقد يقال هو حسن ولو ضعف فالمقام يكفي في مثله فهذا
 يبيد ان عموم الاول معتبر قال ولقد رأيت من مشايخ لسلك من كان يجمع بينهما فيدعو
 نفسه ثم يتراءى من الحول والقوة ليعمل بالحديثين وفي حديث عمرو ان امامة التصيص على
 ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه ثم الاحاديث الواردة في فصل الاحابة
 والدعاء عقب الادان منها ما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وحديث عمرو وحديث
 اني امامة ومنها حديث حار عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب
 هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة واسمه
 مقاما محمودا الذي وعده حلت له شفاعتي يوم القيامة رواء البحاري وغيره
 والبيهقي وزاد في آخره انك لا تخاف الميعاد وحديث سعد بن ابي وقاص عنه
 عليه الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رصيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالا سلام ديننا
 عمر له دنه ورواه مسلم والترمذي وعن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين
 يهصون فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقولون فاذا انتهت فسل
 تعطه رواء ابو داود والترمذي واسحق بن حبان في صحيحه وروى الطبراني في الاوسط
 والامام احمد عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين ينشأ المندى المنادى اللهم
 رب هذه الدعوة القائمة والصلوة الساقية صل على محمد وارثي رضاء
 لا سخط بعده استجابة له دعوتيه وله في الكبير من سمع النداء فقال اشهدان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه
 درجة الوسيلة عندك واحصا في شفاعته يوم القيمة وحتله الشفاعة الى غير
 ذلك من الاحاديث وفي خصوص ادان المغرب ماروى ابو داود والترمذي
 عن مسلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقول عدد اد ان المغرب
 اللهم هذا اقبل لي لك وادبار بهرك واصوات دعاك فاغفر لي ويستحب ايضا احانة
 الاقامة كما اشير اليه فيما تقدم وروى ابي داود عن رجل عن شهر بن حوشب
 عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا اخذ

بالدعاء والله سبحانه اعلم (و) ثاني السن (رفع اليدين) عند تكبيرة الافتتاح
 (مع التكبير) كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة (و) ثالثها (نشر الاصابع)
 عند التكبير بدور تكلم ضم ولا تعرج كما تقدم (و) رابعها (جهر الامام
 بالتكبير) مطلقا وكذا سائر اذكار الاستغاثات كالتمسيع والسلام للتوارث في ذلك
 كله من لده عليه السلام حتى الآن (و) خامسها (الثناء) اي قراءة سبحانك
 اللهم الخ (و) سادسها (التَّحْمِيدُ) سابعا (التَّسْمِيَةُ) وقد تقدم الكلام
 عليهما (و) ثامنها (التَّوْبَةُ) تاسعها (الاحياء) اي بالاربع المذكورة
 من اثناء وما بعده (اما كان) المصلي (او مقتديا) او منفردا لما مر من الدليل
 (و) عاشرها (وضع اليدين) من اليدين (على الثَّيْل) ميمها (و) حادي عشرها
 كون ذلك الوضع (تحت السر للرجل) كونه (على الصدر للمرأة) لما قرره
 (و) ثاني عشرها (التَّكْبِيرَاتُ الَّتِي يُوْتَى بِهَا فِي حِلَالِ الصَّلَاةِ) عند الركوع
 والسجود وارفع منه والهوض من السجود او القعود الى القيام وكذا التسميع
 ومحمد فهي مشتقة على ست سن كآري وقد مر الدليل على ذلك (و) ثالث عشرها
 (تَسْبِيحَاتُ الرُّكُوعِ) رابع عشرها (تَسْبِيحَاتُ السُّجُودِ) خامس عشرها
 (احدى الركبتين) يدين في الركوع (حال سكونه) مفرحا صابعا وهي سادس
 عشرها (و) سابع عشرها (افتراش لرجل اليسرى والقعود عليهما ونصب
 رجليه) موحية اسماها نحو القفلة في القعدتين للرجل والتورك
 فيها، مرة عن يمينه يمينه (و) ثامن عشرها (الصَّلَاةُ عَلَى الْيَدَيْنِ) صلى الله
 عليه وسلم بعد التَّسْبِيحِ فِي التَّحْمِيدِ (الآخِرَةِ) ناسع عشرها (الدُّعَاءُ) في آخر
 الصَّلَاةِ (مَا يَشَاءُ) اقترآن (والادعية الماتورة كآمر) (و) تمام العشرين منها
 (الاشارة بنسخة عدد كراستين في بعض الروايات كذكرنا) في صفة الصلوة
 و ثمانون عذبة شهادتين مع ان الاشارة اتمته عند قوله اشهدان لا اله الا الله لا عدد
 قوله و اشهدان محمد عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اوليها اشارة
 عددها اكونها من عاة مقررتها كاشي الواحد (وقد قيل قراءة المائة
 في الحربين في امرئ) اي ستة وهو طاهر الزاوية وقيل واحد وقيل
 مستحب وقد يباه في القرء (و) قيل (الخروج) من الصلوة (بالمط السلام
 سايح) صحيح به واحد مر (و) قيل (السلام عن يمينه ويساره) سنة وقد
 تقدم ان لا يصح - كليهما، واحد (وقيل بعض هذه الافعال) اقيد كرنا بها سنة
 (هو) (اذ) (لا يصح - جميعها) من عدم من ادلتها الا ما رجع هاهنا
 انه واحد (و) (دس) (يعني في صفة الصلوة) (مما سوى ذلك) المذكور هنا

من السنن (فهو آداب) ومراده ما لم يمس على انه عرض او واجب يعنى كل شئ لم يذكره فرض او واجب وقد ذكرنا في صفة الصلوة مما سوى ما عيناها ما عسى
فهو ارب كاحراج اليدين من الكفين عند التكبير وكون منتهى البصر حال
القيام الى موضع السجود الخ ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه طرفان من جهة
ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا اداء الصبيحين ومخافة
البطل عن المحدثين وتوجيه الاسانيع نحو اقبلة فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم
من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والادب في اول الكتاب والله الموفق للصواب

فصل في الوافل

هي جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العادة التي ليست بعرض ولا واجب
فهي العادة الزائدة على ما هو لازم فمع السن المؤكدة والمستحبة والتطوعات
غير الموقفة وانما ذكر السن ما هو وقت منها مؤكدا او مستحبا والمراده ما له وقت
معين تقوت سيئته هوته ولم يستوعبها فانه لم يذكر صلوة الكسوف وهي من السن
الموقفة (اعلم ان السنة قبل الفجر) اي صلوة الفجر (ركعتان) واشتدأها لانها
اقوى السن المؤكدة حتى روى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه لو صلاها
قاعدا من غير عدد لا يحور وكذا راكبا والدليل عليه من الصحاحين عن عائشة
رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ من الوافل اشد
نظرا منه على ركعتي الفجر روى مسلم عنها قالت قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ركعتا الفجر حبر من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام وبهما صلوا
ولو طردتكم لحيل رواه ابو داود ثم اختلف في الاقوى بعده قلادوني ركعتي
المغرب لانه عليه السورة والسلامة بعدهم مسر ولا حصر ثم في بعد الظهر لانه
متمم عليها ثم التي في قبل الظهر ثم التي في عصر ثم التي قبل اشاء وكر
الحسن وخاتم في موها بعد ركعتي لبحر قبل التي قبل الظهر واي بعدها التي بعد
المغرب كلها سواء وقل بل التي قبل الظهر آكد وهو الاصح انتهى قل ان له
لان قل مواظبة صريحة عليه اقوى بعد سنة سجرا واربع قبل الظهر
وركعتان بعدها ما روى عن عبيد بن رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي قبل الظهر اربع ركعتين رواه ترمذي وقال حديث
حسن وعش (عائشة) قت كذا النبي صلى الله عليه وسلم لا يدع اربع قبل الظهر
رواه البخاري وعش ان ابوباصير كان عليه السلام يصلي بعد اربع اربع

ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح فيها ابواب
 السماء فاحب ان يصعدلى فيها عمل صالح فقلت اى كلهن قراءة قال نعم فقلت
 بتسليمة واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه ابوداود والترمذى وفى طريقه
 ابو عبيدة بن مشب ابوعبدالكريم الصي الكوفى قال ابن عدى يكتب حديثه
 روى عنه الثورى وشعبة وهشيم ووكيع وجريرون عدالجيد وجماعة وروى محمد
 ابن الحسن فى موطأه ثابكر بن عامر البجلي عن ابراهيم والشعبى عن ابى ايوب
 الانصارى انه عليه السلام كان يصلى اربعا اذ ارالت الشمس فسأله ابوايوب
 عن ذلك فقلت ان ابواب السماء تفتح فى هذه الساعة فاحب ان يصعدلى فى تلك
 الساعة خير قلت اى كلهن قراءة قال نعم قلت اعصل يهن سلام قال لا واستحب
 كثير من اصحابنا الاربع بعد الظهر لما عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من حفظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرم الله
 على امرءه ان يرواه احمدة وقل الترمذى حديث حسن صحيح ضرب (واربع قبل
 العصر) وفى مختصر القدورى وان شاء ركعتين لاختلاف الآثار فى ذلك فمن على
 رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى قبل العصر اربع ركعات يحصل
 يهن بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من الميامين والمؤمنين رواه الترمذى
 وقل حديث حسن ومعنى قوله بالتسليم اى بالتشهد ولما قيد بقوله على الملائكة
 انه وناو يد اتسليم اليهود لاطاقه وعن ابن عمر انه عليه السلام قال رحم الله
 امرئ صلى قبل العصر اربعا رواه ابوداود والترمذى وعن على كان عليه الصلاة
 والسلام يصلى قبل العصر ركعتين رواه ابوداود (وركعتان بعد المغرب) لما روى
 ابن عمر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب فى بيته رواه
 الترمذى وقال حديث حسن صحيح وعن عبيد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن
 صورة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلى فى بيتى قبل الظهر اربعا ثم
 يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين ويصلى بالناس المغرب ثم يدخل
 فيصلى ركعتين ثم يصلى بالناس الشاء ويدخل بيتى فيصلى ركعتين الحديث
 وفى آخره وكان اذا طلع العجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلى بالناس صلاة العجر
 رواه مسلم وابوداود واحمد وعن ام حبيبة عن النسي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 فى يوم وليلة ثنتى عشرة ركعة سوى المكتومة بنى له بيت فى الجنة رواه الجماعة الا
 البخارى وزاد الترمذى اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
 وركعتين بعد الشاء وركعتين قبل العجر (واصحابنا) اعتمدوا على ما فى هذين

الحديثين فحولوه مؤكداً دون غيره وعن طاوس عن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى أربعاً بعد المغرب قبل أن يكلم أحداً رقت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهي خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه أبو نعيم الحافظ ذكره في الامام وفي الميسوط وان تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو افضل لحديث ابن عمر أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلاوه كان للاوابين غفورا ووردنا زيد من ذلك على ما سيأتي ان شاء الله تعالى (واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين) اي وان شاء صلى ركعتين اما الركعتان فلما مر من حديث عائشة وام حبيبة واما الاربع بعدها فلما روى عن البراء ابن مارب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كما تهجد من ليلته ومن صلاه من بعد العشاء كان كمن صلى من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي من قول عائشة والسائي والدارقطني من قول كعب والموقوف في هذا كالمرفوع لانه من قبيل تقدير الاثومة وهو لا يدرك الاسماء وفي ابي داود عن شرح بن هاني قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صلى العشاء قط فدخل بقي الاصل في اربع ركعات اوست ركعات واستدل الشيخ كالدين بن الهمام بهذا الحديث على انه يسمى ان يكون الاربع بعد العشاء مؤكدة لما يفيد من موافقته عليه السلام عليها واما الاربع قبلها فلم يذكر في خصوصها حديث لكن يستدل به بموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن معمر انه عليه السلام قال بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء فهذا مع عدم المنع من اشتغال قبلها بغير الاستحباب لكن كونها اربعاً يمتنع على قول ابي حنيفة لانها الافضل عنده فيحمل عليها مع الصلوة حملاً لمعاق على الكامل ذاتاً ووصفاً وانما قلنا مع عدم المنع من اشتغال قبلها لانه بمومه يشمل التعل قبل المغرب مع انه مكروه عندنا وعند مالك وكثير من السلف خلافاً للشافعي وطائفة حيث استحجموه لهذا الحديث وما رواه البخاري انه عليه الصلوة والسلام قد صلا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قبل في الثالثة من شدة كراهة ان يتخذه احد من سنة ولابي داود صلوا قبل المغرب ركعتين زاد من حاد في صحيحه وان ابي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين والحديث اس في الصحيحين مكان المؤذن اذا ادن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السواري فيركعون ركعتين حتى ان الرجل العربي ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة

قد صليت من كثرة من صليها والجواب المعارضة بما روى ابوداود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن الركتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ورخص في الركتين بعد العصر وسكت عليه ابوداود والمندري بعمدة في مختصره وهو تصحيح منهما ولا يرجح ما في الصحيحين او احدهما بما قيل اصح الاحاديث ما اتفق عليه ثم ما عرّده البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطيهما ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم فان ذلك تحكم لا محور التقليد فيه لان الاصحى انما هي لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها فاما فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث لغيرها فلا يكون الحكم ماضية ما فيها عين التحكم ثم حكمهما او احدهما ان الراوى المعين مستكمل تلك الشروط ليس بما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيحوز كون الواقع حلاله وقد اخرج مسلم في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من عوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الامر في الرواة على اجتهد العلماء وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطا والعام الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافيا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راويا ووقفه الآخر ثم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يخبر امر الراوى بنفسه الى ما احتج عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي حذر الراوى فلا يرجع الا الى رأى نفسه وحيث صح حديث ابن عمر عارض ما صح في الصحيحين ثم ترجع فان عمل اكابر الصحابة على كان وقفه كابي بكر وعمر حتى بهي اراهم عهما فيما رواه البخاري عن حماد بن ابى سليمان عنه انه بهي عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونهما بل لو كان حسا كما ادعاء بعضهم يرجع ذلك على الصحيح بهذا فان الحسن والصحة والصف اما هو باعتبار السند طنا اما في الواقع فيحوز غلط الصحيح وصحة الصميف وعن هذا جار في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والصميف يصير حجة بذلك لان تعدده قريبة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السند ان يصنف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلناه من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلناه وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم من سلك نجم الحسن ومازاده ابن حبان من انه عليه الصلوة والسلام صلاحا لا يمارض ما رسله الصحى من انه عليه السلام لم يصلهما لحواز كون ما صلاه قضاء عن شئ فانه وهو الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين

عن جابر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رأى رسول الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غيرهم سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسألتها هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن ففي سؤالها عليه الصلوة والسلام وفي سؤال الصحابة نساه كما يعيده قول جابر سألتنا لا سألت ما يفيد انهما غير معهودتين من سنه وكذا سؤالهم لان عمرو والدي يطهران الباعث على السؤال طهورا ورواية بهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر فاجاب نسأله اللاتي يعلمن من عمله ما لا يعلمه غيرهن فالتفتي عنه واجاب ان عمر بن الخطاب عن الصحابة ايضا والتفتي لا يمارس الاتبات اذا كان مما يعرف بدليله على ما تقرر في الاصول وهذا النبي كذلك ملاشك ادلو كان الحال على ما في رواية انس لم يحجب على ان عمرو لا على احد ممن يواطب الفرائض حلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحصرها في بعض الاحيان من غير مواطبة وهذا البحث ذكره الشيخ كالدين بن الهمام وقد تقدم ملخصا في اوقات الكراهة وانما اعادته ههنا مستوفى لزيادة الفوائد (وما ذكر) من السنة (قبل العصر) قبل (العشاء فذلك مستحب) لان السنة المؤكدة على ما قدمنا ان المؤكد ما في حديثي عائشة وام حبيبة دون ما عدها وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان وادق تقرر ان المؤكد بعد الظهر ركعتان ويستحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كال الدين قال قد اختلف اهل هذا العصر هل تعتبر الاربع غير ركعتي المؤكدة او بهما وعلى التقدير الثاني هل تؤدي بتسليمية واحدة او لاقل جماعة لانه ان نوى عند التحريمة التسليم يصدق في الشفع الثاني او المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندي انه اذا صلى اربعا بعد الظهر بتسليمية او اثنتين يقع عن السنة والمندوب سواء احسب هو المؤكد منها او لاقل المفسد بالحديث المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعا مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الراتبة منها وكونها بتسليمية او لاقبهما وكون الركعتين ليستا بتسليمية على حدة لا يمنع من وقوعهما سنة وان كان عدم كونهما بتحريمية مستقلة يمنع منه كما عرف في سجود السهو من الهداية فيمن قام عن القعدة الاحيرة يطأها الاولى ثم لم يمسح حتى سجد فانه يتم ستا ولا تنوب الركعتان عن ستة الظهر على خلاف لان المواطبة عليهما بتحريمية مبتدأة لثبوت الفرق بين المحلل والتحريم فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد منع في الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي الافراد بزيادة الحلق فانه خروج عن العبادة فهو غير مقصود فلا يقع به الترجيح

واما الثانية فلامانع من جهتها سواء نوى اربعاً لله تعالى فقط او نوى المندوب
 بالاربع او السنة بها اما الاول فلما تقدم في شروط السلوۃ من ان المختار عند
 المن والمحققين وقوع السنة بنية مطلق الصلوۃ لما حققناه من ان معنى كونه
 سنة كونه معمولاً للبي صلى الله عليه وسلم على المواظبة في محل مخصوص
 وهذا الاسم اعني السنة حادث مما اما هو عليه السلام فاعما كان ينوى الصلوۃ لله
 تعالى لا السنة فلما واطب عليه الصلوۃ والسلام على الفعل كذلك سمينا سنة
 في فعل مثل ذلك الفعل في وقته فقد فعل مسمى لفظ السنة وحيث قد وقع
 الاوليان سنة لوجود تمام علتها والاحريان هلا مندوبا فهذا القسم مما حصل به
 كلا الامرين واما الثاني والثالث فكذلك ساء على ان ذلك بنية الصلوۃ وريادة
 فمن عدم مطابقة الوصف للواقع يلمو فتق بنية مطلق الصلوۃ وبها
 يتأتى كل من السنة والمندوب قال ثم رأينا في اعط الهداية ما يدل على ما قلنا وهو
 قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد العشاء خصوصاً عند ابن حنيفة فانه يرى
 ان الافضل في الوافل مطاقاً اربع اربع تسليمه فاداجل المصلي ما بعد العشاء
 اربعاً اداها بتسليمه واحدة فتنت الافضلية عنه من وجهين من جهة زيادة
 عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واحدة واللم يكن لقوله خصوصاً عند
 ابن حنيفة معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجتماع بل كلام الكل في هذا
 المقام يفيد ما قلنا لا شك ان الرتبة بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاتفاق
 على انها تؤدى بتسليمه واحدة عنه من غير ان يضم اليها الرتبة فيصلي
 ستاً لثانية حيث قد عد التحريمه اما ان تكون بنية السنة او المندوب وقد اهدر
 ذلك واجرات عن السنة والحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه الاربع
 فلو احتسب الرتبة منها استهض سبباً للموعود انتهى (وذكر في المحيط ان تطوع
 قبل العصر باربع وقبل العشاء باربع فحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يواظب عليهما) اما عدم مواظبته على ما قبل العشاء فقرر بل لم يرواه صلاحه
 فصلاً عن المواظبة واما قبل العصر فلانه قد لا يفهم من مجرد قول الراوى كان
 يفعل المواظبة لانه يصدق على تكرر الفعل بدون المواظبة والله سبحانه اعلم
 (والسنة قبل الجمعة اربع وبعدها اربع) اما الاربع بعدها فلما روى مسلم
 عن ابن مريم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا صليتم بعد الجمعة
 صلوا اربعاً وفي رواية للجماعة الا البخارى ادا صلي احدكم الجمعة فليصل
 بعدها اربعاً والاول يدل على الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا بالسنة

مؤكدة حمما بينهما واما الاربع قبلها فلما تقدم في سنة الظهر من مواظبته عليه الصلوة والسلام على الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفضل فيها وبين الظهر (وعند ابي يوسف) السنة بعد الجمعة (ست) ركعات وهو مروي عن علي رضي الله عنه والا فصل ان يصلي اربعاً ركعتين للخروج عن الخلاف

﴿ مروع ﴾

لو ترك سنة الفجر او التي قبل الظهر او التي بعدها ونحوها من المؤكدة قيل لا تلحقه الاساءة لارحمها تطوعا الا ان يستحبه فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم واما لافعله فيجوز يكفروا في النوازل ترك سن الصلوات الخمس ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياثم والصحيح انه ياثم لانه جاء الوعيد بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يحكى ان الائم موط ترك الواجب وقد قال عليه السلام للدي قال والدي معك بالحق نيا لا يزيد على ذلك شيئا اطلع ان صدق نعم يستلزم ذلك الاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية الملوطة بفعل سن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اذا تحرد الترك عن استحقاقه بل يكون مع رسوخ الادب والتعظيم فار لم يكن كذلك دارين الكفر والائم بحسب الحال الباعنة على الترك انتهى (واما سحة اصحى) اى صلوة الصبح وتسمى الصلوة سبعة لحصول التسبيح بها اول اشتغالها عليه ولكن انما اطلقت في عرف الشرع على التطوع دون العزم (فقدرت الاحاديث فيها) اى في صلوة الصبح حال كونها مقدرة (من الركعتين الى اثنى عشرة ركعة) وهى مستحبة والاحاديث منها حديث ابى ذر قال عليه الصلوة والسلام يصبح على كل سلامى من احدكم صدقة وكل لبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويخرج من ذلك ركعتان يركعهما من الصبح رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح اربعا ويريد ما شاء الله رواه مسلم واحمد وابن ماجة وحديث ام هانئ بنت ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بعد ما ارتفع النهار يوم الفتح فأتى شوب فستر عليه فاعتسل ثم قام فركع ثمانى ركعات متعق عليه وقال اسحق بن راهوية في كتاب عدد ركعات السنة والتطوع ودكر لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يوما ركعتين ويوما اربعا ويوما ستا ويوما ثمانيا توسعة على امته وعن ابى ذر قال اوصى يا رسول الله قل اذا صليت الصبح

ركعتين لم تكتب من العافلين واذا صليتها اربعا كتبت من العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنب واذا صليتها ثمانيا كتبت من القانتين واذا صليتها عشرا بنى الله لك بيتا في الجنة رواه اليهقي وقال في اسناده نظر وروى الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف اه عليه الصلوة والسلام قال من صلى الصبح ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرا من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يجوز العمل به في العصائل ووقت صلوة الصبح من إرتفاع الشمس الى ما قبل الزوال قال صاحب الحاوي ووقتها المختار اذ مضى ربع النهار لحديث زيد ابن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الاواين حين ترمض الفصال رواه مسلم وترمض بفتح التاء والميم اى يترك من شدة الحر في احفافها (ثم الاصل في صلوة الليل والنهار) من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة الصبح والتهجد ومحوهما (اربع ركعات بحريمة واحدة) وسلام واحد (عند) اى عند اى خيفة (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد الاصل (في) صلوة (الليل ركعتان) بتحريمة وقال الشافعي الاصل في الليل والنهار ركعتان تسليمة واحدة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى اخرجها اصحاب السنن الاربعة من حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب شعبة فيه فرفعه بعضهم ووقعه بعضهم ورواه الثقات مرفوعا ولم يذكر فيه صلوة النهار وكذا هو في الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث عدى خطأ وقوله في سننه الكبرى اساده جيد لا يمارس كلامه هذا لان حودة السند لا تمنع الخطأ من جهة اخرى دخلت على الثقات ولهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رحاله ثقة الا ان فيه علة يطول بذكرها الكلام انتهى ولهما قوله عليه الصلوة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى متفق عليه ولا يبي خيفة ما روى ابو يعلى الموصلي في مسنده شاذيان بن فروح شاطيب بن سليمان قال قالت عمرة سمعت ام المؤمنين عائشة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح اربع ركعات لا يحصل بينهما سلام وما في الصحيحين عن ابي سلمة اس عبد الرحمن اه سأل عائشة كيف كان صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على احد عشر ركعة يصلي اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بذلك فهذا بعيد اه عليه الصلوة والسلام كان غالب احواله في صلوة الصبح وصلوة الليل الاربعة تسليمة فكان الاصل ولئن سلم انه لا يدل

على الافضية فلا قل من انه يدل على استعمال افضية المثنى لانه عليه الصلوة والسلام لا يداوم على ترك الافضل لا كما قال الشيخ كالدين بن الهمام انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي اربعا كما كان يصلي ركعتين فرواية بعض فعلة اعنى فعل الاربع لا يوجب المعارضة بل المعارضة في الافضية ثابتة والترجيح لمرجح وهو في الاربع لانها اشق على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخمسة وقد قال عليه الصلوة والسلام اما اجرك على قدم نصيبك فترجح ان الاربع افضل وايضا ذلك الحديث محتمل الدلالة فان مقتضى لفظه حصر المبتدأ في الخبر لانه حكم على العام اعنى صلوة الليل والنهار وليس بمراد والا لكانت كل صلوة تطوع لا تكون الاثنتين شرما والاهاق على جوار الاربع ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير او تر وادا استنى كون الصلوة لاتساح الاثنتين او لاتصح الاثنتين لم كون الحكم بالخبر المذكور اعنى مثنى اما في حق العvisلة بالنسبة الى الاربع وفي حق الااحة بالنسبة الى الفرد وترجيح احدهما لمرجح وقد تحقق في حق الاربع انها افضل للمشقة فحكمنا بان المراد الثاني اى مثنى لا احاد ولا ثلث على اربعا ان قول المراد بذلك الحديث ان كل مثنى من التطوع صلوة على حدة فان مثنى معدول عن العدد المكرر وهو اثنان اثنان فمراده حينئذ اثنان اثنان صلوة على حدة ثم اثنان اثنان صلوة على حدة وهلم جرا بخلاف ما لو لم يكرر لفظ مثنى وقال الصلوة مثنى مقتصرا عليه فان المعنى حينئذ الصلوة اثنان اثنان وهلم جرا فيفيد ان كل اثنين صلوة على حدة وسبب المعدول عن اربع اربع وهو اكثر استعمالا واشهر معنى في افادة ذلك قصدا فادة كون الاربع معصولة بغير السلام وذلك ليس الا لتشهد لا معلومة من غير فصل وذلك لان يعد جمل كل اربع صلوة على حدة والحكم بان تلك الاربع ثنتان ثنتان لا بد ان يكون الفصل بغير السلام والا كان كل صلوة ركعتين وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الالفاظ بما يحس في استعمال وقوعه تفسيرا على ما قلنا وهو ما اخرج الترمذي والنسائي عن ابن المبارك عن الليث ارسعد شا عبدا لله ابن سعيد عن عمر ابن ابي قيس عن عبدا لله بن نافع عن ربيعة بن الحرث عن الفصل ابن العباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين والله سبحانه الهادي (والريادة على ثمانى ركعات) بتسليمية واحدة (يلا وعلى اربع) ركعات بتسليمية واحدة (بهارا مكرهة بالاحماع) من علما شاعلى ماد كره في كتاب الصلوة واختاره القدوري وصرح الاسلام قال السروحي وفي المبسوط يعنى

شمس الاثمة السرخسي قال ولم يدكر كراهة الريادة على ثمانى ركعات بالليل والاصح
 انها لا تنكره لما فيها من وصل العباد وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في المبسوط ان
 منتهى تهيئته عليه الصلوة والسلام ثمانى ركعات واقوله ركعتان فانه قال روى
 انه عليه السلام كان يصلى من الليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات
 احدى عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة فالى قال خمس ركعات ركعتان صلوة
 الليل وثلاث وتروا الى قال سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلاث وتروا الى قال
 تسع ركعات وثلاث وتروا الى قال احدى عشرة ركعة ثمانى صلاة الليل وثلاث وتروا الى قال ثلاث
 عشرة ركعات ثمان صلوة الليل وثلاث وتروا ركعتان سنة الفجر وكان يعمل ذلك كله تسليمة
 واحدة ثم يوصله هكذا قال حماد بن حماد بن سامة انتهى وبهذا يستدل على كراهة
 الريادة قال في الهداية ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك
 ولولا ان الكراهة لراد تعليمنا للحوار (ومن شرع في صلوة التطوع اوفى صوم التطوع
 ثم افسدها عليه قصاؤها) اعلم ان الشروع في الصلاة التي تلزم بالانذار
 ويتوهم استدواؤها على ما بعد في الصحة سب لوجوب اتمامه وقصائه ان افسد
 عدما وعند مالك وهو قول ابى بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة
 والتابعين كالحسان البصري ومكحول والحبي وغيرهم وقال الشافعي واحمد ليس
 بمحسب الا في المسكين اعنى الحاح والعمرة لانه تبرع ولا لزوم على المتبرع وروى
 مسلم عن عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل عندكم شيء
 فقلنا لا فقال انى اذ صائم ثم انا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله اهدى لنا حيث
 فقال اريه فقلنا اصبحنا صائما فاكل ولما ان القدر المؤدى وقع قرينة وطاعة
 لله تعالى وصار مساما اليه سبحانه فعلا فتجب صيائته عن البطلان كالمندور لما صار
 لله تعالى تسمية وحل لصيائته استثناء العمل فلان يجب لصيائته ابتداء العمل
 فقاؤه اولى لان صيانة العمل الواقع قرينة اقوى من صيانة القول والبقاء اسهل
 من الاستثناء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثانيا بدلالة قوله تعالى
 وليوفوا بعهودهم ما قبلوا على الحاح والعمرة المجمع على لروهما واحرج ابو داود
 والترمذي والنسائي عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين
 ومرص لنا طعام اشتهيانه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتنى
 اليه حفصة وكانت اسة اسيها فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا صائمتين
 ومرص لنا طعام اشتهيانه فاكلنا منه قال اقصيا يوما آخر مكاه فان قيل اعلاه
 الترمذي وغيره بالاقتطاع قلنا اعلالهم مقتصر على هذا الطريق اى طريق الزهري
 عن عروة والحديث له طرق اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه

عن حريز بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت أصبحت
 الموصفة صائتين متطوعتين الحديث ورواه الطبراني في معجمه من حديث
 حبيب عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة وحصة ورواه البرار عن حماد بن
 الوليد عن هيدالة بن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال أصبحت عائشة
 وحصة واخرجه الطبراني في الاوسط ثنا موسى بن هرون ثنا محمد بن مهران
 الجمال قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو بن عيسى سلمة عن ابي
 هريرة قال اهديت لعائشة وحصة هدية وهما صائتان فاكلتا منها فذكرنا
 ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقصيا يوما مكانه ولا تمودا فقد ثبت
 هذا الحديث ثبوتاً لا مرد له لو كان كل من هذه الطرق صحيحاً لتمدها وكثرة
 بحيثها فكيف وبمعها كافي في الاحتجاج به وحمله على انه
 امر تدب حروح عن مئة قضاء غير موجب وليس في حديث مسلم ما يبي القضاة
 وهو حكاية حال فيحتمل انه غاية السلام قضاء على ان السائى قد صرح بذلك
 في روايته انه عليه الصلوة والسلام قال ولكن اصوم يوماً مكانه ويصح هذه
 الزيادة ابو محمد عبدالحق . نبيه . قولنا عادة نلزم بالدر محرج لاوصوء
 وسحنة التلاوة وعبادة المريض وسمر العرو ومحوها بما لايجب بالدر لكونه
 غير مقصود لداه وقولنا يتوقف استدواها على ما بهمه في الصحة مخرج لمحو
 الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلوة والصوم
 والحج والعمرة والاجتماع والطواف والاعتكاف على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 والله الموفق (وارشرع في الطوع بنية الاربع) اى بنية ان يصلى اربع ركعات
 (ثم قطع) اى افسد ما شرع فيه قبل اتمام شمع (لا يلزمه الاشتع) اى الاقصاء
 شمع عبد ابي حنيفة ومحمد (خلافا لابي يوسف) فان عده يلزمه قضاء اربع
 في رواية وانما قيدنا بقيل اتمام شمع لانه لو افسد بعد اتمامه فان كان قبل اتمام
 الى الثالثة يلزمه شمع واحد عده وعدها لا يلزمه شى وان كان بعد القيام اليها
 لزمه قضاء شمع اهاقا والاصل ان كل ركعتين من العمل صاوة على حدة والقيام
 الى الثالثة كتحريمه متداة اهاقا الا ان ابي يوسف يمتد السروع مع الية بالدر
 في رواية وعلى ذلك ساء هذه المسئلة وعدها السروع اما يلزم ما شرع فيه
 فيما يتوقف محبة ما شرع فيه عليه ولا توقف لصحة الشمع الاول من العمل
 على الشمع الثانى فلا يلزم الثانى بالسروع ومجرد البية من غير شروع غير ملزم
 وعلى هذا ادأوى اربما وشرع لا يلزمه الاشتع فان افسده قبل اتمامه لزمه قضاءه

فحسب وان افسده بعد التعود قدر التشهد قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء
وان افسد بعد القيام الى الثالثة لزمه شفع وهو الثاني لصحة شروعه ثم افسده
هو وظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا كقولهما وقال الراشد والصحيح ان ابا يوسف
رجع الى قولهما لانه لا يلزم الاربع بغيرها بل ركعتان فقط (قالوا هذا) الحكم
المدكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بية الاربع (في غير السج)
الروايات كسنة الظهر والجمعة (اما اذا شرع في الاربع) التي قبل الطهرا وقبل
الجمعة او بعدها (ثم قطع) في الشفع الاول او الثاني (يلزمه الاربع) اي قصاؤها
بالاتفاق لانها لم تنسح الا بتسليم واحدة فانها لم تنقل عنه عليه الصلوة والسلام
الا كذلك فهي بمرلة صلوة واحدة ولذا لا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح
في الثالثة ولو اخبر الشافع بالبيع وهو في الشفع الاول منها فأكمل لا تبطل
شمعته وكذا المحيرة لا يبطل خيارها وكذا لو دخلت عليه امرأته وهو
فيه فأكمل لا تصح الخلوه ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان صلا
آخر فان هذه الاحكام تمكس وقد تقدم هذا البحث في اوقات الكراهة
(وان شرع في الاربع) من التطوع سنة كان او غيرها (ولم يقدر في آخر) الركعة
(الثانية) اي ترك القعدة الاولى (فدنت) صلوة تلك (عند محمد بن زفر) لترك
فرض وهي القعدة الاولى فانها فرض عندها في العمل سواء على ان كل ركعتين
منه صلوة على حدة كما تقدم (ويقصي) الركعتين (الاوليين) عندها لانها
اللتان فسدتا واما الاخران فقد صحتا لان محتهما غير متعلقة بصحة الاولين
(وقالا) اي ابو حنيفة وابو يوسف (لا تصد) صلوته في الصورة المذكورة
ولا يلزمه قضاء شيء لان القعدة على رأس الركعتين من الفل لم تقرر لغيرها
بل لغيرها وهو الحروح على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما لم يقطع وجعلها
اربعا لم يأت او ان الحروح فلم تقرر القعدة وهذا بخلاف القراءة لانها ركن
مقصود لداته فكان تركها مفسدا (وكل ركعتين) من الثقل (اذا افسدها فعليه
قصاؤها) فحسب (دون قضاء ما قبلهما) وما بعدها مما لم يفسد اذ لا تعلق لكل شفع
بما قبله ولا بما بعده صحة وفسادا لما تقرر ان كل شفع صلوة على حدة الا ما تقدم
من الرواية عن ابي يوسف فياذا شرع ناويا اربعا وافسدها قبل القعود الاول
حيث يلزمه قضاء اربع واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع
ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فالحل في الواقع فيها من لزوم قضاء
الاربع في بعض صورها وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة اخرى

عُتِلْمَةُ يَنْ أَتَمَّا الثَّلَاثَةُ هِيَ أَنْ تَرْكَ الْقِرَاءَةَ فِي كَلَارِكْتِي الشَّعْعِ الْاَوَّلِ اَوْ فِي اَحَدِهِمَا
يُوجِبُ بَطْلَانَ التَّحْرِيمَةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَلَا يَصِحُّ شُرُوعُهُ فِي الشَّعْعِ الثَّانِي فَلَا يُلْزَمُهُ
قَصَاؤُهُ مَا فَسَدَ مَطْلَقًا وَلَا يُوجِبُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَأَعْمَا يُوجِبُهُ فَسَادُ الْاَدَاءِ فَيَصِحُّ شُرُوعُهُ
فِي الشَّعْعِ الثَّانِي فَاذَا أَفْسَدَ رَمَهُ قَصَاؤُهُ اَيْضًا وَقَوْلُ الْاِمَامِ كَالاَوَّلِ فِي الْاَوَّلِ وَكَالثَّانِي
فِي الثَّانِي وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ أَنَّ التَّحْرِيمَةَ تَمَقَّدُ لِلْاَفْعَالِ فَاذَا فَسَدَتِ الْاَفْعَالُ بَتَرَكَ
الْقِرَاءَةَ يَفْسُدُ مَا عَقْدَلَهَا وَأَبُو يُوسُفَ يَقُولُ الْقِرَاءَةُ رَكْنٌ زَائِدَانٌ لِلصَّلَاةِ
وَحُودَانِ بِذَوْنِهَا حَقِيقَةٌ وَحُكْمَانِ فِي الْاُخْرَى وَالْاِمْنَى وَحَقِيقَةٌ لِحُكْمَانِ فِي الْمُتَقَدِّسِ بِمِ
لَا حُجَّةَ لِلْاَدَاءِ اِلَّا بِالْقِرَاءَةِ لَكِنْ فَسَادُ الْاَدَاءِ لَا يَكُونُ اقْوَى مِنْ تَرْكِهِ وَتَرْكُ الْاَدَاءِ
لَا يَفْسُدُ التَّحْرِيمَةَ كَمَا لَوْ قَعِدَ بَعْدَ التَّحْرِيمَةِ اَوْ سَكَتَ قَائِمًا طَوِيلًا فَفَسَادُهُ اَوْلَى
اَنْ لَا يَسْطِلَ لِأَنَّ الْعَاسِدَ ثَمَاتِ الْاَصْلِ فَاتَتْ الْوَصْفَ وَهُوَ اقْوَى مِنْ فَاتَتْ الْاَصْلَ
وَالْوَصْفَ وَرَدَّ عَلَيْهِ اَنْ مَا كَرِهْتَ تَأْخِيرَ لَا تَرْكُ وَاجِبٌ مَا تَرْكُ صَوْرَةً وَرَدَّ عَلَيْهِ اَنْ لَا يَسْلَمُ
اَنْ يَمُثَلَ هَذَا التَّرْكَ لَا يَكُونُ دُونَ الْفَسَادِ وَلَا فِي حَيْفَةٍ اَنْ تَرْكَ الْقِرَاءَةَ فِي الشَّعْعِ
يَجْمَعُ عَلَى اِفْسَادِهِ بِخِلَافِ تَرْكِهَا فِي رَكْعَةٍ مِنْهُ فَاتَهُ لَا يَفْسُدُ عِنْدَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
وَمِنْ وَاقِفَةٍ فَحُكْمُنَا بِفَسَادِ التَّحْرِيمَةِ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْقَصَاءِ اَعْمَالًا لِدَلِيلِ قُرْصِيَّةِ
الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَبِقَائِمَاتِهَا فِي حَقِّ لُزُومِ الشَّعْعِ الثَّانِي اَعْمَالًا لِدَلِيلِ قُرْصِيَّةِ
الْقِرَاءَةِ فِي رَكْعَةٍ فَقَطْ اَحْتِيَاطًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَلَا اِعْتِبَارًا بِخِلَافِ الْاَصَمِّ فِي قَوْلِهِ
بِعَدَمِ رَكْنِيَّةِ الْقِرَاءَةِ لِمُخَالَفَتِهِ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ اِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عِلْمًا اَنْ الْمُسْتَثْنَى اَنْ ذَكَرَهَا
فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ اَوْجِهٍ لَكِنْ بِاعْتِبَارِ تَدَاخُلِ اَحْكَامِ بَعْضِ صُورِهَا
فِي الْبَعْضِ وَهِيَ تَنْتَهِي اِلَى سِتَّةِ عَشَرَ صَوْرَةً لَكِنْ صَوْرَةٌ مِنْهَا لَيْسَتْ بِمُتَايِلَةٍ
فِيهِ قَصَاءٌ شَيْءٌ وَهِيَ مَاذَا قَرَأَ فِي الْجَمِيعِ فَتَقْبَلُ الصُّورُ الْمُبْتَدِئَةُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَذْكُورَةِ
لِلْاَثْمَةِ فِي لُزُومِ الْقَصَاءِ حَمْسَ عَشْرَةَ صَوْرَةً وَهِيَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَمِيعِ يَقْضَى
رَكْعَتَيْنِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ اَرْبَعًا قَرَأَ فِي الْاَوَّلَى فَقَطْ يَقْضَى اَرْبَعًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ
ثَنَيْنِ قَرَأَ فِي الثَّانِيَةِ فَقَطْ كَذَلِكَ تَرْكُهَا فِي الثَّلَاثَةِ فَقَطْ يَقْضَى رَكْعَتَيْنِ اَتَّهَاقًا
تَرْكُهَا فِي الرَّابِعَةِ فَقَطْ كَذَلِكَ تَرْكُهَا فِي الْاَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ كَذَلِكَ تَرْكُهَا فِي الْاَوَّلَى
وَالثَّلَاثَةِ يَقْضَى اَرْبَعًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ثَنَيْنِ تَرْكُهَا فِي الْاَوَّلَى وَالرَّابِعَةِ كَذَلِكَ تَرْكُهَا
فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ تَرْكُهَا فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ كَذَلِكَ تَرْكُهَا فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ
يَقْضَى رَكْعَتَيْنِ اَتَّهَاقًا تَرْكُهَا فِي الْاَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ يَقْضَى رَكْعَتَيْنِ وَعِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ اَرْبَعًا تَرْكُهَا فِي الْاَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ كَذَلِكَ تَرْكُهَا فِي الْاَوَّلَى وَالثَّلَاثَةِ
وَالرَّابِعَةِ يَقْضَى اَرْبَعًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَكْعَتَيْنِ تَرْكُهَا فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ

كذلك ومن احكم القواعد لم يسر عليه التحريم والله الموفق (ولو افتتح التطوع قائما ثم قعد) بعدما صلى بمعه اوقبل ذلك (من غير عذر) مسيح للقمود في التمل (جاز) قعوده وصحت صلوته عند اني خيفة حلافا لهما وقدمر تحقيقه في تحت القيام (وان ندر) ان يصلي (صلوته ولم يقل) في نذره (آه) يصلي (قائما اوقاعدا يلزمه) اداؤها (قائما) صرفا للمطلق الى الكامل (وان صلى قاعدا قيل يحجور) ويسقط عنه (قياسا) على عدم النذر فانه كان له ان يصلي ارشاء قائما وارشاء قاعدا فكذا اذا نذر ولم يلزم في بدوه صفة القيام وقال في الكافي لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتخصيص عليه كالتابع في الصوم (وطول القيام افضل من) كثرة (عدد الركعات) يعنى اذا اشتغل مقدارا من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلا افضل من صلوته اربع فيه وهكذا القياس لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح (ثم السنة) المؤكدة التي يكره خلافها (في سنة المحر) وكذا في سائر السن (هو ان لا يأتي بها محال للصف) بعد شروع القوم في الفريضة ولا حاتم الصف من غير حائل (وان يأتي بها اما في بيته) وهو الاصل (او عذاب المسجد) ارامكه ذلك ما كان معه موضع بايق للصلوة (وان لم يمكنه) ذلك (في المسجد الخارج) ان كانوا يصلون في الداخل اوفى الداخل ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجد ان صبي وشيوى (وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة ونحو ذلك) كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونها حائلا والاتيان بها حلف الصف من غير حائل مكروه ومحال للصف كما يعمل كثير من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة (هذا) الحكم المذكور (اذا كان) اتياه بها (بعد الشروع) اى شروع الجماعة (في الفريضة) لما قلنا (واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في اى موضع شاء) لاستفاء علة الكراهة وهى مخالفة الجماعة وكان المص قيد سنة المحر لارغيرها من السن لا تؤدى بعد الشروع في الفريضة اصلا على ما قيل لقوله عليه الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة واما حالها في سنة المحر لشدة تأكيدها على ما مر على انها لا تقضى والحديث المذكور قد اوقفه اس عينة وحامدس ريدوحامدس سلمة على اني هريرة ولما روى الطحاوى

عن ابن مسعود رضى الله عنه انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فصلّى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بمحضر حذيفة وابي موسى وقدم تمامه في اوقات الكراهة فكانت سنة العجر مستثناة مائة اخرى عارضت حديث ابي هريرة ورحلت عليه فبقى غيرها من السن على ما قضى الحديث لعدم المعارض وهل السروحي في شرح الهداية عن النخبة واما بقية السن فان امكنه ان يأتي بها قبل ان يركع الامام اتى بها خارج المسجد ثم شرع في العرص معه فيحرز فصيلة السنة والعرض وتلى التهمة عن نفسه وان حاف فوت ركعة شرع معه بحلاف سنة العجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في التقيد الا ان يقال ان الادراك على الوحه المذكور نادر فلم يعتبر لاه اعما يحوز في غير سنة العجر اذا علم ادراكه قبل الركوع الركعة الاولى ولا شك ان صلوة اربع ركعات اوركتين فيما بين شروع الامام الى ان يركع الركوع الاول مع اتمام الوجبات والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة العجر فانه يحوز اذا علم انه يدركه في التشهد عدما وعند محمد اذا علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على الاختلاف في الجمعة فانه يفهم منه ان محمدا لا يعتبر ادراك مادون الركعة قال ابن الهمام والوجه اتفقهم على صلوة الركعتين هاتين فيما اذا علم انه يدركه في التشهد ولا شك ان اتمام ركعتين حقيقتين مع مراعاة السنة فيهما قل اتمام ركعتي العرص مع مراعاة السنة فيه ليس بادرل في غاية الكثرة واما اذا لم يعلم انه يدركه لو صلاها فانه يتركها ويتعدى لان فصيلة صلوة العرض للجماعة اعظم من فصيلة ركعتي العجر لانها تفصل الفرض مع الافراد بسبع وعشرين صمعا لا يبلغ ركعتي العجر صمعا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة اشد منه على ترك ركعتي العجر على ما يعرف في موضعه واذا تركها فعندها لا تقضى اصلا لا قبل طلوع الشمس لكراهة العمل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد في قضاء ركعتي العجر عند فواتها مع العرص قبل الزوال كافي عداء ليلة التمريس ولم يرد في قضائها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع العرص بعد الزوال وقال محمد احب الى ان اقضيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روى عن الفقيه اسمعيل الراشد انه ينبغي ان يشرع في ركعتي العجر ثم يقطعهما ليحيا القضاء فيقضيها بعد العرص دفعه شمس الائمة السرحسي بان ما وحب بالشرع ليس اقوى مما وحب بالدر وقد نص محمد ان المنذور لا يؤدي بعد صلوة الفجر قبل الطلوع ايضا هذا شروع في العادة

بقصد ان يقطعها وهو امر غير مستحسن في الشرع كذا ذكره الامام السرخسي
والترمذي وقاضي خان قال في المحيط والاحسن ان يقال يشرع في السنة ويكبر لهما ثم
يكبر اخرى للعريضة فيحرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في العريضة ولا يصير
مفسدا بل يصير محاورا من عمل الى عمل انتهى وفيه ايضا نظر لان المجاورة من عمل
الى آخر لا تنافي فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكنز في باب ما يفسد
واقتران هذا العصر او التطوع بعد ركعة من الطهر فانه صريح في ان الطهر يفسد
بالشروع في غيره وليت شعري اى ضرورة تدعو الى هذا التكلف وقد اباح له
الشرع تركها لاجل احراز فصيلة الجماعة وادى فائدة فيه فانه لا يباح له
قصاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس واما بعد طلوعها
فان اراد النافلة فلا حاجة في جواز العمل فيه الى هذا التكلف وكذا ان اراد ان
يوقع النافلة واجبا من الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى التكلف المذكور
وان اراد انها تقع سنة للمحر فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحيح ولا تابعي
ولا رواية عن احد الاثمة الثلاثة ولا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي القنية صلى سنة
المحر وفاته المعجز لا يبعد السنة اذا قضى الفجر ولا خلاف في سائر السن سوى سنة الفجر
انها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وحدها واحتلف فيها اذا فاتت مع الفرض
والاصح انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع به وفي الدخيرة والمحيط قيل
لا تقضى الاربع التي قبل الطهر وان كان الوقت باقيا وماتهم على انه يقصمها وهو
قول اثنتا عشرة وهو الصحيح ثم عن ابي حنيفة انها تكون قلا مبتدأ وقيل تكون
سنة وهو قول صاحبه وهو الاظهر كذا في الدخيرة ثم عند ابي يوسف يقصمها
بعد الركعتين وهو قول ابي حنيفة وعند محمد قبلهما وقيل الخلاف على عكسه قال
الشيخ كالدين بن الهمام وفي المصنف وتبعه شارح الكنز جعل قولهما بتأخير
الاربع بقاء على انها لا تقع سنة بل هلا مطلقا وعند محمد تقع سنة فيقصد بها على
الركعتين قال والذي يقع عدى ان هذا من تصرف المصنفين فان المذكور في وضع
المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع وانما الخلاف في تقديمها وتأخيرها عن الركعتين
والاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها سنة الا ترى انهم لما احتلوا في سنة
المحر تقع بعد الشمس سنة او هلا مبتدأ حكوا الخلاف في انها تقضى او لا فلو كانا
يقولان في سنة الطهر انها تكون هلا مطلقا لمحوها خلافا في اصل القضاء فالذي
لا يشك فيه انهم اذا قالوا تقضى او لا معناه انها تعمل بعد ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في
ذلك الوقت او لا تقع سنة قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى قاضي حان في باب التراويح اذا فاتت

التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بلا جماعة قليل نعم ما لم يدخل وقت
 تراويح اخرى وقيل ما لم يمض رمضان وقيل لا تقضى وهو الصحيح فان
 قصاها وحده كان صلا مستحبا ولا يكون تراويح انتهى فالحاصل ان طاهر المذهب
 انها تقع ستة فاقامهم وان قل الحلاى عن بعضهم في انها تقع فعلا مبتدأ
 كاد كره عن الذخيرة لكن الحلاى ثاب في تقديمها وتأخيرها كما مر ثم رجع
 في الكافي تقديم الاربع لانها فائنة وتلك وقتية فيقدم الفائنة على الوقتية
 ود كرحوا مر راده في شرح المبسوط على قول ابي خزيمة يصلى ركعتين ثم يقضى
 الاربع قال وهو الاصح وكذا قال الشيخ كمال الدين س المهام الاولى تقديم
 الركعتين لان الاربع فانت عن الموضع المسنون فلا صوت الركعتين ايضا عن
 موضعهما قصدا بلا ضرورة انتهى وهذا ليس بقوى لان لقائل ان يقول موضع
 الركعتين بعد العرس وبدا الاربع وموضع الاربع قبل العرض وقيل الركعتين وقد
 احرث عن العرس لاحراز فصيلة الركعة الاولى مع الامام بالايجع فلا تؤخر عن
 الركعتين فلا سبب ثم حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام كان اذا
 فاته الاربع قبل الظهر قصاها بعد الركعتين رواه الترمذي وقال حسن
 غريب يصلح دليلا لتقديم الركعتين هذا والمستحب في سنة الفجر ايضا
 التحفيف وان يقرأ في اوليهما مع الصائحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية
 الاحلاس اما الاول فلقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى
 ركعتي الفجر فيخفف حتى اقول هل قرأ فيهما نام الكتاب متفق عليه وعن حفصة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلى الا ركعتين خفيفتين
 رواه مسلم واما الثاني فلما روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ
 في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقيل هو الله احد رواه مسلم ايضا واحتلف
 هل الافصل تأخيرها او تقديمها قيل التأخير افضل للقرن من العرس وقبل
 التقديم وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا سكنت المؤذن من صلوة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اصطحب
 على شقه الايمن حتى ياتي به المؤذن للاقامة فيجرح متفق عليه وعنها قالت كان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني
 والاضطجع متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل
 ثلث عشرة ركعة منها الترت وركعتا الفجر متفق عليه ايضا الى غير ذلك
 من الاحاديث (واما السن التي بعد الفريضة) فانه (ان تطوع) بها (في المسجد وحسن)

(و) تطوعه بها (في البيت افضل) وهذا غير مختص بما بعد العريضة بل جميع الواقل
 ما بعد التراويح وتحية المسجد الاصل فيها للمرء (لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان يصلي جميع السن والوتر في البيت) على ما تقدم من حديث
 عائشة حين سألتها عبد الله بن شقيق عن صلاته عليه الصلوة والسلام وغيره
 من الاحاديث وفي الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام احتجر حجرة في مسجد
 من حصير في رمضان الحديث الى ان قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة للمرء
 في بيته الا المكتوبة واخرج اوداود وصلوة للمرء في بيته اصل من صلوة في مسجدي
 هذا الا المكتوبة وفي سنن ابى داود والترمذي والنسائي انه عليه الصلوة
 والسلام اتى مسجد عبدالاشهل يصلي فيه المغرب فلما قصوا صلاتهم رأهم
 يسبحون اى يتعلون فقال هذه صلوة البيوت ورواه ابن ماجة عن حديث رافع
 اس حديج وقال فيه اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب
 ان يريد ان يقول لقد رأيت الناس في زمن عمر بن الخطاب اذا انصرفوا من المغرب
 انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كأنهم لا يصلون بعد المغرب حتى يصيروا
 الى اهلهم ولذا كره بعض المشايخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره اس الهمام
 عن الراهدى وفي شرح الآثار يأتي بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب
 في المسجد وما سواهما لا ينبغي ان يصلى في المسجد وهو قول الغض والبص
 يقولون التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المص وبه افق
 الفقيه ابو جعفر قال الا ان يحصى ان يشتغل عنها اذا رجع فان لم يحف
 فالاصل البيت (ومن السن) المؤكدة (التراويح) جمع ترويجة سميت بها
 كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة بعدها عال على ما سياتى ان شاء الله
 تعالى وهي سنة مؤكدة روى الحسن عن ابى حنيفة رضى الله تعالى ان التراويح سنة
 لا يجوز تركها اى لا ينبغي وقال صدر الشهيد هو الصحيح وفي جامع الفقه التراويح سنة
 مؤكدة وكذا في الفتاوى وغيرها قال في الهداية لاه واطب عليها الخلفاء الراشدون
 والنبي صلى الله عليه وسلم بين العدد في ترك المواطبة قال الشيخ كمال الدين فيه
 تعليق اذ لم يرد كل الخلفاء الراشدون بل عمر وعثمان وعلي وهذا لان الظاهر المقول
 ان مبدءا من عمر وهو ما روى عن عبدالرحمن بن عبدالقادر قال خرجت
 مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوراع متفرقون يصلى
 الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى صلاته الرهط فقال عمر انى ارى لو جمعت
 هؤلاء على قارىء واحد لكان امثل ثم عزم فجمعهم على ابى بن كعب ثم خرجت

معه ليلة اخرى والناس يصلون صلوة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه
 والتي ينامون عنها اصل يريد آخر الليل وكان الناس يقومون اوله رواه اصحاب
 السنن وصححه الترمذي وقد قال عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
 الراشدين المهديين من بعدى رواه ابودارد والترمذي والداقاني وقال عليه الصلوة
 والسلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه من صامه وقامه ايمانا واحتسابا
 خرج من دنوبه كيوم ولدته امه رواه الدارقاني وابن ماجة واحمد وقد بين عليه الصلوة
 والسلام العذر في تركها وهو خشية الافتراض في الصحيحين عن عائشة رضي الله
 عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى في القامطة
 فكثر الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج اليهم فلما اصبح قال قد رايت الذي صنعتم
 فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تعترض عليكم وذلك في رمضان (واقامتها
 الجماعة سنة ايضا) وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابي يوسف ان امكنه
 اداؤها في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشباهها فليصلها في بيته كذا حكاه
 في المبسوط وهو قول مالك والشافعي في القديم وربيعة فانه اصل ومثله في جوامع
 العقبة عن ابي يوسف الا ان يكون فيها يقتدى به في حضوره الجماعة ترعيب
 الناس فلا يصلونها في بيته ومفزع هؤلاء مامر من الاحاديث في افضلية التطوع
 في البيت وقال عيسى بن امان والمزني وابن عبد الحكم وابن حنبل الجماعة احب واصل
 وهو المشهور عند عامة العلماء وقال صاحب المبسوط وهو الاصح والاثق وادعى
 على بن موسى القمي فيه الاجماع وله كتب يرد فيها على اصحاب الشافعي والحواتب
 عما استدلو به اجماع الصحابة على الجماعة فيها والطاهر ان سدهم كون النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى عن اقتدى به بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة على
 ذلك وهو حوف الافتراض وفيه اشارة الى انه لولا ذلك لاستمر على صلواته بهم
 على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف توفاه عليه الصلوة والسلام رال المانع
 ويؤيده حديث حبيب بن نصير عن ابي درقال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يصل باحتي بقي سبع من الشهر فقام باحتي ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا
 في السادسة وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو قلنا ببقية
 ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام حتى يصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم باحتي
 بقي ثلث من الشهر فصلى بنا في الثالثة ودعا اهله وساءه فقام باحتي نحوفنا ان يموتنا
 العلاج قلت وما العلاج قال السحور رواه ابوداود والترمذي والداقاني وابن ماجة
 واحمد وقال الترمذي حديث صحيح فقد ثبت انه عليه الصلوة والسلام صلاحها

بالجماعة على سبيل التداعى ولم يحرها مجرى سائر الوافل واعسا عدم المواظبة
 لذلك المذر على ان الجماعة متى شرعت كانت افضل من الافراد الا ان الجماعة
 فيها ستة (على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة) وصلوا في
 بيوتهم (فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت التراويح) في المسجد
 بالجماعة (وتخلف عنها) رحل (من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفصيلة
 لالسنة) قال في الميسر لو صلى انسان في بيته لا يأنم فقد فعله ابن عمر وسلم والقاسم
 وارايم ونافع فدل فعل هؤلاء ان الجماعة والمسجد ستة على سبيل الكفاية
 ادلا يطل بان عمر ومن معه ترك السنة وهذا هو الصواب وقوله من افراد الناس فيه
 اشارة الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى به لا ينبغي له ان يتخلف وصرح به قاضي خان
 وغيره واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو مقدم
 عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وغيرهم فالنظر الى زمن تخلف كل
 واحد منهم (وان صلى) احد (في بيته بالجماعة) حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها
 ولكن (لم يبالوا بفصل الجماعة) التي تكون (في المسجد) لزيادة فصيلة المسجد وتكثير
 جماعته واطهار شأنا الاسلام (وهكذا في المكتوبات) اي المرائض لو صلى جماعة
 في البيت على هيئة الجماعة والمسجد نالوا فصيلة الجماعة وهي المصاعمة بسبع
 وعشرين درجة لكن لم يبالوا بفصيلة الجماعة الكثيرة في المسجد فالخاصل ان كل
 ما شرع فيه الجماعة والمسجد فيه اصل لما اشتمل عليه من شرف المكان واطهار الشئ
 وتكثير سواد المسلمين واشتغال قلوبهم وينبغي ان يقيد هذا بما اذا تساوت الجماعتان
 في استكمال السن والآداب واما اذا كانت الجماعة في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد
 يحل بشئ من السن مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة البيت اصل فكيف اذا
 كان امام المسجد يحل ببعض الواجبات كافي كثير من ائمة الزمان والله المستعان
 (والاحتياط في الية) فيها (ان يسوى التراويح او ينوى) قيام الليل او
 يسوى (سنة الوقت) او قيام رمضان واما كان الاحتياط ذلك (لان المشايخ قد
 اختلفوا في حواريه السنة مطلق (المطل) او مطلق الصلوة) قال بعض المتقدمين
 لا يجوز ذلك (وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال بعض المتأخرين) بل عامتهم
 (يجوز كن صلى ركعتين بية صلوة الليل ثم تسين) اي طهر او علم فان تسين يستعمل
 لازما بمعنى طهر ومتعديا بمعنى علم فعلى الاول يكون (قوله انه كان) اي الشأن
 قد (طلع العجر) فاعلا وعلى الثاني يكون مفعولا سادا مسد مفعولى علم (قال
 بعضهم) اي بعض المتأخرين وهو اكثرهم (ينوب) ذلك الذي صلاه

(عن سنه لجبر وهو) اى قول بعض المتأخرين بخوار اداء السنة بنية العمل
 (قولهما) اى قول ابى يوسف ومحمد وهو طاهر الرواية عن اثنتا كلهم وتلك
 الرواية عن ابى حنيفة شاذة غير طاهرة وقد تقدم ماهو التحقيق من ذلك فى بحث
 الية ومع ذلك فالاحتياط انما هو فى الخروج من الخلاف بما ذكر (وارشك)
 بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل (فى طلوع الفجر) اى لم يتيقن ولم يعلم
 على طه انه كان قد طلعت ام لا (لاينوب) ما صلاه عن سنة الفجر (بالاتفاق)
 من الائمة والمشايخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله والاحتياط
 فى الية الى قوله بالاتفاق موحد فى بعض السح وليس بوجود فى البعض
 بل الموحود ما بعده فقط وهو قوله (وان بوى التراويح صلوة مصلقة فحسب)
 اى من غيره ان يعين صفة من الصلوات المذكورة (فقد قالوا) اى للمشايخ والمراد
 انصهم (اصح انه لايجوز) وهو اختيار قاضى حان على ما حكيناه عنه فى بعض
 بحث التنية وما احتاره صاحب الهداية هو المختار على ما قرر هناك (ووقته)
 اى وقت التراويح وتذكر الضمير باعتبار العمل او العمل المذكور ونحو ذلك
 اختلف المشايخ فى وقت التراويح فقيل الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده
 قبل الوتر وبعده لانها سميت قيام الليل فكان الليل وقتها وهو قول الامام اسمعيل
 الراهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء
 لا تجوز ولو صلاها بعد الوتر لا تجوز لانها عرفت بعمل الصحابة وهم لم يصلوها
 الا فى هذا الوقت وهو قول طامة مشايخ محاربي وقال القاضى الامام ابو على النسي
 الصحيح ان وقتها (بعد العشاء) لا تجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله
 (وهو المختار) لانها مافلة سنت بعد العشاء بعمل الصحابة وكذا المنقول
 من فعله عليه الصلوة والسلام فكانت تعالها كسنتها وتقديم الصحابة لها
 على الوتر لا يعيد عدم حوارها بعده لاحتمال انه ساء على استحباب تأخيرها مطلقا
 لمن يأمس فواته واستحباب جعله آخر صلوة الليل فيحوز ادائها بعده كما يجوز
 اداء غيرها من قيام الليل ثم المستحب تأخيرها الى ثلث الليل او يصعبه كفى العشاء
 واختلف فى اداها بعد الصلوة فقيل يكره لكونها تبعا للعشاء كسنتها على ما مر
 والصحيح انه لا يكره لانها صلوة الليل والاصل فيها تأخيرها (و) يتنى على
 انها تتبع للعشاء لا تجوز قبلها (لو صلى العشاء امام) اى مع امام او مقتديا
 امام (وصلى التراويح امام آخر ثم علم ان الامام) الاول كان قد (صلى العشاء
 على غير وضوء) او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه (يعيد العشاء) لصادها

(و) يعيد (التراويح) تسالها كما يعيد سنتها ولا يلزمه إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة لاستقلاله وعدم تبعيته للعشاء عنده واما يلزم تقديمها عليه للترتيب فاداء الترتيب من غير قصد لا يلزمه الاعادة كما صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظهر وقعت فاسدة فانه يقصها فقط ولا يلزمه اعادة العصر كذا هذا وعندها الوتر ايضا تبع للعشاء فلتزمه اعادته لاعادتها كسنتها وهو مبني على وحوه عنده لا عندها (و) ينتهي على انها تحوز بعد الوتر ام لانها (ارقاته) مع الامام (ترويجة اوترويحان) او اكثر هل يقصها قبل الوتر او يوتر ثم يقصها (ذكره في الذخيرة) فقال (احتاتف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقص) فافاته من التراويح احرار الفصيلة الوتر بالجماعة مع ادا التراويح تحوز بعده (وقال بعضهم يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر) بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد بالحكم المذكور اللزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تأخير الوتر اولى وان فاتت الجماعة فيه فان الانفراد به اولى على قول الجمهور كما سيأتي ان شاء الله تعالى (واما الاستراحة) في انشاء التراويح (فيجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويجة) اي بين كل اربع ركعات واربع ركعات مقدار اربع ركعات وكذا بين الآخرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو غير فيه ان شاء جلس ساكنا وان شاء هلكا او سبج او قرأ او صلى نافلة منفردا وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وقد روى البيهقي ما سناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بين كل ترويحتين فثبت من عادة اهل الحرمين الفصل بين كل ترويحتين ومقدار ذلك الفصل وهو مقدار ترويجة فكان مستحبا لان ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن (وان استراح على خمس تسليمات) اي عقب عشر ركعات (قال بعضهم لا بأس به) اي لا يكره (وقال اكثر المشايخ لا يستحب) ذلك لخالفه عمل اهل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن الكراهة التزيهية لانه فعل مالم يس بعبادة واحدا لم يمس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لاسها بدعة مع مخالفة الامام ذكره السروحي عن حراثة الفقه (والافصل) للامام (تعديل القراءة) اي تقدير ما قرأ في الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا تكون احدى الركعتين اطول من الاخرى قال قاضي خان ولو حالف لا بأس به اما في التسليم الواحدة لا يستحب تطويل القراءة

في الركعة الثانية كالأستحب في سائر الصلوات ولو طول الإمام الأولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف التسوية بين ركعتين كأي الطهر والعصر عندهما انتهى وإنما كان الفصل كون ذلك التعديل (بين التسليّات) ثلاثا يشعل قلبه بالصكر في ذلك وهو في الصلوة (ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة) الخ لانه قد (قعد على رأس كل ركعتين) منها قدر التشهد (جار) ذلك عن التراويح واحتمس له عشر ركعة على قول الصامة وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كل ركعتين عن تسليمة وعند البعض يحوز الكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر الرواية عنه يجوز عن أربع تسليّات سواء على أن الريادة على التمام تسليمة واحدة يكرهه وجهه الصحيح أو جمع المتفرق ولم يخل بشيء فالقصر بسبب الكراهة لا يرجع إلى الدات فصح الأداء وعندهما يقع الكل عن تسليمتين سواء على أن الريادة على الأربع تسليمة واحدة يكره عندهما وقول المصنف (ولا يكره لاه اكل) مخالف لما ذكر في الخلاصة وغيرها أنه يكره والكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة وهو المراد سحوا أفضل الأعمال أحمرها ولم يروا أنه عليه الصلوة والسلام زاد على ثمان تسليمة واحدة فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكروها وإن كان مشقا وهذا هو الأصل فكم من فعل يسير يزيد ثوابه عافيه من اتساع السنة على فعل أشق منه بأصناف حلوله عن الاتباع نعم إذا وجد الاتباع في كلا الفعلين فالأشق أفضل كفي الأربع بتسليمة وتسليمتين على ما عرفت ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد لم يحرجا عن تسليمة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد وزفر فلا تخور عن تسليمة أيضا بل يفسد على ما مر من أن ترك القعدة على الركعتين من العمل فيما إذا صلى أربعة ففسده فكذلك إذا صلى الأربع (وأدأشكوا) أي الإمام والقوم (في أهم) هل (صلواتهم تسليّات) ثمان عشرة ركعة (أو عشر تسليّات فيه) أي في حكم هذا الشك (اختلاف) بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليمة أخرى جماعة لأن الريادة على التراويح بالجماعة لما تكرر أدانتها رائدة وهما ليست متفقة لاحتمال أنها تراويح فلا يكره وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى احتراز عن الريادة على التراويح بالجماعة (والصحيح أنهم يصلون تسليمة) أخرى ممن يصلون معي يكملون فعداءه الماء أي يكملون التراويح بقياس صلوة ركعتين (فرادى) للاختياط في الموصفين أكمال التراويح بيقين والاحتراز عن العمل الرائد عليها بالجماعة هذا إذا حقق الكل على الشك فإن اختلفوا وكان الإمام مع بعضهم رجع إذا ادعى كل

فريق اليقين وكذا اذا كان الامام وحده في طرف وهو متيقن عمل بماعده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك عمل بقولهم وان اختلف القوم ولم يكن للامام يقين يأخذ بقول من هو صادق عنده وان لم يترجح عند صدق احدا الفريقين فهو بمنزلة مالهو شك الجميع اى يصلون ماوقع فيه الاختلاف فرادى . نسية . علم من هذا المسئلة ان التراويج عددا عشرون ركعة بمشر تسليات وهو مذهب الجمهور وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتياحا بعمل اهل المدينة وللجمهور ما رواه البيهقي مسند صحيح عن السائب بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثله وفي الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في عهد عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة وفي المعنى عن علي انه امر رجلا ان يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة قال وهذا كالا جماع قال البيهقي والثالث في حديث ابن رومان هي او ترولكنه لم يدرك عمر فيكون منقطعا وهو حجة عددا وعند مالك وما احتج به من عمل اهل المدينة ليس بمحجة لاهم يصلون فرادى بين كل ترويحين اربع ركعات في مقابلة طواف اهل مكة اسبوعا بين كل ترويحين وذلك غير ممنوع على مامر والكلام فيما هو المنسوع سنة الجماعة لافيا عدها والله اعلم وذكر في الملتقط انه (يقرأ في التراويج مقدار ما لا يؤدى الى تغير القوم) عنها فقال بعضهم يقرأ ما قرأ في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر ما خفي المكتوبات وهو المغرب قال قاضي حان هذا غير صحيح لان بهذا القدر لا يحصل الحتم والحتم في التراويج مرة واحدة سنة وكذا قال الصدر الشهيد وقال بعضهم يقرأ قدر ما يقرأ في العشاء لانهما تبع لهما (و) قال (في الفتاوى) فلا عن بعضهم (يقرأ في كل ركعة ثلثين آية حتى يقع به الحتم) ثلث مرات هذا معنى ما في فتاوى قاضي حان وغيرها وهو قول القاضي الامام المحسن المروزي لان كل عشر من الشهر محصور بفصيلة كحاجات به السنة شهر اوله رحمة واوسطه معرة وآخرة عتق من البراء وروى البيهقي مسنده عن ابي عثمان الهندي قال دعا عمر ثلثة من القرآء فاستقرأهم فامراسرهم قراءة ان يقرأ للناس بثلاثين آية في كل ركعة واوسطهم خمسة وعشرين آية قال وابطاهم بعشرين آية قال قاضي حان وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه تحصل السنة وهو الحتم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويج في ثلثين ليلة سنائة وآيات القرآن ستة آلاف وشئ فادا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الحتم والفصيلة في الحتم مرتين

ويبى للامام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن يصلى
عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة عشر آية احراماً للفضيلة وهي الحنم مرتين
انتهى وفي الهداية واكثر المشايخ على ان السنة فيها الحنم فلا يترك لكسل
القوم قال الشيخ كمال الدين س الهمام قوله ولا يترك لكسل القوم تأكيد في مطلوبة
الحنم وانه تخفيف على الساس لا تطويل كما صرح به في النهاية و اذا كان
امام مسجده لا يحنم فله ان يترك الى غيره انتهى ومنهم من استح الحنم ليلة
السابع والعشرين رجاء ان ينال الباقية القدر ثم اذا ختم قبل آخره قيل لا يكره له
ترك التراويح فيما بقي لانه شرعت لاحل حتم القرآن مرة قاله ابو على التسي وقيل
يصليها ويقرأ فيها ماشاء ذكره في الدخيرة و اذا قرر هذا فلا يخفى ما في نقل المتن
عن الفتاوى من التساهل ولعل لمط الثلثين وقعه سهواً من الكاتب وانما هو عشر آيات
فان طاهر قوله حتى يقع به الحنم يدل عليه والافوقوع الحنم ليس موقوفاً على قراءة
الثلثين لحصوله بالعشر والله سبحانه اعلم ثم الذي يدعى في هذا الزمان ان يفعل
كما قال قاضي حان ثلاثين ثواب السنة ان كسل عن احراز فصيلة المراتين قال
قاضي حان والرهاد واهل الاجتهاد كانوا يحتمون في كل عشر ليال و عن ابي
حنيفة انه كان يحتم في شهر رمضان احدى وستين حنة ثلثين في الليالي و ثلثين
في الايام وواحدة في التراويح وعنه انه صلى ثلثين سنة الفجر و صوء العشاء
انتهى والمشهور عنه انه صلاها كذلك اربعين سنة وقال ايضا ولو قرأ بعض القرآن
في سائر الصلوات فان كان القوم يعلنون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن
يكون لهم ثواب الصلوة لاثواب الحنم وقد ذكرنا ان السنة هو الحنم في التراويح
وعن ابي بكر الاسكافي انه سئل يحمل الامام للفريضة قراءة حدة او يحلط
فقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال عميل الى ما هو اخف على
القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ايريد عليه ان يقتصر
قال ان علم انه لا ينقل على القوم يريد من الصلوة والاستغفار وان علم انه ينقل
على القوم لا يزيد ويأتي ما شاء في كل شمع انتهى وذكر اس الهمام وغيره في شرح
الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها فرض اي عند الشافعي
اوسنه اي عندما ولا يترك السنن للجماعات كالتسبيحات و اذا غلط فترك سورة او آية
وقرأ ما بعدها فالمستحب له ان يقرأ المتروكة ثم المقرؤة ليكون على الترتيب وقالوا
لا ينبغي للقوم ان يقدموا في التراويح الحوشحوان ولكن يقدموا الدرستحوان فان
الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الحشوع والتدبر والمكر وكذا لو كان

الامام لحالالبأس ان يترك مسجده وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن الكل
 في فتاوى قاضي خان (ولوام) رجل (في الترايع ثم اقتدى آخر في تراويح تلك الليلة)
 ايضا (لايكروه) له ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها متعلا امام آخر
 وهذا ان صلوة العمل غير التراويح ونحوها للجماعة انما يكره اذا كان الامام والمقتدى
 معا متعلا به وكان على سبيل التداعي فان يجتمع جمع كثير فوق الثلاثة حتى لو
 اقتدى به واحد او اثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف المشايخ وفي الاربعة يكره اتفاقا
 ذكره في الكافي وغيره ولو لم يكن في التراويح مرتين في مسجد واحد كره وكذا لو صلاها
 مرتين مأموما في مسجد واحد وان في مسجدين اختلف فيه حتى عن ابي بكر
 الاسكاف انه لا يجوز يعني لا يجوز تراويح اهل مسجد الثاني واختاره ابو الليث
 وقال ابو بصير يجوز لاهل المسجد جميعا كالوادن واقام وصلى في مسجدين
 فانه لا يكره وانما يكره اذا ادن واقام ولم يصل فكذا في التراويح والظاهر ان هذا بناء
 على صحة التراويح بنية العمل المطلق وعدمها وقد علم في موضعه (واد ابلغ الصبي عشرة
 سنين فام) البالغين (في التراويح يجوز) قاله بصير بن يحيى لانه يؤمرها لصلوة
 ويضرب عليها فكان في حكم البالغ من هذا الوجه الا انه لا يصح اقتداؤهم به
 في المرض لان صلواته تقع هلا فيكون اقتداء المعتز من المتنبه بخلاف اقتدائهم
 في العمل (ودكر في بعض) كتب (الفتاوى انه لا يجوز) ان يؤم البالغين في التراويح
 ايضا (وهو المختار) وقال شمس الائمة السرخسي هو الصحيح وذلك لان قتل البالغ
 اقوى لانه يصير لارما عليه بالشرع بخلاف الصبي فيلزم من اقتدائهم به بقاء
 القوي على الصعيف وهو غير حائر عدنا (وان صلى اربع ركعات بتسليمة
 واحدة) الحال (انه لم يقد على ركعتين) مهافدر التشهد (تجزى) الاربع
 (عن تسليمة واحدة) اي عن ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف (وهو المختار)
 اختاره الفقيه ابو جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال قاضي خان وهو الصحيح لان القعدة
 على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلاته اصلا كما هو
 قول محمد وزفر وهو القياس وانما جاز على قول ابي حنيفة وابي يوسف استحسانا
 فاحدا بالقياس في فساد الشفع الاول والاستحسان في حق بقاء التحريمة
 واذا ثبت صح شروعه في الشفع الثاني وقدا تمه بالقعدة فحاز عن تسليمة واحدة
 وقال الفقيه ابو الليث ثوب عن تسليمتين والصحيح الاول ولو قعد على رأس
 اركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق (واد افرع من) قراءة (التشهد بيطر) يكره
 (ان علم انه) ان زاد عليه (بثقل على لقوم لا يزيد الدعوات) المأثورة وفي تخصيصه

الدعوات اشارة الى انه يريد الصلوة على مقدماء الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه هو المقروض عند الشافعي وانه تتأدى السنة عندما فلا يزيد الى تمامها ان كان يتقل عليهم (ولو قد كروا تسليمة) كانوا قد سهوا عنها فقد كروها (بعد) ماصلوا صلوة (الوتر) اختلف المشايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمة بمجموعة او منفردين (قال) الشيخ الامام (ابو بكر) محمد (بن المصل لا يصلون) تلك التسليمة (بمجموعة) لانها فاتت عن محلها والجماعة اما شرعت في التراويح ادا كانت في محلها (وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال تصلى) تلك التسليمة (بمجموعة) لان وقتها ما قبله الليل كله بعد العشاء وبعد الوتر وقبله سواء هو على المختار كما قدم وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه لا رواية عن الائمة في هذه المسئلة واما هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا ولا يظهر قول الصدر لانه ساء على لقول المختار في وقتها (ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول) من التراويح (ثم صلى ما تبقى) منها (على وجهها) قبل ان يبعد ذلك الشفع (قال مشايخ بخارى يقضى الشفع الاول لا غير) لان كل شفع صلوة على حدة وقد حرج من الشفع الاول شروعه في الشفع الثاني فلا يبعد ما بعد الشفع الاول فلا يلزمه الاقصاؤه (وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل) اى كل الترويح لفسادها كلها لان ذلك السلام لا يحجره من حرمة الصلوة لكونه سهوا فاد اقام الى الشفع الثاني صح شروعه فيه وكان قعوده فيه على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء على السهو الاول فلم يحرج من الصلوة ويصح شروعه في الشفع الثالث وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا وهكذا الى آخر الاشباع فقد ترك القعدة على الركعتين في الاشباع كلها فتعد ما سرها وقيد بالسلام ساهيا لانه لو سلم عمدا او قل بعد سلامه سهوا فعلا ما اوجب للصلاة من كلام ونحوه لا يلزمه الاقصاء الشفع الاول احساغا لحروجه من تحريمته بذلك وحة استيفاه ما منه وفهم من التوجيه المذكور ان الحكم مفيد بما اذا لم يتذكر انه سلم في الاول على رأس الركعة الى ان اتم التراويح حتى لو علم انه سهوا وسلم على ركعة واحدة صح مصادمه بعدا لم سوى ركعتين لكون سلامه مدمها عمدا لاسهوا فكان محرجا عن التحريمة وان كان على وتر ملتأمل

﴿ مروع ﴾

فاته رويحة او ترويحان وقام الامام الى اوترد كر في واقعات الناضى عن اى

عبدالله الرغمراني انه يوتر مع الامام ثم يقضى ما فاتة واذا لم يصل المرض مع
الامام فمن عين الائمة الكرايسى انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم
يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال ابو يوسف الباني اذا صلى مع الامام
شيئا من التراويح يصلي معه وتر وكذا اذا لم يدرك معه شيئا منها وكذا اذا صلى
التراويح مع غيره له ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال
طهير الدين المرعشي لو صلى العشاء وحده ان يصلي التراويح مع الامام
وهو الصحيح حتى لو دخل بعدما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي
المرض او لا وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض
ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع للجماعة مالم يقتدى في القعود
ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدر الى اين انتهى امامه فانه يشهد ويسلم
ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء مالم يعلم صوته ولو صلى التراويح قاعدا
من غير عدد قيل لا تصح ولا تكون تراويح كركعتي المحر والصحيح الحوار
في التراويح بخلاف سة الفجر ولكن لا يستحب ماعذر فان صلى الامام التراويح
قاعدا بعدد اربع عذر واقتدوا به قيسا ما اختلف فيه قال بعضهم لا يصح عند
محمد ويصح عدما كافي المرض وقال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح
لأنهم لو قعدوا صح اقتدأؤهم عنده ايضا فاذا قاموا كان اولي ثم اختلف
في المستحب حينئذ قال بعضهم المستحب ان يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة
وقال القاضي الامام اني على النسي يستحب لهم القيام في قولهما والقعود في قول
محمد لما ذكر ابو سليمان عن محمد انه سئل عن رجل انه قام قاعدا في شهر رمضان
يعني في التراويح يقوم القوم قال نعم في قول ابي حنيفة وابي يوسف فقال بعض
المشايخ انما حصها ماله لان عنده لا يصح اقتدأؤهم بالقاعد وقال بعضهم
بل لان المستحب لهم عنده ان يقعدوا وقال قاضي حارون بكرة للمقتدى ان يقعد
في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لانه اطهر التكاليف التثنية
للمنافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم
يكره له ان يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم تهاونا
وعلة ترك التدبر وكذا الوصل على السطح من شدة الحر ان يكره لقوله تعالى
قل ما رجعهم اشد حرا لو كانوا يعقون انتهى وفي القنية امام يصلي التراويح
على سطح المسجد اختلف في كراهته والاولى ان لا يصلي فيه عند المدر فكيف
بعينه وفيها اقتدى به على طن انه في التراويح فاذا هو في وترته معه ويصم

اليها رامة ولو افسدها لاشئ عليه (والوتر ثلث) انما ذكر الوتر
 مع النوازل لانه مثلها من حيث الثبوت والسنة وماحق بها في كثير من الاحكام
 كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ونحو ذلك وذكره
 عقيب التراويح لمناسسته لها في ادائه بالجماعة في رمضان والكلام فيه في مواضع
 الاول في صفته وهو انه واحد عند ابي حنيفة وذكر في المحيط عنه ثلث روايات
 في رواية انه فريضة وهي قول زفر وقال ابو بكر بن العربي في المارضة مال
 سحون واصح من المسالكية الى وجوبه يريد به الفرض وحكى عن ابي بكر انه
 واجب اي فرض وحكى ابن بطال في شرح البحارى عن ابن مسعود وحذيفة
 والصحى انه واجب على اهل القرآن دون غيرهم والمراد بالوجوب الفرض واختار
 الشيخ علم الدين السحاي المقرئ انه فرض وعمل فيه جزأ وساق الاحاديث
 الدالة على فرضيته ثم قال فلا يرتاب ذو فهم بعدها انها الحقت بالصلوات
 الخمس في المحافظة عليها وفي المعنى عن الامام احمد من ترك الوتر عمدا فهو
 رجل سوء ولا ينبغي ان تقبل شهادته والرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قولهما
 وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه واجب وهي آخر اقواله قال في المحيط
 هو الصحيح وقال قاضي خان هو الاصح قال في التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة
 ثم رجع وقال واجب استدلل الاكثر بحديث الاصبغ بن الهيثم عن ابي هريرة
 عليه الصلوة والسلام لا الا ان تطوع فانه ينسب الفرض والوجوب بقوله عليه السلام
 خمس صلوات كتبهن الله عليكم وفعله عليه الصلوة والسلام اياه على الراحة
 وهو ما اخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام كان يوتر على البير والفرائض
 لا يؤدى على الراحة من غير عدو ومما ملته معاملة السن من انه لا يؤدى له ولا يقام ونحو
 ذلك ولا في حنيفة ومن وافقه حديث ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام قال اجعلوا آخر
 صلواتكم بالليل وترا متفق عليه امر وهو عند المراء عن القرية للوجوب وقوله
 عليه الصلوة والسلام الوتر حق فمن لم يوتر فليس من الوتر حق فمن لم يوتر فليس من
 الوتر حق فمن لم يوتر فليس من رواه ابو داود من حديث ابن المنيب عد الله العتيكى
 عن بريدة عن ابيه ورواه الحاكم وصححه وقال ابن المنبقة ووقعه ابن معين ايضا
 وقال ابن ابي حاتم سمعت ابي يقول صالح الحديث وانكر على البخارى ادخاله
 في الصغاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان وقال ابن عدى لا بأس به فالحديث حسن
 واخرج البرار عن حكيم عن غيبة عن جابر عن ابي معشر عن ابراهيم عن
 الاسود عن عذقة عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم وقال

لا يعلمه يروى عن ابن مسعود الامس هذا الوحه فان قيل الامر قديكون للتدب
 والحق هو الثابت وكذا الواجب لعة فيحب الحمل عليه دوما للمعارضة ولقيام
 القرينة اما المعارضة فتاقد من حديث الاعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا
 حديث معاذ حين بعثه عليه الصلوة والسلام الى اليمن وقال له فيما قال فاعلمهم
 ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة متفق عليه قال ابن حبان
 وكان قبل وفاته عليه الصلوة والسلام بايام يسيرة وفي الموطأ انه عليه الصلوة
 والسلام قام بهم في رمضان فصلى بهم ثمان ركعات واوتر ثم استظروهم من القابلة
 فلم يرح اليهم فسألوا فقال حشيت ان يكتب عليكم الوتر واما القرينة الصارفة
 للوجوب الى اللغو فمضى السنن سوى الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال الوتر
 حق واحد على كل مسلم من احسان يوتر بخمس فليوتر ومن احسان يوتر بثلاث فليقل
 ومن احسان يوتر بواحدة فليوتر ورواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما
 فقد حيز بعد الحكم الوجوب فلو كان واجبا لكان كل خضلة من المذكورة تقع
 واجبة على ما عرف في الواجب المحير وقد احمضا على عدم وجوب الخمس
 فلزم صرفه الى الوجوب المعوي وهو مطلق الثبوت ولا يلزم منه الوجوب شرطا
 فالجواب عن حديث الاعرابي وما بعده وحديث معاذ انه يجوز ان يكون قل
 وجوب الوتر وانه وجب بعد سمر معاذ وان كان قبل موته عليه الصلوة والسلام
 بقليل فلا تمارص وعن حديث الرحلة انه واقعة حال لا عموم لها فيحوز كون ذلك
 لعدم فالفرص يجوز على الدانة لعذر الطين ونحوه ويجوز ان يكون قل
 وجوبه ايضا وقد روى الطحاوي عن حنظلة بن ابي سميان عن نافع عن ابن عمر
 انه كان يصلي على راحته ويوتر بالارض ويزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل
 ذلك فدل ان وتره ذلك كان اما حالة عدم وجوبه اوللعدر وعن حديث الموطأ
 انه ايضا يجوز ان يكون قل وجوبه ثم وجب بعده والمراد بالوتر المجموع من
 صلوة الليل المحتمة وتر فاهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر لان المجموع
 حيثئذ فرد له هذه الارادة طاهرة من نفس الحديث فانه عليه الصلوة والسلام
 صلى بهم ثمان ركعات واوتر ثم تأخر في القابلة يعني عمافله في الساقفة البتة وعلى
 تأخره عن ذلك محشية ان يكتب الوتر فكان المراد بالوتر طاهر الصلوة التي
 فعلت محتمة بالوتر ويؤيده ما صرح به في رواية البجلي لهذا الحديث من قوله
 حشيت ان تكتب عليكم صلوة الليل والجواب عن القرينة ان ذلك قبل ان يستقر
 امر الوتر فيحوز كونه كان اولا كذلك وفي مسلم عن عائشة انه عليه الصلوة

والسلام كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها فدل ان الوتر كان خمسا وقد اجتمعنا على انه يجلس على كل ركعتين وهو يفيد خلافه وفي الدار قطنى انه عليه الصلاة والسلام قال لا توتر بثلاث اوتر بخمس اوسبع والايثار بثلاث جائز اجماعا فلم ان هذا وما شاكلة كان قل ان يستقر امر الوتر وكيف يحمل على اللغوى وهو محموف بما يؤيد كد مقتضا من قوله عليه الصلوة والسلام من لم يوتر فليس منى مؤكدا بالتكرار ثلثا وعدم الاذان والاقامة له لكون الغالب فيه الافراد مع ان وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه ولزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط للتردد الواجب بين السنة والعرض فبالطر الى الاول تح في جميعه وبالطر الى الثانى لافتح احتياطا هذا وقد اورد في الكافي وغيره ما روى عن الامام انه عرس ما به فرض عملا اى يعمل به عمل المرائض في انه مستقل غير تابع للعشاء فلا تلزم عنده اعادته للزوم اعادتها اذ اصلها ثم طهر فسادها دونه وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من المرائض حتى لو تدكر صاحب الترتيب في صلوة فرض ان عليه الوتر تصد تلك تذكره عنده وكذلك تذكر فائتة وهو فيه فسد ويلزم قضاء تلك الفائتة ثم اعادته عنده واوتوا ما روى عنه انه سنة بان المراد ثبوت وجوبه بالسنة واما من حيث الاعتقاد والصحيح انه واجب فيمسق تاركه غير المتأول ولا يكفر جاحده الا ان استحب ولم يره حقا على المعنى الذى مر في السنن الموصع الثانى في قدره وهو ثلث ركعات (بسلام واحد عندا) وهو قول عمر وعلى وابن مسعود وابى واس وابن عباس وابى امامة وعمر بن عبد العزيز واختاره الثورى وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصيام ذكره في العارضة وقال ابن بطال هو قول حديصة وابى والفقهاء السبعة وسعيد بن المنسب وعند الشافعى اقله واحدة وهو اختيار احمد لما حديث عائشة قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلثا قالت فقلت يا رسول الله اتام قل ان توتر قال يا عائشة ان عيني تمام ولا ينام قلنى رواه البخارى ومسلم والترمذى وقال حديث صحيح فلو كان الثالث بتسليمتين لقالت ثم يصلى ركعتين ثم واحدة لانها قصات وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يوتر بثلاث لا يحصل فيها رواء النسائي واحمد ولعله كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال الثورى اسناده حسن قال ورواه

اليهقي في السن الكبير بإسناد صحيح وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بآتحه الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين رواه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وعن ابى ابن كعب انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهم واما نحوه قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الليل مثنى مثنى فادأ حتى احدثكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة بتحريمه مستقلة اذ يحتمل ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقاوم الصراح الى ذكرها وغيرها مما يطول ذكره مع ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوى ثنا بكرة ثنا ابو داود ثنا ابو خالد قال سألت ابا العالية عن الوتر فقال علمنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبدالله بن مسعود الوتر ثلث ركعات كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن باسناد مصعب يبيح بن ابي الحواجب فانه الذي روى رفعه عن الاعمش عن ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام فان قيل سلمنا ذلك لكن لا يدل على ثبوت صحة الواحدة بل انما يدل على افضلية الثلاث واسم تدعون عدم اجزاء الواحدة فلا يطابق دعواكم قلنا عدم احراء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرطبي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبراء وعن ابن مسعود ما حزأت ركعة قط واوتر سعد بن ابى وقاص ركعة فانكر عليه ابن مسعود وقال ما هذا التبراء التي لا مرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المنسوط عن عمره لما رأى سعدا يوتر بركعة قال ما هذه التبراء لتضعها اولاً وديك وما ورد عنه عليه الصلوة والسلام من الوتر خمس وسع ومحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قبل الاستقرار وعلى فصل الثنتين او الاربع او محوها عن الثلث او بان المراد من الوتر مجموع صلوة الليل مع الوتر على ما مر بما يظهر ادى تأمل في سياق الكلام الموضع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال (يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها) وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والمستحب قراءة سبح في الاولى وقل يا ايها الكافرون في الثانية وقل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة الا ان فيه في الثالثة قل هو الله احد والمعوذتين ولم يعمل اصحابنا بتلك الزيادة تحريزا عن اطالة الثالثة على الثانية

احدا رواية انى بن كعب المتقدمة وماروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم
عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ
فى الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفى الثانية قل يا ايها الكافرون وفى الثالثة قل هو الله
احد الموضع الرابع فى قوته وهو مقال (وبقيت فى الثالثة قبل الركوع فى جميع
السة خلافا للشافعى) وخلافه فى موضعين الاول كونه قبل الركوع فانه عنده
بمنه الثانى كونه فى جميع السة فانه عنده فى الصف الاحمر من رمضان فقط وفى الاول
ماروى الدار قطنى عن سويد بن غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان وعليها
يقولون قمت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آخر الوتر وكانوا يعملون ذلك
وروى الحاكم ومجحه عن الحسن بن علي قال علمنى رسول الله صلى الله عليه
وسلم كلمات اقولهن فى وترى اذا رقت رأسى ولم يبق الا السجود اللهم اهدنى
فيمس هديت الح وسند كره ان شاء الله تعالى ولما ماروى النسائى وابن ماجة ثنا
على بن مبين الرقى شامحمد بن يزيد عن سفيان عن زبيد الياشى عن سعيد بن
عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن انى بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يوتر فيقتل قبل الركوع اللفظ لان ماجة ولط النسائى كان يوتر بثلاث
يقرأ فى الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفى الثانية قل يا ايها الكافرون وفى الثالثة
قل هو الله احد وبقيت قبل الركوع وزادى سنه فاد فرع قال سبحانه الملك
القدوس ثلث مرات يطيل فى احريتهن يعنى صوته استمى وكون الاعمش وشعة
وعند الملك بن ابى سليمان وجري بن حازم رووا هذا الحديث عن يزيد الياشى
ولم يدكروا هذه الزيادة وهى يقتل قبل الركوع لا يقدح فيه لان سفيان
ثقة وزيادة لثقة مقبولة وقد اخرج الخطيب فى كتاب القنوت له ثنا ابو الحسن
احمد بن محمد الاهوازى اما احمد بن محمد بن سعيد ثنا احمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا
منصور بن انى بورة عن شريك عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبيد الله
ابن مسعود ان الى صلى الله عليه وسلم قمت فى الوتر قبل الركوع وذكره ابن الخوزي
فى التحقيق وسكت عنه واحرح ابوسم فى الحلية عن عطاه بن مسلم ثنا لعلاء
ابن المسيب عن حبيب بن ابى ثابت عن ابن عباس قال اوتر الى صلى الله عليه وسلم
بثلاث قمت فيها قبل الركوع واحرح الطبرانى فى الاوسط ثنا محمود بن محمد
المروزي ثنا سليل بن العباس الترمذى ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر ان الى صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويحمل
القنوت قبل الركوع فقد حصل فيه تطاير كثير بطرق كل منها اما حسن

او صحيح وماروى عن اس انه عليه الصلوة والسلام قنت بعد الركوع فالمراد
 منه ان ذلك كان شهما فقط بدليل ما في الصحيح عن عاصم الاحول سألت ابا
 عن القنوت في الصلوة قال نعم فقلت أكان ذلك قبل الركوع او بعده قال قبله قلت
 فان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعده قال كذب انما قنت عليه الصلوة والسلام
 بعد الركوع شهرا انتهى وعاصم ثقة جدا واخرج ابن ابي شيبة ثنا يزيد بن
 هرون عن هشام عن عاصم الدستواني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود
 واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع فهذه
 تعارض رواية الدارقطني ويسلم الباقي عن المعارضة واما حديث الحسن
 فليس فيه دلالة على العموم فيحتمل كون التعليم كان في ذلك الشهر الذي
 ذكره انس والله سبحانه اعلم وله في الثاني ماروى ابو داود ان عمر جمع الناس
 على ابي س كعب فكان يصلي عشرين ليلة من الشهر يعني رمضان ولا يقت
 بهم الا في الصف الثاني فاذا كان العشر الاوخر تخلف فصلي في بيته واخرج
 ابن عدى بطريق ضعيف عن اس كان عليه الصلوة والسلام يقت
 في الصف الاخير من رمضان ولما ماخرجه اصحاب السنن الاربعة عن يزيد
 ابن ابي مريم عن ابي الحوزاء عن الحسن بن علي قال علمي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثلاث اقوالهن في الوتر وفي لفظ في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت الخ
 واخرج الاربعة ايضا وحسنه الترمذي عن علي انه عليه الصلوة والسلام كان
 يقول في آخر وتره اللهم اني اعوذ برصاك من سطحتك وعما فاتك من عقوبتك
 واعودك منك لاحصى ثناء عليك امت كما اتيت على نفسك وفيما تقدم
 في الخلافة قبلها ما هو اصرح في الدلالة على المواظبة فارجع اليه والقنوت
 فيما استدله به بمحتمل طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا للنصف الاجبر
 بزيادة الاجتهاد على ان الاول مقطوع لانه رواية الحسن المصري ان عمر جمع
 الخ والحسن لم يدرك عمر بل ولد لستين رقبة من خلافة والثاني ضعيف باني
 عائكة صعه البقي وقولا هو قول ابن مسعود والحسن والحسين وابن المبارك
 واسحق واني ثور وجامعة اهل العلم حتى قال الطحاوي ولم يقل بالقنوت في الصف
 الاجبر من رمضان فقط الا الشافعي والليث لكن نقل السروجي انه مروى
 عن علي واني واس سيرين ورواية عن مالك واحمد ثم اذا اراد القنوت كبر ورفع
 يديه عنده وذكر ابو نصر الاقطع في شرح القدوري ان المرني قال رادا بخفية
 تكبيرة في القنوت لم ثبت في السنة ولادل عليها قياس قال وهذا خطأ منه

فان ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب والقياس يدل عليه فان
 التكبير للعسل والانتقال من حال الى حال وحال القنوت محافضة لحال القراءة وقال
 احمد اذا قمت قبل الركوع كبر قال ابن قدامة في المغني وقدروى عن ابن عمر انه
 كان اذا فرغ من القراءة كبر وفي الذخيرة رفع يديه حذاء اذنيه وهو مروى
 عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابى عبيدة واسحق وقد تقدم والقنوت
 قيل ليس فيه دعاء موقت اى معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجرى على
 اللسان من غير احصار قلب ولا صدق رعية فلا يحصل به المقصود والصحيح
 ان ذلك اى عدم التوقيت انما هو فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه
 ربما يجرى على اللسان ما يشبه كلام الناس اذا لم يوقت والدعاء المأثور مروى
 بالعاظ مختلفة واحسنها اللهم اناستعينك وستغفرك ونستهديك ونؤمن بك
 ونتوكل عليك وثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يعكرك
 اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع رجو رحمتك ونخشى
 عذابك ان عذابك الحد الكفار ملحق وفي الاذكار عن عمر اللهم اناستعينك
 وستغفرك ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع من يعكرك اللهم اياك نعبد الخ
 واخرج ابو داود في المراسيل عن خالد بن ابى عمران قال بينما رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر اذ جاءه جبريل فاومى اليه ان اسكت فسكت
 فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبانا ولا لعانا وانما بعثك رحمة ليس لك من الامر شئ
 الآية ثم علمه القنوت اللهم اناستعينك وستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع
 ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد الخ الا انه ذكر موضع يخشى تخاف والاولى
 ان يضم اليه ما تقدم عن الحسن انه قال علمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدنى فيمن هديت وعافى فيمن عافيت وتولنى فيمن
 توليت وبارك لى فيما اعطيت وفقى شرما قصيت فانك تقضى ولا يقضى عليك
 انه لا يدل من واليت تباركت رسا وتعاليت رواء الاربعة وحسنه الترمذى
 كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقى ورواه فيه بعد واليت ولا يمز من عادت وزاد
 الناسئ بعد وتعاليت وصلى الله على النبي قال الثورى اسأله صحيح او حسن
 ورواه الحاكم وقال فيه اذا رفعت رأسى ولم يبق الا السجود كما قدماء وما عدا
 هذين فلا توقيت فيه فنه ما تقدم من رواية الاربعة انه عليه الصلوة والسلام
 كان يقول اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك الخ ثم منه ما روى عن عمر انه كان يقول بعد
 ان عذابك الجذب الكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
 والافين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم

المن كفرة اهل الكتاب الذين يكذبون رسولك ويقاثلون اوليائك اللهم خالف
بين كلتهم ورنزل اقدامهم وارل عليهم مائسك الذي لا يرد عن القوم الجرمين
وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول
ربا آتيا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا عذاب النار وقال ابو الليث
يقول اللهم اغفر لي يكررها ثلثا وقيل يقول يارب ويكررها ثلثا تنبيهه لا يقت
في صلوة غير الوتر عدنا وهو مروى عن عمر واسه واس مسعود وابن عباس
وابن الدرداء وبه قال حمد وقال مالك والشافعي يقت في المحر وهو قول الحسن
واساني ليلي لهم ما روى عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقت
في الصبح حتى فارق الدنيا قال الترمذي رواه الحاكم ابو عبد الله في كتاب الاربعين
وقال حديث صحيح وقال الحارثي في الناسخ والمنسوخ انه روى يعني القنوت
في المحر عن الحلفاء الارملة وغيرهم كعمار بن ياسر وابي بن كعب وابي موسى
الاشعري وابن عباس وابي هريرة والبراء بن عازب واس وسهل بن سعد الساعدي
ومعاوية بن ابي سفيان وعائشة ودهالية اكثر الصحابة والتابعين وذكر
جماعة من التابعين انتهى ولنا ما احرجه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان
عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يقت في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يزل ذلك ولا بعده وانما قت في ذلك
الشهر يدعو على اس من المشركين وهذا حديث صحيح لا غبار عليه وما استدلووا به
من حديث اس معارض بما روى الطبراني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
ثنا شيبان بن فروح ثنا طالب بن فرقان الطحان قال كنت عند اس بن مالك
شهرين فلم يقت في صلوة الغداة واداعارض روايتا قول اس وقوله سلم
مارويته عن المعارضة ويحمل ذلك اما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق
عليه ايضا كما في الصحيح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت
ولاشك ان صلوة الصبح اطول الصلوات قياما او يحتمل على قنوت النوارل
كما اختاره بعض اهل الحديث انه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقت في النوارل
وكيف لا يحتمل على ذلك او على الغلط وقد روى شعبة عن قيس بن الربيع
عن عاصم بن سليمان قال قلنا لاس بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يزل يقت في المحر فقال كذبوا انما قت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا
واحدا يدعو على احياء من احياء المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت
من حديث محمد بن عبد الله الاصاري ثنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن اس

ارالى صلى الله عليه وسلم كان لا يفتت الا اذا دعا لقوم اودعا عليهم وهذا
 سند صحيح قاله صاحب تنقيح التحقيق وامام اخرجه فيه عن اس قد شنع عليه
 ابو المرح ابن الحوزي بسببه وبلغ فيه العاية ونسبه الى ما لا ينبغي ذكره بسبب
 انه يعلم انها طلبة وقد اشتهر بعض الرواة فهم الموضع وقد قال عليه الصلوة والسلام
 من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو واحد الكذابين وفي الصحيحين ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قتل شهرا يدعو على قوم من العرب ثم تركه واحرج ابن حبان
 عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد واني سلمة عن ابي هريرة قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتت في صلوة الصبح الا ان يدعو لقوم او على
 قوم وهو سند صحيح وعن ابي مالك بن سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت
 حلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفتت وصليت حلف ابي بكر فلم يفتت
 وصليت حلف عمر فلم يفتت وصليت حلف عثمان فلم يفتت وصليت خلف على فلم يفتت
 ثم قال يابني انها بدعة رواء النسائي وابن ماجة والترمذي وقال حديث حسن
 صحيح واعظمه ولطف ابن ماجة عن ابي مالك قال قلت لابي يابن انك قد صليت
 حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلي بالكوفة فحوا
 من خمس سنين كانوا يقتنون في المعجر قال اي نبي محدث ولهذا ظهر خطأ
 نقل الحازمي القنوت عن العلماء الائمة وقال الحافظ بن مندة رواء يعني حديث
 ابي مالك جماعة من الثقات منهم ابو عوانة وابن ادريس وابن عبد الواحد
 وحفص بن غياث واخرجه ابو مسعود الرازي في اصول السنة وجعله اول حديث
 من باب من قال ان القنوت محدث واه عليه الصلوة والسلام قتل شهرا ثم تركه
 وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يمارس قول الحازمي
 ان القنوت مذهب اكثر الصحابة والتابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة عن ابي بكر
 وعمر وعثمان انهم كانوا لا يقتنون في الفجر واخرج عن علي رضي الله عنه انه
 لما قتل في الصبح انكر الناس عليه فقال استصرا على عدونا وفيه انه كان
 مكرا عبد الناس وليس الناس اعداء الا الصحابة والتابعين واخرج ايضا عن اس
 مسعود وابن عباس وابن عمر واس الزبير انهم كانوا لا يقتنون في صلوة الفجر
 واخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما استند الحازمي
 عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما انه قتل مع ابيه ولكنه نسي
 ثم اسند عن ابن عمر انه كان يقول كرمنا ونسيبنا ايتوا سعيد بن المسيب فاسألوه
 ان صبح فهو طاهر الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والاقل يتوهم عاقل

ان امرا من امور الصلوة يفعل كل يوم ينساه ابن عمر ويقول ماشهده وما علمته
اومن هو ادنى منه بمراتب بل انما يتطرق النسيان الى ما يكون فعله في بعض
الاحيان ووقوعه في بعض الارمان وبهذا يقطع كل عاقل تارك لتعصب اراقنوت
لو كان سنة راتة يفعله عليه الصلوة والسلام كل صبح بمحمره ويؤمن
من حلمه كما قال الشافعي اويسره بحيث يقطع القراءة الجهرية ويسر مليا
كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يتحقق فيه هذا الاختلاف بل كان سبيله ان ينقل
كنقل حمر القراءة ومحافتها ونحو ذلك وان جميع ماورد من قوته وقوت
العلماء الراشدين وغيرهم بما اختلف فيه اما هو قنوت الوارل فاه محل الاجتهاد
لان حديث اساه عليه الصلوة والسلام لم يزل يقت حتى فارق الدنيا ونحوه بما
عن الصحابة يشته فاه روى عن ابى بكر انه قنن عند محاربة مسيلمة وكذلك
قنن عمرو كذا على ومعاوية عند تحاربهما وحديث ابي حنيفة ونحوه انه عليه
الصلوة والسلام قنن شهرا لم يقت قلبه ولا سده ينبغي فوجب كون بقائه
القنوت في الوارل امرا مجتهدا فيه وذلك انه لم يوثر عنه عليه الصلوة والسلام
انه قال لا قنوت في مارلة بعد هذه بل مجرد الدم بمداه فيتحه الاجتهاد فان يطى
ان ذلك انما هو لرفع شرعيته وسحه نظرا الى سبب تركه عليه الصلوة والسلام
وهو انه لما نزل ليس لك من الامر شئ ترك اواه لعدم وقوع نازلة تستدعي
القنوت بمداه فتكون شرعيته مستمرة وهو محل قنوت من قنن من الصحابة
بعد وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مدنها وعليه الجمهور قال الحافظ ابو جعفر
الطحاوى انما لا يقت عندما في صلوة المعمر من غير بلية فاذا وقعت فتنة اولية
فلا بأس به فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوات كلها
عند الوارل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم حلوا ما روى عنه عليه الصلوة والسلام
انه قنن في الطهر والشاء على ما في مسلم وانه قنن في المغرب ايضا على ما في البخارى
على التسخ لعدم ورود المواطبة والتكرار الواردين في العجز عنه عليه الصلوة والسلام
والله سبحانه اعلم الموضع الخامس في ادائه بالجماعة فلاحماع على ما ذكره
المص من قوله (ولا يصلى) اى الوتر (بجماعة الا في شهر رمضان) ومعناه
الكراهة دون عدم الجواز لانه هل من وجه ولانه لم يقتل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن احدهم الصحابة فيكون بدعة مكروهة واما في رمضان فلا خلاف
في نفي كراهة الجماعة فيه ولكن اختلفوا في الافضل في قنوت قاضى خان الصحيح
ان الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل اعتبارا بالمكتوبة وفي النهاية

بعد ما حي هذا قال واختار علماؤنا ان يوتر في موله لاجتماعه لار الصحابة لم يجمعوا على الوتر بحماسة في رمضان كما اجتمعوا على التراخي لان عمر كان يؤمهم فيه في رمضان وان كان لا يؤمهم انتهى قال ابن الهمام وانت علمت بما قدمناه انه عليه الصلوة والسلام كان اوتر بهم ثم بين العذر في تأخره عن مثل ما صنع فيما مضى فكما ان فعله الجماعة في النفل ثم يباه العذر في تركه اوحس سببها فيه فكذلك الوتر بحماسة قال الجارى فيه مثل الجارى في النفل بينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء في ذلك فلعل من تأخر عن الجماعة فيه احب ان يصلي آخر الليل فانه اصل كما قال عمر والتي يامون عنها افصل وعلم من قوله عليه الصلوة والسلام اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وترفاه ذلك فلا يدل ذلك على ان الاصل فيه ترك الجماعة لمراحب ان يوتر اول الليل كما يعطيه اطلاق جواب هؤلاء انتهى الموضع السادس في بقية مباحث الفتوى مما يتعلق بالتمتع فيه والجمهوره وعبر ذلك (والمسبوق) في الوتر (يقت مع الامام) ولا شك ان هذا على القول بان المقتدى يقت وهو الصحيح على ما سألني فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى (واداقت) مع الامام (لا يقت بعدها) اي بعد الركة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضعه لانه آخر صلاته وما يقصيه اولها حكما في القراءة وما يشبهها وهو الفتوى ادا وقع في موضعه بيقين لا يكرر لان تكراره غير مشروع (وان شك اه) الركة (الثالثة) من الوتر (ام) الركة (الثانية) منه ولم يترجح طه واحد الامرين فانه (ينبغي على الاقل) فيصلي الركة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي ركة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية (وقنت مرتين) مرة في الركة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة وتلك كانت ثانيا (وذلك لان تكرار الفتوى في موضعه مكروه) كما مر وفي المسئلة الاولى لو كرره كان ذلك تكراره في موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع احدها في موضعه كذا في بعض النسخ ومراده ان احدها وقع في موضعه واحدها لم يقع في موضعه والعبارة لاتساعد وفي بعضها لم يقع الاحدها في موضعه وهو المناسب للمراد وكذا الحكم لو شك انه في الاولى او الثانية يقت في كل ركة يحتمل انها ثالثة هذا ولكن قولهم في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكرارا في موضعه فيكره غير سديد لان الركة التي قنت فيها المسبوق مع الامام هي آخر صلوة فهي موضع الفتوى وغيرها ليس موضعه فلو كرر لا يكون تكرارا في موضعه بل احدها في موضعه فحسب الاولى ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه

في موضعه مكروه بخلاف ما اذا لم يعلم بوقوعه في موضعه فاه حينئذ دار القنوت
التأخر بين ان يكون واجبا بتقدير ان الاول لم يكن في موضعه وبين ان يكون مكروها
بتقدير ان الاول وقع في موضعه ومادارين كونه واجبا وكونه مكروها يؤتى به
احتياطا بخلاف مادارين كونه سنة او مكروها فاه يترك (ود كر في الرحبة)
انه اركنت في الاولى اولى الثانية ساهيا لم يفت في الثالثة (وكذا في فتاوى قاضي
حان وهو مخالف لسلسلة الشك (و) لكن (بينهما فرق) وهو ان الساهي قنت على اه
موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك الا ان هذا الفرق غير مقيد اذ لا عبرة
بالطى الذى ظهر خطأه واذا كان الشاك يبعد لاحتمال ان الواجب لم يقع
في موضعه فكيف لا يبعد الساهي بعد ما يقين ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن الصدر الشهيد اه قال في المسبوق لا يفت تأبيا وفي الساهي يفت تأبيا فان كان
ما في الدخيرة رواية فهي غير موافقة للدراية وتعليل قاضي حان ما تكرر الصوت
غير مشروع مقصود بالشاك فيه اللهم الا ان يحار في الشاك ايضا اه يفت
في الاولى مما شك فيه ثم لا يبعد كما احتاره ائمة ما صح لا يحتاج الى الفرق اصلا الا ان
الاحتياط ما قاله ابو حفص الكبير وابو علي النسبي من ان الشاك يبعد في كل ركة بمحمل
انها ثالثة وكذا الساهي على ما احتاراه الصدر الشهيد والله سبحانه اعلم (وهل
يصلى في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم) ام لا (قال الفقيه ابو الليث
يصلى) لانها من جنس الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق النسائي
في حديث قنوت الحسن بن علي قال اس الهمام ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول
(ود كر في بعض الفتاوى) بل فقط لا بأس فقال (لا بأس بان يصلى) وهو غير بعيد
عن قول ابى الليث والمراد لا بأس اه الاولى نظرا الى الدليل لكن في فتاوى
قاضي حان وغيره اه اذا صلى في القنوت لا يصلى بعد التشهد وكذا اذا صلى
في التشهد الاول سهوا لا يصلى في الاخير وهو قول لم يرو عن الائمة المتقدمين
وليس لقائله دليل يعتمد عليه وكلام قاضي حان يشير الى عدم اختياره له حيث قال
واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت قالوا لا يصلى عليه في القعدة
الاخيرة في قوله قالوا اشارة الى عدم استحسانه له والى انه غير مروي عن الائمة
كما قلناه فان ذلك هو المتعارف في عباراتهم لمن استقرأها والله اعلم (و) احتلوا
ايضا (هل يجهر الامام بالقنوت) ام يحافته (قال الامام ابو بكر (محمد بن الفصل
يحافت كذا جرت العادة) اى المخافة (في مسجد) الامام (اى حفص الكبير)
تلميد الامام محمد بن الحسن (ببخارى) والطاهر انه مختاره وفي المحيط والامام

يجهره عند محمد وعداى يوسف لا يجهر وهو الأصح لانه دعاء وذكر
 وفى الذخيرة الخلاف على العكس وقال بعض المشايخ يجب ان يجهر الامام به
 لشبهه بالقرآن (وقال صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنوا) اى المشايخ
 والمراد بعضهم (الجهر) اى بالقنوت (فى ملاذ الحزم ليتعلموا) فان هذا اختيار
 بعض المشايخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهرون ليتعلموا والا يخافت
 (ود كرى الشرح) يمسى شرح الاسييجاني (يكون ذلك الجهر) الذى يجهره
 الامام فى القنوت (دون جهر القراءة) فرقا بين الركن وغيره فى الصفة واعلم
 ان تعليل الجهر بان يتعلموا ليس بقوى لان الصلوة ليست محل التعلم فلهذا اختار
 صاحب الهداية وغيره من المحققين الاخفاء وصححه صاحب المحيط
 على ما مر لان الجهر يشوش المقتدين لانهم يتابعونه على ما هو المختار
 ولا يذكروا دعاءه والمختار فيها الاحفاء كما فى البناء والتأمين وسائر الادعية والادكار
 قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال تعالى واذكركم فى نفسك تضرعا
 وخفية ودون الجهر من القول وقال عليه الصلوة والسلام خير الدكر الخفى هذا
 فى حق الامام كأمير واما المنفرد فدكر الاسييجاني ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء
 اسمع غيره وان شاء حافت وقال الشيخ كالدين بن الهمام والذى يقتضيه اختيار
 من اختار الاخفاء فى حق الامام اختياره فى حق المنفرد مادى تأمل انتهى وذلك
 لما قلنا من الأدلة والعدم الملة التى علل بها من اختار الجهر لاحل التعلم وانما
 خيره الاسييجاني لان المختار عنده ان الامام يجهره دون الجهر بالقراءة كما تقدم
 (واما المقتدى فهو محير) بين ثلاثة اشياء قد اختلف فيها (ان شاء قس) محافة
 وهو مختار صاحب المحيط واكثر المحققين (وان شاء آمن وان شاء سكت) اى كل
 المذكور من الاشياء الثلاثة (مروي على) وجه (الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد)
 فذكرى الحاوى عداى يوسف يقرأ أو عهد محمد لا يقرأ بل يؤمن وفى الذخيرة لا يقرأ
 على قول محمد ويقرأ على قول ابى يوسف وفى موضع آخر يؤمن على قول محمد ويسكت
 على قول ابى يوسف وقيل على قول ابى يوسف ان شاء سكت وان شاء قرأ أو على قول
 محمد ان شاء قرأ وان شاء آمن وفى فتاوى قاضى حان عن ابى يوسف اما ان شاء قس
 وان شاء آمن وعنه رواية يقتضى الى ان عداىك بالكفار ما حق ثم يسكت وعده محمدى
 رواية يسكت وفى رواية يسكت الى ان يسمع الامام موضع الدعاء مع يؤمن انتهى والمقتدى
 بمن يقتضى فى المحر لا يتبعه فى القنوت عند ابى حنيفة ومحمد بل يقتضى ساكتا فى الاظهر
 لاتباعه فيها يجب متابعتها فيه وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للمحالة وقال ابو يوسف

يتبعه لانه مجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المحتجيات كافي تكثيرات اليد ولهما
انه منسوخ ولا متابعة في المنسوخ كالكوكب للحجارة خمس لا يتبعه في الخامسة فمن
اختلافهم في هذا يعلم ان الصحيح هو المتابعة في قنوت الوتر كذا في الكافي وغيره
(وان قنوت) المقتدى (او امن لا يرفع صوته بالاصاق) لئلا يشوش غيره ولان الاصل
في الدعاء الاخفاء على ما تقدم

فروع

او تر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لاوتر ثانيا لحديث طلق بن علي قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاوترين في ليلة رواء الترمذي وقال حديث
حسن عريب وقد ثبت انه عليه الصلوة والسلام شمع بعد الوتر روى الترمذي عن
ام سلمة انه عليه السلام كان يصلي بعد الوتر ركعتين وراد ان مائة حقيقتين وهو
حاضر وروى الدارمي عن ثوبان عنه عليه الصلوة والسلام قال ان هذا الشهر جهد وقل
فادا او ترا حنك فليرك ركعتين فان قام من الليل والا كانت له وروى الامام احمد
عن ابى امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس يقرأ
فيهما اذا زلزلت وقل يا ايها الكافرون

تمت من التوافل

صلوة الكسوف وهي مما اجمع على شرعيتها للمخافة من غير كراهة وصحتها
ان يصلي الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل
ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات ويعطيل فيهما القراءة فيقرأ في كل منهما
بحوالقرة ويحكي القراءة عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وعندها يجهر وعن
محمد كقول ابى حنيفة ثم يدعو بعد الصلوة حتى تحلى الشمس وان لم يحضر امام
الجمعة صلى الناس فرادى وكذا في خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند
حدوث فزع من شدة طلعة اوريد او محو ذلك وقال الاثمة الثلاثة صلوة الكسوف
كل ركعة بركوعين لحديث عائشة واس علس في صحيحين وغيرها انه عليه الصلوة
والسلام صلى لكسوف الشمس ركعتين ماربع ركوعات واربع سجعات ولسا
ما حرج اوداود والسنائي والترمذي في الشمائل والطحاوي عن عطاء بن السائب
عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقام عليه الصلوة والسلام فلم يكدير ركع ثم ركع فلم يكدير ركع ثم رفع

من السلف منهم عبدالله بن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات وقال فان قيل قد خطا اخوه عمروة قلنا عمروة اخطأ لان عبدالله صاحب عمل سلم عمروة ليس بصاحب وانكر ما لم يعلم انتهى ثم تطويل القراءة هو الافضل لما في الاحاديث ولا يكره التخفيف لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا حفف احدهما طول الآخر واما الاحفاء والجر فلهما ما في الصحيحين عن عائشة قالت حفر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الحسوف قرائته وللبحاري من حديث اسماء حفر عليه الصلاة والسلام في صلاة الكسوف ورواه ابو داود والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى عليه السلام صلاة الكسوف فجهر فيها بالقراءة ولا في حيفة رضى الله عنه ما تقدم من حديث سمرة وروى احمد وابو يعلى في مسندهما عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف هلم اسمع منه حرفا من القراءة وفيه ان لهيعة ورواه ابو نعيم في الحلية من طريق الواقدى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال صليت الى حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة ورواه البيهقي في المعرفة من الطريقين ثم من طريق الحكم بن امان كما رواه الطبراني ثم قال وهؤلاء وان كانوا لا ينجح بهم لكنهم عدد ورواياتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن عباس في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قرأ نحواً من سورة البقرة قال الشافعي فيه دليل على انه لم يسمع ما قرأ اذ لو سمعه لم يقدره بغيره ويوافق ايضا رواية محمد بن اسحق ماسنده عن عائشة قالت فحرزت قراءته واذا حصل التعارض وحس الترجيح فان الاصل في صلاة النهار الخفاضة وبقول ابي حنيفة رضى الله عنه قال مالك والشافعي وانما يصلون فرادى اذا لم يحضر امام الجمعة تخرجوا عن الفتنة بالاحتلاف في التقديم والتقدم كما في الجمعة وفي البخيرة الجماعة هيمنة وفي المحيط الجماعة افضل وتجاوز فرادى وعن ابي حنيفة رضى الله عنه ارشأوا صلوا ركعتين وارشأوا صلوا اربعاً وان شأوا اكثر وقد ورد بمصاه حديث العمان بن نسير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل حتى تجلت الشمس رواه ابو داود والنسائي ماسند صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم الدعاء الى ان تجلى الشمس وهو بخير ارشأوا مستقبلاً حالسا او قائماً او يستقبل القوم بوجهه يدعوا ويؤمنون قال الحلواني وهذا احسن ولا خطبة فيها عندهما وبه قال مالك واحمد وعبد الشافعي تس حطبتان بعد الصلاة لما في الصحيحين

عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام اصبر وقد تجلّت الشمس فخطب الناس
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد
ولا يحييان فأذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا ثم قال يا أمة محمد
لو تعلمون ما أعوام لصحتكم قليلا ولبيكم كثيرا قلنا لم يقل عنه عليه الصلاة
والسلام أنه خطب خطبتين على الهيئة اليهودية وإنما قل ذلك لردهم
عن قولهم إن الشمس كسفت لموت إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولاحماعة في حسوى القمر للخرج فيها وكذا في كل أمر مفرع كالربح والظلمة
الشديدتين والزلزلة واستمرار المطر والتلج ونحو ذلك للخرج في الاحتجاج في جميع
ذلك ﴿ ومن النوافل ﴾ صلاة الاستسقاء إذا دام انقطاع المطر مع الحاجة إليه
ولانس فيها الجماعة عند أبي حنيفة رضي الله عنه بل يصلون وحدانا إن أحبوا
والاستسقاء عنده إنما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الإسلام يجوز لو صلوا
بجماعة لكن ليس بسنة فهذا يفيد أن الجماعة فيها غير مكروهة بخلاف
الفل المطلق وعند محمد يس أن يصلي الإمام أو نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمعة
يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية لا ولم يذكر قول أبي يوسف في طاهر الزاوي وذكر
في بعض المواضع مع أبي حنيفة وذكر الطحاوي مع محمد وهو الأصح وروى
ابن كاس عن محمد أنه يكبر فيها رواه كافي العيد والمشهور عدم التكبير ويخطب بعدها
خطبتين عند محمد كما في العيد وهو المشهور عن أبي يوسف وعنه في رواية خطبة
واحدة ويقوم على الأرض لأعلى المسير ويكفي على قوس أو سيف أو عصا
ويقلب الإمام رداءه على قول محمد ولا يقلبه على قول أبي حنيفة واحتلف
الرواية فيه على قول أبي يوسف وأتفقوا على أن السنة الخروج إلى الاستسقاء
ثلاثة أيام متتاليات إن تأخرت السقيا مشاة في ثياب رثة متذللين متواضعين
حاشين لله ناكسين رؤسهم وقد قدموا التوبة وردوا المظالم وقدمون الصدقة
في كل يوم قل خروجهم وذكر أنهم يصومون قبل ثلاثة أيام استدلى محمد
ومن وافقه على سيرة الجماعة والخطبة بما في السن الأربعة عن إسحاق بن عبد الله
أن كنانة قال أرسلني الوليد بن عتبة وكان أمير المدينة إلى ابن عباس أسأله
عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
متدلا متواصعا متضرعا حتى أتى المصلي فلم يخطب خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء
والصرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد صححه الترمذي
وقال المدري في مختصره رواية إسحاق يعني المذكور عن ابن عباس وأبي هريرة

مرسلة واخرج السنة من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصرخ بهم ركعتين وحول رداءه ورفع يديه فدعا واستسقى واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيها بالقراءة وعن عائشة قالت شكى الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر فامر بمنى فوضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر فكبّر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتهم حذب دياركم واستيحار المطر عن ان رماه عنكم وقد امركم عز وجل ان تدعوه ووعدهم ان يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الملك يوم الدين لا اله الا الله يعل ما يريد اللهم امت الله لا اله الا انت العزى ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واحمل ما نزلت لنا قوة وبلاا الى حين ثم رفع يديه فلم ير في الرفع حتى بدا بياض انفيه ثم حول الى الناس طهره وقلب او حول رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فاشاء الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت ناذن الله فلم يأت مسجده حتى سألت السيول فلما رأى سرعتهم الى الكثر صحك حتى مدت نواحيه وقال اشهد ان الله على كل شئ قدير واني عبد الله ورسوله ولاي حنيئة ما في الصحيحين عن اس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رحل من باب كان محمودار القضي ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحط فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت الموائش والاموال واقطعت السبل فادع ان يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال اس فوالله ما ترى بالسماء من سحابة ولا قرعة وما ينسأ وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت قال اس فوالله ما رأينا الشمس سبتا ثم دخل رحل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحط فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال واقطعت السبل فادع الله ان يمسخها عنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام والطراب وبطون الاودية ومنات الشجرة قال فاقلمت وحرختا عشى في الشمس وعن ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لقد حشكت من عند قوم لا يترودلهم راع ولا يحط لهم فحل فصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا عينا معينا هنيئا مريئا مريئا طبقا عذقا طاحلا غير رائث وراود الطحاوي ناهما غير صارثم نزل فماتت به احد من الوحوه

الا قالوا قد احينا رواه ابن ماجة وذكره الشافى في الامام عن ابن عمر فقد
 استسقى عليه الصلوة والسلام ولم يصل ولم يخطبه وما استدلوا به شاذ فيما نعم به
 البلوى حيث عمل الصحابة بخلافه او يحول على بيان الجواز دون السنة
 فمن انس ان عمر كان يستسقى بالعباس ويقول اللهم انا كنا نتوسل اليك بيننا
 ونسقين انا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون رواه البخارى وغيره
 وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فصعد المنبر فقال استغفروا
 ربكم انه كان عمارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمدكم باموال وبنين
 ويجعل لكم جنات ويجعل لكم النهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء
 عليكم مدرارا الآية ثم زل فقال رجل يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا قال لقد
 طلبته لكم بمجاريج السماء التي يستزل بها القطر رواه ابو بكر بن ابى شيبة
 في سننه واليهي وروى ابن ابى شيبة عن ابى مروان الاسلمى عن ابيه قال
 خرجنا مع عمر يستسقى فلما زاد على الاستغفار وقدمص عن عمر انه لم يصل ولم يخطب
 في الاستسقاء فلو كانت الصلوة سنة لما تركها مع شدة آتماعه لسان النبي
 صلى الله عليه وسلم ولما سكت عنه الصحابة وليس فيما ذكره ما يدل
 على انه عليه الصلوة والسلام خلع الخطبة التي يدعوها فقد صرح
 ابن عباس في حديثهم الاول بقوله لم يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة
 مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لهم انكم شكوتكم الخ على ان فيه اخراج المنبر
 وهم لم يقولوا فالحاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها
 على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيتهما ولا يلزم من عدم قوله
 بسنيتهما قوله فانها بدعة كما قلناه عنه بعض المشنئين بالتعصب بل هو قائل بالجواز
 كما تقدم واستدلوا على قلب الرءاء بما تقدم في حديث عائشة وليس فيه ما يدل
 على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه الصلوة والسلام في غيره
 من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كمر وغيره
 وهو محمول منه عليه الصلوة والسلام في تلك المرة على التفاؤل باقتبال الحال
 على ما صرح به في المستدرك من حديث جابر ومحمه قال وحول رداءه ليتحول
 القحط وفي رواية الطبراني من حديث انس وقلب رداءه لكي يتقلب القحط
 الى الجنب وفي مسند اسحق لتحول السنة من الحلب الى الحصب ذكره من قول
 وكيع والاحسن في صفة التحويل ما قال في المحيط ان امكن ان يجعل اعلاه
 اسفل جعله والاجعل يمينه على يساره لكن قوله جميل اعلاه اسفله يمكن

ان يراده جعل مايلي الدن ممايلي السماء وجعل مايلي الرجل ممايلي الرأس
 وكل منهما جائز ولكل منهما قائل ويستحب الدعاء بماورد عنه عليه الصلوة
 والسلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغنيا هنيئا مريئا غدا مجللا سحابا
 طبقا اللهم اسقنا العيث ولا تجمعنا من القائلين اللهم ان بالبلاد والعباد والخلق
 من اللأواء والصنك ما لا تشكوا الا اليك اللهم ابنت لنا الزرع وادرسا الصرع
 واسقنا من بركات السماء وامتلنا من بركات الارض اللهم انا نستغفرك انك كنت
 غمارا فارسل السماء علينا مدرارا قادا مطروا قالوا اللهم صيبا نافعا ويقولون
 مطربا فصل الله ورحمته واذا دام المطر حتى حيف صرره قالوا اللهم حوالينا
 ولا علينا اللهم على الأكام الى آخر ما تقدم في حديث الصحيحين عن انس
 وفي المرتين عن ابي يوسف ارشاه رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه
 المسبختين والرفع هو الموافق لما تقدم في الحديث ويخرجون الصبيان والبهائم
 لان بهم يزداد رجاء الرحمة وفي الحديث لولا صبيان رضع وبهائم رتع وعباد الله
 الركع لصب عليكم العذاب صبا وفي الحديث ان نبيا من الانبياء استسقى فاذا هو
 بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارحموا فقد استجيب لكم من اهل
 الجنة رواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه الصلوة والسلام
 قال وهل تصرون وترزقون الا بصغائكم وعن ابن عمر انه عليه السلام قال لم يقص
 قوم المكيال والميزان الا اخذوا من السنين وشدة المؤنة وحور السلطان ولولا الهائم
 لم تمطروا رواه ابن ماجة ولا يحضر معهم اهل الكفر عندنا وبه قال اصبح
 من المالكية وهو قول الزمري لان الاستسقاء لا يستزال الرحمة واذا تنزل عليهم
 اللمة كذا قالوا واورد عليه ليس المراد الا الرحمة العامة الدنيوية وهو المطر
 والرزق وهم من اهلها ولد قالوا الصواب ان يمتنعوا من الاستسقاء وحدهم لاحتمال
 ان يسقوا فيقتل ضعفاء العوام والله سبحانه اعلم . ومن الواقل . المستجابة
 ركعتا شكر الوصوء وقد تقدم ذلك في آداب الوصوء . ومنها . ركعتان تحية
 المسجد قال عليه الصلوة والسلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع
 ركعتين متفق عليه وفي مختصر الحر ودحو له المسجدنية العرص او الاقداة
 ينوب عن تحية المسجد واذا يؤمر بتحية المسجد اذا دخله بغير صلوة وبكفيه
 لكل يوم ركعتان ولا يتكرر بتكرر الدخول . ومنها . صلوة الاوابين بعد
 المغرب وقد تقدم بيان فصيلة الاربع والست وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة نفي الله بيناتني الجنة رواه الترمذي . ومنها .

رواه الترمذى وابن ماجة وقال الترمذى عريب وقال الترمذى ثنا احمد بن عبدة
 ثنا ابن وهب قال سألت عبدالله بن المبارك عن الصلوة التى يسبح فيها قال
 يكبر ثم يقول سبحانك اللهم ومحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
 ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتمود
 ويقرأ اسم الله الرحمن الرحيم وفاتحة الكتاب وسورة ثم يقول عشر مرات
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع فيقولها عشرا ثم يرفع رأسه
 فيقولها عشرا ثم يسجد الثانية فيقولها عشرا ثم يصلى اربع ركعات على هذا
 فذلك خمس وسبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عن عبدالله بن المبارك انه
 قال يبدأ في الركوع بسبحان ربى العظيم وفي السجود بسبحان ربى الاعلى ثلثا ثم
 يسبح التسبيحات وقيل لان المبارك ان سها في هذه الصلوة هل يسبح في سجدتي
 السهو عشرا عشرا قال لا اما هي ثلثمائة تسبيحة انتهى وهذه الصفة التى ذكرها
 ابن المبارك هي التى ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج
 فيها الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندما على ما تقدم في موضعه . ومنها .
 صلوة الحاجة عن عبدالله ابن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كانت له حاجة الى الله تعالى اولى احد من بنى آدم فليتوصأ وليحسن الوضوء
 ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي عليه الصلوة والسلام ثم ليقل
 لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين
 اسئلك موجبات رحمتك وعزائم معصرتك والغبية من كل برب والسلامة من كل اثم
 لا تدع لى دسبا الا عفرتة ولا لها الا فرجتة ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها
 يا ارحم الراحمين رواه ابن ماجة والترمذى وضعه وعن عثمان بن حنيف
 ان رجلا صرر البصر اثنى على الله عليه وسلم فقال ادع الله لى ان يعافىنى قال
 ان شئت دعوت وان شئت صرت فهو خير لك قال فادعه فامر به ان يتوصأ
 ويحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء اللهم انى اسئلك واتوجه اليك نبيك محمد
 بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد انى اتوجه بك الى ربى فى حاجتى هذه
 لتقضى لى اللهم فتعنه فى روايه ايضا وقال الترمذى حسن صحيح . ومنها .
 صلوة الصبح وقد تقدمت . ومنها . قيام الليل والاخبار فيه اكثر من ان
 تحصى وبعد ذلك فالصلوة خير موضوع ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة واعلم
 ان التعلل بالحاجة على سبيل التداعى مكروه على ما تقدم ما عدا التراويع و صلوة
 الكسوف والاستسقاء فعلم ان كلامنا من صلوة الرعاب لية اول جمعة من رجب و صلوة

البراءة ليلة النصف من شعبان و صلوة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان
 بالجماعة مدعة مكروهة قال حافظ الدين الميزاني شرعا في نقل قافسه و اقتدى
 احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا قضاء الناذر بالناذر
 لا يجوز وعن هذا كره الاقتداء في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر ولو
 بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعدم امكان
 الخروج عن العهدة الاجتماعية ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام ما لم يكن في الصدر
 الاول كل هذا التكلف لاقامة امر مكروه وهو اداء لقل بالجماعة على سبيل
 التداعي فلو ترك امثال هذه الصلوات تارك ليعلم الناس انه ليس من الشماثر
 الحسن انتهى وهذا لان حديث صلوات الرغائب والبراءة قد حكم عليهما الائمة
 بالوضع قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال
 ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن مهاجر يصح الحديث على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحديث انس فيها موضوع لان فيه ابراهيم بن اسحق قال
 ابو حاتم كان يقلب الاخبار ويسوق الحديث وفيه وهب بن وهب القاسي ا كذب
 الناس ذكره في العلم المشهور وقال ابى الصرح بن الحوزي وابو بكر الطرطوشي
 صلوة الرغائب موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه
 وقد ذكروا لكرامتها وجوها منها فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يردبه الشرع
 ومنها تخصيص سورة الاحلاس والقدر ولم يردبه الشرع . ومنها
 تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد ورد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصيام
 وليته بقيام . ومنها . ان العامة يعتقدونها سنة من سنن النبي صلى الله عليه
 وسلم فيكون فعلها بيبا لكذبهم عليه صلى الله عليه وسلم قلت لك كثير من العوام
 ببلاد الروم يعتقدونها فرضا وكثير منهم يتركون المرائض ولا يتركونها وهو
 المصيبة العظمى . ومنها . ان فعلها يغري قاصد وضع الاحاديث بالوضع
 والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم . ومنها . ان الاشتغال بعد السور
 بما يحل بالخشوع والتدبر وهو مخالف للسنة . ومنها . ان في الصلوة الرغائب
 مخالفة السنة في تسجيل الفطر . ومنها . ان سجدتها مكروهة ان اذ لم يشرع
 التقرب بسجدة منفردة بل اركوع غير سجدة التلاوة عند ابى حنيفة ومالك وعند
 غيرها غيرها وغير سجدة الشكر . ومنها . ان الصحابة والتابعين ومن بعدهم
 من الائمة المجتهدين لم يتقل عنهم هاتان الصلاتان فلو كانتا مشروعتين لما قلنا
 السلف وانما حدثتا بعد الاربعائة قال ابو محمد عز الدين بن عبد السلام المقدسي

لم يكن ثبت المقدس قط صلوة الرعائب في رجب ولا صلوة نصف شعبان فحدث
 في سنة ثمان واربعين وارسمائة اقدم علينا رجل من نالس يعرف بان الحى
 وكان حسن التلاوة فقام فصلى في المسجد الاقصى ليلة النصف من شعبان
 فاحرم حلقه رجل ثم انضاف ثالث ورابع فاشتم الاوهم جماعة كثيرة ثم جاء
 في الامام القائل صلى معه خلق كثير وامشرت في المسجد الاقصى وبيوت
 الناس وسار لهم ثم استقرت كلها سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ عى الدين
 النووى وهاتان الصلاتان بدعتان مدمومتان مكرتان قبيحتان ولا تعتر بذكرهما
 في كتاب قوت القلوب والاحياء وليس لاحد ان يستدل على شرعتهما بما روى
 عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الصلوة خير موضوع فان ذلك يخص صلوة
 لانخالف الشرع بوجه من الوجوه وقد صرح الهى عن الصلوة في الاوقات
 المكروهة انتهى واما صلوة ليلة لقدر فلادكر لها بين العلماء اصلا وليس فيها
 حديث صحيح ولا صريح في كتاب من الكتب المعتبرة هي اولى بالكراهة منها
 والله سبحانه الهادى . فائدة . قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلى نوافل
 يدرها ثم يصليها وقيل يصليها كما هي قال شرف الائمة المكي اداء التلوة
 الدر به افضل من ادائه دور الدر

منه فصل فيما يفسد الصلوة

قدمه على سجود السهو لاحلاله هرائص الصلوة واخلال موجب سجود
 السهو بواجباتها فكان بيانه اهم والساد والطلان في العادات واحد
 قد اريد بكل منهما خروج العبادة عن كونها عادة بسبب فوات بعض المرائض
 وعروا عما يهوت الوصف مع قضاء المرائض من الشروط والاركان بالكرام
 محلاف المعاملات على ما عرف في الاصول (واداة الحكم) المصلى في الصلوة
 (بكلام اناس ناسيا او عمدا تقصد) صلاته وليس المراد من الكلام الكلام
 الحوى بل اللفظ المركب من حرفين او اكثر حتى لو تلفظ بكلمة واحدة تفسد
 صلوة ولا فرق بين العمد والديان عندما وعد الشافعى لا تفسد بالتلفظ
 الا اذا طال وعند مالك واحمد الكلام ناسيا او اصلاح الصلوة لا يفسد
 عليه الصلوة والسلام ار الله وضع عن امتي الخطاء والديان وما استكرهوا عليه
 ان ما حقوا من حار والحاكم وقال صحيح على شرطهما واللفظ الحديث هو هذا وما لفظ
 رفع كما اشهر في عبارة الفقهاء فانه لم يوجد في شيء من كتب الحديث قاله ابن الهمام

ولحديث دى الدين فانه عليه الصلوة والسلام اتم صلوته بعد ما تكلم لانه كان
 ناسيا ولما ماروى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السامى قال بينما انا صلي
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني
 القوم باصهارهم فقلت واثكل اماء ما شأكم تطردون الى فجعوا يصربون
 بايديهم على اصحابهم فلما رأيتهم يصمتون سكيت فلما صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دعاني فأتني هو وامى ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعلميا منه فوالله
 ما كهرني ولا صرى ولا شتى ثم قال ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام
 الناس انما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن او يقول عليه الصلوة والسلام
 وعن زيد بن ارقم قال كما تكلم في الصلوة ويكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه
 في الصلوة حتى رلت وقوموا لله قانتين فامرنا بال سكوت وبهيننا عن الكلام
 رواه مسلم ايضا وعن عبد الله بن مسعود كما سلم على النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو في الصلوة قل ان تأتي ارض الحشنة فيرد عليك فلما رحنا
 من ارض الحشنة آتته فوحده يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي حتى اذا قضى
 الصلاة قال ان الله يحدث من امره ما يشاء وان مما أحدث ان لا تكلموا في
 صلوة فرد على السلام فقال انما الصلوة اقراءة القرآن ودكر الله تعالى فاداك
 فيها فليكن ذلك شاك رواه ابو داود وفيه مسلم فلما رجعا من عند النجاشي
 سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة شعلا فهداه الا حديث تدل على ان الكلام
 كان مباحا في الصلوة ثم سح فلا تصالح قصة دى الدين دليلا لاحتمال كونها
 قبل المنع واما قوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع عن امتي الحديث
 من ما يقتضي ولاعمومه لانه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح
 حجاج على ان رفع الائم مراد فلا يراد غيره ومن اعتره في الحكم الشامل
 لحكم الدنيا والآخرة فقد عممه من حيث لا يدري واثبت في غير محل الضرورة
 من تصحيح الكلام مع انه يقول بالفساد عند اطالة الكلام ساهيا فالشرع ارفع
 نأذه وجب شمول الصحة والافشول عدما كالاكل والشرب فان قال لا يمدد
 إطالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة مذكرة مطلقا وانما على قليل العمل
 لا يحترز عنه لار في الحى حركات الطبع ليست من الصلوة فلو اعتبر افساده
 مطلقا لهم المخرج من اقامة صحة الصلوة مع ما لم يكن واستوى فيه العمد والسهو
 وليس الكلام من طبع الحى وبخلاف السلام ساهيا لانه ذكر من وجه فاعتبر
 ذكر حالة الفسيان وكلاما حالة العمد لما فيه من الخطأ ثم انما تهدد الصلوة

بالكلام (بشرط أن يكون) الكلام (مسموعا لمسه) أى لنفس المتكلم (وإن لم
 أى ولو لم (يصحح) المتكلم (حروفه) أى حروف الكلام (أو) يشترط أن
 (يكون) المتكلم (مصححا) للحروف (وإن لم يسمع) الكلام يعنى يشترط
 وجود أحد الأمرين أما التصحيح أو السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع
 لا تقصد وإن وجد أحدهما دون الآخر تقصد لكن كون اللفظ كلاما مسموعا
 مع عدم تصحيح حروفه متعذر فلا فائدة في ذكره اللهم إلا أن يريد به بعض
 الأماط التى يخاطب بها بعض الحيوانات كاللفظ الذى تستدعى به الهرة أو الكلب
 وما يساق به الحمار فانها لماط مسموعة من غير تصحيح حروف لكن حيثئذ يكون
 محالما لا ذكره الراهدى فى الفتية وفى شرحه للقدرى أنه لو استعطف مرة أو كلبا
 أو ساق حمارا أو أوقفه بلغة أهل الرستاق من مجرد صوت ليس معه حروف مبهجة
 لا تقصد وفى الخلاصة أيضا معناه وكذا قوله أو يكون مصححا وإن لم يسمع
 مخالف لما ذكره فى الحقايق من أنه لو صحح الحروف ولم يسمع نفسه لا تصح
 اتفاقا وقد تقدم ما يؤيده من أن تصحيح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما
 على الصحيح فعلم أن السماع من غير تصحيح الحروف غير مفسد لانه مجرد صوت
 وكذا تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لانه مجرد إيماء إلى الحروف
 بالصلوات على مأمور وأما المفسد حصول كلا الأمرين مما تصحيح الحروف
 وكونها مسموعة هو الصحيح (وإن لم) المصلى فى صلوة (فتكلم أو ضحك)
 وهو نائم (فقد) صلاته هكذا فى عامة الفتاوى وقال فى الوادر هو المختار واختار
 فعرض الإسلام عدم الفساد لانه ليس بكلام لصدوره بمن لا اختياره والضحك
 بمنزلة الكلام وإن لم يكن قهقهة ولذلك قال أو ضحك لانه إذا فسد وهو دون
 القهقهة فالفساد بها أولى وقد تقدم الكلام على قهقهة السائم فى نواقض
 الوصوء فان الصحيح أنها لا تقصد الوصوء ولا الصلوة والضحك والكلام
 أولى لانهما دونهما (وإن أن) المصلى (فى صلوة) بأن قال أنه بقصر الهمزة مفتوحا
 (أو نأوه) بأن قال أنه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحا أو بضم الهمزة وأسكن
 الواو أو قال أنه بعد الهمزة (أو بكى) فيها (فارتفع بكأؤه) أى حصل منه صوت
 مسموع (أن كان) ذلك الاثنين أو التأوه أو البكاء (من ذكر الجنة) أى بسبب
 تذكر الجنة (أو السار) أو نحو ذلك مما هو من الأمور الأخروية (لم يقطعها)
 أى لم يفسد صلوته لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو فكأنه قال يارب ارحمنى
 وادخلنى الجنة أو غنى من السار ولو صرح بذلك لم يقطع صلاته فكذا إذا أتى

بصوت يدل عليه (وَأَن كَانَ) ذلك الابين ونحوه (مَن وَجِعَ) حصل له في بدنه (أَوْ مَصِيَّةً) أصابته في أهله أو ماله (يَسْطَعُهَا) لأنه بمنزلة الشكاية فكأنه قال في وجع يعصفي أو حصل لي موت ولدا أو تاف مال أو نحو ذلك ولو صرح بذلك تقصد صلاته فكأنه إذا دل عليه بصوت ولان القسم الاول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة والثاني يدل على الخزع وعدم الصبر والتأسف على فائت الدنيا الدنية فينا فيها وعن محمد أنه اركان شديد الوجود بحيث لا يملك منه لا تقصد (ولا فرق) في الحكم المذكور (بين قوله اوه) أي التأوه (وبين قوله اه) ما قصر أي الابين عند أي خيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أولا وهو ظاهر الرواية عنه (وقال أبو يوسف آحر الاتصاف) صلاته (في) نحو (اه وآو وت) ما هو مشتمل على حرفين كلاهما أو احدهما من حروف الزوائد العشرة التي يحتمل قولك ﴿ سَأَلْتُونَهَا ﴾ السين والهمزة واللام والتاء والميم والواو والتون والياء والهاء والالف فقوله اه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله آو حرفان احدهما منها اما لو كانت ثلثة احرف من الزوائد وغيرها اهر حرفين من غيرها تقصد بالاتفاق انه ان كلام العرب انما يتركب من ثلثة احرف فكان الحرف الواحد اقل الجملة فكأنه ليس من كلامهم وكذا الحرفان اذا كان احدهما زائدا لاه واحد باعتبار الاصل والزائد غير معتبر بخلاف ما اذا كان الحرفان اصليين فان الاكثر موجود وله حكم الكل ولهما ان الكلام تابع لوجود الهجاء وفهم المعنى ولا فرق في ذلك بين حروف الريادة وغيرها فان حروف الريادة اما سيمت بذلك لان ما يزداد على الاصول في الكلمات اما يكون منها لالها تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلمات التي يكون جميع اصولها من حروف الريادة لانهاية لها في الكلام مثل اوه ويوم ومنان وسألتونيها وقد نظم اس مالك يتنافيه جميع الحروف الزوائد اربع مرات ليس فيه حرف من غيرها وهو . هنا وتسلم تلا يوم انه . نهاية مسؤل اما وتسهيل . فعدم اعتبار الحرف الكائن من هذه الحروف في الافساد مع اعتبار غيره مع عدم الفرق بينهما في ان كلا يقع في اصول الكلمة لاصل له بل هو مجرد تحكم واما قوله عليه الصلوة والسلام في صلوة الكسوف اف اف المتمدني ان لا تعذبهم وانا فيهم فمحمول على زمان اباحة الكلام في الصلوة فلا دليل فيه على عدم افساد التأنيف (و) ذكر (في المتن) ان المصلي اذا السعة الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم تقصد (صلوته) عند محمد (

وفي الخلاصة عندها (حلافا لابي يوسف) وفي فتاوى قاضي خان ولولده
 عقرب اوامره وجع فقال سم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل
 قصد صلته لانه منزلة الاثنين وهكذا روى عن ابي خزيمة وقيل لا قصد
 لانه ليس من كلام الناس انتهى والاصح انها قصد عندها لا عند ابي يوسف لانه
 انه ليس من كلام الناس ولهما انه منزلة البكاء بالصوت والاين نظرا الى الباعث
 والعمدة بالزينة لا باللفظ والمافرق بين ما هو بسبب الآخرة وبين ما هو بسبب
 الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم (وروى عن محمد) انه قال (ان كان
 المريض لا يمكن نفسه) من شدة الوجد وقال سم الله الرحمن الرحيم اوان او تأوه
 (لا قصد) صلته وكذا عن ابي يوسف ايضا لا يمكن الامتناع عنه
 يكون عفوا (كالتجشؤ او عطس فارتفع صوته وحصل له حروف) حيث
 (لم قصد) صلته بذلك احما لم يمكن الامتناع عنه (ذكره) في الفتاوى
 (الحاقية) المدسوبة الى قاضي حان (وذكري الدجيرة) انه (اذا قال المريض بارب
 او قال بسم الله لما يلحقه من المشقة) اي الالم (لا قصد) صلته ولم يذكر حلافا
 والاصح ما تقدم من ارهنا قول ابي يوسف وامامه ما قصد (ولو احاب)
 المصلي من قال مع الله اله (لا اله الا الله او اخر) المعصي (بما يسهو او) بما (يسوء
 او) بما (يجبه فقال) حوا للبحر بما يجبه (سبحان الله) او قال حوا للبحر
 بما يسهو (الحمد لله او قال) حوا للبحر بما يسوء (لا حول ولا قوة الا بالله)
 فهو اثم وشرم وشوش (قصد) صلته (عندها حلافا لابي يوسف) ساء
 على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول ان ماتكم بهد كبريئته فلا يتغير
 بمن يمتنه لان المقصد للصلاة الملقوط لاعتريته القاب حتى لو تفكر فرب في هسه
 كلاما او شعرا لا قصد ما لم يذكر بلسانه وكذا لو كان كلاما بصيحه لا يصير شاء
 ود كرا بمن يمتنه وكذا لو قصد اعلامه انه في الصلاة لا قصد مع انه قصد به افادة
 معنى لم يوضع له وما يقول ان اخرج محرج الحوا وهو صالح له لانه يستعمل
 في موضعه عرفا فحصل حوا كتمت العاطس والكلام يمتنى على قصد المتكلم
 كالدخول عليه من اسمه يحيي وكان بين يديه كتاب فقال وهو في الصلاة يا يحيي
 هذا الكتاب واراد خطابه او مر به من هو اسمه موسى وفي يمينه شيء فقال له
 وماتك بينك يا موسى واراد سؤاله او كان في سفينة وابنه خارجها فقال له
 يا بني اركب معنا حيث قصد صلته في ذلك كله احما قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام واقرب ما يقص كلامه ما وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه

فهو قرآن وقد تغير الى وقوع الفساد به بالمزينة انتهى واما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسبيح ونحوه فقد خرج بقوله عليه الصلوة والسلام اذا مأت احدكم نائبة وهو في الصلوة فليسبح الحديث اخرجه لسة لالا له لم يتغير بمزيمته فيبقى ما رواه على المنع عما هو من كلام الناس اثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه ومناسط كونه من كلام الناس كونه لفظا افيد به معنى ليس من اعمال الصلوة لا كونه مريض لافادة ذلك وهذا كذلك (ود كر القاصي الامام فخر الدين) قاضي حان في الجامع الصغير (قوله) اي قول محمد (احاب) يعني قيل (هل الله عير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تصد) وقد بينا ذلك ولو اخر بوقوع مصيبة فقال حوايا الله واما اليه راحمون قيل تفسد صلواته اتعاقا والاصح انه على هذا الحلوى (ولو عطس) المصلي (فقال الحمد لله لا تصد) صلاته لانه لم يتغير بمزيمته عن كونه ثناء ولا خطب فيه وعن ابي حنيفة ان هذا اذا حدث في نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسدت والاول هو الطاهر ثم الذي ينهي للعاطس هو ان يسكت وقيل يحمد في نفسه (ولو عطس) رجل (آخر فقال) المصلي (الحمد لله) حال كونه (يريد) اي مريدا (استفهامه) اي طلب المهم لذلك العاطس اي يريد ان يفهمه الحمد ويذكره اياه (تصد) صلوة الحمد لقصدته لتعظيمه والخطا وهذا مخالف لما ذكر في الهداية وشروحه من انها لا تصد لانه لم يتعارف حوايا وهكذا في الفتاوى قال قاضي خان وان عطس المصلي فقال له رجل في الصلوة الحمد لله روى عن محمد انه قال لا تصد صلاته وان اراد به الجواب انتهى وفي القية الحمد لله لعطاس غيره لا تصد وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تصد انتهى والاصح انها لا تصد لما ذكر من عدم تعرفه حوايا بحلاوى جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثمة واما لو قال المصلي للعاطس يرحمك الله فانها لا تصد بالاتفاق الرواية شاذة عن ابي يوسف لحديث معاوية بن الحكم ولا يقال انه عليه الصلوة والسلام لم يأمر باعادة تلك الصلوة لانه قول امره باعادتها لا بد منه ولا يشترط قلله صريحوا لا فقد تكلم بكلام آخر عهد الاعلى قصد اصلاح صلواته وهو مفسد بالاجماع (ولو عطس) رجل (في الصلوة) فقال له آخر يرحمك الله فقال المصلي العاطس (آمين تصد) صلواته لانه احاطة ولو كان بمنحب المصلي العاطس رجل آخر فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة ولا تصد صلوة غير العاطس لان تأمينة ليس بحوايا كذا في فتاوى قاضي حان (وان فتح)

المصلي (عن من ليس) معه (في الصلوة) سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة
والاحسن ان يقال على غير امامه ليشمل فتحه على مقدمه في صلاته ايضا
(تفسد) صلوة لاه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس وفي قوله رن فتح اشارة
الى انه قصد الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة وافق ان حصل لذلك القارى
بها الفتح لا قصد وشرط في الاصل في الفساد ان يكرره الفتح بان يفتح مرة بعد
اخرى لان المرة قليلة فيمضي ولم يشترطه في الجامع الصغير وهو الصحيح لانه كلام
فلا فرق بين قليله وكثيره (وان فتح على امامه) فقد قيل (ان فتح بعد ما قرأ)
الامام (مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد) صلوة المأموم وان اخذ الامام بقوله تفسد
صلوة الكل وهو القياس لكونه تعلما وتعلما من غير ضرورة (والصحيح انه)
اي الشأن (لا تفسد) صلوة المأموم ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو
الاستحسان لما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في الصلوة سورة المؤمنين
فترك كلمة فلما فرغ قال لم يكن فيكم ابي قال بلى قال هلا فتحت على فقال
ظننت انها نسحت فقال عليه الصلوة والسلام لو نسحت لا علمتكم
وعن علي اذا استطعتمك الامام فاطمعه اي اذا استفتحك فافتح عليه ولان المقتدى
محتاج الى اصلاح صلوة والفتح على امامه منه لانه ربما جرى على لسان الامام
ما يفسد صلوة فكان من صلوة حكما وان كان مناقيا لها حقيقة كمن سبقه
الحدث لا تفسد صلوة المأموم وان كان مناقيا لها حقيقة لكونه لاصلاحها
ثم قيل ينوي بفتحها على امامه التلاوة والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة اذ قراءة
المقتدى خلف الامام مسمي عنها وفتحها على امامه غير منهي عنه فلا بد نية
ما رخص له فيه وينوي شيئا بهي عنه هذا اذا ارتفع على الامام ولم ينتقل الى آية
اخرى ففتح المأموم عليه (وان اسقط الامام الى آية اخرى ففتح عليه) المأموم (بعد
الانتقال تفسد صلوة المأموم وان اخذ الامام) بقوله (تفسد صلوة الكل) وهذا
قول بعض المشايخ لاستثناء الحاجة فصار تعلما وتعلما من غير ضرورة وعامة
المشايخ على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفساد قال في الكافي والصحيح ان لا
تفسد بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه الصلوة والسلام
لا بى هلا فتحت على مع انه لا يعلم تركه الآية لا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم قال
في الهداية ويسمى للمقتدى ان لا يصلح بالفتح والامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع
اذا جاء او اياه او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كمال الدين بن الهمام احمله اي احمل
او ان الركوع ولم يقل كما قال غيره بل يركع ان قرأ قدر ما تجوز به الصلوة للتحلاف

فيه قال قاضي خان وصاحب المحيط وبكرا اعتبروا الوار كوع بعد قراءة ما تحوز به
 الصلوة وقال بعضهم ينبغي ان لا يباحثهم اليه بل ينتقل الى آية اخرى او يرجع
 اذا قرأ القدر المستحب صونا للصلوة عن الروايد قال وهذا هو الظاهر من جهة
 الدليل الا يرى انه عليه الصلوة والسلام قال لابي هلا فتحت على مع انها
 كانت سورة المؤمنين بعد العاتجة انتهى لكن هذا انما يصلح دليلا لحواز الفتح
 بعد قراءة مقدار ما تجوز به الصلوة وبهذا الانتقال الى آية اخرى ولا دليل فيه
 على انه اذا ارتج عليه بعدما قرأ قدر ما تجوز به الصلوة ان الاولى ان لا يرجع بل يلجأهم
 الى الفتح ليقرا القدر المستحب لانه عليه الصلوة والسلام لم يرتج عليه ولم يتوقف بل
 سها عن تلك الكلمة واستمر ما صابا على قرأته بدليل قوله اني طمعت انها سحت
 ادلوحصل منه عليه الصلوة والسلام توقف واصطراب عند تلك الكلمة
 لم يطرأ اليها سحت وح فلا دلي على عند الارتجاع والاصطراب هو الانتقال
 ان تيسر والا فالركوع ان قرأ قدر الواحد والتوقف قليلا لرجاء التذكر او الفتح
 ان لم يقرأ قدر الواحد لشدة تأكد الواحد وقربه من العرض (وأن فتح غير
 المصلي على المصلي فآخذ بفتحته ففسد) صلوته لانه قلم وهو عمل كثير (وان
 أكل) المصلي في صلوته (او شرب عامدا او ناسيا) انه في الصلوة (فسد)
 صلوته لانه عمل كثير لانه عمل اليد والعم ولا يعذر النسيان لان هيئته مذكرة
 بخلاف الصوم ولا فرق بين القليل والكثير اذا لم يكن بين اسنانه حتى لو ابتلع
 سمسة من الحارح فسدت اما لو كان بين اسنانه فيعني مادون الحصة
 وقد تقدم الكلام عليه (وكذا) يفسدها (العمل الكثير) مما ليس من
 اعمالها ولم يكن لاصلاحها (وكل عمل لا يشك) سبه (الناظر) الى المصلي انه
 في الصلوة بل يطن طنا عاليا (انه ليس في الصلوة فهو عمل كثير) وما كان
 دون ذلك فان يشتبه على الناظر ويتردد في كونه في الصلوة ام لا فهو قليل
 (وقال بعضهم كل عمل يعمل بالدين عرفا وعادة فهو كثير) ولو قدر انه عمله
 بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه
 عمله بالدين ولا يخفى ان هذا محصور بما هو من اعمال اليد والاول اعم وهذا
 القول هو اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن المصل (ودكر في الملحق) انه
 (لا يعتبر في فساد الصلوة عمل الدين) اى حقيقة (ولكن يعتبر القلة والكثرة)
 وهذا لا يخالف ما قبله في المعنى لانه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه لى كون
 ما يعمل بالدين معتبرا في كونه هو الكثير المفسد لكونه عمل الدين بل يضر هل هو كثير

في نفس الامر ام لا وذلك يمكن ان يكون ما حد الطريقين المتقدمين اما باعتبار
علية طن الساطر انه ليس في الصلوة وشك او باعتبار انه ما يقام باليد في العرو
او بيد واحدة وقيل يعوض الى رأى المصلي ان استكثره فكثير والافلاو عامة
المشايخ على الاول وقال الحلواني ان الثالث اقرب الى مذهب ابي حنيفة لان
مذهبه التفويض الى رأى المبتلى في كثير من المواضع ولكن هذا غير مصبوط
وتقويم مثله الى رأى العوام مما لا ينبغي واكثر العروق او حيمها مخرج على
احد الطريقين الاولين والطاهر ان ناسيها ليس حارحا عن الاول لان ما يقام
باليد عادة يعلط طن الساطر انه ليس في الصلوة وكذا قول من اعتبر
التكرار الى ثلاث متواليّة في غيره فان التكرار يعلط الطن بذلك فلما
اختاره جمهور المشايخ (ولو ادهى) المصلي (بدهى احده من ماء او كان
بيده فاحده بيده الاخرى وادهى به) اى ادهى به (رأسه) اولحيته او موصعا
آخر من جسده (او سرح شعره) سواء شعر رأسه او لحيته (تفسد) صلوة
لان ذلك عمل كثير وكذا لو اتمحل او حمل ماء الورد على رأسه ونحوه قيل هذا
اداءا ول القمقة او القارورة فصب على يده (ولو كان الدهن او نحوه في يده
وسحبه برأسه) او موصعا آخر من جسده من غير ان يأخذه باليد الاخرى (لا تفسد) صلوة
لانه عمل قليل (وان حملت المرأة) في الصلاة (صيا) فارصته (تفسد) صلاتها لانه عمل
كثير (وان من صبي ثدى امرأة فصل) يطر (ان خرج) بمصه (منها اللبن
تفسد) صلاتها لانه ارضاع وهو عمل كثير وفعله انتقل اليها على انه
لا يشترط فيما يفسد الصلوة الاختيار فان من دفع فشي ثلث خطوات بسبب
الدفع من غير ان يملك نفسه تفسد صلوةه وكذا لو حمل رجل المصلي فوصعه
على دابة او احرجه من مكان الصلوة (والا) اى وان لم يزل منها اللبن (قلا) تفسد
صلاتها هذا اذا مضى مصة او مصتين فلو مضى ثلث مصعات تفسد وان لم يزل
ذكره في الخلاصة وفتاوى قاضي حان (وان صافح) المصلي احدا (بيده) حال
كونه (يريد) تلك المصافحة (السلام تفسد) صلاته ساء على القول الاول
في حد الكثير (ولو رفع العمامة) او القلنسوة (من رأسه) ووضع على الارض او رفع
من الارض ووضع على رأسه او زرع القميص او قمم) وفعل كل واحد من الافعال
المدكورة (بيد واحدة) من غير تكرار متوال (لا تفسد) صلوةه (لكن يكره) ذلك
الفعل ان كان بعد اتمام رفع العمامة ووضعها فظاهر لانه قليل واما زرع
القميص فهكذا ذكره وهو مشكل لانه مما يحتاج الى عمل اليدين في الغالب سيما اذا

كان اليدين في الكمين وكذا من رآه يظن انه ليس في الصلوة واما التعمم فالنذ كور
في الفتاوى انه ان تمم تصد صلوة لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا
تجمرت وان استقض كور عمامته فسواء حرمة او مرتين لا تصد لانه يحصل بيد
واحدة فينبى ان يحمل ما ذكره هنا على هذا وانما قيد الكراهة بعدم العذر
لانه اذا كان له في ذلك عذر لا يكره كما اذا خشي من الرد او الحران صرعه فوضع
العمامة على رأسه او اصاب ثوبه او عمامته بحاسة فزع لاجلها حيث لا يكره بل ذكر
في فتاوى المحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعد قليل اذ سقطت انفصل من
الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت العمامة او احتاج في رفعها الى
عمل كثير (ولو ضرب انسانا بيد واحدة) من غير آلة (او ضربه بسوط ونحوه تصد
صلاته كذا في المحيط) وغيره لانه محاسبة او تأديب او مدابة وهو عمل كثير على
التفسير الاول الذي عليه الجمهور (وذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة اذا
ضربها لاستخراج السير) اي لطلب سرعة سيرها (تصد) صلاته فاطلق وهو
يتناول المرة الواحدة قياسا على ضرب الانسان (وبعض المشايخ قالوا اذا
صر بها مرة او مرتين لا تصد) صلاته (وان ضربها ثلاث مرات متواليات) اي
في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة (تصد) وكذا ذكر قاضي خان وصاحب
الخلاصة وهو الاصح لان ما يتم بيد واحدة لا يفسد ما لم يصعب اليه . معنى آحر من
التكرار ثلثا متواليه او نحو التأديب كأي ضرب الانسان فان الضرب في حقه
منزلة التعليم او الاعلام وهو مفسد (وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط
فهبها) اي شطها وحركها بالسير (وفي نسخة) من نسخ الذخيرة بدل هبها
(فهبها) وهو يؤل الى معنى هبها لان معناه اصلحها اي (اصلحها بالسير او محسها)
معطوف على هبها او بدله (لا تصد) صلاته بذلك اي اذا لم يتكرر ثلثا متواليه
وهذا وافق للقول قبله (ولو هدى به) اي بالسوط اي ارشدها بالايامه (الى الطريق)
اي حركه لذلك ومنه سميت المصالح الهادية (وضربها) مع ذلك ايضا (تصد)
صلوته لان فيه تعلما وصرها فكان عملا كثيرا (وان حرك) المصلي اراكب
(رحلا) واحدة لاجل السوق (لا على الدوام) بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة
(لا تصد) صلوته (وان حرك) كلنا (رجليه) معا (تصد) اعتبار العمل الرجلين بعمل
اليدين (وقال بعضهم ان حرك رجليه) . ما تحريكها (قليلا) اي صغيفا بحيث لا يدركه العبر
الابتأمل (لا تصد) وينبى ان قيد بعدم التكرار التوالى والا فالتكرار يجعل
القبيل في حكم الكثير (و) روى (عن ابي بكر) انه احاط فيمن اي في مسئلة (من

قاله) اى للمصلى (كم صليت قاتار) اليه المصلى (بيده) ماصعين منها (الى انهم صلوا ركعتين) اوبنك الى انهم صلوا ثلثا ونحو ذلك (لا تصد) صلوة لاه عمل قليل ونحوه مروى عن عائشة (وان كتب) المصلى (ما يستين) اى يظهر (حروفه) بان كتب بمداد على كاغذ او خرقة او باصبعه ونحوها كمود على تراب ونحوه (ان كان اقل من ثلث كلمات لا تصد) صلوة لاه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا يستين حروفه بان كتب على هواء او ماء او نحو اصبعه من غير مداد ونحوه على نحو ثوب او حجر صلا لا تصد صلوة لاه ليس بعمل بل يكره لاه عبث هكذا اطلقه قاضى خان وغيره مع انه اذا كثرت يعلب على ظن الناظر اليه انه ليس فى الصلوة (وان راى) فى آتامة ما تستين حروفه (على ذلك) المذكور وهو مادون ثلث كلمات بان كتب ثلثا او اكثر (تصد صلوة) لاه عمل كثير (و) قال (فى المانقط) وقال المصلى مثل ما قال المؤذن (تصد صلاته) اى اذا قصد به الجواب اى جواب المؤذن وفيه خلاف ابى يوسف الآتى (و) قال (فى) الفتاوى (الحاقية) ان اذن فى الصلوة يريده اى حال كونه يقصد بتأديته (الاداء) والاعلام بدخول وقت الصلوة (تصد) صلاته عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه (وقال ابو يوسف لا تصد ما لم يقل (حى على الصلوة) حى على الملاح له فى المسئتين ان سوى الجملتين ذكر فلا يفسد بخلافهما فانها حطاب بقوله اقبلوا على الصلوة اقبلوا على الملاح فيفسدان ولا بى حنيفة رضى الله تعالى عنه انه قصد الجواب فى الاولى فصار كالجواب بالمدلة ونحوها وقصد الحطاب بالاعلام فى الثانية تصد لان العبرة بالقصد على ما تقدم (ولو سمع) المصلى (اسم الله تعالى فقال حل حاله) او نحو ذلك من العاظم (تعظيم) (او سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد اى قصد بذلك الثناء والصلوة (اجابته) اى احابة ذاكر الاسم (تصد) صلاته لقصد ذلك (وان لم يرد) (الجواب بل) قصد ثناء و صلوة على سبيل الاستيناف (لا تصد) صلاته لان من تعظيم الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا ينافى الصلاة فلا يفسدها (ولو انشأ) اى رتب ونظم (شعرا او خطبة) لكن بهكره (ولم يتكلم بلسانه لا تصد) صلاته لانه لا تصد فاعمال القلب ما لم يقارنها بعمل الجوارح ولكن قد اساء لمخالفة مقتضى الامر بالحشوع والتمناه فقله الذى هو محل لطر الحق منه الى شئ آخر وهذا عاىة فى سوء الادب معه سبحانه ولو وقف بين يدى كبير من اكا بر الدنيا لراعى محل نظره اليه كل المراعاة من ان يحصل منه التماس الى شئ آخر مع انه عند مثله بل لو التفت ناحيه حال مناحاته الى العير

لاشتد حقه عليه كما قال الشيخ شرو الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدته
 في الوعظ نائية • تصلي بلا قلب صلوة بئسها • يكون الفنى مستوحيا للعقوبة •
 تغفل وقد أتممتها غير طلم • تزيد احتياطا ركة بعد ركة • فويلك تدري من
 تاجيه معرضا • وبين يدي من تنحني غير محبت • تحاطبه اياك لعبد مقبلا •
 على غيره فيها يعرض ضرورة • ولورد من ناجاك للمير طرفة • تميزت من عيظ عليه
 وغيره • اما تستحي من مالك الملك ان يرى • صدودك عنه يا قليل المروءة وقدروى
 ان الله تعالى اوحى الى موسى عليه الصلوة والسلام يا موسى ادا ذكرتني فاذا كنت
 واثقا تنفض اعصاك وكن عند ذكرى خاشعا مطمئا واذا ذكرتني فاحصل
 لسانك من وراء قلبك وادأقت بين يدي ققم قيام العبد الدليل وناجني بقاب وجل
 ولسان صادق قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركم الا وقلبك حاشع متواضع
 على موافقة طاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا تقل الله اكبر وفى
 قلبك شئ اكبر من الله ولا تقل وجهك وجهى الا وقلبك متوجه بكل الى الله ومعرض
 عن غيره ولا تقل الحمد لله الا وقلبك طافح بشكر نعمته عليك فرح مستبشر ولا قل
 اياك لعبد واياك نستعين الا واثق مستشعر ضمك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى
 غيرك من الامر شئ وكذلك فى جميع الاذكار والاعمال انتهى (وبالجملة) قال الفكر
 فى الصلوة بغير ما يتعلق بها للحال (ان كان) دنيوا فأكروه اشد الكراهة بل مفسد
 عند اهل الحقيقة فهو لفوات الركن الاصلى المقصود بالذات و(ان كان) اخرويا
 فهو ترك الاولى فان الاشتغال فى الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور
 الآخرة فانها قد سلوت ذلك الغير فى كونها من امور الآخرة وترجحت بان الوقت
 والمحل لها (فاعلم) ذلك راشدا وبالله التوفيق (ولورد) المصلى (السلام بيده
 او رأسه او طلب منه شئ فامضى برأسه) او عينيه او حاجيه اى قال نعم اولا
 فان صلاته (لا تقصد) بذلك وكذا لو ارأه انسان درهما وقال احيد هو ما وما
 بسم اولا لعدم العمل الكثير فى جميع ذلك وفى الرخبة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع
 المصلى قال تعالى قتاده الملائكة وهوقائم يصلى فى المحراب الآية وفى احكام
 للقرآن للحلوانى ولا بأس للمصلى ان يحياه برأسه ذكره الراهدى وذكر عن كتاب
 التجانس لوقيل للمصلى تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فجانب المصلى
 فوسعه له فسدت صلوته لانه امتثل غير امر الله تعالى فى الصلوة وينبى
 ان يحك ساعة ثم يتقدم برأيه قال يعنى نفسه فالاجابة بالرأس او باليد مثله انتهى

وقد يهرق مالها ليس فيها امتثال امر (ولو قال) في الصلوة (اللهم اكرمني
او) قال اللهم (اعم علي او) قال اللهم (اصلح امرى او) قال اللهم (ارزقني العافية
او) قال (اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لاتفسد الصلوة في جميع
ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي او قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره
قاضي حان والاصل انما يستحيل طلبه من الناس وكان في القرآن او ماثورا لا يفسد
وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن ولا كونه ماثورا بل قال ان كان
يستحيل سؤاله من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل سؤاله من الخلق يفسد وحمل
في الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل سؤاله من الخلق لقولهم رزق الامام
الحد قال ان الهمام وقد رحح عدم الفساد لان الرزق في الحقيقة هو الله
سبحانه وتعالى وسبته الى الامير محاز انتهى وهذا لان الرزق المطلق عند اهل
السنة هو ما يكون غداء للحيوان او يستعمل لمطلق ما يطى مجارا وايصال
ما يكون غداء للحيوان ليس في وسع المخلوق وانما في وسعه اقبال ما يكون سنا
لذلك كالمال ولذا لو قيده بان قال ارزقني ما لاتفسد بلا خلاف واد اقرر هذا
فقوله اكرمني او اعم علي لاشك انه لا يستحيل سؤاله من الخلق اذ يقال اكرم
فلان فلانا وانم فلان على فلان فكان ينبغي ان يفسد الا ان صاحب المحيط
ذكرها عن الاصل من جملة ما لا يفسد وانه اعتبر ان يكون معناه في القرآن
وهذا مما معناه في القرآن مثل واذا انمسا على الانسان فاما الانسان اذا ما استلاه
ربه فاكرمه ولا يرد عليه اللهم روحني مع ان معناه في القرآن اذ ليس في القرآن
تزيوج مطلق الانسان كما في الاكرام والانعام فتأمل وهذا يبيد ان قولهم طلب
ما لا يستحيل طلبه من الخلق يفسد ليس على اطلاقه فالذي يعول عليه حينئذ
ما قاله قاضي حان انه اذا دعا بما جاء في الصلوة او في القرآن او في الماثور لا يفسد
صلاته وان لم يكن في القرآن ولا في الماثور ولا يستحيل سؤاله من العباد نفس
انتهى وعلى هذا لو قال اللهم امددني بما لا يفسد بخلاف قوله ارزقني ما لا
واما قوله اصلح امرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من الخلق وان كان
يستعمل طلبه منهم مقيدا ما صريحها او دلالة فكذلك لا يفسد واما طلب العافية
والمعفرة قطاها في عدم الفساد سيما هو موجود في القرآن (ولو قال اللهم
اغفر لاهي فيه اختلاف المتأخرين) فقيل تفسد لانه ليس في القرآن بهذا
اللفظ وهو اختيار الشيخ الامام محمد بن الفضل وقيل لا تفسد لان في القرآن
الدعاء بالمعرة للآلح وقصصا لعطه عما في القرآن مع عدم التعبير لا يصير وهو

اختيار شمس الاثمة الحلواني وهو الاظهر (ولوقال اللهم اعصر لعلمي اولحالي)
 او نحو ذلك مما لم يرد في القرآن (تهسد) اتصافا لمدم وجوده في القرآن
 او الاثر مع عدم استحالة طلبه من الخلق (ولوقال اللهم ارزقني رؤيتك واحتكك
 او حجب بيتك لانهسد) لاستحالة طلب ررق هذه الاشياء من غيره سبحانه مع ورود
 الآثار بطلبها (ولوقال اللهم ارزقني دابة او كرما او روضة او نحو ذلك)
 مما تعارف لفظ الرزق فيه بمعنى العطا محارا (اوقال اللهم اقصر ديني تهسد)
 لعدم استحالة طلبه من الخلق (ولونطر) المصلي (الى كتاب) اي
 مكتوب في كعاد او محراب او غيره (وفهم ما فيه انطر) اليه حال كونه (غير
 مستقيم) اي غير قاصد لفهم ما فيه (لانهسد) صلاته (بالاحماع) لان النظر
 غير منافي للصلاة وكذا وقوع المعنى في القلب (وان نظر اليه مستقيما)
 اي قاصدا لفهم ما فيه فقد (ذكر في الملتقط تهسد) صلاته عند محمد (وذكر
 في الاحسان لانهسد صلواته عند ابني يوسف وه احد مشايخنا) وفي الهداية
 الصحيح انها لانهسد بالاحماع وفي الكافي قيل على قول محمد تهسد وعلى قول
 ابني يوسف لانهسد قياسا على مسألة العين فان من حلف لا يقرأ كتاب فلان فطر
 فيه وفهمه حيث عند محمد وعبد ابني يوسف لا والصحيح انها لانهسد احما بالاحماع
 مسألة العين لان المقصود ثمة اللهم والوقوف على سر فلان وههنا الفساد
 يتعلق بقراءة غير القرآن وبالله لا يحصل ذلك انتهى ولا شك ان النظر غير
 مفسد وقصد المهم لا يزيد على التفكير لثريب شعر ونحوه وقد تقدم انه غير
 مفسد لكنه مكروه لشغل القلب بغير الصلاة (وان قرأ) المصلي القرآن
 (من المصحف او من الحرات تهسد) صلواته عند ابني حنيفة خلافا لهما فان عندهما
 لانهسد لانه عبادة انصبت الى عبادة لكة يكره لما فيه من التشبه باهل
 الكتاب وعد الشافعي لا يكرهه ايضا لما روى اردكوان مولى عائشة كان
 يومئذ نيا في شهر رمضان من المصحف قلنا انصح فهو محمول على انه كان يراحمه
 قبيل الصلاة ليكون بذلك اقرب ولا في حنيفة طريقا لاهل ان تغليب
 الاوراق عمل كثير وعلى هذا فلو لم يقل لانهسد وكذا المكتوب في الحرات
 والآخر ان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمان الصلاة وهذا يوجب التسوية
 من ما داخل الاوراق او لم يقلب وبين المصحف والحرات ونحوه قال في الكافي
 وهو الصحيح ولم يهرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لانهسد ما لم يقرأ
 قدر الساعة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه مقدار ما يحور به الصلاة

عدمه وهذا اذا لم يكن حافظا اذا قرأ فان كان حافظا لا تقصد بالاجماع لعدم
 التلقين (ولو اخذ) المصلي (حجرا فرمى به طائرا) او نحوه (تقصد) صلوة لانه
 عمل كثير (ولو كان معه حجر فرمى به) الطائر او نحوه (لا تقصد) صلوة لانه عمل قليل
 (و) لكن (قدساء) لاشتغاله بغير الصلوة ولورمى بالحجر الذي معه اساما
 يبني ان تقصد قياسا على ما اذا ضرب بسوط او بيده لما فيه من الخصوصية على ماص
 (وقال في الاجناس ان رمى بطراف اصابعه واحدا) اي حجرا واحدا وكذا
 لورمى بحجرين (لا تقصد) لانه قليل وفي الفتاوى ان رمى بسهم فقدت صلوة
 لانه كثير قالوا هذا اذا احذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان
 القوس في يده والسهم على الوتر فرمى به لا تقصد صلوة انتهى ولا شك
 ان هذا لا يمكن عمله الا باليد ومن رآه يطئه في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم الفساد
 مشكل ولهذا اتى به قاضي حان وغيره بلفظ قالوا الدال على عدم الرضاء به
 (ولو حك) المصلي (جسده مرة او مرتين) متواليين (لا تقصد) صلوة للقلّة
 (وكذا) لا تقصد (اذا قل) ذلك الحك (مرارا غير متواليات) بان لم تكن في ركع واحد
 (ولو قل) ذلك (مرارا متواليات) اي في ركع واحد (تقصد) صلوة لانه
 كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع يده في كل مرة فلا تقصد
 لانه حك واحد كذا في الخلاصة ثم قيد التوالى هنا بالكون في ركع
 واحد وقيد في ضرب الدابة بكونه في ركعة واحدة ولا يظهر بينهما
 فرق والاطهر اعتبار الركع في الموصفين لانه المعبر في مواضع كثيرة من هذا
 النوع (ودكر في الاحناس اذا قتل القملة مرارا) اي قتلات متعددة او قتل
 قملات متعددة (ان قتل قتلا متداركا) بان لم يكن بين كل قتلين قدر ركع (تقصد)
 صلوة (وان كان بين القتلات فرصة) اي مهلة قدر ركع (لا تقصد) صلوة (و)
 لكن (الكف عنه افضل) وقد تقدم انه يكره قتلها في الصلوة عند ابى حنيفة
 ولا يكره عند محمد (وكذا) لا تقصد الصلوة (ولوروح المصلي بمروحة او بنوبة
 مرة او مرتين) ولوروح مرات متوالية (تقصد) على سق ما تقدم (ولو تنحج)
 المصلي (يريد به اعلامه) اي اعلام الطالب له واصمره لانه معلوم عادة لانه
 في الصلوة (و) مع هذا (سمع حروفه) اي حروف التنحج وكذا اذا سمع منه حرفان
 نحواح بالفتح او الهم (او تنحج لتحسين الصوت متعبدا) بان لم يكن مضطرا
 اليه ولا حاجة الى التقييده بعد قوله لتحسين الصوت (تقصد) صلوة (عند ابى
 حنيفة وابى يوسف كذا ذكره في الاجناس) وصوابه عند ابى حنيفة ومحمد

وكذا هو في جميع الكتب فان ابا يوسف لا يهتد بحرفين احدهما من الزوائد على ما مر فلا ادري السهو من المصنف ام من صاحب الاحاس ثم المصنف بما ذكر من التخص قول اسمعيل لزاهد واليه ميل صاحب الهداية وقال غيره لا تقصد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ، هو الصحيح ونقل في الكفاية عن مسوط شيخ الاسلام فان كان استخرج لحسين لصوت فكذلك ايضا يعنى لا تقصد لانه يفعله لاصلاح القراءة فيكون من المرأة معنى الا يرى ان المشى للنساء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لاصلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى انتهى وان كان بعد ما كان مدفوعا اليه اى . صوت الطبع لا يهتد اتفاقا لعدم امكان التحرز وكذا ان كان لاحتمال الرأى في حلقه (ولو استأذن رجل المصلى) اى طلبه من الادمى في الدخول وكذا لو ناداه (فحجر) المصلى (بالقراءة) ليعلمه انه في الصلوة (او قال الحمد لله) لاجل ذلك (او) قال (الله اكبر لا تهتد) صلواته وكذا لو سح لاحل الاعلام وهو الاولى لقوله عليه الصلوة والسلام من نابه شئ في صلواته فليسبح متفق عليه وقال عليه السلام التسبيح للرجال والتصديق للنساء متفق عليه ايضا ولو عكسا قالوا لا تهتد وقد تركا السنة وفيه اشكال فان صوت المرأة عورة فيدى ان تهتد صلواتها بالحجر بالتسبيح كما لو جهرت بالقراءة وينبى ان يقيد التصديق بما دون الثلث المتواليات وكذا لو سبح لتنيه الامام على سهو لا تهتد لكن لا يهتد لو قام الامام عن القعود الاول لانه لا يجوز له ارجوع على ما سبأنى ان شاء الله تعالى (ولو قبلت المصلى امرأته ولم يقبلها هو) ولم يحصل له شهوة (فصلاته تامة) لعدم المناق (ولو قبل هو) اى المصلى امرأته (شهوة او بغير شهوة فسدت) صلواته لان من رآه طنه في غير الصلوة ولو قبل المصلى روحها شهوة او بغير شهوة فقد صد صلواتها كذا في الخلاصة قال ابن الهمام والله اعلم بوجه الفرق يعنى بين ثقيلها اياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين ثقيلها اياها وهي في الصلوة بشهوة او بغير شهوة حيث تهتد صلواتها لاصلاته وصاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان ثقيله في معنى الجماع يعنى ان الروح هو الفاعل للجماع فآتيانه بدواعى الجماع في معنى الجماع ولو حاطمها ولو بين الفحين تهتد صلواتها على ما ذكره قبل ذلك فكذا اذا قلنا مطلقا لانه من دواعيه وكذا لو مسها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست قاعلة الجماع فلا يكون اتيان دواعيه منها في معناه ما لم يشته الروح وفي الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجيبا بشهوة يصير مراجعا

ولا قصد صلوته في رواية هو المختار وهذا يشكل على المرق المذکور لانه
 اني بما هو من دواعي الجماع ولذا صار مراجعا وهي في مناه الان يقال فساد
 الصلوة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير الطر والفكر واما انظر والفكر
 فلا يصدقان مطلقا على ما مر لعدم امكان التحرز عهما بخلاف فعل سائر
 الحوارح (المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان)
 ذلك الذي وسوسه (في امر) من امور (الآخرة لا تفسد) صلاته (وان كان
 في امر) من امور (الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة) لان الوسوسة الم فكاكه
 حوقل بسبب امر اخروي في الاول وسبب امر دنيوي في الثاني فصارت كالوارقع
 نكاؤه اذ العرة عند التلطف عما قصد باللفظ (المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا)
 عن الصلوة (فقال السلام تذكر) انه في الصلوة قبل قوله عليكم (فسكت تفسد)
 صلاته لانه تلطف به على قصد الخطاب وما تلطف به على قصد الخطاب او الحوائج
 من الاذكار يلتحق بكلام الناس ويبقى ان لا تفسد عند ابى يوسف لان الذكر لا يمتنع
 بالقصد عنده وكذا في المسئلة التي قبلها (وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة
 اذا كان) اي الماشي حال المشي (مستقبل القبلة) غير محرف عنها (لا تفسد)
 الصلوة (اذا لم يكن متلاحقا) اي بعضه لاحقا لبعض من غير مهلة (ولم يخرج
 من المسجد) اذا كان يصلي فيه (وان كان في الفضاء) اي الصحراء (لا يفسد)
 غير المتلاحق (ما لم يخرج) المصلي (عن الصفوف) يعني اذا مشى في صلوته
 الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى
 قدر صف آخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلوته الا ان خرج
 من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت
 الصلاة في الصحراء فان مشى مشيا متلاحقا بان مشى قدر صفين
 دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت
 صلوته وهذا بناء على ان الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف
 المكان مبطل للصلوة ما لم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع
 الصفوف في الصحراء كالمسجد هذا اذا كان قد اقامه صفوف (اما لو كان) اما
 قفى حتى جاوز موضع سجوده فان كان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي
 يليه لا تفسد وان كان اكثر فسدت (وان كان) منفردا فالمعتبر موضع سجوده
 ان جاوزه فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالمسجد عند ابى علي الدسقي وكالصحراء
 عند غيره (وبعض المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة في الصف الثاني) اي بالنسبة

الى الصف الذى هو فيه وهو الذى قدماه ليس بينه وبينه صف (فتشى اليها)
 الى تلك الفرحة فسدها (لا تقصد صلوة ولو متشئ الى) الصف (الثالث)
 بالنسبة الى صفه فسد فرحة فيه (تقصد) صلوة وهذا القول ان حل
 على اطلاقه اى سواء كان متشئ الى الثالث متلاحقا او لم يكن كان مخالفا له اى لما قبله
 وان قيد يكون المتشئ وقع متلاحقا فلا (هدا) التفصيل كله (اذا لم يكن) المتشئ
 فى الصلوة (مستدبر القبلة) فان متشئ قدماه او يمينا او يسارا او الى ورائه من غير
 تحويل او استدبار (واما اذا استدبر القبلة) فقد (فسدت) صلوة سواء
 متشئ قليلا او كثيرا او لم يتمش لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده
 مفسد (كأذا استدبر القبلة على طى اى رعى) او سبقه حدث آخر (ثم تبين
 انه لم يكن رعى) ولا يحدث فان صلوة قد (فسدت) بالاستدبار (والم)
 اى ولو لم (يخرج من المسجد) لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة
 فكان مفسدا (ولو مضى الملك او) مضى (الهليلج) فى الصلوة (تقصد) صلواته
 وان لم يتعلمه وقيد فى الخلاصة بما اذا كثروا لادمنه لانه عمل كثير حيث ذرعه وتقديره بالثلاث
 المتواليات كفى غيره وان لم يجمع الهليلج لكن دخل حلقه منه شئ يسير لا يفسد
 ولو كان فى فيه سكر او قايد فابتلع ذره تقصد وان لم يجمعه لانه يوشى كل كذلك
 (ولو ابتلع ما بقى بين اسنانه) من المأكول (ان كان) ذلك (زائدا على قدر الحصة
 تقصد) صلوة كاي قصد صومه (وان كان اقل من قدر الحصة لا تقصد صلوة و)
 لا تقصد (صومه) وقد قدمنا لكلام عايه فى فصل مايكره ولوا كل حلوا وبقي فى فيه
 طعم الحلاوة وهو فى الصلوة وابتلع ريقه لا تقصد لانه يسير جدا

﴿ فروع ﴾

ولو وقع فى الصلوة ان كان غير مسموع لا تقصد كالتففس لكن يكره وان كان
 مسموعا بان كان له حروف مهجاة كاف وقف فهو بمنزلة الكلام
 تقصد وان عطس فحصل به حروف كاصهب ونحوه لا تقصد لانه
 اضطرارى وكذا لو تمجنى فحصل به حروف كذا اطلقه قاضى حان وصاحب
 الخلاصة وقال فى الكافى ان كان مدفوقا اليه لا تقصد وان لم يكن مدفوقا اليه
 تفسد ولو تناوب فحصل به حروف لا تقصد ذكره قاضى خان ولو قرع
 الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد الاذن فسدت وكذا لو قيل له من اين حثت
 فقال وبئر معطلة وقصر مشيد او قيل له مالك فقال الخيل والبغال والحمير

يريد الجواب تهسد وان حرى على لسانه نعم فان كان عادة له يحرى على لسانه
كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه والافلا لانه قرآن ولو قال بالفارسية ارى
فهو على هذا التمهيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من التورية او الانجيل وهو
يحسن القرآن او لا يحسنه تهسد ان لم يكن ذكر اولواشد شعرا تفسد وان كان
فيه ذكر ولو اتبع دماغه من استانه لا تفسد ما لم يكن ملء الفم وكذا لو جاء اقل
من ملء الفم فعاد الى حوفه وهو لا يملك امساكه ولو رفع القيلة من السراح لا تفسد
وكذا لو تردى رداء او حمل شيئا حقيقا يحمل بيد واحدة او حمل صييا
او ثوبا على عاتقه لا تفسد ولو رك الدابة تهسد وان رل عنها لا ولو اعلق
الياب لا تفسد ولو فتح العاق اى الفعل تهسد ولو لبس القميص تهسد ولو تنعل
او خلع نعليه لا ولو لبس الحف تهسد الا ان يكون واسعا يلبس بيد واحدة
وكذا لو خلمه ولو احم الدابة او اسرجها او زرع السرح تهسد وان امسكها
او حلق اللجام لا وان شد الازار او السراويل قدست وان حلقهما لا وكل ذلك
مبني على العمل القليل او لكثير ﴿ تذييل ﴾ في الحديث في الصلوة وهو من
سبقة حدث سماوى من بدنه موجب للوصوء في الصلوة انصرف من فوره
وتوصأ من غير ان يشغل بشئ غير ضرورى في وصوئه ونى على صلوته عدنا
ان لم يمرض له ما ينافيها خلافا للثلاثة لهم ما روى الترمذى وحسنه ابوداود
والسائى عن على بن طلق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا احكم
في الصلوة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلوة ولا ان الحديث يساقى الصلوة
لتصويت شرطها ولا فرق بين الابتداء والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والمشي
والانحراف يفسد انهما ايضا فصار كالحديث العمدة ولما تقدم في الواقع
الوصوء من حديث عائشة قال عليه الصلوة والسلام من اصابه في اذنه او راع
او قلص او مدى فلينصرف فليتوضأ ثم يلبس على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم
رواه ابن ماجة والدارقطنى ثم يلبس على صلوته ما لم يتكلم وصحح البيهقى ارساله
واخرج ابن ابى شبة نحوه موقوفا على ابى بكر وعمر وعلى ابن عمر وسلمان الفارسي
ومن التسامع عن علقمة وطاووس وسالم بن عديته وسعيد بن حبير والشعبي
والنخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن السبب وكفى بهم قدوة على ان صحة ارساله
الحديث حجة عندما وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء الائمة وحينئذ
فيحمل ذلك الحديث على العمدة ويصمحل القياس المذكور ولكن الاستيناف
افصل للعمدة عن شبهة الخلاف وقيل ذلك في حق الممرد واما الامام والمقتدى

فالبناء افضل في حقهما احرارا لعصيلة الجماعة وعلى هذا فلو امكنهما الاستيناف
 محماعة اخرى فهو افضل في حقهما ايضاً المرد ارشاه آتيا في مكان وصوته
 ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يمكن تحرزا عن زيادة المشي وان شاء رجع
 الى مصلاه ليؤدي صلاته في مكان واحد والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم
 يفرغ امامه ولواتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء
 وان كان امامه قد فرغ يتحير كالمفرد والامام حكمه حكم المقتدى
 لانه يصير من حملة المقتدين فانه يستحلف غيره اذا سبقه الحدث ويصير
 هو مقتديا به ثم استحلوا الامام غيره اذا سبقه الحدث حار احاطا فقد روي الاثر
 بسنده عن ابن عباس قال حرج علينا عمر الصلوة الطهر فلما دخل في الصلوة
 اخذ يدرحل كان عن يمينه ثم رجع يحرق الصفوف فلما صلينا ادا نحى بصر
 يصلي حاف سارية فلما قصى الصلوة قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رابني شيء
 فلمست يدي فوحدت لمة ثم حواز البناء مقيدامور منها ان يصرف على فوره
 فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا احدث بالنوم فكث
 زما ما ثم انتبه لانفسادها بالملك لوجود اداء جزء منها مع الحدث والتائم حال
 نومه غير مؤد شيئا ولذا لو قرأ داهبا او آبيا قصد على الصحيح لاداه ركننا
 مع الحدث او المثنى وقيل انما تفسد القراءة ذاهبا لا آبيا وقيل بالعكس والذكر
 لا يمنع البناء فيصح لانه ليس من الاحزاء ولو احدث را كما فرغ مسعلا يني
 لان الرفع محتاج اليه للانصراف فجرد لا يمنع فلما اقترن معه التسميع ظهر قصد الاداء
 وعن ابي يوسف لو احدث في سجوده فرغ مكررا او ايا تمامه او لم ينوش شيئا فسدت
 لا ان نوى الانصراف ومنها ان يكون الحدث سماويا فلا يني لفهقهة وكذا الشجرة
 وعصاة ولو منه لمسه ولا لاصابة بحجارة مانعة من غير سبق حدث خلافا لابي يوسف فان
 كانت من حدثه في اتهاقا والفرق لهما ان ذلك غسل ثوبه او بدنه ابتداء وهذا
 تبعا للوصوء ولو اصابته من حدثه وغيره لا يني ولو اتحد محلها وكذا لا يني
 لسيلان دمل غمزها فان سال لسقوط شيء من غير مسقط فليل يني لعدم صنع
 العباد وقيل على الخلاف واحتلف فيما لو سبقه لعطاسه والاطهر انه يني
 لكونه سماويا وكذا سجنه والاطهر انه لا يني ولو سقط الكرسي منها بغير صنع
 مبلولا ببت بالاتفاق ولو شحركها فعلى الخلاف وهذا بناء على تصور سائها
 كالرجل حلافا لابن رستم **ومنها** ان يكون الحدث بما يخرج من بدنه فلا يني
 باغماء وجنون **ومنها** ان يكون موجبا للوصوء دون النسل فلا يني للاختلام

﴿ ومنها ﴾ ان لا يشتغل بفعل غير ضروري مان حاور ماء بقدر على الوضوء
 منه الى ابعده منه وله ان يتوضأ ثلثا ثلثا في الاصح ويأتي بسائر سني الوضوء ولو وجد
 في الحوض موضعا للتوضي ف تجاوز الى موضع آخر ان كان لعذر كضييق مكان
 الاول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قدر
 صفين لا قصد وان اكثر فسدت وان كان عادته التوضي من الحوض وبنى
 الماء الذي في بيته وذهب الى الحوض بنى ولو كان الماء بعيدا وبقره بثر ماء يترك
 البثر لان الرغ يجمع البناء على المختار وقيل لا يمتنع ان عدم غيره ﴿ ومنها ﴾ ان
 لا يمرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او كشف عورة حتى لو كشف رأسها
 للمسح او ذراعها للفصل تقصد ولا تنفي في لصحيح وكذا لو كشف الرجل والمرأة
 للاستحاء يستحب من تحت الثياب وكذا تفصل النجاسة وتمسح رأسها وتفصل
 ذراعها بلا كشف ان أمكن والارم الاستيناف في ذلك كله وعن القاسمي
 ابى على النسفي ان لم يجد منه بدا لا تقصد وان وجد بان تمكن من الاستحاء وغسل
 الجباسة تحت القميص ومع ذلك ابدى عورته فسدت وفي شرح الكنز
 جعل الفساد بالاداء مطلقا هو طاهر المذهب والسنة ان يصرف محمود
 الطهر آخذاً نافه يومه انه قد رعب والاستخلاف للامام ان يأخذ ثوب
 رحل الى الخراب او يشير اليه وله ان يستخلف مالم يخرج من المسجد او يجاوز
 الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف حتى جاوز او خرج بطلت صلوة القوم
 ان لم يستحلهم قبل خروجه وفي بطلان صلاته روايتان والاطهر عدم
 البطلان لانه في حق همه كالمرد ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج
 المسجد ولم يجاورها او منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا صد مالم يجاورها
 لان لواضع الصفوف حكم المسجد كافي الصحراء ولهما ان القياس بطلانها
 بمحرد الانحراف لكن ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة
 ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة ولو مسبوqa ولو لم يكن مع الامام الا واحد
 تعين للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للامامة ولا ان كان صيا
 او امرأة قليل يتعين ففسد صلوته وصلوة الامام لانه صار مقتديا به والاصح
 ان لا يتعين ففسد صلوته فحسب وتبرعات الاستخلاف كثيرة مد كودة
 في القتاوى وغيرها ولا ضرورة الى التطويل بدكرها اندرة وقوعها بل لعدم
 امكان العمل بها في هذا الزمان والاشتغال بما يهيد اولى والله الموفق ولو حصل
 سبق الحدث في ركوع او سجود يح اعادة في الماء لان الانتقال من ركن

الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجزئه
 بخلاف ما لو تذكر فيها سجدة فسجد حاجت لا يجب اعادتهما بل يستحب
 لان الاستقبال مع الطهارة قد وحد والاستجاب للحروح من الخلاف لان عند رفر
 والشافعي تجب الاعادة وعن ابى يوسف تلزم اعادة الركوع بناء على ان القومة
 بين الركوع والسجود فرض عنه والله سبحانه اعلم

﴿ وصل ﴾

(في سجود السهو) كان الاسباب ان يصل بحث زلة القارى عما يفسد لانه
 من جملة ابحاثه وكاه قصد حمل بحث القراءة حاتم الكتاب تيمناهم افراد
 السجدة في الترجمة في قوله (سجدة السهو واجبة) لا وحده بل الصواب
 ان يقال سجود السهو او سجدتنا السهو بلعطف الثانية لان الاضافة فيه من قيل
 اضافة الحكم الى سببه والحكم الواحد بالسهو انما هو سجدتان لا واحدة الا ان
 المصدر اذا لم يقصده العدد يطلق على القليل والكثير وكانه اراد بالسجدة معنى
 السجود ولم يرد الوحدة ثم سجود السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب
 ذكره في المنسوط والمحيط والذخيرة والبدائع واستدل الكرخي عليه قول محمد
 اداسها الامام وح على المؤتم السجود فقد نص على الوجوب ووجهه
 انه شرع لجبر القصدان واداء العبادة بصفة الكمال واجب فوجب وصار
 كدعاء الحج وقال القمى هوسنة عند عامة علماء استدلالا منه لا يرفع القعدة
 ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والجواب ان سجدة التلاوة انما ترفع
 القعدة لان محلها قبلها كالصلية بخلاف سجود السهو لان محله بعد القعدة
 فكيف يرفعها وادانقرراه واجب فليعلم (انه لا يجب الا بترك الواجب) من واجبات
 الصلوة فلا يجب بترك السن والمستحبات كالنعوذ والتسمية والتناء والتأمين
 وتكبيرات الانتمالات والتسيحات ولا تترك الفرائض لان تركها لا يفسد سجود
 السهو بل هو مفسد ان لم يتدارك فيعاد (او بتأخير) اى بتأخير الواجب عن محله
 (او بتأخير ركن) عن محله (اما ترك الواجب فهو كما اذا نسي) اى كتركه
 وقت نسيانه (قراءة الفاتحة) في الوتر (او التشهد) احدى (القعدتين)
 الاولى او الاخيرة فاه واحد فيهما (في اظهر الروايات) وهو الصحيح وادكر
 في بعض الروايات انه سنة في القعدة الاولى واجب في الاخيرة (وكما اذا نسي
 تكبيرات المبدئين) لما تقدم انها واجبة (وكما اذا حهر) الامام (فيما يخافت

اِرْخَافَ فَمَا يَجْهَرُ) لِأَنَّ الْجَهْرَ فِي عَمَلِهِ وَالْخَفَافَةُ فِي عَمَلِهَا وَاجِبٌ كُلُّ مَنِهْمَا
 عَلَى الْإِمَامِ وَأَمَّا الْمُنْفَرِدُ فَهُوَ يَجْهَرُ فَمَا يَجْهَرُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْخَفَافَةُ فِيهِ وَأَمَّا أَنْ جَهَرَ
 فَمَا يَخَافُ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ لَا يَجِبُ ذِكْرُ فِي الْمَحِيطِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ وَاسْأَلْنَا لِأَنَّ الْخَفَافَةَ
 أَمَّا وَجِبَتْ لِنِي الْعَالِطَةِ وَأَمَّا يَخْتِاجُ إِلَى هَذَا فِي صَوْتِهِ تَوَدَّى عَلَى سَبِيلِ الشَّهْرَةِ
 وَالْمُنْفَرِدُ يُوَدَّى عَلَى سَبِيلِ الْحَمِيَّةِ اسْتَهْجَى وَبَاءَ عَلَى هَذَا دَكْرُ شَمْسِ الْأَثَمَةِ
 الْحُلُوتَى إِنْ أَدَاكَ بَصَلَى وَحْدَهُ وَلَيْسَ أَثَمَةُ أَحَدٍ فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ
 وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ آخَرُ وَكُلُّ وَاحِدٍ يَصَلِّي مُنْفَرِدًا كَانَ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَفِي الْكَافِي
 عَلَّلَ عَدَمَ الْوُجُوهِ بِأَنَّهُ قَدَّرَ اسْمَاعِيلُ فَهْوَ غَيْرُ مَنْهَى عَنْهُ فَعَلَى
 هَذَا لَوْ جَهَرَ كَجَهْرِ الْإِمَامِ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَقَدْ ذَكَرَ مَجْهُودٌ أَوْ سَابِقَانِ فِي بَوَادِرِهِ
 أَنَّ الْمُنْفَرِدَ إِذَا نَسِيَ حَالَهُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى طَلَسَ إِنْ إِمَامٌ فَجَهَرَ كَجَهْرِ الْإِمَامِ يَسْجُدُ
 لِلْسَّهْوِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ أَنَّ فِي رَوَايَةِ الْوَادِرِ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَمِثْلُ الشَّيْخِ كَالَّذِينَ
 ابْنُ الْهَادِمِ إِلَى أَرَاخَفَةِ وَاحِدَةٍ عَلَى الْمُنْفَرِدِ فِي مَوْضِعِهَا فَيَجِبُ بِتَرْكِهَا السَّهْوُ وَهُوَ
 الْإِحْتِيَاظُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (وَذَكَرَ فِي الدَّحِيرَةِ) أَنَّ سَجُودَ السَّهْوِ (يَجِبُ بِسِتَةِ أَشْيَاءَ)
 فَيَجِبُ (بِتَقْدِيمِ رُكْنَيْ نَحْوِ أَنْ يَرْكَعَ قُلْ أَرَأَيْتُمْ) وَيَسْجُدُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ (هَذَا التَّمْثِيلُ
 غَيْرُ وَاقِعٍ فِي عَمَلِهِ لِأَنَّ الرُّكُوعَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَالسَّجُودَ قَبْلَ الرُّكُوعِ غَيْرُ مَعْتَبَرٍ حَتَّى يَقْتَضِيَ
 عَلَيْهِ إِعَادَةَ الرُّكُوعِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَإِعَادَةَ السَّجُودِ بَعْدَ الرُّكُوعِ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ
 التَّرْتِيبَ بَيْنَ مَا لَا يَتَكَرَّرُ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ وَبَيْنَ مَا يَتَكَرَّرُ فِيهَا لَا يَجِبُ إِعَادَةُ ذَلِكَ
 مَعْتَدَابَهُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ تَقْدِيمُ الرُّكْنِ نَعْمَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ سَجُودُ السَّهْوِ
 لِتَأْخِيرِ الرُّكْنِ سَبَبًا لِلزَّيَادَةِ الَّتِي زَادَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ (وَ) يَجِبُ (بِتَأْخِيرِ رُكْنٍ) هَذَا
 الثَّانِي مِنَ السَّنَةِ (نَحْوًا) يَتْرَكَ سَجْدَةَ صَلَاةٍ) بِصَمِّ الصَّادِ وَسَكُونِ اللَّامِ
 بَعْدَهَا مَا مَوْحِدَةٌ ثُمَّ يَاءُ الْفَسَةِ وَالْمُرَادُ سَجْدَةُ الصَّلَاةِ نَسَبَتْ إِلَى الصَّلَاةِ
 لِإِخْتِصَاصِهَا بِصَلَاةِ الصَّلَاةِ مُخَالَفَةً لِمَحَلِّ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَسَجْدَةِ السَّهْوِ فَإِذَا تَرَكَ
 سَجْدَةً مِنْ رُكْعَةٍ سَهْوًا (فَذَكَرَهَا فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) بَعْدَ ذَلِكَ الرُّكْعَةِ أَوْ فِيهَا بَعْدَهَا
 فَسَجْدَهَا فَقَطُّ أَحْرَكَهَا عَنْ عَمَلِهِ (أَوْ يُؤَخِّرُ الْقِيَامَ) عَطَفَ عَلَى يَتْرَكَ أَيْ أَوْ تَأْخِيرَ
 الرُّكْنِ نَحْوًا أَنْ يُؤَخِّرَ الْقِيَامَ (إِلَى) الرُّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ) بَلَّغَ بِمَجْلَاسٍ بَعْدَ السَّجْدَةِ
 الثَّانِيَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى حَلَسَ قُلْ أَرَيْتُمْ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ
 عَدْرٌ مِنْ صَفِّ أَوْ وَجْهِ (أَوْ) يُؤَخِّرُ الْقِيَامَ إِلَى الرُّكْعَةِ (الثَّالِثَةِ) بَلَّغَ زَادَ
 عَلَى قَدْرِ التَّشْهَدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى عَلَى مَا مَرَّ وَسَيَحْيَى أَنْ شَاءَ اللَّهُ (وَ) يَجِبُ
 (تَكْرَارُ الرُّكْنِ) هَذَا الثَّالِثُ مِنَ السَّنَةِ (نَحْوًا) أَنْ يَرْكَعَ مَرَّتَيْنِ) أَوْ يَسْجُدَ ثَلَاثَ

مرات (و) يجب (تغيير الواجب) من صفة الى صفة وهو الرابع من الستة
 (نحو ان يحجر) بالقراءة (فيما يحفات) فيه بها (او يحفات فيما يحجر فيه و)
 يجب (ترك الواجب) رأساً وهو الخامس من ستة (نحو ان يترك القعدة
 الاولى) او لقنوت او تكبيرات اليد او غير ذلك من الواجبات (و) يجب
 (ترك لسة المصافة الى جميع الصلاة) وهذا هو السادس (نحو ان يترك
 قراءة التشهد في القعدة الاولى) فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة
 بخلاف تسبيح الركوع فانه يضاف الى الركوع لا الى الصلوة وهذا على رواية
 كونه ستة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكافي لا للقعدة
 الاخيرة لما كانت فرضا كانت قراءة التشهد فيها واجبة والقعدة الاولى لما كانت
 واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لان الاقوال ربن الافعال فكانت احط
 رتبة منها انتهى (وقال بعض المشايخ التشهد في القعدة الاولى واجب) وهو
 ظاهر الرواية وعليه المحققون لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه من غير ترك
 وقد تقدم قال القاضي صدر الاسلام وحوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب
 قال صاحب البحيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه
 التقديم والتأخير فلان مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرير الركن يوجب
 تأخير الركن الذي بعده واداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون
 من اصحابنا (والجهر والخافتة في محله واجب) ~~والجهر والخافتة في محله واجب~~
 (فيما يحفات او خافت فيما يحجر فهدى ما يحجور به الصلوة يجب) سجود السهو
 عليه (وهو) اي التقدير بمقدار ما تحوز به الصلوة هو (الاصح والا) اي
 وان لم يكن ذلك مقدار ما تحوز به الصلوة (فلا) اي فلا يجب عليه سجود السهو
 ولم يرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافتة (ودكى) في رواية (النوادر) انه ان حجر
 فيما يخافت فعليه سجود السهو قل ذلك او اكثر وان خافت فيما يحجر (ان خافت
 الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلث آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو
 وان خافت آية قصيرة يجب) عليه سجود السهو (عهده) اي عند ابي حنيفة
 (خلافا لهما) ففرق في النوادر بين الجهر والخافتة وذلك لان الجهر في موضع الخافتة
 اشد والخافتة في موضع الجهر اضعف لان الخافتة مشروعة في صلوات الجهر
 كالمرور والمشاء دون العكس وكذا مشروعة للمعسر في موضع الجهر دون
 العكس على الاصح فاعتمر القليل منها لانه وقرق ايضا بين الفاتحة وغيرها
 حيث شرط اكثرها وهو اكثر من ثلث آيات قصار لا فيها معنى الدعاء وان كانت

قرآنا حقيقة ولو كانت دعاء لم يجب السهو مستمير هيئته فلذا حلف حكمه والصحيح
 طامع الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل
 من الجهر في موضع الخفاة عفو ايضا في حديث ابي قتادة في الصحيحين انه
 عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الجهر في الاولين بام القرآن وسورتين
 وفي الاخرين بام الكتاب ويسمعا الآية احياءا والماخضة قرآن حقيقة وكونها
 شاة صيغة لا أثره فلا فرق بينها وبين غيرها (ثم ادنى الجهر ان يسمع
 غيره وادنى الخفاة ان يسمع منه وهذا هو المختار ذكره في الفية) وقد تقدم
 في بحث القراءة (ولو قام) في الصلوة الرابعة (الى) الركعة (الخامسة او قعد)
 بعد رفع رأسه من السجود (في) الركعة (الثالثة) او قام الى الرابعة
 في المغرب او الثالثة فيه اوى الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات
 (يجب) عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة (و) بمجرد (القعود) في صورة لتأخير
 الواجب وهو التشهد والسلام في صورة القيام وتأخير الركوع وهو القيام في صورة القعود
 (وان لم يصح الى) الركعة (الثالثة ساهيا) ولم يقعد القعدة الاولى ثم تدكر قبل
 ان يستوي قائما بغير (ان كان الى القعود اقرب يقعد) لانه عملة القاعد (وفي
 وجوب) سجود (السهو عليه) حيث (اختلاف) بين المشايخ قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجب وقال غيره يجب لانه بقدر ما اشتغل به من القيام
 احرواجا والاصح عدم الوجوب لار الشرع لم يعتبر فعله قياما فكان معتبرا بقعودا
 ضرورة فلا يوجد التأخير الموجب للسجود ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة
 الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب (وانما يكون الى القعود اقرب
 اذا لم يرفع ركبتيه) كما ذكره صاحب المحيط وفي المانع قال بدر الدين يعني الكردي
 اذا انتصب النصف الاسفل يكون الى قيام اقرب وان لم ينتصب النصف
 الاسفل يكون الى القعود اقرب وهذا هو الذي اختاره في الكافي وهو الاصح فانه
 اذا رفع ركبتيه ولم ينتصب النصف الاسفل يصير كالحائس لقضاء الحاجة ولا يهد
 قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرأ وركع وسجد في هذه الحالة من غير عدد
 لا يجوز لانه ليس قائم (فان كان الى القيام اقرب لم يقعد) بل يمسى على صلاته كما
 لو لم يتذكر الامتثال القيام (ويسجد للسهو) لتركه الواجب وهو القعدة الاولى
 ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف اختارها مشايخ محازي اما في طامع الرواية
 فلم يستوفائما يمود وراستوى قائما لانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام
 فلا يترك الفرض للواحد بخلاف ما لو لم يستوف قائما قال الشيخ كمال الدين من الهمام

وهو الاصح والتوفيق بين ما روى انه عليه الصلوة والسلام قام فسبحوا له فرجع
وما روى انه لم يرجع للحمل على حالي القرب من القيام وعدمه ليس ما ولي منه الحمل
على الاستواء وعدمه انتهى بل التوفيق للحمل على الاستواء وعدمه اولى لان الواقع
في الروايتين لفظ القيام فحملة مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها اولى من
حملة مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ويؤيد
ما روى ابو داود انه عليه الصلوة والسلام قال اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر
قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو
ومثله في سنن ابن ماجة ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقرب قيل تقصد صلاته وقال
ابو علي الحر جاني لا تصد وقال الروزني في شرح القنوري ان عاد فقام يكون
مسيئا ولا تقصد صلاته ولا يحصى ان هذا كله اعني على رواية ابي يوسف
لا على ظاهر الرواية ولو عاد بعد ما استوى قائما فسدت صلاته لتكامل الحلية
برفض العرص بعد الشروع فيه لاجل ما ليس بفرص ذكره الروزني في شرح
مختصر القنوري قال الربطى وهو الاصح بخلاف ترك القيام لسجود التلاوة
لا على خلاف القياس ورد به الشرع لاطهار محلة المستكبرين وليس ما نحن
فيه في معناه على ان الجناية هنا بالرفض وليس ترك القيام للسجود تركا له
حتى لو لم يتم بعدها ركع ومضى على صلوة صححت ولا كذلك ما قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام وفي النفس من هذا التصحيح شيء لان غاية الامر في الرجوع
الى القعدة ان يكون زيادة قيام ما في الصلوة وهو وان كان لا يحل له
بالصفة لا يحل لما عرف ان زيادة مادون ركعة لا تصد الا ان يفرق
ما قرآن هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المتحقق لزوم الاثم ايضا
بالرفض اما الساد فلم يظهر وجه استلزامه اياه فيترجح بهذا البحث القول
المقابل للتصحيح انتهى . وفي القنية . ترك القعدة الاولى في الفرض
فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال انتهى
وهذا يبيد ان العود غير مفسد وفيها ولو عاد الامام يعني الى القعدة الاولى بعد
ما قام لا يعود معه القوم تحقيقا للمحالة وذكر بعضهم انهم يعودون معه
انتهى وهذا ايضا يبيد عدم الساد بالعود والله اعلم . وفي القنية . ايضا
المقتدى اذا نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود
ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة
الاولى فقام معه فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فقام يتشهد تبعا

لتشهد امامه فكذا هذا (ولو كرر الماتحة في ركعة من الأولين) متوليا (او قرأ
 القرآن في ركوعه او في سجوده او في موضع (التشهد يجب) عليه سجود
 السهو للزوم تأخير الواجب وهو السورة في الصورة الاولى وللقرأة فيما لم يشرع
 فيه فيما بعدها والتحرز عن ذلك واجب ولو قرأ الماتحة ثم السورة ثم الماتحة
 لا يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الماتحة الاحرف ثم اعادها لاسهو عليه
 كذا في الخلاصة (وان قرأ الماتحة في) احدى (الآخرين) مرتين اوضح
 فيها (اليها (سورة) وكذا لو قرأ السورة دون الماتحة (او قرأ التشهد مرتين في)
 القعدة (الاحيرة او تشهد قائما او راكعا او ساجدا لاسهو عليه) كذا في المختار على
 ما ذكره الاسيحاتي اما تكرار الماتحة وضم السورة فلا لا لآخرين محل للقرأة
 مطلقا ولم يلزمه ترك واجب ولا تأخيرها واما التشهد فلا نه شاء والقيام والركوع
 والسجود محل للشاء وذكر الناطق في الاجناس عن محمد لو تشهد في قيامه
 قبل قرأة الماتحة فلا سهو وبعدها يلزمه قال السروجي وهو الاصح لانه
 محل قرأة السورة فقد اخرج الواجب انتهى وقد يقال انه قرأة قبل الماتحة احر الماتحة
 فقد اخرج الواجب ايضا وفي المحيط والعيون ولو تشهد في ركوعه او سجوده
 يلزمه السهو (ولو زاد في التشهد في) القعدة (الاولى) على التشهد شيئا
 بطر (ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب) عليه سجود السهو
 بالاتفاق لانه اخر العزم وهو القيام (وروى عن ابي حنيفة انه ان زاد حرفا
 واحدا يجب) عليه سجود السهو (وروى عنهما) انه (ان قال اللهم صل على محمد
 لا يجب) ما لم يقل وعلى آل محمد وكان الشيخ طهیر الدين المرغيناني يقول لا يجب
 سجود السهو لقوله اللهم صل على محمد ونحوه اما المعتبر مقدار ما يؤدي فيه
 ركن وقد تقدم تمام الكلام عليه في بحث التشهد (وان سكنت في) الركعتين
 (الآخرين متعمدا فقد اساء وان سكنت ساهيا) يجب عليه (السهو) هذا بناء
 على رواية وجوب الماتحة في الآخرين (وقال ابو يوسف لاسهو عليه)
 وهو ساء على عدم وحوسها وقد تقدم الكلام عليه في القرأة (وان قرأ) القرآن
 (مد) قرأة (التشهد في) القعدة (الاحيرة لاسهو عليه) لانه محل للشاء والدعاء
 والقرآن يشتمل عليهما (وان رد كركنوت بعد الركوع) وهذا يشمل ما اذا ذكره
 في السجود او بعدما رفع من الركوع قبل ان يسجد (لم يعد) الى قرأة الكنوت
 اى يمضي على صلوته ولا يفت اعوات محله اما في السجود فظاهر واما قبله
 فلا لانه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام قاله قاضي حان (وان تذكر

وهو بعد (في الركوع فيه) أى في العمود (روايتان) أحداهما لا يمود ولا يقف
 والاخرى يمود الى القيام ويقف ويميد الركوع والذى في فتاوى قاضى خان
 والصحيح انه لا يقف في الركوع ولا يمود الى القيام فان ما دالى القيام وقت ولم يمد
 الركوع لم يفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع (وقال الماطقى) سواء (عاد
 او لم يمد يسجد للسهو) وفي الخلاصة وعليه السهو عاد ولم يمد وقت او لم يقف
 انتهى ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح من انه لا يمود الى القيام ولو عاد وقت
 ولم يمد الركوع لم يفسد صلاته لان ركوعه قائم لا يرتفع ركوعه بين القنوت
 وبين الماتحة او السورة اذ ان ذكرها في الركوع فاه يمود ويقرأها ويميد الركوع
 رواية واحدة ولو عاد وقتاً يرتفع الركوع حتى لو لم يمد يفسد صلاته بل لو قام
 لاحل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يمد الركوع قال بعضهم يفسد لانه
 لما انتصب قائماً للقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول انها لا تفسد لان الرخص
 لاحل القراءة فادام يقرأ صار كانه لم يكن مع ان الكل واجب وبيان الفرق اما
 اولاهما وحب القنوت دون وحبها اذ اكثر العلماء لا يقولون به بخلافهما
 فان الماتحة فرض عند اكثر العلماء والسورة واجبة باتفاق اثنتا عشرة فليجب
 العمود لاجلها ويرتفع الركوع به دون القنوت واماناً فيما اذا اعيدا
 يقمان فرضين والقنوت اذا اعيد يقع واجبايان ذلك ان القراءة وان انقضت
 الى الفرض وواجب وسه الا انه مهما اطال يقع فرضاً وكذا اذا اطال الركوع
 والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقرأ ما تيسر لو حوب
 احد الامرين الآية فما فوقها مطلق لصديق ما تيسر على كل فرد فمهما قرأ
 يكون الفرض ومعنى الاقسام المذكورة ان جيل الفرض مقدار كذا واجب
 وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه يقع اول
 آية يقرأها فرضاً وما بعدها الى حد كذا واجب وما بعد ذلك الى حد كذا
 سنة وذلك لاننا اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منصفا اليها اقلب الفرض
 واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الماتحة وقد قالوا الماتحة واجب
 وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليتأمل لكن الفرق بين القنوت
 وبين تكبيرات الصلوات حيث ذكروا انه لو تركها تركها وهو في الركوع
 يمود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما بان ان شاء الله تعالى وكذا في
 تلخيص الجامع الكبير وصرح به في شرحه الذى ذكره في التلخيص انه يجوز
 رفض ركن لم يتم لاجل واجب لم يقف محله فلي هذا حاز رفض الركوع لانه لم

يتم لان تمامه بالرفع لاجل تكثيرات العيد لانه واجب لم يفت محله من كل وجه
 لان الراي قائم حكما فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار من تعرض للفرق والذي
 يظهر انه كون تكثير العيد محمدا عليه دون القنوت والله اعلم (وان سلم على رأس
 الركبتين في الظهر على طس انه اتما ثم تذكر) انه انما صلى ركعتين فقط (يتما
 ويسجد للسهو) لانه سلم على طس اتمام الاربع فيكون سلامه سهوا (وان سلم
 على رأس الركبتين (على طس انها) اى صلواته (جمعة او فجر يستأنف) صلواته
 لانه سلم علما انه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون قاطعا فلا يبنى (وان سجد
 عن القعدة الاحيرة) في ذوات الاربع (وقام الى الخامسة يعود الى القعدة مالم يسجد)
 للحامسة لانها فرص غير فرض لاجلها عند التمكن من اصلاحها ما هو محل الفرض
 وهو ما دون الركعة ويشهد ويسلم (ويسجد للسهو) لتأخير القعدة (وان قيد
 الركعة) الخامسة بالسجدة تحولت صلواته (فلا) عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وبطلت اصلاحا عند محمد ولم تغير عند الشافعي ولا يلزمه ضم شيء بناء على ان هذه
 الركعة عنده عبث لان الترتيب في افعال الصلوة فرص عنده وكذا اصابة لفظ
 السلام والعل لا يشرع قبل الفراغ من الفرض فيصير عبثا منافيا والمنافي يعنى
 للسهو عنده ولحمد ان التحريم عقدت للمرض قصدا ولاصل الصلوة ضمنا
 فاذا بطلت المريضة بطل ما في ضمنها ولهما ان الفرض مشتمل على الاصل
 والوصف فاذا بطل الوصف بما يخصه من المنافيات لم يبطل الاصل لان عدم
 الوصف لا يستلزم عدم للموصوف (وعليه ان يضم اليها) اى الى الخامسة (ركعة
 سادسة) عندها خلافا لحمد ليصير متفلا بست ركعات لان التثفل بالوتر غير
 مشروع عندنا وقوله وعليه يفيد ان الضم واجب وهو طاهر كلام محمد حيث
 قال وضم بالاخبار وهو يفيد الوجوب وقال في الكافي انه يضم السادسة
 نداحتى لو لم يضم فلا شيء عليه لانه مفتون وهو غير مصون خلافا لرفران
 المشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزما اما لو شرع مسقطا فلا اذا الصمان بالزام
 او الالتزام انتهى ثم بطلان العرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند ابي
 يوسف لان السجود يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل مالم يرفع رأسه لانها
 لا تتم الا بالرفع عنده لا بى يوسف ان السجود عبارة عن الانخفاض وقد حصل
 بمجرد الوضع من شرط الرفع فقد زاد على النص بالرأى ولحمد ان تمام كل شيء
 بآخره و آخر السجدة الرفع وكذا لو سجد قبل امامه فادركه امامه فيه جاز ولو تمت
 بالوضع لما حاز لان كل ركعة ادى قبل الامام لا يستدبه كذا في الكافي وغيره ولكن

هذا لا يتقضى به على أبي يوسف لا مكان ان يحمل ما جده بعد سجود الامام معتد به وان لما ما قبله قالوا وقول محمد هو المختار للفتوى وتظهر فائدة في ما سبقه حدث بعد وصح جهته قبل الرفع ورفع رأسه للوصوء كان له ان يعود الى القعدة وتصح صلوته لانه لم يسجد للحامسة وهذه المسئلة تلقب بمسئلة ربه بكسر الزاي وسكور الهاء وهي كلمة تقولها الامام عند استحسان الشيء وذلك لانه لما عرض قول محمد فيها على ابي يوسف قال زه صلوة فسدت يصلحها الحدث وانما قالها ابو يوسف على سبيل التهكم والتعجب هذا وقال السروحي ينبغي ان يكون الخلاف على العكس لان الطمينة والقعدة بين السجدين فرض عند ابي يوسف وعند محمد ليس فرض بل ذلك سنة او واجب والص عن ابي يوسف على الركوع انه لا يتم حتى يرفع رأسه ويطمئن قائما وعند محمد يتم سمن الانحاء وان لم يرفع رأسه منه انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا الص يحتاج كل منهما الى الفرق واما مجرد افتراض الرفع والطمينة وعدمه فلا يستلزم العكس لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون الرفع فرسا مستقلا لاجزا منه قوله (ويسجد للسهو) هو قول بعض المشايخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا قال ابن الهام الصحيح انه لا يسجد لان القصص بالفساد لا ينجر بالسجود وقد يقال الفساد لصفة العريضة لا لاصل الصلوة وينجر القصص الواقع في اصلها لترك الواجب سهوا بالسجود (وارقعد في آخر) الركعة (الرابعة ثم قام) قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ويسلم ليخرج عن العرص بالسلام لانه واجب ولا يسلم قائما لانه غير مشروع في الصلوة المطلقة وامكنه الاقامة على وجهه بالعود الى القعدة ويسجد للسهو لانه احر واجبا وهو السلام بسبب فعل زائد لم يلتحق بالصلوة بخلاف ما لو اطل الدعاء بعد التشهد لانه يلتحق بها فلا يعد تأخيرا فان سجد للحامسة (كان فرسه تاما) تمام اركانها اذا لم يبق منه الا السلام وهو واجب ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى (و) تكون (الركعتان) مافله بناء على محبة النفل بتحريمه للعرض كما تقدم وهل تنوب هاتان الركعتان عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح ان لا تنوب لان السنة للمواظبة والمواظبة عليهما منه عليه الصلوة والسلام بتحريمه مبتدأة وان لم يجتمع الى قصد السنة في وقوعها بخلاف ما قد مناه في الاربع بعد الظهر فانها بتحريمه قصدت للنفل ابتداء فلذا يقع الاوليان منها سنة والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو الضم في الظهر والعشاء والمغرب لا كلام

فيه لعدم كراهة النفل بعدها اما في العصر والمغرب فقد قيل لا يضم فيهما في الصورة
 الثانية لكراهة النفل بعدها وكذا لا يضم في المغرب في الصورة الاولى ايضا
 لكراهة النفل بعد طلوع الفجر بخلافها في العصر لانه يصير متفلا بست ركعات
 قبل اداء فرض العصر ولا كراهة فيه وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان التهي
 انا هو عن النفل القصدي لا الواقع من غير قصد ولذا لو تطوع آخر الليل فلما صلى
 ركعة طلع الفجر كان الاولى ان يجها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم ينفل بعد الفجر
 ماكثر من ركعتيه قصدا (ويسجد للسهو استحسانا) والقياس ان لا يسجد
 لانه في صلاة غير التي سهاها ومن سها في صلاة لا يسجد في اخرى وجه الاستحسان
 ان نقصان دخل في فرضه عند محمد تركه الواجب وهو السلام وهذا النفل
 بناء على التحريم الاولى فتحمل في حق السهو كأنها صلاة واحدة
 كن صلى ستاقلوا وسها في السمع الاول يسجد في الآخر وان كان كل شمع
 صلاة على حدة بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة اتحاد التحريم وعباد بن يوسف
 النقصان في العمل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب ادا الواجب ان يشرع
 في العمل بتحريم العمل وهذه كانت للمرص (وسهو الامام يوجب السجدة عليه)
 اصالة (وعلى القوم) تعاله فان ترك الامام لا يسجد المؤتم ثلثا يصير مخالفا
 لامامه ولم يلزم الاداء الامتاع له (وسهو المؤتم لا يوجب) السجود (على الامام)
 لانه مشوع لانا (ولا عليه) اي ولا على المؤتم لانه ان سجد وحده كان مخالفا لامامه
 وان سجد امامه يقلب الاصل تبعا (وان سها عن السلام يعني) بالسهو
 عن السلام اه (اطال القعدة) الاحيرة ساكتا قدر كن او اكثر (على طين اه
 حرج من الصلوة) ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم (فسلم يسجد للسهو) لتأخير
 الواجب (وان سلم من) وجب (عليه السهو) حال كونه (يريد) سلامه (قطع
 الصلوة يعني) اه (لا يريد) حال السلام (سجده لسهو) اي ان يسجد للسهو بل عزم
 ان لا يسجد له (ثم بدله) بعد ما سلم ان يسجد لسهو (فله ان يسجد ما لم يتكلم
 ولا يستد راقلة) اي وما لم يستدر الفسلة فوضع لاه وضع لم وهو غير فصيح
 والحاصل ان يته عند السلام ان لا يسجد لانزع وجوب السجود ما لم يعرض
 بعد السلام ما ينافي الصلوة لانها تغير للمشروع فلا يتر (ومن شك في) حال
 (القيام اه) هل (كبر للافتتاح ام لا) فتمكر في ذلك (وطال تفكره) مقدار
 اداء ركن (وعلم) بذلك (اه) كان مد (كر او طن) في الصورة المذكورة
 اي غلب على طنه بعد المكر (اه) لم يكر فاما التكرير ثم تذكر (انه كان قد كبر

(فعليه السهو) لان تفكره يستلزم تأخير الواجب وهو القراءة وكذا ان شك انه الظهر او في العصر مثلاً او شك انه صلى ثلثاً او اربعاً وشغله عن التسليم ونحو ذلك او فرغ من القنحة وتفكر اي سورة يقرأ وطال تفكره يجب عليه سجود السهو (ثم الاصل في حكم التفكير) انه (ان منعه عن اداء ركن) كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود (او) عن اداء (واجب) كالقعود (يلزمه السهو) لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الايتان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك فان كان يؤدى الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو (وقال بعض المشايخ) وهو الامام الصفار (ان منعه) التفكير (عن القراءة او) عن (التسييح بحب عليه) سجود (السهو) وان كان لا يمنعه ان كان يقرأ ويتفكر او يسبح ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو فملى هذا القول لو شغله التفكير عن تسييح الركوع وهو رآه مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه لانه لم يمنعه عن اداء ركن ولا واجب وعن الصفار ان شك في صلاة صلاها قبل هذه الصلاة فتفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لاسهو عليه وان شغله لتفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب وان شغله تفكره لا يربذانه شغله التفكير عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجود السهو بالإجماع ولكن اراد به شغل قلبه بعد ان تكون حوارحه مشغولة باداء الاركان كذا في التآثر حانية (وان سلم المسبوق) ساهياً (مع امامه) اى على اثر تسليمه الاولى كسائر المتقدمين فانه (لاسهو عليه) لانه مقتد بعد وسهو المتقدم لا يوجب السهو (وان سلم بعده) اى بعد سلام امامه (يجب) عليه سجود السهو لوقوعه منه بعد صيرورته منفرداً وفي المحيط ان سلم في الاولى مقار بالسلام فلاسهو عليه لانه مقتديه ومنه يلزمه لانه منفرد انتهى فملى هذا يراد بالمعية حقيقتها وهو نادر الوقوع والله اعلم (و) ذكر (في الملحق) ان المسبوق (اذا سلم مع امامه وكبر) تكبير التشريق (ايام التشريق مع امامه سهواً فعليه السهو) وذلك لما قلنا ان صدور السهو منه حصل بعد صيرورته منفرداً او المنفرد يلزمه السجود بسهو ولو سلم على طين ان عليه ان يسلم فهو سلام عمدًا يمنع البناء (المسبوق) يتابع امامه في سجود السهو) وان كان وقوع السهو منه قبل اقتدائه لان سجود السهو يقع في حرمة الصلاة ومادام الامام في الصلاة فالمتابعة لازمة على المسبوق كسائر المتقدمين ولو ظن الامام ان عليه سهواً فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان لاسهو عليه فقيه روايتان وبناء عليهما اختلف للمشايخ واشبههما فساد صلاة المسبوق وقال ابو حفص الكير لا وبه اخذ الصدر الشهيد والاول

بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة الركعة مفسد والحق انها لا تقصد بزيادة سجدتين لان اللاحق لو سجد مع الامام للسهو لا تقصد مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لانه لا يجزئ بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في آخر صلوة بل الموجب للفساد الاقتداء في موضع لزمه في الافراد (وان قام) المسبوق (قبل) سلام الامام وقرأ وركع (و) لكن (لم يسجد) بعد (حتى يسجد الامام للسهو يتابعه) المسبوق فيه (ويرتفع قيامه) وقراءته (وركوعه) لان افراده لم يستحكم بعد قتلته متابعة واداء الى المتابعة ارفض ما قبله لظهور وقوعه قبل صيرورته منفردا لان ما أتى به دون الركعة حتى لو أتى عليه من غير اعادة فسدت صلوته واركان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام في سجود السهو لاستحكام افراده وان عاد وسجد معه فسدت صلوته لان الاقتداء في موضع الافراد مفسد كالأفراد في موضع الاقتداء (وان لم يتابع) المسبوق (الامام) في سجود السهو (يسجد) لاجل ذلك السهو (اذا فرغ) من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان ما يقصيه اول صلوته حكما وسجود السهو انما شرع في آخر الصلوة وجه الاستحسان انه آخر صلوته حقيقة وانما رجح السجود قبله في الآخر الحكمي لاجل متابعة الامام فاذا قامه المتابعة كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي (وان سها فيما يقضى) بعد فراغ الامام (يسجد) للسهو (ايضا) لانه منفرد والمتفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سها هو ايضا كفته سجدتان عن سهوه وسهو امامه لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنائيات الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنائيات تعددت من جنس واحد يكتفى فيها بجزء واحد واذا تأخر عنها كن افطر عمدا في رمضان كفته سارا ندما كفاة واحد وتظايرها كثيرة وههنا كذلك لان الجزاء الذي هو السجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو ضرورة كونه في آخر الصلوة ولذا لو سجد لسهو امامه ثم سها فيما يقضى يسجد ايضا لتقدم الجزاء على السهو الثاني (ولا ينفي للمسبوق) اي لا يباح له (ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام) بل يكره تحريرا لتهيئه عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الامام بقوله انما جعل الامام اماما ليؤتم به فلا تختلفوا عليه الحديث الا ان يكون القيام لضرورة صون صلوة عن الفساد كما اذا حثى ان انتظره ان تطلع الشمس قبل تمام صلاته في الفجر او يدخل وقت العصر في الجمعة او تمضي مدة مسحه او يخرج الوقت وهو معذور او يبدئه الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره

حيث أن يقوم قبل سلامه بعد فموده قدر التشهد ولا يقوم قبل فموده قدر
 التشهد أصلاً (فإن قام قبل أن يرفع الإمام من التشهد) أي قبل أن يعقد قدر التشهد
 (فالسنة) حيث (على وجوه) مبناها على أن ما يؤديه من قيام وقراءة وركوع
 وسجود قبل فموده الإمام قدر التشهد لا يتدبه لوقوعه منه قبل صيرورته منفرداً
 إذ لا يصح انفراجه قبل تمام الإمام صلاته ولا تتم ما لم يقم قدر التشهد في القعدة
 الأخيرة وإن ما يقضيه أول صلوة في حق القراءة وإذا قرر هذا فلا يخلو المسبوق
 من أنه (إما أن كان مسبوقاً بركة أو بركتين أو بثلث ركعات) أو أربع ركعات
 (فإن كان مسبوقاً بركة) ينظر (أن وقع من قراءة بعد فراغ الإمام من التشهد
 مقدار ما تجوز به الصلوة) على الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه (جازت
 صلوة) لومضى على ذلك لأن ذلك المقدار وقع معتد به في تأديبه فرض
 القراءة فإعليه فرض لكون ما سبق به ركة واحدة وهي أول صلوة حكماً في حق
 القراءة (وال) أي وإن لم يقع من قراءته بعد فراغ الإمام من التشهد مقدار ما تجوز به
 الصلوة (فسدت) صلوة أن مضى على ذلك ولم يبدأ القراءة (لأن قيامه وقراءته
 قبل فراغ الإمام من التشهد لا يعتبر) على ما سمر والقراءة فرض عليه في الركة التي يقضيها
 إذ لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة فيه فتفسد لترك الفرض وكذا الحكم أن كان
 مسبوقاً بركتين لا فراض القراءة عليه فيهما وعدم ما يمكن تداركها فيه
 بعدها بخلاف ما إذا كان مسبوقاً بأكثر من ركتين حيث لا تقصد صلوة بعدم
 وقوع مقدار ما تجوز به الصلوة من قراءته بعد فراغ الإمام من التشهد لم تكن
 من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركتين بما يقضيه مقدار ما تجوز به
 الصلوة واعتد بما قرأ قبل فراغ الإمام من التشهد ومضى عليه قصد صلوة
 أيضاً وأعلم أن للمسبوق هومن وقع شروعه مع الإمام بعد ما فاتته الركة الأولى
 معه واللاحق من شرع منه قبل فوائها ثم فاته شيء فيها بعد والمدرك من لم يقضه
 مع الإمام شيء من الركعات فن حلة أحكام المسبوق ما ذكر ومن جعلها أنه
 فيها يقضى كل منفرد إلا في أربع مسائل أحدها لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به
 لأنه بان من حيث التحريم أما لو نسي أحد المسبوقين المتساويين كمية ما عليه
 فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء صح ثانياً أنه لو كبر نوايا للاستيناف
 يصير مستأنفاً فاطمناً للأولى بخلاف المنفرد فاته لو كبرنا ولا للاستيناف
 لا يصير مستأنفاً ما لم ينو صلوة أخرى غير التي هو فيها على ما سبق ثالثاً ما تقدم
 أنه لو سجد أمامه للسهو بعد ما قام لقضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة يعود

ويسجد معه ولا يسجد بعد فراغه بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه يأتي بتكثير التنزيق اتصالاً بخلاف المنفرد فانه لا يجب عليه عنداني خيفة ومن حملتها انه لو قام حيث يصح قيامه وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام قيل تفسد صلوة والفتوى على ان لا تفسد وان كان اقتداؤه بعد المفارقة مقبداً لوقوعه بعد الفراغ فصار كتمتع الحدث في هذه الحالة ومن حملتها انه لو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجد بها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد مقامه اليه بالسجدة فانه يرفعه ويتابع الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للسهو ان سجد على القول بوجوب السهو لتأخير سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوة لان عود الامام الى سجود التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود الى سجود السهو وادا ارتفعت في حق الامام وهو لم يصبر منفردا بعد لان ما أتى به دون ركعة ترتفع في حقه ايضاً وحينئذ لا يجوز له الانفراد ولو كان قيد مقامه اليه بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفراده ولو تابعه فسدت صلوة رواية واحدة وان لم يتابعه فسدت صلوة ايضاً في رواية كتاب الصلوة ولا تفسد في رواية النوادر ووجه رواية الاصل ان العود الى سجدة التلاوة يرفض القعدة فتبين انه انفراد قبل ان يقعد الامام ووجه رواية نوادر ابي سليمان ان ارتعاض القعدة في حق الامام لا يظهر في حق المسبوق لانه بعد ما تم انفراده وخرج عن متابعتهم من كل وجه فلا يتعدى حكمه اليه كما لو ارتفعت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان ارتد الامام والعاذ بالله بعد ان تمامها اوصلى الطهر يوم الجمعة بمساعة ثم راح الى الجمعة ارتعاض طهره في حقه لا في حقهم الا يرى ان مقبداً لو اقتدى بمسافر وقام قبل سلامه للالتزام بقوى الامام الاقامة حتى تحول فرضه اربعا فان لم يكن سجدة عاد الى متابعة الامام وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها واتم لا تفسد كذا هذا ولو تذكر الامام سجدة صلوية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قيد مقامه اليه بالسجدة تفسد في الروايات كلها عاد او لم يعد لانه انفراد وعليه ركنان السجدة والقراءة وهو عاجز عن متابعتهم بعد اكمال الركعة ولو انفراد وعليه ركن فسدت فهذا اولى والاصل ما تقدم ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه مفسد ومن جعلها ما اشترنا اليه انه يقضى اول صلوة في حق القراءة وآخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة والسورة ويقعد في اوليهما لانهما ثنائية ولو لم يقعد حاز استحساناً لا قياساً ولم يلزمه سجود السهو لسهو الكون بها اولى من وجوه وله ادراك ركعة من الصلاة

فعلية ان يقضى ركعة ويقرأ فيها الفاتحة والسورة ويقعد لانه يقضى آخر
صلوته في حق القعدة وحينئذ فهي ثانية ويقضى ركعة يقرأ فيها كذلك ولا يقعد
وفي الثالثة يتخير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه القراءة فيما يقضى
ولو تركها في احدهما فسدت لان ما يقضى اول صلوته ولو كان امامه تركها
في الاولين وقضاها في الآخرين وادرك المسبوق في الآخرين والقراءة فيما يقضى
مريض عليه ايضا لان تلك القراءة تلتحق بمحلها من الشفع الاول فقد ادرك
الثاني حاليا عن القراءة حكما ومن جلتها انه قيل انه اذا فرغ من التشهد قبل
سلام الامام يكرره من اوله وقيل يكرر كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل
يأتى بالصلاة والدعاء والصحيح انه يترسل ليرفع من التشهد عند سلام
الامام وكذا الصحيح انه لا يأتى بالتاء في الصلوة الجهرية حتى يقوم
الى القضاء واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراع امامه فانه يسكت
قولا واحدا ذكره في الفقيه ومن جلتها انه لو قام امامه الى الخامسة فتابعه
فان كان الامام قصد على الرابعة فسدت صلوة المسبوق لاقتدائه في موضع
الافراد وان لم يقعد لا تقصد ما يقيد الخامسة بالسجدة ومن جلتها انه لو ابتدأ
بقضاء ما سبق به قيل تقصد صلوته والاصح انها لا تقصد ولكن تكرره واما اللاحق
فقد يكون سبب ما فاته النوم او سبق الحدث والاشتغال بالوضوء او زحمة
بحيث لم يجد مكانا وحكمه ان يقضى ما فاته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن
قد فرغ بخلاف المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراع الامام لانه خلف الامام
حكما وكذا لو سعى لا يسجد للسهو كالمقتدى حقيقة وان سجد الامام للسهو
وهو لم يتم صلوته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه
كذلك فنوى الإقامة لا تدبر صلوته اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك
على ما عرف آها

في فروع

سبق ركعة من دوات الاربع ولم في ركعتين يصلي اولاً امام فيه ثم مادركه
مع الامام ثم ما سبقه فيصلي ركعة مما نام فيه مع الامام ويقعد متابعاً له لانها
ثانية امامه ثم يصلي الاخرى مما نام فيه ويقعد لانها ثانية ثم يصلي التي اتى
فيها ويقعد متابعاً لامامه لانها رابعة كل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي
الركعة التي سبق بها قراءة الفاتحة والسورة ويقعد لما ر والاصل ان اللاحق

يصل على ترتيب صلوة امامه والمسبوق يقضى ماسبق به بعد فراغ صلوة
الائتم وعند على سبل الوجوب دون الاقتراض خلافا لفرق حتى لو صلى اولاً الركعة
التي ادركها مع الامام ثم ما قام فيه ثم ماسبق به او صلى اولاً ماسبق به ثم ما قام فيه
ثم ما دركه مع الامام او عكس جاز مع الكراهة ولا قصد صلوته عندنا خلافاً له
والله سبحانه اعلم (وذكر في) الفتاوى (الحاقانية) فقال (رجل صلى ولم يدر
ثلاثاً صلى اماماً بما قال ان كان ذلك اول ماسعى استقبل) واختلقوا في تفسير
ذلك قيل اول ماسعى في هذه الصلوة وقيل في سنته وقيل بعد بلوغه وقيل
(يعني اول ماسعى في حرمه وعليه اكثر المشايخ وان لقي ذلك) اي صادفه ووقع له
(غير مرة يتحرى) اي يطلب ما هو الاخرى بالعمد (فان وقع تحريمه على انه
صلى ركعة) يعني (في) صلوة ذات (ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى
ويسجد للسهو وان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين) في السورة المذكورة
(يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريمه على شيء اخذ بالاقول)
لانه الثيقن ومعنى الاخذ بالاقول انه (ان كان في صلوة الفجر) مثلاً وشك انه صلى
ركعة او ركعتين (يجعل كانه صلى ركعة فيقعد) مع ذلك احتياطاً (لاحتتمال
انه صلى ركعتين) والقعدة عليه فرض والفناء في يقعد غير واقعة في عملها
الان النسخ هكذا ثم الاصل في ذلك كله ما جاء في احاديث ففي مسند ابن ابي
شيبه عن ابن عمر قال في الذي لا يدرى صلى ثلاثاً ام اربعاً ما يبعد حتى يحفظ وفي صحيح
البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال اذا شك احدكم في صلوته فليتحرك الصواب
فليتم عليه واخرج الترمذي وابن ماجة عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سها احدكم في صلوته فلم يدر واحدة
صلى او اثنين فليكن على واحدة فان لم يدر اثنين صلى او ثلاثاً فليكن
تنتين فان لم يدر ثلاثاً صلى او اربعاً فليكن على ثلاث ولا يسجد سجدة
قبل ان يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح فحملوا الاول على ما اذا كان
اول ماسها والثاني على ما اذا وقع تحريمه على شيء وغلب ظنه عليه وركن
قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريمه على شيء ولم يزل تردده جميعاً بين
الاحاديث (و) قال (في النسخة) لو شك في ذوات الأربع انهما اي الركعة
التي عرض الشك فيها هل هي الركعة (الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركعة)
اذالم يقع تحريمه على شيء فيجعل تلك كانه الاولى فيصليها ويقعد لاحتمال
انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلى ركعة اخرى ويقعد لانهاى الثانية

فيها فرض ثم يصلي ركة أخرى ويقعد لانها آخر صلوته باعتبار ما اخذ به
 فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك (وفي فتاوى) الامام (الفضل آذا دار) يعنى
 تردد المصلي (بين الثانية والثالثة) اى شك في قيامه ان الركة التى قام منها هل هي
 الثانية ام الثالثة (لا يقعد وهو الصحيح) لانها ان كانت الثالثة فليست محل
 القعود وان كانت الثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم
 القيام لا يعود ولذا قيدنا الشك بانه في القيام اما لو شك قبل القيام فانه يقعد
 لاحتمال انها الثانية (الا في المغرب والوتر) فانه اذا شك بعد القيام
 ايضا يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم
 فيصلي ركة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثالثة ولو شك في الفجر في قيامه
 ان التى قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة او في الرابعة
 انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتى بركة اخرى
 للاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بسنه قبل تقييدها بالسجدة اما لو شك
 في سجوده فان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته على قول محمد
 لان تلك الركة ان لم تك زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تفسد عنده
 لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كجلاو سبقه الحدث فيها فيرفضها
 ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او قبلها بعد
 رفعه من الاولى بطلت صلاته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد كلت بالسجدة
 وزيادة ركة مع ترك القعدة الاخيرة مفسد كما تقدم فتأمل والله الموفق (وان بدأ)
 المصلي بالسورة قبل الفاتحة ساهيا (في) الركة (الاولى) او الثانية (فعليه)
 السهو وان قرأ حرفا (واحدا) كذا في الحاقانية) فانه قال فيها اذا بدأ بقراءة
 السورة ساهيا في الركة الاولى او الثانية قرأ حرفا كان عليه السهو
 وفي الظهيرية عن العقيي ابي الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفا واحدا
 والوجه فيه تأخير الواجب ولم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غالب بخلاف
 الجهر والاسرار في غير المحل فانه لما يقلب فيه السهو ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السورة
 وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع (وسجدة السهو) اى
 وسجود السهو (سجدة ثان) يسجد بها (بعد السلام ويتشهد) بعدها (ويسلم) ويعلم
 من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد واما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة
 الصلوية وسجدة التلاوة اذا تذكر احديهما بعد القعدة فسجد بها حيث ترفع

قبلها بخلاف سجود السهو وعلى هذا لو سلم بمجرد رفعه من سجود السهو
يكون تاركا للواجب وهو التشهد ولا تصد صلوته ثم كون سجود السهو بعد
السلام مذهبا وعند الشافعي قبل السلام وهو قول احمد وعند مالك ان كان
زيادة فبعده وان كان نقصان قبله وهو رواية عن احمد للشافعي ما في الكتب
السته واللفظ للبخاري عن عبدالله بن محيية ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
فقام في الركعتين الاولين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة
واستقر الناس تسليمه كرويه جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم ولما كان
هذا الحديث فان فيه قصصا في الصلوة بترك التقعدة الاولى وقد سجد فيه
قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر حمسا ساهيا وسجد لسهوه بعد السلام فثبت انه عليه السلام
سجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعده ولما روى ابن المغيرة شعبة ان
النبي صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين ولم يجلس ثم سجد لسهوه بعد السلام
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام
للتقصان بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره لما تعارضت روايتا فعله
عليه السلام بقي التمسك بقوله هو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلوته فليتحرك الصواب فليتم
ثم ليسجد سجدتين بعد التسليم وعن عبدالله بن جعفر بن ابى طالب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوته فليسجد سجدتين بعدما يسلم
رواه ابو داود وفيه اسمعيل بن عياش وبقه ابن معين وغيره سها وتأيدت
روايته برواية البخاري وعن ثومان قال قال عليه الصلوة والسلام لكل سهو
سجدتان بعدما يسلم رواه ابو داود والسنائي وابن ماجه واحدهما ولكن في السجود
قبل السلام قول ايضا وهو ما رواه مسلم وغيره من حديث ابى سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم في صلوته فلم يدرك صلى
ثلاثا ام اربعا فليطرح الشك ولين على ما سبق ثم يسجد سجدتين قبل
ان يسلم فقد تعرضت روايتا قوله عليه الصلوة والسلام ايضا ولعل هذا هو السر
في ان الخلاف اعما هو في الافصلية حتى لو سجد قبل السلام احرأ عندنا
على طائفة الرواية لان الاحاديث تدل على حوار كلا الامرين الا ان المعنى يرحح
التأخير عن السلام لان السجود لما تأخر عن سبه الى آخر الصلوة احما كان
تأخيره عن جميع فرائضها وواحاتها اولي والسلام من واجباتها فان قيل
اما اخر لاحتمال ان يتكرر السهو فيكتفى بسجود واحد للكل ولا يحتاج الى

تكراره لكل سهو دفعا للخرج قلنا وذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فانه يحتمل
ان يؤخر السلام باطالة العكس وانه هل صلى ثلثا ام اربعا او نحو ذلك او نزل
الخروج من الصلوة على ما تقدم فكان الاولى التأخير عن السلام لثلاثين لم
تكرر السجود وهو غير مشروع او تقديم الحكم على سببه ان لم
يتكرر اذا وقع السهو بعد السجود قبل السلام او التداخل في السبب فيما هو
من الجواب والاجزية فان سجود السهو وان كان عبادة لكنه بمنزلة الكسرة
فيه معنى العقوبة فلي تأمل ثم قيل يسلم تسليمة واحدة ويسجد للسهو وهو
قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام قال في الكافي الصواب ان يسلم
تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل لان الحاجة الى السلام
ليفصل بين الاصل والريادة الملحق به وهذا يحصل بتسليمة واحدة ولان السلام
للتحلل والتحية والمقصود هنا التحلل عن اصل الصلوة دون التحية لانها
تقطع التحريم فصار صم الثاني الى الاول عينا انتهى الا ان مختار فخر الاسلام
كونها تلقاه وجهه من غير انحراف لان الانحراف للتحية والمراد هنا مجرد التحلل
وقيل يأتي بالتسليمتين وهو اختيار شمس الائمة وصدر الاسلام اخي فخر الاسلام
وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام اي المذكور في الحديث الى المعهود
في الصلوة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون السلام من الجانبين
في العاهرية والمفيد والنبأ بيع وقال شيخ الاسلام انه لو سلم تسليمتين لا يأتي
بسجود السهو بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام واما التشهد بعد سجود السهو فلهما روى
عن عمران بن حصين انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم فسجد سجدتين
ثم تشهد وسلم رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب (ويأتي
بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا القعتين) فعدة الصلوة وقعدة
السهو وهذا مختار الملحقاوي فانه قال كل قعدة في آخرها سلام فيها صلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم قال قاضي حان انه الاحوط وقال بعضهم في المسئلة
اختلاف بين الائمة فعند ابي حنيفة وابي يوسف يصلي في قعدة الصلوة وعند محمد
في قعدة السهو بناء على ان سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عندهما
فتكون القعدة الاولى حتما فيصلي فيها ويدعو ليكون حروجه بعد اكمال
المرائض والواجبات والسن والمستحبات جميعا قال في المفيد وهو الصحيح
وعند محمد لا يخرج من قعدة السهو هي الختم فيأتي فيها بما ذكره وقال
الكرخي يأتي بالصلاة والادعية في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح

لان الدعاء موضع آخر الصلوة انتهى وهذا هو الاوجه لانه وان خرج بالسلام
عن الصلوة على قول ابي حنيفة وابي يوسف لكنه يعود اليهما بسجود
السهو على ما يأتي ان شاء الله تعالى فتكون قعدة السهو آخر صلوة حيث
بالإتفاق واعلم ان الاختلاف في الأتيان بالصلوة والادعية سواء لان الصلوة
سنة الدعاء ففرق المص بينها في الخلاف بقوله يأتي بالصلوة في كلتا القعدتين
(والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم يأتي بالادعية فيهما) لم اعثر عليه
في كلام احد والله سبحانه اعلم ﴿ فوائده ﴾ صلى ركعتين تطوعا فسها
فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يبقى على تلك التحريمة اخرين ليس له ذلك لثلاث
يبطل ما أدى من السجود بالضرورة لانه يقع في وسط الصلاة وانما شرع
في آخرها وكل شفع من التطوع وان كان صلوة على حدة لكن التحريمة متحدة
فيقع سجود السهو في وسط التحريمة بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين
وسها فيهما وسجد للسهو ثم نوى الإقامة فانه يتم صلوة لان نية الإقامة محتم
لصدورها من الادل والوقت فاق ولم يخرج بعد ولو لم يكن لبطلت صلوة لانها
صارت اربعا وفي بطلان صلوة بطلان سجود السهو ولو بقي لبطل سجود
السهو فحسب فتحمل بطلان سجود السهو اولى من تحمّل بطلان الصلوة
وبطلانه معافصار البناء اولى وفيما تقدم لا يبطل شيء من صلاته ان لم يكن
وان بقي يبطل سجوده فصار عدم البناء اولى ومع هذا لو بقي صح لبقاء التحريمة
ويبعد سجود السهو في الصحيح لانه يبطل كذا في الكافي نسي التشهد في آخر
الصلوة فلم يذكر كراشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل تمام التشهد فسدت
صلوته في قول ابي يوسف لان قعوده الاول ارتقضى بالعود الى قراءة التشهد
فاذا سلم قبل تمام التشهد فسدت وقال محمد لا تقصد لان قعوده ما ارتقضى كله
بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتقضى بقدر ما قرأ ولم يرتقض اصلا لان محل
قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلف
المشايخ في مسألة لارواية لها اذا نسي القنحة او السورة فتذكرها في ركوعه
فانتصب قائما للقراءة فلم يقرأ وسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تقصد صلاته
لانه لما انتصب للقراءة ارتقضى ركوعه فاذا لم يعد الركوع تقصد صلوة
وقال بعضهم لا يرتقضى كل الركوع او لم يرتقض اصلا لان الرفض كان لاجل
القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان جهر فيها يخافت
او خافت فيما يجهر فتذكر في بعض المانحة بعيد القنحة جهرا ان كان في صلاة

الجهر ثلاثا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخفية في ركعة واحدة كذا في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو سلام من عليه سجود السهو مخرجه من الصلوة خروجا موقوفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف فان سجد للسهو ما داليا والا فلا وعند محمد لا يخرج به أصلا ويتنقضي على هذا مسائل منها انه لو اقتدى به احد بعد السلام يصح اقتداؤه مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والا فلا ومنها انه لو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد السلام تصير صلوته اربعا عند محمد مطلقا حتى لو مضى ولم يتمها تفسد وعندهما ان سجد للسهو فكذلك والا فلا حتى لو مضى ولم يسجد للسهو لا تفسد صلوته ومنها انه لو اقتدى به احد متلو في هذه الحالة ثم تكلم ذلك المقتدى او عمل عملا مناقيا للصلوة يلزمه قضاء تلك الصلوة عند محمد مطلقا وعندهما ان سجدا امام للسهو والا فلا ومنها لو ضحك في تلك الحالة قهقهة ينتقض وضوءه عند محمد وعندهما لا ينتقض ولو سجد للسهو ولا يصح سجوده للسهو للتساقط اذ محتمة موقوفة على عدم انتقاض الطهارة وعدم انتقاضها موقوف على عدم محتمة فلو صح لانتقضت ولو انتقضت لم يصح فليتأمل لمحمد ان سجود السهو وجب جبر التقصان الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمتها لان التقاضي يجبر اما المنتقض فلا يمكن جبره ومن ضرورته سقوط صفة التحليل عن السلام وهذه علة يحتمل حكمها السقوط حتى اذا لم يقصد التحلل لم يعمل ولا قصدنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولهما ان السلام وضع للتحليل فلا تستمر الحرمة معه اذ العلة الموصوعة لحكم لا يسقط حكمها مع وجودها الامناع ولا مانع هنا الا الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل وهذه الضرورة انما هي عند اداء السجود فوجب الوقوف فان ادى بطل التحليل من الاصل والا فهو حاصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم

﴿ فصل ﴾

(في بيان احكام رلة القارى) الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم انه ليس له قاعدة يتنقضي عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع من الفروع المذكورة في الكتب انه على اى قاعدة هو مبني ومخرج وامكن تخرج ما لم يذكر فتقول وبالله التوفيق ان الخطاء في القرآن اما ان يكون في الاعراب اى الحركات والسكنات

حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجمل
 كذلك أو في الوقف ومقابلة والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير تغييرا يكون اعتقاده
 كفرا يفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن أو لم يكن إلا ما كان من تبديل الجمل
مقصولا بوقف تام وإن لم يكن التغيير كذلك فإن (الأصل فيه) أي في الزل والخطأ
 (أنه إن لم يكن مثله) أي مثل ذلك اللفظ (في القرآن والمعنى) أي والحال
 في أن معنى ذلك اللفظ (بعيد) من معنى لفظ القرآن (متغير) معنى لفظ القرآن به
 (تغيرا فاحشا) قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين أصلا (تفسد صوته) أيضا
 (كما إذا قرأ هذا القبار مكان) قوله هذا (الغراب وكذا إن لم يكن مثله في القرآن
 ولا معنى له) حتى يحكم عليه بالبعد من المعنى القرآني أو بعده (كما إذا قرأ يوم
 تسلي السرائل) باللام في آخره (مكان) الراء (في السرائر وإن كان مثله في القرآن
 والمعنى) أي معنى اللفظ الذي قرأه (بعيد) من معنى اللفظ المراد (ولم يكن) معنى
 اللفظ المراد (متغيرا) باللفظ المقرو (تغيرا فاحشا تفسد) أيضا عند أبي حنيفة
 ومحمد (وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعدم البلوى) وهو قول
 أبي يوسف وإن لم يكن مثله في القرآن ولكن لا يتغير به المعنى محو قايمن مكان قوامين
 فالخلو على العكس تفسد عند أبي يوسف ولا تفسد عندهما فالمعتبر
 في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثير لو حود المثل في القرآن عنده والموافقة في
 المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة المتقدمين في هذا الفصل وأما المتأخرون كحمدين
 مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الراهد وأبي بكر بن سعيد البلخي والهندواني وإن
 الفصل والخلواتي فاتفقوا على أن الخطأ إن كان في الأعراب لا يفسد مطلقا
 وإن كان بما اعتقده كفرا لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الأعراب قال قاضي
 خان وما قاله المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط لأنه لو تمسكه يكون كفرا
 وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكما بكلام الناس
 الكمار وهو مفسد كالمكلم بكلام الناس ساهيا بما ليس بكلمة فكيف وهو كفر
 انتهى وإن كان الخطأ ببدال حرف بحرف فإن أمكن الفصل بين الحرفين بلا
 كلفة كالصاد مع الطاء فإن قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على أنه
 مفسد وإن لم يكن إلا بمشقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء فقد
 احتقوا فكثرهم على عدم الفساد لعدم البلوى وعن أبي منصور العراقي يتر
 عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وعنه كل كلمة فيها عين أو حاء أو قاف
 أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد فقرأ أحدهما مكان الآخر لا تفسد

وعن ابن مقاتل يشتر قرب الخرج وعدمه ولكن القروع
غير منصبة على شيء من ذلك فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لاضبط
قواعدهم ويكون قولهم احوط واكثر القروع المذكورة في كتب
الفتاوى منزلة عليه (ولا يقاس مسائل زلة القارى بعضها) مما ليس مذكورا
عن الأئمة المتقدمين او المتأخرين (على بعض) مما هو مذكور (الا يعلم كامل
في اللغة) والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون
اعتقاده كفر او ما ليس كذلك وما معناه بعيد بعدا فاحشا وغير فاحش او قربا ومتمحدا
ليمكنه القياس على قول المتقدمين وليعلم مخارج الحروف فيميز بين قريبي
الخرج وبسيديه والحروف التي يحوز ان يبدل بعضها من بعض والتي ليست
كذلك ليتمكن القياس على بعض اقوال المتأخرين وهما نحن نستعين بالله فان
نزل ماد كروه من القروع غير منسوب الى قاعدة عن قواعد المتأخرين
على قواعد الأئمة المتقدمين رحمة الله عليهم والمص ذكر بعضها مع
بعض الاختلاف فقال (وان بدل) القارى في الصلوة (حرفا مكان حرف)
كان (الاصليه) اى في ذلك التبديل انه (ان كان بينهما) اى بين الحرفين المبدل
والمبدل منه (قرب المحرج) كالفاء مكان الكاف (او كانا من محرج واحد)
كالتسليم مع الصاد (لا تفسد) صلاته وزاد في المحيط قيد الا بدنه وهو ان يحوز
ابدال احدهما من الآخر والافهه منقوض مسائل كثيرة كاسيأتى ان شاء الله تعالى
(كما اذا قرأ) فاما الايم فلا (تكهر بالكاف مكان) القافى (تقهر) وذلك على
القاعدة المذكورة وكذا على قول ابي حنيفة ومحمد لان الكهر في اللغة معنى التقهر
وان لم يكن في القرآن وكذا لو قرأ لثيلاف كرىش مكان قريش (اما اذا قرأ)
مكان الدال (المعجمة) طاء (معجمة) او (قرأ الطاء المعجمة) مكان الضاد
المعجمة (او على القلب) مثلك الاول ما لو قرأ تلط الاعيين مكان تلدو مما ظنرا مكان
مما ذرا ومثال الثانى المغطوب مكان المعضوب ومثال الثالث طيف الحياة
مكان ضعف (ففسد صلاته وعليه) اى على القول بالساد (اكثر الأئمة) للتغير
الفاحش البعيد لان اللط معناه اللزوم والالحاح وهو بعيد من معنى اللذة وطرا معناه
يس من البرد وهو بعيد جدا ايضا من درأ وكذلك غطف بالطاء ليس له معنى
وكذلك الظف بالطاء ليس له معنى ولان هذه الاحرف لا يجوز ابدال بعضها
بعض وان كان الطاء والدال من مخرج واحد (وروى عن محمد بن سلمة)
انها (لا تفسد لان المعجم لا يميزون) بين هذه الاحرف وكان القاضى الامام

الشهيد الحسن يقول (احسن فيه) (اي في الجواب في هذا الابدال المذكور
 (ان يقول) اي الملقى (ان جرى) ذلك (على لسانه ولم يكن ممزاً) بين بعض هذه
 الحروف وبعض (و) كان (في زعمه انه ادى الكلمة على وجهها لا قصد) صلاته
 (وكذا) اي مثل ما ذكر المحسن (روى عن محمد بن مقاتل و) عن (الشيخ الامام
 اسمعيل الزاهد) وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة انه يقى في حق الفقهاء
 باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز كقول محمد بن سلمة اختياراً للاحتياط
 في موضعه والرخصة في موضعها (و) نحو ما ذكر (في النسخة) انه (ان لم يكن بين
 الحرفين اتحاد الخرج ولا قرينه الا ان فيه) اي في ابدال احدهما من الآخر (بلو ي
 عامة نحو ان يأتي بالبدال) المعجمة (مكان الضاد) المعجمة كأن يقرأ كيدهم في تدليل
 مكان في تصليل (او) نحو ان يأتي (بالزاي المحض) اي الخالصة (مكان الدال)
 المعجمة (اولطاء) اي ان يأتي بالطاء المعجمة (مكان الضاد) المعجمة (لا قصد
 عند بعض المشايخ) وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا في البلوى
 العامة وهذا فصل وهو ابدال احد هذه الاحرف الثلاثة اعني الضاد والظاء
 والدال من غيره فلتورد ما ذكره في فتاوى قاضي خان من هذا القليل مما لم يذكره المحسن
 ولم اعثر فيها ولا في غيرها على مسألة منصوبة ابدل فيها الزاي بالدال واثقة
 اعلم قرأ والاديات طبعها بالظاء المعجمة مكان الضاد تقصد اذ ليس له معنى لينقص
 بهم الكفار بالضاد المعجمة اوليفيد بالدال المعجمة مكان الطاء لا قصد اما الاول
 فلانه في القرآن ومعناه مناسب اي لينقص بهم الكفار واما الثاني فلا اتحاد المعنى
 قال في القاموس المتنازع المتنازع خضرا بالدال المهملة مكان الضاد او بالمعجمة
 قصد للبعد الفاحش لان الاول جمع الاخذ وهو الليل المظلم والثاني معناه الخدروف
 وهوشى يدوره الصبي يخيط فيسمع له دوى فهما بيمينان في المعنى من الخضرو ليسا
 في القرآن غير المنسوب بالظاء او الدال المعجمتين قصد اذ ليس لهما معنى ولا الضالين
 بالظاء المعجمة او الدال المهملة لا قصد لوجود لفظهما في القرآن وقرب المعنى
 لصحة تقدير ولا الضالين اي المستمرين في الضلال والدالين اي القائلين
 هل تدلکم على رجل الآیة ولو قرأه بالدال المعجمة قصد لبعد معناه لانه اسم
 فاعل من ذل التحلة اذا وضع عقدتها على الجريدة لتحمله وليس من الدالة
 اذ لم يستعمل الوصف منها على فاعل بل على فاعل نخل طلحها هضم بالظاء
 المعجمة مكان الصاد او بالدال المعجمة قصد لان الاول ليس له معنى والتأني
 بعيد المعنى عن المراد لان معنى هضم لين فصيح ومعنى هضم مقطوع

بظلام بالذال المعجمة مكان الظاء تقصد اذلا معنى له موتوا بغيركم بالضاد المعجمة
 مكان الظاء لا تقصد لوجود معناه في القرآن وقربه اى بتقصكم فظا غليظ
 القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تقصد اما الاول فلانه مصدر
 بمعنى التفريق وهو بعيد عن المراد اذ المراد لو كنت جافيا قاسى القلب لا تقضوا
 وقرقوا عنك وبالصاد يصير مضاء لو كنت قريبا او مفرقا ان حمل المصدر
 على اسم الفاعل لتفرقوا وهو ركيك جدا واما الثانى فلانه لا معنى له وجاء
 التذير بالضاد المعجمة مكان الذال لا تقصد لوجوده في القرآن وصحة معناه
 اى الشخص الحسن وهو مكظوم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة
 تقصد اذلا معنى لهما ناضرة الى ربها ناطرة الاولى بالظاء المعجمة
 مكان الضاد والثانية بالعكس لا تقصد لصحة المعنى فترضى بالظاء المعجمة مكان
 الضاد تقصد لعدم المعنى ذلت قطوفها تنذيرا بالضاد المعجمة مكان الذال
 تقصد لبعده المعنى ولو بالظاء المعجمة لا تقصد لقربه فظلت اعتناقهم بالضاد
 المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لا تقصد للوجود في القرآن وصحة المعنى
 وذلتا هالهم بالضاد المعجمة مكان الذال تقصد لبعده المعنى ولو بالظاء المعجمة
 لا تقصد لصحة المعنى اى جعلناها في ظل في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد
 لا تقصد لصحة المعنى وبالظاء المعجمة تقصد لبعده لا ذكالك بالضاد المعجمة مكان
 الذال تقصد لبعده المعنى ضعب الحياة بالظاء المعجمة مكان الضاد تقصد لعدم
 معناه ان يتبعون الا للظى وان الظن بالضاد المعجمة مكان الظاء تقصد لبعده المعنى
 اذا عوا به بالصاد المعجمة مكان الذال لا تقصد لصحة المعنى من يضل الله بالظاء
 المعجمة مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى اى يبقه في الكفر والضلال فرض
 عليك القرآن بالظاء المعجمة مكان الصاد تقصد اذلا معنى له لجميع حاذرون بالضاد
 للمعجمة مكان الذال لا تقصد لقرب المعنى اى حاضر والبال اذا ضلنا بالظاء
 المعجمة مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى اى استمررنا ودمنا وهى قراءة ذكرها
 في الكشاف عن على وابن عباس فرض فيهن الحج بالظاء المعجمة مكان الضاد
 او بالذال المعجمة تقصد اذلا معنى لهما وذروا ظاهرا لاثم بالظاء المعجمة مكان
 الذال او بالصاد المعجمة تقصد لبعده المعنى لان معنى وطرسم ومعنى وضر النسب
 وهما في غاية البعد عن معنى الترك وجملا والله مما ذروا بالصاد المعجمة مكان الذال
 او بالظاء المعجمة تقصد لبعده المعنى لان ضرا مضاء خفي وطرأ معناه انجمد
 ويس من البرد وهما في غاية البعد من الدراء الذى معناه البت وليساقى القرآن وتلا الاعين
 بالضاد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تقصد لان الاول ليس له معنى والثانى معناه

المسيح بن مريم اوان الله ثالث ثلثة او نحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم ولانه نظم القرآن واما اذا كان فيه قبح من جهة العربية قطبان وقف على الشرط وابتدا بالحزاء نحو ان يقرأ فن يصل مثقال ذرة خيرا وقف ثم يقول يره او على الموصوف وابتدا بالصفة بان قرأ انه كان عبدا وقف ثم ابتدا بقوله شكورا او على المبتدا وابتدا بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتدا بقوله الله ونحو ذلك فانه لا قصد صلاته اجماعا (ولو وصل حرفا من) آخر (كلمة بكلمة اخرى بان قرأ ايا كنسب ايا كنسبتين) بوصل كاف اياك بنون نعيد ولستعين (او قرأ انا اعطينا لك كوثر) بوصل كاف اعطيناك بلام الكوثر (او) قرأ (اذا جاء نصر الله) بوصل همزة جاء بنون نصر (وما شبه ذلك) فان صلاته (لا قصد على قول العامة) من العلماء قال قاضي خان لا قصد وان قصد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال في فتاوى الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك بعد وياك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اياك ثم يقول نعيد وانما الاولى والاصح ان يصل اياك بعد وياك نستعين انتهى فلا اعتبار بمن فعل ذلك السكت من الجهال المتفقهين بغير علم (وعلى قول بعض المشايخ قصد) صلاته لانه اخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا وحدها وكنسب وحدها لا معنى لها والطاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايار نحوها والافلا ينبغي لما قل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم (وبعض المشايخ) فصلوا (وقالوا ان علم) القارئ (ان القرآن كيف هو) اي علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية (الا انه جرى على لسانه هذا) الوصل (لا قصد) صلاته لان الوصل وقع في الظم دون المعنى (وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك) اي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية (قصد) صلاته لان ما قرأه ليس بقرآن نظرا الى ما اراده وعلى هذا ينبغي انه اذا لم تكن له نية ولا نظر الى المعنى ان لا قصد وهذا ايضا بناء على ما تقدم من السكت والافعى القرآن لا يتخير بالارادة عند اتساق نظمه والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات مودة لا ينبغي الالتفات اليها (ودكر في الملحق انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله المهاء مكان الحاء او قرأ كل هو الله احد) بالكاف مكان القاف (و) الحال انه (لا يقدر على غيره) كافي الاتراك ونحوهم (تجوز صلاته) ولا قصد وكذا لو قال الحمد بالحاء المعجمة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاواه ان الترك ليس في لغتهم حاء انما في لغتهم حاء فاذا قرأ تركى مكان الحاء حاء لم قصد

صلاته لانه لا يمكنه اقامة الحاء الا عشرة فصار له هذه لفته وكذلك في كل
اعجبى لا يمكنه اقامة حرف الهمزة وجهه انتهى والذى ينبغي ان يكون
الحكم فيه كالحكم في الالف انه يجتهد في اصلاح لفظه ولا تصد صلوته مادام
على الاجتهاد ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم عموم هذا الحكم في كل من لا يمكنه
الطق بحرف على ما سياتى ان شاء الله تعالى وفي فتاوى قاضى خان لو قرأ فصل
لربك وانتهى بالهاء مكان الحاء تصد صلوته وذلك لبعد المعنى على ما هو رأى
المتقدمين وفيها لو قرأ انه كان في خفيا مكان حفيا لا تصد وهذا ايضا يمكن
ان يخرج على قول المتقدمين لصحة المعنى اى خفيا لظنه واحسانه في اجابة دعاه
(ولو قرأ قل اعود) بالدال المهملة مكان المعجمة (او قرأ فساء صباح المنذرين
بكسر الدال لا تصد) صلوته لصحة المعنى فيهما اما الاول فلان اعود بمعنى ارجع
والباء بمعنى الى كفى قوله تعالى حكاية وقد احسن بي اى الى فيكون معناه ارجع
الى رب العلق ملتحاً من شر ما خلق واما الثانى فلانه يكون معناه فساء صباح
الانبياء اى تصيبهم على قومهم المكذبين ومثل الاول ما ذكر قاضى خان او قرأ
يعودون رجال الدال يعنى المهمة لا تصد ومثل الثانى لو قرأ فانظر كيف كان
طائفة المنذرين بكسر الذال اى فى نصرتهم على قومهم الكافرين (ولو قرأ
الالف لب) العالمين باللام (مكان رب) بالراء (لا تصد) الفتح بالياء المثناة بعد اللام
من الفتح والتحريك وهو التثنية بضم اللام وسكون التاء وهو تحول اللسان
من السين الى التاء او من الراء الى الفين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف
كذا فى القاموس ثم اختلفوا فى حكم الفتح وذكر فى واقعات الناطق عن ابي
شجاع انه قال فى الفتح قرأ مكان رب لب او ما شبه ذلك تجوز صلوته وقال صاحب
المحيط والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد آتاه الليل واطراف
النهار فى التصحيح ولا يقدر عليه فصلاته حائرة وان ترك جهده فصلاته فاسدة
وان ترك جهده فى بعض عمره لا يسه ان يتركه فى باقى عمره ولو ترك تصد صلوته
انتهى قال صاحب الذخيرة وانه مشكل عندي لان ما كان خلقه قاعدا لا يقدر
على تغييره انتهى وذكر فى فتاوى الحجة ما يوافق قول صاحب المحيط فانه قال
وما يجزى على السنة النساء والارقاء من الخطاء الكثير من اول الصلوة الى آخرها
كالشيطان والآسين واياك نأيد واياك نستعين السراط انما تفعلى جواب
الفتاوى الحسامية ماداموا فى الصحيح والتعلم والاصلاح بالليل والنهار
ولا يطلوهم لسانهم جازت صلوتهم كسائر الشروط اذا عجز عنها من الله ضوء

و تظهير الثوب و القيام و القراءة و الركوع و السجود و القعود و التوجه اذا حصل
العجز عنها جازت صلوته فكذا هنا اما اذا تركوا التصحيح و الجهد فسدت صلوتهم
كذا تركوا سائر الشروط و انما جوزت صلوتهم لعجزهم عن الاصلاح فصار
تلك الالفاظ لغتهم و لسانهم فكانهم قرأوا القرآن باقتهم انتهى و بمعناه في فتاوى
قاضى خان فانه قال وان كان الرجل ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجتهد
ولا يندر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف
نجوز صلوته ولا يؤم غيره انتهى فالحاصل ان التثنية يجب عليهم الجهد دائما
و صلوتهم جائزة ماداموا على الجهد ولكنهم بمنزلة الاميين في حق من يصحح
الحروف الذي يحجزوا عنه لا يجوز اقتداؤه بهم ولا يجوز صلاتهم اذا تركوا الاقتداء به
مع قدرتهم و انما يحجز صلوتهم مع قراءة تلك الحروف اذا لم يقدروا على قراءة
ما تجوز به الصلوة ، ليس فيه تلك الحروف و اما لو قدروا مع هذا قرؤا تلك
الحروف فصلوتهم فاسدة ايصالان جواز صلوتهم مع التلفظ بتلك الحروف
ضرورى فينعدم بانعدام الضرورة هذا هو الذى عليه الاعتماد ولهذا اجبت
من سألنى انه صلى خلف امام ققرأ و اما بنعمت ربك فحس بالسين مكان التاء
بان صلاته فاسدة هذا وفي النوازل روى عن ابى القاسم يعنى الصفار انه قال الهندي
الذى لا يفصح بالقراءة فسكوته احب الى من قراءته في الصلوة و قيل لهذا القارئ
اجر لو قرأ في غير الصلوة قال ان كان عند تبديل الحروف يصير كلاما آخر من كلام
الناس فلا ينبغي ان يقرأ فان قرأ في الصلوة تفسد صلاته وهو بقراءة ذلك يعنى
في غير الصلوة غير مأجور وفي اللؤلؤ الحية بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو
المختار فينبى ان ينظر الى تغيير المعنى بسبب ذلك الحرف فان كان فاحشا تفسد
وان صح معناه ولم يبعد كثيرا من المعنى المراد لا تفسد و صرح قاضى خان بانه
لو قرأ تنة و لانوم بالتاء مكان السين انه تفسد صلوته وهو بناء على ما قلنا والله
اعلم (وعن ابى حنيفة فيمن قرأ واذ ابتلى ابراهيم ربه) بضم الميم وفتح الباء
(أو) قرأ (الخالق البارئ المصور) بفتح الواو (أو) قرأ (وهو يطعم ولا يطعم)
بفتح العين في الاول وكسرها في الثانى (لا تفسد) صلوته صريح الرواية
عن ابى حنيفة في الآية الاولى قال في النصاب عن ابى حنيفة ومحمد فيمن قرأ واذ
ابتلى ابراهيم ربه الصحيح انه تفسد صلوته وفي المحيط وعن ابى حنيفة فيمن قرأ
واذ ابتلى ابراهيم برفع ابراهيم ونصب ربه انه لا تفسد انتهى وفي الملتقط ولو قرأ
الخالق البارئ المصور بنصب الواو وفتح ابى الفصل الكرمانى انه افق بالفساد

انتهى والحاصل انه تقدم ان مذهب المتأخرين عدم الافساد بالخطأ في الاعراب وهو اوسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشاً بما اعتقده كفره حسد وهو الاحوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح بدمه والتحقيق فيه العمل بصحة المعنى بوجه محتمل وعددها كما قررنا انه قاعد لهم التغير المتحرمة فتقول قال في الكشف قرأ ابو حنيفة وهي قراءة ابن عباس واذا ابتلى ابراهيم ربه يرفع ابراهيم ولصبر به والمعنى انه دماه بكلمات من اللها فلى المختبر هل يحبه اليه ام لا انتهى لهذا يؤيد عدم الفساد واما الخالق البارئ المصور فان نصب الراء لا يفسد لانه يكون مفعول البارئ والمعنى الذى برأ المصور وهو معنى صحيح وان رفع الراء او خفضها فسدت لان اعتقاده كفر وان سكنها لم تفسد لاحتمال النصب وغيره فلا يفسد بالشك واما وهو يعلم ولا يعلم فقد روى عن يعقوب انه قرأ به ذكره في الكشف ووجهه بان الضمير ليرافقه وذكر في التناوي الفائية انه افاق به عامة الائمة بسمر قد تفسد فبلغ ذلك السيرا فاختارها قراءة الاعمش وذكر توجيهها فاختاروا بذلك فرجوا فهذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روى من الحكم بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما شبه ذلك مما يصح تحريكه على معنى صحيح يحمل على الجواب نظرا الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايتين (وان زاد) القارئ في الصلوة (حرفا) لطر (ان لم يغير المعنى) بان قرأ وامر بالمعروف وانهى عن المنكر بزيادة الف في اللفظ بعد الهاء او قرأ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم نارا خالدا فيها (لا تفسد) ميم الجمع (لا تفسد) سلوته اتفاقا (وان غير المعنى نحو ان يقرأ) والقرآن الحكيم (وانك لمن المرسلين) بزيادة الواو وكذلك لو قرأ (وان سمعكم لشتى) ونحو ذلك فقد قالوا (تفسد) صلوته لانه جعل جواب القسم قسما كذا ذكره قاضى خان وصاحب الخلاصة وغيرها وفي المحيط قال بعض المشايخ اخاف ان تفسد صلوته انتهى فهذا مع انه ليس بقطع بالفساد بعيد ان البعض يقولون لا تفسد فلما قال المعنى (وينبئ ان لا تفسد) ووجهه انه ليس بتغيير فاحش لعدم كون اعتقاده كفرا مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسما يصح ويكون الجواب محذوفا فان حذفه قد ورد كفى قوله تعالى والنازعات عرقا الخ فان جوابه محذوف ولو قص حرفا ان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابى حنيفة ومحمد كذا لو قرأ وعارز قسامهم بخنق الراء او الزاى او قرأ وليقولوا درست بغير دال او خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير هاء كذا

اذا لم يكن من الاصول ولكن حذفه يومئذ الاما اعتقاده كفر بان حذف الواو
 من وما خلق الذكر والاثني تفسد وقلوا على قول ابي يوسف لا تفسد لان المقرو
 موجود في القرآن اما اذا كان الحذف على وجه الترخيم الجائر في العربية نحو
 ان يقرأ يا ملاك بحذف الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة
 كما اذا قرأ الواقعة بغير هاء وحكنا ان كان من الاصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ
 تعالى جذبنا باللام مع حذف الياء في تعالى لا تفسد بالاتفاق (وذكر) في كتاب
 (زلة القاري للشيخ لام حسام الدين ابي سعيد بن اسعد النسفي اه لو قرأ الله السمـ
 بالسين مكان الصاد لا تفسد) صلوة (وهو اختيار) الشيخ الامام (نجم الدين)
 ابي حفص (عمر النسفي) وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين
 من عدم الافساد فيما اذا كان المخرج قريبا او متعديا او على ما تقدم من اختيار
 بعضهم من عدم الافساد بقراءة الالف ومن بمناء من العجم كالهنود والترك
 وقد تقدم التحقيق فيه واما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذلك لصحة
 المعنى على انه مشتق من سمد بمعنى علا وتكبر واعلم ان الصاد والسين وازاي
 من مخرج واحد وكثيرا ما يبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اورده قاضي حان
 من ذلك منزلا على قاعدة المتقدمين قرا اذا جله نصر الله بالسين او ويعوق و بصرا
 بالصاد لا تفسد اما الاول فلان من جملة معانيه القطعة من الحيش وبتقديره
 يصح المعنى فان جيش الله وهم الملائكة مستانزمت للصبر واما الثاني فلانه لا يحذور
 في تغيير اسم الضم ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستصرون بالانعام
 وبعض الانعام اسمه نصر بفتح الصاد مشددة وهو الذي سعى به بنحت نصر
 السمـ بالسين قال شمس الائمة السرخسي وعبدالواحد لا تفسد وقد تقدم آفا
 اصاطير بالصاد مكان السين لا تفسد لان الصطر بمعنى السطر خاسئا وهو حصير بالصاد
 مكان السين في حصير لا تفسد لصحة المعنى على انه فصيل بمعنى مفعول من الحصر
 وهو الحبس اي ممنوع عن رؤية المعطور لعدم المعطور لانقسام لها بالسين تفسد
 لعدم المعنى فهل عصيت بالصاد مكان فهل عصيت بالسين لا تفسد لوجوده
 في القرآن وبعده ليس بها حش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عسوك بالصاد
 لا تفسد لان بعده ليس بها حش للحاشين خسيا بالسين مكان الصاد تفسد لعدم
 المعنى صددناكم بالسين مكان الصاد لا تفسد لصحة المعنى على اناسدنا عقولكم
 عن فهم الهدى ونحو ذلك تسطلون بالسين مكان الصاد لا تفسد لقرب السلى
 من الصلى في ان كلا منهما يحصل بالنار ثم ينحصر بالصاد مكان السين لا تفسد

لان البخس قلع العين فيناسب البخس الذى هو التقص صرنا بالصاد مكان
 صريا بالسين تقسد لان الصرب اللبن الحامض فهو يبعد المعنى من المراد جدا
 مع انه ليس فى القرآن نصبا بالصاد مكان لسبا بالسين تقسد لبعده المعنى جدا وينبى
 ان لا تقسد على قول ابى يوسف للوجود فى القرآن مع ان اعتقاده ليس بكفر
 السخرة بالسين مكان السخرة بالصاد تقسد للبعد الفاحش بخسافان بالسين مكان
 بخسافان تقسد للبعد الفاحش صورة ازلناها بالصاد مكان السين لا تقسد
 لصحة المعنى اى صورة من انظم البديع المعجب صوط عذاب بالصاد مكان السين
 تقسد للبعد الفاحش لان الصوط نوع من الماء فيصير المعنى نوتا من ماء عذاب
 من قصورة بالصاد مكان من قصورة بالسين تقسد للبعد الفاحش لان القصورة
 هى الحجة التى يسكن فيها وقسورة هو الاسد او الرماة وبينهما غاية البعد افصح
 من لسانا بالسين مكان الصاد لا تقسد لصحة المعنى وقربه ليسال الصادقين
 عن صدقهم بالسين فيهما مكان الصاد لا تقسد وفيه نظر لان سدى بالسين
 لاعمى له فكان ينبى ان تقسد والظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا يسرون
 على الخث بالسين مكان الصاد لا تقسد لصحة المعنى وكونه فى القرآن وقولوا قولا
 صديدا بالصاد مكان السين تقسد للبعد الفاحش فالتغيرات سبجا بالسين مكان
 الصاد تقسد لبعده الفاحش عن المعنى المراد وتواسوا بالصبر بالسين مكان
 الصاد فيهما تقسد للبعد الفاحش مع عدمه فى القرآن رحلة الشتاء والسيف
 بالسين مكان الصاد تقسد للبعد الفاحش حاصدا اذا حصد بالصاد مكان السين
 لا تقسد لصحة المعنى باطلاق السبب على السبب لان الحسد يحصد الحسنات
 صموا بالسين مكان الصاد للبعد الفاحش لتسغما بالناسية ناسية بالسين
 فيهما مكان الصاد لا تقسد لصحة المعنى اى بالناسية الناسية لله وكذا لتصفما
 بالصاد مكان السين لا تقسد لصحة المعنى لمناسبة الصفح لتلك الناصية الحبيثة
 ثمانية ايام حصوما بالصاد مكان السين قال ابو عصمة سعد بن معاذ المروزي
 تقسد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحسم الضراط لبنا خالسا بالسين مكان
 الصاد لا تقسد وكذا سائفا بالصاد مكان السين والظاهر انهما على قول
 المتأخرين والا فالعنى جيد جدا قل كل مترس فتربسوا بالسين فيهما مكان الصاد
 تقسد للبعد الفاحش لان الربس الضرب باليد سحفا منشرة بالسين مكان
 الصاد تقسد للبعد الفاحش لان السحب قشط الشعر عن الجلود والله سبحانه اعلم
 (ولو قرأ عتي) بالعين المهملة (مكان حتى) بالحاء (لا تقسد) صلواته لانها

لغة فيها ولو قال سمع الله مل حمده باللام مكان النون يرجى ان لا تفسد لقرب
 الخرج والظاهر انه مبنى على الجواب في الالغ وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط
 لو قرأ اللام مكان الذال او على العكس او ذكر الغين مكان القاف او اللام
 مكان النون او على العكس تفسد بالالفاظ انتهى وهذا مبنى على قول من اعتبر
 صحة الابدال وعدمها والافقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تفسد على
 قول المتقدمين لصحة المعنى (ولو قرأ يدع الينم بتسكين الدال او بضم الدال وترك
 التشديد) في العين (لا تفسد) صلوة (لمعوم البلوى) قديمين عموم البلوى في ذلك
 خصوصا في الاول ولذا حكم قاضي خان بالفساد فيه على ما يأتي قريبا ان شاء الله
 تعالى لكونه على عكس المعنى المراد اذا الدماء ينقص الدفع واما ترك التشديد
 فيه فلا يغير المعنى فلذا لا يفسد (ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف
 وقرأ) بعد الوقف التام (او لك اصحاب الجحيم) او لك هم شر البرية او قرأ
 والذين كفروا وكذبوا باياتنا او لك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما شبه
 ذلك مما فيه تمييز حكم الله على احد الفريقين بضده (لا تفسد) لصيرورة
 الكلام الثاني مبتداه غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد (ولو لم يقف
 ووصل قال عامة المشايخ) تفسد صلوة لانه احب بخلاف ما اخبر الله تعالى
 به ولو اعتقده يكون كفرا (وعى عبادة بن المبارك وابي حفص الكبير البخاري
 ومحمد بن مقاتل وجماعة من الراوية) جمع مروزي نسبة الى مرو وهو بلد
 بفارس زادوا اذا في النسبة اليه على غير قياس (انه) اي الشأن (لا تفسد)
 صلوة لان فيه بلوى وضرورة سبق اللسان (وكذا افق ابو نصر المازندراني)
 قال قاضي خان والصحيح هو الاول (ولو قرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
 بكسر اللام) من رسوله (لا تفسد) صلوة عند المتأخرين لما تقدم اهم
 لا يحكمون بالفساد للخطأ في الاعراب واما عند المتقدمين فقد ذكره
 قاضي خان من جهة ما يفسد عندهم مما اعتقده كفر وهذا بناء على كون
 الجرفيه بالمطف على المشركين كما يتبادر اليه المهم على ما حكى ان اعرابيا
 سمع رجلا يقرأ كذلك فقال ان كان الله بريئا من رسوله فان الله بريء
 فليبه الرجل الى عمر فحكى الاعرابي قراءته فنمدها امر عمر رضي الله عنه بتعلم
 العربية لكن قل في الكشف انها قراءة ووجهها بالجرف على الجوار او بان
 الواو للقسم فلي هذا ينبغي ان لا تفسد على قول المتقدمين ايضا ولو قرأ
 اننا كنا منذرين بفتح الذال تفسد قطعاً على قول المتقدمين

وصكنا لوقراً وانت خير المنزّلين بفتح الزاى اوقراً نحن خلقنا بفتح القاف
وقد بنا بفتح الراء وجلنا واتزلا بفتح اللام فيهما اوقراً ومن يغفر الذنوب
الا الله او وما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيهما او ولا يغفرنكم بالله الغرور بكسر
الراء كل ذلك مما اعتقده كفر يفسد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم
(و ذكر في فتاوى قاضي حان لوقراً يدع اليتيم بتسكين الدال قسداً) صلوة
وقد قدمناه (و) كذا ذكر فيها (لوقراً يتخلون بالهاء مكان الدال) في يدخلون
(قسداً) صلوة لاه لا معنى له (ولو قرأ نحن خلقنا) في أعمالهم اغلالاً (مكان
انا جلنا اوقراً اياك تعبد بترك التشديد لا قسداً) صلوة (عند المتأخرين) هذان
فصلان ﴿ الاول ﴾ ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن مكان انا وخلقنا مكان
والاصلا ان ادنا هاتين الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا قسداً اتفاقاً وان تبارك وتعالى
لم تكن المبدلة في القرآن فكذلك عندهما وعن ابي يوسف روايتان وان لم
تتقاربا والمبدلة في القرآن قسداً على قياس قولهما ولا قسداً على قياس قول ابي
يوسف وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس مما اعتقده كفر قسداً اتفاقاً
ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن لكن مما اعتقده كفرو وصل قسداً اتفاقاً عند
عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس ابي يوسف لا قسداً وبه كان يفتي
ابن مقاتل والصحيح من مذهب ابي يوسف انها قسداً مثال الاول العليم مكان
الحكيم او الحير مكان البصير او السميع مكان العليم ومثال الثاني اياه مكان اواه
او التيسين مكان التوايين ونحو ذلك ومثال الثالث سطحت مكان نصبت
او العكس وحلقت مكان رفعت وبالعكس ومثال الرابع الفبار مكان الغراب
ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقوله نحن خلقنا مكان
جعلنا من القسم الاول وهو مما لا يفسد اتفاقاً فلا وجه لتخصيص ذكر المتأخرين
انما خاله المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم في قوله ان الدين آمنوا وعملوا
الصالحات اولئك اصحاب الجحيم ﴿ الفصل ﴾ الثاني في تحريف المشدد وتثني
المتخفف والاصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كأن قرأ وقتلوا قتيلاً ويسئلونك عن
الساعة بغير تشديد في قتلوا او الساعة وكذا يدرككم الموت وراودوه اليك
ونحوه لا قسداً وارعر المعنى ان ترك التشديد في رب العلق ونحوه اوى ظلتنا
عليهم العمائم اوى ان النفس لامارة فاختيار عامة المشايخ انها قسداً كذا
في الخلاصة وقال قاضي حان قال القاضي الامام يعنى المعنى الذي لا قسداً
ترك المشدد الا في قوله رب العالمين وياك تعبد وعامة المشايخ علم ان ترك التشديد

والدعوى الخاطئة في الاحزاب لا تصد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فعلم
ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين وقدم انه الاحوط وتخصيص المص
التأخرين هنا واقع في محله ثم ان حكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف
والتفصيل وكذلك اظهار المدغم وعكسه فالجميع فصل واحد ولذا كرر على ما اورده
قاضى خان متعرا على احد هذين الفصلين من لاء على التفصيل المذكور
للمتقدمين والله المستعان قرأنا افيينا بالتشديد لا تصد لادم التغير اهدا الصراط
باطهار اللام لا تصد لادم التغير وكذا ما يشبهه يكذبون العاجلة مكان
يجبون تصد على قولهما وينبئ ان لا تصد على قول ابي يوسف لانه من القسم
الثالث بينهم من البيان مكان يذمهم لا تصد وينبئ ان يكون له خلاف ايضا
لانه من القسم الثاني وما اهلكناهم من كتب مكان وما اتيناهم تصد لانه من
من القسم الرابع ان هؤلاء مدمر ما هم فيه مكان مثلا لا تصد لانه من القسم الاول
قوسرة او قوسرة مكان قوسرة تصد لانه من القسم الرابع ما يأتيهم من رزق
مكان من رسول لا تصد لانه من الاول اما كونه في القرآن فظاهر واما تقارب المعنى
من حيث اطلاق اسم السبب على السبب لان الرسول سبب لدور الرزق او تيت
من كل نفس مكان شيء لا تصد لانه من الاول حتى تكون حرصا او تكون
من الجاهلين مكان الهالكين تصد وينبئ ان لا تصد عند ابي يوسف لكونه من
الثالث ما ودعك بالتخفيف لا تصد لادم التغير لم يردك يتما مكان يجحدك لا تصد
لصحة المعنى كعصم ما كول مكان كمصف تصد لانه من الرابع من القابرين مكان
الغافلين تصد عندهما لانه من الثالث لكونه من الشاكرين مكان من الخاسرين
تصد لانه من الخامس حتى ادافرع بالراء والعين المعجمة مكان الزاى والعين
المهملة لا تصد لانه من الثالث وهى قراءة يسطر الناس مكان يصدر تصد
للبعد الماحش ولو قرأ يستر لا تصد لصحة المعنى لا بهم يسترون كفرهم من يريد
الكافرين من عذاب اليم مكان يجر لا تصد لانه من الاول اما كونه
من القرآن فظاهر واما تقارب المعنى فلان معناه من يختار الكافرين
مباعدة اياهم من عذاب ونحو ذلك كذبوا لك الاشكال مكان ضربوا
لا تصد لانه من الاول فسقناه الى بلديت فاحينابه الماء مكان فازلنا احتلفوا
فيه قال بعضهم لا تصد لانه من الاول لان الماء يحى بالارض الطيبة
ما نسخ من آية او نوتها مكان نسخها لا تصد ويسمى ان يكون هذا
على قول ابي يوسف وان تصد عندهما ادلاقارب بين الايتاء والانساء

فستعرضه اخرى مكان فستضع لاقسد لتقارب المعنى لان الارض اهله اقبال عليه
اي فستقبل على الارضاع اخرى وان كنت لمن الساجرين مكان الساحرين
تفسد لانه من الثالث فسوف نصليه اجرا عظيما مكان نؤتيه لاقسد لانه من
الاول اذنى الاصلاء معنى الايتاء الرحمن مكان الشيطان اوبالعكس اواودريس
مكان ابليس اوبالعكس وما اشبه ذلك تفسد لانه من القسم الخامس

﴿ تنبيه ﴾

ومن هذا القليل اى من ذكر كلمة مكان كلمة تغيير النسب فلوقرأ عيسى
ابن لقمان تفسد لانه من الخامس لانه نسبه الى الاب واعتمادا لانه ابا كافر
ولو قرأ موسى بن مريم لاقسد لان كليهما فى القرآن وليس فيه نسبة من
لامه الى الام ولادليل قطعا على ان امه ليس اسمها مريم ولو قرأ موسى بن عيسى
لاقسد على قول ابى يوسف لانه من الثانى وعليه طامة المشايخ وكذا لو قرأ
موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد لانه من الرابع وكذا لو قرأ مريم
ابنة غيلان والله اعلم (ولو قرأ) الاما (اضطروتم بالزنا وبالعطاء اوبالدال) المعجمتين
مكان الضاد (تفسد) صلا لبعده الفاحش فى جميع ذلك (ولو قرأ الاما اضطروتم
بالتاء) المتأمة من فوق مكان العطاء (لاقسد) لان العطاء بدل من التاء فى مثل هذا
على ما صرف فى الصرف فلا يتغير المعنى (ولو قرأ الامن خفظ الحطفة) بالتاء
مكان العطاء فيهما (تفسد) لعدم المعنى واعلم ان هذا فصل آخر وهو ابدال هذه
الاحرف الثلاثة التاء والدال والعطاء بعضها من بعض وقد علمت ان المتقدمين
اعتبروا المعنى لا اتحاد الحرف ولا قرينه خلافا للمتأخرين فلو رد ماد كره قاضى خان
من ذلك قرأ الطحيات اوالدييات بالعطاء اوالدال مكان التاء قال القاضى
الامام يعنى اعلى النسب لاقسد لان الطحو والدحو من افعاله تعالى وكل مطحون
ومدحون فهو له لانه من جملة ملكه بدل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت
اوبالعكس تفسد لبعده الفاحش وعند الوجوه بالدال مكان التاء تفسد لبعده
الفاحش لاتم اشد رهيبا بالعطاء مكان التاء لاقسد لان التغيير فى تاء التائيت
لا يخل بالمعنى لانها مرصعة التغيير والحذف نبش البتشة الكبرى بالتاء مكان العطاء فيهما
تفسد لعدم المعنى اعظم واتنى بالتاء مكان العطاء لاقسد لصحة المعنى اذ
التى الصحت العالى وهو من صفات الكفار كانوا من الذين امنوا يضحكون
ومستلزم للفرح والمرح الصرات بالتاء مكان العطاء تفسد لعدم المعنى

خرجوا من ديارهم يترابا لئلا مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى اى لاجل
 انقطاعهم عن الخبر تلعبها هضم بالياء مكان الطاء لا تقصد لاتحاد مأخذ
 اشتقاقهما لان تلح التهاد بمعنى طلع امرنا عليهم مترا بالياء مكان الطاء
 قصد للبعد الفاحش لان المترالقطع فترة الله بالياء مكان الطاء قصد للبعد
 الفاحش وكذا كل ما هو مثلها فى الاشتقاق والتور وكتاب
 بالياء مكان الطاء قصد لعدم المعنى ولو قرأ مستورا بالياء مكان الطاء لا تقصد
 لصحة المعنى لولا ان ربنا بالياء مكان الطاء قصد للبعد الفاحش لان الرب
 التريقات بالياء مكان لوط بالطاء لا تقصد وهو مشكل لان يمد فاحش لان لات
 بمعنى اخبر بغير ما سئل عنه الا ان يقال لا يمد فى اشتقاق علم من هذا الفعل
 لانه لا يشترط مناسبة العلم لما وضع له وما يتق عن الهوى بالياء مكان الطاء
 لا تقصد لانه لغة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان الياء لا تقصد لصحة
 ان يكون بمعنى جمع الحوطة بالضم وهى اسم للاخفى الحزم الميجنك ييما بالياء
 مكان الدال قصد لعدم المعنى ولا يستطيعون بالطاء مكان الياء لا تقصد لان
 الياء الزائدة قد ابدلت منها الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى حمالة الحب
 بالياء مكان الطاء قصد لعدم المعنى رحلة الشطاء بالطاء مكان الياء قصد
 للبعد الفاحش لانه مصدر شطى الميت بكسر الطاء اذا ارتفعت يده ورجلاه
 آمنط طائفة بالطاء مكان الطاء لا تقصد لان الياء الساكنة تدغم فى الطاء
 فيلزم قلبها طاء ولو قرأ تائفة بالياء مكان الطاء قصد للبعد الفاحش لانه من
 تاف بصره يتوفى اى تاف كاذبة خائفة بالياء مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى
 لانها من خنا الرجل يخنوا اذا انكسر من حزن او فزع او مرض هل طرى
 بالطاء مكان الياء ومن قنور بالياء مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى على ان طرى
 من الطريان بمعنى الحدوث اى هل حدث او على ان القنور للبصر والاستفهام للتقرير
 اى هل ترى ببصرك عند رجه من قنور ام لا اى انك ترى ذلك والطين
 بالطاء مكان الياء قصد للبعد الفاحش لعل اتلع مكان اطلع لا تقصد لما تقدم
 ان تلح لغة فى طلع قتاف عليها تأفف بالياء مكان الطاء قصد للبعد
 الفاحش كما تقدم يتخلون بالياء مكان يدخلون قصد لعدم المعنى فهذا انما
 هو على قوله المتقدمين اذ على قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تقصد فى شئ من
 ذلك فلا يتأتى التفصيل والفرق والله سبحانه اعلم (ولو قرأ فهل عسيتم بالصاد)
 مكان السين (لا تقصد) وقد تقدم (ولو قرأ الشيطان بالياء) مكان الطاء
 (لا تقصد) وقد تقدم ايضا (ولو قرأ قل هو الله احث بالياء) مكان الدال (قصد)

لعدم المعنى وكذا لو قرأ لم يترك ولم يترك بالتاء مكان الدال فتفسد بعد الفاحش (ولو قرأ
اللهم سل على محمد بسين) مكان الصاد (لا تفسد) لصحة المعنى بأن يكون من
السلوان وعلى بمعنى الباء كما في قوله تعالى حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق
أي أعط السلوان بمحمد عن غيره من تعلقات الدنيا ونحو ذلك (ولو قرأ ما ودعك
بترك التشديد لا تفسد) لعدم تغير المعنى (ولو ترك التشديد في آرب تفسد) لعدم
المعنى وقد تقدم (ولو قرأ) لم يحصل (كيدهم في تظليل بالطاء) مكان الضاد
(تفسد ولو قرأ بالدال المعجمة) مكانها (لا تفسد) لعدم الساحش في الأول
وصحة المعنى في الثاني (ولو قرأ حالة الحنب بالتاء) مكان الطاء (تفسد)
وقد تقدم (ولو قرأ من الجنة والناس بنصب الحيم) أي به تحيا (لا تفسد) لأن
التغير في الاعراب إذا لم يكن اعتقاده كفر لا تفسد بالاتفاق مع أن مأخذ الاشتقاق
واحد فوائده لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كمفصص مكان
كمصف أو سرح مكان خسر فتفسدان غير المعنى وقد تقدم منه جملة في إبدال كلمة
بكلمة وإن ترك كلمة من آية فإن لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب
غدا وترك ذا أو قرأ ولئن انتعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم وترك من أو قرأ
وجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تفسد وإن تغير المعنى بأن قرأ فإلهم
لا يؤمنون وترك لا أو قرأ وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا فاقه تفسد
صلوته عند العامة لأنه أحبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به واعتقاده كفر وقيل
لا تفسد لأن فيه بلوى وضرورة والصحيح هو الأول وإن زاد كلمة في آية فإن كانت
ازيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ لا تعبدون إلا الله والوالدين إحسانا
وبراؤدوى القربى أو قرأ إن الله كان غفورا رحما عليا أو قرأ وإن تغفر لهم فإنك
أنت العزيز الحكيم العليم لا تفسد بالاتفاق وإن تغير المعنى ولكنها في القرآن بأن قرأ
من آمن بالله واليوم الآخر وعمل عملا صالحا وكفر فلهم أجرهم أو قرأ وأما من يحل
واستغنى وآمن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر معتقده تفسد صلاته بالخطأ
فيه وكذا أن لم يكن في القرآن وتغير المعنى إما أن لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بأن
قرأ من عمرة إذا أتم واستحصد أو قرأ فيهما فأكفة ومحل وقفاح ورمضان لا تفسد
صلاته لأنه ليس فيه تغير المعنى بل هو زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد
الصلوة روى ذلك عن أبي حنيفة كداني فتاوى قاضي خان وإذا تأملت فيما ذكرنا
من أول الفصل إلى آخره علمت أن ما أخطأ بما يعبر تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر
تفسد صلوته مطلقا وإن لم يكن التغير كذلك فإن كان في هيئات الحروف من الاعراب

والتشديد والتحفيف ولد والقصر لا تقصد الا ان يكون التغير فاحشا وكذا اذا كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسببه لا معنى لها اولها فمضى بميدجدا عن المراد تقصد والا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في القرآن او لا عندها وعند ابي يوسف لا تقصد اذا كانت الكلمة المغيرة في القرآن وكذا الكلام في الخطاء يذكر كلمة مكان كلمة او آية مكان آية الا انه اذا وقف وقفا تاما وكان الآية او الكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان بما يكفر معتقده على تقدير الوصل لزوال ذلك المعنى بالفصل فهذا ملخص قاعدة المتقدمين وهو الذي صححه المحققون من اهل الفتاوى كقاضى خان وغيره وفرعوا عليه الفروع فافهم ترشد وامام مذهب المتأخرين فقد ذكرنا كلا في موضعه فاعمل بما تختار والاحتياط اولى سيما في امر الصلوة التي هي اول ما يحاسب المبد عليها والله سبحانه هو الموفق والهادى

﴿ تمت فيما يكره من القرآن في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة ﴾

﴿ وفي سجدة التلاوة ﴾

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحرز عن هجر البعض والمستحب قراءة الفصل تسيرا للامر على الامام وتحفظا على القوم كذا في الحاشية والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وابقاها في ركعة قيل يكره والصحيح انه لا يكره لما روى النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الاعراف فرقها في الركعتين وذكر قاضى حان انه اذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورة تامة فاكثرها آية افضلها قراءة وان اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث آيات اذا بلغت مقدار اقصر سورة اولى وان قرأ آخر سورة في ركعة قيل يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قاله قاضى خان ايضا وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر فان كان بينهما سورة واحدة يكره الامن ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر احسن

الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر احسن

من غير ضرورة لانه يومهم الاعراض والترجيح من غير مرجح ولو قرأ في كل سنة
سورة وترك بين السورتين سورة يكره لما قلنا الا ان تكون تلك السورة
اطول من التي قرأها في الركعة الاولى بحيث يلزم منه اطاله الركعة
الثانية اطالة كثيرة فيح لا يكره ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو ترك
سورتين فالصحيح انه لا يكره ايضا لما روى جابر بن سمرة كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلة الجمعة قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد واه
ابوداود وابن ماجه وكذا لوجه بين السورتين في ركعة واحدة الاولى
ان لا يفضل في الفرض ولو فضل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة واكثر وكذا
لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة
فان سها ثم تذكر يمود مراعاة لترتيب الآيات وفي المحيط اذا كرر آية واحدة
مرار ان كان في التطوع الذي يصليه وحده فذلك غير مكروه وان كان
في الفريضة فهو مكروه وهذا في حالة الاختيار اما في حالة العذر والمسيان
فلا بأس به انتهى وفي فتاوى السفي سئل ابو الفضل عن قرأ في التعل في الاولى
تبتيدا اني لعل وفي الثانية اذا جاء نصر الله قال ان يعمد ذلك يكره وذكر
القاضي الامام ابو بكر انه يكره في الفريضة ولا يكره في المصل انتهى ويكره
ان يقرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى لان فيه ترك الترتيب الذي اجمع
عليه الصحابة هذا اذا كان قصدا واما سهوا فلا فقد ذكر عن علي بن احمد
انه سئل عن رجل قرأ في الاولى من الظهر سورة العلق وفي الثانية قل هو الله احد
فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال يتم سورة
الاخلاص ذكر جميع ذلك في الفتاوى الساتار خانية وذكر في الخلاصة اقتتح
سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح
التي ارادها يكره انتهى واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس بنى ان يقرأها
في الثانية ايضا قال البزازی لان التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي الوالو الحية
من يحتم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المصودتين في الركعة الاولى
يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وشئ من سورة البقرة
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال حير الناس الحال المرتحل اى الخاتم المفتوح
انتهى وذكر في فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجه وفي الفرائض على التؤدة
والترسل والتدبر حرفا حرفا وفي التراويح يقرأ براءة الائمة بين التؤدة والسرعة
وفي التوافل بالليل له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يهيم وذلك مباح الا يرى ان اباحية

كان يحتم في القرآن ليلة واحدة وفي ركعة واحدة وفيها أيضا قراءة القرآن
 بالقرآن السبع والروايات كلها جائزة لكن العوالب ان لا يقرأ بالقرآن آت المجية
 والروايات العربية لان بعض السفهاء ربما يقومون في الائم ويقولون ما لا يعلمون
 ولا ينبغي للامام ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم وديارهم وحرمان
 ثوابهم في عقابهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهال واهل القرى والجلال
 مثل قراءة ابي جعفر المدني وابن عامر وعلى ابن حمزة والكسائي صيانة لدينهم
 فاعلمهم يستحقون او يصحكون وان كان كلها صحيحة طيبة ومشايخنا احتاروا
 قراءة ابي عمرو وحفص عن عاصم انتهى ذكر ذلك كله في التاتارخانية وبقية
 ابجاث القراءة في الصلوة تقدمت في كلام المصنف ﴿واما القراءة خارج الصلوة﴾
 فاعلم ان حفظ ما تجوز به الصلوة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاتحة
 الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل
 من صلاة العمل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين عبادتي القراءة والنظر
 في صلوة المصحف ويستحب ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لابسا احسن
 ثيابه اكراما واكالا لتعظيم القرآن ويستحب ويسى والتعوذ يستحب حرة
 واحدة ما لم يفصل بعمل دينوى حتى لو رد السلام او اجاب المؤذن او سبح
 او هلل ليس عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوى الحجة وذكر في التوازل مثل
 محمد بن مقاتل عن ابتداء سورة براءة ولم يسم قال خطأ قال ابو القاسم يعني
 السمرقندي الصحيح ما قاله محمد بن مقاتل انما ترك التسمية في سورة براءة اذا كتبها
 او وصلها بسورة الاحمال اما اذا ابتدأها فليتعوذ وليأت بالتسمية انتهى وهذا
 مخالف لما عليه الاثمة السبعة وغيرهم من القراء وذلك لانه اختلف في سبب ترك
 كتابة البسملة في براءة فص على وابن عباس ان بسم الله امان وبراءة نزلت لرفع
 الامان وعن عثمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة
 او آية قال اجعلوها في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتو في عليه السلام
 ولم يبين لنا ابن نضعها وكانت قصتها تشبه قصة الانفال لان فيها
 ذكره اليهود وفي براءة نبذ اليهود فلذلك قرئت بينهما وقيل اختلف
 الصحابة فقال بعضهم الاحمال وبراءة سورة واحدة نزلت في القتال وقال
 بعضهم هما سورتان فترك بينهما فرجة لقول من قال هما سورتان وترك
 البسملة لقول من قال هما سورة واحدة وحيث قد نظر الى الوجه الاول لم يمسمل
 مطلقا ومن نظر الى الوجهين الاخيرين يمسمل عند الابتداء لانها وان كانت مع

الاقال سورة واحدة قلبسمة عند ابتداء الاجزله مسنونة ايضا
 ولم يسجل عند الوصل لاحتمال كونهما سورة واحدة وعلى تقدير هكونهما
 سورتين فالوصل بينهما من غير بسمة اولى عند قراءة المدينة والبصرة والشام
 ثم قيل الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل ينبغي ان يختمه في السنة
 مرتين روى عن ابي حنيفة انه قال من قرأ القرآن في السنة مرتين فقد قضى حقه
 وقيل اذا اراد ان يقضى حقه فليختم في كل اسبوع وقيل في كل شهر مرة وبه
 اثنى ابو عصة قال عبد الله بن المبارك يجزئني ان يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء
 اول الليل والوجه فيه امتداد زمان صلوة الملائكة ففي مسند الدارمي
 عن سعد بن ابي وقاص قال اذا وافق ختم القرآن اول النهار صلت عليه
 الملائكة حتى يمسى واذا وافق ختمه اول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح
 ولا يستحب ان يختم في اقل من ثلثة ايام لما في سنن ابي داود والترمذي والنسائي
 عن عبد الله بن عمر وابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقفه
 من قرأ القرآن في اقل من ثلث قراءة قل هو الله احد ثلث مرات عند ختم
 القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال الفقيه ابو الليث هذا شيء استحسنته
 اهل القرآن واغمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة فلا يزيد
 على مرة ولا بأس بالقراءة مصطحبا اذا ضم رجليه لما ورد من الآثار في فضيلة
 قراءة بعض الآيات والسور عند اخذ المصحح منها ما روى الترمذي عن عطاء
 ابن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يأوى الى فراشه فيقرأ
 سورة من كتاب الله حين يأخذ مصطحبه الا واكل الله تعالى به ملكا لا يدع شيئا
 يؤذيه حتى يهب متى هب وضم الرجلين لمراعاة التعظيم بحسب الامكان وسئل البقالى
 عن قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها اى افضل ام الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والذكر والتسبيح افضل والقراءة ماشيا او وهو يعمل عملا ان كان
 منتبها لا يشمل قلبه المشى والعمل جائزة والاتكراه والقراءة في الحمام ان لم يكن
 فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا تجوز جهرا وخفية وان لم يكن كذلك
 فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تكره القراءة في المسلخ والمقتسل
 ومواضع التجاسة وتكره عند القبور ايضا عند ابي حنيفة ولا تكره عند محمد
 وبقوله اخذ المشايخ لورود الآثار به ما روى البيهقي ان ابن عمر استحب
 ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها رجل يكتب الفقه

وبحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فالاتم على القارئ لقراءته
 جهرا في موضع اشتغال الناس باعمالهم ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ
 على السطح في الليل جهرا والناس ينام يأثم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر
 صبي يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل يمدرون في ترك الاستماع ان اقتسحوا
 العمل قبل القراءة والافلاو كذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القارئ
 في المكتب واحدا يحب على المارين الاستماع وان كان اكثر ويقع الحلل
 في الاستماع لا يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأ القرآن حملة لتضمنها ترك الاستماع
 والالفات وقيل لا بأس به الكل في القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرئ
 فرض كفاية لانه لاقامة حقه فان يكون ملتفتا اليه غير مصعب وذلك يحصل
 بالنصات البعض كافي رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفى فيه البعض
 عن الكل الا انه يحب على القارئ احترامه بان لا يقرأ في الاسواق ومواقع
 الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع لحرمة فيكون الاتم عليه دون اهل
 الاشتغال دفعا للحرع في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند
 من يشتمل بالتدريس او بتكرار الفقه لانه اذا ابيح ترك الاستماع لضرورة المماش
 الدنيوى فلا يباح لضرورة الامر الذي اولى فيكون الاتم على القارئ وهذا
 اذا سبق الدرس على القراءة اما اذا كان قد ابتداء القراءة قبل الدرس فالاتم على المتأخر
 وفرق بين هذا وبين مواقع الاشتغال حيث يكون الاتم على القارئ فان ابتدأ
 قبل الاخذ باعمالهم بان كانت تلك المواضع معدة لهم يصبر عليهم الانتقال
 عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القارئ للقادم تعظيما اذا كان مستحقا لتعظيم
 ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع
 لانه يقع فرضا والعرض افضل من التفل والجهل بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين
 مالم يحل له رياء تعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاعمي الغير المحرم
 وقيل يكره تعلمها منه لان صوتها عورة كذا ذكره في كتب الفتاوى ولا بأس بتعليم
 الكافر القرآن او الفقه رحاء ان يهتدى لكن لا يمس المصحف مالم يعتسل وهذا
 قول محمد وعن ابي يوسف انه لا يمس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه
 يأثم لقوله عليه الصلوة والسلام عرضت على ذنوب امتي فلم اردننا اعظم من سورة من القرآن
 او آية او تيهارحل ثم نسيها رواه ابو داود والترمذي وقوله عليه الصلوة والسلام
 من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله تعالى يوم القيمة اجزم رواه ابو داود والدارمي

والسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويلصق بحب على السامع ان يردده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وصفن والافهوى سعة من تركه لان كل معروف تضمن منكرا سقط وجوبه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند طامة المشايخ لانه تشبه بفعل المسقة هذا اذا كان لا يميز الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا خلاف ويكره تفسير المصحف وكتابته بقلم دقيق لان فيه شبهة التحقير ومطته في اللفظ او المرثى ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسنة ولا بأس بنحلة المصحف لان فيه تعظيما في النظر وكذا قطعه وتعميره للاحتياج اليه للجسم ومن معناه وادامار المصحف بحيث لا يمكن ان يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة وسئل الخجندی هل يجوز ان يجلبه القرآن قال لا وقيل ان كواغدا الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب التعمير والادب ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة والله اعلم ﴿ واما سجدة التلاوة ﴾ فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر موضعا آخر الاعراف وفي الرعد والنحل والاسراء ومريم واولى الحج وفي الفرقان والغزل والم تنزيل وص وفصلت والجهم والانشقاق والعاق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا التحريم سجدة بين تكبيرتين مستحبتين اما لوجوب فلقوله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فانبت في النار رواء مسلم في الايمان وجه الاستدلال ان الحكيم اذا حكى عن غير الحكيم كلاما لم ينكره كان دليل محتم وقدم حكى لفظ الامر وهو عند الاطلاق للوجوب مع ان آي السجدة قيد ايضا لانه ثلثة اقسام قسم فيه الامر صريحا وقسم تضمن حكاية استكاف الكفرة حيث امر وابه وقسم فيه حكاية فعل الصالحين او الانبياء او الملائكة للسجود وكل من الامتثال والافتداء ومخالفة الكفرة واجب الا ان دلالتها ظنية فكان الثابت الوجوب لا الافتراض واما تعين مواضعها ففيه خلاف الشافعي ومالك واما الشافعي فانه يقول ان ثابته الحج منها وص ليست منها واستدل للاول بحديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله افضل سورة الحج بسجدة قال نعم فمن لم يسجد بها فلا يقرأها رواء الترمذي وعنه عليه الصلوة والسلام فصلت سورة الحج بسجدة رواء ابو داود في المراسيل والحواب ان الاول قد قال فيه الترمذي اسناده ليس بالقوى والثاني مرسل وليس

بحجة ولئن سلم فالمراد بالسجدة الثانية سجود الصلوة بدليل اقترانها بالركوع
 اذا المعهود في مثلها كونه من اوامر ما هو ركن بالاستقراء كقوله تعالى اسجدى
 واركعى مع الراكعين وكونها فضلت بسجدين لا يفيد ان كليهما سجدة تلاوة
 لحواز ان يراد تفصيلها بذكر سجدين احدهما للتلاوة والاخرى للصلوة
 واستدل للثاني بما رواه النسائي انه عليه السلام سجد في ص وقال سجدها
 بنى الله داود توبة ونسجدها شكرا قلنا غاية ما فيه انه عليه الصلوة والسلام بين
 السبب في حق داود عليه السلام والسبب في حقنا وكونه للشكر لا ينافي الوجوب
 فكل الفرائض والواجبات انما وجبت شكرا لتوالى النعم وامامنا في الصحيحين
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سجدة من ليس من عرائم السجود وقد رأت الى
 صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفي رواية انه قرأ اولئك الذين هدى الله فبهداهم
 اقتده وقال كان داود ممن امر بهكم ان يقتدى به فدليل لنا فانه صرح بان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يسجدها وانه عليه الصلوة والسلام امر بالاعتداء بـداود
 وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكنا ايضا مأمورين بالاعتداء
 وحينئذ فيحمل قوله ليس من عرائم السجود على انه ليس مما امر به على سبيل الحرم
 والقطع لما فيه من الاحتمال فيعيد بنى الفرضية لا الوجوب على ما هو قولنا او السنية
 على ما هو قول الشافعي واخرج الامام احمد وابو نعيم واللفظ له عن ابي سعيد
 الخدرى قال لقد رأيتني في المسام كافي اكتب سورة من فاتيت على السجدة
 فسجد كل شئ رأيت حتى اللوح والقلم والدواة فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم
 فاخبرته فامرني بالسجود فيها فهذا صريح في الامر بها فلا يعارضه المحتمل
 واما مالك فانه يقول الثلث الاوخر وهى اللحم والانشاق والعلق ليست منها
 لما روى ابن عباس انه عليه السلام لم يسجد في شئ من المفصل منذ تحول
 الى المدينة قلنا استاده صميم ضعفه اليهودي فلا يصلح ناسحا لما رواه البخارى
 والترمذى ومحمه عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام سجد في اللحم وسجد
 معه المسلمون والمشركون والحن والانس ولا عارصا لما في الصحيحين عن ابي رافع
 الصانع قال صليت خلف ابي هريرة العتمة فقرا اذا السماء انشقت فسجد فيها
 فقلت ما هذه قال سجدت بها خلف ابي القاسم صلى الله عليه وسلم فزال اسجد
 فيها حتى القاه وما رواه الجماعة الا البخارى عن ابي هريرة انه قال سجدنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في انشقت واقرا باسم ربك مع ان المثلث اولى من التاني
 واما اشتراط شرائط الصلوة بالاجماع والتحريم ليست بشرط بل التكريرتان

مستجبتان حتى لو تركهما سحت ولذا لا يرفع يديه لانه عليه الصلوة والسلام لم فعله ولا تشهد فيها ولا تسليم لعدم التحريمة وتحب على التالى وعلى السامع اما التالى فلما تقدم وكذا السامع لعدم الفصل فيه وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه قال اعما السجدة على من سمعها وفي المبسوط عن عثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلى من سمعها وسواء قصد السماع او لم يقصد لاطلاق الادلة وتحب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها لوجوب المتابعة عليه حتى لو لم يسجدها الامام لا يسجد وان سمعها لانه مأمور بالمتابعة وعدم المخالفة ولو تلاها المؤتم لا تجب عليه ولا على من سمعه ممن هو معه في تلك الصلوة خلافا لمحمد فانه يقول يسجد ولها بعد الفراغ من الصلوة لزوال المانع اذ ذاك وهو لزوم المخالفة ان لم يسجد الامام وقلب المتبوع تالعا ان سجد ولهما انه محجور عن القراءة بالظر الى الصلوة التي التزم فيها المتابعة وتصرف المحجور غير معتبر بخلاف الجنب والخاص اذا قرأ حيث يحب على من سمعها وكذا تجب على الجنب ايضا لانه منهيان وتصرف انتهى معتبرا كما في البيع عدادان الجمعة وتحب على من سمعها منه عن ليس في صلواته اجماعا لعدم الحجر بالظن اليوم لانه مرة من ليس في الصلوة في حقهم ولو سمعها المصلي ممن ليس في صلاته يسجد لها احد الصلوة ولا يسجد لها في الصلوة لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم يكن من قراءتها ولا يدخل في الصلوة ما هو احدى منها وان كان من جنسها لاستلزامه تأخير جزأ منها وهو منهي عنه بالضرورة ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة فلم تكن اجنبية لكن السبب غير احدى قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان احيانا بخلاف التلاوة ولو سجد لها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة اما الاول فلانه لما نهى عن فعلها في الصلوة لما تقدم كان اداؤها فيها ناقصة وجبت عليه ككاملة وما وجب كاملا لا يتأدى مع النقصان والاشأى فلانها من حسن الصلوة والصلوة لا تفسد بفعل هو من جنسها لم يستلزم تقويت فرض من فرائضها وتحب على من سمعها من حائض او نساء او كافر او صبي او مخنون وكذا من أثم في الصحيح لتحقق السبب في حقه وهو السماع وعدم المانع الذي هو فيه من عدم التكليف بالصلوة ولو سمعها من العطار او المدي لا تجب لانه عاكاة واپس قراءة ولو تهى بها لا تجب عليه ولا على من سمعه لانه تعداد للحروف وليس قراءة وكذا لا تجزأه في حوار الصلوة وكذا لا تجب بالأكانة او العطر وغير

تلفظ لاه لم يقرأ ولم يسمع واذا تلاها او سمعها راكبا الامس جاز ادائها بالايماء باراكبا
عذر يبيح الايماء راكبا بالقرص على ماسر في موضعه ولو تلاها وهو صحيح قادر على
السجود فلم يسجد ها حتى مرض وعجز عنه يحوز الايماء بها ولا يلزمه اعادةها اذا صح كما
في قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الخرورج
وفي الظهيرية انه يستحب القيام بعد الرفع منها ايضا ويستحب ان يتقدم التالي
ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا قبله تشبيها بالصلوة ولا يكره مخالفة ذلك
بان يسجدوا حيث كانوا ولو قدامه ويسجدوا او يرفعوا قبله لعدم الاقتداء حتى
لو ظهر فساد سجدة التالي لا تقصد سجدة ثم وكذا لو لم يسجد التالي وذهب
يسجد السامع ويستحب للتالي احفاؤها اذا لم يكن السامع متبعا لها
وان كان متبعا يستحب جهرها ولا تجب على المور حتى لو سجد لها بعد سنة
او اكثر تقع اداء لانقصاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط نية السجود للتلاوة لا التمين
حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يمين
ان هذه السجدة لآية كذا وهذه لآية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم
والفقهة والحدث وهذا مبنى على قول محمد ان السجدة لاتم بالوضع
بل بالرفع وهو الاصح على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن سمعها من مصل
واقضى به قبل ان يسجد المصل لها يسجد المصل معه وان اقتدى بعدما
سجد لها فان كان اقتداءه في الركعة التي تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك
معه الركوع لانه اثر القراءة التي قد تحملها الامام عنه في تلك الركعة ولو لم يدرك
معه تلك الركعة او لم يقصد ان يسقط فلا بد من سجوده لها لعدم المسقط
وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها سقطت اى لم يبق السجود لها
مشروما لفوات محله اذ لو سجد خارج الصلوة يكون مؤديا لها اقصى
عما وحس وما وجب كاملا لا يتأدى ناقصا ولو اداها في صلوة اخرى فكذلك
لكونها اجنية منها على ما تقدم ولا يقال كيف تصور المسئلة وسجدة
التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينوها لانا قول ذلك اذا لم يقرأ بعدها ثلاث
آيات او اكثر على ما ياتي اما اذا قرأ فلا تتأدى بسجدة الصلوة فتصور ولوتليت
بالربية تجب على كل من سمعها ولم يفهمها من المعجم اذا اخبر بها اجماعا
ولوتليت بالفارسية تلزم من سمعها ولم يفهمها اذا اخبر بها عند ابي حنيفة خلافا لهما
ولا تجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من الحصر في كلام
ابن عمر ويحول فيها ما يحول في سجود الصلوة هو الاصح لانه المهودى جنسها

قال الشيخ كالدين بن الهمام ويبنى ان لا يكون ما صحح على عمومته بل ان كانت
السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفلا
يقول ما شاء مما ورد كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم
اجعلها لي عندك ذخرا واعظم لي بها اجرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني
كما قبلتها من داود رواه الترمذي باسناد حسن وصححه الحاكم وماروت عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجد وجبى للذي
خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته قال الترمذي حديث صحيح
زاد الحاكم قسار كذا الله احسن الخالقين وصحح هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة
قال ما شاء من كل ما اثر من ذلك عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك سجد سواذى
وبك آمن فؤادى اللهم ارزقنى علما يستغنى وعملا يرتضى وعن قتادة انه كان
يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا واختاره بعض المتأخرين من المحابنا
لانه تعالى قدمه في سجودهم عند تلاوة القرآن عليهم ولو كرر تلاوة
آية في مجلس واجد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات او بعد
بعضها وهذا استحسان ووجهه دلالة الاجماع والضرورة اما الاول فان التالى
السميع لا يجب عليه الاسجدة واحدة بالاجماع مع ان التلاوة سبب على حدة
حتى لو تلاها الاصح ولم يسمها تحب عليه والسمع سبب على حدة واما الثانى
فان تكرار القراءة محتاج اليه للتعليم والتعلم فلو تكرر الوجوب لزم الحرج وهو
مدفوع بالنس فوجب القول بالتداخل ثم هو تداخل في السبب اى جعل الاسباب
المتعددة سببا واجدا فيجب حكم واحد ويتحقق ما تأخر منها عنه بما تقدم
عليه وان كان الاصل في التداخل ان يكون في الحكم اى جعل الاسباب المتعددة
موجبة حكما واحدا وابعاء تعددها فلا يتحقق ما تأخر منها عن الحكم بما تقدم
عليه وانما كان الاصل ذلك لان التداخل امر حكى ثبت بخلاف القياس
اذا الاصل ان لكل سبب حكما فليبق بالاحكام ولان اعتبار الثابت حسا غير ثابت
اي بعد من اعتبار الثابت يحكما غير ثابت لكننا لو قلنا به في العبادات كما في العقوبات
ليطال لان العبادات اداوات بين الوجوب وعدمه تحب احتياجا لان مبناها
على الكثير لانا خلقنا لاجلها بخلاف العقوبات فانها اداوات بين الزوم
والسقوط تسقط درأها لان مبناها على الدره والغفر قلنا بالتداخل هنا في السبب
ليتحقق ولا يبطى ولان المتحقق تأثير المجلس في جميع الاسباب لا الاحكام على ما في
المبيع وغيره وهذا التداخل مقيد بالمجلس فتاسب ان يكون في السبب وقائده

الفرق تظهر فيها لوزني فحدثم زني فانه يحد ثانيا سواء تبدل المجلس او لا لانه تداخل
في الحكم ولو تلاها فسجد ثم تلاها لا يجب السجود ثانيا ان لم يبدل المجلس او الآية
لانه تداخل في السبب اما لو تبدلت الآية فلا تداخل لان التداخل انما يكون عند
اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه وكل آية تكف عن على حدة ولعدم الضرورة
المذكورة فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه
اربعة عشر سجدة وكذا الحكم في تبدل المجلس عند اتحاد الآية يجب لكل
تلاوة سجدة لان التداخل في السبب انما يصح عند جامع يجمع الاسباب
ويحملها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالايجاب مع الفصل
حقيقة وتحدد الاقارير المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم
الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب اى سجدة بالتلاوة واعلم ان كلا
من تبدل المجلس واتحاده حقيقي وحكمي فالتبدل الحقيقي كان يتقل من مكانه
الاول في نحو الصحراء بثلاث خطوات او اكثر والتبدل الحكمي كان يشرع
في عمل آخر بان اكل ثلث لقسمات او شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلمات
من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو الكائن بين اجزاء
ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت والحانوت وكذا مشى
اقل من ثلث خطوات في نحو الصحراء اذا عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند
تكرار آية السجدة حقيقة وحكما او حكما وجد التداخل وكفت سجدة
واحدة والا فلا فمن ثمة قالوا لومشي خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين
او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية
اخرى اورد سلاما ما لو سمت عاطسا ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف
تسدية الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم
كلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة
واحدة فتان مجلس الاكل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس البيع ونحوه وان ائحد حقيقة
ولو لطلال الجلوس بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشئ آخر ثم كررها
لا يتكرر الوجوب ولو كررها راكبيا يتكرر ان لم يكن في الصلوة لان سير الدابة
يضاف الى راكبها حتى يجب عليه ضمان ما تلفت فاعتبر مكانها مكانه لا ظهرها
ولو في الصلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة كمكان واحد ولو لان ذلك
لما همت صلواته لان اختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية
بين كون التكرار في ركعة واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابي يوسف وهو

الاصح خلافاً لحد فان عدم يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين قال ان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاء احدى الركعتين عن القراءة فيفسد قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقيا في حق جواز الصلوة وقد افاد تلميل محمد ان خلافه فيما اذا كررها في موضع افتراض القراءة حتى لو كررها بمسداً فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة واحدة لان المانع من التداخل متف حينئذ مع وجود المقتضى والسنة كالبيت لان حرمانها غير مضاف الى الراكب بخلاف الدابة ولو تسدل مجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب على السامع اجماعاً ولو تسدل مجلس التالي دون السامع تكرر على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقه ايضا لكن بشرط السماع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حقه السماع ويصح في الكافي الاول وفي الهداية وفتاوى قاضي خان الثاني قال في الينابيع وعليه الفتوى قال الفقير وبه تأخذ واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجودها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لما ذكر نامس العلة في سجدة التلاوة من لزوم الحرج لان تكرار اسمه عليه السلام واجب لحفظ سنته التي لها قوام الشريعة فلو وح في كل مرة لافضى الى الحرج غير انه يندب تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة عليه السلام يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد ها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس وقرأها فيها وسجد لها كفته هذه السجدة عن التلاوتين وان سجد للاولى لم تكفه تلك السجدة عن التلاوتين وهذه المسئلة من جزئيات التداخل لاتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشروع فيها عمل قليل لكن خست بعدم استتباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة واستتباع الضعيف القوي عكس المعقول ونقض الاصول فلنا اقردها بالذكر وان لم يسجد للاولى وللثانية حتى خرج من الصلوة سقطت لما مر من ان المتلوة في الصلوة ادا لم يسجد لها فيها تسقط والاولى قد اندرجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقط ما اندرج فيها ولم يعكس الاندراج لما مر آفاً هذا جواب الجامع الكبير وعامة الكتب وفي نوادر ابي سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد ها خارج الصلوة فاذا لم يسجد لها عند التلاوة يلزمه ان يسجد لها بعد الصلوة سواء سجد للثانية او لا والصحيح ما في

عامة الكتب ولو تلاها في الصلوة أولا وسجد لها ثم قرأها بعدما سلم قيل يسجد
 ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل قراءتها تكفيه
 الاولى لان السلام عمل يسير كالشروع وان تكلم لا تكفيه لان الكلام مع السلام
 يصير كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلامين وكلام آخر في تبدل المجلس حكما ولو
 قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى وسجد سجدة واحدة
 سقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضي خان ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان
 من آخر ثم من آخر ولم يجزها كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة
 او اعلى طاهر الرواية وعلى رواية التواتر يتكرر الوجوب اذا وقعت تلاوته
 وسماعه معا وهو في الصلوة كذا في الخلاصة ايضا والمسبوق اذا سجدها مع امامه
 ثم قرأها فيما قضى لا يسجد على مقتضى قول ابى يوسف خلافا لمحمد ولو لم يسجدها
 مع الامام وقرأها فيما قضى يسجد اتصافا واعلم ان سجدة التلاوة تؤدى بالركوع
 في الصلوة وركوع الصلوة اذا رواها وسجود الصلوة مطلقا وقيل يشترط
 نيتها ايضا ويشترط في ذلك كله ان لا يقطع الفور بل يكون الركوع والسجود
 عقب تلاوتها او بعد آية او آيتين فان قرأ بعدها اربع آيات انقطع الفور
 بلا خلاف وان قرأ ثلاث آيات قيل يقطع واليه مال شيخ الاسلام حواهر
 زاده وقيل لا واليه مال شمس الائمة الحلواني وهو اصح رواية فان محمدا
 ذكر في كتاب الصلوة قلت ارايت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلوة
 والسجدة في آخر السورة الا آيات بقيت من السورة بعد آية السجدة قال
 هو بالخيار ان شاء ركب بها وان شاء سجد بها قال ان اراد ان يركع بها ختم
 السورة ثم ركب بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة
 ثم يقوم فيتلو ما بعدها من السورة وهو آيتان او ثلاث ثم ركب قال نعم ان شاء وان
 شاء وصل بها سورة اخرى انتهى فهذا نص على ان الثلاث ليست قاطعة للفور
 واه مخير بين ان يتم السورة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة او سجودها وبين
 ان يسجد لها عند قراءتها ثم يقوم ويتم السورة ولكن هذا هو الافضل للآيتين بها
 مستقلة ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركب من غير ان
 يقرأ بعدها شيئا سواء كانت الآية في وسط السورة او ختمها او بقي للخم آيتان
 او ثلاث لانه يصير بابيا الركوع على السجود فينبى ان يقرأ ثم يركع فان كانت
 ختم السورة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيتان او ثلاث كسورة بنى
 اسرائيل والاشفاق فكذا ينهى ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره

وعلل في البدايع افضلية وصل السورة بما يقتضي قصره على ما اذا كان الباقي
 آيتين حيث قال لان الباقي من خاتمة السورة دون تلك آيات فكان الاولى ان يقرأ
 تلك آيات كيلا يصير ناسيا للركوع على السجود هذا واعلم ان اداء سجدة التلاوة
 بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكروه في الاصول قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو
 القياس والاستحسان عنده والقياس مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف
 هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي ينط
 بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل
 القياس المحدود في الاصول بل هو اعم منه فقد يكون الاستحسان بالنقص وقد يكون
 بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادر وذلك خفي وهو القياس
 الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به ان مسمى الاستحسان
 في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه وبسبب
 كون القياس المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصلية
 هي التي يقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصلية
 وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة امر ظاهر فكان
 هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان هذا لسجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام
 غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح
 ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع
 مقامها فان القياس يأبى الجواز لانه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي
 فكان حيثئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن طاعة المشايخ على ان الركوع
 هو القائم مقامها كما ذكره محمد في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان يركع بالسجدة
 نفسها هل يحزه ذلك قال اما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان
 كل ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي له ان يسجد وبالقياس تأخذ وهذا
 لفظ محمد ووجه القياس على ما قاله محمد ان معنى التعظيم فيهما واحد فكانافي
 حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى اما التقدم
 بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان
 ان الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل انه لو لم يركع
 على النور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع على السجدة لا يجوز
 ثم اخذوا بالقياس لقوة دليله لما روي عن ابن مسعود وابن عمر انهما اجازا

ان يركع عن السجود في الصلوة ولم يرو عن غيرها خلافة فلذا قدم القياس فانه
 لا ترجيح للحق لحقائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بهما
 من المعاني ففي قوى الحق اخذوا به او الظاهر اخذوا به غير ان استقرارهم او جدولة
 قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الحق المعارض له فلذا حصروا مواضع تقديم
 القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعاً تعرف في الاصول انتهى
 ما ذكره الشيخ كمال الدين رحمه الله وهو تحقيق الا ان قوله عامة المشايخ على
 ان الركوع هو القائم مقامها بالحصر عما لا ينبغي فانه يفيد ان السجود
 ولا يقوم مقامها عند السامة وليس كذلك على ما عرف ويكره للامام ان يقرأ
 آية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة والعيد لانه ان ترك السجود
 لها فقد ترك واجباً وان سجد يشبهه على المقتدين الا ان تكون السجدة في آخر
 السورة او قريباً منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها على ما مر
 ويكره ان يقرأ سورة في صلوة او غيرها ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار عن السجدة
 والاستكاف عنها والذي ليس من اخلاق المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يقرأ آية السجدة
 من السورة ويترك سائرها لانه مبادرة الى السجدة وقراءة آية من بين الآيات كقراءة
 سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس
 وسجد لكل منها كفاً لله ما همه ويستحب ان يقرأ مع السجدة
 من السورة آيات وفي فتاوى قاضي خان ان قرأ معها آية او آيتين فهو واجب وكذا
 في الذخيرة ليكون دفعاً لهم تفصيل آية السجدة على غيرها مع ان الكل من حيث
 هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان بعضها بسبب اشتغال على ذكر صفات الحق
 جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لا الذكر وحاصله ان ما يوم تفصيل بعض
 كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف واذن منه مكروه بخلاف ما ورد فيه
 توقيف بزيادة فضيلته عن الرسول عليه السلام فانه باذنه سبحانه وذهب في البدائع
 في تبليغ حجة ترك آية السجدة من السورة الى انه لاجل ان فيه قطعاً لنظم
 القرآن وتفسير التأليف مع ان اتباع النظم والتأليف مأثور به قال تعالى فاذا قرأناه
 جماع قرآنه اى تأليفه فكان التحير مكروهاً قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهة
 بقرأة أى السجدة كلها في مجلس واحد وفيه نظر لان تغيير التأليف انما يحصل
 باسقاط بعض الكلمات او الآيات من السورة لا يذ كر كلمة او آية منها على ما مر
 من ان قراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور فكما لا يكون قراءة
 سور متفرقة من أثناء القرآن غير المتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة

مغيره نعم يقتضى انه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب البدائع ايضا في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة الا انه لاحل أن يكون ادل على مراد الآية وليحصل معنى وجوب السجود بحق القراءة لا بحق استحباب السجدة اذ القراءة للسجود ليست بمستحبة فيقرأ معها آيات فيكون قصده الى التلاوة لا الى استحباب السجود والله سبحانه اعلم قال الفقير . واذ قد انهيته العرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المص رحمه الله فقد آثرنا ان تلحق به ملحقات حلائها ولا بد منها وهي مباحث الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفوائت والجمعة والعيدين وصلوة المسافر واحكام المسجد والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المستعان

﴿ فصل في الامامة وفيها مباحث ﴾

الاول في موضع [الجماعة من الاحكام فقبل انها فرض عين الامس عذر وهو قول احمد وداود وعطاء وابي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة لا يرخس الترك فيها الا بمدر مرض او غيره واول هذا الكلام يفيد السنة وآخره يفيد الوجوب وهو الطاهر ففي النهاية قال طامة مشايخنا انها واجبة وفي المفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع تحب على العقلاء الثالخين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تدل على الوجوب منها ما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال لقد هممت ان اامر بالصلوة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم اطلق معي رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالسار وليس المراد ترك الصلوة اصلا بدليل ما في مسلم وغيره عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لقد هممت ان امر قتيبي فيجمعوا الى حزم من حطب ثم آتي قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقها عليهم فقيل ليزيد هو ابن الاصم الجمعة عنى او غيرها فقال صمتا اذ ماى ان لم كن سمعت انا هريرة يآثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدكر جمعة ولا غيرها واما قالوا يريد ذلك لانه روى عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يتحافون عن الجمعة رواء مسلم ايضا قيل لها روايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح ويؤيده ما في رواية البخارى مما يدل على ان المراد المشا هو قوله عليه الصلوة والسلام في آخره والذي نسي يده لو يعلم احدهم انه

يحد عرفا سمينا او مرأتين حستين لشهد العشاء ومضى مسل ايضا عن ابراهيم
 مسعود قال لقد رأيتنا وما يتخلف عن صلاة الجماعة الا منافق قد غلبت صفاته
 او مريض وان كان المريض ليثني بين رجلين حتى يأتي وقال لا يؤمن الله
 صلى الله عليه وسلم علمنا سنن الهدى وان من سنن الهدى الصلوة في المسجد
 الذي يؤذن فيه وفي رواية قال من سره ان يلقي الله تعالى غدا مسلما فليحلف على
 هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن فان الله تعالى شرع لبيكم سنن المطلق وانطلق
 من سنن الهدى ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته فتركتم
 سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم اصلتم وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد
 الى مسجد من هذه المساجد الا كتب الله له بكل خطوة حسنة ورفعه بها درجة
 وحط بها عنه سيئة ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد
 كان الرجل يؤتى يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف فهذه الادلة ادنى
 ما ثبت بها الوحوب وتسمية محمد لها سنة لا ينافيها لانه يطلق السنة كثيرا على
 ما يحب بالنسبة كما يطلق على صلاة العيد انها سنة بقوله عيدان اجتماع في يوم واحد
 الاول سنة والثاني فريضة فان المراد بالاول العيد وبالثاني الجمعة فقد اطلق
 على صلاة العيد انها سنة مع انها واجبة على الاصح لان وجوبها بالسنة
 يدل عليه ما علقه من قوله ولا يترك واحدا منهما كما علق ههنا بقوله لا يرخس
 الترك وكذا تسمية ابن مسعود لها سنة المراد وجوبها بالسنة ويدل عليه
 قوله ولو تركتم سنة نبيكم اصلتم وكذا الاحكام تدل على الوحوب من ان
 تاركها من غير عذر يعزر وترد شهادته ويأثم الجبران بالسكوت عنه
 وهذه كلها احكام الواجب وقد يوفق بان ترتب الوعيد في الحديث وهذه الاحكام
 المدكورة مما استدله على الوحوب مقيدا بالمداومة على الترك كما هو ظاهر قوله
 عليه الصلوة والسلام لا يشهدون الصلوة وفي الحديث الآخر يصلون في بيوتهم
 كما يعطيهم طاهر اسناد المضارع نحو بنو فلان يأكلون البر اي عاداتهم فيكون
 الواجب الحضور احيانا والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة عليها وحينئذ
 فلا منافاة بين ما تقدم وبين قوله عليه الصلوة والسلام صلاة الرجل في الجماعة
 تفصل على صلواته في بيته او سوقه سبعا وعشرين صفا والله الهادي الى الثاني
 في الاعتذار التي تبيح التخلف عن الجماعة فمنها المرض الذي يبيح التيمم وكونه
 مقطوع اليد والرجل من خلافه او مقطوعا او مستحيا من سلطان او غريم

الكثر والاعمى عند ابي حنيفة قال ابن الهمام والطاهر انه اتفاق والخلاف
 في الجمعة لا الجماعة ففي الدراية قال محمد لا تجب على الاعمى لكن في جامع الجوامع
 والخلاصة وغيرها ما يؤيد قول شارح الكثر فانه قال لا تجب على الاعمى وان
 وجد قائدا عند ابي حنيفة وقال لا تجب وانما عدم الخلاف في المقعد على ما صرح به
 في الخلاصة وقاضى خان وغيرها في باب الجمعة ومنها المطر والطين والبرد الشديد
 والظلمة الشديدة في الصحيح وعن ابي يوسف سألت ابا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردغة فقال لا احب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعني قوله
 عليه الصلوة والسلام اذا ابتلت التعل قال الصلوة في الرحا وجاء عن ابن ام مكتوم
 انه قال يا رسول الله انى ضرر شاسع الدارولى قائد لا يلايمى فهل تجبلى
 رخصة ان اصلى في بيتي قال اتسمع النداء قال نعم قال ما اجدك رخصة رواء
 ابوداود واحمد والحاكم وغيرهم معناه لا اجدك رخصة تحصل لك فصيلة
 الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمى لانه عليه السلام رخص لعتيان بن
 مالك على ما في الصحيحين ويأتى تمام هذا في الجمعة ان شاء الله تعالى ﴿ الثالث ﴾
 في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فصل الجماعة الموعود في قوله
 عليه الصلوة والسلام صلوة الجماعة تفصل صلوة الفرد سبع وعشرين درجة
 على ما روياه في الصحيحين يحصل ادراك اقل الصلوة مع الامام ولو كان
 ذلك آخر القعدة الاخيرة قيل السلام لاعلى قياس قول محمد فانه لا بد ان يكون
 ركعة بان يدركه قبل رفع رأسه من ركوع الركعة الاخيرة حتى يدرك فصيلة
 الجماعة لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
 رواء مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه السلام اذا اتيت الصلوة فلا تأتوها
 واتم تسعون واتوها وعليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا متفق عليه
 ولمع ما يشمل ادنى جزء وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك
 الصلوة وينبى للمسبوق ان يشرع مع الامام في اى جزء ادركه فيكبر قائما ثم يشاركه
 في العمل الذى هو فيه من غير ان يقضى ما بين القيسام وبين ذلك الفعل ولا يبتدئ
 بالركعة الا بادرارك الامام في ركوعها لقوله عليه الصلوة والسلام اذا حتم الى
 الصلوة ونحس سجودا وسجدوا ولا تعدوه شيئا ومن ادرك الركوع فقد ادرك الركعة
 رواء ابوداود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتى احدكم والامام على حال
 فليصنع كما يصنع الامام رواء الترمذى اذا علم هذا فلو شرع في صلوة معردا
 مسجدا ثم اقامت تلك الصلوة في ذلك المسجد، شه الامام فيها الجماعة وليس

المراد شروع المؤذن في الإقامة فان كانت تلك الصلوة ثنائية او ثلاثية يقطعها
ويقتدى احراراً بفضل الجماعة ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فان قيدها
فلان القطع لادراك فصل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة و بعد
تقيد الركعة الثانية بالسجدة قد استحكت الثانية بتمام ركعتيها والثلاثية
بوجود اكثرها وان كانت الصلوة رباعية ولم يتم شفعها بعد فان كان لم يقيد الركعة
الاولى بالسجدة يقطعها ولا يتم شفعها على ما اختاره فخر الاسلام قال في الهدية
وهو الصحيح لان مادون الركعة ليس له حكم الصلوة فكان محل الرض
واختار شمس الاثمة السرخسي انه يتم شفعها لان ذلك الجزء وقع قرينة فوجب
صيانته ما يمكن بالنص وتدارك العرض على الوجه الاكل لا يسلب قدرة صونه
عن البطلان لامكان الجمع بينهما باتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع
الامام لا يمارس حرمة ابطال العمل ما لم يفوت الاتيان بالفرض على الوجه
الاكمل واجيب بانه وان كان ابطالا صورة فهو اكالمعنى ويرد عليه انه حينئذ كان
ينهى ان يستوى التقيد بالسجدة وعدمه وان قيد الركعة بالسجدة يتم شفعها
بالاتفاق ويقطع ويقتدى وان كان قد صلى شفعاً يقطع ويقتدى ما لم يقيد
الثالثة بالسجدة ثم هو مجرب ان كان قد قام الى الثالثة ان شاء عاد الى القعود
وسلم ولا يسلم قائماً لانه لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائماً ينوي الدخول
في صلوة الامام وفي المحيط يقطعها قائماً بتسليمه واحدة وهو الاصح لانه
قطع وليس بتحلل كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وذكر شمس الاثمة
السرخسي انه يعود لامحالة لانه اراد الخروج عن صلوة معتديها والخروج
عن صلوة معتديها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم
يقراً التشهد ثانياً لان القعدة الاولى لم تكن قعدة وحتم قال بعضهم يكفيه
التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير كان لم يوجد اصلاً
فكانت هذه هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها ويسلم تسليمين عند بعضهم لانه
تحلل من الصلوة وعند بعضهم تسليمه واحدة لان الثانية للتحلل وهذه قطع
من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة بسجدة لا يقطع بل يتم صلوة لاستحكامها
بوجود الاكثر ويقتدى متفلاً ان كان في الظهر او العشاء لما روى ابو داود
والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجته فصليت معه صلوة الصبح في مسجد الحيف فلما قصي صلوته اذا هو
برجلين في اخرى القوم لم يصلوا معه فقال علي بهما حتى بهما ترعد فرائضهما

قال مامعكما ان تصليا معا قالا يا رسول الله انا كنا صلييا في رحا لسا
قال فلا تفعلا اذا صليتا في رحا لكما ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم
فانها لكما نافعة قال الترمذي حسن صحيح الا ان الهوى عن الفل بعد الصبح
والعصر وعدم شرعية التعل بالوتر ومخالفة الامام اللازم احدهما في المغرب
تارض اطلاقه ومورده بقى في الظهر والعشاء سلما عن المصارف فيعمل به هذا
وانما قبلنا في اول هذه المسئلة الشروع بكونه في المسجد والاقامة بكونها في ذلك
المسجد لانه لو شرع في بيته فاقبعت في المسجد او شرع في مسجد فاقبعت
في آخر لا يقطع مطلقا ذكره المرغيناني ثم هذه المسئلة خارجة عن قاعدة محمد
ان صفة الفريضة متى بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعدة اعماهي
اذ لم يتمكن من احوار نفسه عن المهددة بالمضي كما اذا ترك قعدة الرابعة وقيد
الحامسة بسجدة اما اذا كان متمكنا بالمضي لكن اذن الشرع في تركه فلا فافهم
في الرابع في الاولى بالامامة ومن تكرهه ولا تصح امامته في الصحيحين واللفظ
لمسلم قال عليه الصلوة والسلام يؤم القوم امرؤهم لكاتب الله فان كانوا
في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان
كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم اسلاما ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد
في بيته على تكرمته الا اذنه قال الاشبح في روايته مكان اسلاما سنا
ورواه ابن حبان والحاكم الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم السنة فافهمهم فقها
فان كانوا في الفقه سواء فاكبرهم سنواهي له طعة عربية واسدها تعيخ فابويوسف
اخذ بهذا الترتيب واوحيفة ومحمد خالفاه في حق الاقرأ والا علم ههنا الا اني
هو الا علم فان تساوا في العلم فلاقرأ واحاب من اختار مذهبهما كصاحب
الهداية واكثر المشايخ ان الاقرأ كان اعلم لانهم كانوا يتناقون القرآن ما حكمه
ويطر عليه اس الهمام برواية الحاكم وانه يكون منه حيث يؤم القوم اعلمهم
بالقراءة واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم ما حكم الكتاب سواء فاعلمهم
بالسنة وهذا يقتضي في رحلي احدهما متبحر في مسائل الصلوة والاخر متبحر
في القراءة وسائر العلوم ومنها العلم ما حكم الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقديم
لكن المصرح في الفروع عكسه بعد احسان القدر المسنون وتاميلهم فيه
حيث قالوا العلم يحتاج اليه في سائر الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا ان
الص حيث يؤم ساكتا عن الحال بين من اهرد العلم عن الاقرئية بعد احسان
القدر المسنون ومن اهرد الاقرئية عن العلم حيث لم يكتف في التقديم بالا علم فقط

على ذلك التقدير بل من اجتمع فيه الاقرنية والاعلمية على ان الاعلمية بالكتاب
لاستلزام العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يكره فيها ونحو ذلك من
الفروع والشعب مع انه هو المعتبر في اولوية التقديم قال ولذا استدل
جماعة لهما بمارواه الحاكم يؤم القوم اقد مهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء
فاقضهم في الدين فان كانوا في الفقه سواء فاقروهم للقرآن ولا يؤم الرجل
في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه الا باذنه وهو معلول بالحجاج بن ارمطاه
والحق ان عبادتهم فيه لا تقحش لكن لا يقوى قوة حديث ابي يوسف واحسن
ما يستدل به لهما حديث مروا باليكر فليصل وكان ثمة من هو اقرأ منه لاعلم دليل
الاول قوله عليه السلام اقراؤكم ابي ودليل الثاني قول ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا
وهذا آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعلول عليه انتهى ملخصا
والمراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة قال في الخلاصة ان كان
متبحرا في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولى واتفقوا كلهم
على انهم ان تساوا في القراءة والعلم فالاورع اولى فوضهوا الورع مكان
الهجرة بعدما كثر الاسلام وانتسخ لتفاضل الهجرة وصار بالورع وهو
التحرز عن الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام والمهاجر من هجر ما نهى
الله عنه ولقوله عليه السلام لا تعدل بالربعة شيئا يعني الورع فان تساوا في الاوصاف
الثلاثة قدم الاكبر سنا لما في الحديث المذكور ولان التقديم للامامة من باب الكرامة وقد
نذب عليه الصلوة والسلام الى اكرامه بقوله ان من اجل الله اكرام ذى الشبهة
المسلم الحديث وقوله عليه السلام ليس من امن لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا
فان تساوا في الاوصاف الاربعة قدم احسنهم حالقا لقوله عليه الصلوة والسلام
ان من احبكم الى احسنكم اخلاقا وفي رواية ان من حياركم احسكم اخلاقا والمراد
بحسن الخلق الحام والرفق والحياء ان تساوا فقل اصبحهم وحما وقل
اسبهم فان تساوا اقرع بينهم وعلم من هذا الترتيب ومن كراهة تقديم الفاسق
على ما ياتي ان العالم اولى بالتقديم اذا كان يحتب العواش وان كان غيره اورع
منه ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحدهما اقرأ فقدما الآخر
اساؤا ولا يأمون فالاساءة لترك السنة وعدم الاتم لعدم ترك الواجب لانهم
قدموا رجلا صالحا كذا في فتاوى الحجة وفيه اشارة الى انهم لو قدموا فاسقا
يأمون بناء على ان كراهة تقديمه كراهة تحريم لعدم اعتناؤه بامور دينه
وتساهله في الاتيان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال ببعض شروط الصلوة وقيل

ما ينافيها بل هو العال بما نظر الى فسقه ولذا لم تجز الصلوة خلقه اصلا عند
مالك ورواية عن احمد الا اذا حوزها مع الكراهة لقوله عليه الصلوة والسلام
صلوا خلف كل روافجر او صلوا على كل روافجر واجاهدوا مع كل روافجر رواه
الدارقطني واعله ان مكحولاً لم يسمع من ابي هريرة ومن دونه ثقة وحاصله
انه مرسل وهو حجة عندنا وعد مالك وجمهور الفقهاء فيكون حجة عليه
وقد روى بعده طرق للدارقطني وابي نعيم والمقبلي كلها مصعقة من قبل بعض
الرواة وبذلك يرتقى الى درحة الحسن عند المحققين ولهذا ذكر في المحيط انه لو صلى
خلف فاسق او مبتدع احرز ثواب الجماعة لكن لا يحرز ثواب المصلي خاف تقى
كيف وقد صلى الصحابة والتابعون خلف الحجاج وفسقه مالا يحصى لكن قال
اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى به الا في الجملة للصورة فيها بخلاف سائر الصلوات
للممكن من التحول الى مسجد آخر فيما سوى الجملة وعليه يحمل عمل الصحابة
والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذه فينبى ان تكره الجملة ايضا اذا تعددت
الحوامع كافي زمانا لا مكان التحول اذا الفتوى على جواز التعدد على ماسياتي
ان شاء الله تعالى ويكره ايضا تقديم العبد والاصراني وولد الرما والاعمى
وينبى ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق لانه امر محتمل
غير محقق ولا عال وهو الاخلال ببعض الشروط ساء على الجهل العال في العبد
لاشتغاله بخدمة السيد وفي الاصراني لعدم العلم طالبا فيهم لبعدهم عن اهله
وفي ولد الرما لعدم من يتقنه ويؤدبه ويحمله على التعلم الذي هو مكروه النفس ومحال
هو اها وساء على الصلوة في حق الاعمى لانه لا يرى النجاسة ليتحرر عنها
وقد يحرر عن القبلة وهو لا يشعر وادنا ملت وجدت سبب الكراهة في الاعمى
اخص من غيره ولذا لم يكره تقديمه عند الاثمة الثلاثة وذكر في المحيط لا بأس
بان يؤم الاعمى والصبر اولى وفي الاصح ذكر الامام المعروف بخواهر زاده
في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمى اذا كان غيره افضل منه وقد ثبت ان النبي
صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم يؤم الناس وهو اعمى رواه ابو داود
ويكره تقديم المبتدع ايضا لانه فاسق من حيث الاعتقاد وهو اشد من الفاسق
من حيث العمل لان الفاسق من حيث العمل يعترف بأنه فاسق ويخاف ويستعير
مخلاف المبتدع والمراد بالمبتدع من يعتقد شيئا على خلاف ما يعتقد اهل السنة
والجماعة وانما يحوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يكن ما يعتقد يؤدى الى الكفر
عد اهل السنة اما لو كان مؤديا الى الكفر فلا يجوز اصلا كالعلة من الروافض

الذين يدعون الألوهية لعلى رضى الله عنه او ان النبوة كانت له فغلط جبريل ومحو
ذلك مما هو كفر وكذا من يذف الصديقة او ينكر محبة الصديق او خلافته
او يسب الشيخين وكالجهمية والقدرية والمشبهة القائلين انه تعالى جسم
كالا حسام ومن ينكر السماعة او الرؤية او عذاب القبر او الكرام الكاتبين
امام من يفضل عليا فحسب فهو من المبتدعة الذين يحوز الاقتداء بهم مع الكراهة
وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالا حسام ومن قال انه تعالى لا يرى لجلاله
وعظمته وروى محمد بن ابي حنيفة وابي يوسف ان الصلوة خلف اهل الاهواء
لا يجوز كانه بناء على ما روى عن ابي يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالتكلم
وان تكلم بحق قال الهندواني يجوز ان يكون مراده من ينظر في دقائق علم الكلام
وقال صاحب المحتى يجوز ان يريد الذي قرره ابو حنيفة حين رأى ابيه حمادا
ينظر في الكلام فهما فقال رأيتك تنظر فيه فقال كنا نناظر وكان على رؤسنا
الطير مخافة ان يرل صاحبنا واتم تنظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة
صاحبه فقد اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الخوض المبغى
عنه وهذا المتكلم لا يجوز الاقتداء به واعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل
الاهواء ونحوهم مع ثبوت عن ابي حنيفة والثقات من عدم تكفير اهل القبلة
من المبتدعة كلهم محله ان ذلك المسقون نفسه كمر فاقبل به فاقبل بما هو كفر وان لم يكفر
سواء على كون قوله ذلك عن استمراع وسعه محتجدا في طلب الحق لكن جزمهم
بطلان الصلوة خلفهم لا يصح هذا الجمع اللهم الا ان يراد بعدم الجواز
عدم الحل مع الصحة والافهو مشكل كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام
وعلى هذا يجب ان يحمل المقول على ما عدا غلاة الروافض ومن صاهاهم
فان امثالهم لم يحصل منهم بدل وسع في الاحتجاج فان من يقول بان عليا هو الاله
او بان جبريل غلط ومحو ذلك من السحب انما هو توسع محض الهوى وهو اسوأ
حالا ممن قال ما بعدهم الا يقربوا الى الله لى فلا يتأتى من مثل الامامين العظيمين
ان لا يحكم فانهم من اكبر الكفرة وانما كلاهما في مثل من له شبهه فيما ذهب اليه
وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد ذاته كفرا فكفر الرؤية وعذاب القبر
ومحو ذلك فانه فيه امكار حكم النصوص المشهورة والاحماع الا ان لهم شبهة
قياس العائب على الشاهد ومحو ذلك مما علم في الكلام وكنكر خلافة الشيخين
والسب لهم فان فيه انكار حكم الاحماع القطعى الا انهم يسكرون حجة الاحماع
باتهامهم الصحابة فكار لهم شبهة في الجملة واد كانت طائفة البطلان بالنظر

الى الدليل فبسبب تلك الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع
 ان مقتداهم كمر احتياطا بخلاف مثل من ذكرنا من العلة قتائله . واما الاقتداء
 بالخالف في المروء كالشافعي فيحوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلوة على اعتقاد المقتدى عليه
 الاجماع وانما اختلف في الكراهة قليل يكره وقيل لا يكره حتى قالوا لو شاهد من الشافعي
 انه اقتصد ثم غاب عنه ثم رآه يصلي يحوز له الاقتداء اما لو علم منه المقتدى ما يفسد
 الصلاة في اعتقاد الامام كما لو رأى الشافعي من ذكره او امرأة ثم صلى ولم يتوضأ هل
 يحوز الاقتداء به فالأكثر على انه يحوز وهو الاصح واختار الهندواي وجماعة منهم
 صاحب النهاية عدم الجواز لان اعتقاد الامام انه ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم
 قلنا المقتدى يرى حوازا والمعتبر في حقه رأى نفسه لارأى غيره والله اعلم
 الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به في حق بعض المصلين دون البعض لا يصح
 اقتداء الرجل بالمرأة لقوله عليه الصلوة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله
 وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الحنثي المشكل بحنثي مشكل
 لاحتمال ان المقتدى رحل والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ غير البالغ في الفرض وغيره
 وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى للزومها ولا يحوز بناء القوي على الضعيف
 وهو اصل يخرج عليه كثير من المسائل وكذا لا يحوز اقتداء العاقل بالمتوه
 ولا اقتداء القارئ بالأمي والامى بالآخرس والمكتسب بالمأوى وغير المأوى بالمأوى
 والمأوى قاعدا بالمأوى مستلقيا والطاهر بصاحب العذر للاصل المذكور
 ويحوز اقتداء من هو من المدكوريين بمن هو مثل حاله او اقوى لعدم المسامحة
 ولا يحوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لانه اقتداء طاهر بمذور
 من جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة الدم وغير عذره معتبر في حقه
 فان اتخذا في العذر حاز اقتداء احدهما بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك اعم
 في حق كل منهما غير معتبر وكذا لا يقتدى المفترض بالمتنفل لما قلنا وما في الصحيح
 عن معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه
 فيصلي بهم تلك الصلوة فليس فيه انه كان يصليها معه عليه الصلوة والسلام
 فرضا وما وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطلق الى قومه فيصليها بهم
 هي له تطوع ولهم فريضة ادراج من الشافعي ساء على اجتهاده ولهذا لا تعرف
 تلك الزيادة الا من جهته ولا يقتدى من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر لان
 الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي يصح في جميع ذلك
 لان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التعمين يراعى فانه
 عليه السلام جعل الاثمة ضمنا اي صلوة المقتدى ولا ضمان في الزمة اذ صلوة

المقتدى لا تصير واجبة على الامام ثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة
المقتدى اى صارت صلوة المقتدى فى ضمن صلوة محبة وفسادا واذا ثبت هذا
والشئ لا يتضمن ما هو فوقه ولا ما يباينه ثبت ما قلنا ولا يقال التفل يعاير القرص
فكيف صح اقتداء المتفل بالمفترض لا باهول ممنوع بان الفل مطلق والمرض
مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يباينه فلداصح اقتداء المتفل بالمفترض وكذا
ان افسد المتفل صلاته بعد اقتدائه له لعدم المغايرة فان قيل القراءة فرض
على المقتدى. والآخرين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة لا فرضا ولا نفلا
وكذا قعدة المتفل على رأس الركعة ينصير فلا لصيرورة ففله اربعا بالاقتداء
لان لقعدة انما تلزم اذا اراد الخروج اما اذا لم يرد فلا كذا فى الكافى ولا يصح اقتداء
النادر بالنادر للمغايرة بمعايرة السبب لان السبب فى حق كل منهما امر يرجع اليه
وهو ندره وهما متعايران فتعاير اسبابهما الا اذا قال بعد مذكر صاحبه نذرت تلك
المدورة التى نذرهما فلان فح يجوز اقتداء احدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء
الحالف بالحالف لان الواجب هو البر فبقيت الصلاتان فلا فى انفسهما ولداصح
اقتداء الحالف بالنادر دون العكس ومصليا ركعتي الطواف كالناظرين لان طواف
هذا غير طواف الآخر وهو السبب ولو اشتركا فى نافلة فافسداها صح اقتداء
احدهما بالآخر فى القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسداها بعد الشروع غير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر والنادر للتعاير ولو صليا الطهر ونوى
كل امامة الاخر تحت صلاتهما لان الامام منفرد فى حق نفسه فهو نية
الانفراد حينئذ فلونوى كل الاقتدله بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلى
السنة بمد الطهر بمن يصلى السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالتراوىح للاتحاد
فى الفلية واما اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة فجوزة الامام ابو بكر
محمد بن العسل لان كلا يحتاج الى نية الوتر فلم يحتاج بينهما فاهدر اختلاف
الاعتقاد فى صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النية قال الشيخ كمال الدين
ابن الهام لكن قد يستشكل اطلاقه بما ذكر فى التجنيس وغيره من اراء المرض
لا يتأدى بنية الفل ويجوز عكسه وسى عليه عدم حوار صلوة من صلى الحس
سنتين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاده ان منها فرسا ومنها نفلا
فاقاد ان مجرد معرفة اسم الصلوة وينها لا يجوز هان فان فرض المسئلة انه صلى
الحس و يعتقد ان من الحس فرسا ونفلا وهذا فرع تعينها عنده باسمائها
من صلوة الطهر و صلوة العصر الخ ولان جواب المسئلة بعدم الحواز مطلقا

أنما هو سواء على عدم حواز العرص بنية العمل اعم من ان يسبها اولافاه اذا سبها
 بالطهر واعتقاده ان الطهر هل فهو بنية الظهر ما وهلا محصوا فلا يتأدى به
 القرض قطي هذا ينبغي ان لا يجوز وتراخي اقتداء بوتر الشافعي بناء على انه
 لم يصح شروعه في الوتر لانه بنيت اياه انما وى التفل الذي هو الوتر فلا يتأدى
 الواحد بنية العمل وحيث لا اقتداء به فيه بناء على المذموم في زعم المقتدى نعم
 يمكن ان يقال لو لم يخطر بخاطره عند التنية صفته من السنة او غيرها بل بمجرد
 الوتر يمتنع المانع ويجوز لكن اطلاق مسألة الحنيس يقتضي انه لا يجوز وان لم يخطر
 بخاطره فليته وفرصته بعد ان كان المتقرر في اعتقاده فليته وهو غير بعيد
 للمتأمل انتهى وقد يفرق بان اعتقاد الطهر مثلاً هلاكه و صلوة الكافر غير
 صحيحة بخلاف اعتقاد الوتر سنة وعلل في محصر البحر جواز الاقتداء بضعف
 وجوب الوتر ولذا تلزم القراءة في جميعه وفيه نظر لانه يراد عليه ركة التملوا في
 والعمل الذي افسده بسد الشروع فليتأمل . ويجوز اقتداء غاسل الرجلين
 بالماسح على الحمين اكمال طهارته بخلاف صاحب العذر اذ طهارته فاقصة
 ولذا تنقض بجروح الوقت فيه اجماع . واما اقتداء المتوضي بالمتييم فيحوز خلافا
 لمحمد ساء على انه طهارة ضرورية عنده وعندهما بمنزلة الماء عند عدمه في حق
 حوار الصلوة واعلم ان في طهارة التيمم جهة الاطلاق باعتبار عدم توقها
 وجهة الضرورة باعتبار ان المصير اليها انما يكون عند الضرورة بعدم القدرة
 على استعمال الماء فاعتبر محمد جهة الضرورة في نفي حوار الاقتداء المتوضي بالمتييم
 وجهة الاطلاق في الرحمة اذا انقطع الدم في الخيصة الاخيرة دون العشرة حيث
 قال اقطاع الرجعة بمجرد التيمم وان لم تفصل به احد بالاحتياط في الموضعين
 وهما اختار جهة الاطلاق في الصلوة لان اعتبارها طهاره كالماء ليس
 الامن اجلها وجهة الضرورة في الرجعة حتى قال لا تقطع الرجعة اذا تيممت
 ما لم تفصل لانه لم تشرع لاحلها فلم تكن طهارة مناققة بالنية اليها . لم تفصل
 بها الصلوة التي هي المقصودة من شرعيتها ويجوز اقتداء اقامتها باقصاد
 الذي يركع ويسجد خلافا لمحمد ايضا وقوله القياس لان فيه ساء القوي
 على الضعيف اد القعود لا يجوز الا عند الضرورة اتقاء الالها استحسننا
 بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قوله حدثت على اشة
 فقلت الان تحذيني من مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة واسأله صلى الله عليه وسلم

ينتظرون الصلوة قال ضمو الى ماء في المخصب ففعلنا فاعتسل ثم ذهب لينوء فاعلمى
عليه ثم افاق فقال اصلى الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله عليه السلام هكذا
ثلاثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الآخرة
قلت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يصلى بالناس فأتاه الرسول
وكان ابوبكر رجلا رقيقا فقال لعمر صل أنت فقال عمر انت احق بذلك
فصلى بهم ابوبكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة
فخرج بهادى بين رجلين احدهما العباس لصلوة الطهر وابوبكر يصلى بالناس
فلما رآه ابوبكر ذهب ليتأخر فامضى اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا الى جنبه
فاجلساه الى جنب ابي بكر فكان ابوبكر يصلى وهو قائم بصلوة الى عليه الصلوة
والسلام والناس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد الحديث
وماروى الترمذى عنها انه عليه الصلوة والسلام صلى في مرضه الذى توفى فيه
خاف ابي بكر قاعدا وقال حسن صحيح واحرح السائى عن اس ان آخر صلوة
صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلف
ابي بكر فالاباء مارس ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي لا تمارس قالت فالتى كان فيها
اماما صلوة الظهر يوم السبت والاحد والتى كان فيها اموما للصباح من يوم الاثنين
وهي آخر صلوة صلاها عليه السلام كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام واما قوله
عليه الصلوة والسلام واداصلى جالسا فصلوا جلوسا ومحوه وهو مذسوخ بحديث
عائشة هداقاه آخر العهد منه صلى الله عليه وسلم قاله البخارى وغيره
واما اقتداء القائم بالاحد اذا ملفت حد وبته الركوع فالاصح انه يحوز
عندها لا عند محمد بناء على ان صلاته اسعف من صلوة القائم لان تلك الحال
لا تحوز الا عند المعجز عن الاستواء فكان كالقعود وعندها لما جازت صاوة القائم
خلف القاعد بالحديث حارت حام الاحد بدلالة اولوية ولولم يصل
الى حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقا لانه في حكم القيام لقربه منه ولان من رآه
لا يظنه راكما بخلاف الاول • وتحوز امامة الخنثى المشكل للنساء وكذا امامة
المرأة لكن يكره ان يصليان وحدهن جماعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم
الامام عليهن بل يقف وسطهن كما اذا ام العارى المرأة فانه لا يتقدم عليهم
بل يكون وسطهم تحرزا عن وقوع نظرهم على عورته • ويحوز اقتداء الاخرس
بالامى دون العكس لقوة حال الامى بقدرة على تكبيرة الاحرام دون الاخرس
والاخرس مع الامى كالامى مع القارى وذكر الترمذى يحب ان لا يترك الامى

احتجاده اناء ليله ونهاره ليتعلم قدر ما تجوز به الصلوة فان قصر لم يعذر عند الله
 تعالى وفي المحيط ان القاري ان كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامى
 في المسجد يصلي وحده ارسلاته جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان القاري في صلوة
 غير صلوة الامى جاز للامى ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق اما
 اذا كان القاري في ناحية المسجد والامى في ناحية اخرى وصلتهما متوافقة
 فقد ذكر القاضي ابو حازم ان على قياس قول ابى حنيفة لا يجوز وهو قول مالك
 وفي رواية انها تجوز ووجه تخرجه انه لم يظهر من القاري رغبة في اداء الصلوة
 بالجماعة انتهى والقول الذي قال عليه ابو حازم هو انه لو اقتدى قاري وامى
 بامى فصلوة الكل فاسدة عند ابى حنيفة وعندهما تسد صلوة القاري فقط
 لانه التارك فرض القراءة مع القدرة وابو حنيفة يقول ان الاميين ايضا تركها
 مع القدرة عليها ادا كانا قادرين على تقديم القاري حيث حصل الاتفاق في الصلوة
 والرعية في الجماعة . السادس . في الموقف لا يجوز تقدم المؤتم على الامام عندما
 في الصلوة خلافا لمالك لمواظبة عليه الصلوة والسلام على التقديم على المؤمنين
 او التساوى من غير ترك مع انه بيان الحمل ومقتضاه الافتراض فكان عدم
 التقدم على الامام شرطاً لصحة الاقتداء والمفتقر اليها هو المؤتم فاداءه شرطها
 فقدت وفسد الاقتداء واداءه قد نبى صلاته عليه تسد صلوة مؤتمه ما بين
 عليه بخلاف الامام فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم تشترط نية الامام لصحة
 الاقتداء فلا تسد صلوة الامام بساد الاقتداء لعدم بناؤها عليه . والمعتبر . مع
 القدم . حتى لو كان المقتدى اطول من امامه بحيث يقع سجوده قدام الامام
 لكن قدمه غير مقدمة عليه تجوز والمعتبر في تقدم العقب حتى لو كان عقب
 المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع امساكه قدام
 اصابعه تجوز . ومن صلى مع واحدا قامه عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه
 لحديث جابر قال سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرورة فقام فصلى فحدثت
 فقامت عن يساره فاخذ بيدي وادارني عن يمينه فجاء جابر بن صحر حتى قام عن
 يساره فاحدنا بيديه جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه رواء مسلم وعن ابن عباس قال
 بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت
 عن يساره فاخذ برأسي فقامني عن يمينه متفق عليه وعن محمد بن الواحد يجهل
 اصابعه عند عقب الامام ولكن طاهر الحديث المساواة وهو ظاهر الروايتين وعن
 ابى يوسف انه يتوسط الاثنين لما رواه مسلم ان عاقمة والاسود دحا على

عبدالله فقال اصلي من خلفكما قال نعم فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه
والآخر عن شماله الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
والجواب انه فعله لضيق المكان توفيقا بينه وبين حديث جابر اوانه منسوخ فان
فيه ذكر التطبيق في الركوع واقتراض الدراعين وهو منسوخ فانه كان بمكة وجابر
انما شهد المشاهد التي بعد بدر فحديثه متأخر وغاية الامر ان الناسح حتى على
عبدالله بن مسعود ولا بعد فيه اذ لم يكن دأبه عليه السلام الامامة الجلع الكثير دون
الاثنين الا في النادر كقصة جابر وكحديث انس ان جدته مليكة دعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فاكل منه عليه الصلوة والسلام ثم قال قوموا
فلاصل لكم قال انس قممت الى حصيلنا قد اسود من طول ما لبس فضحته بماء
فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم ووراءه العجوز
من وراءنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف رواء مسلم ايضا قال في الهداية
فهذا دليل الانفصالية والاثري يعني اثرا بن مسعود دليل الانحاطة انتهى وهذا يدل
على انه لا يكره توسط الامام الاثنين واختاره في المحيط وذكر في الفتاوى المتأنية
ان الامام لوقام في وسط القوم او قاموا في ميمنته او ميسرته فقد اساءوا انتهى
وربما يحمل هذا على ما اذا زادوا على الاثنين فلا مخالفة واما الواحد لوقام
خلفه او عن يساره فليل لا يكره وذكر في الهداية انه مسمي لانه خالف
السنة وهو الطاهر والسنة ان يصف الرجال ثم الصبيان
ثم النساء لما مر من حديث انس والحنفى المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف
معهن لاحتمال انه رحل ولا مع الرجال لاحتمال انه امرأة ثم الترتيب بين الرجال
والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء فرض عندنا حتى
لو حاذت امرأة اوصية مشتهاة فعقل الصلوة رجلا او تقدمت عليه قدر
ركن وصلاتها مطلقا مشتركة تحرمة واداء واتحد المكان والجهة بلا حائل
ونوت امامتها فسدت صلوة الرجل فتشروط الحاذة المسعدة عشرة الاول
كونها بالغة اوصية مشتهاة وهي من تسع مطلقا او ثمان اوسع اذا كانت
عبلة وسيمة فلو لم تكن كذلك لاهسد ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها
تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لاهسد الثالث اذ تكون الحاذة قدر ركن عند محمد
واداء الركن معها عندنا يوسف على مامر الرابع ان تكون الصلوة مطلقة
اي ذات ركوع وسجود فلا هسد الحاذة صلوة الجبازة وسجدة التلاوة الخامس
كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تنفي المرأة تحريمها على تحرمة

الرجل أو ينسب تحريمها على تحريمه ثالث فلا تفسد المحاذاة فيما إذا صليا صلوة واحدة متعريدين أو مقتديا أحدهما بامام ولم يقتد به الآخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء فان يكون الرجل اماما لها أو كان اماما لها فيها يؤديه تحقيقا للمقتدين أو تقديرا كالاخفين بعد فراغ الامام فلا تفسد المحاذاة اذا كانا مسبوقين قاما الى قضاء ما سبقا لهما وان اشتركا من حيث التحريم لكن لم يشتركا من حيث الاداء كما انه لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى به الآخر في صلوة واحدة وان اشتركا من حيث الاداء على التعبير المذكور لانه يصدق عليه لان لهما اما فاما يؤديه لكن لم يشتركا من حيث التحريم فاصحح اعتراض صدر الشريعة بأن الشركة في الاداء لا توجب بدو التمرة في التحريم فلا حاجة الى ذكر الشركة في التحريم فتأمل السابع اتحاد المكان حتى لو كان أحدهما على دكان علو قامة والآخر على الارض تفسد صلاته الثامن اتحاد الجهة فلو اختلف جهتهما فان كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لا تفسد المحاذاة وكذلك في لطلعة التاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما استطوانة ونحوها لا تفسد والمرحى تسع انما كان الحائل . العاشر . ان يسوى الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشركة فانه اذا لم يسوا امامة النساء لا يصح اقتداؤهما به فلم توجد الشركة وذلك لان بية امامة النساء شرط في صحة اقتدائهن عدنا خلافا لنزهر لانه يلزمه فرض ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلاته فساد من جهتها فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصدته كما ان المقتدى لما كان بحيث يباحقه فساد الصلوة اذا فسدت صلوة الامام بسبب الاقتداء توقف ذلك على الرأيه بقصدته ادلاولاية على احد الان لا التزام وفي رواية لئما تشترط نية امامتها اذا اقتدت بمحادية لرجل فان اقتدت غير محادية له يصح اقتداؤها فان حاذت في خلاصتها ينقلب فاسدا لعدم ادخال الضرر اذا لم توجد معها محاذاة وعند الثالثة المحاذاة غير مفسدة وهو القياس الا ان اثبتنا استحسنا الحديث وهو حروهن من حيث اخر هن الله فانه امر وهو يقتضى الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان المقام والصلوة يحمل بالطر الى فيكون ترك التأخير منه مفسدا لتركه فرص المقام ولا تفسد صلاتها وان كانت مأمورة بالتأخير مدنا ويحرم عليها تركه فرقا بين القصدى والصنى وكان وزانه معها في لزوم تقديمه وتأخيرها وزان المأموم مع الامام في لزوم تأخيره وتقديم الامام فكما ان المأموم لا يجوز له

التقدم وتفسد صلاته والامام لا يجوز له التأخر ولكن لا تفسد صلاته كذلك الرجل لا يجوز له التأخر على المرأة وتفسد صلاته والمرأة لا تجوز لها المحاذات ولكن لا تفسد صلاتها الا انه ذكر في المحيط حكى عن مشايخ العراق في المحاذاة صورة تفسد صلوة المرأة دون الرجل وهي ما اذا شرعت بعد شروع الرجل محاذية لانها اذا كانت حاضرة وقت شروعها قامت محاذية امكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين اما اذا حلت بعدما شرع فلا يمكنه ذلك لانه مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة ومحوها فاذا فعل ذلك فقد وجد منه التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت هي فرضها من فرض المقام فتفسد صلاتها قال وهذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبنى على كون الحديث المذكور مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت ذلك وانما روى موقوفا على ابن مسعود في مسند عبد الرزاق قال اخبرنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن ابي معمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصابون جميعا فكانت المرأة تلبس القالين تقوم عليهما فتواعد خليلها فاتي عليهن الحيض فكان ابن مسعود يقول اخروهن من حيث اخرهن الله قيل فما القالبان قال ارجل من خضب تنخذاها النساء يتشرفن الرجال في المساجد وفي العباة عن شيخه يرويه الحرام الحبائت والنساء حبائل الشيطان واخروهن من حيث اخرهن الله ويعروهن الى مسدد رزين قيل وذكر انه في دلائل النبوة لليهقي وقد تتبع فلم يوجد هذا وقد شدد بعصم وقال نافساد محاذاة الامرد ولا تمسك له في الرواية فان الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الدراية لتصر يحكم بان الفساد في المرأة غير معاول بمروض الشهوة بل لترك فرض المقام الثابت بالحديث ولذا لم يفرقوا بين المحارم والاجنبات وائس ذلك في الصبي ومن تساهل وعال بمروض الشهوة صرح بنفيه في الصبي مدعي عدم اشتهاؤه وحاصله ان مظنة الشهوة الاثومة واعتبار المظنة يثبت الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في الميت والهيمه ولا غيرهم وقالوا ان اشتهاؤه الذكر يكون عن انحراف في المزاج وقد ساهم كثير من الساب التثايل بختلاف اشتهاؤه الاثني فانه الطبع السليم . السابع . في المانع من الاقتداء يشترط امسحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمأموم حكما فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا دليلا فان كان طوله دون القامة وعرضه غير رائد على ما بين الصميم لا يمنع لعدم الاشتباه والافان كان فيه باب او كوة يمكن الوصول

الى الامام منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او النوبة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان لا يشتبه عليه حال الامام بروية او سماع لا يمنع على ما احتاره شمس الاثمة الحلواني قال في المحيط وهو الصحيح وكذا احتاره قاضي خان وغيره وان كان الحائض على خلاف ما ذكرنا كان عريضا طويلا وليس فيه قبح منع وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما او بين المقتدى وبين الصف الذي قدماه بعد فان كان مما يمكن فيه صف وتمر فيه المحلة لا يمنع مطلقا وان كان قدر ما يقوم فيه صف وان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل به اتصال من وراءهم بمن قداهم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاحاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد حجة الامام معهما وفي حكم عباداة النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانها تفسد صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كان ثلثا يفسد صلوة واحد عن يمينه وواحد عن يساره وثلاثة ثلثة وراهن الى آخر الصفوف بالاتفاق اما الثنتان فيفسدان صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين وراهن فقط عندها كافي الواحدة وعنده تفسدان صلوة اثنين اثنين وراهن الى آخر الصفوف كافي الثالث فالخاصل ان الثني عنده كالمجمع في كونه صفا وفي انعقاد الجمعة خلافا لهما لانه ان في الثني معنى الاجتماع فيعطى حكم المجمع كافي الوسايل والمواريث ولهما ان المجمع والثني تمايزان صيغة في اللمة فيتمايزان حكما الا مقام فيه دليل الا لخلق كافي الوسايل والله اعلم ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كمسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز قال البرازي المسجد وان كان كبيرا لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوار زم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة والبهاء انتهى ولو اقتدى من سطح المسجد بالكلام فيه كما اقتدى من وراء الحدار وكذا المأذنة ولو اقتدى على حدار بيت المقدس بالمسجد ولا يحق عليه حال الامام حاز بخلاف ما لوقام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يحق عليه حال الامام لكثرة التحلل والاختلاف الاثنية من كل وجه بخلاف البيت لانه لم يتخلل الا الحدران اذا كان فيه قبح ولا يشتبه عليه الحال

واتصال الصفوف صار مع المسجد كقام واحد وكعد لوصلى في دكان
 خارج المسجد ان اتصلت الصفوف حازوا الافلا ولو كان بين الامام والمقتدى
 في الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع واحتلف
 في الصغير فقل ما لا يمكن المشى في بطنه لصيقه وقيل ما يشه القوى من غير
 كلمة وقيل ما لا يكون طريق مثله في الصيق والصحيح ان ما لا يمكن فيه سير
 الرورق فهو صغير لا يمنع وما يمكن فكبير يمنع لكن ذكر في التاغار خانية عن
 المنتقى للحاكم الشهيدان اما يمنع في هذه الحالة اذا كان الناس يمرون فيه
 فان كانوا لا يمرون لا يمنع انتهى ولا يخلوا عن نظر لاه حيثئذ بمنزلة الطريق
 الذي تمر فيه المحلة وهو مالمع مطلقا فينبى ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولنا لم
 يذكر هذا القيد احد من اصحاب الفتاوى كقاضى حان وصاحب الخلاصة وغيرها
 وصلى العيد له حكم المسجد وقدم حكمه اثنا عشر فيما يتابع للمقتدى فيه الامام وما لا
 يتابعه فيه لاحلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي مواضع الاقتداء
 والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام اتماجل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا
 عليه فاذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك
 الحمد واذا سجد فاسجدوا رواه البخارى ومسلم واحتلف في المتابعة في الركن القولى
 وهو القراءة فنحن لا يتابع فيها بل يستمع ويبصت مطلقا اى سواء في السرية
 والجمهرية ووافقنا مالك واحمد في الجمهرية وقال الشافعى تلزم المتابعة في المأتم
 مطلقا الا اذا حو فتوت الركعة لقوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة لمن لم يقرأ
 بام القرآن متفق عليه وقوله عليه السلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن
 فهي خداج مثلنا فقل لا يجرى امره انا نكون وراء الامام فقال اقرباها في نفسك لحديث
 رواه مسلم وغيره واما قوله عليه السلام ادا صليتم فاقبوا صفوفكم وليؤمكم احدكم
 فاذا كبر تكبروا واذا قال غير المعصوب عليهم ولا الصالحين فقولوا آمين بحكم الله
 كبروا ركع فركعوا واركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسبح
 بحمده وزاد مسلم في روايته واذا قرأ فاقصروا ولا يلتفت الى تضعيف ابى داود وغيره
 بهذه الزيادة بعد حجة طريقها وقعة رواها وقوله عليه الصلوة والسلام من صلى
 خلف الامام فقرأه الامام له قراءة فان قيل رفعه ضعيف والصحيح انه مرسل
 لنا لئن سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور حجة كيف وقد رفعه ابو خنيفة بسند
 صحيح مع احتياطه وتضييقه في الرواية الى العائى حتى انه شرط ما لم يشترط غيره لجوز
 روايته وهو التذكر وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطاء انا ابو خنيفة

حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى حلف امام الحديث وقول من قال ان الحفط كالسبياني وابي الاخوص وشعبة واسرائيل وشريك وابي خالد الانبي وحريز وعبد الحميد وزائدة وزهير ورواه عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلوه غير صحيح قال احمد بن حنبل في مسنده اخبرنا اسحق الازرقي حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام قراءة الامام له قراءة وهو صحيح على شرط الشيخين ورواه عبد الله بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن ليث بن سليم وجابر عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره واستاده صحيح على شرط مسلم على ان نفي الثقة بزيادة الرفع كاف للقبول خصوصا من كان مثل ابي حنيفة كيف وقد وافقه عليها سفيان ورمع شريك وابو الزبير واخر جهاب عدي عن ابي حنيفة في ترجمته وذكر فيه قصة وبها اخرج ابو عبد الله الحاكم قال حدثنا محمد بن بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي حدثنا عبد الصمد بن الفضل الماعضي حدثنا يحيى بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد بن المهدي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل حمله يقرأ فحمل رجل من اصحاب النبي عليه السلام يباه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال اتتهاني عن القراءة حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام من صلى حلف امام فان قراءة الامام له قراءة وفي رواية لابي حنيفة ان ذلك كان في الظهر او العصر فامى اليه رجل فباه فلما انصرف قال اتتهاني الحديث وهذا يقتضي ان اصل الحديث هذا الا ان جابرا روى منه على الحكم فقط مرة والجمع احرى ويتضمن رد القراءة حلف الامام مطلقا لانه خرج تأييدا لثبوت ذلك الصحابي في السرية فيعارض ما استدلل به الخصم مما تقدم وحديث مالي انازع في القراءة ثم قال ان كان لابد فالمانعة وحديث لعلكم تقرؤن خلف امامكم فلما نعم قال لا تصعلوا الا ما تحبوا الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ويرجع لترجيح الخطر على الاماحة مطلقا عند التعارض ولقوة السند فان حديث من كان له امام اصح وقد عصد بمذهب الصحابة في موطن مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا صلى احدكم خلف امام فحسه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ قال وكان ابن عمر لا يقرأ حلف الامام ورواه الدارقطني مرفوعا وقال رفعه وهم لكن اذا صح حمل

على السماع فيؤيدرفقه وروى الطحاوى في شرح الآثار حدثنا يونس بن عبد
 الاعلى ثنا عبدالله وهب احببني حيوة بن شريح عن بكر بن عمر وعن عبدالله بن مقسم
 انه سأل عبدالله بن عمر وزيد بن ثابت وحابر بن عبدالله فقلوا لا تقرأ خلف الامام
 في شيء من الصلوة وروى محمد بن الحسن في موطأه عن سفيان بن عيينة عن منصور
 ابن ابى وائل قال سئل عبدالله بن مسعود عن القراءة خلف الامام قال انصت
 فان في الصلوة شغلا ويكفيك الامام وروى فيه عن داود بن قيس القراءة المذنب
 قال اخبرني بص ولد سعد بن ابى وقاص ان سعدا قال وددت ان الذى
 يقرأ خلف الامام في فيه جمرة ورواه عبد الرزاق الا انه قال في فيه حجر وروى
 محمد ايضا عن داود بن قيس عن ابن محلان ان عمر بن الخطاب قال ليت في ثم
 الذى يقرأ خلف الامام حجرا واحرجه ايضا عبد الرزاق وحرجه الطحاوى
 عن حماد بن سامة عن ابى حمزة قال قلت لابن عباس اقرأوا الامام بين يدي قال
 لا وروى ابن ابى شبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الامام ان حهرو لا
 ارخافت واخرج هو وعبد الرزاق من قول على من قرأ خلف الامام فقد
 احطأ القطرة ولهذه النصوص كره ابو حنيفة وابو يوسف قراءة المأموم في السرية
 ايضا وهى كراهة تحریم كما يهده قول صاحب الهداية وعندهما يكره لما فيه من
 الوعيد فان اطلاق الكراهة يهيد كراهة التحريم سيما اذا استدل عليها بما فيه
 وعيد والمراد ما تقدم من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص وعلى بن ابى
 طالب وان كانت تستحسن عند محمد فان الاصح قولهما لما مر من الادلة وبما عدا
 القراءة من الادكار يتابعه اى يأتى به المقتدى كما يأتى به الامام ويمتنع على لزوم
 المتابعة في الاركان ما ذكر في الخلاصة وغيرها من المروع وهى ان المقتدى
 لو رفع رأسه من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك
 ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل تسبيح المقتدى
 ثلثا بالصحيح انه يتابع الامام بخلاف ما لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد
 فانه يتم ثم يقوم لان التشهد واجب وان لم يتمه وقام حاز وكذا في القعدة
 الاحيرة ولو سلم قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتمه
 حاز ولو سلم قبل ان يأتى المقتدى بالصلوة والدعوات فانه يتابعها لانها
 سنة فالخاسل ان متابعة الامام في اعرائض والواحات من غير تأخير واجب
 فان عارضها واجب لا ينبغي ان يهوت ذلك الواجب بل يأتى به ثم يتابع لان الاتيان به
 لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعه تهوته بالكلية

فكان تأخير أحد الواجبين مع الإتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضها سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب وكذا لو تكلم الإمام بعد تمام القعدة قبل أن يتم المقتدى بالشهادة ويسلم بخلاف ما لو حدث الإمام عمداً في هذه الحالة فإنه لا يجهل لأن الكلام كالسلام في جواز بقاء المقتدى في التحريم بعدة بخلاف الحدث المدفاه لا يبقى في حرمة الصلوة بعده وحينئذ فإن كان المقتدى قد قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد تحت صلواته والأول ولورück في الوتر قبل أن يتم المقتدى الغنوب يتابعه لأن القنوت ليس بمقدر ولا معين أما أن كان لم يقرأ شيئاً من القنوت فح ينظر أن خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه يركع ويتركه والإقرار بمقدار ما لا يفوت الركوع مع الإمام ثم يركع وفي سلم الردوي في حصة أشياء إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الأولى وسجدة التلاوة وسجود السهو وأربعة أشياء إذا فعلها الإمام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة أو زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات العيدين وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال أن العلق منه أو زاد على الأربع في تكبير الحائز أو قام إلى الخامسة ساهياً فإنه لا يتابع في ذلك ثم في القيام إلى الخامسة أن كان قاعداً على الرابعة ينتظره المقتدى قاعداً فإن طاد سلم من غير إعادة التشهد وسلم المقتدى معه وأن قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده وأن كان لم يقعد على الرابعة فإن طاد تابعه المقتدى وأقيد الخامسة فسدت صلواتهم جميعاً ولا يفيد المقتدى تشهده وسلامه وحده وتسعة أشياء إذا لم يفعلها الإمام لا يتركها القوم رفع اليدين في التحريم والنساء مادام الإمام في الفاتحة فإن شرع في السورة لا يعمل المقتدى أيضاً عند محمد خلافاً لأبي يوسف وتكبير الركوع أو السجود والتسبيح فيهما والتسميع وقراءة التشهد والسلام وتكبير التشريق فلو ترك الإمام شيئاً من هذه لا يتركه المقتدى والأصل في النوع الأول وحوب متابعتها الإمام في الواجبات فعلاً وكذا تركها أن كانت فعلية أو قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني أن ليس له أن يتابعه في البدعة والمندوخ ولا اتفاقه بالصلوة وفي الثالث عدم وجوب المتابعة في السن فعلاً فكذا تركها وكذا الواجب العملي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالشهادة وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين أدبيلرم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الإمام بقي أن يقال كان ينبغي أن يأتي بتكبيرات العيدين في الركوع لأنها

مشروعة فيه وبالاتيان بها حيث لا يكون مخالفاً في واجب فعل كإتيان التشهد ويمكن
ان يجاب بان تكيرات الميدين انما شرعت في الركوع للمسيوق تحصيلاً لمتابعة
الامام اذا كان قد أتى بها ولا يلزم منه شرعيتها فيه لتحصل مخالفتها بخلاف
التشهد فان القعود محله الاصل في هذا في تكيرات الركعة الثانية واما تكيرات
الركعة الاولى في الاتيان بها ترك الاستماع والانصات والله سبحانه اعلم

﴿ فصل في قضاء الفوائت ﴾

من ترك صلوة لزمه قضاءها سواء تركها بمذر غير مسقط او بغير عذر خلافاً لاحد
فان عنده اذا تركها عمداً بغير عذر لا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتداً والمرتب لا يؤمر
بقضاء ما تركه الا اذا تاب وعند الجمهور لا يصبر مرتداً فيؤمر بالقضاء ويقدمها على
صلوة الوقت لان الترتيب بين الفائتة والوقئية وبين الفوائت شرط عندنا وبه
قال السحى والزهرى وربيعه ويحيى الانصارى والليث ومالك واحمد واسحق
وقال الشافعى مستحب وهو قول طائفة والحسن وابى ثور لان كل فرض اصل
بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره هذا هو الاصل الا ما أخرجه دليل كالايمان فانه اعظم
الاصول وهو شرط لكل العبادات ولنا ان الكتاب يحمل في حق اوقات الصلوات
مطلقاً اداء وقضاء وانما ثبتت الاوقات بعمله عليه الصلوة والسلام وقوله عليه السلام
صلوا كما رأيتموني اصلى ولا شك ان بيان الحمل المعيد للفرضية بخبر الواحد مفيد للفرضية
ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام تقديم صلوة على ما قبلها اداء ولا قضاء
في الصحيحين عن جابر انه عليه الصلوة والسلام صلى العصر يعني يوم الخندق بعد
ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها وعن ابى جمعة حبيب بن سباع انه
عليه السلام صلى المغرب عام الاحزاب فلما فرغ قال هل علم احد منكم انى صليت
العصر قالوا لا يا رسول الله فاصابتها فامر المؤذن فاقام فصلى العصر ثم اعاد
المغرب ورواه احمد ذكره ابو الفرح باسناده قال ابو حمزة بن شاهين يتعين انه ذكرها
وهو في الصلوة والا لما اعادها واخرج الدارقطى واليهقى عن اسمعيل بن ابراهيم
الترجماني عن سعيد بن عبد الرحمن الحمصي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام
فليتم صلوته فاذا فرغ من صلوته فليعد التي نسي ثم ليعد التي صلاها مع الامام ورواه
مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ومصحح الدارقطى وغيره وقفه منهم من نسب
الخطأ في رده الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب الى الترجمانى وهذا حارج

عن القاعدة المجمع عليها وهي ان زيادة الثقة مقبولة والرفع زيادة وسعيده وقته
ابن معين امام الحرج والتعديل وذكر الذهبي في ميزانه توثيقه عن جماعة
وكذا الترجاني قال ابن معين وابوداود واحمد لاباس به ولا فرق بين ان يكون
من لم يذكر الريادة ارجح من ذكرها اولاولا يرد ان سعيدا لا يقاوم مالكا ولو كان
الترتيب مستجاب لتركه عليه الصلوة والسلام مرة او اشار الى تركه مرة ولم ينقل
ولا نقل ايضا عن احدهم الصحابة قولوا ولا قملا وليس هذا كخبر لما نحه لان ذلك
ليس لبيان المجد بل هو زيادة على مطلق الكتاب وهي بخبر الواحد غير جائزة
وبهذا التقرير سقط ما بحثه الشيخ كالدين بن الهمام وبني عليه اولوية قول
الشافعي ولم ارمس تعرض له نعم كان ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب بالنسيان
وصيق الوقت وكثرة الموائت الا انه سقط لادلة اخرى اما النسيان فلا يوله
عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة او نسيها فليصاها اذا ذكرها فان ذلك
وقتها منقضي عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان وقتها
فكان وقتا صلاها لعدم المزاحمة ولزم منه سقوط الترتيب واما صيق الوقت
فللاجماع على حرمة تأخير الصلوة عن وقتها قصدا ومستند الكتاب والسنة
وايده الدليل العقلي مرجح على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلان الحرج
مدفوع بالكتاب وعليه الاجماع ايضا واشتراط الترتيب اذ ذلك يستلزمه وايضا
ربما اقصى الاشتغال بالترتيب حيث ان تقوية الوقتية وهو حرام كما مر فسقط
اذا قرر هذا فنقول لو صلى فرسا داكرا ان عليه فائنة قبله فسد فرضه فسادا
موقوفا عند ابى حيفة وباتا عندها ومعنى الوقف عنده انه ان لم يقض الفائنة
حتى صلى ستاوهوذا كر لها عاذا لكل صحيحا مثاله فاته صلوة الفجر فصلى الظهر
والعصر والمغرب والمشاء والقمر من اليوم الثاني وهوذا كر الفائنة في كل واحدة
سها فهدد الحس فاسدا فسادا موقوفا عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل
ان يقضى الفائنة محت الظهر والحس التي قبها وان قضى الفائنة قبل ظهر
اليوم الثاني قرر فساد الحس ومحت الظهر وهذا ما يقال صلوة تصحيح حسا
وصلوة تسد حسا فالتى تصحيح هي ظهر اليوم الثاني اذا اداها قبل الفائنة
والتي تسد هي الفائنة اذا قصاها قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي
ينبغي انه اذا دخل وقت الظهر من اليوم الثاني عادت الحس صحيحة لسيرورتها
مع الفائنة الاولى ست فوائت بدخوله حتى وان قضى الفائنة حينئذ قبل
ظهر اليوم الثاني لا تصد الحس ايضا وعندها الحس فسادا تقرر وما يصاها

بعد ذلك صحيح وان كان ذا كرا لمانعة لصيرورة الفوائت ستاوجه قولهما وهو القياس
ان سقوط الترتيب حكم والكثرة علة له وانما يثبت الحكم اذا ثبت العلة في حق
ما بعدها لا في حق نفسها كما اذ اراد ابي عبد الله بيع فسكت ثمت الاذن فيما بعد هذا البيع
لا فيه وكذا صيرورة الكلب معلما فترك الاكل ثلثا يحل ماصاده بعد الثالثة لا ماصاده
فيما ووجه قوله وهو الاستحسان ان المسقط للكثرة هي قائمة بالكل ولذا اجعنا
على سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صارت ستا لاقيا بعدها
فحسب وعلى انه لو اعاد المجلس في مسئلتنا بلا ترتيب صح وهذا لان المانع
من الحواز قلتها وقد زال وتوقف حكم على امر يظهر ايتم ام لا ليس ببسبغ
كتوقف الزكوة المعجلة على تمام الصاب عد حولا لالحول فان حال وهو تام
وقعت فرضا والافلا وتوقف للمعرب في طريق المزدلفة فان اعادها قبل الفجر
بطلت فرضيتها والافلا وصحة صلوة المعذور اذا انقطع العذر بعدها
على ما اودته في الوقت الثاني فان عاد سحوت والافلا وكون الزائد على العادة
حيضا على اقطاعه لعمرة او اقل وسحوت صلوة من اقطع دمها دون العادة
فاغتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ كمال الدين
ابن الهمام ولا يخفى على متأمل ان التعليل المذكور يوجب ثبوت صحة المؤديات
بمعجرد دخول وقت سادستها التي هي سائمة المتروكة لان الكثرة تثبت حينئذ
وهي المسقط من غير توقف على ادائها كما هو المذكور في التصوير في سائر الكتب
انتهى وسيأتي ما يؤيده قريبا ان شاء الله تعالى والتذكر في خلال الصلوة
كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر السيان الى ان سلم سحوت الصلوة
اتفاقا لسقوط الترتيب بالسيان وان بقي من الوقت ما لا يسع العائنة والوقية
معادله كان بحيث لو صلى العائنة يمحرج قبل ان تمام الوقية يسقط الترتيب ويقدم
الوقية ولو كان العائنة اكثر من صلوة والوقت يسع بعضها من الوقية دون
كلها فلا بد من تقديم ذلك المعص حتى لو فات المشاء والوتر وقد بقي من الوقت
ما لا يسع الاحس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ابي حنيفة ثم يصلى الفجر
ثم يقضى المشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصلى
الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي
العصر ثم يقضى الفجر بعد العروب وان بقي قدر ما يسع ست ركعات فقط يقضى الفجر
ثم يؤدي العصر ثم يقضى الظهر بعد العروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن
قضاؤه مع عدم تعويت الوقية فان امكنه الترتيب فبايدها ابصارا كما في هذه
الصورة الاخيرة والافلا كما في اللتين قبلها ثم المستبر حقيقة اتساع الوقت لاغلبة

الظل فقد ذكر الزاهد في شرح القدوري من عليه المشاء فطن ضيق وقت
المجر فصلها وفي الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس وفرصة مايلي
الطلوع وماقبله تطوع وقيل يشرع في المشاء فان طلعت قبل الفراغ صح
فجره والا فلا انتهى وهو يدل على ماقلناه وهو قدم العائنة عند ضيق الوقت صح
لان السعي عن قديمها ليس لمعي في عينها بل لما فيه من تهوية الوقتية ولهذا
يسى عن التطوع وانتهى متى لم يكن لمعي في عين المنهي لا يمنع الجواز كالنهي عن
الصلوة في الارض المنصوبة ثم المراد تصيق اصل الوقت لا الوقت المستحب
وعند الحسن بن زياد وهو رواية عن محمد الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر
ان عليه قضاء الظهر وعلم منه انه لو اشتغل بقصائنها وقع العصر في الوقت المكروه
يسقط الترتيب عنده لاعدنا فيلزمه ان يصلي الظهر في الوقت المستحب ولو وقع
العصر في الوقت المكروه عنده وعنده يصلي العصر ويؤخر الظهر الى ما بعد
الغروب ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر تمامها سقط الترتيب بالاتفاق لعدم
جواز الظهر في المكروه ولو شرع في العصر والشمس حمراء اذا كرا للظهر ثم
صارت وهو فيها آتيا وطعن فيه عيسى بن امان فقال بل يقطعها ثم يبدأ بالظهر
لان ما بعد الغروب وقت مستحب وهوذا كرا للظهر وهو القياس وجه الاستحسان
انه لو قطعها تكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان اولى ثم العبارة
لوقت الافتتاح حتى لو اتسع الوقتية اول الوقت وهوذا كرا للعائنة واطال حتى
تصيق او خرج لم تصح لان شروعه وفي الوقت سعة مع التذكر لم يقع محرجا
فان جدد الشروع عند التصيق صح قال الزاهد ويراعى الترتيب وان لم يقدر
على اداء الوقتية الامع التحفيف في قصر القراءة والاعمال ويقتصر على قل
ما تجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسئلة للترتيب صيرورة العوائت سنا
بمخرج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة للدخول في حد
التكرار بذلك وجه طاهر الرواية وهو الصحيح ان التكرار المؤدى الى الخرج
ان يكون عليه طهر ان قضاء مثلامع بينهما الا ان يكون عليه طهر قضاء
وطهر اداء بالعبارة في الوصف يرول التكرار والا يحصل بالصوتين وهذا
يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسألة الحسن اذ بدخول وقت السادسة تصح
الحسن لان دخول وقت السادسة بالنظر الى الحسن هو خروج وقت السادسة
بالطر الى ضم العائنة اليها ودخول وقت السابعة بل لو فرض ان العائنة كانت
كالعجر ينبغي ان تصح الحسن بخروج وقت الخامسة وهي المجر من اليوم الثاني

لأنها سادسة بضم الفاء إلى المؤديات فلي تأمل ثم القوائت نوعان قديمة وحديثة
فالحديثة تسقط الترتيب اتفاقا عند الكثرة واحتلف في القديمة كمن ترك صلاة
شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى أخرى
ذاكرا للفائتة الحديثة لم يحجزه البعض وحمل الماضي من القوائت كان لم يكن زجر الله
عن التهاون وجوزوه الأكثرون وعليه الفتوى لأن القديمة أبطلت الترتيب لكثرة
وبالحديثة ازدادت الكثرة فينا كذا لسقوط ولو قضى بعض القوائت حتى زالت
الكثرة عاد الترتيب عند البعض بأن ترك صلاة شهر ثم قضاه حتى بقي أقل من ست
ثم صلى الوقتية ذاكرا لما بقي لم يحجز عند هؤلاء لأن العلة هي الكثرة ولم يبق
والأصح أنه لا يعود لأن الساقط لا يحتل العود كقليل ماء نجس دخل عليه ماء
جار حتى سال معاد قليلا لم يعد نجسا بخلاف الديان وصبق الوقت لأن الجواز
ثم للعجز وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من أداء الفائتة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب
أيضا كذا في الكافي ولو ترك صلوات يوم وليلة وصلى من المدمع كل وقتية
فائتة فالقوائت كلها صحيحة قدمها أو أخرها وأما الوقتيات فإن بدأ بها فكلها
فاسدة وكذا إن أخرها إلا العشاء أما فساد الكل في التقديم فلأنه متى أدى
شيئا منها صارت سادسة القوائت فإذا قضى متروكة بعدها عادت المتروكات
خمسًا ثم لا يزال هكذا وأما فساد غير العشاء في التأخير فلأنه كلما صلى فائتة عادت
القوائت أربعا ففسدت الوقتية ضرورة وأما عدم فساد العشاء فمحمول
على ما إذا كان حاهلا وعنده أنه قد صلى جميع ما عليه فصار كالتاسي فإن
كان عالما لم يحجز العشاء أيضا لأنه صلاها وعنده أن عليه أربع صلوات كذا
في الكافي أيضا ترك صلاة من صلوات يوم وليلة ونسبها ولم يقع تحريمه على شيء
يعيد صلاة يوم وليلة ليحرج عما عليه بيقين وفي شرح التهذيب لو صلى صلاة
من غير تحريز في الحكم وسقطت عنه المتروكة والأول هو المروي عن أبي خنيفة
وهو الأحوط قال الميقاتي أبو الليث وبه نأخذ وإن ترك صلوتين من يومين ونسبهما
يعيد صلاة يومين للاختياط كذا رواه أبو سليمان عن محمد وعلى هذا أدانني ثلث
صلوات من ثلثة أيام يعيد صلاة ثلثة أيام رواه إبراهيم عن محمد ذكره
في التاتارخانية ولم يذكر ما زاد وذكر الرازي قال عمر بن أبي عمرو سألت محمدا
عن من نسي سجدة صلوتية ولم يدر من أي صلاة هي قال يعيد الجلس قلت فإن نسي
جس صلوات من خمسة أيام قال يعيد صلاة خمسة أيام ولو ترك ظهرها
وعصرها من يومين ولا يدرى الأولى منهما فتداني خيفة يقضى واحدة ثم

الاحرى ثم يعيد التي قدمها ليحرج عما عليه بيقين وعندها لا يلزمه إعادة التي قدمها
لسقوط الترتيب بالسيان فهما الحقائق الترتيب بين القائمتين بناسي الفائتة وهو
الحق بناسي التيمس على ما مر فمن ترك صلاة من الخمس ونسي اى صلاة هي قال قاضي
حازر الفتوى على قولهما قال ابن الهمام كما لا محل للتحصيف على الناس والافديليهما
لا يرجح على دليله انتهى ويؤيده ما قال في الواقعات وقول ابى حنيفة تأخذ
وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضاً من يوم آخر قليل لا يسقط الترتيب
عنده فيصلّى مثلاً الطهر ثم العصر ثم يعيد الطهر ثم يصلى المغرب ثم يعيد تلك
الصلاة التي صلاها قبلها كما صلاها فتصير سبعا ولو ترك العشاء من يوم آخر
كذلك يصلى السبع على ذلك الترتيب ثم يصلى العشاء ثم يعيد السبع فتكون
الجملة خمس عشرة ولو ترك العجر من يوم آخر كذلك يصلى الخمس عشرة على ذلك
الترتيب ثم يصلى العجر ثم يعيد ما صلى قبلها على ترتيبه فيكون المجموع احدى
وثلاثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا يلزم الترتيب عنده ايضاً
فما راد على الصلوتين قال في الحقائق وهو الاصح لا رامة ثلاث صلوات في وقت
الوقية لاجل الترتيب تستقيم اما الجواب سبع صلوات في وقت واحد
فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقية انتهى وقيل منى الخلاف على ان الكثرة
هل تعتبر في الفوائت مع ما بينهما من المؤديات ام في الفوائت نفسها فقط
فمن اعتبر الاول قال لا يتأتى الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال
يتأتى الخلاف ما لم تنصر الفوائت نفسها ستا والحق ان المتعتبر هو صيرورة
الفوائت نفسها ستا ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لفوائت فيها لسقوط
الترتيب اذا السر في سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدى الاشتغال بها على الترتيب
الى تقويت الوقية فمجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له وانما العلة في عدم الخلاف
فيما زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لا الترتيب
اذا سقطت بست صلوات حذراً من الافشاء الى تقويت الوقية فسقوطه بسبع اولى
والطائفة الاخرى لم يعتبروا الاتحقيق فوائت ست وليس بالوجيه وهذا اقص
في المنظومة على ذكر الصلوتين صلى على العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه
اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها اباحنيفة فاجابه بذلك فقضاها وفي الخلاصة
رجل فانه صلوات في الصحة فمرص مرصا يضره الوضوء ولا يقدر فيه على ركوع
والسجود فقضاها بالتيمم والاياء جاز ولا يلزم اعادتها فاصح اذا فاته صلوات يبغي
ان يقصها في البيت لاقى المسجد ستر الذنب وقصيره شك في صلافة انه صلاها

لم لان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن مات وعليه صلوات قاومى بمال معين يمتلئ لكفارة صلواته لزم ويعطى لكل صلوة كالفطرة وللو ترك ذلك وكذا لصوم كل يوم واما يلزم تنبيها من الثلث وان لم يوص وتبرع به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوة كثيرة والخطئة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم و ليلة مع الوتر مثلا لفقير ثم يدفعها الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه وهكذا يفعل مرارا حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاؤها لفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليين والطهار والافطار فلا عذر ولو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التمار حاية ومن اراد ان يقضى صلوات صلاحها ان كان لاجل قسان دخلها او كراهة فحس والاقيل يكره وقيل لا يكره لانه اخذ بالاحتياط الا بعد الفجر والعصر لانه قل ظاهرا او هو مكروه بعدها

﴿ فصل في صلوة المسافر ﴾

وفيهما ابحاث . الاول . في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قدروها بالفراسخ فليل احد وعشرون فرسحا وقيل ثمانية عشر فرسحا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال الثاني في جوامع الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر فرسحا واختار صاحب الهداية اولى لشموله السهل والحل فانه يمتد في الجبل ما يابق به وهوان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وعند الشافعي اقلها مرحلتان ستة عشر فرسحا وهو رواية عن مالك وبه قال احمد لما في البحارى عن ابن عباس وابن عمر انهما كانا يقصران في اربعة ردها استدولوا بالبحر في المسح على الخمين من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما و ليلة للمقيم وجه الاستدلال ان اللام في المسافر ليست للمهد ادلا معه ودفعي للاستغراق فتم كل مسافر فلو كان السفر الشرعى اقل من ذلك لوجد مسافر لا يمكنه المسح ثلثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعترضه ابن الهمام بانه قد يقال المراد المسافر اذا كان

سفره يستوعب ثلثة ايام قال ولا يقال انه احتمال يخالفه الظاهر فلا يصار اليه
لانا نقول قد صاروا اليه فيما اذا بكر المسافر في اليوم الاول ومضى الى وقت
الروال فبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك
في اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الروال فان هذا مسافر على الصحيح كذا ذكره
السرخسي ولا يمكنه المسح تمام ثلثة ايام فظهر انه انما يمسخ ثلثة ايام اذا كان
سفره ثلثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلثة
ايام ثم اقام او بدله ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يترخص بمقدار
ماسار فقط فقد صدق عليه في ذلك المقدار انه مسافر ومع هذا لا يمكنه شرعا
ان يمسخ ثلثة ايام والاولى ان يستدل باشارة هذا الحديث وبشارة حديث الصحيحين
لانسافرا مرارة ثلثة الايام زورحم محرم وفي لفظ البخاري ثلثة ايام ان السفر
التمام الذي به تنفس الاحكام لكونه مظنة المشقة المتعنية للتعب هو الثلثة
على ان الاخذ بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرع هذا العدد في احكام كثيرة
وهو الرخصة لمرارة الغربة ومشقة الوحدة وكلها ان يكون الارتحال عن غير
الاهل النزول في غير الاهل وذلك في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلثة ايام والثلثة
اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز القصر في قليل السفر فوجب ان يكون اقل
الكثير لان اكثر الكثير لاحدله وماروى عن ابن عباس وان عمر فعل بمحابي
وليس بحجة عند الشافعي على انه قد عارضه فعل محابي فان مذهبنا مذهب
عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن ابي عمار وابي قحافة وشريك
ابن عبدالله من الصحابة وبه قال الشعبي والنخعي والثوري والحسن بن حي وسعيد
ابن حنبل وابن سيرين من التابعين وماروى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لا تقصر وا
في اقل من اربعة برد من مكة الى عسفان ضعيف يراه اسمعيل بن عيسى
وهو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه فليحج واحد
ليس بشئ وقال الثوري كذاب وقال النسائي متروك الحديث فلا يصح
الاحتجاج به . الثاني . فيما يصير به المقيم مسافرا والمساfer مقيما وفي حكم السفر
من فارق بيوت موضع هو فيه من مصر او قرية تاوير ادهاب الى موضع بينه
وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة صار مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يعارق
عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لا كان عملة من عملة عن مصر
وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز الدهران من جهة
خروجه وكان بمحاذاته عملة من الجانب الآخر يصير مسافرا اذ لم تر جانب

خروجه وان كان هناك قرية متصلة برض مصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بضائه دون روضه لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اماماء المصر فان كان بينه وبينه اقل من غلوة وليس بينهما مزرعة تعتبر مجاوزته ايضاً والا فلا والاصل في هذا ما روى انس قال صليت الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاً والمصر بدى الخليفة ركعتين متفق عليه فدل ان بمجرد النية لا يصير مسافراً والاصل الظهر بالمدينة ركعتين وما ذكره البحارى قال خرج على قصر وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل له هذه الكوفة قال لاحق ندخلها فدل انه بالخروج يصير مسافراً وان لم ينب مصر عن بصره وعنه انه لما خرج الى صمين قال لولجاء هذا الحصن لقصرنا فالحصن كان امامه في جانب حروجه رواه البيهقي وكذا لا يصير مسافراً لانيه حتى لو خرج لطلب ابق او عريم لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا لم ينو المسافة المذكورة وكذا صاحب الحديث اذ طلب عدوه ولا يدرى اين يدركه وفي العود هم مسافرون ان كان بينهم وبين مقرهم ثلاثة ايام وهي مسافة السفر ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والميدين والاصحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات وافرصه في كل منها ركعتان والقصر لازم عندنا وهو مذهب عمر وابنه وعلى وابن مسعود وجابر وابن عباس وبه قال الثوري وحماد بن سليمان وعمر بن عبدالعزيز والاوراعي والحسن بن حي والحسن البصري وهو رواية عن مالك واحمد قال يحيى السنة البغوي وهو قول اكثر اهل العلم وقال الشافعي كل من القصر والالتزام جائز وبه قال مالك واحمد لان الالتزام عريضة والقصر رخصة كالفطر في الصوم وللعجمي حديث عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الاصحى ركعتان وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وقد حاب من افترى رواه النسائي وابن ماجه واحمد والبيهقي ماسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحصر متفق عليه وعن حفص بن غاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم جاء رجل وجلس قرأى ناس اقباما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يسبحون فقال لو كنت مسبحاً لاتعمت صلوتي صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد على ركعتين في السفر واما بكر وعمر وعثمان

كذلك متفق عليه ولقط الحارثي صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في السفر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عني ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين
 صدرا من خلقة ثم صلاها ربعا وأغاصها ربعا فيها بعد كافي هذه الرواية لانه صار
 مقيا للأهل على ما روى الامام احمد وابو بكر بن أبي شيبة وابو عمر بن عبد البر
 والطحاوي ان عثمان صلى عني اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال ايها الناس
 اني تأملت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم والآثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان
 العرض ركعتان وان الاتمام منكر ولو كان جائزا لعله عليه الصلوة والسلام مرة
 تمليا للجواز كما في الصيام فان قيل قال اس كذا اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سافر ما الصائم ومنا المفطر ومنا من يتم ومنا من يفطر وعن عائشة
 قالت كل ذلك كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم سام واوسر وقصر الصلوة
 واتم قلنا في طريقهما زيد النسي وطلحة بن عمر قال اس عبدالله لا يباح بهما واول
 ابو الفرج بن الحوري المعروف منا الصائم ومنا المفطر وازادة من قوله ردنا عني
 ولم يصح الاتمام احد من اصحاب الكتب الستة ولا من هذه الرواية او من غيرها
 وتعصب لمذهب الشافعي معروف كما صحح المهر المنة فانه اوم ما به
 اعترف انه غير صحيح كدكره السروحي في شرح الهداية ومن امرا
 من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 الآية هذا القصر لان هذا القصر غير مقيد بالحواف احد من اصحابنا
 وفعلها وقت الحواف والامام ترك النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 وعن يعلى بن امية قال قال لعمر بن الخطاب اتاوا لابي بكر رضي الله عنه
 ان حقت فقدام الناس فقال عمر عجب مما عجب به من ان ياتيوا لابي بكر
 صلى الله عليه وسلم فقال صدقة صدق الله بها عليكم واما ما رواه
 واصحاب السنن الاربعة والتصدق به لا يحمل ثمانية من لا
 اسقاط محض لا يقبل الرد كما هو من اصحابنا من قال
 وهو الحاكم بما يريد اولى ان لا يقبل الرد يكون له ما عدا
 ان القصر عندما عريضة وقد يطلق البعض ما به من ان
 رخصة اسقاط ولا فرق بينهما ومن اعربنا في معنى
 عندما حتى روى عن ابي حنيفة انه قال ما به من ان

وان اتى فان قعد في اثنا عشر يوما قدر التشهد اجزأته والاحريان نافلة له ويصير مدينا
 لتأخير السلام ولكونه في النفل على تحريمه الفرض وان كان ذلك جائزا عندنا
 وان لم يقعد في الثانية نفل فرضه لان القعود على الثانية فرض لانه اخر صلواته
 كما في العجر والجمعة ولو ترك القراءة في احدى الاولين نفلت لذلك ثم لا يزال
 المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع
 واحد من مصر او قرية غير وطنه فعمل بهذا انه يصير مقيما بدخول وطنه وان لم
 ينو الاقامة واما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا بنية الاقامة واقل الاقامة عندنا
 خمسة عشر يوما وعند مالك والشافعي اربعة ايام وهو رواية عن احمد وعنه
 خمسة وعنه اثنان وعشرون صلاة وجعله في المنى هو المذهب استدلال مالك
 والشافعي بما روى انه عليه الصلاة والسلام اذن للمهاجرين في اقامة ثلث ليال
 للمعسى ان يكون له حاجة ولا حاجة فيه كما لا يخفى واحتج احمد ما عليه الصلاة
 والسلام قصر احدى وعشرون صلاة حين دخل مكة الى ان خرج الى
 منى وهو حجة على من قدر المدة اقل من ذلك لاعلى من قدر ما كثر لاه مسكوت
 عنه ولنا ما اخرجه الطحاوي عن ابن عمر وابن عباس قالوا اذا قدمت بلدة
 وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم خمس عشرة ليلة فاكل الصلاة بها وان كنت
 لا تدري متى تظن فاقصرها وقال محمد بن كتاب الاثار حدثنا ابو حنيفة تناموسي
 ان مسلما عن معاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطئت نفسك
 عن اقامة خمسة عشر يوما فاقم الصلاة وان كنت لا تدري متى تظن فاقصر
 والامر في مثل هذا كالحذر اذ لا مدخل للرأى في التقديرات الشرعية فالموقوف فيه
 كالرفوع فعلمنا به لاه مثبت لزيادة سكت عنها ما استدلو به ولم ينافه فلو نوى
 اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن
 بموضعين لا يصير مقيما الا ان نوى ان تكون يتوته في احدهما وان كان يقول
 غدا اخرج او بعد غد اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب
 الجمهور ولو بقي سنين وليس لذلك نهاية ابدا وقال الشافعي يقصر الى ثمانية
 عشر يوما ثم يتم وفي قول الى سبعة عشر يوما ثم يتم لما روى ابو داود ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اقام على حرب هو اذن ثمانية عشر يوما يقصر الصلاة وروى
 انه عليه الصلاة والسلام اقام سبعة عشر يوما يقصر الصلاة عام الفتح قال ابن عباس
 ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زدنا اتمنا والاول ضعيف والثاني صحيح
 واصح منه انه عليه الصلاة والسلام اقام بها تسعة عشر يوما يقصر قال ابن

عباس ونحن قصر تسعة عشر يوما وإن اقنا أكثر آتينا رواء البخارى قلنا ليس في فعله عليه الصلوة والسلام ما يدل على بى القصر في الزيادة كالأما يخفى كيف وقدروى ابو داود ايضا واليهىق باسناد صحيح انه عليه السلام اقام بقبوك عشرين يوما يقصر واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذى اجمع اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامة ومثله قال ابن المنذر وعن عمر قال اصل صلاة المسافر ما لم يجمع مكثا واما الصحابة برام همر تسعة اشهر يقصرون وروى البيهقى في المعرفة باسناد صحيح ان ابن عمر قال ارتج علينا الثلج ونحن نأذر بحان ستة اشهر في غزاة فكنا نصلى ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختيار اكثر الصحابة راجح على اختيار ابن عباس وحده وفي الفتاوى العياثية المسافر اذا دخل مصرا وهو على عزم انه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما وإن مكث سنة الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وإن لم يسو الاقامة انتهى ولا تصح نية الاقامة من المسكر في دار الحرب لانهم بين ان يهزموا فيفروا او يهزموا فيمروا وحالهم هذه مبطلات عزيمتهم لتردها في الاقامة ولا بد في تحقق النية من الحزم ولو كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المدد للعدو او وجود مكيدة من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع الحزم وعن ابى يوسف ان كانوا في المدينة في البيوت تصح منهم وإن كانوا في الحياض لا تصح وهذا بخلاف من دخل اليهم ممان حيث تصح نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاحية حتى لو حاصر المسكر عدوا في الصحراء من دار الاسلام ونووا الاقامة لا تصح لما تقدم واما اهل الاخية فتصح منهم نية الاقامة فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والافلا الكافر في دار الحرب اذا اسلم ولم يتعرضوا له فهو على اقامته لعدم ما يزيلها ولو خاف ففر منهم يريد سفر ثلثة ايام لم تعتبر بيته هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضى حان ولعل المراد لم تعتبر نية الاقامة بعد ذلك والافتد ذكر السروجى عن الدخيرة ان الاسير اذا اقلت من العدو فوطنه سه على اقامة نصف شهر في غار او محوه قصر لانه محارب للعدو وكذا لو اسلم فهرب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هاربا مسيرة السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بانه يقصر في التارخانية بعلامة المحيط فتبين حمل تلك

العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم المعتبر في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجسد والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستأجر مع ابيه والاستاذ مع تلميذه وفي القية نية السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت مهرها يعني المعجل والاقاليها وكذا الجدي ان كان يرتقى من الامير والافلا انتهى والوجه انها تبع مطلقا فانها اذا خرجت معه الى السفر لم يبق لها ان تتحلف عنه وكذا الجدي اذا كان رزقه من بيت المال وقدمه الى السلطان بالخروج مع الامير فهو تابع له ثم ذكر في الدخيرة ان المتطوع بالجهاد لا يكون تبعا للوالي وهو طاهر وكذا قائد الاعشى اذا كان باجر فهو تابع له كغيره من الاجراء والافلا ولو حمل رجل رجلا طلما ولا يدرى المحمول الى اين يذهب به ذكر الحاكم الشهيد في المتقى انه يتم الصلوة حتى يسير ثلاثمائة قصر وينبى ان يكون هذا اذا سأل فلم يجبه وذكروا في المتقى ايضا ان المسلم اذا اسره العدو ان كان مقصده ثلثة ايام قصر وان لم يعلم سألته فان لم يجبه وكان العدو مقيما اتم وان كان مسافرا قصر وينبى ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر والا يكون كمن اخذه الطالم لا يقصر الا بعد السير ثلثا وكذا ينبى ان يكون حكم كل تابع يسأل عن متبوعه فان احببه عمل بحره والاعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه وقيل اذا كان سفره محققا ولم يعلم من مشوعه بنية الاقامة عدد حول مصر او قرية يلزمه الاتمام وعلى الاصل الذي ذكرناه لا يلزمه وهو الاصح لان المتيقن لا يزول بالشك وتعدر المسؤل بسبب من الاسباب بمنزلة المسؤل مع عدم الاحار والمديون ان حبسه غريمه ان كان مصرا يقصر لانه لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقصيه او لم يعزم شيئا فاما ان عزم ان لا يقصيه فانه يتم لانه منزلة بنية الاقامة كذا في المحيط وذكروا في الدخيرة عن ابن سامة عن ابي يوسف انه ان كان مصرا يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن نفسه على اداة والمبد بين شريكين احدهما مسافر والاخر مقيم ان نهائيا في خدمته اتم في بوية المقيم وقصر في بوية الآخر وان لم ينهائيا يهرس عليه ان يقعد على رأس الركبتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا وقديهم من التمثيل بالخليفة في اول مسئلة التسع ان الخليفة والسلطان كثيره في انه ادانوى السمر يصير مسافرا ويقصر قليل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والاصح انه لا فرق لما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء

الراشدين انهم قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة وغير ذلك ومراد من
قال اذا طاف في ولاية لا يقصر هو ما صرح به حافظ الدين البزار في فتاويه
انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم
يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار بمن عجل
بان جميع الولاية بمنزلة مصره لان هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية
عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع كافر حرج قاصدا مدة السفر فاسلم في اثناء
الطريق وقد بقي فيه وبين مقصده اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا
خرج مع ابيه فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلاثة ايام كذا
قاله ابو بكر محمد بن الفضل وقال غيره من المشايخ الجواب كذلك في الصبي اما
الكافر فيقصر لان نية الكافر السفر معتدة بخلاف نية الصبي قال في الخلاصة
هو المختار وقيل يقصر ان والحائض اذا طهرت وقد بقي بينها وبين مقصدها
اقل من ثلاثة ايام تم الصلاة هو الصحيح ذكره في الطهيرية . الثالث . اعتبار
حال الصلوة في التغير وما يدتي عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلاة
مادام وقتها باقية فالتغير من صعة الى صعة بتغير حال العبد ما لم تؤد فادا
خرج تقرر في الدمة على ما كانت عليه من الصعة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك
آخر الوقت عندما بحيث لا يبقى منه قدر ما يسع قوله الله اكبر وعند زفر قدر
ما لا يسع فيه اداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول ثم اعلم ان صلاة
المسافر كما تتغير من الركعتين الى الاربع مادام في الوقت بنية الاقامة كذلك تتغير بالاقضاء
بالمقيم ان تم الاقضاء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح
ولزمه الاتمام لمساقلنا انها وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقرر
في دمتيه ركعتين فلا تتغير بالاقضاء بالمقيم كالاتصير بنية الاقامة ويلزم اقتداء
المفترض بالمتأمل في حق القعدة على رأس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به
في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها لانه حين اقتدى صار فرضه ادما للتبعية مع
قبول الصلوة للتغير وصار كالمقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تصير ركعتين
بحروج الوقت وكذا لو اتم حلف الامام حتى خرج الوقت او سبقه الحدث بعد اقتدائه
به فاشتغل بالصلاة صح اوقت واختار البناء فانه يتم اربعا لان حروج
الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعا بالاقضاء اما لو افسد صلوته بعد ما اقتدى
بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لرواى الاقضاء بخلاف ما لو اقتدى
بمتعلا بالمفترض المقيم حيث يصلي اربعا لو افسد لانه يلزم

صلوة الامام وها لم يقصد الاسقاط فرضه غيره تغير ضرورة المتابعة
 وقد زالت ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح سواء كان في الوقت او خارجه لعدم
 المانع فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلوته بتغير قراءة
 في الاسح وقيل يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو لو سهوا وجه
 الاصح انه بالنظر الى كونه مقتديا بتحريمه حيث ادرك اول صلوة الامام تكره له
 القراءة تحريما والنظر الى كونه غير مقتد فعلا وقد سقط عنه فرص القراءة
 تستحب له القراءة واذا دار فعل بين كونه مستجبا او حراما رجحت الحرمة بخلاف
 المسبوق فانه ادرك قراءة باقاة ولو قرص ان امامه لم يكن قرأ الاولين فما قرأ
 في الاخرين يلتحق بالاولين ويحلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر
 اليه قراءة اصلا اذ ذلك قد ادرت قراءته بين ان تكره تحريما بالنظر الى التحريم
 او تكون ركنا بالنظر الى الفعل فالاحتياط هو الاتيان بالعرض اذ يلزم من تركه
 الفساد ولا يلزم من فعله المكروه ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول لهم اغتوا صلواتكم
 فانا قوم سمر لاحتمال ان يكون حاضرا من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاحتجاج به
 ليسأله فيحكم بفساد صلوة نفسه بناء على طس ان امامه مقيم قد فسدت صلاته
 بسلامه على ركعتين وهذا محل ما في الفتاوى اذا اقتدى امام لا يدري امسافر
 هو او مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء بمجماعة انتهى لانه شرط
 في الابتداء لما في المبسوط رجل صلى بالقوم الطهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون
 امسافر هو ام مقيم فصلاتهم فاسد سواء كانوا مقيمين او مسافرين لان الطاهر
 من حال من في موضع الإقامة اه مقيم والناء على الطاهر واحد حتى يتبين
 خلافه فان سألوه فاخبرهم اه مسافر حارت صلاتهم انتهى وروى ابو داود
 والترمذي عن عمر ان بن حصين قال عزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يسلي الا ركعتين يقول
 يا اهل مكة صلوا ارضا فاما قوم سمر صححه الترمذي ولو قام المقتدى المقيم قبل
 سلام الامام سوى الامام الإقامة قبل تقييد ما قام اليه بالسجدة لزمه الرافض
 ومتابعة الامام فلو لم يفعل فسدت صلوته لانه لم يسجد لم يستحكم خروجه عن صلوة
 الامام قبل سلام الامام وقد بقي على الامام ركعتان مائة الإقامة فوجب عليه
 الاقتداء بهما فاذا اهرد فسدت بخلاف ما لو بوي بعد التقييد بالسجدة فانه
 حينئذ قد استحكم اهراده حتى لو رفض وتابع فسد صلوته لاقتدائه في موضع
 الاهراد وينتفى على ما ذكرناه في اول هذا البحث ان من فاته صلاة وهو مقيم

قصاها ارباعاً مقيماً او مسافراً ومن فاتته صلاة في السفر قضاها ركعتين مسافراً او مقيماً ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر في وقته ثم دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم تذكر شيئاً في منزله فرجع اليه قبل خروج وقت العصر ثم حرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بتغير طهارة لزمه قضاء الظهر ركعتين والعصر ارباعاً بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت ما لم تؤد وان المعتبر آخر الوقت وقد كان في آخر وقت الظهر مسافراً ولم تكن اديت وفي آخر وقت العصر مقيماً حيث رجع الى منزله فتقرر ان الظهر ركعتين والعصر ارباعاً الرابع هو الوطن قالوا الاوطان ثلثة وطن اصلي ووطن اقامة ووطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان او موضع تاهل به ومن قصده التعيش به لا الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنه له وفي المنسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل بقوله او توطن فيه يتناول ما عزم القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتاهل فعلى هذا لو عزم من له ابوان في بلد على القرار فيه وترك الوطن الذي كان له قبله يكون وطنه له ولو تزوج المسافر ببلد ولم يسو الاقامة به فقبل لا يصير مقيماً وقيل يصير مقيماً وهو الوجه لما مر من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلدين قايتهما دخلها صار مقيماً فان ماتت زوجته في احديهما وتبقى له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطنه اذ المعتبر الابل دون الدار كما لو تاهل ببلدة واستقرت سكناله وليس له فيها دار وقيل تبقى ووطن الإقامة ما سوى فيه الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً ولم يكن مولده له لاله به اهل ووطن السفر ما سوى فيه الإقامة اقل من خمسة عشر يوماً وليس مولده ولا له به اهل ويسمى وطن السكنى ايضاً والمحققون على عدم اعتباره ولدالم يذكره صاحب الهداية لانه فيه يوصف السفر فهو كالملازمة ثم الاصلى ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاتمام ما لم ينو الاقامة لما مر من انه عليه السلام واصحابه المهاجرين قصروا بمكة مع انها كانت وطنهم الاصلى لكونهم استوطنوا المدينة فرالت وطنية مكة ولا يستقض بوطن الإقامة ولان السفر لان الشيء لا ينتقض بما هو دونه واما وطن الإقامة فينتقض بوطن إقامة آخر وان لم يكن بينهما مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه وطن إقامة آخر لصعب وطيبته ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الاصلى بالاحصاء وكذا ثبوت وطن الإقامة في ظاهري الرواية وعن محمد بنه شرط لثبوت

وطن الإقامة ان يتقدمه سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصره لاقصد السفر فوصل الى قرية وبوى إقامة خمسة عشر يوما بها لا تصير تلك وطن إقامته وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقام قرية خمسة عشر يوما لا تصير وطن إقامته وعلى ظاهر الرواية تصير تلك القرية وطن إقامته في الصورتين الخامس في مسائل متفرقة يرخص للمسافر ترك السن على قول البعض وقال الناصبي لا يرخص وفي المسوط لشمس الأئمة لا قصر في السن وتكلموا في فصل قيل الترك ترخصا وقيل الصلح قريبا وقال الهمداني العمل افضل حالة النزول والترك في حالة السير انتهى وهذا هو الاعدل اذ لم تكن مشقة حالة النزول وقد تقدم عن ابن عمر انه قال لو كنت مسجحا لآتممت وقال هشام رأيت محمدا كثيرا لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعدها ولا بدع ركعتي الفجر والمغرب وما رأيت به يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء كذا في شرح الهداية للسروحي والماضي والمطيع في سفره في الرخص سواء عندما وه قال الاوراعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقالت الثلاثة ليس للعاصي سفره كالأبق اوى سفره كقاطع الطريق ان يترخص بالرحص المشروعة للمسافر لانهام فلا ينالها المستحق للقم وقياسا على عدم جوار صلاة الحوى للبقاء وقطاع الطريق بالاجماع قلنا هذا قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال تعالى من كان منكم مريضا او على سفر فعده من امم اخر الآيات واذا صرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الآية وان كنتم مريضى او على سفر الآية وقال عليه الصلوة والسلام يمسح الميم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولا فصل في هذه النصوص بين مسافر ومسافر على ان الله تعالى لم يجمع معه عن عاده في الدنيا لمصيتهم والا لما نالهم السكاح والبيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيتها من معه ولا يقال ذلك للضرورة كالكل الميتة ونحوها لما قول فيدعي ان يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الراند كالكل الميتة ولا قائله والقياس على عدم حوار صلاة الحوى للبقاء وقطاع الطريق غير صحيح لان المعصية في حقهم في نفس الصلوة اذ قصد هم لها حيث مدحاربة الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه فيما تعلقت به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصار كالصلوة عند التطوع مع الصلوة في الثوب المعصوب وكالركن في حق ثوب المسب مع الوطى في الحيض فليتأمل ولا يجوز الجمع عندنا بين

صلوتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والمشاء بمزدلفة
وهو قول ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين ومكحول
وجابر بن زيد وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال الشافعي واحمد
ومالك في المشهور عنه يحوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والمشاء
في وقت واحد لعذر السفر او المطر تأخيرا بان يؤخر الاولى الى وقت الثانية
فصليهما فيه وتقديما بان يقدم الثانية في وقت الاولى فيصليهما فيه اما التأخير
فلهم فيه احاديث يمارسها مافي صحيح مسلم من قوله عليه الصلوة والسلام
ليس في التوم قريط اما التفريط في القطة بان تؤخر صلوة الى وقت الاخرى
وهو محرم وتلك مبيحة والحرم يرجع على المسيح عند المعارضة على ان الجمع على محنته
منها ليس فيه دليل على الجمع في وقت واحد بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل
ناداء الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها واما ما روى يحيى عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء بعدما يغيب
الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جده السير جمع
بينهما فقال الامام ابو جعفر الطحاوي لم يذكر ذلك احدا من اصحاب نافع غيره
لا عبيد الله ولا مالك ولا الليث على انه يحوز ان يراد به صلى العشاء التي بها يحصل
الجمع بعد ما غاب الشفق مع صلوة المغرب في آخر وقتها ويدل عليه رواية اسامة
ابن زيد قال احببني نافع ان اباي عمر حذبه السير حتى كان غيوبة الشفق جمع
بينهما قال في طريق آخر حتى اذا كان في آخر الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء
وقد توارى ثم اقبل عليا فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل هكذا اذا جعل به
امر وفي طريق آخر حتى كاد الشفق ان يغيب نزل فصلى المغرب وطأ الشفق فصلى
العشاء وقال هكذا كما فعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جدبنا السير
واما التقديم فليس لهم حديث صريح فيه الا ما روى قتيبة بن سعيد عن الليث
عن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطويل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل
انه عليه الصلوة والسلام كان في عروة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس احر
الظهر الى العصر فيصليهما جميعا واذا ارتحل بعد ريع الشمس صلى الظهر
والعصر ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب احر المغرب حتى يصلها مع العشاء
واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب قال البيهقي هذا
حديث محمود صحيح هكذا قال لكن قال الترمذي تفرد به قتيبة بن سعيد وهو
غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا شاذ الاسناد والمتن وائمة الحديث

أما سمعوه تمجبا من اسناد ومثته قال قنطرنا فإذا الحديث موضوع وقتيبة بن سعيد
 ثقة مأمون قال الحاكم بسنده إلى البخاري قال قلت لقتيبة مع من كتبت عن الليث
 حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل قال كتبت مع خالد المدائني قال البخاري
 كان خالد يدخل الأحاديث على الشيوخ وقال الحاكم ولم نجد ليزيد بن حبيب
 عن أبي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذا السياق عن أحد من أصحاب
 أبي الطفيل ولا عند أحد ممن روى عن معاذ بن جبل وحاله هذا متروك الحديث
 انتهى وعن أبي داود قال ليس في تقديم الوقت حديث ثبت ذكره عنه في الكتاب
 وهذا الحديث ذكره أبو داود والترمذي والصحيح فيه ما حرجاه في الصحيحين أنه
 عليه الصلوة والسلام كان إذا ارتحل بعدما تربع الشمس صلى الظهر ثم ركع
 وهل يجوز إبطال أصل قدا جئت عليه الأئمة من كون الوقت شرطا وسببا
 لا يجوز تقديم الصلوة عليه بمثل حديث شأنه هذا مع ما في الصحيحين عن عبد الله
 ابن مسعود قال والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة
 قط إلا لوقتها الاصلتين جمع بين الظهر والعصر برفة وبين المغرب والعشاء
 يجمع أي مزدلفة بل أما يصح بمثل حديث الجمع برفة والمزداة لكونه في غاية
 الصحة والشهرة وأما الجمع في المطر فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس
 صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا
 في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في المطر ولكن ردطنه هذا بما أخرجه
 مسلم وأبو داود والترمذي والسنائي وأحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك
 قال أن لا يخرج أمته ولم يقل أحد منهم بظاهره فتعين الحمل على الجمع فعلا كقلنا
 واصطراهم أيضا إليه أو إلى تقدير بعيد لأدليل عليه وهو قول بمصهم والمراد
 ولا مطر كثير أو مستدام أو مطر يرل عليه بل كان مستطلا بسقف وليس لهم
 حديث يصرح بأنه عليه السلام جمع بين الصلوتين في وقت واحد لأجل المطر
 فليت شعري أي ضرورة دعت إلى هذا التقدير السمج الذي يمجح كل طبع
 سليم والله الهادي إلى الصراط المستقيم

﴿ فصل في صلوة الجمعة ﴾

اعلم أن صلوة الجمعة فرس عين على كل من استكمل شرائط وجوبها دل
 على فرضيتها الكتاب وهو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فإنه امر

وهو باطله يقتضى الوجوب وبهى عما كان مباحا فيقتضى حرمة وبالسنة
وهي كثيرة منها قوله عليه الصلوة والسلام لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس
ثم احرق على رجال يتحللون عن الجمعة بيوتهم رواه مسلم واحمد وقوله عليه
الصلوة والسلام ليتهن اقوام عن ودعهم الجمعات اوليخص الله على قلوبهم
ثم ليكونن من الغافلين رواه البخاري ومسلم والنسائي واحمد وقوله عليه السلام
من ترك ثلث جمع تهاونا طبع الله على قلبه رواه الجمعة وقوله عليه السلام رواج
الجمعة واحد على كل محتلم رواه النسائي باسناد صحيح على شرط مسلم وغير
ذلك من الاحاديث وبأى بصها ايضا ان شاء الله تعالى واحماع الامة
على قرصيتها عينا حكا ابن المنذر وغيره حتى قال ابو بكر بن العربي لا يطلب
على قرصية الجمعة دليل فان الاحماع من اعطى الادلة اذا تقرر هذا فاعلم ان ههنا
امحانا الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان للجمعة شروط للوجوب زائدة على شروط
سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس
وشروطا للداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها مما ذكر
اما شروط الوجوب فستة فاولها المدكورة فلا تحب على المرأة لما روى طارق
ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واحد على كل مسلم
في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواه ابو داود الثاني
الاقامة فلا تحب على مسافر لقوله عليه السلام الجمعة واحدة الاعلى صبي او مملوك
او مسافر رواه البيهقي وعليه اجماع الاثمة الاربعة وجمهور العلماء حالها
للطاعرية الثالث الحرية فلا تحب على العبد لما من الحديث وعليه الاحماع ايضا
وفي الفتاوى وللمولى ان يبيع عبده عن الجمعة والجماعات والعبد ولو ادن المولى
لعبده في الجمعة ذكر في المية تحب عليه وذكر المرغيناني انه يتحيز وفيها
اذا حصر باب الجامع لحط الدابة خلافه والاصح انه يصلي ادا لم يحل بالحط
والمكاتب تحب عليه وكذا معتق البعض ولا تحب على العبد المأدوم له في التجارة
ولا على العبد الذي يؤدي الصرية وقال الشيخ ابو حنيفة الكبير للمستأجر
ان يبيع الاخير عن حضور الجمعة وقال ابو علي الدقاق ليس له ذلك لكن يسقط
عنه من الاخرة قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه
شيء وان قال الاخير حط ربع الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلاة لم يكن له ذلك
الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تحب على المريض ادا كان لا يقدر
على الذهاب الى الجامع او يقدر الا انه يخاف ان يزيد مرضه او يبطى برؤه

سببه لما رى الحديث والشيخ الكبير الصيف عن السبي كالمريض الخامس
سلامة العينين فلا تجب على الاعمى وان وجد قائدا عند ابى خيفة وعندها
ان وجد قائدا تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع
الرجلين وان وجد من يحمله بالاتفاق والفرق لهما بينه وبين الاعمى ان الاعمى
قادر على السبي عند وجود القائد دون المقعد وابوخيفة قاعدته ان القدرة
بالغير لا تعد قدرة على ما رى وهو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قيل
هو على الخلاف كالاغمى وقيل لا تجب عليه بالاتفاق كالمقعد والاولى انه ان
لم تصره الحركة فكالاغمى وان تصره فكالمقعد والمريض ان بقى المريض ضايما
بذهابه على الاصح فالمريض على هذا الوجه من حلة الاعذار التى تبيح عدم
التوجه الى الجمع والجماعات وكذا الحوف من ظلم ونحوه والمطر والتلج والرجل
ونحوها واما اختصاص الجمعة بهذه الشروط لعدم تأديها فى اى مكان واختصاصها
بمكان وصمه يحصل بهما الحرج كالشقة بسبب العجز والضعف فى المريض
ونحوه وسبب فوات مصلحة نفسه او مولاة فى حق المسافر والبعد والحرج
مدفوع رحمة من الله ولطفا فلم تجب على هؤلاء لذلك وكما هم اداء الظهر
ولو حضروا وصلوا الجمعة احزابهم ولم يلزمهم الظهر لان سقوط الواجوب عنهم
للفرق بهم فاذا تحملوا المشقة وقمت فرسا واجزأت كح الفقير واما شروط
الاداء فستة ايضا الشرط الاول المصر او مساؤه فلا تجوز فى القرى عندما
وهو مذهب على بن ابي طالب وحديثه وعطيا والحسن بن ابي الحسن والصحى
ومجاهد وابن سيرين والثورى وسحنون خلافا للائمة الثالثة لما روى ابن ابي شيبة
عن على بن ابي طالب انه قال لا جمعة ولا تسريق ولا صلوة فطر ولا اصحى
الا فى مصر جامع او مدينة عطية ومجناه ابن حرم فى الحلى وروى مرفوعا وهو
صحيح ولكن الموقوف فى مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة وهى
من احكام الوضوء ولا مدخل للرأى فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعة
جمعت بعد جمعة فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوانا قرية بالبحرين
ولا ينافى المصرية اطلاق الصدر الاول اسم انتمى ادا القرية يقال عليه
فى عرفهم وهولمة القرآن واصرب لهم مثلا اصحاب القرية اى انطاكية وقالوا
لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم اى مكة والطائف وفى الصحاح
جوانا حصن بالبحرين فهى مصر على ما يأتى من تفسير المصر وما روى عبد
الرحمن بن كعب عن ابيه كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنافى حرة بنى

بياضة اسعد بن زرارة وكان كتب كلما سمع النداء ترحم على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين فكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وكثير من اهل العلم فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان تعرض الجمعة وبغير علمه عليه الصلوة والسلام على ماروى في القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلنجعل لنا يوما نجتمع فيه نذكر الله تعالى ونصلى فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاحلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدهم فصلى بهم وذكرهم وسموه يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولوسلم قتلك الحرة من اقية المصر فسلم حديث على عن المعارض والقاطع للشغب ان قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا اذ لا تجوز في الراى اجما فهم قد دروا القرية ونحن قد درنا المصر وهو اولى لحديث على سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد اشتعلوا بنصب المنابر والجمع الا في الامصار ثم احتلوا في تفسير المصر احتلا كثيرا والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمع من زمنه عليه الصلوة والسلام الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو غير معتبر حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرها وهو ما لو اجتمع اهله في اكر مساحده لا يسعهم فانه منقوض بهما اذ مسجد كل منهما يسع اهله وزيادة ولم يعلم ان مكة والمدينة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابة اكبر مما هي الان ولان مسجدهما كان اصغر مما هو الآن فلا يعتبر هذا التعريف وبالأولى ان لا يعتبر تعريفهما يعيش فيه كل محترف بمحرفته او يوجد فيه كل محترف فار مصر وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا ومع هداى كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فصلا عن مكة والمدينة والحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وتزييف صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم ذكره لظهور التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار مريب بان المراد القدرة على اقامة الحدود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة انه بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولها رساتيق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمتة وعلمه او علم غيره برجع الناس اليه فيما تقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى

الان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والرسائق بناء على الغالب اذ الغالب ان الامير
 والقاضي شاه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد
 كذلك فالخاسل اراصح الحدود ما ذكره في التحفة لصدقه على مكة والمدينة
 وانهما هما الاصل في اعتبار المصرية وفي الفتاوى الميانية لو صلى الجمعة في قرية
 بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها وال وحاكم جازت الجمعة بسوا
 المسجد او لم يسيروا وهو قول ابي القاسم الصفار وهذا اقرب الاقاويل الى الصواب
 انتهى وهو ليس بعيد عما قبله والمسجد الجامع ليس بشرط ولهذا اجمعوا
 على حوازها بالمصلى في فناء المصر وهو ما اتصل بالمصر معدا لمصلحة من ركض
 الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفع الموتى وصلوة الحازة وبحوث ذلك لانه
 حكم المصر باعتبار حاجة اهله اليه وقدره محمد بالخلافة وقال قاضي حان والاعتماد
 على ما روى عن ابي خنيفة كل موضع بلغت ابنته ابنة منى وفيه ممت وقاض
 يقيم الحدود ويتقد الاحكام فهو مصر جامع وفي المرغيناني ان هذا ظاهر
 الرواية وهذا ايضا يقر من تعريف صاحب التحفة وعن محمد ان كل موضع
 مصره الامام فهو مصر حتى انه لو بيعت الى قرية نائب الاقامة الحدود والقصاص
 نصير مصرا فاذا عرله تلحق بالقرى ووجه ذلك ما صح انه كان لعمان عبد
 اسود امير له على الرعدة يصلى خلفه ابودر وعشرة من الصحابة الجمعة وغيرها
 ذكره ابن حزم في المحلى وتجاوز اقامتها بمعنى ايام الموسم اذا كان الامير امير الحجاز
 او كان الخليفة هناك عند ابي خنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لانها تنصير اعداء كان لها
 سكاكوا يصير لها بالموسم اسواقا بخلاف عرفات لانها لا اية بها ومخلاف ما اذا
 لم يكن الامير الموسم اي امير الحاج لانه لم يهوص اليه اقامة الجمع ولا يصلى
 العيد بها بالاتفاق لالعدم التخصر ولكن للاشتغال فيه بامور الحج من الرمي
 والذبح والحلق وطواف الافصة وغيرها فيقع الحرج بصلاتها فعلى هذا ينبغي
 ان تسقط الجمعة عن اهل مكة اذا خرجوا للحج واتفق ان العيد يوم الجمعة
 للحاج المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين او اكثر من مصر واحد في جوامع
 الفقه عن ابي خنيفة روايتان والاطهر عنه عدم جوارها في موضعين انتهى
 وقال شمس الائمة السر حسي في المسبوط الصحيح من قول ابي خنيفة ومحمد
 جوازها وعن ابي يوسف تجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز بمصر في موضعين
 الا ان يكون بينهما نهر فاصل فح يكون كل جانب كمصر له الا ان اقامة الجمعة
 من اعلام الدين فلا يجوز تقليدها وفي اقامتها ما اكثر من موضعين تقليدها ولهما

ان الشرط المصر الجامع وهو موجود في كل فريق ولان في الحصر في موضع او موضعين حرجا في المدن الكيرة وهو مدفوع وقد يكون فيه تيسر الفتنة كان يكون بين اهل مصر اختلاف بحيث تنور الفتنة باجتاعهم وقد امرنا بتسكينها ثم على قول ابي يوسف لو تعددت فالحمة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السبق بالفراع والصحيح انه لا افتتاح فان سلوا معا او اشبه الامر فددت صلوة الكل ودكر في التمريد والافضل هو الجامع الواحد وذلك للحروح من الخلاف والحروح عن المهددة بيقين وعن هذا وعن الاختلاف في المصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جوار الحمة ينهى ان يصلى اربع ركعات وينوى بها الظهر حتى لو لم تقع الحمة موقعا يمحرج عن عهدة فرض الوقت بيقين كذا في الكافي قال في فتاوى الحجة هذا في القرى الكيرة واما البلاد فلا ينشك في الحوار ولا تعاد الفريضة قال والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعا ثم الحمة ثم يسوى سنة الحمة اربعا ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان سحقت الجمعة فقد ادى سبها على وجهها والافضل صلى الظهر مع سبها قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر او بنية اقرب صلوة على ما ليس له اصل في الروايات ولا شك في جواز الحمة في البلاد والقصبات انتهى وهذا الذي قاله من حيث كون الموضع مصرا او لا واما من حيث جواز العدد وعدمه فالاول هو الاحتياط لان فيه قوى اذا الجمعة جامعة للجماعات ولم تكن في ركن السام فصلى الا في موضع واحد من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى وذكر في فتاوى اهويبي ان يقرأ المسامحة والسورة في الاربع التي تصلى بعد الجمعة بنية الظهر في دارها قال وقع فرسا فقرأ السورة لاتصروا وقع نفلا فقرأ السورة واحدة انتهى والاحسن في البية ان ينوى آخر طهر ادركت وقته ولم يسقط على بعد حتى ان سحقت الحمة وكان عليه طهر يسقط عنه والافضل ومن كان قريبا في اطراف المصر ليس بينه وبين المصر فرحة بل الابية متصلة اليه فعليه الحمة وان كان بينه وبين المصر فرحة من المرائع والمراعى فلا جمعة عليه وان كان يسمع الداء • والعاوة والميل والاميال ليس بشئ كذا روى السقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة واني يوسف وهو احتياز شمس الائمة الحارثي كذا في فتاوى قاضي خان وادخل القروي المصر يوم الجمعة فانوى المكث الى وقتها لزمته وانوى الحروح قبل دخوله لالتزمه ولو نوى الحروح بعد دخول وقتها تلممه

وقال الفقيه ابو الليث لا تازمه كذا في الخلاصة ولم يدكر قاضي حان الاعداء
لزومها ادا بوى الخروح في يومه قبل الوقت او بعده كما اختاره الفقيه فلم اه
المختار عنده لانه اذا بوى اقامة ذلك اليوم في المصر التحق باهله بخلاف
ما اذا لم ينو الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان او من ادنله السلطان
لقوله عليه السلام من تركها وله امام عادل او جائز فلا جمع الله شمله ولا نارك له
في امره الحديث رواه ابن ماجة وغيره فقد اشترط عليه السلام الامام وهو
السلطان لا الخاق الوعيد بتركها وقال الحسن بن ابي الحسن المصري اربع
الى السلطان فذكر منها الجمعة وقال حبيب بن ابي ثابت لا تكون الجمعة الا بامر
وهو قول الاوزاعي ايضا وقال ابن المنذر مصت السنة ان الذي يقيم الجمعة
السلطان او من بها امره فاذا لم يكن ذلك فصلوا الطهر ولانها تقام بجمع
عظيم اذهى جامعة للجماعات المتفرقة في المساحد وفي غيرها وقد تقع المنازعة
في التقدم والتقديم وفي التعجيل والتأخير فلا يمن له الولاية العامة والكلمة الفاصلة
حسما للمنازعة المفضية الى العداوة والعنة والى قوت الجمعة غالب وعلى هذا
كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان عليا انما سمع ايام محاصرة عثمان
بامرهم ولو قلد العبد عمل ناحية فصلى بهم الجمعة جار لما من حديث عثمان
« والمتطلب الذي لا منشور له اذا كان سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له
اقامتها لان ذلك ثبت الساطة فيتحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلى بهم
اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا صاحب الشرطة وعن ابي يوسف ان لصاحب
الشرطة ان يصلى بهم دون القاضي فان مات والى المصر فصلى بهم حليقة
قبل الاتيان وال آخر صرح وكذا الوصلى بهم القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن
احد من هؤلاء فاجتمع الاس على واحد فصلى بهم حار ومع وجود احدهم
لا يجوز الا اذنه للصورة هلك لاهنا ولو مات الخليفة وله امراء وولاية على اشياء
من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على
حالهم ما لم يعزلوا ولو شرع المأمور بها فيها ثم حصر آحر مكانه مصى عليها
ولو حضر قل شرعه لا يسبح شرعه والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها
باقامتها لاقامتها ولانها امور الجمعة ان يستحلف غيره وان لم يؤد له في الاستحلاف
مخلاف القاضي حيث لا يملك الاستحلاف ان لم يؤد له فيه والفرق ان الجمعة
موقته تقوت تسأجيرها فالامر باقامتها مع العلم بان المأمور عرص له الاعراض
المؤدية الى التموت امر بالاستحلاف دلالة لمخلاف القاضي لان القضاء غير

موقت قال شراح الهداية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لايها من شرائط افتتاح الجماعة بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة لان الخليفة حيث بان وليس بمفتح والخطبة بشرط الاقتراح وقد وجد في حق الاصل وبخلاف المستعير قال له ان يعير لانه يملك المنافع لنفسه فكان له عليهما والقاضي انما ادله ليعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه فهم بعض الفصلاء من هذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة اسلا وللصلوة ابتداء بل بعدما احدث الامام الاداء مكان ما اذننا من السلطان للاستخلاف اعتمادا منه على التقيد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانت خير بان اطلاقهم وهرقهم المذكور بين المأذون في الجماعة وبين القاضي في اطلاق الاستخلاف في الخطبة وفي الصلوة غاية ما في الباب انه اذا خطب فاراد الاستخلاف للصلوة لا يجوز ان يستخلف من لم يشهد الخطبة الا اذا كان بعد الشروع وسبق الحدث واما القاعدة المذكورة فنقول بموجبها ولا نسلم ان المأذون في الجماعة قام مقام غيره لغيره فقط بل لغيره ونفسه بخلاف المأمي وذلك لان القاضي انما قام مقام السلطان لاجل الرعاية خاصة ولذا لا يجوز حكمه لنفسه بل والامس هو بمنزلة نفسه من لا تقبل شهادته له واما المأمور بالجماعة فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضا فان الصلوة المأمور بانها ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضا فقط قام فيها مقام غيره نفسه ولغيره لان الغير تابع له ونفسه اصل في ذلك اقيام فكان من القسم الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فحاز له الاستخلاف كما في المستعير وعلى هذا عمل الامة من غير تكير فائتأمل والاذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس ففي الواقعات احدث الامام وقال لو اُخذ اخطب ولا تصل بهم احزاه ان يحطب ويصلي بهم . الشرط الثالث الوقت وهو وان كان شرط السائر الصلوات الا ان الجمعة تختص بانها لا تصح الا به بخلاف سائر الصلوات فانها تصح بعده ايضا ووقتها وقت الظهر في البحر ادى عن اس كان عليه الصلوة والسلام يصلي الجمعة حين تميز الشمس وفيه سلام عن سامة ابن الاكوع كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا راى الناس الحديث وهو المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم انى يومنا وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين من بعدهم ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل

الوعظ وهذه كلها فرائض عند الشافعي لما اتى من جملة الخصوصيات التي
لم يسئل اسقاط الركعتين الا معها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذاك فيما لا يلزم
منه الزيادة على النص بغير الواحد وفي افتراض هذه الاشياء ذلك لان الثابت
بطريق التواتر والشهرة انما هو مطلق الخطبة في الوقت ولم يثبت ان كل فرد
من افراد خطبه عليه الصلوة والسلام كان مشتملا على جميع ذلك ولا يستلزمه اسم
الخطبة فلا دليل على افتراضه فكان واجبا اوسنة وذكره تركه فار قيل
من المعلوم يقينا انه عليه الصلوة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا
نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا دليل على انه انما فعله لخصوص
الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام الركعتين فيشترط لها ما يشترط لهما لاما
نقول لانسلم والا لما يسبح الاستدبار فيها ولقطعهما الكلام العمدة على ان مسلماته
ان كعب بن عجرة دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم يخطب قاعدا
فقال انظروا الى هذا الخبيث يخطب قاعدا والله تعالى يقول واذا رآوا تجارة
اولوا امضوا اليها وتركوك قائما ثم صلى معه ولم يحكم هو ولا غيره من الصحابة
الموجودين اذ ذاك بهاد الصلوة وانما انكر عليه لتركه السنة وذكر ابو عمر بن
عبد البر ذهب ذلك واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعي ان الجلوس
بانهما سنة ولا شيء على من تركه ولا يبي يوسف وعمر ان الشرط هو الخطبة
وهي انما تنطلق عرفا على ذكر طويل واقله قدر التشهد وما دون ذلك لا يسمى
خطبة في العرف ولا في اللغة ولا يبي خيفة قوله ته الى فاسموا الى ذكر الله
من غير فصل بين كونه ذكر طويلا او قصيرا فكان الشرط الذكر الاعم بالقصبي
غير ان المأثور عنه عليه السلام احتيازا لحد الفريدين اعنى الذكر المسمى به
والمواطئة عليه فكان ذلك واجبا اوسنة لانه الشرط الذي لا يحجز غيره ادلا
يكون بيانا لعدم الاحمال في امط الذكر وذكر في المبسوط والخيط والحق
البحار وشرح البحارى لابن بطال وشرح مسلم احمد بن ابي اسلمى
والمورحون ان عثمان بن عفان اول حجة الى الخلافة سعدا به فقضى احمد به
فارتفع عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا يعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فاما
احوج منكم الى امام قوال وسيأتيكم الخطب بعد واستعراة الى ولكم وول
وصلى ولم ينكر عليه احد فكان احما منهم على الاكتفاء بهذا المدروان
الطول المسمى خطبة في العرف ليس بشرط فكان الشرط مطابقا لذكره
قال الحمد لله اوسبح الله اولاه الله او نحو ذلك اجزا لكن لا بد من ذكره

على قصد الخطبة فلو عطس فحمد الله لاجله لا يجزى عن الخطبة ويكره للحطيط
 ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل الاولى ولو خطب ففر
 من كان حاصرا وجاء آخرون فصلى بهم اجزأهم لانه خطب والقوم حضور
 وصلى والقوم حضور ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فصلى تجوز
 ولو تعدى فيه او جامع فاعتسل استقبل الخطبة ذكره في الواقعات ومنية
 المفتى لانه ليس من عمل الصلوة وفي المرغيناني لو رجع الى منزله فتعدى اجزأه
 ولو خطب وهو جنب فذهب فاعتسل استقبل ذكره هذا كله السروجي في شرح
 الهداية . الشرط الخامس الجماعة على شرطيتها الاحماع من غير محالف واما
 احتملوا في اقل عددهم فعند ابى حنيفة ومحمد ورفيعة رجال مكلفين سوى الامام
 وعند ابى يوسف اثنان سوى الامام وعند الشافعي اربعون رجلا احرارا
 مقيمين لا يطمنون صيغا ولا شتاء الاطس حاجة وهو ظاهر مذهب احمد وعند
 مالك من يقرى بهم قرية ولم يحدد عدد اوروى ابن حبيب عنه الحد
 بثنتين لما روى ابو محمد الاسدي مرسل اذا اجتمع ثلثون يتنا ليأمرؤا رجلا
 يصلى بهم الجمعة والجواب ان الاسدي مجهول فلم يحتج به وللشافعي مامر
 في بحث المصر من حديث اسعد بن زرارة واهم كانوا اربعين ولا حجة
 فيه ادلالالة فيه على انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روى عن حار مصت
 السنة ان في كل ثلاثة اماما وفي كل اربعين فافوق ذلك جمعة فقال في شرح
 المذهب صميم رواء البيهقي وغيره باسناد ضعيف قال البيهقي وهو حديث
 لا يحتج بمثله انتهى ولا بى يوسف ان مسمى الجماعة متحقق في الاثنين وكون
 الجمع الصيبي اقله ثلاثة لا يمس ما نحن فيه اذ الشرط جماعة هي ليس مدلول
 صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع وفي الاثنين ذلك وجوابه ان الشرط جماعة
 هي مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسعوا فاه طاب الحضور متعاقبا بانفط الجمع
 وهو الواو الى ذكر يستلزم ذاكر افرم ان الشرط ان يكون مع الامام جمع وهو
 مسمى لفظ الجمع لانفس لفظ الجمع الذي هو ح م ع ويشترط كونهم
 رجلا لاعقلاء فلا تعقد بالنساء والصبيان ولا يشترط كونهم احرارا
 مقيمين بل تعقد بالمعبد والمسافرين وتصح امامتهم فيها ايضا وكذا المرضى
 ونحوهم من المعدورين خلافا لفرقاه لا تصح امامة من لا يجب عليه الجمعة فيها
 عنده لسقوط وجوبها عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس مانع فيهم بل للتخفيف
 عليهم كما تقدم فاد تركوا الترخص فهم كغيرهم فتجوز امامتهم كما تجوز امامة

غيرهم ويشترط بقاؤهم الى السجدة الاولى عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه فلو
 نهروا قبلها او قصوا يستقبل من بقى الظهر وعندها يشترط بقاؤهم الى التحريمه
 فلو نهروا بعدها يتم من بقى الجمعة وعند زفر يشترط بقاؤهم الى تمامها بالقعود
 قدر التشهد فلو نهروا قبل ذلك يستأنف من بقى الطهر له ان الجماعة شرط فلا بد
 من دوامه كالوقت ولهما انها شرط للانقياد فلا يشترط دوامها كالخطبة وابو
 حنيفة يقول نعم هي شرط الانقياد لكن انقياد الصلوة وتحقيق تمامه موقوف
 على وجود تمام الاركان لان دخول الشيء في الوجود بدخول جميع اركانه فلم
 يسجد فيها لا يسمى صلوة ولذا لا يحنث بها لو حلف لا يصلح فكان ذهاب الجماعة
 قبل السجود كذا بهم قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق معنى
 الصلوة بخلاف الخطبة لانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقيق الصلوة
 ولا عرة ببقاء النسوان والصبيان لانها لا تنقذهم ابتداء فكذا بقاء بخلاف العبد
 وغيرهم من سائر من لا يجب عليه ما تقدمه الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان
 السلطان او الامير اذا اغلق باب قصره وصلى فيه بحشمه لا تجوز جمعه وان
 فتحه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا وذلك لما مر غير مرة انها
 شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة
 من جملة تلك الخصوصيات فلا تجوز بدونه . البحث الثانى في صفتها يستحب
 التكبير اليها الحديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل
 يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية
 فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا اقرن ومن راح
 في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب
 بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن
 ماجه قيل المراد من هذه الساعة اوقات متقاربة في ساعة واحدة وهي
 بعد الزوال واليه ذهب مالك واختاره القاضي حسين وامام الحرمين
 وتمسكوا بلفظ الراح فانه يستعمل بعد الزوال وردبانه يستعمل في مطلق الذهاب
 يقال راح القوم اى ساروا ذكره البغوى وانكر الا زهرى اختصاص الراح بما بعد
 الزوال وغاظ قائله وقال هو عبارة عن السير ليلا او نهارا وذكر في القاموس
 راح للمعروى راح راحة اخذته خفة واريجحه وراحته يده لكذا خفت ومنه قوله عليه
 السلام ومن راح في الساعة الثانية الحديث لم يرد رواح النهار بل المراد خف اليها
 انتهى فكانه عليه الصلوة والسلام قال من نشط الى الجمعة في الساعة الثانية

والجمهور على ان المراد الساعات الالهادية وان المقرب للبدنة من راح في اول النهار من طلوع الشمس وهو الاظهر او من طلوع العجر على اختلاف في ذلك ورده القفال مانه لو كان المراد ذلك لاستوى الجانيان في الفضيلة في ساعة واحدة مع تماقهما في المعنى ومانه لو كان كذلك لاختلف الامر باليوم الشتائي والصائفي ولعلات الجمعة في اليوم الشتائي لمن جاء في الساعة الخامسة والحواص عن الاول انا لانسلم الاستواء لان كلا من الانواع المذكورة مختلف الآحاد فيمكن ان يهدي شخصان كل منهما بدنة ومع هذا بدنة احدهما افضل من بدنة الآخر بدرجات وهذا في عاية الطهور وعن الثاني مانه عليه الصلوة والسلام ذكر ذلك على تقدير الاعتدال بين الليل والنهار كما هو دأب في النظر الى الوسط الذي هو خير الامور هذا ان اعتبر ساعات اهل الحساب وهو ليس بلازم بل الظاهر ان مراده عليه الصلوة والسلام تقسيم هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة سنة اجزاً فيشمل النهار الشتائي والصائفي ويؤيد مذهب الجمهور شدة التفاوت بين انواع القرايين المذكورة فانه يدل على شدة التفاوت بين الساعات لمن تأمل ادنى تأمل وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئاً الا اتاه اياه والتمسوها آخر ساعة بعد العصر رواه ابو داود والنسائي وسئل ابن عمر متى اروح الى الجمعة فقال اذا صليت الغداة فرح ان شئت وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ذكره في الكشف واما حديث ابي هريرة في الصحيحين ايضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ثم كالذي يهدي بقرة الحديث فالمراد بالمهجر المبكر والمجمل توفيقاً بينه وبين قوله عليه الصلوة والسلام من غسل يوم الجمعة واعتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلج كان له بكل خطوة عمل سنة اجر صيامها وقيامها رواه الترمذي وقال حديث حسن وصححه الحاكم قال في القاموس والتهجير في قوله عليه الصلوة والسلام المهجر الى الجمعة كاللهدي بدنة وقوله عليه الصلوة والسلام لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه بمعنى التكير الى الصلوات وهو لمعنى في اوائل اوقاتها وليس من المهاجرة انتهى ويستحب ان يلبس احسن ما يجد من الثياب لقوله عليه الصلوة والسلام ما على احدكم ان وجد ان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنة رواه ابو داود والنسائي ويستحب السواك والتطيب لقوله عليه الصلوة والسلام لا يمتسل

رحل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه او من
 من طيب يته ثم يرحل ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت
 اذا تكلم الامام الا عقوله ما به وبين الجمعة الاخرى وفصل ثلثة ايام رواء
 البحارى ويجب السجى وترك الاشتغال بالاذان الاول لقوله تعالى فاسعوا الى
 ذكر الله ودروا البيع واختلف في المراد بالاذان الاول فقيل الاذان الاول باعتبار
 المشروعية وهو الذى بين يدي المبر لانه الذى كان اولاً في زمنه عليه السلام
 وزمن ابي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثانى على الزوراء حين كثر
 الناس والاصح انه الاول باعتبار الوقت وهو الذى يكون على المنارة
 بعد الروال واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة لما
 تقدم من كراهتها عند الخطبة ويجب ترك الكلام ايضاً عند ان خيفة
 رضى الله تعالى عنه وقال يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثعلبة بن
 مالك ان جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا
 عن الزهري ولان الكراهة للاختلال بفرض الاستماع ولا استماع ههنا بخلاف
 الصلوة فانها قد تمت ولا يبي خيفة رضى الله تعالى عنه ما ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه
 عن علي وابن عباس وابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام
 ولان الكلام ايضاً قد تمت طبعاً فان الكلام يجر الكلام فكان المانع احوط ثم ان
 الاستماع والالصاق واحد عندنا وعند الجمهور حتى انه يكره قراءة القرآن
 ومحوها ورد السلام وتسميت الماطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما اخرج
 الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم
 الجمعة الست والامام يخطب فقد لعوت وهذا يهيد بشارته منيع الامر
 المعروف معاه واحد وبدلته مع صلوة النفل والقراءة والادبار لانه
 اذا منع الواحد فالتعل اولى بالمتع ويرجح على سائر الاحادith الدالة على
 حوازي تحية المسجد او امانة الكلام لانه محرم والمحرّم مريح على المنيح
 ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لانه هو دلالة كان السلام مأدوماً
 فيه شرعاً وليس كذلك في الة الخطبة بل يرتكفائه ثم اذا قرأ الامام
 ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي حنيفة ومحمد انه ينصت وعن
 ابي يوسف انه يصلي سرا وباحد بعض المشايخوا اكثرهم انه يصعد في الجمعة لو سكنت
 فهو افضل بحجة الالصاق وعن ابي حنيفة اد عطف يحد الله في نفسه ولا يجهز
 وهو الصحيح وكذا لو سمع اورد السلام في نفسه حار وكذا لو اشار برأسه او عينه

اويده عند رؤية المكر ولم يتكلم لساؤه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يحب
 الانصات الى ان يشرع في مدح الطلعة فلا يجب حينئذ ولدا ذهب بعضهم
 الى ان البعد في زمانا من الامام افضل كيلا يسمع مدح الطلعة لكن الصحيح
 ان القرب افضل لما سر من الحديث ولقوله عليه الصلوة والسلام احضروا
 الذكر وادنوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الحنة وان دخلها
 رواء ابو داود والحاصل ان الدنو فضيلة فلا تترك لاجل ما يجاورها من معصية
 غيره كاتباع الجنائز التي معها نائمة هذا وقد اختلف المتأخرون في البعد عن الامام
 فحمد بن سلمة اختار السكوت في حقه ايضا ونصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها
 وعن ابي يوسف اختيار السكوت وحكى عنه انه كان ينظر في كتابه ويصلحه
 بالقلم ولا منافاة بينهما فان طلب السكوت والانصات وان كان للاستماع لادائه
 لكن الكلام والقراءة لا بعيد الذي لا يسمع الامام قد يصل الى اذن من يسمعه
 فيشغله عن فهم ما يسمع او عن السماع بخلاف النظر في الكتاب والكتابة
 لكن الافضل هو الانصات لقول عثمان للمنعت الذي لا يسمع من الخط مثل
 ما للمنعت السامع وعليه اكثر المشايخ واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذن
 بين يديه الاذان الثاني للتوارث وفي المبسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام
 عند الخطبة وعن ابي حنيفة انه كان اذا فرغ المؤذن من ادائه ادار وجهه
 الى الامام وعن عدي بن ثابت كان عليه السلام اذا خطب استقبله اصحابه بوجوههم
 ذكره ابن بطال في شرح البحارى لكن الرسم الآن اهم يستقبلون القبلة
 للحرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية السروحي واذا فرغ
 من الخطبة اقاموا الصلوة وصلى بالناس ركعتين على ما هو المنوارث المعروف
 وفي الجمعة وغيرها يقرأ فيها قدر ما يقرأ في الظهر لانهم ما يدل منه وان قرأ
 بسورة الجمعة واذا جاءك المنفقون او مسح اسم ربك وهل اتيك حديث العاشية
 تبركا بالمأثور عنه عليه الصلوة والسلام على ما سر في صفة الصلوة كان حسنا
 لكن ينكره احيانا لثلاث يتوهم العامة وحبوه . البحث الثالث في مسائل متفرقة
 ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله وسلم ما درك له وفي عليه الجمعة لما حرجه الستة عن ابي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادا قيمت الصلوة فلا تأتوها واتم تسعون
 وانوها واتم تمشون وعايكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وهذا
 مطلق يشمل ما اذا ادركه بعد التشهد او في سجود السهو وهو قول ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد ان ادرك معه ركوع الركعة الثانية في عليها الجمعة وان ادرك

فما بعد ذلك بنى عليه الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لقوات بعض
الشرايط في حقه فيصل اربعا اعتبارا للظهر ويقعد لاعماله على رأس الركبتين
اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخيرين لاحتمال الغلبة ولهما انه مدرك للجمعة
في هذه الحالة حتى تشترط نية الجمعة وهي ركعتان ولاوجه لما ذكر لانهما
مختلفان لا يبنى احدهما على تحريمه الآخر كذا في الهدية الخطيب اذا صعد
المنبر لا يسلم على القوم عندنا وبه قال مالك لانه قد سلم عند دخوله فلامعنى لتسليمه
ثانيا وقال الشافعي واحدا يسلم عليهم لما روى انه عليه الصلوة والسلام كان
اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي
وقال ليس بالقوى وقال عبدالحق في الاحكام الكبرى هو مرسل قال واسنده
ابو احمد من حديث ابن لهيعة وهو معروف في الضعفاء ولا يحتج به انتهى وكل بلد
فتح السيف يحط فيها بالسيف كككة وكل بلد اسلم أهلها طوما كالمدينة
يخطب فيها بلا سيف كذا في روضة العلماء وفي النبايع الجهر في الخطبة الثانية
دون الجهر في الاولى ويكره اشد الكراهة وصف السلاطين بما ليس فيهم
لان فيه حط العادة بالمعصية وهي الكذب وربما يؤدي بعض ذلك الى الكفر
فقد ذكر في الفتاوى التاتار حانية في كتاب الردة مثل الصفار عن الخطباء الذين
يقولون السلطان العادل الاكرم شاهنشاه الاعظم مالك رقاب الامم ونحوه
من الاوصاف هل يجوز ان لا قال لان بعض العاطة كفر وبعضها معصية وكذب
قال ابو منصور من قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر واما شاها
نشاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به
واما مالك رقاب الامم فهو كذب محض انتهى وقال حافظ الدين الزاوي
في فتاويه قلدا كان اثمة خوارزم يقبأ عدون عن المحراب يوم العيد والجمعة حتى
لا يسمعوا مدح الخطباء الذين تقرر شفاهم لذكرهم اياهم على منبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسجد انتهى واثار بقوله تقرر شفاهم الى ما روى
انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة اسرى بي رجلا تقرر
شفاهم بمقاريض من نار قلت من هؤلاء يا حبرائيل قال هؤلاء خطباء من امتك
يأمرون الناس بالبر وينسون انفسهم ذكره الامام البيهقي في شرح السنة
وفي المصابيح فهو لاء على اثر نهيهم عن المنكر يا تونبه عننا على رأس المنبر
قال الله المشتكى وبه المستعان من احوالنا في هذا الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم . ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة ولا عذر له

صحت طهره عندنا وان كان عاصيا وعند زفر لا تصح وهو قول الثلثة لان القرض
في حقه الجمعة في هذا ليوم والظهر بدل عنها لانه مأمور بإداء الجمعة معاقب بتركها
ومنهي عن أداء الظهر ولا يجوز البدل مع القدرة على الاصل قلنا فرض الوقت
في هذا اليوم ايضا هو الظهر كسائر الايام ولذا يخرج الوقت لا يقضى الا الظهر
بالاجماع الا انه مأمور باسقاط الظهر بالجمعة فاذالم يعمل كان عاصيا معاقبا
وهو لا ينافي الصحة كالمصلاها في ارض منصوبة مع ثوب حرير وذهب ونحو
ذلك من المعاصي التي لا تخل بشئ من شرائطها واركانها ثم اذا بدله ان يصلي
الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره التي صلاها بمحرد
السي سواء ادرك الجمعة او لم يدرك عندنا في حنيفة حتى انه يجب عليه اعادة الظهر
اذا لم يدرك الجمعة او بدله الرجوع فرجع وقال لا يبطل ظهره ما لم يشرع
في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة لان السي دون الظهر لانه حسن لمعنى لغيره
بخلاف الظهر وقضى الظهر وان كان مأمورا به لكنه لضرورة اداء الجمعة
اذ قضى العبادة قصدا بلا ضرورة حرام فلا ينتقض دون ادائها وليس السي
اداء ولا في حنيفة ان السي من خصائص الجمعة لاختصاص فعلها بمكان
وهو الذي تجتمع شرائطها فيه بخلاف سائر الصلوات فانه يجوز ادائها
في البيت ونحوه فكان الاشتغال بالسي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينتقض بها
ولانه مأمور بعد اتمام الظهر بتقصها بالذهاب الى الجمعة فذهابه اليها شروع
في طريق نقصها المأمور به فيحكم بنقصها احتياطا لرفع المعصية ولو كان
من صلى الظهر معذورا كالسافر ونحوه فسي اليها لا يبطل طهره بالسي
اتفاقا على هذا التوجيه الثاني لكون فعله غير معصية وعلى التوجيه الاول
لا فرق بينه وبين غير المعذور وهو الصحيح من المذهب ولو كان في الجامع فسمع
الحطبة ثم قام فصلى الظهر جاز طهره ولا ينتقض ذكره قاضي خان لانه لم يرغب
في الجمعة فصار كالمخرج من بينه وسي لا يقصدها كذا ذكره السروجي
ويظهر من التعليل ان المراد اذا لم يشرع بعد ذلك في الجمعة اما لو شرع فيها
فينبغي ان ينتقض طهره فان ادركها المعدور عندما صلى الظهر وشرع فيها
بطلت طهره عندما خلافا لرفره هو يقول ان القرص الظهر وقداؤه في وقته
فلا يبطل بغيره ولنا ان المعدور اذا فارق غيره في الترخص بترك السي فاذا لم يترخص
التحق بغيره ويكره للمعدورين والمسجونين اداء الظهر جماعة في المصربوم
الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده لان الجمعة جامعة للجماعات

فينبى ان لا تكون جماعة غيرها في المكان الذي هي فيه ولثلاث يتطرق الى الاقتداء بهم
غيرهم بخلاف اهل القرى لانه لاجمة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كثيره
من الايام ويستحب للمريض ان لا يصلى الظهر قبل فراق الامام من الجمعة لرجاء
البرء في كل ساعة خطب واحد وصلى واحد حاز والاولى ان لا يصلى غير
من خطب لان الصلوة والحطة كشيء واحد اد القصر للحطة فلا يقيمها
اشان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويقضى الفجر ان كان
في الوقت سعة وان فانت الجمعة صلى الظهر وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف
وقال محمد ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها فالمعتبر في عدم قطعها عنده خوف
فوتها وعندها خوف فوت الوقت له ان فرص الوقت الجمعة فاذا حاف فوتها
سقط الترتيب ولهما ان فرص الوقت الظهر فاذا لم يخف فوته وجب الترتيب
كذا في الكافي وهذا بناء على قول محمد الاخير وحمه معها في خلافة زهر
على قوله الاول فانه وافقهما فيه على ان فرض الوقت هو الظهر ثم حالهما آخرا
وقال المرض احدهما غير معين وانما يتعين بالظهر بالعمل بالجمعة اكد من الظهر ذكره
السروحي عن السجيرة فيوجه ما استدلل له في الكافي على هذا لانها قد تعينت
بالشروع فيها فصارت هي فرص الوقت عنده حينئذ على ان السروحي ذكر
عن المعيد قال ابو حنيفة وابو يوسف فرض الوقت الظهر لكن امر غير المعذور
باسقاطه بالجمعة حتما والمعدور رخصة وقال محمد فرض الوقت الجمعة لكن
رخص له اسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط وفي السبايع هو اصح اقواله ثم قال
السروحي قلت لو رخص له في ذلك لما اثم بترك الجمعة اذ اصلى الظهر اثنى
ويمكن ان يقال الصدير في رخص له يعود الى المعدور او ان المراد رخص له في الحكم
بصحة الظهر وهو لا يباي الاثم وذكر السروحي في الاستدلال للخلاف في مسألة
تذكر العجر مسلكا آخر وهو ان محمد يقول الترتيب ثبت بخبر الواحد والجمعة
بالاخبار المتواترة فلا يجوز ان يترك مئات بالتواتر لمئات بخبر الواحد وبها يقولان
ان العوات الى خلف او اصل وهو الظهر كلا فوات فعلى هذا لا يحتاج
الى الجواب عن موافقة محمد لهما في خلافة زهر الامام اذا منع اهل مصر
ان يحتموا قال العمية ابو جعفر عن اصحابنا انهما هم بمجتهدا لسبب من الاسباب
واراد ان يخرج ذلك الموضع عن ان يكون مصرا صح سبه وليس لهم ان يحتموا
بعد ذلك لانه كما ان له ان يصير موصفا فله ان يخرج موصفا عن ان يكون مصرا
وان بهما هم متعتا واصراراهم كان لهم ان يحتموا على رجل يصلى بهم

الجمعة لان منعه على هذا الوجه معصية ولا طاعة له في المعصية حضر والمسجد ملائ ان تحطى يؤذى الناس لا يتخطى واركان لا يؤذى احدا بان لا يطاء نوا ولا جسدا لا بأس بان يتخطى ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا بأس بالتحطى ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان للمسلم ان يتقدم ويدنو من المحراب اذ لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يحجى بعده ويسال فصل القرب من الامام فاذ لم يفعل الاول فقد صبح ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام يحط فله ان يستقر في موضعه من المسجد لان شبهه وتقدمه عمل في حال الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بالتحطى ما لم يجرح الامام او يؤذى احدا كذا في قضاوى قاضى خان وقد علم منه ان التحطى حائز بشرطين احدهما ان لا يؤذى احدا لان الايذاء حرام والدنو مستحب وترك الحرام مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لان تحطيه حينئذ عمل وهو ايضا حرام في حال الخطبة فلا يرتكبه لاجل امر مستحب ولذا قال عليه الصلوة والسلام للذي رآه يتخطى الناس ويقول امسحوا اجلس فقد آذيت لاه قد يتخطى وقت الخطبة وآذى وهو يحمل ما روى الترمذى عن معاذ بن اس الجهنى قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحطى رقاب الناس يوم الجمعة اتحد حسرا الى جهنم ويعنى ان يقيد بما اذا وجد بدا اما اذ لم يجد ما لم يكن في الزوال موضع وفي القدام موضع فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال الفصل لاسما في ايام الشتاء ويكره السر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصلبها ولا يكره قبل الزوال لعدم وحوها قله وتوجه الخطاب بالسعى اليها بعده هذا هو الصحيح والله سبحانه اعلم

﴿ فصل في صلوة العيد ﴾

اعلم ان صلوة العيد واحدة على من يحب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب وتسمية محمد اياه اسما في الجامع السعير حيث قال عيدان احتكما في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدهما اكوم او حث السنة الا يرى الى قوله ولا يترك واحدهما فانه اخبر بعدم الترك والاحاز في عبارات الائمة والمشايخ يهد الوحود والدليل على وحوها اشارة الكتاب وتكملوا العدة وتكبروا

الله على ما هذاكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاولى اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما تمت بالنقل المستفيض عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاها الخلفاء الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الاصرابي الذي قال هل على غير هن لا ينافية لان الاعرابي لا تجب عليه اذ من شرائطها المصير ويشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوب اداء الاخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها للنقل المستفيض بذلك ثم يستحب لصلوة العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب ولبس احسن الثياب والكبير الى المصلي لانه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التطيب واظهار العمة والمسارعة وذكر السروحي عن الجواهر قال يتنسل بعد الفجر فان فعل قبله اجزأه ويتطيب بازالة الشعر وقلم الانفاد ومس الطيب وقالت المالكية والشافعية يستوى في ذلك الذهاب الى الصلوة والقاعد لانه يوم الرينة بحلالي الجمعة قال السروحي وهذا صحيح ويستحب يوم العطر ان يأكل شيئا قبل الصلوة لما روى انس كان عليه الصلوة والسلام لا يعدو يوم العطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا رواه البخاري فلدا ينبغي ان يكون المأكول تمرا ان وجد والا فشيئا حلوا والمستحب يوم الاصحى تأخير الاكل الى ما بعد الصلوة لما في الترمذي كان عليه الصلوة والسلام لا يخرج يوم الفطر حتى يعطم ولا يعطم يوم الاصحى حتى يصلي وقيل هذا في حق من يصحى لافي حق غيره والاوّل اصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه في العطر ويستحب يوم العطر اداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للفقر ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلي ماشيا ان قدر لانه اقرب للتواضع ولا يكره الركوب قال المرغيناني لا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي افضل ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاصحى اتفاقا للاجماع واما يوم الفطر فقال ابو حنيفة لا يجهر به وقال يجهر به وعن ابى حنيفة كقولهما لقوله تعالى ولتكمّلوا العدة وتكبروا الله على ما هذاكم وروى الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر احببه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في العطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي ولا في حنيفة ان رفع الصوت بالذكر بدعة مخالفة للاسار في قوله تعالى وادكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر الا ما خسر

بالاجماع والجواب عما استدلا به اما الآية فبانها محتمل ان يراد بها التكبير في الصلوة
 او يراد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم على انها لا دلالة فيها على الجهر
 واما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء بن الطاهر المقدسي ثم ليس
 فيه ايضا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روى الدار قطني موقوفا عن مافع ان
 ابن عمر كان اذا عدا يوم الفطر ويوم الاصحى يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر
 حتى يأتي الامام وقال البيهقي الصحيح وقفه على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه
 قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقنند
 اكبر الامام قيل لا قال اجف الناس ادر كننا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه
 وسلم فما كان احد يكبر قبل الامام فيقي معاد الآية بلا معارض على ان قول الصحابي
 لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه
 لافي كراهية وعدمها فمدها يستحب وعدمه الاخفاء افضل وذلك لان الجهر
 قد نقل عن كثير من السلف كان عمرو على واني امامة الباهلي والحمي وابن جبير
 وعمر بن عبدالعزيز واني ليلي وابان بن عثمان والحكم وحمام ومالك واحمد
 واني ثور ومثله عن الشافعي ذكره ابن المنذر في الاشراف وقال الفقيه ابو جعفر
 والذي عندنا انه لا ينبغي ان تمنع العامة عن ذلك لقلة رعبتهم في الخيرات وبه
 تأخذ يعني انهم اذا منعوا عن الجهر به لا يصلحوا سرا فينقطعون عن الخير
 بخلاف العالم الذي يعلم ان الاسرار هو الافضل ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى
 الى المصلي سواء في العطر اى على القول بالجهر او الاصحى وقيل لا يقطعه
 ما لم يفتح الصلوة ويكره التنفل قبل صلوة العيد وقد تقدم الكلام عليه
 في اوقات الكراهة فاذا دخل وقت الصلوة ارتفع الشمس وحروح وقت
 الكراهة على ما بيناه في موضعه يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة
 لما في الصحيحين سئل ابن عباس شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد
 قال نعم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم حطب ولم يدكر اذا ما
 ولا اقامة ولا له المتوارث وعليه الاجماع فيكبر تكبيرة الاحرام ثم يبع يديه تحت
 سترته ويثني على مامر ثم ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر
 ثلث تسبيحات لثلاث يودى الاتصال الا الاشارة على البعيد ويرفع يديه عند
 كل تكبيرة مهن ويرسلهما في اسألهن ثم يصعها بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ
 الفاتحة وسورة كافي الجمعة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يتدئ بالقراءة
 ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع والروايد

في كل ركعة ثلث والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلوة
 اليميد عند علمائنا وهو قول ابن مسعود وابي موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان
 وعقبة بن عامر وابن الزبير وابي مسعود البدي والحسن وابن سيرين والثوري
 وهو رواية عن احمد وحكام البحاري في صحيحه من مذهب لابن عباس وفي التحرير
 جعله قول عمر بن الخطاب ايضا وزاد المر غيناني الماسعود والبراء وقال مالك
 واحد في طاء قوله يكبر في الاولى سنا وفي الثانية حمسا ويقرأ فيهما بعد
 التكبير وهو مذهب الزهري والاوراعي وقال الشافعي يكبر في الاولى سبعا
 وفي الثانية حمسا ويقرأ فيهما بعد التكبير وهو مروى عن ابن عباس وقال شريك
 ابن عبدالله وابن حنبل يكبر في المظهر في الاولى اربعا زوائد بعد القراءة وفي الثانية
 كذلك وفي الاصحى واحدة رائدة في كل ركعة بعد القراءة وفيها تسعة اقوال
 اخر ذكرها السروجي في شرح الهداية والاحاديث المروية في هذا المعنى اربعة
 الاول عن عائشة كان عليه الصلوة والسلام يكبر في العيدين في الاولى سبع
 وفي الثانية بحمس قبل القراءة سوى تكبيرتي الركوع رواه ابو داود وابن ماجه
 والحاكم وقال تفرد به ابن لهيعة الثاني عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبير في المظهر سبع في الاولى وخمس في الثانية
 والقراءة بعدهما كتيهما رواه ابو داود وابن ماجه قال الترمذي في المعلى سألت
 البحاري عنه فقال هو صحيح الثالث عن كثير بن عبدالله بن عمر بن عوف المزني
 عن ابيه عن حده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعا
 قبل القراءة وفي الاخرى حمسا رواه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي حديث
 حسن وهو احسن شيء روي في هذا الباب وقال في علله الكبرى سألت محمدا
 عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب اسحق منه وهذه ادلة الشافعي الرابع
 عن سعيد بن العاص انه سأل ابا موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان كيف كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاصحى والمظهر فقال ابو موسى اربعا
 تكبيره على الجنازة فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذلك كنت اكبر في البصرة
 حيث كنت عليهم رواه ابو داود وسكت عليه وسكوته تحسين منه كما علم
 من شرطه وكذلك سكت عليه المندري في مختصره وتضعيف ابن الجوزي له
 بعد الرحمن بن ثوبان قولا عن ابن معين والامام احمد معارض بقول صاحب
 التقيح فيه وثقه غير واحد وقال ابن معين ليس به بأس لكن ابو عائشة في سننه
 قال ابن القطان لا اعرف حاله لكن قال الحاكم ابو عائشة هو مولى سعيد بن العاص

سمع ابامبريرة واباموسى الاشعري وحديثه بن يمان وروى عنه مكحول ولو سلم
 فى كل من تلك الاحاديث الثلاثة نحو ذلك من التضعيف اما الاول فيما فى ابن لهيعة
 من الكلام مع شدة اضطرابه سنداً واما الحديثان الآخران الدان يلياه
 فقد منع القول بتصحيحهما الاول بعبد الرحمن الطائى ضعفه ابن حنبل ويحيى
 وقال النسائى ليس بقوى وعن ابى حاتم انه مثل عبدالله بن المؤمل وهو صعب
 والثانى بان كثير بن عبدالله عندهم متروك وقال احمد لا يساوى شيئاً وضرب على حديثه
 فى المسند وقال ابن معين ليس حديثه بشئ وقال للنسائى والدارقطنى متروك
 وقال ابو زرعة واهى الحديث واقطاع القول من الشافعى هو قوله فيه انه ركن
 من اركان الكذب واقطع الشافعى فيه القول وقال احمد بن حنبل
 ليس فى تكبير العيدين عن النبى صلى الله عليه وسلم حديث صحيح انتهى واذا
 كان الامر كذلك فالاحد بقول اكثر الصحابة واكثرهم على ان فيه قلة
 الخالفة لسائر الصلوات قلة اريادة اولى . وطريق المروى عن الصحابة هو
 ما اخرج عبد الرزاق اما سفيان الثوري عن ابى اسحق عن علقمة والاسود ان
 ابن مسعود كان يكبر فى العيدين تسعا اربعا قبل القراءة ثم يكبر فيركع وفى الثانية
 يقرأ فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع انا معمر عن ابى اسحق عن علقمة والاسود قال
 كان ابن مسعود حالاً وعنده حذيفة وابو موسى الاشعري فسألهم سعد بن
 العباس عن التكبير فى يوم العطر والاصحى فقال ابو موسى الاشعري . سل
 عبدالله فانه اقدمنا واعلمنا فسأله فقال ابن مسعود يكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر
 فيركع ثم يقوم فى الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعا بعد القراءة . وروى ابن ابي شيبة
 ثنا هشيم انا محمداً عن الشعبي عن مسروق . وقال كان عبدالله بن مسعود
 يعلمنا التكبير فى العيدين تسع تكبيرات خمس فى الاولى واربع فى الآخرة
 ويوالى بين القراءتين . وروى محمد بن الحسن انا ابو حيفة عن حماد بن ابى
 سليمان عن ابراهيم الحنبل عن عبدالله بن مسعود وكان قاعداً فى مسجد الكوفة
 ومعه حذيفة بن يمان وابو موسى الاشعري فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابى
 معيط وهو امير الكوفة يومئذ . فقال ان عدا عيذك فكيف اصنع فقالوا احمره
 يا ابا عبد الرحمن . فامرهم عبدالله بن مسعود ان يصلى بغير ادان ولا اقامة
 وان يكبر فى الاولى حمساً وفى الثانية اربعا وان يوالى بين القراءتين وان يحطب
 بعد الصلوة على راحلته . وقال البرمدي وقد روى عن ابن مسعود انه قال
 فى التكبير فى العيدين تسع تكبيرات فى الاولى حمساً قبل القراءة وفى الثانية سداً

بالقراءة ثم يكبر اربعا مع تكبيرة الركوع . وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا انتهى . وهذا اثر صحيح قاله بمحصرة جماعة من الصحابة ومثل هذا يحمل على الرفع لانه كنقل اعداد الركعات . فان قيل روى عن ابى هريرة وابن عباس ما يخالفه قلنا غاية المعارضة ويترجح اولمروى عن ابن مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض وروى ابن ابى شيبه ثنا وكيع عن ابن جريج عن عطاء ان ابن عباس كبر في عيد ثلث عشرة سبعا في الاولى وستا في الآخرة وقال حدثنا يزيد بن هرون انا حميد عن عمار بن ابى عمار ان ابن عباس كبر في عيد ثلث عشرة تكبيرة سبعا في الاول وحسا في الآخرة وقال حدثنا هشيم انا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحرث قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات حسا في الاولى واربعاً في الآخرة ووالى بين القراءتين ورواه عبد الرزاق وزاد وفيه فعل المعيرة بن شمة مثل ذلك فاضطرب المروى عنه واثار ابن مسعود سالم من الاضطراب وبه يترجح المرفوع الموافق له ويترجح الموالات بين القراءتين بالمعنى ايضا وهو ان التكبير ثناء وشرعته في الاولى قبل القراءة كدعاء الاستفتاح وحيث شرع في الآخرة شرع بعد القراءة كالقنوت فكذلك التكبير ثم قال صاحب الهداية وغيره ان عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامر بنيه الخلفاء بالعمل في صلوة العيد بقول احدهم الا ان الشافعى حمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد . وعلمنا واما حملوها على الروايات والاصليات فحيث عملوا بمذهبهم يكبرون في كل ركعة خمساً زوائد عملاً برواية الاولى او خمساً في الاولى واربعاً في الثانية عملاً بالرواية الثانية وذكر في المحيط ان الاولى الاخذ بالرواية الاولى في الفطر وبالثانية في الاصحى عملاً بالروايتين وتخصيص الاصحى برواية التخصيص لاشتغال الناس بالقرايين ولما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن احرم وهو بسحران عجل الاصحى واخر الفطر وقد علم بهذا ان عملاً بمذهب ابن عباس حيث عملنا به خلاف مذهب الشافعى وان المذهب عندنا هو الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجح به والذى ذكرنا من عمل العامة بقول ابن عباس لامر بنيه الخلفاء بذلك كان في زمنهم اما في زماننا فقد زال ازالا خليفة الآن والذى يكون بمصر قائماً يكون خليفة اسماً لا معنى لاستثناء بعض شروط الخلافة فيه على ما لا يخفى على من له ادنى علم بشروطها فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا لكن حيث لا يقع الاتباس على الناس والله سبحانه اعلم ثم يحط بعد الصلوة حطتين يبدأ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر احكام

سدة العطر وفي الاضحية احكام الاصحية وتكير التشريق وهي سنة و يسن فيها مايس في حطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الاياب في غير طريق الذهاب لما روى ابو هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد في طريق رجع في طريق غيره رواه الترمذي وقال حابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري ولان فيه تكثير الشهود اذ امكنة القرية تشهد لصاحبها ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لا يقصها لاختصاصها بشرائط قد فاتت وان حدث عذر منع الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواها من الغد قبل الزوال وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم تصل بعده بخلاف الاضحية فانها تصل في الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا اراخروها بلا عذر الى يوم الثاني او الثالث جاز لكن مع الاسامة فالحاصل ان صلوة عيد الاضحية تجوز في اليوم الثاني والثالث سواء اخرت بعذر او بدونه اما صلوة العطر فلا تجوز الا في الثاني بشرط حصول العذر في الاول ولا تصلان بعد الزوال على كل حال والاصل فيه ما روى ان ركبا جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم رأوا الهلال بالامس فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفطروا وان يخرجوا الى عيدهم من العذر رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة والدارقطني وزاد ان الركب جاؤا آخر النهار قال الدارقطني اسنده حسن ومحمده عبدالحق والبيهقي وروى الطحاوي ثنا عبد الله بن صالح شاهشيم بن بشير عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير بن اس بن مالك اخبرني عمرو بن قيس عن الانصار ان الهلال خفي على الناس في آخر ليلة من شهر رمضان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صياما فجهأ ركب فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد زوال الشمس انهم رأوا الهلال الليلة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالفطر فافطروا تلك الساعة وخرج بهم من المدو صلى بهم صلاة العيد فعدل على عدم جوارها بعد الزوال والاما اخرها عليه الصلوة والسلام الى العدوات فارق بين العطر والاضحية ان عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاضحية الذي اضيف اليه ثلثة ايام لانها كلها ايام الاضحية بالاجماع فالصلوة فيما سوى ذلك من الايام لا تسمى صلوة العيد الا ان الفعل ورد بها عند العذر في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد العطر على خلاف القياس فاقصر عليه والله سبحانه اعلم

فروع

الحروج الى المصلى وهي الحيانة سنة وان كان يسعهم الجامع وعليه عامة المشايخ

لما تمت اياه عليه الصلوة والسلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية الى المصلى
 فان صعب القوم عن الخروج امر الامام من يصلى بهم في المسجد روى ذلك
 عن علي وفي جامع الفقه ومنية الملق والنخبة يجوز اقامتها في المصر وفنائها
 في موضعين فاكثروبه قال الشافعي واحمد ولو خطب قبل الصلوة جاز ويكره
 ذكره في المحيط ادرك الامام راكعاً كبيراً للاحرام ثم للعبد ان ظن انه يدركه
 في الركوع لان محل التكييرات القيام ويكبر برأى نفسه لا برأى امامه لانه
 مسبوق وهو منفرد فيما يقضى وفائت الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف
 فائت الفعل وان حاف انه لا يدرك الركوع مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن
 ابي يوسف يترك التكيير ويسبح تسبيح الركوع لان التكيير فات محله والتسبيح
 في محله ولهما ان التكيير واجب والتسبيح سنة والوجوب يرجع الى الدات والاول
 في المحل الى الحال وال ترجح الدات اقوى والركوع قيام من وجه بخلاف ما لو
 تذكر الامام في الركوع انه ترك التكييرات لقدرته على الاتيان بها في محلهما
 الاصلى وهو القيام كذا في الكافي ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه لان
 الوضع سنة في محله والرفع سنة لافي محله فيترجح الوضع واذا رفع الامام رأسه
 سقط عنه ما بقى من التكييرات فلا يتمها لان المتابعة تقع فرضاً والتكيير
 واجب ولا يتمها في القومة لانه لم تشرع الا لفصل فلا يقضى فيها شيء ويتبع
 امامه في التكيير وان حالف رأيه لانه حكمه على نفسه بالاعتداء وليس التكيير
 كالقنوت المنسوخ فطال رأيه برأيه الا ان حاوز احوال الصحابة وهو يسمع
 تكبيره فانه لا يتبعه حيثد لانه محطى ييقن فان لم يسمع تكبيره لم يسمع
 المسمع يتبعه وان جاوز الاقوال لاحتمال كون الخطاء من المبلغ لكن متى ادى
 تكبيره الدحول في الصلوة لاحتمال انه كبر قبل الامام وكذا اللاحق
 يكبر برأى امامه لانه حالفه حكماً بخلاف المسبوق بسى التكيير في الاول حق
 قرأ بمص المائحة او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد المائحة واذا تذكر بعد مقرأ
 المائحة والسورة يكبر ولا يبعد القراءة لانه تمت بالكتاب والسنة فلا يقبل
 القص بالرأى وفي اعادتها بعد التمام نقصها بخلاف الوجهين الاولين لانه
 لم تتم فكاه لم يشرع فيها فيعدها رعاية للترتيب سبق ركعة يقرأ في وجها
 ما بقى اولاً ثم يكبر وذكر في النوادر انه يكبر ثم يقرأ لانه يقضى اوله في حق
 الادكار وجه الاول وهو طاهر الرواية ان البداء بالتكبير تؤدى الى انه الاد
 بين التكييرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقاً لملى مامر

من مذهبه انه يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين النساء اذا اردن ان يصلين
 صلوة الضحى يصلين بعد ماصلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تأخيرها
 في الفطر وتبجيلها في الاضحية للحديث المتقدم وفي القنية تقدم صلوة العيد على
 صلوة الجنازة و صلوة الجنازة على الخطبة وفي المضمرات عن ابن المبارك في تقليم
 الاظفار وحلق الرأس في العشر قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك فلا يجب
 التأخير انتهى ومما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
 العشر واراد بعصمكم ان يصحى فلا يأخذ شعرا ولا يقلعن ظفرا فهذا محمول
 على التدب دون الوجوب بالاجماع فظهر قوله فلا يجب التأخير الا ان نفى
 الوجوب لاينا في الاستحباب فيكون مستحبا الا ان استلزم الريادة على وقت
 اامة التأخير وبهايته مادون الاربعين فانه لا يساح ترك قلم الاظفار ونحوه فوق
 الاربعين قال في القنية الافضل ان يقام اطفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه
 وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر
 يوما ولا عذر في تركه وراه الاربعين فالاسبوع افضل والجمعة عشر هو
 الاوسط والاربعون الابدع ولا عذر فيها وراه الاربعين ويستحق الوعيد انتهى
 واختلف في قول الرجل لبيده يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابي امامة
 الناهلي وواثلة بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد حديث
 ابي امامة جيد وروى مثله عن ليث بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكر هذه
 المسئلة في القنية واختلاف العلماء فيها ولم يذكر الكراهة عن اصحابنا وعن مالك
 انه كرهه وقال هو من فعل الاعاجم وعن الازعاعى انه بدعة والاطهارة لا بأس به
 لما فيه من الاثر والله اعلم . والتعريف الذى يفعله بعض الناس من الاجتماع
 عشية يوم عرفة في الخوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون باهل
 عرفة قيل ليس سعى اى ليس بشئ مندوب ولا مكروه وذكر في النهاية عن ابي يوسف
 ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روى ان ابن عباس فعل ذلك بالصرة
 وهذا يفيد ان مقابله من رواية الاصول الكراهة ويدل عليه التعايل بان
 الوقوف عهده قرعة في مكان مخصوص فلا يكون قرعة في غيره والمروى عن
 ابن عباس محمول على انه لمجرد الدعاء لالتشبيه باهل الموقف وعن مالك انه سئل
 عنه فقال ليس هذا من امر الناس واما ما تيسر هذه الاشياء البدع انتهى
 ومراده بالناس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم
 فهو بدعة والبدعة اذا لم تستلزم سنة فهم صلاة وقال عطية الح اساذ

اراستطعت ان تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى وهذا هو المتمدن والله سبحانه اعلم وتكبير التشريق عقيب الصلوات قيل سنة عندنا والاكثر على انه واجب لمواظبته عليه الصلوة والسلام عليه من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحابة بشرط الاقامة والحرية والدكورة وكون الصلوة فريضة بمجماعة مستحبة في المصر هذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله فلا تجب على مسافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن تجب عليه ولا تجب عقيب الواجب كالوتر و صلوة العيد ولا عقيب التوافل ولا على المنفرد ولا على المذورين الذين صلوا الظهر يوم الجمعة بمجماعة ولا على اهل القرى وعندما يجب على كل من يصلى المكتوبة لانه تبع لها وله ان الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط فيقتصر الا ان بالاعتناء يجب بطريق التبعية وابتداءه فجر عرفة عندنا وهو قول احمد والاظهر عن الشافعي على ما ذكره النووي وفي قوله الآخر وهو قول مالك ظهر يوم النحر واخره عصر يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وعصر آخر ايام التشريق عندهما وهو قول احمد والاظهر عن الشافعي وفي قوله الآخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه ان الناس تبع للحجاج وهو يقطعون التلبية يوم النحر حتى ويتدؤن التكبير من صلوة الظهر وينتهي تكبيرهم بصلوة الصبح آخر ايام التشريق والناس تبع لهم والحواب عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسلمون اصول في هذا الحكم ولا يابى يوسف ومحمد ومن وافقهما ما رواه ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن حاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق ورواه محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب فذكره ولا يابى حنيفة ما روى ابن ابي شيبة ثنا ابى الاخوص عن ابى اسحق عن الاسود قال كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فالحاصل ان المسئلة مختلفة بين الصحابة فاخذ ابو يوسف ومحمد بالاكثر للاحتياط في العبادة خصوصا في الذكر للامر بالكثرة واورد عليهما تكبيرات المديحيت واقفاء على الاخذ فيها بالاقل واحب ما بها يؤتى بهاقى الصلوة وهي تصان عن الزوائد وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنص لقوله تعالى فاذا فرغت فاصب والى ربك فارغب واكثر الاذكار في مظانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر فانه امر

مرغوب فيه في كل الاحيان بل في الجهرية وهو بدعة لقوله تعالى ادعوا ربكم
تضرعا وخفية الا ما استأنا للشرع فاذا تعارضت الادلة في مقدار المستثنى
فالاخذ بالاقل والعمل فيما وراءه بالاصل هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الادلة
وبهذا طهر انه لا وجه لمن جعل الفتوى على قولهما وصفة التكبير
ان يقول بعد السلام مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله
الحمد فهو تكبير ثان قبل التهليل وتكبير ثان بعده لما مر عن ابن مسعود وسنده
حيد واخرج ابن ابي شيبة ايضا ثنا يزيد بن هرون ثنا شريك قال قلت لابي
اسحق كيف كان تكبير على وعبد الله بن مسعود قال كما يقولون الله اكبر الله اكبر لا اله
الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقال ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم قال كانوا يفي
الصحابة يكبرون يوم عرفة واحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلوة لله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فمما نقل في عن الصحابة وهو المأثور عن
الحليل واسماعيل وجبرائيل فان الحليل لما اراد النسخ ونزل جبرئيل بالعداء مادي
من الهوى الله اكبر الله اكبر فسمعه النبي فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم
الله اكبر والله الحمد كذا في الكشاف والمدكور في كتب الفقه ان ابراهيم سمع اولا
فقال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذبيح بعده فقال لله اكبر والله الحمد فطهر ان جعل التكبير
قبل التهليل ثلثا كما قال الشافعي لا يثبت له امام يسي التكبير فقام وذهب فقام يخرج
من المسجد يعود ويكبر لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج لا يعود ولا يكبر ولكن
يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده
لانه لا يؤدي في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعده ولا يصح الاقتداء فيه فكان
الامام فيه مستحبا لاحتمال كما في سجود التلاوة فيسأله ان آية
والا تفرد به لان المتابعة اما تجب فيما تؤدي في تحريم الصلوة كسجود السهو
والامام شرط الوجوب عده لاشترط الاداء ترك صلوة في ايام التشريق فقضاها
فيها من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها ففضي فيها او بالعكس
لا يكبر وكذا ترك فيها ففضي فيها من عام اخر لان السن الوقتية لا تقضي في غير
وقتها والقضاء على وفق الاداء فحيث لا يكبر في الاداء لا يكبر في القضاء احدث
عمدا سقط التكبير لاختطاع حرمة الصلوة ولوسبقه كبر بلا وصوء لبقاء الحرمة
ولو اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بدأ بالسهو لانه يؤدي في حرمة الصلوة
ثم بالتكبير لانه يؤدي بعد الصلوة متصلا بهاتم بالتلبية لانها تؤدي خارج الصلوة

من كل وجه فلو قدم التكبير سجد لانه لا يثنى الصلوة ولو قدم التلبية سقط التكبير
والسجود لانه كلام يقطع الوصل ذكر ذلك كله في الكافي

فصل في الجنائز

وفيها ابحاث الاول فيما يعمل بالحنضر وهو من حضرته ملائكة الموت او الموت
وعلاماته ان تسترخي قدماه ولا تنصب او يتعوج انفسه وتخسف صدغاه يستحب
ان يوجه الى القبلة لما روى انه عليه الصلوة والسلام لما قدم المدينة سأل
عن البراء بن معرور فقال اتوفى واوصى بذلك واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر
فقال عليه الصلوة والسلام اصاب العطرة وقد رددت ثلثه على ولده الحديث
رواه الحاكم وقال صحيح والسنة ان يكون على شقه الايمن كما هو السنة في اليوم
وفي المحيط والاسميحاني وغيرهما ان يعرف ان يوضع مستلقيا وقدماه الى القبلة
قالوا هو ايسر لخروج الروح ولم يذكروا وجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتحريية
بعم هو اسهل عند عدم الاستسكان كافي الطمعل ويسعى حينئذ ان يرفع راسه قليلا
ليكون وجهه الى القبلة ويقال الشهادة لما روى الجماعة الا البخاري انه عليه الصلوة
والسلام قال لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد من قرب من الموت كافي قوله
عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر به بل تذكر عنده ليشكر
واما التلقين بعد الدفن ففيل يعمل بالحقيقة ما رويناه وقيل لا يؤمر به ولا يهيى
عنه كذا ذكره ابن الهمام والدي عليه الجمهور ان المراد من الحديث مجازة كما ذكرنا
حتى ان من استحبه التلقين بعد الموت لم يستدل به الا على تلقينه عند الاحتضار مع
انهم قائلون بمحو اللمع بين الحقيقة والحجاز وانما لانهم عن الباقيين بعد الدفن
لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار في
صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال ادا دقتموني اقيموا عند قري قد رما ينجر
جرور ويقيم لهما حتى استأنس بكم واطر ما اذا راح رسل ربي وعن عثمان
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استعملوا
لاخيكم واسئلوا الله التثبيت فانه الآن يسئل رواء ابو داود واليهي باساده حسن
فاذا مات يستحب ان تمض عيناه لما روت ام سامة قالت دخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ابي سامة وقد شق بصره فانغمضه ثم قال ان الروح اذا قصت
البصر ولاه ادارك يبقى فطيع المطر وتشد الحياض بعصاة عريسة من فوق

رأسه لازالة الفطاعة ولثلا بدخله شيء من الهوام وتمد اطرافه لثلا تبقى متقوسة
ويقول مغمسه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه
ما بعده واسعده بقلائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخلص ثيابه لانها
تحمي فيسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سرير اولوح لثلا تغيره ندواة
الارض ويوضع على بطنه سيف او شيء من حديد لثلا ينتفخ وهو مروي عن
انس والشعبي ولا يوضع على بطنه المصحف اكراما للمصحف وتكره القراءة عنده
حتى يغسل ويسرع في تجهيزه ذكر ذلك كله السروجي في شرح الهداية
وفي التاتار حاشية بعلامة المحيط ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عند الميت انتهى
الثاني في غسله واذا ارادوا غسله يستحب ان يصعوه على سرير اولوح قد جردوا
ادبر الجمر بالبحور حوله وتر نائنا او حسا او سباعا في المبسوط والبدايع والمرغيباني
يوضع على التحت طولا الى القبلة كافي صلوة المريض ولا ينام وقال الاسيبجاني
لارواية فيه عن اصحابنا والعرف ان يوضع على قفاه طولا نحو القبلة هذا ان
اتسع المكان والا فالاصح انه يوضع كما يسره قاله صاحب البدايع والمرغيباني
ويحذر عن ثيابه عندا وهو قول مالك وطاهر الرواية عن احمد وعبد الشافي
ان المستحب ان يغسل في قميصه لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلوه وغايه قميصه يصبون الماء عليه ويدلكوه
من فوق القميص رواه ابو داود قلنا مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما
روى ابو داود ايضا انهم قالوا لغيره كما يحذر موتانا ام يغسل في ثيابه فسمعوا من
ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى
ذلك عن عائشة من وجه صحيح وروى انهم غشيهم ثيابا وسماهاها بقول لا تجردوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اغسلوه في قميصه الذي مات فيه ذكره
ابن دحية في العلم المشهور فدل هذا ان عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في رمنه
عليه الصلوة والسلام ولان التجريد اذا شئتكم من اقامة السنة في الغسل والتغليظ
واعتبارا بحال الحياة وتستعورته العايطة فقط على طاهر الرواية ومححه
صاحب الهداية وعلى رواية النوادر يجب ستر عورته كلها من السرة الى الركبة
كافي حال الحياة ولم يذكر غير في المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الكرخي
ومححه صاحب المحيط وصاحب الهداية وهو المأخوذ لقوله عليه الصلوة
والسلام لملي لا تنظر الى فخذتي ولا ميت ولا ن ما كان عورة لا يسقط الموت ولدا
لا يجوز مسه حتى لو مات امرأة بين الرجال الاحاب يمسها رجل بحرقة ولا يمسها
ولدا محب في اسه نسخائه ان يمس العاسل على يده خرقة عند اني خيفة ومحمد

وقال ابو يوسف لا يستحب الميت اصلائم يوضيه فيبدأ بفصل وجهه ولا يغسل
اولا يديه الى الرسغين لان ذلك كان في الحياة لكونهما آلة تطهيره والآل آلة تطهيره
يد العاقل فلا فائدة في غسلهما اولالاه يغسلهما بعد الوجه الى المرفقين ولا يغصص
ولا يستشق عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يفعلان قياسا على وضوء الحي
قلنا المضمصة ادارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع بشرته ثم اخراجه والاستنشاق
ادخاله في الانف وجذبه بالنفس الى الحياشيم ثم نثره وذلك متعذر في حقه والمسكة
رائته فالعالم الذي هو كالحق ان الماء يسبق منهما الى حلقه فيكون ايجارا واسعا طما
لا مضمصة واستنشاقا واستحب بعض العلماء ان ياب العاقل على اصبعه حرقا
يمسح بها اسنانه ولهاثة وشعته ومنحريه وعليه عمل الناس وفي صلوة الاثر انه
لا يمسح رأسه وهو المختار وهو ظاهر الرواية وصحح شيخ الاسلام في شرح المبسوط
انه يمسح اذا فاصل بينه وبين الحي فيه ولا يؤخر غسل رجليه كافي الحي اذا غسل
على لوح ونحوه قال الحلواني وما ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي
يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها فيغسل ولا يوصأ لاه لم يكن بحيث يصلى وهذا
التوجيه ليس قهوى اذ يقال ارهذ الوضوء سنة العسل المفروض للميت لا تعلق
يكون الميت بحيث يصلى اولاً كافي المجنون ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطمي العراقي
من غير تسريع ثم يفيض عليه ماء مملئ صدر او حطى او حرض وهو الاثنان
قبل طمئنه او صابون اربيسر شئ من ذلك والاقسحن قراح طلبا للمبالغة في التطيب
ما امكن ويغسل ثلثا اعتبارا بسنة الفسل حال الحياة يصحح كل مرة على شقه
الايسر فيغسل شقه الايمن حتى يصل الماء الى تحته ثم على شقه الايسر فيغسل
الايسر كذلك ولا يك على وجهه ليغسل ظهره كذا ذكره السروجي ثم يقعد
بعد المرة الاولى ويستند الى صدره او يده او ركبته على حسب ما تيسر ويمسح بطنه
مسحاً رقيقاً وفي المحيط يمسح بطنه بعد المرتين فان حرج منه شئ ازاله وعن ابي خنيفة
في غير رواية الاصول انه يمسح بطنه اولاً قبل العسل وهو قول الشافعي والاول
هو ظاهر الرواية ولا يبعد غسله ولا وضوءه لاجل ما خرج لاه خرج عن التكليف
سقط الطهارة فكانت تلك الحاسة في حقه بمنزلة نجاسة اصابت المتوضي
من الحارج فاه يكفيه غسلها وقال في البدائع يغسل في المرة الاولى بالماء القراح
وهو الذي لم يخالطه شئ لينتل بدنه والنجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء الصدر
او ما حرى محراء وفي الثالثة بالماء القراح وشئ من الكافور وقال ابن الهمام في شرح
الهداية الاولى ان يغسل الاوليان بالصدر كما هو ظاهر الكتاب يعنى الهداية واحرج
ابوداود عن ابن سيرين انه كان يأخذ العسل عن ام عطية يعنى التي غسلت زنب

بت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة
بالماء والكافور وسنده صحيح انتهى وروى الجماعة عن ابي عبيدة دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقفل ابنته فقال اغسلها وتراثلثا اوخمساً
اوسبعاً وسدر واجملن في الآخرة كافور اودل هذا على جواز الزيادة على
الثلاثة عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وتراذكره في شرح مختصر الكرخي وكذا
في المفيد ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا طفره ولا يحنق لما روى عن عائشة
الها انكرت ذلك فقالت علام تنصون ميتكم رواء مسلم اي تأخذون ناصيته
يقال بصوته اي احذت ناصيته ولان السنة ان يدفن الميت بجميع
أجزائه لاحترامه ولان ذلك في الحى يعمل للزينة والميت قد فارق الزينة
واهلها وفي المريعين لو انكسر طفر الميت فلا بأس باخذه قال المريعاني وليس
في غسله استعمال القطن وفي الروضة لا بأس بان يحنق فيه ومسامحه بالقطر
وان يحمل القطر على وجهه وقيل لا بأس بان يحنق محارقه كافه وفيه وجوزه
بعضهم في دبره واستقبحه مشايحننا واداتم غسله نشب بثوب ثلاثين اكلفاه
وجعل الحوط على رأسه ولحيته وهو ما يخلط من اصناف الطيب لاجل الموتى
خاصة ولا بأس بجميع انواع الطيب فيه غير العفران والورس في حق الرجال
ولا بأس بهما في حق النساء ذكره في التبعة فدخل فيه المسك وبه قال اكثر
العلماء وكرهه بعضهم واستعماله في حنوط النبي عليه الصلوة والسلام حجة عليهم
فقد اخرج الحاكم عن ابي وائل قال كان عند علي مسك فاوصى ان يحنط به قال وهو
فصل حنوط الى عليه الصلوة والسلام رواء ابن ابي شيبة والبيهقي وقال
النووي اسناده حسن وجعل الكافور على مواضع سجوده وهي جبهته واهو ويدا
وركبته وقدماه رواء البيهقي عن ابن مسعود لانه يطرد الهوام وفيه تحميم
وحفظ عن اسراع التعير والفساد ومواضع السجود اولى بهذه الكرامة لشرفها
وقال السحى يوضع الحوط على الجهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم يغسل
الميت وتكفينه والصلوة عليه ودقنه فروض كفاية بالاجماع واختلف في سبب
وجوب غسله والجمهور من مشايحننا على انه نجاسة حصلت بالموت لانه كسائر
الحيوانات يتجس بالموت ولذا يتحس البزعة فيها ولو حمله احد وصلى به قبل
الفصل لا تجوز صلاته ولو كان سببه حدثا حل بالموت كما قال البعض لجازت
كن حل محدثا وكرامة الآدمي المسلم طهارته بال غسل بخلاف غيره من الميئات
وقوله عليه السلام المؤمن لاية جسد اي بالحدث الذي دل عليه سياق الحديث
وهو جابة ابي هريرة رضي الله عنه اي لا يصير محسباً بالجابة كالجاسات الحقيقية

التي ينهى ابعادها عن المحترم كالتي عليه السلام والا فلا جماع انه يتجنب
 بالحاسة الحقيقية اذا اصابته وهل يشترط في غسله اليه قال ابن الهمام في شرح
 الهداية الظاهر انه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته
 هو لانا امرنا بالمسل ولاننا لم نقض حقه بمد وقالوا في العريق يعمل ثلثا في قول
 ابن يوسف وعن محمد في رواية ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يعمل
 مرتين وان لم ينو ثلثا جعل حركة الاخراج بالية غسله وعنه يغسل مرة
 كانه ذكر في هذا المقدار الواجب انتهى وليس بما ذكر ما يفيد اشتراط النية
 لاسقاط الوجوب بل يفيد ان المرض وجود فعل الغسل له متاحق لو غسله
 لاجل تعليم الغير يسقط الوجوب ويكون اداء لحقه وقول ابن يوسف يعمل
 العريق ثلثا انما يفيد ان الغسل الحاصل من العرق لا يعد عملا فيعمل ثلثا لقائمة
 للسنة لار المقصود الغسل المضاف اليه ولا يفيد انه لا يسقط الوجوب عنا
 الالمانية وكذا المروي عن محمد انما ذكر النية لتبصر حركة الاخراج غسله صافية
 اليه لاجل ان البتة شرط سقوط الوجوب عند فعلها فليتأمل وقد علم من الاصول
 ان ما وجب لغيره من الاعمال الحسية يشترط وجوده لوجوده قصدا
 كالسعي الى الجمعة والطهارة ولا ترد صلوة الحائز لانها من الاعمال الشرعية
 نعم لا يقال ثواب العبادة بدون النية امان ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب
 المترتب على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في العامل ان يكون اقرب الناس
 الى الميت فان لم يحسن العمل فاهل الامانة والورع وينبغي للعامل ولمن حضر
 اداراى من الميت شيئا مما يجب على الميت ستره ان يستره ولا يحدث به لانه غيبة
 هذا اذا كان من الصواب الموحدة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الحادثة
 بالموت كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا سدعة فلا بأس بذلك تحذيرا
 للناس من بدعته وان رأى حسنا من امارات الخير كاصابة الوجه والتسم ونحو
 ذلك استحباب طهارته ليكثر الترحم عليه ويحصل الخشوع على مثل عمله الحسن
 . الثالث في تكفينه . السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار ولعافه
 والمرأة في خمسة درع وحمار وازار ولعافه وخرقه تربط على نديها والكفاية
 في حقه ان يقتصر على ازار ولعافه وفي حقها على ازار وحمار ولعافه والمرض
 في حقها اثواب يستر البدن هذا مذهبنا وقال مالك السنة ثلث لعائف وقميص
 وقال الشافعي واحد ثلث لعائف لما روت عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ثلثة اثواب يمانية بيض سحولية ليس فيها عمامة ولا قميص متفق
 عليه فحمله مالك على ان القميص ليس من حملة الثلثة ولما مروي ابن عدى

في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي عليه الصلوة والسلام في ثلثة أثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم الحبي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حلة يمانية وقميص واخرح عبدالرزاق نحوه عن الحسن مرسل ايضا وروى اوداود عن ابن عباس قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميصه الذي مات فيه وحلة سحرانية فهذه الاحاديث وان كان بعضها مرسلا وبعضها لا يوازي حديث الصحيحين لكن تأيدت مان الحال اكشف على الرجال من النساء على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد ذوالكمين والدخاريس فان قميص الكمين ليس له دخاريس ولا كان حتى لو كفن في قميصه قطع حبيبه ولبتة وكاه كذا في حوامع العقه ثم اللعافه من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص من المنكب الى القدم والدرع هو القميص الا انه الذي يفتح حبيبه على الصدر والقميص يفتح حبيبه على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال والدرع من عادة النساء في الحياة فكذا في الموت وعرض الحرقه من اصل الشديين الى السرة وقيل الى الركبة وهو استر وصفة التكمين ان تبسط اللعافه على ساط او حصر او نحوه ثم يذر عليها الطيب ثم يبسط عليها الازار ويذر عليه الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي دشف فيه فيقمص ويحيط ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللعافه كذلك ويربط ان حيف انتشاره والمرأة تقمص ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق ادرع ثم يوضع الحمار على رأسها كاللقعة منشورا فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار واللفافة كما مر ثم يربط الحرقه على ثدييها فوق الاكمام كيلا تنتشر عليها اكفانها والامة كالخرقة وفي المحيط والغلام المراهق والجارية المراهقة بمزلة البالغ وان كان لم يراهق يكف في خرقتين ازار وورداء وان كفن في ازار واحد اجزا وفي الينا بيع ادنى ما يكف فيه الصبي الصغير ثوب والصغيرة ثوبان وقال قاضي خان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكف فيما يكف فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلف في خرقه والحلي المشكل كالانثى احتياطا والحديد والعسيل ولو كان حلقة في الكمين سواء كذا في البدائع والمبسوط لما روى عن عائشة قالت نظر ابو بكر الصديق الى ثوب تمرض فيه فقال اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفونى فيها قالت قلت هذا خلق قال الحى احق بالجديد من الميت اعماهم للهمة رواء البحارى والمستحب فيه البياض لحديث ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام قال البسوا من ثيابكم البيض فانه من خير

ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواء الحسة الانسان ويجوز من الفطن والكتان
 والبرود وان كان لها اعلام ما لم تكن تماثيل ويكره للرجال المزعفر والمصفر والحرير
 ولا يكره للنساء اعتبارا محال الحياة فان لم يوجد للرجل الاحرير يجوز الكفن به
 ولكن لا يراد على ثوب للصرورة ويفى ان يكون الكفن في لفاسة مثل مبلوسه في
 الجمعة والميدين وللرأة ما تلبس في زيادة اهلها وقيل يعتبر ما وسط ما يلبسه في الحياة
 وفي المرغباتي لو كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكمن اولى السنة وان كان العكس
 فكمن الكفاية اولى مع حواز كمن السنة وفي جوامع الفقه ليس لصاحب الدين
 ان يمنع من كفن السنة وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيمة وتحرم
 الا كما ان قبل ان يدرج الميت فيها وترامرة او ثلثا او خسا والحرم كغيره في التكفين
 عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي واحد لا يغطي رأسه ولا يمس طيبا لما في مسلم
 ان رجلا وقصته راحته وهو محرم فمات فقال عليه الصلوة والسلام اغسلوه
 بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تحمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيمة
 مليا ولما قوله عليه الصلوة والسلام اذا مات الانسان اقطع عمله الا من ثلث
 صدقة حارية او علم يجمع به او ولد صالح يدعوه رواء الحسة الابحارى
 واحرامه من عمله فاقطع والجواب عن حديثهم انه ليس بعام مطا لاه في شخص
 معين ولا معنى لانه لم يهل يبعث مليا لانه مات محرما ولا يستعدي حكمه الى غيره
 الا بدليل وهو عليه السلام يطلع من خواص الخلق على ما لا يسمعه فيخص حكمه به
 وفي حديث عطاءاه عليه السلام سئل عن محرم مات فقال حمروا رأسه
 ووجهه ولا تشبهوه باليهود وفي الحديث عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في المحرم يموت خروء ولا تشبهوه باليهود رواء الار قطني وفي الموطأ
 عن عائشة اصنعوا به ما تصنعون موتاكم وفي الموطأ ان ابن عمر لما مات ابنه واقد
 وهو محرم كفنه وحر رأسه ووجهه وقال لولا انما حرمون لحطاك يا واقد والكفن
 من جميع المال مقسما على الدين والوصية والميراث الا ان تكون التركة عبدا
 حايا او شيئا مرهوا فان حق ولي الحناية والمرتهن مقدم على التكفين وادالم يكن
 للميت مال فكفنه على من يحب عليه نفقته في حياته وكفن الروجة على الروح
 عند اني يوسف وفي شرح السراجية لمصنفها واما المرأة اذ لم يكن لها مال فكفنها
 ومؤنتها على الزوج عند ابني حنيفة واني يوسف وقال محمد والشافعي ذلك
 على من تلزمه نفقتها من ذوى انسابها انتهى فقد ضم قول ابني حنيفة الى قول
 ابني يوسف وقيد بما اذالم يكن لها مال وفي المنطومة قيد بالاعسار ايضا لكن
 خص الخلاف بابي يوسف ولم يذكر معه اما حنيفة وكذا في عامة الكتب

وفي الفتاوى لم يقيد بالاعسار بل قالوا تجهيزها على الروح وان تركت مالا بعد
 ابي يوسف وعليه الفتوى انتهى والاولى حيث جعل الفتوى على قول ابي يوسف
 ان يقيد بما اذا كانت معصرة لارغاية ما وجهوه به ان الغرم بالغنم ولو تركت مالا يرثه
 الزوج فيكون عرامة تجهيزها عليه ولانك ان هذه العلة لا تخص بل تعم سائر
 الورثة ومقتضاها ان تكون على الورثة بالحصل حال الاعسار ايضا فكيف تجب
 عليه وحده حال اليسار فان قيل باعتبار ان نفقتها عليه وحده حال الحياة يقال
 كانت في مقابلة احتسابها وقد زالت بالموت بخلاف ما تجب على القريب فانه
 للقرابة وهي نافية بده فاذا تأملت وجدت التوجيه يرجح قول محمد والله اعلم
 ولو كفنه من يرثه يرجع به في تركته وان كفنه من لا يرثه من اقاربه يعير امر
 الوارث لا يرجع سواء اشهد بالرجوع او لم يشهد به الرابع في الصلوة
 عليه وهي فرص كفاية كما مر عليه الاحماع وشرط صحتها شرائط الصلوة
 المطلقة واسلام الملت وطهارته ووضعه امام المصلي ولهذا القيد علم انها
 لا تجوز على مائب ولا حاضر محمول على دابة او غيرها لاختلاف المكان
 ولا موضوع تقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك
 لان صحة الصلوة على العصى ونحوه افادت انه لم يترام اماما من كل وجه كما انها
 صلوة من بعض الوجوه ولذا اودع في الاصلوة او بلا غسل ولم يمكن اخراج
 الا بان يش سقط هذا الشرط او الشرطان وصلى على قبره بلا غسل للصورة بخلاف
 ما اذا لم يهل عليه التراب بعد فانه يخرج ويمس ويصلى عليه ولو صلى عليه
 بلا غسل ودفن واهيل عليه التراب تعاد له اسناد الاولى وقيل تنقض الاولى بحجة
 لتحقق العجز فلا تعاد واما صلواته عليه الصلوة والسلام على الحاشي فاما لانه
 رفع له سريره حتى رآه بحضرته فتكون صلوة من خلعه على ميت يراه الامام
 ويحضره دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن
 المروى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران
 ابن حصين انه عليه الصلوة والسلام قال ان احاكم النجاشي قد توفي فقوموا واسلوا
 عليه فقام عليه السلام وصفوا خلعه فذكر اربعسا وهم لا يظنون ان جابرته بين
 يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع خلاف طهيم لانه هو فائذته المعتد بها فاما
 انه سمع منه عليه الصلوة والسلام او كشف له واما ان ذلك امر حصصه الحاشي
 فلا يلتحق به غيره واركان اصل منه كشهادة حريمة مع شهادة الصديق فان قيل
 بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المرنى ويقال للشي نزل جبرائيل
 عليه السلام على رسول الله تبوك فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية قدم

اتحب ان اطوى لك الارض فتصلى عليه قال نعم فضررت بجناحه على الارض
فرفع له سريره فصلى عليه وحامه صفان من الملائكة في كل صف سبعون الف
ملك ثم رجع فقال عليه السلام لخزائنهم ادركوا هذا قال يحجب سورة قل هو الله احد
وقرآته اياها جاثيا وذاها وقائما وقاعدا وعلى كل حال رواه الطبراني من حديث
ابي امامة وابن سعد في الطبقات من حديث انس وكذا صلى على زيد وحضر
لما استشهد بمؤنة على مافي المغازي قال الواقدى حدثني محمد بن صالح عن عاصم
ابن عمر بن قتادة وحدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى
الناس بمؤنة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين
الشام فهو ينظر الى معتركهم فقال عليه الصلوة والسلام اخذ الراية زيد
ابن حارثة فمضى حتى استشهد وصلى عليه ودعاه وقال استغفروا له دخل الجنة
وهو يسير ~~في الجنة~~ اخذ الراية جعفر بن ابي طالب فمضى حتى استشهد وصلى عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفروا له دخل الجنة فهو يطير
فيها مخاضحين حيث شاء قلنا اما ادعيها الخصوصية بتقدير ان لا يكون رفع له
سريره ولم يكن مرثياله وماد كرخلاف ذلك على ان طريقه ضيعه فمافي المغازي
مرسل ومافي الطبقات ضعيف بالعلابن زيد ويقال ان يزيد تفقوا على ضعفه
وفي رواية الطبراني لفيه من الوليد وقد دعمه ثم دليل الخصوصية به عليه السلام
لم يصل على عائت سوى هؤلاء ومن عدا التحاشي صرح فيه بانه رفع له وكان
عمر اى منه ثم انه قد توفى خاق كثير منهم عيا في القروات وغيرها ومن اع التماس
اليه كان القراء ولم يؤثر قط عنه عيا في السلوة والسلام انه صلى عليهم وكان
على الصلوة على كل من توفى من اصحابه شديدا لحرس حتى قل لا يموت احد منكم
الا اذا تموتى فان صلاتي رحمة له وركنتها القيام فلا تمحوز قاعدا ولا عذروا كدارا كبا
والتكثيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يتم له الامام عن المسبوق
اذا خشي ان ترفع فانه يكتب بالتكثيرات ويترك الدعاء والاولى امامة فيها
السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحى ثم اولى على ترتيب الادرث وله
ان يادر اميره اذا انتهى الحق ~~الى الله~~ تغير المذكورين ان يتقدم بالا انه
فان تقدم فله ان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يعلى بعده من السلطان
فردوه والاصل ان الحق في الصلوة للولى ولذا هو مقيم على الجميع في قول
ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي لان هذا حكم يتناق
بالولاية كالانكاح فيكون الولى مقدما على غيره فيه الا ان الاستحسان وهو ظاهر
الرواية بتقديم السلطان ونحوه لما روى ان الحسين قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن

وقال لولا السنة لما قدمتك وكان سعيد واليا المدينة ولان في التقديم عليهم
ازدراء بهم وتمظيم اولى الامر واجب واما امام الحى فتقديمه مستحب لانه رضى به
امام حال حياته فينبى ان يصلى عليه بعد وفاته كذا وجهوه فعلى هذا لو علم
انه كان غير راض به حال حياته ينبى ان لا يستحب تقديمه وفي فتاوى قاضى خان
قال المقيى ابو جعفر اذا حصر السلطان يقدمه الاولياء وان حضر الى المصر
والقاضى قالوا لى اولى ان يقدم وان لم يحضر الوالى ولا القاضى وحضر صاحب
الشرطة وامام الحى فصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان كان لوالى المصر
خليفة فلم يحضر الوالى وحضر خليفته فخليفته اولى بالتقديم من القاضى
ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء
وامام الحى ينبى للاولياء ان يقدموا امام الحى وان لم يحضر امام الحى
وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالى او خليفته القاضى
وصاحب الشرطة وامام الحى والاولياء قالى الاولياء ان يقدموا احدا
من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاءوا ولا يتقدم
احد من هؤلاء الا اذ منهم وهذا قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف
وزفرويه اخذ الحسن انتهى ثم عدم حواز صلاة غير الوالى بعده مذهبا
وبه قال مالك . وقال الشافعى لم لم يصل ان يصلى وله فى اعادة من صلى
قولان اصحهما استحباب عدمه له حديث ابن عباس انه عليه السلام
مر بقبر دفن لى فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال افلا اذتمونى قالوا دفناه
فى ظلمة الليل فكر هنا ان نوقفك فقام قصفعا خلفه فصلى عليه متفق عليه
ولان الصحابة صلوا على النبى صلى الله عليه وسلم افرادا لا يؤمهم احد وروى
انه عليه السلام اوصى بذلك ذكره البزار والطبرانى ولنا انه فرض كفاية
وقد سقط بالاولين فاذا صلى بعد سقوطها كانت فلا ولو شرع المتصل بها
لصلى على قبره عليه السلام الى يوم القيمة لانه الآن كما وضع لان الارض لا تأكل
اجساد الانبياء ولما جمع الامة على تركها والجواب عن الحديث الاول انه
عليه الصلوة والسلام كان هو الوالى ~~فيكون~~ مؤمنين من انفسهم وعن الثانى
ناته مخصوص به للاجماع الذى ذكرناه على ترك الصحابة الدين لم يحضروا وفاته
عليه الصلوة والسلام على قبره وهى اربع تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح عقب
الاولى ثم فى سائر الصلوات ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم عقب
الثانية كما بعد التشهد لان اثناء والصلوة عليه السلام سنة الدعاء ويدعو
لنفسه وللميت ولسائر المسلمين عقب الثالثة ويسلم عقب الرابعة من غير ان يقول

شيئاً في طاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ ان يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحانه ربك رب العزة
 هما يصقون الخ وينسوي بالتسليمين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كالدين
 ابن الهمام وذكر السروجي عن المرغيناني انه لانسوي الميت وكذا في فتاوى
 قاضي خان وذكر عن الاسيحاقي انه ينويه في التسليمة الاولى لا غير اما كونها
 اربعا فعليه الاثمة الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم اواخر صلوة صلاها
 على النجاشي كبر اربعا وثبت عليها حتى توفي وان ابا بكر الصديق رضي الله
 عنه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فكبر اربعا وصلى عمر على ابي بكر
 فكبر اربعا وصلى صهيب على عمر فكبر اربعا وصلى الحسن على علي فكبر اربعا
 قال ابو عمر بن عبد البر ان فقد الاجماع على الاربع فلو كبر الامام خمسا لا يتبعه
 المقتدي بل يقف ساكنا حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة
 ولا متابعة في المنسوخ كافي قنوت العبر وليس فيها قراءة القرآن عندنا
 وهو قول عمر وابنه وعلى وابي هريرة وبه قال مالك وقال الشافعي واحد
 يقرأ الماتحة في الاولى وهو مروى عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ
 فاتحة الكتاب قال لتعلموا المهانة رواه الترمذي وغيره وانما قدمناه
 من قول عمر وغيره ولو قرأ الماتحة بذي التناء والدعاء جاز وصفه الدعاء
 ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذکرنا واننا لله
 من احبته منا فاجبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وحسن
 هذا الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسننا
 في احسانه وان كان مسيئنا فتجاوز عنه ولفه الامل وابشري والكرامة
 وازلفي برحمتك يا ارحم الراحمين وليس فيها دعاء موقت والمروى عنه عليه
 الصلوة والسلام هذا الدعاء الى قوله توفه على الايمان رواه ابو داود واحمد
 وزاد البعض بعده اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع يدنا وبينهم بالخيرات اياك عجب
 الدعوات وهزل الركعات ودافع الله يثبات وقيل اثباتك على كل شيء
 قد يروى بعض شراح القسودى اللهم اسس وحدته واحم عمرته وبرد
 مصبحه ولقنه حجته ووسع مدخله واكرم نزله وقبيل حبه وابع بفقرك
 سيئته اللهم انه نزل بك وانت خير منه به وانه فقير الى عذوك وغفرانك
 وجودك وامتنانك وانت غني عن عذابه اللهم قبل شفاعته فيه وارحمنا ببركته
 يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم والترمذي والنسائي عن عوف بن مالك انه عليه

الصلوة والسلام صلى على جنازة رجل فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه
 وما فرغوا عنه واكرم زله ووسع مدخله واعسله طلاء والتلح والبرد وقه من الخطايا
 كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله دار خير من داره واهل خير من اهل
 خيره من زوجه وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف بن
 تمنيت ان اكون ذلك الميت وان كان غير مكلف يقول بسم الله ومن توفيقه
 من اتقوه على الايمان اللهم اجعله لنا قريبا اللهم اجعله لنا اجرا و ذخرا اللهم
 اجعله لنا شافعا مشفعا ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين وفي المعيد ويدعو لوالديه
 اي والدي الطفل وقيل يقول اللهم قل له موازيهما واعظم به اجورهما
 اللهم اجعله في كمالة ابراهيم والحقه بصالح المؤمنين والمحبون كالطفل
 ذكره في المحيط ويبي ان يقيده بالحنون الاصلى لانه لم يكلف ولا ذنبه
 كالصبي محلا في الامراض فانه قد كلف وصروض الجنون لا يعمو ما قبله
 بل هو كسائر الامراض ورفع له التكليف انما هو فيما يأتي لا فيما مضى والمسبوق
 وهو من لم يحصر عند اول التكرير اذا حصر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة قال
 حصوره محلا من كان حاضرا عند تكبيرة سبقة الامام بها فانه لا ينتظر
 لانه ضروري ادلا يمكن المقارنة بالبحر ج وهو مدفوع وهذا عند ابى حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف يكر المسبوق ايضا كما حصر تكبيرة الافتتاح قياسا على
 سائر الصلوات ولهما ان كل تكبيرة عملة ركعة فكما ان المسبوق لا يأتي بمافاته
 من الركعات قبل فراغ الامام بل يتاخر فيما بقي ويقضى مافاته بمسلاهما فكذا
 هذا لا يأتي بالتكثيرات التي مضت قبل فراغ الامام بل يتاخر فيما بقي منها ويقضى
 ماضى بمسلاهما قال في الكافي اذا انما يوسف يقول في تكبيرة الافتتاح
 معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل
 تخصيصها برفع اليد عندها انتهى وهذا منه يعيد ترجيح قول ابى يوسف
 وهو ظاهر ولو لم ينتظر وكبر لا يفسد صلوة عند هالكن تلك التكبيرة غير
 معتبرة بل المعتبر ما كرر بعدها مع الامام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا سواها فسدت
 صلاته وان راء بعدما كرر الراجعة فاته الصلوة عندها وعند ابى يوسف يكبر فاذا
 سلم الامام قضى ثلث تكبيرات وذكر في المحيط ان عليه الفتوى وذكر ايضا
 ان محمدا معه هالاه لو انتظر تقوته الصلوة بمحلا ما لو ادركه قبل ذلك
 ثم المسبوق يقضى مافاته من التكريرات بعد سلام الامام متواليه من غير دعاء
 لثلاثه مع قبل فراغه فتظل صلوة قادارفت على الاكتاف قبل فراغه يقطع
 التكرير لانها سلت وقيل وصعها على الاكتاف لا تطل وان رفعت على الارض

وعن محمد ان كانت الى الارض اقرب يأتي التكبير وان كانت الى الاكتشاف
اقرب فلا يقل لا يقطع حتى تبعوا الاول اصبح ولا ترفع الايدي في صلوة الجنائز
الا في التكبيرة الاولى في ظلم الرواية وكثير من مشايخ بلخ احتاروا الرفع
عدكل تكبيرة وفي الحاوي مثل الامام ابو القاسم عن ذلك فقال انا افضل
واقيس ثانيا ماوله لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة وعبدالله بن المبارك
ومحمد بن الازهر وعصام بن يوسف يرفعون ونصير بن يحيى ومحمد بن
مقاتل ربما يرفعان وربما لا يرفعان وفي جوامع الفقه والاختار تركه وهو
قول مالك وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي واحمد لما حديث ابن عباس
وحديث ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع
يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه رفع في شيء من تكبيرات الجنائز الا في الاولى فلا يجوز
فعل ذلك لانه عمل في الصلوة بل انص قال السروحي والمعجب من النووي
انه يدعي ان الرفع في كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر مع ان الرواية عنه
مضطربة ويقول الامام بخذاء صدر الميت ذكر اكان او انفي في ظلم الرواية
وروى الحسن عن ابي خزيمة انه يقوم بخذاء وسط المرأة وفي رواية يقوم
بخذاء وسط الرجل وبخذاء رأس المرأة والاختار هو ظلم الرواية لان الصدر
عمل الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان
وما روى عن النبي انه قام من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند عجزها ورفعها
الى النبي صلى الله عليه وسلم معارض بما روى احمد ان ابا غالب قال صليت
خلف النبي على جنازة فقام حيال صدره وبما روى في الصحيحين انه عليه
الصلاة والسلام صلى على امرأة ماتت في ثيابها فقام وسطها والوسط
لا يافي الصدر فالصدر وسط باعتبار توسط الاعضاء فوقه يده ورأسه ومخه
بطه ورجلاه ويستحب ان يصموا ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم
احدهم للامامة ويقف وراء ثلاثة ورائهم انسان ثم واحد ذكره في المحيط
لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه ابو داود
والترمذي وقال حديث حسن والحاكم وقل صحيح على شرط مسلم وفي لفتة
افضل صفوف الرجال في الجنائز آخرها وفي غيرها اولها طهارة لا واضع
لتكون شفاعته ادعى للقبول انتهى ولو احتلوا عند الوضع فوضعوها رأسه
بما يلي يسار الامام جازت الصلوة وان تعدوه فقد اساءوا وحازت كذا في
الثمار حانية وتكره الصلوة على الجنائز في مسجد جماعة عندنا وبه قال

مالك وقال الشافعي واحد لا بأس بها لما روى أن سعد بن أبي وقاص لما أتى في أمرت عائشة بأدخال جنازة المسجد حتى صلى عليها أزواح النبي صلى الله عليه وسلم ثم قالت هل عاب الناس عليا ما فعلنا فقيل نعم فقالت ما أسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء إلا في المسجد رواء مسلم ولما مرواه أبو داود وابن ماجه عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى الزومة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا أجر له وروى فلا شيء له ومولى الزومة قال ابن معين ثقة لكنه احتاط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة وكلهم على أن ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة واقعة حال لأعموم لها الحوز كون ذلك لصورة ولو سلم عدمها فأنكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل أنه استقر الأمر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عند أبي هريرة هذا الخبر لرواه ولم يسكت مدفوع بأن غاية ما في سكوته مع علمه كونه سوغ الاجتهاد والانكار الذي لا يجوز السكوت عليه هو ما يكون معصية وما أدى إليه رأى المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يحل الانكار عليه بسببه وما روى أن النكر وعمر صلى عليهما في المسجد ومعلوم أن عامة الصحابة شهدوا الصلوة عليهما ليس صريحا في ادخالها المسجد فيحوز انهما وصعا خارجا في موضع دهما وصلى الناس في المسجد وهو غير مكروه عندنا في رواية يدل عليه ما أسند عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري ومعر عن هشام بن عروة قال رأى أبي رجلا يحرقون من المسجد ليصلوا على خنزة فقال ما يصنع هؤلاء والله ما صلى على أبي إلا في المسجد هذا وفي جوامع الفقه لو وصفت الخنزة على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا يكرهوا علم أن لفظ حديث أبي هريرة محتمل لكل من الكراهة في هذه الصورة وعدمها فإن الجار والحرور أن تعلق بالعمل اقتضى الكراهة وإن تعلق بصفة النكرة لم يقتضها وكذا تعليلهم للكراهة بكون المسجد لم يبن لها يقتضى الكراهة وتعليلهم بخوف التلويث يقتضى عدمها وإلى عدمها مال في المدسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار ولا تجوز الصلوة عليها راكبا إلا من عذر والقياس الحواز لانها دعاء والركوب لا ينافي وجه الاستحسان أنها صلوة من وجه لا شترائط شرائط الصلوة بالاحجاع وكذا التكبير فتشارك سائر الصلوات في حكم القيام وعليه الاحجاع إلا من شد من المسالكية قال ابن قدامة

لا علم فيها خلافا ولا تجوز والميت على دابة او على الايدي او على الاكتاف
 لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء ومن دفن ولم يصل عليه صلى على
 قبره ما لم يغلب على الظن انه تفسخ لما مر من صلوة عليه السلام على القبر ولا يعتبر
 التقدير بالايام في التفسخ وعدمه على الصحيح بل المعتبر بعلية الظن لان ذلك يختلف
 باختلاف الحال من السمن والهزال وباختلاف الرمان من الحر والبرد وباختلاف
 المكان من كون الارض سبعة او غيرها ولو شك في التفسخ لا يصل عليه ايضا
 ذكره في المزيد والمفيد وجوامع الفقه وغيرها ولا يصل عليه بعد التفسخ لما سألني
 قريبا من عدم جوازها على العصور عندنا وما روى البحاري عن عقبة بن عامر انه
 عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين صبر محل التراع اذ قد
 قررنا انه لا يعتبر بالتقدير الرمان بل بعلية الرأي بالتفسخ وكونهم كانوا
 قد تفسخوا غير مسلم فان اجسادهم لم تبلى ولما اراد معاوية ان يجري العين التي
 باحد عند قبور الشهداء اصابت المسحاة اصبع حمزة فاقطرت دما ولا يصل
 على نائب وقدم ولا على عضو والاصل فيه ان الصلوة على الميت من الاحكام
 التي لا مدخل للعقل فيها اذ ليست بصلوة من كل وجه ولا محض دعاء ككسائر
 الادعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الآثار ولم يصح بالصلوة
 على العصور ان روى ان عمر صلى على عظام بالشام وانما عبيدة صلى على رؤس
 من رؤس المسلمين قال ابن المنذر في الاشراف لم يصح ذلك عهدهما وادا لم يردا
 بالصلوة على العصور لا يصل عليه الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثره او النصف
 ومعه الرأس اذ لاكثر حكم الكل وكذا النصف مع الرأس لاشتياؤه على اكثر
 الاعضاء الرئيسية بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا طولا فانه لا يصل عليه لثلاث
 يؤدى الى تكرار الصلوة على ميت واحد فانه غير مشروع فان قيل قد تقدم انه
 عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين مع انه كان قد صلى عليهم
 عند استشهادهم وهو تكرار قلنا قد قيل المراد من الصلوة عليهم بعد ثمان سنين
 الدماء ولئن سلم انها الصلوة المعتادة فليس فيما يدل على انه عليه السلام صلى على
 من كان صلى عليه اولا فيحتمل ان بعضهم كان لم يصل عليه فصل عليه بعد تلك
 المدة ومع الاحتمال لا يصلح الاستدلال ولا يصل على باع ولا قاطع طريق اذا اقتلا
 حال الحرب ولا يفسلان زجرا عن مثل فعلهما وهو مذهب على فانه روى عنه انه لم
 يغسل البغاة من اهل الهر وان لم يصل عليهم فليل له اكفارهم فقال لاحواننا
 بفوا علينا اشار الى انه ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجرا ليرهم وقطاع الطريق
 مثلهم في السعي بالفساد بل هم اشد وان قتل البغاة بعد وضع الحرب اوزارها

يُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَكَذَا قِطَاعُ الطَّرِيقِ إِذَا اخَذَهُمُ الْإِمَامُ ثُمَّ قَتَلَهُمْ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ
ذَكَرَهُ قَاضِي حَنْبَلٍ وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنْ فِيهِ احْتِمَالُ النَّوْبَةِ وَلِأَنَّ الْأَثَرِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّمَا وَرَدَ
فِي مَنْ قَتَلَ حَالَ الْحَارَبَةِ فِي قِيَاسِ مَوْتِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكْمِ الْمَقْتُولِينَ
فَالْمُصَيِّبَةِ وَالْمُسَكَّرِينَ فِي الْمَصْرِ بِالْبَلَدِ حُكْمُ قِطَاعِ الطَّرِيقِ وَمَنْ قَتَلَ أَحَدَ
أَبْوَيْهِ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ إِهَانَتُهُ ذَكَرَهُ فِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ
عَمْدًا عَدَاةً أَوْ يُوسِفَ ، اخْتَارَهُ عَلَى السَّعْدِيِّ لِأَنَّهُ نَاعَ عَلَى نَفْسِهِ وَعِنْدَهَا يُصَلِّي
عَلَيْهِ وَاخْتَارَهُ شَمْسُ الْأَثَمَةِ الْحُلَوَانِيُّ لِأَنَّهُ هَدَرَ فِصَارَ كَالِيَةِ حَتَّى أَهْلَهُ
وَلِأَنَّهُ مَسَّ لَمْ عَاسٍ غَيْرُ سَاعٍ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا فَلَا يَقَاسُ عَلَى الْبَلَدِ وَقِطَاعُ
الطَّرِيقِ قَالَ الشَّيْخُ كَمَالُ الدِّينِ بْنُ الْهَمَامِ فِي مَجْمُوعٍ مُسْلِمٍ مَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ
عَنْ حَارِ بْنِ سَعْدَةَ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقَصٍ
فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ اسْتَهْجَى الْجَوَابَ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٌ لَا تَقْتَضِي الْمَوْتُ لِحَالِ احْتِمَالِ إِيَّاهُ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلِمَ مِنْهُ أَمْرًا يَنْتَعِزُّ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِهَانَةٌ
الصَّحَابَةُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ امْتَنَعَ عَنْهَا كَمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ
لِلزَّجْرِ لِأَنَّهَا مَمْلُوءَةٌ مَطْلَبًا فَلَا دَلِيلَ عَلَى عَدَمِ صَلَاةٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ
وَمَنْ عَلِمَ بِحَيَاتِهِ عِنْدَ لِدَاتِهِ فَاسْتَهْلَالَ وَحَرَكَةَ غَسَلٍ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَذَا
لَوْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ حَيًّا الْأَغْسَلُ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ لِمَا رَوَى جَابِرٌ مَرْفُوعًا الْعَقْلُ لَا يُصَلِّي
عَلَيْهِ وَلَا يَرْتِ وَلَا يُورَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالسَّائِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ، وَابْنُ سَبْيٍ وَمَاتَ فَانْزَبَ يَسِبُ مَعَهُ أَحَدُ أَبْوَيْهِ
يُصَلِّي عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ تَبَعَ السَّائِيَّ أَوْ كَانَ مُسْلِمًا وَلِلدَّارِ أَنْ كَانَ دِمَا وَأَنْ سَيَّ مَعَهُ أَحَدُ
أَبْوَيْهِ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا أَوْ اسْلَمَ النَّصِيْقُ نَفْسَهُ وَكَانَ يُعْقَلُ الْإِسْلَامُ
لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَحَدُ أَبْوَيْهِ فَهُوَ تَوَسَّعَ لَهُ فَيَكُونُ كَافِرًا وَإِذَا اسْلَمَ أَحَدُهُمَا تَوَسَّعَ فِي الْإِسْلَامِ
لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ حَيْرَ الْآبَوْنِ دِمَا وَإِسْلَامُ الْعَاوِلِ صَحِيحٌ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ نَفَعَ مَحْضٌ
وَقَدْ صَحَّحَ ابْنُ عَلِيٍّ اسْمَ صَبَا وَصَحَّحَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْخَامِسُ فِي الْحُلِّ
وَالنَّشِيعِ السَّيِّئَةِ فِي حُلِّ الْحَارَةِ عِنْدَنَا أَنْ يُحْمِلَهَا أَرْبَعَةٌ مِنْ جَوَانِبِ الْأَرَمَةِ
وَبِهِ قَالَ الْمَلِكُ وَالْأَكْثَرُونَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِمَا رَوَى عَبْدِ الرَّاقِ وَأَنَّ ابْنَ شَيْبَةَ شَافِعِيَّةً
عَنْ مَنْصُورِ بْنِ لَهْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسْطَاسٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ قَالَ مَنْ اتَّعَ الْحَارَةَ فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ وَرَوَى أَيْضًا
شَاهِشِيمٌ عَنْ أَبِي عَطَاءٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَرْدِيِّ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ جَنَادَةَ فَحَمَلْتُ
بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ وَرَوَى عَبْدِ الرَّاقِ أَحَبَرَنِي الثَّوْرِيُّ عَنْ عُبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ
أَحَبَرَنِي أَوْ الْمُهَازِمُ عَنْ ابْنِ هَرِيرَةَ قَالَ مَنْ حُلَّ الْحَارَةَ بِجَوَانِبِهَا الْأَرْبَعِ فَقَدْ

قصي الذي عليه وروى محمد بن الحسن ان ابا حنيفة ثا منصور بن المصنم قال من السنة حمل الجازة بجوانب السرير الاربعة ورواه ابن ماجة واقطه من اتسع الجازة فليأخذ بجوانب السرير كلها فانه من السنة وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فعلم ان هذا هو السنة ثم فيه التحصيف على الحملة وصيانة المبيت عن السقوط والاقبال وريادة الاكرام للميت والبعد من تشبيه حمله بحمل الامتعة والاقبال ولذا كره حمله على الطهر والدابة وما ورد من الحمل بين العمودين فمحول على حال عذر من ضيق الطريق او الازدحام او قل الحاملين او غير ذلك توفيقا بينه وبين ما روينا بما ذهب اليه الجمهور وما روى انه عليه الصلوة والسلام حمل جازة سعد بن معاذ بن العمودين ضعيف الاسناد قال النووي ليس في حمله بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ويستحب ان يحمله من كل جانب عشر خطوات لما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة رواه ابو بكر الجارودي ان يبدأ بمقدمها فيصمعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي المبسوط حمل الصبي على الايدي احب من حمله على الدابة وفي الينابيع والرصيع والقطيع او فوق ذلك قليلا لا بأس ان يحمله رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو راك قال ابو حنيفة لا بأس ان يحمل الصغير في سبط او طبق والسفط مالفاء من آلات النساء يجعل فيه الطيب وغيره ويستعار للتأبوت الصغير كذا في شرح الهداية للسروجي ويبنى الاسراع في المشي بها مادون الحب وهو ضرب من العدو دون العنق وهو الخطو الفسيح فيسرعون اسرا ما لا يصل الى حد العنق والعدو وفي التحفة الاسراع مالميت سنة ربي الدائع وجوامع الفقه يسرع مالميت بحيث لا يصطرب على الحازة والاصل فيه ما روى الجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا ما لجاره فان كانت صالحة قربتموها الى الخير وان كان غير ذلك فسرعه عنه عن رقاكم وعن ابن مسعود قال سألنا نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المشي بالحاجة فقال ما دون الحب رواه ابو داود والترمذي وعن ابي موسى قال سرت رسول الله صلى الله عليه وسلم حنارة تمحض تمحض الزق فقال عليه الصلوة والسلام عليكم بالقصد ولا يكره المشي قد امها ولكن المشي حامها افضل عندنا وهو قول علي وآل عمر وابن مسعود وابو حنيفة والاوراعي والثوري واسحق وغيرهم وروى عن علي بن ابي طالب انه كان يمشي خاف الجازة وابو بكر وعمر يمشيان امامها فقال علي ان وصل الماشي حلقها على الماشي امامها كفضل الصلوة

المكتوبة على النافلة و يروى كفصل صلوة الجماعة على صلوة القداوانها
يعلمان ذلك ولكنهما يسهلان على الناس رواه سعيد بن منصور والحافظ
ابوجعفر الطحاوى والبيهقى في سننه الكبرى ولم يدكر له علة وعلى التسهيل يحمل
ماروى عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يمشى بين يديها فان رواية ابن
عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فرأى معها نساء فوقف ثم
قال ردوهن فانهن فتنة الحى والميت ثم مضى وبنى خلفها قلت يا ابا عبد الرحمن
كيف المشى في الجنازة امامها ام خلفها فقال اما ترى امشى خلفها رواه الطحاوى
وما كان ابن عمر ليحالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع شدة حرصه على اتباعه
الا لعلمه بانه عليه السلام انما فعله لعدو وان الاصل عنده عليه السلام مقابله
فيتبهم فيه لذلك وفي صحيح البخارى عن البراء بن عازب امر ابا رسول الله
صلى الله عليه وسلم باتباع الجنازة قال على الاتباع لا يقع الاعلى الا على ولا يسمى
المقدم تاباعل هو متبوع ويحمل الامر على التدب دون الوجوب للاسماح وعن على
رضي الله عنه انه قال قدمها بين يديك واجعلها نصب عينيك فامضى موعظة
وتذكرة وعبرة وما قيل اهم شفعا فالاولى بهم التقدم قال ابو نصر البخداوى
هو باطل بالصلوة عليه فابهم شفعا وبها وقد تأخروا عنه ولان الشفاعة في الصلوة
عليه لا في تشييعه ولان الشفيع انما تقدم خوفا من بطش المشفوع عنده
فيمنعه منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يبق الا تقديمه وتسليه اليه وطلب عموه
ورحمته والراى كسير خالف الجنازة ولا يتقدمها لئلا يضر الناس بآثاره القبار
الا ان يكون بعيدا على ماروى في النوادر عن ابى يوسف قال رأيت ابا ج يتقدم
امام الجنازة وهو راكب ثم يقف حتى ياتيه فقوله ثم يقف دليل انه كان يبعد عنها
والمتشى اصل لكونه اقرب الى التواضع واليق بحال الشفيع وفي حديث جابر بن
سرة ان الى صلى الله عليه وسلم تبع جارة ابن الدحداح ماشيا ورجع على
فرس رواه الترمذى وقال حديث حسن ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا
اراد ان يتبعها وعليه الجمهور وما ورد في الاحاديث الصحيحة من القيام لها
منسوخ بما روى عن على قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة
ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه ابو داود واس ماجة واحمد والطحاوى
من طرق وعن على قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد رواه ابو داود والنسائى
والترمذى وصححه ولسام بمناء وقال قد كان ثم نسخ ولا يسمى ان يرجع من
جنازة حتى يصلى عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا اذن الاولياء هذا ذكره في عامة
كتب الفتاوى وغيرها وفي المحيط قيل الفرق ان يسهل الرجوع بعير اذ بهم اقول

هذا هو الموافق للحديث وعليه الجمهور ولا أعلم لهم في المنع مأخذ إلا أن
 حصل الوحشة لأهل الميت بسبب الرجوع فيبني أن يراعى ذلك والأقوى الصحيحين
 أن من أتبع جنازة مسلم حتى يصل على عليها فله قيراط من الاجر ومن أتبعها حتى
 تدفن فله قيراطان والقيراط مثل احدواذا منع من الرجوع بغير اذنه لم يمتدح
 ضرورة يتنصر عليه شهود الدفن بسببها فيترك الصلوة عليها ايضا فيحرم من
 اجزائها وهذا مما لا يعقل وينبغي لمتبع الجنازة ان يكون متخشعا متفكرا في مآله
 متعظا بالموت وما يصير اليه الميت ولا يتحدث بالحديث الدنيا ولا يصحك وسمع ابن
 مسعود رجلا يضحك في جنازة فقال له اقمضحك وانت في جنازة لا تكلك ابدا
 رواه سعيد بن منصور وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكرة
 وقراءة القرآن ذكر في فتاوى العصر انها كراهة تحریم واختاره مجد الاثمة
 الترمذاني وقال علاء الدين التاجري ترك الاولى ومن اراد الذكرا والقراءة فليذكر
 وليقرأ في نفسه وقال قيس بن عباد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون
 رفع الصوت عندئذ عند القتال وفي الجبازة وفي الذكر ذكره ابن المنذر في الاشراف
 ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجبازة ذكره في الدايح والمرغيباني والاسيحياني وعليه
 الجمهور وعن ام عطية لهما عن اتباع الجائر ولم يعزم علينا متفق عليه وقولها
 لم يعزم علينا معناه ان انتهى نهى تربيته والذي ينبغي ان يكون التزيه مختصا بزمنه
 عليه الصلوة والسلام حيث كان يباح لهن الخروج للمساجد والاعبياد وغير ذلك
 وان يكون في زمانه للتحریم لما في خروجهن من الفساد وفي كفاية الشعبي مثل القاضي
 عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا يسل عن الجواز والفساد في مثل هذا
 وانما يسل عن مقدار ما يباحقها من اللعن فيه واعلم انها كلما قصدت لخروج
 كانت في لمة الله وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب وادا
 انت القبور يلعنها روح الميت واذا رجعت كانت في لمة الله ذكره في التاتار حانية
 وقد روى عن علي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس
 قال ما مجلسكن قلن متعطر الحنارة قال هل تغسلن قلن لا قال هل تحمضن قلن
 لا قال هل تدلين فيمن يدلي قلن لا قال فارحن من أزورات غير مأجورات رواه ابن
 ماجة باسناد ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه
 كره لهن حضور الجمع والجماعات الذي اشارت اليه عائشة بقولها لو ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأى ما حدث النساء بعده لأمعن كما منعت نساء بني اسرائيل
 وادافلت عائشة هذا عن نساء زمانها فاطلبك بنساء زماننا ويحرم النوح وشق

الحيوب ونخس الحدود ولطمها ونحو ذلك من الافعال لما في الصحيح ليس منا
من لطم الحدود وشق الحيوب ودعى بدعوة الجاهلية وعن ابي موسى
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصالقة والحالقة والشاقة رواها
البخارى والصلق شدة الصوت وفي صحيح مسلم ثمان في الناس ما كفر الطعن
في النسب والياحة على الميت اى من افعال الكفار ولا بأس بالبكاء مارسل الدموع
في الجنائز وفي المنزل لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله لا يعذب بدمع العين
ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وانار الى لسانه او يرحم متفق عليه وان كان
مع الجنائز صايحة او نايحة ترجر وتمنع فان لم تنجز لا يترك اتباع الجنائز وتشيعها
لما اقترن به من البدعة وينكر قلبه واذا انتهت الجنائز الى القبر يكره الجلوس قبل
ان توصع عن الاعناق لان القصد من حضور دفن الميت اكرامه وفي جلوسهم
قبل وصعه ازدراءه ولا به قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن فيه واذا
وضعت عن الاعناق يجلسون ويكره القيام ذكره قاضى حان وهو مقيد بعدم
الحاجة والضرورة على ما لا يخفى ﴿ السادس ﴾ في الدفن اللحد في القبر افصل
عند الاثمة الاربعة ان امكن والافاشق كذا ذكره السروجي وفي فتاوى
قاضى حان والسنة في القبر اللحد وان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق اسمى
والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام اللحد لنا والشق لغيرنا رواه ابو داود
والترمذى وروى ابن ماجه عن انس لما توفى النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة
رجل يلحد وآخر يصرح قالوا استجير ربنا ونبعت اليهما فايهما سبق تركناه
فارسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا النبي صلى الله عليه وسلم واخرج
مسلم عن سعد بن ابي وقاص انه قال في مرضه الذى مات فيه الحدوا الى الحدوا فصبوا
على اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم وروى اس حبان في صحيحه
عن جابر انه عليه السلام الحدو نصب عليه اللبن نصبا ورفع قبره من الارض نحو شبر
واللحدان يحفر في جانب القبلة من الارض حميرة فيوضع فيها الميت وينصب عليها
اللبن والشق ان يحفر حميرة كالهر وينى حائساها باللبن او غيره ويوضع الميت
بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت واستحب بعض
الصحابة ان يرمن في التراب رمسا يروى ذلك عن عبد الله بن عمر وابن العاص
وقال ليس احد جنى اولى بالتراب من الآخر وقال صاحب المناقب احتاروا الشق
في ديارنا لرحاوة الاراضى فيتعذر اللحد فيها حتى احازوا الاحرور فوق الخشب
واتخاذ التابوت ولو كان من حديد ومثله في المبسوط ويكون التابوت من رأس
المال اذا كانت الارض رخوة او نذمة مع كون التابوت في غيرها مكروها في قول

العلماء قاطبة وفي هاضمى خان يسمى اديفرش فيه التراب ولطين الطبقة العليا مايلى
الميت ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد وفي المحيط
واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يمينى ولولم تكن الارض رخوة فانه
اقرب الى الستر والتحرز عن مسها عند الوضع في القبر ومقدار عمق القبر قدر نصف
قامة ذكره في الروضة وفي الدخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زاد او قل
افضل وان عمقوا مقدار قامة فهو احسن فلم بهذا ان الادنى نصف القامة
والاعلى القامة وما بينهما بينهما ولا يوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسل سلاعتنا وهو مذهب على وابنه محمد بن الحنفية
واسحق بن راهوية وابراهيم النخعي وابن حبيب وقال الشافعي واحمد يستحب السيل
فان يوضع عند رحل القبر ثم يسل من قبل رأسه منحدرًا وخير مالك والطائفة
لشافعي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه رواء الشافعي
وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري الصحابي انه صلى على جنازة الحارث
ثم ادخله القبر من قبل رأسه وقال انه من السنة رواء اوداود وقال اليهقي اسناده
صحيح ولنا ما روى اوداود في المراسيل عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم
هو النخعي لا التيمي فان حمادا اعلم بروى عن النخعي وصرحه ابن ابى شيبة فقال
عن حماد عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل القبر من قبل القبلة
ولم يسل سلازاد ابن ابى شيبة ورفع قبره حتى يعرف وروى ابن ماجة عن ابى سعيد
انه عليه الصلوة والسلام اخذ من قبل القبلة واستقبل استقباله فقد تعارض
روايتا دفعه عليه السلام وهو من قبل الصحابة وكما ما صح عن علي انه ادخل
يزيد بن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل
القبلة اخرجهما ابن ابى شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويترجع فعل
علي يعلى وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه وهو ما عن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فاسرح له سراح واخذ الميت
من قبل القبلة رواء الطحاوى والترمذى وقال حديث حسن وعن ابن مسعود
انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله دى النجادين وابوبكر
وعمر يقول ادنيا متى احاكما حتى اسده في لحده واخذه من قبل القبلة رواء الحلال
في جامعه واستعقاب الووى تحسين الترمذى لحديث ابن عباس بكونه من رواية
الحجاج بن ارطاة وانه صعب ما فساق اهل الحديث ليس بمرواب فقد قال
ابن معين انه صدوق الا انه يدلس ولا شك ان المداس اذا كان عدلا لا يضره
التدليس اذا قال حدثني او اخبرني كان عينه والثورى وغيرها وكذا قال ابو زرعة

وابو حاتم انه صدوق مدلس فاذا قال حدثني او اخبرني عن الثقة كان مقبولا ولا يرتاب في صدقه وحفظه وقال ابن عدي انما طاب الناس عليه تدليس عن الزهري وغيره اما ان تعدد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه وقال ابو بكر الخطيب هو احد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قدوثه شعبة وغيره من الاثمة واكثر ما اخذ عليه التدليس روى له مسلم مقرونا ببيد الملك وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا تعديل له من هؤلاء الاثمة فكيف يقال انه ضعيف باهتاق اهل الحديث هذا على ان الجهة القبلة شرعا فكانت افضل وكذا وجوه الاخذين تكون الى القبلة فكان اولي ويقول واضمه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام انه كان يقول ادا وضع ميتا في قبره رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن اي بسم الله وصنعك وعلى ملة رسول الله سلمناك ولا تمين في عدد الواضعين وفي الذخيرة لا يضر وتردخه او شفع لان المعتبر حصول الكفاية ودوالرحم المحرم اولي بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ذكره في المحيط وفي البوري او المحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كانا قريين ذكره القدوري في شرحه والسنائي في جوامع الفقه سواء كان الميت ذكرا او انثى ويستحب تسجية قبر المرأة بثوب حال ادخالها القبر حتى يسوى اللبن ومحوه على اللحد ولا يستحب في حق الرجل عندنا لما روى عن علي انه مبرقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء وشهد اسد دهن ابي زيد الانصاري فعظم القبر بثوب فقال عبدالله بن اسد ارفعوا الثوب انما تخمر النساء واس شاهد على شفير القبر ولم يشكر عليه وفيه خلاف الشافعي وقد تمسك بحديث صيف اعترف بضعفه النووي ويوحه الميت في القبر الى القبلة على جبهه الايمن ولا يلقى على ظهره وتحمل العقدة روى مالك عن الشعبي والحسين وروى عنه عليه الصلوة والسلام انه لما وضع بسم من مسعود في القبر نزع الاحلة به وروى ابو داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما الكباثر قال هي تسع فذكر منها استحلال البيت الحرام ثم قال قبلتكم احياء وامواتا وفي الينابيع السنة ان يهرش في القبر التراب يعني في الارض النزة والسبخة قال السروجي وفي كتب الشافعية والحالطة يجمل تحت رأسه لبنه او حجر ولم اقف عليه عن اصحابنا انتهى ويكره ان يوضع تحت مضرية او محدة ذكره المرغيناني وكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت شيء رواه الترمذي وعن ابي موسى لا تحملوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه جعل في قبره عليه الصلوة والسلام قطعة قبل لان المدينة سبخة وقيل ان العباس وعلي

نازعاها فبسطها شقران تحته لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها
 ويهزئ بها فقال شقران والله ما يلبسك احد بعده ابدا فالتقاها في القبر ويستند
 الميت من ورائه تراب او نحوه لثلاثين قلب ويسوى اللبن على اللحدائى يقيم اللبن
 عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه كيلا يتزل التراب منها على الميت واستعمال
 اللبن جمع عليه ولا بأس بالقصب وفي الوبري يستحب اللبن والقصب والحشيش
 في اللحد قال الشعبي حمل في اللحدائى عليه الصلوة والسلام طن قصب وحكى
 عن شمس الائمة الحلواني هذا في قصب لم يعمل فاما القصب المعمول وهو
 الفارسية بوريا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم
 لا يكره يعني حمله فوق اللبن ويكره الآخر والحشب لانها لاحكام البناء
 والريسة والقبر مكان البلاء والفتاء وقد اوصى الاسود بن يزيد ان لا يجعلوا
 على قبره احرا وقال اراهم النخعي كانوا يكرهون الاخر في قبورهم وقيل
 لا بأس به عند رخاوة الارض وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يحوز
 استعمال رفوف الحشب واتخاذ الترابوت في بخارى وقد تقدم ثم يمال التراب
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا بأس بها
 والاول رواية الحسن عن ابي خزيمة ويستحب حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم اتى القبر فحفر عليه من قبل رأسه ثلثا
 رواء ابن ماجة قال محمد ولا يرى برش الماء عليه بأسا ويسم القبر ولا يسطح عندنا
 وبه قال الثوري والليث ومالك واحمد والجمهور وقال الشافعي التسطيح اى التبريع
 افضل لما روى ابو داود عن القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يا امه
 اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت لي عن ثلثة
 قبور لا مشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء وللجمهور ما روى البخاري
 عن سميان التمار انه رأى قبر النبي عليه الصلوة والسلام مسننا وحديث القاسم
 لو بلغ درجة هدا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا تصرح فيه بالتسطيح
 فان قوله مبطوحة يجوز كونه صفة مؤكدة الاطئة اى ليست مشرفة زائدة
 في الارهاق ولا لاطية زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوحة لاصفة بالارض
 بل هي بين ذلك ويحتمل ان تكون مبطوحة بمعنى مسطحة من قولهم بطح المسجد
 تطيحا اى التي فيه البطحاء اى الحصباء الدعار وهو الموافق لقوله ببطحاء العرصة
 اى التي عليها بطحاء العرصة الحمراء وليس في ثني من ذلك ما ينافي التسليم كيف
 وقدر روى عن القاسم التصريح بانها مسننة رواه ابو حمص بن شاهن في كتابه
 الحناثر ثنا عبدالله بن سليمان بن الاشعث ثنا عبدالله بن سعيد ثنا عبد الرحمن

الحارثي عن عمرو بن سمر عن جابر قال سألت ثلثة كلهم له في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اب سألت ابا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسألت سالم بن عبد الله قلت اخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة فكلهم قالوا انها مسنمة واماماروى مسلم عن ابي الهياج الاسدي قال قال لي علي ابشك علي ما يشق علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارا لا تدع تماثالا الا طمسته ولا اقبرا مشرفا الاسويته فالمراد ما كانوا يعملوه من تلية القبور بالبناء الحسن الرفع وليس مما نحن فيه فان التسميم المستحب قدر ما يبدو ويغير عن الارص به وفي المحيط وتسميم القبر قدر اربع اصابع او شروفي قاضي خان قدر شبر وفي البدايع او اكثر قليلا فلم يكن حديث مسلم منافيا لما احترازه من التسميم فان الاحماع على ان ليس المراد منه التسوية بالارض ويكره تجصيص القبر وقطينه به قالت الاثمة الثلاثة لماروى جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها رواء مسلم وابوداود والترمذي وصححه ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان توطأ وعن الحسن بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت يسمع الادان ما لم يطير قبره ذكره في المنى وفي منية المنى المختار انه لا يكره التطين وعن ابي حنيفة انه يكره ان يبنى عليه بناء من بيت اوقية او نحو ذلك لما مر من الحديث آفا وكذا يكره وطئه والجلوس عليه كذلك وكره ابو يوسف الكتابة ايضا والله اعلم **في السابع** في الشهيد والمراد به الحكمي اي الذي سئل في نوع مخصوص من احكام الشرع الحارثية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي وعده الله الثواب المخصوص فليس من يتعلق به الاحكام الحارثية على المكلفين غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق والله اعلم بمن قتل في سبيله ثم الاحس في تعريف الشهيد الحكمي على قول ابي حنيفة انه مسلم مكلف ظاهر عام انه قتل ظلما قتلا لم يجب به مال ولم يرثه وعلى قولهما يترك قيد التكليف والطهارة فهذا شامل لقتل اهل الحرب واهل البى باى شيء كان وبأى سبب كان ولقتيل غيرهم اذ لم يجب نفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند ان حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل او وجب لعار من كقتل الاب ابنه والصالح عن العمود وشه ذلك وخرج من الحد من قتل من البعاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بمجد او قصاص لا لهم لم يقتلوا ظلما وهذا بالاحماع وخرج منه من وجب بقتله مال كقتيل غير العمد

على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال بنفس القتل شرما حينئذ وهذا بالاتفاق ايضا وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجب فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال الا ان يعلم انه قتل محديدة ظلما وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظلما بل بسبب مبيح للقتل وان كان تعليله وجوب الفصل بوجوب القسامة والدية يشير الى انه اذا لم تجب فيه القسامة والدية لا يفصل كما اذا وجد في الشارع الاعظم او الجامع او في برية ليس بقره قرية لكن الوجه ما ذكرنا من احتمال السبب المبيح للقتل منه فلا يسقط الفصل الذي هو واجب لسائر الموتي بالشبهة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس فلا بد من تحقق وحوادث الوصف الذي سقط لاجله الفصل فيه وعند الاحتمال يمسك بالاصل وخرج منه الصبي والجنون والجنب والحائض والنفساء على قول ابي حنيفة وبه قال احمد وسحنون من المالكية فاهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عنه بل يغسلون كسائر الاموات وعندما لا يغسلون وهو قول الشافعي واشبه من المالكية قياسا على غيرهم لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في غير المكلف لا ينافي في كرامة سقوط الفصل فان سقوطه لا ينافي اثر مطلومية وغير المكلف اولى بذلك وكذا عدم الطهارة في الحياة لا يوجب الفصل بعد الممات لان وجوده في الحياة لوجوب ما لا يصح الا به وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الفصل والشهادة قد اقيمت مقام الفصل الواحد بالموت فلا يحجب الفصل اصلا ولا في حنيفة في غير المكلف ان الفصل اما سقط عن الشهيد لان القتل صار كعمارة ولا دنس لمير المكلف ليكون القتل طهارة له فالقتل في حقه والموت سواء في فصل والتكريم في جمل القتل طهارة من الذنوب اطهر منه في اثناء اثر الطلم او هو غير موجود معه اصلا اذا لحاكم علام لا يحتاج الى شاهد وله في غير الظاهر ما رواه ابن حبان والحاكم عن عدالة بن زبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل خطلة بن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم خطلة نفسه الملائكة فسلوا صاحبته فقالت خرج وهو جنب لما سمع الهاقة فسال عليه الصلوة والسلام لتلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا نص مشتمل على التصريح بان الملائكة غسلت خطلة لاجل انه حنب فلا اعتبار للقياس في مقاماته والحق الحيص والنفس بالحجاة بطريق الدلالة سواء كانا قد اقطعا او لا في الصحيح لحصول الاقطاع بالموت وكذا خرج عن

الحمد من ارتث باتفاق اثنتا ايضا والارثاث افعال من رث الثوب
 يرث اذا صار حلقا وسمى الشهيد الذى حصل له رفق من مرافق الحياة
 مرتثا تشبيها لشهادته بالثوب الرث حيث لم يبق على جدتها وهيئتها التى كانت
 في شهادته احد الدين هم الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بان يأكل
 او يشرب او ينام او يداوى او يتقل من المعركة حيا او بأويه خيمة او نحوها
 وهو حي او يمضى عليه وقت صلوة وهو يقتل والاصل ان ترك الفصل على
 خلاف القياس المشروع في حق سائر اموات بنى آدم فيراعى فيه جميع
 الصفات التى كانت في المقيس عليه وهم شهداء احد وغيرهم ممن استشهد في زمنه
 عليه الصلوة والسلام والضابط في حقهم انه لم يحصل لهم بعد وجود سبب
 القتل شئ من مرافق الدنيا ولا حوطبوا بحكم جديد من احكامها وما قبل مضى
 وقت الصلوة كله من مرافق الدنيا ومضى وقت الصلوة مع العقل خطاب بحكم
 جديد من احكامها لان الصلوة صارت ديناً في ذمته اما مطلقا او ان قدر على
 الایماء بالرأس على ما مر الكلام عليه في صلوة المريض وقدروى اليسرى
 في شعب الايمان عن ابي جهم بن خزيمة العدوى قال انطلقت يوم البر مولك
 لطلب ابن عمى ومضى شنة ماء فقلت ان كان به رفق سقيته ومسحت وجهه
 فاذا به ينهد فقلت اسقيك فاشار ان نعم فاذا رجلى يقول آه فاشار ابن عمى ان انطلق
 اليه فاذا هو هشام بن العاص اخو عمرو بن العاص فاتيته فقلت اسقيك فسمع
 آخر يقول آه فاشار هشام ان انطلق اليه فحمله فاذا هو قد مات فرجس الى هشام
 فاذا هو قد مات فرجعت الى ابن عمى فاذا هو قد مات ولوا وصى شئ فان كان
 من امور الدنيا فهو ارثاث اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف
 وقال محمد بن سليمان ارثاث لاه من احكام الاموات دون الاحياء وقيل الخلاف
 بينهما في اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا وقيل
 لا خلاف بينهما في جواب ابي يوسف وقع فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد
 فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير
 وعن محمد بن ارقم مكانه حيا يوم اوليلة فهو مرتث وان لم يكن يعقل وهذا كله اذا كان
 بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بشئ مما تقدم ذكره
 ابن الهمام في شرح الهداية لان ما ينال من المرافق حينئذ لا يصلح ان يكون
 للاستعانة على القتال فلا يؤثر في الشهادة قصا ثم حكم الشهيد المذكور ان
 لا يفسل بل يدفن بدمه وثيابه التى قتل فيها الا ما ليس من جسد الكف
 لقوله عليه الصلوة والسلام في شهداء احد زملوهم بكتلهم ودمائهم رواه

احمد وعن ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل اعدان يتزع
عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بياهم ودمائهم رواء ابود اود وعلى هذا
الاثمة الاربعة وجهور الطماء خلافا لسعيد بن المسيب والذي ليس من جنس
الكفن هو السلاح وآلة الحرب من الحديد ونحوه والجلود كالقرو والحظ والتعل
والحشو كالقطنسوة والحية المحشوة في الدخيرة السراويل مما ليس من جنس
الكفن ايضا فان كان ماعليه ناقصا من كفن السنة يزداد عليه بان لم يكن فيه
اراد ولمسافة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه وعلم ان امره عليه الصلوة
والسلام ان يدفنوا بياهم ليس ما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع
القصاص الا ان يقال الظاهر من حالهم انهم لم يكن عليهم من الثياب ازيد
من مقدار سنة الكفن بل هو الثياب في كل مقاتل ان لا يلبس اكثر من
ثلاثة اثواب رائدا على الحشو وآلة القتال فورد الامر على ما هو الغالب المعتاد
فلا يدل على المنع فيما عسى ان يوحد على سبيل التدبر وبهذا يحجب في نزاع
الحشو فان ظاهر الحديث يدل على منعه لكن لدسه لم يكن متادا في ديارهم فورد
الامر على الثياب و يصلى على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن
الزبير وعقبة ابن حار وجمهور التابعين ورواية عن احمد وقال مالك
والشافعي واسحق لا يصلى عليه حديث جابر بن عبد الله انه عليه الصلوة
والسلام امر بدفن شهداء احد في دماءهم ولم يصلوا ولم يصل عليهم رواء
البحارى والترمذى وصححه ولما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمزة حين قاء الناس من القتال فقال رجل رأته عند تلك
الشجرة فحاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلما رآه ورآى ما مثل به شق
وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم حى بمحمزة فمسى عليه ثم بالشهداء
فيوصون الى جانب حمزة فيصلى عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة حتى صلى على
الشهداء كلهم وقال عليه السلام حمزة سيد الشهداء عدائه يوالقيمة مختصر
وقال صحيح الاسناد ولم يخبر جاءه اسند احمد ثناء عن ابن مسلم ١٠ حماد بن سلمة ثنا
عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النساء يوم احد حلف مسلمات
يجهزون على حرمي المسلمين الى ان قال فوضع النبي عليه السلام حمزة وحى
رجل من الانصار فوضع الى جنبه فمسى عليه فرقع الانصارى وترك حمزة
ثم حى ما حر فوضع الى جنب حمزة فمسى عليه ثم رفع وترك حمزة فمسى عليه
يومئذ سبعين صلوة واخرج الدار قطنى عن ابن عباس قال لما انصرف المسركون
عن قتلى احد الى ارقال ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فكبر عليه

عشرًا ثم جعل يحجاء بالرجل فيوضع وحزمة مكانه حتى صلى عليه سبعين صلوة
وكانت القتلى يومئذ سبعين إلى غير ذلك من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث
ان سلم انه لم يرتق إلى درجة الصحة فليس بنازل عن درجة الحسن وعلى تقدير ان
كل واحد منهما لم يبلغها فرضا فجموعها مرتق إليها قطعًا وحيث أن يمرض
حديث البخاري وترجح عليه بأنها مشبهة وهو نافي على ما عرف في الأصول
من ترجيح المثبت على النافي اذا لم يصر بدليله وهذا كذلك فان جابر لم يكن
مراعيا ما فعله عليه الصلوة والسلام في ذلك اليوم لاشتغال قلبه وحزنه بقتل ابيه
وعمه على ما ذكره البخاري واليهيقي انهما قتلا في ذلك اليوم فلم يشعر ابتداء
بما فعله عليه السلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بدقهم
بدمائهم كما هم فظن انه لم يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلوته عليه السلام عليهم
وكيفيتها رواه ايضا كافي رواية الحاكم والله سبحانه اعلم ﴿ الثامن ﴾
في مسائل متفرقة من الجائر ولائس بالاذن في صلوة الجائزة لان التقدم حق الولي
فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم
بعضهم بعضا ليقضوا حقه كذا في الهداية قال ابن الهمام سيما اذا كانت
الجائزة يتبرك بها وليتفع الميت بكثرتهم ففي صحيح مسلم وسنن الترمذي والسنائي
عن عائشة انه عليه الصلوة والسلام قال ما من ميت يصل عليه امة من الناس
يلغون مائة كلهم يسمعون فيه الاشعوا فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه
في الاذقة والاسواق لانه يشبه نهي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذا لم يكن مع
تنويه بذكره وتفحيم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان العلافاني
فان نهي الجاهلية ما كان فيه قصد الدوران مع الصحيح واليساحة وتعداد
الاصناف وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله عليه الصلوة والسلام ليس منا
من ضرب الحدود وشق الحبوب ودعى بدعوى الجاهلية مات للمسلم قريب
كافر ليس له ولي من الكفار يغسله غسل الثوب النجس ويلفه في حرقة ويحفره
حفرة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك لما روى ان اباطال لم يهلك
حاء على فقال بارسول الله ان عمك الصال قد مات فقال اذهب فغسله
وكفنه ووارده التراب الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى وان دفعه الى اهل
دينه جاز وان كان له ولي اخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى
بينه وبينهم ويتسع جنازته من بيد ارساء وهذا لم يكن كفره بالارتداد
واما لو كان مرتدا ياقبه في حفرة كالكلب دفعا لاذى حقيقته عن الناس من غير
غسل ولا تكفين ولا يدعوه الى اهل الدين الذي انتقل اليه ولومات المسلم وليس له

ولي الاكافر لا يفتي للمسلمين ان يخلوا بينه وبينه بل يتولون امره لما روى ان يهوديا
امن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه الصلوة والسلام لا يحيا به
تولوا احاكم ولم يخل بينه وبين اليهود مات وليس له مال ولا من يجب كفته عليه
وجب كفه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع
طلما سألوا له من الناس لانه لا يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الحى اذا لم يجد
ثوبا لا يجب على الناس ان يسألوا له لانه قادر على السؤال فان فضل مما سألوا
شئ صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان صرف رد اليه
ولم يوجد ميت اخر تصدق به بنش الميت وهو طرى كفن ثابيا
من جميع المال فان كان قد قسم ماله فملى الورثة لاعلى الغرماء كفن رجل ميتا
من ماله ثم وجد الكفن في يدرجل او اقترس الميت سبع فالكفن له لارالميت
لا يملكه خرج من الميت شئ بعدما ادرج في كفه ذكر في الروضة لا يفضل منه
شئ عندنا يجوز ان تفصل المرأة روحها بالاحماع اما غله زوجته فغير جائز
عندنا وهو قول الثوري والاوزاعي خلافا للثلاثة ائمتنا بحديث عائشة قلت
وارأساء لصداع في فقال عليه الصلوة والسلام وانا وارأساء يا عائشة ماضرك
ان مت قبل فصلتك وكفنتك الحديث رواه احمد والدارقطني وغيرها باسناد
صحيح قال ابو الفرج ورواه البخارى ولم يقل غسلتك وروى البيهقي وابوالفرج
عن فاطمة انها قالت لاسماء بنت عميس يا اسماء ادامت فاعسليني انت وعلى
ففسلاها قال ابو الفرج في اسناده عبدالله بن رافع قال يحيى ليس شئ وقال
النسائي متروك ورووا احاديث اخر ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت لم يكن
فيه دلالة لان الفصل مما يضاف الى السبب اضافة مشهورة تقرب من الحقيقة
في كثرة الاستعمال والشهرة يقال فلان غسل فلانا وكفنه وجهزه ولم يصدر
من فلان من ذلك شئ الامباشرة الاسباب والقيام عليها قال الثوري والمتقدم
عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرق ان علائق السكاح فيها باقية
وهي المدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالمدة فان الزوج لو طلقها
ثم مات لا تفصله في المدة هكذا اجاب في الام قال السروجي قلت فمجلس المدة
بالطلاق قبل الميت غير سديد لانها مكانات محرمة عند وجود سبب غسله
في الطلاق دون الموت فجاز ان يبقى الحل الثابت عنده لا المتفق عنده الا يرى انها
ترث هنا لانها انتهي ولا يخلو هذا الحل عن اشكال قال الموت ان اوجب
قطع الوصلة وانبات الحرمة فلا فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وجانبه
والا فلا فرق بينهما وبينه في حوازل الفصل وقد يجلب بانه بمنزلة الطلاق الرحي

في توقف قطع الوصلة وثابت الحرمة على اتقضاء العدة وذلك اعما يكون حيث
 توجد كافي جانبها الا حيث لا توجد كما في جانبه ولو كانت حاملا فوضعت ارموته
 لا يجوز لها ان تنسله لا قضاء عدتها خلافا لملك والشافعي وكذا لو انتمت منه
 قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قبلت ابيه او اباه او وطئت بشبهة قال في المحيط
 في رواية الحسن وهي الاصح يحرم عليها غسله خلافا لزفر والمطلقة الرجعية
 تنسله وبه قال احمد خلافا للشافعي وعن مالك روايتان وام الولد لا تنسل
 سيدها وان كانت في العدة لان عدتها للعتق لا للموت فصارت كالواعظتها مات
 وهي في العدة وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط وفي البدائع
 في ام الولد روايتان عن ابي حنيفة في قوله الاول تنسله كقول زفر وملك واحمد في
 قوله الثاني لا تنسله وهو الاصح عبدالشافعي ولو غسل الميت وكفن وسوا عصوام
 يصبه الماء ينقض الكفن ويسئل العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا
 لو علموا بذلك بعد وضعه في القبر قيل ان يهال التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج
 وسقط غسله وعادت الصلوة عليه الى الحواز وفي المبسوط سقط غسله ويصل على
 قبره لان الصلوة الاولى لم تصح انتهى وهو الاظهر وكذا لو لم ينسل اصلا ولم يكفن
 فانه لا ينش بعدما اهيل التراب لان الصلوة والكفن مأمور والنش منهي عنه والنهي
 راجع على الامر ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن عند ابي حنيفة وابي
 يوسف لاحتمال الجفاف بعد الفسل وقال محمد ينقض ويسئل على كل حال ولو علم
 ذلك قبل التكفين غسل بالافاق ولودفن بثوب او درهم للغير او في ارض منصوبة
 او اخذت بشقعة يخرج منه لانها حق العبد وان وقع في القبر متاع فعمل به بعدما
 اهيل التراب نبش ايضا واخرج ولا يجوز نبش القبر لغير ذلك وفي المستقى مات ولم
 يجندوا له ماء فيمموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا لا تنقض
 تيممه وفي المرغيناني وفي رواية لاتعاد الصلوة قال السروجي وهو موافق للاصول
 يعني ان الاصل انه اذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء لا تجب إعادة الصلوة ولو في الوقت
 فكذا هذا وكلا الروايتين عن ابي يوسف حي وميت بينهما ثوب او ثوب مباح فالحى
 اولى وفي المرغيناني ان كان للحى فهو اولى وان كان للميت فهو اولى وان كان الحى
 وارثا للميت قال كان مضطرا اليه لبرد لو سبب يخشى منه التلف قدم على الميت
 كالموت للميت ماء وهناك مضطر اليه لمعطش قدم على غسله بخلاف ما لو كانت
 حاجة الحى الى السترة للصلوة اولى الماء للطهارة فان الميت اولى بملكه لبقائه
 فمأه محتاج اليه والحى يمكنه ان يصلى عربانا ومتممما لوجود العذر ولا يجوز
 الجمع بين اثنين في كفن واحد عندما خلافا للشافعية والحنابلة حيث حوزوه

عند الضرورة لما روى اس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتي احد في الثوب الواحد قال الترمذي حسن غريب قلنا مضاه انه كان يقسم الثوب الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد بعمه للضرورة وان لم يستر الا بعض بدنه وليس المراد ان يلاصق بدناها لان فيه مباشرة عووة احدها الاخر ولا يجوز ان يدفن انسان او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وحيث لا يجعل بينهما حاجز من التراب او صى ان يصلى عليه فلان الوصية باطلة وليس له ان يتقدم الارضى الاولياء وكذا الوصية نفسه وادحاله القبر به قال الشافعي وروى ابن رستم انها جائزة ويؤمر ان يصلى عليه وبه قال ابن حنبل والاول هو المشهور ولو صلى النساء وحدهن على الجنائز جازت وسقطت بها الفريضة ويستحب ان يصلين منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز حاز ان يصلى عليهم صلاة واحدة ويصلون واحدا خلف واحد ويجعل الرجال بمحايل الامام ويستوى فيه الحر والعبد في طاهر الرواية ثم الصبيان ثم الحائض ثم النساء كما في سائر الصلوات وان شاءوا حملوهم صفا واحدا قال المرعيني الوجهان سيان في طاهر الروية وجاز ان يصلى على كل واحد على حدة وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه ولو كبر على جنازة فجئى باخرى يتم الاولى ويستقبل الاخرى واذا احتلط مولى المسلمين ومولى المشركين قال وجدت علامة عمل بها قيل علامة المسلمين الحتان والحصاب ولبس السواد وقص الشارب لكن الحتان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود واما لبس السواد فكثير في الكفار من الفرنج ومحوهم فلا يكون علامة واما قص الشارب فينبى ان لا يكون عدمه علامة الكفر لما ذكر في التاتار خاية انه ينشد للعايزي في دار الحرب توفير الشارب وتطويله ليكون اريب في عين العدو وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوى المسلمون وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى عليهم وقيل لا واما الدفن فقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل تتخذ لهم مقابر على حدة وتسوى قبورهم ولا تسم وهو قول ابى جعفر الهندواني واصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم ماتت حبلى لا يصلى عليها بالاجماع واختلف الصحابة في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر ووائله يتخذلها قبر على حدة وهو حوط وفي بعض كتب المالكية يحمل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن ولو وجد قتيل في دار الاسلام فان كان عليه سيما عمل

بها وان لم تكن فيه روايتان في رواية يمسح ولا يصلي عليه والصحيح انه يصلي
 عليه لانه مسلم تما للداروان وحدي دار الحرب ولا علامة للصحيح انه كافر بحكم
 الدار ولو حصرت الحازة في وقت المغرب تقدم صلاة المغرب ثم يصلي الحازة
 ثم سنة المغرب وقبل تقدم السنة يصلي الحازة ولو حصرت وقت صلاة
 العيد قدمت العيد عليهما هي على الخطبة والقياس تقديمها على العيد
 لكن استحسنوا تقديم العيد مخافة لتشويش لثلاث يظن البعيد انها صلاة
 العيد ولو جهز الميت صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة يصلي عليه
 جمع عظيم بعد الجمعة اما لو خافوا فوت الجمعة بسبب دفنه اخر وادفنه واتباع
 الجنائز افضل من النوافل ان كان لحوار او قرابة او صلاح مشهور والا فالنوافل
 افضل ذكر ذلك كله السروجي في شرح الهداية وذكر قاصي حان يجوز
 الاستئجار على حمل الحازة وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ
 جوزوا ذلك ايضا ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات فيه
 في مقابر اولئك القوم وان نقل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به قيل
 هذا التقدير من محمد يدل على ان نقله من بلد الى بلد لا يجوز او مكروه ولان مقابر
 بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة فيه ضرورة ولا ضرورة في النقل
 الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك مادون السفر لما روى ان سعد بن ابى وقاص
 مات في قرية على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعناق الرجال اليها وقيل
 لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه حتى قالوا لو ان
 امرأة مات ولدها ودفن ببلد غير بلدها وهي لا تصير وارادت نشه ونقله
 الى بلدها لا يباح لها ذلك ولا يباح نشه بعد الدفن اصلا الا لما تقدم من
 سقوط مال فيه او كون الارض حق العير وح ان شاء ذلك العير اخرج
 وان شاء سوى القبر وزرع فوقه وجوز البعض النقل بعد الدفن استدلالا
 بما قل ان يعفون عليه السلام بعد ما مضى عليه زمان قل من مصر الى الشام
 ليكون مع آباءه والصحيح الاول لا يشرع من قلنا اذا لم يقصه الله اورسوله علينا
 من غير تغيير لا يكون شرطا لنا فلا يجوز الاستدلال به وفي القنية مقابر بلغ اليها
 حطم جيحون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء
 كان صبرا او كبيرا لان ذلك حاص بالانبياء ولا يحفر قبر لهي آخر ما لم يسل الاول
 فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد فجمع عظام الاول ويجعل بينها
 وبين الآخر حائز من تراب ومن مات في سفينة ليس بقربها ارض غسل
 وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه وقطع النبات

الربة من اعلاه دون اليايس ولوراي طرقا وظن انه محدث وان تحته قبرا كره
 في فيه . ويكره اليوم عند القبر وقصاء الحاجة بل اولا وكل ما لم يمهّد
 في السنة والمعهود منها ليس الا زيارتها والدعاء عندها قائما كما كان يفعل عليه
 السلام في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله
 بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية واحتلف في اجلاس القارئین ليقرأوا عند
 القبر والمختار عدم الكراهة . ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار امرأة
 ماتت واسطرب الولد في بطنها وعلب على رأيهم انه يحس بطنها اما لو ابتلع
 لؤلؤة او مالا لالسان ثم مات ولا مال له ففي التحنيس انه لا يشق بطنه وافرّق بينه
 وبين المسئلة الاولى ان هناك ابطال حق الميت لصيانة حرمة الحى فيجوز هذا ابطال
 حرمة الاعلى وهو الاذى لصيانة الادنى وهو المال سواء على ان حرمة الميت محرمة
 الحى ولا يشق بطنه حيا لو ابتلع ذلك فكذا بعد الموت وذكر في الاختيار ان عدم
 الشق فيه رواية عن محمد وان الجرجاني روى عن اصحابنا انه يشق لان حق
 الآدمى مقدم على حق الله تعالى وعلى حق الطام المتعدى قال الشيخ كالدين
 ان الهام وهذا اولى . والحوار عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول بتعديه اسمى
 وانما يشق في حال الحياة لا فضائه الى الهلاك لا مجرد الاحترام ولا كذلك بعد
 الموت . وفي فتاوى قاضى حان حامل مات وقداى على حالها تسعة اشهر وكان
 الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رويت في المنام تقول ولدت
 لا يبش القبر لان الطاهر اهل الولد كان الولد ميتا وفيها ولا تكسر عظام
 اليهود اذا وجعت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم
 ايذاؤه في حياته نجب صيانته عن الكسر بدموته اسمى ويستحب زيارة القبور
 للرجال وتكره للنساء لا مقدمات ويدعو قائما مستقبل القبلة وقيل يستقبل وجه
 الميت وهو قول الشافعى وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي القنية قال
 ابو الليث لا يعرف وصع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا ترى به بأسا وقال
 علاء الدين التاجرى هكذا وجدناه من غير نكير من السلف وقال شرف الائمة
 بدعة وعن حار الله العلامة مشايخ مكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل
 الكتاب وفي احياء علوم الدين انه من عادة التصارى انتهى ولا شك انه بدعة
 لاسنة فيه ولا اثر عن محامى ولا عن امام من يعتمد عليه فيكره ولم يمهّد الاستلام
 في السنة الا للحجر الاسود والركن اليماني خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثالثة
 ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد ويستحب التعزية للرجال والنساء
 اللاتي لا يشق لقوله عليه الصلوة والسلام من عزى اخاه بمصيبته كساه الله

من حلال الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وقوله عليه السلام من عرى مصابا فله
 مثل اجره رواه الترمذي وابن ماجه والتبريزي ان يقول اعظم الله اجرى واحسن
 جزاك وغفر لمتك ان كان الميت مكلعا والافلا يقول وغفر لمتك وروى ان الحضرة
 عليه السلام عزى اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الله سبحانه وتعالى
 عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله تقواواياه فارحوا
 فان المصاب من حرم الثواب رواه الشافعي في الامم ود كر غيره ايضا وفيه دليل
 على ان الحضرة عليه السلام حي وهو قول اكثر العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية
 ويكره اتخاذ الصيافة من اهل الميت لانه شرع في السرور لافي الحزن قالوا
 وهي بدعة مستقيمة لما روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير
 ابن عبد الله قال كما نهد الاحتجاج الى اهل الميت ومنهم الطعام من النياحة
 ويستحب لغيران الميت واقرباء الاعداء تهيشة طعام لهم لقوله عليه الصلوة والسلام
 اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم
 ولانه بر معروف ويستحب ان يبلع عليهم في الاكل لان الحزن ينتمهم من ذلك
 فيصفقون ذكره كله ابن الهمام وفي فتاوى الزاوي ويكره اتخاذ الطعام في اليوم
 الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة
 بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للحتم او لقراءة سورة الانعام ارا الاحلاس
 والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها في كتاب
 الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر لانه
 لا دليل على الكراهة الاحديث جرير بن عبد الله المتقدم وانما يدل على كراهة
 ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه ما روى اما الامام احمد بسند صحيح وابوداود
 عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حنافة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل رجليه اوسع من قبل رأسه
 فلما رجع استقبله داعي امرأته جاء وجيء بالطعام فوضع بين يديه ووضع القوم
 فاكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة في فيه ثم قال اني اجد لحم شاة اخذت
 بغير اذن اهلها فارسلت المرأة تقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ارسلت الى
 البقيع اشتري شاة فلم احد فارسلت الى جاري قد اشترى شاة ان يرسل الى بنتها
 فلم يوجد فارسلت الى امرأتها فارسلت بها الى فقال عليه السلام اطعميه الاسارى
 فهذا يدل على اباحة صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفي الفتاوى جعل
 ارضه مقبرة فبنى رجل فيها بيتا لوضع النعش والبن ونحوهما لكان في الارض

سمة فلا بأس به والا يهضم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرا
 قاراد آخر دفن ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير
 ضرورة وان كانت ضيقة جازو لكن يضمن ما نفق الاول وهذا كن بسط بساطا
 او مصلى في مسجد او مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزله والا فلا
 ومن حفر لنفسه قبرا فلا بأس به ويؤحر عليه كذا عمل عمر بن عبدالعزيز والربيع
 ابن خيثم وغيرهما ذكره في التاتار خانية وذكر في القنية يكره ان يتخذ لنفسه
 تابوتا قبل موته وعن ابي بكر انه رأى رجلا عنده مسحة يريد ان يحفر لنفسه
 قبرا فقال لا تعد لنفسك قبرا واعد نفسك للقبر انتهى والذي ينبغي ان لا يكره
 تهيئة محو الكفن لان الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدري
 نفس باى ارض تموت وفي فتاوى البزازی ذكر الامام الصغار لو كتب على جبهة
 الميت او عمامته او كفته عهد نامه يرجي ان يضر الله سبحانه وتعالى الميت وفي كفاية
 الشعي حكى عن بعض المتقدمين انه اوصى ابنه اذا مات وغسلت فاكتب
 على جبهته وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قال فعلت ثم رأيت في المنام وسألت
 عن حاله فقال لما وضعت في القبر جائى ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهته
 وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قالوا امنت من العذاب ذكره في التاتار خانية والله
 سبحانه اعلم

فصل في احكام المسجد

قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية العمارة
 تناول البناء وقد قال عليه الصلوة والسلام من بنى مسجدا لله بنى الله مثله في الجنة
 متفق عليه وتناول ما استمر منها وكسها وتنظيفها وتويرها بالاصابع
 وتعظيمها واعتيادها للعبادة والدكر وصيانتها عما لم يبين له من احاديث الدنيا
 واشغالها ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام اذا رأيتم الرجل يتعاهد
 المسجد فشهدوا له بالايان فان الله تعالى يقول انما يعمر مساجد الله من آمن بالله
 واليوم الآخر الآية يرواه الترمذى وابن ماجة فهنا يدل على ان المراد بالعمارة المعنى
 الثانى وهما اباحت الاول فيها تصان عنه المساجد يجب ان تصان عن ادخال
 الرائحة الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم والبصل والنبكرا نت فلا يقرب
 مسجدا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنوا آدم متفق عليه وعن حديث
 الدنيا وعن البيع والشراء والنشاد الاشعار واقامة الحدود ونشدان الضالة
 والمرور فيها لغير ضرورة ورفع الصوت وادخال المجانين والصبيان لغير

الصلاة ونحوها لما روى عمر بن شبيب والخصومة عن ابيه عن جده قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وان تشد فيه
 الاشارة وان تشد فيه الصلاة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلوة رواه الخمسة
 غير ان النسائي لم يذكر تشد ان الصلاة وفي صحيح مسلم قال عليه الصلوة والسلام
 من سمع رجلا يشد في المسجد ضالة فليقل لاردها الله عليك فان المساجد لم تكن
 لهذا وروى الترمذي في سننه والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأيتوه يبيع او يبتاع في المسجد
 فقولوا لا ارجع الله تجارتك ومن رأيتوه يشتد في الصلاة في المسجد فقولوا لاردها الله
 عليك قال الترمذي حديث حسن عريب ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم
 ومصححه وروى ابن ماجه انه عليه الصلوة والسلام قال خصال لا ينبغي في المسجد
 لا يتخذ طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا يبيض فيه بقوس ولا يشد فيه نبل ولا يمر
 فيه بلحم في ولا يصرف فيه حد ولا يتخذ سوقا وروى عبدالرزاق ثنا محمد بن اسلم
 عن عبد ربه بن عبد الله عن مكحول عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال جنبوا مساجدكم صيانتكم ومجانينكم وشرائكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم
 واقامة حدودكم وسل سيوفكم واتخذوا على اواها المطاهر وحمروها في الجمع
 والمراد بالبيع والشراء ما كان للتجارة والكسب كاهو الطاهر من الاحاديث اما
 ما ليس كذلك فيباح للمتكفل للحاجة والمراد من انشاء الشعر ما كان من حديث
 الدنيا مما ايس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم وبين ما افقاع عليه عن سعيد
 ابن المسيب مر عمر بن الخطاب في المسجد وحسان بن ثابت يشتد فاحط اليه فقال كنت
 الشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال اشك الله اسمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجع الله روح القدس قال نعم فالجواب
 ان المساجد بيت لاعمال الآخرة مما ليس فيه توهم اهانتها وتلويتها بما ينبي
 التظليل منه ولم تكن لاعمال الدنيا ولولم يكن في توهم تلويت واحانة
 على ما اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان المساجد لم تكن لهذا
 فما كان فيه نوع عبادة وليس فيه اهانة ولا تلويت لا يكره والاكره
 ولهذا نثر عليه السلام ما لا اتاه من البحرين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع
 عبادة وليس فيه امتهان بخلاف اقامة الحدود ونحوها لان فيه امتهانا
 وعلى هذا الاصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انه يكره
 التوضؤ في المسجد الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك لانه مستثنى منه حينئذ وكذا
 الحياطة فيه تكره الا اذا كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب
 ومعلم الصبيان فان كان باخرة يكره وان كان حسنة فقبل لا يكره والوجه

ما قاله ابن الهمام انه يكره التعليم ان لم يكن ضرورة لان نفس التعليم ومراجعتها الاطفال لا يخلو عما يكره في المسجد مع ما تقدم من الحديث وعلم مما تقدم حرمة السؤال في المسجد لانه كنفستان الصلاة والبيع ونحوه وكرامة الاعطاء لانه يحمل على السؤال وقيل لا اذالم يتخط الناس ولم يمر بين يدي مصل والاول احوط ولا يترك على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البواري وكذا الحائط لكن يأخذه بطرف ثوبه ويدلك بعضه ببعض قال عليه الصلوة والسلام البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه والمتبادر من الدليل هو الدفن بتراب المسجد اورمله وقيل المراد اخراجه من المسجد ولا يكفي دفنه بترابه وفي المحيط فان فعل فعله ان يرفقه لان تنزيه المسجد من القدر واجب وان اضطر اليه دفنه تحت الحصى وفوق البواري احب لانه ليست من المسجد حقيقة وان كان لها حكمه فهي ايسر وكذا يكره مسح اهل ونحوها من الطين بحائط المسجد او استوائه وان مسح بتراب محموع فيه او خشية موضوعة فيه فلا بأس وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه لا يصلي عليها فلا بأس به ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به لانه بمنزلة ارضه ولا يحضر في المسجد بثراء لانه لا يؤمن عن دخول النساء والصدقات فذهب حرمة المسجد ومهابته ولو كان البئر قدما يترك كثير زمزم ويكره غرس الشجر في المسجد لانه تشبيه بالبيعة وشغل لمكان الصلوة الا ان تكون فيه منفعة للمسجد بان كانت ارضه رزة ولا تستقر فيها الاساطين فيعرس الشجر لعل التزاليها ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر وان تطرق المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع اعداما لما حتى ويكره ان يطعن بطين نجس او يصبح فيه بدهن نجس والكلام المباح فيه مكروه وياكل النحسات كما تأكل البهيمة الحشيش كذا ذكره حديثا صاحب الكشاف واليوم فيه لغير المعتكف مكروه وقيل لا بأس للعرب ان ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف وذكر السروجي في شرح الهداية قال التووي في شرح المذهب لا يحرم للانسان ان يخرج الريح من دبره فيه قال السروجي وهذا عندنا مكروه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه يكره وكما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا والثاني في افضل المساجد للصلوة فصلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم فالاعظم ذكره محم بن سعد البخاري واجناسه قال عليه الصلوة والسلام لا تقدر الرمال الا الى ثلثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الاقصى ومسجدى هذا متفق عليه وقال عليه السلام

صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البخارى وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى مسجد قبا كل سبت ماشيا وراكبا فيصلى فيه ركعتين ثم الاقدم افضل لسبقه حكما الا اذا كان الحادث اقرب الى بيته فانه افضل حيثئذ لسبقه حقيقة وحكما كذا فى الواقعات وذكر قاضى خان وصاحب منية المفتى وغيرهما ان الاقدم افضل فان استويا فى القدم فالاقرب افضل ولو استويا فى القدم والقرب وقوم احدهما اكثر فان كان فقيرا يتعدى به يذهب الا الذى حاشته اقل تكثيرا لها بسببه وغير ذلك الفقيه يتخير والافضل ان يختار الذى امامه اصلح وافقه فان الصلوة مع الافضل افضل اخرج الطبرانى عن مرثد بن ابى مرثد الغنوى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سهرم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما يسكنهم وبينهم وبينهم ورواه الحاكم وسكت عليه الا انه قال فليؤمكم خياركم ومسجد حبه وان قل حبه افضل من الجامع وان اكثر حبه وان فاتته الجماعة في مسجد حبه فان اتى مسجد آخر يدركها فيه فهو افضل الا فى المسجد الحرام ومسجد النبي عليه الصلوة والسلام كذا فى مختصر البحر وينبى ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا لان الصلوة فى الجماعة تفضل صلوة الفرد بخمسين وعشرين او سبع وعشرين درجة والصلوة فى احد المساجد الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة فانها فى المسجد الحرام بمائة والف فى مسجده عليه الصلوة والسلام بالف وفى مسجد الاقصى بخمسمائة واثنتين لم يدرك الجماعة فى مسجد آخر فمسجد حبه اولى قضاء لحقه ولهذا لو لم تحضر جماعته يصلى المؤذن وحده فيه ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة كمال ان الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل تقدم احدهم عوضه وكذا لو فاتت احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها فى غيره لا يذهب اليه لانه صار محروما فضيلة الجماعة فى مسجده فلا يترك حقه وفى فتاوى مساعد امام محلة يصلى المصلى قبل غيباب البياض فالافضل ان يصليها وحده بعد البياض وفى العظم ومسجد استاذة لدرسه او لسباع الاخبار افضل بالاتفاق وفى فتاوى قاضى خان اذا كان امام الحى زانيا او اكل رماله ان تجوز الى مسجد آخر انتهى وكذا ينبى اذا كان فيه خصلة تكره بسببها امامته لان التجوز عن الكراهه اولى من الايمان بالفهيلة وان دخل مسجدا واقم فى مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلى لنا كدحقه بدخوله ويكره الخروج من مسجد اذن فيه مالم يصل الصلوة التى اذن لها لقوله عليه السلام لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا بالتوافق الا اخرجه

حاجة وهو يريد الرجوع روماً بوداؤ - في انراسيل عن سعيد بن شبيب الا اذا كان
يُنْتَظَم به امر جماعة اخرى بان كان اماماً او مؤذناً في مسجد آخر فلا يكره له
الخروج لسبق تملق ذلك الحق به قبل تملق حق هذا المسجد وكذا لا يكره ان
يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر او المشاء لانه
ربما يتهم بالخروج وقت الاقامة بالرفض مع ان التنفل مقتدياً مباح في هذين
الوقتين فيقتدى متفلاً ازالة للهمة بخلاف ما لو كان قد صلى العجر او العصر
او المغرب فان كراهة التعرض للهمة قد عارضها كراهة التنفل مطلقاً بمداولين
ومقتدياً بمداوية لافضائه اما الى التنفل بوتر او خلفه الامام وكلاماً مكروه
ولا شك ان كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقق سببها فترجحت على
كراهة التعرض للهمة لعدم تحققها لعدم تحقق سببها في الثالث في مسائل
متفرقة تتعلق بالمسجد مصلى العيد والحلابة له حكم المسجد عند الفقيه ابي الليث
والاصح عدمه عند السرخسي ووفق قاضي حان فقال له حكم المسجد عند اداء
الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق
المرور وحرمة الدخول للجنب والحائض وقضاء المسجد له حكم المسجد حتى
لو اقتدى بالامام منه يصح اقتداؤه وان لم تتصل الصفوف ولا المسجد ملائ
وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجنب ونحوه وقناؤه هو المكان
المتصل به ليس بينه وبين طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها
جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجد ان كانت
لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احداً من الصلوة فيه فهو
مسجد جماعة ثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول
الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت
كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احداً من الصلوة فيه ذكره
قاضي حان يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى جواز
الاعتكاف ولو اتخذ في مته موضعاً للصلوة فليس له حكم المسجد اصلاً ولا بائس
ترك سراج المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخروا الصلوة الى ثلث الليل
ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطه الواقف او كان متاداً في ذلك الموضع وبحوز
ان يدرس الكتاب بضوء قبل الصورة وبمدها مادام الناس يصلون فيه
واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان
واقامة بل هو الافضل ذكره قاضي حان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم فيكره
تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية

أكثر من ثلثة يكره تكرار والاقلوا عن ابى يوسف اذا لم تنس على انهية الاولى
 لا يكره والا يكره وهو الصحيح وبالمعدل عن الحراب تختلف الهيئة كذا فى فتاوى
 البرازى رجل بنى مسجد فى ارس غصب لآس بالصلوة فيه ذكره فى الاجناس
 وذكر فى الواقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا يبنى ان يصلى فيه لانه
 حق العامة فلم يخلص الله تعالى كالمبنى فى ارض منصوبة قال السروحي وهذا
 يخالف ما ذكره فى الاجناس والظاهر انه لا مخافة لان لا بأس عند عدم القرية
 يدل على خلاف الاولى ويمكن حمل لا يبنى عليه لكن قول صاحب الواقعات
 بعد ذلك ولو فعله باذن الامام يبنى ان يجوز فيما لا ضرر فيه يعنى فى مسجد السور
 لانه نائبهم يدل على ان مراده بلا يعنى عدم حواز بمعنى الكراهة فقع المائة
 وفى المحيط ضاق المسجد على الناس وبجئنه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة
 كرها قال وقد صح عن عمر والصحابة اهم اخذوا ارضين يكره اصحابها واورادوها
 فى المسجد الحرام حين صاق بهم . رجل بنى مسجدا وحمله لله فهو احق بمرمته
 وعمارته ويسط البوارى والحصير والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان
 اهلا لذلك وان لم يكن فالرأى فى ذلك اليه وكذا ولد البانى وعشيرته من بعده اولى من
 غيرهم وان تنازع البانى فى نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من
 اختاره اهل المحلة اولى من الذى اختاره البانى فاختار اهل المحلة اولى لان ضرره
 ونفعه عائد اليهم وان كانا سواء فاختار البانى اولى كذا فى النزاية والخلاصة
 وفى المحيط سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الحصير للمسجد ايها افضل
 قال هما سواء قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل
 وان كان سواء فى الحاجة كانا سواء فى الثواب ويكره ان يغلق باب المسجد كذا
 فى الجامع الصغير لانه منع مساحدا لله ان يذكر فيها اسمه لكن هذا فى زمانهم
 اما فى زماننا فقد كثر الفساد فلا بأس به فى غير اوان الصلوة صيانة لمتاع المسجد
 واحترازا عن سرقة كذا قاله قاضى خان عن مشايخه فى زمانهم فصلا عن زماننا
 الذى شاهدنا فيه بعض المساجد كسرت اغلاقها وسرق متاعها فكيف
 لو تركت مفتوحة ولا بأس بتقش المسجد بالحص والساج وماء الذهب ومحوه
 كالآبأس بتطية المصحف يعنى انه لا يأنم بفعله لكن تركه اولى وفى الجامع الصغير
 لقاضى خان من الناس من استحسن ذلك ومهم من كرهه وجه من استحسنه
 ان فيه تعظيما للمسجد واحلالا لمعالم العبادة وفيه اجلال الدين ووجه الكراهة
 قوله عليه الصلوة والسلام ان من اشراط الساعة ان تزين المساجد وقال ابن عباس
 لو خرفها كآخرفت اليهود والنصارى والاصح ما تقدم انه لا بأس به ومحل

الكراهة التكلم بدقائق النقوش ونحوه خصوصا في جدار القبلة لانه يلطم قلب المصلّي هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للنساء ضمن كذا في الغاية

﴿ فصل في مسائل شق ﴾

من كتاب الصلوة وهي الحاقة الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا وفلها في قول عامة اهل العلم خلافا لما لك في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم طهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه تكره المواجهة بلا حائل وان كان طهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه الامام عن يمينه او يساره وهو اقرب الى الحدار من الامام لا يجوز لتقدمه منه واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحلق المقتدون حولها جاز في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لانه كان في جهته لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة والصلوة فوقها يجوز عدنا مع الكراهة وقال مالك لا يجوز اصلا وقال الشافعي واحمد لا يجوز ما لم يكن بين يديه ستره دليلا ان القبلة هي الكعبة عرصتها وهو اؤها الى غسان السماء لالبناء لانه يتقل ولذا حين ازيل البناء في زمن ابن الزبير والحجاج لم يترك الصحابة والتابعون الصلوة ولا قل عنهم انهم جعلوا قدامهم سترافلم ان القبلة هي العرصة والهواء ولذا لو صلى على ابي قيس حاز بالاخلاف وان كان لابناء بين يديه والكراهة لما فيه من ترك التظيم وقلوله عليه الصلوة والسلام سبع مواضع لا يجوز الصلوة فيها يظهر بيت الله والمقبرة والمزلة والمجزرة والحمام وعطى الامل ومحجة الطريق رواه ابن ماجة والمراد بصد الجواز الكراهة في غير طهر البيت بالاخلاف فكذا فيه وانه سبحانه اعلم وفي شرح القندوري للزاهد السجدة خمس صلوة وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وها واجبتان وسجدة نذر وهي واجبة بان قاله تعالى على سجدة تلاوة وادلم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازي مضاف ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرها قال ولكننا نستحبها اذا اتاه ما يسره من حصول نعمة او دفع نعمة وبه قال الشافعي فيكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه اما بنير

محبوب فليس بقربة ولا مكروه وما يفضل عقب الصلوة فكروه لان الجهال
 يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكروه انتهى وفي الحجة قال
 ابو حنيفة لا تجب سجدة الشكر لان التعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي
 الى تكليف ما لا يطاق ومحمد يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الحجة عدي
 ان قول ابى حنيفة محمول على الايجاب وقول محمد محمول على الحواز والاستحباب
 فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة كما قال ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة
 الشكر في وقت يسر بنعمة او ذكر نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد
 الاستحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع
 العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الحصوع والتبذع وعليه الفتوى انتهى وفي المصنف
 في قول صاحب المنظومة وليس للسجود شكرا عبرة قيل لم يرد له نفي
 مشروعيته قربة بل اراد به نفي وجوبه شكرا وقال الا كثرون انها ليست بقربة
 عنده بل هو مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى وقالوا هو قربة يثاب عليه وعليه يدل
 ظاهر الظلم وثمرة الاختلاف تطهر في استقاص الطهارة اذا دام في سجود الشكر
 وفيها اذا تيسر لسجدة الشكر هل تحوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف
 في سجدة الشكر وما صرح به الزاهد في كراهة السجود بعد الصلوة لم يرسب
 واما ما ذكره في التنازع خاتمة عن المصنفات ارادني صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة
 رضي الله عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس
 مرات سبح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرجع رأسه وقرأ آية الكرسي مرة
 ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس رب الملائكة والروح والى نفس
 محمد بيده أنه لا يقوم من مقامه حتى يقرأ الله واعطاء ثواب مائة حجة ومائة عمرة
 واعطاء الله ثواب الشهداء ويحث اليه الف ملك يكتبون له الحسنات وكانما
 اعتق مائة رقبة واستجاب الله دعاءه ويستفح يوم القيمة في ستين من اهل النار
 واذا مات مات شهيدا فحديث موضع طائل لاصل له ولا يجوز العمل به ولا نقله
 الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعية ويدل ذلك على وضعه ركا كته
 والمبالغة الغير الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر المشقة شرما وعقلا
 والفضل الاعمال اجزاها وانما قصد بعض الملحد بتل هذا الحديث افساد
 الدين واضلال الخلق واضراءهم بالسق وتضييعهم عن الجهد في العبادة فيجتربه
 بعض من ليس له خبرة بعلوم الحديث وطرقه ولا ملكة يميزها بين صحيحه وسقيم
 قال الربيع بن خثيم ان للحديث ضوء مثل ضوء النهار يرفعه وطلعة كطلعة الليل
 تنكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكر يقتصر منه جلد الطالب للعلم ويغفر

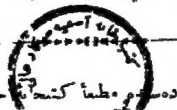
منه قلبه في الصالح انتهى ومن لم يحسن الله نورا ثلثه من نور والله سبحانه أعلم
وهو ولي العصمة والتوفيق وفي قسارى قاضى خان ولا بأس ان يصلى على القبر
والبسط والبود والصلوة على الارض او ما قبله الارض افضل اراد ان يصلى
في بيت غيره فالافضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا بأس به ~~كذا~~ في الخلاصة
والبرازية ولو صلى في بيت رحل يؤم باذن من له السكينة رفع من الركوع او السجود
قبل الامام حاد لتزول المخالفة بالمواقفة معه ثوب ديباج طامر - وثوب كرباس
فيه قدر ما يمنع من التحاسنة وليس عنده ما يزيلها يصلى في الثوب الديباج لانه
مكروه وذلك مفسد شرع منفردا في صلاة جهرية فقرأ الفاتحة مخالفة
ثم اتقدي به جماعة يحجر بالسورة ان قصد الامامة والافلا اذ لا يلزمه ما لم يلزمه
جهر المنفرد في موضع المخالفة يكون مسيئا ولكن لا يلزمه السهو ولو سهوا ويكره له
الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعي يخاف الامن عذر وهو ان يكون
هناك من يتحدث او يطلبه اليوم فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام وفي قسارى
الحجة يكره ان يدب بيده او يمس الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل
وفيها الصلوة في الثعابين تفصل على صلوة الحائض اضعافا مخالفة لليهود انتهى
سها الامام فحافت الفاتحة في الجهرية ثم تذكر يحجر بالسورة ولا يبعد ولو خافت
بآية او اكثريتها جهر او لا يبعد حاف ان قرأ الفاتحة او السورة ان يخرج الوقت
جار ان يقتصر على ادنى الفرض وخص فخر الاسلام هذا بالفجر لانها قصد
اصلا بخروج الوقت بخلاف غيرها وقيل يراعى سنة المرأة في غير المحر وان خرج
الوقت والاظهر ان يراعى قدر الواجب في غيرها لان الاحلال به مفسد عند بعض
الائمة بخلاف خروج الوقت ا'م قرأ فانتقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين
مكان غيره نحو ان قرأ مكان لعلكم تشكرون قليلا ما تشكرون ينبغي ان يعود
الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والافلا وقيل
يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية اصحابه وح - لا يطيقه
الاباسك الماء فيه او باحد دواء بين اسنانه وصاق الوقت فانه يقدى بامام
فان لم يجد يصلى بغير قراءة ويعذر كذا في القنية ايضا شك في السورة انه
هل قرأ الفاتحة او لا قيل قرأ السورة فقط وقيل قرأ الفاتحة ثم السورة وهو
الاظهر بخلاف ما لو شك بعد قراءة السورة في قراءة الفاتحة حيث لا يقرأها
لان الطاهر انه يقرأها وان كان له رأى عمل به تلا سجدة وسجد فطن المؤمنون
انه ركع فركعوا وسجدوا لم تقصد صلاتهم وان سجدوا اخرى فسدت لزيادة
ركعة تامة ها لاهناك الاشتغال بالجماعة لثلاث يعوته ركعة او اكثر افضل من ابلاغ

أوصوه بلباسه وأوصوه بشئ فصل من أدراك الكبيرة الأولى شرع في فائته
ثم أقيمت الجماعة لا يقطع وإن لم يكن صاحب ترتيب امامه لا يأتي بالطمانينة لا يذر
في الاقتداء به ويتدنى بمن يأتي بهامسى القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه
وقنت وركع وتابعوه فسدت صلواتهم لأنهم اقتدوا في الركوع مفترضين بمشغل
انتهى الى الامام وهو في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى
الصف الاول لا يدركها لا يعشى وان كان بحيث لو مشى الى الصف فاتته الركعة
وان قام وحده لاهوت يعشى ولا يقوم وحده الكل من القنية وقوله ان قام في الصف
الاخير يشير الى انه ان كان بحيث لو قام وراء الصف وحده يدركها ولو مشى
الى الصف لا يدركها انه يعشى الى الصف ولا يقف وحده ان كان في الصف
فرحة لكرامته وترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة وفي القنية ايضا امام
يترك الامامة لزيارة اقاربه في الرستاق اسبوعا او نحوه او لمصيبته او لاستراحة
لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع
ذلك في السنة مرة تين للامام انه صلى بغير وصوء يجب عليه الاخبار بقدر
الممكن وقيل لا يجب عليه قال صاحب القنية وهذا اصح اخذنا بقول الشافعي فان
عنده لا تفسد صلاة المقتدى اذا ظهر ان صلاة الامام وقعت فاسدة واليه
اشار ابو يوسف حين اخبر ان الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في مائه
قارة فقال نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة خاف ان يصلى سنة الفجر على
وجهه ان قوته الجماعة ولو اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع
والسجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك السنة لادراك الجماعة اذا حار فترك
سنة السنة اولى وعلى هذا ترك التاء والتعود وكذا في سنة الطهر اذ لم يسع
وقت انفجر اللوتر والفجر اول سنة الفجر يوتر ويترك السنة عند أبي حنيفة
وعندها السنة اولى من الوتر اقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي العجر يصليهما
ولا يناد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم يقطعها قاطع من كلام كثير
او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة شرع في العمل على طي ان
في الوقت سبعة ثم طهر انه لو اتم شعاعا يعوت الفرض لا يقطع كما لو شرع
في الفل ثم خرج الخطيب اذ لا يجوز قطع الصلاة الا لا كمالها اقتتحت التطوع
قاظما ثم قد ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القنود لم يجز القضاء
الا قاطما ذكره في الحاوي قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان
كانت سنة الطهر وعن البرزوي انه لا يعود وقيل هذا قول أبي حنيفة والاول
قول محمد ويسعد للسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربعين يعود اتفاقا

وار لم يعد تصد كذا في القنية وفيها اذا لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء
 في الوقت لا بعده وقيل القضاء اولى في الحالين انتهى وقد قدمنا ان كل سجدة
 اديت مع النقصان تجب اعادة ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب
 قضاء الموائت صلى خلف امام يلحق ينهى ان يعد انتهى لم يجد المار
 الاجل الميتة غير مدبوغ لا يستتره للنجاسة الاصلية حتى لم يجز بيعه بخلاف
 الثوب النجس لان نجاسته عارضة ولذا جاز بيعه يجوز ان يحمل لعله في الصلوة
 ان خاف ضياعه ان لم يكن فيه نجاسة مألعة والافضل ان يضع لعله في الصلوة
 قدما لئلا يشتغل قلبه به شرع في الصلوة بالاحلاص ثم خالطه الرياء فالمبرة
 للسائق ولارياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب امكنه النظر في العلم لهارا
 والصلوة في الليل فعل والا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر
 في العلم افضل الصلوة لارضاء الخصوم لا تعيد بل يصلى لوجه الله تعالى فاذا
 لم ينف خصمه يؤخذ من حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب
 سبعمائة صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية وان عفا لا يؤاخذ به فما الفائدة ح
 الكل في البزازية وفي الظهيرة ولوترت تكبيرة القنوت لارواية اهذا قليل يجب
 سجود السهو اعتبارا بتكبيرات العيد وقيل لا وفي الحجة الاشتغال بقضاء
 الفوائت اولى واهم من التوافق الا السنن المعروفة وصلوة الضحى وصلوة
 التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار قتلك تصلى بنية الثقل وغيرها بنية
 القضاء فوائد السفر كدى ان تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية
 وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة
 ان قرأ ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية تجب السجدة والا فلا وفي المحيط
 قال الشيخ ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيه
 امر بالسجدة يسجد واركان دون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب وفي الملتقط
 تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طال المدة ولا ثم عليه وفي المحيط وهل يكره
 تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وذكر
 الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجة ويستحب للتالي والسامع اذا
 لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفر الله لنا ولك ربنا واليك المصير انتهى
 وفي المتابعة الامام القروي اذا ام الناس في القرية ثم سعى الى المصر للجمعة فاخبره
 رجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلوة قام في الظهر ثانيا بقوم آخرين
 ثم لما قدم المصر وجد الامام في الجمعة فدخل معه فحدث الامام وقدمه فصلى
 الجمعة جازت صلوة الاقوام كلهم فهذا رجل ام في الصلوة في وقت ثلث مرات

حوقد جاز الكل انتهى واذا صلى من الرابعة اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة
 ثم اقيمت الجماعة واحب ان يجعل ماصلا فحلا ويؤدي الفرض بالجماعة فالحيلة
 ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلي
 الرابعة قاعدا لتقلب صلوته فحلا عند ابى حنيفة وابى يوسف نذر ان يصلي
 ركعتين بنير طهارة فنذره باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ان يصليهما
 بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة لزمته بالقراءة عندنا خلافا لفرقان عنده
 لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وعند زفر لاشيء
 عليه ولو نذر ان يصلي ثلاثا لزمه ان يصلي اربعا عندنا وعند يلمه ركعتان ولو قال الله
 تعالى على ان اصلي كذا في المسجد الحرام يحوز ان يصلي في اى مكان كان خلافا
 لفرقان ايضا حيث يلزمه ان يصلي فيه ولو نذرت امرأة ان تصلي غذا كذا او ان تصوم
 غدا فحاضت فيه لزمها قضاء ذلك اذا طهرت وعند زفر لا يلزمها شيء ويؤمر
 العصى بالصلوة اذ ابلع سبعا ويضرب عليها اذ ابلع عشرة به ورد الحديث وكذا
 من في حجره يتيم له ان يضربه اذ ابلع عشرة على ترك الصلوة فانه ذكر في مجموعات
 السمرى قنديل ان يضرب اليتم فيما يضرب به ولده وكذا الروح له ان يضرب
 روجه على ترك الصلوة او العسل في الاصح كان له ان يضربها على ترك الزينة
 اذا ارادها والاحابة الى فراشه اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها
 بالصر يطلقها ولو لم يكن قادرا على مهرها ولا ان يلقى الله تعالى ومهرها في ذمت
 خير له من ان يطاء امرأة لا تصلي قال الله تبارك وتعالى وأمر اهلك بالصلوة
 واصطر عليها لانسالك ورقا نحن نررقك والعاقبة للتقوى ونسأل الله تعالى حسن
 العاقبة والعاقبة في الدنيا والآخرة لنا ولا خواصا واجبا وجميع المسلمين انه
 خير مسئول واكرم مأمول قال الفقير الى عفو ربه ومغفرته ابراهيم بن محمد بن
 ابراهيم الحلبي هذا ما وفق الله تعالى له ويسره وله الحمد اولا وآخرا وظاهرا
 وباطنا على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 دائما الى يوم الحشر والمآل

حمداً لك اللهم يا من رفع رايات الشريعة الفراء بالعلماء الاعلام واعلى درجاتهم
 بالتمسك بها من بين سائر الانام والصلوة والسلام على مطلع الفجر الهداية وطريق
 علم الدراية والرواية سيدنا محمد الذي انمحت باتوار طلعه ظلمات الجهالة
 وانمحت ترهات اهل الشقاق والصلالة وعلى آله واصحابه ومن تبعهم من احزابه
 الى يوم الدين الذين انزل فيهم فلولاً ففر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 وبعد فيقول العبد الفقير خدام العلم الشريف المدرس المجيز سابقاً في جامع الوالد
 الكاثر في اسكدار الحافظ محمد خيرى الاسكدارى اناله الله فوق ما يجتناه في هذه الدار
 وفي تلك الدار قد وقع الفراغ من تصحيح الكتاب المشهور بشرح الحلبي الكبير
 للمولى العلامة الفقيه والهامية اليه الخطير ابراهيم بن محمد الحلبي اعلى الله
 درجته في المقام الابدى الحبي وهو كتاب جليل المقدار مرغوب عند الخواص
 والعوام متداول بين العلماء العظام والطلبة الكرام كيف وشهرته تفتى عن
 ان تصفه الاقلام بل هو ادل دليل على جلالة قدر مؤلفه وكأله حيث انه
 لم يؤلف مؤلف على مثاله ولم ينسخ مرسوم في باب على مثاله لما انه جمع من
 مسائل الصلوة المهمات قاوى ولم يترك شيئاً من معصلاتها الا واتم تحقيقها
 حيث سعى جزاء الله عاجزاً واجزل له اجرا ولما اراد طبعه ثانياً الحافظ
 شوقي افدى في بين ايام مفرح سلالة آل عثمان السلطان ابن السلطان
 السلطان العازى (عبدالحميد) خان ادام الله طلال شوكته الى آخر الدوران
 وكانت نسخة المتداولة المطبوعة قبل هذا مشحونة بالغلط المردود بحيث يصل
 ادهان الواردين عن المورد التزمت تصحيحه وقدرت من غنمه سمينه ومن
 غلطاته صحيحه وبدأت الجهد فيه حتى لا يتصادف التناظر المطالع بما يراه
 فجاء محمد الله وتوفيقه مطبوعاً مهدداً ولاهل المطالعة كتاباً مرغوباً وهذه
 من جملة ما وفقني المولى سبحانه وتعالى لتصحيحه فعلمه العميم ولطفه الحميم
 ونسئله تعالى ان يوفقني لتصحيح امثاله من الكتب الدينية بحاجه من حاجه
 عنده عظيم وقد تم طبعه وكل ينه في رجب شهر الله المعظم سنة خمس
 وعشرين وثمانمائة والى



فهرست غنية المتعلی شرح الكبير للعنية المصلی

صحیفه	صحیفه
٢٢٥ الشرط الخامس	١٣ شرائط الصلاة
٢٤٧ الشرط السادس	١٤ فرائض الوضوء
٢٥٦ فرائض الصلاة	٢٠ سن الوضوء
٢٥٨ الاول تكملة الافتتاح	٢٨٠ آداب الوضوء
٢٦١ الثاني القيام	٣٢ ومن الآداب ان يستاك
٢٧٥ الثالث القراءة	٣٧ مناهي الوضوء
٢٧٩ الرابع الركوع	٤٠ فروع في فوائد اني حصص
٢٨٢ الخامس السجدة	٤٠ الطهارة الكبرى
٢٨٩ السادس العقدة الاخيرة	٤٦ فرائض العمل
٢٩١ السابعة الخروج بضعه	٥٠ سن الفصل
٢٩٤ الثامن تعديل الاركان	٥٦ فروع ان احببت المرأة
٢٩٥ واحيات الصلاة	٦٢ فصل في التيمم
٢٩٨ صفة الصلوة	٨٣ فروع لو تيمم لحاجة
٣٤٥ كراهية الصلاة	٨٨ فصل في المياه
٣٥٩ فروع في الخلاصة	٩٤ فصل في الحياض
٣٦٩ فروع يكره رفع البصر	١٠٤ فصل في المسح على الخفين
٣٧٠ سن الصلاة	١٢٤ فصل في نواقض الوضوء
٣٨٣ فصل في النوافل	١٤٥ فصل في الانحسار
٣٨٩ فروع لو ترك	١٥٦ فصل في البثر
٤٠٠ تراويح	١٦٦ فصل في الآسار
٤٠٦ تنبيه	١٧٦ الشرط الثاني
٤٠٩ فروع	٢٠٣ فروع شق من تعلق النحاسة
٤١١ صلاة الوتر	٢٠٧ قارة ماتت في دهر
٤٢٤ فروع وتر قبل النوم	٢٠٨ الشرط الثالث
٤٣٤ تتمات من النوافل	٢١٦ فروع في السر
٤٢٥ صلاة الكسوف	٢١٧ الشرط الرابع
٤٢٧ صلاة الاستسقاء	